



v. 4

V. 4

274 leaves



892.5

1

GIFT OF
Dr. Marcus Jastrow
and
Dr. Morris Jastrow, Jr.

MS. Codex 27

v. 4

Bahnau

V. 4

فان

✓

فان

v.4

892.5
1 v.4

892.5 1 v.4

g. Dr. Marcus Jastrow & Dr. Morris Jastrow, Jr.

Ms. Codex 27

v. 4

الشرح مختصر الشيخ خليل

في الامام العالم العلامة المحقق المدقق الرحلة
ن بهرام الدين المالكى نعم الله رحمه ور

اسم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
كتاب في شرح مختصر الشيخ خليل
في الامام العالم العلامة المحقق المدقق الرحلة
ن بهرام الدين المالكى نعم الله رحمه ور

قال في المروني في ترجمة ذكر من يجوز تشييده ومن لا يجوز تشييده فان من
جوز تشييده من رجل لا يخطئ في تشييده ولا يخطئ في تشييده ولا يخطئ في تشييده

في المروني في ترجمة ذكر من يجوز تشييده ومن لا يجوز تشييده فان من
جوز تشييده من رجل لا يخطئ في تشييده ولا يخطئ في تشييده ولا يخطئ في تشييده

بسم الله الرحمن الرحيم ويد
باب صحة الأجارة معاقد البيع **ش** الأجارة هي بيع
المعلومه وهي مأخوذة من الأجر بمعنى الثواب قاله في التنبهات يقال أجر
قاله الجوهري وانكبا لا صري المدعيان وهو صحيح فقل نقل اللغتين غير واحد
الأجرة الذكر القراني ولما كان أهل هذه المادة الثواب على الأعمال وهي المنافع
الأجارة مع المنافع على قاعدة العرف في تخصيص كل نوع تحت جنس باسم لتخصيص
عنده الخطاب كما صنعت في السلم والصرف وغيرهما مع اندراجها تحت المعاوضة
والعرب مع اندراجها تحت الحيوان وقد قلب وضع الفعالة بالسلم للصانع
والحياطة والتجارة والفعالة بالبيع لأحلاق النفوس الجبيلة نحو السماحة والسخا
والفعالة بالظلم لا يطعن من المحقرات نحو الكفاية والقائمة والتخالة والفساد
مشر وعينها قوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن وقوله تعالى ح
نبية شجيب عليه السلام قالت احدهما يا ابت اسناحرة فقال لموسى عليها السلام
ان النكاح احدي ابني هاتين على ان تاجرني ثمان مئحة وشرع من قبلها شرع انما
وقالة الامية وقوله صحة الأجارة معاقد واجر إشارة منه الى ان لها اركانها
الاول العاقد والمراد به الأجر والمستاجر وشرطها التميز وقيل الا السكرك
شرط لزوم والاسلام شرط المصحف والمسلم كما في عاقد البيع وسياتي آخر
الصبي نفسه او العبد وخوفا الدكن الثاني الأجرة وقوله كالبيع راجع الى كل
العاقدين والأجر ومعناه في الأجر ان كل ما يبيع ان يكون ثمنه في البيع صحيح ان يكون
فعلى هذا يشترط في الأجر ان يكون طاهرا مستوفيا مقدورا على تسليمه معلوما
الاشياخ وهذه الكلية تنحصر بكبر الارض بما يخرج منها لان الطعام يصح ان يكون
ولا يبيع ان يكون أجرة بالنسبة الى الارض واجيب بان المراد ان كلما هو ماله
من حيث هو هو في البيع فهو صالح لكونه عوضا في الأجارة الا ان يعرض لذلك ما
ص وعمل ان عين او شرط او عادة او في مضمونة لم يشرع فيها الا كبيع في البيع
ش يعني ان الأجر لا يجب تعجيله الا اذا كان معينا مثل ان يستاجر أجرا بعين
معيّن بن شاس او يكون الأجرة طعاما رطبيا وما اشبه ذلك وانما لزوم
حينئذ لئلا يؤدي الى بيع معين يتأخر قبضه الشيخ ولا فرق في الطعام بين الزم
لانه بيع معين يتأخر قبضه فيها نعم العرف في الرطب اقوى وبما يجب النق
ما اذا دخل على شرط النقد وكانت العادة التعجيل في ذلك الموضع بالنسبة
وكذا اذا كانت الأجارة مضمونة لئلا يلزم الدين بالدين كما في السلم وقيد ذلك في
بان لا يشرع واما لو شرع في الركوب اجاز التأخير وقاله عبد الوهاب يريد ان
كقبض الا واحرف فلا يلزم الدين بالدين ولما ذكر في المقدمات عن عبد الوهاب
المضمونة تعجيل احد الطرفين من الأجرة والشرع في الاستيفاء قاله
يسير يخرج الدين بالدين وقد رخص مالك على لزوم التعجيل في المضمون وانه

في الكرا المضمون الى الحج ونحو الضرورة ففي الرأية عنه لا يجوز ان يوجر النقد ولو
 كان في غير ابان الحج ولكن يجعل الدينارين ونحوها وكان يقول لا ينبغي الا ان يشترط
 ثلثي الكرا ثم رجع مقال قد اقتطع الاكرا اموال الناس فلا بأس ان يوجر وهم بالنقد
 ويعبر بنوهم الدينار وشبهه والى هذا اشار بقوله الاكرا حج فاليسير اي فيجعل
 منه اليسير وقوله والاقتضاومة اي فان لم يكن له شرط لا عادة والاجر غير معين فلا يشترط
 تعجيل حرم الاجرة الا بالتمكن من استيفاء ما يقابل من المنفعة فكما استوفى منفعة
 يوجر استحق عليه اجرة قاله بن العنقد وهو مراد بالمباومة ويقال مباومة
 بتقدير المبالا كما قال ومواومة بتقدير المواور **ش** وسدت ان التفتي عرف تعجيل المعين
ش اي وسدت الاجارة اذا كان الاجر معينا وسدت عند المتعاقدين عرف تعجيله
 ذلك المعين وكلامه يشل صورتين ما اذا كان العرف التاخير او لم يكن عرف بل كانا
 يتعاقضان بالوجهين لصدد فلا يشترط التعجيل مع ذلك فاما اذا كان العرف التاخير
 فقال في الجواهر يفسد العقد من دين القاسم الا ان يشترط النقد ويصح عند من حجب
 وقال الاستاذ ابو بكر هذا اصل يختلف فيه بين القاسم والمدنيين وعند من
 القاسم محل الاطلاق على العرف وان كان العرف فاسدا وعند من الماحضون وغير من
 المدنيين لا حكم للعرف الفاسد وانما التاثير للعرف الصحيح انتهى وانما قال بن حبيب
 وعنده بالصحة لان المحل على السادة خلاف قصد المتبايعين اذا فقدوا اسرارهم
 العقد **ش** اما اذا لم يكن عرف فذهب بن القاسم في كرا الدواحل الفساد ونقصه في
 التهذيب **قال** ابن القاسم ومن التركيب دابة لركوب او حمل او دارا واستاجر اخيرا
 بعينه من عرض او صواب فتشاحا في النقد ولم يشترط شيئا فان كانت سنة الكرا
 في البلد على النقد حاز وقضى بقبضها وان لم تكن سنتهم بالنقد لم يحز الكرا وان
 عجلت هذه الاشياء الا ان يشترط النقد في العقد **قال** وان التري كرتي ما ذكرناه
 بدنا بغير معينة ثم تشاحا في النقد فان كان الكرا بالبلد بالنقد قضى بتقدها ولا
 لم يحز الكرا **فقوله** وان لم تكن سنتهم بالنقد وكذا قوله والاخر يحز الكرا اعم من ان
 يكون سنتهم التاخير او السنة لم اي لا عرف لهم لكونه مختلفا بالنقد تارة وبغيره
 اخري بن يوسف واصل بن القاسم انه على التاخير لا عقد الكرا لا يوجب تقدها
 الا ان تكون عرفا او شرطاً **وقال** بن حبيب الكرا بهذا كله جائز كان سنة الناس التاخير
 فيه او غير فهو على تعجيله حتى يشترط تاخيره بضررهما او تخلفا وقاله من ارضى من
 اصحاب مالك وحكاه اللقي وعنه عن بن حبيب بن يوسف وقوله بن القاسم هو الصواب
 لان العرف كالشرط فان لم تكن سنة رابطة وكانوا يكبرون بالنقد والنسبة
 وابهموا الكرا فاصله انه على التاخير **مر** مع جعل لا بيع **ش** يعني وكذا نقسده
 الاجارة اذا وقعت مع جعل صفقة واحدة لما بينهما من التناظر ان لا يجوز في الاجارة
 ان يوزن ويلزم بالعقد ويجوز فيها الاجل خلاف الجعل في الثلاثة وما ذكره هو المشهور
 وقد تقدم انه لا يجوز اجتماع البيع والجعل في صفقة واحدة مع نظائرها من طومة

القانع على النصير من متبايع
 فلا يشترط

او طعام

في باب النكاح والعدة في البيع والجعل ما تقدم في الجعل والاحارة وقول لا يبيع
الا مع بيع فلا يفسد كما لو باع له حلو د اعلى ان يحرقها البائع له نكالا وفيها قول
مشهور بالمنع لسحقون وكأنه يرى ان البيع ما يحرقه الصفة وهو غير مري هذا اذا
كانت الصفة في نفس المبيع فان كانت في غير فهو جائز ايضا على المذهب كما لو باع له
ثوباً بدرهم على ان يبيع له ثوباً با حرقه وحكي عند الوهاب قولاً بالمنع ووجه
الاول انها كلها بياعات فاشبه لو كانا بيعتين او اجاريتين ووجه المنع ان كثيرا من
الاحارة لا تنفك عن العذر فكان عقد رخصة فلا يضمن مع غيره كالقراض ولا ضمان
المبيع من المشتري وضمان المستأجر من ربه فاشبه ما لو جمع في عقدة بين بيع بث خيار
وهو ممنوع على المشهور وقيل يجوز اللغو ومن منع من ذلك فاشبه ما لو جمع بين بيع بث خيار
من له الخيار قد يظهر الرغبة في احد السلعة التي جعل له فيها الخيار ثم يردّها او
يظهر الرغبة عنها ثم ياخذها هذه المعنى ما اشار اليه **ح** ويجلده لسلخ **ش** يعني ولذلك
تفسد الاحارة اذا استأجر السلخ للثاة او الناقة وكوفا جلدّها لانه لا يستحق
الا بعد النزاع من السلخ ولا يدرى كيف يصيل اليه اذ قد يخرج صحيحاً او مفقوداً طاعاً
حقاً او كتيفاً مما يختلف باختلافه الرعيات وظاهر كلامه ان الثاة لا فرق بين
ان تكون حرة او مذبوحة وهو كذلك لكن نص في سماع عيسى على كراهة بيع حلو د
الحرقان على ظهورهما وذلك والله اعلم لكون ان المشتري قد ملكها قبل السلخ ويكون
السلخ عليه وعلى البائع وقد استقرى من المدونة جواز بيع السباع الحرة
لاحد حلو دها ولجها لا يוכל عنده فان **ق** اما اجاز بيعها لغيرها عنده
مكروه وذلك قد يجوز بيعها **فالجواب** **ب** انه لو اراد هذه الكره بيعها لان
اللمح حرة الصفة وقد صرح بالحواز وايضا فقوله يجوز بيعها لا حد حلو دها
كالنقض على ان المعاوضة انما وقعت على الجلد والله اعلم **ح** ونحوه لطمحان **ش** ومثل
ذلك ايضا في الفساد ما اذا استأجر لطمحان بما يخرج من الخالة لان ذلك مجهول
العذر فهو كالجزار غير المربي وبيعه على هذا الوجه لا يجوز بن عبد السلام ولو كان
كبيلا بان يقول المحنة ذلك صاع من خالته فيحمل ان يخرج على الخلاف في طعن المحنة
بصاع من دقيقتها ويحمل الجواز على القولين لان الدقيق يختلف حرقه والخالة
لا تختلف حرقها والنفس اميل الى المساواة بين الدقيق والخالة لان من الطعن
ما يخرج خالته كشره الاجزاء ومنه ما لا يخرج كذلك **ح** وجوز ثوب لسباح او رضيع
وان من الان **ش** يعني وكذلك يفسد عقد الاحارة اذا اتفقا على ان يبيع له الثوب
بحرقه او يرضع له الصبي بحرقه ولو ملكها ذلك الحرق من الان وقد منع في المدونة
مسألة النسخ للعذر قال فيها عن مالك فان واخرته على دفع حلو د او عملها او
لشيخ ثوب على ان له نصف ذلك اذا اضرع لم يحرق قال ابن القاسم لانه لا يدرى
كيف يحرق ولان مالك قال ما لا يجوز بيعه فلا يجوز ان يستأجر به اصبع فان
تركت ذلك فله اجر عمله والثوب والحلو د لربها يريد لانه لم يجعل له النصف

الابعد الفراغ من العمل فغلب هذا ان فانت الخلود بيد الصانع بعد الدرع فله
النصف بقيته يوم حرجت الخلود من الدباغ ولديها النصف الآخر وعليه احبة
المثل في دباغ الجميع اما لو دفع له النصف قبل ان يدقها فاجتمع فافاتها بالدباغ
فله نصفها بقيتها يوم قبضها وله احبة عمله في نصفها للتجبر في نصف الدباغ وقد
اشار بعض الشيوخ الى انه يختلف في ضمان الصانع لنصفها في هذا الوجه الا حرا اذا
شعر في دباغها واختلف في قوائها بالسرور ايضا لان قبضه له حينئذ ليس يقبضه
حقيقى لكونه غير ممكن من الانتفاع بما قبضه واما مسألة الرضا فنعناها ان من
له مملوك رضى فاستأجر امرأته على ان ترضعه له الى تمام رضاعه بنصفه او ثلثه او
غير ذلك من الاجزاء فلا يجوز سوا كان على معنى انها تقبض ذلك الجزا لان او بعد
الغطام لان ان كان على ان يقبضه بعد الغطام بعد فهو تجبر عليها في ذلك الجزوان
كان على ان يقبضه الا في غير ممكن من الانتفاع به في الحال قال في المدونة
ومن وحرته على تعليم عبده كالعزان او الكتابة سنة وله نصفه لم يجز اذا لا يقدر
على قبض ماله قبل السنة وقد يموت فيها فيذهب عمله باطلا ومثومه انه لو
كان على ان يقبض الجز من الان لجاز فهو مخالف لقوله هنا وان من الان لكن قال
الشيخ ابو محمد ولو كان الشرط على ان يقبض المعلم نصفه الان على ان يعلم سنة لم يجز لعل
سبب ذلك هو ان الصبي قد يتغير وقد يتغير تعليمه لموت او غيره ولا يلزم ربه ظفده
فتصير بعد الاحبة فيه كالنقد في الامور المحتملة بشرط وعلى هذا ضوا كانت الاجرة
جزا من الصبي او من غيره ولما كانت مسألة الرضا مساوية لمسألة التعليم في تعليم المنع
قال وان من الان انظر كلامه في النواذر فيها اذا فاق الصبي بيد المعلم واجر عليه
مسألة الرضا **مس** وبما سقط او حرج في قبض زيتون او عصرة **ش** قوله
سقط اي وجز ما سقط وقوله من قبض زيتون راجع الى قوله وبما سقط
وقوله او عصرة راجع الى قوله او حرج والمعنى ان الاجارة تقسدا اذا قال له له
انقبض زيتوني وما سقط فله نصفه او اعصره وما حرج من زيتونه فله نصفه او
غير ذلك من الاجزاء اما المسئلة الاولى فوجه المنع فيها ظاهر وهو ان العوض
فيها غير معلوم لعدم العلم بالشئ المستأجر عليه ولهذا لو قال له القبط فما لقطت من شئ
فله نصفه فانه جاز كما اذا قال احصد فاحصدت فله نصفه على مذهب بن التمام
وسباني واما المسئلة الثانية وهي مسألة العصر فقد اشار في المدونة الى ان
سبب المنع انها اجارة بغير معلوم ولا يتأتى ان تكون من باب المعاينة اذ لا يستطيع
الترك وقد قي بن حبيب بين قوله فما حرج فله نصفه وبين قوله اعصره ولك
نصفه فتح في الاول واجاز في الثاني قال وهو محمول على انه ملك نصفه الان حتى
يصبح بجلا فله بعض الاشياء وهذا على اصله في العقد اذا احتمل الصحة والفساد
على ماله في الكرا بعرض معين وقد تقدم ان اصل بن القاسم في المدونة المنع فلا
يبعد ان يمنع ما اجارة بن حبيب هنا **قلت** وقد صكرخ في النواذر رضى

وربما يجوز ان يقبض الزيتون
فقطه فماله او غيره

ذلك الا انه لم يعده وظاهرة انه المذهب ونصف ولا يصلح الجعل في عصره
الزيتون والجملان ان يقول له اعصر ذلك نصفه او ما عصرت فلان نصفه لانه لا
يقدر على التزك ما شرع فيه وان ترك بقي للجاعل ما يتفجع به ثم ذكر بعد ذلك كلام بن حبيب
ص كاحصد وادرسه ذلك نصفه **ش** اي وكذا لك تقصد الاجارة اذا قال له احصد
هذا الزرع وادرسه ذلك نصفه قال في المدونة فان قال احصد زرع هذا وادرسه
ذلك نصفه لم يحز لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو لا يدري كم يخرج ولا كيف
يخرج ولا لك لو بيعته زرعك حرا فاق قد يبيع على ان عليك حصا دة ودراسه
ودورة لم يحز لانه اشترى حبا حرا فالربحان جلته يريدان بجان نصيرة بن
يونس وفي سماع اسهب عن مالك فمن طاب زرع وحل بيعه فقال لرجل احصد
وادرسه على النصف فقال لا بأس به وهذا الخوما ذهب اليه بن حبيب ان يحمل ذلك
على ان له نصفه الان على ان يحصد النصف الاخر ويدرسه لانه **ف**
قال عيسى عن ابن القاسم في الرجل يكون له الشجران وقطابت فيقول لرجل احصها
واحصها وحفظتها ذلك نصفها او ثلثها او جزء منها فقال لا بأس بذلك لانه لا بأس
ان يكري نفسه بما جعل يبعده **ص** وكذا الارض بطعام او بما تنبت الاخشاب هذا
هو المشهور فلا يكري الارض بشي من الطعام كان مما تنبت اولا ولا بما تنبت من غير
الطعام كالقطن والكتان والعصفر والزعفران والباخشب وخوخ كالخطب والعود
الهندي وما اشبه ذلك بن سحنون **قلت** لسحنون ولم اجاز واكر الارض
بالعود والصندل والبخشب والخطب والحبوع وهذه الاشياء ما تنبت الارض فقال
هذه اشياء يطول مكثها ووقتها فذلك سهل فيها وقال بعضهم رعيها هذا المعنى الذي
اشار اليه سحنون وجوز كذا اوها شهرين بشي لا يمكن ان تنبت الا في سنة وهو غير طعام
كجوز كذا اوها بالشجر واجاز في الموارثة كذا اوها بالحضر وتناول ذلك ابو محمد بن ابي
زيد على انه يريد الكلا لانه لا يزرع وفي كتاب محمد لا بأس بكواها بالمتاور وفي يحيى
بن يحيى لا تكري بشي ان اعيد فيها نبت وتكري بما سواه يريد طعاما كان او غير
وهذه الرواية قال يحيى بن مزين وهو قول بن كنانة وقال بن نافع تكري بكل شي
اذا لم يزرع فيها الا الحنطة واخوانها هكذا حكى بعضهم هذه الاستثناء عنه ومنهم
من حكى عنه الا الحنطة والشعير والسلت وعلى هذا فيقال الا الحنطة واحتياها
وقيل تكري بكل شي وهو قول الاصيلي وغيره من اهل المذهب وحكي بن ابي
رستم عن ابن الماحضون انه يجوز كذا اوها بالقطن والزعفران في ارض كذا
تنبتا والذي حكاه بن حبيب وعن جماعة القول الذي تقدم وقد كثر الخلاف
بين العلماء في هذه المسئلة في المذهب وخارج المذهب والذي في المذهب قد
تقدم او خالفه وحكي عن طاووس انه لا يجوز كذا الارض اصلا ولا بذهب ولا
بقصبة ولا بشي من الاشياء وهو احد قول ابن عمر وغيره وقال الليث وربيعة
لا يجوز ان يكري بشي غير الذهب والفضة وهو قول بن عباس وقال الشافعي

يكري بكل شيء من الذهب والفضة والعروض والطعام وغير ما تنبت وفي الاحتياج
على ذلك ما يخرجها عن المقصود الا هم ومن اراد الوقوف على ذلك فعليه بالمسوطات
ص وحمل طعام البلد بنصفه الا ان يقبضه الا ان **ش** قال في المدونة ولو قلت له
احمل لي هذا الطعام الى موضع كذا ولك نصفه لم يحز الا ان ينقذه الا ان نصفه مكانك
وان احزنه الى الموضع الذي يحمله اليه لم يحز له شيء بعينه بيع على ان يتأخر قبضه الى
احل بن يوسف فان وقع الامر بينهما فغلب مذهب بن القاسم هو على الفاسد حتى يشترط
قبض خبره الا ان وعلى مذهب استنب وبن حبيب هو جازي حتى يشترط ان لا يقبض الا
بعد البلوغ قال ابن هشام فان ترك هذا وحمله الى البلد فان لم يحال بنصفه وعليه
مثله في الموضع الذي حمله منه وله كراهة في النصف الاخر ما بلغ وغاب هذا القول
بعض شيوخنا وقال يلزم هذا اذا هلك الطعام ان يضمن نصفه لانه على قوله بالقبض
لزم ذمته وهذا العبد لان فساد المسيلة منع المتكاري من قبض حصته الا ان يصل
الى البلد المحمول اليه الطعام فكيف يضمن اذا هلك قبل البلد وهو انما يضمن له بعد
الوصول اليها يريد فانما يكون الطعام لربه كله وعليه اجرة حمله كله بن يوسف وهو
الصواب كما قال اصبح اذا استأجره على دبح خلود وتبيع ثوب على ان له نصفه اذا
مزع فعلى ذلك فان له اجر عمله والخلود والثوب لربها فذلك هذا **ص** وكان
خطبه اليوم بكذا اولا فبكذا **ش** اي وكذا لك نفسك الاجارة اذا دفع ثوبه لرجل وقال
له ان خطبه اليوم فللك درهم مثلا والا فان خطبه عدا فللك نصف درهم قال
في المدونة ولا يجوز ذلك عند مالك لانه اجر نفسه بما لا يعرف وقد قال الرسول صلى
الله عليه وسلم من استأجر جارا فليؤجره باجر معلوم وهذا وجه من يعينين في
بيعة فان خاطبه فله اجر مثله زاد على التسمية او نقص وقال غيره الا ان يكون اجر
مثله اقل من نصف درهم واكثر من درهم فلا يزداد ولا ينقص قال سحنون وقول
بن القاسم احسن كقول مالك في البيوع الفاسدة اذا قامت في يد المشتري فان
فيها القيمة ما بلغت ولا بلغت الى ما سمي من الثمن ابو محمد قال بعض الاندلسيين
وقول بن القاسم يعني ان خاطبه اليوم **قلت** ما قيمة حياطته اياه على تعجيله
اليوم فلا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وان خاطبه عدا **قلت**
ما قيمة اجر حياطته على ما ذكرنا بن يوسف وذكر بن ابي زمنين عن بن له
الاندلسيين تفسير غير هذا وهو الصواب وكذا لك يكون القيمة على قول بن القاسم
نقوم على تعجيل الحياطة ان عملها فيكون له اجر مثله على ذلك ما بلغ وان اجرها
قومت على التأخير فيكون له اجر مثله على ذلك ما بلغ وذكر محمد بن مالك فيمن
يحيط لرجل مشاهرة فيدفع له ثوبا على انه ان مزع منه اليوم فله بقية يومه
والا فعليه تمامه في يوم اخر لا يحسب له من الشهر فقال اما الثوب او الثمن الذي
لوا جهده فيه امه لا بأس وما كثر فلا خير فيه محمد ولو كان هذا في اصل الاجارة

كان اكره ثم قال في المدونة ومن واجرم من بلغ له كتابا الى ذي المروّة ثم قال
بعد صحة الاحارة فان بلغته في يومين فلك زيادة كذا وكذا افكره واستحق في
الحياطة بعد العقد بن ميسر وهما سوا وقال ابن عبد الحكم قد خفف ذلك فيهما فيه
واجاز ته احب الي وبه اخذ سحنون **مر** واعمل على دأبي فما حصل فلك نصفه وهو
العامل وعليه اجرتهما **ش** يريد وكذا لك تفسدا للاحارة في هذه المسئلة وهي ان الذي
يكون له دابة فيقول لغيره اعمل على هذه الدابة فما حصل من شي فلك نصفه
ووجه ذلك ظاهر وهو انهما لهما بالعرض قال في المدونة وان دفعته اليه دابة
او ابلا او دارا او سفينة او جماعا على ان يكرى ذلك وله نصف الكراة كجرك وقوله
وهو للعامل اي وما حصل من اجرتهما او ما احتطت عليها ونحوه فهو للعامل وعليه
لصاحبها اجرة مثلها وقيل ما حصل من ذلك فهو لهما وعليه اجرة المثل للعامل عليها
وفي المدونة اثر الكلام الذي تقدم فان ترك كان لك جميع الكراة وله اجرة مثله كماله
قلت له بيع سلعتي فما بعتهما به من شي فهو بيني وبينك او قلت له بيع سلعتي فما
بعتهما به من شي فيما يزداد على مائة فبيننا فذلك لا يجوز والتمن لك وله اجر مثله ثم
قال ولو اعطيت الدابة او السفينة او الابل ليعمل عليها فما حصل فبينكما لا يجوز فان
عمل عليها فالكسب ههنا للعامل وعليه كراة المثل في ذلك ما بلغ وكانه اكثر من كراة
والاول اجر نفسه اجارة فاسدة فافترقا **قلت** وهذه المسئلة الثانية
هي التي ذكر الشيخ واختلف اذا اراد لقطعة لي فقال اعمل لي على دأبي فقال بن القاسم في
المدونة في رواية الدباغ ما كسب عليها فهو للعامل مثل ما تقدم وقال بن الحلاب
ما كسب عليها لصاحبها لقوله اعمل لي عليها وللعامل اجرة مثله ابن الموان ولا يجوز ان
تعطيه دأبك على ان ما تكسبه عليها اليوم فلك وما تكسبه عداقله قال ابن القاسم
في كتاب محمد والقبصة لا بأس ان يعطيه دأبك على ان يعمل عليها اليوم لنفسه وما
يعمل عليها عدا لهما **مر** عكس لتكديهما **ش** يعني ان هذه المسئلة تشبه التي فوقها في القضا
فكما لغها في شي وهو ان يكون جميع ما يحصل على الدابة لهما وللعامل اجر مثله وهو
مراده بالعمس وقوله لتكديهما اي ان يقول له خذ هذه الدابة او البعير او السفينة
فاكرها فما حصل من شي فلك نصفه وقد تقدم بيانها من كلامه في المدونة ههنا
مر وكبيعه نصفها بان يبيع نصفها الا بالبلدان اجلا ولم يكن التمن مثليا **ش** هذا
ايضا ما تفسد معه الاحارة وهو ان يبيع نصف سلعة لرجل بان يبيع له النصف
الاخر اي جعل التمن النصف الاول جعله في بيعة النصف الثاني قال في المدونة
ومن باع من رجل نصف ثوب او نصف دابة او غيرها على ان يبيع له النصف
الاخر بالبلد جاز ان يضربا لبيع ذلك اجلا ما خلا الطعام فانه لا يجوز تفويدها
لو كان بغير البلد او بها لكن لم يضربا لذلك اجلا كجرك وهو مراده ههنا وقد
اختلف في هذه المسئلة على اربعة اقوال الاول الموان مطلقا والثاني المنع

مطلقا والثالث ما ذكره هنا وهو مذهب المدونة وهو المشهور والرابع هو
عكسه وهو بعيد والثلاثة الاول منصوص عليها في المذهب وفي مختصر ما ليس
في المختصر ان ضربا اجلا فكهرو وان لم يضربا فلا بأس وقد اشار بن رشد الى ابتداء
القول بان البيع جائز بدون الاجل وذلك ان في العينة عن مالك انه اجاز لمن
استري لو لو ان يشرك فيه قوم اعلى ان يبيعوه بالبلد ولم يرد كما احل فقال بن
رشد انه مخالف للمدونة لكن حمل هذا الكلام وناوله على ان بيع اللؤلؤ مقدر عند
عرفنا وما اشار اليه الشيخ من ان ذلك يجوز اذا كان بالبلد ان اجلا وان ذلك لا يجوز
خارجا هو منصوص عليه كذلك في المدونة كما تقدم وقوله ولم يكن الثمن مثليا
فتشربه الى قوله في المدونة ما خلا الطعام فانه لا يجوز سحنون في غير المدونة
لانته فتنض احارته وهي طعام لا يعرف بعينه وقد بيع في نصف الاجل فبر حصته
ذلك فتنض احارته وسلفا بن يونس يريد وكذلك كلا لا يعرف بعينه واجاز
ذلك في كتاب محمد واحتمل محمد ان لا يجوز في ثوب ولا غيره وراه نقدا في الاجارة بشرط
مع امكان بيعه في نصف الاجل فلا يذري بما يرجع نحو في ثوب او في قيمته وفيما
لا يعرف بعينه بيع وسلف قال في المدونة فان باع في نصف الاجل فله نصف
الاجرة فان تم الاجل ولم يقدر على بيع ذلك فله الاجرة كاملا قال وان باع
منه نصف ذلك على ان يبيع له النصف الباقي في بلد اخر لم يجز بن الموان وكذا اكلا
لا ينقسم لانه لا يقدر ان يحدث فيها ابتاع حدثا ولو كان مما ينقسم وكان له ان يخذ
ذلك متى شالجاز اذا ضرب اجلا لبيع ذلك بن يونس لا يجوز وان ضرب اجلا لان ما ينقسم
يدخل فيه المكيد والموزون وكلا لا يعرف بعينه فيصير اذا قبض نصفه وباعه
النصف الاخر في نصف الاجل ببرد حصته يدخله اجارة وسلف كما قال سحنون
بن الموان وان لم يضربا اجلا لبيعه لم يجز شرط بيع ذلك في البلد او في غيره وهذا نحو
قوله في المدونة وان كان على ان يبيع بالبلد ولم يضرب اجلا لم يجز ايضا قال ابن وهب
وقال له ابن ابي سلمة بن القاسم وانما لم يجزه مالك لانه كره اجتماع بيع وجعل في صفقة
او اجارة وجعل معا وقد اكد الاشياخ كابن يونس وغيره من تفاريع هذه المسئلة
وفيما ذكرناه كفاية وجلب ذلك مما يورث السامة **وهو** جاز بنصف ما خطب
عليها **ش** لما فرغ من الكلام على الامور التي تنفسد الاجارة شرعا الان في المواضع التي
يجوز معها الاجارة وبدا منها بهذه المسئلة وهي ان يدفع دابته لرجل على ان يخطب
عليها وما حصل من الخطب فله نصفه لان الاجرة هنا معلومة قال في كتاب بن الموان
ولا خبر في ان يدفع الرجل دابته لمن يخطب عليها على النصف قال محمد بن زيد بن نصف
الخطب ولو جعل له نصف النقلة كان جائزا وكذلك على نقلات معروفات او قال
لي نقله ولك نقله ذلك جائز كله قال يحيى بن سعيد اما اذا قال ما خطب عليها
من الخطب فلي نصفه ولك نصفه فلا بأس به **ص** وصاع دقيق منه او من زيت

لم يختلف **ش** اي وجاز ايضا الاستيجار على طحن فتح معين بصاع دقيق منه او بصاع زيت
من زيتون قبل عصر بشرط ان لا يكون حروجه مختلفا وهذا الذي ذكره هو مذهب
ابن القاسم في المدونة وابن حبيب لا بن القاسم في كتاب بن حبيب قوله بالمنع وقاله ابن الموان
ايضا اللحن ولا وجه للمنع وكذا صوب غير ما في المدونة قال ابن القاسم فيها ولو واجرت
بطحن لك اردب حنطة بدرهم وريبتين من دقيقه جاز ذلك لان مالكا قال ما جاز
بيع مجازات الاجارة به وقال ابن الموان لا يجوز ان بطحن له ذلك بشئ من دقيقه ولا
ان يعصر له زيتونه بشئ من زيتيه بخلاف بيع ذلك لانه في البيع اذا اهلك ذلك رجوع
المبتاع بقيته وفي العمل قد تقدم له فيه عمل لم يهلك فلا يرجع بشئ لانه ليس بمضمون على
صاحبه قد ذهب عمله باطلا اذا اهلك ولو كان مضمونا على صاحبه كان اسد ابن يونس
يريد لانه معين فهو كمن اشترى شيئا معينيا شرط على البائع ضمانه حتى يقبضه وذلك
فاسد واجاز ذلك بن حبيب ولم يجزه بن القاسم قال لان الدقيق اذا ذهب عمله باطلا
وكن ثري ان ذهب بعد طحنه قبل ان ياخذ الكفزان له احدى اجرة طحنه بن يونس
صواب كما لو استاجره بعد دقيق معين على حمل شئ او عمله فعمله ثم هلك الدقيق قبل
قبضه فلا جبر اجارة ماعل وضمان ذلك من ربه حتى يقبضه الا جبر وكما لو استحق
قبل القبض او بعده فان للاجير اجارة ماعل وهذا البين انظر بن يونس قال
في المدونة عن ابن القاسم ولو واجرت بطحن لك اردب حنطة بدرهم او بقبسطه
من زيت زيتون قبل ان يعصر ذلك جاز ولو بيعت منه دقيق هذه الحنطة كل
قفيز بدرهم قبل ان يطحن جاز ذلك لان الدقيق لا يكا ويختلف فان بلغت هذه
الحنطة كان ضمانها من البائع وان كان الزيت والدقيق مختلف حروجه اذا عصر او
طحن لم يجزه ذلك فيه حتى يطحن ويعصر وقد خفف مالك ان يبتاع الرجل حنطة على
ان على البائع طحنها اذا كان الدقيق مختلف حروجه ولا في ربه **تنبيه**
ما تقدم من ان ما ذكره الشيخ في مسئلة واحدة وان الصاع الدقيق والصاع الزيت
اجرة الطحن هو ظاهر المدونة على ما علمت ويحتمل ان يكون اشار بقوله او من زيت
الى مسئلة اخرى وهو انه يجوز عصر الزيتون بصاع من زيتيه كما قال غيره ويكون
قد ذكره سبلتين مسئلة الطحن بصاع من الدقيق ومسئلة العصر بصاع من الزيت
واما قوله لم يختلف فيحتمل ان يعود على الزيت لانه الذي يختلف حروجه غالبا
بخلاف الدقيق ويدل على هذا قوله في المدونة اذا كان يختلف حروجه ويحتمل
ان يعود عليهما معا وهو الظاهر بدليل قوله في المدونة على ما تقدم وان كان
الزيت والدقيق مختلف حروجه اذا عصر او طحن لم يجزه ذلك حتى يطحن او يعصر
مر واستيجار المالك منه **ش** يعني انه يجوز للمالك الدابة او الدار او نحوهما من
حيوان او غيرهما اذا اكره لغيره ان يكثر به منه وهو الاجنبى في هذا السؤال لان
المستاجر قد ملك منفعة ذلك فله ان يملكها لمن شاؤا واما في استيجار الى المالك
امانة المصدر الى الفاعل **مر** وتعليقه بعمله سنة واحدة من اخذه **ش** هذه

مسئلة المدونة قال فيها عن مالك وان دفعت علامك الى جياط او قصار ليعلم
ذلك العمل باجر معلوم فلا بأس بذلك قال وكذلك ان دفعت اليهم ليعلموه ذلك
العمل بعمل الغلام سنة جازية لك قال يحيى بن عمر والسنة محسوبة من يوم اخذه وقال
غير باجر معلوم اجور يريد لان الاجارة بعمل الغلام عزير سيرا الا انه معترف وهو جاز
وباجر معلوم اجور اذا عثر فيه وكل جازين عبد الحق في الثلث عن بعض الشيوخ اذا
مات الغلام في نصف السنة قال ربما كان اجر التعلیم في النصف الاول الثلثين لان
تعليمه اشق واجره له الثلث لضعف صنعة في النصف الاول وفي النصف الثاني
الثلثين لقوته حينئذ يسقط من اجرة المثل نصفها وبكل له الثاني وعلى هذا
التقدير يعمل **مر** واحصد هذا ولك نصفه **ش** اي وكذلك يجوز ان يقول الرجل
لصاحبه احصد زرع هذا ولك نصفه وقاله في المدونة قال وكذلك قول **مر**
له جازي هذه ولك نصفها قال وليس له تركه لانها اجارة لازمة وكذلك لفظ
الزيتون وهو كبيع نصفه بن حبيب والعمل في ذلك بينهما اي من الدرس والتدري
وعبره لك بن يوسف يريد ولو شرط في الزرع فتمتته حيا لم يجز وان كان انما يجب
له بالحصاد فجاز وكذلك في كتاب بن سحنون عبد الحق ولا يجوز لها تسمة قتالان
في ذلك حظه ويدخله التقاض في العتبية عن بن القاسم اذا اوجره عليه بنصفه
فحصده او بعضه ثم خرقة النار فهو بينهما وعليه ان يستعمله في مثله اي في مثله
ما بقي عليه وقال سحنون عليه قيمة نصف الزرع وليس عليه حصاد مثل نصفه
قال يحيى بن عمر لان الزرع مختلف سحنون ولو قال له احصد منه ما شئت فاحصد
فلك نصفه فحصد بعضه ثم هلك الزرع وضمان ما حصد منها وضمان ما بقي من صاحبه
ولا يتبع احدهما الاخر **ش** وما حصدت فلك نصفه **ش** هذه ايضا مسئلة المدونة
ونصها فيها عقب المسئلة التي مرغنا منها ولو قال فاحصدت او لقطت فلك
نصفه جاز وله الترك متى شالان هذا جعل وغيره لا يجز بن يوسف قال في كتاب
محمد اختلف قول مالك فيما لقطت من شئ فلك نصفه او ثلثه فقال مرة لا خير فيه
وكما لا يجوز بيعه لا يجوز الاجارة به وقال مرة لا بأس به لانه من العمل لانه الاجارة
وهو بمنزلة من قال لي على رجل مائة فما اقتضيت لي منها من شئ فلك نصفه فاذا
علم كم الدين وكم الزرع ونظر اليه لم يكن به بأس ومتى شال ان يترك ترك لانه جعل واذا
لم يعلم كم الدين او الزرع لم يكن فيه خيرا فله ينفق في سفرة دينار واحد الحق
دينارا فلا يصح بجز منه ولا لكل دينار شئ معلوم الا ان يعرف الدين ويعرف موضعه
او يقتضيه وذكر محمد بن القوليين روايتين واجمع الجواز ما قال في المدونة
من مسئلة اقتضا الدين واجتمع للمنع بان القوض في هذا الاجور بيعه وكما لا يجوز
بيعه لا يكون عوضا للاجارة **مر** واجارة دابة لكذا على ان استغنى فيها حاسب **ش**
يعني وجاز للرجل ان يوجردابته الى موضع كذا باجر معلوم على ان المكترى ان استغنى

ومن الكثرى دار افله ان يكونها من مثله باكثر من الكدا او اقل وان الكثرى حانوت
لنقارة فله كما وه من حداد او طمان او غن الا ان يكون صور ذلك اكثر بالتسعين
باللسان فيمنع وله ذلك في المساوي والاول اقرب لقوله والنقض فيه الى اجرة **ص**
والنقض فيه ان لم يتغير غالبا **ص** الضمير المحرور بالحرف عايد على ما تقدم وهو الشئ المستأجر
او المستثنى منفعته والمعنى انه لا يجوز النقص في ذلك ان كان لا يتغير في المدة غالبا
ويحتمل ان يكون الضمير ارجعا الى الذات المستأجرة من حيث هي والمعنى انه يجوز اجارة
الشئ والنقض فيه والتقدم فيه ان كان لا يتغير غالبا والا ولطاف كلام غير واحد من
الاشياخ وقد ذكر بن الحاجب المسئلة عليه ونصه ويقع اجارة الرقبة وهي مستأجرة
او مستثنى منفعتها مدة تبقى فيها غالبا والنقض فيها يحتمل باختلافها واستحقاق
العقار ستون واكثر في الحيوان عشرة ايام ويصح بيعها الى ما يتقدم فيها **ص** وعدو التهمة
لكل سنة **ص** يعني انه يجوز ان يعقد اجارة سنين بكذا وان لم يسم لكل سنة من الاجرة ما يخصها
كما يجوز ان يستأجر سنة بكذا وان لم يسم لكل يوم ما يتأجله من الاجرة وان كان المقصود
من كل السنة بعضها كما اشار اليه في المدونة في دور ملة **قلت** وكما عندنا
في مصر في الدور التي لا تسكن في الغالب الا في ايام النبل اذا التزمت سنة فان حصل
ما نفع رجوع في ذلك الى القوي لم ولا خلاف ان العقد يجوز اذا شرط الرجوع الى القيمة
عند حصول ذلك وانه ممتنع ان شرط الرجوع للتسمية واختلف اذا دخل على السكت
فذهب بن القاسم وروايته في المدونة ان التسمية لغو ونقض على القيمة وهو قول سحنون
واصبح وما لك في العتية ان الكرافاسد ذكره في البيان **ص** وكذا ارض لتتخذ مسجدا
مدة والنقض لربها اذا انتقضت **ص** يعني وكذا يجوز له ان يكرى ارضه لتتخذها
المكثري مسجدا مدة اي معلومة لعشرون سنة او عشرين سنة او نحو ذلك وقاله في المدونة
ثم قال فان انتقضت المدة كان النقص للذي بناه ورجعت اليه ارضه واليه اشار
بقوله والنقض لربه اذا انتقضت ابن يونس وقال سحنون لجعله في غير المسجد قول
ابن القاسم ابن وليس مثل الارض مستحق وقد بنيت مسجدا يريد هذا لجعله في غيره لانه
اخرجه من يد الله على التأييد والاخر انما جعله في مدة فيرجع اليه بعد ثمانها ابن
يونس كمن دفع قرضه الى من يغزوه عزوة ثم يرجع اليه قال يونس فقها بينا القرض
وليس لصاحب الارض ان يعطيه بعد انقضاء المدة النقص منقوضا لانه لا يقدرك
ان ينتفع لبقائه لانه على صورة المسجد واذا كان لا فائدة له فيه الا الانتفاع به
بنقضه فصاحبه احق به بن يونس انا ابقية على حاله موبدا فله اخذ النقص
بقيمته منقوضا ثم لا يكون له نقصه بل يبقية مسجد **ص** وعلى طرح مبيعة **ص** اي
بذلك يجوز الاجارة على طرح المبيعة وقاله بن القاسم في المدونة قال وكذلك
العدرة والدم ثم قال فيها قال مالك ولا يجوز على طرح المبيعة بجلدها اذا لا يجوز
بيعها وان دبر ولا يصلي عليه ولا يلبس للصلاة بن يونس يريد واما خير الصلاة
فجائز وقد تقدم ذلك في باب الطهارة **ص** والنقص من الادب **ص** هكذا **ص**

من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع

في المدونة ونفسه على ما في كلام بن يونس قال مالك ولا بأس بالاجارة على قتل
وقصاص يريه وقد ثبت بحكم قاض عدل كما يجوز اجارة الطبيب وهو يقطع ويبط
ولا بأس بالاجارة على من يبعه له او ولد له الا دية وما على غيره ما لا ينبغي من الادب فلا
يجبني ثم قال فيها فان واجرتته على قتل رجل طلبا فقتله فلا اجر له وكل مستاجر على
ماله يحوز من ذلك فعلى الاجير لقصاص وعلي الذي استاجر اجارة الادب بن يونس وقال في
كتاب بن الموارن وخمس سنة في الخطا فيما دون الموصحة واذا ربي وعاد لهيته فانما فيه
اجر المداوي قال ابو محمد ويحيى بن عمر روي محمد بن سحنون عن ابيه فبين قال لرجل اقتلني ولك
الف درهم فقتله قال قد اختلفت في هذه المسئلة واخر ما فيها ان يجلده السلطان مائة
وتحسبه سنة ويبطل حقه من الجعل قال يحيى بن عمرو القول الاخر احب الي ان لا وليا المقتول
ان يقتلوه لان ذلك حق لمن يقتل ولما وجب لورثته بن يونس وكذلك السيد يصير به ما
ويحسبه عاما ولو قال اقتل عبيدي ولك كذا او يغويش فقتله فان القاتل يصير بمائة
ويحسب عاما واختلف هل يكون للسيد على القاتل قيمة العبد ام لا فقال استثبت عليه قيمته
وقال ابو زيد لا شيء عليه والصواب ان لا قيمة عليه كما لو قال له احرق ثوبي هذا والقه في
البحر ففعل انه لا قيمة له عليه لانه اباح ذلك **مر** وعيد خمسة عشر عاما **مر** قال في المدونة
ولا بأس باجارة العبد عشرين سنة وخمس عشرة سنة وجواز ذلك في الدور بين وفي كلام
بن يونس ما رايت من فعله وان لا اري به بأسا وفي كتاب كذا الدور والارضين واما الدور
فميجوز اجارتها ثلاثين سنة والنقد فيها لا مائة مائة بن الموارن رواه بن وهب عن مالك
وقال النخعي لا مرف في المستاجر بخلاف الامن والخوف في تلك المدة فافسحها في الاجل له
الارضون ثم الديار ثم العبيد قال في المدونة والموصى له بخدمة عشرين سنة لا بأس ان يكبره
عشرين سنة وقال غيره لا يجوز اجارة العبد السنين الكثيرة لما في الحيوان من شرعة التغيير
وهو في الدواب اسن غدا بن يونس ويحيى اليه سحنون عياض قول الغير السنين الكثيرة كذا
في اصل شيوخنا واختصرها ابو محمد عشرين سنة ووقع في كتاب العبيد في كل العبد عشرين
سنة وجملة الواحسن الصغير قول الغير لا يجوز على معنى انه اشترط النقد قال واما اذا
شترط النقد فيقول بن القاسم والغير على الجواز والخلاف اذا اشترط النقد قال في المدونة
واما الموصى له بخدمة عشرين سنة فليس له ان يوجره عشرين سنة بن يونس يريد بالنقد واما
اذا لم ينقده فحازر لانه كلما عدل احد بحسابه **مر** ويوم او خياطة ثوب مثلا وهل تفسدان
جمعها ونسأ ويا او مطلقا خلا في **مر** اشار به الى ان العمل المستاجر عليه اذا كان صنعة
فتارة يتغير بالزمان كالاليوم والشهر والعام وتارة يتغير بحمل العمل كالثوب والخوف
فاذا وقع العقد على تعيين احدهما على انفرادها فلا اشكال مثل ان يستاجر يوما كاملا
تخطيط له فيه وخوف او يستاجر له لخط له ثوبا معينا والى هذا اشار بقوله ويوم او خياطة
ثوب مثلا اي وجاز اجارة يوم او خياطة ثوبه مثلا وقال مثلا لينبه على ان الجواز ليس هو
مقصود ابي هذين المثالين بل كلما سواهما من الزمان المحدود والاشياء المعينة ثم قال
وهل تفسد ان جمعها الى احده اي وهل تفسد الاجارة اذا جمع بين المذكرين في عقد

ط

كتم

مطلقة

واحد بان قال له حظ هذا التوب في هذا اليوم بدرهم في الجواهر ان ذلك يفسد
وعلمه بان العمل ربما تم في اليوم او بعده وهكذا اطلق غير الفساد ولم يفرق بين ان
يكن القضا الاجل قبل تمام العمل ام لا التوسى ومن رشح اذا كان محتملا فلا خلاف في
عدم جواز ذلك وقال النخعي ان لم يدركه حتى يفرغ العمل في المدة لم يحز واختلف اذا كان القضا
ان يعمل فيه قليل ذلك جائز وقيل ان ذلك لا يحز وهذا معنى كلامه وفي البيان اذا كان
العمل يمكن بتمامه قبل انقضاء الاجل فالمشهور انه لا يحز وقيل يحز وهو قول بن القاسم
في سماع عيسى وقول بن حبيب وهو ظاهرهما في العتبية ودليل قوله في المدونة فمن
استأجر ثورا على ان يطين له في كل يوم ارد بين موحدة لا يطين الا ارد بان له ان يرد
ويعطي في الارب ما ينوبه ولا يفسخ الاجارة وقال بن عبد السلام الذي قاله من رضي
عن الشيوخ ان الزمان الذي قيدت به المنفعة امتان يكون اوسع من العمل بكثير
او يضيق عنه بالعادة او يكون مقدار العمل فالواسع لا يختلف في جوارده والضيق لا يختلف
في منعه وفي المساوي قولان نعم اختلف الشيوخ في تعيين المشهور فمنهم من عساه في
المنع ومنهم من اشار الى انه الا باحة واجتزأ بمسيلة التورق قوله ونسأوي الى الزمان
والعمل وقوله او مطلقا اي زاد العمل على الزمان او تساويا واسأوي بقوله خلاف
الى الخلاف في التشهير على ما تقدم فان وقعت الاجارة فاسدة فقال عبد الملك له اجرة
مثله واختار النخعي القصة قال لان العزم ان تشوع في العمل في تلك المدة وان تأخر حظه
بعد المدة نظرا الى خياطته على ان تشوع في ذلك الاجل وعلى ان يحطه في الوقت الذي به
حاطه فيه فحط من المسمى بقدره قال وان لم يضرب اجلا في العقد ثم قال عجله لي اليوم
وازيدك نصف درهم فقال بن القاسم لا بأس به ولم يره مثل الرسول يراة لسرعة السير
وقال يحتمل لا بأس به في الرسول **م** وبيع دار تقبض بعد عام او ارض لعشر **ش** لسنة
المسيلة من باب الاجارة وانما حتمها ان تذكر في باب البيوع ومعنى كلامه ان يجوز للشخص
ان يبيع داره على ان يكون له منفعتها سنة ثم بعدها تقبضها المبتاع وهو مذهب
بن القاسم ولم يجوز عنده اكثر من ذلك لما حتمت من غيرها واجاز بن حبيب السنين وقيل
يجوز سنة ونصف سنة وعن سحنون يجوز ثلاث سنين ولا بن القاسم في كتاب محمد عشرون
واما الارض فمذهب بن القاسم فيها ما ذكره لغوة الا من فيها واجاز المغيرة السنين
الكثيرة والخلاف في هذا كله خلاف في حال فان كانت تلك الذات لا تتغير في تلك المدة
جائزا استئنا منفعتها فيها وتأخير القبض الى انقضائها وان كان يحتمل تغيرها فيها
فلا يجوز ولهذا الاستثنائي في الحيوان اكثر من عشرة ايام لسرعة تغيره **ش** واسترضاع
والعرف في كفيل خرقة **ش** يعني وجاز الاسترضاع ولا اشكال فيه وانما ذكره ليرتب
عليه ما بعده من العزوع المذكورة التي ذكرها وقوله والعرف في كفيل خرقة اي
وجاز على العرف في غسل حرف الطفل وتحميمه ودق رجليه ودهنه ونحوه او وجاز
حملها في ذلك على العرف قال في المدونة ومحمول فيها ليجتاج اليه الصبي من المونة في غسل
خرقة ومحمد ودهنه ودق رجليه وطيبه على ما عارفه الناس بن يوسف قال بن

حيث وان لم يعرف فليس عليها غير رضاعه فقط الا ان يشترط ذلك قال ابو محمد
وقال ابو عبد الحكم وعليه الطير المستأجرة ان جعل حرق الصبي ولحافه وما يحتاج اليه
الصبي وتدفق رجائه ويقوم من امره بما يقوم به الام وتوصيه ان احتاج اليه ذلك وتحمله
الي الطبيب ان احتاج اليه ذلك واما ما تزعم فيه الطير من لحاف او فرش فذلك على ما تقرر
الناس فان لم يكن عرف فذلك عليها ويكون على الاب لحاف الصبي ودثارة وما يبرق فيه
عباس قوله في المدونة دهن وهو بالفتح أي الفحل واما ما يدهن به من زيت وخم
فهو على الاب بلا استكمال **مر** ولزوجهما فسخه ان لا يان **ش** يعني ان المرأة اذا احبرت نفسها
للرضاع بغير اذن زوجها فان له فسخ العقد وهكذا قال في المدونة يريد لما يلحقه من
الصورتا غلبا عنه وتغير حالها ولا سيما ان كانت خدمة الطفل عليها وانظر على هذا
لو احبرت نفسها بغير اذنه ثم لم يعلم بذلك حتى طلقتها هل يفسخ العقد ايضا لانه وقع فاسدا
او لم يفسد لانا انما فسخناه لحق الزوج وقد نال حقه اذ في ذلك نصا **مر** كاهل الطفل اذا
حملت **ش** يعني وكذلك لاهل الطفل فسخ عقد الاجارة اذا حملت الطير يريد وحيف على الولد
قال في المدونة ولا يلزمها ان تاتي بغيرها ترضعه اذا اطلب ذلك الاب يريد لان الاجارة
وقعت على معين ولا يلزم ايضا الاب اذا طلبته هي لانه انما عقد على معين قد ذهب فلو
تراضينا على ذلك نظر فان كان الاب قد نقد لها الاجارة فلا يجوز لانها عقدة مستأنفة
فهو فسخ دين في دين وان كان لم ينقد لها ذلك جازوا اذا فسخناه لحمل الطير فقال بن عبد
الحكم لو كانت اكلت الاجارة لم يحبس فيها لانه تطوع بها **مر** وموت احدي الطيرين **ش** يعني
وكذلك يفسخ عقد الاجارة اذا كان ولي الطفل قد احمله امرأتين لرضاعه فصارت احداهما
الا ان ترضى الباقية بالرضاع وحدها فلها ذلك قال في المدونة ومن واحد طيرين له
فصارت واحدة فليلها فيه ان لا ترضعه وحدها يريد لانها دخلت على ارضاع البعض
لا الكل بن يوسف وقال سحنون تفسخ الاجارة لا خلافا من ياتي بها مكان الصبي قال
في المدونة وكذلك الاجيران في رعاية الغنم ثم قال وان واجد واحدة ثم واجد احدي
تطوعا فصارت الثانية فالرضاع لازم للاولي يريد لانها دخلت على ان ترضع الصبي
وحدها ثم قال وان ماتت الاولي فعليه ان ياتي بمن ترضع مع الثانية عبد الحق وهذا
اذا علمت حين عقدت اجارتهما ان معهما غيرها واما ان لم تعلم بالاولي فلا كلام لها لانها
دخلت على ان ترضع الصبي وحدها **فايده** الطير بكسر الظا وسكون الهمزة
هي المرأة التي ترضع وقد يسهل همزة ومجعه طيرة بضم الظا وسكون الهمزة على وزن عرفة
ورفع في المدونة بضم الهمزة عباس والاول هو الصواب ويجمع الرضا على طوار بالضم على
وزن طوال واصله طيار بالسر وهو عطف المرأة الاجنبية على ولد غيرها واصله سر
الناقة تعطف على ولد غيرها **مر** وموت ابية ولم يقض اجارة الا ان يتطوع بها منطوق
ش يعني وكذلك يفسخ عقد الاجارة بموت اي الطفل اذا لم تكن المرأة قد قبضت
الاجارة يريد ولم يترك بالاكما قال في المدونة بن يوسف ولو قبضت اجارتهما ولم يدع الاب
شيئا لم يكن للورثة ان يفسخوا الاجارة وباخذوا منها حصته باق المدة ولكن يبيعون

الصبي بما ينفهم من اجرة باقيا بن يوسف وهذا استحسان وتوسط بين القولين
قال فيها ولو تطوع رجل باذايها لم يفسخ وهذا كقولهم هنا الا ان تطوع بها تطوع
اي فلا يفسخ اذ لا حجة للطير مع ذلك قال وما وجب للطير فيما مضى ففي ذمة الاب ولا
يتبع الابن فيه ولو ارضعته باقى المدة لم يتبعه بشئ وكذلك لو قالت ارضعني
ان اتبعه في تطوعه كمن اتفق على يتيم لمال له واشهد ان يتبعه ان طرأ له مال
فذلك غير لازم له وهو على وجه الحسبة **مر** وكذا لو ارضعها مستأجرا وجربا كله اكله **مر**
اي وكذلك يفسخ الاجارة اذا استأجر الرجل غيره باكله فطهر اكله وقد تقدمت هذه
المسئلة في النفقات وهي خلاف ما اذا ظهرت الزوجة اكله فان النكاح لا يفسخ في
مصلحة تزلت بالزوج والنفق بين المسيلتين ان النكاح مبني على المكارمة والاجارة
كتاب البيع وهو مبني على المشاحة قال في المبسوط والاجران يفسخ عن نفسه الاجارة
لانه عيب وحده الا ان يرضى الاجير بطعام وسط وليس للاجران تجبيرة على ذلك لانه
عيب وحده الا ان يرضى الاجير بطعام مما يضر به بعض الاصحاب ويحتمل ان يعطيه طعاما
وسطا كمن استوجر على حمل رجلين لم يرها فاقبها عظيمين فلا يلزمه حملها وياق بالوسط
وفيه نظر لان المحول لم يتعين فلهذا الزم فيه بالوسط **مر** وينع زوج رضى من وطئ
ولو لم يضر **مر** يعني ان المرأة اذا اجرت نفسها للرضاع باذن زوجها فانه ينع من
وطئها وقاله في المدونة وظاهره كما قال هنا سوا اضرب بالصبي ام لا بن يوسف وقال
ابن حبيب عن ابي بصير لا ينع من الوطئ الا ان يشترطوا ذلك عليه والا لم ينع الا ان يشترط
صريح ذلك على الصبي فمنع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ان انهي عن الغيلة
ولم ينع عنها بن حبيب وقول بن القاسم احب النساء اشتراطوا ذلك او لم يشترطوا
الا يترتب ان الزوج لا يكون موليا بالملكين اذا تزك ذلك واختاره ايضا الحسن
واجب له بخود ذلك **مر** وسفر **مر** يعني وكذلك ينع من السفرة اذا اذن لها في الاجارة
وهو قول محمد بن عبد الحكم قال وان كان غير اذنه فله ان يفسخ الاجارة **مر** كان
ترضع معه **مر** اي وكذلك ينع من ان ترضع مع الصبي غيره قال في المدونة وهو واجرها
على رضاع صبي لم يكن له ان يرضع معه غيره بعض الاشياخ وظاهره اشتراط عليهما ان لا ترضع
معه غيره ام لا لانه اشترى جميع اللبن وانظر مسئلة الداعي بشرط عليه ربه ان لا
يرعى معها غيره **مر** ولا يستتبع حضنة كعكسه **مر** فاعل يستتبع هو منبر يعود على الا
سترضاع السابق في صدر كلامه والمعنى ان الاسترضاع لا يستتبع الحضنة وكذلك
الحضنة لا تستتبع الاسترضاع وهو مرادة بالعكس وهكذا اقال في الجواهر والحاصل
ان كل واحد من الرضاع والحضنة حقيقة مغايرة لآخر فاذا استأجرها على
الرضاع لا يندرج تحت الحضنة ولا العكس فان غدت عليهما معا فانقطع اللبن جري
ذلك على مسايل الاستحقاق فاذا كان اللبن وجه الصفقة ففسخ الجميع **مر** وبيعه
سلعة على ان يجزئها سنة ان شرط الخلف كغيره لم تعين ولا فله الخلف على اجرة

كراكب **شرا** اشألهذا الى ما في المدونة وهو قوله قال مالك ومن باع من رجل سلعة
بشئ على ان يجزله بثمنها سنة كان كمن واحده على ان يجزله بمائة دينار سنة
او برعي له غنما بعينها سنة فان شرط في العقد خلف ما هلك منها او تلف جاز ولا لم
يجز وفي عند بن يونس بعد قوله يجزله بثمنها سنة فان شرط في العقد ان تلف المال
اخلفه البائع حتى يتم عمله بها سنة جاز ذلك والا لم يجز ثم قال فان شرط ذلك
وضاعت الدنانير فلبائع ان يخلفها حتى تتم السنة فان ابي قنبل للاجير اذهب بسلام
وكذلك لو استاجر اجيرا بعجل له بمائة دينار سنة جاز ذلك اذا اشترط عليه
ان ضاعت اخلفها له وان ضاعت كان لك ان تخلفها او تدع وقد لزمك الاجرة وان لم
يشرط ذلك في اصل الاجارة لم يجز ثم قال قال مالك وكذلك ان واحده على ان يبعي
له غنما بعينها سنة فاشترط عليه في العقد انما هلك منها او باعه او ضاع اخلفه
ذلك والا لم يجز فان شرط ذلك وضاع منها شي قبل للاجير او في الاجرة وخيررت
الغنم في اخلف ما ضاع او تركه قال ابن القاسم ولو واحده على رعاية مائة شاة غير
معينة جاز وان لم يشرط خلف ما مات منها فانه يلزم خلف ما مات منها بالعقود
وان كانت معينة فلا بد من الشرط فيها وليس له ان يزيد فيها وقال سمعون يجوز
في معينة من غنم ودنانير وان لم يشرط خلف ما هلك والحكم بوجوب خلفه خلق ما هلك
بن حبيب وقاله بن الماجشون واصبح وبه اقول بن يونس وهو عندى اصوب لان
الاشياء المستأجرة عليها لا تنعين ولو اجرة لجل طعام او متاع ما احتاج الى شرط خلفه ان
هلك والحكم بوجوب خلفه وكذلك في المدونة وكتاب محمد قال بعض اصحابنا وانما يتم
بيع السلعة على ان يجزله بثمنها سنة اذا احضر المشتاع الثمن لينقل من ذمته الى امانة
فتصح الاجارة بن يونس وحكى ذلك عن القاسمي فان لم يحضر فسدت الاجارة خاصة
ودخله سلف جرم منفعة لانه دين في الذمة شرط عليه ربه ان يجزله به فلم يجز الا انه
باحضاره لنقله من ذمته الى امانته خوفا ان يكون امانة اعترى ان يوجزه ويؤديه
فيه اصله الدين يكون لرجل على اخر فيقول له اعمل به فراضا فعند بن القاسم لا يجوز
والنوع للعامل وخفف ذلك استشهد انظر بقية كلامه فيما اذا مات الاجير ونجر في المال
نصف سنة او استحققت السلعة او وجد بها عيب وكوذلك بعض الاشياخ ومسئلة
التجركوز بشرط الاول ان يكون الثمن معلوما الى اجل معلوم والا فسد العقد ادلاؤه
يدري بما باع سلعته الثاني ان يعين النوع الذي يجز فيه لان ما يجز فيه من
الانواع مختلف موصوفه بالتقل والحقة فبعضها اشرف من بعض الثالث
ان يكون موجودا في جميع السنة لئلا يدخله العذر اذا لم يكن موجودا في جميع السنة
الرابع ان يحضر الثمن لئلا يدخله سلف جرم منفعة لانه دين في الذمة فيحتمل ان يكون
اعترى ان يوجزه ويؤديه فيه الخاص ان يكون مديرا احتراز من المحتمل فانه
انما يبيع اذا غلبت السلعة وذلك يودي الى الاجل المجهول لانه لا يدري متى ياتي سعرها
السادس ان يشرط الخلف والا ادب الى العذر السابع ان لا يشرط عليه ان يجزله

بالريح لا نه مجهول وهو بخلاف رعاية ما تلده المواشي فانه معلوم غالبا والريح غير
معلوم وقوله كراكب فان له الخلف على المكري وهو ظاهري **مر** وجاقي نهرك لبني
بيتنا وطريق في دار او مسيل مصب مرحاض لا ميزاب الامتزك في ارضه **ش** هكذا
قال في المدونة الا قوله الامتزك في ارضه فانه تاويل بعض الشيوخ عليها ونقص ما فيها
قال ابن القاسم ولا بأس ان تواجرجاقي نهرك ممن يبي عليه بيتا او ينصب عليه رجا
قال ويجوز ان يستاجر طريقا في دار رجل بن يونس قال استهب ان كان يصل بذلك الى
منفعته والا فهو من اكل اموال الناس بالباطل ثم قال بن القاسم وجا بن استاجر
مسيل مصب مرحاض من دار رجل واما اجارة مسيل ميازيب المطر من دار رجل فلا
يجب لان المطر يقل ويكثر ويكون ولا يكون عبد الحق عن بعض القرويين انما افرق
جوابه في المسيلتين لا خلافا لسؤال واما اذا اتفق السؤال فلا فرق بين ذلك وذلك ان
الذي استاجر مسيل مصب مرحاض انما استاجر مسيل المرحاض من داره الى دار صاحبه
فذلك كطريق استاجرهما يدخل منهما الى دار رجل واما مسيل ما الميازيب فانما اشترى
الما الذي يسيل منها واما ان قال له له اعطيك شيئا على ان تجري ميازيب الى دارك فذلك
كاستاجر مسيل مصب المرحاض كطريق استاجرهما وسوا طال الامد في شرا الماء وقد
وذلك ان غير تفرق بين الامد القريب والطويل لان القصير قد لا يقع فيه المطر فهو
غدير والكثير جدا يقع فيه المطر لا محالة على جري النفاذ بن يونس والا فلا حرج
لان المطر يقل ويكثر فلا يجوز كما قال بن القاسم **قلت** وهذا التاويل
الذي ذكره عبد الحق هو الذي تقدمت الاشارة اليه وهو مراده بقوله الا
لمتزك في ارضه **مر** وكذا رجاء ما بطعام وغير **ش** يعني وكذلك يجوز لمن له رجاء
ان يكرهها بطعام او غيره وهكذا قال في المدونة بعض الاشياخ انظر ما الذي يوم
هل لا نه لما كان يلحق عليها فكانه اشترى منافع هذا الماء بطعام ولائها لما كانت
شبهه بالارض تجعل فيها الطعام فقد يتوهم انه كرا الارض بالطعام بن القاسم في المدو
فاذا انقطع عنها الماء فهو عذر لتسريح اياه الاجارة وان رجح الماء في بقية المدة كزيمه
باقيها وان اختلف في انقطاع ما الرجاء فقال ربها انقطع عشرة وقال المكري
بل شهر فان تضاد في اول السنة واحدها صدق رب الرجاء ثم قال رب الرجاء
قد انقضت السنة وقال المكري ما مضى منها الاستمرار وقد انقطع الماء صدق
المكري قال ومن استاجر رجاء ما شهر اعلى انه ان انقطع الماء قبل الشهر لمسته جميع الاجا
لم يجد وتر كذا كلام الاشياخ على هذه المسألة لان ذلك مما يطول ومن اراد ذلك فعليه
بكلام شراح المدونة **مر** وعلى تعليم قران مشاهدة او على الحدائق **ش** يعني وكذلك يجوز
الاجارة على تعليم القران وقاله في المدونة وغيرها لما في الصحيحين ان احق ما اخذتم
عليه احدا كتاب الله بن يونس قال بن الموار قال ما لك لم يبلغني ان احدا كره تعليم القران
واللثابة باجر وقد كان سعد بن ابي وقاص يعطي الاجر على تعليم بنيه قال بن حبيب
وما روي من النبي عن ذلك ففي اول الاسلام والقران قليل في صدور الرجال واما بعد

ان فتشوا وانتشرت المصاحف فلا قال والتعليم شغل يدن سولي ذلك وقد علم
صفوان بن سليم وعطا بن ابي رباح في صيدا اسنانهم واحد واعليه الاجر وكان
مالك وجهع على المدينة بخبرون اخذ الاجر على تعليم الصبيان الكتاب والقراءات
والاشراط في ذلك سنة او سنتين وقوله مشاهرة يريد او مساناة ويخوذ ذلك فقد
قال في المدونة لا بأس به كل سنة او كل شهر بكذا او على الخلق القرات بكذا او على
ان يعلم القراءات او سد سنة بكذا بن الموان واجاز مالك التعليم بمطبعة او مشاهرة
وكل شهر بكذا وكل سنة بكذا بن الحلاب وقيل لا يجوز الا مشاهرة او نحوها يريد لان
انها مهم متفاوتة فقد يكون بعيد القتم فلا يحفظ ذلك الجزء الا في مدة معلومة بعيدة
او يكون قريب القتم فيتعلمه في مدة قريبة فالمشاهرة اقل عذرا وقوله او على الخلق
المراد بالخلق حفظ جميع القرات او بعضه كالنصف او الثلث او السدس او نحو ذلك
من الاجزاء عياض محمد قتم القرات اي يحفظهم اية وقال الجوهري حذف الصبي القرات
والعمل كذا في حذف قاعة وحذاق اذ اهر فيه ويقال لليوم الذي ختم فيه
القرات هذا يوم حذاقه انتهى ولا يقضي للعلم بهدية الاعياد والجمع هل يقضي بالحذاقة
وهي الاصرافه اذا جري بها العرف وهو قول سحنون ولا وهو قول ابراهيم اسحق
بن ابراهيم سحنون وليس فيها شيء معلوم وهي على قدر حال الاب قال واذا بلغ الصبي
ثلاثة ارباع القرات لم يكن لايه احراجه ووجب الختم للعلم ووقف في الثلثين بن
يوسر عن بن حبيب واذا كان بينهما شرط فليس لرب الصبي احراجه حتى يتم الشرطين
يوسر يريد الا ان يدفع اليه جميع الاحارة فله احراجه متى شا ويؤدي قدر ما عليه
ثم حكى عن ابن الموارنة اذا قال له معلم سنتين او سنة فلا ترك لو احدى منهما وان
قال كل شهر او كل سنة بكذا فلكل واحد منهما الترتيب متى شاء واخذها وان لم يشترط
ش كمثل ان يقرأ واحد بها بالتحريك على انه فعل ماض او بالسكون على انه مصدر
فعلي الاول يكون المعنى واخذ المعلم الحذاقة اي الاصرافه من الاب وبحوة وان لم يكن
تم شرط يريد وقد جري بها عرفهم وعليه فيقتضي على الاب بذلك اذا اصنع وهو
مذهب سحنون خلافا لابي ابراهيم كما تقدم وعلى الثاني يكون هذا الكلام معطوفا
على الامور المجازية المتقدمة ذكرها والمعنى واجاز اخذ الحذاقة وان لم يكن تم شرطه
والاول اظهر والله تعالى اعلم **مر** واجازة ماعون كصحفة وقد **ش** يعني وكذلك
بحور اجازة ماعون البيت كالصحفة والقدرية والجبنة والقصرية ونحو ذلك
مما يصلح يحصل به النفع المستاجر وذلك واضح قال في المدونة ونحو اجازة
المكيال والميزان والدلو والفاس وشبه ذلك ثم قال واجاز بن القاسم اجازة متاع
البيت مثل الانية والقدر والصحاف ومتاع الجسد **مر** وعلى حفرة سيرا حارة وجماله
ش يريد فان عين له صفة البير ومقدار الحفرة ذلك اجازة قال في المدونة فان
اسندمت وقد حفر بضعها فله بقدر ما عمل وان اسندمت بعد فراغها اخذ جميع الاجرة
الا ان يكون بمعنى الجعل فان اسندمت قبل فراغها فلا شيء له فنص فيها على حوازل

الامرين كما قال هنا **مر** ويكره حلي **ش** قال في المدونة ولا بأس باجارة حلي الذهب
 بذهب او فضة واجازة ما لك ثم استثقله وقال ليس بحرام بين وما هو من اخلاق الناس
 واجازة بن القاسم بن يونس وانما كره اجازته لانهم كانوا يرون ركافة الحلي ان يعارف ذلك
 كره ان يكره وقال غيره انما كرهه لان الاستعمال ينقصه فيكون فيه ذهب بذهب
 متفاضلا وقصة بذهب متاخرا وهو ضعيف لانه لا ينقص في يوم واحد وما قرب منه
 وقوله ليس بحرام بين اي بين الدلالة لان الحرام انما يقع التفاوت في ادلته لا في نفسه وقد
 يقال هو درجات فمنه ما يقوي حريمه ومنه ما يخفف كالحلاوة لكن لا يخرج عما تقدم **مر**
 كاجازة مستأجرة دابة او لوطي لمثله **ش** يريد ان اكثرها لركوبه واما لجل شيء غير ذلك فلا
 وكذلك لو لم تكن دابة قال في المدونة في باب الجعل والاجازة عن بن القاسم وقد قال
 حكيم فمن اكثر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يكرهها من غيره وان كان مثل حاله
 وحفته لانه قد يجد من هو مثله في الامانة والحال والخفة ولا يكون مثله في الرفق به
 وفيه ايضا وكره ما لك لم يكره الدابة لركوبه كراها لعنيرة وان كان اخف منه او مثله
 فان اكراها لم افسده وان ضاعت لم يضمن اذا اكراها فيها اكثرها فيه من مثله وحالته به
 واما ماله وحفته وله في كتاب الرواحل واكثر قول ما لك ان له في حياته ان يكرهها من مثله
 في حاله واما ماله وحفته وله في كتاب محمد لم يختلف من ادركت من العلم في اجازة الكراه
 في الدور والسفن والمتاع والمناغات في مثل ما اكثره وقد استثقله ما لك في الركوب
 الا ان يقيم او يموت ولم يختلف قوله في الاحمال وقد علمت من هذا ان اجازة اجازة مستأجرة
 من باب اجازة المصدر الى الفاعل **مر** وتعلم فقه وفرائض كبيع كتبه **ش** قال في المدونة
 عن بن القاسم واكره الاجازة على تعليم الفقه والفرائض لان ما لك كره بيع كتب الفقه
 والشروط على تعليمها اشهد بن يونس وقد اجاز غير بيع كتب الفقه والفرائض وغيرها
 فكذلك الاجازة على تعليمها جائزة وقيل ان الفرق عند بن القاسم بين الاجازة على تعليم
 الفقه وبينها على تعليم القرآن ان القرآن حق صحيح لا شك فيه والفقه فيه حق وباطل
 فلهذا كرهت الاجازة على تعليمه قال والصواب جواز الاجازة على تعليم ذلك لانه من لشغل
 العلم بالمتعلم وبعث تعليمه وتفهيمه ولو كان الامر كما قال فان لم يجد تعليم الفقه اذ لا يجوز
 تعليم الباطل قال وانما كرهه بن القاسم والله اعلم لانه ليس عليه العمل عندهم بخلاف القرآن
 الذي العمل بتعليمه واخذ الاجرة عليه ولا ن على الفقه ابدال الفقه لاهله وتعليمه لهم
 ولو طلب الاجرة عليه لقل تعليمه بطوله وكثرة ما كان يودي عليه ابواسحاق والكني وقد
 بيعت كتب بن وهب بحضرة الفقهاء فما انكروا النبي قال بن عبد الحكم بيعت بثلثمائة
 دينار واصحابه متوازيون فلم ينكروا ذلك وقال في موضع اخر كان ابي وصيه قال
 في المدونة واكره الاجازة على تعليم الشعر والنحو او على كتابة ذلك او اجازة كتب فيها
 ذلك او بيعها وقد كره ما لك بيع كتب الفقه فكيف يبيعه وما كره بيعه فلا يجوز اجازته
 بن يونس وقال بن حبيب لا بأس بالاجازة على تعليم الشعر والنحو واما العرب والرسائل
 ونشبهه من علم الرجال وذوي المروءات قال واكره من تعليم الشعر وروايته ما فيه

في المدونة
 في باب اجازة
 في باب اجازة
 في باب اجازة

فعب

ذكر الحزب والخنا وبيع البواقي قاله اصبح **مر** وقراءة **ش** يعني وكذا لك بكه قراءة
القرآن بالاحسان وقاله في المدونة وفي الامهات ان ما لك بكه الغنا فقال كره ما لك
قراءة القرآن بالاحسان فكيف بالغا والاحسان هي التطريب بعض الاشياخ انظر قوله كره
هل هي على يابه او المراد به المنع وفي الرسالة ولا يحل لك ان تتخذ سماع الباطل ولا ان تتخذ
سماع كلام امرأة لا تحل لك ولا سماع شيء من الملاهي والغنا ولا قراءة القرآن بالاحسان المرجع
كترجيع الغنا ويجل كتاب الله العزيز ان يتلى الاسكينة ووقار وما يوقن ان الله يرضى
به ويقرب اليه مع احضار الفهم لك فنص على ان ذلك لا يحل وما لا يحل ممنوع وانما قال
بالحسن ولم يقل بالاحسان للاختصار ولان الاحسان جمع مفردة الحسن باسكان الحاء وهو الخطا في
الاعتراب ويقال ايضا للتطريب وهو مراده هنا يقال الحسن في قراءته اذا اطرب فيها وعزده
واما الحسن بالتحريك فهو الصواب وهو غير مراده هنا واجاز الشافعي قراءة القرآن بذلك
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن ورد بان المراد ليس منا من
لم يتخذ بسماع القرآن لرفقة قلبه وشوقه الى ما عند ربه كما يتخذ داهل الغواني بسماع
عواينهم وقيل معناه ليس منا من لم يستغن بالقرآن **مر** وكذا في معزف لعريس **ش**
الدف هو المندور المعش من جملة واحدة تشبيه بالعزيزال واما المعش من الجهتين فهو المندور
وهو المندرج والمعزف بكسر الميم شيء من انواع العود ان بن الهندي سمي بذلك لانه مما يندى
وكل صوت حسن لا يفهم فهو عزف ومنه عزف الرياح وعزفها وعزف الجن وعزفها وما ذكره
من كراهة ذلك هو مذاهب المدونة قال فيها ولا ينبغي اجارة الدف والمعارف في العرس
وكذا ما لك ذلك وضعفه واختصر على هذا البوادعي بن يوسف وفي الامهات هل كان
ما لك بكه الدف في الاعراس ويجوز وهذا كان بكه الاجارة فيه فقال كان بكه الدف في
المعارف كلها في العرس وذلك اني سألته عنه فضعفه عياض ظاهرة راجع الى الاجارة
والاجارة في مثل هذا ظاهرة في الكراهة وعلى الاجارة اختصرها اكثر المختصين وان كان
ضرب الدف مباحا في العرس فليست الاجارة مثله اذ ليس كل مباح يجوز الاجارة عليه وقوله
وضعه بن يوسف يريد ضعف قول من يجزئ ذلك واما الدف الذي ايجض به في العرس
وحوزه فينبغي ان يجوز اجارته وفي ضرب الكثير في العرس اختلاف انظر كلام الحنفى في هذه
المسائل **مر** وكذا كعبه كافر **ش** الاحسن ان يقرأ كافر بالضم على اسقاط الخافض ويكون
المعنى وكذا كعبه مسلم من كافر او لكا قرا لا اتي لم احده بخط الشيخ الا بغير الغرض هو محتمل ان
يكون مضافا اليه وكذا مضافا وكعبه فافضل بينهما ويكون التقدير وكذا كرا كافر
كعبه مسلم والا ول مضافا اليه وكذا مضافا وكعبه اظهره الحاصل ان المسلم بكه له ان
يكبري عبدة المسلم او نفسه او ولده او اجيره من كافر للاذلال وهذا اذا كان يستعمله
فيما يجوز للمسلم ان يعمل من بناء وحيطة واما ما لا يجوز له ان يعمل فلا يحل له الكرا قال
في المدونة وكذا كعبه للمسلم ان يواجر نفسه من الذي حوث او بنا او حراسة او غير ذلك او اخذ
منه قراضا وقال ولا يجوز للمسلم ان يواجر نفسه او عبده او دابته في عمل الحزب او إدارة
او حانوته او شيئا مما يملكه في الحزب ولا يعطي من الاجارة شيئا لا ماسميا ولا اجر مثله

كذلك باع حمزا فلا يعطى من ثمنها شيئا ويفعل فيه ان كان قد قبض الاجارة مثل ما وصفتنا
في ثمن الجر وانه واجر نفسه من ذي يري له الحثان يردت الا ان يعذر بهم ويؤخذ به
الاجارة من الذي ولا يترك له مثل قوله مالك في الجر ويقصد ق بها على الساكنين ولا
يجل للمسلم اخذها ولا اعطاهما وعطاها اديا له **ص** وبنا مسجد للكر او سكني فوفقه **ش**
يشير به الى قوله في المدونة ولا يصلح لاحد ان يبني مسجدا للكر به ممن يصلي فيه واجاز ذلك
غير في البيت وكذا مالك السكني بالاهل فوق ظهر المسجد لكن ظاهر كلامه في المدونة ان
ذلك في الكرا غير جاز ويبدل عليه قول سحنون الا في وايضا فان ظاهر كلام الشيخ في السكني
سواء كان معه اهله ام لا وهو مخالف لما في المدونة لان قوله وكذا مالك السكني بالاهل
فوق ظهره يقتضي ان سكناه وحده غير مكروهة ولهذا قال بن يونس بعد قوله بالاهل
يبدلونها اذا كانت معه صار يطاؤها على ظهر المسجد وذلك مكروه وقد ذكر مالك
ان عمر بن عبد العزيز كان يست على ظهر المسجد بالمدينة في الصيف وكان لا يقربه فيه
امراة سحنون وانما لم يحرق في المسجدة لانه لا يباع ولا يكون بمنزلة العرس المجلس والبيت
ليس كذلك فالكر فيه جاز فاشار الي ان الكرا للمسجد غير جاز وانه في البيت جاز
الا انه في البيت قد وافق لقوله الغير وقال بن يونس هو صواب وقال عياض محتمل ان
يكون قوله الغير فاقا ويكون كلامه على وجه وكلام بن القاسم على وجه غيره وهو انه كان
يكديه منهم اوقات الصلاة فقط ثم يرجع اليه في غيرها وكلام الغير انما كان يكديه
منهم ليستوفوا فوائده كرايه للصلاة او غيرها وفيما سنا وانما هو حبس الصلاة
وغيره او يكون الغير انما تكلم على الجواز اذا وقع وفعل بن القاسم على كراهية فعله
ابتداء وحكي بن يونس عن بعض العلما انه قال ان اراد انما يدفع اليهم البيت وقت
الصلاة فقط ليصلوا فيه وتبقى منافعه لربه فقول بن القاسم اصوب لانه اخذ
لقد رصلاهم فيه ثمنه وذلك لا قدر له وان كان انما اسلم اليهم ليجوزوه عنه ويعلمون
به اذا صلوا ما شاؤوا وهذا جاز لان منافع البيت قد منعت من ربهما هو كالذي اجر
ارضه عشر سنين على ان يبنيها بكنزها مسجد **ص** بمنفعة **ش** قد تقدم في صدر هذا
الباب ان الاجارة يشترط في صحتها ان تقع من عاقد يصح منه البيع باجرة يصح بيعها
وقد اشار الي ذلك بقوله هناك صحة الاجارة بعاقدة واجركا لبيع ولما كان ذلك
الاجرة يبذل الا فيما تنفع به المستاجر اشار اليه بقوله بمنفعة وعلى هذا فالبا سببية
وهي متعلقة بقوله صحة والتقدير صحة الاجارة مشروطة بعاقدة وقد دفع اجر بسبب
منفعة ثم اشار الي ان المنفعة المذكورة يشترط فيها شروط وقد نبه على كل منها
بقوله **ص** تقوم قدر على تسليمها بلا استيفاء عين فصداد ولا خطر وتعين **ش** ففذلك
خمس شروط وسنذكر عليها واحترز بقوله تقوم مما اذا كانت منفعة الذات المستا
غير متقومة لكنها الاشجار لتجفيف ثياب وخوها فان اجار ثمنها لا يصح على احد القولين
وان كان بعض الاشياخ اختار فيها الجوار كما سياتي واحترز بقوله قدر على تسليمها
مما اذا كانت تلك المنفعة لا يمكن تسليمها كما اذا اجار أرضه للزراعة وما وهما غامرا

لا يمكن انكشافها البتة فاما اذا كان انكشافها نادرا فانه يجوز وقاله في المدونة
واحترز بقوله بلا استيفاء عن من اجارة الاشجار لاحذ ثمارها لانه يؤدي الى
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وكذلك الشاة النتاج او للصوف وقوله قصد
احترز ان اجارة الثياب وخوها فان بعضها وان ذهب بالاستعمال لكن بحكم البيع
ولم يقصد بخلاف الثمرة والنتاج واحترز بقوله ولا حطرتما اذا كانتا المنفعة عنوة
كاستيجار الحائض على كسب المسجد وكذلك استيجار الكافر على القيام به وخوذاً لك
مما هو محظور وكذلك يشترط في المنفعة اذا لا تكون متعينة على المستاجر كما لو سـ
وركعتي الفجر واليه اشار بقوله ولا يعين واحترز بذلك مما لا يتعين من العبادات
كغسل الميت والاذان وخوذاً لك **م** ولو لمصحف **ش** هذا هو المشهور وهو مذهب
المدونة قال فيها وجوز اجارة المصحف لمن يقرأ فيه واجاز مالك سبعة وسراه **ش**
واجاز ببيعة كثير من التابعين قال ابن عباس ما لم تحذره متجرا واما ما علمته **ش**
بيدك فجاءه قال ابن القاسم وجوز الاجارة على كتابته بن يوسف وقال بن حبيب
لا يجوز اجارة المصحف بخلاف بيعه وكان اجارته ممن للقرآن وبيعه ممن للرق **ش**
والحظ وقد بيعت المصاحف في ايام عثمان رضي الله عنه فلم ينكروا ذلك وكذا اجارة
من لغت من اصحاب مالك واختلف فيه قول بن القاسم بن يوسف اجارة بن حبيب
الاجارة على تعليم القرآن رد قوله في اجارة المصحف لان المصحف كالمعلم **فان**
فصل اجبا للمعلم من لشغل تدن متولي ذلك **فصل** وكذلك
اجارة المصحف من لا شغاله عن صاحبه ولان المصحف يمتد يدك ولعبيد رقه
وتتمسح كتابته وذلك ينقص من ثمنه فهو من اجارته وتعلم المعلم يد نفاذا
وحفظا فالمصحف اوله ان يجوز اجارته وهذا **م** وارضا عمر ما وهما ونذر انكشاف
ش عمر ما وهما ايكثر الجوهري وقد عمره الماء بغيره اي علاه وما ذكره هو مذهب
المدونة لكن يشترط بشرط عدم انقضاء الاجرة فعينها ومن اكرت منه ارضه الغرة
بكذا ان انكشف عنها الماء والافلاك بينكما جاز اذا لم ينقذ ولم يفرق بين ما كان
انكشافه نادرا ام لا قال فيها وقال غيره ان حيف ان لا ينكشف لم تجز وان لم ينقذ
وهذا شاذ والاول مختار غير واحد وفي كتاب محمد بن ابي اسير ارضها بغير لا يفي
ان الكرا فاسد وان لم ينقذ لانه خاطر على امره لا يدري انتم به الزرع ام لا بن **ش**
يونس وظاهر المدونة كراهة النقد في ذلك خاصة والاشبه ان ذلك لا يجوز
م وشعرا التجفيف عليها على الاحسن **ش** يعني ان الانسان يجوز له ان يكسب اشجاره
لمن يشاء عليها ثيابا وخوها ليحفظها وقد حكى بن شارس في ذلك قولين ولم يذكر قائلهما
وقال ابن عبد السلام الاقرب الجواز لان الاشجار بالاشجار في هذا الوجه مما يؤثر في
الشجرة وينقص منفعة كثير منها واليه اشار بقوله هنا على الاحسن **م** لا اخذ ثمرته
او شاة لبنها **ش** اي فلا يجوز ان يوجر منه شجرة اخذ ثمرته او شاة لاحذ لبنها لانه
في الاولى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ومثله ذلك اجارة الشاة للنتاج او للصوف

وأما الحارها لأخذ لونها فظاهره عدم الجواز فيه مطلقا وقال بعض الاشياخ هـ
 المذهب أنه لا يمنع مطلقا وإنما ينظر فيه فان بيع اللبن حرا فاجاز بشرط تعدد
 الشاة وكثرتها وان يكون في الابان وان يعرف وجه حلا بها وان يكون الى اجل لا ينقص
 اللبن قبله وان يشرع في ذلك يومه او في ايام يسيرة وان يعلم الى ربه لا الى غيره فان كان
 على الكبد اسقط الشرط الاول فقط وعلى هذا فيكون المنع في كلامه مقيدا بما اذا كان
 ذلك في غير الابان كما في الثمرة والصوف والنتاج **ص** واعتبرنا في كلامه الأرض فلم يرد
 على الثلث بالتقويم **ش** هذه المسئلة وقعت مبينة في اول كتاب كرا الدور والارضين
 من المدونة ونقنها قال ابن القاسم ومن اكثري دارا او ارضا وفيها سدر او دابة
 اركان في الارض شي من نخل او شجر ولا ثمرة فيها حصيدا او فيها ثمر لم يوجب فالثمرة
 مكثري الا انه ان شرط المكثري ثمرة ذلك فان كان تبعا مثل الثلث فاقبل فذلك الجاز
 وبلغني ثبوت الثلث عن مالك فاستأني سواي اياه فلم يبلغ به الثلث وفي بن يونس في
 الحوايج فمن اكثري دارا وفيها نخل فيها ثمر لم يطلب انه جاز اذا كان قدر الثلث واخصر
 بن يونس على اقل من الثلث وقال المحقق يجوز ذلك باربعة شروط ان يكون تبعا للثمن
 في القيمة وان يشترط حملتها وان يكون عليها قبل انقضاء امد الكرا وان يقصد
 باشتراؤها رفع المضرة في التصرف اليها فتبي اخذ شرط من هذه لم يحز ولم يذكر الشيخ
 فيها غير شرط واحد وهو ان يكون الثلث قائل وقوله بالتقويم قال في المدونة
 ومعرفة ذلك ان يقوم كرا الارض او الدار بغير شرط الثمرة فان قبل عشرة
 قبل ما قيمة الثمرة فيما عرف مما نطعم كل عام بعد طرح قيمة المونة والعمل فان قبل
 خمسة فاقبل جاز ذلك واستشكل المحقق هذا التقويم لانه اعتبره على السلامة ثم
 حط ما يوجب السقي قال وقيمتها على هذه الصفة اعلى من الصفة التي دخل عليها مكثريها
 قال والصواب ان يقال كم قيمتها على ان سقيها على مشورتها وعلى المصيبة ان كانت
 فمن المكثري وعلى انه ان جاز على خلاف المعتاد لم يكن له مقابلان بن القاسم لا يرى له مني
 احييت مقالا وينبغي ان يقوم على ما اشتري فان كان الكرا بالنقد قومت بالنقد لانه
 اجس لقيمتها وان كان على ان ياخذ الكرا مشاهرة قومت الثمرة على ما يوجبها بقيمتها مشاهرة
 وقال ابن يونس انما يصح هذا التقويم يعني الذي ذكره في المدونة اذا لم يكن في
 الشجرة ثمرة واما ان كان فيها ثمرة ما بورة فتدفع عقدها فانما يقوم يوم عقده
 الكرا اذا طابت فينظر قيمتها بعد الغام ما بقي من موتها فان كانت تبعا لكرا الارض
 او الدار بغير شرط الثمرة جاز والام **حز** **ص** ولا يعلم عن **ش** هو معطوف على قوله لا لاخذ
 ثمرة اي وكذلك لا يجوز الاجارة على تعليم الغنا وقد قال بن القاسم في المدونة وكره
 مالك قراة العتار بالمحون فكيف بالغنا وكره مالك بيع الامة بشرط كونها معنية
 قال ابن القاسم فان وقع فسخ البيع قال سحنون وينبغي ان تباع ولا يذكر عنها هـ
 فان اتم البيع ذكر انها معنية فاما رخصتها المبتاع او ردها اطرأها في كتاب بن
 يونس **ص** او دخول حايض لمسيح **ش** به رحمه الله بنوله دخول على انها لا يجوز لها اجارة

نفسها كنس المسجد اذا كانت هي التي تلي ذلك بنفسها فلو كانت الاجارة متعلقة به
بذمتها فقط وهي تقيم من تحت يدها من يتولى ذلك جاز ولهذا المعنى عدل عن عبارة
غيره ولا يجوز استجار حائض على كنس مسجد الى العبارة التي قال وعكس هذه المسئلة
ما تقدم من كلامه في المدونة عند قوله كذا العبد كافر ان المسلم لا يجوز له ان يكرى
نفسه لكافر برعي كما له خيار يبر او يعسر له جزا او يؤخذ لك من كنس كنيسة وشبه ذلك
ص اودار لتخذ كنيسة كبيعها لذلك ويصدق بالكر او بفضيلة الثمن على الارح
قال في المدونة ولا يجوز لمسلم ان يكرى داره او يبيعها من يتخذها كنيسة او بيت نار
كان في تبة مدينة او قرية لاهل الذمة ولا يكرى منهم دابة ليركبوها في اعيادهم
او يبيع منهم شاة يعلم انهم يذبحونها لذلك بن يوسف واختلف شيخنا كيف يكون
الحكم ان نزل فقال بعضهم تصدق بالثمن وبالكرا وقال بعضهم تصدق بفضيلة
الكرا وبفضيلة الثمن يقوم الدار ان لو بيعت واكرت على غير هذا الوجه وتقوم لو بيعت
واكرت على ان يتخذها كنيسة فيعلم الزايد فان كان مثل ثلث الكرا او ربعه او ثمنه
تصدق بمثل ذلك الجز من المسمى لان هذا الفضل هو ثمن ما لا يحل له وقال بعضهم انما
في البيع فيصدق بفضيلة كما ذكرنا وانما الكرا فيصدق بالجميع لانه احدى اركان
له كمن اكرى داره لبيع الجز او دابته لجل الجز قال وبه اقول والى هذا القول الاخير
اشار بقوله على الارح وقوله كبيعها لذلك اي لا يتخذها كنيسة **ص** ولا متعين كركعتي
الفجر بخلاف الكفاية **ش** هذا معطوف على المنوع وهو قوله لا اخذ ثمرته الى اخره وللعق
انه لا يجوز له ان يكرى نفسه في معين عليه كركعتي الفجر والوتر ويؤخذ لك بخلاف فرضية
الكفاية كفضل الميت وحمل الحيازة وخفر القبر فان ذلك يجوز الاجارة عليه وقد
تقدم نحو هذا **ص** وعين متعلم ورضيع ودار وجانوت وبنيا على حدار ومحل ان لم يوص
ودابة لركوب **ش** يعني ان ذلك يلزم تعيينه حال العقد والافسدة فاما تعيين المتعلم
والرضيع فلا خلاف حال المتعلم بالذكا والبلادة وحال الرضيع بكثرة الرضاع
وقلت وقال اللحن لو وصفوا سن الرضيع من غير اختيار رضاعه جاز عقد الاجارة
وعورض الاول بما في المدونة في البيوع الفاسدة في الامة تباع ولها ولد رضيع
وشرط عليهم رضاعه ونفقته سنة جاز اذا كان ان مات الصبي ارضعوا له اخره
وفرق بن يوسف بان مسئلة البيع الغرر فيها تنبع خلاف مسئلة الاجارة وعمره
مسئلة الامة وقال لا يجوز بيعها كذلك الا على وجه الضرورة كان يبيعها السلطان
في دين واكره ان يبيعها في غير الضرورة لان المتناع ربما احتاج اليه يطعن بها
فتتلف للصبي المونة ولا يدري قدرها وذلك غرر وقيل انما يجوز بيعها اذا كان
الرضاع مضمونا على مشتريها لا في هذا الصبي بعينه **ص** ودار جانوت **ش**
يعني وكذا لك يلزم تعيين الدار المكتراة او الجانوت ولا يصح ان يكون مضمونين
في الذمة اذ لا بد من ذكر موضعها وحدودها وكذا لك ما يختلف اجرة اجرتها
بخلاف السفن والدواب فان الاجرة فيها تكون على التعيين وفي الذمة كما

سيد كره **ص** وبناء على جدار **ش** يعني انه اذا اكرى منه حدار البيتي عليه طبقه او اخوها فلا بد من تعيين قدر النفا وصفته وكونه بالطوب او الحجارة او الخشب او غير ذلك وقوله على جدار يدل على انه لو كان في الارض لا يلزم تعيين البناء الذي يبنى عليه وذلك واضح لانها لا يحصل فيها ضرر ويحمل ان لم يوصف **ش** يعني وكذلك يلزم تعيين الحمل اذا اكره ليركب فيه ان لم يوصف فان وصف قدرة بما لا يختلف فلا يلزم حينئذ تعيينه والحمل يفتح الميم الاولى وكسر الثانية وسكون الحاء هو الشئ الذي يحمل فيه وهو واحد الحامل واما الحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية فهو علاوة السفه **ص** ودابة لركوب وان ضمنت فجنس ونوع وذكرورة **ش** الدابة تارة تكرى لركوب وتارة للحمل وتارة للحراثة وتارة للاستقامة الركوب على وجهين تارة تكون فيه الدابة معينة كقولك اكرى بك هذه الدابة لتركب عليها الى موضع كذا والى هذا الوجه اشار بقوله ودابة لركوب أي وعينت دابة لركوب وقوله وان ضمنت فجنس هو اشارة الى الوجه الثاني وهو كون الدابة مضمونة كما اذا اكره دابة في الدمنة وقوله فجنس اي فلا بد حينئذ من تعيين الجنس وهي كونها من الابل او من الحيل والبغال او كونه كلب وتعين النوع ككون البعير من البخت او العرب وكون الفرس من العربيات او حواشي الحيل وكذا ذلك وتعين ايضا الذكرورة والانوثة لاختلاف الاعراض والمنافع في ذلك فان اكرت الدابة للحمل فلا يحتاج الى تعيينها ولا الى وصفها لعدم اختلاف هذه الاعراض الا ان يكون المحمول مما يفسد كزجاج ودهن فيحتاج الى وصفها حينئذ بان تكون سالمة من عثا ر او حوة لاختلاف الاعراض في مثل ذلك ويوصف ايضا اذا اكرت للحراثة لاختلاف صلاحية الارض وعدم صلاحيتها وقرب الارض وتبعد عنها الى غير ذلك واما اجازتها للسقي ففي الجواهر لا بد من معدنة قدر الدلالة والعدد وموضع البئر بعد الرشا اذا كان مباحيا للمعارف مباحية بيعة الا ان يكون جميع ذلك او بعضه معلوما بالعرف فيكتفي به **ص** وليس لراع رعي احري ان لم يقول لا يشارك او نقل ولم يشترط خلافه والافاجرة مستأجرة كاجر لخدمة اجر نفسه **ش** قال في المدونة عن ابن القاسم ومن استوجر على رعاية غنم كثيرة لا يقوي على التزمها فليس له ان يرعى معها غيرها الا ان يكون معه راع يقوي به الا ان تكون غنما بسيورة فذلك له الا ان يشترط عليه رعيها ان لا يرعى معها غيرها فيجوز ويلزمه ثم قال فان رعى غنما غيرها بعد ذلك فله الشرط فالاجر لرب الاولى وكذلك لراكب لخدمة بواجر نفسه من غيرك يوما او اكثر فلك اخذ الاجرا ونزكه واسقاط حصص ذلك اليوم من الاجر عنك وقال غير ان لم يدخل برعاية الثانية على الاولى تعصيرا في الرعاية فاجر الثانية للراعي بن يوسف وقول ابن القاسم احسن لانه لما اشترط ان لا يرعى معها غيرها فقد ملك جميع حصة وزاده للشرط على احبته فوجب ان يكون له اجر ما رعى مع غنمه وان لم يكن شرط فلا خلاف ان اجر الثانية للراعي قال ابن حبيب وهذا اذا استأجرة على رعاية عدة غنم واما اذا استأجرة على رعاية غنم وصنه الى نفسه فكان تحت بيده فليس عليه

ان يسمى عدة ما يرعى له وله ان يستتر عنه ما يقوى مثله على رعيه وليس للاجيران
 يرعى غيره ذلك لعينه وان لم يضر ذلك بغيره لانه اجبره وله خدمته كلها كالدابة ما
 تكبرها ليجل عليها فليس لربها ان يحمل لعينه عليها الا ان يكرى منه حمل وزن سمي او كبد
 فله ان يحمل لعينه ما لم يدخل على الاول ضررا وهذا مثل اجارته على رعاية غنم معلومة
 وذكر اللحي ان الاجارة على رعاية الغنم على اربعة اوجه احدها ان يقول له استأجر كذا على
 ان ترعى لي غنما ولا تيسر له عدة والثاني ان يسمى له عدة ويعينها فيقول ترعى هذه المائة
 والثالث ان يشترط عدة ولا يعينها والرابع ان يسمى معينة وغير معينة ويشترط
 ان لا يرعى معها غيرها فان قال ترعى لي غنما ولم يسم عدة جاز ومحملا في ذلك على جميعه
 منافع ولدب الغنم ان ياتيه من ذلك بما يقدر على رعايته وهذا اذا كان المستأجر
 يعلم قدر رعاية مثله ثم لا يكون للرعي ان يرعى معها غيرها فان الاجر فعل فالاجرة
 الاولى انظر بقية الاجرة في الناصرة فان جلتها مما يخرج عن المقصود هنا **س** ولم
 يلزمه رعي الولد الا لعرف **ش** يريد ان الدراعي اذا استأجر على رعاية غنم باعياها
 فتوالدت فان الدراعي يلزمه ان يرعى تلك الاولاد الا اذا كان لم يعرف فيجلان عليه وهذا
 قال في المدونة واذ لم يلزمه رعي الاولاد فقال ابو بكر بن اللباد وعلى رب الغنم ان
 ياتي براع يرعى معه للتفرقة ابواسحاق واذ كانت السنة ان يرعى الدراعي اولاد الغنم
 فبني ان يعين وقت الاجارة ثم فيها من ذكر او اني فان لم تكن له سنة لم يلزمه رعيها
 وانظر هذا مع ما قال في المكنى **ي** تلحق تلزم المكري ان يحمل معها ولدها وفرق بان المكري
 دخل على ذلك اولادته في بطنها **س** وعملته في الحيط ونقش الرحا والة بنا والافعل
 ربه **ش** الضيق في به عايد على العرف والمعنى ان هذا استأجر من حيط له ثوبا فطلب منه
 حيط الحيط به فانها يجلان في ذلك على عرف الناس بالبلد فان كان على الاجراء على
 الاجير فقي به عليه فان لم يكن ثم عرف فعمل ربه ان ياتي بالحيط وكذلك الحكم في الرحا
 المستأجرة اذا احتاجت الى نقش وكذلك الحكم في الة البناء على من يكون وطاهر
 كلام بن رشد ان الحيط على رب الثوب ان لم يكن عرف قال في المدونة ومن واجرت
 على بنا فالاداة والفوس والقفاق والدلا على من تعارف الناس انه عليه وكذلك
 حبات التراب على حافر القبر ونقش الرحا وشبهه فان لم يكن له سنة فالة البناء على رب
 الدار ونقش الرحا على ربه الشيخ والحاري عندنا مصر ان الحيط من عند الحياط ولا
 يطالب به رب الثوب اصلا الا ان يكون حريرا فان العادة تختلف فيه فقد
 يطلبه وقد لا يطلبه **قلت** وكذلك عندنا ايضا الة البناء منها ما حرت
 العادة انه على البناء كالفرس والمنزلة والقودوم ونحو ذلك ومنها ما حرت العادة
 انه على المستأجر كالقفاق والمنا ونحوهما **س** عكس اكاف وشبهه **ش** يريد بالعكس
 انه ينظر فيه عرف الناس فان كان لم يعرف في ذلك حملوا على عليه وان لم يكن له عرف
 فعلى رب الدابة ان ياتي بذلك وهو مفهوم المدونة قال فيها ولا بأس ان تكري من
 رجلا بلا على ان عليه رجليها فظاهرة انه لولا الشرط لان ذلك على رب التبعية

وقول بن الحاجب وعلى مكوي الدابة البردعة وشبهها والاعانة في الركوب والنزول
ورفع الاحمال وحملها بالعرف فهو منه انه لو لم يكن لم عرف ان ذلك يكون على المكثري وهو
مخالف لما في المدونة وشبه الاكاف البردعة والمقود والسرور والحزام والحمام وكحولك
ص وفي السير والمنازل والمعاليق **ش** يعني وكذلك يعمل بالعرف في هذه الامور وما بعد
ابن شاسر راما كيفية المسير وتفصيله والسوي ومقدار المنازل وحمل النزول اهو
في الفراء وفي الصحرا فكل ذلك يتبع فيه العرف قال ويعرف تفاصيل المعاليق فان اطلق
في ذلك وكان معلوما لعادة صح العقدي يعني ويرجع في ذلك الى العادة وهو المراد
بالعرف فان كان العرف مختلفا مختلفا فاشتق وتالم يصح العقد الا بالتفصيل دون له
الطلاق والمعاليق ما يزيد المكثري على الجول قال في المدونة وقد عرفت للحاج زيادات
من السفر والاطعمة لا ينظر فيها المكاري ولا يعرف ما حمل والمراد هنا بالسفر لا وعية
وقوله ولا يعرف ما حمل عياض مغناه لا يعرف جنسه ولا قدره ولا تحقق وزنه ولكنه
راي تلك الزيادات وكثرتها فلم يكرها وقال في موضع اخر من المدونة وعليه اي الكرا
حمل المتعارفين من معاليق وغيرها **ص** والزاملة **ش** الزاملة شبه الحزج يعمل من ضفوف
قاله ابو الحسن الصغير ومعنى ذلك انها اذا اختلفت في حمل الزاملة اعتبر في ذلك العرف
يريد فان لم يكن عرف فلا يلزم الكري حملها الا باستراط **ص** ووطاوه يحمل ويد له الطعام
المجول وتوفيق **ش** اي فان اختلف المكثري ورب الدابة في مقدار ما يحمل تحته في الحمل رجع
في ذلك الى العرف وكذلك اذا نقص الطعام المجول باكل او بيع ونحوه فرادا صاحبه
ان يجعل بدله او وزنه ولم ياكل منه ولا باع منه شيئا واراد رب الدابة تخفيف ذلك له
فانه يرجع في جميع ذلك الى العرف قال في المدونة وانما نقصت زاملة الحاج او فقدت
فارا دامت ما وابي الحمال حملها على ما تعارفه الناس وذلك ظاهر **ص** كنزع الطليبان
قاله **ش** لان العادة جارية ان الانسان لا يلبس الطليبان في ذلك الزمن الا من
صخرة فاذا استأجره تعين عليه نزع حبيد الا في وقت احتياج **ص** وهوليس
فلا ضمان ولو شرط اثباته ان لم يات بسمة الميت **ش** يعني ان من استأجر شيئا فادعي ضياعه
او تلفه فانه يصدق ولا يضمنه لانه امين وهذا هو الاصح وسوا كان مما يغاب عليه
ام لا وحك المجمل للمعنى عن كتاب بن سحنون قولا بضمه انه وهكذا احكي غير المعنى وقاله في
استنب في الحجة يدعي ضياعها انه ضامن وانكر محمد كون الرواية هكذا وقال انما الرواية
في دعواه الكسرة انه يقدر على تصديق نفسه باحضار الفلقتين واما الضياع
فانه يصدق ولهذا اقاله مالك في رواية احري وابن فلقنتها محمد الا ان يقول
سرقته فلقنتها سمي او تلفتها فان كان بموضع عكبه اظهرها لم يصدق وان كان بموضع
لا يمكنه صدق وصح صاحب البيان نقل بن الموارثم قال ولا اعلم فيها خلافا الا ما لا
القاسم في الديباجة في مكثري الدابة يشترط عليه الضمان انه لا ضمان عليه قال
والمناجل والالت الحديد بضمها قال وهو شذوذ قال وطا هو كلامه في الدابة انه
كرا فاسدا وعليه في الغوات كرا المتشرو وقوله ولو شرط اثباته ان لم يات بسمة الميت

يعني ان الضمان ساقط عنه ولو اشترط عليه ذلك وهكذا قال في المدونة في الرعي
 اذ اهلك من الغنم شي اوضاع ونقص المسيلة من اولها قال مالك وان اشترط على الراعي
 الضمان فسدت الاحارة والاضمان عليه فيما هلك منها وله اجر مثله بغير ضمان قال ابن
 القاسم ناف ذلك على التسمية او نقص وقال غيره ان كان ذلك اكثر من التسمية لم يرد عليها
 قال ومحال ان يكون اكثر قال ابن القاسم وكذلك ان شرطوا عليه ان لم يات بسمه مما مات
 منها ضمن فلا يضمن وان لم يات بها وله اجر مثله من لاضمان عليه ثم قال واذا اخاف الراعي
 الموت على شاة قد جهمها لم يضمن ويصدق اذ اجابها من بوجه وقال غيره يضمن ما انتحر
 ابن حبيب وقال بن كنانة واصبح كقول مالك انه لا يضمن ابن القاسم وهو يصدق فيما
 هلك او سرق وقال في مجزئها وسرقت صدق وقال غيره بالدفع ضمن **مسألة** او عثر بدهن او
 طعام او بانية فانكسرت ولم يبعدها وانقطع الحبل ولم يغير بفعل **مسألة** هذا الكفولة في الدابة
 ومن واحدته حمل لك على دوابه دهن او طعاما الى موضع كذا افترت الدواب فسقطت
 فانكسرت القوارير فذهب الدهن او هلك الطعام او انقطعت الحبال فسقط المتاع
 ففسد لم يضمن المكسري قليلا ولا كثيرا الا ان يغرم من عتار دابة او ضعف حمل عن حمل
 ذلك فنضمن حينئذ قال ابن القاسم وان لم يغرم من شي كان ما يجي من قبل الدواب هدر
 لاشي فيه لان فعل العجا حيار ما لم يفعل بها رجل شيئا عثرت له فيضمن الفاعل وكلما
 عطب من سبب حامله من دابة او غيرها من عتار او غيره فلا كراهة فيه الا على البلاغ
 كالسفن ولا يضمن الحامل الا ان يغزو كذا ما حمله رجل على ظهره فوطب فلا كراهة
 ولا ضمان عليه وعند بن يونس قال مالك ومن احبته حمل لك دهن او طعاما فحمله
 فغتر به فاهراق لم يضمن لانه اجبر والاجبر لا يضمن الا ان يتعدى قال وان اكدت به
 في ذلك بعل لم يضمن ولم يذهب لك شي فتضمن في الطعام والادام واماني البر
 والعروض فالقول قوله الا ان ياتي بما يدل على كذبه قال بن وهب عن مالك ومن
 حمل على دابته شيئا بكرا فانقطع حبل من احمله فسقط ذلك فانكسر تكسرا ورضت
 اي رقت حملها ومنه مرابض البقر والغنم ثم قال اوراحت شيئا فان عرف انه غزفي
 ربا طم او احرق في سوقه الدابة حتى راحت او عرف ان دابته ربوص فهو ضامن
 وان لم يعرف ذلك بشي لم يضمن وفي هذا الكلام كفاية وبيان لما اراده الشيخ بكلامه
 الاقوله ولم يغير بفعل فان فيه اشارة الى ان العذر والقول لا اثر له ولا ضمان
 فيه وهو ظاهر المذهب الا ان بعض الاشياخ استقروا من المدونة خلاف ذلك
 عن سبله التوراد الاستحارة فكسر المظنة وافسد التها فقال فيها لاضمان عليه
 الا ان يغزو وهو يعلم بذلك منه فيضمن ويعد لها ايضا ما يدل على ذلك دالة ظاهرو
 فانظر كلامه في كتاب الجعل والاحارة وكلام الاشياخ عليه **مسألة** الحارس ولو جاسمته
مسألة يعني ولذلك لاضمان على الحارس ولو كان حماميا قال في المدونة ولا ضمان على من
 جلس بحرس ثياب من دخل الحمام لانه اجبراي لانه امين وفي الرسالة ولا ضمان على صاحب
 الحمام ابن يونس وفي العتبية وقد امرت صاحب السوق ان يضمن اصحاب الحمامات

هذا الرعي في المدونة
 في العتبية

ما لم يغير بفعل
 في العتبية

ثياب الناس اذ يأتون بحرسها ورأيت مثله عن ابن عبد الحكم وزاد ولا ضمان على
من حرسها وان سعيده بن المسيب ومكحولا وغيرهما يصنعون حارس ثياب من يدخل الحمام
وحارس القندق والداغى ولم يرد ذلك ما لك بن الموار عن مالك ومن استوجر حارس بيتا
فنام فسرق ما فيه فلا ضمان عليه وان غاب عليه وله جميع الاجرة وكذلك حارس الخيل
ابن الموان ولا ضمان جميع الحراس الا ان يتعدوا وكان ما حرسونه مما يغاب عليه ام لا طعاما
او غيره وقال الحسن اختلف في تضمن صاحب الحمام فقال مالك في المدونة لا ضمان عليه
وقال محمد بن الحسن الا ان ياتي بحارس فاذا اتى به سقط الضمان عنه وبقي الخلاف في
الحارس في المدونة وكتاب محمد بن الحسن عليه وقال بن حبيب تضمن لانه اجير مشترك وفي
البيان ان اكراه صاحب الحمام لحفظ الثياب فلا خلاف في ثقي الضمان الا ان يصنع له
او يفرط وان كان باجرة ياخذها في قولي مالك وبن حبيب الحسن وان لا ضمان عليه
احسن لان صاحب الثياب اشترى منافع هو يتولى قبضها وهي الانتفاع بالحمام والثياب
خارج ودعوى لا صفة له فيه ولا اجارة عليه وان دفع صاحب الثياب اجرتها للحارس
كانت الاجارة للامانة وهو بمنزلة من اودع ودعوى باجرة فليس الاجارة عليها بما حرسه
عن ان يكون امينا الا ان يظهر من الحارس حيلة فينقل الحكم اليه ويضمن بن القاسم
وان قال الحارس جاني انسان فبشهرته بك فدفعت اليه الثياب ضمن وكذا اذا
اتي انسان ليأخذ ثيابا فتركه فنام منه انه صاحبها فانه تضمن فان سرق من الحارس
لم تضمن **مر** واجير لصانع **ش** يعني وكذا لا تضمن الاجير الذي تحت يد الصانع ما تلف
بيده لانه امينه وظاهر كلامه غاب الاجير على ذلك ام لا وفي العينية والموازنة
عن اشهر في الثياب تكثر على العمال فلو اجروا حارسا فبشهرته المجرى منها بعينه
فدفع ثوبا له فنام من وقال بن ميسرة هذا اذا واحده على عمل الثوب مغاطعة كل
ثوب بكذا واما ان كان اجرة يوما او شهرا او سنة فدفع اليه شيئا يعمل به في دارة
وغاب عليه فلا ضمان عليه وفي الموازنة في الحنوط يدفع الى الصبيان المتاع
يمضون به الى بيوتهم يمضونه بالليل فيدعون الصنائع انهم لا يضمنون وقيدة بن ميسرة
بما اذا كانوا قد صنعوا حلة في الدكان محض الصنائع وبقي القليل فاستحب عليهم حكم
الاكثر في ثقي الضمان **سرع** مرتب فان دفع رب الثوب للصنائع الاجرة ولم
يدفع هو للاجير شيئا في العينية وكتاب محمد بن الحسن في الثوب قبضه من الثاني بغير
اجارة ويبيع الثاني الاول اذا ثبت دفع رب الثوب له بعض القدرين ولا يشبه
ان لا ياخذ رب الثوب ثوبا من الثاني الا بعد ان يدفع له اجرة فان لم يشبه
الدفع الاول حلف الثاني انه ما يقبض اجرة واخذ الاول من اجارة الاول او اجرة مثله
ثم يبيع هو الحمار ببقية اجرة قال في كتاب محمد فان قدم الاول فاذا قبضه
اجرة فان القارم يرجع على الثاني بما قبض منه وانكروا هذا الشيخ ابو محمد وقال لا ينقل
دعوى القارم على المقيم اذا كان القارم عدما بن رشد ومول الشيخ صحيح ولم يضمن محمد
على انه يرجع على الثاني باقرار القارم ان كان عدما فبينما ان كل قوله على

في الدار
على الذي
لن
در عليها
احكام
في الرعي
ما انجر
ق فيما
هن او
في المدونة
سقط
المتاع
ن حمل
هدر
وكما
لاغ
الكا
ما قبله
كذلك
الجز
ك ومن
صفت
وغزني
ما من
بكل
نحات
ذلك
عليه
ظاهرا
متا
على
صاحب
ته

ما يصح اذا كان ملبا ان يطبقه تفاريج ذلك في كلامه **مر** وسما ان ظهر حنونة
على الاظهر **ش** اختلف في تضمن السمار بن رشد والذي اتي به على طريق الاستحسان
مراعاة للخلاف تضمنه الا ان يكون مشهورا بالخير فلا ضمان عليه والى هذا اشار
بالاظهر بن راشد ورأيت بعض قضاة الاسكندرية ضمن السمار وكانه ذهبت الى
ان ذلك من مصالح العامة لغساق الزمان **مر** وتوفي عرفت سفينة بفعل سابع **ش**
يعني وكذا لك لضمان على النوبة اذا عرفت سفينة بسبب فعل سابع فعله فيها قال
في المدونة من منه النوبة يريد وكذلك اذا عرفت من علاج او مخرج او شبهه
ثم قال فان صنعوا ما يحولهم من المد والعمل فيها لم يضمنوا وان تعدوا فاحرقوا في مد
او علاج ضمنوا ما هلك فيها من الجولة والمانس لتعدي من استعماله في بيتك من صانع
او طبيب او غيره ذلك **مر** لان خالف موعى شرط **ش** يريد ان ما قدمه من نفي ضمان
الراعي مشروط بما اذا لم يخالف موعى او موضع شرط عليه رب الماشية ان لا يترعى فيه
فاما اذا خالف ذلك فانه يضمن لتعديه قال في المدونة يضمن قيمة ذلك يومه
تعد به كالتعدي في الدابة وله الاجر الي يوم تعديه هكذا في كتاب الجمل والاحارة
وله في كتاب الاكرية وكل شئ صنع الراعي مما لا يحول له فعله قاصبا الغنم من فعله
عيب فهو ضامن وان صنع ما يحول له ان يفعله مثل ان يضربها كضرب الرعاة فتعيبت الغنم
ولا ضمان عليه قال ابن حبيب اذا رمى شاة او بقرة قاصبا عينها او كسرها ضمن ما فيها
وان ابطها ضمن قيمتها تعدا ولم يتعد وكذلك ان رمى ثمار الرعاة الغنم لحد ثمة عن ذلك
حالم برده فانه يضمن بن يوش وهو خلاف لما لك **مر** او انرا بلالان **ش** يعني وكذلك
يضمن الراعي اذا نرا على الابل والبقر والغنم بغير اذن اهلها فعطبت تحت الفحل او نحو
ذلك وقاله ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها لا يضمن ابواسحاق العنبر وكل اليه
الا نرا عليها لان ذلك عنده مما صرف الي الراعي القيام فيه وهذا الشبهة من قول
بن القاسم الذي ضمنه بالانرا ولعله راي ان العادة ان لا يفعل ذلك وانما الغنم
في التي تفعل ذلك بما نفسها حتى تغل الراعي بها ذلك دخل في امر مستغنى عنه وغيره
وكلما نره اليه والانرا هو اطلاق الفحل على الا نرا للطرق **مر** او عز تفعل **ش** قد تفعل
تقدم ان الغاربا تفعل يضمن ما هلك بسبب غزوة وبذلك احترار عن الفحل لغزور
بالقول فانه لا ضمان فيه على ما سبق **مر** فبقيت يوم التلف **ش** اي فاذا ضمننا من تقدم
ذكره فاما يضمنه قيمة ما اتلفه يوم التلف وهو معنى قوله في المدونة يوم تعديه فانه
يوم التلف وهو واضح **مر** او صانع في مصنوعة لا غنم ولو سحاحاله هل وان نبت او بلا امر
ان تضمن نفسه وغاب عليها **ش** اعلم ان حكم الصانع كالحياط والصباغ ونحوهما
كما ان حكم الاجير ان حكم الاجير كما تقدم عدم الضمان الا اذا تعدي او فرط وحكم الصانع
الضمان قال في المدونة وغيرها وقد قضى الخلق بتضمنه وقال عبد الوهاب
على ذلك الاجماع وما روي ان عليا لم يضمنه قال في المقدمات لم يثبت ذلك عند
بن يوش والقضا ان جميع الاجرا لا يضمنون وهم على الامانة لكن الضرورة دعت الى

ذلك ان لا نعنا للناس عنهم فكان تضمنهم اصلح للقائمة بالنهي عن بيع حاضر ليا دى
وعن تلقى السلع وعن الاحتمال لصلاح العامة في غير ذلك وقد فني بذلك الحلفاء
وروي عن علي انه قال لا يصلح الناس الا ذلك وقال يحيى بن سعيد ما زال الحلفاء
يضمنون الصناع ولما كان ضمان الصناع مشروطا بما ورد ثلاثة ثلثة على الاول منها بقوله
في مصنوعة لا غير الي ان الصناع لا يضمن الا ما كان له فيه صنعة فلا يضمن الكتاب اذا
دفعه ربه ليسبح له منه اذا لصنعة له فيه وكذلك اذا دفع له سيفاً يصوغ له على نضله
ودفع معه الحظن بضائع فانه لا يضمنه وكذلك طرق الفخ اذا اصنع من عند الطحان وبحول
مما هو محتاج اليه واليه اشار بقوله ولو محتاجاً له عمل اما اذا دفع مالم يحتج اليه
بضائع فاحري في عدم الضمان كاحدي الحظن محتاج اليه الاصلاح في دفع الفزدتين اليه
الصانع فيضيق التي لا صنعة له فيها وقد حكى صاحب البيان في جميع ذلك ثلاثة اقوال
الاول قول سحنون انه لا يضمن الا ما له فيه عمل وان احتاج اليه والثاني وهو قول
بحسب انه يضمنه فيها وهو قول مالك من سماع محمد بن خالد وهو قول بن الموار ايضا
الثالث انه لا يضمن ما ليس له فيه عمل وان احتاج اليه التي المعمول الا ان يحتج اليه
في عمله فالذي ذكره الشيخ رحمه الله هو قول سحنون وقوله وان يبيع ولا اجر هذا
مبالغة في ضمانه يعني انه يضمن ما تلف مما له فيه صنعة صنع ذلك في بيته او جوفه
عمله باجراً ولا اجر وسواء تلف بصنعة او بغير صنعة مالم يكن في ذلك تعرض لنفسه
الغصوص وتلف اللولو وحقق الثوب في قدرا الصباغ فلا ضمان الا ان يتعدى فيها
بعض الاشياخ ولو قيل انه لا ضمان عليه اذا عمله بغير اجر لم يكن بعيد الا ان عمله
الوهاب وغيره بضوا على ان التنا بغير صنعة ربه فقط لا ضمان عليه وقد نقل عبد الحق
وعنه من الغزوين في ذلك هو قولين اي هل لا ضمان على من لم يصب نفسه للصنعة
مطلقاً او يشترط ان لا يتناول اجرة ونقل بعضهم الاتفاق على الثاني ثم اشار اليه
الشرط الثاني بقوله ان يصب نفسه اي للصنعة احترازاً من الاجبر الخاص للرجل
او الجماعة دون غيرهم والصانع الخاص الذي لم يصب نفسه للصنعة فان هو لا يضمن
لا يضمن لان التضمن انما كان لاجل المصلحة العامة وقيد بعضهم بما اذا عمله
بغير اجر والا فانه يضمن بن يوسف وحكي هذا التعليل انه مضمون للمنفعة من المازة
واختلف اذا كان هذا الذي لم يصب نفسه قد عمل بغير اجر فقال عيسى لا ضمان عليه
والصواب انه يضمن قال وهي رواية رايها المتقدمين ثم اشار الي الشرط الثالث
بقوله وغاب عليها اي على السلعة واحتراز بذلك بما اذا عملها جبراً ربه فانه لا ضمان
عليه في تلفها لانه مع ربه يشبه الاجبر الخاص وهذا القول حكاية الحسن بن محمد وحكي عن
كتاب بن حبيب الضمان قال وليس بحسن وتوزع فيما ذكره عن العاصم لان الذي فيها
وفي العتبية فكده ربه معه فاصابه حرق فان كان من فعل ربه لم يضمن وان كان
من فعل الغضار ضمن فان حمل فيهما فيكون على الكمال نصف ما نقصه وان انفرد
الصانع بالكد فعليه الضمان وان لم يفرط فقبل انما ضمنه هنا بالفساد وتلف مال

صنعة
سبحان
الشارح
هبة
ح
لما قال
شبهه
ان مد
صانع
ضمان
رعي فيه
يؤمره
والاجارة
فعله
بست الغم
فمن يضمن
شعركه
كذلك
او نحو
ليه
قول
الغمر
غيره
فعل
عزور
تقدم
فانه
بلاجر
لما
صانع
هاب
عنه
مت ال

الغير الذي يستوي في ضمانه العهد والخطأ ولا يلزم منه ان يكون الصانع كذلك
 فان عمل الصانع ذلك في بيت رب المتاع فلا ضمان عليه جلس معه صاحبه ام لا عمل
 باجرام لا يوجب لانه هنا اجير خاص وعن هذا ايضا احتج بقوله وعاب عليها لانه
 في بيت رب السلعة لم يعب عليها **مر** فبقيته يوم دفعه **ش** اي فاذا ضمن الصانع فانما
 تضمنه ذلك الشيء الذي تلقى عنده بقيته يوم دفعه ربه اليه قال في كتاب محمد وشبهه
 في الواضحة وليس لربه ان يقول ارفع الاجرة واخذ قيمته معولا قال في المقدمة الا ان
 يقر الصانع انه تلف بعد العمل فيكون لرب الثوب ان يدفع الاجرة ويضمن قيمته معولا
 قال وهذا على القول بان البيعة اذا قامت على تلفه معولا انه يلزمه دفع الاجرة وتكون
 مصيبة منه وهو احد قول ابن القاسم في الموارثة وخرج جماعة قول بلزوم القيمة
 لاحد رواية روي عنده على القول بذلك في الرهن **مر** ولو شرط نفيه **ش** يعني ان الضمان
 ثابت على الصانع ولو شرط ان لا ضمان عليه وهكذا روي من القاسم انه لا يتفقه شرطه
 وقاله في الجواهر وروي اشبه انه يتفقه وحكاية في النوادر قولنا لمن اشبه لا رواية
 وقد بعض الاشياخ هذا الخلاف عما اذا كان المشتري كذلك صانعا واحدا وامان
 اشترط ذلك جميع الصانع فلا ينفعهم ذلك قول واحد الا ان ذلك مود الى هدم قاعدة من
 القواعد المجمع عليها **مر** او دعي لاحد **ش** يشترط هذا الى قوله في المدونة واذا دفع الصانع
 من عمل ما في يده لا ثم دعي ربه فقال له خذ متاعك فلم يات حتى ضاع المتاع عند الصانع
 فهو صانع على حاله وهذا معنى قوله او دعي لاحد اي دعي الصانع برب المتاع لاحد
 وقد لا للمعني الضمان بما اذا لم يحضره كما سبق عليه بعد هذا **مر** الا ان يقوم بيعة
 فتسقط الاجرة **ش** يعني ان تعلق الضمان بالصانع مقيد بما اذا لم يقع على التلف بيعة
 اما اذا قامت بيعة على ذلك من غير تغريط من الصانع فلا تعد فلا ضمان عليه له
 وحينئذ تسقط اجرة عن رب المتاع وعلى هذا اقلنا من قوله فتسقط للبيعة اي
 فتسبب سقوط الضمان عن الصانع بقيام البيعة تسقط اجرة عن رب المتاع وما
 ذكره هنا هو مذهب ابن القاسم وروايت عن مالك ان الضمان يسقط مع قيام
 البيعة خلافا لاشترط بناء على ان الضمان للبيعة وهي تزول بقيام البيعة او بالاصالة
 ومذهب ابن القاسم ايضا ان اجرة تسقط عن رب المتاع نظرا الى انه لم يسل المصنوع
 لربه وهو لا يستحق الاجرة الا بالتسليم وذهب محمد الى انها لا تسقط نظرا الى ان وضع
 الصنعة في السلعة كوضعها في يد رب الثوب وظاهرهذين القولين هو اشهدت
 البيعة بالتلف قبل العمل او بعده وقال بعضهم ان شئت بذلك بعد العمل لم تسقط
 الاجرة والاسقطت وقبل لا تسقط الاجرة مطلقا وهذا ان القولان زادها في البيان
مر والا ان يحضره لربه بشرطه **ش** قد تقدم من كلامه في المدونة ان العمل لصانع
 اذا دفع من المتاع ودعي ربه لاحد فلم يات حتى ضاع ان الضمان باق على حاله لازم
 للصانع وان للمعني قتيبة بما اذا لم يحضر المتاع لربه وقد اشار بكلامه هذا الى التقييد
 المذكور ونصه بعد ان ذكر ما تقدم من المدونة يريد انه لم يحضر ولو كان احضره

وراه صاحبه مصنوعا على صفة ما شارطه عليه وكان قد دفع الاجرة ثم تركه
عنده وادعى صياغه لمصدق لانه خارج عن حكم الاجارة الى حكم الابداع ونص
ابو الحسن الصغير على انه وفاق للذهب ولهذا اساقه الشيخ رحمه الله تعالى ولم يعزه
للمني على جاري عادته وقوله بشرطه اي على صفة ما شارطه عليه كما قال النبي فقال
حضرة هو الصانع والصمير فيه وفي لربه عايد على المتاع وفي شرطه على رب المتاع اي
بالشرط الذي شرطه عليه **مر** وصدق ان ادعى خوق موت فخر وسرقة مخورة
ش قال بن القاسم في المدونة واذ اخاف الراعي الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق
ان احبها من ذبحة وقال غيره يضمن ما انخراب من القاسم والراعي يصدق فيها هلكت
او سرق ولو قال ذبحها ثم سرق صدق وقال غيره يضمن بالذبح الشيخ ابو محمد صالح
وسبب الخلاف هل هذا مما دخل في امانة الراعي وحفظه ام لا قال ابو اسحاق وتو
بن القاسم هو الا شبه لانه صرف اليه النظر في منفعه ومن منفعه انما خيف عليه
الموت من ذلك ذبحه النبي اذا ذبح الراعي شاة كانت عنده مريضة صدق قوله
واحد وان كانت صحيحة رأت ان يصدق لانه لا يتم في ذلك اذ لا فائدة له الا ان
يكون قد جري بينه وبين صاحب الغنم شتان فيمن ان يقصد ضرره بذلك قال
وقد ذكر ان العادة عند قوم فيما سقط وذبح الراعي ياخذ سواقطه فمن تلك
عامتهم فان الامرا شكل هل فعل تعد بالمنفعة نفسه او لانه خاف عليها **مر** او قل
صرس **ش** هو كقوله في المدونة واذ قلع الحمام صرس رجل باجر فقال لم امرك بالقلع
الذي يليه فلا شيء له عليه لانه علم به حين قلعه وله اجرة الا ان يصدق الحمام فلا
يكون له اجر بن يونس ويكون عليه العقل في الخط والقصص في البعد وقال غيره الحمام
مدع سمحون في غير المدونة كل واحد مدع ومدعي عليه فيتحالفان ويكون للحمام اجرة
مثله ما لم يحاوت التسمية يريد انما يتحالفان اذا كانت التسمية اكثر من اجرة مثله
لان يمين الحمام رفع عنه العدا وتوجب له التسمية ويمين الاخر ترفع ما زاد على اجر
المثل ابن يونس واذا كانت التسمية كاجر المثل فلا معنى ليمين المقلوع منسه الا ان
ينكل الحمام فيجلى الاخر ويسقط عنه الاجر وقاله بعض شيوخنا وهذا بين للجمهور
الخلاف اذا كانت كل واحدة من المقلوعة والباقية معتلتين فيكون كل واحد منهما
قد اتى بما يشبه فلما اذا كانت الباقية سالمة فان القول قول الحمام لان الاخر
اتى بما لا يشبه وانما اراد اسقاط الاجرة فان كانت الباقية معتلة والمقلوعة سالمة
بين ذلك فيها وفي موضعها كان القول قول المقلوع منسه لان الاخر اتى بما لا يشبه
فيجلى المقلوع منسه لا مكان ان يكون غلط فيما رآه لمقارنته الام ويستحق منسه
ويقلع الا ان يكون في الباقية دليل بفسادها واسودادها وصفا المقلوعة فلا يكون
على صاحب الصرس يمين **مر** او صبغا **ش** يعني وكذلك يصدق الصانع اذا ادعى انه
صنع الثوب بعشرة دراهم عصفا مثلا وقال لربه بذلك امرني وقال لربه انما امرتك
ان تجعل فيه خمسة فقط وقاله في المدونة لكن قال مع يمين الصانع ان اشبه ان يكون

ح ذلك
دام لا على
ليها له
نق فاما
مجد وشله
سات الا ان
منه مولا
جرة ذلك
م القصة
ان الضمان
شرطه
رواية
واما ان
عدة من
في الصانع
في الصانع
خذه
بينة
لذلك
بينة
بينة
نوع وما
في قيام
بالاصالة
صنوع
ن وضع
بدت
تسقط
في البيان
صانع
لازم
التبديد
احضرة

منه بعشرة قال وان اتى بما لا يشبه صدق رب الثوب فان اتى بما لا يشبه فله اجر
مثله قال ولو قال رب الثوب كان لي فيه صبح متقدم لم يصدق لانه اثبت الذي
سلمه اليه فالقول قول الصانع ويجعل ان يكون مراد الشيخ رحمه الله تعالى ان الخلافة
وقع بين الصباغ وغيره في اللون الذي حصل في الثوب ويؤخذ لك **ش** فتوزع فيه **ش**
مؤلا جع الي المسائل الاربع وهي ما اذا ادعي خوف موت فتم واو ادعي ان اشارة قد جرحها
وسرقت منه او انه قلع الضر من المألوم او انه صبح الثوب بكذا او ما امرة الا بصيغه
كذا وقد تقدم بيان ذلك جميعه في موضعه **ش** ومسخت بتلف ما يستوفي منه لانه لا
صبي تعلم ورضع وفرض نزور ورض **ش** لما فرغ من احكام الاجارة وانتهت موجبات الفان
اخذ الان ينكلم علي الطواري وبداهة المسئلة اشارة الي القاعدة التي يذكرها اصحابنا
وهي ان كل عين تستوفي منها المنفعة فهلا كما تنفسخ الاجارة كموت الدابة المعينة وانهدم
الدار كذلك وكل عين لا تستوفي بها المنفعة فهلا كما لا تنفسخ الاجارة علي الاصح الا في اربع
مسائل صبيان ودائبان صبي الثعلب في المكتب وخو وصبي الرضاغة واليهما اشار بقوله
الا صبي تعلم ورضع مصدران مضافان الي صبي كنز ووروس وذكر الما زري ان الاصح
زاد واعلي هذه الاربع خامسة وهي ان يستأجره علي ان يحصل رزعه الذي في ارضه
وليس له غيرها او يبي له حايطة في دارة ثم حصل مانع من ذلك قال وزاد الشيخ ايضا
الحياطة اذا دفع اليه الثوب تحيطه للباس لا للتجارة وليس عند ربه غيره وزاد الباغي
مسئلة العليل شارطه الطبيب علي بويه ثم يموت قبل ذلك وزاد غيره من استوجر علي
ان يصنع في الجواهر النفيسة صنعة ثم تلك والعلة في جميع ذلك تغذ الخلف غالبا وحكي
بن يوسف في مسئلة الذرع قول بالفتح وقيل يحصل له رزعا غيره قال في الجواهر ولو هلك
الثوب المستاجر علي حياطة كان له ان يبذله علي الظاهر من المذهب وفي المقدمات من
المشهور انفساخ الاجارة اذا هلك الثوب ولعله يريد اذا كان للباس كما تقدم فان القاي
عبد الوهاب قال الظاهر من مذهب اصحابنا ان محل استيفاء المانع لا يتعين في الاجارة
وانه ان عين فذلك كالوصف **ش** وسن لقلع فسكنت كغفوا القضاء **ش** يعني وكذا لك تنفسخ
الاجارة في هاتين المسئلتين اي اذا استوجر علي قلع سن او ضر سن فسكنت اليها واستوجر
علي ان يستوفي قصاصا من شخص فعني عنه من له القضاء لتغذ الخلف فيهما **ش** وفيه
الدار وعصب منفعتها **ش** يعني وكذا لك تنفسخ الاجارة اذا عصب رقية الدار المستأجرة
او عصب منفعتها لمنع المكتري حينئذ من استيفاء المنفعة كانه دام الدار وما ذكره هو
المشهور وحكي بن حارث عن سمعون ان المصيبة من المكتري وهو بعيد ولا يقال بجري
علي ان قبض الا وابل كقبض الا واخر لا تقا فتم علي النسخ بالدم ولا من حارث ثالث ان
عصبت الرقية من المكتري وان عصب السكنى فمن المالك ووقع لابن القاسم وعبد الملك
في المجموعة ان عصبها منه رجل فالكذا لزم الا ان يكون سلطانا ليس فوقه سلطان يمنع
الا الله تعالى وعده صاحب البيان وفا قال قد رة المكتري علي رفع يدين دونه بن
عبد السلام وينبغي ان يكون هذا الخلاف مقيد بما اذا كان العصب بعد قبض المكتري

مراجع

واما لو كان قبله فان المصيبة من رب الدار لان المكتري لم يتمكن من القبض **مر** وامر
السلطان باغلاق الحوائط **ش** يعني ان من الكري حائوتا من شخص يستع بسكنا فلم
يتمكن من ذلك لكون السلطان امر باغلاق الحوائط فان الاجارة تنفس وهذا هو المشهور
ولسكنون هنا مثل ما تقدم له في غصب الدار ان المصيبة من المكتري حكا انضاعه
بن حارث واستعدة **مر** وجل ظير او مرضه لا تقدم معه على رضاع **ش** ظاهره خفف على كره
الصبي من ارضاع الحامل ام لا وفي المدونة لم يجعل لولي الطفل الفسخ الا اذا خفف على الصبي
قال فيها واذا جلت الظير خفف على الصبي فلم يفسخ الاجارة ولا يلزمها ان ياتي بغيرها
ترضعه ثم قال واذا مرضت الظير مرضا لا تقدم معه على الرضاع ففسخ الاجارة ولو
صحت في بقية منها جبرت على الرضاع ببقيتها ولها من الاخر بقدر ما ارصعت وليس عليها
ان ترضع ما مرضت قاله غير (الا ان يكون الكرا ففسخ بينهما فلا يعود الى الرضاع بعضه
الا شيخ تفسخ اجارة الظير باربعة امور بموتها ومرضها وحملها وموت الصبي **مر** ومن
عبد وهربه كالعدو والا ان يرجع في بقية **ش** لان المستاجر لا يمكنه التوصل الى المنفعة
التي يدفع عوضها مع مرضه وهروبه الى ارض الحرب وخوها وظاهره كان المرض بينا او
غير بين وفي المدونة واذا مرض العبد المستاجر مرضا بينا او باق او هرب الى بلد
الحرب فان الاجارة تفسخ ولورجع او افاق في بقية المدة لزمه تمامها وقال غير (الا
ان يكون منسوخ ذلك وقال في موضع اخر الا ان يفسخا قتل ذلك وقوله في بقية اي
بقية امد الاجارة ولم يذكر الحكم اذا صح العبد وهو كرجوع الهارب في ذلك كما تقدم عن
المدونة فلو قال الا ان يرجع او يصح في بقية لا وعب المستلذين ويحمل ان يكون لما راي ان
الحكم بينهما واحد التقي بذكر احدهما دون الاخر لاخذ ذلك منه وتنزل منزلة المروء
الى دار الحرب المروء الذي يحصل معه انقطاع الخبر كما اذا هرب من قطرا الى قطرا حربي بلاد
المسلمين ولم يعلم له خبر ولهذا قال لك بعد وظاهره ما له في كتاب الروا حل ان الكرا لا يفسخ
مرض العبد قال فيه واذا مرض العبد في مدة الاجارة سقط عنك كرا ايام مرضه واذا
صح في بقية المدة عاد الى حكمه **مر** بخلاف مرض دابة سفر ثم تصح **ش** يعني فان الكرا يفسخ
ولا يعود ان صحت قال في المدونة واذا اعتلت الدابة المكتراة في الطريق يريد وهي
بعينها ففسخ الكرا وان صحت بعد ذلك لم يلزمه كرا وها بقية الطريق بخلاف العبد
للضرورة في صير المسافر عليها وهي ان صحت لم تحقق وان لحقت قلعه قد اكثري غيرها
ولورضى المكتري بالمقام عليها واي ربه اذا مرضت ان لا يبيعها فان كان مرضا يبرجى بروه
الى ما قرب من البوين او خوها مما لا ضرر فيه على المكتري حبس لذلك وان كان فيه
ضرر ففسخ بعض الاشياخ اما فرق بين مسيلة العبد مريض في مدة الاجارة وبين الدابة
معرض في السفولا فتراق السوال وذلك ان مسيلة العبد في الحضر ومسيلة الدابة في
السفر ولو كانت الدابة في الحضر وكان العبد في السفر لكان الحكم فيهما سواء وخوف في النكث
مر وخبر ان تبين انه سارق **ش** الصنيع المنسوب بان راجع الى العبد المستاجر وخبر
بالخا المجحة وبالنبا اثنتين من اسفل وهو سند الى المستاجر والمعنى وخبر المستاجر في فسخ

كراهم

الاجارة اذا تبين ان العبد الذي استاجره سارق وهو ظاهر المدونة قال فيها
ومن استاجر عبدا لخدمة فالغاة سارقا فهو عيب يرد به كالباع قوله فهو عيب يرد على
ان المستاجر اذا رضى به لا يمنع من ذلك لانه حق ترتب له فله ان يسقطه بن بوش بعد ان
حكى عن مالك ما تقدم وان ذلك كالعيب قال ولا نه لا يستطيع التحفظ منه ثم قال واما
اذا اساقته حابطك فالعينة سارقا لم تنسخ مساقاته وليتحفظ منه لان اجير الخدمة
قد ملك جميع منافعه فهو كالسارق له وهو تصرف فيما لك بعينه وجميع امورك بيده فلا
يستطيع التحفظ منه والمساقي انما هو اجير في شئ بعينه وانت تقدر على التحفظ منه
ولان له حصته في الثمرة فصاركك لشريك فهو بخلاف الاجير ولك اذا وجدته سارقا ان
تساق في عليه غرم ولا ينسخ مساقاته ولا يجوز ذلك في الاجير لانه اجير بعينه وليس ذلك
العمل مضمونا عليه كما هو في المساقاة **ورشد** صبي عقد عليه او على سبعة ولي الالطف
عدم بلوغه وبقي كالشهر كسفية ثلاث سنين **ش** يعني وكذا لك تنسخ الاجارة برشد الصبي
اذا اجرة وليه او اجرة سلعة كداره ودوابه ورقيقه وخودك الا ان يكون حين الاجار
يظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقوله وبقي كالشهر يعني وما قارب مما لم يدخل على
الصبي اذا اجرة وليه او اجرة بسبب ضرر لسيارته قاتما ما بعد من الزمان ولا يلزمه ولم
ان ينسخ الاجارة قبله ثم اشار الي ان السفينة يناد له في المدة التي بقي فيها على حكم الاجار
الي ثلاث سنين لان الولي معه قد عقد ما يجوز له لان زوال السفينة امر لا يدرى قربه
من بعده بخلاف البلوغ وهذا الذي ذكره مخصص عليه في المدونة وغيرها قال
فيها عن ابن القاسم ومن واجره سنين في حجرة ثلاث سنين واحكم بعد سنة ولم يظن ذلك ما
به فلا يلزمه باقي المدة الا ان تبقى كالشهر وسير الايام ولا يواجره وصي او اب بعده
احتلامه واما ان اكرى ربعة ورقيقه ودوابه سنين فاحكم بعد مضي سنة فان
كان يظن مثله انه لا يحكم في تلك المدة فجعل عليه الاحتلام وايضا منه الرشد فلا
ينسخ له ويلزمه باقيها وقال غيره لا يلزمه الا فيما قل بن بوش مثل اجارته نفسه التي
وهو ايضا الا ان يكون فعل الوصي ذلك لانه احتاج الي الاتفاق عليه في زمن انه لم يفعل
باع تلك الارض او الدار فليزمه ان كبر ثم قال بن القاسم وان عقد عليه امدا يعلم انه
يبلغ قبله لم يلزمه في نفسه ولا فيما يملك من ربح وغيره وكذلك الاب ثم قال واما سفينة
بالغ واجره عليه ولي او سلطان ربعة او رقيقه سنين او ثلاثا ثم انتقل الي حال الرشد
فذلك يلزمه لان الولي عقد بوميد ما يجوز له وقال غيره انما يجوز لولي هذا ان يكرى
عليه هذه الاشياء كالسنة وخوها لانه جل عرا الناس واذا تزجي افاقته كل يوم
واما ما كثر فله فسحبه وتحصيل هذه المسئلة ان المواجر عليه اما ان يكون سفينة
او صبيا فان كان سفينة واجره عليه وليه ربعة ورقيقه لزمه باقي المدة عشرين
القاسم ولا يلزمه عند الغير الا ما قرب كالسنة وان كان صبيا فواجره عليه ربعة ورقيقه
وهو يظن انه لا يبلغ قبل انقضاء المدة فاجله الاحتلام فانه يلزمه ذلك عند بن
القاسم وعند الغير لا يلزمه الا فيما قل وان واجره الصبي نفسه لذلك فانه لا يلزمه الا

فما قل وان واجد العيب نفسه لذلك فإنه لا يلزمه الا فيما قرب كالشهر وان عقده
عليه ذلك وهو يعلم أنه يبلغ قبل انقضاء المدة لم يلزمه في نفسه ولا ماله **م** وموت
مستحق وفق احد ومات قبل تعضيها على الاصح **م** يعني وكذلك تنفس الاجارة بموت مستحق
الوقف اذا اجرا البيع الا والارض مدة سنين ثم مات قبل تعضيها على الاصح من القولين
بن شاس فاذا مات البطن الاول من ارباب الوقف بعد الاجارة وقبل تعضي مدتها انفس
الاجارة في باقي المدة لانه تناول بالاجارة ما لاحق له فيه وقبل اذا اكري مدة يجوز له
الكرا اليها لزم باقيها ابن راشد وغيره والاول اصح قال ولا يجوز لمستحق الوقف ان يكريه بالنقد
الا السنة والسنتين ويجوز له ان يكريه لما شام من السنين وان طالت المدة اذا كان
الكرا نجما فكما حل نجم اخذ كراؤه او قدم له كراجم احذ فان مات قبل انقضائها فسقط
الاجارة على ما تقدم **م** لا باقرار المالك **م** لما قد عرفت من المواضع التي تنفس فيها الاجارة اخذ
بتكلمه على المواضع التي لا تنفس فيها ومعنى قوله باقرار المالك انه اذا اجد داره مثلاً
لشخص ثم بعد انعقاد الاجارة اقر بان الدار لغيره انما هو اجني عنه وانه كان قد
باعها له قبل ذلك وانكر ذلك المكري ولا يبيته وانما تنفس لانها م المالك على تعض
العقدة واستطاع حق المكري وطاهر كلامه سواء اقر بقول الكرا او بعد انقضائه وقال
اللمني في كرا الدواخل ان اقر بقوله ذلك خير المقول بالبيع بين اربعة الفسخ ان كان الثمن
اكثر من القيمة او احد القيمة ان كانت اكثر لانه حال بيته وبين اخذه المبيع او احد ما اكرت
به او قيمة الكرا ان كان اكثر وان اقر بعد انقضاء مدة الكرا لم يكن للمشتري مقال في رد البيع
وكان له الاكثر من كرا المثل والمسمى **م** او خلف رب دابة في غير معين وحج وان قات مقصده
ع يعني وكذلك لا تنفس الاجارة بسبب تخلف رب الدابة عن الاثيان بها في الوقت الذي
واعده المكري ان ياتي بها له فيه وقوله وان قات مقصده اي وان قات ما يقصده
المكري وبرومه من الخواج وهكذا قال في المدونة ونصته قال مالك في الدابة بعينها
يكترها الي غدي فبعها بها ثم ياتي بعد اليومين والثلاثة فليس له الاكوبة ولو فات مالا
برومه من شيع شحها وعلق رجل بن اعواز وهو كمن اشترى سلعة بعينها يدفعها من
العد او مصونه فطلبه بذلك حتى فاته ما يريد فلا حجة له وانما له السلعة وقال
مالك في الاضاحي اذا اسلم فيه فيوتى بها بعد ايام المخراستها تلزمه وقوله **م** في غير
معين اي في غير يوم معين او شهر معين فانه اذا اكترى منه دابة ليركبها في يوم او شهر
بعينه ثم اخلفه رتبها حتى انقضى ذلك اليوم المعين فان الكرا ينفسح ومثل ذلك ما اذا
اكترها منه ليحج عليها فلم يات بها حتى حلت الوقت بن المواز لان ايام الحج متعينة قال
ولا يجوز فيها التماذي وحكي للهمي في مسئلة الحج اذا تعيب الجمال بعد الخروج قولين بالنفس
فما تقدم ولعده وهو ذهب الموازية قال وقال غز في عتو الحج لا ينفسح والفسخ في كلا
الموضعين احسن لانه لا يختلف انه لا يختلف لو رفعه الى الحاتم لنفسه عنه لما عليه من
الصوت في الصبر **م** وصق مستأجر واجرا الحاتم ان لم يكف **م** يريد ان الاجارة لا تنفسح
اذا اظهر ان الذي استأجرها فاسق يشرب فيها الخمر او يزي او يفعل الامور المحرمة

لكن يا مراه الحاكم بالرجوع عن ذلك فان لم يكن عما ينبغي عنه اخرج منها واحدها عليه
اللعن وايري ان يخرجها ان لم يتيسر كذا وهما من يومه وما قارب ذلك وحلي حتى ياتي من
يكبرتها وان لم يات مكر حتى يخرج الشهر الذي اكراه لم يسقط عنه الكرا قال مالك في كتاب
بن حبيب في الفاسق المعلن بنفسه يكون بين اظهر القوم في دار نفسه ان الامام يخاصم
على ذلك فان لم ينته اخرجهم منهم وبيعت عليه اللعني وايري ان ينتهي فمقوبته فان لم
انزحروا الا اكرت عليه فان لم ينته وكان ياتي لذي الجيران ويقول انا اتي لداري وما
اشبه ذلك بيعت عليه **ص** ويعتق عبد وحكمه على الرق واجرت له سيدة ان اراد ان
حررها **ش** يعني ان من احر عبده ثم اعتقه فان الاجارة لا تنسخ بعقده اذ لم يخر
عقده الا ان لتعلق حق الغير بعقده قبل اعتاق السيد له كما لو باعه او وهبه وقوله
وحكمه على الرق يريد في شهادته والقض من وخود ذلك الا انه لا يساوي العبيد في جميع
احكامهم الا ترى انه لا يجوز للسيد وطهرها ان كانت امه وقوله واجرت له سيدة الى
احزة تكون للسيد لانه كعقود الى اجل فالمنافع وعوضها في ذلك الاجل تكون له لا للعبد
يريد وان اراد السيد ان يحرره وقت انشا العتق فيه فالمنفعة جسيمة وعوضها
تكون له لا للسيد من يوم انشا العتق **ص** **فصل** وكذا الدابة كذلك
ش يحتمل ان يكون اراد بالاشارة ما تقدم في كتاب الاجارة من ان شرط صحتها عاقده واج
كالبيع ويحتمل ان يكون اراد ما هو اعم من ذلك وانما جاز هناك يجوز هنا وما اشتهر
بمنع وان الكرا لا يزم لكل من المتكاريين كما ان الاجارة لازمة لكل واحد من المتاحذين
الى غيره لك وهو الاظهر **ص** وجاز على ان عليك علفها او طعام ربهها او عليه طعامك **ش**
هكذا قال في المدونة ونقصه ولا بأس ان تكري ابلا من رجل على ان عليك رجليها او تكري دابة
رجل على ان عليك علفها وطعام ربهها وعلى ان عليه هو طعامك ذاهبا وراجعا وذلك جائز
وان لم يوصف وذلك معروف وقد تقدم ان اجارة الاجير بطعامه جائزة وان وجدة الكولا
له فسخ الاجارة وليس للمستأجر ان يلزمه الاجارة ويطعمه وسطا من الطعام لان ذلك
بما يرضيه نعم ان رضي بذلك فلا بأس وتقدم ان الزوجة اذا وجدت اكله لا خسار للزوج
في ردها بذلك فلا بأس وتقدم ان الزوجة اذا هي مصيبة نزلت به كما لو وجدها عورا
او سودا او نحوها من غير العيوب الاربعة وتقدم كلام اي عمران وغيره فانظرة في باب
التفقات وتقدمت الاشارة اليه في الاجارة فانظرة هناك **ص** او ليركبها في حواججه
ش قال في المدونة ومن الكري دابة ليركبها في حواججه شهرا فان كان على ما يركب الناس
الدواب جاز يريد لان عرف الناس في ذلك معروف في ذلك البلد اللعني احاز بن القاسم
في المدونة انه يستأجر دابة شهرا على ان يركبها في حواججه وحيث شاء في الليل او النهار
وان كانت الحواجج تكثيرة وتقل اخري لان ذلك ضرورية لا يقدر على تعيين ما يحتاجها فيه
وهو خلاف تعليل الكتاب اذ لم يشترط فيه ضرورة وانما اشترط كونه معروفا من ركوب
الناس وطاهر كلام الشيخ ان ذلك غير معتد بقيد وليس كذلك فلا بد من تعيين كلامه
بما ذكره في المدونة من ان ذلك معروف عند المتكاريين من ركوب الناس بالبلد فان

لم يكن معروفًا لمجرد **مر** او لبطن بها شهر **ش** يعني وكذا لك يجوز ان يكون منه دابة لبطن
 على الحنطة شهر اعيه وقاله في المدونة وزاد ولو لم يذكر بطن كل يوم ثم قال
 لان وجه طين الناس معروف المني ولو كان قوم لم يتقدم لهم عادة لمجرد فان استجرها
 لبطن عليها اراد بسمامة ولم يكن كذا الايام التي بطن فيها حارة واختلف اذا سمي الايام والمكة
 التي بطن في تلك الايام فقال ابن القاسم فمن استاجر دابة لبطن عليها كل يوم ارد بين فوجها
 لبطن الارذبان لوردها وعليه في الارذبان نصف المسمى فامضاه بالمسمى ثم قال ولا يجوز
 ان يجمع بين سمته الايام والارذبان التي بطن فيها وانما يجوز ان يسمي الارذبان ولا يذكر الايام
 او سمته الايام ولا يذكر الارذبان ثم قال وانما استاجرها لبطن عليها وله نصف معروف حال
 وان كانت العادة عندهم مرة شعيرة ومرة فحار ومرة ارذبان وكانت الحارة على ذلك عن كل
 واحد على انفراد سواء استقر ربا حار وان تباين لم يجز الا ان يسمى صنفا **ص** او ليجل على دواب
 مائة ولو لم يسمها لكل **ش** يعني وكذا لك يجوز ان يكون منه دواب على ان يجل عليها مائة اردب
 قمحا او شعيرا او كوفهم مما يعين ولو لم يسم لكل دابة المتدار الذي يجل عليها قال في المدونة
 و ليجل على كل واحدة قدر قوتها وبنه بقوله على دواب على ان حار ذلك مشروط بان يكون
 الدواب كلها او لغيره وقد وكله في ذلك وقاله في المدونة ثم قال وان كانت الدواب
 لرجال شتى وجميعا مختلفا لم يجز ان لا يدري كل واحد بما اكره دابته كالبيع وانما قال
 الشيخ مائة ولم يقل كما في المدونة مائة اردب فحالا انه راي ان الحكم ليس خاصا بالارذبان
 بل ذلك جاز فيها وفي القنطير والاشياء المعدودة وكذا ذلك فكان في كلامه عموم
 لجميع ما يجوز من ذلك وقوله ولو لم يسمها لكل دابة من ذلك المجرى **مر** وعلى كل
 آدمي لم يرد ولم يلزمه القايح **ش** يعني وكذا لك يجوز ان يجل على الدابة ادميا رجلا
 او امرأة وان لم يرد الكري لان الناس متقاربون في الحق والتقليل ولهذا اذا اقبل له
 بادي عظيم الحجة خارج عن المعتاد لا يلزمه حمله قال في المدونة ومن اكره من رجل
 على حمل رجلين او امرأتين لم يرد حار لتساوي الاجسام الا الخاص فان اتاه بفادحين لئلا
 يلزمه ذلك والناح العظيم الثقل من الرجال وغيرهم **مر** بخلاف ولدته **ش** يعني بخلاف
 ما اذا ولدت المرأة فان الكري يلزمه ان يجل ولدها معها وقاله في المدونة وقد تقدم
 ان بعض الاشياء فرق بين هذه المسئلة وسئلة اولاد الماشية فان الداعي لا يلزمه فيها
 بان الكري دخل على حمل ولدا مكثريا او لانه كان قبل الوضع محمولا مع امه فليحصل بسبب
 وضعه زيادة على ما كان قبل ذلك **مر** وبيعها واستثنى ركوها الثلاث لاجعة وكذا
 المتوسط **ش** يعني انه يجوز بيع الدابة واستثنى ركوها اليومين والثلاث لاجعة فكثر
 فان ذلك ممنوع وبكره المتوسط من ذلك كالا ربعة الايام والحنسة قال في المدونة
 ومن باع دابة واستثنى ركوها يوما او يومين او ان يسا في عليها اليوم او الي المكان القريب
 حار ذلك ولا ينبغي ما بعد اذ لا يدري المبتاع كيف يرجع اليه والاصل في حار ما قرب
 من ذلك ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من جابر بن عبد الله بعيرا واشترى
 جابر ركوها به عليه الي المدينة قال مالك وكان بينه وبين المدينة مرحلتان وخوها

وعليها من الدابة على المشي
 انما يبيد

وتوله يوما اويوسين قال ابو الحسن الصغير وثلاثة الخميني وكبره ما زاد علي ذلك
كالاربعه والخمسة وكوفا اما ما بعد فلا ولهذا قال في قوله ولا ينبغي ما بعد
كالجمعة والشمس وحمل لا ينبغي علي المنع بدليل قوله بعد هذا وضمان الدابة من المتباع
بحوز استئنا وه ومن البائع فيما لا يجوز استئنا وه لا يبيع فاسد لم يقض فيه السلعة
ابون يد عن ابن القاسم ان ضمانها فيما يجوز استئنا وه ايضا من البائع ونقله الخميني في كتابه
وبن يونس في بيع العذر عن بن حبيب **مر** وكذا دابة شهيرة ان لم ينقد **ش** يعني وكذا لك يجوز
ان يكرى الدابة شهيرة ما لم ينقد الاجرة قال في المدونة ومن اكثر دابة بعينها علي ان
يركب الي اليوم واليوسين وما قرب جاز ذلك وجاز فيه النقد وان كان الركوب الي شهيرة
جاء ما لم ينقد وقال غيره لا يجوز بن يونس وجه قول بن القاسم انه اذا لم ينقد لم يدخله
تارة بيعا ان سلمت الراحلة وتارة سلفا ان هككت فوجب جواز الكراء اذ لا عذر فيه لانت
هلا كما من ربهما ووجه قول غير انه لما لم يبيعها علي ان يقض الي ذلك الاجل فكذلك
كراؤها والعرف عند بن القاسم بين الشراء والكراء ان الواجب ان يكون ضمانها من المشتري
كعرب الاستئنا فيدخله العذر ولا نه اشترط علي البائع ما يجب عليه ضمانه وفي الكراء
الضمان من ربهما فترقا بن يونس ويقول ابن القاسم اقول وقال ابن رشد في قوله
الغير انه من التجير وكذا قال الخميني لانه لا يقدر علي التقرف فيها بالبيع او السلف ولا نه
قد لا تمليك فتكون قد جبر علي نفسه **مر** والرضي بغير المعينة المالكه ان لم ينقد او نقده
واضطر **ش** هكذا قال مالك ونصته عند بن يونس واذا هككت الدابة المعينة ببعثه
الطريق يريد وقد نقده فلا ينبغي ان يعطيه دابة اخري يكرها بقتة سفره الا ان
يصيبه ذلك بفلاة من الارض ويوضع لا يجد فيه كرا ولا يابس به للضرورة الي موضع
مستعجب فقط وسوا حول الي كما مضت او معين اذا كان الكراء اول معينا وكذا لك
في العينة والواضحة قال في الواضحة ولو شرط في اول كرايه ان ماتت فد ابته الاخري
تعيينها مكانها الي مدة سفره او شرط ان ياتي كرايه مضمون عليه فلا صير فيه انظر
بقتة كلامه فيما ياتي عندي قول الشيخ ولا اشتراط ان ماتت معينة اذ لا يغيرها **مر**
وقول المستأجر عليه ودونه **ش** يعني وكذا لك يجوز المستأجر ان يقول ما استأجر عليه
بعينه او ما هو مساو له او دونه وذلك واضح لا شك فيه ونبه به علي انه لا يجوز له
ان يفعل ما هو اشق منه او اصغر كما سيذكره **مر** وهل يرويه اركيله او وزنه او عدده
ان لم يتفاوت **ش** هذا مما لا غرض فيه وهو جواز كراء الدابة ليحمل عليها حملا ما يرويه وان
لم يوزن او يكال او يعد او يكيله او يوزنه او يعدده ولما كانت المعدودات تتفاوت
بالخفة والثققل فتبدل ذلك بقوله ان لم تتفاوت **مر** واذا قاله قبل النقد وبعده ان لم يرغب
عليه ولا فلا الا من المكثري فقط ان اقتضا او بعد سيرة وكثير **ش** يريد ان من اكثر
من رجل دابة جاز له ان يقابل ذلك قبل ان ينقد له الكراء او بعد ان ينقد ولم يرغب
علي ذلك فان غاب عليه لم تجز الاقالة بزيادة الا من المكثري فقط ان اقتضا اي ان
اسقط ذلك من الكراء لانه يصير قد اخذ اقل مما دفع فلا يتيهان علي السلف بزيادة

ومثل هذا ما اذا سار من المسافة شيئا يسيرا لقيام التهمة اما اذا قطع منها جزءا
كبيرا فلا تهمة ويجوز حينئذ الزيادة من اسما كان وقاله كله في المدونة وغيرها الا ان فيه
زيادة الفاظ على ما هنا كما استراه قال في المدونة عن مالك ومن اكرى دابة الى الحج او
الى غيره ثم تقابل براس المال او بزيادة وقد نفقه او لم ينفقه فان كان قبل الركوب وقبل
التقد او بعد التقد وقيل غيبته عليه فلا بأس به بالزيادة ممن كانت وان نفقه
وقرر قاجازت الزيادة من المكثري فضا صا زاد بن يوسف انه اخذ اقل مما دفع فلا تهمة
في ذلك ثم قال ولم يجز من المكثري ان يرد ازيد مما اخذ وصار اكرى محلا وكذا بعد
سيرها يسيرا من المسافة للتهمة على ان يكون ذلك محلا واما بعد السير الكثير من الطريق
مما لا يتمان فيه فجايز ان يريده المكثري اذا عمل الزيادة وهذا خلاف اكرية الدور ويدخل
في تاحير الزيادة الذين بالدين لا نه كان له ركوب مضمون ففسخه فيما لا يتجمله ولا بأس ان
يبيده المكثري وانما يجوز زيادة المكثري بعد التقد فضا والا لم يجز ركبا او تركابا
يوشى لانه اذا لم يقا منه بصير كانه دفع الدنا يسيرا الزيادة وركوبا في دنائهم التي تقدر
وقال غيره لا يزيد الكري ان غاب على التقد قبل الركوب او بعد يسيرا الركوب او لغيره لانه
بيع وسلف وسلف حرم منقعة انظر كلام صاحب النوادر وبن يوسف وبن رشد وغيرهم
فانهم اكثر من تفريع هذه المسئلة بما لا يسعنا الا تيان به هنا **مس** واشترط اهدية
مكة ان يعرف **ش** يعني ان الحاج يجوز له ان يكرى من رجل بعير مثلا ويشترط عليه ان يحمل له
ما اخذ من هدية اذا كان مقدار ذلك معروفا عندهما فان لم يعرف ذلك لم يجز للعدول اليها لانه
وقال في المدونة وحمله ابو الحسن الصغير قول **ش** فيها ولو شرط عليه هدايا مكة جاز على
ان المعنى ما حمل اليها من كسوة وطيب للكعبة **مس** وعقبة الاجير لا حمل من مرض **ش** قال في المدونة
ولا بأس ان يكرى محلا ويشترط عقبة الاجير بن يوسف لانه امر معروف عندهم ابو الحسن
الصغير مراده بعقبة الاجير ان يقا قبله اجيره في الركوب والعقبة هي راس سنة امبال
بن يوسف وقال اذا اكرى شاة على رواده لم يحمل من مرض منهم لم يجز يريد لان
ذلك عز وجل والى هذا اشار بقوله لا حمل من مرض اي لان اشترطوا حمل من مرضه
فان ذلك لا يجوز ولا اشترط ان ماتت معينة اتاه بغيرها **ش** قال في الواضحة واذا
اكرى دابة معينة وشرط في اول كرايه ان ماتت فدابة الا خذي بعينها مكانها الى
مدة سفره او شرط عليه ان ياتي كرايه مضمون عليه فلا خير فيه بن يوسف قال بن القاسم
وان ساله ان يجوله من محمل الى راملة ويرد عليه دينار او برده من راملة الى محمل ويرده
دينارا وقد ركب اوله يركب فذلك جاز بن يوسف لان ذلك ليس بالتقال من دابة الى دابة
وانما انتقل الى صفة ركوب في تلك الدابة المعينة قال الا ان يكون قد نفقه ولا يريده
الجمال شاة الا ان يكون قد سار بعض الطريق فتزول تهمة السلف واما زيادة الركاب
ويجوز الى محمل فلا بأس به ركبا او لم يركب فقد اولى بقدر **مس** كدواب لرجال **ش** قد تقدم
قوله في المدونة انه يجوز ان يستاجر دواب لرجل واحد في صفقة ليحمل عليه لمانية ارد بها
وان لم يسير ما حمل على كل دابة ولحمل على كل واحدة مما يقوى عليه ثم قال وان كانت الدواب

لرجال شتى ومملها مختلف لم يجراد لا يدري كل واحد من الكري دابة كالبيوع اي كجمع
الرجلين فاكثر سلعتيها في البيوع وهذه المسئلة الاخيرة هي مراد الشيخ **مراد** او لا ملكة
اي وكذا لا يجوز ان يكون له دابة دفعة واحدة لا ملكة مختلفة حتى يعبر مكان كل واحدة
وهو كقولنا في المدونة ومن الكري دابتي واحدة الي برقة والاخرى الي افريقية لم
يجز حتى يعين الي الي برقة والتي الي افريقية بن بوش وانما لم يجر هذا الاختلاف اعراض
الملكاء بن لان الملكري قد يرغب في ركوبه على القوة الي افريقية والمكري قد يرغب في
سيره على الضعيفة لان لا يضعف القوة ولو بين ذلك لهما لم يرصيا بذلك الكري فاذ لم يبين
دخله التما طرلا خلاف الاعراض قاله وفارقت هذه المسئلة الذي اكثر في دواب لرجل
صفحة ليجل عليها ما به اردب فحاو لم يسم ما حمل كل واحدة لاختلاف الاسوالين لانه لم يقل
يجل على هذه ارد بن وعلي احري ارد با كما قال واحدة الي برقة واحري الي افريقية
ولو قال ذلك لم يجز حتى يسمي التي حمل عليها ارد بن من التي حمل عليها ارد با فاذ اتفق السوال
اتفق الجواب **مراد** او لم تكن العرف فقد معين وان فقد او يد ناسر عينت الا بشرط الخلف
ش فقد معين مضاف ومضاف اليه والمعنى ان الكرا اذا وقع معين ولم يكن العرف في البلد
فقد ذلك المعين يريد ولا عزم فان ذلك لا يجوز وان وقع النقد بعد العقد يريد الا ان يشترط
في اصل العقد فيقول قال في المدونة عن بن القاسم ومن الكري دابة لركوب او حمل او دارا او
استاجرا جبراً بشي بعينه من عرض او حيوان او طعام فتسا حان في النقد ولم يشترط شيئا فان
كانت سنة الكرا وان عجلت هذه الاشياء بن بوش وقال بن حبيب الكرا بعد اكله جائز كانت
سنة الناس النقد او التاجر او غيره وهو على تحمله حتى يشترط تاجر بن بوش حان او يضمنه وقاله
من ارضى من اصحاب مالك بن بوش وقول بن القاسم هو الصواب لان العرف كالشرط فاذ لم
تكن سنة رابته وكانوا يكرهون بالنقد والنسيئة واسموا الكرا فاصل بن القاسم انه على التا
خير لان عقد الكرا لا يوجب ثمنه الا ان يكون عرفا او شرطا والام للزمنه النقد لا بعد ربه
ما ركب او سكن بخلاف شرط السلع المعينة هذا اتمام عقد شراؤها يجب عليه نقد ثمنها
لانه يشترطها فوجب عليه نقد ثمنها والركوب والسكن لم يشترطه فوجب ان لا يشترط الا
عن ما قبض منه فاذ كان عقد الكرا لا يوجب انتقا لثمنه فكما انما دخل في الكرا منه
المعينات على التاجر فوجب فساد الكرا قال واصل بن حبيب فيما يقصد الكرا بتاخير
ان يحلهم على الامور الجارية في انتقاده حتى يشترط التاجر بن بوش وقول بن القاسم
الصواب وبه اقول وقوله وان نقد هو كقوله في المدونة بعد الذي نقد من الجرا الكرا
وان عجلت هذه الاشياء اي المعينة الا ان يشترط النقد في العقد كما لا يجوز بيع ثوب
او حيوان بعينه على ان لا يقبض الا بعد شهر ويقبض وقد تقدم بيانه وقوله **مراد** او
بد ناسر عينت لا بشرط الخلف يعني وكذا لا يجوز الكرا بالد ناسر المعينة او الكرا بالمد
المعينة وانما ذكر الكرا بالد ناسر لانه الواقع في الدابة وقوله **مراد** الا بشرط الخلف اي فان
الكري بالد ناسر المعينة واشترط انها ان تلفت او بفسادها حلفه جاز قال في المدونة
عن ابن القاسم وان الكري ما ذكرنا اي دابة او دارا او استاجرا جبراً بد ناسر معينة

ما يكون احرة **مر** او ان وصلت في كذا فبكذا **اش** قال في المدونة ومن التري من رجل راحلة
 على انه ان ادخله مكة في عشرة ايام فله عشرة دنانير وان ادخله في اكثر فله دون ذلك
 لم تجز وفسخ قبل الركوب وان ترك ذلك وبلغه الى مكة فله كذا مثله في سرعة السير والبطا
 ولا ينظر ما سمي زاد في الامهات بعد قوله لم يجز وفسخ لا بشرط لا يدري ما يكون له فبكذا
 الكراعي من اشعار بعضهم الى ان وجه فسا دهنا لهما مدتان في مدة وشرطان في بيع وعارض
 عسيلة التور ليكرهه ليطحن كل يوم عليه ارد بين يدهم وظاهر المسئلة حوارة وقعا عرض
 يحيى بن عمر مسئلة التور وانكرها وقال هذا امه مدتين في مدة وقال انما يستعمل هذا
 مالك لعلته والقولات قايان في هذه المسئلة من المدونة من هاتين المسلتين والاولى
 فيها معلوم في الغيبة وغيرها عن مالك واصحابه والمشهور ولا اكثر انه لا يجوز وهذا
 فيما يمكن ان يعمل غالبيا في الاجل ثم ان مسئلة الحياض التي قد منهاها وساقها بما زادة
 فيها فانظرها في كلامه **مر** او ينتقل ليدون ان شئت الا باذنه **اش** قال في المدونة ومن
 الكري من رجل حوله فليس له اصرا فيها الى غير البلد الذي الكري اليه وان ساواه في المشا
 والصعوبة او السهولة الا باذن الكري وقال غيره لا يجوز وان رخصنا لانه فسخ دين في
 دين الا بعد صحة الاقالة ولا شبه في الغيبة ان كان مثل الاول في السهولة او الصعوبة
 جان والافلا **مر** كارد انه خلفك او حمل معك وانكرا لك ان لم تحمل رنة كالسفينة **اش**
 يريد انك اذا التريت من رجل فانه بعينها فليس لربها ان يردف خلفك ردفا ولا
 يحمل تحملك متاعا قال في المدونة وكانك ملكك ظهرها ثم قال وان حمل في متاعك على
 الدابة متاعا بكرا او بعيرا فملك كراوه الا ان تكون التريت منه حمل ارطال فسماء فالربا
 له وهذا معنى قول الشيخ وانكرا لك ان لم تحمل رنة اي ان لم تحمل معه وزنا معلوما وقات
 اشبه ان الكراة لجهله وحده او مع متاعه فكذا الزيادة للمكره وقد كان للمكتر متاعه
 منعه من الزيادة عليها قبل بن يوسف قال غير واحد من اصحابنا وقول اشبه هذا
 لان القاسم قبل وصورة الوفاق ان بن القاسم تكلم على ما اذا لم يعلم المكترى بالزيادة
 ونكلم اشبه على ما اذا علم لان قوله وقد كان للمكترى منعه بدل على انه كان عالما
 بن يوسف وحكي عن بعض شيوخنا القرويين انه قال الكري الدابة ليجل عليها حمل مثلها
 فتكون الزيادة لربها قال وان كان المكترى حمل عليها حمل مثلها فكذا ذلك لرب الدابة
 وقد كان للمكترى منعه فان **اش** قد استوفى شرطه فلا كلام له والمسئلة عند
 الاشباح على ثلاثة اوجه الاول ان يقول الكري منك دانتك حمل مثلها او حمل جنسها
 فان حمل عليها ربهها شامع ذلك فقال عبد الحق بنظر فان كان المكترى حمل اقل
 من حمل الثلث فكما انك الزيادة للمكترى بن يوسف يريد الا ان يجاوز ذلك حمل
 مثلها فتكون الزيادة لربها فان كان المكترى حمل عليها حمل مثلها فكذا ذلك لربها وقد
 كان للمكترى منعه لكنه قد استوفى شرطه وماله من الحمل فلا يأخذ كراة لك الوجه
 الثاني ان يكترى منه ارطال اسماء فكذا انك الزيادة لرب الدابة ولا كلام للمكترى
 ما لم يضرب رب الدابة والوجه الثالث ان يكترى منه جملة متاع الدابة كركوبه

في الزيادة

عنه

شأنه

وحده او مع متاع فقال ابن القاسم كذا الزيادة للمكثري وقال استشهد للمكثري هـ
 واختلف هل قول استشهد وفاق وهو الذي حكاه بن يونس عن بعض الاصحاب كما هي
 تقدم او هو خلاف والله ذهب ابو اسحاق قاذوطا هو قول ابن القاسم ان الزيادة للمكثري
 وان علموا استشهد جعله كالترايه على حمل ابطال سماء فذكر ابن القاسم الى قوله انك ترى منك
 دانتك ونظر استشهد الى قوله ليركوي او ليركوي مع متاع في وكانه لما استوفى حقه لا كلامه
 وقوله كالسفنينة اي في جميع ما ذكره وهو كذلك في المدونة **مر** ومن ان الذي لغيره
ش لما فرغ من الكلام على المسائل على التي تجوز في الكراية اتباعها بالمسائل التي تمنع ارف
 ذلك كله بما يترتب بسبب الصناعات وبذلك من ذلك بعدد المسئلة وهي ما اذا اكثر في دابة
 ثم اكرهاها من تحت يده لغيره امين فعطت او ضاعت ولا حقا في صنائه لتعديه على دابة
 العنق قال في المدونة عن مالك ومن اكثر في دابة ليركبها فحمل مكانه مثله في الحقة به
 والثقل والامانة لم يضمن وان اكثر من هو اقل منه او من غير ما موت ضمن وان
 اكثري من غير ما موت فادعى تلف الدابة ان لم يضمن الثاني الا ان ياق من سببه او يبين
 كذبه ويضمن المكثري ليركبها لغيره ثم قال واكثر له ان يكر من غير ان يكر يكر منه
 لحاله وحسن ركوبه فان فعل لم يضمن ان حمل مثله في الثقل والحال قال سحنون ولا بأس به
 بالرجح في الكراية كل شيء ابن وهب وقال له جماعة من التابعين بن يونس والعنق ان الكراية كالترايه
 وان المتكثري ضمان واجاز غير واحد من التابعين الرجح في الكراية ولم يروه بعد يا ابن
 الموار لم يختلف من ادركت من العلماء في اجازة رجح الكراية الدور والدواب والسفن
 والمنايع والصناعات في مثل ما اكثرها وان استثقله مالك في الركوب **مر** واعطيت هـ
 بزيادة مسافة **ش** يعني وكذلك يضمن المكثري اذا زاد على المسافة التي اكثر في اليها ما
 تعطب في مثله قال في المدونة وان ابلغ المكثري الغاية التي اكثري اليها ثم زاد ميلا وخم
 فوطيت الدابة فله بها كراه الاول والخيار في اخذ كراية المبل ما بلغ او قيمة الدابة يوم العقد
 ولورد هاجلا بعد زيادة المبل او الاميال او بعد ان جسر بها اليوم وخم لم يضمن الاكرا
 زيادة الامد والحاصل ان الزيادة في المسافة او المدة ان كانت كثيرة فله بها مخبرين
 ان ياخذ القيمة مع الكراية الاول والدابة للمكثري ويس ان ياخذ الكراية الاول مع كراية الزيادة
 وياخذ دابته ان كانت قايمة وان كانت الزيادة تبسيرة كالمبل في المسافة واليوم
 وخم في المدة فان لم تعطب الدابة فلا ضمان عليه وعليه كراية الزيادة وان عطبت هـ
 ضمن ان الموار وقيل هو ضمان ولو زاد خطوة وهو خلاف المدونة وقال ابن القاسم
 عن مالك يضمن بزيادة المبل وخم واما مثل ما بعد الناس اليه في المرحلة فلا يضمن
 وقد قال في كتاب العصب مثله هذا في استبعاد دابة بن يونس او اكرهاها يشيع عليها
 رجلا الى ذي الحليفة فبلغها ثم تجاوز عنها قليلا ثم رجع فهلك في رجوعه فان كان مسا
 تهي اليه مثل الناس لم يضمن وان تجاوزها ضمن وحكي بن حبيب عن سحنون انه اذا اردها
 كراهها فماتت في الطريق لا ضمان عليه ورد مسيلة بن القاسم **مر** او حمل تعطب به **ش** اي هـ
 تعطب مثله وهذه زيادة المكثري على الدابة في مقدار ما حمل عليها والمسئلة التي قبلها

ليس في الكراية بزيادة المسافة
 مثله او في الكراية بزيادة المسافة
 من تعصبه مثله في الكراية
 قيمه وان يرويه تعصبه راجح
 وليس في الكراية

في زيادة المسافة وقوله او حمل ايادى وعطبت زيادة حمل زيادة تعطب بمثلها قال
 في المدونة عن مالك واذا اراد المكثري على الدائنة في الحمل الذي شرط فغطبت فان زاد
 ما تعطب في مثله خير ربهما في اخذ قيمة كذا ما اراد على الدائنة بالعامح الكرا الاول او قيمة
 الدائنة يوم التخيدي ولا كراه له وان زاد ما لا تعطب في مثله فله كذا الزيادة ما بلغ فقط مع
 كرايه الاول ولا ضمان عليه وكذلك الديف فيما ذكرنا ثم قال واما زيادة الحاج في وزن
 الزائلة اكثر من شرطها مما تعطب في مثله قال مالك فليس ذلك كغيره وقد عرفت للحاج في وزن
 زيادات من السفر والاطعمة ولا ينظر فيها المكاييد ولا يعرف ما حمل فلا ضمان عليه في
 ذلك قال وذلك اذا كان المكثري قد راي ذلك وحمله فالضمان ساقط **مس** والا فالكرا كان
 لم تعطب **مس** هو راجع الى مسئلة زيادة المسافة وزيادة الاحمال وقد قدمنا ذلك
 فيهما ومعنى كلامه وان لم تكن الزيادة مما تعطب بمثلها الدائنة فليس لديها الا كرا الزيادة
 مع كرايه الاول ولا ضمان على المكثري كما اذا اراد ما تعطب بمثلها فلم تعطب بعض الاشياء
 واذا اراد المكثري في الحمل فلا يخلوا اما ان يزيد اول الحمل او في اضعاف الطريق فان
 كان اول الحمل فلا يخلوا ان يكون الزيادة مما تعطب الدائنة بمثلها ام لا فان كان مما تعطب
 في مثله فزبرها بخير كما تقدم وان زاد ما لا تعطب في مثله فله كرا الزيادة مع الكرا الاول
 ولا ضمان عليه واما ان زاد في اضعاف الطريق ثم ذكره وما تقدم من يومين ومبعة كرا الزيادة
 في الحمل اذا وجب لديها واختاره فيما تعطب ان يقال ثم تساوى كراهة الزيادة
 على هذه الدائنة المحملة على حسب ما تعدي عليه المكثري فيكون ذلك لديها مع كرايه
 الاول وقال بعض اصحابنا يكون له الكرا الاول ويصل الضرر كمن الكراها لشيء محمل
 امن منه وانقل فانه يكون له فضل الضرر من يومين وليس الامر كذلك لان الذي زاد
 في الحمل حمل ما اذن له فيه وزاد عليه فاعا عليه كرا الزيادة وهو في هذا كمن زاده
 في المسافة التي اذن له فيها فاعا عليه كرا الزيادة مع الكرا الاول والذي حمل غير ما ائرها
 له كمن ركبها في غير الطريق الذي اذن له فيها فهذا له فضل الضرر قال وكل محمل لان
 الذي ارد فحمل الضرر ضررا اكثرا هاله فوجب ان تكون كمن الكراها لشيء محمل بزيادة
 فوجب ان يكون له فضل الضرر يقال كم يساوى كرايه كونه خاصة فيقال عشرة ثم يقال
 كم يساوى بالديف فان قيل خمسة عشر كان له الكرا الاول المسمى وزيادة خمسة **مس** الا ان
 يحسبها كثر اقله كرا الدائنة او قيمتها **مس** قد تقدم من لفظ المدونة ان المكثري اذا جسد
 الدائنة المتأخرة اليوم ويخوف بعد انقضاء مدة الاجارة وقد ردها لهما لم يضمن الا
 كرا زيادة الامدة ذكر هذه المسئلة التي ذكرها الشيخ هنا فقال وان الكراها يوما
 فحسبها اياها او شهرا فردها لهما فله كرا اليوم والخيار في اخذ قيمتها يوم التخيدي
 او كراها فيما حسبها فيه من عمل او حيسه اياها من غير عمل ما بلغ من ذلك وان لم يتغير
 وقال غيره ان كان ربهما حاضر معه بالمصر فاما له فيما حسبها بحساب الكرا الاول وكان
 رضى به لا نه كان قادرا على اخذها وان كان غائبا عنه وردها بحالها فله في الزيادة
 الاكثر من قيمة كرا ذلك او من حساب الكرا الاول على غيرها شيئا ام لا فان شاق قيمة الدائنة

يوم حجبها وكذا في الاول له في كل حال ففصل العنبر بين ان يكون غائبا او حاضرا في الكرا
ولا خلاف بينه وبين بن القاسم في عدم ضمان المكثري اذا كان له رب الدابة حاضرا وفي
ضمانه ان كان غائبا وانما اختلفا في الكرافين القاسم يقول عليه كذا المثل والغير يقول
ان كان حاضرا فله حساب الكرا الا وان كان غائبا فله الاكثر كما تقدم وبسبب الخلاف
هذا السكوت كالاقرار او لا فحمله العنبر كالاقرار حمله ابو الحسن الصغير وقال الله ان
حسب المكثري الدابة بعد انقضاء مدة الكرا بعد ان غاب عن رصده فان كان في غير سفر
فهو على حكم التقدي بيمين ما نزل بها من عيب او هلاك من سببه او غير سببه وله ان يعزبه
عند بن القاسم كذا المثل وعند الغير الاكثر وهذا اذا كانت العادة ان المكثري ياق
بعد انقضاء المدة بالدابة لربها فلم يات بها له واما اذا كانت العادة ان ردها
يا في قبضها فلم يات ولم يستعمل المكثري في تلك المدة الزائدة فلا شيء على المكثري
قال وان عدت العادة وكان المكثري هو الذي اتي بالدابة للمكثري كان عليه ان ياتي
لقبضها وان كان المكثري الذي اتي لصاحبها وقبضها منه فان عليه ردها اليه حيث
قبضها فان لم يفعل كان عليه الكرا عن المدة التي حبسها فيها ثم اتي يقول بن القاسم
والغير في الكرا قال وقول بن القاسم احسن لانهما مدة معلومة متعديا فيها لم يكن
فيها عقد فوجب ان يعزم كذا المثل الا ان يعترف بالرضي بالمسمى هذا معنى كلامه
واكثر لفظه فانظر بيمينه **و** كذا فسخ عضوض او جروح او اعشى او ديرة فاحشا
يعني ان من الكثري من رجل يعير امثلا فوحده عضوضا اي بعض من فتر بيمينه او جرحا
اي قروي الدابة لا يعير او اعشى اي لا ينظر ليللا او كان ديرة فاحشا بيمين الدابة
بأحجية ديرة فله جميع ذلك فسخ الكرا ففسخ عضوض منه حد في مصانف له
اي فسخ كرا يعير عضوض وكذا في جروح او اعشى وفوك ديرة فاحشا فاحشا وان يكون
معناه او وحدث ديرة فاحشا ويحتمل ان يكون معناه او كان ديرة فاحشا والاول
اظهر والدبر هو العقر الذي يحصل في ظهر الدابة قال في المدونة وان الترت دابة
بعينها او يعير بعينه فاذا هو عضوض او جروح او لا ينصر بالليل او دبر تحتك ذبر
فاحشة يود بك من ركبها فما اضر من ذلك براكبها فله منه الفسخ لانها عيوب والكرا
غير مضمون وفقد ذلك مما اذا كان في مستعقب قال وان لم يكن المستعقب الا البلد
الذي اكرى الدابة كان للمكثري ان يتا دي بها ويصير الباقي كالتس المعيب ويحيط عن
المكثري قيمة ذلك العيب من ذلك المسمى ينظر اليه ما يكرى ان لا عيب فيها وعلى انهاء
بعينه بذلك فيحيط ما بينهما وكذا لك اذا لم يعلم بذلك العيب حتى بلغ البلد الذي
اكرى اليه فيحيط عنه قيمة العيب لانه قد بطن ان تلك الداجية من دابة اخرى معه
في السفر انظر ثمانية في كلامه **و** كان يلحق لك كل يوم ارد بين بدرهم فوجد لا يلحق
الا ارد **ب** اي ايضا مسئلة المدونة قال فيها وان اكرى نورا لم يلحق عليه كل يوم
ارد بين بدرهم فوجد لا يلحق الا ارد با فلك رده عليك في الاردي نصف درهم
واما فسد هك الاجماع الاردين والاحل ولو استأجره على ملحقين ارد بين من غير استأجر

ذكر الايام او قال الحسن عليه يوم او شهر او كان ذلك اسرا معد وفا جاز وقد تقدم
 مثل هذا عن الحسن والقاضي عياض **ص** وان زاد او نقص ما يشبه الكيل فلا لك
 ولا عليك **ش** يعني أنك اذا اكرت من رجل دابة على ان يحمل له عليها اراد بسمائة
 حملتها لك ثم وجد ما الاراد بسمائة قد زادت زيادة تشبه تفاوت الكيل
 او نقصت كذلك او زاده المكثري ذلك المقدار فلا لك شي عليه في الزيادة ولا له
 عليك في النقص لحقة الامر فيها فقول له فلا لك ولا عليك راجعان الى قوله زاد
 او نقص من باب اللف والشرع على الترتيب فالاول للاول والثاني للثاني كقوله
 تعالى لتسكنوا فيه ولتبعوا فيه من فضله بعد ان ذكر الليل والنهار وكان له
 السكون راجعا الى الليل واتباع الفضل اي النهار وقد ياتي على عكس الترتيب
 الاول للثاني والثاني للاول ومنه يوم تبيض وجوه وسود وجوه فاما الذين
 اسودت وجوههم ثم قال واما الذين ابقيت وجوههم الى غير ذلك ولا فرق
 فيما ذكر بين المكيد والموزون والمعدود وزاد في الموزون ما يشبه ان يكون
 تفاوت الموازين او في المعدود ما يشبه ان يعلط به العاد ليس ارته الى غير ذلك
 فلا كلام لواحد منهما **ص** **فصل** **ش** جاز كذا حمام ودار غانية كسبها
 اول صفها **ش** ابن عبد البر وعمر من اصحابنا كلما جاز ببيع جاز الكرافة من له
 الدور والارضين والرباع والحوانيت ولا شك ان الحمام والدار الغانية
 يكون بيع كل منها على الصفة او الدوية المتقدمة فلذلك يجوز كذا كل منها على ذلك
 وكذا انصفها ولا خصوصية للحمام والدار عما ذكر بل يساو بينهما في هذا سائر الحوانيت
 والرباع والارضين ونحو ذلك ولعله انما ذكرهما على سبيل التمثيل ليقين من نظر
 في كلامه ما هو في حكمها عليهما قال في المدونة ومن اكرت دارا باقرية وهو بمصر
 جاز ذلك كالسرا ولا بأس بالنقد فيها لانها مأمونة فان قدم فلم يرضها حين رآها
 وقال هي عبدة من المسجد فالنقد لا يصلح الا ان يكون قد راي الدار وعرف موضعها
 او على صفة والام يحذف **فان قلت** قد اهل الشيخ رحمه الله تعالى هذا القيد
 فلم يذكره وكان من حقه ان يشبه عليه اذ لا يجوز ان يكره الا مع ذلك **قلت**
 هو وان لم يذكره بضرر كما فقد نته عليه تلوحيا وذلك لان في قوله كسبها اشارة
 اليه والمعنى ان حكم الكرا في ذلك حكم البيع فكما ان البيع لا يجوز الا بالدوية او الصفة
 فكذلك الكرا وقوله او نصفها هو معطوف على المضاف الى كذا اي وجاز كذا حمام ودار
 او كرا نصفها والضمير في بيعها ونصفها عائد على احدهما لا يعينها اعني الحمام والدار
 قال في المدونة ولا بأس بكر انصف دارا وسدسها او جزء سابع قل او كرا كاشداه
 يريد فان كانت عكن قسم منها فمقتضى وسكن المكثري فيما يصير له والا كراها
 ابو الحسن وحيي **ش** رانه لا يجوز كرا جزء سابع من الدار وهو مذهب ابو حنيفة
 وذكره ابن شعبان **ص** او نصف عبد **ش** يعني وجاز ايضا كرا نصف عبد قال في
 في المدونة ويكون المستاجر يوما والذي له النصف الاخر يوما كاي بيع اي فيستعمله

واما ان كان المستاجر
 يبيع من ارضه او من
 داره

المسنن جوفي الايام التي له اما ان يستخدمه او يوجبه من غيره وان شا اجراه معاه
 واقتسم الاجرة فان لم يكن من عبيد الخدمة وله صنعة لا يمكن تصديقها تركاه لصنعة
 واقتسم اجراه **مر** وشهدا على ان يسكن يوما لزم ان ملك البقية **ش** يجوز ان يقر اشهر
 بالحق من عطف على جام وما بعده والمعني وجاز كذا اشهر الى اخره ويجوز ان يقر بالبض
 وهو الذي وجد بخط الشيخ رحمه الله تعالى والمعني وجاز ان كذا اشهر او ان يكتري شهر
 الى اخر ما ذكر وقوله على ان يسكن يوما لزمه اي دخلا على هذا الشرط فقال اكثر منك
 شهر اعني ان سكنت منه يوما لزم مني ثم اثار ان ذلك مشروط بان يكون المكري
 بملك الانتفاع بذلك بقية الشهر المذكور اما اذا كان لا يملك ذلك او يملك بعضه
 فلا قال في المدونة عن بن القاسم ومن استأجر بيتا شهر بعشرة دراهم على انه ان
 سكن منه يوما واحدا فالكفا له لان ما كان اذا كان له ان يسكن البيت بقية الشهر او
 يكره اذا خرج والا لم يكره على جاز بن يونس قال بعض القدر بين ظاهرة ان هذا
 العقد جائز وانه بالخيار ما لم يسكن فاذا سكن انعقد الكفا في الشهر فان اراد ان
 سكنت فالكفا لي لا رزم وليس لي ان اكره من غيره كان هذا من بيع الشروط التي بيع
 منه على ان لا يبيع ولا يهب فهذا الواسط الشرط على احد القولين ثم الكفا واما ان
 شرط ان يرحب عاذا المسكن الى المكري وعليه جملة الكفا فهذا فاسد لا بد من منحه
 لانه غير **قلت** فالمسئلة اذا علي ثلاثة اوجه يجوز في واحد وهو ما اذا كان
 بالخيار يكره من احدث وتفسد في واحد وهو ما اذا دخل على انه لا يسكن الا هو وتي
 خرج عاذا المسكن لصاحبه ويجوز على احكام بيع الشروط في واحد وهو ما اذا دخل على
 انه يسكن ولا يكره **مر** وعدم بيان الا يتبدل او حمل من حين العقد **ش** يعني وكذا يجوز
 الكفا وان لم يبدل كما يتبدل السكنى فاذا قال له اكرهيت منك دارك شهرا او سنة فبدل
 الاجارة من يوم العقد لانه لو لم يحمل على ذلك لزم فسادا اذا لا يجوز الكفا على شهر
 غير معين او سنة غير معينة ثم اذا وقع العقد على شهر لزم الكفا فيه على ما كانت
 من نقص او اتمام الا ان يقع العقد في اثنا به فانه يحسب ثلاثين يوما من ذلك اليوم
 وكذلك في السنة ان كان في اول الشهر فاما عشر شهرا بالاهله فان وقع بعد ان مضى
 من السنة عشرة ايام حسبا احد عشر شهرا بالاهله وشهدا على حساب ثلاثين يوما قال
 في المدونة ومن اكره دارا سنة او سنتين ولم يسم يتي يسكن جان وسكن او يسكنه
 غير ما لم يات من ذلك ضرر بين علي الدار بن يونس يريد ضرر في السكنى وعلى هذا
 لو اغلقت فله ذلك وليس لصاحبها ان يقول بحريتها **فروع** اذا قال اكرهيك
 هذه السنة فلا يقع الكفا على ما بقي منها الا ينصب منها قال في المقدمات يبينه
 ما روي عيسى عن بن القاسم فبين قال لله على صيام هذه السنة سنة ست وسبعين
 وقد مضى بعضها ان عليه صيام اثني عشر شهرا وشاهدة ولم يلزم لها اي ذلك
 يجوز ان يكتري منه مشاهدة فيقول له اكثر منك كل شهرا بكذا وكذا درهم ولذا يجوز
 ان يكتري منه مشاهدة مساناة اي كل سنة بكذا ثم لا يلزمها ما ذكره سوا سكن المكري

بعضها ام لا وهو مذ هب بن القاسم وروايت عن مالك في المدونة وروي عنه مطرف
 وابن الماحضون اللزوم في اقل ما سمي فاذا قال كل شهر بكذا الزمه شهر واحد وان
 قال كل سنة بكذا الزمه سنة وبه قال بن حبيب واختاره اللخمي قال لانها اوجبا بينهما
 عقد او لم يجعل فيه خيارا فوجب ان يحمل على اقل ما يقتضيه تلك التسمية واختار بن يوسف
 المشهور قال لانه كانه قال اكرئك من حساب الشهر والسنة بكذا وفي المسئلة قول آخر
 بعدم اللزوم ان لم يشترع في السكنى والالزيمه اقل ما سمي وهو مروي ايضا عن مالك قال
 في المواد رعن العتية من رواية عيسى قال ابن القاسم عن مالك من اكرئ دارة او ابله
 او غلامه كل شهر او كل سنة بكذا او قال في السنة او في الشهر قال في كتاب محمد والشهر
 او في كل شهر فلا يتبع على معين وانما يلزم من هذا ما سكن وللساكن ان يخرج متى شاؤا ولم يكرئ
 ان يخرج متى شاؤا قال مالك في العتية الا ان يقول اكرئك سنة بكذا او يقول
 اكرئك شهرا فليزيم تمام التسمية وقال بن القاسم في رواية عيسى واري ان قال
 اكرئك السنة انه مثل ما قال مالك في كل هذا **مر** لا يتعد ففكرة **ش** قد تقدم انه اذا
 قال اكرئك منك كل شهر بكذا او كل سنة بكذا الا يلزم ذلك واحد منهما وان كلاهما
 يجوز له ان يحمل من ذلك العقد بكن لما كان كلامه يوم الاطلاق نص على ان عدم
 اللزوم مقتيد بما اذا لم يكن قد تقدم شيئا من ذلك اما في التقديس من ذلك لزم فيها
 بقباله واليه استأثر بقوله ففكرة اي ففكرة لا يلزم لهما وعلى هذا فلا خلاف في
 لزوم ما يقابل العقد وقا له اللخمي فاذا قال كل شهر بكذا وبعد نصفه لزمه النصف
 واختلف في النصف الاخر فلا يلزم على المشهور خلافا لمطرف وابن الماحضون **مر** كوجبة
 شهر كذا او هذا الشهر او شهرا او ابي كذا **ش** اري وكذا لك يلزمها العقد في كذا الوجبة وليس
 لواحد منهما ان يخرج من ذلك ثم استأثر بقوله بشهر كذا الي ان للوجبة اربعة الفاظ
 وهي ان يقول اكرئ منك شهر كذا وهذا الشهر او شهرا او ابي شهر كذا او ابي يوم
 كذا او كذا لك حكم سنة كذا او في هذه السنة او سنة وقد نص عليها في المواد **مر**
 فقال وان قال سنة او قال شهرا وان لم يسمها او قال سنة كذا او هذه السنة او هذه
 الشهر او ابي شهر كذا او ابي سنة كذا او قال كذا وكذا شهرا او كذا وكذا سنة فهذا كله
 وجبة لا يلزم لهما الا ان يشترطا الخروج لمن شا فلا يجوز فيه التقيد ويجوز في الاول
 اي غير الوجبة التقيد والتاخير ولم يختلف في هذا مالك واصحابه **مر** وفي سنة كذا
 تاويلان **ش** اختلف اذا قال اكرئ منك سنة بكذا او شهرا بكذا قيل هو وجبة
 وعليه جل اكثرهم كابن لمابة وغير المدونة وهو مذ هب العتية قال فيها عن مالك
 اذا قال اكرئك سنة بكذا او شهرا بكذا الزمها تمام التسمية وحمل ابو محمد صالح المدونة
 على انه غير لازم والى هذا الخلاف استأثر بقوله تاويلان ابن سهل ورايت في حاشية
 بعض شيوخنا ان قال اكرئك السنة بكذا ايا لرفع لئلا يثبت لزمت السنة وان قال
 اكرئك السنة بكذا ايا لرفع كان حمله قوله اكرئك كل سنة بكذا على رواية بن القاسم
 وهو ان شا الله تعالى حسن بن رشيد ولا وجه لاستحسانه عندي لانه اذا نصب احقل

لزم السنة واحتمل حساب السنة فوجب العمل على عدم اللزوم لان الاصل براءة الذمة هـ
واما اذ ارفع فلا اشكال ولم يتكلم عليه بن القاسم هـ وارض مطر عشر ان لم ينقد وان سنة
الا مامونة كالنيل والمعينة فيجوز وجوب في مامونة النيل اذ اريت هـ قال في المدونة
ولا بأس بكرا ارض المطر عشر سنتين ان لم ينقد فان شرط النقذ فسد الكرا وقوله وان
سنة اي ان النقذ بقصد الكرا في ارض المطر ولو سنة واحدة وقوله الا مامونة اي
فيجوز النقذ فيها كالنيل والمعينة اي كارض النيل وارض العيون قال مالك في المدونة
ويجوز النقذ في ارض النيل قبل ريهال منها نيل لما لك فان كانت ارض المطر فيما اعتبر
منها لا يختلف الجوز النقذ فيها قال النيل ابن شاذان وارجوا جواز النقذ فيها ان كانت هكذا
بخلاف التي يختلف من ارض المطر او ذات بئر يقل ماؤها ويخاف ان لا يقوم بها فالنقد
في هذين خطر لغلبة العذر في ان يكفي ماؤها فتعين المكثري رب الارض او لا يكون فيه هـ
ما يكفي فيكون المكثري مغنونا ويصير النقذ لهذا العذر تارة منها وتارة سلفا كالنقد في
المواضعة والخيار ويصح العدة ولم يدخل في الماء المامون في عذر فان انقطع الماء بامر
حادث فلكثري اتفاق سنة في غور بئر او بئر وليس ذلك في غير المامونة ان اي ريهال
وقوله وجوب في مامونة النيل اذ اريت اي وجوب النقذ في ارض النيل المامونة اذا
رويت وتحصيل هذه المسئلة ان الارض اما مامونة او غير مامونة والكلام فيها باعتبار
عقد الكرا وجواز النقذ وجوبه فعلى مذهب بن القاسم يجوز كرا الجميع من غير تفصيل بين
مامونة وغيرها السنين الكثيرة وتنقسم باعتبار جواز النقذ ضمنين مامونة كارض النيل
وارض المطر المامونة وارض السقي بالانهار والعيون الثابتة والابار المعينة والنقد
فيها عندها حين لما كثر من الاعوام وغير مامونة فلا يجوز فيها النقذ الا بعد ريهال والتمكن
من الحث كانت ارض نيل او مطر او سقي بالابار والعيون وتنقسم ايضا باعتبار وجوب هـ
النقد فسمين ارض نيل بعد ريهال فيجب فيها النقذ لعدم احتياجها الى السقي فيما يستعمل بنالري
يكون المكثري قابضا لما اكثر في ارض نيل قبل الذي وارض سقي ومطر فلا يجب فيها النقذ
حتى يروي ارض النيل ويتم الدرع ويستغني عن الماء في ارض المطر والسقي وكذا ان كانت
ارضنا ترس بطونا فلا يلزمه نقد الكرا في البطن حتى يسلم ويستغني عن الماء هذا تحصيل
مذهب بن القاسم ووافقه عبد الملك في وجوب النقذ في ارض النيل اذ اريت وفي عدمه
في ارض المطر والسقي حتى يتم الدرع ويستغني عن الماء وخالفه في ارض السقي المامون
فجعل كارض النيل يجب الكرا اذ اريت وتنقسم الارض على مذهب عبد الملك باعتبار هـ
عقد الكرا اربعة اقسام ارض نيل مامونة فيجوز الكرا فيها للاعوام الكثيرة نقذ او غير
النقد فرب ابان ريهال وشربها قاله في المدونة وارض سقي بانهار وبار فيجوز كراوها
عشرة اعوام لا التز والنقد فيها على مذهب جابر قاله الفضل وارض سقي بعيون هـ
ولا مكثري الا ثلاثة اعوام او اربعة ولا ينقد فيها الا سنة سنة اي انه ينقد السنة هـ
الثانية قبل تمام الاولى ليسير وان لم تزل الارض قاله في الواضحة وارض مطر فلا يجوز
كراوها الا لعام واحد فرب ابان ريهال ولا يجوز النقذ فيها حتى تروي رياهلعا له او لا تروي

حاشية الركني في المحقق
عنه ان القاسم وجوز النقذ فيها
بغير شرط في الجميع واما غيره
فغيره في النقذ الميسر

الذي هو

مع رجاء وقوع مطر غير قاله في المدونة **و** وقد روي عنك ان عين او تساوت **ش**
اي وكذا لك يجوز لك ان تكون من ارضك قد روي ان عينه او كانت الارض متساوية فلو
لم يعين ذلك واختلعت الارض اصنع كذا وها لك واختر بقوله قد روي ان اذا اكرى منها
جزا ربعا او ثلثا او نصفها او ما اشبه ذلك فانه لا يشترط فيها تعيين ذلك الجز على التفرقة
قال في المدونة ومن اكرى ربع ارض بزرعها او جزا شايعة قد او كثر جاز كالشرا ومن اكرى
من رجل مائة ذراع من ارضه التي بموضع كذا جاز ذلك اذا كانت متساوية ولا يجوز في المختلف
حتى يسمي منه اي موضع منها وقال غيره وان استوت لم يجر حتى يسمي الموضع واللام يجوز **و** وعلى ان يجر بها
ثلاثا او يزيد عليها ان عرف **ش** يعني وكذا لك يجوز له ان يكرى ارضه على ان يكرى ثلثا المكرى اي بقدر
الارض ثلاث مرات قال في المدونة ومن اكرى ارضا على ان يكرى بها ثلاث مرات ويوزعها
في الكراب الرابع جاز ذلك وكذا لك على ان يكرى بها اذا كان ما بين يديها به شيئا معروفا وان
شروط على ان يكرى بها له فذلك جائز **و** ارض سنين لذي شجر سنين مستقبله وان
لعينك الارزاع **ش** يريد بهذا الكلام ما قال في المدونة وان اكرى ارضا سنين مسماة ففرض
فيها شجرا فانقضت المدة وفيها شجر فلا يباس ان يكرى بها من ربتها سنين مستقبله ولو
اكرى ارضا فاكريتها من عينك ففرضها ثم انقضت مدة الكرا وفيها عرسه فلك ان
تكرى بها من ربتها سنين مؤتلفة ثم ان ارضناك الغارث والاقع عرسه وقال غيره لا ينبغي
ذلك حتى يتعامل الغارث ورب الارض على ما يجوز ثم يكرى ارضه ان شا الا ان يكرى
ارضه على ان يطلع عنك الشجر قال ابن القاسم ولو كان موضع الشجر ررع احضر لم يكن
لرب الارض ان يكرى بها مادام ررع هذا فيها لان الذرع اذا انقضت مدة الاجارة لم
يكن لرب الارض قلعه وانما له كرا ارضه وله قلع الشجر فافترقا الا ان يكرى بها الى تمام
الذرع فلا يباس بذلك قال سحنون ان كانت الارض ما مونة فقول الشيخ وان لعينك كان
الاحسن ان يقول وان لعينك اذ لم يتقدم له ضمير خطاب الا ان الواقع في الدواة فاكريتها
من غيرك كما تقدم قلعه فصد الياسي وانما قال لذي شجر بها ولم يقل لك شجر بها لان كلامه
يشمل المحاطب والغائب ولو قال لك شجر بها لم يحسن بعده ان يقول وان لعينك وقول **ش**
سنتين مستقبله في بدل من قوله سنيين الاول والمعنى وجاز كرا الارض سنيين مستقبله لمن له
بها شجر وكذا لك ان كانت الشجر لعينك وهي في عقد كرايه فله ان يكرى بها من ربتها الا في الذرع
فلا يجوز ذلك وقد تقدم تعليله في المدونة وقول الغير لا ينبغي الى اخذه اي لا ينبغي ان يكرى
الاول من ربتها حتى يتعامل الغارث ورب الارض على ما يجوز وهو ان يامره بالقلع او يعطيه
القيمة من بوس وانما جاز كراوها عند ابن القاسم لان لرب الارض ان يجبر الغارث على
قلع عرسه بعد تمام كرايه فكان المكرى انما دخل على ان يطلع عنه الغارث عرسه لانه قد
ملك من الارض ما كان ربه ربه ملك ولا يسلط عليه الغارث مخالفة فقد دخل على امر
معروف وفي المسئلة لبعض القرويين كلام بطول ذكره هنا ومحل شروحات المدونة
والمبسوطات فانظره فيها **و** وشركس مر حاض **ش** يعني وكذا لك يجوز كرا الارض مثلا
او الحمام وكورها بشرط ان يكون على المكرب كسر المرحاض قال في المدونة واشرب وغسالة

الحمام لانه امر معروف وجهه ولم ين الشيخ رحمه الله من هو المشتري ذلك على صاحبه له
 وكذلك في المشتري لا يتبين وذلك بين في المدونة وظاهرها ان كس المرحاض على
 المكثري حتى يشترط على المالك والكلام هنا فيما يكون في المستقبل وعليه حمل بعضهم ما في
 المدونة وقيل انه على ظاهره بن يوسف قيل معنى ذلك في كس ما يكون بعد عقد الكراء
 واما ما كان يوم العقد في المرحاض فهو على المالك بشرط عليه ام لا كما لو كان في احد البو
 المكتراة شي فان عليه ان الله وتقرج البيت المكثري فكذلك المرحاض وفي النوادر عن بن
 حبيب قال ابن القاسم وقضى بكناسه الدار والمرحاض على المكثري ان لم يكن شرط وقال
 مطرف وابن الماحون ايمان على سنة الدار قال وبه اقول والعرف فيه ببلدنا على رتب
 الدار وروى ابو زيد عن بن القاسم في العتبية مثل ما ذكر عنه بن حبيب الا في ذور الفناد
 فان كسها على المكثري بن حبيب ولا بأس ان يشترط رب الدار على المكثري كس المرحاض ثم قال
 اما المرحاض في جيبه فحاي وان تقدم فيه رخصة فذلك مجهول لا بدري مبلغه بن يوسف لا
 ان يعلم مبلغه بالمسا هذه اوصفة تقوم مقامها بن وقال ابو قمران اما المرحاض
 فينظر عقده وبعده فلا يكون مجهولا لانه يتدر على معرفته **مر** او ممة **مر** يعني وكذلك يجوز
 ان يكرى دارة ويشترط على المكثري ما يحتاجه من مرفقه وهكذا قال في المدونة في الدار
 والحمام قال فيها وذلك اذا اشترط ان ذلك من الكراء وساق في هذا كله من كلامه وحمل
 بعضهم المدونة على ما اذا كان الكراء على النقد او كانت سنتهم النقد والام يجوز ان لا بدري
 ما يحمل عليه بالجلد لهدم ابو الحسن المحمدي يريد وان كان الكراء موحلا فان هذا الشرط لا يفسد
 العقد لان الفصل في ذلك ما يحتاج في الغالب الى اصلاحه مثل حشيشة لركن او ترقيع
 حائط وشبه ذلك مما قد خطبه ولا بدري تجملته الى عذر قاله في التقيد وذكره عبد الحق
 في كتابه الكبير عاص والمرومة هو يفتح الميم النبا والاصلاح **مر** وتطمين من كراء وجب لان
 لم يجب **مر** اي وكذلك يجوز اشتراط التطمين على المكثري وقوله من كراء وجب هو قيد في اشتراط
 المرومة ايضا كما تقدم لكن اشترط في المدونة في حواره ذلك ان يسمي مرة او مرتين او في كل سنة
 مرة قال لانه معلوم ما اذا قال كلما احتاجت طينتها فهذا مجهول لا يجوز فينبغي ان
 بقدر كلامه هنا بما في المدونة وقوله من كراء وجب هو كقول مالك في الموارنية ومن
 اكثر في دار على انما ان احتاجت مرة يريد او تطمينا انفق فيها من سنة او بما لزمه
 فذلك جائز قال ابن القاسم فان الكراء بعشرة على ان تنفق ان احتاجت من غير العشرة
 لم يكن ولو قال يوم من العشرة وما زاد ما بينه وبين خمسة لم يخرج فيكون الخمسة داخله
 في الكراء والافنى سلف وكذا ويصح وله قيمة ما سكن ولساكن خمسة ما رما اصبح فتمت
 صححها يوم عملة لا يوم عقد الكراء الفاسد ويكون عمله كالعتق في الكراء الفاسد وقوله
 لان لم يجب اي فانه لا يجوز وهو ظاهر مما تقدم **مر** او من كراء عند المكثري **مر** يعني وكذلك
 لا يجوز ان يشترط على المكثري ان ما احتاجت اليه الدار من مرومة او تطمين ان يدفعه
 من عنده وقاله في المدونة وغيرها لان ذلك عذر وجهالة **مر** او حيم اهله ذي الحمام
 او نورتهم مطلقا **مر** يعني وكذلك لا يجوز ان يكرى حماما على ان عليه حيم اهل صاحبها اي

عشهم من ما الجمار او ما يحتاجون اليه من نورة يريد الا ان يشترط شيئا معلوما وقاله ابن القاسم
في المدونة وقول **مطلقا** اي سواء علم المكري عيال المكري ام لا بن يوسف وقال **ابن حنبل**
ذلك جاز اذا عرف ناحية عيال الرجل **كبر** ثم وقلتم وقلتم **ق** وقد اجازة مالك واجاز
ان يواجر الحياطة على حياطة ما يحتاج اليه هو واهله من الثياب في السنة او الفان على خبر ما يحتاج اليه
من الخبز سنة او شهرا اذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون اليه من ذلك ان يوسف هذا معروف لان الاكل
لا بد منه ومقدار الثياب اكل الناس معروف والحياطة قريب منه واما الجمار فمكن ان يدخل كل يوم او في
الشهر مرة والنون يمكن ان يعمل في شهرين مرة وفي الشهرين فلا يجوز في ذلك الا على امر معروف كما قال
ابن القاسم وهو الصواب **ق** اوله يعني في الارض يار غرس وبعضه اخر ولا عرف **ق** قوله اوله يعني
احترار الماء اذا عين ذلك فانه جاز وقول **ق** وبعضه اخر ما اذا تساوى ذلك فانه يجوز وان لم يعين اذ
لا تفاوت بين ما يزرع فيه بالعرض المذكور والواو من قول **ق** وبعضه واو الحال واما بقول **ق** ولا عرف
تاما اذا كان ثم عرف فانه يعمل به في ذلك ان شئت لوقا **ق** له استمع بالارض كيف شئت جاز وورد في التوسيع
ذلك فقال انظر لورضي رت الارض بذلك هل يجوز اذا كان الامر ان مختلفين او لا فمن **ق** كرى طريق
فأراد الانتقال الى ما يحتاج اليها وهذا الذي ذكره هنا هو قول **ق** في المدونة واذا كانت الاعمال متفاوتة
ضررها واكثرها لم تجز ذلك الا على شيء معروف يعمل فيه وان لم يختلف فلا بأس **ق** ايضا في اكرت الدور ومن
اكرت ارضا ليرعى بها عشرين سنة فارد ان يرضى فمما تجوز ان كان ذلك ارض ميع والافله ذلك وظاهر قول **ق**
ابن القاسم في مسئلة الدار يخالف ذلك فانه قال **ق** ومن الكرى دار فله ان يدخل فيها ما شئت من الدواب
والاستعة ويصت في الحدادين والقضارين والارحية مالم يكن ضررا فممنع ولم يقل ان العقد يفسخ بذلك بل
بقوله دخول الدواب مالم يكن اضر عتد دخولها للدور وقال بعضهم وحكي عنه **ق** المجني انه اجاز كرا الحوايت
والدار على الاطلاق من غير مراعاة لصنعة كبرى الحانوت ولا لعيال من سكن الدار **ق** وعلى قول غيره لا يجوز
الا بعد معرفة ذلك فنص على ان قول العزحلاف لقول ابن القاسم **ق** وكرا وكيل محابة او بعرض **ق**
اذ لا يجوز للوكيل تصرف الابو حه جاز في الكرا والبيع وهو اذا احابا فقد تعدى وكذلك اذا الكرى بعرض لان
العادة ان الدور والارضين لا يكرى بالعرض غالبا **ق** في المدونة ومن وكل رجلا يكرى داره فاكراها غير
العين او جازي في كراها فهو كالبائع لا يجوز بن يوسف يريد وله فسخ الكرا او اجازته ان لم يفت فان رجع على الوكيل
بالمحابة قال فيها يرجع على الوكيل في فلابه ثم لا رجوع للوكيل على الساكن فان كان الوكيل عدما رجع ريفا على
الساكن ثم لا رجوع للساكن على الوكيل **ق** وارض مدة لفرس فاذا انقضت فبطلت الارض ونصفه **ق** يعني ذلك
لا يجوز كرا ارض مدة قال في المدونة عشرين سنة على ان يرضى بها المكري شجرة اسمها فاذا انقضت المدد فالشجرة ونصفه
لرت الارض وعلى فمعدم الجواز باجماله **ق** لانه اكرها شجرة لا يدرى التمسك ولا وحكي ان الموار عن اشبهت
جواز ذلك اذا سمي تفقد الشجرة وهو كالبنيان ولا يدرى كيف يصير البنيان محمد وهذا لا يجوز خلاف من الشجرة
المضمومة الى عشرين سنة سمي قدرها ومنع صفتها بشرطها بالعين بن يوسف **ق** بعض قضاة القرويين
وافقه محمد في البنيان وخالفه في الشجرة **ق** لا يجوز كرا لاسلم فيها والاشبه عندنا ان لا يجوز في شجرة فلا بنيان اذا
كان البنيا يتغير في هذه المدد كما لا يجوز للبايع ان يستثنى سكنى الدار السنة ويحرمها لتغير البنيا الا انه لو كان
بنيا تامقا لا يتغير في تلك المدد جاز وعلى تخمون عدم الجواز في الشجرة لان بيع التمسك قبل بدو صلاحها
وكرا الارض بالتمسك ابن يوسف **ق** يريد لان رت الارض باخذ الشجرة بعد تمام المدد فان كان فيها ثم لم يبد صلاحه فذلك

بيع الثمرة قبل بدو صلاحه وان كان قد بدو صلاحه فهو كذا الارض بالثمر وان كان
 طعنا ما فهو كذا الارض مما يخرج منها بن بوش وهذا اذا اشترط رب الارض ان له
 الشجر بعد العشر سنين بما فيه من ثمر وان لم يشترط ذلك وانما الكراهة بعين او غيره كذا
 جازا وفي الشجر ثمر فان لم يورثه برب الارض ان لم يورثه الغارث بقلع الشجر او باخذها
 بغيرها مقلوغة وان ابرت جبر على بقائها الى تمامها وعليه المكوي كذا المثل كما لو انقضت
 المدة وفيها زرع لم يتم **قريب** احتلف اذا وقع الكدر على الوجه المذكور لمن
 تكون الثمرة في العشر سنين ومنشأ الخلاف هل هو كذا فاسد او اجارة فاسدة ابو الحسن
 الصغير وهو ظاهر الكتاب فعلى انه كذا فاسد يجب ان يفوت الارض بالغرس ويكون له
 للغارث في العشر سنين وعليه كذا المثل فيها وعلى انها اجارة فاسدة يفسخ الكدر والغارث
 قيمة ما وضع فيها وله اجارته في قيامه وعلاجه وعليه مكيلة الثمرة ان علمت او قيمتها
 ان لم تعلم قال ابو اسحق لان الارض قابضة للاصول وضاركة احره بما يثمر الشجر سائر
 المدة **ص** والسنة في المطر بالحصاد وفي السقي بالشهور فان تمت وله زرع اخضر فكذا امثل
 الزايد **ش** هو مثل قوله في المدونة ومن اكثر في ارض سنة فحصد زرعها قبل تمام السنة
 فاما ارض المطر فمثل السنة الحصاد ويقضى بذلك فيها وامانات السقي التي تكريه
 على امد الشهور والسنين فليكثر العجل الى تمام السنة فان تمت وله زرع اخضر او
 بقل فليس لرب الارض قلعها وعليه تركه الى تمامه وله فيما بقي كذا المثل على حساب ما اكرها
 منه وطرح سخون في رواية يحيى على حساب ما اكرها منه وابقى كذا المثل واليه اشار
 بقوله هنا فكذا امثل الزايد اي فعليه كذا المثل في الامد الزايد على السنة وتلقا ابو
 محمد في المختصر وله كذا المثل فيما بقي لا على ما اكرها بن بوش وكلام من القاسم جيد ووجهه
 انه المكوي والمكوي دخلا على ان المكوي لا تنفع بالارض جميع السنة وقد علمت
 ان بعض السطون قد يتقدم ويتأخر لما يطرا فيها من العاهات فكأنها دخلا على ذلك
 فلم يكن المكوي متعديا فلذلك قال على المكوي في الزيادة كذا المثل على حساب ما اكر
 منه قال ومعنى ذلك ان يقوم كذا الزيادة فان قيل دينار وما قيمة السنة كلها
 فان قيل خمسة فقد علمت انه وقع للزيادة مثل كذا خمس السنة فيكون عليه الكراه
 الاول ومثل خمسة كما كان له اذا عطل عليه شهرا بعوار البير او لغرق الارض ان
 يسقط عنه كذا امثله من حساب ما اكره منه وهو حصته من الكرا فكذلك اذا زاد
 شهرا يكون عليه كذا امثله من حساب ما اكره منه وكما انه دخل في العقد وقال غير من
 القاسم في المدونة اذا بقي من السنة بعد حصاده ما لا يتم فيه زرع فلا ينبغي ان
 يزرع فان فعل فعليه في زيادة المدة الاكثر من الكرا الاول اذ كان رصته وكذا
 المثل يريد ولو كان ربتها عالما فتركه فله على حساب الكرا الاول كما قال الغير
 في الدابة يكثر بها مدة فيبقى ورها ثم ذكر عن ابن القاسم اذا لم يبق من المدة الا
 شهرا او شهرا او وما لا يتبع به في الزرع فان كانت من ارض الزرع فليس للمكوي
 ان يحيد فيها زرع الا بكرا موثقا ولربها حرثها لنفسه وليس للمكوي زرعها

حارة فاضربها **م** ولزم الكرا بالتمكن **ش** لا اشكال ان الكرا يلزم المكثري بالتمكن من الارض
 كما يلزم المستوي التمكن بالتمكن من المستوي وهو واضح وانما اراد ان يرتب على ذلك
 ما بعده من الامور التي ذكرها وهي قوله **م** وان فسد الحجة **ش** اي وان فسد الزعم
 ببرز او جراد او جليلد او غير من الجوائج وانما لزمه الاجرة هنا لانه قد تمكن من الارض
 وتسلم جميع منفعاتها وهو بمنزلة ما اذا غضب الزرع غاصب **م** او غرق بعد وقت الحرق
ش يعني وكذلك يلزم المكثري الكرا اذا تمكن من الارض وحوشها او لم يجزئها وقد غرقت
 بعد وقت الحرق واحترق بذلك مما اذا غرقت قبل ذلك ولم يتمكن من الحرق حتى يزرع
 الابان وفات اوان التزرع فانه لا كرا عليه وقد اقي بهذه المسئلة مفصلة في المدونة قال
 فيها عن بن القاسم ومن اكثري ارضها لغير رعيها فمخطت السما فلم تقدر على الحرق وقد امكن
 من الارض او غرقت فلم تقدر ان يزرع او كان لها بيرا وعين فانه تارت قبل تمام التزرع
 فهلك الزرع له لك فلا كرا على الزارع وان تقدر رجوع به فان حازه ما كفى بعضه وهلك بعضه
 فان حصده ما له بال وله فيه نفع فعليه من الكرا بقدره ولا شيء عليه ان حصده ما لا بال له
 ولا نفع له فيه قاله وانما ان اقي مطر بعد ما زرع فغرق زرعها اياها او شمرا فاحاطه فان
 كان غرقه بعد مضي ايام الحرق كان كالجراد والجلبد والبرد وان كان غرقه في ايام كثر
 انكشف الماء عن الارض ادر كذا زرعها ثمانية فلم ينكشف حتى فات ذلك كعزتها في الابان
 قبل ان تزرع حتى فات الحرق فلا كرا عليه ولو انكشف الماء في ايام يترك فيه الحرق لزمه
 الكرا وان لم يحرق **م** او عدمه بدرا او سجنه **ش** قال في المدونة ومن اكثري دارا او ارضا
 فلم يجد بدرا او سجنه السلطان باقي المدة فالكرا يلزمه ولا عذر له بذلك ولكن
 كدورها ان لم يقدر هو ان يزرعها انتهى وانما لزمه الكرا هنا لانه قادر على ان يكرى
 الارض من غير فهو يتمكن من الارتفاع ولو كانت شدة فلم يجد اهل الموضع التدبير لسقوط
 عنه الكرا وكذلك اذا قصد السلطان ان يحبس المكثري ليحول بينه وبين زراعتها
 وكذا ايتها فلا شيء عليه وان لم يقصد ذلك وانما طلبه بامر ظلم فكان ذلك سببا لاشئ
 حرثها كان عليه كذا اوها كما تقدم **م** او اهدمت شرافات البيت **ش** لان ذلك لا يقضى
 بالسكنى ولا يوضع بسببه من الكرا شيء قاله في المدونة وظاهره سواء كان يزداد لاجل ذلك
 في الكرا شيء ام لا اللهم لا يحيط عنه شيء من الكرا الا ان يكون قد زيد في الكرا لاجله قال
 فان زال الحطب من داخل الدار او ذهب جمالها حط عنه من الكرا ولم يكن له ان يخرج الي
 ان يصلح ولا يحيط وان اهدم حائط من داخلها لا منفعة فيه ولا جمال لم يحط له عنه شيء
 وان كان على غيرة ذلك حط ان كان الحائط مما يلي خارجها وانكشف لاجله فان اتفق
 المكثري في الشرافات كان مستطوعا ولا شيء له وقاله في المدونة بن يوسف بن بديلا اخذ
 النقص قلعه احده اذا كان ينفع به **م** او اسكن اجني بعضه **ش** يعني وكذلك يلزم
 المكثري جميع الكرا ولو سكن الدار اجني او سكن معه بريد ويرجع هو على الاجني بحصة
 ما سكن من الدار واحترق بالاجني عما اذا سكن معه رب الدار فانه لا يلزمه الاخذ
 ما سكن كما سياتي من كلامه قال في المدونة وان اكرت من رجل دارا هو فيها فبقي

في طائفة منها لم يخرج وسكنت انت طائفة لم يجب عليها الا حصه ما سكنت ولو سكن
اجنبى طائفة من دارك وقد علمت به فلم يخرج له كذا ما سكن يريد وعلى المكثري
جميع الكراوى الدار **مر** لان نقص من قيمة الكراوى ان قل **مر** لما قدم ان الهدام الثقات
لا يحيط بسببه شيئا من كراوى الدار وتقدم ان لا يحيط بالسكنى **مر** بهذا الكلام على ان عدمه
الحطية مفيد بما اذا لم تنقص من قيمة الكراوى اما اذا نقص من قيمته شيئا فانه يحيط به
مقدار ذلك من الكراوى وهكذا وقع في بعض روايات المدونة عن سليمان بن سالم والمسئلة
عند الاشباح على اربعة اوجه الاول ان يهدم مرقبا لا ضرر فيه على الساكن اصلا ولا
ينقص من قيمة الكراوى كالثقات الثاني ان يهدم مرقبا فيه ضرر يسير ينقص من قيمة الكراوى
يسيرا فيحيط من الكراوى مقدار ذلك الثالث ما فيه ضرر كثير للمكثري ان يهدم الدار لولاها
الا ان يزيل عنه ذلك الضرر الرابع الهدام جميع الدار فاما الوجهان الاولان فقد
قدمناهما من كلامه واما الوجه الثالث فسياتي ومنه يوحى حكم الرابع **مر** او يهدم
بيت منها **مر** يريد اذا لم يكن فيه ضرر كثير على الساكن والا فانه يخرج في البقاى والخروج
وسياقي هذا من كلامه ومثله في المدونة قال فيها عن ابن القاسم ومن اكثرى دارا فهدم
كلها او بيت منها او حائط لم يخرج ربهما على البيتين الا ان شاقا ان يهدم منها ما فيه
ضرر على المكثري قبل له ان شئت فاسكن او اخرج وناقصة الكراوى وليس له ان يضل
من كراوىها ويسكن الا بادن ربهما له في ذلك فان بناها ربهما في بقية من عقد الكراوى
لزم المكثري ان يسكن ولم يكن له ان ينفق الكراوى هذا ان بناها ربهما قبل خروج
المكثري واما ان بناها بعد خروجه وقد بقي من الامد شي لم يلزم المكثري الرجوع
لتمام ما بقي **مر** وسكنه بكريه **مر** اي سكن منه طائفة فانه سكت في جميع هذه المسائل
انه يلزمه حصه ما سكن وحيط عنه مقدار ما يقابل ما تنقصه من ارتفاع وهذه المسئلة
قد تقدم التنبيه عليها من تعقد المدونة عند قوله او سكن اجنبى بعضه فانه
قلت ظاهر كلامه ان المالك سكن جميع ما كراوى وهو خلاف ما حملت كلامه
عليه **قلت** لا شك فيما ذكره الا ان المانع من حمله على ظاهرة امر ان احدهما ان الشيخ
رحم الله تعالى تبع في هذه المسائل كلها المدونة والذي وقع فيها ان المالك سكن طائفة
من ذلك كما تقدم والاخر انه يدرك بعد هذا ان المكثري يحيا حصص المالك بما يقابل النقص
الذي دخل عليه فيما اكثري وذلك لا يكون في الغالب الا مع سكن البعض واما ان سكن
المالك الجميع ولم يسكن المكثري من السكنى فلا يلزمه شي من الكري والله تعالى اعلم وقد
يقال ان الصنوي سكنه عائد على البيت الذي تقدم اليه الهدم من الدار والمعنى ان
حكم سكن المالك في البيت من الدار حكم الهدامه ويكون قد بركلامه او سكن رت الدار
البيت الذي اكد مع الدار **مر** او لم يات بسلم الاعلى **مر** يريد ان المكثري اذا كراوى
الدار من رتتها وفيها علو وسفل الا ان للعلو يحتاج في الصعود اليه الى سلم فلم يات رت
الدار للمكثري بسلم في مدة الكراوى فانه يحيط عنه من الكري ما يقابل العلو اذا لم يتمكن
من الارتفاع به **مر** او علق بعض الارض او عرق **مر** قال في المدونة ومن اكثري

ارضا لميزرعها فقد قتل بعضها قبل الزراعة او عطش فان كان اكثرها رديا جميعها
وان كان ثابها حط عنه بقدر حصته من الكرا في كرمه ودنايته لا يقدر قياس مساحته
اذا كانت مختلفة ولزمه ما بقي من الارض حصته من الكرا وكذا في استحقاق
بعض الارض فيما قل او اكثر **فحصته** هذا راجع الى جميع المسائل التي اخرجها من حكم
لنوم جميع الكرا بقوله لان نقص من قيمة الكرا الى اخر ما ذكر وقد تقدم بيان القدر
الذي يحط في اثنا كل مسلة قاعن عن اعادته **وجبر** في مضر لطل فان بقي فالكرا **اشتر**
الخطل يسكون الطام المهلة وهو يتابع المطر قاله الجوهرى وفي من قوله في مضر للسندة لقوله
عليه السلام دخلت النار امة في هرة اى سبت هرة وسبه الخطل هو التبريد جدا زادت النار و
هذه النار دهن الذي لها وحق وقول **فان** بقي فالكرا اى ان المكثري اخبر بسبت ذلك المكثري
في سكنى الدار وعدمها فان اختار سكنها وبقى فيها فالكرا اخبره لا زفر له **كذا** اذا كان في
المقدمات عن ابن القاسم **عطش** ارض صلح وهل مطلقا او الا ان يصالحوا على الارض تاويلان **اشتر**
يعنى وكذا لك بحث الكرا على اهل الصلح اذا زرعوا الارض وان عطشت بعد ذلك وهكذا **اشتر**
في المدونة نصا واما ارض الصلح التي صالحوا عليها اذا زرعوا فعطش فعلمهم خراج ارضهم ولو بين الشيخ
هل العطش كان قبل الزرع او بعد **وقال** غير ان القاسم هذا اذا كان الصلح وطيفة عليهم واما ان
صالحوا على ان على الارض خراجهم ووافقوا فلا شيء عليهم ان يوتن اما ارض مضر اعطشت وضع الكرا عن المكثري لانها ارض غنم
اكرها السلطان المسلمين واما ارض الصلح فان كان اما صالحهم على ان على الارض خراجها فالامر كما **اشتر** العذر ولا يمكن
ان يخالفه من القاسم هذا وان كان اما صالحهم على ان على المصالحين خراجها للمكثري الارض كما يوظف لقد استأجرهم او املاكهم
مع ما قاله ابن القاسم قاله بعض القرويين انتهى فحمل قول العذر على الوفاق لان القاسم **وقال** او استحقاق عن
ابن عمران ان قوله خلاف **وقال** وهو يحوى الى رواية من نافع في كتاب التمار حلت **قال** فان ارضهم لم يجوز لهم بيعها
وقم خراجها من اموالهم اذ لم يكن على الارض حرمة ابو الحسن الضعيف وهو الظاهر فقوله الشيخ رحمه الله تعالى وهل
مطلقا اى وهل بحث عليهم الكرا ان الصلح الذي انعقد لم على ان الخراج على المصالحين للمكثري وهو
تاويل بعض القرويين **وقال** قول الشيخ او الا ان يصالحوا على الارض مع ما تقدم فانه **اشتر** عكس تلف
الزرع لكثرة دودها او فارقها او بقي القتل **اشتر** المراد بالعلكس هنا المقابلة وهو ان الكرا جميعا بحث
فيما تقدم وهو هنا بسقط جميعه ومعنى **كلامه** ان تلف الزرع اذا كان من جهة الارض اما لكثرة دودها
او كثرة قارها او عطشها فان الكرا سقطت عن المكثري **وقول** او بقي القتل يعنى وبمعنى تلف الزرع ان
سبب العطش وحق ما اذا بقي منه القتل الذي لا يال له واختلف في تحديد القتل فقبل خمسة اقدار
او ستة من مائة قدان وقبل مقدار الزرع من وقتل قدرها من وقتل نظرا الى الاصابة المتوسطة
فما بعض منها حط من الكرا **اشتر** ولما عجز ارجع على اصلاح مطلقا **اشتر** فان سالك الدار المكثري
لا يجزى على اصلاحها للمكثري **وقول** مطلقا اى سواء كان يحتاج الى اصلاح مما يضرها ان اولا اشكره
السكنى او لا ويجزى المكثري بين ان يسكن جميع الكرا او يبيع عن نفسه ذلك وهذا مذهب ابن القاسم **وقيل**
يجزى على اصلاح وهو قول الغير في المدونة **وقال** بن عبد السلام والعمل عليه في زماننا **وقيل** ان كان في
الدار لا يقبل للسكنى الا بالارادة ذلك الضرر ارجع والافلا **اشتر** بخلاف ما سكن اصلاح له بقية المدق قبل خروجه
اشتر يعنى فان اضلحرت الدار ذلك المذهب من تلك كثرى قبل خروجه من الدار لزمه الكرا بقية المدق

او عطش

سأله

أي بعتة يوم الكرا يريد قبل انقضائها وقبل حروجه منها **ص** وإن الكرا خالوتاً فاراد
كل مقدمة فسمان امكن ولا اكرى عليها **ش** يعني إذا الكري رجلان خالوتاً واحداً فوضها
في المدونة في قضاها واحد ادفا راد كل واحد منهما مقدم الحائوت أي يجلس فيه قال
في المدونة لم ينع كراوها على ان لا يتهما مقدم الحائوت من موحده فالكر لهما لا زمة
وتعسر الحائوت بينهما ان القسم والا كرى عليهما قال فيها لانه ضرر والبس مثله الخ
فان الكرا حايك وحياط والعادة كون الحايك داخل والحياط خارجاً على ذلك ولا
يودي ذلك الى فساد وان كان فيه شبهة من جمع السلعتين لان المكري اكرى صفقة
واحدة ولم يعين لهما شيئاً فهو خارج من قبله ولا شركة لاحدهما قبل الاخر لان كل واحد
يقول انما عقدنا على ان لكل واحد منا موصفاً بعينه **ص** وان غارت عين مكري سنين
بعد زرع نفقت حصته سنة فقط **ش** يعني ان من الكري ارضاً سنين لزورها ففقد
عينها بعد ان زرع قال في المدونة او اهدم مبرها واني رب الارض ان يتفق عليها
فللمكري ان يتفق فيها حصته تلك السنة خاصة من الكرا ويلزم ذلك رها وان راى
على كرا سنة فهو منطوع وانما قال هنا نفقت بالبتا لما لم يسر فاعلمك اشارة الى ما قال
في المدونة ان المخاطب بالانفاق اولا هو رب الارض فان ابي فالمكري يتفق ابواً
انما كان للمكري ان يتفق حصته سنة للمزورة لانه متى ترك ذلك فسدت زرع ولا
كلام لرب الارض اذ لو بطل زرع هذه السنة لم يكن كرا فلا يمنع من امر يتفق به
ولا ضرر عليه فيه وقول **ص** بعد زرع احترار اما اذ حصل ذلك قبل الزرع فانه
لا يتفق على ذلك شيئاً ان اي رب الارض اذ لم يتقدم له فيها عمل بخلاف من زرع قال
في المدونة وكذلك من اخذت خلا مساقاة فغار ما وها فانه يتفق عليها بد حصته
صاحب الارض من الثمرة سنة تلك لاكثر ثم قال وليس الدور كذلك لان المكري
لا نفقة له فيها والذي زرع او ساقا قد تقدمت له نفقة فيها وعمل وفي نفقة احيا
لزرعه ولو لم يزرع الارض ولا سقى النخل حتى غارت لم يكن للمكري ان يتفق فيها شيئاً
وصارت بمنزلة الدور وقول حصته سنة فقط هو المذهب وقال ابن الماحيون
له ان يتفق كرا المسنين التي وقع عليها العقد لانهما صفقة واحدة **ص** وان تزوج
ذات بيت ولو بكرا فلا كرا الا ان تبين **ش** يعني ان من تزوج امرأة ذات بيت اي صاحبة
بيت سواء كانت تملك رقبته او منفعتة بكرا من غيرها فلا كرا لها عليه اذ اسكن معها
في تلك المدة الا ان تبين له ذلك فنقول ان ساكنه بالكر افا ما ان تودي ذلك والا
خزجت وهكذا قال بن القاسم في المدة ونه وقال غيره فيها عليه الاقل من كرا المثل
وما اكثر تبين به اليمن وانما يلزم الزوج الكرا لان العادة جارية ان ذلك على سبيل
المكارية قال وان اسكنه في دار لا ينها اولها فلا شيء عن مدة كانت في العصة لان
العادة جارية ان ذلك على وجه المكارية ولا يطلب احدهما ذلك الا عند ما يكون في
الاختلاف والمقابلة واما الاخ والعلم فالامر بينهما مشكل فيختلف ويستحق الا ان تقول
المدة والتون وهو لا يتكلم على شيء فلا شيء له ومثله اذ اسكن بزوجه عند ابويه

وطلبها الكد فلا شيء لها اللهم وانظروا امتعته السكنى في دار ملكها ثم طلقها هل عليه
 سكنى العدة ام لا انظر ذلك في التيهات في كتاب العدة **مر** والقول للاجير انه وصل
 كتابا **ش** يعني ان من واحد رجلا على ان يبلغ له كتابا الى موضع كذا ثم قال الاجير قد
 وصلته الى المكان الذي اشترطته على وقال الاجير لم توصله بالقول قول الاجير
 قال في المدونة في ام يبلغ في مثله لانه اشترط عليه وعليه دفع كراهيه اليه وكذلك
 المحولة كلها وقال غير على الكري البينة انه اوفاه حقه وبلغه غايته ابواسحاق لعل
 بن القاسم انما اراد ان يبلغ هذا الاحتياج فيه الى اشياء لانه عرف عندهم ولنغذر ذلك
 وصار كالشرط انه يصدق في قوله اوصلته والا فهو ادخال في دمه الذي ارسله بقول
 الاجير **مر** وانه استصنع وقال ودعيه **ش** يعني وكذلك يكون القول قول الاجير انه
 استعمله فيما بيده وهو مرادة بالاستصنع وقال رب المتاع بل هو بيده ودعيه قال
 في المدونة والصانع مصدق لانهم لا يشهدون في مثل هذا ولو جاز مثل هذا لذهب له
 اعمالهم وقال غير بل الصانع مدع يريد لانهم لو كفوا الاشهاد لكل ما يحتاجونه لادى ذلك
 الى المشقة ووجه بن يوسف قول بن القاسم بانه لما كان حلوسه للصيغة صار كانه الى ما
 يشبهه والاحراز في ما لا يشبهه اللهم لان الغالب فيما يرجع اليهم الاستصناع والايدي نادرا
 والنا در لاجلهم له قال وقول بن القاسم احسن ووجه بن يوسف قول العيزان الصانع مدع
 بانه يقول ابتاع من صيغة ورب المتاع يقول ما اشتريت منه شيئا فهو كدع عليه شرا
 الثوب او غيره فوجب ان يكون القول قول رب المتاع **مر** او خولف في الصيغة **ش** كما لو خالطه
 فصيحا فقال انما امرتك بحبة او صيغة اخرى فقال انما امرتك ان تصنع اسود او كود ذلك
مر وفي الاجرة ان اشبهه وجاه **ش** يعني وكذلك يصدق الاجير ان ادعى من الاجير ما يشبه
 وخالفه في ذلك رب المتاع وقال انما علمته باطلا اي بغير احراقه في المدونة وان
 ادعى رب المتاع ان الصانع عمله باطلا وقال باجر كذا صدق الصانع فيما يشبهه من الاجر
 والارد الى اجارة مثله عبد الحق ويخلق رب المتاع لان مسينه لسقط عنه ما زاد من التهمة
 على احده المثل قال في المدونة وقال غير يخلق الصانع ويأخذ الاقل مما ادعى او من اجرة مثله
 بن يوسف لم يصدق واحد منهما لان رب المتاع ادعى الهبة والصانع مدعى لما في دمه رب
 المال وهو يقول ما اشتريت شيئا فكل واحد منهما مدع على صاحبه فيخلقان جميعا ثم
 يكون عليه اجر مثله يخلق الصانع ليكون له الاجر الذي ادعاه ويخلق رب المتاع
 لسقط ما زاد على اجارة المثل وقول بن القاسم اين يريد يخلق الصانع انه لم يعمل له
 باطلا ويخلق الاخر انه لم يستأجره بتلك التسمية ويعجز بعد ذلك احدة المثل وهذا
 اذا كان بينهما ما يشبهه ان عمله له باطلا فان لم يكن احده المسمى ان كان الاقل بغيره
 وان كانت اجارة المتاع اقل خلق صاحبه فقط ودفع اجرة المثل فان نكل حلف له
 الصانع واحده المسمى بعض الاشياء وهذا اذا اختلف بعد ان اسلف فان لم يسلف حلف
 الصانع وحده على التسمية فباخذها قولا واحدا اذا السبه **قلت** والى هذا اشار
 بقوله في الاجر ان اشبهه وجاه فقيد كونه مصادقا باسرين احدهما ان يشبهه ما قال

والثاني ان يكون جائز المتاع لم يسلم له به وعلى هذا فقوله وخار بلحا الممثلة والذاي
وتجوز ان يكون الجرم والذاي من الحيوان ويكون أحتر به مما اذا ادعى الاجير ما لا يجوز
فانه لا يصيد في الأول **أظهر** لا كنا ولا في رده فله به وان بلاينة **ش** اي فلا يصيد
الصانع لعدم حوزة للبنا المذكورين شاس في البنا يقول بيت هذا البنا يدنار
ويقول ربه نصف دينار ان القول قول ربه مع بئنه لانه جائز لذلك الا ان يدعي ما لا
يشبه وقوله ولا في رده هو مثل قوله في المدونة واذا اقر الصانع بقبض متاع وقال
عملته ورد منه ضمن الا ان يقسم ببئنه بده وقوله فله به اي فالقول في ذلك لربه
وقوله وان بلاينة يريد لانه مقدر بالقبض وقد زاد في **تضمن** الصانع قبضه ببئنه او
بغير ببئنه وانما قلنا انه مقربا لفض لان دعوي الدد فرع عن حصول القبض ولهذا
لو ادعى رب المتاع عليه انه دفع له المتاع ليعمله له فانكره بوجه منه الابينة ان المتاع
قد دفعه اليه وقاله في المدونة وحكي بن يوسف عن بن الملاح عن النفرقة بين ان يكون له
الصانع قبض المتاع ببئنه فيضمن او بلاينة فلا يضمن كما قال بن القاسم في دعوي المودع
الدرد والعرق ان المودع ما حوذه على غير الضمان والصانع اخذ ذلك على الضمان والله
اعلم **ص** وان ادعاه وقال سوق مني واراد اخذه دفع قيمة الصنع بيمين ان زادت دعوي
الصانع عليها وان اختار تضمينه فان دفع الصانع قيمته ابيض فلا يصح بيمين والاعلان
واشتركا **ش** فاعل ادعي ضمير يعود على الصانع والضمير فيه عائد على الاستصناع السابق
في كلامه وفاعل قال واراه ودفع واختار رب المتاع والصير في اخذه عائد على المتاع
وكذا في قوله دفع الصانع قيمته وفي عليها على القيمة وفي تضمينه على الصانع والمختران
الصانع اذا ادعى ان رب الثوب مثلاً قد استصنعه فيه اي استعمله في صنعه وقال
ربه انما سوق مني واراد اخذه ثوبه فانه يدفع قيمة الصنع بيمين ان كان ما دعاه الصانع
اكثر منها قاله في المدونة عن بن القاسم واذا قال الصانع استعملني في هذا المتاع
وقال ربه قد سوق مني خالف وتبيل لربه ادفع اجر عمله وحذه فان اي قبل للعامل
ادفع اليه قيمة ثوبه غير معمول فان ابيضا كانا شريكين هذا بقيمة ثوبه غير
معمول وهذا بقيمة عمله لان كل واحد منهما مدع على صاحبه يريد لان الصانع يدعي على
رب الثوب انه اشترى منه ذلك الصنع وعمله فيه ورب الثوب يريد اخذه عليه بغير
عوض فهو مدع وقوله خالف قال ابو محمد خلف اول صاحب الثوب انه ما استعمله فيه
ثم يقال له ادفع اليه اجر عمله وحذه فان اي قبل للصانع اعطه قيمة ثوبه فان
اي كانا شريكين وقال ابن القاسم العامل مدع ولا يكونان شريكين وقال عبد الحق
ان قال اي رب الثوب انا اصنعه ولا اخذ الثوب فان طاع الصانع ان يعطيه ابئنه
فلا يضمن علي واحد منهما وان ابا من ذلك خالف هذا من هه بن القاسم **قلت**
واله هذا اشار الشيخ بقوله وان اختار تضمينه اليه احرم ما ذكر ابن بونكس وقال
بعض فقهاءنا الغرويين لا يخالفت حتى يقال لصاحب الثوب ما تريد فان قال
اريد تضمينه قبل له فاحلف انك ما استعمله فان حلف قيل لاخر احلف لقد استعملك

لشرايين الصناعات ثم يقال لرب الثوب ادفع اليه قيمة الصبغ لانه قد بري من المستعمل
بمئنه اولا فان ابي قتل للاخر ادفع اليه قيمة ثوبه فان ابي كانا شريكين وان قال
صاحب الثوب اولا انا اخذ ثوبي فظهر الي قيمة الصبغ فان كان مثله دعوى الصانع
فاكثر فلايمان بينهما لانه يقال لرب الثوب هب ان الامر لما قلت انه سرق لك
واردت اخذه لم تأخذ الا بدفع الاجرة التي قال الصانع اذا كانت مثل قيمة
الاجارة او اقل ولا يمين ههنا وان كان ما ادعاه الصانع ان يخرق المسحق وحده
لمحيط عن نفسه التائب على قيمة الاجارة من التسمية التي ادعاها الصانع فعلى
هذا يصح الجواب **قلت** والى هذا اشار بقوله وان ارد اخذه دفع قيمة
الصبغ بمئنه يمين ان زعمت دعوى الصانع عليها ابن القاسم وكذلك ان ادعى
رب الثوب ان الصانع سرقه منه الا انه ههنا ان كان الصانع مما لا يشار اليه بذلك
عوقت رب الثوب والام يعاقب قال في المدونة واذا صبغ الثوب بعشرة دراهمه
عصفرا او قال لربيه بدلك امرتني وقال ربه ما امرتك ان تجعل فيه الا خمسة دراهم
عصفرا فالصانع مضدق مع يمينه ان اشبه ان يكون فيه بعشرة وان انا لا
لشبه صدق رب الثوب فان ابي عما لا يشبه فله اجر مثله ولو قال رب الثوب كان لي
قيمة صبغ مضدق لم يصدق لانه ائتمن الذي سلمه اليه فالقول قول الصانع مع يمينه
قلت الا ان مخالفا في لت السوق وابي من دفع ما قال اللات فمثل سويقه **قلت** اي
فانهما اذا مخالفا في ذلك وابي رب السوق من دفع ما قال الذي لت فانه باخذه
مثل سويقه لوجود المثل ههنا وعدم وجوده في الثوب ولت السوق معناه سقيته
بالسمن او بخوم من الادهان والمسيلة وقعت في المدونة في لت بالسمن وجعل فيها
الاختلاف تارة تكون في الاذن وعدمه وتارة تتفقان على الاذن ويختلفان في
مقدار ما يلد به فقال عن ابن القاسم ومن لت سويقا بسمن وقال لربيه امرتني ان الت
بعشرة دراهم وقال ربه لم امرك ان تلت بسني قبل لصاحب السوق ان شئت فاعزم
له ما قال وهذا السوق ملتوتا فان ابي قبل للاب اعزم له مثل سويقه غير ملتوت
والا فاسلمه اليه بثلثاته ولا شيء لك ولا يكونان شريكين في الطعام لوجود مثله وقال
غير ان الصانع رب السوق ان يعطيه ما الت به قضى على اللات بمثل سويقه غير ملتوت
وهذه هي الصورة الاولى بن يوسف قال ابو محمد حجيل ان يكون معنى قولك ان القاسم
انه لم يقرأ انه دفع اليه ابداعا ولا لصنع اذ لم يقرأ باسلامه اليه فقارص الصانع
الذي اقترانه حوزة اياه بابداع فصدق الصانع اذ الغائب انما يدفع اليهم للصناعة
فينبغي على هذا ان يقال لربيه ان شئت فادفع اليه اجرة وخذ السوق ملتوتا او اخلق
الك لم تستعمله اياه فان حلف قبل للات ادفع اليه مثل سويقه او فاسلمه اليه بثلثاته
كما قال ابن القاسم وقول الغير وفاق على تاويل ابي محمد لانه لا بد من يمين رب السوق
ونقض له بمثل سويقه فان دفع اليه اللات سويقه ملتوتا لم يجبر على اخذه الا ان
يشأ اي فيكون معنى قوله الغير انه لم يرض باخذه ملتوتا ومعنى قول ابن القاسم اذ ارني

ان ياخذة وحمله عند الحق والحقين وغيرهما قول الغير على الخلاف فقال عبد الحق ما معناه
 واذا كان له قوله ملتوتا على قول بن القاسم فكيف يجوز له ذلك وهو يعبر بيع سويق
 وجب له غير ملتوت بسويق ملتوت وهو تفاضل في الطعام ولهذا منع الغير من قبوله
 اياه وقا له ان اذ امتنع رب السويق فقي له على اللات بمثل سويقه غير ملتوت يريد ولا
 يجوز له اخذ السويق الملتوت للتفاضل في الطعام كما قدمناه وقيل انما حوزة بن له
 القاسم لكون العدل لم يثبت لان الصانع يقول انما استعملني الا ترى انه يجوز ان يعطيه
 ما ادعاه من الاجر وياخذة ولا يكون بيع طعام بطعام متفاضلا بخلاف من غصب سويقا
 او سرقه ولتة فان ربه ليس له اخذه ويعطيه ما لته به باتفاق من بن القاسم والغير
 والعرق بينهما ما قاله عبد الحق من التعدي او غير وقال اللحن يحمل المسئلة على ان ربه قال
 قال سرق مني فراي بن القاسم الاختلاف شبهة فلا يكون على حكم التعدي وجعله غير متقديا
 فيخلق صاحبه ويجزمه جبروا الاول احسن ان ذلك شبهة مع انه من اهل الصفة الطريقة
 كلامه وكلام بن يوسف عن بعض القرويين قال في المدونة وان قال يعني اللات امرتني ان
 التة بعشرة ففعلت وقال ربه بل امرتك بخمسة وهما التة فاللات مصدق مع يمينه
 ان اسببه ان يكون فيه سمن بعشرة لانه مدع عليه الصفات ولو قال ربه كان في قيم
 لتات متقدما لم يصدق لانه انما يثبت الذي اسلمه اليه فالقول قول اللات مع يمينه وهذا
 في جميع ما ذكرنا اذا اسلم اليه السويق فاما ان لم يسلم اليه ولم يغب عليه قول السويق
 مصدق في قوله امرتك بخمسة ان لم ياتمه وهو كمنع يقول لمراسنة الخمسة فالقول
 قوله وان قال اهد التطوفيه سمن بعشرة فان لم يدع ربه انه تقدم له فيه سمن
 فاللات مصدق وان قال ربه كان في لتات فهو مصدق اذا لم يسلم اليه ولو اسلمه لم
 يصدق ربه انه تقدم له فيه لتات **قلت** وهذه هي الصورة الثانية التي
 وقع التنازع بين صاحب السويق وبين اللات في مقدار ما لته به **وهو** وله والجمال
 سمن في عدم قبض الاجرة وان بلغا الغاية الا تطول فلكثر به سمن **ش** الضمير في
 له عايد على الاجر والواو عاطفة على قوله والقول في توصيل كتاب الى احزم ما ذكره والفق
 ان الاجر اذا اطلب اجرة فقال الاجر قد دفعته اليك فان القول في ذلك قول الاجر
 مع يمينه وقوله والجمال يعني وكذلك القول للجمال ايضا في **حبة** يمين
 وان وصلا الى المكان الذي تكا ربا اليه وهو مرادة بالغاية ان كان ذلك بقرب ما وقع
 الجمول فان تطاول فالقول للمكثري يمين قال في المدونة عن بن القاسم وان قال
 المكثري دفعة الكرا والذبة الجمال وقد بلغ الغاية فالقول الجمال ان كانت الجملة
 بيده او بعد ان اسلمها يوم او يومين وما قرب على المكثري البيعة وكذلك الحاج ان
 قام المكثري بقرب بلوغهم ما لم يبعد صدق مع يمينه فان تطاول ذلك فالمكثري مصدق
 مع يمينه الا ان يقيم المكثري بيعة وكذلك الصانع اذا قاموا بالاجرة حذتان رد
 المتاع فان قبض المتاع ربه ونظاؤل ذلك فالقول قول رب المتاع وعليه اليمين
 بن يوسف بعد قوله فان نظاؤل ذلك فالمكثري مصدق مع يمينه يريد لان من شانه

فيه

الأكبر استنادا إلى أنهم يملوهم الغاية للمكزي أو بعد يوم أو يومين وما قرب من ذلك
فاذا بعد صار وأمد عين غير العرف والمكزي يدعي العرف فكان القول قول **الآن**
يكون المكزي لو سلموا المتاع إلى ربه فيكون القول قول **المكزي** مع يمينه وكذلك لو اختلفا في
من الجملة ولم يسلمها إلى ربهما لو حب أن يكون القول قول **الآن** إذا أتى بما يشبهه وإن كان قد يقضي
منه المنافع لأن الجمل في يده كالدهرن فاشبه الحناطاد احاطا بالتوب ولم يسلمه ولأن الحال
أحق بالمتاع في الموت والفلس حتى يقضي كراهه مضار وغير محبوب على دفعه كالدهرن وقوله
الآن يقضي المكزي بيمينه بريد على امتداد المكزي أنه لم يدفع اليه شيئا فيقضي بها **ص**
وإن قال بماية لبرقة وقال بل لا فبرقة حلفا وفسخ ان عدم السير وقل وإن فقد
والا فكفوت المبيع **ش** يعني وإن قال المكزي أنك أتيتك إلى برقة بماية درهم وقال المكزي
بل إنما أتيت منك بذلك لا فبرقة فانهما تخالفان ويقضي الكرا وهذا بشرط أن يكون
اختلفا فيما قبل السر وهو معنى أن عدم السير أو قل بحيث أنه لا ضرر على الحال في رجوعه
لسببه وهذا قال في المدونة قال وسواء انتقدوا كدرا أم لم ينتقدوا وقال غيره إذا انتقد
الحال وكان يشبه ما قال فالقول قوله لأنه مدعي عليه ألا تزي لو قال بعثتك بهذه المدة
التي قبضت منك ما ية اردب إلى سنة وقال المتاع بل أنتريت بها منك ما ريت
اردب إلى سنة وكان ما قال البائع يشبهه أن القول قوله والمدعي المشتري مدعي
عليه بن الموار واري اسمها إذا اختلفا في البلد أو بعد السير العتري كغيره
وكان ذلك في قلته الكرا أو كثرته أو في المسافة فانهما يتخالفان ويتفاضلان في كلا
الداية بعينها وكذلك أن كان مضمونا بقرب العقد ما لم يمين له التمدد ونحوه وسدا
صاحب الظاهر باليمن وإن اختلفا بعد طول السفر في المعينة أو بعد طول المدة في
المضمون وإن لم يشوها فيه فالقول قول المكزي في المسافة وقول المكزي في الثمن
أن لم ينتقد وحاشا يشبهه بعد المخالف وبلغ من المسافة ما يقول المكزي لا يزيد
ويعوم له الدائبة حصته ذلك من الثمن على ما يدعي الراكب وكانها في القرب سلعتيها
بأيديهما لم تفت وإذا فات ذلك بعد السفر فهو كمنه المشتري وقوت ما في يديه
وفات رد المبيع وصار يطلب باليمن فهو مدعي عليه فيه وسدا البائع باليمن ثم خلف
المتاع **قلت** وفي هذه إشارة إلى قول **الآن** من أن لا فكفوت المبيع أي وإن كان
اختلفا بعد أن بلغ بها به سفر أو حله فهو بمنزلة ما إذا قبض المشتري السلعة وفاتت
سدا فإن القول قول **الآن** وكذلك يكون القول قول المكزي لأنه القابض للمنفعة **ص** والمكزي
في المسافة فقط أن أشبه قول **الآن** فقط أو أشبه أو انتقد وإن لم ينتقد حلف المكزي
ولزم الحال ما قال **الآن** خلف على ما ادعى فله حصته المسافة على دعوى المكزي وفسخ
الباقى وإن لم يشبه حلفا وفسخ بذكر التل فيما مشي **ش** أي فالقول للمكزي في اختلافهما في المسافة
فقط **الآن** في المدونة لقول المكزي إلى برقة وقد بلغها ما وقول المكزي إلى أوقية وقوله
في المسافة احتراز من اختلافهما في المسافة والثمن وقوله **الآن** أن أشبه قول **الآن** فقط بريد
سواء انتقد أم لا واحتراز بقول **الآن** فقط مما إذا أشبهها معناه أما أن يكون قد انتقد فالقول

هذا هو القول
المتعارف
في المسافة
والثمن
فإن اختلفا
في المسافة
فالمكزي
الذي قبض
السلعة
فإن اختلفا
في الثمن
فالمكزي
الذي قبض
السلعة

تؤله ايضا واما ان لا يكون قد انتقد فلا يكون القول قوله بل يحلف المكثري ويلزم
الحال ما قال الا ان يحلف الحال على ما ادعاه فله حصته المسافة على دعوى المكثري وينسخ
الباقى وان لم يشبه قول واحد منها حلفا ونسخا كذا المثل في ذلك الذي قطعه من المسافة
وهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى هو موافق لتخصيل بن يوسف فانه قال بعد ان ذكر
كلام بن القاسم وعزم في المدونة وتخصيص هذه المسئلة وبيانها على مذاهب بن القاسم ان
ينظر فان اشبه قول المكثري خاصة فالقول قوله لا يشبه الكرا او لم يشبهه وان اشبه
قول المكثري فالقول قوله بقدر الكرا او لم يشبهه وان اشبهه ما قال لا يجمعان نظرت فان اشبه
الكرا فالقول قوله وان لم يشبهه فالقول قوله المكثري وان كان القول قول المكثري
فانه يحلف ويكون له جميع الكرا وان كان القول قوله المكثري حلف ولزم الحال ما قال
الا ان يحلف على ما ادعاه فيكون له حصته مسافة برقة على دعوى المكثري وينسخ عنه الباقي
وان لم يشبه قول واحد منها حلفا ونسخا وكان له كذا المثل فيما مضى واسما نكل قضى
للاحر عليه وقال في المقدمات لا يخلو اختلافهما قبل التفرع من ثلاثة اوجه احدها ان
يشبه قوليهما جميعا ويشبه قول المكثري ولا يشبه قول المكثري وفي هذا الوجه يتحالفان
ويتفسخ الكرا في الغاية التي اختلف فيها ويفض الكرا على الجميع ويكون للمكثري منه ما ناسب
الغاية التي اتفقا عليها ويركب المكثري اليها ان كان اختلافهما قبل الوصول اليها وذلك
الحكم ان نكلا جميعا فان حلف احدهما ونكل الاخر كان القول قول الحالف منهما فان كان المكثري
هو الذي نكل كان للمكثري الركوب الي حيث ادعى والوجه الثاني ان لا يشبه قول واحد
منهما فانهما يتحالفان ويتفسخان في المسافة التي اختلفا فيها ويكون على المكثري في
المسافة التي اتفقا عليها كذا مثلهما وكذا الحكم ان نكلا معا فان نكل احدهما وحلف الاخر كان
القول قول الحالف منهما وان لم يشبهه لان صاحبه قد مكفه من دعواه بنكوله عن اليمين
والوجه الثالث ان اشبه قول المكثري دون المكثري فالقول قوله مع يمينه على دعوى
المكثري ويركب الي حيث ادعى وان لم يشبهه لان المكثري قد مكفه من ذلك لتكوله هذا
معنى كلامه واكثر لفظه **مر** وان قال اكرتكم المدينة بماية وبلغها وقال بل مكة باقل
فان نقده فالقول للحال فيما يشبه وحلفا ونسخا وان لم يشبه الحال في المسافة والمكثري
في حصته ما ذكر بعد يمينها وان اشبه قول المكثري فقط فالقول له بيمين وان اقام يمينه قضى
باعتدالهما والانتقطة **س** يعني وان قال المكثري وهو صاحب الدابة اكرتكم اليها المكثري
بماية ذرهم الى المدينة وقد بلغها وقال المكثري انما اكرت منك خمسين الى مكة فان نقده
اي الخمسين فالقول قول صاحب الدابة وهو المراد بالحال فيما يشبه لانه اتمته وحلفان اي
حلف المكثري في الخمسين الاخرى ويحلف الحال انه لم يكن الى مكة بماية وينسخ العقد بينهما
وان لم ينقد شيئا فالقول للحال في المسافة والمكثري في حصته ما من انكر الذي ذكر
لعد اماهما قال في المدونة بعض الكرا على ما يدعى المكثري ان القاسم وعزم وذلك اذا ان
اشبه ما قاله او ما قال المكثري فان اشبه ما قال المكثري خاصة فالقول قوله وحلف
عن رضى المكثري والى هذا اشار بقوله وان اشبه قول المكثري فقط فالقول له بيمين وقول

وان

وان اقاما بينه قضى باعد لهما هكذا قال في المدونة والاسقطنا اي وان لم يكن احدا مما اعتد
من الاخرى بل كانتا متكافيتين فانهما يسقطان وبصير ان كمن لا بد له لهما وقوله ان القاسم
في المدونة وقوله غير اقصى بينه كل واحد منهما اذا كانت عادلة لان كل واحد ادعى فضله
اقام عليها بينه فاقضى باعد المسافين وبالكراشيين وليس هذا من التهاير وسوا السقط او لم يتقدم
ان المواز اذا انتقد المكري المائة وقد بلغا المدينة فقاتل الى ههنا الكرتك بما بين وقت **ف**
الراكت بل الى مكة بمائة فليخالفوا ويضج ما بقي ولا يكون له غير ما قبض ولا ترد منه شي فحيازته اياه
ولا يكون عليه التماذي الا ان يكون في الحج فعليه ان يبلغ مكة لان الحاج اليها يكرهون فيلزمه التماذي
الى مكة بما انتقد وان لم يتقدم قبالا الذي يقربه المكري قال **ف** مالك وسوا الكري على حمل
رجل او حمل اجمال فالمكري مصدق في الغاية الا في اثار الحج كانه يقول القول قول المكري وفي
الغاية من سماع عيني القول قول المكري في الحج ان كانت حمولته محامل او زوامل وان كانت اعكاما
فالقول قول المكري اذا انتقد وحلف انظر كلام صاحب النوادر وابن بونس **ف** وان قال الكرت
عشرا خمسين وقال بل خمسا مائة خلفا وفتح **ش** اي وان قال المكري الكرت الارض او الدار عشر
سنتين خمسين دينار مثلا وقال **ف** رت الارض او الدار انما الكرتك خمسين سنتين مائة دينار فانهما
تخالعان وينفان **ف** في المدونة وذلك اذا كان يحضر الكراش قال **ف** وان كان قد زرع
شنة او سنتين ولم يتقدم فلهما مضى ما اقرب المكري ان اشبه تعين الناس وحلف وان لم
يشبه قيل قول ربهما ان اشبه مع ميمه وان لم يشبه فله كرا المشل فيما مضى ويفسخ باقي المدع على كل حال
قال وانما تخلفا بقية الحسن السنين وان اقربها رت الارض لدعواه في كراشه اكثر من دعوى المكري
وهذا اذا لم يتقدم ثم قال ومن قول مالك ان رت الارض والدار والدانة مصدق في الغاية
فيما يشبه وان لم يتقدم قال غير واذا انتقد فالقول قول ربهما مع ميمه فيما يشبه من المدع فان لم
يات بما يشبه واتى المكري بما يشبه صدق فيما سكن على ما اقرب ويرجع بقية المال على ربهما
بعد ميم ربهما وميمه فيما ادعى من طول المدع وان لم يشبه ما قال واحد منهما خالفوا وفتح الكرا
وعلى المكري قيمه ما سكن وان اشبه صدق رت الدار لانه انتقد مع ميمه ولم يسكن
المكري الا بما اقرب المكري قال سمحون وروي نحوه ابن وهب عن مالك **ف** وان زرع بعضا ولم
يتقدم فلهما ما اقرب المكري ان اشبه وحلف والا فقول ربهما ان اشبه وان لم يشبهما حلف او حلف
كرا المشل فيما مضى وفتح الباقي مطلقا وان تعد فتردد **ش** يعني فان كانت المسئلة محالها الا ان
المكري قد زرع بعض السنين قال **ف** في المدونة او سنتين ولم يتقدم الكراش من الكراش
الارض ما اقرب المكري يريد فيما مضى كما قال **ف** في المدونة وقوله ان اشبه وحلف اي ان
اشبه تعين الناس وحلف على ذلك وظاهره انه قول الاحرام لا وقول **ف** والا اي وان لم يشبه
قول المكري فالقول قول ربهما ان اشبه برت مع ميمه وقال **ف** في المدونة وان لم يشبهما اي
لم يشبه قول المكري ولا قول رت الارض خلفا معا ووجب لرت الارض كرا المشل في الشنة في
او السنين الماضية وقول **ف** وفتح الباقي مطلقا اي في جميع الصور وهو سوا اشبهما معا او لم يشبهما
او اشبه قول المكري دون قول رت الارض او العكس وتردد الاشياخ في قول الغير في المدونة
واذا انتقد هل هو وفاقا وخلاف واليه اشار بقول **ف** وان تعد فتردد **ف**

حجة الجعل بالتزام اهل الاجارة جعلاً علم يستحقه السامع بالتزام **ش** الجعل قال بن رشد
هو ان يجعل الرجل للرجل جعلاً على عمل يجعله ان اكمله وان لم يكمله لم يكن له شيء وذهب غناوه
فهذا اجارة مالك واصحابه فيما لا منفعة فيه للجاعل الا بتزام الجعل ومنعه ابو حنيفة
والشافعي في احد قوليه قال وهو في القياس عذر الا ان الشرع قد جوزه والاصل في
جواز قولنا نقالي ولمن تجابه حمل بعير وانا به رعيم وقوله عليه الصلاة والسلام يوم
حنين من قتل قتيلاً فله سلبه وقوله يوم بدر من فعل كذا فله كذا ومن فعل كذا فله
فله كذا وكذا وما روي عن ابي سعيد الخدري انه قال انطلق نفر من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من العرب فاستضافوا فلوهم فلم
يصيغفهم فلدغ فبيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء فلا ينفعهم شيء فقال بعضهم لبعض
لو انتم هولاء الدهط الذين نزلوا عندنا لعل ان يكون عند بعضهم شيء فانوهم فقالوا
لم ان سيدنا لزع وقد سعينا له بكل شيء لا ينفعه شيء فلما عند احدكم شيء فقال بعضهم
نعم والله اني لا ارفي ولكن قد استغنينا ثم فلم تصيغفوا فانا انا براق حتى جعلوا لنا
جعلاً ومناخوهم على قطيع من الغنم فانطلق يفعل عليه ويقرا الحمد لله فكانوا مستظ
من عقال فانطلق يمشي وما به قلبه فافوهم جعلهم الحديث وايضا ان الضرورة
تدعو الى ذلك اشد الي ما تدعو الى التراض والمساكات وقد مضى على المسلمين
على ذلك في سائر الاقطار على قديمها لاوقات والاعصار وقوله حجة الجعل بالتزام
اهل الاجارة يعني ان من شرط صحة ان يكون الملتزم له ممن تصح منه الاجارة
سواء كان جاعلاً او محجولاً له فمن صح له ان يوجر مع له ان يجاعل ومن لا فلا ومن
صح له ان يكون اجيراً صح له ان يكون محجولاً له ولم ينص على شروط العاقد في الاجارة
وانما شبهت بما قد ابيع فقال حجة الاجارة بما قد واجد كما لبيع فاقول هل هذا
حجة الجعل بالتزام اهل البيع لكان اولى لان البيع اصل فالتمثيل به مقدم على
ما ليس باصل ولعله انما شبه بالاجارة بتمثيلها منه على انها اصل وان المحالة
مستثناة منها للضرورة وقوله جعلاً محجولاً هو محجول لقوله بالتزام وقوله علم
هو صفة للجعل واشترط فيه رحمه الله شرطين الاول هذا وهو ان يكون معلوماً
للمجول له ولجاعل فلا يصح ان يكون مجهولاً لانه كالأجرة فيشترط فيه في الجملة والثاني
قوله بالتزام الا ان الاول شرط صحة وهذا شرط في اللزوم وانظر هذا مع
ما وقع لابن القاسم انه يجوز ان يجعل للرجل ان يعرض اصولاً حتى تبلغ كذا
ثم هي والاصل بينهما نصفين فقد جعل نصفها جعلاً له وذلك غير معلوم حين
العقد وكذلك في قوله لعنوه القطر يتوفي فما القطرت فله نصفه وذلك
النصف الذي يجعل له غير معلوم حين العقد قد يقل لقطره ويكثر وقوله يستحقه السامع
اي سواء كان سامعاً من شأته طلب الا باق ام لا وهذا مذهب ابن القاسم في العتبية
قال فيها واذا قال لمن جاني بعدي الا بقى فله عشرة دنائير فحاله من لم يسمع
لم يكن له شيء الا ان يكون ذلك شأته فاشترط في استحقاقه سماع الجعالة من لم

تجمله عادة بذلك وقال عبد الملك يستحقه سوا سمع ذلك او لم يسمع وقال له
اصبح وعبرة وذكره بن حبيب عن مالك واستحسنه البخاري اذا قال علمت على المجهول
ولم انطوع الا انه قال يكون له الاقل من جعل مثله او ما جعل فيه سيدة وقال
في البيان قول ابن القاسم اظهر لان الجاعل انما اراد بقوله ذلك تجرئ من السامع لقوله
فلا يجب الا لمن سمعه وقال الحارثي ان قال في الاملا من الناس من جاني به فله
كذا فاني به من لم يسمع وهو ممن شانه طلب الا باق فله جعل مثله اتفاقا ولا يلتفت
الى التسمية وان ابي به من سمعه فان كان ذلك من شانه طلب الا باق فله المسمى
باتفاق وقال بعض الشيوخ ينبغي ان يكون له جعل مثله وان كان ممن لا يطلب الا باق
فمنها قولان قال ابن القاسم يدخل في الخطاب سماعه وقال بن حبيب لا يدخل
وقوله بالتمام هو متعلق بقوله يستحقه والمعنى ان المجهول له لا يستحق الجعل الا بتمام
العمل كما تقدم ولعل هذا فيما لا يحصل للجاعل فيه نفع الا بتمام العمل ولا فتي حصل
له ذلك ولو لم يتم العمل فينبغي ان يكون له مقدار ما ينتفع به كسيدة ذكره في العبد
اذا اقلت منه فجا به اخذ **ش** كذا السقف الا ان يستاجر على التمام فمئة الثاني
ش هو مثال لما يكون حكمه المعاملة وكذا ما شمره وقوله الا ان يستاجر على التمام
هو مستثنى مما فهم من قوله انه يستحق بالتمام اي فان تركه العمل فيه قبل تمامه
فلا شيء له الا ان يستاجر به من يتركه ذلك العمل او يجاعل من يتركه اذ لا فتي في
هذه اثنان الجعل والاحارة فيكون جسد الاول نسبة ما اخذ الثاني وهكذا قال
مالك في العتية فاذا جاعل رجلا على اثنان جسيه خمسة داهم فجا تصف له
الطريق ثم تركها جاعل صاحبها عليها ثانيا عشرة فان لم يكن للاول عشرة نسبة
جعل الثاني ما عترضه بن يوسف وقال الاول قد رضي ان يحملها جميع الطريق خمسة
فكان يجب ان يعطى نصفها لانه انما حملها نصف الطريق والمغالبة جائزة في
الجعل ونحوه وقد اشار التوسلي الى نحوه وقال بن عبد السلام قد سحاب عنه بان
عقد المعاملة لما كان ممحلا من جانب المجهول له بعد العمل فاذا ترك بعد ان حمل
نصف المسافة صار تركه ابطالا للعقد من اصله فاذا انكسر ربهما على حملها فقد
انتفع بالعمل الاول قبلد منه قيمته ورد بان هذا انما يحصل بعد تحسن اذا كانت
الاحارة الثانية بقيمة العقد فاقبل لا يكثر وعلى الاعتراض المذكور فلا يكون له
للاول سواد رهين ونصف ولا بن القاسم قول ان الاول قيمة عمله يوم عمل ولا بن
كنا نة يوم عمل الثاني كانت القيمة مثل الجعل او اقلا واكثر وحكى البخاري مثله عن
مالك وذكره بن القاسم وابن كنانة دخلا على مالك فقضى بن كنانة وفي العتية
قال للمابل يعطى على قدر ما انتفع به يعني القول الاول **ش** وان استحق ولو جردته
ش يعني ان المجهول له يستحق الجعل على الجاعل اذا اتى بالعبد ولو استحق جردته اذا لم
يقبضه الجاعل لانه هو الذي ادخله في العمل ولا اشكال في لزوم ذلك اذا استحق
بدق بن القاسم في العتية وكتاب محمد ولا شيء على المستحق وقال محمد يرجع عليه

الجاعل بالاكل من ذلك او جعل مثله قال وقال له لي من ارمني المجني وهو ابن الان
يكون المستحق من طلبه بنفسه او شخصاً عنده بلا احد وقد بنى رشد الخلاف
على اذا احدث المستحق العبد قال واما ان اجاز البيع واجد المثل فاجعل على الجاعل قوله
واحداً واختلف اذا استحق العبد حرة اي ظهر انه حر بعد الاتيان به فقال بن النعمان
المجمل ايضا على الجاعل يريد لانه اخل المعول له في العمل كما تقدم ولا حظ الجاعل لابطال
حق المعول له والى هذا اشار بقوله ولو خيرة وقال اصبح لاشي له على الجاعل والا قول
الظاهر لما علمت **مر** بخلاف موته **ش** اي فان المعول له لا يستحق على الجاعل شي يريد اذا لم
يوصله لربه لان العمل لم يتم كما لو هرب رب العبد منه واما اذا قبضه منه فان له جعله
عليه كاملاً **مر** لا تقدم من الا شرط ترك ما شأ **ش** هذا شرط في العمل الكائن في
الحالة فلا يجوز ضرب الاجل فيه لان ذلك مما يزيد الجعل عتراً وليس كالاجارة فان
العوض فيها يستحق تمام الاجل ثم العمل اوله يتم والجعل لا يستحق الا تمام العمل فلو ضرب فيه
الاجل لاحتمل ان ينقضي قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلا وقوله الا شرط ترك ما شأ
هكذا قال في المدونة ونقص المسئلة من اولها واجعل يتركه العامل متى شاء ولا يكون
موجلاً خلافاً لاجارة الاتري ان من قال لرجل بيع لي هذا الثوب ولك درهمان جانز
وقت له في الثوب ثماناً لا وهو جعل وان قال اليوم لم يصلح الا ان يشترط ان يترك متى
شأ لانه ان مضى اليوم ولم يبع ذهب عمله باطلا وان باع في نصفه اخذ الجعل كاملاً
وسقط عنه بقية عمل اليوم فهذا احظر والجعل لا يكون موجلاً الا ان يكون متى شاء ان
يرده رده وقد قال في مثل هذا انه جائز وهو جعل قوله الذي يعتقد عليه واما
جاء ذلك مع الترك متى شاء الحققة الغرر وهذا اذا لم يلقط في ذلك باجارة ولا
جعل ولهذا قال في المقدمات ولو بين فقال استأجر ك علي ان تبع لي هذا الثوب
اليوم ولك درهمان جائز ذلك باتفاق ولو بين ايضا فقال اجعلك علي ان تبع لي
هذا الثوب في هذا اليوم ولك درهمان تجز باتفاق الا ان يشترط ان يترك ما شأ
قال واذا لم يقع بيان في مسألة الكتاب التي اختلف فيها قول بن القاسم والمسئلة
تنقسم على هذه الاقسام الثلاثة فهو اولي ما يخل عليه هذه المسئلة ولما اراد لغيره
وهو صحيح بين لا ينبغي ان يلتفت الي سواه قال وقد اختلف في قول سحنون في
احد المسئلة وقد قال في مثل هذا انه جائز وهو جعل قوله الذي يعتقد عليه
فاختصر بن ابي زيد على انه اجاز ان يوقت في الجعل يوماً او يومين بشرط وقال
بن القطان يريد سحنون انه قال مثل قوله في الباب في مثل مسألة الكتاب وهو
ان يجيز الجعل ويضرب له يوماً او يومين ويشترط عليه انه متى شاء ان يرده وقال
سحنون له مثل هذا القول وهذا القول جعل قوله الذي يعتقد عليه يريد قول
الكتاب وما يشبهه وقوله يقتضي الخلاف والخلاف موجود له في رواية عيسى
عنه **قلت** ارايت ان قال جندخلي اليوم فاجد ذت بيني وبينك ومتى شئت
ان يخرج حرجيت ولك نصف ما علمت قال لا خير فيه وتاولين لبابة علي سحنون انه

اراد ان بن القاسم انما اختلف قوله على انها اجارة مضمرة رايها اجارة جارية ومن
 رايها اجارة فاسد ان يرشد وهذا كله مردود اما قول بن ابي زيد فهو خطأ صريح
 لان الجعل اذا استمر فيه اجلا ولم يشترط ان يترك العمل متى شاء لم يجز ما تفارق فكيف يصح ان
 يقال انه جازي قوله الذي يعتمد عليه واما تأويل بن القطان فهو بعيد على هذا ظاهر لفظ
 الكنت الا ان معناه صحيح يصح به المسئلة واما تأويل بن لينة فهو بعيد على ظاهر اللفظ غير صحيح المعنى لانها
 اذا كانت اجارة فهي جارية ولا وجه لتساؤلها قال واما معنى المسئلة عندي ان قول ابن القاسم
 اختلف اذا قال الرجل للرجل بعتي هذا الثوب اليوم ولك درهم فقال في الكنت انه جعل ولا
 يجوز الا ان يشترط ان يترك متى شاء وله قول اخر ان ذلك جازي وله اجارة لازمة لا جعل فان
 باع نصف الثوب كان له محنت ذلك فقال سمعون ان هذا القول هو الذي يعتمد عليه من قول
 بن القاسم وهذا القول لابن القاسم قام من الكنت قال في الرجل يبيع نصف ثوب من
 رجل على ان يبيع له النصف الاخر ان ذلك جازي اذا ضربت لذلك اجلا لانه اذا ضربت الاجل كانت
 اجارة واختار سمعون هذا القول لانه اذا قال بعتي هذا الثوب اليوم يحتمل ان يرشد على وجه
 الجعل فيكون جعلاً فاسداً واحتمل ان يرشد على وجه الاجارة فيكون جازياً واذا احتمل اللفظ الخواز
 والخواز والفساد فهو على مذهبه محمول على الخواز فيكون جازياً او اذا احتمل اللفظ حتى تبين الفساد
 ذكر الكلام الذي قد نفاه عنه في ضد المسئلة ولا تعد بشرط هو معظوف على قوله
 لا تعد من ومن واخترت بقوله مشروط مما اذا انتقد من غير شرط فان ذلك جازي لا يحد
 فيه خلاف الا بشرط فانه قد لا يتم ما اراد الجاعل لعدم وجوده الا بقا وهو ربه بعد ان كان
 وحدة قبل وصوله فيحتاج الى رد الجعل فيكون تارة سلفاً وتارة جعلاً فان قلت
 كيف يصح ان يكون كلامه هذا معطوفاً على ما ذكرت والاول شرط في صحة العمل والثاني
 شرط في صحة الجعالة من حيث هي لا في العمل قلت هما راجعان الى معنى واحدة
 وذلك لان صحة العمل شرط في صحة الجعالة فالاول ايضا وان كان شرطاً في العمل فهو راجع
 الى كونه شرطاً في الجعالة فلهذا عطف عليه هذا الكلام والله تعالى اعلم في كل ما حاز
 فيه الاجارة بلا عكس من هذا استغنى بقوله صحة الجعل الى اصره والمعنى انه يجوز في كل ما
 جازت فيه الاجارة وليس كل ما جازت فيه الجعل يجوز في الاجارة قال في المقدمات والاعمال
 ثلاثة اقسام منها ما يصح فيه الجعل والاجارة وهو كثير كبيع الثوب والتوسين وشرا الثياب
 القليلة والكثرة وحق الابار واقتضا الديون والمخاضة في الحقوق على احد قولها مالكة
 وعنده ان الجعل في الخصومة لا يجوز ومنها ما لا يصح فيه الجعل ولا الاجارة وهو نوعان
 احدهما ما لا يجوز للمجمل فعله والثاني ما يلزم فعله ومنها ما لا يصح فيه الجعل ومنها وينبغي
 فيه الاجارة وهو ايضا كثير كحياطة الثوب وخدمة الشهد وبيع السلع الكثير والسلع
 الواحدة التي تباع من عاجل وتعلم ان الثمن فيها موجود او على ان تباع ببلد اخر ومياه
 اشبه ذلك مما يبقى للمجمل فيه منفعة وان لم يتم المجمل له العمل فانظر هذا الوجه
 مع الكلية التي ذكرها هنا من ولو في الكثير لا يبيع سلع لا ياخذ شيئا الا بالجميع من
 يعني ان الجعل يصح بشرط المذكورة ولو في الكثير من السلع قال في المقدمات وليس

وعلق الخاف ببيع سلع البائعين
 او بالبيع وشبهه مما لا يباع فيه سلع
 فيلزم التمسك

من شروط صحة الجعل ان يكون في القليل وان كان قد قال ذلك عبد الوهاب وغيره
فليس بصحيح والصحيح انه جائز في كل ما لا يمتنع للجاعل فيه منفعة الا تمامه كان قليلا
او كثيرا وغير جائز فيما يكون للجاعل فيه منفعة قبل تمامه كان قليلا ام كثيرا ولذلك
قال ابن الموار ان الجعل على حدة لا يار لا يجوز الا فيما لا يملك من الارضين لان ما يملك من
الارضين ان ترك المحمول له الجعل بعد ان حفر بعض البئر انتفع الجاعل بما حفر منها بوجه
كثيرة من وجوه المنافع وما لا يملك من الارضين لا منفعة للجاعل فيما حفر له منها ان لم يتم
حفرها انتهى لكن احاز بن القاسم الجعل على حفرها وان كانت في ملك الجاعل وقال
بن الموار يجوز عند مالك واصحابه الجعل على الشرا فيها قل او كثر في الحضر والسفر لا بأس
ان يجعل له على مائة ثوب يشتريها له دينار اذا كان على ان ما يشتري له بلزمه وامر
ان كان على ان يختار عليه ما يشتري فلا حرج فيه مالك ولا يضمن المالك من الموار الا ان يقر
منه بما باه او يشتري غير ما امر به واحاز في المدونة الجعل على شرا القليل والكثير
من السلع وغيرها ومنع ذلك في بيع ما كثر ذوقه ما قل وتا ولما بن يونس وعياضه
وجماعة من القرويين وغيرهم على ان عرف الجعل عند هجر في البيع انه لا يأخذ شيئا حتى
يبيع جميع السلع واليه اشار بقوله لا يبيع سلع الى احدة بن يونس وغيره واما ان كان
على ان ما باع فله بحسابه فانه جائز وتا ولوا ايضا اطلاقه في الشرا على معنى ان يعرف
فيه انه مهما اشتري شيئا اخذ بحسابه ولو كان لا يأخذ شيئا الا بعد شرا الجميع لما
حاز فاختلاف الحكم ليس لاختلاف المعنى وانما هو لاختلاف العرض ولو اخذ القرض
لاخذ الحكم وقيد بن يونس الجواز في البيع ايضا بما اذا كان على انه ان شرا ترك بقية
الثياب ولم يسلم اليه الثياب قال وكذلك الشرا يجوز اذا كان كليا يشتري ياخذ بحسابه
وان له ان يترك متى شا فان وقع على هذا الشرط جاز في الجميع والا امتنع في الجميع وان
لا يمنع في الجميع وكيفية الموار به وكيفية لا بن رشد **ص** وفي شرط منفعة الجاعل قولان
ش هو كقولنا في المقدمات واختلاف هل من شروط صحة ان يكون للجاعل فيه منفعة
ام لا على قولين وهو ظاهر المصنوع **ص** ولم يسمع جعل مثله ان اعتادة **ش** يعني ان من
اقي بالابق ولم يسمع قول سيده من اتي بعبد ي فله كذا فانه يستحق جعل مثله ان كان
من عادته طلب الاباق وفهم من قوله ان اعتادة انه لو لم تكن له يد لك عادة فلا شيء
له من الجعالة وقدّم بعد الملك وغيره انه يستحقه كان قد سمع مقال السيد اولم
يسمع وقد تقدم عنك قوله يستحقه السامع ما يعني عن عادته هنا فاطرة هناك
ص كما فهم بعد تخالفهما **ش** يعني وكذلك يكون له جعل مثله اذا ادعى انه علم بقول
السيد من جاني بعبد ي فله كذا او انه سمع ذلك وانه لم يأت به الا لطلب الجعل له
لا حسنة له اليه **ص** ذلك ونازع السيد في ذلك وحلفا على ذلك **ص** ولله تركه **ش**
يريد اذا اتي به قبل التزام ربه الجعل لان قيمته قد زيد على رقبته ولو كلف والحالة
هذه دفع الجعل لزايد على قيمة العبد لحقت له الضرر بخلاف ما اذا التزم ذلك
فانه هو الذي ادخل المحمول له في ذلك وورطه فلا مقال له وقد قال في البيات

هذا في ما اذا لم يبيع ربه شيئا ولا التزم

ط
الغرض المتوافق

هذا في ما اذا لم يبيع ربه شيئا ولا التزم

اذا وجد العبد مكان يعبد يستغرق الاتفاق عليه الى ان يصل لسدده الجعل او
يريد فانه يرفعه للحاكم ينظر فيه لسدده بما يراه من سجنه او تبعه وحكم له بجعله له
قلت وينبغي ايضا على هذا انه اذا وجد ذلك المكان وتعلم ان الجعل الذي
سيحققه عليه اذا اتى به تستغرق قيمة العبد فاكتر ان يرفع الامر الى قاضي الموضع ينظر
له في ذلك فان لم يفعل وجا به فينبغي ان لا يدفع له شي ويحل على الاحتساب والله اعلم
والا فالنقطة **ش** هذا راجع الى قوله ان اعتاده والمعنى ان من جاب بالبق ولم يسمع قول
سيده من جاني عبيدي فله كذا افتادة يكون من عاداته طلب الا باق وحكمه ما تقدم
وتارة لا يكون معتادا بل لا يكون له شي ان اتى به الا النقطة لا غير واليه اشار بما
ذكر فقوله ولا اي وان لم تكن عادته ذلك فالنقطة له فقط فحمله على الاحتساب في الجعل
دون النقطة لان النفوس لا تحف عليها النقطة غالبا بخلاف غيرها من المنافع والعرق
بين النقطة هنا والنقطة على اللقيط وانه لا يرجع بها وان ظهر له اب ان المنفق على
اللقيط لا يدخل على العوض غالبا لانه اللقيط حر ولا يعلم له اب والمنفق على الابن
لما كان يعلم انه رقيق وسيدة مملو فانه دخل على العوض وقال بن المانحون
في مسألة الابن ايضا اذا لم يكن ثابته طلب الا باق فلا شي له من نفقة ولا جعل **ش**
فان اقلت فجا به اخذ لكل نسبه **ش** اي فان اتى بالابق رجل فقلت منه ثم اخذته
غير فاتي به الى سيده فان الجعل المسمى يكون بينهما على قدر سعر كل واحد منهما
وهو معنى قوله فلكل نسبه اي نسبه شجرة وظاهر كلامه سوا اقلت من الاول قسما
او يعيد ارجع الى مكانه ام لا وليس كذلك ففي العتبية من رواية عيسى قال بن القاسم
ومن جعل في البق خمسة دنانير فذهب رجل فاتي به من اذ يقية فلما صار اليه موبوط
اقلت منه فاحذه اخذ فجا به قال مالك اذا اقلت بعيدا من مكان سيده
فالجعل للذي اتى به دون الاول وان اقلت قريبا فالجعل بينهما بقدر شئخص
اي سعر كل واحد منهما فلم يجعل للاول شيئا اذا اقلت بعيدا من مكان سيده
وقال اللخمي اذا اقلت فلتحق بالموضع الذي جابه الاول منه او بقدره فلا شي للاول
ش وان جابه ذود درهم وذاقل اشتركا فيه **ش** يعني وان جاب بالابق من جعل
له السد في الاثنيان به درهما ومن جعل له فيه نصف درهم او ثلثي درهم وهو مائة
باقل فاثنيان اشتركا في الجعل واليه يعود الضمير في فيه لكن لم يبين في اي الجعلين
تقع الشركة هل في الاقل او الاكثر لكن وقع لا بن القاسم في المدونة انهما اشتركا
في اكثر الجعلين لان الجاعل قد رضى بذلك فاذا كان الاول دخل على درهم واخذ رجل
على نصف درهم فاشتركا في السد وهو اكثر الجعلين على ثلاث اثلاث ياخذ
صاحب الجعل الاكثر ثلثين وصاحب الاقل ثلثا وذهب بن نافع بن عبد الحكم الى ان
لكل واحد منهما نصف جعله فيكون لهما هنا على الجاعل ثلثا اربع درهم واخذت
بن الموان واللمني وغيرهما قال في الثلث ولو جعل لاحدهما عشرة ولا حدهما عرضا فجا به
معنا فعلى قول ابن نافع يكون لهذا نصف العشرة ولهذا نصف العرض وعلى قول

يريد ويريد تركه ايضا

موقوف

لا يعيد على درهم

بن القاسم فان ساوي خمسة فلمنا حب العشرة ثلثا ويحجر المحمول له العرض من
 ان ياخذ ثلث العشرة او ياخذ ما يقابل ذلك من العرض وهو ثلثه **ص** ولكلها
 الفسخ ولزمنا الجاعل بالشروع **ش** المشهور ما ذكر وهو ان الجاعل له محله من جانب
 الجاعل وجانب المحمول له فكل منهما الفسخ الا ان يسرع المحمول له في العمل فيلزم الجاعل
 دونه وقيل انهما يلزمهما بالنقل قياسا على الاجارة حكاية المحي وعنه ابن راشد وهو القياس
 وفي الواضحة ثالثا انهما يلزم الجاعل بالنقل دون المحمول له **ص** وفي القاسم جعل المثل
 الاعمل مطلقا فاجره **ش** من شائس اختلف في حكم الجعل القاسم فمثل يرد الى حكم نفسه
 فيكون فيه جعل المثل ان تم العمل والا فلا شيء فيه وقيل يرد الى حكم الاجارة القاسم فيكون
 فيه اجرة المثل ثم العمل ام لا وقيل يرد الى حكم نفسه في مسائل وإلى حكم الاجارة في مسائل ولم يبين
 ذلك ونبه في البيان فقال ان **ق** له ان وحده فلك كذا وان لم يحده فلك تفقيدك هذا
 يرجع الى الاجارة المثل لانه ليس بحقيقة الجعل وان لم يسم شيئا الا في **البيان** به ولا شيء له اذا
 لم يأت به فانه يرجع الى جعل المثل **ق** وفواظير الاقوال واحترار من حيث وحكاية عن
 مالك مطرف ومن المأخضون وهذا القول هو الذي افترضه الشيخ رحمه الله تعالى وفي المسئلة
 قولان احران احدهما في العتقة ان وحده فله جعل مثله والا فله اجرة مثله والاخرى المدونة
 في الذي يقول ان حبيتي بعدي الا في فلك نصفه **ق** ان اتي به فله اجارة مثله والا فلا
 شيء له ابن رشد ولا حظ لهما في القياس **ص** **باب** موات الارض ما سئل عن الاحتصاص
ش الموات يضم الممنوع الجوهري هو الموت وينبغي ما لا روح فيه وايضا هو الارض التي لا
 لا مالك لها ولا متبع بها والاصل فيه ما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال من اعمر ارضا ميتة ليست لاحد فهو احق بها واخرج النسائي عن سعد
 ابن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احب ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق
 وخرج البخاري مثله وهو حسن السند وخرج ابو داود عن عروق ان الرب قال اشهد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الارض ارض الله والعباد عباد الله ومن احب مواتا فهو احق به
 جانا بعد اعن النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاؤا بالقبولات عنه ولما اراد ان يعرف موات
 الارض ما هو فقال ما سئل عن الاحتصاص وهذا التعريف قال بعض الاشياخ هو احسن ما قيل
 في هذا الباب وهو للفرز الى الاله قال عن الاحتصاص فبح اشعار البعد ووجوه الاحتصاص
 لكن لما كانت الالف واللام تفيد الاسم معهما العموم استعمل عن الجمع واعلم ان الاحتصاص على وجوه
 اشار الى الاول منها الاسم كما يقول **ص** بعمارة ولو اندرست الا احيا **ش** وبالفاية شعلقة
 محمد وفي اي موات الارض ما سئل عن الاحتصاص الكائن بعمارة اي الاحتصاص يكون بعمارة
 او بخود ذلك ثم ان العمارة تكون تارة ناشئة عن ملك ببيع او هبة او صدقة او بخود ذلك وتارة تكون
 ناشئة عن احياه وقيل بعمارة تشمل الامر من ولا خلاف ان الاحتصاص يثبت بعمارة الملك ولو
 اندرست مثل ان يشتري عرصة او توهب له ويحوي فيسبها ثم يهدم ذلك البنيان ويقود به
 عرصة كما كانت ولا يؤول ملك عنها واما عمارة الاحياء هي ان ياتي الرجل الى موات من الارض فيعم
 ثم يهدم ويؤود كما كان فاختلف فيه هل يؤول الاحتصاص بزوال البنيان المذكور ويخرج عن ملك

والاربعون والاربعون والاربعون
 فيكون من مائة الف
 فيكون من مائة الف

موات
 موات

الاحتصاص
 الاحتصاص

الباني وهو قول ابن القاسم واليه اشار بقوله الا لاحيا وقال سحنون لا يخرج عن ملك الاول
بذلك ولا يجوز لعنه ان يملكها الارضاء وحكي عنه ايضا في البيان انه فرق بين الارض التي
من العمران ايضا تكون له ولو عمرها عنده وبين البعيدة تكون لمن عمرها ثابتا قال وهو صحيح عندي
على معنى ما في المدونة ان ما قرب لا ينجي الا بقطعة من الاماكن فكانه صار ملكا من عيونه
عند سحنون ولا يكون كمسيلة الصيد اذا اند الباجي لان الصيد اذا ابتاعه ثم ند واستو حش
كان لمن صادة ولا خلاف ان من ابتاع ارضا فتبورت فاحياها غيره اهلها من ابتاعها
قال في البيان ولا اعرف نص خلاف ان من ابتاع موات او اختطه اي اقطعه له الامام
لا يرد عنه ملكه بتركه اياه حتى يعود الى حاله الاول الا ان بن الموان قال في الصيد
اذا ند وصادة ثاب يكون له ولم يفرق بين ان يكون الاول صادة او ابتاعه فيلزم ملكه
في احيا الموات ثم حصل في مسيلة الصيد بيعا والارض الموات بتاع ثم يعود ان الى
حالتها خمسة اقوال فقيل هو الاول مطلقا وقيل للثاني وقيل هو الاول ان كان ابتاع
الصيد والارض ولثاني ان كان الاول صادة واحيا الارض وقيل الفرق بين الصيد
والارض فيكون الصيد للثاني والارض للاول وقيل بالعكس فيكون الصيد للاول والارض
لثاني قال وانما يكون الثاني احق بالموات من الاول عند من يقول به اذا كانت المدرة
قد طالت بعد عوده الى حالته وانما ان احياها الثاني في نجد ثاب عوده فان كان عن جهل
منه للاول فله قيمة عمارته قائمة للشبهة وان كان عن معرفة منه به فليس له الا
قيمة عمارته متقوصة بعد بيعه الاول ان تركه اياه لم يكن اسلاسا له وانه كان على
اعادته **م** ويحتملها كحتم طيب ومرعى بلحق عند راور واحا لبلد **ش** اي ويثبت الاختصاص
ايضا بتحديد العمارة وغيرها من اوجوه التي يذكرها فليس لاحد ان يثبت فيها كذا
ما يضرها منها من بنا او غير والحرام والحريم والحريم المنع والمحار من الشئ الممنوع
نكاحهم فحرم البلد ما ف كد من محتطها ومرعاها اي الا ما كن التي يوضع منها الخطب
لنفع اهله والتي ترعى فيها مواشيتها مما ند ركه عند راور واحا سحنون وما كان من
العمارة على يوم ولا يند ركه المواشي في عند وها وراوها فارة من البعيدة واما ما تدركه
في عند وها وراوها وابعده من ذلك قليلا مما فيه المرفق للعمارة فهو القريب
وتحوزه لابن القاسم وعن سحنون تجهد ويشاور اهله **م** وما لا يضيق على وارد
ولا يضر بما لبيد **ش** هذه الاشارة الى حريم البير وليس له حد مخصوص الا ما لا يضر
عابها ولا يضر بما بها ولا يضيق على دواب واردها وقاله في المدونة وغيرها ما لك
ومن الا بار ما يكون في ارض رهوة واحدي في ارض صلبه فانما ذلك على قدر الضرر
بالبير هذا في ابار الماء شنة وكذلك ابار الذرع منها بئر كثير الماء واحدي قليلة
الماء ففعل لكل واحدة ما يكتفيها من الارض بن غلاب عن بن سحنون حريم البير
والارض والدار والرادي في ارض غير مملوكة عشرون ذراعا وقيل ستون ذراعا
وقال بن نافع حريم البير العادية بمسحون ذراعا والذي ابتد اعلمها خمسة وعشرون
ذراعا وعكس ذلك ابو مصعب وزاد وحريم بئر الذرع خمس مائة ذراع وحريمه

بالمعرات

الهند ما لا يضر ارضاء به و قال بن المسيب حرهم بغير الذرع ثلثا به ذراع من له
 نواحيها كلها ابن شهاب سمعت الناس يقولون حرهم العيون خمس مائة ذراع وحرهم
 الهند الف ذراع **مر** وما فيه مصلحة لئلا **ش** يعني وحرهم الثلثة ما فيه مصلحة لها وقد
 سأل بن عازم مالكاً عن حرهم فقال قد رما بى ان ما فيه مصلحتها قال وسال عن
 ذلك اهل العلم به فقالوا من اثني عشر ذراعاً من نواحيها كلها الى عشرة اذرع قال وذلك
 حسن وسئل عن الكدم ايضا وعن كل شجرة اهل العلم بها فقالوا يكون لكل شجرة قدر
 مصلحتها **مر** ومطرح تراب ومصيب ميزاب لدار **ش** يعني واما حرهم الدار فهو ما يربو
 به اهلها من مطرح تراب ومصيب ميزاب ويخوذ لك وهذا في الدار المحفوفة بالتراب
 واما المحفوفة بالاملاك فقد اشار اليها بقوله **مر** ولا يختص بمحفوفة بالاملاك ولكل
 الانتفاع مالم يضر **ش** يعني بذلك ان الدار اذا كانت مكتنفة بالاملاك فلا اختصاص
 لها عن غيره بشئ من حرهمها ولكن لكل واحد ان ينتفع بملكه وحره مالم يضر بالآخر
 لا يقال ان قوله لا يختص بكون لعدم الحرهم لها راساً وقوله ولكل الانتفاع به
 بكون بان لها حرماً وذلك متناف لانها تقول **مر** اعما في عنها اولا الاختصاص
 بالحرهم لا الحرهم والذي اشبهه ثانياً الانتفاع بالحرهم وعلى هذا فيكون لكل دار
 حرهم لكن لا يختص به بل يدخل في ذلك اهل الاملاك مدخلا واحداً **مر** وبما قطع
ش هو معطوف على قوله ويختص بها والمعنى ان الاختصاص ايضا يثبت باقطاع
 الامام الارض له وهو تملك فله ان يبيع ويهب ويتصدق ويورث عنه وليس من
 الاحياء بسبل واما هو تملك محدد ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم سوا كانت
 في المهامد والغيا في اوقريه من العمران ولا تطالب بعمارتهما بخلاف الاحياء
 حكاية الاستاذ ابو بكر وكذا قال النخعي ان طهر المذهب انه يملكها ليس بشرط
 العمارة **مر** ولا يقع معجور العلوة ملكا **ش** اي ولا يقطع الامام معجور ارض العنوة
 ملكا ولكن امتناعاً يريد وله ان يقطع البور والمعجور من غير ارض العنوة قال
 في البيان وهو ظاهري في كتاب الداودي ومثله حكى بن حبيب عن مالك من
 رواية بن القاسم قال لا اري للامام ان يقطع احداً من ارض العنوة قال
 في التكت الاراضى حسن ارض عنوة ولا تباع ولا توهب واما تبقى لمنافع المسلمين
 وارض صلح فهي لاهلها يصنعون فيها ما يحبوا من بيع او عير وارض اسلم اهلها فهي
 لهم ايضا وليس فيها شئ وارض هرب عنها اهلها وتركوها فهي للامام يجتهد فيها
 ما يراه وارض للعرب التي كانوا فيها قبل ان يسلموا او بعد ذلك بعض القرويين
 ويحور الاحياء فيما بعد من العمران واطراف الارض كانت ارض عنوة او غيرها
 او اسلم عليها اهلها وفي البيان لا يصح الاحياء الا في البور والاقطاع يكون في البور
 والمعجور الا في معجور ارض العنوة وقال بن الهندي لا يحور الاحياء في ارض العنوة
 لانها موقوفة لنواب المسلمين واطلق ويمكن رده الى ما قبله **مر** ويحيى امام يحتاج
 الى قل من بلد عوفي لكفوف **ش** يعني وكذلك ثبت الاختصاص بحماء الامام بشروطه

في التكت الاراضى
 حسن ارض عنوة
 ولا تباع ولا توهب
 واما تبقى لمنافع المسلمين
 وارض صلح فهي لاهلها
 يصنعون فيها ما يحبوا من
 بيع او عير وارض اسلم
 اهلها فهي لهم ايضا
 وليس فيها شئ وارض
 هرب عنها اهلها وتركوها
 فهي للامام يجتهد فيها
 ما يراه وارض للعرب التي
 كانوا فيها قبل ان يسلموا
 او بعد ذلك بعض القرويين
 ويحور الاحياء فيما بعد
 من العمران واطراف الارض
 كانت ارض عنوة او غيرها
 او اسلم عليها اهلها وفي
 البيان لا يصح الاحياء الا
 في البور والاقطاع يكون في
 البور والمعجور الا في معجور
 ارض العنوة وقال بن الهندي
 لا يحور الاحياء في ارض
 العنوة لانها موقوفة لنواب
 المسلمين واطلق ويمكن
 رده الى ما قبله

ثلاثة الاول ان يكون ذلك المحمي ما يحتاج اليه الثاني ان يكون قليلا ويفضل
عن منافع اهله وقال سحنون الاجبة منهلها انما تكون في بلاد الاعراب العفا التي
لا عمارة فيها يغرس ولا بنا وانما تكون الاجبة منها في الاطراف حيث لا يضيق على
ساكن وكذا لك الاودية والعفا التي لا ساكن فيها الا ما فضل من منافع اهليها من
المسارح والمراعي **الثالث** ان يكون للمجاهد وحقه واليه اشار بقوله كغزوه
ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حمى البقيع لحبل المهاجرين وحمى ابو بكر وعمر والرداء
لما حمل عليه في الجهاد وروي انه عليه السلام لما حمى البقيع قال لا احى الا لله ورسوله
وقال عمر بن عبد العزيز حمى البقيع لحبل المسلمين برعي فيه والبقيع فتده القاحي
عباس في مشارق الانوار بالنون قال وهو الموضع الذي حماه النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم والخلف بعده وهو مصدر وادي العقيق على عشرين فرسخا ومسا فنه ميل في
بريد وللخطابي نحو وذكره ابو عبيد والبيهقي تاليا وروي عنه عليه الصلاة
والسلام انه صلى الصبح في المسجد ثم امر رجلا صديقا فنادى باعلى شعب من شعاب
البقيع باعلى صوته فكان مد اصوته يريد ان يجعل ذلك حمى طوله يريد وعرضه
ميل وفي بعضه اقل من الميل والريدة بخربك الدائمة والذال المعجزة
قال النكري هي التي جعلها عمر رضي الله عنه حمى لابل الصدقة وكان حماه الذي
حماه يريد ان يريده قال ثم ترايد الولا في الحما اصغافا وقد صح ان عمر رضي الله
عنه قال لمن ولاه على الحما ادخل رب الصريرة والغنيمه واياي ونعم ابن عفان
وبن عوف فقال له فيما وصاه به واتق دعوة المظلوم فانه ما يجابة وقال
والذي نفسي بيده لو لا ما احمل عليه في سبيل الله ما حمت عليهم من ارضهم شيئا
والله انهم ليزعمون ان قد ظلمتهم **ر** واقتقر لادن وان مسلما ان قرب والافلامام
امنا وه او جعله متقد يا بخلاف البعيد ولونسيا بغر جزيرة العرب **ش**
فاعل اقتقر ليعود الي الاحياء المهوم من السياق والمعني ان الاحياء يقتقر الي
اذن الامام فيما قرب من العمارة واليه اشار بقوله ان قرب ولو كان المحمي
مسلم وهذا هو المشهور وقال استهب لا يحتاج الي اذنه لكن يستحب استيفائه
واذا فرغنا على المشهور فلو لم يستاذنه فقال مالك وبن القاسم للامام ان عني
فعله او جعله متقد يا وهذا هو المشهور واليه اشار بقوله والافلامام الى اخوة
الادنان لم يستاذنه فالامام مخير في امضا فعله او جعله متقد يا فيعطيه
قيمة بناءة منقوضا وقال اصبح واشهب بمعنى فعله وراي الخمين انه لو قيل تانه
يعطيه قيمة قائما لاجل الله لما بعد الا ترى ان كثيرا من الفقهاء يرون عدم
اقتنار رة الى اذن الامام وحكي عن سطرقة وبن الماحشون ان الامام مخير بين
اربعة اوجه ان راي ان يقره له او للمسلمين ويعطيه قيمة منقوضا او يامره
بقبله او يقطع له غير ويكون للاور **ه** منقوضا بن رشد وهو لقياس وقال
في موضع اخر وهو معني ما في المدونة وقوله بخلاف البعيد اي فانه لا يقتقر

التجيز الا ان يعلم انه حجر ليعمله الى ايام يسيرة وليس ليقطعه عن الناس ويعمله يوما ما
 الا ان يكون قصد العمارة بعد زوال ما يمنع من يدس الارض او كان له عمل على الاخر او عن
 من الاعتذار وهو احق به فان حجر ما لا يقوى على عمله شوع للناس ما لم يعمل اذا لم يقوى على الباقي
 وقال ابن القاسم لا يعرف مالك الحجر احيا ولا ما قبل من حجر ايضا ترك ثلاث سنين فان
 احياها والا فهي لمن احياها **ص** واجاز مسجد مكى لرجل جرد للعبادة **ش** اعلم ان سكنى
 المسجد على غير الوجه الذي ذكر لا يجوز لانه تغير له عما امر لاجله وعلى ولي الامر هدم ما احدثه
 الناس من المقاصير في المشاجد واجوامع السكنى واما رجل جرد للعبادة وقيام الليل فانه
 يجوز له السكنى فيه لذلك كما قال **ص** وعقد نكاح **ش** بعض الاشياخ واستحسن جماعة عقد النكاح
 فيه ورواوا انه مخالف لعقد البيع **ص** وقضا دين **ش** وهكذا استخف اهل المذهب فيه قضا الدين
 ورواه اسير من المعاملة بالبيع والشر **ص** وقتل عقرت **ش** يعني ذلك جوار قتل العقرت وحق
 في المسجد وهكذا نص عليه النبي **ص** ونوم بقابلة **ش** بن شاس وخف يعني الجلوس في المشاجد
 والنوم فيها نهارا والمقيم والمساقر والمبيت للمار والقات الى ان يرتاد **ص** وتضعيف مسجد بادية **ش** ان
 حيث ارضى مالك ان يطعم الضيف في مشاجد البادية **ش** وذلك شأن تلك المشاجد وكن ان
 يوقد فيها نارا حكاة في الجواهر **ص** وايا لول ان خاف شيعا **ش** اجاز ابن رشد في الاجوبة لمن التجا الى
 المذنب في المسجد وخاف ان خرج لصا او شيعا ان يخذل معه اية ليلول فيها وانه هذا معنى قوله
 وانا لول اي وجاز ان يخذل في المسجد انما لم يامر فيه وخاف شيعا الى غير ذلك وقد اختلف رحمه
 الله تعالى في احتضاره وكثير الحذف فيه كما علمت **ش** كتمزل حته ومنع عكسه **ص** ابن شاس عنه
 ابن حبيب واجاز يعني ما لك للرجل يكون له سفل وعلوان جعل العلوس مسجد او سكن السفلى ولم
 يجز له ان جعل السفلى مسجد او سكن العلوان اليه اشار بقوله ومنع عكسه ابن حبيب لانه اذا جعل
 السفلى مسجد اقد صار لما فوقه حرمة المسجد وروى مالك ان عمر ابن عبد العزيز كان اذا كان
 بالمدينة اميرار بما بات على ظهر المسجد ولا يقربه فيه امرأة وكان ابو هذيل وعنه من الصحابة
 والتابعين يصلون على ظهر المسجد بصلاة الامام اسفله بن حبيب واما ارضى في مودره
 الرجل بالمسجد مجتازا المدة بعد المدة وما استبه ذلك في الخاص من الامر ليس على ان
 يتخذ طريقا **ص** كاحراج ربح **ش** اي وكذلك يمنع في المسجد اخراج الدرع وهذا الذي عبر
 عنه بالاخراج هو قديم من عبارة الهن فانه قال ولا يجوز جلب الدرع فيه وان كان له
 مخليا لخدمة المسجد والملايكة وقد يقال ان عبارة الشيخ اخلص من عبارة الهن لان كلامه
 يقتضي ان الممنوع اما هو حرز وحده عن الاستدعي وانه متى اخرج من غير استدعي لا يمنع من
 ذلك وكلامه هنا يقتضي منع ذلك وهو اظهر لان تعليل الهن احرازه على ان له
 الاجاز من حيث هو ممنوع فيبقى الكلامان والله اعلم **ص** ومكث يتجسس **ش** قال في مختصر
 ما ليس في المختصر وجب على من لاي في ثوبه دسا وهو في الصلاة ان يحجب عن المسجد
 ولا يجعله فيه قال وقد قيل يجعله فيه ويتركه بين يديه ويعطى الدم والاول هو
 الظاهر وعليه اقتصر الشيخ هنا واما منع الجلوس فيه بالدم المختلف في نجاسته فلا
 يمنع ما هو متفق على نجاسته كالبول والعدرة من الادم في الكبير من باب احرا ولد اقال

فب

بجس **مر** وكده ان يصيق بارضه وحكه **ش** بن حبيب وكده مالك ان يصيق في المسجد على
الحصبا وعلى التراب ثم يحكه بالارض وهو ظاهر **مر** وتعليم صبي **ش** يعني وكده ان يعلم
فيه الصبيان وانظر هذا مع ما حكاه بن حبيب عن مالك فانه قال عنه ولا يعلم فيه
الصبيان ولا يمكنون من دخوله الا ان يدخل صبي لصلاة ثم يخرج فان طاهر قوله ولا يعلم
فيه يقتضي المنع اذ هو مطلق النبي الا ان يحمل النبي على الكراهة فيكون كما قال هؤلاء
مر ويبيع وشرا **ش** هكذا حكى بن حبيب عن مالك فقال عنه وكده فيه البيع والشرا وسئل
السيف وانشاد الصلوة في بيع او شرا في المسجد فقالوا لا ارجع الله بخارتك واذ ارايت من يشد
صلوة فقولوا لا هذا الله عليك **مر** وسئل سيف وانشاد صلوة **ش** هو واضح مما تقدم بن
حبيب وحدثني الحارث بن يحيى بن سليم عن محمول عن واثلة بن الاسقع ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال جانبوا مساحدكم مجانبكم وصبيانكم وخصوماتكم وبيعكم وشراكم وسئل
سبؤكم ورفع اصواتكم واقامة حدودكم ونحوها ايام جمعكم واجعلوا مطاهركم على ابواب
مساحدكم ايام جمعكم انتهى وخرج عبد الرزاق عن عمرو بن شعيب قال قال النبي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يسئل السيف في المسجد **مر** وهنك عبت **ش** هكذا حكى بن حبيب عن مالك الشيخ
قال سئل ابو عبد الله بن الحاج شامح علما ونا في الاعلام بالمدينة بان يقف الرجل على باب
المسجد عند انصراف الناس منه فيقول احفوا فلان قد مات بصوت يجر به على سبعة اجزاء
يعني واما ما يفعله المدير عند نوازعقات المودنين بذلك فهو من العبي المنهي عنه
فقد روي الترمذي عن حذيفة رضي الله عنه انه لما اختصر قال اذا انامت فلا تؤذوا
ي احد افا في احاف ان يكون بغيا واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النبي
فان انامت فاضلوا علي وسألوني ابي ربي **مر** ورفع صوت كرفعه بعلم **ش** يعني وكده
بكده رفع صوت وان يعلم لينبه على ان رفع الصوت بالعلم مكروه على كل حال سواء كان في المسجد
او في غيره وما حكاه من الكراهة في ذلك حكاه بن حبيب عن مالك ثم قال وقد كنت اري
بالمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف بين الماحضون في مجلسه اذا استغلى كلامه وكلام اهل
المجلس في العلم فيقول يا ابا مروان اخفض صوتك ومن جلساك يخفضون من اصواتهم بعض
الاشياخ والمشهور من المذهب كراهة رفع الصوت بالعلم خارج المسجد وقال بن حبيب عبد
السلام هو ظاهر المذهب قال مالك ما للعلم ورفع الصوت وعن بن مسلمة جواز رفع
الصوت به خارج المسجد **مر** وقد ناز **ش** هكذا حكاه بن حبيب عن مالك وقد قدناه
من كلام صاحب الجواهر **مر** ودخول كحيد لنقل **ش** قال في الجواهر عن بن حبيب وكده صاحب
الجواهر ودخول كحيد مالك ان يدخل المسجد بالخيل والنغال والجرير لينقل عليها
المنه وكان لا يري باسنا بالابل يكون ابوالها طاهرة ومراد الشيخ بك الحيد النغال
والجرير بخاسته ابوالها واما الابل فلا ويدل على جواز دخول الابل له طواف النبي صلى
الله عليه وسلم على النعير على انه هنا انا جواز للصخرة والا فالمسجد ينزه عن ذلك
كله **مر** وقد ناز او متكا **ش** يعني انه بكده للرجل ان يتخذ في المسجد فراشا يجلس عليه

او وسادة يتكى عليها وفكذا ذكره بن حبيب عن مالك وزاد عنه وليس ذلك
 من منافع المسجد وكان يخصص في الجز والتخا والمصليات **م** ولذي ماجل ويسر وسال
 مطركا ملكه منعه وبيعه **ش** لما كان التكلم على المياه من فروع الاحياء وحديث غادة
 اشيا حنا والمولعين من اهل مذهبنا ان يذنبوا الاحياء لك حري الشيخ رحمه الله تعالى
 على قاعدتهم واسأله ان المال على اصنام الاول ان يكون قد حل في ارضه من مطر او سيل
 او فتق عين ومثله ما اذا كان المطر يجري الى عين من ارضه وهو معني قوله ورسال
 مطر وما أشبه ذلك الثاني ما البير والماجل الذين في ملكه الثالث المال الذي
 في ارضه والله اشأه بقوله كما ملكه ثم قال وله مبعه وبيعه وهذا هو المشهور وقال
 يحيى بن يحيى اربع لا اري ان يمنع الماء والنار والحطب والكلا واوردوا في ذلك حديثا
 الا انه ضعيف وقيد بن رشد الخلاف في البير والعين بما اذا كانتا في ارضه مما لا ضرر
 عليه في الدخول الى الاستقفا منها وامامنا البير التي في دار رجل او حايطة التي قد
 حطرت عليها فله ان يمنع من الدخول اليه والماجل واحد الماجل وهي الصها ريج التي تجعل
 لاجل خزن الماء فيها ثم ينسحب على ان المنع المذكور مقيد بما اذا لم يود ذلك الى هلاكه
 شخص لا يضمن معه فقال **م** الا من خيف عليه ولا يضمن معه والارحج باليمن **ش** وامام لم يكن له
 المنع هنا لوجوب ذلك عليه واختلف هل له اخذ العوض عن ذلك ام لا قال في المدونة
 وكل من حفر في ارضه او دارة بيرا فله منعها وبيع ما فيها وله منع المارة منها الا يضمن الاقوام
 لا يضمن معهم وان تركوا الى ان يردوا واما عجم هلكوا فظاهرها انهم باخذون ذلك بغير
 يمين قال بن بوش الاول ان لا ياخذوا ذلك الا باليمن والله اشأه بقوله والارحج باليمن
م كفضل بئر زرع خيف على زرع جارة يهدم بيرة واخذ يبيع واجبر عليه **ش** يريد ان
 من له بئر زرع وفي ما به فضل عن سقي زرع فان له ان يمنع ذلك من غيره وياخذ منه
 منه الا ان يكون له جارة وله زرع خيف عليه الهلاك من العطش فانه يجب عليه دفع
 ذلك الفضل لجارة لكن بشرط ثلاثة الاول ان يكون قد زرع على اصل ما احتار
 بما اذا زرع لا على ما فان جارة لا يجب عليه دفع ذلك لانه قد حاطر وعرض زرع
 للهلاك لكونه زرع على غير اصل ما الثاني ان يكون بيرة قد هدم او تزوج او نحو ذلك
 من وجوه تعدد الاستقفا والثالث ان يكون صاحب البير قد اخذ في صلاحها وهذه
 الشروط منها شرطان منصوصان في كلامه وهما الهدام سراجار واحدة في الاصلاح
 والاحذر وهو ان يكون قد زرع على اصل ما موجود من كلامه واختلف هل يكون على الجار
 في ذلك يمين ام لا ففي المدونة واذا انهارت بيرة وخاف على زرعها ان له ان يسقي
 بما جارة الذي يجوز له بيعه بغير يمين وحكي صاحب المقدمات القولين عن مالك
 بن بوش واحدا نفسه اعظم من احتياز زرع الاول ان ياخذ ذلك باليمن فقوله
 كفضل بيراشارة الى هذا اي والارحج فيمن خاف على نفسه اخذة الملبا لئلا ياخذ
 الجار فضل ما بيراشرع الذي فضل عن جارة باليمن وقوله يهدم بيرا يحنف
 على زرع جارة بسبب هدم بيرة ونحوه وقوله واجبر عليه اي اجبر على دفع الماء في

في صورة عطش الشخص نفسه وعلى اعطاء الفضل في صورة عطش الزرع **م**
كفضل بمرماشة بصراهدرا لان لم يبين الملكية **م** يعني انه يجبر على دفع فضل ما
ببر الماشية بغير عن وهو معني قوله هدر اذ لا يجوز له بيعه ولا هبته ولا يورث عنه
وقاله في المجموعة والواضحة ونقل الباجي عن المجموعة ايضا انه لا يجوز بيع بمر الماشية
قال وهو قوله عبد الوهاب وظاهر قوله عليه السلام لا يمنع فضل الما ليمنع به الكلام
الباجي وظاهر المدونة ان المنع على الكراهة في الجعل والاجارة منها لا اراه حراما اذ بيع
الما وبيع اصل البير وصرح فيها في موضع اخر بالكراهة قال ان الكراهة اذا حفر على
معني الانفراد واما اذا حكم له حكم الاباحة فالخبر وكذا حمل صاحب البيان ما في
المدونة من الكراهة على انه حفرها لنفسه وما في المجموعة على ان مال الما لم يبيده في
ادعائه انه حفرها لنفسه قال وعلى هذا تنفق الروايات وهو اول من حملها على
التعارض واحترز بقوله بصراهدرا اذا حفرها في ملكه فان له منعها وبيع ما بها كما
تقدم وقوله انه لم يبين الملكية يعني فان بين واشهد ان الما لكتبة ملكه فانه حينئذ
يصير مالكا له وله المنع والبيع الباجي ولا نص فيه في ذلك والظاهر انه يمكنه ذلك
في البيان هو المذهب ولم يذكر خلافه **م** وبدي عارية له عارية الما لمرحاضه
دابة ربهما جميع الذي والا فبنفس المجهود **م** لما بين انه لا يمنع الفضل في ذلك على ان
البير يقدم على غيره بكتابته ثم ما فضل عنه يدخل فيه المسافر والمقيم في الاحقية ولما
كان المسافر مقدما على المقيم بنه عليه بقوله وبدي عارية له عارية الما لمرحاضه
من الحاضر ولان المسافر اذا انفضل عادما البير الى ما كان عليه او قريبا منه
فيمنع به المقيمون فيحصل المنفعة للفقيرين بخلاف مالو بدي بالمقيمين وقال في
المقدمات بيد اولي اهل الما فباحذون لانفسهم حتى يرووا ثم المارة حتى يرووا
ثم دواب اهل الما حتى يرووا ثم دواب المارة كذلك ثم مواشي اهل الما ثم الفضل
لساير مواشي الناس قال استهب دواب المسافرين قبل دواب اهل الما وقوله
ثم دابة ربهما اي تلي صاحبها في التبديبة على ما ذكرنا واما قوله بجميع الذي فهو اشارة
الى ما قاله في المقدمات في كل صنف من الاصناف المذكورة حتى يرووا ثم كذلك حتى
يرووا الى اخره وقوله وله عارية الما اي والمسافر على الحاضر عارية اهل لالة
التي يرفع بها الما من البير كالردلو والحبل والحوض ويؤد ذلك ابن عبد السلام وظاهر
اطلاقات اهل المذهب ان وجوب عارية الالة في هذا عامة في حق المملوك والفقير
وقوله والا فبنفس المجهود يعني ان ما تقدم من التبديبة المذكورة والترتيب السابق
انما هو اذا كان في الما فضل كما تقدم فاما ان لم يكن فيه فضل فانه بيد ابا نفس
المجهودين قال في المقدمات ودوابهم من كان الجهد عليه اكثر تبديبة صاحبه فان
استووا في الجهد تساوا وهذا مذهب اهل شيب وعلي ما ذهب اليه بن كنانة انهم
اذا استووا في الجهد فاهل الما حق بالتبديبة لانفسهم ودوابهم وان قل الما حده
وحيف على بعضهم بتبديبة بعض اهل الما قدر ما يذهب عنهم الخوف فان

فضل فضل اهل المسافرون لا نفسهم بقدر ما يد هب عنهم الخوف فان فضل فضل
احد اهل المال واهلهم بقدر ما يد هب الخوف عنهم فان فضل فضل احد المسافرون
له واهلهم بقدر ما يد هب الخوف عنهم قال ولا اختلاف عندي في هذا الوجه الذي يحصل
عندي من قول اشهب وبن كنانة **فروع** قال في المقدمات اذا تباح اهل
البيت في التبتة فقد قال بن الماحشون ان كانت لهم سنة من تقديم ذي المائدة الكبير
او قوم على قوم او كبير على صغير حملوا عليه والا استهوا عليه قال وهذا عندي اذا استوي
فقد رهن من حامرها فاما ان كانت لغصم اقرب اليه فهو احق من غيره بالتبديت قلت
ما شئت او كثر ولا حظ فيه لزوج ولا لزوج بالزوجية وهما كالا جني اذا لم يكونا من ذلك
الوطن قال والبير والماحل والحب في ذلك سواء عند مالك خلا قول المغيرة في ان له ان يمنع
فضله صاحب الماشية ووجه قوله ان الحب يتكفى فيه نفقة كية وليس كالبير الذي
اذا تزف منها شي عاده فيه مثله ولا يحمل امره على انه اراد به الصدقة الا بيان وهو في
بير الماشية يحفرها في المهامة يحفرها في المهامة محمول على انه اراد به الصدقة فان
ادعى انه لم يرد بها الصدقة وانه اراد بيع ما فيها لم يصدق ومنع من ذلك بالحكم **مر** وان
سأل مطر مباح سقى الاعلى ان تقدم للكعب **ش** قوله مباح صفة لمحدوف اي بموضع
او يمكن مباح اختار انما اذا سأل بارض مملوكة لشخص فان له منع من غيره كما
تقدم والمعنى انما يسئل من المطر في ارض مباحة الى قوم لم يحن فان له يسقى به الاعلى
الى الكعبين ثم يرسله الى من هو دونه فيسقى به كذلك ثم يرسله حتى يكتفوا والا صل
في هذا اما في الموطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سيل مهنه وز وموئيب
عسك الاعلى الى الكعبين ثم يرسل الاعلى الى الاسفل ومهنه وز وموئيب واديان من
اودته المدينة يسيلان بالمطروفي الصحيح ان رجلا من الانصار رخصه النبي في شراج
الحرة التي يسقون بها النخل فقال الانصار يشرح الماير فاني عليه فاختصا الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال للنبي اسق يا نبي ثم ارسل الماء الى حاركة فغضب
الانصار فقال يا رسول الله ان كان بين عتيك فتكون وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم قال يا نبي اسق ثم احبس الماير حتى يبلغ الحد وقال النبي وانه اني لاحسبه
ان هذه الآية نزلت في ذلك فلا ورتك لا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم قال
الطبري لهدري نظرناني قوله صلى الله عليه وسلم حتى يبلغ الحد فكان الى الكعبين وانما
قال عليه السلام للنبي ثانيا اسق احبس الماير حتى يبلغ الحد لانه عليه السلام نذب
النبي الى اسقاط بعض حقه رعيًا للمجاورة وليس على وجه الحكم فلما تكلم الانصار
ما تكلم استوفى عليه السلام للنبي حقه فقبض عليه السلام ان يمسك الاعلى الماء الى
الكعبين ثم يرسله الى الاسفل قال في المقدمات وهذا الحكم في كل ما غير مملوك يجوز
عن قوم الى قوم دونهم ان من دخل الماير منه او لا فهو احق بالسقي به حتى يبلغ
الماير في ارضه الى الكعبين ثم اخلف اذا بلغ الماير الكعبين هل يرسل جميع الماء الى الاسفل
او لا يرسل اليه الا ما زاد على الكعبين فقال مطر بن الماحشون ومن وهب يرسل على

غير
حفظ

في

الاسفل ما زاد على الكعبين وقال بن القاسم بل يرسل جميع الماء ولا يحسن منه شيان
رشد والا ول اظهر انهم وقال بن كنانة بلغنا انه اذا سقي الذرع امسك حتى يبلغ
الماء شراك النعل واذا سقي النخل وماله اصل حتى يبلغ الماء الكعبين واحب البنا في
الذرع وغيره ان امسك حتى يبلغ الكعبين لانه يبلغ في الذي فعلى المشهور يرسل الاعلى جميع
الماء اذا بلغ الى الكعبين لمن هو دونه ثم الذي تحت ذلك هلك ابداما لم يحتاج
الاول الى اعادة السقي ثانية فيكون احق به ثم الذي يليه فلا يكون في المالحق لمن لم
ينته اليه المامتي احتياج الاعلى الى اعادة السقي وعلى رواية رابا ولا يخذ جميعه بل
ياخذ منه في ساقية بقدر ما يكون الى الكعبين ثم من تحت ذلك حتى يتم الماء
واما ان لم يكن في الماء فضل ولا يتأتى به السقي الا لواحد فلاحق للاسفل الا فيما فضل
عن الاعلى وقوله ان تقدم بشير الى ان ما ذكره من تدبيرة الاعلى معتد بما اذا كان
احيا ولا مستقدا على احياه الاسفل واما اذا تقدم الاسفل فهو احق وقاله سحنون
ونصته فان اراد الاعلى ان يغرق بالماء يسقي قبل الاسفل الذي احيا قبله وذلك
بطل على الثاني وينلف ذرعه فالقدر هو اولى **مر** وامر بالسوية والا فالحايطين
ش يعني ان الاعلى يومر بسوية ارضه ان كان بعضها اعلى من بعض وقاله سحنون
فان تغذر عليه السوية سقي كل مكان على حدة وعده كانه حوايطا قاله الباجي
مر وقسم للمنفقين **ش** قال سحنون فان كان الجنانان متقايين قسم الماء بينهما وهو
معنى كلامه ههنا ثم قال وان كان بعض الاسفل متقايلا لبعض الاعلى حكم لمقابل
الاعلى حكم الاعلى وللمقابل الاسفل حكم الاسفل **مر** كالليل **ش** يعني ان الليل حكمه حكم
النهار في جميع ما تقدم وهكذا انفق عليه بن نافع **مر** وان ملكه او لا قسم بقدر او غيره **ش**
يعني فان ملك الماء ولا اي كما اذا اجتمع جماعة في حياضه الى ارضهم فانه لا تدبيرة
الاغنى على الاسفل لانهم قد ملكوا الماء قبل وصوله الى ارضهم حسب اعمالهم ونسبهم
ذلك العمل يقسم الماء بينهم بقدر او غيره يريد من الالات التي يعرف بها الاوقات ونحوها
ابن شاس فان قيل وما صفة القدر الذي يقسم به **ق** من صفته
ان يوجد قدر فيحرق في اسفلها وتلا بالماء ويكون قد راقها مقدار ما يجري ماوة
على ذلك الحرق فتلا ولا يزال صاحب الحصة من الماء ياخذ ما العين كله ونصفه
فيما شا الى ان يغرق ما القدر ثم تلا للذي يليه مرة او مرتين او اكثر بقدر حصته
قال ومن صفة القدر ايضا ان يوجد قدر فخارا وغيره فيثقب في اسفلها بمثقب ثم
يرفع المثقب ثم يعلت القدر التي حرقته من اسفلها ويجعل تحتها قصرية ويعد
الماء في جراك فاذا انصدع الفخار صب الماء في القدر فيسبل الماء من الثقب فكلما
م الماء ان ينصب صب حتى يكون جري الماء من الثقب معتدلا نهائيا كله والليل كله
الي ان ينصدع الفخار ثم يثقب ويجمع من الماء على اقلهم سهمًا بينهم كلبا او ورنًا
ثم يجعل لكل واحد منهم قدر ما يحمل سهمه من الماء ويثقب كل قدر منهما بالمثقب الذي
ثقب به القدر الاولي فاذا اراد احد منهم السقي علق قدره عباية وصرف النهر كله

الي ارضه فان تشاحوا في التبدية استنموا عليها وهذه الصفة ذكرها ابن حبيب
عن عبد الملك وعنه من علماء المدينة واعتبر من هذا ابن يونس بانهم اذا اختلفت
الصنبا وهم كان صاحب الكبير معنونا لان القدر كل كبرت ثقل فيها الماء وقوي حديد
من التفت حتى يكون مثلي ما يجري من الصغير او اكثر فتي هذا صاحب القدر الصغيرة اكثر
من حقه لفته الماء قال والذي اراه ان يعمل لصاحب الكثير في قدر كالا ولي بن شاس
ومن صفة القدر ايضا ان يصب حشبة ويجعل فيها حرق متساوية تجري منها الماء
ياخذ كل واحد منها بقسطه هذا ونحو مما يتوصل به الي استيفاء كل واحد حقه والعواید
في ذلك مختلفه كلها تقيد معقودا واحدا فنعتمد الاشتراك على ما اتفقوا عليه منها
وقد تدمننا قبل هذا الباب شيئا من هذا المعنى وقد اطنب القاضي عياض في بيان
ذلك في باب القسمة **مر** واقتنع للتشاح في السبق **ش** يعني فان تشاح الاشتراك في التبدية
اقتنع بينهم فمن حنح سهمه اجري له الماء الذي يليه الي اخرهم وقد تقدم حق لابن
شاس **مر** ولا يمنع صيد سمك وان من ملكه **ش** اما اذا كانت ذلك في غير ارض مملوكة لاحد
كالأودية والابهار والاراضي التي ليست مملوكة فلا استحكال في انه لا يجوز له ان يمنع
من اراد الاصطياد من سمك ذلك لانه مباح كاصله وهو الماء ومن سبق الي ذلك فهو احق
به وامان كان في ارض مملوكة له فليس له ايضا في رواية بن القاسم ان يمنع غيره من
ذلك واليه اشار بقوله وان من ملكه ونقد الرواية قال ابن القاسم سالت مالكا عن
خبرات بمصر يبيع اهلها سمكها فقال لا يعجبني لانها ثقل وتكثر ولا احل له منع احده
بصيده وجلد الاسياخ قول ما لك لا يعجبني على المنع به ليد تعليله بانها ثقل وتكثر اذ
الجهل يقتض للمنع وقال سمحون له المنع في ملكه وقال اشهب ان طرحتها فتوالدت فله
المنع والا فلا ان يصير به من يصيد ولمطرق ومن الماحشون حق قول سمحون **مر** وهل
في ارض العنوة فقط او لا ان يصيد الماء لك تا ويلات **ش** هذا اقتضى علي رواية بن
القاسم في المدونة فزاي بن الكاتب انما منع ذلك لكون الارض ليست له انما هو
مؤول لئلا يها اذ ارض مصر ارض حجاج واما لو كانت ارض الانسان وملكه فله منع
الناس واني هذا اشار بقوله وهل في ارض العنوة يعني وهل عدم المنع من ذلك
مقتض على ارض العنوة فقط وقال بعض القدرين انما لا يمنع الناس منها اذا كان
هو لا يصيد ذلك اذ لا يجوز بيع ذلك لانه لا يبيعه عزروا ل هذا اشار بقوله
او لا ان يصيد الماء لك ولو قال او ان لم يصيد الماء لك لكان احسن فتأمله وقال
المنع اري الارض المملوكة على ثلاثة اقسام ان طرحة فيها او كانت في مدبرع وتركا
لذلك فهو احق وان كان في مدبرع ولديات ابا ان الذراعة ولو اتي لسيل الماء عنها
فهو كالكلأ والماء وامساكه هنا اشبه من الكلأ ومن فضل الماء لان الكلاب ملك له
وفضل ما البير يذهب تحت الارض فلا يمنع ما لا يتفع هو به وينفع غيره وان تركه
هلك وذهب والحوت يبقى ويموا ويتوالد فكان له منعه وبه اخذ **مر** ولا كلام في
وعني لم يكتشف رعه بخلاف روجه وحماة **ش** الكلام هو موضوع هو ما ينبت

فعب

فعب

من المرعى الغير مزروع الجوهرى وهو يطلق على الدطب واليابس والخض واحد
البحري وهي الارض التي ترك صاحبها استغنائها ولم يورثها لاجل الرعي
فثبت فيها الكلا والعني هو الذي اعني من الزراعة ومرجه واحد المروج قال الجوهرى
هو الموضع الذي ترعى فيه الدواب اي بخلاف مرجه ومجال مما قد يورث من ارضه للرعي
فان له منعه وبيعه بن رشد ولا خلاف ان الكلا اذا كانت في ارض غير مملوكة ان كان
الناس كلهم فيه سواء ليس احد منهم ان يمنع له عليه السلام لا يمنع ففضل المانع
به الكلا واختلف اذا سبق اليه احد فتركه وصار يرعى ما حوله او حفر بئر اهل يكون
احق بقدر حاجته دون ما فضل عنه ففضل ليس هو احق والناس معه اسوة وهو
قول بن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وقال اشهب هو احق وان لم يحفر بئرا
فداه احق بالسبق قال ومعناه اذا اتجمع اليه وفضده من بعد واما اذا مر به
ولا يكون احق به بمجرد سبقه واول بعضهم قول اشهب انه احق لان رعيه لذلك المكان
احيا فيكون احق بما يحدث فيه من الكلا مرة اخرى بن رشد وفي المسئلة قوله ثالث
يكون احق ان حفر بئرا لا يجد التزول وهو قول المغير وهو اعدل الاقوال
واولاها بالقبول لانه لا يقدر على المقام على الماء اذا لم يكن له مرعى فيده تفقده
في البئر باطلا وكذلك لو سبق بالتزول وبني بنيانا لوجب على قيس هذا ان يكون له
صاحبه احق لئلا يذهب عمله باطلا وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وان كان
مملوكا فهو على اربعة اقسام احدها ان يكون قد حفر عليها بالحيطان كالحنان ولا خلاف
ان صاحبه احق بما فيه من الكلا وله ان يمنع غيره منه وبيعه وان لم يمنع والثاني
ان لا تكون محظرة الا انها حياه ومروجه التي قد يورثها للمرعى وقد اختلف في ذلك
ففضل له ان يمنع ان احتاج اليها وبيع ان لم يحتج اليه من برعاه او محبيه وهو مذهب
بن القاسم وابن الماحقون فان لم يحتج اليه ولا وجد من يبيعه منه جبر على ان يخلي بين
الناس وبينه ولا يباح له منعه وتركه على من يبيعه وفضل له المنع ان احتاج
وليس له ان يبيع وهو قول اشهب والثالث قد ادبته وخص ارضه التي لم يورثها
للمرعى فقال ابن القاسم واشهب له المنع ان احتاج والبيع ان لم يحتج والرابع العفا والمز
من ارض قديمة ولا خلاف انه ليس له بيعه ولا منع الناس عما فضل عنه عن حاجته
منه الا ان يكون عليه في حصر الناس اليه بدواهم ومواسمهم ضرر من زرع يكون له
حواليه فيفسد عليه بالاقبال والادبار انظر كلامه في التبيان فان في الحصة بعضه
وتركت البعض الا ان الذي ذكرته فيه كفاية عالم اذ ذكره **ص باب**
صح وقف مملوك **ش** اختار رحمه الله تعالى لفظ الوقف على لفظ الحبس وان كان الثاني
هو غالب عبارة اهل المذهب لان ما ذكره اصرح في الدلالة عندهم كما سياتي على ان
الشيخ ابا الوليد قال في المقدمات ان معنى اللقطين واحد لا يفترقان في وجه من الوجوه
قال الجوهرى وقفت الدار للمساكين وفقا ووقفها بالالف لغة دينة وقال ايضا
حبست فرسا في سبيل الله اي وقفته فهو محبس وحبس والحبس بالضم ما وقف

وحقيقته العرفية اعطا منافع على سبيل التأييد واختلف في جواره فذهب ابو
 حنيفة واصحابه الى منعه مستندين بقوله تعالى ما جعل الله من حيرة ولا سبيحة
 الاية وقوله تعالى وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والاُنعام نصيبا ويقولون له تعالى وقالوا
 ما في بطون هذه الاُنعام خالصة لذكورنا ومحرم على انا واحبنا وذهب الجمهور الى الجواز
 وهو الصحيح ولا دليل فيما اُجيج به المانع من الايات لانها انما تقضي على ما كانت تفعله
 الجاهلية من التحريم على انفسها من انعامها افترا على الله واتباع خطوات الشيطان
 وليس ذلك مما يحبس الرجل على ولده او وجهه من الوجوه البر والفراوات التي سقطت
 بها الى الله تعالى وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
 وعلي وطلحة والزبير وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعمر بن العاصي دورا وحوابطا وقد
 استثنى عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقته فقال رسول الله قد
 اصبحت ما لالم اصبحت المحب الى منه واريدات البندق به فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حبس الاصل وسبيل الثمرة فكتب هذا اما يصدق به عمر بن الخطاب صدقة لا تنبأ ولا
 تذهب ولا تورث على الفقراء وذوي القربى في سبيل الله وبن السبيل لا جناح على من ولها
 ان يأكل منها بالمعروف وروي عن مالك انه قال جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 صدقته للسائل وكتب عبد الله بن عمر صدقة في صدقته للسائل والفقيه فبينها عبد الله
 بن عمر وهذا مما يدل على مشروعيتها وما استدل به المخالف مما روي عن بن عباس انه قال
 لما نزلت سورة النساء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حبس بعد سورة النساء فان في
 سنده عبد الله بن لهيعة واحاد عيسى وهو ضعيفان واستدلوا ايضا باحاديث
 لا ينفردون بها وفي قوله صحيح وقيل مملوك اشارة الى ما ذهب اليه الجمهور **مر** وان باجرة
ع يعني ان صحة الوقف ليست مقصورة على كون الموقوف مملوك الرقبة للواقف بل
 يجوز وقف الرقبة كالمساجد والحوابط والمصانع والابار والقناطر والمقابر والطرق
 وغيرها ذلك ووقف المنفعة مثل ان يكتري ارضاً عشرين سنة ليحجها مسجداً بوقفه في
 تلك المدة وقد تقدم ذلك في باب المجعل والاحارة ونقص عليه في المدونة واعلم ان
 للوقف اربعة اركان الموقوف والموقوف عليه وما يشترط فيه من الحيانة وغيرها والسعة
 وقد اشار الى الاول منها بقوله **مر** ولو حيوانا ورقيقا كعبد على مرضي لم يقصد ضرورة
ع هذا مذهب المدونة فقيها ومن حبس رقيقا او دواب في السبيل استعملوا في ذلك
 ولم يباعوا وكلامه فيها محتمل هل هو جائز ابتداء او مكروه لكن حملها القنن وغيره على الجواز
ع او حكى في جواره وقف ذلك وفي وقف الثياب اربعة اقوال الاول الجواز قال
 وهو قول بن القاسم في المدونة وعذاه بن زرقون لا شئ قال وهو ظاهر المدونة
 اللغني وذكر بن القصار وعبد الوهاب قولين بالجواز والمنع قال ومن اصحابنا من
 يقول لا خلاف في الحبل وانما الخلاف في غيره مما يربط من العبيد والثياب وقال
 بن القاسم في كتاب محمد استعمل مالك حبس الحيوان وقال في رجل حبس غلاما على رجل
 وعقبه اكثره ذلك لانه ضيق على العبد يربطه لما كان يربطه من العتق قال

فطاهر هذا انه بكده في العبيد والامادون غيرها قال واري ان يجوز الحبس في
جميع ذلك وفي البيان قول بالكرهية في الحيوان والعروض وقول بالحوار في الخيل
والكرهية فيما عداها ابن رشد وهذا المأهول في الحبس المعقب او على التقربا
نهم واما تحبيس ذلك لئلا يقع بعينه في السبيل او يجعل علة ماله علة من ذلك بكرا
او غير موقوفة لاصلاح الطرق ومنافع المساجد فلا خلاف في جواز ما عدا العبيد
والامان بكده فيهم للتضييق والصحيح جواز جميع ذلك لما في الصحيح ان خالد احبس
اعبده وادراعه في سبيل الله بروي بالبايوادة من اسفل وروى اعتده بالتا
المتناهة من فوق وفي البخاري انه عليه السلام قال من حبس فرسا في سبيل الله ايمان
بالله ولقد يقا بوعده كان شعبة ورويه في ميزانه يوم القيامة وقوله لم يقصد
صنوده بروي واما لو قصد بذلك صنود العبد فلا **ص** وفي وقف كطعام ترد
يعني ان الاشياخ ترد وفي جواز وقف الطعام ونحوه والذي في الجواهر عدم الجواز
قال لان منفعة الطعام في استهلاكه يريده وانما يكون الوقف مع بقا الدوات
لئلا ينفع بها مع بقا عينها ولعله يريد ان الواقف له اشتراط بقا عينه والافق في البيان
ان وقف الدناير والدرهم وما لا يعرف بعينه اذا غيب عليه مكره فان وقع
كان لا حر العقب ان كان معقبا وان لم يكن معقبا وكان على معينه رجع اليه بعد
انقراض المجلس عليهم وفي باب الزكاة من المدونة جواز وقف الدناير والدرهم
للسلف فا طعام مثله ولهذا اشار بقوله كطعام اي من المتليات التي لا يعرف
بعينها وفي المنتبية وثقة بحبس المداة درهم او دناير على استنها اول نفقتها
في نفقاتها وكذا ذلك وفي الحقيقة هو فرض **تبيين** في هذا التردد الذي
ذكره نظرا لانك ان فرضت المسئلة فيما اذا قصدت وقف الطعام ونحوه بقا عينه
فليس الا المنع لانه يجبر من غير منفعة تعود على احد وذلك مما يؤدي الى افساده
الطعام المؤدي الى اصابة المال وقد ورد النبي عز ذلك وان كان على معنى انه
وقف للسلف ان احتاج اليه محتاج ثم يرد عوضه فقد علمت ان مذهب المدونة
وعنها الجواز والقول بالكرهية ضعيف واضعف منه قول بن شاس ان حمل على
ظاهرة والله تعالى اعلم **ص** على اهل التملك **ش** لما انقضى كلامه على الركن الاول وهو
الشي الموقوف شرع في الكلام على الركن الثاني وهو الموقوف عليه وأشار الى ان من
شرطه ان يكون اهلا للملكية واحتراز بذلك مما لا يقبل الملكية فان الوقف عليه لا
يجوز وفي قوله اهل التملك اشعار بان الموقوف عليه لا يشترط قبوله لان كلامه
يتناول الموجود والمعدوم نعم اذا كان معينا فانه لا بد من قبوله ان كان اهلا للتقو
كالكبير الجائر لا مرة ولا قبل عنه ولله كالصغير والسفيه والمجنون **ص** كمن سئل
وذي وان لم تظهر بقرينة **ش** قوله من سئل صحة الوقف على الجنين بن العطار
ورغم بعضهم ان التحبيس على الحمل لا يجوز وذلك جائز بدليل جوازه على الاعقاب
وقوله وذي لان الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه اجر وقد نقل بن

46
وهب عن مالك حوائج وصية المسلم للذي وهي كالوقف اذ لا فرق بينهما وقوله
وان لم تظهر قربة يعني انه لا يشترط في الوقف ظهور القربة لانه من باب العطايا
والهبات ولهذا يصح الوقف على العني والفقير **مر** او يشترط تسليم غلته من ناطرة لمصرها
ش يعني هذا الكلام ان من وقف وقفنا وجعل له ناطرا وشرط مع ذلك انه يسلم غلته
ذلك من الناطر المذكور لمصرها في مصرها فان الوقف يصح وهو قول مالك في الموازية
وبه قال ابن عبد الحكم واختاره اللخني لانه حبس فيها حبس لله ولم يعيد فيه مجلسه
ولا بن القاسم واشتهر خلافه والاول هو الصحيح وفي كلامه اشارة الى ان الحوز لا يبطل
بتسلم الغلة لان شرط صحة الوقف حذوجه عن يد واقفة وتركه الا تنفع به قبل
فلسه وموته ومرض موته وذلك حاصل هنا فان حبس في صحته ثم البقاء في يده
مدة حياته او الى ان فلس او الى مرض موته يبطل الوقف وعاء الموقوف مبرا اذا المر
لكن منفعة تصرف في مصرته فان كان لمصرها فيه ففي صحته وبطلانه ثلاثه
روايات يعزق في الثالثة وهي مذهب المدونة بين ان تكون الموقوف له غلة كالدر
والحوابط والحوانث وكونها فلا يصح الوقف لسلطان الحوز وبين ان تكون لا غلة له
مثل ان يكون الموقوف سلاحا او قريبا بوقف في السيل او كئنا بالمر ينظر فيه او يقر
او يشرح منه او يقابل به وكذا ذلك ثم يعيد ذلك للمجلس فيكون الحبس صحيحا لان خرج
ذلك من يده حوز وعوده اليه لا انما كان بعد صحة الحوز بخلاف ما اذا كان
بيده وهو تصرف الغلة اذ لم يخرج عنه وحرد اللخني هذا القسم عن الخلاف قال ويختلف
اذا لم يات وقت انفادة للمجهاد وما طلب الاخذ الكتاب للقراءة حتى مات المجلس هل
يبطل الحبس ام لا وحكى في القسم الاول عن مالك قولين وقيد بما اذا كان حبسا
على غير معين وعلم انه كان تصرف الغلة في مصرها واما اذا شك هل انفاد غلاته
في مصرها ام لا فان الحبس يبطل وفي هذا التفتيد دالة على ان الوقف لو كان على
معين يبطل اتفاقا وقيد اللخني ايضا القسم الثاني بما اذا لم يتصرف فيه اذا عا
تصرف المالك قال وقراءة الكتاب اذا عادت اليه حنف بن شاس وليستني عن
هذا الشرط اي شرط الحوز حكم ما وقفه الواقف على من يلي عليه من لا يلي لنفسه
اذ قبضه له كقبضه وخياره اذا شهد على ذلك وكان تصرف الغلة في منافعه
لامنافع نفسه ثم يشترط في ذلك الشهادة بالحوز وسياق بقبضه الكلام على الحوز
عند ذكره له بعد هذا ان شاء الله تعالى **مر** او ككتاب عاد اليه بعد صرفه في مصر
ش قد تقدم بيانها بما يعني عن الاعادة فوق هذا **مر** ويبطل على معصية **ش** هذا
شروع في الكلام على المواضع التي يبطل فيها وبدا منها هذه المسئلة وهي ما اذا كان
وقف على معصية كما لو شرط ان تصرف في شرب الخمر او يعطي لاهل الفسق وكذا ذلك
مر وخرني **ش** اي ويبطل الوقف ايضا على الحرى قال اصبح ولا يجوز الوصية للحرى
لان ذلك قربة لم على حرهم ولا فرق بين الوصية والحبس **مر** وكافد لكسجد **ش** يعني به
وكذلك يبطل وقف الكافد على مسجد ونحوه وقد قال مالك في مصرانية بعثت بدناير

الى الكعبة ترد اليها ولا يجعل في الكعبة **مر** او على تنبيه دون نيابة **ش** يعني وكذلك
ينقل وقت الانسان على بنيه المذكور دون نيابة وهكذا وقع في رواية بن القاسم
عن مالك فقال الشان ان يبطل وقاله بن سعبان وفي رواية بن زياد كراهته
احد اجهل من الحبس اذا تزوج بن راد عنه بن القاسم في العتبية وكذا بن محمد وذلك
من عند الجاهلية واختلف هل الكراهية في رواية بن زياد على طاهرها وعلى ذلك
عول المحققين ومقتضاها الامتناع بعد الوقوع او المراد بها التحريم وعدمه على ذلك
ما في رواية بن القاسم وذلك من عمل الجاهلية وليكون موافقا لقوله الاحزان ان
يبطل ولا بن القاسم قول بالفرق بين ان يحاز عنه ذلك فيمضي على ما حبسه عليه
اولا يحاز فترده على البنين والبنات وروى عيسى عنه اكرة ذلك فان كان المحبس حيا
فليفسخه ويجعله مستجلا اية طلق المذكور والافات وان مات لم يفسخ وانكر هذه
الرواية سمعون بن الموان وانما يفعل ما قاله مالك من فسخ الحبس وجعله مستجلا
اذا لم يات من حبس عليهم فان ابوا لم يفسخه ويعتد على ما حبس وان كان حيا الا ان
يبرأ او يبرده وهم كبار وفي مختصر ابن الوفا يجوز ان يحبس على المذكور دون الاناث
وبا لعكس وان سببا وي فيه بين المذكور والاناث وجاز ان يقطع البنات بعد التزويج
وما شرط من شرط مضي على شرطه ومثله لا بن نافع الباجي والخلاف في المسئلة مبي
على الحلاق فيموت وهب بعض بنيه دون بعض وقاله في البيان هذه عند مالك
استد في الكراهية من هبة الرجل لبعض ولده دون بعض اذا لم يختلف قوله في الجاهلية
نا فده وان كانت مكروهة وحرج المحمي الا قول فيما اذا يصدق على بعض دون بعض **مر**
او عاد لسكني مسكنه قبل عام **ش** يريد ان من حبس دارا سكنها على صغير ونحوه وهكذا
فيه بوش وغيم ونحو المسئلة عند بن بوش من اولها قال مالك ومن حبس حبسا
فسكنه وماتا ثم خرج منه بعد ذلك فلا اراه الا وقد افسد حبسه وهو مبرأ قال
بن القاسم ان حبس عنه بعد ذلك في صفة حتى مات فهو نافذ وان رجع فسكن فيه يكون بعد
ما حبس عنه فان جاز ذلك امر بين من الحيازة فذلك نافذ قاله مالك بن بوش
وهذه اذا حاز ذلك المحبس عليه نفسه او وكيله ولم يكن فيه صغير ولا من تولد له
له بعد فاما ان جعل ذلك بيد من يجوز له من حوزة حوزة عليه ثم سكن ذلك قبل ان
يلى الصغير نفسه وقبل ان يجوز فيما ذكرنا من حبسه عليه فذلك يبطله **قلت**
وكم حد تلك الحيازة قال السنن اقل ذلك قاله بن عبد الحكم عن مالك واحترز بقوله
عاد قبل عام فما اذا عاد اليه بعد العام فان ذلك لا يبطله **مر** او جهد سبقه
لدين ولا الدين له فانه يبطل ويباع فيما على المحبس من الدين ان اراد الغريم
ذلك وقوله ان كان على محجورة هو قيد في المسئلة السابقة فاقدم ويجعل ان يكون
قيد فيها وفي هذه ايضا **مر** او على نفسه ولو شربك **ش** انما يبطل وقت الانسان
على نفسه لان فيه تحجير اعليه وعلى وارثه بعد الموت وقوله ولو شربك يعني بالفرق

في ذلك بمن ان يكون وقفه خاصة من غير شريك او وقفه على نفسه وعلى غيره او
 هذا هو المشهور ونقل الباقي وابن شماس وابن عبد السلام عن بن شعبة ان
 حبس على نفسه وعلى غيره مع ودخل معهم وان اقر نفسه بطل **ش** وعلى ان النظر له
 بن شماس قال في المختصر الكبير ولا يجوز للرجل ان يحبس ويكون هو ولي الحبس وفي كتاب
 محمد بن حمير حبس غلة داره في صحته على المساكين فكان يلى عليها حتى مات وهي بدها منها ستراته
 قال وكذلك لو شرط في حبسه ان يلى ذلك لم يجز له يريد ويطل ذلك **ش** او لم يجز له كبيره
 وقف عليه ولو سفيهاً وولي صغيراً ولم يخل بين الناس وبين مسجد قبل فلسه وموته ومريضه
 الامحورية اذا اشهد وصرف الغلة له ولم تكن سكناه **ش** اشار بهذا الكلام الى وجوه
 الحيازة وان الوقف يبطل باعدامها ولتعلل ان كان على معين فلا بد منه من
 الحيازة لان ذلك المعين ان كان رشيداً فانه يجوز لنفسه فان لم يفعل حتى فلس
 الواقف او مات او مرض يبطل الوقف فان كان سفيهاً فان حيازته ايضا معتبرة
 والعداها مبطل واليه اشار بقوله ولو سفيهاً ابن الهندي وحيازته صحيحة لان
 الفضل حزوج ذلك عن يد المحبس ووقعت في ايام القامي منذ بن سعيد فله
 فثا ور فقها بلده فامعوا على ان ذلك حيازة حاشي اسحق بن ابراهيم والباقي نحو
 في وثايقه واشار بن راشد الى ان هذه الخلاف انما هو اذا كان له ولي قال دسوقي
 ان يتفق على ان حيازته اذا لم يكن له ولي وان كان صغيراً فان وليه يجوز له ذلك
 فان لم يجز له ذلك حتى حصل للواقف احد الامور الثلاثة بطل الوقف واليه اشار
 بقوله او ولي صغير وان لم يكن على معينين كالمساجد وحواها فلا يحتاج الى حائز معين
 بل اذا حلي بين الناس وبين الصلاة فيها مع الوقف فان لم يخل بين الناس وبينه حتى مات
 او فلس او مرض يبطل الوقف واليه اشار بقوله او لم يخل بين الناس وبينه الى اخره
 وقوله الامحورية اذا اشهد وصرف الغلة له لما ذكر ان الوقف لابد من جوره عن واقعه
 اذا كان على معين ولا يبطل اخرج هذا الذرع من ذلك العموم وهو ما اذا وقف على
 محوره كالأب على ولده الصغير والكبير السفيه او الوصي على يمينه فان حيازته له صحيحة
 ولا يبطل ذلك تكون الموقوف لم يخرج من تحت يد الواقف ثم اشترط في ذلك شرطين
 الاول ان يشهد على التمسيس وقاله بن القاسم في العينية الثاني ان يصرف الغلة في
 مصرفها من منافع محوره لا منافع نفسه بن زرقون ذكر الموقوفون ان الاب اذا انقلبت
 على الابن بماله غلة وقامت البينة ان الاب يستغله ويدخل الغلة في مصالح نفسه
 الى ان مات الاب فالغلة باطلة بمنزلة السكنى اذا لم يخل الدار حتى مات ومثله
 في المدونة لابن كنانة وطاهر المذهب خلافه وان الصدقة جائزة لان الكد اذا كان
 محولا على ابنه فاما استنفق مال ابنه وقال عنه المشهور الممول به المطلقان
 وبه كان الشيوخ يفتون ويقضون وقوله او لم تكن سكناه هذا راجع الى قوله او لم
 عما دلسكنى مسكنه قبل عام يعني فلو كانت الدار التي قد حبسها على الصغير ونحوه غير
 دار سكناه الا انه قد سكنها بعد ان حيزت للصغير اقل من عام فان الوقف فيها لا يبطل

من وقف على نفسه وعلى غيره او وقفه على نفسه وعلى غيره او
 هذا هو المشهور ونقل الباقي وابن شماس وابن عبد السلام عن بن شعبة ان
 حبس على نفسه وعلى غيره مع ودخل معهم وان اقر نفسه بطل **ش** وعلى ان النظر له
 بن شماس قال في المختصر الكبير ولا يجوز للرجل ان يحبس ويكون هو ولي الحبس وفي كتاب
 محمد بن حمير حبس غلة داره في صحته على المساكين فكان يلى عليها حتى مات وهي بدها منها ستراته
 قال وكذلك لو شرط في حبسه ان يلى ذلك لم يجز له يريد ويطل ذلك **ش** او لم يجز له كبيره
 وقف عليه ولو سفيهاً وولي صغيراً ولم يخل بين الناس وبين مسجد قبل فلسه وموته ومريضه
 الامحورية اذا اشهد وصرف الغلة له ولم تكن سكناه **ش** اشار بهذا الكلام الى وجوه
 الحيازة وان الوقف يبطل باعدامها ولتعلل ان كان على معين فلا بد منه من
 الحيازة لان ذلك المعين ان كان رشيداً فانه يجوز لنفسه فان لم يفعل حتى فلس
 الواقف او مات او مرض يبطل الوقف فان كان سفيهاً فان حيازته ايضا معتبرة
 والعداها مبطل واليه اشار بقوله ولو سفيهاً ابن الهندي وحيازته صحيحة لان
 الفضل حزوج ذلك عن يد المحبس ووقعت في ايام القامي منذ بن سعيد فله
 فثا ور فقها بلده فامعوا على ان ذلك حيازة حاشي اسحق بن ابراهيم والباقي نحو
 في وثايقه واشار بن راشد الى ان هذه الخلاف انما هو اذا كان له ولي قال دسوقي
 ان يتفق على ان حيازته اذا لم يكن له ولي وان كان صغيراً فان وليه يجوز له ذلك
 فان لم يجز له ذلك حتى حصل للواقف احد الامور الثلاثة بطل الوقف واليه اشار
 بقوله او ولي صغير وان لم يكن على معينين كالمساجد وحواها فلا يحتاج الى حائز معين
 بل اذا حلي بين الناس وبين الصلاة فيها مع الوقف فان لم يخل بين الناس وبينه حتى مات
 او فلس او مرض يبطل الوقف واليه اشار بقوله او لم يخل بين الناس وبينه الى اخره
 وقوله الامحورية اذا اشهد وصرف الغلة له لما ذكر ان الوقف لابد من جوره عن واقعه
 اذا كان على معين ولا يبطل اخرج هذا الذرع من ذلك العموم وهو ما اذا وقف على
 محوره كالأب على ولده الصغير والكبير السفيه او الوصي على يمينه فان حيازته له صحيحة
 ولا يبطل ذلك تكون الموقوف لم يخرج من تحت يد الواقف ثم اشترط في ذلك شرطين
 الاول ان يشهد على التمسيس وقاله بن القاسم في العينية الثاني ان يصرف الغلة في
 مصرفها من منافع محوره لا منافع نفسه بن زرقون ذكر الموقوفون ان الاب اذا انقلبت
 على الابن بماله غلة وقامت البينة ان الاب يستغله ويدخل الغلة في مصالح نفسه
 الى ان مات الاب فالغلة باطلة بمنزلة السكنى اذا لم يخل الدار حتى مات ومثله
 في المدونة لابن كنانة وطاهر المذهب خلافه وان الصدقة جائزة لان الكد اذا كان
 محولا على ابنه فاما استنفق مال ابنه وقال عنه المشهور الممول به المطلقان
 وبه كان الشيوخ يفتون ويقضون وقوله او لم تكن سكناه هذا راجع الى قوله او لم
 عما دلسكنى مسكنه قبل عام يعني فلو كانت الدار التي قد حبسها على الصغير ونحوه غير
 دار سكناه الا انه قد سكنها بعد ان حيزت للصغير اقل من عام فان الوقف فيها لا يبطل

لعدم اختلال الحوز بد لك **مر** او على وارث مرض موته **ش** البا في مرض موته لظن
اي في مرض موته كقولنا بقا لي يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسبحون وقوله
بقا لي كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبالا تسبحون ويستغفرون وكقوله لك والمعنى
ان من وقف على وارثه في مرض موته فانه يبطل ويرجع ميراثا له كالوصية وقد قال علم
السلام ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث واختار بقوله مرض موته مما
اذا صح منه ثم مات في مرض غيره فان الوقف يصح كما لو وقف على الوارث في الصحة ومراعاة
بالمريض هنا المخوف الذي يجز فيه على المريض الامعقبا خرج من ثلثه فكبريات لما
ثبت ان الوقف على الوارث في مرض الموت لا يصح بغير هذا الكلام على ان ذلك مشروط بما اذا
لم يكن الوقف معقبا لقوله على اولادى واولادهم وعقبهم فانه حينئذ يصح ولا يبطل ما ناب
اولاد الاعيان لتعلق حق غيرهم به لانهم لو ماتوا رجع جميعه لاولادهم وقوله فكبريات اي
انا اذا قلنا بصحة الوقف في العرض المذكور فان ما ناب الوارث يكون كبريات اي يقسم
للك كمثل حظ الا نسبين ويكون بينهم موقوفا وتدخل الام والزوجة وعترتها من الوارث
ويصح العمل في ذلك بما ذكره من قوله **مر** كثرته اولاد واربعه اولاد وعقبه وكن
اما وزوجة فبداخلان فيما لاولاد واربعه اسباعه لولد الولد وقف **ش** يريد اذا وقف
في من منه على ثلاثة من اولاد واربعه من اولاد واربعه وعقبهم ومات وخلف السبعة
وترك ايضا اما وزوجة يريد والبدش تحمل جميع ذلك لانه وصية وان لم يحمله فخرج منه كل
فيه ما يدكره وقوله فبداخلان اي الام والزوجة فيما ينوب اولاد الصلب وذلك ان جميع
الموقوف يقسم على سبعة اسهم منها اربعة لولد الولد حصص يسبحون ومحمد ان كانت حاله
واحدة والافعل قدر الحاجة والذكر والاشئ عند بن القاسم سوا بن رشد وهو المشهور وظاهر
ما في العينية عند بن القاسم انه لا يقدم محتاج على غيره وهو قول بن الماحون اذا الحبس
في المرض يعني الوصية لا يفضل فيه فقير على غني وياخذ اولاد الاعيان ثلاثة فبداخل معهم
الام والزوجة فياخذان السدس والثلث لانهم اما ياخذون ذلك على سبيل الارث هم
ولهذا اذا كان في اولاد الاعيان اثني لكان لهما مثل نصف نصيب الذكر **مر** وانقص
القسم بحدوث ولد لهما **ش** يعني ان القسمة تنقص بحدوث ولد واحد ولد الاعيان او
لاحد ولد ولد الولد فقوله لهما اي للصنفين اولاد يفتن او للقبيلتين وكقوله لك
وتصير حينئذ القسمة بحدوث من ثمانية بعد ان كانت من سبعة وكل نقص الاستناخ
الاتفاق على انتقاص القسم هنا كما ذكر **مر** كقوله على الاصح **ش** الضمير في موته عائد على احد
الاولاد واولاد الاولاد والمعنى ان القسم ايضا ينقص بموت احد من هؤلاء القولين لك
والقولان في ذلك لابن القاسم فزوي عنه الجي بن يحيى انه ينقص بذلك وهو قول يسبحون
وبن الحوز فيقسم حينئذ جميع ذلك على ستة ولا ينقص القاسم ايضا في العينية ان القسم لا ينقص
وعلى الاولاد اذ مات احد ولد الاعيان قسم جميع الحبس على ستة ياخذ ولد الولد الاربعه
اربعه اسهم وياخذ الولدان الباقيان من ولد الاعيان سهمين يقسمان على ورثة الحبس
ناخذ الام سدسها والزوجة ثلثها ثم يقسم باقيا على ثلاثة ياخذ منها الولدان سهمين

وَتَحْيَى الْمَيِّتَ بِالَّذِي كُنْ فَنَابَهُ يَكُونُ لَوْرَثَتَهُ مَوْفُوقًا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى الْفَرَائِضِ مَنْ كَانَ وَافِدًا جُلُ
 نِيَهُ زَوْجَةً الْحَبْسِ إِنْ كَانَتْ أُمُّ الْمَيِّتِ وَمَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْمَيِّتِ أَوْ غَيْرِهِمْ
 هُوَ وَارِثٌ لَهُ بَنُ بَوَيْسٍ فَيَصِيرُ بَيْدُ الْوَلَدِ لِنَصِيبِ بَعْضِ الْحَبْسِ مِنْ حِجْدَةٍ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ
 وَالثَّانِي وَنَصِيبُ بَعْضِ الْمِيرَاثِ مِنْ أَيْدِي فَلَوَمَاثِ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْأَعْيَانِ أَيْضًا أَنْتَقِضَ
 الْقِسْمُ وَنُصِيبَ كُلُّهُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ وَإِنْ مَاتَ الثَّلَاثُ رَجَعَ الْحَبْسُ كُلُّهُ لَوَلَدِ الْوَلَدِ وَعَلَى
 الْقَوْلِ بَعْدَهُمُ النِّقْضُ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ وَلَدِ الْأَعْيَانِ أَخَذَ مَا نَابَهُ فِي الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ مَجْمُوعُ
 مَعَ مَا اخْذَتْهُ مِنْهُ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ فَيَكْمُلُ السَّبْعُ بِذَلِكَ بَنُ بَوَيْسٍ وَيُقَالُ لِمَا آيَ لِلْأُمِّ وَالزَّوْجَةِ
 قَدْ كُنْتُمَا تُحْتَجَّانِ عَلَيْهِ إِنْ سَيِّئَا ثَرِ بَذَلِكَ دُونَكُمَا وَإِنَّمَا وَارِثَانِ مَعَهُ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ يَبْقَ لِكُمَا
 حِجْدَةٌ فِيمَا اخْذَتْمَا مِنْهُ بَأْيٍ يَكْمُلُ الْقِيَامُ وَلَدِ الْوَلَدِ فِيهِ وَلَا حِجْدَةٌ لِكُمَا عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ إِنْهُمْ غَيْرُكُمْ
 وَرِثَةٌ فَيَقْسَمُ هَذَا الْبَيْتُ عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ وَعَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ وَلَدِ الْأَعْيَانِ وَهَمَا اثْنَانِ فَيَقْسَمُ
 عَلَى سِتَّةِ أَرْبَعَةٍ هُوَ لَوَلَدُ الْوَلَدِ وَاثْنَانِ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ وَهَمَا اثْنَانِ فَيَقْسَمُ قَالَ فِي الْعَنْبِيَّةِ
 ثَمَا صَارَ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ قِسْمٌ عَلَيْهِمْ وَعَلَى وَلَدِ الْهَالِكِ مِنْهُمْ عَلَى الْفَرَائِضِ وَتَأْخُذُ مِنْهُ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ
 سَهْمَيْهِمَا بِرَيْدٍ وَهُوَ سُدُسُهُمَا وَتَقْسَمُ مَا بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَدُ وَلَدِ الْأَعْيَانِ حَيْثُ الْمَيِّتِ
 بِالَّذِي كُنْ فَيَكُونُ لِكُلِّ حِي سَهْمٌ وَسَهْمُ الْمَيِّتِ لَوْرَثَتِهِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ مَوْفُوقًا عَلَى الْفَرَائِضِ فَيَنْصِيبُ
 بَيْدُ وَلَدِ الْوَلَدِ نَصِيبَ بَعْضِ الْحَبْسِ مِنْ حِجْدَةٍ وَنَصِيبَ بَعْضِ الْمِيرَاثِ مِنْ أَيْدِيهِمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
 قَالَ سَمْعُونُ فِي الْمَجْمُوعَةِ وَأَمَّا هَذَا فِي الثَّمَارِ وَشَبَّهَهَا مِنَ الْعَلَاتِ فَيَقْسَمُ عِنْدَ كُلِّ غَلَّةٍ مِنْ
 وَجْدِ حَيٍّ يَوْمَئِذٍ مِنْ وَلَدَةٍ لَصْلِيهِ وَوَلَدَةٍ فَامَّا فِيمَا سَكَنَتْ مِنْ دَارٍ أَوْ مِنْ رِيعٍ مِنْ
 الْأَرْضِ فَلَا يَدُ مِنْ نَقْضِ الْحَبْسِ بَنُ بَوَيْسٍ وَهَذَا الْقَوْلُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ بَرِي نَقْضِ
 الْقِسْمِ فِي جَمِيعِ الْحَبْسِ سِيَّاقِي مَا إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ أَوْ جَمِيعِهِمْ **ص** لَا الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ
 يَعْنِي فَإِنَّ الْقِسْمَ لَا يَنْتَقِضُ بِمَوْتِهَا وَلَا بِمَوْتِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَالَ فِي الْمَدُونَةِ وَلَوْ مَاتَتِ الْأُمُّ أَوْ هِيَ
 الزَّوْجَةُ كَانَ مَا بَدَيْتُمَا لَوْرَثَتُمَا مَوْفُوقًا وَكَذَلِكَ يَوْرَثُ نَفْعَ ذَلِكَ عَنْ وَارِثَتِهَا إِنْ بَدَا مَا بَقِيَ مِنْ
 وَلَدِ الْأَعْيَانِ أَحَدٌ **ص** فَيَدْخُلَانِ **ش** إِيَّايَ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ فِيمَا تَوَفَّرَ عَنْ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِ الْأَعْيَانِ
 عَلَى تَقَدُّمِ **ص** وَدَخَلَ فِيمَا رِيدَ لِلْوَلَدِ **ش** إِيَّايَ وَدَخَلَ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ فِيمَا رِيدَ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ
 سَبَبُ مَوْتِ أَحَدٍ وَلَدِ الْوَلَدِ أَوْ مَوْتُهُمْ كُلُّهُمْ فَذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَوْ لَا وَلَهُمْ مَيِّتٌ مِنْ وَلَدِ الْأَعْيَانِ
 أَحَدٌ قِسْمٌ حِينَئِذٍ جَمِيعُ الْحَبْسِ عَلَى سِتَّةِ عَدَدِ الْبَاقِينَ فَيَأْخُذُ وَلَدُ الْأَعْيَانِ الثَّلَاثَةَ
 النِّصْفَ وَيَأْخُذُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِينَ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ النِّصْفَ الْأَخْرَ فَإِنَّ النِّقْضَ وَلَدِ الْوَلَدِ
 وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَجَعَ جَمِيعُ الْحَبْسِ ثَمَرَاتٍ يَنْتَفِعُ بِهِ جَمِيعُ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ أَنْتَفَاعَ الْمِلْكِ وَيَدْخُلُ
 فِي ذَلِكَ إِيَّاهُ فِيمَا رِيدَ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ وَهَكَذَا رَوَى الْحِجِّيُّ بَنُ الْحِجِّيِّ عَنْ بَنِ الْقَاسِمِ
 وَبَنِ عَبْدِ وَاسٍ عَنْ سَمْعُونٍ وَقَالَ لَهُ عَيْسَى وَاسْمُكَ فِي الْعَنْبِيَّةِ خِلَافَ وَاسْمَا لَا يَدْخُلَانِ
 وَنَفْتَهُ فِيهَا وَأَمَّا يَقَاسُ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ وَلَدِ الْأَعْيَانِ إِذَا هَلَكَ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ اثْنَانِ أَوْ هَلَكَ
 اثْنَانِ وَبَقِيَ وَاحِدٌ أَوْ مَا رَجَعَ إِلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ وَلَدِ الْوَلَدِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأُمُّ وَالزَّوْجَةُ لِأَنَّ
 مَا يَرِجَعُ عَلَيْهِمْ مِنْ وَصِيَّةٍ قَدْ انْقَضَتْ لَوْجَهْمَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا مَحَابَاةٌ لَوَارِثِ الْأَتْرَافِ إِنْ لَوْ
 أَوْ فِي رَجُلٍ لَوَلَدَ وَلَدَهُ بَدَا رَحْبُ عَلَيْهِمْ وَلَهُ وَلَدٌ لَصْلِيهِ وَأَمَّا زَوْجَةُ لَكَاتٍ وَصِيَّةٌ نَافِذَةٌ

بَقِيَ مَا تَوَفَّرَ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ
 سِتَّةَ أَصْنَافٍ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ
 ثَلَاثُ أَصْنَافٍ فَيَأْخُذُ الْأُمُّ مِثْلَ
 وَالزَّوْجَةُ مِثْلَهُ وَجَمْعُ الثَّلَاثِ
 عِشْرِينَ مِثْلَ تَوَفَّرَ لَوَلَدِ الْأَعْيَانِ
 الْيَوْمَ كَانَ أَحَدُ أَهْلِ الْقَلْبِ
 يَنْتَفِعُ بِهِ كَلَامُ بَشَرٍ

لم لانهم غير ورثة ولم يكن للزوج والام معال فكذا لك هنا قال في البيان وقول من
القاسم هو الصحيح لان ما يرجع اليهم من حق ولد الولد وصية لو ارث اذ لم يرجع اليهم يرجع
الاحباس وانما يرجع بحكم الحبس وكذا قال التوسلي ان قول ابن القاسم صواب لان الرجوع لا يكون
مع وجود الحبس عليهم يريد انما ذكره سبحانه من رجوع الوقف للاولاد بمعنى مراجع الاحباس
ليس كذلك وانما يرجع اليهم بانهم المحبس عليهم واذا كانوا محبسا عليهم امتنع الرجوع بمعنى الوقفية
والرجوع مشروط بانقراض من حبس عليه وكذا اصوب المحكي قول ابن القاسم واعلم ان هذه المسئلة
تسمى مسئلة ولده الاعيان وقد فسرها الشيخ ابو محمد واجاد شرحها وقال انها من حسان المسائل
وقيل من يعرفها وهي في اكثر الكتب خطأ لدقة معانيها وغامض تغريبتها وقد اطل فيها ابن ابي
زيد النفس في فائدة وصاحب البيان بما لا يستغنى عنها الا تيان به وفيها ذكرناه كفائة لمن
اراد ان يقتصر على حمل كلامه ومن اراد الامعان في ذلك فعليه بالنظر في الكتب المذكورة
محبست ووقفت وتصدق ان قارنه فتيده اوجبة لا تنقطع او المحمول وان حصص **ش**
هذا هو الركن الرابع من اركان الوقف وهو الصيغة واسرارها ان تكون بثلاثة الفاظ
حبست ووقفت وتصدقت فالبا متعلقة بقوله صح وقف اول الباب والمعنى ان الوقف يقع
بيريده ويتا بد هذه الالفاظ الثلاثة ولهذا قال ان قارنه فتيده والذي حكاه عبد
الوهاب وغيره من العراقيين بان لفظ وقفت مجردة يفيد التابيد بانفاق وقفات
بن رشد وبن رفقون لفظة وقفت ولفظ الحبس سواء وان لفظ وقفت يدخله الخلاف
الذي في حبست والعريضة التي يفيد ذلك كقوله حبس او صدقة لا يباع ولا يوهب واختلف
اذا جمع بين المتعطين فقد حبس صدقة او صدقة حبس ففي المدونة لم يختلف قول مالك
انه لا يباع ويرجع الى اول الناس يوم المرجع حبسا ابن رشد وغيره وليس صحيحا فان مالك
في المختصر انه يرجع اذا كان على معين ملكا كالعمرى وهو قول بن وهب في العتبية وزاد
ولو قال لا يباع ولا يوهب لاحتمال لا يباع ولا يوهب حياة الحبس عليه وقوله اوجبة لا تنقطع
كقوله هو حبس او صدقة على الفقراء والمساكين او على طلبة العلم او اصلاح المساجد او نحو ذلك
وسوا كانت الجهة محصورة ام لا لكن ان تغذر صفة في ذلك فانه يصرف في مثله قاله عياض
فقال وان جعله على وجه معين غير محصور كقوله في وقيد مسجد كذا او قنطرة كذا احكمه
كالحبس اليهم اي في التابيد وان تغذر ذلك لحلول البلد او فساد موضع القنطرة حتى يعلم
انها لا يمكن ان تبني فانه يصرف في مثله والا وقف ان طلع عبودية الى حاله وسياق هذا من
كلامه وقوله او المحمول وان حصص كقوله حبس على فلان وعقبه وقد اختلف في ذلك قول
مالك والذي له في المدونة انه حبس موبد يرجع بعد انقراضهم مرجع الاحباس شوا قال
ما عاشوا ام لم يقل وروي اشبه عنه يرجع لاحد الحبس عليه ملكا وقيل حكمها حكم العمرى وحكي في
الجلاب انه اذا جعلها صدقة في وجهها مما اختلف فيه قوله مالك فدية جعلها كالعمرى
ومرة جعلها تنفذ حبسا قال الا ان يريد ان تصدق معين ملكه لا تمنعته فتكون ملكا
لمن تصدق بها عليه عياض وهو عندي يرجع الى معني اختلافه في الوجه الذي قبله
المحمول المحصور عياض فان قال حبس على فلان لا يباع ولا يوهب ولا يورث فهو حبس على

مذهبه في الكتاب وله في العتبية يرجع ملكا كالعدي وقال مطرف لوقال مع هذا
علي فلان بعينه اي لفظ مع ذلك بقوله بعينه فهو حيس واختلف في هذا في الصدقة
ايضا فدوي استهب عن مالك انها تبطل ولا يضر الشرط وقال استهب وسحنون هو حيس
محموم ولما لك ايضا وبه قال بن القاسم في صدقة باطلة اما بتلها او رجعت اليه الا في صغير
او سفيه فمشروط له ذلك لرشد وقال فاما لوقال في جميع هذا الايباع ولا يورث ولا يوهب
ولا يملك لكان حبسا محرما بغير خلاف الا لارتفاع الاحتمال بغير عليه البعداد بون
ورجع ان انقطع لا قرب فقرا عصبة المحبس وامراة لورحلت عصب **ش** يريديان المحبس اذا وقع
موبدا وانقطعت الحبة التي جعل فيها وتقدر صفة اليها فانه يرجع الي اقرب فقير من عصبة
المحبس وهذا هو المشهور وقيل اذا لم يكن اهل المرجع فقرا ولم يكن فيهم من اهل الحاجة احد
اعطى الاغنيا منهم وقيل يدخل الاغنيا في السكنى دون الغلة واختلف اذا كان في مرجع
الاحباس فقرا فاخذوا ما يكتفيهم وبقيت بقية هل يرد عليهم او على من هو البعد منهم فاذا
انقطع الاقرب من عصبة المحبس فعلى عصبة الاقرب فالاقرب من عصبة المحبس فان لم يكن
للمحبس مرجع من العصبة رجع للعقرا وقوله وامراة لورحلت عصب يعني انه يدخل في مرجع
الاحباس من النساء كل امراة لو كانت رجلا كان عصبة كالعمت والاحوات وبنات الاحوة
وبنات العم وبنات المعتق فلو لم يكن له يوم المرجع الا ابنة واحدة فانها تاخذ جميعه وقيل
لا يدخل منهم الا من يرث فقط كالبنات وبنات الابن والاخت الشقيقة والاب وهو قول
بن القاسم في سماع سحنون وقيل انما يدخل من من كان من حزم النسب كالنبت وبنات الابن
والاخت دون الام لانها ليست من حزم نفسه نسبه ولا العمة ولا بنت العم وبنات الاخ ولما لك
من رواية استهب ان الام لا تدخل واحري الحدة وروي بن القاسم ان الام تدخل دون الحدة
بن زرقون وقيل تدخل الحدة للاب دون الحدة للام وهو قول بن القاسم في الواحمة
والتفق على عدم دخول الاحوات للام والخالات وبنات البنات وبنات الاحوات قاله
صاحب البيان وبن زرقون واذا قيل بدخول النساء في مرجع الاحباس فلما لك في كتاب محمد
الذكر والاثني فيه سوا وان شرط في اصل المحبس للذكر مثل حظ الانثيين قال لان المرجع ليس
فيه شرط **ف** ان ضاق قدم البنات **ش** هكذا قال بن القاسم ولفظه وان كان بنات وعصبة
هنو بينهم ان كان فيه سعة والا فالبنات احق به **و** على اثنين وبعدها على العقرا نصيب من
مات لم **ش** يعني ولو وقف على اثنين معينين ثم بعدهما على العقرا كقوله هو حيس على زيد وعمرو
وبعدهما على العقرا وقوله نصيب من مات منهما لم اي فان مات احد المعينين فنصيب
للعقرا لا لشريك الباقي وظاهر كلامه سوا كان المحبس مما يجزي بالقسم كغلة الحايطة
والدار والحانوت ويؤخذ لك اولا تجزي كركوب دابة وكنت دار وحانوت ويؤخذ هره
بالنسبة الي ما تجزي فاختلف هل ينقل له او يكون لاخذ الشريكين الي بن عبد السلام
وقد كثر فيه اضطراب المتقدمين وكذا بين فقهي قرطبة بن رشد وبن الحاج والف
كل من على صاحبه والذي حكاه بن زرقون عن بن الحلاب ان الشريك الباقي احق به
من الفقرا ثم حكى عنه قولان اخر مثل ما ذكره الشيخ فانظره مع ما هنا **ال** اعلي عشرة

فج

حياتهم فيملك بعد **ش** لما ذكر ان الحبس يرجع الى اقرب فقر اعصبة الحبس اذا انقضت
من حبس عليهم وكان ذلك يوم عومته في كل صورة اخرج هذه من ذلك العموم واثار الى
انه اذا قال وقفت على هذه العشرة باعيانهم او على فلان وفلان لعشرة باعيانهم حياتهم
انقضت فانه يرجع ملكا لما ذكره ان كان حيا او لو ازاله وحكي اللحن والمبطل الاتفاق على ذلك
واما قال كعلي عشرة ليس به علي ان العوض ليس بمصورا على هذا العدد الخاص بل سوا كان
اكثر او اقل **ص** وفي كقطرة لم يرجع عودها في مثلها والاوقف **ش** يعني فان كان الوقف على
جهة معينة غير محصورة كقوله هو وقف في بنا قنطرة كذا او في وقوف مسجد كذا فان بقدر
بنا القنطرة المذكورة لفساد موضعها ولم يرجع عودها فان ذلك الحبس يصرف في مثلها
وقول **ص** والا اي وان كان عودها مرجوا فان ذلك يوقف لها وكذلك في المسجد وقد مرنا
ذلك من كلام القاضي عياض عند قوله او ليجول وان حصر **ص** ومدقة لفلان فله **ش** يعني
انه من قال داري مثلامدقة لفلان فانها تكون له ملكا يفعل فيها ما يشاء وهكذا انفق
عليه القاضي عياض وعزم وكذلك نقى على المسئلة التي تذكرها بعد هذا وهي قوله
ص او لساكنين فرق ثمنها بالاجتهاد **ش** فاذا قال هي مدقة لساكنين فانها تكون ملكا
لم وساع ولصرف الناطق ثمنها على الساكنين على حسب اجتهاد يوم الحكم ولا يلزم التعميم اذا
هو غير مقدر عليه والامرا والحبس **ص** ولا يشترط التجيز **ش** يعني انه لا يشترط في الوقف
تجيزه حين الوقفية بل لو قال اذ اجاراس الشهر الفلاني او العام الفلاني فهو وقف فانه
يصح ويلزم عند راس الشهر وظاهره ان ذلك يجري مجرى العتق الى اجل كقوله لعبد اذ
جاء راس الشهر الفلاني فانت حر ابن عبد السلام وهو صحيح باعتبار عقد الذم والآن ان
العبد لا يضر في عقد هذه الحرية استحداث سيدة الدين قبل مجي الشهر وذلك يصدر
عقد الحبس **ص** ومحل في الاطلاق عليه **ش** يريد ان لفظ الوقف اذا صدر من الواقف غير
مقيد بمن وهو مرادة بالاطلاق فانه يحل على التجيز كسائر العطايا فان قيده بزمان
ياقي كما في المسئلة السابقة فانه يتقيد بذلك كما تقدم **ص** كسوية اني بذكر **ش** يعني
وكذلك يحل الوقف على السوية بين الذكور والانا **ش** اذا الحبس عليهم ولم يقيد المصروف فان
قيده اتباع كما قال وهكذا ذكر بن يوسف وعزم وهو واضح **ص** ولا التا بيد **ش** هو معطوف على
قوله ولا يشترط التجيز يعني وكذلك لا يشترط في صحة العقد التا بيد بل يصح ان يوقف
الشيء مدة ثم يجعله بعد ها ملكا له او لغيره عليه وقد نص في الموازية والمجموعة على ان
قال داري حبس على عقي وهي للاخر منهم انها تكون للاخر منهم ملكا **ص** ولا تعيين مصرفه
وصرف في غالب والا فالفقر **ش** يعني وكذلك لا يشترط في الوقف تعيين مصرفه ويصرف
في غالب ما يحبس الناس فيه في تلك الجهة فان لم يكن غالب صرف في الفقرا وخوم في المدرة
قال فيها ومن قال داري حبس فقط ولم يجعل لها مخرجا فهي حبس على الفقرا الا ان يري
لذلك وجه يصرف اليه مثل ان يكون بموضع رباط كالاسكندرية وحل ما يحبس الناس فيها
في السبيل قال ينظر الامام في ذلك ويجتهد وارجوا ان يكون له سعة في ذلك وقال
القاضي ابو محمد وخوم في الجلاب يصرف في وجوه الخير وهو اعم من الفقرا **ص** ولا قبول مستحقة

يعني وكذلك لا يشترط في صحة الوقف قبول مستحقه اذا كان غير معين كالفقراء
 والمساكين او العذرة ويحذر لك اذ لو شرط ذلك لسقط الوقف ولم يصح على المساجد والقنابر
 ويحذر **ص** الامعين الاهل **ش** اي فانه يشترط قبوله واحتراره بالاهل من نحو الصغير والسفيه
 فان الولي يقبل لما ذلك فان لم يكن له اول فينبغي ان يقيم من يقبل ذلك اما في السبب اما في
 والصدقة عليها **ص** فان رد فكنقطع **ش** اي فان رد من هو اهل للقبول المحبس ولم يقبله فانه
 يكون كالوقف الذي قد انقطع من حبس عليه وعليه فيرجع حبسا على اقرب فقرا عصبة المحبس
 وهذه القول وقع لما لك محمد الا انه لم يقبل انه يرجع لا قرب الناس بالمحبس وانما قال يرجع حبسا
 لغير من حبس عليه ونفسه ومن اوصي بقرسه في سبيل الله وقال اعطوه فلانا فلم يقبله فلا
 كان حبسا واعطى لغيره وان لم يقبل حبسا رد الى ورثته ولم يرد قول انه اذا رده يرجع ملكا
 الى المحبس وقيد المحبس بالخلاف بما اذا قصد بوقفه القرية فقال اركب ان اعطاه ليركبه
 ليس ليغزو وعليه ان يرجع سرايا وان كان لغزو وعليه فهو موضع الخلاف **ص** واتبع شرطه
 ان حاز **ش** العمير في شرطه عايد على الواقف واتبع مبني لما لم يسم فاعله والمعنى ان الواقف
 اذا شرط في وقفه شرطا يجوز له فان شرطه يتبع ولا يجوز بخلافه لان الغاطه تتبعه
 كالغاطه الشارع ولا يرد على هذا احد القولين في نقل القاضى المسجد اذا ادثر واسبى من عمارته
 لحراب البلد ونحوه الى مسجد اخر لان شرطه انما يتبع مع الامكان فلان هذا الوقف لعقده ولد
 الانتفاع بوقفه وقد قال اصبح عن بن القاسم في مقبرة عفت فلا بأس ان يبني فيها مسجدا
 وما كان لله فلا بأس ان يستعان ببعضه على بعض وقال بن الماحشون في ارض محبسة
 لدفن الموتى فصاقت باهلها واراها ان يتوسعوا ويدفنوا في مسجد بجانبها ميتا فلا
 بأس به وذلك حبس كله وسال بن وضاح سحنونا عن زيب المسجد يكون كثيرا يباع ويجعل
 في منفعة المسجد قال يجعل فتايل غلاظ ولم يريعه قال ابو قد في مسجد اخر قال
 لا بأس به قال فالحشبة تكون في المسجد قد عفت لا يكون فيها كبير منفعة اتباع وبيوت
 بنيتها حشبة يرم بها المسجد قال اما اننا فلا اجعل سبيلا الى بيعها اصلا الا ان ثم قولاه
 ضعيفا وقوله ان حاز يريد ان شرط الواقف يشترط في لزوم اتباعه كونه مما يجوز
 للمواقف ان يشترطه فاما ما لا يجوز له كالشرط على عصية فلا **ص** كتحصيل مذهب او ناظر
ش هذا بيان للوجوه التي اذا اشترطها الواقف لا يجوز العدول عنها مثل ان يخص اهل
 مذهب بعينه او مدرسة بعينها او رباط او ناظر بعينه ويحذر لك **ص** او تبديله فلا
 لكذا وان من غلظه غلة ثاب عام ان لم يقل من غلة كل عام **ش** كما اذا وقف حايطة او دارا
 على الفقراء او المساكين وشرط ان يعطى لذيق من غلته في عامه الذي يوفيه شيئا معلوما
 على الخبز او من غلة العام الثاني ولا يعطى لما مضى من الاعوام ان لم يقل من غلة كل عامه
ص وان من قاله احتاج من المحبس عليه باع **ش** قال في النوادر ومن المجموعة والعنينة
 وكتاب محمد قال بن القاسم قال ما لك فتم جعل حبسا صدقه على ولده لا يباع الا ان يحتاجوا
 الى البيع واجتمع ملاوهم على البيع باعوا واقتسموا ثمنها سواد كوزهم وانما هم فان هلكوا
 الا واحد افا راد بيعها فذلك له قيل فان ثم امرأة وهي بنت اخي الباقي الذي باع وطلبت

ميراثها من ذلك من انما قال ما اري لما في ذلك حقا قال في كتاب بن الموار فان حسن
 علي ولده وشروط ان احتاجوا باعوا فذلك جائز ومن احتاج منهم فله بيع حظه وان باعوا
 ولا يدخل احد في ثمن ما بيع من ورثة الميت سواء هم فان انقرض من حصة عليه الا واحدا
 فاحتاج فباع فالتن كذا له ليس لورثة اهل المحبس من مات منهم معه شيء لان من انقرض سقط
 حقه وصار لمن بعده محمد وان انقرض قبل ان يحتاج فليس لورثته ولا لغوهم فيها شيء رجوع
 كما يرجع غيرها من الاحبار ثم حكى عن ابن القاسم انهم انما يقتسمون ثمنها في المسئلة الاولى بالكل
 للذكر كالانثى لانها صدقة جاورها وليس تخرج على الموارث ان طريقة ذلك في كلامه **ش**
 او ان تسور عليه فاض او غيره رجوع له او لورثته **ش** اي فان حبس شيئا واشتراط فيه انه ان تسور
 عليه احد من القضاة او من الولاة او غيرها فانه يرجع له حينئذ ملكا او لورثته ان مات
 اتبع ذلك الشرط وعمل بقتضاه لانه من الشروط التي يسوغ لها اشتراطها **ش** كعلي او لولده
 ولا ولد له **ش** يعني فانه يرجع له ملكا وله بيعه ما لم يولد له ولد فاذا ولد له لم تجز له البيع
 حينئذ وهذا القول لما كان في الموارث والمجموعة قاله فمن حبس علي ولده ثم هو في سبيل
 الله وقال بن القاسم لا يجوز له البيع حتى يبيس من الولد قال ولو اجرت له ان يبيع لاجرت له
 ان كان له ولد وما تولى ان يبيع ولا ينتظر ان يولد له ولا بن الماحضون قول ثالث انه حكم
 بحبسهم ويجوز اليه يدعة ليمسح الحوز وتوقف ثمرته فان ولد له فالحبس والثره له وان لم يولد
 له ولد او ولد ومات او امس من الولد فهو لا قرب الناس بالمحبس الباقي واذا حدث له
 ولد وحكم له بالحبس والثره فانه يرد اليه الاب لانه يبيع حوزة لولده **ش** لا شرط لصلاحه على
 مستحقه **ش** لما فرغ من ذلك الشروط التي يلزم العمل بقتضاها شرع في الشروط التي لا ينبغي
 للواقف ان يشترطها وان وقعت لا يعمل بقتضاها ويمضي حبسا بغير الشرط المذكور مثل ان
 يشترط على مستحق الوقف صلاحه اذا احتاج الى الاصلاح وهكذا في المدونة وعلى فيها
 صحة الوقف بانه قد فات في سبيل الله وبطلان الشرط بانه يرجع الى الكد بالجهول قال
 فيها وموتها من غلتها وامضي فيها الحبس بمجرد العقد وقال محمد بن مام يقتض قال
 ولو اشترط ان يعوم ما انسلم منها بقدر كراهها جاز حكاة النبي فقله هنا لا شرط كذا اي
 فلا يتبع لانه كالحذج من قوله ولا واتبع شرطه ان جاز **ش** كارض موطعة **ش** اقام الاشياخ
 من مسلة المدونة التي فرغنا منها ان الارض الموطعة لا يجوز ابقاها وحكم فيها ابن المنذر
 قولين والمنع في ذلك مفيد بما اذا شرط الواقف ان ما على الارض المذكورة من التوظيف
 يؤخذ من المحبس عليه ولذا قال **ش** الامن غلتها على الاصح **ش** يعني فان كان علي ان يؤخذ
 التوظيف من غلة الارض لجاز التحبيس وقيل لا يجوز ابن بوسن والاول اصوب كذا حكم
 الدار اذا اشترط الواقف ان يريم من غلتها وقد جمع ابو الحسن الصغير بين المسجلتين
 وحكى فيها القولين والتضويب المذكور عبد الحق فان رماي في الدار وبني في الارض اعطى
 ما اتفق ولا يعطى قيمة ذلك مفقوصا بخلاف مسلة كتابه العارية اذا اعطى الرجل
 ارضه على ان يبني فيها ويسكن ما بدا له لم يجز فان وقع فله قلع بنايه وعليه كراما سكن
 قال في المدونة وذلك ان تعطيه قيمته متلوعا ولا ينقصه والعرف بينهما ان الباقي

في كتاب بن الموارث
 في كتاب بن الموارث
 في كتاب بن الموارث

في كتاب بن الموارث
 في كتاب بن الموارث
 في كتاب بن الموارث

في العارية

في العارية انما يني لنفسه لينتفع والباقي هنا انما يني لرب الارلان الرقبة
على ملك المحبس **من** وعدم بد باصلاحه ونفقته **من** يشير بهذا الي ما قاله بن شعبان
ان الواقع فوسرط عدم البداية باصلاح الوقف ونفقته انه يبداء بذلك ويطلب الشرط
لا يودي الي بطلان اصل الوقف وكلما كان من الشروط كان له فانه لا يوفي به ولا يتبع **من**
واحدج الساكن الموقوف عليه للسكنى ان لم يصلح التكري له **من** اللام من قوله لتكري له
معلقه باحتج المني لما لم يسم فاعله ومن قوله للسكنى بقوله الموقوف عليه والصمير المحرر
باللام راجع الي الاصلاح المفهوم من قوله يصلح والمعنى ان من وقف دارا او حائوتا او نحو
ذلك على شخص للسكنى فاحتاج ذلك الي الاصلاح فان الموقوف عليه يحرم فاما اصلاح ذلك والا
حتج لتكري بما يصلح به ثم يعود الي سكنها كما قاله المني بن يوسف قال يحيى بن عمر في الدار المشترطة
مرتبها على المحبس عليه ان ذلك اذا وقع مضي المحبس وسكن المحبس عليه فان احتاجت الي
صرمة احرجناه واكرمتها من غير نقد رمرتها فاذا رمت وانقضت اجل التكرار جمع فسكن الا
ان يقول المحبس عليه انا اسكن وارفع قدر ما تكري من غيري فذلك له ولا يحتج وكذلك
ان احتاجت بعد ذلك فهو على ما قدرنا وهذا معنى ما في المدونة بن عبد السلام فان
قلت كذا وهما من غير تغيير المحبس لانها لم تحبس الي للسكنى لا للتكرار **قلت**
لا نسلم انها لم تحبس الا للسكنى لان المحبس قد علم انها محتاجة الي الاصلاح ولم يوقف لها ما يصلح
به فبالضرورة يكون قد اذن في اكرامها من غير من حيث عليه عند الحاجة الي ذلك **من**
وانفق في فرس تكفر ومن بيت المال **من** يعني ان الموقوف اذا كان فرسا لغزا وارباطا
وهو مراده بكالغزو فانه يتفق عليه من بيت المال ولا يلزم المحبس ولا المحبس عليهم من
المجاهدين واهل الربط ان كان هناك بيت مال يوصل اليه واحترق بقوله لكفر وما
اذا كان وقف على معين فانه يتفق عليه من غلبته **من** فان عدم بيع وعوض به سلاح
من اي فانه لم يكن بيت مال فانه يباع ويعوض بثمنه سلاح ونحو مما لا يحتاج الي نفقة
واما يعوض بثمنه سلاح لانه اقرب الي الخيل من غيره وهو ايضا اقرب الي عن من الواقع
من كالوكلب **من** يعني ان الفرس اذا حصل له كلب حتى لا ينتفع به فيما حسبه فانه يباع
ويعوض بثمنه سلاح ونحو وهكذا روي بن وهب عن مالك في المدونة وحكي بعض الاشياخ
عن بن الماجنون عدم حوازل البيع ولو تحقق هلاك الفرس ونحو ونقل عنه بعضهم كالمذهب
والكلب شي يعتري الخيل شبه الجون يقال فيه كلب بكسر اللام بقلب بفتحها كلبا قاله
اهل اللغة **من** ويبيع ما لا ينتفع به من غير عقار في مثله او شقصة كان تلف **من** يعني ان
ساسوي العقار اذا وهب متفعله الي وقف لها كالقوبه يخلق حتى لا ينتفع به في التوجع
الذي وقف لاجله والعرض يمرض او يهرم او يكلب والعبد يعجز عما وقف له ولا ينتفع به
منه ونحو ذلك فان جميع ذلك جميعه يباع ويعوض بثمنه مثله وقوله في مثله اي وعوض
بثمنه في مثله ان بلغ والاستورك به في مثله وهو معنى قوله او شقصة وقوله كان التلف
اي وهكذا الحكم اذا اعتري انسان على ذلك الشئ الموقوف فالتلف فانه يوحى منه القيمة
فيسترى بها مثله ان بلغ والاستورك به في مثله وظاهر هذا انه لا فرق بين الحيوان
ونحوه وقرق في المدونة بين الفرس والثوب فقال في الثوب ان لم يبلغ قيمته مثله تصدق

به في السبيل وقال في الفرس ما تقدم قال بعض القرويين وليس هو بخلاف ومسله
الفرس محمولة على ما اذا اوجد من شاة منه والثوب على ما اذا لم يوجد وقيل لما كان المفقود
في الجمل المنفعة بها في الغد وجعلت اثنائها في مثلها والثياب المنفعة بها للعداة فاذا ابلت ولم
تنتفعوا بها بنفسها اعطوا ثمن ما بيع من ذلك لم **ش** وفضل الذكور وما كبر من اناث في اناث **ش**
هكذا عن ابن القاسم في الغنم وكتاب بن الموان وفيه في المواضع قال بن القاسم عن مالك في
بقرات محبسة يقسم الباقين في المساكن فتوالدت قال ما ولدت من اناث حتى كسبها وما
ولدت من الذكور فلضاربها الا ان تكثر فباع من الذكور ما فضل عن نزلها وشترى بالثمن
اناث يكن مقامها وما كبر من اناث حتى انقطع منها اللبن فلتبع كالدكور وورد ذلك في اناث
يكن معها وفي علوفها فتقوله وفضل الذكور اي وجعل فضل الذكور او عرس وفضل الذكور
وما كبر من اناث في اناث وفي المواضع عن بن الماحضون في الابل او الغنم المحبسة تلد الذكور
ويكثر ذلك منها انها لا يباع شئ منها قاب ولو صارت صرة لكثرة ما يتفق في رعايتها وموتها
اذا كانت لا تصير غيرها من الصدقة وهو كالبيع الحزب الذي ابيع بعضه اصلح به باقية
وحكي بن جبيب عنه في العبد يرم والفرس يكلب مثله قال الا ان يشترط في حبسه انه ان كبر
او احدث حدثا من كثرة سرقة او اباق ان يباع ويشترى غيره والا فلا قال وكذلك البعير
او الفرس او النيسن بحبسه للضارب فيكبر وينقطع منه الضراب فلا يري ان يباع الا
يشترط في اصل الحبس ويخفى عنه في المجموعة **ش** لا عقار وان حذب **ش** انما اعاد ذكر العقار
وان كان الحكم فيه مستفاد من قوله وبيع ما لا ينتفع به عن عقار لم يرتب عليه ما بعده
وهو قوله وان حذب وايضا فان الحكم وان استفيد مما تقدم فانما هو بطريق المهورم ولا
يعتبر غير مفهوم الشوط على ما علمت وعلى تقديره فان التصحيح على ذلك ابلغ من المهورم
والحاصل ان العقار لا يجوز بيعه ابن ابي زيد في نواذره قال مالك في غير كتاب لا يباع
الحبس وان حذب ويقا احباس السلف دائرة وليد على منع ذلك وهكذا استدل بن عبد
علي المنع بهذا اوقع مثله في بعض نسخ المدونة عياض ورحمن في موطا ابن وهب في بيع
ربع دائر وبير تغزل ويعوض به ربع ويخفى يكون حبسا والمذهب ايضا عدم المعاوضة
بالربع الحزب بربع غير حذب وقد اختلف في ذلك وقاله في المدونة **ش** ونقص ولعله لو بيع
ش ابن سعيان لا يباع نقض الوقت اذا حذب ومن اصحابنا من اجاز بيعه ولا اقوله
به وكذلك اختلف في نقل الانقاض الي وقف اخر فقال بن مزي بن اذا حذب المسجد ولم يخرج
عمارة اخذ وبن به في سائر المساجد ويترك منه ما يكون على ليل سيدرس اثره وكذا قال
بن عبد العفو رانه لا يجوز بيع مواضع المساجد الحزب ولا باس يبيع بقضها اذا خيف عليه النفا
للصورة الى ذلك ويوقف ان رجي عمارتها وان لم يبيع اعين به في غيره او صرف النقص الي
غيره والمفقول عن بن القاسم المنع بن عبد السلام واصل المذهب منع النقل والبيع بالحبس
الصغير وقال بن ذر ببيع حصر المسجد جائزا اذا استعفى عنها ولذلك انقاضها ونقص
في مناقعه نقله بن سهل في احكامه والقولان قايان من المدونة وقوله ولو بيع حذب
اشارة الى انه لا يجوز بيع الوقت ولو كان يعوض ثمنه غير حذب ولا ان يناقل بالبيع الحزب

ربع غير حزب من شعبان ولا يثاقل به وان حزب ما حواله وقد تعود العجاة بعد
 الحزاب وتقل في اللهونة عن ربيعة حوان المناقلة بالربع اذا تد حزب بربع غير وصريح
 في سوطا بن وهب وفي الرسالة واختلف في المعاوضة بالربع الحزاب بربع غير حزب هـ
ق قال مالك في كتاب محمد وغيره في كل حبس عا بها فرد منها الدمال حتى سطلت كرا
 نبيها وغلب عليها وفي ما بها فضل ابيع قال لا يباع فضله وليد عها بما لها وان غلبت عليها هـ
 الدمال زاد في سماع استنبه لما سأل السائل وقال له اني اريد بيعها قال مالك لا اري بيعها
 ولعها بما لها حتى تغلب عليها الدمال فتشترى منها **م** الا لتوسع كسجد ولو جبر **ش** يريد ان
 العقار المحبس لا يجوز بيعه الا لتوسع مسجد او طريق لروا الناس قال سمعون لم يجز اجماعنا ببيع
 الحبس بحاله الا دارا جوار مسجد احتيج ان يضاف ليوسع بها فاجاز واد لك ويشترى بتمها دارا
 تكون حسبا وقد ادخل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم دور ثلاثة كانت حسبا وما ذكره من الجواز
 عام في كل المساجد وقاله مالك نقله في السواد وقاله سمعون في نواته له بن حبس قال مالك
 في الدور التي كانت حول مسجد النبي صلى الله عليه وسلم محبسة فلما زيد في المسجد ادخلت فيه
 واشترى تلك مالك ولا بأس بمدة المسجد للطريق للمسلمين يتوسعون بذلك فيها وهو نفع
 عام للمسلمين ونفع ذلك ام من نفع الدار المحبسة وقاله عمر مالك من قبله وخوف في المسوطة طالك
 وبه اثنى بن المكوي وقال بن زب لا يجوز ذلك في الطريق وانما يجوز في المساجد خاصة كانت هـ
 من جوامع الامصار او غيرها من الماحضات وذلك عندي في مثل جوامع الامصار فاما مساجد
 القبائل فلا وقاله مطرف بن عبد الحكم واصبح ووقع لابي عمران في الجامع يضيئ ويحاسبه حبس
 لما كان له لا يباع لتوسعة وان اشترى بتمه مثله او خرمته ولكن يكري من مال الجامع
 واختلف اذ ابوا البيع هل يجبرون عليه وهو قول الاكثر والله اثار بقوله ولو جبروا ولا يجبرون
 او يجبرون في مساجد الجوامع دون غيرها **م** وامروا بجعل عتقه لغير **ش** يعني ان ارباب الدار
 المحبسة اذا بيعت لاجل توسعة المسجد او الطريق على ما تقدم فاحذوا الثمن فانهم يومئذ
 ان جعلوه في حبس غيره وهذا قوله مالك بن القاسم ولا يقضى بذلك عليهم وقاله بن الماحض
 في ثمانية ابي زب يقضى عليهم فان استحققت فاحذوا فيها ثمننا فعلوا به ما شاء وقاله
 مالك بن القاسم حكاية في التوضيح **م** ومن هدم وقف فعلبه اعادته **ش** يعني ان من
 تعدي على وقف ففد منه فعلبه اعادته على حالته التي كان عليها ولا يجوز ان يوحده منه
 قيمته لان قيمته كبسعة وهكذا نقل في السواد عن بن كنانة فقال ومن كسر حسبا من
 اهل الحبس او غيره ففعله ان يرد البنات كما كان خوفا ان يوحده منه القيمة فتحول
 الدار عما كان حسبا عليه وفي المجز ان يوحده منه قيمته وينظر فان كان الحبس في السبل
 او على العقار جعلت تلك القيمة في بناء تلك الدار وعلى قول اشهب لم يرد فيما يري انه افضل
 قال ويختلف اذ كان الحبس على معينين هل يقط حقه فيما هلك او يعود حقه في تلك
 القيمة **م** وتنا ولد الذرية وولدي فلان وفلان او الذكور والانات واولادهم الحافد
ش الحافد معول بقوله تموله وفاعله الذرية وما عطف عليه وذكر رحمه الله تعالى
 ثلاثة الفاظ كل منها يشمل الحافد وهو ولد البنات فتكون حكم ولد البنات مساويا لحكم

ولد النبي الملقب الاول اذا قال هذا الشيء وقف على ذريته بن العطار ولا خلاف في ذلك
لان عيسى من ذرية ابراهيم عليهما السلام لقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى قوله
وعيسى وهو ولد بنت واجيب بان عيسى عليه السلام لما لم يكن له اب قامت الام مقامه قال
في المقدمات وهو جواب غير صحيح وكل فيها قول بعدم دخول ولد البنات وهو يقتضي الاتفاق
الذي حكاه ابن العطار اللغظ الثاني ان يقوله هو وقف على ولدي فلان وفلان وفلان
واولادهم وهو ايضا يتناول ولد البنات مع ولد الذكور لانه سماهم باسمهم ثم قال واولادهم لم
يمكن اختصاص ولد الذكور على اولاد الاناث قاله في المقدمات وهو متعصب ماله وجميع له
اصحابه المتقدمين والمتأخرين من شيوخنا الذين ادر كنهم الاماروي عن ابن زرب وهو
خطا صراح لا وجه له فلا يعد خلافا لانه لم يقله براه واما بناءه بالقياس الفاسد على ما ذهب
اليه من تعليل غيره وذلك انه كان يفتي بما عليه الجماعة من دخول ولد البنات الى ان تزلزلت
فقوله رايتم موسى بن طارق قاضي زبيد انه سأل مالكا عن حبس علي ولده وولد ولده فقال
ولد البنات ليسوا بحبس فقال له موسى هل تعلم في ذلك اختلافا بين فقهاء المدينة فقال لا
فارجع عن مذهبه علي رجوعه فكان من قوله في الذي يقول داري حبس علي ولده فلان وفلان
وفلان واعقابهم انه لا شيء لولد فلان كقوله علي اولادي واعقابهم وفيهم اني قال وكذا اذا
قال حبس علي ولدي فلان وفلان واولادهم لاحتمال رجوع ضمها لجمع الى الاثنين فتدخل
في ذلك ولد الذكور خاصة ولا يدخل ولد البنات الا حتى لا شك فيه قال وذلك حكم لا دليل
عليه والذي ذهب اليه الجماعة انه الضمير راجع الى جميع الذكور والاناث هو الجواب
الذي لا يبعث القول بخلافه لان الظاهر من لفظ الحبس رجوع الضمير الى جميع المذكورين لا
يخص الاناث من ذلك ويخرجون من الحبس والحبس قد ادخلهم فيه بما ظهر من لفظه الا
بدليل يدل على ذلك رجوع بن زرب غلط بين لان الرواية انما هي في من حبس علي ولده
وولد ولده وهي مسئلة اخرى غير المسئلة التي رجع عن جوابه فيها لان الناس يتصورون
ان الولد لا يبعث الاعلى الذكور دون الاناث انظر بقية كلامه وقد ظهر لك ما مضى
كلام الشيخ ان قوله واولادهم راجع الى هذه المسئلة والتي بعدها اللغظ الثالث ان يقول
هو وقف على ولدي الذكور والاناث واولادهم ان رشح ظاهرا المذهب ان ولد البنات يدخلون
ووقع في الموازنة مسئلة استدلال بها بعضهم على انهم لا يدخلون في المثال المذكور وفي قوله
فمن قال حبس علي ولدي الذكور والاناث ثم قال فانه مات منهم قوله عتزلته قال مالك
لا اري لولد البنات شيئا وهو استدلال ضعيف **فرد** وقع في سماع سمحون
فمن قال داري حبس علي ابني وعلي ولدها ان ولد الولد يدخلون وقال غيره انما يكون
حبسا علي ولد الابنة دسة فاذما توالم يكن لا واولادها شي **ص** لا سئل وعقب ولده
وولد ولدي واولادي واولاد دي وبني وبني بني **ش** يعني فان ولد البنات لا يدخلون
في شيء من هذه الالفاظ الثمانية التي ذكرها وما ذكره في قوله الواقف على نسل هو
المذهب وقيل يدخل ولد البنات فيه ولما روي قوله هو وقف على عقبي خلافا واما
اذا قال هو وقف على ولدي واولادي فالمعروف ما ذكره فيهما وان ولد البنات

منه ومنه ولد النبي
في قوله المذكور

بني
بنينا

لا يدخلون خلافا لابن عبد البر وغيره من المتأخرين ودليل الاول قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم والاحكام على عدم دخولهم منه واما اذا قال هو وقف على ولدي وولد ولدي
فالمقصود ايضا عدم دخول ولد البنات وهو مذهب المدونة وقال مالك وذكركم
القطار ان اهل قرطبة كانوا يقولون بدخولهم ووقفى به محمد بن السليم يعني اهل زمانه بن زيد
وهو طاهر الموطأ لان الولد يقع على الذكر والانثى فاذا قال علي ولدي وولد ولدي فهو
بمنزلة قوله علي اولادي واولادهم وانما هم وعلي اعقابهم بن رشيد ولم يصدق احد بين ولدي وعقبى
واما قوله علي اولادي واولادهم فهو بمنزلة قوله علي ولدي وولد ولدي فان قال علي بن
وبني بني فقال الباجي الذي عليه جماعة اصحاب مالك ان ولد البنات لا يدخلون في ذلك
والله اشارة بقوله احزاب بني وبني بني اي فلا يدخل ولد البنات ايضا ابن شماس وعند
مالك ان لفظ البنين يتناول الولد وولد الولد الذكور كورهم وانا منهم قال مالك من
صدق علي بنيه وبني بنيه فان بناته وبنات بنيه الذكور يدخلون في ذلك وروي
عيسى بن القاسم فيمن حسن علي بناته فان بنات بنيه يدخلن مع بنات صلبه ثم حكى
ما تقدم عن الباجي فان قيل قوله تعالى وحلائله انباكم يدل على ان ولد البنت يدخل في
ذلك لعدم التاكيد في دخوله في الآية وعلى هذا فيخرج القول به **فالحوا**
ان ذلك مود الى لزوم الاشتراك للاجماع على ان اطلاق الولد على ولد الولد حقيقة
فلو كان حقيقة في ولد البنت ايضا لم يذكروا ويدل على ارجحية المجاز قوله
الشاعر بنو ابناء بنات بنوهم ابناء الرجال الا باعد **م** وفي ولدي وولد
فولان **ش** فقيل يدخل ولد البنات وبه قضى بن السليم يعني اكثر اهل زمانه ابن
القطار روي كان اهل قرطبة يقولون وحكي بن ابي زمنين عن مالك عدم دخولهم **م**
والاحوة الاثني **ش** يعني ان لفظ الاحوة يتناول الانثى فانه قال وقف على اخوتي دخل في
ذلك ذكورهم وانا منهم ابن شعبان من اي جهة كانوا لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا يه
الدرس ولا شك ان الانثى تحجبها عن الثلثة ويتنزلن في ذلك منزلة الذكور **م** وحوال
اخوتي ونساء وهم الصغير **ش** قوله الصغير اي والصغيرة ففيه حذف معطوف او يراد بالصغير
الجنس فيعم والمخفي ان من قاله هذا وقف على رجال اخوتي ونساء اخوتي فانه يتناول كبيرهم
وصغيرهم من الصنفين وقاله بن شعبان مستدلا بقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فلا يذكركم من حفظ الانثيين ابن شعبان ولما اختلفت من حلف لا يكلم رجال بني فلان فكلمهم
صبيانهم **م** وبني اي اخواتهم ذكورهم **ش** ابن شماس وعنه بن شعبان ولو قال علي بن ابي
دخل فيه اخواته لايه وامه واخواته لايه ومن كان ذكرا من اولادهم خاصة مع ذكورهم
ولده قال وهذا يشعر بان لا يري دخول الانثى تحت قوله بني وهو خلاف ما تقدم في الرواية
في لفظ البنين انثى ولا اشكال في عدم دخوله في الاحوة للام هنا لان قوله بني اي
يخرجهم **م** والى اهلي العصبية ومن لو رجلي عصبية **ش** يعني وكذلك يتناول لفظ الال
والاهل العصبية ومن لو رجلي عصبية قال في الحواهر واما لفظ الال فقال بن القاسم
الاهل واهله سوا سواهم العصبية والاحوات والبنات والعمات ولا يدخل في ذلك الحالات

قال القاضي ابو الوليد ومعنى ذلك عندي العصبية ومن كان في قعر دهم من النساء
قال وهذه اهل المشهور من المذهب وقال الشيخ ابو اسحاق اي ابن سليمان يدخل في الامل
من كان من جهة احد الابوين بعدوا او قتر بواو يدخل في قوله ومن لو رجت عصبية الاخوة
والبنات والعمات ثم قال ابن القاسم وبنات الابن **ق** واقاربها اقارب جهته مطلقا وان لم
نق يعني فان قال هو وقف على اقاربي فانه يدخل في ذلك من كان من اقارب من جهة امه
وجهة ابيه وهكذا روي عن مالك ويحق لا يثبت في المجموعة لانه قال يدخل فيه كل ذي رحم العمات
والاخوال والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت الباجي ويلزم من ادخل في ذلك بني الاخت ان يدخل
بني الحالة الا ان يكون لجهة الاب مزية وقوله مطلقا اي من جهة ابيه ومن جهة امه من الدور
والاناث بن شماس وفي المجموعة والموازية عن مالك فيمن اوصى بمال لا قارب له ان يقسم على
الاقرب فالاقرب بالاجتهاد وقال في العتبية ولا يدخل في ذلك ولد البنات وولده
الحالات وروي بن عبدوس عن بن كنانة يدخل الامام والعمات والاقوال والحالات
وبنات الاخ وبنات الاخت وروي بن زياد عن مالك يدخل اقارب من جهة ابيه وامه
وحكي صاحب المعين وغيره فيما انه اوصى لقرابته اودوي قرابته ثلاثة اقوال الاول
لا دخول لقرابته من قبيل النساء بحال وهو قول ابن القاسم والثاني انهم يدخلون مطلقا
وهو قول مطرف وابن الماحون وروايتهم عن مالك والثالث انه لا يدخل قرابته من
السكنى لا يبقى من قرابته من الرجال احد وهو قول عيسى اما ان لم يكن له من قبل
الرجال قرابة فلا خلاف ان يكون لقرابته من النساء ان علم به ذلك مع الايضاح دليل
على انه اراد دخوله في ذلك **ق** ومواليه المعتق وولده ومراذه بالمعتق المولى الاسفل
الذي اعتقه المحبس وولده اي ولد من اعتقه وكذلك معتق ابيه وابنه اي الذي
اعتقه ابوه او ابنه وذلك يشمل الذكور والاناث الذين اعتقهم المحبس ويحق في
الحواهر قال واختلف فيمن يدخل معهم في المحبس فروي انه يدخل معهم موالي ابيه
وموالي ابنه وموالي الموالى قال عنه بن وهب وابنا الموالى يدخلون مع ابائهم وفي
العتبية من رواية ابن القاسم فيما اذا كان له مولى كعصف اقارب به رجع
اليه ولا وهم فلا يكون المحبس الموالى الذين اعتقهم واولاءهم يدخلون مع ابائهم
في المحبس الا ان يخصهم بشمية وقال مالك بعد ذلك ان موالى الاب والابن يدخلون
مع موالىه ويبدأ بالاقرب فالاقرب من ذوي الحاجة الا ان يكون لا باعدا حوج وفي
المختصر الكبير ابنا وهم مع ابائهم وقد اختلف في موالى الاب والابن فقيل يدخلون معهم
وقيل لا يدخلون معهم ودخولهم احب اليه فاذا قلنا يدخل موالى ابيه وابنه ففيه
المجموعة فيمن فملك محبس على موالىه فايدخل فيه موالى ولد الولد والاحد والامه
والحبة والاحوة ولا يدخل فيه موالى بني الاخوة والعمومة واذا قلنا لا يدخل موالى
فانه يوتر الاقرب على الابعد اذا استقوا في الحاجة قاله في المجموعة فان كان الاقرب
عنيا او ثرا محتاجا لا بعد عليه وقاله مالك في العتبية في موالى الاب والابن **ق**
وقومه عصبية فقط **نق** اي ونسأول قومه عصبية خاصة فاذا قال محبس على قومي

فلا يدخل فيه ذلك سوى الرجال من عصمت دون النساء اليه اشار بقوله فقط
وهذا قال بن شعبان محققا بقوله تعالى لا ينجس قوم من قوم عيسى ان يكونوا خيرا منهم
ثم قال تعالى ولا نسا من نسا ففرق بين القوم والنساء ويقول زهير وما ادري ولست
اخاك ادري اتوم الي حصن ام نسا الشيخ وينبغي ان يرجع في ذلك الي العرف ان كان هناك
عرف **مر** وطفل وصبي وصغير لمن لم يبلغ **ش** يريد ان من قال هذا احس على اطفال قومي مثلا
او على صبياتهم او صغارهم فانه يكون متنا ولا لمن لم يبلغ منهم من الذكور والانات وقال
شاس وغيره **مر** وشابه وحدث للاربعين **ش** يعني فان قال علي الباب منهم او الحدث فان
ذلك يكون متنا ولا لمن بلغ الي ان يصير سنة اربعين سنة وهذا قال للاربعين اي حده من
البلوغ الي الاربعين وقاله بن شعبان وسواي في ذلك الذكر والاشي **مر** والا فكله للستين
والاشي **ش** يعني فلو قال علي كونه كان لمن جاوز الاربعين من ذكورهم وانما شابه الي ان يكمل
له من العمر ستون سنة ولو قال علي شيوخهم كان لمن جاوز الستين من الذكور والانات
وقال له بن شاس **مر** وشمل الاثني **ش** يريد من الاطفال الي الشيوخ وقد تقدم بيانه **مر**
كالارمل **ش** اي فانه يشمل الذكر والاشي وحكاية بن شاس عن بن شعبان وبضه عنه قال
ولو قال لاراملهم لكان الرجل الارمل قد قصص كالمراة الارملة واستشهد بقوله الخطبة
كل الارامل قد قصصت حاجتهم **مر** فمن حاجة هذا الارمل الذكر

والارمل هو الذي لا زوج له والارملة هي التي لا زوج لها ابن عبد السلام ومن نسب هذا
البيت للخطبة فلم يقل شيئا قال بن السكيت الارمل المسكين من الرجال والنساء قال
ويقال لهم وان لم يكن منهم نسا **مر** والملك للواقف لا الغلة فله ولوارثه منع من يريد
اصلاحه **ش** اشار بهذا الي ان الحبس لا ينقل ملك الدقة عن المحبس وانما ينقل المنفعة
وهو معنى قوله والملك للواقف لا الغلة اي فانما للوقوف عليه هذا هو المذهب
بعض عليه الباقي وغيره وقوله فله الي اخره فيسبب كون رتبة الحبس على ملك الواقف
كان له او لورثته منع من اراده ان يعبر الحبس لئلا يغير محالته والاولي لهم تمكن من اراد
ان يبيعه اذا كان وقتا على وجه من وجوه الخير و اراد الباقي الحاق ذلك بالوقف
لان من التقاوت على الخير **مر** ولا يفسخ كداولة لزيادة **ش** يعني ان الوقف لا يفسخ كداولة لاجل
الزيادة يريد اذا كان الكرا وقع على وقف العبيطة في الحال وقاله بن شاس وامان
كان فيه عين فيقبل الزيادة من عبد السلام قبل وسوا كان من طلب الزيادة حاضرا
او غائبا قال واهل تونس في هذا التاريخ وقبله بسنين كثيرة استمر واعلي انه يكره بيع
الحبس على قبول الزيادة فيه ويجعلونه من مخرجه من جهة المكري وسفقتا من جهة
المكثري وهو قول مخصوص عليه في المذهب ووقع في المدونة ما يقتضيه وان كانت
بعضهم رأي عاني المدونة خارجا عن اصول المذهب واعتقد بعض من لقيناه ان
ذلك مخالف للاجماع لانه راجع الي بيع الخمار ولم يحوزه احد الي سنة و اشار بن رشد الي ان
هذه المسئلة ليست كبيع الخمار الذي جعل امد الخمار فيه مستثناة فان ذلك يقتضي
فيه البيع من اصله اذا اراد حله من جعل له الخمار وهذا لا يقتضي الا ما بقي من المدونة

مراد الله بذكره جميعه

وجه

ولا يقسم إلا ما مضى منه **ش** يريد أن الناظر على الوقف لا يقسم من كذا به إلا ما مضى
منه إذا كان الكرا عن منافع مستقبل من سكنى أو زراعة أو غيرها إذا توفى قبل الوجوه
لزم منه أحكام المولود والعائيت واعطاء من لا يحق إذا كان مات ولله إذا قال عبد الملك لا يكون
الحبس بقدر يريد لأنه يوقف وفي وقفه بقدره لتلفه وإيضاً فإنه كراه بالوقف يكون يا قل بما
يكري به على أن يقبض الكرا عند استيفاء المنفعة وفي ذلك بحسب في العوض من غير فائدة
تخصل للحبس عليهم وهذا كله إذا كان الحبس على قوم معينين وأولادهم وشبه ذلك وإذا
كان على الفقراء أو الغزاة وشبههم فلا معنى للوقف ويصح كراهة بالوقف والصرف للأمن مما تقدم
ابن عبد السلام لأن مستحقه من حصلت فيه هذه الصفة يوم حصول العوض ولا سيما في الما
مون من الدباع والله أعلم **ش** وأكره ناظره أن كان على معين كالسنتين **ش** يعني أن الحبس
إذا كان على معين يريد ثم في الأولاد وشبه ذلك فإن الناظر عليه أن يكريه السنتين ويحكم
ابن عبد السلام وأما لو كانت على الفقراء وشبههم فينبغي أن يكون أوسع من هذا الأجل إذا
لا يفي في ذلك سوى التمداد الدار وهذه الاحتمال لا يمنع من طول الأجل في الدار ابن رشد
في البيان ويجوز كراهة التمدد بغير التقيد بالبقاء ولا يجوز في التبعيد بالوقف باتفاق
وكتلف هل يجوز بغير التقيد في المعيد وبالوقف في التبعيد على قولين **ش** ولين مرجعها
كالعشر **ش** يعني فإن ألويت الدار الموقوفة لمن مرجعها له فإن لم يجوز فيها العشر سنين
وحولها الحقة أعزرها لأن له المرجع وقد التوي ما لك رحمه الله تعالى دارة المحبة
عشر سنين وكان المرجع فيها له واستكثر ذلك المعية وغير ابن عبد السلام وأجاز
جماعة من فقهاء بلدنا وعمل به منذ عشرين عاماً كذا بقعه من أرض الحبس الأربعين
عاماً لمن بني بها داراً وليس الحبس فيها على معينين بعد أن بدّل فيها مكنزها عوضاً خالياً
عن العادة في الكثرة **ش** وإن بني بحبس عليه فإن مات ولم يبين فهو وقف **ش** إذا بني
الموقوف عليه فيما وقف عليه فأمرو له فإن بين أنه له وعلى ملكه فهو له وبورث عنه
وإن بين أنه وقف فهو كذلك والحكم في هذين القسمين ما جوزه من كلامه لا أن قوله
فإن مات ولم يبين يدل على أنه أفاضل تنبى بيا أنه من الوقفة أو الملكة وهو ظاهر
واختلف إذا مات ولم يبين فذهب مالك في المدة سنة وغيرها أنه وقف ولا شيء فيه
له لورثته والله أشار بقوله هنا فهو وقف ولا بين القاسم في أحد قوليه مثل قول
مالك وحمله التوسى على أن العادة جرت عندهم بذلك ولا بين القاسم أيضاً في الموارثة
أنه لورثته محمد ولم يرم ما قال مالك قال ومما كان لأبيهم حياً فهو لهم ميتاً أو استصوب به لئلا
الترهم لأن نفس البن لا يكون وقفاً وإنما هو هل ملكه بدليل أنه لو أوصى به لكان له
قال أصل بقا ملكه حتى يتسبين خلافة وقال المعية أن كان الذي يقاه بسيراً كغراب وخج
فهو وقف ولا فهو لورثته التوسى وهو الصواب وأظهر هذا الذي تقدم عن مالك مع ما
ما وقع في كتاب الشفعة قال في القوم إذا بنوا فيما حبس عليهم ثم مات أحدهم وأراد بعض
ورثته بيع نصيبه من البناء فلا حوت فيه الشفعة واستحسنه مالك لوقا لما سمعت
فيه شيئاً هل هو خلاف والله ذهب بعض الأسيان أو بقيد ما في الشفعة بما في الحبس

ويكون معنى ما في الشفعة انه ارضي به واليه ذهب بعضهم **مر** وعلى من لا يحاط به او على
 قوم واعقابهم او صل كولد له ولم يعينهم فضل الموالي اهل الحاجة والعيال في غلة ويسكن
نق ذكر رحمه الله تعالى ثلاث مسائل يفضل فيها اهل الحاجة والعيال على غير المحتاج ومن
 ليس له عيال الاولي ان تكون المحبس على من لا يحاط بهم كالفقراء والمساكين والغزاة ذريتهم
 ولا شك انه قد علم من ذلك الجمل على اجتهاد المتولي للقسم لعدم القدرة على التعميم فاعطى
 لمؤخر حسب اجتهاده لان العادة دلت على ان قصد الواقف ارفاق المحبس عليهم **نق**
 وسد خللتهم فلهذا افضله والحاجة والعيال على غيرهم لموافقة عرض الواقف الثانية
 ان يكون المحبس على قوم واعقابهم والمشهور وهو قول مالك ما ذكرناه يفضل اهل
 الحاجة والعيال في الغلة والسكنى قال في البيان وقال ابن المأهبتون لا يفضلون والهام
 والعيال في الغلة والسكنى على الغني الا بشرط من المحبس قال وقدق بن نافع بن السكني
 والغلة فساوي في السكنى بينهم بخلاف الغلة وعلى الاول فروي بن القاسم من حبس على الفقير
 او في سبيل الله وبن السبيل وذي القربى وفي قرابته غني فلا يعطى منه ولكن ذرية
 الحاجة وفي المجموعة من حبس على قوم واعقابهم ان ذلك كالصدقة لا يعطى الغني منها
 شيئا ويعطى منها المسد له بقدر حاله فان كان للاغنيا اولاد كبار فقدا وقد
 بلغوا اعطوا بقدر حاجتهم الباجي يريد بالمسد الذي له كفاية ورعاية حاله
 ككثرة عياله وادانته ووافي الفقر والغنا او شرا لا قرب واعطى الفضل من يليه
 وان اختلفوا او اضر الفقير لا بعد ذكره بن عبدوس الباجي وهذه اذا كان عدد
 المحبس عليهم لا يختص ولا يفضل عن فقرهم شي فان فضل شي عن فقرهم صرف الى
 الاغنيا قاله بن القاسم الثالثة ان يقول هو حبس على ولدي ولم يعينهم او على ولد
 ولدي كذلك وهذا ذهب مالك في المجموعة انه يفضل الكبير لفقير على الغني خلا فالعبد
 المملوك لا ينص من الواقف قال لانه بقصد ق على اولاده وهو يعلم ان فيهم الغني فله
 والفقير **قلت** وهو الظاهر لانه لو اراد التفضيل لصر عليه فلما لم ينص
 على ذلك علم ان قصده حصول المساواة بينهم والله تعالى اعلم واحترز بقوله ولم يعينهم
 مما اذا عينهم بقوله على فلان وفلان او على هؤلاء الاربعة او العشرة او نحو ذلك فانه
 يسوي بين الغني والفقير والذکر والانتى وقاله في الجواهر وغيرها **مر** ولم يخرج
 ساكن لغیره **نق** يريد ان بعض المحبس عليهم اذا سكن لا يستحقا ثم حصل له استغنا
 فانه لا يجبر على الخروج ليكون غيره بن شاسر ولو كان الغني محتاجا ولم يكن في الدار
 سعة وهذه كما قلنا اذا سكن بوصف الاستحقاق فاما لو بادر احدهم الى السكنى فليس
 ذلك له بائدا وولكن ينظر الامام احوالهم وافتقارهم قاله بن كنانة بن القاسم
 وان نسا ووافي الغني والحاجة لمن سبقه من الحق بالسكنى وليس على العدد ولكن بقدر
 العيال فليس العزب كالمتعيل ابن القاسم ومحمد وان كان بعضهم حاضرا وهو اولى به
 بالسكنى من الغائب اذا لم يكن عن الغائب فضل **مر** الا بشرط او سفر او قطع او بعيد
نق لما ذكرنا الساكن لا يخرج لغیره ولا يسقط حقه باستغنا به استثنى من ذلك

هذه الامور الثلاثة فان حقه يزول معها الاول ان بشرط الواقع في اصل الحبس
ان من استغنى بغيره اذ كان غيم احوج منه ولا استكمال في هذه التا في ان يسافر
سعدا انقطاع واحترار بد لك بما اذا سافر ليعود فانه الحق يكون الحق من غير بل نقل
الباقي وغيره على ان من سافر لبعض ما يعرض للناس فان له ان يكره مسكنه الى ان
يعود واستار في البين الى ان المسافر اذا جهدت حالته فان ظاهرا قول ما لك في رواية
على ان غيبته محمولة على الرجوع وعدم الانقطاع حتى يتبين خلافه وجعل فيه السقف البعيد
ليست حقه واليه اشار بقوله او بعيد وهو الامر الثالث الذي تقدمت الاشارة اليه
فندع من كان يسكن مع ابيه من اهل الحبس فبلغ فان كان قويا يمكنه الانفراد
فله مسكنه من الحبس وان لم يتزوج اذا اصاب عليه مسكن ابيه فاما من ضعف عن
الانفراد فلا مسكن له الا ان يتزوج فيكون له حقه في المسكن واما الاناث فلا مسكن لهن
لانهن في كفالة الاب قاله عبد الملك في المجموعة **صربا**
الهبة عليك بل عوض **ش** الهبة في الاصل مصدر وهب يقال وهب له شيئا وهبها
وهبها بالتحريك وهبة والاسم الموهوب والموهبة بكسر التاء وهبها قاله الجوهرى قال
والا يهاب قبول الهبة والاستهاب سوال الهبة وتواهب القوم اذا وهب بعضهم لبعض
ورجل وهب وهبته اي كثير الهبة لامواله والها للبالغة انتهي ولا يقال وهبته مالا
وهو من هب سبويه بل وهبت له مالا قال الله تعالى لربي لك علاما زكيا وكذا وهب
لي من لدنك وليا وهب لنا من لدنك رحمة يهب لمن يشاء انثا ويهب لمن يشاء الذكور وما
يسرا في عن ابي عمر وانه سيع اعرابيا يقول لا خرا تطلق معي اهبك نبلا ومنه قوله
وهبني الله فنداك اللبني وعزم وهو نقل الملك بغير عوض واليه اشار بقوله عليك بلا
عوض **ص** ولتواب الاحرة صدقة **ش** يريد فان قصد بذلك ثواب الله في الدار
الاحرة فهو صدقة ومنه اشارة الى ما روي عن علي رضي الله عنه ان الموهوب ثلاثة هبة
يراد بها وجه الله العظيم وموهبة يراد بها وجه الناس وموهبة يراد بها التواب
اي من الموهوب له وهو العوض وسيا في هذا الوجه الاخير من كلامه اخرا بعض
الاشياخ واحكام الهبة والصدقة سواء في المقدمات لا تفرق الهبة من الصدقة
على مذهب مالك الا في وجهين احدهما ان الهبة تقتصر وان الصدقة لا تقتصر والثاني
ان الهبة يبيع الرجوع فيها بالبيع والصدقة لا يجوز الرجوع فيها ببيع ولا هبة الا ان
تكون الصدقة على الابن ففي ذلك ثلاثة روايات احدها ان الرجوع فيها لا يجوز
الا من ضرورة مثل ان يكون الموهوب امة فتتبعها نفسه او يحتاج فيها ضرورة
وهو ظاهر المدونة والثانية ان الرجوع فيها بالبيع والهبة يجوز وان لم تكن ضرورة
ولا يكون له الاعتصام وهو قول مالك في كتاب محمد واختار محمد والثالثة ان هبة
الرجوع فيها بالبيع والهبة يجوز ويكون له الاعتصام وهو قول مالك في سماع عيسى
من كتاب الصدقات لانه اجهل ان يأكل مما صدق به علي ابنه الصغير وذلك
لا يكون الا معني الاعتصام لان الصغير لا يبيع منه اذن وهو ظاهر ما في سماع

بن القاسم ايضا انه لم يفرق في الرواية بين صغير وكبير قال واجمع اهل العلم على جواز
 الهبة والصدقة وثبت حكمها في الشرع والاصل في ذلك قوله تعالى ان الله يامر
 بالعدل والاحسان وايضا في القرني وقوله تعالى واتي المال علي حبه ذري القرني
 واليتامى والمساكين ومن السبل والسائلين وفي الرقاب وقوله تعالى ان تبدوا
 الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقرا فهو خير لكم وقوله تعالى ويطعمون
 الطعام علي حبه مسكينا ويتيما واسيرا وقوله تعالى فان لنا الكليل ونصدق علينا ان
 الله يجزي المتصدقين وقال عليه الصلاة والسلام من تصدق بصدقة من طيب
 كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب كما نما يضعها في كف الرحمن يربها له كما يربي احدكم
 فلوه او فصيلة حتى يكون مثل الحمل وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل لواهب ان
 يرجع في هبته وقوله الداح في صدقته كالكلب يعود في قبه **مر** وصحت في كل ملوك
 ينقل **ش** اعلم ان الهبة لها ثلاثة اركان اشار الي الاول منها وهي هو الشيء الموهوب بها
 ذكرهنا واحذر بقوله الملوك ما ليس بملوكا له كملك الغير وما لا يقبل الملك بالكلية
 كالحرا حذر بقوله ينقل ما لا يقبل النقل شرعا كام الولد والاستمتاع بالزوجة فان
 ذلك وان كان ملوكا لا يقبل نقل الملك فان قيل هو معترض فانه قد يجوز
 هبة ما لا يجوز نقل الملك فيه كجد الاضحية وكتب الصيد ونحو ذلك فان هبتهما جائز
 وبيعها ممنوع فالجواب **ب** ان لا شئ امتناع نقل الملك وانما الممنوع نقله على
 وجه خاص اعني البيع ولا يلزم من امتناع وجه ما امتناع سائر الوجوه بن شعبان
 ومن هب ما لا يحل بيعه بطلت هبته كانت لتواب او غير وظاهرة بطلان هبة
 جلد الاضحية والكلب وكوهها **مر** من له تبرع لها **ش** هذا هو الركن الثاني وهو
 الواهب والذي له التبرع هو غير المحجور عليه بوجه من الوجوه المتقدمة في باب
 المحر من فقدت منه تلك الاوصاف التي هي اسباب المحر فقد حصلت له اهلية
 التبرع وانما قال بها لئلا يفتقر على صحة هبة المبرع من ثلثه لانه وان كان محجورا عليه
 فهو انما يحجر عليه فيما زاد على الثلث وانما الثلث فلا يحجر عليه فيه فلذا اذا كانت
 هبته خارجة من الثلث فهي صحيحة لانه اهل للتبرع بها ومثله في ذلك الزوجة تنه
 من ثلثها والله تعالى اعلم **مر** وان مجهولا وكلبا ودينارا وهو ابرار ان وهب لمن عليه ولا
 فكله **ش** يعني ان هبة ما ينقل نقل الملك وان كان مجهولا الى احزة والمعرف
 من المذهب جواز هبة المجهول وهو ظاهر المدونة وغيرها قال في النوازل راعوف
 لابن القاسم في غير موضع ان هبة المجهول جائزة ونقل المبتط عن جماعة من المؤرخين
 انه لا بد من معرفة المصدق به وقدره واستحسنه المصنف ان لا يفعل الا بعد المعرفة
 بقدره وصفته حوز الدم بعد معرفته به قال واختلف ان هو فعل ثم تبين
 انه كلام كان علي خلاف ما كان يظن فقال بن القاسم في العينية فمن يصدق بمبراه
 على رجل ثم تبين انه علي خلاف ما كان يظن ان له ان يرد عطية وكذا في
 الواضحة وقال بن عبد الحكم لا رجوع له قال واري ان له مقالا فيرد الجميع تارة ه

والبعض تارة من غير شركة وتارة يكون شركا فان كان الوارث يري ان المورث
 دارا بعير فيها في ملكه فابدا لها الميت في عيبته بافضل كان له ان يرد جميع العطيبة اذا
 قال كان مضدي تلك الدار وان حلق ما لاحضرا ثم طراما لاجل ما يعلم به مصنت العطيبة
 فيما علم خاصة وان كان جميع المال حاضرا وكان يري ان قدره كذا ثم تبين انه اكثر
 كان شركا بالزيادة واما هبة الكلب فان كان ما يجوز اخذ كلب الصيد والكلية
 فقال بن عبد السلام لا خلاف في جواز **قلت** وعلى ما تقدم لابن شعبان لا يجوز
 والظاهر عدم جواز هبة غير المأذون في اخذها وظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى جواز
 ذلك الا ان يحل قوله على ما اذا وقع لقوله وصحت والصحة وعدمها انما يكون بعده
 وقوع الشيء واما هبة الدين في علي من تارة يوهب للمديان نفسه وتارة يوهب
 لغريم فاما الاول وهو هبة لمن هو عليه فهو ابراه قال في المدونة ومن وهب لك
 دينك له عليك فقولك قد قبلت قبض فاذا قبلت سقط الدين والى هذا اشار
 بقوله وهو ان يوان وهب لمن عليه قال في المدونة وان قلت لا قبل بن الدين بحاله
 واختلف اذا سكنت هل تبطل الهبة اذا مات وهو قول بن القاسم ولا تبطل وهو قول
 اشهب والثاني وهو هبة الدين لغريم المديان فنصح اذا اشهد له بذلك وجمع بينه وبين
 غريمه وقال في المدونة والى هذا اشار بقوله والافكا لرهن اي وان لم يكن الدين على
 الموهوب بل كان على غريم فقبضه كقبض الرهن وكان في المدونة بعد قوله وجمع
 بينك وبين غريمه فقال ودفع اليك ذكر الحق ان كان عنده ثم قال وان لم يكن كتب
 عليه ذكر حق واشهد لك واحا لك فهذا قبض وكذلك ان احا لك به عليه وهو غائب
 واشهد لك وقبضت ذكر الحق كان ذلك قبضا لان الدين هكذا القبض ليس هو شيئا
 بعينه واختلف الشيوخ هل ذكر الحق ان كان من شروط الهبة واليه ذهب صاحبة
 النكته او من شروط الكمال واليه ذهب بن العطار في وثايقه **مر** ورهنا لم يقبض
 وابسر رهنه او رهن مرتبه ولا يقضى عليه بفكته ان كان الدين مما يجعل والا يبق له
 بعد الاجل **ش** هو معطوف على قوله وان يجوز والمعن ان هبة ما يقبل نقل الملك
 يصح ولو كان رهنا واشار رهنه الله الي ان الرهن على مرتبه باعتبار قبض المرتبه
 له قبل الهبة وعدم قبضه فان وهبه قبل قبض المرتبه فقال بن المواز هو احق
 به من المرتبه ان كان الواهب موسرا واليه اشار بقوله وابسر رهنه بن المواز ولا
 يجعل للمرتبه حقه لانه شرط في حياته وان كان معسرا فالمرتبه اولى الا ان يكون وهبه
 للموتى ثم قال وان وهبه ثم قاما قبل ان يحوز واحد منهما فان كان موسرا جازت له
 الهبة وكان احق به من المرتبه وحكم للمرتبه بتجديد حقه وان اعسر بعد ذلك اتبعه
 بحقه وقوله او رهن مرتبه اي رهن بدفع الرهن للموهوب يريد بعد قبض المرتبه
 له او قبل قبضه والواهب معسر ولا اشكال في ذلك وقوله ولا يقضى عليه بفكته
 ان كان الدين مما يجعل يعني وان كان الرهن قد قبضه المرتبه فانه يقضى على الرهن
 فكه ان كان دينه مما يجعل كالدينير والدرهم والعروض التي قد حلت ويجعل له

من غير الشركة
 بل الواجب ان يكون عليه

الجمع بينه وبين
 غريمه

تمام
 رهنه

ذلك واما اذا كان عروضا موجلة فلا يقضى عليه بفكه وبقي رهنا الى انقضاء الاجل والله
اشار بقوله والا يبقى لبعده الاجل وقد وقعت هذه المسئلة هكذا البعض الغرويين مقيدة
بما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وفي المدونة وغيرها غير مقيدة اعني في جبر الراهن على ترك
الرهن ودفعه للموهوب وتجعل الدين ومنه ذهب المدونة انه يجبر المهيمن وقد قيل في
هذه الاصل ليس عليه تجل الدين اذا حلف انه لم يرد التجمل ابن شاس اذا كان الواهب
ممن يجهل ان الهبة لانتم الا بعد تجمل الدين حلف على ذلك ولم يجبر على التجمل قولا واحدا
ص بصيغة او غيرها وان فعل تجلية ولده **ش** هذه اهل الركن الثالث وهو الصيغة
او ما هو في حكمها فالصيغة لفظ الهبة وما تصرف منها كوهبتك وهو هبة مني لك وانا
واهب لك هذا ومغرمها وان يفعل كتحلية ولده كتحلتك ونبت لك واعطيتك وقوله
وان يفعل يريد كدفعه ذلك مع قرينة تدل على ذلك وهو هذا ابن شاس والسبب الناقل
للملك هو صيغة الايجاب والقبول الدالة على التملك بعبر عوض او ما يقوم مقامها في
الدلالة على ذلك من قول او فعل يريد الايجاب من قبل الواهب والقبول من جهة الموهوب
له كالبيع في ذلك وقوله كتحلية ولده هو اشارة الى لقوله او مغرمها واما قال لولده
ليرت عليه **ص** لا بان مع قوله داره **ش** اي لا يقول الاب لولده بن هذه العريضة دارا
يريد ولو فعل وقوله مع قوله داره يعني فان ذلك لا يفيد الولد ولو صح فعله قوله الاب
هذه الدار ولدي وانشأ ربه الى ما وقع في كتاب بن مزين في الرجل يقول لولده اجعل
في هذا الموضع كرمنا او جنانا او ابن فيه دارا ففعل الابن ذلك في حياة ابيه والاب
يقول كرم ابني او جنان ابني او دار ابني قال فان القاعدة لا تنطبق بذلك وهي مورد
وليس للاب اقامة عمله متقوضا قال وقوله الرجل في شيء يعرف له هذا كرم ولدي او داره
ولدي ليس بشي ولا ينطبق الابن منه شي الا بالاشهاد بهبة او صدقة او بيع صغيرا
كان الابن او كبيرا قال وكذلك المرأة ولا ينطبق كون الفعل دالا على الرضي بما في كتاب
بن مزين فانا نقول ليس كل فعل يدل على نقل الملك فلا يلزم من كون الفعل غير دال
في هذا الموضع على نقل ملك الدقبة اذ لا يكون دالا في غيره وايضا فان دل على نقل
ملك المتقوض من متاعه ان الاب لو طلب كذا أرضه في المدة التي انتفع بها الابن لم
يكن له ذلك **ص** وجيز وان بلا اذن واجبر عليه **ش** يعني ان الشيء الموهوب يجران وان لم
يأذن واهبه في حوزة ويجبر على ذلك ان امتنع وهذا جار على ان الهبة يلزم بالقبول
وهو المشهور من المذهب وروي عن مالك انها لا يلزم بالقول والمواهب الدخوع فيها
وانما يلزم بالقبض وعلى هذا القول لا يجبر الواهب على التحويل **ف**
اختلف هل حوزة غيره تغیر اذ نه كونه ام لا ففي الواضحة قال مطرف فبين تصديق علي
ابنته وهي ذات زوجة يمكن تحزين فيه الزوج طعامه وكان في يده حتى مات الابن
ان ذلك حيازة لابنته وهو كفعلها ومع ان الاب انما سلم ذلك اليه ليحوزة لزوجته
وقال اصبح لا يكون ذلك حيازة لابنته وهو كفعلها ومع ان الاب انما سلم ذلك اليه
ليحوزة لزوجته وقال اصبح لا يكون ذلك حيازة لما لا بوكا لهما ورواه عن ابن القاسم

وبالاول احد بن حبيب ونص بن القاسم فيمن يصدق على رجل غير سفيه بدراهم
وجعلها على يد غيره وهو حاضر انها حبان اذ لم تشترط على المدفوعة اليه ان لا يدفعها
الا بانه امانة استرط ذلك فلا خلاف انها لا تمنى لانه لم يدفعها اليه لغيرها له
واما هي ودفعها لغيرها وانفقوا ايضا على الامضاء اذ قال اذ دفعها له او غيرها له وقال
الموهوب امسكها الي عنده واختلفوا اذ لم يقل اذ دفعها او غيرها ولم يقل الاخر امسكها
ولو شرط امسكها اليه حتى يموت الواهب فلا خلاف انها وصية ما صنية من الثلث قاله
بن الموان **م** وبطلت ان تأخر له دين محض **م** يعني وبطلت الهبة ان تأخر المورث الي الدين
المحيط بما له الواهب لان احاطة الدين بما له مانعة من الحيابة وليس له حينئذ دفعها لغيره
له ولا تقيد حبانته بعد ذلك لانه مال للغير ويخو للباجي اصبح في العتبية فان كان
العبد الموهوب قيمته اكثر من الدين ان يبع جميعه وان يبع منه بقدر الدين قصر عنه
للتبعض فانه يباع جميعه فيفرض منه الدين ويعطى ما بقي للواهب ولا شيء للموهوب له كما لو
استحقه مستحق لان الغرض استحقاقه من يده قال الباجي وهذا حكم عدم الحيابة فاما اذا
حيزت وقد كان تدان دينها لجيط بما له قبل العطية فان ذلك يمنع العطية فبطلت او
لم تقبض لانه ليس له ان يعطى مال غيره واما ان ادانه بعد العطية وقبل الحيابة له
فقال مطرف وابن الماحون الدين اولى وبطلت الهبة والصدقة فاعتبر يوم الحيابة
وقال اصبح الصدقة اولى من الدين المستحدث وان لم تقبض واما برأي يوم الصدقة
لا يوم الحيابة قال واذا قلنا بمراعاة ما قال اصبح اذ تقدم الدين وكان له وفا يومه
الصدقة اولى بدراهم الدين قبل الصدقة او بعدها فالصدقة المفبوضة اولى وان
كان الابحان ها لولده الصغير حتى يعرف خلاف ذلك كما لو استغل ما يصدق به
عليهم ولم يدراستغلا لنفسه او لم فالصدقة ما صنية حتى يعلم انه كان انما استغلا
لنفسه وولهم وقال بن القاسم في الصدقة المفبوضة لا يدري الدين قبلها او بعدها
فالصدقة اولى حتى يعلم ان الدين كان قبل الصدقة ولو كان الابحان لابنه الصغير
لكان الدين اولى حتى يعلم ان الصدقة كانت قبل ذلك وخو في المدونة **م** او وهما لثان
وحازها الثاني وهذا قول اشهب ومحمد وروى عن بن القاسم مثله وهو قول العنبري
المدونة ولا بن القاسم انها للاول محمد وليس بشي والحازن اولى ولان الهبة قد قيل انها لا تلزم
بالقول فيبراي فيها الخلاف وقول بن القاسم جار على المشهور انها تلزم بالقول فلم يعبها
لثاني الا وقد ملكها الاول وظاهر هذا الخلاف سوا شرط الاول في القبض ام لا علم بالهبة
ام لا وزاد في البيان ثالثا بالعرف بين ان يعلم في شرط او لا يعلم وراعي بالعرف بين
ان يصح من المدة ما يمكن فيه القبض ام لا واذا قلنا **م** بقول بن القاسم فقال اصبح
في العتبية ان علم الموهوب له بالهبة وشرط فلا شيء له وان لم يعلم او علم ولم يشرط واقدم المتصدي
عليه فعاجله بان يصدق بها على غيره فالاول احق ان ادركها قائمه وان قامت فله قيمتها
على المصدق عليه بن عبد السلام وهذا العنبري يقول قول اشهب فوقف ان لم تنزل الهبة

منزلة البيع **مر** او اعتق الواهب **ش** يريد ان الهبة ايضا تنطل اذا اعتق الواهب
العبد الموهوب قبل ان يحوزه الموهوب له وهذا قول بن القاسم في المدونة وسواء علم المعطي
بالهبة ام لا وقاله في الموازية والعينية وقال بن وهب يرد العتق قبل وهو الاقبح لان
الهبة يلزم بالقبول وقد اعتق مالك الغيرة فلا يمضي الباي واذا اقلد **ش** يقول بن القاسم
فكانت الواهب العبد او ديرة او اعتقه الى اجل فقال اصبح بمضى ولا شيء للمعطي من خدمة
المدر ولا كتابة المكاتب ولا رقبته ان عجز ابن القاسم ولو قتله رجل فالقيمة للموهوب له
الباي لان قتله ليس معنى الرجوع في الهبة **مر** او استولده ولا قيمة **ش** هو ايضا قول بن القاسم
في المدونة وقاله في العينية وكتاب محمد وقوله ولا قيمة اي ولا قيمة على الواهب فيها
وقال بن وهب تلزمه القيمة والخلاف في الاستيلاء والعتق **سواء** او استصحب هدية او
ارسلها ثم مات او المعينة له انه لم يشهد **ش** يعني وكذلك تنطل الهبة اذا كانت مع الواهب
في السفر فلم يصل بها الى الموهوب له حي مات او ارسلها اليه مع رسول فلم يصل بها اليه حي
مات الا ان يشهد على هبته فانها تكون له او لورثته ان مات فقوله ان مات يحتمل ان يكون
الصبر فيه عايد على الواهب او على الموهوب او على كل منهما والمصلحة وقعت في كتب اصحابنا
على هذا الاصل قال في الجواهر واذا ارسل مع رسول هدية او صلة لغائب فمات المرسل
او المرسل اليه قبل وصول ما ارسل به فان اشهد على ما ارسل فهو للمعطي او لورثته وان لم يشهد
به فكيف في الكتاب ان مات احدهما رجع المرسل به الى الذي اعطى او لورثته وعلله لك بقوات
الحوز او عدم العتق اي بقوات الحوز ان مات الواهب وتعدم العتق ان مات الموهوب
له قال وروي يحيى بن يحيى عن بن القاسم انه قال انما هذا اذا استنراه لصغار ولده وابكار
بناته ممن حوز حوزة لم يهد ان اشهد عليه فاعطاه جاز وفي كتاب بن حبيب من مات
منهما رجع الى ورثته قال ومعنى ذلك انه ان مات المعطي لم تنطل العطية وكانت لورثته
قال واجري الاصحاب مجري هذا اما يستصحب الحاج وغيره من المدينة لاهله وغيرهم
واستشكل الاستناخ مذهب المدونة بانه يبطل البتة بموت الموهوب والموت في بطلانها
خلافه والى هذا الاستشكل اشار بن بونس فانه لما حكم مذهب المدونة قال وروي
اشهد عن مالك اذا لم يكن وصل الهم ولا اشهد به اشهاد او انما كان يذكركم للعدول
عند الشراء او غير هذا من مات منهما او رجع الى ورثة الميت قال وهذا بين لان
الصدقة انما تنطل بموت المصدق لا بموت المصدق عليه وقد قال مالك في المدونة
في باب احرم من وهب هبة لرجل مات الموهوب له قبل ان يقبض هبته فورثته بمكانه
يقبضون هبته وليس للواهب ان يمتنع من ذلك قال بن القاسم وكذلك من وهب لعبد
رجل هبة كان لسيد العبد امانات ان يقوم على الهبة فيها حذرها وكهولة للتوسن وغيرها
ولهذا اقال غياض لعل معنى ما في المدونة ان يقول الباعث انا انما صدقت بها صلة
للمبعوث اليه ليعينه ان وجد حيا فيكون مصدقا اذ لا يلزمه الا ما اقرب من معروفي اذ
لم يشهد على اصله فيلزمه بظاهر فعله وقوله وقال بعضهم ان امضاة الهبة مع الاشهاد
تبطل تعليل الا بطلان لعدم الحوز والصواب عندهم في تعليل المسئلة انه مع الاشهاد قد فعل

غاية المقذور وظاهر كلام بن شاس ان قول بن القاسم في سبيله الرسول وليس كذلك
وانما هو في موت المهدي اذا كانت المدينة بيده وقوله او المعينة له بشيعة اليما قال
عياض ان الباعث اذا قال انما تصدقت بها عليه بعينه ان وجد حيا الى اخره **فندع**
قال مالك في الرجل يحلي الصبي حلي ثم يموت انه للمصبي دون الورثة لانه مظنة الحور **مر** كان فمعت
لمن يتصدق عليك بماله ولم تشهد **ش** يريد اذا دفع له المال وقال تصدق به على الفقراء ويخوهم
ولم يشهد على ذلك ثم مات الدافع قبل قبض ذلك فان الصدقة تبطل لعدم الحور قال في المدونة
وان دفعت مالا لمن يفرقه للفقراء او في المساكين ثم ست قبل انفاذه فانه اشهدت فانه ينفذ
ما فات وما بقي وهو من راس المال وان لم تشهد فالباقي لورثتك وان فرق الباقي بعد موتك
صحت البقية لوارثك عياض معناه اذا اقر الورثة بذلك اي امر واثبات الميت امر بفرقة
ذلك ولو نازع عوم لصحت ما فرق وما بقي ان كان لم يشهد بعد ان جلف منهم من برعي عليه
بذلك ممن نطن به بذلك **ش** وقوله وان فرق الباقي بعد موتك يريد وبعد علمه بموتك
فانه يصير البقية الواهب وان لم يعلم بقي ذلك اختلاف فعلى ما في كتاب الوكالات
لا ضمان عليه يريد وكذلك في كتاب الشركة في احد المتقايضين خلاف ما هناك في غزله
الوكيل **مر** او باع واهب قبل علم الموهوب والا فالتمن للمعطى رويت بفتح الطاء وكسر هاء
ش ظاهرة ان الهبة تبطل ببيع الواهب قبل علم الموهوب بها وليس كذلك بل انما ينقص
البيع ان اراد ذلك الموهوب له وباحذ الهبة قال في المدونة وان لم يعلم فله تقض
البيع في حياة الواهب واحذها ان بن يونس وغيره وكذلك ان علم ولم يفرط حتى غافضه
المستصدق بالبيع ويخو لا يصح نعم ياتي هذا على ما حكاه بن يونس وغيره عن اسب ومحمد
فانه قال بعد ان ذكر ما تقدم وقال اشهد ان خرجت من ملك المعطي بوجه ما وصرت له
عليه فليس للمعطي شي وقال محمد البيع اولى وان لم يقبض لانه تضمنه وتبطل الصدقة
ولا شي للمستصدق عليه من الثمن قال محمد واهل العراق يقولون في مثل شي ان للمصدق
ان يرجع فيه ما لم يخرجه ويخرج من يده قوله والا فالتمن للمعطى اي وان علم الموهوب
له بالهبة قبل البيع نفذ ذلك وكان الثمن للمعطى قال في المدونة فان علم المعطي بالصدقة
فلم يقبضها حتى بيعت ثم البيع وكان الثمن للمعطى يروي بفتح الطاء على انه اسم مفعول اي يكون
التمن للموهوب له ويروي بكسرها على انه اسم فاعل فيكون الثمن للمواهب والى هذه من الروايتين
اشار بقوله رويت اي المدونة بفتح الطاء وكسرها قيل وعلى كلا الروايتين فهو مخالف
للأصول والا فالتمناس كان يقضي ان يجيز الموهوب له في اجارة البيع ورده لان الهبة
لازمة بالقول فالبايع الواهب يولي بيع ماله على الا انهم راعوا فيها القول بعدم لزوم الهبة
بالقول وعلى ذلك خبري القول الثاني الذي اقتضته رواية كسر الطاء وروي ابو زيد عن
بن القاسم ان البيع يرد وباحذ المعطي عطية وبكى المعطي وهو قوله في العتبية ان
المستصدق عليه اولى ان لم يفرط في الحيازة والا فلا شي له وقبل ان مضى من المدة مما يمكن فيه
الحيازة فله الثمن فقط والا فهو احق بالمبيع وقبل ان مضى مما يمكن فيه الحوز فلا شي له
مر او حين او مرض او اتصال بموته **ش** اختر بقوله واتصلا بالموت مما اذا افاق المحبوت

او مع المربيع قبل موته فان الموهوب باخذ هيبته ولا تبطل وظاهرهم انها لو قف
حتى يعلم ايضيق او يبيع المربيع قبل موته ام لا وهو صحيح فقد وقع في العتقة لابن القاسم
في امرأة تقصد قت بعد اودين فلم يجوز عنها حتى ذهب عقلها انه كالتفليس والموت الباقي
يريد فتكون موقوفة فان برست هي على صدقتها وان اتصل ذلك بموتها بطلت ومقتضى
التفليس ان الهبة تكون للموهوب له لانها على المشهور تلزم بالقول ومما ذكره مبني على
الثاني في عدم لزومها بالقول **مر** او ذهب لمودع ولم يقبل لموته **مر** يعني ان من تحت نذره
ودعيه لرجل فوهبها صاحبها له فان قال قبلت تمت الهبة بصحة الحيازة بعد القبول
وان لم يقبل قبلت حتى مات ربهما بطلت وهذا قول ابن القاسم في المدونة وكتاب محمد ونسبه
منه واذا اذهب لك ودعيه له تحت يدك فلم تقبل قبلت حتى مات الواهب فذلك له
لورثته يريد لانها لم تنتقل الي ملك الموهوب له قبل موت الواهب اذ القبول شرط في النقل
وذهب اشبهت الي انها للموهوب له لان كونها بيعة احوال الحيازة قال في الموانية الا ان
يقول لا قبلت الموان وهو اوجب الي ومذهب ابن القاسم اقرب وذلك ان القبول
في الهبة معتبر بالحيازة الا ان القبول يجري مجرى الركن وهو يجري مجرى الشرط فاذا كان
الموت السابق للحيازة مطلقا مبطلا فاجري الموت السابق للقبول واحتلف هل من شرط
القبول ان يكون عقب الهبة ام لا ومقتضى قوله في المدونة فلم يقبل قبلت حتى مات انه
لو قال ذلك ولو بعد مفارقة المجلس انه يصح واعترضه التونسي وقال كان ينبغي
علي اصل بن القاسم اذ افترقا انه لا يصح لانه كلام يقتضي جوابه ما وهبه كما لو قال
بعنيك بكذا ولم يقبل السامع شيئا فليس له بعد افتراقه ان يقول رضى عنها قال وانما اختلفوا
في التملك بعد المجلس لانه امر يحتاج الي نظر ومثل هذه المسئلة ما اذا اذهب الدين لمن
هو عليه فلم يقبل قبلت حتى مات رب الدين عند ابن القاسم واشبهت **مر** وصح ان قبض له
ليتروى **مر** لما فرغ من الكلام على المواضع التي تبطل معها الهبة شرع فيما يصح فيه ذلك
وذكر الصبر في قوله وصح اما باعتبار الحوز او نظرا الي المصدق والالتهاب اي
وصح المصدق والالتهاب او الحوز ومعني كلامه ان من وهب لشخص شيئا فقبض منه ليتروى
في قوله مات الواهب فان الهبة تصح ولا كلام للموارثة وهو ظاهر لان القبض من كذا
الواهب لاجل التروى ادل على النكاح وقبول الهبة من سبيلة الوديعة المتقدمة وان كان
ظاهر كلام ابن الحاجب ونسب فيه بن شاذان القولين في هذه كمسئلة الوديعة سواء
والعرف ان القبض في الوديعة استدامة وفي هذه انشا ولا شك انه اقوي والتروى
هو ان قبض ليتنظر رايه اقبل الهبة او يرددها **مر** او جد فيه او في ركنه شاهده
مر الصبر المحفوظ بالحرف راجع الي القبض السابق في كلامه وفي شاهده جمل عوده على
المصدق او الالتهاب او على الموهوب له وفاعل جد ضمير يعود على الموهوب له وحذف
من كلامه ما لا يصح معني الكلام بدونه وهو موت الواهب قبل قبض الهبة والمعن
ان الموهوب له اذا طلب الهبة من الواهب فامتنع من دفعها له لمجد في تحصيل القبض
فلم يتمكن منه حتى مات الواهب فان الهبة لا تبطل وكذلك اذا اجد الواهب الهبة واقامه

اي الموهوب له في المدونة
في قول الموهوب له في المدونة
في قول الموهوب له في المدونة

يعني ان من تحت نذره
يعني ان من تحت نذره

في قوله مات الواهب
في قوله مات الواهب

الموهوب له البينة وسعى في تزكية شهود الهبة فمات الواهب قبل التزكية وما ذكره
من صحة الهبة في المسكتين هو قول بن القاسم في المدونة والموازنة محمد وليس لها ايقانها
الا في البينة القريبة كالساعة واما في البعيدة فلا يحال بين ربهما وبينها الا شاهد
وقال بن الماحضون تبطل الهبة وراي ان غاية قيام البينة ان يكون كافتار الواهب
وهو لو اقر له ومات قبل القبض بطلت وقال اشهب اذا حال القاضى بين الواهب وبينها حتى
لا يجوز حكمه فيها فليقبض بما ثبت عنده فيها كما كان يقضى في حياته وان لم يمنع منها المعطي
ولم تبطلها فهي باطلة **مر** او اعتق او باع او وهب اذا اشهد واعلن **ش** فاعل اعتق وما بعد
صغير يعود على الموهوب له ومعنى كلامه ان الموهوب له اذا اعتق العبد الموهوب او باع
او وهبه لغنى يريده قبل قبض الهبة فانها تقع وينزل مفعله ذلك منزلة الحوز ولا خلاف
في ذلك في العتق وما ذكره في البيع والهبة هو قول مطرف وروي بن وهب عن مالك بن
الا انه فنذ ذلك بما اذا اشهد المعطي على فعله فاعلن كما نبه عليه هنا وقال اصبح ليس
بحوز وروي بن الماحضون ان البيع حوز بخلاف الهبة لانها محتاجة الى حوز **مر** او لم يعلم بها
الا بعد موته **ش** يعني وكذلك تقع الهبة اذا لم يعلم بها الموهوب له الا بعد موت الواهب
بن راشد وقد نزلت عندنا بتونس ووقع فيها اضطراب ووجد في الطرقات انه معذور
بعد علمه وهو الصواب والله تعالى اعلم **مر** وحوز المخدم والمستعير مطلقا **ش** لو قال او حازه
لكان احسن ليكون معطوقا على قوله او اعتق او باع او وهب ويحتمل ان يكون معطوقا على
قوله وصح ان قبض اي وكذا لك يبيع حوز المخدم والمستعير للموهوب له وهذا هو الظاهر
ولهذا اعطفه بالواو لا بالواو ابن شاس وحيارة المخدم والمستعير جائزة للموهوب له اذا
اشهد وقال التوسني وقد راى بن القاسم انها جائزة للموهوب له ولم يشترط علمها بذلك
كما شرط علم المودع وقال عبد الملك اذا تقدمت الخدمة لم يكن المخدم حازنا للموهوب وان
احدم ووهب في مرة واحدة كان ذلك حيازة للموهوب له قال ابو اسحاق وقد لا يحتاج
بن القاسم الى علم المخدم والمستعير لانها انما حاز الرقاب لمنافعها ولو قال لا يجوز للموهوب
ما التفت الي قولها الا ان يبطل ما لهما من المنافع وهما غير قادرين على ذلك لنقد م
قبولهما ولا يقدران على رد ما قبلاه فصار علمهما غير مفيد والمودع لو قال خذ ما
او دعني لا احوز لهذا فله ذلك وقوله مطلقا علم المخدم والمستعير بالهبة ام لا كانت
الخدمة متقدمة على الهبة او مصاحبة كما تقدم وحكي في النكاح عن بعض شيوخه انه
اعتبر علم المخدم لا بحلي الواهب ورضاه كما في فضلة الرهن اللحن ويشترط ان يسئل له الرقبة
الان وتكون النفقة على المخدم لا على الواهب ولا على الموهوب له **قال** وان وهب له
المرجع بعد انقضاء الخدمة ليس من الان لم يكن محوزا **مر** ومودع ان علم **ش** يعني وكذا لك يبيع
حوز المودع للموهوب له ان علم بالهبة ليكون حازرا له وقد تقدم هذا ونفى عليه غير واحد
من اصحابنا وانظر هذا مع ما في العتبية من رواية عيسى عن بن القاسم اذا كتب الى
وكيله يدفع له مائة دينار فاعطاه خمسين ثم مات الواهب لم يكن له غير ما قبض ورواه
بن حبيب عن مطرف واصبح ووفق بينهما ان الوكيل ما مور بال دفع وهو فيه نايب عن المعطي

به كيدة والمودع ليس بما مور به لك وإنما هو ما مور بحفظ الوديعة فإن علم أنها صارت
 له صار حاقطا له وصارت بيده **مر** لا غاصب **ش** يعني فإن حوزة الموهوب له كالحوزة وهذا
 من ذهب بن القاسم في المدونة قال فيها وليس حوزة الغاصب حوزة الموهوب **قلت**
 لم والهيبة ليست في يده الواهب قال لأن الغاصب لم يقبض الموهوب له والامره الواهب له
 بذلك وبهذا القول قال اصبح وقال اشهب وابن الموان هو حوزة واختلعا في العمل لتعليل
 فقال اشهب لأنه ليس فيها حوزة غيره هذا أي لأنه لا يقدر على أكثر من هذا وقال محمد لأن
 الغاصب ضامن فهو كالدين للمعنى وتعليل اشهب أحسن لأن الواهب رفع يده فلا يقدر على
 أكثر من هذا وليس كالدين لأنه إنما وهب له عين المعصوب ولم يهب له قيمة وقوله في المدونة
 ولا امره الواهب بذلك يقتضي أنه لو امره جاز وهذا إذا رضي الغاصب أن حوز له **مر**
 وموتهن ومستاجر إلا أن يهب الأجرة **ش** يعني وكذا لا يكون حوز الموتهن والمستاجر حوزا
 للموهوب له إلا أن يهب الأجرة أيضا الأجرة مع الرقبة وحكي بن الموان ذلك عن بن القاسم وحكي عن
 اشهب أن ذلك حوز له إذا شهد قال وقول بن القاسم أصوب بن زرقون وغيره معناه
 أن الأجرة غير متبوضة فاقضى الموهوب سنة الأجرة حياة وأما لو قبض الواهب
 جميع الأجرة فسواء دفعها مع الرقبة أم لا لا يكون حوزا **مر** ولا أن رجعت إليه بعدة بقرب
 بأن أجراها أو أرفق بها **ش** يعني أن الرقبة الموهوبة إذا حازها الموهوب له مدة قرينة
 ثم رجعت إليه بأن أجراها الموهوب له أو أرفق بها فإن تلك الحياة كالحياة ويبطل
 حقه منها وهذا مما لا خلاف فيه نقله البايع وغيره لأن قرينة الرجوع عن قرب ذلك
 على أن الواهب تخيل ليسقط الحياة والله تعالى أعلم والصبر المحفوظ بالنظر راجع
 إلى الحوزة أي ولا أن رجعت إليه بعد الحوزة **مر** بخلاف سنة **ش** يعني فإن رجوعها إلى الواهب
 بعد أن حازها الموهوب له سنة لا يضر في إبطال الحياة وحكاية محمد عن مالك وأصحابه
 وقال مطروق وابن الماحشون تنطل الحياة ورجع بعضهم بالقياس على الرهن واجب
 بأن الرهن على ملك الداهن فلهذا استلزم فيه استدامة الحياة بخلاف الموهوب
مر أو رجوع تخفيا أو ضيفا **ش** هذا المعطوف على محذوف دل عليه قوله بخلاف
 سنة فإن معناه كما تقدم بخلاف ما إذا رجعت إليه بعد سنة فإن الحياة لا تنطل أي
 وكذلك أن رجع إليها خفية من الموهوب له أو ضيفا فمات فيها وهذا مما لا خلاف
 فيه وسواء رجع عن قرب أو بعد بل قال مطروق وابن الماحشون ولو كان رجوعه بعد يوم واحد
 وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل بذلك **مر** وهبة أحد الزوجين للأخر متاعا **ش**
 هذا المعطوف على مرفوع صح أي صح أن قبض ليروي إلى قوله وحوز محذوم واستعيره
 ومودع أن علم ثم قال وهبة أحد الزوجين أي وكذلك يهب هبة أحد الزوجين للأخر متاعا
 والذي رواه بن القاسم في العتبية والموارثة أن هبة أحدهما للأخر حاد ما عند هاتك
 حياة لازمة وروى اشهب في الكتابين أنه ضعيف وروى محمد عن بن القاسم وابن عبد
 الحكم أن متاع البيت كالخادم قال وبه أقول قال وما رواه اشهب ليس بالبين بن
 زرقون ويحصل في حياة الزوجية الصدقة أو الرهن ثلاثة أقوال أحدها

ما نقله

قول سحنون بن سماع بن القاسم من كتاب الهبات من العتبية ان ذلك جارية قاله في
 الدهن واحري ان قوله في الصدقة والثاني ان ذلك غير جارية وهو قول مالك في
 سماع بن القاسم من كتاب الدهن منها وفي سماع استنبه والثالث الفرق بين الصدقة
 والدهن وهو قول بن القاسم في سماع اصبح من كتاب الدهن قال وسوا صدقت هي على الزوج او
 بصدق هو عليها بدليل رواية استنبه لان ايديهما جميعا على الخادم قال والاطهر ان يعلت
 يد فيفترق بين ان تكون وهبتها او وهبها بدليل اتفاقهم ان القول قول الزوج اذا اختلفا في
 متاع البيت مما يكون للرجال والنساء وقيل القول قوله فيما عرف من متاع النساء لانه لا يد
 لها معه وكفى لابن رشد الباقي وهذا فيما يستعمل غالباً هكذا واما ما يستعمل سفود الكبد
 الخراج ففي العتبية من سماع استنبه عن مالك في امرأة حلت ابنها لها صغيرا عبد اقل بحرة
 الاب ولا تولي حتى ماتت الام ان ذلك مختلف فاما غلام الخراج فليس يجوز للصبي واما غلام
 الخدمة فخدمة ويختلف معه فيقوم في حواجه فانه حوز وكذا لو حله ابوه الغلام وهو
 مع ابيه لكان اختلا فمعه وخدمة له حوزا وان خدم الاب مع الغلام الى ان مات الاب
ص وهبة زوجة دارسكنها لزوجها لا العكس **ش** يعني وكذا لك يبيع هبة الزوجة كنه
 لزوجها دارا ساكنان فيها وتم الهبة بخلاف العكس وهو ان يبيعها هو ذلك والفرق
 بينهما ان السكنى للرجل والبدل له في ذلك فسكنها هاتنا بعة لسكنها وهكذا روي بن القاسم
 عن مالك وهو قوله في العتبية بن زرقون ورواه عيسى عن بن القاسم قال وروي في
 استنبه عن مالك انه حوز ضعيف ولا يبيع هبة الزوج للزوجة ولا الزوجة للزوج حكى
 ذلك بن بطل ولم يحفظ بن رشد هذه الرواية فانه لما حكى قول بن القاسم قال ولا اقله
 في هذا خلافا **ص** ولا ان بقيت عنده الامحجورة الا ما لا يعرف ولو ختم **ش** هذا معطوف على قوله
 لا العكس وذلك انما استعمل كلامه بان هبة الزوج للزوجة دارسكنها لانتم لطلان
 الحوز قال وكذا لك ان بقيت الهبة عند الواهب اي حتى مات وقوله الامحجورة اي فانها
 تتم ولو بقيت تحت يده لانه يجوز له وسوا كان المحجور صغيرا او سفيرا والمولى ابا او وصيا
 او مقدم القاضي اذا وهب له ذلك او بصدق به عليه وابقاة تحت يده وقدر روي
 عن عثمان رضي الله عنه من خل ولد له صغيرا لم يبلغ ان يجوز خلته فاعلن ذلك
 واشتد عليه فهو حيازة وفي الواضحة نحوه عن الخلفا الاربعة وابن عمرو بن عباس
 ونقل ابو محمد صالح الاتفاق على ان الاب اذا شهد على هبة لولده ولم يزد على قوله
 اشهد والي وهبت له كذا انه حيازة ويقال في الشهادة رفع يدي الملك ووضع يده
 الحوز وهذا كله فيما لا يعرف بعينه واما ما لا يعرف بعينه كالدناير والدراهم
 وغيرها من المكيلات والموزونات فروي بن القاسم عن مالك وبه اخذ المصريون
 وغيرهم انه لا يتم الحوز ولو ختم عليه بخصه الشهود الا بان يجعل على يده عن واليه اشار بقوله
 الا ما لا يعرف بعينه ولو ختم وذهب المديون الي ان الحوز يتم فيها بوضعها على يده اذا
 احضرها الشهود وختم عليها بخدمة وقالوا ويصح ايضا وان لم يختمها الشهود ولو ختموا عليها
 كان خيرا واحسن وروي ايضا عن مالك انه يجوز اذا ابرره وان لم يخرج من يده قيل

وبالاول جري العلوه هو مذهب الرسالة لقوله فيها وانما يجوز ما يعرف بعينه **تفسير**
فدعيت مما تقدم ان قوله الاثمالا يعرف مستثنى من قوله الامحورة وان قوله الامحورة
مستثنى من قوله لان بقيت عنده والتقدير ان الهبة تبطل ان بقيت عند الواهب لعدم
الحوزة الهبة الولي المحورة فانها تقع ولو ابتاعها تحت يده لا نه يجوز له الا ان يكون مما لا يعرف
بعينه فانها تبطل ما لم يحزها له عين والله تعالى اعلم **م** ودار سكناءه الا ان يسكن اقلها
ويكرى له الاكثر وان سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل **ش** الجيع يعني ان الولي اذا وهب
لمحورة دار سكناءه فان حكمها في اشتراط اخراجها عن يده حكم ما اذا وهب ما لا يعرف
بعينه فلا بد من معاينة الشهود لها خالية من شواغل الالب بعض الاشياء والحقوق الالب
في ذلك بالاجنب فان لم يخرج منها حتى مات فيها بطلت لعدم الحيازة فان اخزها الواهب
لمن حازها للمحور يترجع اليها مسكن فيها او بعضها حتى مات فقد اثار بما ذكر الي ان الحكم
يترق في ذلك باعتبار القدر الذي يسكنه منها على ثلاثة اوجه تارة يسكن منها الاقل
ويكرى له الاكثر وفي هذا الوجه تمنى كلها صدقة ولا ينسكنها الاقل لانه يتبع للاكثر
وتارة يسكن نصفها ويكرى له النصف الا حذو في هذا الوجه يعطي كل نصف منها حكم نفسه
فيمضي ما اكراه صدقة ويبطل النصف الذي يسكنه فقط وتارة يسكن منها الاكثر وفي
هذا الوجه تبطل الصدقة كلها واليه هذا اثار بقوله والاكثر اي وان سكن الاكثر
بطل الجميع قال مالك في العتبية واذ اكانت الدار ذات منازل فسكن بعضها حازت
كلها يريد اذ اكان ما سكن قليلا قال ابن القاسم ولو كانت دور فسكن واحدة ليست
جلها بل هي تتبع حاز ما سكن وما لم يسكن سوا كان الولد صغيرا او كبيرا جاز لنفسه
وفي البناء ان بن حبيب حكى عن مطرف بن الماحضون اذا تصدق على صغار ولده او كبارهم
بدار او دور فسكن البعض وحاز للصغار ما بقي وحاز للكبار ما بقي فانه يبطل ما سكن
ويصح ما لم يسكن كان ما سكن قليلا او كثيرا من دار او دور ثم قال وقال ابن القاسم ان
سكن يسيرا حاز ما سكن وما لم يسكن وان سكن كثيرا بطل ما سكن وما لم يسكن حتى ذلك عنه
في الصدقة والحسبة بن القاسم واما علي الكبار فان سكن كثيرا بطل ما سكن فقط وحاز
ما حذر قل او اكثر كان حسبا او صدقة وان سكن يسيرا حاز ما سكن وما لم يسكن اذا حاز واما
لم يسكن وقال اصبح وانا اقول اذا كانت دورا فانما سكن منها من دار صغرت او كبرت
فاستغلها او جلها فهي باطل ويصح غيرها قل او اكثر مما حازه للصغار او حاز الكبار
لان كل دار منها تصير حسبا على حدة واما دار واحدة ذات منازل فان سكن منها
يسيرا حازت كلها وان سكن اكثرها بطل ما سكن واشغل واحاز باقيها اذا حاز او
حيز عنه بن حبيب ويقول مطرف وعبد الملك اقول **م** وجازت العمري **ش** العمري بضم
العين وسكون الهمزة مقصور بقال اعمرته دارا او ارضا او بلا اذا اعطيت اباها وقلت
له هي لك عمري او عمرتك فادامت رجعت الي قاله الجوهري قال لبيد وما المال
الاسعرات ودائع والاسم العمري وقوله حازت اي في الدور وغيرها فقد روي بن القاسم عن
مالك حوازه في الدفين والحيوان قاله ولم اسمع من مالك في الثياب شيئا وهي عندي

على ما شرطنا وكذا نص على ان الحلي عنه لا كذا لك ثم اشار الى بيان حقيقتها العرفية بقوله
مر كما عرفتك او وارتك **ش** بن عبد البر وسواء عند مالك وامحاه ذكرك ذلك بلفظ العرفية
اي كقولك عرفتك داري او الاعتناء او السكنى او الاعتلال او الارفاق او الاحمال وكذا ذلك
من الفاظ العطايا قال واكثر اهل العلم على ان الاعمار والعمرى مخالف للامكان والسكنى
الباجي هي هبة منافع الملك مدة عمر الموهوب له او مدة عمر وعمره لا هبة الرقبة وقوله
او وارتك منسوب عطفا على الكاف في عرفتك وحذف العامل من الثاني لدلالة الاول
عليه والتقدير عرفتك داري مدة حياتك او عرفتك وارتك مدة حياتك والى الصورتين
اشار الباجي بما ذكره وكذا لك عزم من اصحابنا **مر** ورجعت للمعمد او وارتك **ش** المعمد بكسر الميم اسم
فاعل وهو صاحب المنفعة يعني ان المدة اذا انقضت رجعت الرقبة للموهد ان كان حيا
او لو ارتك ان مات قال في المدونة ومن قال لرجل قد عرفتك هذه المدة حيا او قال هذا
المعمد او قال هذه المدة حيا ذلك وترجع بعد موته الى الذي اعمرها او الى ولده
وقد اختلف العلماء ترجع اليه سواء كانت مفعلة ام لا وهو قول مالك ولا ترجع اليه
مطلقا وهو قول الشافعي واي حنفية او ترجع اليه اذا كانت غير مفعلة فقط لان
كانت مفعلة وهو قول ابن شهاب قيل وهو اسعد بن ظاهرا الحديث الصحيح انه عليه السلام
قال اياما رجل اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي اعطاها ابداه
لانه اعطى عطا وقعت فيه الموارث بن عبد البر وروي بن ابي ذئب هذا الحديث
مسند مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين اعمر عمرى له ولعقبه بني له لا يجوز
للعطي فيها شرط ولا مشوكة قال ابو سلمة لانه اعطى عطا وقعت فيه الموارث فقطعت
الموارث شرطه فبين السند منه وجعل سائر من كلام ابي سلمة فخره وجعله محمد بن يحيى
النيسابوري من قول الذهري الا ان مالكيا اخذ الحديث كور ورواه بالجملة عند فقال
ليس العمل عليه قال وسعت عبد الله بن ابي بكير بن محمد بن عمرو بن حزم بن عاتق اخاه محمد
او محمد يومئذ قاض بقول له مالك لا تقضي بالحديث في العرفي فيقول له محمد يا اخي لم اجد النكاح
على هذا فجعل عبد الله يكله ومحمد ياباه وتناول بعض اصحاب الحديث عليا ان المهاد منه
انه اذا اعطى المنافع لرجل وعقبه فلا يبطل حق عقبه بموته بل حتى ينقضي العقب **مر**
كحسب عليهما وهو لاخر كما ملك **ش** التشبيه بين هذه والتي قبلها في الخوازم قال بن القاسم
واذا قال لرجلين عبد ي حسب عليهما وهو لاخر منكما قال مالك قد كنت حزين وهو لاخر
مالك وقاله استنب قال لا ان يقول حسب عليهما حيا كما وهو لاخر فلا يكون لاخر الا
حسب عليه حيا قال في الموارثية الا ان يكون قوله وهو لاخر منكما بعد ان ثبت قوله
الاول فلا يكون لاخر الا حسب عليه **مر** لا الرقي **ش** اي قالها لا يجوز نص عليه في المدونة
وعبرها والرقي بضم الراء سكوت القاف مقصور وهي من المراقبة لان كل واحد منهما رقب
موت صاحبه وقد اشار الى حقيقتها العرفية بقوله **مر** كذا روي دارين قال ان مات قبل
فما لي والا فلك **ش** اي قال كل واحد من صاحبي دارين لاخران مت قبل فالدارن معا
لي وان مت قبلك فمالك معا فلا بد في قوله كذا روي دارين من حذف قوله عليه قوله

عقبة
مقبية

قال اي كقول كل واحد من صاحبي دارين للاخر كذا الى اخره قال في المدونة في حلق
حسبنا ان ارايينهما علي ان من مات منها اولاً فنصيبه حبس علي الاخر لا خير فيه لانه
عذر ولا نهما حرجا عن وجه المعروف الي المخاطرة بن القاسم وسالته عن العبد بينهما
حبسانه علي ان من مات منها فنصيبه يخدم اخرها ما موت لمدة حياته ثم يكون العبد
حرا بعدة فتم حرة مالك الا انه الذمها العتق بعد موتها وان من مات منها فنصيبه
يخدم ورثته دون صاحبه وابطل ما اوصي به في الخدمة لانه حظر واذامات احدها
كان نصيب كل واحد حراما من ثلثه ابو محمد في نوادر قال مالك في الحايط بين الرجلين
فحبس كل واحد منهما بنصيبه علي صاحبه وعلي عتق صاحبه فقتل كل واحد منهما ثم
ما حبس عليه هذا الا حوز وهو فزار من التوارث وهذه الدقي وذكر مسيلة الرقي التي
في المدونة قال لا شبهة فيها وهذا مخاطرة وكانه جعل لصاحبه نصيبه ان مات قبله
علي ان ياخذ نصيب صاحبه ان بقي بعد فاذ كان هذا في عقد لم يحز فاما من فعل
هذا لصاحبه ففعل مثله فواجب ولا تمة فيه وقال ابن كنانة المكره من الرقي
ان يقول ارقبك عدي هذا علي ان ترقيني منزلك فيكون العبد والمنزل للباقي
بعد صاحبه وهذا اثار واما ان قال منزلي هذا للباقي من ائمه اوصية جائزة وكان
قال ان مات منزلي هذا لك ولوان الذي ارققه ارققه هو ايضا عبد او منزله
علي غير شرط فذلك جائز **م** كسبة تخل واستئنا ثمنها سنين والسقي علي الموهوب
هذا المعطوف علي غير الجاني وهو الرقي واثار به الي ما في الموارثة قال فيها ومن
وهب بخلا لرجل وفيها عرق ابره هو الواهب كالباع وحوز الموهوب فبين التخل له
والسقي في مال الواهب وكذلك لو استئني ثمنها عشرين فان اسلم التخل للموهوب
له يسقيها بما الما الواهب فذلك حوز ولو شرط سقيها بما الموهوب لم يحز يريد لانه
يصير كمن باع بخلا بسقيها عشرين والباع يستغل الثمرة ولا يدري المشتري
ما يصير التخل اليه بعد المدة فهو عذر ويحوز في المدونة والواو من قوله والسقي
علي الموهوب واو الحال وعلي هذا لو كان السقي علي الواهب لجاز ولهذا قال في الموارثة
بأنه ما تقدم ويحوز في المدونة واما ان كانت بيد الواهب بسقيها العشرين
فقد وهبها بعد عشرين فان بقي اليها لزمه وان مات قبل ذلك او حقه دين
بطلت قال اشهب وليس له ههنا قبض الرقاب وكانه قال بخلي لك بعد عشرين
فقد وهبها بعد عشرين ولكن لو حوزها اياها وكان يعطيه ثمنها عشرين
لكان حوزا **م** او من لمن يغزو واستئني ويتفق عليه المدفوع ولا يبعده بعد الاجل
ش هكذا ذكر هذه المسئلة في المدونة بعد المسئلة السابقة وساقها سابقا
الدليل علي مسئلة الثمرة فانه لما ذكر ذلك قال ولقد قال لي مالك فبين دفع الي رجل
فرسه يغزو وعليه سنين او ثلاثا ويتفق عليه المدفوع اليه الفرس من عنده
ثم هي للمدفع اليه بعد الاجل واشترط عليه ان لا يبيعه قبل الاجل انه لا خير فيه
قال وبلغني عنه انه قال ارايت ان مات الفرس قبل الاجل ان ذهب نفقته باطلا

ع
الاخر

عند ايد لك على مسيلتك في الخلل **مر** ولاب اعتصارها من ولده **ش** الصغير في اعتصارها
 راجع الى الهبة ولا يقع رجوعه الى الصدقة وان تقدمت في كلامه لان الصدقة لا تعصر
 وقد سبق من كلام بن رشد اول الباب ان الصدقة تغتفر من الهبة في وجهين هذا
 والاحزان الهبة يصح الرجوع فيها بخلاف الصدقة الا ان يكون على الابن فيها ثلاثة
 اقوال بن يوسف قال بن القاسم عن مالك كل صدقة فلا اعتصار فيها لابوين واما الهبة
 والعطية والعوي والحد فلما الا اعتصار في ذلك واما الحبس فان كان بمعنى الصدقة
 لم يعتصر وان كان بمعنى الهبة يكون سبني او عوي فانه يعتصر ولا اشكال في اعتصار
 ما وهبه لولده اذا كان الولد غنيا واختلف اذا كان فقيرا فقبل له الاعتصار ومنعه
 سحنون وقال انما له ذلك اذا كان في حجره او يابينا عنه وله مال كثير والصحيح
 الاول لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاحد ان يهب هبة ثم يعود فيها الا
 الوالد وروي ابو داود عن حسين المعلم عن محمد بن شعيب عن طاوس عن بن عمر عن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة ثم يرجع فيها
 الا الوالد فيما اعطى ولده ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها فمثل الكلب ياكله
 فاذا شبع قائم يعود في فيه ورواه الترمذي ايضا ابو عمرو وصلى حسين المعلم وهو ثقة
مر كام فقط وهبت ذات اب **ش** يعني وكذا لك الام تعتصر ما وهبت لولدها اذا كان
 له اب وظاهرة كان الاب والابن موسرين او معسرين او احدهما موسرا دون الآخر
 الممنوع ويختلف اذا كانا فقيرين قيا على اعتصار الاب من ولده الفقير وظاهر
 المدونة ان لما ذلك مطلقا ونصها قال مالك وللأم ان تعتصر ما وهبت او خلعت لولدها
 الصغير في حياة ابيه ما لم يسجد ثوابا او ينكحوا او يجد ثوابها حدثا قال مالك
 وما وهبت او خلعت لولدها الصغير ولا اب لم فليس لها ان تعتصر لانه يتيم ولا يعصر
 من يتيم ويعد ذلك كالصدقة عليه فان وهبتهم وهم صغار ولا اب لم فليعوا ولم يجد ثوابا
 في الهبة حدثا فليس لها ان تعتصر هبتها لانها وهبت لهم وهم يتامى وهي بمنزلة الصدقة
 محمد وان وهبت لولدها الصغير فبلغ قبل ان يموت الاب ثم مات ابوه كان للام ان تعصر
 ما وهبته فاما ان مات الاب قبل بلوغ الولد ثم كبر الولد فليس للام ان تعتصر لان يموت
 الاب قبل البلوغ انقطع الاعتصار فلا يعود بعد ذلك بن جيب وقال بن الماجشون في
 هبة الام للولد في حياة الاب ان قصنها الاب فلا يعتصر لانها لا تعتصر مادامت ولايته
 لعنوها ولو اعطت ابنها الذي ليس في ولاية الاب فلا يعتصر بن يوسف فهو خلاف
 في الوجهين قال وما اعطت لابنها الصغير بعد موت ابيه وهو في ولاية وصي محاز
 له الهبة فلا تعتصرها وهو كالاب ولو كانت الام تلي الصبيان كان لنا ان يعتصر كان
 لهم اب ام لا قال انما رواه بن القاسم ومطرف عن مالك انها لا تعتصر من يتيم قال
 بن القاسم وبه اقوال وبني بقوله فقط على ان غير الام من جد او حدة ونحوهما
 ليس لهما اعتصار وهو المشهور وقول بن القاسم في المدونة قال فيها **قلت**
 فهل يجوز لغير الابوين من جد او حدة او عم او خال او خالة او غيرهم اعتصار

فب

انما الهبة ما يهب
 والام اذا وهبت
 اعتصار ما وهبت

هبتها

هبتهم قال لا يجوز الا اعتصاري في قول مالك الا للوالد والوالدة ولا يجوز لاحد غيرها
وبهذا قال بن وهب وروي اشبه عن مالك ومثله في الموانعة ان الحد والحدثة له
تعتصران كما لا يوين وقاله بن عبد الحكم **مر** وان مجنون **ش** يعني ان الام يعتصم ما وهبته
لولدها في حياة ابيه ولو كان الاب مجنون قال في المدونة وان وهبتهم والاب مجنون
حبونا مطبقا فهو كالصحيح في وجوب الاعتصار بها واقام الاشياخ منها ان البكر اذا
ابوها حبونا مطبقا فقدم القاضي من يزوجهما انها لا تستأمر لان لها ابا وعليها موقع
في سماع عيسى انها تستأمر كاليتيمة والنظر في الغائب انها تستأمر كاليتيمة واقاموا
منها ايضا ان من صدق على رجل صدقة فلم يقبضها حتى حبس حبونا مطبقا ان له اخذها
ولا تبطل الصدقة خلاف ما وقع في سماع عيسى انها تبطل **مر** ولو يتيم على المختار **ش** هكذا
استحسن الحنفى ذلك وقد تقدم لابن الموارث خلافه ونصر المسيلة في التبصرة بعد ان ساق
ما تقدم في اعتصارها اذا كان الابن والاب فقيرين وان كان له اب حين العطية
فلم يعتصم الام حي مات الاب كان لها ان تعتصم لانها لم تكن على وجه الصدقة وفي كتاب
محمد لا يعتصم والاؤل احسن لان المرعي وقت العطية هل كانت هبة او صدقة **مر**
الا فيما اريد به الاخرة **ش** لانه اذا اراد بالهبة وجه الله تعالى ونوابه في الاخرة
صارت صدقة على ما تقدم والصدقة لا تعتصم وسوا كان الواهب ابا او اما وقاله
بن الماحثون وكذلك ان وهب هبة يريد بها الصلة سمحون مثل ان يكون الابن
صغيرا محتاجا او كبيرا بابا عنه وقال مطرف بن وهب هبة لوجه الله تعالى فله
الاغتصار بن راشد وبالا ولجوي العل لم يؤمن بعض الاشياخ على قول مطرف ولاجل
ذلك حكى الاتفاق على ان الهبة اذا اريد بها وجه الله تعالى لا تعتصم وان الرجوع
فيها حرام **مر** كصدقة بلا شرط **ش** يريد اذا انصدق بصدقة ولم يشترط فيها الرجوع
فلا اعتصار له وهو واضح واختلف اذا شرط الرجوع فيها هل له ذلك ام لا والذي
حكاه الباجي في وثايقه وابن الندي ان له ذلك ابن الندي فان **قيل**
سنة الصدقة عدم الرجوع **قيل** وسنة المحبس عدم الرجوع وان اشترط له
المحبس في نفس المحبس ببعده كان له شرطه **مر** ان لم تفت بحواله سوف **ش** ظاهر كلامه
انه لا يشترط في الاعتصار ان لا يكون الشيء الموهوب قد فات بحواله الاسواق وليس
كذلك فان الذي نقله الباجي عن مطرف وابن الماحثون واصبح ان ذلك غير مفيت
قال ابن راشد ولا خلاف فيه **مر** او زيد او نقص **ش** اي وكذلك يفتى الاعتصار
اذا دخل الشيء الموهوب في بدنه زيادة ككبر الصغير وسمنا للزبي ويؤثر له او
نقصان كالنرم ونحوه من العيوب وهو قول اصبح قال الباجي وهو الظاهر من قول
مالك وابن القاسم وقال مطرف وابن الماحثون لا يفتى واختار الحنفى عدم الفتى
في النقص قال لان مضرت على الواهب بخلاف الزيادة الا ان يكون الاب هو المنفق
على العبد وبما له منافات كانت امة فزوجها فليس له ان يعتصمها على قول اصبح
لان التزوج عيب وله ذلك على القول الاخر فان كانت العطية قد افض به حليا

فقال مالك وبن القاسم ليس له اعتصار ذلك حبيد وفي الحلاب اذا خلط الدنانير
والدراهم بمثلها فكذلك واستقرى خلافه من المدونة **قريب** لم يعرض الشيخ
لوجه الله تعالى لما اذا فانت الهبة ببيع او غيره لوصوحيه لان الاعتصار اذا فانت مع زيادة
الهبة ونقصها فلان يفتوت مع ذهابها جملتها من باب **الاولى** **ص** ولم ينكح **ش** يعني ان شرط
صحة الاعتصار ايضا ان لا يكون الولد قد تزوج وهو مراده بقوله لم ينكح يريد وسوا
كان الولد ذكرا او انثى وهو ظاهرا لان الانثى يفتوت الاعتصار منها اذا تزوجت باتفاق
لما تعلق لزوجها من الحق في مالها واما تزوج الابن فكذلك على ظاهر المذهب وهو قوله
في الموطا وبه قال بن القاسم في العتبية من رواية عيسى وهو ظاهرا والمدونة لقوله
ذلك ان بلغ الصغار ما لم ينكحوا وقال بن دينار لا ينكح تزوج الذكرا الاعتصار لان
قد دخل في شيء محرجه ببدلة جلا والاني **تفسير** قال عيسى بن القاسم في
الابن الباقين التاجر وهو ذو مال ولا مولى عليه فبعبه ابوه ثم يتزوج ويعلم الناس انه
لم يتزوج لتلك السببة قال فليعتصر منه الا ان ياقين ذلك من زيادة اليد بها
ما يعلم انه نكح لذلك فاما ان يخله عبد ابن عشرين دينارا وهو رب الف دينار فليعتصر
من هذا اذا تزوج وكذلك ما يشبه هذا مما يعلم الناس انه لم ينكح لذلك بن حبيب
اذا كانت قليلة لا يري ان من اجلها اذ ان او تزوج لقلتها فله ان يعتصر وروي
سطرف عن مالك وقال به اصبح وبه اقول وقال بن الماجشون ذلك يمنع الاعتصار
وهو قد قوي بها **ص** او يد ابن **لما** **ش** يعني وكذلك يمنع الاعتصار اذا اذ ان الولد له
للسببة اي لاجلها يريد وسوا كان ذكرا او انثى واحذر بقوله لما مما اذا اذ ان لا لاجل الهبة
فان ذلك لا يمنع كماله كان الابن موسرا ويعلم انه لم يتدين للهبة وهو مذهب الموطا والامطوف
وقال به وبه قال بن القاسم واصبح ومحمد وفي البيان قوله نسبته لعبد الملك ان التدين
مطلقا يمنع الاعتصار وان لم يكن لاجل الهبة ومقتضى كلام الحسن انه لا يفتوت الولد في
التدين للهبة ولا بد ان يفتوت ذلك رب الدين فيجعل كلام الشيخ على ما اذا افتوت ذلك رب
الدين **ص** او بطائيبا **ش** يريد او بكذا وانما حقه التيب بالذكور لا حرام من اما لان الحكم
يؤخذ منه في البكر من باب **الاولى** اولان اقتضا من البكر بيقصها وقد تقدم حكمه قال
في المدونة اذا اخل ابنته الكبيرة فوطيها الابن لم يكن للاب اعتصارها ابن يونس واذا
وطي اي الامه لولد الامه فان الاعتصار وان لم تكن بكرا ولم تحمل قاله مالك وبن القاسم
واشهب وبن وهب وقال المحمدي لا يفتت الوطى الاعتصار بن حبيب وقاله بن الماجشون
قال وتوقف الجارية فان استمرت حاملا فلا عصمة له وبه اقول وقال ابن القاسم
لا عصمة بعد الوطى ويصدق الابن في دعواه الوطى قال يحيى بن عمر اذا غاب عليها الولد وقد
ظهر لك من كلامه ان الوطى اذا كان مفقوتا فلان يكون الحمل مفقوتا من باب **الاولى** لان الامه
تضمير به ام ولد وفي معنى ذلك الكتابة والتدبير والمعتق اي اجل **ص** او يعرض كواهب **ش**
اي وكذا يمنع الاعتصار امر من الولد لتعلق حق ورثته بالامه وقوله كواهب اي ولدا
ان امرض الواهب وهو الاب والام لان اعتصارها حبيد لما هو للورثة فمما يعتصرون

للعير وقول مالك وبن القاسم في الميكتين ما ذكره وهو المشهور وروي استنبه ان مرض
 الاب لا يمنع خلاف مرض الولد لان الاعتصار للاب قبل مرضه فلا يولد له غلا بالاستحقاق
 واحدا للمجن وصاحب البيان من قول بن نافع ان للسيد انتزاع مال مدبرة وام ولده في مرضه
 مثل قول استنبه لان الانتزاع لغيره في الموضعين ورد بان قسط الانسان على مال مدبره
 وام ولده اقوي منه على مال ولده الا ترى انه ملك العبد على ترقب وملك الولد حقيقة
 وقدرة الاب على الاعتصار لا يوجب ضعفا في ملكه **مر** الا ان يهب على هذه الاحوال او يرد
 المرض على المختار **مر** المراد بالاحوال اي التي تقوت الاعتصار لحصولها فان وقعت البية
 في حالة منها فلا يكون وجودها مانعا من الاعتصار بن يوسف قال اصبح في العتبية
 اذا وهبه والابن متزوج او مديان او مريض فله ان يعتصر في تلك الحال وكذلك عنه
 في كتاب بن حبيب وقال بن الماحضون لسبله ان يعتصر محال لو تقدمت العطية هذه الحوادث
 المجني ليس قول بن الماحضون حسن وكذا قال بن عبد اللام الاقرب صحة الاعتصار لان الموهوب
 له لم يبدخل احد في عهده بسبب الهبة **قلت** والظاهر قول بن الماحضون لا
 الولد قد ملك ذلك بمجرد البية وتعلق به حق الوارث في المرض والعزم في الدين والزوجة
 او الزوجة في النكاح وقوله او يرد المرض اختلف اذا مرض الاب ثم زال مرضه
 هل يعود الا اعتصارا لذوال مانعة وهو قول بن القاسم واستنبه والمعيرة وبن
 دينار وبن الماحضون بن القاسم لان المرض امرام يعامله الناس عليه فهو خلاف النكاح
 والمدانية واختار المجني هذا القول واليه اشار بقوله على المختار وفي الواضحة عن مالك
 قول بان الاعتصار لا يعود وبه قال اصبح ولسمعون ثالث انه لا يعود بن وال مرض الاب
 دون الابن وظاهر قول بن القاسم ان النكاح والمدانية اذا حصلتا ثم زالا يتفق على ان
 لا اعتصار لا يعود بن والهما ولما لم يحك المجني بن يوسف وغيرها في ذلك خلافا للفرق
 ما اشار اليه بن القاسم وايضا فان مانعة النكاح والدين محقة بخلاف المرض ولا
 فرق في النكاح بين ان يكون الولد قد بني بزوجه او البنت قد بني بها الزوج ام لا نص
 على ذلك في العتبية من رواية عيسى بن القاسم **مر** وكذا تلك صدقة بغير ميراث **مر**
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعمر في الغزب الذي تصدق به واراد ان يشتري به لاقتراه
 ولو اعطاه بديره النبي ومثوه المذهب حمل النبي على التذبح وحمله الداودي على التحريم
 وظاهر المدونة الكراهة لقوله في باب الزكاة منها والكره للرجل شوا صدقة له
 وانما قال تلك لتناول رجوعها اليه بالبيع والهبة وغير ذلك الامارات لانه لا سبب
 له فيه ولا تنه تدخل عليه بسببه لانه ملك جبره واحترز بقوله صدقة من
 المسبة فانه يجوز له ان يملكها على المشهور وهو قول مالك في الموارثية وقد تقدمت له
 الاشارة الى هذا اول الباب من كلام صاحب المقدمات وقال عند الوهاب يكون
 له ايضا ان يرجع فيها ببيع او هبة او غيرها كالصدقة وهو اسعد بظواهر الحديث
 وظاهر المذهب في الصدقة انه لا يشتريها من حصلت له من الصدقة عليه او غيره كما
 قال في كتاب بن الموارث فان تداولتها الاملاك والوارثية قال ولا يستعيرها وان تصدق

بها عليه فلا يقبلها **مر** ولا يتركها اذ ياكل غلتها وهذا لان يرضى الابن الكبير يشرب
 اللبن تاويلان **ش** يعني ان من تصدق علي ولد او اجني بصدقة ولا يتركها ان كانت
 دابة ولا يستغنى بشي من غلتها باكل او شرب او حوفا وقاله في المدونة في الاجني ثم
 قال واما الاب والام اذا احتاجا فينفق عليهما مما تصدقا به علي الولد ولدرجل ان
 ياكل من لم غنم تصدق بها علي ولده ويشرب من لبنها ويكسني من صوفها اذ ارضى الولد
 وكذلك ثمر الحايض وقاله في العتبية وراذنها عن بن القاسم ولم يره مثل الاجني
 قال في كتاب محمد وكذلك الام محمد وهذا في الولد الكبير واما الصغير فلا يفعل
 قاله مالك واما الاجني فلا الا ان يخططعامه بطعامه او نفقته وفي الرسالة ولا
 باس ان يشرب من لبن ما تصدق به ابو الحسن الصغير وظاهر خلاف المدونة وفي
 المعونة الا ان يشرب يسيرا او يركب الفرس ما يقل خطمه وحمل بعضهم الرسالة علي ما اذا
 كان اللبن بحيث لا يئن له ومنهم من حملها علي ما قال بن الموارث اذ ارضى الولد الكبير واثار
 بقوله تاويلان الي انه اختلف هل كلامه في المدونة محمول علي اطلاقه وان الاب لا يستغنى
 بشي مما تصدق به علي ولده او هو مقيد بما قال محمد انه اذ ارضى الولد الكبير بذلك
 جاز **مر** وينفق علي اب افتقر منها **ش** يريد وكذلك الام وقد تقدم من كلامه في المدونة
 ان الاب والام اذا احتاجا فانه ينفق عليهما بما تصدقا به علي الولد للمصرورة الي ذلك **مر**
مر وتقوير جارية او عبد للمزورة ويستقصي **ع** قال في المدونة ومن تصدق علي
 ابنه الصغير جارية فتبعها نفسه فلا باس ان يقومها علي نفسه ويشهد ويستقصي
 للابن وفرض المسكة في العتبية في العبد قال في البيان وهو في الجارية اعذر
 يريد لانه حتى من الوقوع في وطئ الجارية وهو في تلك الولد ولما كانت المسكة مفروضة
 في الكتابين علي هذين الوجهين جميعا شيخ رحمه الله تعالى بين الامر من تكليلا للفايدة
 والله تعالى اعلم **مر** وجاز شرط الثواب **ش** الهبة ثلاثة اقسام قسم منها مقيد بنفي الثواب
 وقسم مقيد بنشوته وقسم مطلق فالاول ما كان للمودة والمحبة او لوجه الله تعالى او صلة
 رحم ونحو ذلك وقد تقدم والثاني وهو المتقيد بالثواب حكمه حكم البيع ولذا جاز شرطه
 الثواب لانه كالتمن وهو ظاهر **مر** ولزم بتعيينه **ش** اي فاذا صار جاز بتعين الثواب لزم
 وليس لاحدهما الرجوع بعد ذلك وان لم يقتض الثواب كالبيع بعد انعقاده ولهذا اشترط
 هنا ما اشترط في البيع واختلف اذا دخل علي شرط الثواب لكن لم يعيناه هل يجوز ذلك
 وهو قول بن القاسم في المدونة وقاله اصبح الباغي وهو اول لان العرف كالشرط ولانه
 مبني علي المكارمة ومنعه من المباحثون لانه يصير كبايع سلعة بغيرها وهو جمل بالتمن
مر وصديق واهب فيه ان لم يشهد عرف بمدة وان لعرض هل حلف او ان اشكل تاويلان
ش هذا هو القسم الثالث وهي ان تقع الهبة غير مقيدة بثواب ولا غيره واثار بقوله
 صدق واهب فيه الي ان الواهب اذا قال انما وهبته للثواب وخالفه الموهوب له
 في ذلك فان الواهب تصدق فيه اي في الثواب وقوله ان لم يشهد عرف بمدة اي
 ان القول قول الواهب الا ان يكون العرف شاهدا للموهوب له قاله بن الحلاب ومحل في

في ذلك على العرف فان كان مثله يطلب الثواب صدق مع يمينه وان كان مثله لا يطلب
 ذلك فالقول قول الموهوب له مع يمينه وان اشكل ذلك فالقول قول الواهب مع يمينه
 فالزمه اليمين سواء شهد العرف بطلب الثواب ام لا وهو كذلك في بعض نسخ المدونة
 وذهب ابو عمران وابن زرقون الي ثني اليمين اذا شهد له العرف والي الاول اثار بقوله
 وهل يخلف اي مطلق والي الثاني اثار بقوله وان اشكل اي او انما يخلف اذا اشكل ذلك
 واحتمل الامرين ولا يخلف اذا شهد له العرف تاويلان وفي المقدمات اذا لم يتبين انه
 اراد بيمينه مجرد الثواب دون مكافاة او قصد الوجهين جميعا وذلك مثل شبه النظر
 او الاكفان اهل الوفاء والغنا في المدونة القول للواهب واختلف في تاويلها هل يمين
 ام لا قال واري انه ان قال اردت الثواب ولم اشترطه فعلي الخلاف في يمين النعمة وان
 قال اشترطته علي الموهوب له وقال الموهوب لم يشترط علي شيئا فعلي القول بوجوب اليمين
 في النعمة لا يمين عليه الا بعد يمين الموهوب انه لم يشترطه عليه فان نكل فلا يمين علي الواهب
 وله الثواب واما علي القول بعدم وجوب اليمين في النعمة فلا يخلف بوجه وان قال
 اشترطت الثواب وقال الموهوب بل يمينت ان لا ثواب لك علي فالقول للواهب مع يمينه
 انه اشترطه عليه فان نكل فالقول للموهوب له مع يمينه انه يمين له ان لا ثواب له عليه
 فان نكل كان للواهب الثواب دون يمين علي حكم المدعي والمدعي عليه **م** في غير المسكوك
 الا بشرط **م** لما ذكرنا ان الواهب يصدق في طلب الثواب اذا ادعاه بيمينه علي ان ذلك
 في غير المسكوك كالدنانير والدرهم لان العرف قاض في ذلك بغير الثواب قاله في
 المدونة قال واري انه وهبها للثواب فلا شيء له الا ان يشترطه وثواب عرضا او طعا
 والي هذا اثار بقوله الا بشرط ودوي عن مالك في الموازية وبه قال اسهب انه اذا
 اشترط الثواب فيها فالله بخرودة وفي المختصر لا ثواب له الا ان يكون له وجه ونقص
 بن القاسم في كتاب محمد علي ثني الثواب في السبايل والحلي المكسور قال فيه وفي المدونة
 واجاز ما لك شبه الحلي المصوغ للثواب والعوض عليه عروض قال في كتاب محمد بن
 ويعاض عن الذهب ورقا وعن الورق ذهبا وقال محمد لا يجوز هذا الجمل كاني المدونة
م وهمة احد الزوجين للاخر **م** يريد الا ان يشوطا وقيام قدسية علي انشاء الثواب
 في المدونة ولا يقضي بين الزوجين بالثواب في الهبة ولا بين والد وولد الا ان يظهر
 اشتغال الثواب بينهما مثل ان يكون لهما جارية فارهة يطلبها منها زوجها وهو مفسر
 فاعطته اياها يريد بذلك استغفار اصلته وعطيته والرجل يهب لامرأته والابن
 لابيها مما يري انه اراد استغفار ما عند ابيه ففي ذلك الثواب فان اثار به والارجع
 كل واحد منهما في هبته وان لم يكن وجه ما ذكرنا فلا ثواب بينهما ثم حكم فيها عن مالك انه
 اذا اشترط احد الزوجين الثواب علي الآخر لزمه ذلك ومثله عن ربيعة وحكام
 في المقدمات في الزوجين والا قارب ابن القاسم وما وهبت لعترايتك او ذريتك
 وعلم انك اردت الثواب فذلك لك ان اثار بك والارجعت فيها وما علم انه ليس للثواب
 كصلتك لغيرهم وانت غني فلا ثواب لك ولا تضل انك اردته ولا رجعة لك في هبتك

المدونة
 في النعمة

المدونة
 في النعمة

المدونة
 في النعمة

وفي المعونة قول انه يصديق وان لم يظهر ما يدل على صدقه حكاية في الاقارب وفي الزوجين
مر ولقد ادم عند قدومه وانه فقير لغني ولا ياخذ هبته وان قائمة **ش** هكذا قال في المدونة
ولم يصد عن مالك واذا قدم غني من سعة فاهدي له جاره المسكين الفزاة والربط وشبهه
ثم قام يطلب الثواب وقال انما اهديت اليه رجلا ان يكسوني او يصنع لي خيرا فلا شيء فيه
لغني او فقير قال ابن القاسم ولا له اخذ هديته وان كانت قائمة بعينها قال ابن الموان
وقاله كذا شهب وقال ابو محمد ان بعض اصحابنا يري له اخذها ما لم يفت وقال ابن عبد الحكم
حب الثواب في المهدى للمساكين والنجني وهو باين واثنان الثواب الا ان الناس منهم من لا يتكلم
علي ذلك ان لم يكاف ثمذا الاشئ له ان وقع بينهما مقايضة على الهبة ومنهم من يتكلم عليه فيفتني
له بها بن العطار ويقضي بينهم فيما يهدونه في اعراسهم من الخراف ويخوذة لك الباجي و
فرضا فمناة بلده فافيقض للمهدي بقية الكباش ويورثها ان علم ويقاصد بما اكل عندك
هو ومن جامعوه وفي المدونة اذا وهب الغني للفقير فلا يصديق في الثواب الا ان يشترط
بجلاف هبة فقير لغني او غني لغني فانه يصديق في الثواب **مر** ولزم واهبها لا الموهوب
القيمة الالفوت يزيدا ونقص **ش** الضم الموث راجع الي هبة الثواب وقوله القيمة
منه حذف منافي والتقدير ولزم الواجب قبول القيمة اذا دفعها له الموهوب يريد
سواء كانت قائمة او فائضة وهذا هو المشهور وقال مطرف له ان يمنع من قبول القيمة
اذا كانت الهبة قائمة لانه لو اراد قيمتها او اكثر لبا عيها في السوق فعلى المشهور بقوت
بالقبض بالنسبة الى الواجب ويلزمه اخذ القيمة وعلى قول محمد تقوت بحركة القيمة
وفي كتاب الشفعة من المدونة تقوت بالزيادة والنقصان وعن اشهب بالنقصان
فقط وعن مطرف انها لا تقوت الا بداهاب عيها والعنق وخوخ وان تلف بعضها فله
اخذ الباقي وقوله لا الموهوب اي فانه لا يلزمه دفع القيمة وله ان يردها الهبة الا ان
تقوت واختلف في فوائدها ما اذا يكون بالنسبة اليه فقبل بزيادة او نقص وهو قول
ابن القاسم في المدونة الباجي وهو المشهور والقيمة اشار بقوله يزيدا وادفع
وهو قول ابن القاسم في الموان بة بحواله الاسواق وروى عبد الملك عن مالك بالقبض
وروى عيسى عن ابن القاسم في العتبية بالنقصان فقط واختلف مني ثلوث القيمة ثم
فقبل يوم العتبت وقبل يوم الهبة وهما لما لك والاول مذهب المدونة واختار محمد
بن شد وهما على الخلاف في ضمان المحبوسة بالتمن فعلى انه من البايع تكون القيمة يوم الهبة
وهو اختيار ابن القاسم وابن الموان وهذا على القول بان الواجب ان يسكنها حتى ياخذ
الثواب واما على القول بان له ليس له ان يسكنها ويلزمه رد فعلها بخلاف البيع وضمانها من
الموهوب له بعد الهبة ولا يدخلها ما يدخل المحبوسة بالتمن **مر** وله منعها حتى يقبضه
ش اي وللواهب منع الهبة الي ان يقبض الثواب وهذا مذهب المدونة وقال محمد ليس
له منعها لانها مبنية على المكارمة **مر** واشتب ما يقضي عنه بيع وان معيبا الا لخطبه
فلا يلزم اخذه **ش** يعني ان يشاب في هذا الفصل بكل ما يقضي عنه في البيع وان معيبا
من الدنانير والدرهم والدور والارضين والنبات والعروض والحيوان وغير ذلك

القيمة هي ما يباع به الشيء في السوق
وهو ما يوافق به الناس في البيع والشراء
فان كان الشيء يباع في السوق بثلثة
درهمين فذلك قيمته

القيمة هي ما يباع به الشيء في السوق
وهو ما يوافق به الناس في البيع والشراء
فان كان الشيء يباع في السوق بثلثة
درهمين فذلك قيمته

القيمة هي ما يباع به الشيء في السوق
وهو ما يوافق به الناس في البيع والشراء
فان كان الشيء يباع في السوق بثلثة
درهمين فذلك قيمته

الا الخطب والدين ونحوه فانه لا يلزم الواهب اخذه وهذا قول بن القاسم زاد فيه
 وكذلك العبد المخدم ونحوه مما لم يجر العادة ان يثاب بمثلها ولا شبه ان الدنيا بغير الله تعالى
 والديارهم تتعين ولستحسب ان الواهب يلزمه قبول ما دفعه لله هو بغير الله مما فيه وقابا القيمة
 والاول اقرب وقد تقدم مما في المدونة ان الواهب اذا اوهبه دنانير او دراهم واشترط الثواب ان
 يثاب عنها عروضا او طعاما وكذلك عن الحلي المصوغ عروضا فاعتبر الدواين بينهما في الهبة
 وعوضها وفي كتاب محمد يثاب عن الذهب ورقا والعكس فلم يعتبر ذلك **مر** ولما دون ولاب
 في مال ولله الهبة للثواب **ش** يعني ولما دون الهبة للثواب وكذلك الاب في مال ولله
 وقاله في المدونة بن القاسم ومن وهب لعبد ما دون هبة فاحذها سيدة قضى على السيد
 بغيره في مال محمد عن استهب وسواء علم انها للثواب ام لا وان كان العبد غير ما دون فلا
 يلزم السيد قيمتها الا ان يعلم انها للثواب ويكون كمن اذن له في ذلك وان لم يعلم والهبة جازاها
 لم توطأ ولا تقضت حين خير بين ردّها او دفع قيمتها يوم الهبة وان وطئ السيد ونقضت
 لزوم العبد قيمتها في ماله **مر** وان قال داري صدقة بيمين مطلقا او بغيرها ولم يعين لغير
 يقض عليه بخلاف المعين **ش** اشار بهذا الكلام الى ثلاث مسائل الاولى ان يقول داري
 صدقة على المساكين او على رجل بعينه في يمين فحلفت واليه اشار بقوله صدقة مطلقا
 اي كانت على المساكين او على رجل بعينه في يمين الثانية ان يقول ذلك في غير عين ثلث
 على غير معين واليه اشار بقوله او بغيرها اي غير معين ولم يعين وذكر ان الحكم في ذلك
 كله عدم القضاء عليه باخراج ذلك وهو كذلك في المدونة قال فيها ومن قال داري
 صدقة على المساكين او على رجل بعينه في يمين فحلفت لم يقض عليه بشي وان قال ذلك
 في غير يمين بت فليقض عليه ان كان لرجل بعينه يريد وان كانت لغير معين لم يقض
 عليه بذلك وقوله بخلاف المعين اي في غير يمين بت فليقض عليه ان كان لرجل بعينه
 يريد وان كانت لغير معين لم يقض عليه بذلك وقوله بخلاف المعين اي في غير يمين
 قاله يقضى عليه كما في المدونة وهي المسئلة الثالثة وانما لم يقض عليه في غير المعين
 لعدم من حاضره واما في اليمين فلا خلاف الناس فيها بالصدقة وظاهر قوله هبة
 وفي المدونة انه يومئذ لك وهو كذلك لانه لم يسقط عنه الا القضاء واما الامر فلعله
 حدثت نية وقاله ابو الحسن الصغير **مر** وفي مسجد معين قولان **ش** يعني فان قال داري
 صدقة على مسجد كذا المعين فاحلف هل يجبر على اخراجها كالدجل المعين والله في هبة بن
 زرب قال ولا فرق بين رجل بعينه ومسجد بعينه او يوم من غير جبر والله في هبة
 احمد بن عبد الله يريد لان الاتضاع ليس للمسجد وانما هو جماعة الناس فاسم الصدقة
 لغير معين **مر** وقضى بين مسلم ودمي فيها حكما **ش** الصغير الموت عايد على الهبة
 ومعنى حكما اي حكم المسلمين فيها قال **ش** في المدونة وللعين بين المسلم والذمي في هبة
 احد في الاخر حكم الاسلام يريد لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام يعلموا ولا يحكوا
 يعلى عليه ثم قال فيها وان كانا ذميين فامتنع الواهب من دفع الهبة لم اعرض لهما
 وليس هذا من الظالم الذي امنعهم منه وفي الامهات ليس بمنزلة اخذ ماله وظاهر

في المدونة بن القاسم
 في المدونة بن القاسم
 في المدونة بن القاسم

٢٠

وان ترافعوا الباعيا من قبل معناه اذا لم ترافعوا الباعيا ولو ترافعوا الحكماء بينهم
حكم الاسلام وقيل معناه وان ترافعوا الحكم بينهم لان هياتهم ليست من النظام وهو
ظاهر لفظه هنا ولعله ليس بمنزلة احد ماله وقد اختلف في الحكم بينهم اذا ترافعوا
الباعيا في العتق والطلاق والذنا والسكران **باب** **ش** الملقطة **ش** غلبه
استعمال العتق فيها بضم اللام وفتح القاف على ما يلتقط وقياسه لمن يكثر منه الالتقاط
كالتمرة والعصاة والافكة والسطله لمن يكثر الاستهزاء والضحك والاكل والباطل وهو ذلك
وفسرها الذي بيدي على الاصل فجعل كون القاف للشيء الملتقط وفتحها للرجل الملتقط لئلا
وظاهرة وان لم يتكرر ذلك وجي ب الاثير القولين قال والاول اصح وقد اشار رحمه الله تعالى
الي تعريف اللقطة اصطلاحا بقوله **ش** ما لم يعصوم عرض للضبايع **ش** فقوله حال جئت
المعصوم وغيره كان يعرضنا للضبايع ام لا فارجح بقوله المعصوم مما تشبه كذلك حال الحر في شبهة
وبقوله عرض للضبايع المال الذي يبيد حافظا للشيخ لا يقال يخرج منها اشارة الملقطة
في الصحرا لانها مال غير معصوم اذ اخذها اكلها من غير ضمان لان المراد بالمعصوم ما هو معصوم
في الاصل والاشارة كذلك لان اطلاق اللقطة عليها انما هو بطريق المجاز **ش** وان كلبا وفر
وحمارا **ش** لان التعريف صادق على جميع ذلك والمراد بالكلب المادون في اخذ اذن ابن عبدة
السلام واما غيره ففي المدونة لاشي على قائله فكيف يلتقط وفي المدونة وان وجد الخيل
والبعال والحجر فليعرفها فان جاز بها اخذها وان لم يات بصدق بها **ش** ورد معرفة
مشدود فيه وبه وعدده بلايين **ش** انما عدل رحمه الله تعالى عن عبارة اكثر الفقهاء
يرد بمعرفة العفاس والوكا للاختصار وقد ورد في الحديث الصحيح اعرف عفاصها
ووكاها الباجي قال ابن القاسم وغير العفاص الحزقة المربوطة والوكا الحيز الذي
يربط به وقال اشهب العفاص الرباط والوكا ما فيه اللقطة قال والاول اصح لما روي
انه عليه الصلاة والسلام قال اعرف عدتها ووكاها وعفاها فمعلم كان العفاص
الوعا ولان الوكا في كلام العرب ما يربط به وقال ابن عبد البر اجمعوا ان عفاص اللقطة
الحزقة المربوطة فيها فاحمله في اللغة ما سجد به في القارورة والوكا هو الحيز الذي
يربط به الباجي والمراعي عند ابن القاسم واشتبها فيما يصفه العفاص والوكا والعدد
وعند اصبح العفاص والوكا خاصة ولا يلزمه مع ذلك يمين في مشهور المذهب وهو
ظاهر قول ابن القاسم اذ لا سنانع له فيها وقال اشتبها لا بد مع ذلك من يمينه اما اذا
له بينة بان ذلك له فلا اشكال ولو صرح لم يتعرب له الشيخ هنا **ش** وقضى له على ذي
العدد والورث **ش** الضمير المحذور بالحرف عايد على ما دل عليه الكلام السابق لان قوله
بمعرفة مشدود فيه وبه وعدده مستلزم لمعرفة هذه الامور الثلاثة وهو الذي
قصدته هنا والمعنى انما اوصف اللقطة بما ذكرتم عرف غير العدد فقط او العدد
والورث فانه يقتضي له على صاحب العدد والورث فظا هر كلامه ان الاول عرف الامور
الثلاثة والذي في كلامهم اذ اعرف احدها العفاص والوكا وعرف الاخر العدد
والسكة ففيل من عرف العفاص والوكا احق وقيل بل يقتضيها المعنى والاول ابين له

ش الملقطة **ش** غلبه
ش الملقطة **ش** غلبه
ش الملقطة **ش** غلبه

ش الملقطة **ش** غلبه
ش الملقطة **ش** غلبه
ش الملقطة **ش** غلبه

وبالاول قال اصبح واستحسن ان تقسم بينهما كما اذا حلفا وتكلم في البيان عن من حبيب
ص وان وصف ثاثة وصف اول من بينهما حلفا وقسمت **ش** يعني فان وصف اللقطة تخلف
بما اخذها به ثم وصف ثاثة بما وصفها به الاول ولم يذهب بها الاول فانها لم يخلفان
وتقسم بينهما يريد ومن نكل منهما قضى للاخر عليه واحذر بقوله لم يثبت بها مما اذا بان كذا
الاول بها اي ذهب بها وسيا في حكمه **فتبين** وصف الواقع اول كلامه فعل ما مضى
علي وزن ضرب وفاعله ثاثة ووصف الواقع ثانيا مصد رصين للنوع علي وزن فليس وهو
معمول لما قبله كقولك ضربته ضرب عمرو وسار عبد الله سيد زيد وقوله لم يثبت صفة
لاول **ص** كسيتين لم يورخا ولا فلا قدم **ش** يعني وكذا تقسم اللقطة بين الشخصين اذا اقام
كل واحد منهما بيته انها له ولم يورخا يريد وتكافيتا وان ارخا في للاقدم تاريخا ولعل هذا
اختيار منه لانه اخذ طرفا من قول بن القاسم وطرفا من قول اشهب وذلك لان اشهب قال
اذا دفع الملقط اللقطة لمن اقام بيته انهما له ثم اقام اخر بيته انها له قال في الاول
ملك بالتاريخ فان لم يكن تاريخ في لا عدلها فان تكافيتا كانت لمن هي في يديه وهو الاول
بعد بيته انها له ما لم يعلم لصاحبه فيها حقان فكل حلف الثاني واخذها فان نكل
في الاول بلا يمين بن يوسف ويحتمل علي قول بن القاسم ان تقسم بينهما عند تكافيتا في البيعة
وان حازها الاول لانه حال قد عرف اصله كقوله فمين ورك رجلا بولا يديه واقام
عليه بيعة واقام اخر بيعة انه مولاة وتكافيتا فان المال يقسم بينهما لانه مال قد عرف
اصله وقال غير هولاء في يديه وهو نحو قول اشهب هنا فان ظهر هذا مع كلامه **ص**
ولا ضمان علي دافع بوصف وان قامت بيته لغير **ش** يريد ان الملقط اذا دفع اللقطة
لمن وصفها بوصف يسوغ له اخذها به فلا ضمان عليه وان اقام غيره بيعة انها له لانه
قد فعل ما امر به في الحديث وهو من ذهب بن القاسم واشهب وسواء عندهما دفعها بوصف
او ببيعة وانما لم يذكر البيعة اكتفا بما ذكرناه اذا كان لا يضمن بدفعها لمن وصفها فلان
لا يضمن بدفعها لمن اقام بيعة انها له من باب الاول وكذلك التفرج رحمه الله تعالى
بقوله وان قامت بيعة لغيره اذا اوصفها الثاني بعد دفعها للاول لانه اذا لم يضمن
مع قيام البيعة للثاني فلان لا يضمن اذا اوصفها الثاني من باب الاول اشهب واذا كان
اقام الثاني البيعة وكان الاول اخذها بوصفها استحقها الثاني وقيل بن الماحون
يضمن الملقط اذا قال دفعتها بالوصف لمن لا اعرفه ولم يشهد لانه شرط واختلف هل
هو خلاف والده ذهب بن شاس وهو الظاهر عند بن السلام او وفاق وهو محتمل عنده
بعضهم ابن عبد السلام فان **قلت** اصل بن الماحون في الوكيل المخصوص ان
القول قوله ولا يضمن اذا دفع لزاما بالدفع اليه فلم يضمن الملقط هنا وهو ما دون
له في الدفع **قلت** لم ياذن له ههنا ما لك اللقطة وانما الاذن عموما من جهة الحكم
وايضا فان الدافع قال دفعتها لمن لا اعرفه ولو قال الوكيل مثل هذا الضمن لك
فتبين لا خلاف ان الاول اذا اخذها بوصفها ثم جاء اخذ بعد حين فوصفها ان
الثاني لا شيء له لاحتمال ان يكون قد سمع صفة الاول فان وصفها بحصة دفعها للاول

وتحقق انه لم يسمع صفة الاول فعلى قول استهيب في المسئلة السابقة ينبغي ان يكون الاول
وعلى قول بن القاسم ينبغي ان يقسم بينهما صفات **ص** واستوفى في الواحدة ان جعل غيرها
لا غلط على الاظهر ولم يضر جملة بقدره **ش** دل كلامه هذا بحسب مفهوم العدد على انه لا يتنا
في الصفتين فضا عدله يدفع ذلك للواصف باجرا وهذا قول استهيب قال ان عرف صفتين
ولم يعرف الثالث دفعت اليه وهو الامح وقال بن عبد الحكم لو عرف منها تسعة اعشاره
الصفة واحط العشر لم تدفع اليه الا في معنى واحد ان يدكر عددا فيوجد اقل منه لا ضال
ان يكون قد اغتيل عليه وقال اصبح ان عرف العنصر وحده فليستيرا فان جازا احد والا
اعطيا واليه اشار بقوله واستوفى في الواحدة اي في الصفة الواحدة ان جعل غيرها الباقي
ولا يبعد ان يكون بن عبد الحكم يوافق اصبح لانه انما منع من دفعها اليه اذا احط بان وصف
شيئا بغير صفته اي فيكون بن عبد الحكم تكلم على ما اذا احط واصبح تكلم على ما اذا جعل الباقي
وقد اختلف في هذا قول اصبح فقال ان قال في حرقه حمرا وحيط اصفر فوجدت الحزقة
حمرا والحيط اسود فقال يستبر امره ثم رجع فقال هذا الكذب نفسه في ادعاء المعرفة
فلا يصديق وانما يصديق اذا اصاب في بعض وادعي الجمل في بعض وهذا اقل استهيب
تدفع اليه لانه قد ينشئ الصفات استهيب ولو احط في صفاتها لم يعطها فان وصفها مرة
احز في فاصاب لم يعطها بر يده لانه خارج الى حد الحرر والخبين فيوجد باول قوله
وفي المقدمات اذا وصف البعض وجعل البعض او غلط فيه ففي ذلك اختلاف وتبطل
فاما جملة بالقدرة فلا يضر اذا عرف العنصر والوكا وكذا غلطه فيه بالزيادة
لجواز ان يكون قد اغتيل عليه في شي منها واختلف في غلطه فيه بالنقصان اذا عرف
العنصر والوكا على قولين وكذا اختلف اذا جعل صفة الدنيا ويرى العنصر والوكا
واما اذا غلط في صفة الدنيا فلا علم خلا فانه لا شيء له واما العنصر والوكا اذا
وصف احدهما وجعل الاخر او غلط فيه ففي ذلك ثلاثة اقوال احدها انه لا شيء له
الثاني انه يستبر امره فان لم يات احد بان ثبت مما اتي به دفعت اليه **والثالث**
انه اذا ادعي الجمل استبري امره وان غلط لم يكن له شيء **قال** وهذا اعدل الاقوال
عندي واليه اشار بقوله لا غلط على الاظهر لكن ظاهر كلامه ان الغلط في كل صورة ينظر
واين رشد قد جعله في بعض الصور لا يضر الا ترى انه اذا غلط في العدد بالزيادة
لا يضر وحكي في غلطه فيه بالنقصان قولين ولم يبرج احدهما على الاخر وهكذا حكى بن
ذوقون وذكر نحو ما قدمناه عن بن رشد وقوله ولم يضر جملة بقدره اي بقدر الشيء
المليط وظاهرة جملة بزيادة او نقص ويبدو اذا عرف العنصر والوكا كما تقدم
فان عرف السكة فقط لم يعطها **قال** له سمحون حتى يذكر علامة غيرها **وقال**
يجي لا يتبين لي قوله واري اذا وصف السكة وذكر نقص الدنيا نيران كان فيها نقص
فاصاب ان ياخذها وقيدته للمني بما اذا كان بالبلد سكك فاما ان لم يكن فيها الاسكة
واحدة فلا يعطها اتفاقا **واشار** الباقي الى انه ينبغي ان يكون قول سمحون مقيد
بما اذا ذكر سكة البلد اما اذا ذكر سكة شاذة غير معروفة فينبغي ان يدفع اليه

هذا الاستدلال
في استهيب في الاستدلال

ص ووجب اخذة لحوق خاين لان علم هو حيايته هو مخبره والا كره على الا حسن
الصغير في اخذة عايد على التي الملتقط وكذا لك الصغير المستتر في كره والصغير في حيايته
عايد على الشخص الملتقط وقسم رحمه الله تعالى الالتقاط بحسب الملتقط على اقسام ثلاثة
الاول ان ذلك واحد كما اذا كان في موضع يخاف عليه من الخونة ان لو تركه واليه اشار
بقوله ووجب اخذة لحوق خاين يريد لانه قادر على حفظ مال اخيه فيتعين ذلك عليه
والاخلاق في هذا القسم لما تقدم الثاني ان ذلك حرام واليه اشار بقوله لان علم حيايته
هو فيجوز ومعنى ذلك ان يكون الملتقط يعلم انه مني اخذها اكلها على صاحبها وذلك كونه
مستلزم لان المال المعصوم وانما ابرز الصغير بعد قوله حيايته لحوق اللبس كونه
وذلك لانه لو لم يبرره لزم الناظر ان الصغير في حيايته راجع الي الحامين وفيه نظر ولو
خذفه لم يصير ولو قال لان علم حيايته نفسه لكان احسن القسم الثالث ان ذلك كره
مكروه وهو ما اذا لم يخف عليها الخونة ولا علم من نفسه الحياية واليه اشار بقوله والا
كره وقد اختلف في هذا القسم على ثلاثة اقوال وكلها لما لك الكراهة والاستحباب
مطلقا والاستحباب فيما له بال فوجه الكراهة ان ربهما قد ياتي الي موضعها ليطلبها كونه
فان لم يجدها فلا يطلبها بعد ذلك واستحسن بعض الاشياخ وجه الاستحباب انه اذا
اخذها وعندها كان ذلك تنبها لربها عليها قال في المقدمات اختلف في اخذ اللقطة
على ثلاثة اقوال فقيل ان الافضل تركها من غير تفصيل وروي عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما انه كان يمر باللقطة فلا يأخذها وقيل الافضل اخذها وتعرفها وهو
اخذ قولي ما لك الثالث ان كان مما له بال فاحذره افضل ولا يتركه ادري واحسنه
وهو احدى روايتي بن القاسم عن مالك قال وهذا الخلاف انما هو في لقطة بين قوم ما
مؤنين ولا يخشى من الامام اخذها اذا علم بها بتعريفه اياها فاما ان كانت بين قوم
غير مؤنين ولا يخشى من الامام اخذها وجب الالتقاط فوله واحد وان كانت بين قوم
ما مؤنين ويخشى من الامام فالاحتياط عدم الالتقاط ولو كانت بين قوم غير مؤنين
ويخشى من الامام فهو مخبر بين اخذها وتركها على حسب ما يغلب على ظنه من اكثر الحرفين
قال وهذا فيما عدا القطة الحاج لبي النبي صلى الله عليه وسلم عنها ومعنى نهيها عنها مخافة
ان لا يجد ربهما لتعرفت الخلق الى بلد انهم المختلفة فتبقى في ضمانه فلا ينبغي ان لاحد ان
يلتقط لقطة الحاج للنبي الوارد في ذلك فان التلقظ واجب عليه من تعريفها ما يجب
في سواها هذا معنى كلامه واكثر لقطة ص وتعريفه سنة ولو كره لوش يعني وكذا لك
بحسب تعريف النبي الملتقط مدة سنة اي من حين الالتقاط قال النبي وان اخر تعريفها
سنة ثم عرفها فملكك ضمنها وقوله كذا لو اي ومخالة ومخوها واختلف هل يعرف سنة
كالكثر او ايا ما ظنة طالبها والاول هو ظاهر رواية بن القاسم في المدونة والثاني
راي بن القاسم في المدونة وهو رواية عيسى بن وهب في العنبيه مثل الدرهميات والدينار
انه يعرف ذلك انما ما كان الا وراي ظاهر رواية بن القاسم لقوله ومن التلقظ دينار
او دراهم او حليا او مصوغا او عروضا او شيئا من متاع اهل الاسلام فليعرفها سنة فان

جاحها والامامه باكلما كثر او قلت ولودرها وانما حصل النبي لشيخ رحمه الله تعالى
 الد لو وخو به لذكر تبينها على ان ما فوقه يعرف سنة من باب الاولي وهو واضح بل لا ملامة
 فيه **م** لا تافها **ش** اي فانه لا يعرف والتافه هو الذي لا بال له بحيث يعلم ان صاحبه لا يطلبه
 اصلا لقلته قال في البيان كالعصا والسوط وشبه ذلك قال في المقدمات وهو لمن وجد ان
 شاكله وان شافه قد يكون به والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمرقمة في الطريق
 فقال لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لا كلمها ولم يذكر فيها تعريفها قال وقد قاله اشهب في
 الذي يجد العصا والسوط انه يعرفه فان لم يفعل فارجو ان يكون خفيقا **م** عطاء طلبها بكتاب
 مسجد او سوق **ش** يعني ان التعريف انما يكون في المواضع التي يظن بها ان ارباب النقطة يقصدونها
 فيها وهي ابواب المساجد والجوامع وهما وهكذا قال في المدونة وانما قال باب المسجد لان
 التعريف لا يكون في نفس المسجد للنبي عن ذلك وقد قال مالك في العتبية لا احب تعريف في
 النقطة في المساجد وقوله بكتاب مسجد بدل من قوله عطاء طلبها والباقي متعلق بتعريفه
 سنة **م** في كل يومين او ثلاثة بنفسه او عن يمين به او باخرة منها ان لم يعرف مثله **ش**
 هو متعلق ايضا بقوله وتعريفه يعني ويجب تعريف التي الملتقط في كل يومين او ثلاثة مرة
 وهكذا روى بن نافع عن مالك ابن عبد السلام ويشيخ ان يكون اكثر من ذلك في اول تعريفه
 واثار بقوله بنفسه الى اخره الى ان الملتقط محبوسين ثلاثة امورا اوله ان يعرفها بنفسه
 ثانيا عليه الصلاة والسلام اعرف عفاها ووكاهاتم عرفها سنة فان جاحها والاله
 فثالثها الثاني ان يدعيها الي من يثق به يعرفها وقد اجاز له بن القاسم ذلك في
 العتبية وانما اجاز له هنا الاستنباط دون الودعة لان كان المقصود في كل منها الحفظ
 لان رب النقطة لم يعين الملتقط للحفظ بخلاف الموضع الثالث ان يستاجر على تعريفها
 منها وقاله بن شعيب انه الممنون يريد اذا لم يلتزم تعريفها او كان مثله لا يلى ذلك والى هذا
 اشار بقوله ان لم يعرف مثله يريد فان كان مثله بد ذلك بنفسه لم يستاجر عليها الا ان
 ماله نفسه لانه بالتقاطه كالملتزم لتعريفها واجاز له في المدونة ان يدعيها الي من
 السلطان **ف** قال ابى داود ارفع الملتقط الى عمر يعرفها فضاغت فقال
 بن القاسم لا شيء عليه اذا دفعها الي مثله في الامانة لان صاحبها لم يعينه لحفظها بخلاف الودعة
 قال ابن كنانة وكذلك ان قال له اعمل بها ما شئت يريد وقد اعلم انها نقطة قال ولو ادعى
 الملتقط صنياع النقطة فقال بن القاسم لا شيء عليه وقال اشهب وبن نافع عليه السلام وان
 ادعى صاحبها عليه انه التقطها ليدهب بها قال قول الملتقط انه التقطها ليعرف بها بلا
 يمين **م** وبالبلدين ان وجدت بينهما **ش** يعني فان وجدت النقطة بين بلدين فان الملتقط
 يعرفها بالبلدين معا لانه لو عرفها في واحدة دون احدي فقد يكون صاحبها في التي لم
 يعرفها فيها او يطلبها في التي لم يعرفها فيها دون الدليل الاخرى **م** ولا يدكر جنسها على المختار
ش الممنون واختلف عن مالك هل يسمى جنس النقطة اذا اشتد هاهنا وان لا يسمى احسن
 ويلفق ذكرها مع غيرها واليه اشار بقوله على المختار **م** ودفعته لخير ان وجدت تعريفه
 دمة **ش** يعني ان النقطة اذا وجدت في قرية ليس فيها الا اهل الدمة فانها تدفع اليه

احبارهم وقاله بن القاسم **ص** وله حسبها بعدها **ش** الضمير المجرور بالحرف عائد على **ش**
الملقط وبالمصدر على اللقطة وبالطرف على السنة والمعنى انه يجوز للملقط حبس اللقطة
بعد السنة بقيها عنده امانة لديها وهذا واضح **ص** او المصدق او التملك ولو بكمه ضامنا
فيها **ش** يعني ذلك يجوز له بعد السنة ان يتصدق باللقطة او يملكها وظاهره انه
مخير فيها وبه صرح بن الحلاب بن عبد السلام وبخصوص المذهب على موجهة التملك وربما
وقع النبي عن ذلك لان المراد من التملك ان يتصرف فيها ولا يتخير باللقطة على طاهر المدونة
لقوله لا امره باكلها كثرت او قلت ولقوله فيها ولا يتخير باللقطة في السنة ولا بعدها ايضا
كالودعية وقال بن القصار بكونه له اكلها غنيا كان او فقيرا فان اكلها جاز وحكى الله عن
بن شعبة ان له اكلها ان كان غنيا بمثلها ولا بن وهب في العتبية ان كان فقيرا وفيه
قليلة اكلها والذي يقتضيه قول بن القاسم في المدونة انه يستمتع بها غنيا كان او فقيرا
قال في الاستذكار وتحميل المذهب جواز اكل اللقطة والفقير وعليه يناظر احابه الحديث
شأنك بها ولم يفرق بين غني وفقير وقول **ص** ولو بكمه يعني ان الملقط يجوز له التملك ولو
كانت اللقطة بكمه وهكذا حكى بن القصار عن مالك ان لقطة مكة كغيرها من الاقطار
وقال الباغي اما لقطتها فلا تستباح بعد التعريف سنة وعلى صاحبها ان يعيدها ابد القول
عليه السلام لا حل ساقطها الا المستد بن زرقون وهكذا قال الله وتايعهما على ذلك بن رشد
وهكذا حكى بن عبد السلام عن الله بن العزبي والداودي واعتزضه الشيخ بان كلام الله ليس
فيه الا اختيار مذهب الغير وقته نظروا على بن زرقون عن بن القصار ما تقدم قال عنه
واما في الحديث لا حل لقطتها الا المستد تأكيد للاعلام سنة اللقطة لكثرة اللقطة بكمه
وقوله ضامنا اي التصديق والتمليك وهو ظاهر ما تقدم **ص** كنية اخذها قبلها **ش**
التبعية بين هذه والمسئلة التي قبلها في الضمان والضمير المحفوظ باضافته الى المصدر
راجع الى اللقطة والمحفوظ باضافته الى الطرف الى السنة والمعنى ان الملقط اذا نوى
قبل السنة اكل اللقطة واعتياها فانه يضمنها ان ضاعت عنده وظاهره انه يضمن
بجود النية وفيه نظروا قاله ابو الحسن الصغير المشهور ان النية بمجرد هذا لا توجب
شيئا الا ان يقارنها فعل لقوله عليه الصلاة والسلام حتى يتكلم والاولي ان تكون الضميمة
راجعين الى اللقطة ويكون المعنى ان الملقط اذا نوى اخذ اللقطة اي اكلها قبل قبضها
فانه يضمنها لانه يصير كالغاصب حين ومنع يده عليها بتلك السنة **ص** وردها بعد اخذها
للحفظ لا يقرب فتا ويلان **ش** يعني وكذلك يضمن اللقطة اذا اردتها بعد اخذها
للحفظ الا وجاهها وقد كان اخذها بنية الحفظ الا ان يردّها بالقرب فانه يضمنها
وعنده على تاييلين لا شيئا في المدونة ولا بد من جلب كلام بن القاسم في المدونة وكلام الاشياخ
لمظهر لك ما استراليه من التاويلين وغيرهما قال فيها ومن التقط لقطة فبعد ان حارها
وبان بها ردها بموضعها او بغير موضعها فاما ان ردها في موضعها مكانه من ساعته كمن
مر في اثر رجل فوجد شيئا فاحذره وصاح به اهذا لك فيقول لا فيتركه فلا شيء عليه وقاله
مالك في واحد الكسبا اثر رفعه فاحذره وصاح بهم اهذا لكم قالوا لا فردة قال قد احسن

ان الله يشي بان الملحق بالضمير

ان

من

باب ما جاء في
الرجوع

في رده ولا يضمن فقد علمت ان بن القاسم ضمنه في قوله فبعد ان حارها وبان بها ردها
بوضعها او بغيره ضمنها ولم يضمنه في قوله فاما ان ردها في موضعها مكانه من ساعته الى
قوله فلا شيء عليه فاختلف الاشياخ في معنى ذلك فذهب بن رشد الى ان الثانية بخلاف
الاولى وانه ضمنه في الاولى لانه اخذها بنية التعريف فلهذا حفظها وفي الثانية ياخذها
بنية التعريف والتعريف والتعريف في ذلك سواء وحي ذلك القاضي عبد الوهاب وقال اخذت
انما ضمنه في الاولى لانه لم يرد بها بالتعريف لقوله وبعد ان حارها وبان بها ولم يضمنه في الثانية
لانه ردها بالتعريف واليه نفي اللحن وعلى هذا فلا خلاف انه اذا اخذها بغير نية التعريف
وردها من ساعته في موضعها كاخذه للكساة غير ضامن ويختلف اذا اخذها بنية
التعريف ثم بداله فرد بها بالتعريف ونحوه في البيهات وفي المقدمات ان واجد النقطة تارة
ياخذها ولا يريد التقاطها ولا اغتياها مثل ان يجد ثوبا يظنه لغوم بين يديه فياخذه
لسبب لم عنه فبدا ان لم يعرفه فله رده حيث وجده ولا ضمان عليه وقاله بن القاسم في
المدونة ورواه بن وهب عن مالك وهذا اذا رده بالتعريف وان رده بعد طول ضمن وتارة
ياخذها ملتقطا لما بهذا قد اورد عند بن القاسم حفظها وتعريفها فان ردها ضمنها له
وقال اشبه لا يضمن ان ردها في موضعها بتعريف ذلك او بعده ولا استهها ر عليه في الرد عليه
الحين لقد ردها في موضعها فان ردها في غير ضمن قال وقول بن القاسم ابن واظهر وتارة
ياخذها مغتالا لا لئلا يضمن من لها قال ولا يعرف الوجه الذي التقطها عليه الا من قبله هذا
معني كلامه واكثر لفظه **مر** وذو الدق كذلك وقيل السنة في رقبته **ش** لعده انما عدل
هذه عن لفظ الدقيق الى قوله ذو الدق ليستدل المعنى بضمه والمعنى الى اجل وشار الى ان
العبد اذا التقط لقطه واستهلكها بعد السنة فانها تكون في ذمته كالحروان استهلكها قبلها
في رقبته وهكذا قال في المدونة بن يونس وليس لسيدة تنفعه من التعريف لان التعريف
يصح حين تصرفه لسيدة ولا يقطع ذلك عن بيعه لسيدة او تبرعها ويوقعها على يد عدل
بن يونس قال بن القاسم وانا جعلها بعد السنة في ذمته لقوله عليه الصلاة والسلام للسايل
ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشاك بها واختلف في قوله وشاكك بها **مر** وله اكل ما بقى
ولو بغيره **ش** يعني ان من وجد شيئا من الاشيا التي تفسد اذا اقامتها كالفاكهة والتم فانه
ياكله ولو وحده في قرية قال في المقدمات وهو ظاهر المدونة يريد لقوله فيها يصدق
به اعجب الى فان اكله فلا شيء عليه وقال بن حبيب في الواحة ان تصدق به فلا عزم عليه
وان اكله عزمه لصاحبه لا تنفعه به وقيل بعزمه له يصدق به او اكله وهو ظاهر قول
اشيب وجي غير قول بن حبيب عن مطرف ولعل بن حبيب رواه عنه في الواحة **مر** وشاة
بغيره **ش** يعني وكذلك له اكل الشاة اذا وجدها في الصحاري والمواضع التي لا عمارة بها
وهو مرادة بالغبيا وهي واحدة الغيا في مثله الهامة واحدة ممجمة والغلات واحدة
فلاة قال في المدونة بعد ان ذكر انه لا يضمن الطعام اذا اكله او تصدق به وكذلك الشاة يجدها
في الغلاة اي فان له اكلها ولا يضمنها الا ان يجدها في غير فلاة ثم قال ومن وجد ضالته
الغنم بقرب العمدان عرفها في اقرب القرى اليه ولا ياكلها وان كانت في فلولات من الارض

والمهامة اكلها ولا يعبر فيها ولا يضمن لربها شيئا لقوله عليه الصلاة والسلام هي لك او
 لاختك او للذي يرب وذهب سحنون واحتار به بن عبد البر الي انه اذا وجدها في الفلاة
 فاكلها او يصدق بها ثم جاء صاحبها فانه يضمنها واذا فرغنا على المشهور فقال اصبح في العتبية
 اذا وجد الشاة في الفلاة فذبحها ثم اتى بلحمها الى الاحياء ان له اكلها كان غنيا عنه ولم يكن له
 ويصير لحمها وجلدها مالا من ماله ويطيء له وليس عليه ان يعرفها فان اكلها ثم اعترفها ربهما
 فلا ضمان عليه الا ان ياتي ربهما و ذلك في يديه فهو احق بها واما لو قدم بها الاحياء وهي حية
 كان عليه التعريف او يضمنها الى اهل قرية يعرفونها ولا ياكلها الا ان يصير كاللقطة وقال
 غيره في غير العتبية من اللقطة طعاما في فيا في الارض فحدد لك الى العيران فليبيع الطعام
 ويوقف ثمنه فان جازا ليه اخذه فان اكل ذلك بعد قدومه الى العيران ضمنه لربه بن يوسف
 وعلى هذا القول يضمن اللحم ان اكله خلافا لاصبح واذا حمل الشاة او الطعام الى العيران واخذ
 ذلك ربه فليبيع اخذه حله قال في المدونة وما اتفق على هذه الدواب او على ما اللقطة من عبد
 او امة او على ابل قد كان ربهما اسلمها او على بقرة او غنم او متاع اكرى عليه فحله من موضع الى موضع
 بامر سلطان او بغير امره فليس لرب ذلك اخذه حتى يدفع اليه ما اتفق فياخذة الا ان يسلها
 اليه فلا شيء عليه **ص** كبقرة حرة ولا تركت كابل وان اخذت عرفت ثم تركت بمجملها **ش** يعني
 ان حكم البقرة اذا وجدت تحل تخاف عليها فيه حكم الشاة فان لم يخف عليها تركت كالابل اذا
 وجدت بالافلاة للامن عليها وهكذا في المدونة فانما ذكر مسألة الشاة وحوادث اكلها قال
 عن ابن القاسم ومثاله البقران كانت بموضع نجاف عليها في ذلك وان كانت بموضع يور من عليها
 من السباع والذباب فهي كالابل وانما لم يوجب الا بل وترك لقوله عليه الصلاة والسلام
 للسائل ما لك ولها دعها فان معها سقاها وحدها ترك الماء وتاكل الشجر حتى يلقاها ربهما
 واشار بن شهاب الى ان الا بل لم يزل على ما ذكره في الحديث من عدم التقاطها الى من عثمان
 رضي الله عنه فامر بتعريفها وتباع فان جاء صاحبها اعطى الثمن لنفسه الناس حينئذ بن عبد
 السلام واختلف هل يملك حيث لا يومن عليها السباع وقال مالك وابن القاسم اذا كان الامام
 عدلا اخذت ودفع اليه قال وليس للملئق اكلها ولا بيعها ولا يعبر فيها فان جاء صاحبها
 ولا ردها الى المكان الذي اخذت منه بن القاسم وهو راي على ما جاء عن عمر رضي الله عنه
 وقال مالك مرة يبيعها الامام ويجعل الثمن في بيت المار راد في مدونة اشتهب يوقف الثمن
 حتى ياتي ربه فان ايسر تصدق به فاجا عن عثمان بن عبد السلام قالوا وان كان الامام غير عدل
 لم يؤخذ وترك مكانها قال ومم مذهب مالك عدم التقاطها مطلقا وقوله وان اخذت عرفت
 وترك بمجملها هكذا قال في المدونة ونقده فيها وان وجد من الابل في الفلاة تركها فان اخذها
 عرف بها سنة وليس له اكلها ولا بيعها فان لم يجد ربهما فليخلف بالموضع الذي وجدها فيه
 ذكر ما تقدم عن عمر وعثمان **ص** وكذا بقرة وخوها في عليها كرامصونا **ش** هذا معطوف على قوله
 وله اكل ما يفسد وما بعده والمعنى ان له ان يكرى البقرة كرامصونا في علوفتها وانما جعل له
 ذلك وان لم ياذن له فيه ربهما ولا وكله فيه لان المصلحة في ذلك ظاهرة اذ لا بد من النفقة
 عليها وذلك لا يجب عليه وبها وبغير نفقة مما يوردي الى هلاكها فكان كراوها هو النظر

لربها ولذا لا يكرهها الا بمقدار ما يرفع به الضرورة لا ريد وشروط ان يكون ما يكره فيه
 من العمل مأمونا والا لادى الى خروج اللقطة عن مالك ما فكلها ولعل الشيخ قصد بقوله
 مضمونا هذا المعنى **مر** وركوب دابة لموضعها والاضيق **ش** يعني وكذا لك ان يركب الدابة الى
 موضعها لمقدار قودها عليها او للضرورة التي يعتريه في قودها وبما سئل ذلك عن ممانته
 وقوله والاضيق اي وان ركبها لغير موضعها او ركبها بعد وصوله اليه ضمنها ان هلك يرد
 ويعنى قيمة منفعتها ان لم تهلك لان ركوبه اياها بعد وصوله لا يعود على رتبها بسببه منفعة
 ولا دعت الضرورة فكان محض عدا والاستثناء ارجع الى قوله لموضعها لا الى ركوبه والاضيق
 المعنى **مر** وغلاتها دون نسلها **ش** يعني وكذا لك له غلاتها دون اولادها وهكذا قال مالك
 فيما رواه عنه بن وهب وفي احكامه فان كان ثلثة صوف اولين باعه ودفع عنه لصاحبه
 ان جاء ثم قال وان كان تيسرا فلا بأس ان يتركه صوفين وعلى غيره ما لم يقسده ذلك وقال
 سحنون له شرب اللبن وهذا اخف لانهم يراعونها ويتفقدونها ابن نافع عن مالك ان دجها
 قبل السنة ضمنها لربها الا ان يحاق موتها فيد كبتها فلا شيء عليه وفي رواية مطرف اذا جد
 الغنم يقرب العيران عرفها فان لم يات ربهما فالصدقة بثمنها احب الى من الصدقة بها
 وكذا لك الاستيناس بثمنها احب الي وليس يوجب وشملها مثلها قال واما السمن والذبد فان
 كان بموضع له عن فليبع ويصنع بثمنه ما يصنع بثمنها فان كان له بها قنطار وعلوفة اكل
 منه بقدر ذلك واما بموضع لا تخن له فليد اكله واما الصوف والسمن فليصدق بثمنه او
 به وقال مالك في العنقية ان تصدق بها او بثمنها ثم جاز ربهما فلا شيء عليه بخلاف المال **مر**
 وجوز ربهما بين فكها بالنفقة او اسلاهما **ش** يريد ان رب اللقطة اذا اوجدها بيد ملتقطها
 وقد كان اتفق عليها نفقة فليس له اخذها مما نال لكن خير بين ان ياخذها ويدفع نفقتها
 وهو المراءى فكها بالنفقة وبين اسلاهما ولا شيء عليه وقاله في المدونة وغيرها واما
 لم يكن عليه شيء اذا اسلمها لان الملتقط ليس له تخير دونه اذا كان له بيعها على ربهما قبل
 ذلك على وجه النظر فان اسلمها ثم بدا له ان ياخذها فليس له ذلك قاله اشهب قال في المدونة
 والملتقط احق بالنفقة من العزما اي فله اسلاكها حتى يفتن نفقته او يباع له فيكون
 ثمنها مقدما على العزما **مر** وان باعها بعد هذا فالرهبان الا التخن بخلاف لو وجدها بيد المكين
 او مبتاع منه فله اخذها **ش** فاعل باع ضمير يعود على الملتقط والضمير المضمون بالفعل في
 الموضوعين وهما باعها ووجدها والمحفوظ بالاضافة في قوله لربها واخذها الى اللقطة
 والمحفوظ بالاضافة في قوله بعد هذا الى السنة وفاعل وجد ضمير يعود على رب صاحب اللقطة
 وعليه يعود الضمير المحذور باللام والمحذور عن يعود على المسكين والمعنى ان الملتقط اذا باع
 اللقطة بعد السنة فليس لربها الا الثمن الذي بيعت به بخلاف ما اذا اوجدها ربهما بيد
 المسكين او بيد من ابتاعها منهم فان له ان ياخذها وما ذكره من امضا بيع الملتقط لها
 بعد السنة هو مذهب بن القاسم يريد سوا باعها باس الامام او بغير امرة وقال اشهب ان
 باعها باذن الامام مضي ذلك والا فله ربهما بغيره واخذها لان لم يقدر لا مونة في بقاها
 ولا ضرورة به الى ذلك فزبه احق به ان وجده بيد المبتاع وان لم تجده فله ان يشأ الثمن

من البائع او القيمة يوم بيعة واذا اوجد اللقطة ربهما بيد المسكين فانه ياخذها ان
شا ولا شيء للمسكين واما اذا باعها المسكين فانه ايضا ياخذها من المبتاع سنة والفرق
بين بيع المسكين والمشتق ان المسكين باعها على انها ملكه فصاحبها لما استحقها فان له
نقص ذلك والمشتق قد جعل له الشارع ذلك بقوله فشا نك بها فانه انقص البيع من المكين
وعنه فقال بن القاسم يرجع المبتاع على من تصدق عليهم بالتمن وقال غير يرجع اليه عليه
بالاقل من الثمن الذي دفع الى المساكين او من قيمتها يوم تصدق بها بن يوسف بن عزي على قول
بن القاسم واذا اخذها من المبتاع من المساكين رجوع المبتاع بالتمن على المساكين ان كان قائما
بايديهم كما ياخذ منهم غيرها وان اكلوه فالا ولي ان يرجع على المشتق الذي سلطهم عليها والواكلوها
ويستغنى ان يرجع عليه بالاقل من غيرها او قيمتها يوم الصدقة بها ويرجع على المساكين بتمامها
لانهم التابعون منه **م** والمشتق الرجوع عليه ان اخذ منه قيمتها الا ان تصدق بها عن نفسه
ش الفمير المحرور يعلى راجع الى المسكين وفاعل اخذ ضمير يعود على رب اللقطة والضمير المحرور
يعلى راجع الى المسكين وفاعل اخذ ضمير يعود على رب اللقطة والضمير المحرور يعلى راجع الى المسكين
بامتناعه الى نفس يعودان الى المشتق وهو فاعل يتصدق وضمير التانيث راجعان الى اللقطة
والتقدير والمشتق ان يرجع على المسكين بعين اللقطة او ما بقي منها ان اخذ منه صاحبها
قيمتها الا ان يكون المشتق قد تصدق بها عن نفسه فلا يرجع على المساكين بشئ ومراعاة
ياخذ قيمتها اذا اوجدها ناقصة كما سجد **م** وان نقصت بعد بنية تفكيك فليدبرها اخذها
او قيمتها **ش** يعني ان اللقطة اذا انقصت عند المشتق بعد ان نوي تملكها فان ربهما محير
اذا اوجدها على تلك الحال بين ان ياخذها ولا شيء له او يصنفه قيمتها يوم التملك حكى في
البيان فيما اذا كان النقص بسبب الاستعمال ثلاثة اقوال الاول تحجير ربهما كما تقدم الثاني
انه محير بين ان يصنفه قيمتها او ياخذها وقمة ما نقصها الثالث ليس له الا ما نقصها
م ووجب لفظ طفل بند كناية **ش** يعني ان التقاط الطفل المنبوذ على من رآه واجب على
الكفاية ومراعاة بالطفل الجنس ليشتمل الذكر والانثى والا فالا نثى انما يقال لها طفلة
والنبد هو الطرح وانما وجب التقاطه لان صوتا للنفوس واجب وكان على الكفاية لا
بالواحد يحصل الغرض المقصود من ذلك وهو شان فز ومن الكفاية **م** وحضانة **ش**
هو يعطون على قوله لفظ يعني وجب حضانة الطفل اي على من التقطه لانه التزم ذلك
بالتقاطه **م** ونقصته ان لم يعط من الفي **ش** اي وكذا لك حب على المشتق نفقة الطفل
المشتق حتى يبلغ ويستغنى وقاله مالك في كتاب بن الموار لكن بشرط ان لا يعطى ذلك من
الفي اي المقصود لو قوت لمصالح المسلمين فان اعطى من ذلك سقطت نفقته عنه **م**
الا ان تملك كسبة او يوجد معه او مدفون تحتها ان كانت معه رقعة **ش** اي وكذا كسبة
في وجوب النفقة على المشتق ان لا يكون للطفل شئ يملكه فاما ان ملكه شخص شيا بهيمة او
صدقته او حبس عليه حبسا او وجد معه شئ ملفوف في ثيابه او مدفون تحتها في الارض
فانه يتفق عليه من ذلك وتسقط عنه النفقة وقوله ان كانت معه رقعة هو قيد
في المدفون تحتها وهكذا اقال بن شابر ونقصته واما المدفون في الارض تحتها فليس هو

معه الا ان توجد معه رقعة مكتوبة انه له ولا بعد في ان يكون قيد البضاي في قوله او
 يوجد معه ابن شعيان وما وجد معه قريبا منه من مال او دابة في رقعة او نقطة
م ورجوعه على ابنه ان طرحه عند **اش** اي ووجب رجوع الملتقط على ابي الطفل بنفقة اذا
 ثبت انه طرحه عندا وهكذا قال في تبيين الصنيع وراى بعد قوله بعد طرحه فقال وهو
 على رجوع عليه بما انفق ثم قال وان لم يطرحه فلا شيء عليه يريد لانه حينئذ لا يكون الصانع
 النفقة للطفل وقال **اش** اشبه لاشي عليه على الاب بحال لانه انفق متطوعا **م** والقول له انه
 لم ينفق حسبة وهو حر وولا ولا للمسلمين **م** يريد فان ادعى الملتقط انه انفق عليه لم يرجع
 وقال له الاب انما انفق حسبة اي تبرعا لا ليقوع ولم يعمد دليل على تصديق واحد منهما فان
 القول قول الملتفق وقاله بن شاس قوله وهو حر وولا ولا للمسلمين هو كقول مالك في الموطأ
 الا مرعونا في الممنون انه حر وولا ولا لجماعة المسلمين يرتوئ به ويعقلون عنه لكنه فيه من غير
 انه قال للملتقط طفلا اذهب فهو حر ولك ولا ولا وعليا نفقة وحكم باسلامه في قريه
 المسلمين **م** يريد ان الطفل اذا وجد في بلاد المسلمين ومواضعهم فانه يحكم باسلامه بان
 عبد السلام وهذا متفق عليه ووجه ظاهر لانه ان اعتبر الغالب فالغالب في بلاد الاملا
 انه من مسلم وان اعتبر ما دل عليه ظاهر الحديث عند بعضهم من ان الاصل عند الولادة الاسلام
 في قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فكذا **م** ايضا كان لم يكن فيها
 الا بينان ان النقطة مسلم **م** اي وكذا لك يحكم باسلام الطفل اذا وجد سبيل ليس فيها الا بينان
 اي من المسلمين بشرط ان يكون الذي التقطه مسلما فان النقطة مسرورة فهو مشرك ولا يحكم به
 باسلامه وهو قول بن القاسم وقال اشبه يحكم باسلامه مطلقا النقطة مسلم او كافرا
 وحاصله هذه الصورة بالذكر يدل ان المسلمين لو كانوا مساهرين للكناف او اكثر منهم
 او قريبا من النساء ويحكم باسلام الملتقط وهو واضح بقليل للاسلام على غير هو النقطة
 مسلم او كافرا ولا عبرة بملتقطه كما لو التقطه عند فانه يحكم بدينه بقليل لتوق الحرية
 ولا عبرة بالعدد الملتقط **م** وفي قري الشوك مشرك **م** يعني فان وجد في قري المشركين
 ومواضعهم فهو مشرك وسوا واحدة مسلم او كافرا وهو مذموم القاسم في تبيين الصنيع
 من المدونة ووجه ان المعتبر المداير ان يغلب على الظن ان من وجد بموضع انه من اهل
 والحكم للغالب وقال اشبه كذلك ان النقطة مشرك واما ان النقطة مسلم فهو مسلم بقليل
 حكم الاسلام لانه يعلم او لا يعلم عليه **م** ولم يلحق بملتقطه ولا عن الابنية او بوجه **م**
 يعني ان المسلم الحق للقيط سواء كان ملتقطه او غير لا يلحقه الابنية او بوجه يدل على
 صدقه فحاشيا في واما بغير ذلك فلا ولعل ان الحال ينقسم في ذلك باعتبار الملتقط
 وغيره وباعتبار المسلم وغيره على اقسام ثلاثة الاولى ان يستلحق المسلم الملتقط المسلم فيلحق
 به بالابنية بخلاف واما بغير ابنية فلا عند بن القاسم وقال اشبه بلحقه ابو احتان
 وهو الاختيار وربما طرح الناس اولا وهم لا ملاق او غير الثاني ان يستلحقه غير الملتقط
 وهو مسلم فقد يلحق به لا بمجهول النسب وهو قول اشبه اولا بلحقه الابنية لان الولد قد
 ثبت للمسلمين اولا بلحقه الا ان يكون لا يعيش له اولا ويقول طرحته لذلك ويعلم ذلك

م

منه قوله ثلاثة اقوال والى هذا القول الاضراسا بقوله او بوجه الثالث
 لستلحقه ذمي فلا يلحقه الابنية زاد بن شاس ويكون على دينه الا ان يسلم قبل ذلك
 ويعقل الاسلام فيكون مسلما واختلف اذا استلحقته المداة فقال ابن القاسم لا يقبل قولنا
 وان انت بما يشبه من العذر وقال استنبى بصدق مطلقا وقال بن الموزان قالت من
 لنا صدقت وحدت بعد التهمة حينئذ واما ذات الزوج فلا حتى يدعيه فيلحق به **مر** ولا
 يردده بعد اخذه الا ان ياحظه ليرفعه للمحكم فلم يقبله والموضع مطروق **ش** انما لم يكن له ان
 يردده بعد اخذه لان فرض الكفاية يقتضي بالشروع وهذا الذي ذكره في صدر المسئلة هو
 قول مالك في كتاب بن الموزان وقال استنبى الا ان يكون اخذه ليرفعه الى الحاكم ولم يقصد
 ترتيبه ولا التزامها فلم يقبله قال الباجي يعني ان كان موضعاً مطروقا ولو قل ان غير ياحظه
 يريد لان الموضع اذا لم يكن مطروقا فقد عرضته للتلف وظاهرة ان قول استنبى وتقتيد
 الباجي وفاق للمذهب ولا تعد في ذلك والواو من قوله والموضع مطروق واو الحال اي فليس
 لردده الا في هذه الحالة لا في غيرها **مر** وقدم الاسبق ثم الاول والا فالقرعة **ش** يريد
 انه اذا انزخم اثبات او اكثر كل منهما يريد ان ياحظه التقطع عنده فان سبق اليه واخذه
 يكون احق به وظاهرة ولو كان غيره ادعى منه ويدل عليه قوله بعهده ثم الاول غير انه
 مقيد بما اذا لم يورد اليه صناعته عند الاول وقوله ثم الاول اي فان لم يسبق اليه احدهما
 جعل عند الاكثماهما والا فوي على كفايته فان عدم ذلك كله وكا نامساويت في السبقية
 والقوة على الحفظ اقرع بينهما واليه اشار بقوله والا فالقرعة اذا لا يتاقي بقا وعند
 كل واحد يوما للمقرر الحاصل على الصبي بسبب ذلك وقال استنبى اذا نشأوا او تقاربا
 فالاول احق به فان خيف صناعته عنده فالتاقي احق به الا ان يكون طال مكثه عند
 الاول وليس الصبي في ضرر فالاول احق بن القاسم اذا التقطع شخص فنزعه منه غير
 فان كان الاول يقوي على موثقه رد اليه **مر** وينبغي الاشهاد **ش** يعني انه ينبغي لمن
 التقطع لقطعا ان يشهد عليه عند التقاطعه انه التقطع خوف الاسترقاق وظاهره فيعلم
 بهذا يقتضي وجوب الاشهاد والاكثر في ينبغي حملها على الاستحباب وكلامه محتمل
 الامر **مر** وليس المكاتب ونحوه التقاطع غير ان زسيده **ش** يريد بنحو المكاتب العبد
 القن ومن فيه شايعة من الرق وانما خسر المكاتب بالذكرا انه قد يتوهم انه لما احزن
 نفسه وماله كان له ذلك فنصب على عدمه وانما لم يكن للعبد ومن فيه شايعة ذلك
 لانه يشغل بترتيبه التقطع ونفقته عن سيده وذلك يوردي اليه تقطيل حق سيده
 اما اذا ان السيد في ذلك فلا كلام لانه قد اسقط حقه في ذلك **مر** ونزع محكوم
 باسلامه من غير **ش** المراد بالغير هنا من ليس بمسلم وان كان ذلك لا يظهر من كلامه الا
 انه اراد بالمقابلة هن او المراد بالمحكوم باسلامه من وجد في قري المسلمين او في
 قرية فيها سكان من المسلمين فضا عدا على ما تقدم وانما نزع منه حية ان يريته
 على دينه او يطول الامد فيسرقه قاله مطروق واصنع واذا وجبت الحاقطة على حرته
 بالاشهاد فاحري ان تجب على دينه ولولا يفظن لذلك حتى كبر الصبي او الصبية على دين

ان سجد

ملقوظه لم يلقفت الي ذلك وحكم باسلامه والا فهو سر تدور فقد قال سحنون في نصرانية
النفقة صبيحة فديتها حتى بلغت دينها وثبت انها لقطعة برداي الاسلام وهي حرة اما اذا
كان اللقيط في موضع لا يحكم باسلامه فيه فلا ينزع من ديني ولا غير **ص** وندب احدا
لمن يعرفه والا فلا ياخذ فان اخذه رفع للامام ووقف سنة ثم بيع ولا يهمل واحدة نفقة
ش يريد ان وجد ابنا فانه يستحب له اخذه اذا كان لمن يعرفه والا فليتركه قال في المدونة
ومن وجد ابنا فلا ياخذ الا ان يكون لغريمه او جاره او لمن يعرفه فاحب الي ان ياخذ
قال بن القاسم فان لم ياخذ الا ان يكون لغريمه او جاره او لمن يعرفه فاحب الي ان ياخذ
قال بن القاسم فان لم ياخذ فهو في سعة وان قرب مكا نه فاحذه احب الي من تركه فيسكن
وان تركه فهو في سعة وقوله فان اخذه رفع للامام الي اخذه اي فان اخذه وهو لم يعرف
صاحبه رفعه للامام فاوقفه عند سنة ثم يبيعه ويخوف في المدونة قال فيها لم ازل
اسمع ان الابن يحبس سنة ثم يباع وينفق عليه اي في الايقاف فان جأ صاحبه والا باعه واخذ
من ثمنه ما انفق عليه وصبي بقتة السنة لثمن له في بيت المال وفيها ايضا قال مالك
والابن اذا اعترفه ربه من يدك ولم تعرفه قاري ان ترفعه الي الامام ان لم يحفظه
وقال اشهب ان اقرب العبد فانت في سعة من دفعه اليه ودفعك اليه باس الامام
احب الي وان حمد ان يكون سيده فلا تدفعه اليه فان فعلت ضمنت قال وكذلك ان
اعترفه ربه بيد الحاكم ولم تقم بينة لم يدفع اليه الا ان يعزله العبد بالملك لانه لو
اعترف بالرق لغيره لكان له ولم ينفع هذا ما عرفت من حليته وصفته سحنون في غير
المدونة لا اري للامام ان يوقف الابن سنة ولكن بقدر ما يتبين امرة ثم يباع
ويكتب الحاكم صفته عنده حتى ياتي له طالب بن يوسف وهو الصواب لان النفقة
عليه سنة لها اذ هبت ثمنه ولكن الحاكم يجتهد في تقديره ثم يبيعه ويوقف بقتة
الثمن له ربه وذلك انفع وقال اشهب اطلاقه انفع له لان ربه قد حذره واذا حبس
وانفق عليه قد يستغرق نفقته عنه وقوله ولا يهمل امرة اي لا يهمل امرة
بعد البيع بل اذا بيع بعد السنة كتب الحاكم اسمه وحليته وبلده او مكانه وهو
بيده ثم يجعلها عنده فانه اذا احد يطلبه قابله بما عنده فان ظهر انه سيده دفع له
بقتة الثمن بعد اسقاط النفقة والا فلا وقد تقدم نحو لسحنون ويجهل ان يكون
مراده بالاهمال اطلاقه بعد السنة وخوف في المدونة قال فيها وامر مالك ببيع
الابن بعد السنة ولم يامر باطلاقه يعلون ويأكلون ولم يجعلهم كضوال الابل ولقد
مالا اشهب في ذلك **ص** ومضى بيعة وان قال ربه كنت اعتقته **ش** يريد الابينة
على عتقه وهو مثل قوله في المدونة واذا جازب الابن بعد ان باعه الامام بعد
السنة والعبد قائم فليس له الا الثمن ولا يرد البيع زاد بن يوسف لان الامام باعه
وبيعه جازم قال فيها ولو قال ربه كنت اعتقته بعد ما ابني او قبل ان ياتي
لم يقبل قوله الابينة لان من على نقض البيع لانه لو باعه هو نفسه لم قال كنت
اعتقته لم يقبل قوله الابينة ولو كانت امه فباعها الامام بعد السنة ثم جاسديها

فقال

فقال قد كانت ولدت مني وولدها قائم فانها تزد اليه ان كان ممن لا يتهم **ص** وله عتقة
 وهبته لغير ثواب **ش** ثمة بقوله عتقه على ان له تدبيره وقاله في المدونة ونصه
 ويجوز لسيد الابن عتقه وتدبيره وهبته لغير ثواب ولا يجوز له بيعه ولا هبته لثواب
 يريد لان هبة الثواب بيع والبيع ممنوع للعذر بعض الاشياخ ويجوز فيه جميع المعروف به
 اي الصدقة والهبة والوصية والعق الناجز والتدبير والعق الى اجل قال فان جعل
 الاجل من يوم الابق ثم لم يقدر عليه الا بعد الاجل كان حرام **ص** ويقام عليه الحد **و**
 انظر ما الذي يتوهم من هذا ولعله انما ذكره تاسيا بما في المدونة فانه ذكره عقيب
 المسئلة التي تقدمت قال فيها واذا رزق الابن او سرق او قذف اقيم عليه الحد في ذلك
 كله **ص** وضمنه ان ارسله الاخوف سنة **ش** يريد ان من ارسل ابنا بعد اخذه فانه يضمنه
 وقاله في المدونة بن يونس وقال بن عبد الحكم لو حمله بعد ان اخذه لعذر حان ان يفيقه
 او يصير به فلا شيء عليه والي هذا اشار بقوله لا خوف وظاهرة ان كلام بن عبد الحكم وفان
 بن عبد الحكم ولو ارسل سنة النفقة فهو ضامن وقال استب ان ارسله في حاجة فابق
 وهي مما باقى في مثلها فهو ضامن وان كانت خفيفة في قرضها فلا شيء عليه **ص** كما استأجر
 فيما يعطى فيه **ش** قال في المدونة ومن استأجر ابنا فعطى في عمله ولم يعلم انه ابن
 ضمت كريمة وهو وان اطلق فيه فقد قبيح له بعد هذا ليسير فقال وانما يضمن الابن
 اذا استغله في عمل يعطى في مثله فملك فيه ولهذا اقيده الشيخ بما قال **ص** لان الابن
 منه وان مرثنتا وحلف **ش** يعني فان ابني منه بعد اخذه فلا شيء عليه وقاله في المدونة
 وقال في موضع اخر منها واذا ابني العبد الرهن لم يضمن المرثنتن وصدق في ابائه
 والي هذا اشار بقوله وان مرثنتا ثم قال فيها ولا يحلف وكان علي حقه وان وحده سيدة
 وقامت العزما عليه فالمرثنتن اولي به اذا كان قد حان المرثنتن قبل الابق الا ان
 يعلم المرثنتن بكونه بيده لراهن فيتركه حتى يفسد فهو اسوة العزما وقوله وحلف
 اي المرثنتن ان العبد قد ابني وقد وقع في المدونة اختلاف بين الرواة في حلفه فمنهم
 من روي ولا يحلف كما قدمنا ومنهم من روي ويحلف كما اشار اليه هنا قال القاضي عياض
 والذي في كتب شيوخنا ويحلف وهي في اصل بن عتاب وابن سهل وهي رواية الدباغ
 وعليها اختصر ابو محمد ورواه غيره ولا يحلف وعليه اختصر البراءة **ق**
 وكذا لا بن يونس **ص** واستحقه شاهد وعين واخذه ان لم يكن الادعواه ان صدقه
ش يريد ان رب العبد اذا اقام شاهدا انه له حلف مع الشاهد واستحقه وان لم
 يكن الادعواه فقط فان صدقه انه سيدة اخذه وقاله في المدونة قال في
 النكت ان قيل ما فائدة بيئته مع الشاهد وهو اذا ادعاه ولا شاهد له وصدقه
 العبد فانه ياخذ فالحوا **ص** ان الذي يقيم شاهدا وحلف باخذه على حجة
 الملك الا ترى انه اذا اتى غيره واقام شاهدا ينظر اي الشهادتين اعدل واذا له
 اخذه بدعواه كان اصحاب الشاهد اولي منه وايضا فان الذي اقام شاهدا
 فحلف واخذه لو هلك عنه باس من الله تعالى لم يضمنه واذا اخذه بدعواه ضمنه

فمن قضيت له بشي من حق احبه فلا ياحد منه شي فانما اقطع له قطعة من النار
 وهو من باب المصالح وفصل الخصومات وقطع الهتارح ورد المظالم وبصر المظلوم به
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلم القضا وان كان احدا انواع العقبة لكنه متميز بامور
 لا يحسنها كل القضا وقد يحسنها من لا باع له في النحر وهو وان كان من المراتب الشريفة
 مخطوطة شديدة وقد حنح النسائي انه عليه الصلاة والسلام قال من جعل قاضيا فريح
 بغير سكين وفي رواية من استعمل على القضا فكاننا نبيع بالكين وحنح ايضا عنه عليه
 الصلاة والسلام انه قال القضا ثلاثة انسان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
 الحق فقصي به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل
 لم يعرف الحق فقصي للناس على جهل فهو في النار وقوله اهد القضا اي المتاهل له او
 المستحق له من اجتمعت فيه اربعة شروط **الاول** ان يكون عدلا اي جازا الشهادة
 فيخرج منه العبد القن ومن فيه شائبة من ثواب الرق وشمل المعتق وهو قول
 الجمهور خلافا لسمعون في عدم توليته لانه قد يستحق الي رق فترو احكامه ويخرج منه
 النسي والمجنون والفاسق والكافر وعلى هذا فقوله عدل شرط مركب من خمسة شروط
 وهي الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق الشرط الثاني ان يكون ذكرا
 لقوله عليه الصلاة والسلام ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة وروي بن ابي مرسم عن بن القاسم
 انه اجاز توليتها القضا ابن زرقون واطنه يريد فيما يجوز فيه منها ذكرا لقوله اي
 حنفية ويحتمل ان يريد الاطلاق وحكي الما زري الاجماع على انها لا تولي الامامة الكبرى
 وما روي عن عمر انه ولي الشفا الحسبة وهي قضا فان الحديث مقدم عليه واعتذر به
 بعضهم عنه بانه انما جعل لها تغيير المنكرات في السوق ولا يلزم من تخصيص الحديث
 بهذه الصورة تخصيصه بغيرها **الثالث** ان يكون فطنا فلا يحور ولا ية العقل
 كما في الشهادة بل لا يشترط هنا اشد ولو سكن عن هذا الغنم مما تقدم وانما احتاج الي
 التنبه عليه لان غالب الاشياخ لا يتعرفون له فاحتاج الي التنصيص عليه ومن
 نص على الاشتراط الطرطوشي **الرابع** ان يكون مجتهدا ان امكن وجوده والا فقلد به
 وبعض الشيوخ يحكي عن المذهب عدم جواز ولاية المقلد الما زري وهذا انما هو اذا كان
 المجتهد موجودا والا فقلد عدمه يصح ولاية غيره **قلت** وهو الاصح والادري
 ذلك الي المرح وابطال الحقوق ولان انقاد المظلوم من ظله ممكن من المقلد بن عبد
 السلام الا انه ينبغي ان يختار اعلم المقلدين ممن له فقه بعلمين وقوة على الترجيح بين اقل
 اهل مذهبه وتعلم منها ما هو احادي على اصل امامه مما ليس كذلك واليه اشار بقوله
 والا فامثل المقلدين بن عبد السلام واما ان لم يكن بهذه المرتبة فيظهر من كلامه
 الشيوخ اختلاف بينهم هل يجوز توليته القضا هنا ام لا والمقلد هنا ليس بالامام
 وفيما ياتي بفتحها **م** وزيد للامام الاعظم قترشي **ش** يعني انه يزا في حق الامام الاعظم
 على الشروط السابقة كونه قترشيا وهو ظاهر وقد تقدم في باب الاصفحة ان الامام هو
 العباسي او من يقيمه قاله ولي ان يكون من بني العباس ان وجد والا فقلد شي غيره **م**

حكم بقول مقلده **ش** هذا راجع الى قوله فامثل مقلد اي فاذا لم يوجد مجتهد روي مقلد
 بكسر اللام فيحكم بقول مقلده بفتح اللام اي قول امامه الذي يقلده في مذهبه من العرفي
 ويقضي حينئذ بفتوى مقلده بنص النازلة فان قاس على قوله او قال بحج منه كذا فهو
 متعده واعتزله الشيخ وقال الا قرب جوارحه للمطالع على مدارك امامه وما ذكره من المصير
 الى قول مقلده هو الظاهر لانه لو حكم بغيره ادى ذلك الى الطعن فيه بالحيف والفضا
 بالتشكي فامر بالتباع مذهبه للسياسة لا لمقتضى اصول الشرع لان اصول الشرع تسببه على
 ان المفتي والقاضي يومران بالتباع الحق حينما ظهر لهما وقاله المازري وعن الطرطوشي
 انه لا يلزمه المصير الى ذلك قال ولا يلزم احدا من المسلمين ان يقلد في النوازل الله
 والاحكام من يعتز به الى مذهبه ممن كان ما لكيلا يلزمه المصير في احكامه الى الله
 قول مالك وكذلك القول في سائر المذاهب بل اين ما اداة اجتهاد من الاحكام
 صار اليه قال فان شرط على القاضي ان يحكم بمذهب امام معين من ائمة المسلمين
 ولا يحكم بغيره فالعقد صحيح والشرط باطل كان موافقا لمذهب المتعبد او مخالفا له
ص ونقد حكم اعي وابعم واعم ووجب عزله **ش** لما ذكره الله الامور التي هي شرط
 في صحة التولية انتقل الى الامور التي توجب العزل اذا وجدت سواء تقدمت او
 طرأت وليس عدها من شروط الصحة وهي العي والبعم والصمم بل كونه بصيرا متكلما
 سميعا من باب الاستنباط ولهذا ينبغي ما مضى من احكامه الى حين العزل وان
 لم يكن كذلك حين الحكم بن راشد وظاهر ما في وثائق ابن القاسم انها اي السمع
 والبصر والكلام من شروط الصحة والمذهب بخلافه اي ما تقدم او ذكر الباقي
 انه لم يرفى السمع نصا واختار المنع وعلمه بسماع الدعوي والشهادات وذكر ان
 خلافه في منع كون الاعمي حاكما وذكر في قول وعياض ان المازري حكى جوارحه عن
 مالك ورده القاضي بانه لا يصح ذلك عن مالك اذ لا ينبغي له طائفة من المطلوب
 ولا شاهد من مشهود عليه **ص** ولزم المتعبد او الخائف فتنة ان لم يتول او ضياع
 الحق القبول والطلب واجبر وان يضرب **ش** المراد بالمتعبد من انفراد شرابطه
 القضاء وذكر ان قبول الولاية يلزم في ثلاثة احوال الاول ان يكون متعينا
 بما تقدم فانه عرضت عليه الولاية لا يجوز له الهروب عنها ووجب على الامام
 توليته قال مالك ويجبر اذا تعين قبل له اجبر بالسجن والضرب قال نعم ومثله
 لابن شعبة واليه اشار بقوله واجبر وان يضرب الثاني ان يخاف على نفسه
 انه لم يتول حصول فتنة بن سحنون وقد اقام الامام حولا يجبر سحنونا على القضاء
 حتى يحق منه حينئذ قبل **ش** الثالث ان يعلم انه اذا لم يتول يصيب حقوق
 الناس بتولية غيره ولم يغرض للطلب وظاهر كلامه انه لا يجب لان قوله يلزمه
 القبول يدل على ان اللزوم مشروط بطعن الولاية عليه وقد ذكر اصحابنا ان
 القضاء تارة يجب طلبه وتارة يستحب وتارة يحرم فيجب اذا كان من اهل
 الاجتهاد والعدالة ولا يكون هناك قاض او يكون ولكن محترم ولا يئنه او يعلم

في المصير الى مذهب امامه او
 في التولية

انه اذا لم يتول تصحيح الحقوق ويكثر المروج فقد قالوا انه اذا خاف ضياع له
الحقوق يجب عليه الطلب وسيا في المستحب من ذلك والحرام **من** والافله المروب
وان عين **ش** اي وان لم يكن متقينا بل كان ثم من هو ايضا صالح للولاية غير ولم يحول حصول
فتنة ولا ضياع الحقوق فانه لا يلزمه ذلك ويجوز له المروب والاستعفاء والتجالة
بنفسه وان عينه الامام واسا ريقوله وان عين الى ان القضاء وان كان من فروض
الكفاية فانه مخالف لتساير الكفايات لان فرض الكفاية من قاعدته انه يتعين على
من عينه الامام كما اذا عين الامام طائفة لقتال العدو فانه يتعين عليها **فايده**
اعلم ان القضاء وان كان من فروض الكفاية فقد يتعين كما تقدم وان مرتبة مرتبة هـ
سنية عظيمة القدران سلم المتولي من عدم العون على الحق وانتباغ الشرع كما كان في
المصدر الاول واما ان لم يسلم من ذلك والجاهد من ولاية على الحكم بما يوافق هوالة فانه
ينقلب الى ذلك ذاك محرمات سال الله العصمة والسلامة في الدين والدنيا من عبد
السلام ومن بالجملة ان الكثر الحطط التدعية في زماننا سيما شريعة على سميات هـ
خسيسة **من** وحرم لجاهل وطاهل لب دنيا **ش** يعني انه يحرم تولية القضاء للجاهل
ومن يطلب به الكتاب الدنيا لان الجاهل ربما اداة جهله الى مخالفة الامور المتفق
عليها والوقوف في الامور المعضلة وطالب الدنيا ربما اداة هوالة وعرضه الدنوي
الى الخيف على كثير من الخصوم لتحصيل عرضه الفاسد **من** وندب ليشهر علمه **ش** يريد
ان من كان عالما وقد دعى حتى علمه عن الناس لكونه غير معروف فانه يستحب له
طلب القضاء ليشهره للناس فيفتي المسترشد ويعلم لجاهل ومثل ذلك في الاستصحاب
فان اكان يعلم انه انقض وانفع للمسلمين من غير **من** كورع عن حليم نزهة لسبب مستشيره
بلادين وحذو رايه في الدها وبطائه **ش** اي ومما يستحب في القاضى كونه ورعا اي
عن الشبهات غيبا لان الفقير يتطرق اليه مقالة السود وتكثر فيه دونه الغنى وقد يحتاج
الى غير حليم على الخصوم ما لم تنتهك حرمة الشرع فيكون انتصاره لله تعالى ويدرك ثم يماته
التي هي احسن صفات الكمال وانظر ما الفرق بين قوله نزهة وقوله ورع وهل هما بمعنى واحد
اولا وقوله نسب اي معروف النسب وهو من الفاظ المبالغة كسميع وصبر وعليهم
وتحذو ذلك ومنه قول الشاعر

اذا ما صنعت الزاد فالتقي له اكلا فاني لست اكله وحدي

اي التقي له رجلا معروفا بدينه لك واما استحب كونه معروفا بالنسب لان من لا يعرف ابوه
اهو من لعاف اورنا او غيره بها قسارعت اليه السنة الناس بالطعن فيه ولا يصير له
في نفوس الناس كبرهية واحاز يحون تولية ولدنا كما ممة الصلاة واستحب كونه
مستشيرا اي لا ولي العلم لكون ذلك اعون له على حصول الصواب ولم يذكر كونه بلديا كما قال
نحيم لان من راسد ومن عبد السلام قال الولاية الان يحون غير البلدي اذ لا يخلو البلدي
من اعداء والغالب وحده المنافسة بينه وبين اهل بلده وقوله بلادين اي ومما يستحب
في القاضى كونه غير مديان لا حظا لرتبته بسبب ذلك لاسيما عند ارباب الديون وقوله

وحداد وان لا يكون محدودا في قدر او زنا وفي كتاب اصبح ويستغنى من حد في زنا او
قد في اقطع في سرقة اذا كانت حالته اليوم مرضية وجوز اصبح حكمه فيما حد فيه ومنعه
ممنون قنات على الشهادة وقوله وزايد في الله اي وسحب كونه غير زايد في الله اي
اي العظمة والهداية لان ذلك مما يحمله على الحكم بالفراسة وتعطيل الطرق الشرعية من
البينة والايان وقد روي ان عمر رضي الله عنه عزل زيايد الذي يقال انه لما عزله قال
له كرهت ان اجد الناس على فضل عقلك وانكرت عبد السلام كون زيايد من قصاة عمر وقوله
وبطانة ستواي وان يكون خاليا من بطانة السوء لان السلامة من ذلك راس كل خير وكثير
اما يوتي على اهل الخير من جهة المعاشدين لهم من قرنا السور ومنع الراكبين معه والمقاتلين
له **ش** اي وكذلك يستحب للقاضي ان يمنع الراكبين معه والمصاحبين له يريد لعنه حجة
ووجه ذلك ان من كثرت ملازمته للقاضي اعتقد فيه انه لا يستوفي الحكم عليه وان القاضي
يميل معه فلا يحاكم عند القاضي فيما يتوجه عليه من الحقوق ولانه يتكبر بالراكبين معه
وتعظم نفسه عنده وذلك مما لا ينبغي **ش** وتخفيف الاعوان **ش** اي ويستحب له ان يخفف من
الاعوان قالوا لانهم انما يعيشون عما لبس من حبيب الخنوم وقلب الاحكام خلاف ما كانوا
عليه ايام سجنون ان لهم ارضا قاصدا من بيت المال مطرف ومن الماحثون ولو استغنى عن
الاعوان اصلا فكان احب اليه **ش** وانما ذلك من حجة بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده
ش هكذا قال بن عبد الحكم لانها اذا احبته بما يقال في سيرته وحكمه تحب ما تكبره من ذلك
واذا احبته بما تكبره من شهوده او من بعضهم عزله وفي ذلك قوة على امره وسد انحاله
وقد كان عمر رضي الله عنه مثل ذلك **ش** ونادى من اساعليه الا في مثل ان الله في امري
فليرفق به **ش** يعني وكذلك يستحب للقاضي ان يعذب احد الخصمين اذا اساعليه بن عبد
السلام وظاهر كلام مالك ان هذا على الوجوب وقد قال عنه بن القاسم واما اذا قال
له فلانني قد كنت مختلف ووجه ذلك ان اراد بذلك اذا القاضي وكان القاضي من اهل
الفضل فليجأ فيه وقد اشار مطرف ومن الماحثون الى الفرق بين اساتته على الحاكم
وعلى صاحبه الذي يخاضه وان اساتته على الحاكم اخف منها على خصمه وذلك انها قالوا اذا شتم
صاحبه بان قال يا فاجبا ويا ظالما فليزجره وليضربه على مثل ذلك ما لم يكن قابله دامرة
فليستجاف عن ضربه وقالوا اذا المزمع احد الخصمين اخذ ما بكبه فليؤدبه والادب في مثل
هذا المثل من العفو وقوله الا في مثل ان الله في امري فليرفق به هكذا قال بن عبد الحكم
وجيبه جوابا لينا حور رضي الله تعواه او ما امرت الاجير وعلينا وعليك ان تتقي الله
وهذا معنى قوله فليرفق به بن عبد الحكم وليبين له اي حكم عليه من غير ان يظهر عليه
لذلك غضب سجنون واذا انساك احد الخصمين احدا من الشاهدين مما لا يصلح كقوله
ستند ثم علي بن زور اقباسيا لكم الله عنكم او ما اتما من اهل العدل ولا من اهل الدين فلا
يمكن من هذا والعقوبة على قدر القابل والمقول له **ش** ولم يستخلف الاوسع عليه في حجة
بعدت من علم ما استخلف فيه **ش** اعلم ان القاضي اذا نهى عن عقبة التولية عن الاستخلا
فليس له ان يستخلف وان اذن له فيه استخلف على مقتضى الاذن وان تجرد عقدة التولية

عن النبي والاذن فقال بن الماحجون ومطرف واصبح ليس له ذلك مع حضوره ولا ان
عاقبه شغل واما عند سعة او مرضه في كتاب بن حبيب له ذلك وقال سحنون ليس
له ذلك الا باذن الخليفة هكذا حكى في الجواهر بن راشد وهذا اذا استخلف في البلد الذي
هو منه من يلفيه بعض نقب الحنوم واما اذا كان عليه واسعا فيريد ان يقدم في الجهات
العديدة فالمشهور الجوان وقال بن عبد الحكم لا يجوز الا باذن الخليفة والي المشهور ان شار
بقوله ولم يستخلف الا لوسع عليه فله ان يستخلف في جهة بعدت واما قال في جهة بعدت
لانه لو اقتصر على قوله الا لوسع عليه لا يقتضي عموم ذلك ولو في المكان الذي يحكم فيه القاضي
نفسه وقوله من علم ما استخلفه فيه هو معمول لقوله فله ان يتخلف من علم ما يستخلف
فيه اي شخصاعا لما استخلفه فيه القاضي ونبه بهذا على انه لا يشترط في خليفة
القاضي ان يكون عالما بجميع ابواب الفقه بل انما يشترط علمه بما استخلف فيه فانه استخلف
لحكم بين الزوجين فلا يشترط الا علمه بالانكحة فقط وهكذا في غير ذلك الا ان يفوض اليه
فيستترط علمه بالجميع كما في الاصل **ص** وان عزل بموته لا هو بموت الامير ولو الخليفة **ش** فاعزل
العزل صير يعود على من استخلفه القاضي والضمير المنفصل عما يدعي القاضي المستخلف بغير
اللام والمعنى ان نائب القاضي يتعزل بموت القاضي ولا يتعزل القاضي بموت الامير ولو
كان الخليفة ومن نص على ان النائب يتعزل بموت القاضي مطروق واصبح بن حبيب
بن عبد السلام وعند بن هذاج جميع ان كانت استناب بمقتضى الولاية على القول بان له
ذلك واما ان استناب رجلا معينا باذن الامير او الخليفة فيسبغ ان لا يتعزل ذلك
النائب بموت القاضي ولو اذن له في النيابة اذا نامطلقا فاختار القاضي رجلا
ففي العزل هذا الرجل بموت القاضي نظروا قد استشكل فضل وعزم العزق بين العزل
النائب بموت القاضي وعدم العزل القاضي بموت الامير او الخليفة وقوله ولو
الخليفة يريد ان الامير اذ مات وقد كان قد قاضيا فان هذا القاضي لا يتعزل
بموت الامير ولو كان الخليفة هو الذي قدمه للمقضا فكذلك ايضا لان القاضي هو
يقدم الحق الخليفة واما قدم الحق المسلمين فلا يزال على ولايته حتى يعزله الخليفة الثاني
او الامير وبهذا يعرف العزق بين موت الخليفة او الامير وموت الموكل انما اقام الوكيل
لمصلحة نفسه فاذا مات فقد زال المعنى الذي وكله لاجله فيتعزل وكيله ومصلحة
المسلمين لا تزول **فائدة** قال بن محرز لا خلاف ان القاضي ليس له ان يوصي
بالقضا عند موته لعيرة خلاف الوصي والامام الا بروضابط ذلك ان كل من ملك حضا
على وجه لا يملك معه عزله فلم ان يوصي به ويستخلف عليه كالخليفة والوصي والمجبر
على ما ذهب اليه بن القاسم وامام الصلاة وكل من ملك حقا على وجه يملك معه عزله
فليس له ان يوصي به كالفاضي والوكيل ولو كان مفوضا اليه او مقدم القاضي للقيام
وشبه ذلك **ص** ولا يقبل شهادته بعد ان قضى بكذا **ش** يريد ان القاضي اذا قضى
بشي ثم عزل فشهد بعد عزله انه قضى بكذا وكذا لم يقبل قوله لانه شهادة على فعل نفسه
ولا انه اذا قال قضيت بكذا فهو مقرر على غير سحنون ولو شهد مع شاهد آخر فلا

يُتَدَعَى بِشَهَادَتِهِ أَنْ يَمُرَّ فِي الْمَدِينَةِ وَأَنْ يَمُرَّ الْقَاضِي فِي دِيَوَانِهِ شَهَادَةُ الْبَيْتِ
وَعَدَالَتِهِ لَا يَنْظُرُ فِيهِ مِنْ بَيْتٍ بَعْدَهُ وَلَمْ يَجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ وَأَنْ قَالَ الْمَعْدُودُ
مَا فِي دِيَوَانِي قَدْ شَهِدْتُ بِهِ الْبَيْتُ عِنْدِي لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ وَلَا أَرَادَ شَاهِدًا فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيْتُهُ عَلَى
ذَلِكَ أَمْرُهُمَا الْقَاضِي الْمَحْدُثُ بِإِعَادَةِ الْبَيْتِ وَالطَّالِبُ أَنْ يَحْلِفَ الْمَطْلُوبُ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ الَّتِي
فِي دِيَوَانِ الْقَاضِي مَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِهَا أَحَدٌ وَأَنْ يَكُلَّ حَلْفُ الطَّالِبِ وَتُبِتَ الشَّهَادَةُ **م** وَجَارَ تَقْدِيرُ
مُسْتَقْلِلٍ أَوْ خَاصٍّ بِنَاحِيَةٍ أَوْ بَوَاقٍ **ش** يَعْنِي أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ قَاضِيَانِ فَكَثُرَ
كُلُّ مُسْتَقْلِلٍ أَوْ مُخْتَصٍّ بِنَاحِيَةٍ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ بَوَاقٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ وَلَا يَمْنَعُ الْقَضَا تَعَدُّ
عَامَةً وَخَاصَّةً كَمَا هُوَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا لَا تَنْفَعُ الْأَعَامَةَ
وَالْأَوَّلَ أَجَارَ وَأَنَّ لِسْتَنْتِي عَلَى الْقَاضِي أَنْ لَا يَحْكُمَ بَيْنَ رَجُلٍ بِمَحْضٍ أَوْ رَجُلًا بِمَحْضٍ لَكِنْ قَالَ
أَصْحَابُنَا أَنَّ الْأَمِيرَ إِذَا شَاءَ غَنَى النَّظَرَ فِي سَبِيلَةِ رَجُلٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ نَظَرَ فِيهَا قَبْلَ تَمَنُّهِ وَاشْتَرَفَ عَلَى
الْحَكْمِ لَمْ يَجْزِ لَهُ قَطْعُ النَّظَرِ فِيهَا **م** وَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ ثُمَّ مِنْ سَبْقِ رَسُولِهِ وَلَا أَفْرَجَ **ش** يَعْنِي إِذَا
كَانَ بِالْبَلَدِ قَاضِيَانِ فَكَثُرَ قَطْعُ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ الْحَاكِمَ عِنْدَ قَاضٍ وَطَلِبَ الْآخَرَ الْحَاكِمَ عِنْدَ
غَيْرِهِ فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الطَّالِبِ وَحُكْمُ بَيْنَ عَبْدِ السَّلَامِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَرِيعُ الطَّالِبُ وَأَمَّا
بِرَاغِي أَفْرَجَ مَكَانًا فَإِنْ اسْتَوَى الْمَكَانُ أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَائِلًا فَاتَّسَرَ لِأَمَامِ الْمَذْرُوبِ إِلَى
أَنَّهُ يَرْجِعُ مِنْ جَارِ رَسُولِهِ أَوْ لَا فَإِنْ اسْتَوَى اقْتَضَى بَيْنَهُمْ أَنْ يَقْعَا عَلَى الْقَرْعَةِ وَالْأَوَّلُ مِنْ حَاكِمٍ
يَقْضِي بَيْنَهُمَا وَإِلَى هَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ مِنْ سَبْقِ رَسُولِهِ وَلَا أَفْرَجَ الْمَذْرُوبُ وَإِذَا
اتَّفَقَ أَنْ الْحَصْمَيْنِ كُلُّهُمَا طَالِبٌ وَمَطْلُوبٌ وَطَلِبَ كُلُّهُمَا الْحَاكِمَ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرِدْهُ الْأَخْرَاقُ
لِكُلِّ مَنَّهُمَا أَنْ يَطْلُبَ صَاحِبُهُ عِنْدَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْقَضَا وَيَطْلُبَ الْآخَرَ حَقَّهُ عِنْدَ مَنْ شَاءَ **م**
وَيَحْكُمُ غَيْرُ خَصْمٍ وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ فِي مَالٍ وَجِدْجٍ لِأَحَدٍ وَقَتْلٍ وَلَعَانٍ وَوَلَا وَنَسَبٍ
وَطَلَاقٍ وَعَتَقٍ وَمُضِيٍّ أَنْ حَكَمَ صَوَابًا وَادِبَ **ش** أَيُّ وَكَذَلِكَ جُوزَ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْخَصْمَيْنِ بِأَنْ يَتَّفَقَ
الْخَصْمَانِ عَلَى مَنْ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا فِي وَاقِعِهِ وَلَيْسَ يُولِي مَنْ قَبْلَ الْحَاكِمِ وَلَا مَنْ قَبْلَ الْأَمَامِ وَقَدْ نَصَّ
عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ الْمَذْرُوبُ قَالَ كَمَا جُوزَ لَهَا أَنْ تَسْتَفْتِيَ بِقِيَّتِهَا بِعَمَلٍ بِمَا يَقُولُ وَيَرْجِعُ إِلَى
مَا يَقْنَعُ بِهِ وَاحْتَرَفَ بِقَوْلِهِ غَيْرُ خَصْمٍ مِمَّا إِذَا حَكَمَ خَصْمَهُ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ حُكْمَهُ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ
أَيْضًا قَبْلَ عِيْنِي وَقَبْلَ أَنْ كَانَ الْحَكْمُ غَيْرَ الْقَاضِي لَمْ يَمْنَعُ وَلَا عِيْنِي وَحُكْمُ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ
وَأَشَارَ رِبْعُهُمْ إِلَى نَفْيِ الْخِلَافِ فِي أَنْ حَكَمَ غَيْرُ مَا مَنَ وَحُكْمُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ عِيْنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّفَقَ
لِمَنْ خِلَافُهُ وَمَنْ لَمْ يَتَّفَقْ عَلَى أَنَّ لَيْزِمَ حَكْمُ الْحَكَمِ إِذَا كَانَ مَالِكِيًّا وَالْخَصْمَانِ كَذَلِكَ إِذَا خُتِمَ عَنْ
قَوْلِ مَالِكٍ وَصَحَابِهِ وَأَنْ لَمْ يَخْرُجْ بِأَجْزَائِهِ دَهْدُ ذَلِكَ وَأَشَارَ الْمَذْرُوبُ وَالْمَنْحَى إِلَى أَنَّهُ يَتَّفَقُ
عَلَى بَطْلَانِ حَكْمِ الْجَاهِلِ لَا تَحْكِيمُهُ تَخَاطُرُهُ وَغَرَرُهُ وَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ حَكْمَ الْكَافِرِ وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ
بِاتِّفَاقٍ صَاحِبِ رَأْيٍ فِي الْكَافِرِ وَالْمُجْنُونِ وَالْمُسَوِّسِ وَهِيَ الْمُرَادُ هُنَا بِغَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِإِثْبَاتِ
الْكَلَامِ عَلَى حَكْمِ الصَّبِيِّ مِنْ كَلَامِهِ وَقَوْلُهُ فِي مَالٍ وَجِدْجٍ أَيُّ وَجَارَ تَحْكِيمُهُ فِي مَالٍ وَجِدْجٍ لِأَحَدٍ مِنْ
الْجِدْجِ وَقَالَ سَمْعُونُ وَزَادَ وَلَعَانُ وَزَادَ أَصْبَغُ وَلَا فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ وَلَا وَنَسَبٍ
وَقَضَا مَنْ قَالَ وَأَمَّا الْحَبَاحُ فَلَهُ أَنْ يَكُنْ مِنْ بَيْتٍ قَدْ دَسَّهَ حَكْمُ الْحَاكِمِ بِرَبِّهِ فَلَا يَكُونُ لَهَا وَلَا لِحَاكِمِ
نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوَارِئَنَا وَإِلَى قَوْلِ سَمْعُونِ وَأَصْبَغُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ لِأَحَدٍ وَقَتْلٍ وَلَعَانٍ إِلَى

قوله وعنف وقوله ومضى ان حكم صوابا وادب يعني فان حكم فيما ذكرنا انه لا حكم فيه فقتل
اوحدا اقتصر ثم رفع الي الامام فانه يوديه ويرجيه عن العودة الى مثل ذلك ومضى من حكمه
ما كان صوابا وقد نص على ذلك كله اصبح **ص** وفي صبي وعبد وامراة وفاسق ثا لثا الا الصبي
ورابعها وفاسق **ش** لا بد من حد في يصح به كلامه قبل قوله وصبي والمعنى وفي صحة حكم صبي
وعند ابي احمدة وذكر ان في ذلك اربعة اقوال وحكاية المازري واللمني ايضا الاول لا يصح
الصحة والثاني لمطرف عدما والثالث لا شبه يصح الا في الصبي لانه غير مكلف ولا اثم عليه
ان جاز ولنسب لا يصح مثله والي الا قول الثلاثة اثار بقوله ثا لثا الا الصبي اي يصح لا يصح
يصح الا في الصبي فلا يصح والقول الرابع لعبد الملك يصح الا في الصبي والفاسق وهو معنى قوله
ورابعها وفاسق فقد دلت الواو على ان هذا القول يشارك ما قبله في عدم صحة حكم الصبي ويزيد
عليه الفاسق ايضا **ص** وضرب خصم له **ش** يعني وكذلك يجوز للحاكم ضرب الخصم اذا امتنع من
دفع ما عليه بل ان القاسم عن مالك في المجموعة واذا الد احد الخصمين بصاحبه فعرف ذلك
القاضي منه فاري ان يعاقبه قال بن سحنون وكان سحنون اذا اتين له ذلك من احد الخصمين
وسمع على خصمه ولم يأخذ بخرجه ضربه وربما سجنه وقال بن الموارن يعاقبه بالسوط والسجن وفي
المدونة ولا بأس ان يضرب الخصم اذا اتين لده **ص** وعزله لمصلحة **ش** الصيرفي عزله عما يد
علي القاضي والمعنى انه يجوز للخليفة او الامير ان يعزل القاضي اذا تضمن عزله جلب مصلحة
يريد او دار اغصده مثل ان يري غيره اقوي منه واصح او اراد نقله الي بلد اخر او خطة اخرى
اصبح وينبغي للامام عزل من جنى عليه الضعف والوهن او بطانة السوء ان اس عليه الجور
في نفسه **ص** ولم ينبغ ان يشهد عدلا يجوز شمكية **ش** فاعل ينبغ ضمير يعود على العزل المذكور
في المسئلة السابقة وشهد مسند الي محذوف وعلة لا تميز ويجوز ان يكون منصوبا بسقوط
الحفاظ له والباقي في مجرد متعلقة بنبغي والمعنى ولم ينبغ العزل للخليفة او الامير بمجرد
الشك في ان شهر القاضي بالعدالة والرضا وقاله مطروق قال وان وجد منه بدالات
في ذلك فساد للناس على قضائهم قال وان لم يكن مشهورا بالعدالة والرضا فليعزله ان
وجد منه بدالات ونظا فزت الشك في عليه فان لم يجد منه بدالات كشف عنه فان كان على ما يجب
ابقاه وان كان على غير ذلك عزله وقاله اصبح يجوز للخليفة عزله بمجرد الشك ولو كان
مشهورا بالعدالة واحتج بقضية سعد وقد عزله عمر رضي الله عنه وهو عادل من بعده ال
يوم القيامة واحد العشرة المشهور لهم بالحجة واثار بعضهم الى ان الخلاف فيمن يتحقق
عدالة واما مشهور العدالة فيتفق عنده على ان لا يعزل بمجرد الشكوي والا ولا يصح الا
تري احتجاج اصبح ثم قال واذا كثرت الشك في فليوقف بعد عزله للناس ليرفع من يرفع
وتحقق من يحقق فتدور في عمر سعد فلم تقف عليه شي من المكروه رضي الله عنهما وقد دعي
على من كذب عليه في تلك القضية فاستحب له فيه **ص** وليبراعن غير سخط **ش** يعني فان عزله
عن غير سخط فليبره ويبين ذلك للناس وقد عزله عمر رضي الله عنه شرحبيل بن حسنة
فقال له اعن سخط عزلتني يا امير المؤمنين فقال عدلا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاة
واقوي علي فلم اره يجلي الا ذلك فقال يا امير المؤمنين ان عزك عيب فاحضر الناس

بعد ربي ففعل عمر رضي الله عنه وقوله عن غير سخط يريده وان عزله عن سخط فلينظر
امر للناس وحبته ليلايولي عليهم بعد ذلك **ص** وخفيف تغذير المسجد لحد **ش** هو
يعطون على قوله وعزله لمصلحة والباقي في مسجد للظرفية وهي متعلقة بمحمد وفي دل عليه
ما تقدم والمعنى وجاز خفيف تغذير في مسجد بخلاف الحد فانه يقام فيه لان في ذلك امتنا
للمسجد لانه قد ينشأ عنه دم او يخرج منه شيء يجلس المسجد واما التعزير الخفيف فلا قال
ما لك كالحمة الاسواط والعشرة وما ذكره نقل على نحو في المدونة **ص** وجلس به **ش** البا
ايضا ظرفية والضمير المحرور بها عايد على المسجد وفاعل جلس ضمير يعود على القاضي له
والمعنى وجلس القاضي للحكم في المسجد الذي اختلف في الموضع الذي يجلس فيه للقضا على
ثلاثة اقوال فقال في المدونة القضا في المسجد من الحق والامر القديم وقال في الواحدة
كان من مضى من القضاة لاجلسون الا في رجاى المسجد خارجا اما عند موضع الجنازة واما
عند رعية دار مروان وما كانت تسمى الارحية القضاة قال مالك واذا لا سجد ذلك في
الامصار من غير تفريق على الناس ليصل اليه اليهودي والمصري والحبشي والضعف
وقال اشهب لابس ان يقضى في منزله وحيث احب وقد روي انه عليه الصلاة والسلام قضى
في المسجد وكان قاضي عمر بن عبد العزيز يقضى فيه الشيخ والاقترب في زماننا الكراهة
لكثرة التماهل ورفع الاصوات في المساجد **ص** بغير عيب وقدوم حاج وحزوجه ومطر او نحو
ش هذا متعلق بقوله وجلس به اي ان القاضي اذا جلس للحكم بين الناس فليكن في غير
هذه الاوقات لانه يضربهم قال محمد بن عبد الحكم لا ينبغي له ان يجلس ايام الخمر ولا يوم القدر
ولا ما قارب مما يضرب بالناس فيه في حوائجهم مما لا بد لهم منه مثل يوم التروية ويوم عرفة وما
استشهد لك مما جري عليه امر الناس قال وكذا اذا اكثر المطر والوصل واضرب لك الله
بالطريق ترك الجلوس وكذا لك اليوم الذي يخرج فيه جماعة الناس الى الحج لكثرة من يخرج
لشيعتهم قال وكذلك يوم يقدمون ان كان الناس يجتمعون فيه كما يجتمعون بمصر قال
مالك وينبغي ان يجعل لجلوسه ساعات من النهار فان اخاف ان يكثر فيخطي وليس عليه ان
يقب نفسه نهارة كله وقال مطرف بن الماحضون لابس ان يتخذ اوقاتا يجلس فيها
للناس وينظر فيها بالذي يرفق به وبالناس وليس بالمفتيق عليه في هذا حتى يصير
كالملوك والاجرة ولا ينبغي له ان يجلس بين المغرب والعشاء ولا بالاسحار الا في امر محدث
ويرفع اليه ما لا بد له منه فلا بأس ان يؤمر ويهيى ويامر بالسجود ويرسل للامير او الشاهد
او ما استشهد لك وكذلك قضاة في الطريق في ممر الى المسجد او الى بيته لا ينبغي ذلك
الا في الامر بغرض واستغيت به ورفع اليه فلا بأس ان يامر به ويهيى ويامر بالسجود
ان راهوا ابانما الحكم الفاصل فلا وحكي فضل عن اشهب انه احب ان له الجلوس بين
المغرب والعشاء بعد ذلك او بعد الظهر وبعد صلاة الصبح ما لم يجعله مجلسا يجبر عليه
العامية فلا بأس ان يحكم فيه على المقتضا او لب وسباق الكلام في كراهة حكمه وهو ماش
والكلام على حكمه وهو عصبان او نحو ذلك مما يدعش الفكر وفي المجموعة اذا حصل له ما كان
عليه منه الا بطلا او التقصير فلا ينبغي ان يقضى وما كان خفيف فلا بأس به قال

76
فيما اشبه ومثله لسخون في كتاب ابنه اذا قعد الحفصات بين يديه فلا ينبغي له
ان يستغل نفسه عنهما شي ولا يجعل فمه وسمعه وبصره وفكره في احتجابهما ولا ينبغي ان يقضي
بينهما والخوف بين عنده فيهما ولا يقضي حتى لا يشك انه فاهما ان رطن انه فاهم فلا **م** والخذ
حاجب وبواب **ن** هو معطوف على الامور الجارية والمعنى انه يجوز للقاضي ان يتخذ على يابه حاجبا
وبوابا نقله بن شاس وغيره **ص** ويدي مجوس ثم وصي ومال طفل ومقام ثم مثال ونادي يمنع
معامله يتيم وسفيه ورفيع امرها ثم في الخصوم **ن** يعني ان القاضي ينبغي له اول ولا يتعد ان يبدأ
بالمجوس فيطلق من حبس في ظلم او تعذيب وقد بلغ حدة ويترك من لم يسكن ذلك ثم سطر في
الاوصياء ومال الاطفال اذ لا رافع لوقايعهما اليه ثم في المقاميين لان من يكون له عليهم مظالمه
قد لا يعذب عن نفسه ثم في المظنة والفضول ثم بين الخصوم وهكذا قال المازري عا طفا ذلك له
بحرف الترتيب كما فعل الشيخ الا في قوله ومقام فانه هنا بالواو وعند المازري يتم كما تقدم
وقوله ويادي منع معاملته يتيم وسفيه هو قول اصبح فانه قال ينبغي له اذا قعد ان يامر
بالنداء في الناس ان كل يتيم لم يبلغ ولا وصي له ولا وكيل وكل سفيه مستوجب للولاية فقد سقطت
مناجرتة ومداينته ومن علم مكان احد من هؤلاء فليرفعه اليها لتولي عليه فمن دأبه بعد
اوباع منه او ابتاع منه يومرد وعلي هذا فقوله ورفع امرها انما يقربا كسر العين
على انه مصدر معطوف على قوله تمنع اي انه ايضا ينادي برفع امر اليتيم والسفيه اليه
المازري واذا اولي قضا غير بلده فينبغي ان يسأل عن عدول ذلك البلد قبل حروجه ان كان
يحكمه من يعرف حاله حتى يكون قدومه على بصيرة حاله وقد يقتضي ان يستغاث احد من قبل
قدومه فيكون عدو حال من استعان به وينادي منا دشتعد الناس بقرأة سجله المكنون
بولاية بيته فاذا فرغ نظري هناك الذي تجلس فيه والعدول ان يكون وسط البلد **م**
ورتب كاتبا عدلا شرطاً كذا واختارها والمنزح مخبر كالمخلف **ن** يعني ان القاضي يرب
له من يكتب عنه من العدول ليعضبط ما يقع في مجلسه وما يحكم فيه قالوا ويكون من اعدله
الموجود من قال في المدونة لا يستكتب اهل الذمة في شيء من امور المسلمين ولا يتخذ قاسما
من اهل الذمة ولا عبدا ولا مكاتباً ولا يتخذ من المسلمين الا العدول المرضيين مطرف
وبن الماحسون واصبح وواعيب عليه في كتابته ام لا فلا يكون الا من اهل العدالة والرضي
وقد اشار الي هذا بقوله شرطاً اي ان عدالة الكاتب شرط وظاهر ما نقله المتطفي
عن محمد انها مستحبة لانه قال ينبغي ان يكون كاتبه عدلا فقيها يكتب بين يديه ثم ينظر
هو فيه اللحن ولا يبعد حمل كلام محمد على الوجوب المازري وينبغي ان ينظر القاضي فيما يكتبه
لا احتمال ان يزيده او ينقص غلطا او سهوا او تعدا للرشوة ياخذها وان كان غير ثقة
فلا بد من اطلاع القاضي فيما يكتبه ويجلسه قد يباينه بحيث يشاهد ما يكتبه عنه وان
كان عدلا فالمدح انما هو بالانظر الي ما يكتب وقد يخرج بعضا شيئا في وجوب
ذلك على القاضي اذا كان الكاتب عدلا لانه اذا كان يشاهد ما يكتبه اشهد على نفسه بامر
ثيقته واذا عول على تصديق الكاتب العدول اقتصر على امر مطمئن مع قدرته على
التيقن ويامر ان يكتب الدعوي والانكار واسما البينة واسما المتداعيين واسما

الجميع وما يعرفون به وما حكم به بينهما ومخاطبة عنده ولحقه عليه حتى لا ينسى ويكتب عليه
حضوره فلان في شهر كذا في سنة كذا او جعل حضوره كل شهر على حدة والمراد بالمرء ان يكون
عينا للقاضي قال اشهب ينبغي له ان يتخذ رجلا صالحا مامونا مستبها او رجلا من هذه الفئة
سياسة له عن اليهود في السور في مساكنهم واعمالهم وان قدر ان لا يعرف من يسأل له فذلك حسن
قال ولا ينبغي للكاتب ان يسأل واحدا او اثنين وليسأل ثلاثة او اربعة او اكثر خيفة ان
يؤكده اهل وده بخلاف ما يعلمه اثنان او ثلاثة من غيرهم او يسأل عن نفسه عدوا فيمجره وينبغي
للقاضي ان لا يصغي اذ نه للناس في الناس وانظر قوله ترك هل اراد ان يكون عدلا
كالكتاب او اراد ان كونه عدلا شرط وقوله واختارهما اي الكاتب والمرء ان يعتبر كونهما
اعدل الموجودين عنده ممنون ولا يقبل ترجمة النساء ولا ترجمة رجل واحد ولا من لا يجوز له
سئها دته وقال بن شاسر شرط العدد في المرء والمتزوج دون الكاتب وقال ابو اسحاق
ان ترجم عنه واحد اخر واختار القاضي ابو الحسن انه ان كان الاقرار بما قبل في الترجمة
شاهدا واسرائيل وروى اشهب ومن نافع يترجم له رجل ثقة مسلم مامون واثنان احب
النبا والواحد مجزي ولا يقبل ترجمة كافرا وعبد او مسخوط ولا بائنا ان يقبل ترجمة امرأة ان
كانت عدلة وروى بن حبيب عن مطرف بن الماحجون مثل ذلك اذا لم يجد من يترجم له من
الرجال قالوا ورجل وامرأتان احب البنا اذا كان ذلك مما يقبل فيه سئها دة النساء
وقد في البيان عدم ترجمة العبد والمسخوط والكافر بوجوده العدول واما الواضطر اليهم
لعمل علي قولهم يقول الطبيب المظفر وغير العدول فيما يضطر اليه والخلان في اشراط
الواحد او الاثنين مبني علي انه هل هو من باب الجنود ومن باب الشهادة وظاهر كلامه
هنا انه من باب الاخبار ولذا قال والمتزوج مخير بين الماحجون وكل ما يتبدى فيه القاضي
السؤال والكشف عنه يقبل فيه قول الواحد وما لم يتبدى هو وما يتبدى في ظاهره
باطن فلا بد من شاهدين فيه وظاهره موافقة ما هنا واشار بقوله كما يختلف الي ان من
نه به القاضي الي تخلف شخص يقبل قوله على القادة وان لم يكن عدلا لانه من باب الجنود
م واحضر العلماء او شاورهم وشهودا **ش** انظر قوله احضر هل هو على سبيل الاستحسان
او على سبيل الوجوب لكن الذي نصا شهب عليه ومحمد انه على سبيل الاستحسان فقال ولا حجة
ان يقضي الا بحضور اهل العلم وعشا ورتهم قال محمد وكان عثمان رضي الله عنه اذا جلس
احضر اربعة من الصحابة ثم استشارهم فاذا راوا مارة امضاه وقال لمطرف وعبد الملك
لا ينبغي له ان يجلس الفقهاء معه في مجلس قضائه ولكنه يتخذهم مشيرين اذا ارتفع عن مجلس
قضائه ارسل اليهم واستشارهم كفعل عمر رضي الله عنه مع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
وقد لا الخميني اذا لم يكن قاعدا واما المقلد فلا يسعه القضاء بغير حضورهم المازري
وقول مطرف انما هو اذا كان فكره في حضورهم وعدمه سوا واما لو كان حضورهم معه كسبه
ضجرا حتى لا يمكنه التامل لما فيه هو فيه فانه يدفع الخلاف وذلك اذا كان القاضي من البلادة
علي حاله لا يمكنه ضبط قول الخصمين وصور مقاصدها حتى يستفي عن ذلك فانه يرتفع
ايضا الخلاف ولا يختلف في وجود حضورهم قال محمد بن عبد الحكم ولا ينبغي له ان يترك المشاورة

فب

ولا ينبغي ان يثق برأيه ولا يدخل الامام في ذلك عجب ولا من فعله استخبار فان سلف الامة
 وخيار الصحابة كانوا يسألون عما نزل بهم فضعوا ابو بكر رضي الله عنه على المنبر يسأل عن
 الحجة وكان عمر رضي الله عنه يات في زيد بن ثابت يسأله في امر الجند وميراثه ويسأل عن ابيضا
 عن ميراث المرأة من دين زوجها وقوله وشهدوا هو معطوف على قوله العلماء وانما جردة عن
 الالف واللام خشية توهم كونه معطوفا على الصير المصنوب في قوله او شاورهم والمعنى انه
 لا يحكم الا بحضور الشهود لحفظوا اقتدار الخصم خشية رجوع بعضهم عما يقول ولو كان يقضي بغيره
 لكان اخذه بما لا خلاف فيه احسن وليكن حكمه بشرا دتم لا يعلم المازري ويومس باحضارهم
 ويتأكد الامر على القول انه لا يحكم بغيره انتهى وعند مالك ومن القاسم انه اذا سمع اقتدار الخصم
 لا يحكم عليه حتى يشهد عنده باقراره شاهران بن راشد وهو المشهور الشيخ وعليه فاحضارهم
 واجب والا فلا فائدة في جلوسه وقال مطوف وعبد الملك واصبغ وسحنون يحكم بما سمع
 وان لم يشهد عنده بذلك احد عبد الملك والذي عليه قضاء المدينة ولا اعلم ما لكا قال
 غيره انه يقضي بما سمع واقره عنده وكانهم راوا ان الخصمين لما جلسا للمحكمة رضيا ان يحكم
 بينهما باقراره وكذلك فقد **اص** ولم يفت في خصوصية **ش** هذا هو المشهور لان افتائه في مسائل
 الخصومات مما يعين الحكم لخصم على الفجور لانهم اذا عرفوا مذهب القاضي تحيلوا في التوصل
 الى مذهبهم او في الانتفال عنه ولا يمنع من الافتاء في الطهارة والصلاة والنجس والاضاحي والواجب
 القوة غير الخصومات بن شاس ولا يجب منسالة فيما يتعلق بالخصومات الا ان يجب المتفقين
 في جميع ذلك واختار محمد بن عبد الحكم انه لا بأس ان يجيب ويفتي في كل ما يسأل عنه مما عنده
 منه علم واحتج بان الخلفاء الاربعة رضي الله تعالى عنهم كانوا يفتون الناس في نوازلهم قال
 ولا بأس ان يجلس في مجلس العلم فيعلم او يعلم كل ذلك واسع **مر** ولم يشتر مجلس قضائه **ش**
 يعني وليس له ان يشتر في مجلس العلم فيعلم او يعلم كل ذلك قضائه لما فيه من شغل باله
 وايضا فان البائع ربما هضم من عن سلعة شيئا حيا من القاضي ومن جلسائه وقد حكى له
 المازري وغيره عدم الجواز عن اصحاب مالك مطرف وابن الماحضون ولا يشتغل بالبائع له
 والابتياح لنفسه اشبه او لغرم على سبيل العناية وهو ظاهر كلامه هنا اذ لم يقتض الشراء
 لنفسه ولا غرم لكن ظاهرة ولو كان ما يشتر به لغرم خفيف وليس كذلك فقد نص اشبه
 على الجواز فيما خف شأنه وقيل شغل والكلام فيه لكن قال سحنون تركه افضل وظاهر
 قوله يجلس قضائه ان يكون في غيره وهو ظاهر وقد نقله المازري عن اصحاب ما ذكره وفي
 كلام بن شاس انه لا يجوز مطلقا وخوف عن بن عبد الحكم فان وقع شيء من ذلك فقد مال بكثرة
 غيره او يحسد في المنزلة فيرد وسوا كان في مجلس قضائه او غير مطرف وابن الماحضون
 ولينزله عن النيابة في غير مجلس قضائه وانظر كيف استعمل الشيخ رحمه الله تعالى لم في
 نفى المستقل وهي لا تنفي غالبا الا الما في قوله لم يجز ولم يجلس عمرو وهو قد **ب**
 كسلف وقراض وابطاع **ش** يعني وكذلك ليس للقاضي ان يتسلف من احد او يسلفه او
 يقارض او يبيع مع احد بضاعة يريد وكذلك القارية لان في ذلك الانتفاع بما لا
 العبد بلا عوض وبما حاباه العبد فيما يقع بينه وبينه من ذلك او يستحي منه فيما

لا محابة فيه كالعارية وكوهها وظاهر كلام صاحب الجواهر ان هذه الامور اخذ
من البيع والشرا فان لم ينص على الهبة عن الشرا على ما مر قال وينبغي للقاضي ان يتفرع
عن طلب الجواب والعواري من الماعون والدابة يريد ركوبها وما اشبه هذا او
التلف او ان يقارض احدا او يضع مع احد وفي النوادر عن بن عبد الحكم لا بأس ان يسلف
من اخوانه وان يستعين بهم في حوائجهم **و** حضور ولية الا النكاح **س** اي ولا يحضر من
الوليم الا النكاح خاصة بن شاس ولا يحضر ولا يم الخصمين ولا ينبغي له ان يحضر ولا يم غيرها
بين الخاصة فاما العامة فان كانت ولية النكاح حضرها ثم انشا اكل او ترك من غير
كراهة وان كانت لغير النكاح فاحيز له الحضور وكراهة الاما كان من جهة ولده او والده
او شبيههما الخاصة وفي النوادر قال استنب في المجموعة لا بأس ان يجيب الدعوة العامة ان
كانت ولية او صنيعا عاما لغيره فاما ان يدعي مع عام لغيره فلا يجيب وكانه دعي خاصة
لان الداعي له لعله جعل دعوته في غير حق وجب عليه ولا شرور يزل به بل لما احب من
دعائه القاضي وقال حبيب الدعوة العامة دون الخاصة والتزده احسن وفي الموازية
الدعوة الخاصة اشهد من دعوة العرس **و** وقبول هدية ولو كافا عليها الامن قريب
ش اي وكذلك ليس له قبول هدية ولو كافا عليها اصغافها وقول بن حبيب المختلف العلما
في كراهة قبول الهدية وهو مذهب مالك واهل السنة محمول على المنع وسواك الممدد
من له عند القاضي خصومة ام لا واليه ذهب مطرف وبن الماحون وفي النوادر عن
بن عبد الحكم ما ظاهره ان له ان يقبلها من غير خصام عنده وعن استنب لا يقبلها من غير
من خصام عنده الا ان يكافيه عليها بن عبدوس وعن سخون حديث ان الهدية تطفي
نورا للحكا وقال ربيعة اياك والهدية فانها دربعة الدسوة وعلة الطلب في الحديث
انه غلول وفي الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال للذي بعثه على الصدقة فقال هذا
لكم وهذا اهدي الي ما بال عاملا بعثه فيقول هذا لكم وهذا اهدي الي افلا تعد في بيت
ابيه او في بيت امه حتى ينظر ايهدي اليه والذي نفس محمد بيده لا يبال احد منكم شيئا الا
جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بغير له رغا ويقره لما حواري او ثاة تبعه ثم رفع يديه
حتى راينا عفا بطيه ثم قال اللهم هل بلغت مرتين ورغا البعير يضم الراء المهملة هـ
والعين المعجمة ممدود صياحه وحواري البقرة صياحها ومنه قوله تعالى فاضح لم
علا حسد الخواري بن حبيب وياخذ الامام من فضائه وعاله ما اخذته رايته اعل ما
ارتزقوه من بيت المال فمحصر ما عندهم حبيب الولاية وياخذ ما اكتسبه زايده او قدران
هذا الزايده انما اكتسبه بجاه القضاء وتاول ان مشاطرة عمر لعاله كاي هدية واي
موسى انما كانت لما اشكل عليه بقدر ما اكتسبه بالقضا وقوله الامن قريب يريد
لرفع التهمة قال سخون كابيه وابنه وخالته وعمته وبنيت اخيه ومن لا يدخره
عليه به طنه ثلة الدخلة والمنافقة بينهما وكذلك ذكر عنه ولده وفي كتاب محمد هـ
مثله لان هو لا معلوم ان لم مزينة وميل القاضي لم ميل الاهداء فلا يزداد اختصاصهم
تاكيد ابالهدية وايضا فان نظرت التهمة للقاضي فيما حكم له او لانه انما هو من جهة

القدابة لا من جهة الدية بخلاف الاجاب **ص** وفي قول هدية من اعتادها قبل
الولاية وكراهة حكمه في شبه او متكيا والزام يهودي حكما بنسبته ويخبر عنه مجلسه ليعبر
ودوام الرضي في التحكيم للحكم قولان **ص** ذكره الله تعالى ستة فروع في كل منها قولان
الاول في جواز قبول القاضي المديته من كانت عاداته الاهداء اليه قبل الولاية وعدم حوازه
والجواز لابن عبد الحكم وقال مطرف وابن الماحضون لا ينبغي له ذلك وهو محتمل للكراهة
والمنع الثاني في كراهة حكمه في مسجده للجد وغيره وجواز ذلك والاول لسحنون ومطرف
وبن الماحضون واشتبى والثاني لا يشبه ايضا بشرط ان لا يشغله المسير ورحمة الناس
والنظر اليهم الثالث اختلف هل يجوز له ان يحكم في حال انكابه وقاله في كتاب محمد بن
قال في النوادر وقاله اشتبى في المجموعة وسحنون في كتاب ابنه وقال اللخمي لا يحكم متكيا لا
فيه استخفافا بالحكام الحاضرين وللعلم حرمة الدراع اختلف القرويون اذا اراد المسلم حصار
اليهودي يوم السبت هل يمكن من ذلك ام لا علي قولين والنف بعضهم على بعض في ذلك نقله
المازري والباقي قوله سنة للظرفية اي في يوم سبته الخامس اختلف هل يجوز له ان يجلس
في مجلس قضاء ليعبر نزل به ام لا والاول لا يشتبى وابن عبد الحكم قال لا يجوز له ذلك ليرجع
الله فحمة ومنعه مطرف وابن الماحضون وابن حبيب وهو ظاهر قوله في المدونة واذا دخله
هم او صجر فليقم وقال اللخمي الاول احسن وهو واجب الدنيا من قنانه وصرف الناس السادس
اختلف هل يشترط في لزوم الحكم للمصيبين في التحكيم دوام الرضي الي حين نفوذ الحكم ام لا فذهب
سحنون الي ان كل واحد منهما له ان يرجع قبل النفوذ وذهب بن الماحضون الي انه ليس لهما
رجوع وان لم يحكم وحكمه لهما لا زام حكم الحاكم بناء على انهما لما حكاه صار كالوكيد لهما وهو الحاكم
وقال اصبح يشترط دوام الرضي الي ان ينشئ الخصومة فاذا انشأ فلا رجوع لاحدهما وكلام
الشيخ يحتمل ان قوله للحكم يحتمل اي نفوذه كما تقدم ويحتمل الي الشروع فيه كذا اولان
القاسم في المجموعة اذا اقام البينة ثم جنى بدا لاحدهما فاري ان يقضي ويجوز حكمه ولا بن الموان
الجواز ما لم يشرف على الحكم **ص** ولا يحكم مع ما يد هش عن الفكر ومضى **ص** قد تقدم قوله في
المدونة واذا دخله هم او صجر قام والمدهش عن الفكر الغضب والجوع والحزن وكلما شوش
علي الخاطر ويشغل الفكر وقد جازي في صحيح البخاري عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان وحذج الدارقطني عن ابي سعيد الخدري انه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي القاضي الا وهو شبعان ريان وقوله ومضى يعني
فان حكم مع ما يد هش عن الفكر من الامور التي تقدمت معنى حكمه وفرد بن حبيب بين
القليل والكثير وعلي هذا فنقله لا يحكم بحول علي الكراهة وبذلك صح في المجموعة فقال
فيها عن مالك بكه له اذا دخله هم او نقاس او صجر ان يقضي حنيفة وفيها عن اشتبى
وقال له مطرف وابن الماحضون في الواضحة لا ينبغي له ان يقضي وبه شيء من الضجر والغضب
او اللقيش او النعاس وفي كتاب بن حبيب او القدرت يريد الجوع واللقش ضيق النفس
بن سحنون عن ابيه واذا دخله نقاس فليكيف عن النظر حتى يذهب عنه ثم يقبل
عن النظر وهو منفرد مسفع لمضموم عن حجتهم ولا يجيف فان الجيف يقطع حجة الرجل وقد

تقدم انه لا ينبغي له ان يستقل عن الخصمين بشي وجعل فهمه وسمعه وبصره لهما ولا تقضي
عليهما والخوف بين عنده فيهما وانه لا يقضي حتى لا يشك انه قد تم عنهما لان ظن فانظره
عند قوله وجلس به بغير عيب وقدوم حاج **مر** وعذر شاهد زور في الملاينة او لا يخلق
راسه او لهيته ولا يسمعه **ش** يعني ان القاضي اذا صح على احد من الشهود عنده انه يشهد
بالزور فانه يعززه في الملاينة اقل من عند الحكم اري ان لطائف به ويشهر في المسجد
في الحلق وحيث ما يعرف به جماعة الناس ويضرب من با موجه او لا يخلق راسه ولا لهيته
ويكتب بشانه وما ثبت عنده كتابا وييسخه نسخا يرفع عنده الثقات وقال عبد الملك
يضرب بالسوط بن كنانة ويكشف عن ظهره ما لك ويطاف به في الاسواق والجماعات
ويجبن ولا يري الحلق والتخيم وراي بن العربي ان يسود وجهه وظاهر قوله وعذر شاهد
زور سوا احد جعل الام لا وهو كذلك والتعذيب المذكور بقدر ما يري القاضي نص عليه
ما لك وكذا انص على انه يجلد ولم يذكر عددا وهذا الذي ذكره حكم من لم يات تاييافا
ان جاز الشاهد تاييافا في **مر** ثم في قبوله تردد اي ثم في قبوله شهادة الشاهد الذي
عززه القاضي بعد ذلك تردد وظاهره سوا كان ظاهرا العدالة ام لا وفي ذلك طريقا
للانقياض الاولي ان من كان ظاهرا العدالة حينئذ بالزور ولا يقبل شهادته اتفاقا
وان لم يكن ظاهرا العدالة فقولان احدهما عدم القبول وهو ظاهر المدونة ونقله في النو
عن ابن القاسم والثاني لابن القاسم ايضا انه يقبل قال في النوادر واظنه لما لك وعكس
بن رشد فقال ان كان ظاهرا العدالة فقولان والام يقبل اتفاقا بن عبد السلام والاول
النسب للفقهاء والثانية اقرب لظاهر الروايات لان بن الموات قال يعرف نوبته
بالصلاح والتزهد بالخير وكذلك اشار اليه بن الماحضون لان التزهد في الخير لا يكون
الا في ظاهرا العدالة **مر** وان ادب التاييب فاهل **ش** اخلف اذا جازا شاهد الزور تاييافا
مغتذرا هاد يوجب ام لا فقال المي قار بن القاسم لو ادب لك ان ذلك اهلا وقال
سحنون لا يعاقب والي الاول اشار بما ذكره فاعل ادب صغير يعود على القاضي ويجوز ان
يعزرا وادب بالنسبة للعقول والتاييب بالرفع والظاهر عندي انه اذا جازا تاييافا لا يعاقب
كما قال سحنون والاما جازا احد تاييافا ولما اعترف على نفسه بذلك واظن اني وقعت في
لحنون على مثل هذا التعليل **مر** ومن استأ على حقه **ش** هو معطوف على قوله وعززه
شاهد الزور والمعنى ان القاضي يعزرا احد الخصمين اذا استأ على الاخر بن حبيب ومطرف
وبن الماحضون واذا قال احد الخصمين لصاحبه يا فاجر يا ظالم زجرة القاضي
وصربه على مثل هذا الا ان يكون فلتة من ذي مروءة فليخاف عن صربه حتى يكون
جلوسهم عنده بدعة حسنة وسميت ووقار وحلم فان من لم ينصف الناس في اعراضهم
لم ينصفهم في اموالهم وظاهره انه على سبيل الوجوب وهو كذلك **مر** او مفت او شاهد
لا يشهد بباطل كخصمه كنه **ش** اي وكذا يعز من استأ على مفت او شاهد قال في احكام
بن زياد ومن قال للشهود او لا هل الفتوي تشهدون او تفتون على لا اري من
اكله كانه ذهب مذهب التوزيع فقال بن كنانة وبين غالب يوجب ادا با موجه سحنون

في كتابه ابنه والمجموعة واذ اتناول الخصم الشاهد عملا يصح كقوله شهدتم علي بن زور
 او ما ساء لكم الله منه او يقول كما انت من اهل العدل ولا من اهل الدين فلا يمكن من
 اهل الفضل والعدل وذلك على قدر القابل والمقول له فمنه معروفا لا دي
 معاود فادبه بقدر جرمه وشهرته ما انتبهك من حرمته الدجل على قدر القابل والمقول له وان
 كان ذلك منه فليته اوزلة او طابرة منه طارها وهو من اهل الفضل فليتحاف عنه
 ويسدد عليه ولينقدّم اليهم ذلك وفي المجموعة عن بن كنانة اذ قال الخصم لثا شهدتم
 علي بن زور فان عني اثنا شهدتم به علي باطل فلا يعايب وان كان انما قصد اذاه والشبهة به
 تكلم الامام بقدر حالة الشاهد والمشهود عليه والي هذا اشار بقوله لا يشهدت بي اهل
 اي فانه لا ادب عليه وانظر ما تقدم لسحنون مع قوله بن كنانة هل هو مخالف له او يحل قول
 سحنون على انه اراد بذلك اذ الشاهد وشهرته واما ان فقدناك شهدت علي باطل
 فلا يفتق القول ولهذا اصرح الشيخ بالوجه الذي لا اشكال فيه وقوله كل خصمه كذبت
 اي وكذا الادب عليه في مثل هذا ابن عبد السلام ولا بعد العقاب لكذب احد الخصمين فيما
 ادعي عليه وشبه ذلك من السباب ولو كان بطبيعة كذبت وشبهها **م** وليس بين الخصمين
 وان مسلما **ش** يريد وان كان مسلما وكان المراد المساواة بينهما في الخلو والقيام وفي
 النظر لهما والاعلام معهما ورفع الصوت عليهما لقوله عليه الصلاة والسلام فيما روي بن
 حبيب عن مكحول ان ابا عبد الله با لخصم با لخصم صوتا على احد الخصمين دون الاخر استب
 وفي المجموعة ويلزم القاضي ايضا انضاف الخصمين في جلسهما بين يديه وان كان شأنه اي المحامي
 جلس الخصم منه فذلك واسع ان كان فعله فذلك مع غيرهما ما لم يخف في احدهما صداقة او
 قرابة وان كان كذلك اجلسهما منه مجلسا واحدا وخوف لمطوف وعبد المالك وسحنون في
 كتاب ابنه وليخصمها ايضا في النظر اليهما واستماعه منها ولا يرفع صوته على احدهما
 ما لم يرفع على الاخر الا من نظر اليه منها اغلاط عليه الرد فذلك جائز استب **م**
 اذ اعلم الله منه انه لو كان ذلك من صاحبه فعل به مثله استب وسحنون ولا ينظر الي
 احدهما بوجه اطلق ما يلقي به الاخر المارزي واذ ادخل الخصمان هو بالخيار ان
 سكت حتى ينطق احدهما فيستدعي الجواب من الاخر وان شاسا لهما جميعا بلفظ التنشئة
 يقول ما لكمما وما حاجتكمما او ما في معنى ذلك ولا يخص احدهما بالسؤال يقول ما لك
 لان ذلك مشعر بعناية القاضي به وما ذكرناه من لزوم مساواة المسلم للمسلم فيما
 تقدم وهو ظاهر المذهب وهو لما لك وله قوله اخذ برفع المسلم وعلى الاول فقال اصبح
 في كتاب بن حبيب وان اي المسلم من مساواته للمسلم والمسلم هو الطالب فلا ينظر له القاضي
 حتى يساويه في المجلس ويرضى بالحق وان كان الذي هو الطالب قال للمسلم اما ان ساوته
 في المجلس ولا نظرت له وسمعت منه ولم الفت عليك ولم اسبح منك فان فعل ولا نظرت
م وقدم المسافر وما خشي فواته **ش** يريد اذ اتاها المدعون في التقديم قد مر
 المسافر لضرره بفوات الرقعة وكذلك ما خشي عليه الغسان والتغير لو قدم غيره وسوا
 في هذا كله كان الوقت لا يسع الا البعض او كان يسع الجميع وقيد المارزي بتقديم المسافر

حقه

بما اذا لم يكن واحد اقل واحد اكثر واكثر واكثر يحصل للمقيمين بسببهم الضمير فنصار الى القول
ص ثم السابق قال وان حقيين بلا طول ثم افرع **ش** اي ثم على المسافرين وما يحش فواته
السابق لتقدم حقه على غيره قيل وينبغي ان يوكل من يعرف له الاول قال ولت يضمن الشافعي
وانما يبدأ الاول في حق واحد واختار المازري تقديمه في حقيين اذا كان لا يطول ولا يضر بالجماعة
كما لو خاضع الاول وطا حضا معه واليه هذا اشار بقوله قال يعني المازري وان حقيين
بلا طول قال وربما كان حضا الا ثبت كخصام واحد بطول معه الحضا وقول
ثم افرع اي فان لم يعرف الاول افرع بين المدعيين وصفتها ان يكتب اسما وهم في رقاع ثم
يؤخذ واحد من تلك الرقاع بعد خلطها فخرج اسمه في تلك الرقعة بداه **ص** وينبغي
ان يورد وقتا او يوما للثبوت كالمفتي والمدرس **ش** يعني وينبغي للقاضي ان يورد للثبوت
وقتا مخصوصا بمن او يوما لان ذلك استلزم المازري وان كانت شارة لاجمال بجان
ان تكلمت ان بودي كلامها الي شغف بها فانها توهم بان توكل من ينوب عنها ولا يكون من حق
الخصم ان يوفي بها مجلس القضاء وان اخرج الي ان يبعث اليها وهي في دارها مخاطبة من وراء
من ينفذه القاضي اليها من توهم ناحيته لشيوخه ودينه او يكلفه الحكومة في امرها
فقد ذلك وقد حصر القاضي العامة بجملة صل الله عليه ولم وقال في المرأة الاخرى واعذبا ليس
الي امرأة هذا فان اعترفت فارحمها وقوله كالمفتي اي في تقديم السابق فان لم يعرف في
لقرعة بن شاس وكذا لك المدرس **ص** وامر مدعي بخبره بقوله عن مصدق بالكلام
والاف الجالب والا افرع **ش** يريد ان القاضي اذا وقف الخصمان بين يديه وعلم المدعي
منها وهو من مجرد قوله عن مصدق او اتفق علي انه المدعي فانه يبره بالكلام اولا استنب
ويومر المدعي عليه بالسكوت حتى ينتهي المدعي ثم يامر به بالسكوت ويستنطق الاخر وهو المدعي
عليه وقوله والاف الجالب اي فان لم يثبت للقاضي المدعي من غيره ولم يتفقا على المدعي
منهما بل قال كل واحد منهما انه المدعي فان الجالب منهما يقدم على صاحبه لان قرينة
الحال تدل على صدقه وقوله **ص** والا افرع اي وان لم يعلم الجالب من غيره ولم يصطلح علي
فقد يبرأ احدهما افرع بينهما وهكذا قال بن شعثان المازري وهو الاظهر وقال
بن عبد الحكم اذا لم يدر من جلب او استعدي لم ابال بينهما ابد او ان كان احدهما ضعيفا
فاحب الي ان يبدأ به وفي الجواهر فان لم يعرف المدعي من غيره امر بالاخصر فليدعي الا
الحاجة فهو المدعي وهكذا في الواضحة لا يصح قال في المجموعة وان قال احد الخصمين
انا المدعي وسكت الاخر فانه يسأل المدعي عليه عن سكوته عن انكار قوله انه هو المدعي
قال واحتج الي ان لا يباله القاضي حتى يسلم له الاخر ذلك نطقا **ص** فيدعي معلومة
محقق قال وكذا شي والاف لا يسمع كاطن **ش** لما قال وامر مدعي بالكلام اشار بهذا الى ان
شرط توجه دعواه علي صاحبه ان يكون بشي معلوم محقق فاحترز بالمعلوم من المجهول والمحقق
من المظنون كقوله اظن ان لي عليه شيان ذلك لا يسمع واحري اذا قال سائل المازري
وعندي انه لو قال لي عليه شي وصورنا فيه ان الطالب اتقن بعبارة دمه المطلوب
بشي وجهه مبلغه واراد ان يجاوبه المطلوب عن ذلك اما باقراره او ادعي به

عليه على التفسير وذكر المبلغ وأما بالانكار له من أصله بلزم الجواب واليه أشار
بقوله قال وكذا ينبغي لكنه اجحف في اختصاره على ما تربي واستقطب منه ما لا بد من ذكره
المازري وكذلك لو سأل بسؤال سائل فيقاله عليه هل يستحق قتله شيئا أم لا فان هذا
ينظر فيه وفي تفسير القول فيه وزاد المازري شرطا آخر لتوجه الدعوى وهو ان
يكون مما لواقعها المدعي عليه للزمت احترازها عما اذا ادعى عليه هبة على القول بانها
لا يلزم بالقول فان بعض العلماء ذهب الى ان الجواب لا يلزمه هناك وكذلك الوصية
اذا رجع عنها وهو ظاهر **م** وكفاه بعت وتزوجت وحمل على المبيع **ش** يعني وكفى المدعي
ان يقول بعت واشترت وتزوجت من غير احتياج الى بيان شروط الصحة ولا تفسير
القاضي عن ذلك وحمل على الوجه الصحيح لان الأصل في بيعات المسلمين الصحة وخالف
الشافعي في النكاح فقط فزاي انه لا بد ان يقول عقدته بصدق وولي وشاهدين
ولا يلزمه انتفاء الموانع ويقض به من القصار عليه اذا فرق بين شروط الصحة
وانتفاء الموانع **م** والافليس له الحاكم عن السبب **ش** انما ذكر الاشياخ ان المدعي عليه
هو الذي يسأل المدعي عن السبب الموجب ليرتب ما ادعاه في ذمته فقوله هذا ولا يخفى
ان يريد وان لم يثبت المدعي عليه ذلك فان الحاكم يقوم مقامه في ذلك فيسأله من
اي وجه يستحقه عليه فان بين وجهه وقف المطلوب عليه ولزمه الاقرار والانكار اشبه
في الجملة فان ابي المدعي ان يذكي السبب ولم يدع شيئا لم يسأل المطلوب عن شيء ونحوه
في كتاب من سخون وجهه ان السبب الذي يذكيه المدعي قد يكون فاسدا فلا يثبت على
المدعي عليه بسببه عذمة **م** ثم مدعي عليه تزجج قوله بجهود او اصل بجوابه **ش**
يعني ثم اذا فزع المدعي من كلامه وما يطلب منه امر المدعي عليه وهو الذي تزجج قوله
بأمر جهود او اصل بالجواب عما ذكره المدعي وقد نبه بقوله اولان المدعي من تزجج قوله
عن مصدق ويقول له هنا ان المدعي عليه من تزجج قوله بجهود بجهود او اصل على انه
لا عبرة بلفظه واحد منهما وانما المعتبر المعنى وهو ان من اراد التمسك بالأصل فهو الذي
عليه ومن اراد النقل فهو المدعي فليد ان كان قول مدعي رد الودعية مقبولا لانه تزجج
بجهود عرقى وهوان العرف فقتضى بصدق لا يمانه وكذا امدى الحرية اذا اصل
عدم الرق الا ان يثبت عليه حوز الملك فيستحب فكان مدعي عدم الرد وعدم الحرية
غير مقبول لانه يريد النقل عن الأصل من غير دليل بصدق فكان هو المدعي والاول
مدعي عليه وظاهر كلامه ان للقاضي ان يسأل المدعي عليه وان لم يأمره المدعي بالسؤال
المازري وهو ظاهر الروايات لان ظاهر الحال يعني عن هذه الزيادة **م** ان خالطة
بدن او تدر ببع وان يشهد امرأة لابينة جرح **ش** ظاهرة ان امر المدعي عليه
بالجواب مشروط بان يثبت المدعي الخلطة بينه وبين المدعي عليه والذي يذكيه الاشياخ
ان الخلطة شرط في توجه البين عليه والامر في ذلك قديم ثم اشار الى ان الدعوى
نارة تكون بدني وهو المراد بكلامه هنا ونارة تكون على الصانع والمستصين
للخبرة في الاسواق والودائع على اهلها والمسافر في الرفقة والمدعي سلعة بعينها

من ادعى الحرية صدق ولا ريب
عليه هو الملك مستحب

حجرت

او على منهم اوصيف ونحو ذلك من القاسم والخلطة ان يبايع انسان انسانا بالدين
منه او يبايعه بالتقدم راقاله اصبح والي هذا الشار يقول ان خلطه بد من اي
ولو مرة من بيع او سلف او تكرر بيع اي بالتقدم وقال سحنون لا تكون الخلطة الا بالبيع
والشرا البايع فبالدين القاسم في المسافة وقال الاسدي الخلطة ان تكون الدعوي مما
يشبه ان يدعي بخلها على المدعي عليه وقال بن الفضا ينظر الى المقداعيين فان كان
المدعي عليه يشبه ان يعامل المدعي في المدعي فيه احلف والا فلا واختلف هل كل مدانة
خلطة وان كانت سلفا او حتى تكون من بيع المادري والاطهر ان المدانة تثبت بها الخلطة
وان كانت من سلف وفي سماع يحيى عن بن القاسم فيمن ياتي بد كحق يكتبه على نفسه لغيره
لا اري ان تثبت فيه لا في احلف ان يكون فصد بد لك اثبات بخالطته وقوله
وان شهادة امرأة يعني ان الخلطة تثبت بشهادة المرأة الواحدة وهو قول
القاسم من رواية عيسى وقاله بن كنانة واذا كانت عندها ولا تثبت بالمرأة الواحدة
الواحدة فلان تثبت بالشاهد الواحد من باب احري وقال بن الموان لا يست
الاتهاد ويمن والاول اطهر لان العقد انما هو اللطخ وهو يثبت بالواحد ولو
امرأة المادري والمشهور ان البينة المخرجة كالعدم فاذا اقام المدعي بينة فزدها
المدعي عليه لعداوة او حراصة لا يتوجه عليه عيبن **ص** الا الصانع والمتمم والصفة
وفي معين والودعة على اهله والمسافر على رفقته ودعوي مريض او بايع
على حاضر المزايدة **ش** قد تقدم ان الدعوي تارة تكون بد من وخو وقد تقدمت
وتارة تكون على صانع وخو وهي هذه وقد اشار الي انها لا تحتاج الى اثبات خلط
وانها تتنوع الى ثمان صور الاول الدعوي على الصانع فتوجه عليهم من غير اثبات
خلطة بينهم وبين من ادعي عليهم في مناهم لانهم نصبوا انفسهم للناس نصب على
ذلك يحيى بن عمر الشافعي الدعوي على المنهم بالسرقة لا تقتقر الى خلطة نصرت
عليها اصبح **الثالثة** الدعوي على الضيف ذكرها بعض الاشياخ **الرابعة**
الدعوي في سلعة معينة فلا تقتقر الى خلطة نصرت عليه بن شاس وعمر واحد
من القرويين وقال بعض الاشياخ لا بد في ذلك من اثبات الخلطة كغيره وقال
بن يونس عن بعض مشايخه لا بد من الخلطة في المعين وغيره الا في مثل ان يعرب
سلعة في السوق وسياقي واستدل بالاولون بما في كتاب الشفعة من المدونة
اذا ادعي البايع البيع وانكره المشتري انها تجال فان وفي السرقة اذا ادعي الباع
شرا السلعة المسروقة فليحلف ربه وفي الفذف اذا ادعي شرا الامنة التي
شتره عليه بوطيها من ربه فان السيد يحلف ولم يذكر في ذلك خلطة وردة المازن
بان ذلك لا يلزم لان المعقود بيان ما يتعلق من الحكم بد لك المجلد الخامسة
دعوي الودائع على مستودع له مثلها وهو تارة باهلهما وقد ذلك اصبح وعنه
بان يكون المودع غريبا وقيد الهني بثلاثة قيود ان تكون المدعي عليك مثل
ذلك اصبح وعنه بان يكون المودع غريبا وقيد الهني بثلاثة قيود ان تكون

المشتري الضيف
المدعي

المدعي بذلك مثله ذلك في حنبسه وقد رده وان يكون المودع ممن يودع مثله ذلك
وان يكون هناك ما يوجب الابداع وكلام الشيخ يحتمل تفسيره بهذا السادسة دعوي
المسافر على بعض رفقة انه دفع له مالا ونحوه فلا يحتاج الى خلطة لانه قد يعرض
له ما يوجب الابداع من خوف او غيره وقد نص اصبح على ذلك السابعة دعوي
الرجل عند موته ان له على غيره كذا النص عليه اصبح الثامنة دعوي البائع على حاض
المرابدة وهي التي استثنى بها بعض اشياخ بن يوسف فقال لا تجب اليمين الا باثبات
الخلطة في الاشياء المعينة وغيرها الا في مثل ان يعرض الرجل سلعة في السوق للبيع
فيأتي فيقول قد بعته مني قال فيلزم هذا فيجب له يمينه بغير خلطة لانه عرضها
لما ادعى عليه فيه وادفع بعض الاشياخ اذا باع للماذون سلعة واقتضى هو وسيداه
اليمين فادعى المشتري انه دفع لسيداه بعض الثمن فقال مالك عليه اليمين ولم يذكر
خلطة **مسألة** فان اقر فله الاشياء وعليه وللمحاكم تنبيهه عليه **ش** فاعل اقرضه يعود
على المدعي عليه وعليه يعود الضمير المجزور على الاول والضمير المجزور باللام والمضمون
باضافته الى المصدر يعود على المدعي والمجزور يعلى الثاني يعود على الاستناد والمعنى
فان اقرض المدعي عليه والمدعي الاشياء وعليه لئلا ينكر والمحاكم ان ينسب المدعي على الاستناد
وظاهرة ان الحاكم مخير في ذلك وفي النوادر عن ابن عبد الحكم وان اقر المملوك له بشي
امره ان يشهد عليه لئلا ينكر وانما كان للحاكم ذلك ولم يكن من تلقين المحنة لحد الحزمين
لان الاشهاد مع منافاة من خصين الحق فيه قطع النزاع وتقليل الحشام وهو من
شأن الحكام **مسألة** وان انكر قال الله بينة فان نقاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر
لنفسه او وجد ثانيا او مع يمين لم يره الاول **ش** يعني فان انكر المدعي عليه ما طأ به
به المدعي قال الحاكم للمدعي انك بينة فان قال نعم امرة باحضارها وسمع منها واعدا
فيها لخصه فان لم يأت بدفع حكم عليه وان ادعى مدفعها اجله في اثباته فان لم يأت
به قضى عليه ولما كان هذا واصحح المخرج الشيخ الى ذكره وان قال المدعي لا بينة
لي وهو معني قوله فان نقاها فان الحاكم يقول له ليس لك عليه الا اليمين فان
استخلفه ولا بينة له بعد ذلك ان اتى بها الا ان يكون له عذر في عدم القيام بها
من نسيان او عدم تقدم علم اوطن انها ما ست اوطن بعد ها او شبه ذلك او يكون
اتى شاهد عند من لا يقضي شاهد ويمين حكم عليه ثم وجد شاهد ثانيا وقال
لم اعلم به وهذا معني قوله او وجد ثانيا الى اخره ففي ذلك كله تقبل بينة ولا
بد من يمينه على دعوى نسيان البينة او غيره بما يدعيه قاله بن الماحشون في الواح
وقيل فيما اذا اتى شاهد عند من لا يقضي شاهد ويمين حكم عليه ثم وجد شاهدا
ثانيا انما يكون له القيام بها عند هذا القاضي دون غيره وهو قول بن المواز وقيل
لا يقبلها مطلقا الا عند ولا عند غيره **تنبيهات** الاول انما ذكر من ان
بينته لا يسمع اذا لم يكن له عذر في القيام بها هو الاشهر وهو قوله في كتاب الشهادات
من المدونة لانه نقاها وادخل خصه في عهدة اليمين وقيل انها تسمع وله القيام بها

حج

لقول عمر رضي الله عنه البيعة العادلة خير من اليمين الفاجرة ورواه بن نافع عن
 مالك وقاله استشهد الثاني الاصل ان لا يحلف المظلوم الا باذن الطالب الا ان
 تدل قرينة على انه قصد ذلك من القاضي وقاله المازري قال وقد ذكر بعض
 القضاة ان رجلا ادعى على اخيه ثلثين ديناراً فانكره واستحلفه القاضي فقال
 الطالب لم اذن في هذه اليمين واراد اعانته فذبح له القاضي من عنده ثلثين ديناراً
 كذاه فان يكلفه اعادة اليمين عليه بالقضاء **مر** وله يمينه انه لم يكلفه اولا قال وكذا
 انه عالم بفسق شهوده **ش** الضمير المحرور باللام والمنصوب بالفعل يرجعان الى المدعي
 عليه والمنصوب بالحرف والمخفوض بالاضافة في الموصفين يرجعان الى المدعي والمعنى
 والمدعي عليه تحلف المدعي على انه لم يكلفه اولا على ذلك وانه لا يعلم فسق شهوده في
 هذا الكلام على ما ذكره المازري من انه اختلف اذا قال له احلف لي انك لم تستحلفني
 على هذه الدعوى فيما مضى قال والذي مضى به القضاء والفتاوى ان لزوم اليمين
 للمدعي على انه ما استحلفه قبل ذلك او يرد عليه اليمين انه قد استحلفه على هذه
 الدعوى ثم لا يحلف له مرة اخرى وكذا حكى الاختلاف فيما اذا اقام عليه عد ولا يشهد
 عا اذ عاده هل له تحليف على انه لا يعلم فسقهم ام لا ثم استظهر الوجوب والبداهة ان يقول
 قال اي المازري **مر** واعذر بما بقيت لك حجة **ش** يعني ان القاضي لا يحكم على المدعي
 عليه حتى يعذر رايه بقوله له انفتت لك حجة فان قال نعم انظره باحتياط ثم يحكم
 عليه كقوله لا حجة لي وسياي هذا من كلامه وظاهر قوله هنا ان الاعذار لا يكون
 الا للمدعي عليه وفي المدونة ما ظاهره ان الاعذار تكون لهما معاً قال فيها وجوب
 الحكم في القضاة اذا ادعى الخصمان بحجة واحدة القاضي عنهما واراد ان يحكم بينهما ان يكون
 لهما انفتت لك حجة فان قال لا حكم بينهما ومثله في المجموعة قال له في النوادر لكن
 استشكل ذلك لبعض الاشياخ بان الحجة لا تطلب الا من المدعي عليه ولهذا اختلفوا
 ابو محمد باقر زاد الصير واجاب القاضي عما في المدونة بان الحكم تارة يتوجه على
 الطالب وتارة يتوجه على المطلوب لانه قد يعوي حجة المدعي عليه ويضعف حجة
 الاخر فيتوجه الحكم عليه بالبراءة او بغيره فلا بد له من الاعذار ايضا فلما كان
 مرة يعذر راي هذا ومرة راي الاخر اني بذكر لك في لفظ واحد **مر** وتذب توجيه مقدر
 فيه **ش** لما ذكر ان القاضي يعذر راي المدعي عليه فيما جاء به المدعي من بيعة او غيرها
 اشار بهذا الكلام الى انه ينبغي له ان يوجب في ذلك مستعدا اثنين فضا عد او قد
 تقدم انه ينبغي للقاضي ان يتخذ رجلاً صالحاً حامولاً بحجة باحوال العد وليس بغيره
 وما هم عليه وان الواحد يكفي في ذلك والاثنين اولى فانظره **مر** الا الشاهد عاني
 المجلس وموجه ومزكي السر والميرز بغر عداوة ومن يخشى منه **ش** يعني ان القاضي
 يعذر راي الخصم فيمن شهد عليه الا في حجب سائل الاولي الشاهد على المقر في مجلس
 القاضي يخضع فانه لا يعذر رايه في تلك الشهود لانه قد سمع اقزارة معهم وهذا
 مذهب الاكثر وبه معنى العمل وقيل بان الفخار يعذر رايه ايضا فيمن الثانية من

لم يوجه (معه) من
 او قد سبق عليه

من ذلك (معه) من
 ما عدا ذلك (معه) من

وجهه الحاكم من قبل نفسه لانه لا يوجه الامن يعلم دينه وامانتهم وخبره الثالثة
 المتك في السرا الرابعة المبر في العدالة فلا يعذر اليه فيه الا في العداوة لا غير لان
 العمل مقضي على ذلك ولذا اقال والمبر بعير عداوة وذكر هذه الاربعة صاحب
 التحرير وزاد خامسة وهو من قبل القاضى شهدا دونه بالتوسم وكان الشيخ رحمه الله
 تعالى لم يذكر هذا لانه سببه من وجه القاضى من قبل نفسه اذ استوا وهما عند
 القاضى وهو انه حكم على وزير في قضية وهو غائب فقال له الوزير اخبرني بمشهد
 على فقال له من يشير مثلك لا يخبر عن شهد عليه يريد وان كان نقى في المدونة على
 انه يخبر عن شهد عليه وبالشهادة فلعن عهده حجة والاصح عليه وقد حكى المنتظم وغيره
 في هذه المسئلة قولين وهذه هي الخامسة في كلامه هنا الا ان عدم الاعذار فيها
 تقدم باعتبار الشاهد وهذه باعتبار المشهود عليه **مر** وانظروا لها باجتها ثم
 حكم كنفها **ش** يعني ان المدعى عليه تارة بحجب عن قول القاضى انقبت لك حجة بان
 يقول نعم لي حجة وتارة يقول لا حجة لي فان قال نعم حجة انظروا القاضى فحرب له اجلا
 باجتها دة فان تبين لدده في الموازنة فحرب له اجلا غير بعيد ثم ينفذ الحكم
 وان ادعى بينة بعدة نحو العراق او المغرب حكم عليه ويكون على حجة ان حضرت
 بينته عند هذا القاضى وغيره وسياق مقدار الاجل الذي يقرب من ذلك
 وقوله ثم حكم اي اذا عجز عن الاتيان بدفع حكم عليه بما قال خصمه كنفها اي
 كقول له لا حجة لي **مر** ولحجب عن المخرج **ش** يريد ان الطالب اذا سأل القاضى عن جرح
 بينته فعليه ان يخبر به لانه قد يكون بينه وبين الطالب عداوة او بينه
 وبين المطلوب قرابة وحكي المنتظم وغيره قولين اذا كان الطالب ممن يفتي بشرة هل
 يجبر بالمخرج ام لا وتقدم ما اختاره تلميذنا من عبد السلام دائما يلزم الاحتياط عند
 اذا كان التخصم من بينة رفعت اليه **مر** ويجزئه الا في دم وجنس وعق ونسب
 وطلاق وكنته **ش** قال غير واحد من الاشياخ يصح التعجيل في كل شيء الا في جنس مسايل
 الدماء والاحباس والعق والنسب والطلاق وبه قال ابن القاسم واشتهب من ذهب
 وقد اختلف فيه واختلف ايضا الموثقون في حد اجل الاعذار في كوثائق بين القاسم
 ان ذلك يختلف باختلاف الشيء الذي يدعي فيه فبما عد الاصول ثمانية ايام ثم
 ستة ثم اربعة ثم ثلاثة تلوها وذلك بسبعة وعشرون يوما وفي الاصول السهرين
 والثلاثة ثم بعجزة وفيه خلاف وفي اثبات الديون ثلاثة ايام وفي الاعذار
 في البنات وحل العتق ثلاثون يوما وللقاضى فيها وتفرعها وبه جري العمل
 وفي احكام من شهد فبما يقتضي القتل فانه في عداوة بينه وبين
 القاضى ما يمنع حكمه عليه انه يوجب له اثباتها شهدين الباق عليه فترطية وفي
 الوثائق المجموعة في الاصل ثمانية ثم ستة ثم اربعة ثم ثلاثة وذلك احد وعشرون
 يوما والاحبال في الاصول اوسع من الديون والخوف وهي تختلف باختلاف احوال
 المضروب لهم فزوي عن مالك فمن ادعى من لا يبيد رجل واقام على ذلك بينة ذوي عدل

في هذه المسئلة قولين وهذه هي الخامسة في كلامه هنا

فيقول الرجل عندي بيته ويسأل التاجيل من ضرب له الاجل الشهر والشهرين والثلاث
فيمضي ذلك ولا يحضر بشي ويدكر عينة من ثوبه ان تري ان يضرب له اجل اخذ ام لا فقال
اما الصادق الذي لا يتهم ان يدعي باطلا فاري ان يمد له في الاجل والذي يري انه
يقصد الاضرار خصمه فلا يمكن من ذلك الا ان يذكر امد اقربيا فيستجوري ثم يقضي
عليه بما يري وفي مقصد الاحكام ان ذلك موكل الى اجتهاد الحاكم خمسة عشر يوما
ثم ثمانية ثم ثلاثة ثلثها هذا في الاموال وفي غيرها ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة
ثم ثلاثة وقوله وكتبه هو اشارة الى ما قاله بن رشد ينبغي للقاضي اذا كان له
للخصم بيته بعيدة ان يكتب في قضيته انه ذكر ان له بيته بعيدة ومن حضر شهوده
كان على حجة وقاله بعض القرويين **مر** وان لم يحضر حجب وادب ثم حكم باليمين **ش**
يعني فان لم يجب المدعي عليه باقرار ولا انكار بل سكت عند ما ادعي عليه المدعي فانه
يومر بال جواب فان امتنع حجب حتى يعقروا ويكفروا هكذا روي اشهب واستصوبه محمد بن
عبد السلام وهو ان ظاهره لان الخصم لم يتوجه عليه عند ذلك بن راشد ووجه جري التعلل
ويؤدب ابن سهل واقفي ففهم قرطبة في مثل هذا بالضرب حتى يعقروا ويكفروا فان نادى
على انكاره حكم عليه بغير يمين والى هذا اشار بقوله وادب ثم حكم اي عليه
باليمين وقال اصبح لا يخلوا الذي وقع فيه النزاع اما ان يثبت بالنكول واليمين
اولا فالاول يقول له فيه القاضي اما ان تحبب او يخلو المدعي ويقضي له عليك
وهذا شرط كون الدعوي مشبهة وان يكون مما لا يثبت الا بالبينة فان نادى على تولد
الكلام حكم عليه من الموار ولا يحتاج الى يمين المدعي وقال اللحن المدعي محبر اما ان تحبب
له المدعي عليه ليحبب بالاقراء والانتكار واما ان يخلو وتباحثنا وقع فيه النزاع
ملك لان امتناع المدعي عليه من الجواب امتناع من اليمين في الحق لان الجواب سابق
على اليمين وشرط فيها واما ان حكم له الا ان دون يمين فان احاب خصمه بعد ذلك
بالانكار سمع منه ويتم الحكم بينهما **مر** والمدعي عليه السوال عن السبب **ش** يريد ان المدعي
اذ اقال له عنده هذا عشرة دنانير مثلا فان للمدعي عليه ان يقول له بين لي من
اي وجه ترتبت لك على من سلفام بيع وكخوة وهذا هو السوال عن السبب ولا بد
ان يبين لخصمه ذلك هكذا انقض عليه اشهب في المدونة قال فان بين طلب الاخر بالبر
وان ابي وقال لا اعلم السبب ولا اجتر به لم يطالب لخصمه بالجواب يريد لانه لو ذكر
السبب لا يمكن ان يكون فاسدا لا يترتب بسبب عرامة البينة او عرامة ما دون
العشرة او يكون عند المدعي عليه ما يدفع دعواه عليه وقد تقدم هذا عند قوله
والا فليس له الحاكم عن السبب وقيل ينبغي ان يبين وان انكر مطلوب المعاملة
فالبينة **ش** هذا الضامن تمام كلام اشهب قال فان احاب المدعي بانه سبب
الحق الذي ادعي قبل قوله في ذلك بغير يمين وقال الباجي القياس يمين واستظهر
الاشياخ المتأخرون الباجي وان انكر المطلوب المعاملة كلف الطالب البينة واليه
اشار بقوله وان انكر مطلوب المعاملة فالبينة اي فالبينة على المدعي في ذلك وهو

او كتب التجميع في الزمان

مر

ظاهر

ظاهر **ص** ثم لا يقبل بيعة بالقبض **ش** يعني فالاكثر المدعي عليه المعاملة فاشبهت
 المدعي بالبيعة فاقام المدعي عليه بيعة بالقبض لم يقبل لانه قد اكد بها لان قوله
 اولاً لم اعامله مستلزم لعدم الدين ولعدم القبض الذي شهدت به البيعة فلا تسمع بيعة
ص بخلاف لاحق لك علي **ش** لا اذا اقام بيعة علي ان الاقتصار لم يكن في كلامه اولا
 ما يكد بها فليدفع قبل بيعة **ص** وكل دعوى لا تثبت الا بعد ليل فلا يمين بمجرد هاهنا
 ولا ترد كنعكاح **ش** يعني ان كل دعوى لا تثبت الا بشاهد من فلا يلزم المدعي عليه
 بمجرد هاهنا يمين ولا ترد لانه يتقدم بران ينكل المدعي عليه عن اليمين لانه الحكم بمجرد النكاح
 ولا بد مع ذلك من يمين المدعي وقد علمت ان نكول المدعي عليه مع يمين المدعي لا يجزي
 الا فيما يجزي فيه الشاهد واليمين والقدر من انه لا يقبل هاهنا الا الشاهد ان فلا
 فائدة في يمين المدعي عليه حينئذ واحترز بقوله بمجرد هاهنا اذا اقام بها شاهداً
 فانها تتوجه فان **قل** قوله ولا ترد في اية مستغني عنها لان رد
 اليمين فرع عن توجهها فانه لم يتوجه لم ترد فالجواب انه لو سكنت عن قوله لم ترد
 لم يستفد من كلامه الا انها لا تتوجه فالنفي التوجيه هو الذي يستفاد من كلامه
 وهو الذي يكون في جانب المدعي عليه وقد يكون الرد من جانب المدعي الى جانب
 المدعي عليه كما اذا اقام للمدعي شاهداً في بعض هذه المسائل فلا يقيم من كلامه انها
 اذا توجهت مع شاهد فنكل عنها انها لا ترد فبين عدم ردها مطلقاً وقوله
 كنعكاح يريد القتل العمد والطلاق والعنق والولا والنسب والرجعة **ص** وامر با
 ذوي الفضل والرحم كما يخشى نكاح الامر **ش** يريد ان القاضي يأمر ذوي الفضل والرحم
 بالصلح اذا ترافعوا اليه فيما يقع بينهم من الامور لان ذلك اقرب لتالف النفوس
 وجمع الخواطر واشار بقوله كان خشي نكاح الامر الى ان القاضي اذا اظهر له وجه الحكم
 فلا يدعوا الى الصلح الا ان يري لذلك وجهاً مثل ان يري ان الحكم يوقع فتنة ونها
 رجاء وعداوة لا تنقطع وهو ما دعه بتقاضي الامر اي تقاضيه **ص** ولا يحكم لمن لا يشهد
 له على المختار **ش** يريد ان الحاكم لا يجوز له ان يحكم لمن لا يجوز شهادته له كانه وبيته
 الذي يلي ماله ووزجه وخوهره واليه ذهب اشبه ومطرف ومحمد نظراً الى التهمة
 واختاره التميمي ولهذا قال على المختار لا يمين ولا فرق بين الحكم والشهادة واجاز ذلك
 اصبح اذا لم يكن من اهل التهمة قال وقد يحكم للمصلحة وهو اقوي بتممة لتوليته اياه
 وفرق بين الماحضون بين حكمه لزوجه وبيته فيمنع وبين حكمه لغيرهم فلا يمنع لان
 التهمة في زوجته وبيته قوية واخري ولده الصغير لا نه يصير كمن حكم لنفسه وامثا
 غيرهم فلا تهمة فيه اوفيه تهمة لا تقوي قوة المنع وفرق اصبح ايضا بين ان
 يقول ثبت عندي ولا يري اثبت عنده ام لا فانها لا يجوز مطلقاً وبين ان يحضر
 الشهود وتكون شهادتهم ظاهرة بحق بين فانها يجوز الا للزوجة ولده الصغير
 وبيته الذي يلي ماله واشار التميمي الى انه متى كان الحكم بغير ماله او كان مما يتضمن
 ما يدركه فيه الحمية او يدفع به المودة لم يجوز بحال **ص** ويند حكم جابر او جاهر لم يشار

صريح من حديث المتوفى عليه السلام الذي
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام

لصلح

في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام
 في الخبرين المذكورين هو الذي عليه السلام

ولا تعقب ومضى غير الجور **ش** اعلم ان القاضي تارة يكون جابرا وتارة يكون جاهلا
وتارة يكون عدلا عالما وقد نص رحمه الله على حكم الجميع وبدا بالجابر وهو الظالم
في حكمه الخارج عن الحق ثم ادخلنا اختلاف في احكام الجاهل فنقول تعقب فاما يكن
جورا فانه يفتي دون غيره وحكي المازري رواية ان احكامه كلها تنقض وان كان ظاهرا
الصواب لانه وقع منه من غير قصد وقيد بعضهم الاول بما اذا كان يشا وراهد العلم
في احكامه واما اذا كان لا يشا وراهد فانها تنقض جميعها لانه حكم جنيب بالحدس
والخمين ابن عبد السلام وهو صحيح واليه اشار بقوله او جاهل لم يشا وراي ينيب ايضا
حكمه اذا لم يشا ورا الجابر وقوله والا اي وان كان يشا وراهد العلم نظري حكمه
فمضى منه ما لم يكن جورا دون غيره المعنى تنقض احكام العدل الجاهل الا ان يعلم
انه لا حكم الا بشا ورة اهل العلم واري اذا كان يحكم من غير مطالعة لهم ان يريد من احكامه
ما كان مختلفا فيه لان الحكم منه كان محسنا وحسنا والقضا بذلك باطل **ش** ولا تعقب
حكم العدل العالم **ش** المراد من عدم تعقبه ان لا ينظر فيه المتولي بعدة لان تعقبه
الاحكام هو احتيا رها لينظر ما وافق الحق منها وما خالفه وما ذكره من عدم
تعقب احكام العدل العالم نص عليه غير واحد من اصحابنا وهو ظاهر ليل يكثره
المدح والخصام ونظام الحال **ش** ونقض وبين السبب مطلقا مخالفا قاطعا او
جلي قياسا كاستسعا معق وشفعة جبار وحكم على عده وارشادة كافر او ميراث
ذي رحم او مولي اسفل او يعلم سبق مجلسه او جعل بيته واحدة او انه قصد كذا
حظا بسنة **ش** يحتمل ان يقرأ ونقض بالبناء للعقول ويكون نائب الفاعل ما خالف
قاطعا ويحتمل ان يقرأ بالبناء للفاعل ويكون فاعله مقدر والمعنى ان المتولي بعد
العدل العالم ينقض من احكامه ما خالف قاطعا من نص كتاب او سنة او قياس
جلي فان قيل قد تقدم انه لا يتعقب احكام العدل العالم وهذا يبدل على محذور
ذلك لانه نقض حكمه ونزع عن تعقبه فالجواب انه يجوز ان يكون رفع الية ذلك
فظهر له خطأ من غير فحص عن ذلك واذا انقضه فلا بد من بيان الوجه
المقتضي لذلك مطلقا او ما في حكم غيره فلا خلاف للثمة فيه واما حكم نفسه
فكذلك لحق المحكوم له وقيل ليس ذلك عليه وقوله او جلي قياس هكذا احكامه
بن عبد السلام عن بعضهم وقال القاضي ينقض اذا خالف نص كتاب او سنة او
اجماعا او قياسا جليا وقال ابن حبيب عن من الماحشون ويرد ما اختلف الناس
فيه مما في كتاب الله او فيه سنة قديمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستسعا
العبد المقتق بعضه وشفعة الجوار او بعد القسمة واستسعا المازري نقض
الحكم في ذلك لانه قد روي مسلم وغيره حديث الاستسعا وكذلك ورد في الشفعة
للمجار احاديث تقتضيها وقوله وحكم على عدواي وكذلك ينقض ما حكم به علي
عده وانفاقم على انه لا يجوز له ان يحكم عليه ابتداء بل علي ان حكمه عليه اقوي
في التهمة من حكمه لمن لا يجوز شهادته له وقوله او بشهادة كافر يعني وكذلك

ينقض ما حكم فيه بشهادة بهودي أو نصراني أو خويهم من الماحضون لقوله
 تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله ممن ترصون من الشهداء وانظر هذا مع
 ما يقوله بعد ان ظهر ان الشاهد من كان اذ ان واحد هما فان تكرار الا ان حمل هذه
 على انه قضى بذلك على مثل الشاهد مع علمه بكون الشاهد وقد وقع نحوه في الموالدواية
 فكان الاولى ان يزيد بعد قوله او بشهادة كذا فيكون المسئلة التي تأتي
 انه حكم بذلك بعد الفحص عن شهادته ثم ظهر انه كافر وهو ظاهر كلامه وكذا لا ينقض
 ما حكم به من الميراث للغة والحالة وللوي الاسفل واليه اشار بقوله او ميراث ذي رحم
 او ميراث اسفل وهكذا رواه بن حبيب عن بن الماحضون ثم قال وكذا ما تواتر عليه
 اهل المدينة او شاع به من عد الصحابة والتابعين واما ما كان من رأي العلماء
 واستحسن منهم فلا ينقضه وان كان على خلاف رأي اهل المدينة وقوله او يعلم سبق
 مجلسه يعني ان الحاكم اذا سبق له علم بما بين الخصمين من شهادته عليهما قبل ولايته
 او قبل ان يجلس في مجلسه ثم حكم بما عنده من العلم السابق فان حكمه ينقض التوسيع
 ينقضه هو وغير بن راشد وهذا القول هو الاصل وحكي بن القصار قوله بعدم
 المنقضي عن بعض اصحاب ابن عبد السلام وهو الظاهر مراعاة لما كان له الحكم بعلمه
 مطلقا كما في حنيقة وغيره واما ما اقر به الخصم عنده في مجلس الخصومة فحكم به فلا
 ينقض وهذه المذمومة من تعبدية النقض بما سبق من ذلك قبل مجلسه لكن في الموازية
 لا ينقض غيره من قولي بعده واما هو فله نقضه مادام قاصيا وقوله او
 جعل بنة واحدة يريد ان من طلق امراته البتة فزفها اليه فجعلها طليقة
 واحدة ولم يمنع من تكرارها لكونه بري البتة واحدة فنكحها قبل زوج فانه
 يفرق بينهما وينقض حكمه وحكاه بن عبد الحكم عن بن القاسم وزاد عنه وليس هذا
 من الاختلاف الذي يقر اذا حكم به وقال بن الحكم لا ينقض ذلك كائنا ما كان مالم
 يكن خطا محضا ففعل والذي حكى سمحون عن بن القاسم بلام قول ابن عبد الحكم انه
 لا ينقض ما اختلف فيه وما كان من جور وخطا بين لم يختلف الناس في خطا به
 فانه يريده وقوله او انه قصد كذا فاحط بسنة اي فينقض ايضا حكمه
 في هذا ومعنى ذلك اذا حضرته البينة وعلمت مقصده في الحكم وعدوله عنه على
 سبيل الخطا فاذا شهد بذلك البينة عند الثاني نقضه حكاه بن محرر عياض
 وكذا اعندي اذا كان الحاكم يلزم منه هياجكم به بتقليده لا باجتهاد في حكم الحكم
 من يري انه من هبة فغلط فيه فله هو نقضه دون غيره **او** ظهر انه قضى
 بعد من او كان من اوصيين او فاسقين كاحدهما الامبال فلا يراى حلف والا
 اخذ منه ان حلف **ش** يعني وكذا لا ينقض حكمه اذا كان مستندا فيه الى شهادة
 شاهد من بعد الفحص عن حالهما ثم ظهر انهما عدا او كان من اوصيين
 وهذا مما لا خلاف فيه لطلان الشهادة واما نقض حكمه المستند الى شهادة
 فاسقين فهو قوله في كتاب الشهادات من المدونة وهو احد قولي مالك وبه

فجب

قال بن القاسم وفي كتاب الحدود من المدونة لا ينقض وبه قال استهيب ويحتمل
وهو قول مالك ايضا وخرج بعض الاشياخ المازري الخلاف من القاسق في
العبد ورده المازري بيان القاسق يقول القاضى فيه على الظن والاصحاد فلا يمان
الغلط فيه ثانيا خلا في العبد فانه مقطوع به فكان كمن ظهر بعد الاجتهاد يحتمل
وينتقض حكمه ايضا اذا اظهر ان احدا الشاهدين مولى عليه واستحسنه اللغني قال
لان الخلاف في شهادة المولى عليه شهير في المذهب فان ظهر انه قضى بعدون او قريسين
فاجراه بعضهم على شهادة القاسقين ورده المازري يحتمل تقدم له وقوله **هـ**
كا حدهما يعني وكذا لا ينتقض الحكم اذا اظهر ان احدا الشاهدين عبيدا او كافرا او صبي
او فاسقا الا ان يكون المحكوم به مالا فانه يصير موقوفا فان حلف الطالک احده
وان نكل احده منه ان حلف المطلوب وهذا ظاهر ونحوه في باب الرجم من المدونة وعلى
هذا ايضا على حلف الاول صغير يعود على الطالک وفاعل حلف الثاني في صغر يعود على المطلوب
ص وحلف في العضاض تحسین مع عاصبه **ش** يعني فان كانت المسئلة جارا لها اعني
ظهران احدهما عبيد او حق الا ان ذلك في قصاص يرد في النفس لقوله تحسین بميتا
اذ لا قسامة في جرح وقوله مع عاصبه يريد ان ولي الدم لا يحلف وحده وانما يحلف
مع واحد من عصبته واكثر ولا يكفي في ذلك حلفه على انفراد اذ لا يحلف في العداة اقل
من رجلين كما سياتي ان شاء الله تعالى **و** وان نكل رذت وعزم شهود علموا والا فعلى
عاقلة الامام وفي القطع حلف انها باطلة **ش** يعني فان نكل المستحق عن اليمين
التي توجهت عليه رذت شهادة الشاهد الباقي لان ولي الدم قد نكل ولم يبق من ترجع
عليه اليمين وقوله وعزم شهود علموا اي علموا بان الذي شهد معهم كافرا وعبيدا ونحو
وقيل انما يعرفون اذا اعلواهم وبانهم لا يجوز شهادتهم والا فندرو قوله **هـ**
والا فعلى عاقلة الامام اي فان لم يعلم الشهود بالعد ونحوه فالدية على عاقلة الامام
وقيل ان ذلك هدر وقوله وفي القطع حلف المقطوع انها باطلة يعني فان نكل
القاطع حلف المقطوع بیده ان الشهادة باطلة ويستحق دية بیده اي وان لم يحلف فلا
شي له وهذه اكله اذا اظهر حلف الشهادة بعد الاستيفاء كما علمت وسياتي بقية الكلام
على ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى **و** ونقصه هو فقط ان ظهران غير أصوب او
خرج عن رايه او رأي فقلده **ش** يعني ان المسائل التي تقدمت بنقصها الحاكم الذي
حكم بها وغيره وانما هذه المسائل الثلاث فلا تنقصها الا الحاكم الذي حكم بها
فقط وقد نص بن القاسم في المسئلة الاولى على انه ينقض الحكم الاول ونسب ذلك
بن محمد وعجز له بن راشد وهو المشهور وقال يحتمل لا يجوز له ذلك وصوبه بن
محمد وعياض وغيرهما بالقياس على حكم غيره ولعدم الوثوق بحكم لو ارجح له ذلك لا خصال
نقصه وقال مطرف وبنو الماحضون له بنقصه مادام واليا فاما اذا عزل ثم ولي
مرة اخرى وظهر له الصواب في غير ما كان قد قضى به او فانه لا ينقصه ولا لقولان
الا ولا متا ولا ن علي المدونة قال في البيان واختلفوا احكم باصتها **هـ** ثم راي خلافه

القول في حلف المقطوع
انما يعرفون اذا اعلواهم
وبانهم لا يجوز شهادتهم
الا فندرو قوله هـ

بالعبد

والمشهور من المذهب ان له تقضية مادام على ولايته وهذه هي المسئلة الثانية
 في كلام المؤلف لكن ظاهره ان له تقضى ذلك ولو في ولاية ثانية وقد تقدم من غياض
 ان القاضي اذا التزم مذهباً يحكم به بتقليد لا باختياره فيحكم بما يري انه مذهب معتد
 فغلط ان له هو مقتضه دون غيره وهي المسئلة الثالثة من كلامه هنا **ش** ورفع الخلاف
 يعني ان حكم الحاكم برفع الخلاف الواقع بين العلماء قال بن جيب عن بن عبد الحكم
 انه اذا حكم بخلاف انه معنى كايما ما كان ولا يرد وهو الظاهر ولله الاستشكال بن عبد
 السلام المتقضى في مسئلة شعبة الجوار قال لان ما تقدم الظاهر فيه مخالف للباطن
 يريد من المسايل الاية هنا قال ولو علم القاضي بكذا بالشهود لما حكم لهم اجماعاً وفي
 هذه الصورة القاضي والخضمان يعلمون من حال الباطن ما يعلمون من الظاهر والمسئلة
 تختلف فيها وحكم الحاكم برفع الخلاف فيكون كالجمع عليه وما هذه المسئلة يتناولها الظاهر
 والباطن قال والذي قلناه هو ظاهر كلام السبوري رحمه الله تعالى في بعض مسائله
 وعلى هذا الوجه صعب غايب شيئاً فنقله من مكان الغصب وكان مما اختلف فيه هل
 يثبت ببقوله ام لا فيقضي القاضي له به المقر فيه **ش** لا احل حراماً يعني ان حكم الحاكم
 وان كان برفع الخلاف الواقع بين اهل العلم فانه لا يجل ما كان حراماً وهو صحيح ويبدل
 عليه قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه مالك وغيره انما انا بشر وانكم تختصمون
 الي وكعد بعضكم ان يكون الحق تحت من بعض فاقضى له على نحو ما اسمع منه فمن
 قضيت له بشي من حق احبه فلا ياخذ منه شيئاً فامنا اقطع له قطعة من النار وهو
 عام في المذوق والاموال وغيرها فمن اقام شهوداً وورعاً على نكاح امرأة فحكم له به
 بذلك وكذا لو شهد رجلان على رجل انه طلق امرأة ثلاثاً ففرق القاضي بينهما
 وانقضت عدتها فانه لا يجوز للشا هذان يتزوجها وكما حكم بالسفعة للمبار على ما مر
 وهذا مذهب الجمهور من العلماء ووافق ابو حنيفة على ذلك في الاموال وخالف في
 الفروج وراي ان القاضي يجلها وحكاة بن عبد البر عن كثير من اصحابنا الشيخ وغيره
 هذه افالاموال يجمع عليها لكن وقع في المذهب قولان فيمن شهد رجل انه اعتق عبداً
 فرد القاضي شهادته ثم اشتراه من سيده انه لا يعتق عليه ولو غدا دي على اقراره
 بعد الشراء وكذا من اشترى امته واختلف هو والبائع في ثمنها بوجه من الوجوه هي
 المودية الي فسخ البيع ورجعت الامته الي البائع انه يجوز له وطبها قال وفيها
 اعتدالات ضعيفة مع ان الامر فيها يوردي الي خلاف الاجماع لان ذلك في الاموال
ش ونقل ملك او فسخ عقد او تفكر نكاح بلاولي حكمه لا جبره ووافق
 اعلم ان الاسر الصادرة من القاضي تارة يكون حكماً بلا خلاف وتارة لا يكون حكماً
 بلا خلاف ويكون تارة يكون مختلفاً فيه هل هو حكم ام لا فالاول كقتل الاثلاث وفسخ
 العقود والثاني كفتواه في واقعة وكقوله في نكاح رفع اليه بلاولي لا اجبره
 واختلف اذا رفع اليه فاقدره ولم يفسخه فقال ابن القاسم اقراره له حكم لا ينقض
 واختاره بن محرر قال لانه لا فرق بين ان يحكم بامضائه وفسخه وراي بن الماجنون

انه ليس وانما هو ترك لما فعل الفاعل من ذلك واسأل عن الحكم عليه **م** ولم
يتقدم لما تلى بل ان حرد فلا جهاد كفسخ برضع كبير وتا بيد منكوحة عنه وهي غير
في المستقبل **ش** يريد ان حكم الحاكم لا يكون كليا بل هو جزئي لا يخرج عن الصورة التي
في محل حكمه والى هذا اشار بقوله ولم يتقدم لما تلى اي ويكون حكم الحاكم جزئيا فلا يخرج
عن الصورة التي هي محل الحكم ولا يتقدمها الى ما ماثلها من الصور وذلك لان حكمه
لا يتعلق بالجزئيات لان معظم ما ينظر فيه يحتاج فيه الى بينة وهي لا تشهد الا بما
رأته وشافته وذلك جزئي فلا حله اذا فسخ نكاحا بينه وبين نساء سب ان
احدها رضع ام الاخر وهو كبير فالفسخ ماض لا ينفذه احد لكنه ان عاد فتر وجهها
بعد ذلك فبرفع امرها الى القاضي نفسه او الى غيره ممن ولي بعده لم يمنع ذلك
الفسخ ان يجتهد ويبيحها اذا اداه اجتهاده الى ان رضاع الكبير لا ينشأ الحرمة
والي هذا اشار بقوله بل ان حرد فلا جهاد اي ان حرد الحكم في تلك الصورة
او ما اشبهها فلا بد من الاجتهاد ثانيا ومثل هذا من تزوج امرأة في عدتها
ورفع الى حاكم ما لكي يري مع الفسخ تا بيد المخترم وفسخ نكاحها فان حكمه لا يتقدم
الفسخ فاذا تزوجها بعد ذلك ورفع امرها الى اخر لا يري تا بيد المخترم ورفع
لذلك القاضي الذي حكم بالفسخ وكان قد تغير اجتهاده الى عدم تا بيد المخترم
لم يكن الفسخ الاول ماضيا من ذلك ويكون حكمها بين المراتين حكم امرأتين اخريين
لم يتقدم عليهما في حكم في رضاع كبير ولا في نكاح عدة فكما لا يتناولها الحكم الاول
فكذلك لا يتناول المراتين اللتين تقدم الحكم عليهما والى هذا اشار بقوله وهي
غيرها في المستقبل ومثل هذا اذا فسخ نكاحا مع بيع او مع اجارة ونحو ذلك
م ولا يدعوا لصلح ان ظهر وجهه **ش** يعني ان القاضي اذا ظهر له وجه الحكم فلا يأم
الخصم بالصلح لان الحق قد تعين في خيمة المطلوب به والصلح لا بد منه من حطة
في الغالب فامر به بالصلح هضم في الحق لبعض الحق المتعين يريد الا ان يكون الحكم
ما يودي الى فتنه شديدة ونحو ذلك وعداوة لا ينقطع كما تقدم **م** ولا يستند
لعله الا في التعديل والجرح **ش** يعني الحاكم لا يعتمد في حكمه الا على شهادة البينة
ونحوها ولا يعتمد على علمه الا في التعديل والتجريح وما يذكره بعد هذا من مسئلة
الشهوة واقرار الخصم بالعدالة فاما اعتماده على علمه في التعديل والجرح فلا خلاف
فيه بين العلماء نص عليه المازري وغيره ورفق بينهما وبين غيرها بان القاضي
شارك غيرهما فيها فلا تتمه وانه لو لم يحكم بعلمه في عدالة من شهد عنده لا يقتصر الى
معدل من احدين وهكذا في سلسل وانقطاع ذلك بان يكون العدلان طاهرين
العدالة تادرون وتوقف الاحكام على مثل ذلك لتضييع لها شجون ولو شهد عدلان
عدلان مشهوران بالعدالة وانا اعلم خلافا لما شهد به لم يجز لي ان احكم بشهادتهما
ولم يجز لي ردهما والظاهر عدلتهما ولكن ارفع ذلك للامير الذي فوقي واسند بما
علمت وغيري بما علم فيري رايه فيه قال ولو شهد عدلان رجلان ليسا بعدلين

على امر اعلم انه حق فلا اقضي بشهادتهما لا في قول في سجلي بعد ان صحت عندي كنه
عدالتهما وانما صح عندي حرجتهما ونحوه لا بن كنهه وبن الماحشون **مر** كاشه
بدلك **مر** يعني ولذلك يعتمد الحاكم على ما اشتهر عنده من عدالة الشاهد او
حرجته وقاله في المدونة والعينية وغيرها وقد شهد بن ابي حازم عند قاضي
المدينة او عاملها فقال له اما الاسم فعدل ولكن من يعرفك انك بن ابي حازم ابو محمد
وامعجب من ذلك مشايخنا **مر** او اقرار الحفم بالعدالة **مر** يعني وكذلك سيئد الى في
حكمه الى عدالة الشاهد اذا اقر بها الحفم المشهود عليه من غير ان يطلب منه تركية
وحكي بن عبد البر في كافيته عن اصبع انه لا يحكم الا بعد تركية الشاهد ولو رضى
الشخص عدالته وما ذكره من القول باستناد الحاكم الى اقرار الحفم بالعدالة قال
ابن عبد السلام ينبغي ان يتاوه على ان الحفم اقر بعدالة الشاهد بعد ادايه للشهادة
واما لو اقر قبل ادايتها ففي لزومها له نظره فقد قالوا اذا قال احد الخصمين كذا شهد
به فلان على حق فشهد عليه انه لا يلزمه ما شهد به لانه يقول ظننت انه لا يشهد
على الا بالحق انت وانظر هذه الشهادة لو تضمنت حقا على المشهود له من لباية والذ
يعرف من قضا من ادركنا من الشيوخ ان المشهود له يلزمه ما يشهد له به وعليه
شاهدة اذا كان لا يصل الى حقه الا بشهادته قالوا ويقال له ان قلت صدق
الشاهد فليزملك ما يشهد به عليك واذا كذب في بعض فقد حرجته فلا يعطى بشهادة
شيئا **مر** وان انكر محكوم عليه اقراره بعدة لم يفده **مر** يعني ان الحاكم اذا حكم على
احد الخصمين بشي مستند الى ذلك لا مزاره ثم انكر المحكوم عليه اقراره بعد الحكم لم يفده
انكاره الان ومضى ما حكم به عليه وهذه القول هو المشهور بنقض عليه اللحن وقال
المازري هو المعروف بشرط ان يكون باقيا على ولايته وجلا مقابله ما في الجلاب
وهو ان الحاكم اذا اكرانه حكم بقضية لم يقبل الا بينة على حكمه المازري والاول
هو الاصل لان الحاكم اذا اكرانه باقيا على قضايه فله ان يقول انا الان مستأنفا
الحكم استندوا على ان قضيت على هذا البينة بعد ان استقصيت الواجب ولا يمكن
المحكوم عليه ان يتلقاه بالمدافعة وكان الذي في الجلاب بناء على جملة الرابع ور
انه من باب حكم القاضي بعلمه واسرار بن عبد اللام الى ان ما في الجلاب ليس بضا في محا
المشهور قال لا مسيلة المشهور لم يخالف الحفم في ان القاضي حكم عليه وانما الخلق
في سبب الحكم وهو الاقرار القاضي يقول حكمته عليه بعد اقراره وهو يقول حكم على
ولم يقر ويدعي جور القاضي او سهوه وفي مسيلة بن الجلاب القاضي يقول حكمته عليه والحفم
يقول ما حكم على بشي قال ولو عرضت مسيلة المشهور على بن الجلاب لاحتمل ان يوافق
على المشهور لا قرار الحفم فيها ان القاضي حكم عليه واختلف اذا كان انكار الحفم قبل
الحكم بعد ان اقر في المجلس فقال مالك وبن القاسم لا يحكم عليه لانه حكم بعلمه وقال
بن الماحشون وسحنون يحكم سحنون ولا يعلم هذا الا من يلي بالقضا وتمسك من
نصر هذا بقوله عليه الصلاة والسلام فاقضي عليه بخوما اسمع والفرق بين

المسئلة التي ذكرها الشيخ وبين هذه علي قول مالك وبني القاسم ان انكار الخصم
هنا سابق علي الحكم وفي المسئلة الاولى منا حزمه فلا يحكم عليه في هذه لان حكم القاضي
حينئذ مستند لعله كما تقدم بخلاف ما اذا امتنع عليه الحكم فامتناع الخصم يكون من باب
رده الي ما حكم به القاضي عليه فلا يمكن من ذلك **مس** وان شهد احكم نسبه او انكره
امناه **ش** يعني ان القاضي اذا اتى ما حكم به او انكر ان يكون حكمه مستند به شاهدان
فانه يمينه ويعتمد علي شهادتهما فيه والذي ذكره في مسئلة النسب ان هو الاصح
عليه عبد الوهاب وغيره وهو قول مالك وقيل لا يمينه وحكاية ابو عمران روايه
وبه قال الشافعي وابو حنيفة قياسا علي الشهاده اذ لم يذكرها الشاهد واجت
للاول بانه حكم شهد به شاهدان فوجب علي من رفع اليه من القضاة ان يمينه
اصل له لو رفع لعين القاضي الذي حكم به او رفع للقاضي المذكور غيره من الاحكام
فان قيل احكام غيره لا يصل الي معرفتها الا بالعمل بخلاف احكامه فانه يعلمها
من جهة نفسه فلما لم يعلمها دل علي ريبه في النقل فالحجواب **مس** انه قد تكثره
عليه الحكومات فينبأها فينبذوا الضرورة الي رجوعه الي النظر بن حبيب حنفي
اصبح عن بن وهب عن مالك في القاضي يقضي بقضائهم ينكره فيشهد به عليه شاهدان
فلينفذ ذلك وان انكره الذي قضى به معذولا كان او لم يعذل والى هذا اشار بقوله
اذ انكره **مس** واسني لغيره بشأفته ان كان كل بولائه **ش** فاعل اسني ضمير يعود
علي القاضي ولغيره اي من القضاة والكراد بالانها التبليغ والعرض ان القاضي اذا
اراد ان يبلغ حكمه الي حاكم اخر فله ذلك اما بالاشهاد وسياتي واما بالسأفته بان
يكون قاضيان في بلد واحد لكل واحد حجة منها او يكونا متجاوري العمل فيقف كل
منهما في طرف ولايته ثم يجبر احدهما الاخر بما يريد من تبليغ حكمه اليه والى هذا
اشار بقوله ان كان كل بولائه واحترز بذلك مما اذا كان احدهما في غير محل
ولا يته او كانا معا في غير محل ولا يتهما اما في جانب المسبح فلا يه حين الاضمار
معزول عن الحكم في موضع الا انها فهو كما اذا قال له بعد العزل كنت قضيت كذا
وقال اهل طليطلة تجوز ان يجبر بغير بلده وينفذ الاحز حكاية بن سهل واما
في جانب السامع فلا يه اذا رجع الي محل ولا يته وحكم بما سمع يكون قد حكم بعله
وظاهرهما في احكام بن سهل عن اصبح ان له ان يحكم واحدا مجري تنفيذ الاحكام
في غير ولايته واما ان كانا معا في غير محل ولا يتهما فله **تنبيه**
تردد المازري في القاضيين اذا كانا ببلد واحد واجبرا احدهما الاخر انه ثبت
عنده بشهادته فلا ت وفلان كذا اهل يكتفي بخبر القاضي ام لا قال **مس** فان قلنا
ان هذا من القاضي كنفله عن شهادته فلا يكتفي بهذا القاضي المحاطب بتعديعه
انهم شهدوا واعنده بكذا الا ان الشهود المسموع عنهم حضور ولا يصح نقل من شاهد
حاضر من غير عذر وان قلنا **مس** ان ذلك كقضية فان القاضي الثاني ينفذ
ما قاله الاول من غير ان يطلب احضار الشهود وقد يقال انا اذا قلنا قوله

القاضي وحده فكذا يصح نقله والله تعالى اعلم **ص** وشاهد من مطلقا **ش**
 يعني وكذا لك يكون لانها ايضا من حاكم الى اخر شاهدان على القاضي بانه
 قد حكم بكذا او على كتابه اذا شهد بها عليه كما سيذكره واشاد بقوله مطلقا الى انه
 لا فرق في الحكم الذي شهد به الشاهدان من ان يكون مما ثبت في الاصل شاهدان
 او شاهد واحد وامرأتين او امرأة او مما لا يثبت الا بربعة وعن سحنون ان كان الحكم
 بربنا فلا يثبت على النقل الا بربعة وان كان يجوز فيه شهادة السامع فيجوز النقل فيه
 شاهد وامرأتين **ص** واعتمد عليهما وان خالفنا كتابه ونذهب ضمه **ش** فاعل اعتمد
 ضمير يعود على القاضي المني اليه وضمير التثنية يعود على الشاهدان والصغير
 المخصوص بامانة كتاب الله يعود على القاضي المرسل للشاهدان بكتاب الله والمعنى
 ان القاضي اذا حاكم كتاب من قاض اخر مع شاهدان فانه يعتمد على ما شهد
 به الشاهدان ولو خالفنا ما في كتاب القاضي المرسل وقيد ذلك بن شاس بما اذا
 طابقت شهادتهما الدعوي قالو ولو شهدا بما فيه وهو مفتوح حان وقوله ونذهب
 ضمه يعني انه يجب ان يكون الكتاب الذي يرسله القاضي محتوما وهكذا ذكر
 بن شاس وغيره وهذا الاستحباب لا يظهر له كبر فائدة لان الاعتماد كما علمت
 دايم مع شهادة الشاهدان على الحكم والقول مستندا اليهما وجودا وعدمه وانما
 تصور مخالفة الشهادة بكتاب القاضي اذا شهد الشاهدان على الحكم ورفع لهما
 كتابا ولم يقرأ عليهما **ص** ولم يعهده وحده **ش** يعني ان الكتاب وحده من غير
 شهادة على القاضي المرسل لا يقيد بن شاس قال بن القاسم ومن المباحثون ولا بد
 من شهود بان هذا الكتاب كتاب فلان القاضي زاد اشبه وشهدون انه شهد
 بما فيه وقال بن نافع عن مالك كان من الامور القديمة اجازة الخوادم حتى ان كان
 القاضي يكتب للرجل بالكتاب الى القاضي فانه يد على ضمه فيجوز له حتى حدث
 عند اتهام الناس الشاهدة على خاتم القاضي انه خاتم وقال بن كنانة كان اذا جاء
 كتاب من قاضي مكة الى قاضي المدينة انقذه بغير بيعة ثم نظر اهل العلم في ذلك
 فخافوا ان تملك الاموال ويختل الفروج بغير بيعة فالزموا الناس البيعات
 على الكتب التي ياتي من كورة الى كورة واذا حان اعراس المدينة الى قاضيها قبلوه
 بغير بيعة يخشون في ذلك بعمدة الخط والخوادم والجواب في الحق السيرة
 وكذلك قال عبد الملك بن حبيب مؤلف هذا ولم يقيد به الحق السيرة كما قال بن
 كنانة وحق في الموارد **ق** **ي** **د** قال بن شعبان اول من احدث
 الشهادة اي على كتاب القاضي هرون الرشيد وقيل ابو محمد المعروف بالمهدي
 وفي الجاري اول من سال البيعة عن كتاب القاضي بن ابي ليلى **ص** واديا وان عند
 غيره **ش** يعني ان الشاهدان على الحكم يوردان الشهادة عند المكتوب اليه وعند
 غيره بن شاس وان يكتب القاضي في كتابه الى من يصل اليه من العتاة فكذا لك
 يشهد او انما المكتوب اليه والمكاتب ابواسحاق ولا ينبغي ان يسمى المكتوب اليه

فب

وانما يقول قاضي فلانة ابن الحاج وهو خلاف المدونة لقوله فيها وان كان
انما كتب لغيره ونصها واذا كتب قاض الى قاض ثبات الذي كتب الكتاب او على
قبل ان يصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه او مات المكتوب اليه او عزل او
الكتاب الى من يلي بعده فالكتاب جائز بنقطة من وصل اليه وان كان انما كتب
غيره **فروع** وقع لابن القاسم في قاضي مصر اذا كتب الى قاضي افرقية في
القضاء على غائب باقر بيقية فليق المحكوم له المحكوم عليه بطرا بليس انه لا يحاكم فيها
المازري وهذا يتناول على ان المحكوم عليه لا يعرف حيث لقيه خصمه وانما يعرف با
لبلد الذي كتب الى قاضيه قالوا الى هذا الشارع **ص** واذا دان استشهدا
ان ما فيه حكمه او خطه **ش** يعني ان القاضي اذا وقع للشاهدين كتابه وقال
استشهد كما ان ما فيه حكمي او خطي فانه يغتد بعني انه يعمل بما فيه لانه استشهدا عليه
وقد **اد** لك من غير معارض ولا نه عليه الصلاة والسلام دفع الى عبد الله
محش كتابا وامره ان لا يقره الا بعد سيرة ليلتين فاذا قرأه فليبلغ ما فيه
وما ذكره هو احدي الروايتين اللتين حكاهما في العروة وغيرها وصحهما ابن عبد
السلام واجتج لهما القاضي اسما عبد بما تقدم عنه عليه الصلاة والسلام ووجه المازري
الرواية الاحري باسم اذ لم يعلموا ما تضمنه كتابه والشهادة بمضمونه شهادة
بما لم يعلموا وضعفه بان ما تضمنه على الجملة قد اقترب من اصل الشهادة والعلامة
يقع جملة وتارة يقع تفصيلا **ص** كالاقدار **ش** هكذا قال في الجواهر وقد كره فيه
روايتين فانه لما ذكر المسئلة المتقدمة وان القاضي اذا قال استشهد كما ان ما في
الكتاب خطي او حكمي كفي على احدي الروايتين قال وكذلك لو قال المقد استشهد كما
على ما في الفتاوى وانا عالم بما فيها كفي حتى اذا حفظ الشاهد الفتاوى وما فيها
وستند على اقداره جان ايضا على احدي الروايتين ووجه الجواز ان الاقرار
بالجمهور صحيح وحكي عبد الوهاب روايتين فمن دفع الى شهود كتابا بطويا فقال
استشهدوا علي بما فيه **ص** وميز فيه ما يتميز به من اسم وحرفة وغيرها **ش** يريد ان
القاضي اذا كتب كتابه وارسله الى قاض احد فانه يميز فيه ما يتميز به فذكر
المحكوم عليه باسمه واسم ابيه ووجه وحليته ومسكنه وصناعته او تجارته
وسهرته ان كانت له حيث يتميز بذلك فان لم يوجد بذلك البلد على تلك الاوصاف
الا رجل واحد فان القاضي يامر بالكشف ثم يوجه الحكم عليه وان كان في تلك البلد
رجل يلازمه في جميع ذلك فسيذكره بعد هذا **ص** فنقده للتاني وبني كان
نقل الحطة احدي **ش** يعني فان كان القاضي الاول قد استوفى جميع الحجج وثبت عنده
عدالة شهود الحق الذي ارسل به فان القاضي الثاني ينفذه وان كان الاول
قد اقتصر على سماع البينة واستشهد على ذلك فان الثاني يبني على ذلك ويحكم
بتعديل البينة والحكم بقتضاها **ش** بشار ولا يكفي تعديلها في ذلك الذي لم يثبت
الاشهاد دلتها التبع وليس قول القاضي ثبت عندي كذا احكاما منه بمقتضى ما ثبت عنده

فان ذلك اعم منه وانما ذكرنا هذا لان بعض الغدوس غلط في ذلك والى الماز
 جذا في الرد عليه وجلب فيه بوضوح المذهب وقوله كان نقل لخطه احزي اي
 فانه يني على ما تقدم وهو واضح **مس** وان حدا ان كان اهلا او قاضي مصر والا فلا
مس يعني ان الثاني يتقدم ما جاءه عن الاول من الحقوق المالية وغيرها كالقضا
 والحدود ولذا اقال وان حدا ثم ذكر ان ذلك مشروط بان يكون القاضي المكاتب
 اهلا للقضا قال في الجواهر فان عرفه بانه اهلا للقضا قبله وفي المجموعة
 ان ثبت عنده ان الذي كتب اليه مستحق القضا في فهمه ومعرفة باحكام من
 مضي واثارهم مع فضله ودينه وورعه واصح نسباهه وفطنته غير مخدوع
 في عقله فليقبله وان عرفه انه ليس باهل لذلك لم يقبله قال اشهب في روايته
 سخون اذا كتب اليه غير العدل ان سنة فلان ثبت عندي فلا يقبل كتابه لانه
 ممن لا يجوز شهادته وان لم يعرف حاله فزوي بن حبيب عن اصبح ان جاءه
 قاض لا يعرفه بعدالة ولا سخط فانه كان من قضاة الامصار الجامعة مثل مكة
 والمدينة والعراق والشام ومصر والقروان والاندلس فليستد وان لم يعرفه
 وليجل مثل هؤلاء على الصحة واما قضاة الكور الصغار فلا يتقدمه حتى يسال عنه
 العدول وعن حاله ومصر في كلامه يجوز ان يقرا منونا اي قاضي مصر من الامصار
 الجامعة ويجوز ان يقرا بالاشيون غير مصر وفي علي ان يكون البلد المعروف بهذا
 الاسم ويكون حكم غيرها من البلاد المتساوية لها محكمة والمدينة وغيرها حكما كما
 تقدم واقتضاه كما ذكرها وحدها للعلم بان ما عداها من الامصار الجامعة
 يشتركها في ذلك الحكم والله تعالى اعلم وقوله والا فلا اي وان لم يعرفه اهلا
 للقضا ولا هو من قضاة الامصار الجامعة فلا يتقدم كتابه وهو ظاهر ما تقدم
مس كان شاذكه غير وان سينا **مس** قد تقدم ان القاضي يكتب في كتابه ما يميز به
 المحكوم عليه من اسمه واسم والده وحده وحليته ومسكنه وصنعتة وتجارتة
 وشهرة ان كانت له بحيث يميز به عن غير فان لم يوجد بذلك البلد على تلك الاوصاف
 الارجل واحد ام القاضي بالكشف عنه ثم وجه الحكم عليه واسا ربه الكلام الي
 انه اذا وجد بذلك البلد اثنان فاكثر كل منهما يشارك الاخر في جميع ما ذكر فانه
 لا حكم حتى يتبين له المطلوب بالبينة العادلة التي يعرف انه المحكوم عليه
 بعينه قال في الجواهر ولو كان احد المتلايمين قد مات قد يستحق على الحي منهما ما في
 الكتاب حتى تشهد البينة انه الذي استحق عليه الا ان يطول زمان الميت ويعلم انه
 ليس هو المراد بالشهادة لبعده فيلزم الحي **مس** وان لم يميز في اعداياه او لا حتى يثبت
 احديته فلو ان **مس** يعني فان ترك القاضي التمييز في كتابه ولم يذكر الاسم المطلوب
 وابيه وحده فهذا للقاضي الثاني اعدا الطالب على صاحب الاسم المكتوب ايا ان ثبت
 المطلوب ان بالبلد من يشاركه في الاسم المذكور وهو قول بن القاسم في المدونة في
 وظاهر قول اشهب على ما في سماع زوان او ليس للقاضي اعداؤه على المطلوب حتى

ثبت انه ليس ثم بالبلد من يشترك في ذلك وهو من اده بقوله حتى ثبتت احية
اي انفراد بالاسم وهذه القول هو دليل قول بن وهب في سماعه ونان واختلف
اذا عين الطالب واحدا وطلبه يحمل حتى يأتي بالبيضة فقال بن القاسم في المدونة
لا يمكن من ذلك وقال مطوف ومن الماحشون واصبح يمكن اذا لم يؤمن غيبته ولم يكن
من اهل الملا **مر** والقديب كالحاضر **مر** هذا شروع منه رحمه الله تعالى في الكلام على الحكم
على الغائب واشتاتالي ان غيبته على ثلاثة اقسام قربة جد او بعيدة جد او متوسطة
وتد ابا القسم الاول وهو القديب كاليمين والثلاثة فقال والقديب كالحاضر يريد
والطريق ما مونة اختار اما اذا كانت الغيبة قربة والطريق مخوفة وسياتي
ذلك بن رشد وغيره والوجه اي في هذا القسم ان القاضي اذا ثبت عنده قربة
غيبته مع الامن وهو من اهل عمله فانه يكتب الي القاضي الذي هو فيه او الي
عدلين من عدول ذلك البلد ويعلمه من قام على طلبه وما ادعاه وما ثبت عنده
وتسمية الشهود الذي قيلهم وتسمية المعدلين لم فاذ اثبت عنده اقراره وان
لا مدفع له او ادعي مدفع او غير عنه اسجل عليه وقضى عليه في الدبع وغيره ولا
يختلف في ذلك ولا حجة له بعد ذلك ولا حجة عليه بشي قبل الاعداد اليه انتهى
وقد قال بن الماحشون العمد عندنا ان تسمع البيضة حضر الشخص او غاب ثم يعلم
بهم فان لم يكن له مدفع والاقضى عليه ولم يرها سمحون الا في الغيبة البعيدة
او يتوارى المطلوب او يتعدى فيقتضي عليه كالغائب والا ولم يذهب المدونة
وهو اجري على اصل المذهب في القضا على الغائب وفي المذهب رواية اخري
انه يقتضي على الغائب وفي المذهب رواية اخري انه يقتضي على الغائب قربة
غيبته او بعدت الا ان يقترب جد او قال بن عبد الحكم ان كان للغائب في بلد
الحكم مال او حبل او وكيد والافتلت الشهادة يريد لانه اذا لم يكن احد هذه
الاشيا ببلد القاضي صار حاكما بما ليس في ولايته **مر** والبعيد جد اكا فرقية
قضى عليه بيمين القضا وسمي الشهود والافتق **مر** هذا هو القسم الثاني من
اقسام من الغيبة وهو البعيد جد او قوله كافر بنية اي من المدينة او مكة
وكا لانه لس من حراسان وقوله قضي عليه اي في كل شي من الديون والحجوات
والعدول والديان والاصول وقاله بن رشد وغيره قال ويرجي له الحجة في ذلك
بن القاسم ولا يقيم القاضي لغائب او لطفه وكذا يقوم بحجته ابو عمران لا تطلع
حجتها بالقطع حجة وكليهما فكان ذلك انفع لهما لبقا يما على حجتها وقوله
بيمين القضا اي بيمين الطالب بيمين القضا فيحلف على عدم البراء والاستقفا
والاعتناء والاحتياال والتوكيد على الاقتضا فيه وفي بعضه وقبل وانه عليه
الان وزاد بعض الموثقين وانه لم يسقط عنه من الدين شيئا واختلف هل
هذه اليمين واجبة او هي استظهار على قولين حكاهما المازري عند العلماء وظاهر
ما هنا الوجوب وقوله وسمي الشهود والافتق يعني انه لا بد من تسمية له

الشهود في الحكم على الغائب ليجد سبيلا الى رد القضية بتجريح الشهود يريد
على القول ان المحجة ترجي له بن رشد وهو المشهور قال وان لم يسم البينة فالقضية
مردودة فيفسخ ويبتأن الحكم فيها وقاله اصبح واليه اشار بقوله والانقض
بن رشد وروي عن سحنون عدم لزوم ذلك لكنه احسن وهو ياتي على قول علي عبد الملك
ان الغائب اذا حكم عليه لا ترجي له محجة **مر** والعشرة او البويمان مع الخوف يقضي
عليه معهما في غير استحقاق العقار **ش** هذا هو القسم الثالث وهو المتوسط الغيبة
وجعل البويمان مع الخوف كالعشرة وهو صحيح ذكره بن راشد وغيره قال ويحكم عليه
فيما عدا الاصول وفيها قولان قال في باب القسم من المدونة سعت من يدك عن مالك
انه لا يقضي على الغائب في الدور وهو راي الا في الغيبة البعيدة مثل الاندلس
وطبحة وما بعد فليقتض عليه وما علمت في هذا خلافا وقاله مالك في الواضحة
وانكده بن الماحشون قال وانما يقول ذلك اهل العراق وعلى المدينة على خلاف
وبه قال سحنون وحيث قضى عليه فلا يرد ورجي له المحجة ومثله عن سحنون
وروي عنه ايضا انها لا ترجي له **مر** وحكم بالاثمين غائبا بالصفة كدين **ش** يعني
ان المحكوم به اذا كان مما يميز بالصفة في غيبته كالعبد والداية وخوفا فانه
لا يطلب حضوره بل يميزه البينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين وهذا هو
المشهور ولا بن كنانة خلافا فانه قال ان كان العبد لا يدعي الحرية ولا يدعي
احد حكم فيه بالصفة وان كان هو يدعي الحرية او يدعيه من هو في يده فلا يحكم فيه
بذلك وان كان الشيء لا يميز فلا يطلب حضوره بل يقول البينة غضب منه كذا
فتمنه كذا **مر** وجلب الخصم بخاتم او رسول ان كان على مسافة العدوي لا اكثر كسنتين
صبيلا الا يشاهد **ش** لما منع من الكلام على الغائب شرع في الكلام على الحاضر
وما الحق به وذكرا انه يجلب مع خصمه بخاتم محمده بختمه له القاضي او برسول يركله
او بورقة ويخوذ لك انه يجلب مع خصمه ان كان بين موضع الخصم ومجلس القاضي
بمقدار مسافة العدوي هكذا ذكره محمد بن عبد الحكم ولم يجده ونص غير علي ان
القرب مثل ان ياتي ثم يرجع فيبيت في منزله وقاله الباجي القرب مثل ثلاثة
اميال الجوهرى والعدوي طلبك الي واللعيد بك علي من طلبك اي ينتقم منه بيقا
استغديت علي فلان الامير فاعدا في عليه اي استغنت به عليه فاعاني والاسم
منه العدوي وهي المعونة فان زاد على مسافة العدوي كسنتين صبيلا لم يجلبه وقاله
سحنون في العتبية الا ان يشهد شاهد يد لك فيكتب القاضي اليه اما ان يحضر
او يرثي خصمه وقاله بن عبد الحكم وفي وثائق بن هشام لا يتخص من البعد خصما ولا
شاهدا واذا قل **س** بالاول فقال بن عبد الحكم انما هذا اذا كان السبيل
ما يورث الخاف على الذي يجل اليه فاما اذا كان اغلب اللان واما يتبع الخوف
العلمة والرة فانه يجلبه لان هذا الامر لا تجلوا منه الدنيا **مر** ولا يزوج امرأة
ليست بولائه **ش** ان القاضي ليس له ان يزوج امرأة خارجة عن ولايته الا اذا دخلت

قال ابن زبير في المتن قال
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله
 في الجواب عن سؤاله

ولا يثبت وقال في الجواب هو وهو واضح لانه اذا خرج من محل ولا يثبت صار يثبت
 من الحكم في ذلك الموضع فكذلك اذا كان المحكوم عليه خارجا عن ولايته **ش** وهل
 يدعي حيث المدعي عليه وبه يحمل او المدعي واقم منها **ش** يعني اختلف اذا كان المدعي
 في بلد والمدعي عليه في غيره هاهنا يدعي حيث يكون المدعي عليه وبه قال المطرف
 قال وبه جري الحكم بالمدنية وبه حكم بن بشير بالاندلس وقاله اصبح ويحتمل
 واليه اشار بقوله وبه عمل او انما يكون الدعوي حيث يكون المدعي وهو قول
 بن عبد الملك واقامه فضل من المدونة واليه اشار بقوله واقم منها **ش**
 وفي تمكن الدعوي لغايب بلا وكاله تردد **ش** المنع في ذلك لابن عبد الحكم فقال
 ان كان للغايب ببلد الحكم مال او حمل او وكيل سمعت الدعوي ولا نقلت الشهادة
 وقد تقدم وقال بن عبد السلام لا يظهر لاشترط حضور الوكيل فابده لان
 المدعي ان كان له مال عند الوكيل فالمال وحده كاف وان لم يكن له عند مال
 فلا معنى لنزاعه معه اللهم الا ان يكون الوكيل معوضا بلزم الموكل اقتارده محسنا
 يظهر لك الاشتراط فايده والله تعالى اعلم **باب**
 العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وجور بدعه وان تاوّل كحارجي وقدر **ش**
 يريد ان العدل الذي يقبل قوله ويعمل بمقتضى شهادته من اجتمعت فيه هذه
 الشروط وما ياتي بعده وقد ذكر من ذلك ما يكون وجوده مانعا وعدمه موعنا
 على ما استواه واحترق بالحرم من الرقيق القن ومن فيه شائبة رقة كنعق العبد
 عن تلك المرتبة الشريفة وعمله بعضهم بان الرقة اشر كفو فيمنع كاصله واحترق
 بالمسلم من الكافر فانه لا يجوز شهادته على المسلم باجماع ولا على مثله عندنا خلافا
 لابي حنيفة وبالعاقل والبالغ من المجنون والصبي لاحتال كذبا ولعدم التكليف
 واحترق بقوله بلا فسق مما اذا كان فاسقا فانه لا يقبل شهادته لان من
 هو تلك الحال لا ينعى دينه غالبا من الوقوع في شهادته الدور وارتاب
 الباطل ولعله يريد بالفسق فسق الجوارح واما فسق الاعتقاد فقد اشار
 اليه بقوله وبدعة وسيد كية وقوله وجري وشروط في قبول شهادته
 انتفى المحرف لو كان مولى عليه لم تقبل شهادته وان كان مثله لو طلب ماله افق
 محله وهو احب الي قال في البيان وهو الذي ياتي على المشهور من قول مالك
 واصحابه ان المولى عليه لا تنفذ افعاله وروى ائمة وبن عبد الحكم عن مالك
 حبان شهادته وقوله وبدعة اي وكذا لك شروط في قبول شهادته انتفاكه
 البدعة فلا تقبل شهادته ما حوذه من قوله وان تاوّل لانه اذا لم يقبل مع تاوّل
 فلان لا يقبل مع كونه منقرا من باب اولي والجاهل مثله وقد مثله للتناوله
 بالحارجي والقدري يريد المجهدين واما المتقصد لهما فهو المراد بالجاهل **ش** مباشر
 كبريه او كبر كذب او صغير خسة وسفاهة ولعب تردد **ش** ليس المراد بعدم
 مباشرة الكبيرة وما ذكر معها ان لا يكون صدر منه ذنب اليته لانه متعذر

ولان المراد اذ كان على شيء من ذلك ثقتنا بحسن توبته ان شها دته بقوله
وانما مراده ان شرط التناهد ان لا يكون متلبسا بذلك تلبسا لا يعرف له بعد
قوبه وانما عطف على الكذب على الكسرة واذا كان من الكبار لانه اهم ما يطلب في النهاية
ولما ذكره من ان القاع منه هو الكثير واما الكذب الواحدة وكونها فلا وهو الذي
قاله في الرسالة لقوله او محبوب في كذب وانما تكلف الكذب الواحدة قاحلة كثر المحرم
ونحوه فعمد المحرم الا على من وفقه الله تعالى وغاير بين الكسرة والصغير جريا على
مذهب الاكثر خلافا لمن عدّها كلها كبارا واختلف على مذهب الاكثر فيما تبار به
الكبار عن الصغار فمنهم من ميزها بالعدد فروي ابن عمر انك يا الله تعالى وقتل
المفسد وقتل المحصنات والزنا والفوار من الزحف والسر والكل مال اليتيم وعقوق
الوالدين والاحادي في الحرم زاد ابو هريرة واكل الربى وزاد على السرقة وشرب
الخمير ومنهم من صيغها بالخص فغن ابن عباس كلما نبي عنه فهو كبيرة وسيل ابي سبيح فقال
الي سبعين وروي الي سبع مائة اقرب وعنه الكبار كل ذنب ختمه الله تعالى بنار او
عذب اوله او لعنة او عذاب ونحوه عن الحسن وقتيل حامي ما اوعده الله عليه بنار او جحد
في الدنيا وقال بن مسعود وغيره في جميع ما نهى الله عنه من اول سورة النساء الي قوله
ان يحبوا كبار ما نهون عنه وقتيل ما عظم مفده فهو كبيرة وقال ابن عبد
السلام الشافعي اذا اردت معرفة الفرق بين الكبار والصغار فاعرض مفده
الذنب على مفاسد الكبار المقصود عليها فان نقصت عن اقل مفاسد الكبار فهو
من الصغار وان ساوت ادنى مفاسد الكبار اذ ارب عليها فهي من الكبار وقيد
الصغير بكونها من صغار الحسنة كسرة لقمة والتطفيف بحجة احتراز من الصغير
التي لتسبب كذا فانه لا يشترط اسما وها ابن شماس قال لا علم اونا وليست العلة
ان تحض الرجل الطاعة حتى لا يتوبها معصية لان ذلك متعذر ولا يقدر عليه الا
الاوليا والمديون ولكن من كانت الطاعة اكثر حالة واعلمها عليه وهو محتجب به
الكبار يحافظ على ترك الصغار فهو العدل وقوله وسفاهة انظر على ماذا يعطف
هذا فيجتمد ان يكون معطوف على قوله فسق اي بلا فسق وسفاهة الا ان قوله
وحجر يعني عنه ويجتمد ان يكون معطوفا على قوله لم يباشر كسره ويكون المباشرة بمعنى
التكبير اية ولم يباشر سفاهة او يكون معطوفا على ما قبله وقوله ولعب نرد اي
وشرط قبول شهادته ان لا يباشر لعب نرد لقوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنردشير
فكانما صبح بدمه في لحم حنظل ودمه بن يونس قال ابن عبد الحكم لا اعلم من يلعب بها
في وقتنا الا اهل السفه ومن ترك المروة والمروة من الدين فلا تقبل شهادته
قوله ذو مروة يتوك غير لائق من حمام وسماع غنا ودباغنه وحياكه اختيارا وادامة
شطرنج **قوله** هذا معطوف على قوله حر مسلم اي العدل حر مسلم
عاقل بالغ ذو مروة ثم نبه على ان المروة هي الارفع عن الامور التي لا يلفق
وان لم تكن من المحرمات من لعب حمام وسماع غنا وحرفة دينه كاللداغنه والحيكه

وعونها قال في كتاب الدم من المدونة ولا يجوز شهادة لاعب الحمام اذا كان يقامر
عليها فاشتموط مع ذلك المقامرة عليها ولم يقيد ذلك في موضع فاطلق واختلف هل
يجز المطلق من ذلك على المعتد ام لا وقال ابن محرز وسائر يد بالمدونة نظافة
الثوب وفراشة المركوب وجودة الاله وحسن البيان بل المراد النصوص والسمات
الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفه والمجون والارتقاع عن كل خلق ردي يري ان من
يخلق به لا يحافظ معه على دينه وان لم يكن في نفسه حرجه كالادمان على لعب الحمام
وان لم يقامر عليها فلم يقيد لعب لعب الحمام بالمقامر عليها وهكذا ذكر غيره لكن زاد قيد
الادمان ولم يعتبره هنا الا في الشطرنج وظاهر الحديث ان ذلك حرجه مطلقا لما
حرجه ابوداود عن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يراي رجلا
يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطان وما ذكره في الحرف الدينه نحو في الجواهر
وبه يقول اختيارا على ان من اضطر الي فعلها بفاقة نزلت به وعوذ ذلك او اكره
عليها لا تكون قاذرة يريد وكذلك من قصد فعلها كسر نفسه ومباعدة عن الكبر
وتحفظها باخلاق الفضل كما اشهد عن بعضهم هكذا نفق عليه بعض اصحابنا وانما
اشترط الادمان في الشطرنج دون ماعداها لاختلاف الناس في اباحتها اذ قد روي
عن جماعة من التابعين انهم كانوا يلعبون بها وقد وقع في المدونة تقييدها
به لك تارة كما في الشهادات وعدم تقييدها تارة اخرى كما في السرقة والدم
واختلف هل هو وفاق او خلاف ويجز المطلق على المعتد وهو الاصل وحكي ان ابى
زيد وابن يونس عن بعض الاشياخ قولان من لعبها لا يجوز شهادته وان لم يكن
مدمن **قلت** وهو ياتي على قول من حمل المدونة على الخلاف بن يونس وغيره
وقال محمد ان عبد الحكم ان كان يكثر اللعب بها حتى يشغله عن الصلوات في الجماعات
طرح شهادته والاحازت وفي كتاب الجامع من الجواهر العزق بين ان يلعب بها
مع الاواسر على الطرقات وبين ان يلعب بها في الخلوة مع الاسنان والنظر من غير
ادمان ولا في حال يلبي عن العبادات والمهمات الدينية والدينية فيباح في هذه
دون وعلى هذا فلا يكون لعبها على الوجه الثاني قاذرا والله تعالى اعلم **ص**
وان اعمى في قول او اعمى في فعله **ش** يعني انه لا يشترط في الشاهد ان يكون سمعا بصيرا
بل يجوز الشهادة مع فقد احدي الحاستين ولهذا يجوز شهادة الاعما في الاقوال
والاصم في الافعال ومنعها شهادة الاعما في الاقوال والخلاف بيننا وبينهما مبني على
ان الاعمي هل يحصل له علم صدوري بان هذا صوت فلا نام لا واستدل مالك على
القبول بقوله عليه الصلاة والسلام ان لا يبياري بليد فكلوا واشربوا حتى ينادي
بن ام مكتوم فامر بالامساك عند نداءه وهو لا يعلم الا بالصوت وبان الناس كانوا
ياخذون عن ان واجبه صلى الله عليه وسلم من وراء الحجب وسعه ولو لم تجز شهادته
الاعمال ما جاز له وطبي امته ولا وجهه لانه لا يعرفها الا بكلامها **ص** ليس بعمل
الا فيما لا يلبي **ش** لما منع من شروط قبول شهادته ان هذا شرع في مواضعها وانما

الى انها تسعة الاول التفتل قال ابن عبد الحكم قد يكون الجبر الفاضل ضعيفا لغفلته
 فلا يقبل شهادته وقوله الا فيما ليس اي فان شهادته تقبل في مثل ذلك كقوله رايت هذا
 قتل فلا تا او قتل غيره او قطع يده او نحو ذلك من الافعال وقوله سمعت هذا اطلق زوجته
 ثلاثا او شتم فلانا ونحو ذلك من الاقوال ونحو المان ري بن شابس ونحوه في الجواهر فثبت
 عدل لا يكون متطلعا عنهم ما شهد به وبه عليه الامور فيجعل الشيء على خلاف ما هو عليه وقد
 يلحق فيقبل التلقين ورب شيء يجله بعض الناس ولا يجله منهم بعضهم ورب شيء خفيف يثقل
 كل احد بما كان متدا على الذي لا يكاد يلبس او اللقطة التي لا تعلق بغيرها ولا يطول الخطا
 معها قبلت شهادته على كل عدل فيه وما كان من القصص الطويلة والامور التي فيها مراحلة
 ولا يؤمن على الشاهد اذا كان مغفلا ان يذهب عليه بعضها ولعل ما فهم متعلق بما ان ذهب عليه
 فان هذا وشبهه لا يقبل فيه الا المتيقن المتيقن **ش** المباح الثاني القرب الا كيد لا مطلق القرب فان بعض
 وولد وان سفل كسنت وزوجها **ش** المباح الثاني القرب الا كيد لا مطلق القرب فان بعض
 الاقارب يكون شهادته لغرضه كما ستقف عليه وقوله كاب يريد به الجنس لشيء الاب والام
 وابا وهما وهم الاحداد والحداد واصولهما واصول اصولهما ولهذا قال وان علا وقوله
 وزوجها اي زوج الام وزوجه الاب يعني ان الولد لا يجوز شهادته لزوج امه ولا لزوجته ابيه
 ولا هاله وقوله وولد وان سفل كسنت اي وان سفلت وكسنت بعض الناس ثغرة عن مالك
 فتول شهادته الولد لا يبيح دون العكس وانكدة المان ري وعنه من اشيا خنا قال وربما
 كانت هذه الحكاية وهما وقوله وزوجها اي الابن والبنت وهو ظاهر وقد اختلف
 في شهادته لزوج ابنته وزوج ابنه على ثلاثة اقوال المانع لا ينظر القاسم نظر المال وهو
 الذي ذكره هنا والجواز للسكون نظر الى الحال وقيل ان كان مبرا اجاز والا فلا
 حكاية بن محبوب **ش** وشهادته ابن محاب واحدة ككل عند الاخذاء وعمل شهادته او حكمة **ش**
 بن رشد شهادته الاب عند ابنته والابن عند ابيه او شهادته كل منهما على شهادته صاحبه
 او شهادته كل منهما مع صاحبه الحكم فيها كلها سواء الاختلاف فيها كلها واحد قيل ذلك جائز
 وهو قول محمود لانه اجاز شهادته الاب على قضا ابنه بعد عدله واجاز شهادته عنده
 بشرط التبريد قال وينبغي هذا الشرط عنده في بقيةها وهو قول مطروق لانه اجاز شهادته
 كل منهما على شهادته الاخر وقيل ذلك لا يجوز وهو قول اصبح لانه لم يجز شهادته كل منهما على
 شهادته الاخر وكذلك ياتي على مذهبه في بقيةها وفتى بن الماحضون بين شهادته معه
 وشهادته على شهادته وبين شهادته على حكمه بعد عدله فاجازها في الاولين ورها
 في الاخرى قال وذلك تناقض فقوله هنا ان شهادته واحدة مع الاخرى واحدة اي شهادته
 واحدة فوجاز على مذهب اصبح لان قوله لا يجوز يعني لا يجوز كونهما شهادتين بل محملان
 معا كاشهادته الواحدة وتبطل الشهادتان الاخرى كما تبطل في بقية ذلك **ش**
 بخلاف الاخ لاخ ان يورث ولو تعدل وتاوت ايضا بخلافه **ش** اي بخلاف شهادته
 الاخ لاخيه المبرر فانها جائزة وظاهره كان الاخ في عيال اصبه ام لا وليس ذلك فقد
 قال مالك في المدونة لا يجوز شهادته من هو في عيال رجل له ولي ذلك الاخ والاجير

اذا كانا في عيال لم يكونا في عيال له جازت شهادتهما اذا كانا مسيرين في العدالة
 في الاموال والتعدييل بن يوسف وكذلك قال ابن القاسم في المستخرج ان الاخ يعدل اخاه
 وقال اشهب لا يعدل لان شرف اخيه شرف له بن حبيب واما ان كان المشهود له في عيال
 الشاهد فتجوز شهادته له ادلة شامة هنا وقال بعض المتأخرين ان كان المشهود له من
 قرابة الثالث هكذا لا يجوز فينبغي ان لا تجوز شهادته له مال لا يدفع بذلك نفقته
 وان كانت لا تدرمه لان تركه للنفقة معروفة فنتهم بهذا واما ان كان المشهود له اجنبيا فثبت
 له جازة بن يوسف وهو استحسن ان لا فرق بين رواية بن حبيب بين الاجنبي والقريب وخص
 في اشتراط التبريز والذي يظهر من كلامه في المدونة على ما قدمنا لا اشتراطه كما ذكره هنا
 وظاهر قوله في الرسالة وتجوز شهادته الاخ العدل لاجنه عدم اشتراطه اذ لم يقيد له واليه
 ذهب بعضهم وظاهر كلام الشيخ ايضا انه لا فرق في ذلك بين ان يكون المال المشهود به
 قليلا او كثيرا وحكي اللحن في ذلك الجواز وعدمه مطلقا والفرق بين المبرر وغيره والفرق
 بين اليسير وغيره ذلك دون الكثير وفي البيان لا خلاف في جواز شهادته له في الاموال
 ما لم يكن في عيال المشهود له قيل مطلقا وقيل بشرط التبريز وينبغي ان يقيد كلامه بما اذا
 لم يكن الاخ يكتب شهادته لاجنه شرفا او خاها كسها دته له بانه تزوج من يحصل
 له بتكاسها شرف او جازة لكونها من ذوي القدر او يدفع له عنه بها معونة كسها دته
 ان فلا نافع فيه او يخرج من جرحه فان المارزي حكى اتفاق اهل المذهب على عدم جواز
 ذلك واختلف في شهادته له في جراح العمد والمشهور المنع خلافا لاشهب والزمه بن
 رشد على ذلك ان يجزها له في القتل والحدود وقال عياض اختلف في شهادته له
 في القضاء والحدود وغير المال وقوله ولو تعدل هكذا قال ابن القاسم ورواه
 بن زياد وابن نافع عن مالك وهو ظاهر المدة وانه على ما قدمناه من قوله اذا كانا مسيرين
 في العدالة والاموال والتعدييل وجملاها الاكثر من على ظاهرها قال بعضهم المراد بالتعدييل
 فيها تعدييل من شهد لاجنه ولا يجوز له تعدله لانه يشرف بعدالة اخيه وهو معنى قوله
 وتولت ايضا بخلافه اي المدونة واليه هذا القول ذهب اشهب وابن نافع وابن الماجشون
 واصبغ وهو الظاهر وعلى الاول يخرج من جرحه لا على الثاني ولا بن الماجشون ثالث
 انه يعدل ولا يجوز له واختاره بن حبيب **مر** كاجير ومولي وملاطفي ومفاوض في غير
 مفاوضته ورايد او منقص وذاكر بعد شك وتزكية **ش** هذا راجع الى قيد التبريز
 والمراد انه يشترط التبريز في ثمان مسائل الاولى شهادته الاخ لاجنه كما تقدم الثانية
 شهادته الاجنبي لمن استأجده اذ لم يكن في عياله **الثالث** شهادته المولى لمن اعتقه
 الرابعة شهادته الصديق الملاطفي لصديقه الخامسة شهادته الشريك للمفاوض
 لشريكه في عتومات المفاوض السادسة من زاد في شهادته او نقص منها بعد ان
 شهد بها وذكر هذه الستة في البيان والمقدمات قال وهو مذاهب بن القاسم السابعة
 اذا شهد شك في شهادته ثم تذكرها وزاد في المقدمات المزكي وهو **الثامن** **مر** وان
كحد يعني ان المبرور تجوز تركيته لمن شهد في حد من الحدود اذ اطلب منه القاضي

نفس

اختلف الفقهاء في المبرور
 بغير كسبه شهادته في نفقة
 في زواجه او نفقته
 في غير ذلك قال مالك
 ان المبرور لا يثبت له
 ما اذا زاد بعد اذ اراد
 ان يجازي ربه بعد ربه
 في جميع ما سجد ربه
 في غير ذلك من شهادته
 في الزاوية المبرور
 في الزاوية المبرور

تركته وقال احمد بن عبد الملك لا تكون عدالة في الدنيا ابن زرقون ولم يصح هذا
 القول على **مر** من معروف الا القريب **ش** مراده ان من ليس بعريب اذا شهد عند الحكم
 شهادة وطلب منه تركية فلا يتركها الا من هو معروف عند القاضي من اهل بلدة ولا
 يقبل في تركيته غير ذلك للتمية بخلاف العريب اي غير البلدي فيقبل في تركيته من ليس
 معروف عند القاضي اذا كان من يعرفه بالعدالة ويجزيه القاضي وهذا مسئلة كتاب
 اللقطة من المدونة قال فيها واذا شهد قوم على قوم فعد لهم قوم غير معروفين فعدل
 المعدلين احذون فان كان الشهود عذرا باحاز ذلك وان كانوا من اهل البلدة لم يحز ذلك
 لان القاضي لا يقبل عدالة على عدالة اذا كانوا من اهل البلدة يكون الشهادة على
 العدول انفسهم **ص** اشهد انه عدل رضي وهو اختيار ما لك واصحابه لان العدالة
 لشعر سلامة الدين والرضي لشعر بالامانة من البلدة والعقولة وهو موافق لقوله
 نقالي واشهد واذا رضي عدل منكم وقول **ص** من ترصون من الشهدا وقال ابن حبيب عن
 مطرف وبن الماحشون يقول هو عندي عدل رضي وليس عليه ان يقول عدل رضي في علم
 الله ولا ان يقول الرضا له وعلى وقاله اشهد عن مالك وبه قال ابن عبد الحكم فاصبح
 وخوف عن اشهد وسبحون وظاهر كلامه انه لا يكفي احد اللفظين وبه صرح بن الحلان
 قال في الكافي وهو تحصيل مذاهب مالك وقال ابن زرقون المعلوم من المذهب خلافه
 وانه ان اقتصر على احد اللفظين اجزا وهو معلوم لما لك وسبحون وغيرها واختار
 اللحن التفصيل فان اقتصر على احدي الكلمتين ولم يسأل عن الاخر فهو تعديل وان سئل
 فتوقف كان ذلك ريبا وليسيل عن السبب في توقفه فتدبره كدورها غير قاصح في
 العدالة او وجهها يرتب فيوقف منه قال في المجموع فان قال لا اعلم الاخر اقلين
 تركية حتى يقول اعلمه رضي واره عدلا وقال بن نافع عن مالك يقول اراه عدلا رضي
 وروي بن حبيب عن مطرف وبن الماحشون انه يقول هو عندي عدل رضي وقال **ص**
 كنانة التعديل ان يقول اعرفه او اعلمه عدلا رضي جازي الشهادة ولا يقبل منه لا اعلمه
 الا عدلا رضي وقد كثر عن مالك في كتاب بن سحنون **ص** من فطن عارف لا يحدغ
 معتد على طول عشرة لاسماع من سوقه او محلة **ش** يريد ان التركية لا يقبل
 الا من فطن عارف لا يحدغ لان القصد كثر فلا يقبل كل من تركي بل لا بد ان يكون مطلقا
 على عور الناس وكذلك لا بد مع ذلك من اعتماده على طول المعاشرة وقاله سحنون يقبل
 تركية كل من يعرف باطنه كما يعرف ظاهره من صحته طويلا وعامله في السفر والحضر ابن
 كنانة وسحنون ومن عدل رجلا لم يعرف اسمه فليقبل بعدله وقول **ص** لاسماع يعني
 انه لا يكفي في التعديل ان يعتمد المذكي على سماع من غيره ولا بد ان يكون معتمدا على
 ما تقدم وقد قال مالك اذا صحبه شهرا فلم يعلم الاخر فلا تركية بهذا فكيف بالسماع
 وقوله من سوقه او محلة يريد ان تركية اهل سوقه ومحليته ريبا وقاله
 مطرف وبن الماحشون وبن عبد الحكم فاصبح الا انهم قيدوا بما اذا كان غير مشهور العدالة
 قال الا ان يكون محدلوه اهل براره في العدالة والفضل والي هذا اشار بقوله

٩٤
 لا نقدر **ص** ووجبت ان نعين كجرح ان بطل حق **ش** يشير هذا الى ما قاله مالك ان
 من علم عدالة شخص يجب عليه تركيبته قال لانه من جملة الحقوق الا ان يجد غير هو في سيرة
 ويرخص في ذلك بن نافع لان العدالة عن مقطوع بها بخلاف سائر الحقوق وقوله
 كجرح ان بطل حق يريد وكذلك يجب علي من علم من شخص جرحه ان جرحه اذا خاف ان سكت
 ان حق بشهادة المجرع باطل او موقوف **ص** ونوب تركبة سر معها **ش** معها اي مع العلانية
 وهكذا قال البايع وغيره ان الافضل في التزكية الجمع بين السر والعلانية فان اقتصر على
 العلانية جاز وهو مذاهب المدونة خلافا لابن الماجشون الممنى وهو احسن لان الناس
 يتقون ان يذكروا في العلانية ما يعلونه من الشريعة العدالة واما تركبة السر وحدها
 فانها كافية من غير خلاف بن عبد البر واول من سأل سراسرمة **ص** من متقدم **ش** حد
 هكذا اورد عن بعضهم انه قال لا احب ان يسأل في السواق من اثنين واحدا في ذلك في الا
 لان اصل المذهب ان كلما ابتد القاص فيه بالسؤال يكفى فيه بالواحد قال في النوادر
 كلما ابتد السؤال فيه والكشف عنه فله قبول قوله الواحد فيه وما ليس كذلك
 فلا بد فيه من شاهدين هذا معنى كلامه وحكي البايع القولين على الخلاف وقال
 غيره ليس بخلاف وانه لا خلاف ان الشاهد الواحد يحوز في السر وان كان الاختيار
 الاثنى واما تركبة العلانية فلا يقبل فيها الاثنان وعن ابن لبابة انها لا تكون
 الا من ثلاثة فصاعدا وطاهر المذهب وهو قول ابن الماجشون ان شهود الزنا كغيرهم
 وروي مطرف انه لا يكفى في تركبتهم الا اربعة وحكي المتسلي قول تركبة النساء فيما يجوز فيه
 شهادتهن مطرف وابن الماجشون وينبغي لك للحاكم ان يستكثر من العدلين ولا يكفى
 باثنين الا في مثل البايعين في العدالة **ص** وان لم يعرف الاسم ولم يذكر السبب **ش** قد
 تقدم عن ابن كفاة وسحنون انه يقبل بعدل الشاهد لمن لا يعرف اسمه وقد اشار
 بقوله اولم يذكر السبب الي انه لا يجب على المدعي ذكر سبب التقديل لان التزكية لا تكون
 الا بعد طول العجبة واختيار الافعال الكثيرة كما تقدم وذكر ذلك بطول وربما قصرت
 العبارة عن بعضه فيسقط لما فيه من المشقة والخلاف في هذا الخلاف سبب التخرج
 فانه اختلف فيه والاقرب انه لا بد من ذكر سببه اذ لا يكفى فيه الشئ الواحد واليه اشار
 بقوله **ص** بخلاف الجرح **ش** اي بخلاف سبب الجرح فانه لا بد من ذكره وقد اختلف في ذلك
 على اربعة اقوال ثالثها لمطرف ان كان عالما بوجه التخرج لم يجب ذكر سببه والا وجب
 ورابعها لا سبب ان كان الجرح بفتح الدراع مبرور في العدالة لم يجب علي من جرحه ذكره
 سبب الجرح وان كان مبرورا وجب وحكي الممنى وابن شاس الاقوال الاربعة وذكر المازني
 في شرح البرهان ان الخلاف اما حسن اذا وقع ذلك ممن هو عالم بالجرح والتقديل
 فلا يحسن قبول ذلك مطلقا من جاهل لا يعرف وجه التخرج ولا التقديل انتهى ولهذا ارجح
 الاشياخ ذكر سببه مطلقا قالوا لاختلاف العلماء في اسباب الجرح مع عموم بعضها
 وقد جرح اقوام من المحدثين وسبوا الاشياخ منها بواو استفسر من جرحهم فذكر ما لا يصلح
 فقال بعضهم رايته يبيع ولا يبيح في الميزان وقال آخرون رايته يعتاب بخفية

تركبة العلانية
 تركبة السر والعلانية

ولا ينكر وقال اخرون رايته يبول قايما فقبل له واذا بال قائما قال يتطاول عليه
 بوله قيل له هذا رايته صلى الله عليه وسلم قال لا يظهر عليه غلظه في التخرج لما كوشف
 عن سببه **ص** وهو المقدم **ش** يريد ان الشخص اذا شهد له بينة بالعدالة وجر
 احري فان الحرج تقدم اي تقدم بينته على بينة التعديل لانها علمت ما لم يعلم المعدلون
 واختاره بن رشد وغيره قال في البيان وهو دليل ما في السرة من المدونة ورواية
 عيسى بن القاسم وقيل يعبر الى التخرج بزيادة العدالة او بزيادة العدد عند
 من رجع به ولمطوفين ومن ذهب ان بينة التعديل اول لانها شهدت بفضل في اول
 من القول بالشر وقيل بن رشد الحلال بما اذا قال المعدلون هو جازن الشهادة
 وقال المخرجون هو غير جازن لها واما ان تقدم المخرجون الحجة فلا خلاف في تقدمهم
 بن عبد السلام والمسئلة عامة فيها اذا نساوي عددا المخرجين والمعدلين او كان
 عدد المخرجين اكثر على تقدمه شهادته الحرج وقصر الخلاف على ما اذا كان المعدلون
 اكثر وانكر هذا فيه والصحيح في النقل ما قدمناه الا ان التحقيق يقتضي ان لا يختلف
 في تقدم شهود الحرج وان اولى عدد المعدلين على عددهم لان المعدلين يحكون عن طاهر
 الامر والمخرجون يحكون عن بواطن الامور المستورة والمعدل ينبغي ان يكون علم ومن علم
 مقدم على من لم يعلم قال المان لاني لکن لو قطعت كل طائفة بكذب الا حري مثل ان
 يقول المخرجون رايته عاكفا على مشرب الحزب لعله كذا ويقول المعدلون شاهدها
 تلك الدلية عاكفا على الصلاة فيقطع بكذب احدي الطائفتين فيقع الصريح بالظهور
 في العدالة او بكثرة العدد على طريقة من رجع به لك من اصحاب مالك واختار المحقق
 تقدم الاربع في المجلس الواحد وان بنى المجلسات وتعارفا قدم الحرج وان ساعد
 حكم بالاخرة منهما اما لو اتفق شاهدها على تخرج شاهد يكن اختلف في سببه فقد اختلف
 قول المحققين في تلفيق ذلك كما لو شهد احدها انه خائن وشهد الاخر انه باكل الميتة
 وبالكلفين قال ابن عبد الحكم وانكر المحققون ان يكون نذري شاهد عند قاضي فيمضي القام
 وشاهده الى بلد اخر فيشهد له ثم يعود بملك التزكية التي قدمها قيل ان شهد **ص** وان
 شهد ثانيا في الاكفا بالتزكية الاولى نرد **ش** يريد ان من شهد بشهادة فرد في قضا
 ثم شهد بشهادة ثانية هل يلتقي بالتزكية الاولى او لا بله من تزكية ثانية نرد الاشارة
 في ذلك لك فذهب اشهب الى الاكفا وقال المحققون لا بد من التزكية كلها شهدت بكثرة
 تعدله ولشهر تزكيتته قال في البيان وهو غرق في الاستحسان لانه قد لا يعرفه
 غير الذين عدلوه اولا وقد يكون قدما بوا او غابا فيسقط حقا قد شهد به
 من قدر في وثقت عدالته وقائ ما لك في الواحدة من رواية مطروق بن الماحون
 يلتقي بالاولى ما لم يحن فيه بشي او يتايب منه وقيل ان ركاه من هو مشهور بالعدالة
 في تزكية الكثر بالاولى حكى هذا القول بن رشد عن ابن كنانة هكذا وطاره ان
 القوة والضعف بالنسبة الى المزمك لا الى الشاهد وفي كلام الباجي ما يخالف هذا
 فانه حكى عن ابن كنانة انه قال ان المشهور بالعدالة يجزي فيه التزكية الاولى حتى
 يخرج بأمرين والذي ليس بمعروف في يتوقف فيه فاعتبر حال المزمك فيفتح الكاف والنقل

الاول اظهر وقال بن القاسم في العتبية ان كانت الشهادة الاولى فريضة ولم يطل حيا
لم يكلف تركيبة وان طار فليكشف عنه ثانية طلب ذلك المشهود عليه ام لا والسنة طول ولا
في المجموعة ان شهد به خمس سنين وكجوها سيل عند العدول الاول فان مات عدله مرة اخرى
والا لم يقبل **ص** وخلافها لاحد ولد به على الاخر او ابويه ان لم يظهر ميل له **ش** هذا معطوف
على قوله فيما تقدم خلاف اخ لاخ ايجل خلاف شهادة اخ لاخ وخلافها اي الشهادة لاحد ولغيره
ولديه على الاخر او لاحد ابويه على الاخر فانها ايضا جائزة وقد حكى في ذلك بن حجر
قولين ثم قال والصواب الاحراز لان الشاهد استوت حالته فمن شهد له وعليه نصارة
كمن شهد لاجني على مثله واشتراط بعضهم في قبول هذه الشهادة التبريز وقوله **ص**
ان لم يظهر ميل يبرئ كتهادته للبار على العاق او للصغير على الكبير فانها غير جائزة
باتفاق بن رشد ولو شهد لولده وليس في حجره على ابيه او لاهله على ولده فيخرج على
الخلاف في شهادته لاحد ابويه على الاخر ولو شهد لابيه على حده او لولده على ولد ولده
لا ينبغي ان لا يجوز اتفاقا ولو كان على العكس لا ينبغي ان يجوز اتفاقا **ص** ولا عدو ولو على
ابنه **ش** هذا هو المانع الثالث من موانع الشهادة وهي العداوة والمراد بها الدينية
لا الدينية كحوائز شهادة المسلم على الكافر فلو كان اصل القعدالة دينيا لا انهارت
على القدر الواجب فان ذلك القدر الزايد يمنع الشهادة قاله المازري وعياض
وهو ظاهر لان العداوة لو محضت لله لما حازرت القدر المازون منه من كفاية
تقبل شهادته احدهما على الاخر اذا كانت الحجة في امر خفيف ولا تقتل في المهاجرة الطويلة
والعدالة البينة وقوله وان على ابنه اي وكذا لك منع شهادته على بن عدوه وهو
قول بن القاسم وصوبه بن يوسف ونقل اللخمي عن محمد حوارها وان كان الاب حيا والابن
في ولايته وتقتل ايضا هو والمازري وغيرهما عن عبد الملك حوارها ان لم يكن في ولايته
ابيه ومعنومه انه لو كان في ولايته لم تجز عنه ايضا لا يجوز بمال في حياة الاب اللخمي
يريد وان كان رشدا وجوز بعد موت الاب وهذا الخلاف مقيد بما اذا كان لم يذكر
على الاب معرفة بتلك الشهادة فاما اذا كان يلحق الاب بسببها معرة كتهادته ان
الابن سرق او زنا او شرب حمرا ويخون فان ذلك لا يجوز اتفاقا واجاز بن القاسم
شهادة الرجل على صبي او سفيه في ولاية عدوه ومنتهى مطرف وعبد الملك **ص** او مسلم
وكذا قد تقدم ان العداوة الدينية اذا جاوزت القدر الواجب تمنع حوائز الشهادة
فلهذا اذا طرأت عداوة بين مسلم وكافر لا يحدث امتنع شهادة المسلم عليه حينئذ
عياض وهو الصحيح وقد اختلف في ذلك **ص** ولغيرها **ش** قال مالك واذا شهد وصي
عليه ان خير الحاكم بانه عدوه وعند سمعون لا خيرة تنفذ الحق ولا يسعى في ابطاله
بن رشد وهو اصح **ص** كقوله بعد هاتين وتشهني بالجمانين محاسنا لا شاكيا **ش**
يعني وكذا لك لا تقبل شهادة الشاهد اذا قال بعد هاتين المشهود عليه تنهني الى اخوة
هذه المسئلة لا يصح واختلقت عبارات الاشياخ عنه فيها فقال بن عبد السلام قال
اصبح فبين شهد علي رجل جاحضا فلما اتم شهادته قال للمشهود عليه والقاضي سميع انك

هذا هو المتن
الذي هو في
الكتاب

تتمني وتشبهني بالمجانين قال لا تطرح شهادته / لا ان تثبت العداوة من قبله
ونقل الماردي عن اصبح رد الشهادة وعنده يكون الشاهد اقر على نفسه بعد اودة
المشهود عليه ونقل بن سهل هذا عن بن الماحشون ونقل عن اصبح انها لا تبطل اذا كان
ذلك منه على جهة التكوي لا على طلب محاسبة وتبطل ان كانت على جهة المحسومة ولما كان
هذا النقل كاجماع بين الثقلين اعتمدته الشيخ رحمه الله تعالى وتخاصما حال من الثاني
قوله ولا شك كما كذا لك اي كقول الشاهد هذه المقالة حاله كونه مختصا لا شاكيا
ص واعتمد في اعسار بصحة وقدرية صبر صر كثر الزوجين **ش** يجوز للشاهدان ما
يعتمد هنا فيما يشهد به على الظن القوي لانه المقدر على تحصيله غالبا ولو طلب في
ذلك العلم تعطلت الاحكام في الغالب وقوله واعتمد في اعسار اي ان الشاهد يعتمد
في شهادته الاعسار على طول الصحة والقدرية القوية كصبر المشهود له على صنو الجور
والمد وتحمّل مشاقه بما لا يكون الامع العقور واما صور الزوجين فهو وان كان قد يكون
منه الشهادة بالقطع لكونه من الجيران والا قارب الا انه قد روي قال بن القاسم يجوز
في الضرر بالسمع من الاهد والجيران وقد تقدم نحوه في باب الطلاق **ص** ولا ان حصر
على ازالة نقص فيما رده فيه لفسق او صبا او رق **ش** هذا هو المانع الرابع وهو ان
حصر الشاهد على ازالة نقص حصل له من شهادة رده فيها بان يكون شهد بها حاله
فستفقد او صباه او رقة او كفرة فحكم القاضي برد هاتم زال ذلك المانع فاداهما فانها
لا تقبل منه لانه يتم ان يكون حصر على قبولها بعد ردها لما جبلت عليه الطابع البشرية
من الحرص على دفع المعرة واحذر بقوله فيما رده فيها مما لو شهد بها ولم يرد حتى زال المانع
فانها تقبل اذا ادعاهما بعد زوال المانع وهذا قول بن القاسم وقيل من قول مالك
واصحابه ان العبد والصبي والضرا في اذا استشهد واقوما عدولا على شهادتهم ثم اتفقوا
الي الحال التي يجوز بها شهادتهم قبل النقل عنهم وغابوا او ماتوا فشهدوا على شهادتهم
ان ذلك غير مقبول بخلاف ان لو شهدوا في الحال الثانية بما علموا في الاولى قلو قال
القاضي لا اجيز شهادته هؤلاء لما رفعت اليه فليس ذلك رد الما وتقبل بعد ذلك
لان كلامه فتوى لا حكم **ص** وعلى الناس كتمان دة ولد الذنا فيه او من حد فيها حصة
ش يعني الحرص كما يكون مفقودا به ازالة النقص الداخل على الشخص كذلك
يكون مفقودا به التامحي في بغيره فيتم ولد الذنا اذا شهد في الذنا على اشاعة
الفاحشة ليكثر من شادكه في صفته ليستتره هو في الناس ويؤول عنه التعبير
ولهذا قال عثمان بن مودة الذنا ان الشاكلين من بين مطرفة ومن الماحشون
وكذلك لا تقبل شهادته فيما يتعلق بالذنا كاللجان والعذف والمنسود ولا خلا
في ذلك في المذهب واما شهادته فيما حصره وتاب منه فالمشهور ايضا انها لا تقبل
قبلا على شهادة ولد الذنا جاع التهمة على قصد التامس وقيل يقبل نظر الى ان
العار الذي لحقه بسبب تلك الكبرية شرعي لا عادي وهو يردل عنه بالنوبة والحد

أو اتهم على غيره

ادله

علي ما جاء في حديث عبادة ان الحدود مكفرات وهذا القول لما لك من رواية بن نافع
وبه قال بن كنانة وبن نافع المازري وهو ظاهر المدونة واطلاق غيرها من الكتب
يريد لقوله في المدونة والحدود اذا اظهرت بؤبؤة وحسنت حالها جازت شهادته في
الحقوق والطلاق اذ ظاهرهما عموم الحقوق وراي بعضهم ان ظاهرهما كالقول المشهور
واحترق بقوله فيما حد منه مما اذا شهد في غير ذلك بعد بؤبؤة فان شهادته مقبولة
ص ولا ان حرص على القبول كخاصة شهود عليه مطلقا او شهد وحلف **ش** هذا هو
المانع الخامس وهو الحرص على الشهادة واثارها ان الحرص فيها تارة يكون باعتبار
القول وتارة يكون باعتبار الادوات تارة باعتبار التحمل فاما الوجه الاول وهو ان يحرس
على القول كما اذا خصم الشاهد المتهود عليه في حق الادمي او حق الله تعالى وهو مرادة
بالطلاق فان شهادته لا تقبل عليه فاما ما خصمته في حق الادمي فظاهر لان ذلك
يدل على بعينه المتهود عليه واما ما خصمته في حق الله تعالى كما اذا اطلق اربعة برجله
ورفعوا ابي القاضى شهيدون عليه بالزنا وعدم القبول في هذا الابن القاسم خلا قال ابن
الماحشون ومطرف فاصبح وهو اختيار المحققين وبن راشد وقوله او شهد وحلف يريد
سوا كان في حق ادمي او في حق الله والقول بعدم القبول لابن سفيان واخذ بن راشد
خلافه من العتيبة بن عبد السلام الا ان يكون اثا هذه من جملة العوام فانهم يتسامحون
في ذلك فينبغي عندي ان يعذر وراي ذلك ثم اشار ابي الوجه الثاني وهو الحرص على اداء
الشهادة بقوله **ص** ارفع قبل الطلب في محض حق الادمي وفي محض حق الله تعالى
بالامكان ان استديم كزبه كعتق وطلاق ووقف ورضاع والا حيز كالزنا **ش** وحاصل
ما ذكره في هذا الوجه ان الحقوق ثلاثة انواع الاول ان يحض الحق لا دمي كشهادة
عليه بدني وحقه فلا يودي بها قبل السوال فان فعل ذلك كان قادحا فيها نعم يجب عليه
ان يحسن صاحبها بها ان كان حاضرا فان لم يفعل ذلك فدوي عيسى عن بن القاسم انه حرجه
وتبطل شهادته مطرف وبن الماحشون الا ان يعلم صاحب الحق بعله وجعله بن راشد
تفسيره وقال سمعون لا يكون حرجه الا في حق الله تعالى لان صاحب الحق ان كان حاضرا
فقد اصاب حقه وان كان غائبا فليس للشاهد شهادته وقيل هو حرجه في الشهادة
نفسها لا يصلح له ادائها بعد قاله في الاكمال الباقي وعندني ان ذلك انما يكون
حرجه اذا علم الشاهد انه انتم شهادته ولم يعلم بشهادته تبطل الحق او دخل بذلك
مضرة او معترضة واما على غيره هذا فلا يلزمه القيام بها لا لا بدري لعلى صاحب الحق
قد تركه وفي الاكمال قول اخر انه انما يكون حرجه اذا استكت حتى راي صاحب الحق طامع
عن حقه واضطر الي شهادته ولم يعرفه بها حتى تبطل حقه الثاني ان يكون الحق لله تعالى
وهو مما يستندام فيه الحزم فهذا تقبل فيه الشهادة مع المباداة اذ تجب المبادرة
بها وتاجرا القيام بها من غير عذر حرجه وهذا ان شهد على شخص بعينه او
امته او بطلاق زوجته او مخالعتها او انه رضع معها او انه وقف وقفا قال في الجواهر

عن غير معينين واطلق الباقي وبن رشد القول فيه ومثل ذلك ما اذا شهد بالعفو
عن العضاض ونسبه ذلك ووقع لا يشهد في المسبوط ان الشهادة لا تبطل بعدم المبادرة
كان الحق مما يستدرك فيه الحزيم ام لا واستعدده في البيان قال وحكي عليه انه لا يلزمه ان
يقوم في ذلك بشهادته حتى يسألها واسأله في قوله والاخير كالمزنا الي النوع الثالث
وهو ان يكون الحق الصانع الا انه لا يستدرك فيه الحزيم لكون المعصية قد انقضت كالزنا
وشرب الخمر ولا يجزى لرفع فيها قال في الاحكام لما جازي الستر على المسلم الا ان يكون مشهورا
بالفسق مجاهدا به فقد كره ما لك وغيره الستر عليه وراوا رفعه والشهادة عليه بما اقترف
ليرفع عن فسقه فقوله والاخير اي من لم يجاهد بالفسق والا فالرفع **أولى** **م** بخلاف
الحرم على المحمل كالمحقق **ش** هذا هو الوجه الثالث وهو الحرص على المحمل الشهادة
مثل ان يجلس مخفيا في زاوية وخونها فمضد الخمد الشهادة على المحقق غير ان يشهد
على نفسه بما اقترفه والمشهور ان ذلك غير قاطع وبه قال اشهد وعيسى بن دينار وعلمته
امحباب ما لك واكثر اهل العلم ومقابله اما مبني على القول بانه لا يجوز حتى يقول المشهود
عليه للشاهد اشهد على وهو قول لما لك او على القول بجوازها لكن يرى ان الاضحا
يضر بها وهو قول سحنون واذا اقرعنا على المشهور في كتاب محمد تقبل شهادته اذ لم
يكن المشهود عليه ضعيفا ومخدوعا وخائفا ان تعلمه بقرحان ليا ديا من البيعة
فهذا يلزمه ما سمع منه فان كان ضعيفا او مخدوعا او خائفا لم يلزمه وحلف انه ما اقرعنا لما
يدكر قبل له فزجل لا يقدر الا ليا افيجوز ان اقرع له مخفيا لا شهد عليه فاجاب بانه
يتحقق بان لا يحيط الشاهد علميا بما كان من الحميم ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما
يجب فليشهد **ص** ولا ان استبعد كبدوي الحضي بخلاف ان سمعه او من به **ش** هذا هو
المانع السادس من مواعيق قبول الشهادة وهو الاستبعاد وذلك لتطرق التهمة من جهة
الشدة وفي الشهادة ومخالفة العادة كشرها دة البدوي على القزوي وفيه ورد النص
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة البدوي على الحضي القزوي وفي طريق علي
صاحب قرية بن عبد الحكم فتناوله ما لك على ان المراد به الشهادة في الحقوق والاموال
ولم يرد الشهادة في الدماء وما في معناها مما يطلب فيه الخلوات فلذلك لا تقبل شهادته
البدوي على القزوي اوله في الحقوق التي يطلب بها الاشهاد عليها في الحضر دون النقل
والجراح وشبهها المازري وشيخ النجاشي والحديث قصار له على موضع تحقيق التهمة قالوا ذلك
ان الكتب خطية في الوثيقة او في الصدقات وهما في الحضر فالعدول عن تحقيق التهمة
قالوا ذلك ان الكتب خطية في الوثيقة استهادة اليهود الحاضر من المتبشرين الى شهادته
رسية قال فاما لو قاله مرابي فسمعتها يتصور بتقاريران او كما لو في سفر فلا يثبت له
تقتضي الرد واي هذا اشار بقوله بخلاف ان سمعه او من به **ش** وهب واحلف في
شهادته الحضي على البدوي فري قوم انها لا تجوز وانا اري انها جائزة الا ان يدخلها
ما دخل شهادته البدوي على الحضي من الظنة والتهمة بن رشد ومن هذا الحضي شهادته
العالم على العالم فان وقع في المسبوط من قوله بن وهب انه لا تجوز شهادته القازي على

يعني العلماء لانهم اسند الناس تخاسدا او تباعضا وقال سفيان الثوري ومالك
بن دينار **مس** ولا سئل في كثير خلاف من لم يسأل او يسأل الا غنيا **مس** لما كانت هذه
المسئلة مناسبة لما قبلها ذيلها بها وذلك لان المانع فيها ايضا الاستبعاد لان هؤلاء
لم تجوز العادة باستثناهم وتركوا الاغنياء المشهورين ولذلك لما ذكر الحارثي المسئلة الاولى
قال في اخرها وعلى هذا الأسلوب جري الامر فيها ذكره في الكتاب في شهادته السواء لانها
لا تقبل الا في النافه السيوف ثم علله بما تقدم ولا بد من ذهب في العينية في الرجل الحسن الحال
يسأل الصدقة فيما يتصرف فيه على اهل الحاجة او يسأل الرجل الثري او يتصدق عليه
وهو معروف بالمسئلة ولا يتكفف الناس ان شهادته لا تقبل الا ان يكون انما يطلبه
من الامام او اذا فرقت صدقة رجل واثار الخبي الى انه ينبغي ان يفقد ذلك بما اذا
قصدا الى اشهادها واما لو قال مررت بها وهما يتنازعان فاقتر فلان فلان بكذا
فانها تقبل كالعزع الاول وقوله في كثير يعني واما في اليسير فيقبل وقد تقدم
وقوله خلاف من لم يسأل اي فان شهادته مقبولة لبعض القرويين وكذا اذا كان
لا يسأل وكانه يقبل ان اعطى او كان سائلا للامام يعني او كان يسأل ولم يشهد بالعلم
وكذا اذا كان يسأل الا غنيا فقط او الرجل الثري كما بينه عليه بقوله او يسأل
الا غنيا ولا فرق هنا بين القليل والكثير في قبولها وهو الاصح وقال ابن كنانة
لا يقبل فيما كنز كالحسنية دينار الخبي يري اذا كان بوثيقة لان العادة انما تقبل
للوفا يقبض هو لا قال واما ان قال سمعته يقول بكذا فانه يقبل وان كنز ولا بن كنانة
ايضا ان كان يسأل في مصيبة نزلت به او دية وقفت عليه لم ترد شهادته **مس** ولا
ان جرحها كعلي مورثه المحض بالزنا او قتل العمد الا الفقير **مس** المانع السابق
من موانع قبول الشهادته ان جرح شهادته نفع لنفسه كثيرا دته على مورثه المحض
انه زنا او انه قتل رجلا عدلا لانه يتهم ان يكون فقيرا بدلك قتله لاجل اخذ ميراثه
فلا يقبل شهادته وسواء كان مورثه ابا او ابنا او اخا واحتررت بالمحض من
البكر وبالعمد من الخطا فانه لا يثبت في ذلك وقوله الا الفقير اي الا ان يكون
المورث فقيرا فلا ترد شهادته لانه لا تنفع الهممة وقد قال اشهب في عدول اربعة شهاد
علي ابيهم بالزنا وهو فقير انه يبرح وحلمه بن رشد في انهم ممن يقدر الجمل في شهادته
عليه بدلك او انهم دعوا مثل ان يقذف شخص اباهم بالزنا وسألهم الشهادة كما
يسقط عنه حد القذف واما ان لم يحملوا ولم يدعوا فلا يقبل لانهم عاقبون وقيل
بن اللباد عدم قبولها وان كان الاب والام فقط ولا يثبت الا اذا كان الاب عاجزا عن
التكسب وقال ابن كنانة شهادته بما يقتضي قتله جائزة وان كان ملثما قال
ولا يثبت الحد ولا باخذ الميراث ولا يطرح النقطة بن رشد وله وجه في الميراث **مس**
او لعن من يثبت في ولاية **مس** مثل ان شهد ان اباة اعتق فلا نا وهو ممن يثبت
بدلك ان جرحه لانه نفسه وقيد في المدونة ذلك بان يكون العمد ممن يرغب في ولاية
وان يكون في الورقة من لاحق له في الولا كالبنات والزوجات وان تكون الهممة حاصلة

الان بان يكون لومات الان ورثة **مر** او بدلين لم يثبت **مر** لان رب الدين اذا شهد به
لمد يانه بدلين او مال فانه يتم ان يكون وقصد بدلك ان يقبضه منه فلا يقبل شهادته
له وهذا فيما اذا شهد له بمال فان كانت شهادته له بغير مال فانها جائزة قاله
عن واحد من الاشياخ واحار اسهب شهادته له مطلقا ولو كان المديان معدما
واشار بعضهم الى الفرقة بين كون المديان معدما فلا يقتل او مليا فتقبل واحتلف
في شهادته رب المال ليعامله في القراض على ثلاثة اقوال وكذا في شهادته العامل
لرب المال فقال سحنون ان كان المال عينا ردت وان كان في سلع جازت وقال ابن وهب
ان كان عينا قبلت والاردت وقال ابن القاسم واشهب هي جائزة عينا او معدما
مر بخلاف المنفق للمنفق عليه **مر** اي بخلاف شهادته المنفق لمن هو في نفقته فانها
محجوزة وهو قول بن حبيب ومنعها بعض القدرين اذ اكان من قرابة كالاخ وخن
وقد قد منها هذا عند قوله بخلاف اخ لاخ واما عكس هذه وهي شهادته من هو في نفقة
شخص له فلا يجوز وهو مذهب المدونة لانه يتم انه متى ترك الشهادته لم يقطع النفقة
عنه **مر** وشهادته كل لاخر وان بالمجلس **مر** اي بخلاف شهادته كل واحد من الشاهدين
لصاحبه ولو في مجلس واحد يريد وسوا كان المشهود عليه بالحق واصدا او لا وهو المشهور
وقال ابن القاسم في العتبية فمضى شهده لرجل بعشرة دنانير وشهد المشهود له علي احران
ذلك جازر والشاذ منعها واليه رجع سحنون وقال مطرف وابن الماحشون ان شهد
بعضهم لبعض في مجلس واحد على رجل واحد لم يحز وان كان شيئا بعد شي جاز وان كان
تقارب ما بين الشهادتين وان كان على رجلين جاز في مجلس او مجلسين وراي الهني
انها تزد كانت في مجلس او مجلسين على رجل او رجلين بلفظ او كتاب للثبوت على الشاهد
طى واشهد لك قال الان بطول ما بينهما ولم يحك المازري في اختلاف المجلس خلافا له
وقال في المجلس المنصوص المنع وهو قول مطرف وابن الماحشون وظاهر كلام اصبح ايضا
ثم اشار الي انه ينبغي ان يلتفت في هذا الى التبرين في العدالة وحقا رة المشهود فيه وانه
حيث لا يتطرق فيه طلب للجازاة شهادته بشهادته **مر** والقاب بعضهم لبعض في حراية
لا المحلويون الاكثرين **مر** هذه مسيلة كتاب المجازين من المدونة قال فيها وجوب
على المجازين شهادته من حاربوه ان كانوا عدولا اذ لا سبيل الى عتده لك شهده واعتل
او باخذ مال او غيره ولا يقبل شهادته احد منهم لنفسه ولا يقبل شهادته بعضهم لبعض
الشيخ فان **قلت** القول هنا مخالف لما قالوه في المحلويين انه لا يقبل
شهادته بعضهم لبعض لان يكون الفرقة الكثيرين فاكثروا بالاسحون في العتدين
فيل قدق بينهما بن سهل بان المحلويين نكروا حمية البلدية فلذلك ردت شهادتهم والى
هذا اشار بقوله الا المحلويين يثبتون الاكثرين **مر** ولا من شهد له بكثير ولغيره بوصية
والا قبل لهما **مر** الباقي قوله بوصية للمظن به كقوله تعالى يسبحون له بالليل والنهار
والمعنى انه لا يجوز شهادته من شهد له ولغيره في وصية بشرط ان يكون ما شهد به لنفسه
كثيرا لانه يثبتهم وظاهرا عدم حوازه هاله ولغيره وهو الذي لمشهور وفي الخلاف رواية

وهذا
في
البيان

اضرب بالحوار لغيره فقط وقوله والاقبل لهما اي وان كان الذي يشهد به لنفسه
 يسيرا فان ذلك يقبل له ولغيره وهو قول بن القاسم ورواه مطرف عن مالك
 وعليه فان لم يكن شاهدا غيره حلف الموصي له وبأخذ الشاهد ما له بغيره لان
 يسير في حكم الشح وروي بن وهب عن مالك عدم القبول له ولغيره وعن مالك ايضا
 وبه قال عبد الملك انها تقبل لغيره دونه فان كان وحده حلف الموصي له واخذ وصيته
 ولم يكن له هو شي فان كان معه غيره ممن اوصي له ايضا بيسير ثبتت الوصية لمن سواه
 بشهادتهما بغيره وحلف كل من الشاهد من معهما دة الاخر واحد وصيته وان
 كان معه من لم يوص له حلف معه واحد وفي المسئلة قول رابع حكاه في المقدمات انها
 تقبل له ولغيره ان كان معه شاهدا غيره وقيد في المقدمات هذا الخلاف بما اذا كانت
 الوصية في كتاب وامان كانت لوطا دون كتاب فان كان ما اوصي به للشاهد
 يسيرا لم يقبل با لفاق وقيل على قول مطرف وابن الماحشون لا على ما في سماع ائمتنا
 من كتاب التهاديات واحترز بقوله في وصية مما اذا شهد له ولغيره في غيرها
 فانها لا تقبل على المشهود بينهما ان الموصي قد خشي معاجلة الموت والحيف الا الموصي له
 فاضطر الى اسرها ده بخلاف غير **مر** ولا ان دفع كسها دة بعض العاقلة فسقط شهود
 القتل **ش** المانع الثاني ان يدفع بشها دة ضررا عن نفسه وقوله كسها دة
 بعض العاقلة اي احده يريد اذا شهد رجلان ان فلانا قتل فلانا خطا فشهدوا
 من العاقلة التي وجبت عليها الدية فسقط شهادتي القتل فلا تقبل لانها
 تريد بذلك ان تدفع ما ترتب عليها من الدية وظاهر كلام اهل المذهب رد هذا وان
 كان الشاهد فغيره لا يلزم منه شي منها وفيه نظر وقد يقال ان الكلام فيمن يلزم
 اداؤها من العاقلة فلا يلزمه التعير واما العتي فهو وان كان اللازم له منها
 يسيرا جدا فقد لا يسهل اخراج شي وان قل كما في كثير من الناس **مر** او المدان
 المعسر **ش** المدان بضم الميم وتخفيف الدال من عليه الدين والضمة لرتبة
 عايد على الدين المعنوم من قوله المدان وقيد الباجي المنع بحلول الدين او قرب
 حلوله فان بعد جازت على مذهب سحنون لا على قول بن وهب واحترز بالمعسر
 من العتي الذي لا يستقر بدفع ما عليه من الدين فان شهدا دة له تقبل قاله
 بن القاسم واشتب ومطرف وابن الماحشون بن زرقون وخون شهدا دة له فيما عدا
 المال قاله اهل النظر بن عبد السلام ولا فرق بين الدال وغيره وقد يكون غير المال
 اهم عند اليهود له **قلت** وهو الظاهر لان مطرفا عدل المنع يكون المدان
 كالا سمرلوب الدين **مر** ولا مفة على مستغنيه ان كان مما ينوي فيه والارفع **ش**
 يريد ان المفتي لا يقبل شهدا دة له على المستغني فيما ينوي فيه قال عيسى عن بن القاسم اذا
 سأل عن امر ينوي فيه ولو اقر به عند الحاكم او قامت به عليه بيعة حكم به عليه
 فتغني به انه لا شي عليه فانه لا يشهد بذلك ولو طلب بالشهادة بن الموار ولو شهد لم يقد
 قال وما اقر به عند العتيه من طلاق او حد ثم انكر فليس شهد عليه اذا كان ليس

وان كان الذي اوصي به له كسها دة فغيره لا يقبل له ولا لغيره

من يعرف شيئا

٥٥

له

له رجوع عنه وقال يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العتبية مثله واليه اشار
 بقوله والارفع **ص** ولا ان شهد باستحقاق وقال انا بعته له **ش** يعني وكذا لا تقبل
 لا تقبل شهادته شاهد باستحقاق دابة او ارض او دار او كونهما لرجل اذا قال له
 مع ذلك انا بعته له لانه يتهم في ذلك فقول له وقال انا بعته له حمله في محل حاله
 لا يجوز شهادته في حال ذلك وهو واضح **ص** ولا ان حدث فسق بعد الاقامة **ش** يعني
 الشاهد اذا حدث فسقه بعد ادا الشهادة فانها ترد لان ظهور الفسق حينئذ يورث
 بانه سابق على الاذ او سوا كان ذلك مما يستند به كالزنا وشرب الخمر والسوقه او لا
 كالحراج والقتل وهو قول ابن القاسم ومطوف واصبح وقال ابن الماحشون لا ينحو
 الحراج والقتل فانها لا ترد وهو ظاهر لان من ظهر عليه شرب خمر ونحوه يمتنع احتمال
 موثوقه سابقا على ادا الشهادة واما القتل ونحوه فقد يكون لسبب حدث او نادرة
 حصلت فادركته الحية فلا يدعي ذلك على سبقه والله تعالى اعلم بل احتمال سبق
 مع ظهور العدالة ضعيف **ص** بخلاف تمة جرودف وعدادة **ش** يعني فان حدثت
 مثل ذلك بعد ادا الشهادة لا يبطلها وهكذا قال اصبح في العتبية في رجل شهد
 لامرأة وابتنها القاضي ولم يحكم بها حتى تروج الشاهد تلك المرأة انه يحكم بها وليس
 كالوصية يريد سيلة المدونة اذا اوصي له بالفلان الميت المومي حتى صار وارثا فان
 الوصية تبطل وهذا اذا لم يعلم له ذلك سبب كما اذا قامت عليه بينة بان كان يحطب
 المرأة قبل ادا دكوه ذلك قال لم ير رشده ولا صبح في الثمانية اذا اخامه الشاهد في
 المشهور عليه بعد الشهادة لم تبطل شهادته الا ان يتران الذي يطالبه من ذلك كان
 قبل ايقاع الشهادة **ص** ولا عالم على مثله **ش** اي على عالم وكذلك غيرها وقد قال ابن وهب
 في المبسوطة لا يجوز شهادة القاري على القاري يعني العلى وعدله لك بانهم اشهد الناس
 تخاسدا وتباغضا وقاله سفیان الثوري وما لك بن دينار وقد تقدم **ص** ولا ان
 اخذ من العال او اكل عندهم بخلاف الخلفاء **ش** لان اخذهم واكله عندهم مما يري
 به ويحيط قدره ويؤدي الى اسقاط المروءة وقد قال في النوادر عن ابن وهب
 في الرجل المعترف للوالة الطالب لجوازينهم على ما يلتمس قبلهم من الصلاة ليس هذا
 بعدل اذا عرف بذلك ما علم من حال الوالة وقوله بخلاف العلى اي فان اخذ
 منهم والاكل عندهم لا يبطل الشهادة اذ ليسوا كالوالة فيما ذكر **ص** ولا ان تعصت
 كالرشوة وتلقين خصم **ش** التعصيب هو التخذ والحيف والرشوة هو الجعل الذي له
 ياخذة على ما لا ينبغي وتلقين الخصم هو ان يعلم ما يستعين به على غريبه ويظهر به
 عليه ولا خفاء ان من فعل شيئا من ذلك لا يجوز شهادته **ص** ولعب يبرور **ش** لان ذلك
 من فعل الجاهلية ولا مما يحيط من مقدار الشخص لاسيما اذا لعب من الاذر والاباش
 ومن لا يلحق به محال طهرهم **ص** ومطل **ش** قيل لسحنون في الرجل عطل حق عليه قال
 ان كان ماليا لم يحز شهادته لقول النبي عليه الصلاة والسلام مطل الغني ظلم **ص**
 وخلق يعقوب وملاق **ش** لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق والعناق من آيات

او على التعصيب يبرور
 من اكله من شاة
 تعصيب اوله

انما هو التعصيب يبرور
 من اكله من شاة
 تعصيب اوله

الفاسق فسمي من جلف بذلك فاسقا وقد علمت ان الفاسق مقبول الشهادة **ش** ويجوز
 القاضي الاثبات بلا عذر **ش** هكذا نقل عن سحنون وقد ذكر ذلك بكونه بلا عذر مما اذا
 كان لعذر فانه لا يقدر في شهادته كالمرة او المراتين وان بلا عذر **ش** ويجوز
 رخص حرب **ش** بن يوسف قال سحنون من ركب البحر الى بلاد الروم في طلب الدنيا في
 حجة عليه ونهي عن التجارة الى بلاد السودان لحري احكام الكفر عليه وقال غير
 واحد من القدرين ليس التجارة اليها حرجة وفصل ابو اسحاق فقال ان حرج اليها
 عالما بان احكام الشرك تجري عليه في حجة وان جهل هذه القدر ووطن انه لا حرج عليه
 في ذلك فانه يعذر ولا يكون حرجة **ش** وسكني مفضولة اومع ولد شرب **ش** المفضولة
 صفة لموصوف محد وفي ابي دار مفضولة وانما لم يجرسها دية لكونه في كل وقت مخاطبا
 بردها الي ربها فهو متماذ على مخالفة المأمور وكذا سكتنا مع ولد يكثر من شرب الخمر
 لان سكوتة عن ذلك مع القدرة على الزالة دليل عدم مروتة **ش** ووطي من لا يوطى
ش قال في النوادر عن سحنون ومن اشترى امه فوطيها قبل ان يستبرأها فذلك
 حرجة وتزد شهادته وعليه الادب اذا كان لا يجهل مكروه ذلك وكذلك لو وطى
 صغيره لم يخص قبل ان يستبرأها اذا كان مثله يوطى بقوله لا يوطى اي لما منع من
 الموانع الشرعية **ش** وبالتفاته في الصلاة **ش** لان ذلك يودن بعدم اكترائه بامها
 وباستحفا فنه بقدرها وذلك يخل بالمدونة والمدونة من الدين بن كنانة ومن لا يقيم
 صلته في الركوع والسجود لا يقبل شهادته اذا فعله من غير سهو ولا عذر في
 فدية او نافلة **ش** وبافتراضه حجارة من المسجد **ش** يريد اذا لم يجهل حكم ذلك
 واما اذا جهل حواره فلا قال في النوادر قال سحنون في كتاب ابنه في الذي اخذ من
 لبن او حجارة اشترى للمسجد واعترف بذلك وقال تسلفتها وردت مثلها
 قال قد يجهل مثل هذا او يظن ان ذلك يجوز له فلا اري ان ترد بذلك شهادته مع
 جهالة **ش** وعدم احكام الوضوء والفضل والزكاة لمن لم يمت **ش** قال في النوادر قال
 بن كنانة لا يقبل شهادته من حكم الحكم الوضوء والصلاة ومن العتبية قال سحنون
 في الكثير المال العوي على الحج ولم يحج في حجة وكذا لقال بن حبيب عن مطرف
 مثله وزامن عرف بتفويض الوضوء والزكاة لا يقبل شهادته ولا يعذر في ذلك
 يجهل وقاله بن الماحشون وابن عبد الحكم واصبح وقال بن سحنون عن ابيه فيمن
 لا يعرف التيمم ان كان من يسافر بزمه فرض التيمم لعدم الماء او وجب عليه في حصد
 او سفر فلم يعرفه فلا شهادة له وكذلك من لا يعرف الزكاة في كم يجب من المال
 من ما يتي درهم او عشرين دينارا اذا كان من يلزمه الزكاة فلم يعرف ذلك فلا
 شهادته له قال سحنون في العتبية في الكثير المال العوي على الحج ولم يحج قال في حجة
 اذا اطلال زمانه وانقل وقته وليس عيسى قيل فهو صحيح البدن متصل الوقت
 قد بلغ عشرين سنة الى ان بلغ ستين سنة قال لا شهادة له قبل وان كان بالانكس
 قال وان كان بالانكس فلا عذر له **ش** ويرج نرد ويطبور **ش** ابو محمد عن سحنون

في كتاب ابنه ولا يجوز شهادته من يبيع المزد والمزاوير والعبيدان والظناير
 ويحذر ذلك **ص** واستحلف ابنه **ش** هكذا روي في العينية عن بن القاسم قال وان
 كان جاهلا قال عنه اصبح وكذا الوجه ولا يعذر بالجهالة في هذا **ص** وقدح في المتوسط
 بكل **ش** يريد ان الشاهد استشهد على شخص بشي واعذر الحاكم المشهود عليه في الشاهد
 فانه يسمع فيه القدر بكل قادم من تجريح وعداوة وقد اية ان كان متوسط العدالة
ص وفي المبرور بالعداوة والعداوة وان بدونه كغيرها على المختار **ش** يعني وانما
 المبرور بالعداوة المتعددة وهو الظاهر العدالة السابق لغرض المتقدم عليه من تبرير
 الخيل في السابق وتقدم سابقها فانه يسمع فيه القدر بالعداوة والعداوة وهو المعروف
 هذا
 وروي عن مالك انه لا يباح تجريح بعداوة ولا قرابة ولا غيرها واستبعد بن رشد
 وقوله وان بدونه الباطن فيه يعني من والمختار انه يسمع في المبرور ذلك وان كان المخرج
 له دونه في العدالة وصرح في البيان وعن احمد بن سعيد لا بأس ان يجرح بالعداوة
 والمضومة من لا تقبل شهادته وكذلك ايضا يجرح في الكبار لانها انما تكون غالبا
 في الباطن وقد يعرف ذلك العدل ذكره في الوثائق المجمعة ونقص عليه غيره والضمير
 في قوله كغيرها راجع الى العداوة والعداوة وأشار الى ذلك الى الخلاف الواقع في
 القدر في المبرور بالتحريج وعدم قبوله فذهب سطر الى قبول ذلك وبه قال بن
 الماجشون واختاره اللخمي وبن عبد السلام ولذا قال على المختار وذهب اصبح الى عدم
 قبول ذلك وذهب بن عبد الحكم الى ان المخرج ان كان مثل الشاهد او اعدا قبل وان
 كان دونه لم يقبل **ص** وزوال العداوة والفسق ما يغلب على الظن بلا حد **ش** يعني ان
 المعتبر في زوال العداوة والفسق ما يغلب على الظن بان ما كان عنده من ذلك قد
 ذهب بقدر ما ين تدل على ذلك مثله ان يصطالحا ويطول الامد وهما على الصحة واختلف
 اذا لم يطل الزمان هل يزول بذلك العداوة ويقبل اصداهما على الاحد وهو قوله
 في الموارنة اولا وهو قول بن الماجشون نقل ذلك اللخمي والمازري وغيرهما وقوله بلا حد
 يريد انه لا يحد في ذلك بزمان لان زوال الفسق قد يظهر عن قرب وقد يظهر عن بعد
 لا اختلاف حال الظان والمظنون في العظيمة والفور وقيل لا بد من سنة وقيل لا بد
 من سنة اشهر وهما ضعيفان والثاني منهما اضعف قاله المازري **ص** ومن امتنع له
 لم يترك شاهدة ويجرح شاهده اعليه ومن امتنع عليه فالعكس **ش** يعني ان من له
 امتنعت شهادته لشخص من ذوي قدا بقاء المانعة مثلا وكوهها فانه لا يجوز له ان يركي
 من شهد له ولا ان يجرح من شهد عليه لان ذلك في المعنى كثر دية له لانه في الاول يجرح
 له منفعة وفي الثانية يدفع عنه مضرة وقوله ومن امتنع عليه العدو وكفى
 فالعكس اي من سبب القريب فكما ان القريب لا يركي شاهده قريبا كذلك العدو ولا يركي
 من شهد على عدوه وانما منع العدو من ذلك في الحال لانها جلب مضرة الى العدو وكما
 علت وقد وقع هذه المسئلة كثيرة كما علت والذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى محتو
 على جل المعصولة منها قلنا اقتصرنا على حد كلامه وهو يدعي في الاختصار مع سهولة

كالحدوم

المسألة في هذا الموضع
والصحيح في هذا الموضع
والصحيح في هذا الموضع

لفظه وقرب معناه الى العلم **مر** لا الصبيان **ش** اي فانه لا يشترط في شهادتهم جميع ما
يشترط في شهادة البالغين ولا انتفاء جميع الدواعي السابقة نعم قد اعتبر فيهم بعض الشرط
وانتفاء بعض الدواعي على ما سبق عليه وقد اختلف في جواز شهادة الصبيان بعضهم على
بعض في الدنيا والعمل بمقتضاها فاجارها علي ومعاوية وعمر بن عبد العزيز وسعيد
بن المسيب وعروة وابو جعفر ومحمد بن علي بن الحسين ومالك بن انس ولم يجزها بن عباس
والقاسم وسام والحسن وعطاء وابو حنيفة والشافعي وابن شبرمة والثوري واحمد والحائلي
وابو عبيد وابو ثور وقال به من اهل المدينة مطرف وابن عبد الحكم هكذا حكاه بعضهم
عن مطرف وياقي عنه خلافة واختلف في ذلك عن الزبير وشريح وابن ابي ليلى والشافعي
والشعبي وقال معمر سمعت من يقول نكبت شهادة الصبي الي ان يبلغ فاذا وقف
عليها بعد بلوغه فان عرفها قبلت والا فلا واجتبع بعضهم على قبولها من جهة المعنى فانهم
يذهبون الي تعليم الرمي والنفاق والصراع وغير ذلك مما اخذوا به ربه على حد السلاح
والكدر والفر والغالب ان الكبار لا تحضر معهم فلو لم تقبل شهادتهم بعضهم على بعض
لاجري ذلك الي اهدار دمايهم غالبا واستدل بعضهم على ذلك باجماع اهل المدينة
وفيه نظرا لا يتم ذلك مع مخالفة القاسم وسالم لما تقدم **مر** لا نساق في كهرس **ش** اي
فان شهادتهم بعضهن على بعض غير مقبولة وهذا هو الاصح وقيل تقبل وحكي
الجلاب القولين والعرف بينهما وبين الصبيان ان اجتماع الصبيان سندوب على ما تقدم
لخلاص اجتماع النساء لان شهادته الصبيان على خلاف الاصل فلا يقاس عليها وقوله
في كهرس او حمام او حمام وهو اجتماعهن في خمر او شر **مر** في جرح او قتل **ش** يعني ان
الصبيان تقبل شهادتهم في الجراح والقتل وهو قول بن القاسم والمشهور وقال
اشتب في الجراح دون القتل لعظم امره وعلى الاول فقال غير واحد من اصحاب مالك
لا يجوز حتى يثبت العدو على رويته البدن مقتولا **مر** والشاهد حتى **ش** هذا سندوع
منه رحمه الله يعني فيما يشترط فيمن يشهد من الصبيان بقوله والشاهد اي من الصبيان
يدل عليه ما تقدم وما ياتي من قوله مميز واشترط الحرية فيهم طاهر لان كبار العبد
لا تقبل شهادتهم فاحري صبيانهم وهذا هو المعروف وحكي عبد الوهاب في شرح الرسالة
عن بعض اصحاب عدم اشتراطها اشتب ولا يقبل من فيه بقية رفق منهم وليس بخلاف
ولا خلافة في اشتراط الاسلام فيهم ولو صوحه لم يعرض له هنا ولا نأذا اشتراط الحرية
ولان يشترط الاسلام احدي **مر** مميز **ش** لان غير المميز لا يثبت على ما يباينه من الاموال
ولا ينضبط له الاحوال ولا يجوز من على ما يصدر منه من الاقوال فكانت شهادته غير
معتبرة **مر** ذكر هذا هو المشهور وهو قول مالك في المدونة وبه قال بن القاسم
في شهادته المدونة وقال به بن الماحجون واشتب وسحنون ولم يشترط المعية ذلك
فاجاز شهادته الاناث مهنن واختلف عنه هل ذلك في القتل ونقل ما بوعمران وقال
بن محرز الاظهر انه انما يجيزه في الجراح فقط وعلى القول فروي عن مالك اشتراط
ذلك من العلمات معهن بن الماحجون ولا يقبل جارية و غلام ولا جوازي وان كثرن وحكي

بن رشد وغيره عنه جواز شهادتهم وحدهم التوسعي وهو ظاهر احد قولين بن القاسم
مر بعد **ش** اي اثنان فصاعدا قياسا على الكبير فلا يجوز شهادة واحد منهم بانوادة
عند مالك وابن القاسم ولا قسامة معه وقال بن تاجع يقسم شهادة في العدة وقبل حلفه
الصبي في الجراح مع شهادة الصبي الواحد وقبل انما حلفا اذا بلغ نقله في البيان **مر**
ليس بعد ولا قريب **ش** هكذا قال ابن القاسم واختاره جماعة لما علم من صيغهم في العادة الى
القريب ومجاوبة العدة والمعض له ونقل بن يونس الجواز فيها عن بن الموار وقَالَ
عبد الملك يمنع بالقرابة فقط لان القرابة توجب الحلاطة والمجاوبة فيظهر للصبي سببها
والعداوة لا يظهر سببها له **مر** ولا خلاف بينهم **ش** ظاهرة كانوا اثنين او اثنا عشر اذا كانا
اثنين موافق لعدم كمال النصاب وامان ان كانوا جماعة فلا بد من تقييد الاختلاف بما يبطال
بمثله شهادة الكبار كان يشهد اثنان منهم ان فلانا شجرة فلان وقال اخر ان بل شجرة
فلان لغرض من شهادته الاولان والبطالان فيه لما لك فلو اختلفوا اختلا فاقضي في
الكبار الاخذ بشهادة احدهما لم يبطال قاله البايجي وقال عبد الملك لو شهد صبيان
انه قتل وقال اخر ان اصابته دابة قضى بشهادتها من شهد بالقتل وقال
بعض القزوين يسقط شهادتهم بن وهب عن مالك في ستة صبيان لعبوا في البحر
فغرق احدهم فشهد ثلاثة علي اثنين انهما غرقاه وشهد الاثنان علي الثلاثة
انهم غرقوه ان علقه علي جميعهم وقال مطوف وعبد الملك لا يجوز لاختلافهم **مر** وفروقة
الا ان يشهد عليهم قبلها **ش** هو معطوف علي المنفي بلا اي ولا فروقة والمعني ان جواز تكليفهم
شهادتهم بشرط عدم تقدرتهم لان تقدرتهم مظنة تخييرهم وتعليمهم الا ان يشهد عليهم في
العدول قبل الفروقة كما قال فان اختلفوا بعد ذلك عن مضمون **مر** ولم يحضر كبير **ش**
يعني رجلا او امرأة وروي عن سمعون في احد قوليه انها لا يبطال فان كانا الكبيرين
كافرا لا ينفقا او عبدا فقال مطوف وبن الماجشون لا يصح ههنا لك بن عبد السلام
والظاهر في الفاسق والكافر سقوط شهادتهم لقوة احتمال التحذير وحكي بن الجلاب
في ذلك قولين وقال المازري لا خلاف مضمون في ذلك عندنا وقاله سمعون في كتاب
ابنه ثم توقف اللحن واختلف اذا شهد صبيان ان صبييا قتل صبييا وشهد عدلان انه
لم يقتله هو يوجب خذ بقول الصبييين لانها اثبتا حكما او بقول العدلين وهو الاحسن
مر او يشهد عليه اوله **ش** الصغيران مع الاحسان الي الكبير ويشهد صبيي لما لم يسم فاعليه
وهو معطوف علي محض والمعني ان يقول شهادتهم ايضا مشدوها كما بان تكون الشهادة
لصبي منهم علي صبيي فلو كانت لصبي علي كبير او كبير علي صبيي لم يقبل خلافا لمطوف وبن
الماجشون والاول اظهر لاحتمال التعليم من الكبير وقال بن الموار يقبل شهادتهم علي
صغيرا بقتل كبير بخلاف العكس يريد لان يموت الكبير بومن تعليمه بخلاف العكس ذلك
فانهم يسمون علي الدفع عن انفسهم ولا يقبل عند محمد شهادتهم علي ان الصغير جرح كبيرا
لعدم امن التعليم من الكبير لهم **مر** ولا يقدر رجوعهم ولا جرحهم **ش** يريد وسوا رجعوا
قبل الحكم او بعده لان الظاهر انما شهدوا به او لا هو الواقع وان الثاني من التعليم

مع سببهم

الشيخ ابو القاسم

هـ من الكبرياء - ولا يقدح نعم لو تاحز الحكم بشهادتهم حتى بلغوا وعد لو انهم رجعوا فان
رجوعهم يقتل قاله في كتاب محمد وقالوا اشكوا بعد بلوغهم لم يضر حتى يوقنوا انهم شهدوا
بما طعن الموان ولم يخلف انه لا ينظر الي خبرهم **ص** ولذا المواط **الرابعة** **ش** انما روي
الله تعالى الى ان مراتب الشهادة ثلاثة وابدأ بالاولي منها وهي بيعة الزنا والمواط
وذكر انه يشترط في ثبوت كل منها اربعة عدول والاحجام على اعتبار ذلك لقوله تعالى
واللاي ياتين الفاحشة من نسايكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله فيما يدفع به
حد القذف ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحدوهم وشذت طائفة فاجازت في ذلك ثلاثة
واما بين وهم مجروحون بالقرآن كما تقدم **ص** بوقت ورويا اتخذ **ش** الباء الدخلة
على الظرف للظرفية وفيها للشيء راجع الى الوقت والدوي والمعنى انه يشترط في ما
شهادتهم الاتحاد في الوقت والدوي والمشهور فيهما ما ذكره وقال اشبه لا يضر انهم
يحد المشهود عليه قال ولا ينبغي للاجتماع ان يوجد من شهد قبل ان يتم الشهادة
وان هو فعل واخر حتى تمت الشهادة حد المشهود عليه ابو العنبر لوسال الثلاثة الا
نظار حتى ياتوا بأربع كان معهم وجب على الإمام انظارهم وجمع الشهود ويحد المشهود
عليه المخني وهو احسنها واذا اتفق الشهود في صفة الدوية واختلفوا في الايام والوقت
لم يتصل الشهادة وهو مقابل المشهور في شرط اتحاد الدوي **ص** وقد فاق فقط **ش**
اي فرقوا في شهادة الزنا فقط وهكذا قال ابن القاسم في المجموعة وقال اشبه لا يضر
الا لدية في شهادتهم محمد ان غابوا غيبة بعيدة او ما توافقت ان يسأل اقام الحد
وان كانوا اكثر من اربعة فغاب منهم اربعة بعد ان شهدوا لم يسأل من حضر وثبت
الحد لان من حضر لو دمج عن شهادته لثبت الحد عن غاب وراي بعضهم ان سوال من
حضر لا يمنع لاحتمال ان يذكر ما يوجب الوقف عن شهادته من غاب ومن حضر معاً وقتل
المخني قول محمد ان غابوا عما اذا كانوا من اهل العلم بما يوجب الحد **ص** انه اذا دخل فرجه
في فرجها **ش** هذا متعلق بحد وف دل عليه الكلام السابق والضمير المذكور يعود على
الرجل والموت على المرأة المشهود عليهما والمعنى ان بيعة الزنا اربعة يشهدون في
وقت واحد وبنوا واحد ان الرجل ادخل فرجه في فرج المرأة كالمرود في المحللة
ولا بد من هذه الصفة المخصوصة ولا خلاف فيها ويدل عليها ما روي عن عمر بن الخطاب
عنه انه لما شهد عند ثلاثة على العنزة بن شعبة بالدوية المذكورة وقال الرابع
رايت نفسي بعيلوا واصطبا بأورجلاها على كتفيه كانهما اذا ناعجا فقال الله اكبر
واسقط الحد وحد الثلاثة **ص** ولكل النظر للعورة **ش** اي ولكل واحد من العدد
النظر الى العورة قصد التحمل اذا لا تقع شهادته الا بذلك المارري وهو ظاهر
المذهب بن عبد السلام ومنع ذلك بعضهم فيما اشار اليه بعض الشيوخ وراي
انه لا يشهد الا بنظر الفحشاء لان النظر حرام وانما غايته اذا الشهادة والاداعية واجب
فكذلك او سئلته واشار بعض المخالفين لنا من يوافق اهل المذهب على جواز النظر
الي انه انما ينظر لمخيب الحشفة لانه القدر المحتاج اليه وكيف عما عداه **ص** ونذكر

بمال ولا يبل له اذا اتفق بالشهادة الى ذلك فانه يكفي فيه بالشاهد والمرأتين او
احدهما مع يمين وذلك مثل ان يشهد على ان الزوج قد استتوي زوجته شاهد وامرأتين
او شاهد مع يمين او امرأتان مع يمين فتصير ملكا له فيجب بذلك الفراق وكذلك
على دين متقدم برده العتق او تقيم القاذف شاهد وامرأتين على ان المقدوف
عبد فيسقط الحد وانما ان الشيخ هنا القصاص في الجرح وان كان ليس بمال ولا يبل
ولا ما يحكم له به ليستوعب جميع القصور التي تجزي فيها الشاهد والمرأتان او احدهما مع
اليمين وقد علمت ان القصاص في الجراح بالشاهد واليمين احد مسایل الاستحسان الاربعة
وقد تقدمت غير مرة وما ذكرهنا هو المذهب المدونة في كتاب الديات وفي الشهادات
منها كل جرح لا قصاص فيه كالمأثومة والجائفة فا شاهد واليمين فيه جائز لانهما
وما فيه قصاص فلا يقتضيه ذلك ولا ينال المحشون رواية عن مالك واختار المحشون
يقتضيه ذلك فيما صغر من الجراح لا فيما عظم كقطع اليد **ص** ولما لا يظهر للرجال امرأتان
كولاية وعيب فيرجح واستهلال وحسن او نكاح بعد موت او سبقيته او موت ولا ذمة
ولا مدبر وكفوف وثبت الارث والنسب له وعليه بلا يمين والمال دون القطع في سرقة
كقتل عبد **ح** هذه هي المرتبة الرابعة من مراتب الشهادة وهي الامور التي
ثبتت بامرأتين فمن ذلك الولاية وظاهرة وان لم يحضر شخص المولود وهو المشهور
واشترط ذلك سمحون حتى يشاهده الرجال ومنها عيوب العذرة وظاهرة في اللزج
والامانة هو ظاهران وقع ذلك والافاحرة مصدقة على المشهور ولا ينظرها النساء
خلافا لسمحون كما سبق في باب النكاح واما الامة فقال المال في ظاهر المذهب
قبول شهادتهم في ذلك فان كان العيب في غير العذرة مما هو عورة ففي الموارنة
وغیرها تقبل شهادتهم فيما تحت الثياب وقيل بل يقبل الثوب على موضع العيب
، فبإزالة الرجال ومنها الاستهلال وهو ان يشهد ان المولود قد استهل صارحاً
، او لم يستهل ومنها الحيض وظاهرة ايضاً عومه في الحرائر والامانة ليس كذلك فان
، الحرة مصدقة فيه وانما ذلك خاص بالامانة وقد تقدم حكم ذلك في موضعه ومنها
النكاح بعد الموت وظاهره ان المرأتين تقتلان في هذا وليس كذلك وانما يقبل
في ذلك الشاهد والمرأتان او الشاهد بين فعند من القاسم ثبت المال دون النكاح
وعند استهلال لا يثبت الا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت بذلك والخلاف فيها كالخلاف
في قوله او سبقيته والمال ربه سبقيته موت احد الوارثين على الاخر قال في المدونة ولو
شهد رجل وامرأتان على موت رجل فان لم يكن له زوجة ولا اوصى يعقب عنه وكفوف
وليس في الاقسمة المأثر فتشاهدت ما جازة وقال غيره لا يجوز فاي هذا اشار بقوله او
ولا زوجة ومدبر وكفوف كمن ظاهر الاكتفا في ذلك بالمرأتين وليس كذلك ولو ذكر
هذه المسایل الثلاثة في المرتبة التي قبل هذه لكان احسن وقوله وثبت الارث
والنسب اي في سيلة الاستهلال وما بعده هاله وعليه اي للميت وعليه فان كانت له
الشهادة متلابان المولود استهل ثم مات بعد اصد ورثها وورثة والده او من هو

من وارثيه ان لم يكن له اب وقول بلامين هكذا قال مالك واطلق وقد اتفق
على ذلك ان لم يعرف حقيقة ما شهد تابه والا فليزوم من اليمين في ذلك قولان حكاهما
المعنى والمأزري في البجارة الثبوتية ابن عبد السلام ولا يفرق هذا الخلاف في هذا الله
الفضل بالولادة والدعوة والاوثثة فان مذهبنا ومذهب علماء الامصار لاكتفا بشها دتما
بلامين وفي الحوارية في امرائين شهدتا ان الزوج ادعى السر على زوجته وانكده هو
ذلك ان شهدا متهما مقبولة مع اليمين وطرد بعض الشيوخ هذا الخلاف في هذا الفصل
وراعونه ان الزوج هنا يتحقق الدعوى عليها فانها كذب فيحسن تعلق اليمين مع شهدا متهما
خلا في بقية مسائل هذا الفصل وقوله والمال دون القطع في سرقة اي ويثبت المال
دون القطع في شهدا متهما بالسرقه وظاهره ايضا في هذه المسئلة وفي التي بعد هاشوا
بالمرايين وليس كذلك وانما الحكم الذي ذكره مع اثنا هده والمراتين او اثنا هده واليمين
والخلاف في ذلك وانما الخلاف هده صنف العصب وهو قول بن القاسم او ضمان
السارق وهو قول اشهب وقوله كقتل عبد احراي عبد احد **م** وصلت امة مطلقا
كغيرها ان طلب بعدل او اثنين بزيكيا **ش** الحيلولة ان يمنع المشهود عليه مما شهد به
لغيره والمعنى ان من بيده امانة اذا تورع فيها وشهد عليه شاهد واحد او اثنا
صغير معدوفين بالعدالة فانه يحال بينه وبينها وقوله مطلقا اي سوا كانت الامة
رابعة ام لا كان مامونا عليها ام لا وفي ذلك تفصيل فان كانت الامة رابعة وهو
غير مامون عليها حصل بينه وبينها بخلاف وسبب ذلك ظاهر وان كانت رابعة وهو
مامون ام غير رابعة وهو غير مامون فاختلف هل يحال بينه وبينها ام لا وعز ابن
شاس لاصبح احالة الرابعة مطلقا قال وان كانت من الوضى رايتها كالعبد من
عبد السلام وينبغي ان كان مكذبا فمن شهد خصه مصمما على ذلك ان يحال بينهما ولو كان
مامونا لانه يعتقدها حلال له وهو لا يمنع من الحلال وقوله كغيرها اي كغيره
الامة من العينية وهذا انص في وجوب الاحالة بالشاهد الواحد العدل واليه
ذهب عبد الله بن يحيى وابوصالح وابن لبابة وسحنون وروي ذلك عيسى عن بن القاسم
فقال فمن ادعى زبوتنا بيد رجل واقام شهادا فان كان عدلا حلف القيام واخذة
وان كان الحاكم ممن لا يقضي بالشاهد واليمين وقف ذلك وفي مسایل بن زرب ان
كان ذلك مما يغاب عليه وقف بالعدل الواحد وان كان من الاصول فلا يوقف الا بعد
وفي احكام بن بطل لا تجب العقلة الا بشاهدين وقاله ايضا بن لبابة وغيره عيان
وتنا ولعلي بن القاسم وقال بن بطل هو قول بن القاسم وقال بن القطار لا يجب
العقلة بذلك لكن يمنع من احداث جميع او بنيان او غير ولا يخرج من بيده واما الشاهد
المجهول الحال فوقع كلام عبد الحق وغيره انه يحال به ويخوف في بن الحاجب علي ما يقع في بعض
نسخه والذي في الحواهد وغيرها ان ذلك لا يكون الا بشاهدين قال غير واحد
وهو الذي به القضا **ف** صفة الايقاف ان الدعوى ان كانت في داره
قوتت وان كانت في ارض منعه من حشرها وان كانت فيما له خراج وقف الخراج وان

في

ف

كان حصة في ارض او دار اغلقت الدار كلها او الارض وجمع الكرا مما له كذا ابن سهل
وعلي ذلك الفتوي وقيل يوقف من الكرا ما يقع للحصة المدعي فيها فقط ويدفع
سائره للمدعي عليه قال والاول اصوب وكان سمحون يوكل المعقول عليه في الاخلا
اليومين والثلاثة وان سأل ان يترك فيها ما يتقبل عليه احداه فعل ثم يغلقها ويبيع
عليها ويكون المفتاح عنده وان كانت في العاشر بعث امينا يغلقها عليه **ص** وبيع
ما يفسد ووقف ثمنه معها بخلاف العدل فيجوز ويبيعي بيده **ش** يعني فان كانت
الدعوى فيما يفسد من طعام وخبز فانه رباع ويوقف ثمنه مع الشاهدين المجهولين
واما مع الشاهد العدل فان المدعي عليه يخلف انه لا يستحق على منه شيئا بخلاف بيده
على ما كان فان قيل **ل** لم يفرق هنا بين العدل الواحد وبين الشاهدين المجهولين
والحكم كما يتوقف على شهادة العدل الثاني كذلك يتوقف على تعديل الشاهدين ذلك
يقتضي المساواة **فالجواب** ما قاله صاحب النكته ان مقيم العدل الواحد
قادر على اثبات حقه بيمينه فلما ترك ذلك اختيارا صار كما انه مكنه منه بخلاف من
اقام شاهدين او شاهدا فوقف ذلك الحاكم لينظر في تعديلهم فلا حاجة عليه في ذلك
لعدم قدرته على اثبات حقه بغير عدلهم واسرار المحن الى فرق احز وهو ان الشاهدين
المجهولين اقوي من الواحد لان الواحد يعلم قطعا لان غير مستقل والشاهدان
المجهولان اذا عدلا فاما عند تعديلها الكسوف عن وصف كانه عليه حين الشهادة
ص وان سأل دو العدل او بيعة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد ليدفع به الى
بلد يشهد له على عيبه **اجب** لا ان اتفيا وطلب ايقافه لياقي سبيله وان
يكومين الا ان يدعي بيعة خاضعة او سمعا يثبت به فيوقف ويوكل به في كيوم **ش**
يريد ان من ادعي عبدا بيده غيره واقام على ذلك شاهدا عدلا يشهد له بصحة ما ادعي
او يضمنه بالسماح بذلك وان لم تقطع بذلك وسأل ان يضع قيمة العبد المذكور عند
القاضي او نائبه ويأخذ ليدفع به الى بلد يشهد له بها على غير العبد فانه يجب
الي ذلك وقول **لا** ان اتفيا اي العدل وبيعة السماع والمحن انه اذا لم يتم شاهد
ولا غير وطلب ايقاف العبد بمجرد دعواه لياقي بيعة يشهد بذلك بعد يومين وخوها
لم يجب لانه يريد بذلك اصحاب المالك وابطال منفعة العبد في تلك المدة الا ان
يدعي بيعة خاضعة في نحو السوق او يدعي سمعا فاشيا يثبت به ذلك فانه يوقف
له ويوكل به في اليوم ونحوه قال في كتاب الصناعات من المدونة ومن اعترفت في بيده
دابة وقضى عليه بملكه وضع قيمتها ببدل عدل ويخرج بها الى بلد البايح منه ليشهد
البيعة على عيبها وكذلك في العروض والعبيد والامة الا انه في الامة ان كان امينا
دفعته اليه والافعلية ان يستاجر معها امينا قال مالك ويطمع في اعناقهم لم يزل
ذلك من اموال الناس فان رجع بذلك وقد اصابه في الحيوان والرقيق عورا وكسرا
وعنف فهو لما صان من ولا يضمن ان نقص سوق ذلك كله وله ردة واحد القيمة التي
وضع وذلك في باب اللقطة كيفية كتاب القاضي الى مثله في ذلك وكذا ذكره

يونس في هذا الموضع عن بن القاسم من المجموعة عبالا يسعنا الاتيان به هنا فانظره
 في كتابه وفي النواذر ايضا قال **س** والغلة له للقضا والنقطة على المقضي له به **ش**
 يعني ان غلة العبد العقل او الدابة او الدار ونحوها يحكم بها الذي كانت في يده الى ان
 تقضي بها للطالب لانها لو هلكة كان فيها منها منه وهذا مذهب المدونة وذهب بن
 القاسم الي انها للمدعي وفي الموطا انها للدول حتى يثبت حق الثاني واما النقطة فانها
 تكون على من يقضي له بذلك **س** وجازت على خط مقتر بلايمين **ش** اعلم ان الشهادة على الخط
 تارة تكون على خط المقنونة تارة على خط الشاهد الميت او الغائب وتارة على خط نفسه
 وقد اختلفت عبارات الاشياخ في ذلك فمنهم من يسلك في ذلك طريقا مجالا فيكون في الصور
 الثلاثة افعال الجواز وعدمه والجواز على خط المقتر فقط والجواز على خط المقتر
 وخط الميت او الغائب فقط ومنهم من يسلك طريقا مفصلا فيذكر كل صورة على جبالها
 وما فيها من الخلاف او الاتفاق وهذه اقرب الي مرادة هنا فلنخاطب كلامه بكلام اصحاب
 هذا الطريق فقوله جازت اي الشهادة على خط المقتر ابن الموان وابن سحنون ولا
 خلاف في ذلك بين مالك واحد من اصحابه فيما تعلم الاماروي عن بن عبد الحكم لا يجوز التها
 على الخط واطلق وقوله بلايمين يريد اذ اشهد على الخط ش هذان فصاعدا وحكي
 في الجلاب في اليمين روايتين فقال اذا ادعى رجل على رجل دعوي فانكرها فشهد
 له ش هذان على خطه دون لفظه فقيها روايتان احدهما انه يحكم بالشهادة على الخط
 والثانية انه لا يحكم له بذلك وان احكم بالشهادة على الخط فله يمين مع الشاهدين
 الشاهدين في ذلك روايتان احدهما انه يحكم له بمجرد الشهادة على الخط والثانية
 انه لا يحكم له بذلك حتى يخلق معها ومنشا الخلاف هل ينزل الشاهدان على خطه
 منزلة الشاهدين على الاقرار او منزلة الشاهد فقط لضعف الشهادة على الخط
 وانكر بن عبد السلام جريان الخلاف في اليمين على هذه الطريقة قال وانما ذكر
 الخلاف اصحاب الطريقة الاولى التي ذكرناها فيها الخلاف على افعال الشهادة على خط
 المقتر ومن رى الاتفاق على افعالها لم يجز الي زيادة اليمين واختلف في افعال شهادة
 الواحد على روايتين حكاهما الجلاب وهما مبنيان على انه هل يحتاج مع الشاهدين
 الي يمين او لا فتبطل الشهادة على الاحتياج لا على غير ذلك **س** ولكن على هذا لا بد للطالب من
 يمينين عمن مع شاهدة واحزي لتكميل السبب **س** عار **س** الاول شهادته
 على نفسه اقرار عليها واقتراره عليها شهادة فاذا كتب شهادته في ذكر حق مكتوب
 عليه او كتبه ولم يضع شهادته فيه فها قد اقر على نفسه فان وضعها فذلك اقوي اذ
 هو اقرار على اقرار قال في البيات ونزلت في ايام بن لبابة واقفي بخلاف معاوية
 بعدم الجواز وحكاية عن مالك من رواية بن نافع قال وهو عبط لان الموجد في المبوط
 من قول بن نافع وروايته انها جائزة بغير حق وانكرها فشهد على خطه هل يوجب
 بذلك لان حال ابيه لما صار اليه فكان الشهادة على نفسه وهو قول مطرف واصبغ
 واختار ابن جيب او لا يوجب منه الا باقرار سوي اقرار خطه وهو قول عبد الملك

وانما اختلفوا انما كتب شهادته
 في ذكر حق مكتوب
 عليه او كتبه
 ولم يضع شهادته
 فيه فها قد اقر
 على نفسه فان
 وضعها فذلك
 اقوي اذ هو
 اقرار على اقرار

بن رشد وهو اقيس الشا في اذا اظهر شخص صحيفة باقتدار شخص وزعم انه
خطه فانكر ذلك فطلب المدعي ان يجبره على ان يكتب خطه لمحضرة العدو وللبقا لمؤنة
بما في الصحيفة فافتي عبد الحميد بعدم جبره المانري لان الزامه ذلك كالزامه
احضار ربيته تشهد عليه بما له وهو غير لازم قطعاً وافي للمعنى بجبره و فرق بان البينة
هو يقطع بكذبها فلا يلزمه السعي فيما يقطع ببطلان خلاف الذي يكتب خطه ويظهر
تطويلاً يوم من معه المصنع ثم البينة تقابل ذلك بما في الصحيفة وتشهد بمخالفتها او
مواظقتها **ص** وخط شاهد مات او غاب **ش** بعد **ش** هذه هي الصورة الثانية
وهي الشهادة على خط الشاهد الميت او الغائب وقد اضطرب الاشياخ في نقله
المذهب في اعالمنا فقال في البيان لم يختلف قول مالك في الائمة الشهورة في اعالمنا
واجازتها وروي عنه انها ايضا لا يجوز واليه ذهب محمد قال لان غاية خطه ان
يكون كلفظه وهو لو سمعته بنص شهادته لم يحز له نقلها عنه وصوبه بن رشد الا
في الاحباس قال لان العمل جدي عندنا على اجازتها في الاحباس وما جري مجراها مما
هو حق لله وما ليس جدي وقال بن ابي زمنين الذي جري به العمل ان الشهادة على
الخط لا يجوز الا في الاحباس وقال الباجي مشهور قول مالك انها لا يجوز على خط
الشاهد وروي بن القاسم وابن وهب اجازتها وقاله سحنون واجاب بعض لك
الاشياخ عن قول محمد لان غايته الى اخذه بان الرجل قد يجبر بما لا يتحقق ولا ينبغي
له ان يكتب شهادته حتى يحقق من تشهد عليه ويعرف من اشهده بالعين والاسم مخافة
سوته او غيبته فيشهد على خطه فاسمع من سمع رجلاً يودي شهادته عند قاض او
او اشهد عليها غير انه يشهد على ذلك بما سمع منه وان لم يشهده عليها وفيه نظر فان
محمد انصت على انه لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهده وان سمع يودها عند القاضي
او يشهد عليها عنده مع ان وضع الشاهد شهادته في الكتاب لا يقوي قوة ذلك
وقوله بعد اختارنا من الغيبة القديمة فانه لا يشهد على خطه مع ذلك واختلف
في الغيبة البعيدة فقال عبد الملك قد رما بقصر فيه الصلاة وحكى بن مزين عن
اصبح انها مثل مصر من ادينية او مكة من العداق ولم يجد هاسحنون في رواية
ابنه عنه وزاد بن عبد السلام بما يناد الشاهد فيه مشقة والقاضي يعلم ذلك
عند نزوله قال هذه اما فهمته من كلامه وهو الاحسن قال وجرت العادة عندنا
ان اختلاف عمل القضاة ينزل منزلة العداق وان كان ما بين العجلين قد يبالا ان
حال الشاهد يعلم في بلده وعند قاضيه ولا يعلم حاله في غير بلده وفيه مع ذلك
ضعف فان الذي يشهد على خطه كانا قد علموا لا بد ان يعرف الناقل من نقل
عنه او تكون عدالة معلومة عند القاضي **ص** وان يغير ما فيها **ش** اي في المسمولين
وهما الشهادة على خط المعتر والشهادة على خط الميت او الغائب وقد تقدم ما حكمناه
في هذه عن بن رشد وبن ابي زمنين وما جري به العمل عندهما وما ذكره من
ذلك بالنسبة الى خط المعتر فهو ظاهر كلام محمد بن الفرج مولي بن الصلاح على احكامه

بن سهل فإنه قال في الأصل في الشهادة على المخطوط من قول مالك وأكثر أصحابه أنها
 تجوز في الموقوف والطلاق والعق والاحباس وغيرها بن رشد ومعنى الشهادة
 على الخط بالطلاق إذا كان الخط على نفسه بأنه طلق زوجته مثل أن يكتب إلى رجل يعلم
 بأنه طلق زوجته أو يكتب إلى زوجته بذلك على هذا الوجه فيشهد لها على خطه وأما أن
 كان الكتاب إنما هو على طلاقه أياها ابتداء فلا يحكم عليه به إلا أن يقر أنه كتب به مجمعا على
 الطلاق وفي قول قوله أنه كتبه عنده يجمع عليه بعد أن انكح أن يكون كتبه اختلاف وفي
 الواضحة عن مطرف وابن الماجشون وأصبح لا يجوز ذلك في عقد ولا طلاق ولا كتاب
 قاض إلى قاض وإذا تجوز في الأموال فقط وفي العتبية والمختصر في امرأة كتب لها زوجها
 بطلاقها مع من لا شهادة له أن وجدت من يشهد لها بذلك نفعها واختلف في مراده بقوله
 نفعها هل يطلق عليه أو يستعمله **ص** أن عرفته كالمعين وأنه كان يعرف شهادته ونفعها
 عدل **ش** يعني أنه لا يشهد على خط الشاهد الميت أو الغائب إلا بثلاثة شروط الأول
 أن يكون يعرف خطه معرفة لا يشك فيها حتى يصير عنده كالشيء المعين قالوا وظاهر قول
 بن القاسم إنما تكون الشهادة على المخطوطة يقوي في معرفة الخط ومعرفة اليهود
 له كمعرفة الحيوان والنبات وسائر الأشياء ووقع في كتب القرويين أن الشهادة
 في ذلك إنما هي على العلم الشافعي أن يكون الشاهد على الخط يعرف أن الشاهد الميت
 كان يعرف من استشهد على نفسه واليه أشأ بقوله وأنه كان يعرف شهادته أي أن
 الميت كان يعرف شهادته ويشهد اسم فاعل مثل مكرم ومحسن فلولم يعرف الشاهد على
 الخط ذلك لم يجد له أن يشهد على خطه عند بن زرب وقال غير يجوز بنا على أن الشاهد
 لا يضع خطه إلا على من يعرف ابن رشد وقول بن زرب هذا صحيح ولا ينبغي أن
 يختلف في ذلك لما قد تساهل الناس فيه من وضع شهادة لهم على من لا يعرفون
 وعليه فيحتاج الشاهد أن يضمن خطه أن المصون على خطه كان يعرف من عليه
 الحق وقاله أحمد بن سعيد الثالث أن يعلم أن الشاهد يحمل الشهادة وهو عدل
 يريد ولم يؤل على ذلك حتى مات وهكذا قال مالك احتياطا من أن تكون شهادته
 سقطت بجرحة أو كان غير مقبول الشهادة **ص** لا على خط نفسه حتى يذكرها وأدائها
 لا نفع **ش** هذه هي الصورة الثالثة وهي شهادة الشاهد على خط نفسه والمذكور
 إليه مالك ما ذكره هنا وهو أنه لا يشهد وأنه عرف خطه حتى يذكر الشهادة ويوقن
 بها ولكن يودعها كالمعلم ولا ينفع الطالب وكان مالك رحمه الله تعالى يقول إن عرف
 خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيء منها وليس في الكتاب محو ولا ريبه فليشهد بها وإن
 كان الرق سطلسا أو مغسولا أو قنم محو فلا يشهد وبهذا أخذ مطرف وعبد الملك
 والمغيرة وبن أبي حاتم وبن دينار وبن وهب وبن حبيب وسحنون في نوازل
 مطرف وعليه جماعة الناس بعض الأشياء إذا لا بد للناس من ذلك لكثرة نسيان
 الشاهد المنتصب ولا يلزم لم يشهد حتى يذكرها لما كان لوضع رسم شهادته فإيقه
 وقيد بعضهم المحو إذا لم يكن معتذرا عنه في الوثيقة وأما أن كان معتذرا فلا

في يضر وظاهر قوله حتى يذكرها مجموع عليه ذلك وانه لو ذكر بعضها انه يورثها
 ولا ينفع الطالب وهو المشهور عندهم وهو ايضا ظاهر المدونة وظاهر
 ما نقله من شائين عن مطرف عن مالك انه يورثها وتنفعه واذا فزعنا على
 قول مالك الذي رجح اليه فزوي اشبه عنه انه يورثها عند الحاكم على وجهها
 ويقول له ان كتابا يشبه كتابي واظنه اياه لست اذكر شيئا دقي ولا اني كتبتها
 بخطي حكى ذلك علي وجهه ولا يقضي بها وقال بن القاسم يقول هذه شهادتي سيد
 ولا اذكرها قال في المدونة ولا ينفعه بن محمد وكان يقول هي لا تنفع عندي ولكن
 يرفع للقاضي ليجهد فيها قال وقال بن الموان لا يرفعها اصلا وجعل بن رشد
 قوله في المدونة وقول محمد بن عمر بن علي هذا القول وتعلق المتأخرون مذهب
 المدونة بانه كيف يجوز للشاهد ان يحل القاضي ان يحكم بما هو عندا هذا خطا
 فيكون معينا له على الوقوع في الخطا ولا يجوز واجيب **بانه** لا يلزم على القول
 بتصويب المجتهدين ولذا اخذ صاحب البيان من هذا الموضع ان مالكا يرى
 كل مجتهد مصيبا وعلى القول الذي رجح عنه مالك فانه يورث شهادته ولا يترك
 للقاضي حاله بن شائين قالوا وان قالوا فلا يقبلها وكانه تبرأ من هذا لانه كيف يجوز
 للشاهد ان يكتف الحاكم ما لو اعلم به لم يقبلها ثم انهم قالوا انه يلزم بهما ان يورثها
 وروي بن وهب في موطايه القول اذا ذكر الشاهد حاله وهو ظاهر لسلامته
 من الاشكال المذكور **فان** حصل في البيان في هذه المسئلة خمسة اقوال
 يورثها ويحكم بها ومقابلها والثالث يورثها ولا يحكم بها والرابع ان كانت في رق اداها
 لان كانت في كاعده وقنده يكون الشهادة في بطن الرق واما ان كانت في ظاهر
 فلا لان الشاهد في الظاهر اخفى منه في الباطن والخامس ان كان ذكر الحق والشهادة
 بخطه اداها وان لم يكن خطه الا الشهادة لم يورثها عاصم وغيره والتادية عند
 من يقول بها مشروطة بان يكون الشاهد على بصيرة وانه لم يكتب خطه قط سيما
 وان كان في بعض الازمنة يسامح فلا يورث شيئا حتى يعلم **ولا** على من لا يعرف الا
 على عينة **ش** اي وكذا لا يشهد على من لا يعرفه الا على شخصه وهو مراده بعينه
 ومراده بعدم معرفته اي لا يعرف نسبه قال مالك في العتبية واجب الحيات
 لا يشهد على من لا يعرف فان عرفه بعضهم ففيه بعض السعة بن رشد اذا من
 يعرفه بعضهم له ان يسمى بغير اسمه واما ان لم يعرفه احد فليكن له ان يصنعوا
 عليه شهادتهم مخافة ان يكون قد سمى باسم غيره فيقرانه قد باع دارة من هذا
 يقر له على نفسه بحق فيكتبون شهادتهم عليه فيشهد على خطوطهم بعد موتهم فيجوز
 الشهادة وتوخد الدار من صاحبها او الحق بغير حق وهو قول مطرف وبن الماجن
 واصبح ونقل بن مزين عن بعضهم ان المدون يكتب باسمه واسم ابيه وقبيلته
 وغير المدون يكتب اسمه واسم ابيه وحده وقبيلته ومسكنه قال وليس بشي لان
 المجبول قد يسمى بغير اسمه وينتمي الي غير قبيلته والي مسكنه قال والقول فيه ان

وكتبه

بنعت بعتته ويتذكر بكتب اسمه واسم أبيه وحده فاحظا إذا جهله حلاه بتجليته **هـ**
 ووصفه بصفته فان كان حاضرا قطع عليه الشهادة وان كان غائبا او ميتا فعل بصفته
م وليس يحمل من رعت انها ابنة فلان **س** ظاهرة وان لم يثبت بالبينة انها ابنة **هـ**
 فلان وفي الجواهر اذا شهدت بينة على عين امرأة بدين رعت انها بنت زيد لا احتمال
 ان يكون است الى غيرها منها الشيخ وينبغي ان يكون الرجل كذلك فيقال قال ابنه فلان بن
 فلان **ق** **س** وينبغي ان يذكر راع ذلك نعتة وحلاه اذا لا يفيد الطالب
 قولم قال انه فلان بن فلان شيئا **م** ولا على متفقة لتعين للاداء **ش** يعني ولا يشهد
 على امرأة متفقة حتى يكشف وجهها ليعينها عند الاداء وعندها عن امثالها **هـ**
 بالاشارة والعرفه التامة وقاله في الجواهر وعندها ثم قال ولو عرفها اثنان فلا
 يشهد عليها بل على شهادتهما ان فلانة اقترنت وذلك عند تعذر الاداء منها لانه فرعها
 وقال بن نافع يشهد ورواه عن مالك بن رشد والذي عندي واقول به انه ان كان
 المشهود له اتاه بالشاهد من يشهد عليها بشهادتهما عنده انها فلانة بنت فلان
 فلا يشهد الا على شهادتهما وان كان هو سال الشاهد من فاحضرا انها فلانة فلا يشهد
 عليها قال وكذلك لو سال عن ذلك رجلا واحدا يثق به او امرأة لجاز له ان يشهد قال
 ولو اتاه المشهود له جماعة من لعنق النساء فشهدن عندها انها فلانة لجاز له ان يشهد
 اذا وقع له العلم بشهادتهن **م** وان قالوا اشهدتنا متفقة وكذلك تعرفها قلدها
 وعليهم اخذها ان قيل لم عيئوها **ش** اشار به الى ما ذكره بن سحنون في كتابه عن
 ابيه ان الشهود اذا قالوا ان المرأة قد اشهدتنا متفقة وكذلك تعرفها ولا
 نعرفها بغير نقاب انهم اعلم بما تفكده وان كانوا عدولا وعيئوها ونقطع بشهادتهم قال
 ولو شهد واعلمها باقرار او نكاح او ابراء وسال الحضم ادخالها في النساء ليجزوها **هـ**
 فقالوا يشهدنا على معرفتنا بعينها ونسيتها ولا ندرى هل تعرفها اليوم وقده
 تغيرت حالها وقالوا لا تكلف ذلك انه لا بد ان يخرجوا عيئها والى هذا اشار بقوله
 وعليهم اخذها ان قيل لم عيئوها **م** وجاز الاداء ان حصل العلم وان باسرة لا يشاهد
 الا نقلا **ش** يعني ان الشاهد يحون له ان يشهد على المرأة اذا حصل عنده العلم باخباره
 من اخبر من رجل او امرأة لان خبر الواحد قد يفيد العلم اذا احتفت قريته وقوله
 لا يشاهد من ايد لم يحصل له العلم بهما فلا يشهد الا على شهادتهما فيكون شهادته عنهما
 وهو معنى قوله الا نقلا اي صفع عند تعذر ادائهما وهكذا قال بن القاسم وقال
 بن نافع يشهد ورواه عن مالك وقد تقدم فوق هذا ما نقله بن شاس عن بن رشد
 فانظروا **م** وجازت بسماع فتا عن ثقات وغيرهم **ش** اي وجازت الشهادة على سماع
 الفاشي من الثقات وغيرهم بن شاس وهو ان يقول الشهود سمعنا سماعا فاشيا
 من اهل العدل وغيرهم وقال محمد يقولون اننا لم نزل نسمع من الثقات وقال
 مطروق وبن الماحشون يقولون سمعنا سماعا فاشيا من اهل العلم لعدل قال ولا يجوز
 من غير اهل العدل من سماع او سمع منهم ولا يسمعون من شهد واعنده فان سموا كان **هـ**

فجس

ق

نقل شهادة لاشهاد سماع وما ذكره من انه يكون عن الثقات وغيرهم هو ظاهر
المدونة على ما قاله المازري واشترط بن القاسم العدالة في المنقول عنهم في الرضا
وقبل لا بد ان يكون السماع من العدول من غير العدول لان قصر السماع من العدول يخرج
الى نقل الشهادة من المتعينين ابواسحاق وشهادة السماع اجيزت للضرورة يريد في
علي خلاف الاصل لان الاصل ان الشاهد لا يشهد الا بما نذر له الحواس **مر** ملك الجاني
مستصرف طويل **ش** الباقي ملك للطرفية وهي متعلقة بخارجت اي جازت شهادة السماع
في الاملاك وما ذكره مع بن شاس وانما يشهد بالملك اذا طالت الحياة او كان يصر
فيه نصرت الملاك من النوم وكفى ولا يمانعه احد ولا يكتفي بشهادتهم انه حوزها حتى
يقولوا انه حوزها لحقه وانها له ملك وامان يشترط شيئا من سوق المسلمين
فلا يجوز ان يشهد بالملك لانه قد يشترط من غير ملك واشترط بعضهم ان يستفيض
الحيز والحديث يكون هذا الشيء ملكا لمن هو في يده ومنهم من لم يشترطه وارطرو قول الشيخ
رحمه الله تعالى مستصرف طويل فان ظاهرة انه لا بد في ذلك من مجموع الامرين وان كان
المصرف وحده او الطول وحده لا يكفي في ذلك وظاهر ما نقله بن شاس بخلافه
مر وقدمت بينة الملك الا بسماع انه اشترها من كابي القاي **ش** يعني فان تعارضت
بينه الحوز وبينه الملك فان بينة الملك تقدم الا ان تكون بينة السماع تشهد به
بانهم لم يزلوا يسمعون على قنطرة الزمان وان هذا الحيز اشترها من اي هذا القاي
او حده او من صارت اليه منهم فثبت له بقاؤها في يده بهذه الشهادة وفي الملك
وكفى في المدونة فلو قاله الشهود سمعنا انه اشترها من كابي القاي من
لم يسمع هذه الشهادة لاحتمال ان يكون اشترها من غاصب وكذا لو قال بن الموان
لا يجوز شهادة السماع الا لمن كان الشيء بيده ولا يستخرج بها من يد حازر وهكذا نص
عليه ابواسحاق وغيره من اصحابنا انه لا يستخرج بها من يده وحكي بن حبيب عن مطوف
وبن الماحضون وابن القاسم واصبح ما يقتضي انه يستخرج بها من يده وحكي بن حبيب
وهل يستخرج بها ما ليس في حوز كعقود من الارض قولان بناهما المازري على اختلاف
المذهب في بيت المال هل بعد حازر المالا ملك له ام لا **مر** ووقف **ش** يعني وكذا ان كان
حوز شهادة السماع في الوقف ونص عليه في المدونة وغيرها ابواسحاق والسماع في
الاحباس ان يكون دار لم يثبت في يده مشترطها وانما هي في يد حازر بها فتشهد بينة على
السماع انها حبس على الجاني وعلى عقبه او يكون لا بد عليها لاحد فتشهد بينة انها حبس
علي بني فلان او حبس لله تعالى ما بقيت الدنيا فهذا الذي نصحه فيه شهادة السماع اذا
طال الزمان وكفى لابن محرز **مر** وموت بعد ان طال الزمان بلا ريبه وحلف وشهد
اشان **ش** يعني وكذلك حوز ايضا شهادة السماع في الموت وقيد ذلك الباقي كما اشار
اليه هنا بان تكون الشهادة فيه على السماع فيما بعد من المبادي واما ما قرب او في
بلد الموت فانها هي شهادة باليت وان كان سببها السماع الا ان نقطة شهادة السماع انما
ينطلق عند الفقهاء على ما لا يفتح به العلم للشاهد ولذا في ان يودي انه سمع سماعا فاشيا

واما اذا وقع له العلم بنواثر الجور فاما يشهد على علمه واشار بقوله ان طلال الزمان
الي احذره الي ان شهادة السماع لا تقبل الا بشروط اربعة او لها طول الزمان مالك ولا
يجوز شهادته في ملك الدار خمس سنين بن القاسم وانما يجوز فيما اتت عليه اربعون او خمس
سنة قاله في المعينه ابن زرقون وهو طاهر المدة وعنه عن بن القاسم عشرون
سنة بن رشد وبها تعد بقربة واختلف في خمس عشرة سنة هل هي طول واليه ذهب مطرف
وبن الماحقون واصبح اوليس بطول وهو قوله بن القاسم في كتاب محمد او طول في الوبان
غير نقله التوش بن عبد السلام والظاهر انه قول ثالث ومنهم من عدة تقييدا
للقول الثاني ثانیها انتفاء الريبة فلا حجة ذلك اذا شهد اثنان بالسماع وفي القبيل
مائة رجل فاكثر من ذوي ستمهم لم يسمعوها لك او شهد اثنان على موت رجل يبلد بهم
غفيل لم يعلموا بذلك لم يقبل شهادتهما ولو طال الزمان فان انتفت الريبة بان يكون
الشاهدان ليس في القبيل اسن منهما فارها يقبل وان لم يشهد به لك غيرهما بن شاسر عن
بن محمد وقاله بن القاسم ثالثها انه لا يقتضي للمستحق بها الا بعد يمينة وقاله غير
واحد من الشيعة بن محمد وذلك لان السماع انما هو نقل وان لم يكن من شرطه اذن
المنقول عنهم الشهادة ولعل اصل السماع عن شاهد واحد والشاهد لا يقوم به الحق
الاعم اليقين رابعها ان يشهد بالسماع اثنان ويكتفي بهما وقال عبد الملك لا بد من اربعة
والاول هو المشهور **ص** كعزل وجرح وكفر وسفاه ونكاح وضد ها وان خلع **ش** يعني
وكذلك يجوز الشهادة على السماع في العزله وما بعده وقوله وضد ها اي ضد
هذه الامور الخمسة ضد العزلة والولاية وضد الجرح والتعديل وضد الكفر الاسلام
وضد السفه والرشد وضد النكاح الطلاق وفي انطلاق الضد عليها نظر ولوه
قال ومثا بلها كان احسن وقوله وان خلع يريد ان شهادة السماع لا تحق بالطلاق
الناشي عن غير خلع بل يجوز فيه وفي الخلع **ص** وضد زوج وهبة ووصية وولادة
وحراية وابق وعدم واسر وعق ولوث **ش** وبقي عليه ما ذكره وامن ذلك البيع
والصدقات والرضاع والنسب والولا والقسمه والمتهور بثوت النسب والولا بذلك
بن المواز واختلف قوله مالك في ذلك وذهب اصبح الي ان المال يثبت دون
النسب والولا وخو لا بن القاسم نقله عنه صاحب البيان محمد ولا يعجبنا هذا وقول
مالك وبين القاسم انه يقتضي له بالسماع بالنسب والولا نقله ابو محمد في كتاب الا قضية
وفي المدونة وان شهد شاهدان انهما سمعا ان هذا الميت مولد فلان هذا لا يعلمان
له وارثا غير هذا او شاهدا شاهد واحد انه مولد اعتقه استوي بالمال فان لم يستحي
غيره قضى له به مع يمينه ولا جرم ذلك الولا وقيد بعض الاشياخ القرويين مذهب المذو
بما اذا كانت الشهادة في غير بلد الميت قال لاحتمال ان يستغنى ذلك عن رجل واحد
واما بالبلد فتتبعها مستغناة ذلك عن رجل واحد فيقتضي في ذلك بالمال والولا
وهذا موافق لما في كتاب محمد والمشهور ابو عمران ويشترط في شهادته السماع على النكاح
ان يتفق الزوجان عليه واما اذا انكح احدهما فلا ومعني السماع في الوصية ما حكاه في

الكافي اذا شهد انه لم يسمع يزل يسمع ان فلانا كان في ولاية فلان وانه كان يتولى
النظر له والالتفات عليه بايضا ابيه او يتقدم برقا ض عليه وان لم يشهد ابوه بالايضا
ولا القاضي بالتقويم ولكنه علم ذلك بالاستفاضة من العدول وغيرهم ان ذلك
حايذ ويصح بذلك تنقيحهم وقد نظم بعض الاشياخ المسائل التي تقبل فيها شهادة
السماع ونسب ذلك لابن رشد ولولده بن عبد السلام ولست ادخل تحت هذه نسبة
القطعتين الي من ذكره ولكن اكثر ما احتويا عليه منقول والذي ينسب لابن رشد

- ايا سايلى عما نفذ حكمه • وثبت سمعا دون علم باصله •
- ففي العزل والتجريح والكفر بعدة • وفي سفه اوضه ذلك كله •
- وفي البيع والاحباس والمصفاة • والرضاع وخلع والنكاح وحله •
- وفي قسمة او نسبة او ولد • وموت وحمل والمضرب اهله •
- وزاد ولده فيما ينسب اليه ومنها الهبات والوصية فاعلمت •
- وملك قديم قد ينط بمثله • ومنها ولادات ومنها حراية •
- ومنها الاباق فليعلم لشكله • فدونها عشرين من بعد سعة •
- تدل على حفظ الفقيه وشكله • ابي نظم العشرين من بعد واحد •

فانبعثها سنا عما فعله • ابن عبد السلام وربما الحق بذلك العدم والملا
والاسر واللوث الموجب للقسامة والعنف **قلت** وقد تقدم ذلك من كلام الشيخ
رحمه الله تعالى خلا الملا وكانه استغنى عنه بن كرمه مقابله لان العدم اذا ثبت بالسماع
فلان يثبت بذلك الملا من باب الاولي اذ هو الاصل في الناس **مر** والتحل ان افتقر اليه
فرض كفاية **ش** الضمير المحرور عايد على التحمل والمعني ان تحل الشهادة حيث يحتاج
اليه فرض كفاية واحترق بقوله ان افتقر اليه ما اذا طلب من الشاهد تحمله
شهادة لا يتعلق بها حكم والدليل على انه عند الافتقار فرض كفاية انه لو تركه
جميع الناس لادب ذلك الي تعطيل الحقوق وايضا فان العرض المقصود يحصل بالبعض
وهو شأن فرض كفاية ثم هذه العرض يتعين بما يتعين به فرض من الكفايات مثل
ان لم يوجد في الموضع الاشهادان وقد اختلف في قوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا
هل معناها اذا دعوا الي الا اذا وهو قول مالك او الي التجدد او اليهما واستظهر ابن عبد
السلام الثاني لانه اتي بعد قوله واستشهدوا بشهدتين من رجالكم فكانه سبحانه وتعالى
لما امر بالا ستشهاد نهي الشهود عن الا بانه ليسهل على من كلفه بالاستشهاد وحصيل ما
كلفه اذ لو لم ينه عن ذلك لصعب عليه القيام بما امر به وايضا فقد عقبه بقوله
ولا نسأمو ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الي اجله والكتب انما يحتاج اليه عند التحمل
قال فان **قلت** الشاهد حقيقته من تحل الشهادة لان طلب منه تحملا
عليه ما تقر في اصول الفقه في مسائل الاشتقاق وعلى هذا التقدير يرجح القول الاول
لانه حمل للكلمة على حقيقتها وعلى الثاني يكون حملها على مجازها **قلت** قد قال
بعض حذاف المتأخرين ان التفصيل في المشتق انما هو اذا كان الوصف محكوما به واما

اذا كان متعلق الحكم لقوله تعالى اقتلوا المشركين فهو حقيقة فيما حصل وفيما لم يحصل
فالشاهد في هذا الموضع حقيقة فيما تحمل الشهادة وفيما لم تحمل **ش** وتعين الاداء
من كبر يدن وعلي ثلث ان لم يحتسبها **ش** يعني اذا شاهد اذ التحمل الشهادة ثم طلب اداها
فانه يتعين عليه ذلك اي اذا كان واحدا فيما يقبل فيه الشاهد واليمين وكذلك اذا كانا
اثنتين ولا حيل لاحدهما ان يحيل المشهود له على اليمين مع الشاهد الا حذله في عهدة
اليمين ويلزمه ما لا يلزمه وقوله وعلي ثلث اي فان كان الحق قد شهد فيه ثلاثة فالتثنية
فادى منهم اثنان فلم يكتب الحاكم بهما اما لدبته او لما عفي في احدهما فعين على الشاهد الثالث
الاداء وكذلك على الرابع والخامس حتى يثبت الحق وقوله من كبر يدن حق لسخون اي
ولا يلزم من بعد من ذلك والاصل ان ما لا كبر مشقة فيه على الشاهد يجب الاداء منه بخلاف
ما عطلت فيه المشقة ولا يقوم على التحديد دليل **ص** وان انتفع فخرج الاركوبه لعرض مشيه
وعدم دابته **ش** يريد ان الشاهد اذا تعين عليه ادا الشهادة لكونه على نحو البريد
لا يجوز له اخذ شيء ينتفع به عن الاداء لان ذلك طلب عوض على واجب فكان بمنزلة من
اخذ العوض على الصلاة الواجبة عليه فان اخذ منه شيئا بطلب شهادته وقاله سخون
والله اشار بقوله فخرج ثم استثنى من ذلك ركوب الدابة بشرطين الاول ان لا يكون
للساهد دابة والثاني ان يعسر عليه المشي لانه حينئذ يشبه من سقط عنه ادا الشهادة
وايضا فالركوب ليس بمنفعة حقيقة للشاهد وانما منفعته مقصورة على المشهود
له سخون بعد قوله فان لم يجد دابة ولا ما ينتفع به له ذلك قال ولو اخبر بذلك
القاضي كان احسن وقد علمت ان فاعل انتفع بمنبر يعود على الشاهد واليه ترجع الضمان
الثلاثة **ص** لا كسافة القصر وله ان ينتفع منه بدابة ونفقة **ش** يعني فان كان
مؤدرا ما بين الحاكم والشهود مسافة القصر فكثر فاء الاداء لا تعين عليهم عليه
ذلك القاضي وليس شهد واعند من يامرهما القاضي بتلك البلد ثم يكتب بما شهدوا به
عنده الي القاضي وقاله كله سخون وقال بن حبيب اذا كان ذلك امر قريبا
مخفيف بن رشد وينبغي ان يحل على التفسير فالقريب على قسمين قريب جدا وغير
قريب جدا فليس له الانتفاع في الاول والثاني وقوله وله ان ينتفع يريد فان
لم يقع القاضي من شهد عنده بالموضع الذي هو به فلا يضر الشاهد ان ينتفع من
المشهود له بركوب دابته وان لم ينفع عليه ما اقام منتظرا له اذا احتجب السلطان
عن الشاهد اذ لم يجد من شهد على شهادته ثم ينصرف وقيل تبطل بذلك شهادته
لأنه قد نفقته عليه بن رشد وهو لا يظهر قال صاحب البيان فانظر على هذا ابداه
اذ انفق المشهود له على الشاهد في موضع لا يلزم الشاهد الا تيان اليه والمقام فيه
حان وان اتفق عليه في موضع يلزمه ذلك فلا يجوز الا فيما يركب اذ لم يكن له دابة ولم
يقدر على المشي فلا اختلاف ان يجوز للشاهد ان يركب دابة المشهود له اذ لم يكن له
دابة وشق عليه حمله من غير تفصيل بين قريب ولا بعيد ولا موسر ولا معسر وانما له
يفترق ذلك حسبما ذكر في النفقة والركوب اذا كانت له دابة **ص** وحلف بشاهد

في طلاق وعتق لانكاح فان نكل حبس وان طال دين **ش** يعني ان المدة اذا اقامت
شاهدا بالطلاق علي زوجها او اقامه العبد على سيده بالعتق فانه يطالب بذلك
الدعوي فان اقر فلا كلام وكذا لك ان حلف على نفي ما ادعى عليه به وان نكل عن اليمين
فدوي عن مالك انه يقضي عليه به وذلك قال اشهب وابن عبد الحكم وروي ايضا عنه
انه حبس وهي الرواية الاخيرة عنه وبها اخذ بن القاسم واليهما اشار بقوله فان نكل
حبس قال في المدونة فان طال سجنه دين ويحلي بينه وبينها ولا بن القاسم قول انه
حبس سنة ونقله بن يوسف ايضا في اواخر العتق الثاني من كتابه عن مالك وقال سجن
حبس ابد حتى يحلف او يعفو وهو ايضا لما لك بعض الاشياخ وانما فتنوا بالشاهد والنكول
في هذا دون الشاهد واليمين لان الشاهد والنكول من جهتين فقويا لك بخلاف
الشاهد واليمين فاستلزم من جهة المدعي فقط واشار بقوله لانكاح الى انه لا يساوي
الطلاق والعتق في ذلك على المعروف وحكي بن المندي في وثايقه قوله بوجوب اليمين
كما فيهما واستقدي لابن القاسم من الموازية والواضحة في الموازية اذا ادعت
المرأة على الرجل نكاحا او ادعاه عليها فان اليمين ساقطة تمام بغير ذلك شاهد
ولما قوي عند المستطلي هذا الاستقرا نقله عن بعض صرعا من الموازية لان قوله
ما لم يقر بذلك شاهد يقتضي ان المدعي يحلف عليه بخلاف مع قتيابه وهو ظاهر وفي الواضحة
فمن زوج رجلا او امرأة وزعم انه وكله او وكلته على ذلك فانكر المدعي عليه
الوكالة انها حلفان فاستفد الغني منها وجوب اليمين مع الشاهد لانه اذا اخط
بجرد الدعوي فلا نكل مع الشاهد من باب الاولي ورده المازري بان منكر الوكالة
لو صدق الوكيل كان النكاح منعقد لان النزاع في ان نه في الوكالة واما العقد
فقد ثبت بين الوكيل والزوجة بشاهدين **فدع** قال عبيد الملك اذا اقام
شاهدا على رجل انه زوجه ابنته البكر حلف الاب فان ابي سجن حتى يحلف ولا مقال
للانبة فان كانت ثيبا فلا يمين عليه وقال اصبح لا يمين على الاب بحال **ص**
وحلف عبيد وسفيه مع شاهدة **ش** يريد ان العبد او السفية اذا اقام لكل واحد
منهما شاهدا حق فانه يحلف الا ان مع شاهدة ونثبت الحق ولا خلاف في ذلك بالنسبة
الي العبد واما السفية فالمشهور من ماذكرة واخذ الباجي والمازري من رواية
بن جبيب عن مطرف عدم حلفه الا ان فانه قال يحلف المطلوب ويؤخر فاذا ارشده
السفيه حلف مع شاهدة وانكره لك ابن رزقون قال ولم يختلف بن القاسم ومطرف
انه يحلف ابتداء وانما اختلفا اذا نكل وحلف المطلوب ثم ارشده السفية فقال مطرف
يحلف بعد ارشده وقال بن القاسم قد يفقد الحكم ولا تغادر اليمين للسفيه قال وهو
منصوص عليه في الواضحة الباجي واذا قلنا يحلف السفية مع شاهدة فان الناظر
يقضي له ما استحقه بيمينه وقال بن شعبان والاختيار ان يقضي هو ما حلف عليه
فاذا صار بيده قبضه منه الناظر لانه لا يستحق بيمينه شيئا الا من اليه قبضه **ص**
ص لاصبي وابوه وان اتفق **ش** اي فاستلزم لا يحلفان مع شاهدة الصبي اما ان الصبي لا يحلف

فانه المعروف وعن مالك انه حلف الان بن رشد وهو غريب وفي حلف الاب قولان
ومعنى ذلك اذا قام للصبي شاهد بحق ورثه من امه او غيرها قبل للاب ان يحلف ويأخذ
ام لا وقيد الاشياخ ذلك بتقيد من الاول ان يكون الاب حقيقا على الصغير والثاني ان
يكون الاب فقيرا لا نذا كان غنيا فالنفقة عليه من ماله نفسه فلا يمكن الاب من الحلف
لانه حلف لا يستحق غيره من غير فائدة تحصل له والمشهور بالمعلوم من قول بن القاسم
وروايته عن مالك انه يحلف مطلقا وان اتفق كما قال هنا وقاله مالك في كتاب محمد
والقول بان يحلف في كتاب المدنيين **مر** وحلف المطلوب لينك ببيده **ش** يريد انا اذا
فرعنا على ان الصبي لا يحلف كما هو المعروف فان المطلوب حلف الان لينك الحق له
بيده الى بلوغ الصبي واخذ الباقي من قول مالك في الموازية انه لا يحلف الان وانما
يوقف للصبي حقه حتى يحكم فيحق المعنى عليه والقول بان ذلك يسلم للمخالف
لمطرفه ومن الماحشون ومن عبد الحكم واصبح وعليه فاذا بلغ الصبي وحلف اخذ به عينه
ان كان قائما وتبين ان كان فانيا **مر** واسجل لحلف اذا بلغ كوارثه قبله **ش** اي فاذا
حلف المطلوب وترك ذلك بيده فان الحاكم يكتب شيئا دة الشاهد ويسجلها للصبي
صورا لمخه وخوفا من موت الشاهد او تغيير حاله عن العدالة قبل بلوغ الصبي
ولومات الصبي قبل بلوغه لحلف وارثه الان واستحق وهو معنى قوله كوارثه **مر**
الا ان يكون نكل او لا ففي حلفه قوله **ش** اي الان يكون الوارث قد نكل عن اليمين
او لا فقد يمكن من اليمين ثانيا قولان وسياتي بيان ذلك **مر** وان نكل اكتفى بيمينه
المطلوب الا ولي **ش** فاعل نكل ضمير يرجع الى الصبي او وارثه والمعنى ان الصبي اذا
بلغ ونكل عن اليمين او نكل وارثه بعد موته وقد كان المطلوب قد حلف فانه يكتفي
بتلك اليمين التي حلفها المطلوب او لا وهذا هو المشهور وفي البيان قوله احزاب
حلف ثانيا وقا هو كلام غير انه ليس بمخصوص بخوة للباقي **مر** وان حلف المطلوب بغير
اي باجز ولا ضم وفي حلفه معه وتختلف المطلوب ان لم يحلف قولان **ش** يريد ان من اقام
شاهدا بحق على شخص ولم يحلف مع شاهده فردت اليمين على المطلوب فحلف ثم اتى
الطالب بشاهد اخر فانه لا يضم الي الاول لان شهادته الاولى قد بطلت بتكليفه
الطالب وحلف المطلوب وردت بن الماحشون وابن عبد الحكم عن مالك الضم وبهم
قاله اصبح نقله اليمين وصاحب البيان وغيرها وقال بن كنانة هو وهم قاله وانما
هذا اني المرأة بيمين شاهدا بالطلاق فيحلف الزوج ثم تجد شاهدا اخر انه يضم
الي الاول لانه لم يوجد منها نكل ثم اخذ بغيره على عدم الضم فقال وفي حلفه معه
يعني وفي حلف الطالب مع الشاهد الثاني قولان الاول **مر** ان له ذلك لانه قد
يظهر له الان ما يقدم معه على اليمين والثاني انه ليس له ذلك لانه قد ترك حقه
اولا وهو قول بن القاسم في المسوط وقول بن كنانة فاذا قلنا بالاول فنكله
الطالب عن اليمين ثانيا فله حلف المطلوب مرة ثانية لانه لم يستفد بيمينه الاولى
سويه اسقاط الشاهد الاول واليه ذهب في كتاب محمد اويسقط الحق بدون

في كتابه انما ثبت من كتابه
في حلف الاب حقيقا على الصغير
في حلف الاب فقيرا لا نذا كان غنيا
في حلف المطلوب لينك ببيده
في حلف المطلوب بغيره
في حلف الطالب مع الشاهد الثاني
في حلف الطالب مع الشاهد الاول

بينه ولا خلاف تأخيه لان يمينه قد تقدمت فلا تعاد عليه مودة احدي واليه ذهب
 بن ميسر والى هذين القولين اشار بقوله وفي تحليف المطلوب انه لم يخلق قولان
 والقولان راجعان اليها والى التي قبلها وقد جمع بعض الاشياخ المسئلة من اصلها له
 ودفعها فقال فيها اربعة اقوال الاول لان القاسم في كتاب محمد ان اتي شاهدان
 قضى له بهما وان اتي شاهد ثلث استوفى له الحكم والثاني رواية بن الماحشون عن
 مالك انه يقضي له بالشاهدتين وان اتي بشاهد اضيفا الى الاول وقضى له باليمين
 والثالث لان القاسم ومن كفاية في المبسوط ان يكون له اول قطع لحقه فلا شيء له وان اتي
 بشاهد من غير الاول والدابع حكاية بن رشد ولم يعزه ان اتي بشاهد من غير الاول
 قضى له وان اتي بشاهد لم يقض له بشي **ص** وان تعذر يمين بعض كساهد يوقف على
 بينه وعقبهم او على الفقد اختلف والا فحسب **ش** اشار بهذه الكلام الى ان اليمين تارة
 تكون متعذرة من بعض المسحوقين ممكنة من بعض وتارة تكون متعذرة من جميعهم
 ولقد ذكر كل مسألة منهما على حدة فانه اعم فائدة واقرب الى الغنم مقولة وانما
 وان تعذر يمين بعض الى احده اشارة الى الاولى ومثاليها ما ذكره وهو ان يشهد
 شاهدا واحدا بان فلانا قد وثق الدار الفلانية وخوها على اولاده وعقبهم
 بطنا بعد بطن فقد علمت ان من لم يخلق من الاعقاب يستحيل اليمين منهم الا ان مع شهادة
 من شهد له والموجود من ولد الصلب لا يستحيل يمينهم فاختلف المذهب هنا فذكر
 بن المواران الذي يذهب اليها اصحابنا امتناع اليمين مع هذه الشهادة على الاطلاق
 وروي بن الماحشون انه اذا حلف الجدل من اهل هذه الصدقة لصدقة ثبتت جميعها
 جميعها على حسب ما اطلقه المحبس وروي بن وهب ومطرف وبن الماحشون انه اذا
 حلف واحد ممن يستحق هذه الصدقة ثبتت جميعها للغائب والحاضر ومن يولد بعد
 وللبعض القرويين ان ذلك بمنزلة الشاهد يشهد بحق الحاضر وغائب او جملان
 شاس وسبب الخلاف ان الشهادة اشتملت على ما تنفع اليمين منه وما لا تنفع فبين
 التفت الى جانب تعذرها ابطال المحبس ومن التفت الى جانب الصحة صحح المحبس
 ثم اختلف على القول بالتصحيح هل يكتفي بيمين الحد لكونهم يقومون مقام الكل او هل
 يكتفي بواحد لان الحد انما يستحق بيمينهم غير هذه ممن لم يخلق لان يمين الحالف له
 ينسحب على حقوق غيره لما كانت الشهادة شئ واحد لا يتبعض في الحكم فتصحيحا لما على
 الاطلاق وكذا يمين الواحد الماردي وهب في نفس تعذيل آخر وهو انه اذا حلف
 واستحق نصيبه طالبة ببقية طبقتهم بنصيبهم بما اخذ اذ حقهم فيه على الشباع
 وهو معتد لهم فاذا اخذ منه شئ عادته اليمين لا كمال نصيبه فلا يزال هكذا حتى ينفذ
 المحبس كله فالتفت بيمين واحدة منه وحده لا تخلق على الجميع لحق نفسه على هذا التخي
 ثم اشار بقوله او على الفقد الى المسئلة الثانية وهي ما اذا كانت اليمين متعذرة
 كما اذا شهد الشاهد على رجل مثلا انه حبس رجعا على الفقرا او بصدق عليهم بالار فلا
 يمكن استخلاص جميع الفقرا لاستحالة عادة ولا سبيل الى التكم بتخصيص بعضهم

فعمل
 هذا العمل

باليمين اذ لا يستخلف الا من يستحق الملك والقنص وليس في العقد من يشار اليه الا
ويمكن ان تصرف الصدقة عنه الى غيره فلا يتعين لاحد منهم استحقاق ملك ولا قبض فاذا
ظهر امتناع اليمين هنا انتقلت اليمين الى جانب المطلوب فان حلف بري وان نكل فذلك
حسب فقوله حلف عايد على المستحق في المسئلة الاولى وعلى المطلوب في الثانية وقوله
والا فحسب عايد على الثانية كما علمت لكنه ابرهم في المسئلة الاولى فلم يعط جوابا بينا
هل يصير ذلك بعد حلف البعض وفقا له او انما يصير وفقا نصيب من حلف فقط وهو
ظاهر كلامه الا في لان المسئلة التي يذكرها بعد هذا انما هي مفرعة على ان الوقف من
ذلك نصيب الحالف خاصة واما من نكل فليس له شيء **مر** فان مات فقي تعيين مستحقه
من بقية الاولين او البطن الثاني **رد** قد تقدم التنبيه على ان هذه المسئلة
مفرعة على ان نصيب الحالف يصير وفقا دون نصيب من لم يحلف ونكل عن اليمين
وان من نكل لا يستحق شيئا من ذلك فقوله فان مات اي الحالف وبقي اخوته المالكون
فهل يستحقون نصيب الميت او انما يستحقه اهل البطن الثاني لان الباقيين قد نكلوا
عن اليمين ولا فلا شيء لم ترد الا شيئا في ذلك ففهم من يحكي في ذلك ثلاثة اقوال فقيل
يستحقه من بقي من اهل البطن الاول وقيل هو اهل البطن الثاني وقيل انما يستحقه من
حلف ابوه دون من عداه وجعلها ابن شمس محررات لا خصوصًا وجعلها المازري احتمالا
على قواعدنا استحقاق بقية البطن الاول مبني على ان نكلهم عن نصيبهم لا يمنع من
استحقاقهم نصيب الاخ اذ مات على احد القولين واستحقاق البطن الثاني مبني على
بطلان حق الاخوة بنكلهم وان البطن الثاني انما يتلقونه عن جدهم المحبس واستحقاق
من حلف ابوه خاصة مبني على ان استحقاق البطن الثاني من قبيل ابايهم كالوراثة فن
نكل ابوه بطل حقه قال ولا يظهر عندي ان المحبس اذا شرط ان لا ياحد البطن الثاني شيئا
الا بعد انقراض البطن الاول وموت جميعهم فادام احد من الناكلين حيا لا يستحق اهل
البطن الثاني شيئا فاذا مات جميعهم من حلف ومن نكل انتقل حكم الشهاده الي البطن الثاني
فمن حلف استحق ومن لم يحلف لم يستحق شيئا ويحتاج على تحقيقه ايضا هل يفترق اهل البطن
الاول الى يمين مجرده في استحقاق ما يرجع لهم عن من مات في استحقاق البطن الثاني
بعد انقراض البطن الاول ام لا **قوله** **مر** ولم يشهد علي حاكم قال ثبت عندي الا بشهادة
عق هكذا حكى في المفيد عن مطوف ان الحاكم اذا قال ثبت عندي لقول كذا فلا يشهد
بقوله حتى يشهده **مر** كاشهد على شهادتي او رايه يود بها **ش** هذا التشبيه راجع الى
المستثنى وهو قوله الا بشهادتي فاذا اشهده فله ان يشهد عليه كقول الشاهد
لمثله اشهد على شهادتي او رايه يود بها فثبت عنده القاضي فان له ان يشهد على
شهادته بخلاف ما اذا سمعه يخبر ان فلانا اشهده بهذا فلا يشهد بانفاق لما علم من
قضاة الناس في الاخبار ولو كانوا في غاية الورع قاله في البيان قال واما بخبر زو
في الاشهاد والتأدية عند الحاكم وقال بن الموان لا يجوز له ان يشهد اذا رايه يود بها
واما له ذلك اذا قال له اشهد على شهادتي وهو قول الشهاب واصح بن يوسف وهو

مر غار ما على حلف ضيق المشهود عليه
لغيره من المشهود له ما راجع اليه
الحديث اقرع بن قحطبه

استشهد بظاهر المدونة بن رشد والاول اظهر وهو قول مطرف واختيار بن حبيب
واختلف اذا سمع يشهد غيره على شهادة هل يشهد بذلك ام لا **ص** ان غاب الاصل وهو
رجل كان لا يلزم الادامة ولا يكفي في الحدود الثلاثة الايام او مات او مرض **ش** يعني
انه يشترط في شهادة النقل ان يكون حضور شاهد الاصل متقدرا اما الغيبة او
لموته او لمرضه يريد مرضا يشق معه الحضور فقوله او مات او مرض معطوفان على قوله
ان غاب وانما يشترط في شهادة الاصل ذلك لان تاخير مع قدرته على ادائها
ريبة فيها وايضا فان شهادته اقوي من شهادة الناقل عنه فلا يعدل عن ذلك الا عند
عدم القدرة وقد اشار بقوله وهو رجل الى ان المرأة لا يشترط في النقل عنها ذلك
وهو كذلك فانه يجوز النقل عنها بحضورها لانها مطلوبة بالسفر ولذا قال مطرف
لم ار بالمدينة امرأة قط اذت ولكن بحمل عنها واختلف في حذ الغيبة المبيحة لنقل الشاهد
فقال **ص** هي ان يكون الشاهد على مسافة لا يلبثه الا اذا منها كما ذكره هنا وحكي للحنيني
عن ابن القاسم في الموازية وخوفه في بن يوسف انه لا ينقل عن الشاهد في الحدود
الا في الغيبة البعيدة فاما الثلاثة الايام فلا يجوز ذلك في غير الحدود والى
هذا اشار بقوله ولا يكفي في الحدود الثلاثة الايام وقال سمعون ان كانت المسافة
تقتصر في مثلها الصلاة او الستين ميلا كتب القاضي الى رجل تشهد عند البينة
الحنيني ولم يفرق بين ان يكون الشاهد في مال او حد المازري واسار في المدونة الى ان
الثلاثة الايام في غير الحدود قريبة فقال من اراد ان يستحل خصمه لكون من شهد له
على ثلاثة ايام فانه لا يمكن من ذلك حتى يسقط القيام بالبينة وجعلها في حكم الحضر **ص**
ولم يطرأ فسق او عداوة بخلاف **ش** من شرط جوار شهادته النقل ان يكون شاهدا الاصل
باقيما على حالته التي يجوز معها الثلاثة الشهادة فلو طرأ له فسق او حدثت بينة وبين المهود
عليه عداوة قتل اذا الشهادة فلو طرأ له فسق عنه فانه لا يجوز للفرع حينئذ ان يورثها
لان المعتبر حال الشاهد وقت الاداء كالمأزري ان بعضهم اشار في الفسق الى الفرق بين
ما خفي كالزنا والشرب وما لم يخفي كالقتل فلو عادت حالة الشاهد الي ما كانت عليه من العدالة
فهو لنا قل ان ينقل عنه من غير تجديد اذن الاصل في النقل عنه قال المازري فيه خلاف
وقوله بخلاف جن اي خلاف ما اذا حضر شاهد الاصل فان الفرع لا يمنع من النقل لان الجنون
غير قادم فيها بقدومه **ص** ولم يكذب به اصله قبل الحكم والامضى بلا عزم **ش** من شرط شهادته
النقل ايضا ان لا يكذب شاهده الاصل شاهد النقل ثم اشار الى ان تكذبه له تارة يكون
قتل الحكم وتارة يكون بعده فاما تكذبه له قبل الحكم فلا خلاف في بطلان الشهادة لانه كذبهم
قتل الحكم وقد فهم السبلان من قوله والامضى اي فان كان تكذبه بعد الحكم بالشهادة معني
ذلك ولا عرامة يلزم الشهود لان الحكم عن اجتهاد ولا قطع بكذب الشهود فلا ينقض وهو
قول ابن القاسم في العتية وبه قال مطرف ولما كان في الواضحة ان الحكم ينقض لان الحكم
يصير مسندا الي غير شهادة ولان شهود الاصل ان صدقوا بطلت الشهادة وان كذبوا بطلت
ايضا لعدم كذبهم واستند الحنيني من قول ابن الموارث ان الحكم معني ويخبر مرشود الاصل بوجه

قال محمد بن رجلين نقلنا عن اربعة انهم اشهدونا انهم شهدوا علي فلان بالزنا فلم يجد
الناس فلان حتى تقدم الاربعة فانكروا ان يكونوا اشهدوا وهم قالوا احد الاربعة القادر من حد
العدو وسلم الاثنان لاسما صارا شاهدين علي الاربعة بالعدو قال المجني فثبت النقل
وجعلنا انك الاربعة رجوعا **ص** ونقل عن كل اثنان ليس احدهما اصلا **ش** يعني انه يكفي في صحة
نقل الشهادة فيما عدا الزنا ان يكون الناقلان اثنين يشهد كل منهما علي كل من شاهدي الاصل
بشرط ان لا يكون احدهما شاهدا في الاصل لانه اذا كان احدا الناقلين من شهود الاصل صار
الحق كانه انما ثبت بشاهد واحد وقاله بن الموار وهذا هو المشهور وقال عبد الملك لا يقبل
في النقل اقل من اربعة فيشهد علي كل واحد من شهود الاصل اثنان **ص** وفي الزنا اربعة
عن كل او عن كل اثنين اثنان **ش** يعني واما النقل في الزنا فانه يحاط فيه ايضا في النوع
كما احتيط فيه في الاصل وذكر انه لا يكفي في ذلك الا اربعة يشهد كل منهم علي الاربعة الاصل
او يشهد علي كل اثنين اثنان فلهذا لو شهد ثلاثة علي ثلاثة وواحد علي الاربعة لم يتم
الحكم بكون الرابع لم يشهد علي شهادته اثنان وفي المسئلة اربعة اقوال المشهور وما ذكره
والثاني انه لا بد من ستة عشر يشهد علي كل واحد اربعة عن الاربعة الذين نقلوا عن
غيره والثالث لابن الماحيون قال اذا شهد اربعة علي كل واحد من الاربعة جاز فان نقلوا
فما ثبت علي كل واحد اثنان هكذا امكن في الجواهر عن بن الماحيون وحكي عنه غير انه
يعتبر ما ثبت من غير تفصيل وروي القاسم في عبد الوهاب عن مالك انه يكفي في النقل
اثنان كغير الذين شاس وقال محمد ان شهد اثنان علي شهادته واحد واثنان علي
شهادته ثلاثة ثبتت الشهادته قال وان شهد اثنان علي رويتهما ونقل اثنان عن اثنين
جازت الشهادة **ص** ولحق نقل باصل **ش** هذا كما قال محمد وان شهد اثنان بالروية
واثنان نقلنا عن اثنين جازت الشهادته وهذا اما لا خلاف فيه ومثل هذا ان يشهد
ثلاثة بالروية واثنان بالنقل عن واحد وهذا كله جاز علي حذو بن القاسم **ص** وجاز
تزكية ما قل امثله **ش** ابن شاس وليس علي شهود الدعوى تزكية شهود الاصل فان اذكروهم
ثبتت عدالتهم وشهادتهم بقولهم وليس عليهم ان يشهدوا علي صدق شهود الاصل واصله
معمول للمصدر وهو تزكية والصحيح منه يعود علي ناقل والمعني انه يجوز لنا قل ان يزكي
اصله الذي نقل عنه **ص** ونقل امرأتين مع رجل في باب شهادتهما **ش** يعني وجاز نقل
امرأتين مع رجل فيما يجوز فيه شهادتهما وهو المال وما يؤول اليه كالوكالة بالمال
والوصية بن شاس وقال اشهب وعبد الملك لا يجوز نقلان للشهادة بحال لا في مال ولا في
غيره اذ النقل لا يجوز فيه الشهادة واليمين واما يجوز شهادتهما حيث يحكم بالثبوت
واليمين **ص** وان قالوا وهذا هو هذا استقطننا **ش** هذا شروع منه رحمه الله تعالى في رجوع
الشهود عما شهدوا به وكذلك ثلاث صور تارة يكون قبل الحكم وتارة بعده وقبل الاستيفاء
وتارة بعد الاستيفاء ورجوعهم تارة يكون عن المشهود عليه وتارة يكون عن المشهود له
وهذا الذي ذكره هو الرجوع عن المشهود عليه والمعني ان الشاهد اذا شهد علي خصم يبي
عند حاكم ثم قال قبل الاستيفاء وهما بل الحق علي هذا الرجل عن الاول فقال بن القاسم

من يبرأ من نفسه احترازاً عما
 آتاه من غير الله تعالى ما يشبه
 الدم أو لم يبق إلا العرق

الاجور اي بعد الحكم وفيل
 شيعياً ولا ينقض ايماناً
 رأيت الدم بينه وبين القاسم
 والانه كان مالاً وما روي
 القاسم بنده انما روي
 عليه فيستوي روي القاسم
 وهو معنى من العصب
 ودية روي ما سمي

واشبه لا يقبل شهادتهما على واحد منهما وهو معنى قوله سقطتا ورواه بن القاسم عن مالك
 وعنده اشبه بانتهما اخرجاً أنفسهما من العدالة لا فزارها انهما شهدا على الوهم والاشك
 ونقص ان ثبت كذبهم بحياة من قتل اوجبه قبل الذنا لا رجوعهم وعزمهم لا ودية ولو نفذ
 هذه المسئلة ليست من مسائل الرجوع لان الشاهد من لم يرجعوا وانما بين كذبهم من
 جهة غيرهما لكن لما كانت هذه تشترط مع تلك المسائل في تعلق العزيمة وكذبهم معا ومعنى
 كلامه ان الحكم المستند الي شهادتهما شهود بنقض اذا ثبت كذبهم لظهور فسقهم وذلك مثل
 ان يشهدا ان فلانا قتل زيد افاقتصر منه ثم قدم زيد حيا وكما لو شهدوا عليه بالذنا ثم
 لم يجد مجبواً وقول **ش** لا رجوعهم اي فان الحكم لا ينقض بالاختلاف وقوله وعزمهم لا
 ودية ان الظاهر بشهادتهما لا عزماء وان اتلفا نفساً ونحوها عزماء الدية قال في الجواهر
 واد اشهد شاهدان على رجل انه قتل بن رجل عد الحكم له بالعقاصم وقتل المشهور عليهم بانه
 قاتل ثم قدم الا بن حيا بعد ذلك وتبين كذب الشهود فذكر المازري ان المذهب لم يختلف
 في تعلق العزيمة بالشهادة وانما الخلاف في البداهة والترتيب في العزم وفي رجوع من عزم
 بما عزم على من لم يعزم والذي اشار اليه هو ان ابن القاسم وسخونا قال لا تؤخذ الدية
 من الشهود الا ان يكونوا فقرا فتؤخذ من الاب القاتل وروى في الترتيب وان ولي الدم
 مخير ان شاء اتبع بها الولي القاتل وان شاء اتبع الشاهد من فان اتبع الشهود فليس له العدا
 عنهم الا ان يجدهم فقرا وان بدا باتباع القاتل لم يكن له العداول عنه صلياً كان او فقيراً
 وروى ايضا انه لا يرجع على الاوليا بشي واما الرجوع فقال سخون من عزم لا يرجع على غيره
 بما عزم كان ولي الدم او الشهود وفي رواية التخيير ان الشهود يرجعون بما ارادوا من القاتل
 ولا يرجع هو عليهم بما يورد واما اذا شهدوا على رجل بالذنا فزعم ثم تبين انه مجبور وتبين
 كذبهم ففي المدونة انهم يعرضون الدية في اموالهم وذكر محمد عن اشبه انه يري الدية على
 عاقلة الامام وبه قال بن عبد الحكم واما اذا رجعا بعد الاستيفان قال لا غلطنا فقال
 بن القاسم واشبه بجورمان لان الخطا والعهد في اموال الناس سواء وقال عبد الملك لا عزامة
 عليهما وبه قال المعنيرة وبن دينار وبن اي حازم وبالاول قال مطوف واصبح قتل وهو
 ظاهراً المدونة ولا صبح قول ثالث بان الدية على عواقلهما فان ثبت عدما فقرار بن القاسم
 عليهم الدية واليه اشار بقوله ولو نفذ او قال اشبه عليهم العقاصم ان قتل وهو الاقرب
 لانهما قتلا نفساً بغير شبهة والقاضي والولي معذوران **ش** ولا يشار كهم شهود الاحصان
 كرجوع المذكي **ش** التخيير في شاركهم عايد على شهود الذنا المتقدم ذكرهم ومراعاة ان
 شهود الذنا الاربعة اذا رجعوا هم وشاهدوا الاحصان بعد الرجوع فان العزيمة تحقن بشهود
 الذنا ولا يشار كهم فيها شاهد الاحصان لان شهود الاحصان لم ينفقوا الذنا في عينها
 وهو قول بن القاسم واختيار اصبح وسخون وقال اشبه لا تختص العزيمة بهم بل يشار
 في ذلك شاهد الاحصان وقابله قال بن الماجشون اي لان الشهود الاحصان لولا لم يشر
 ورجع بعض الاستيحاء قوله بن القاسم بان عبد الملك قال ان رجوع المذكيين عن تركية من
 ذكي في حق لا يوجب عليهما العزيمة وهكذا قال سخون ايضا واخبر بان الحق انما ثبت

بغير المذكيين قال ولو شاهاه دان بالحق لم يشهدا وكان الشيخ رحمه الله تعالى أشار
إلى ترجيحها أيضا بالمسئلة المذكورة ولهذا يدل بها مسألة الأصل وإذا فرغنا على قول
اشتبها فاختلف هل تنصف الدية على القبيحتين وهو قول ابن الموارث ويكون على شاهدي
الأحصان ثلثها فقط وهو قول اشتبها وبين الماخضون **مر** وإذا با في كذف **ش** يريدان
الشاهدين إذا رجعا في شهادتهما قذف أو شتم وخوفا فانهما عليهما الأدب فقط من غير عزة
وقد نقل سحنون الاتفاق على هذا **مر** وحديثه هو الذي أطلقنا **ش** أي سوا الجوا قبل
الحكم أو بعده وقبل الاستيفاء وبعد الاستيفاء وهو مرادة بالاطلاق **مر** كرجوع أحد الأربعة
قبل الحكم **ش** يعني فإن الجميع محذور حد القذف لأن الشهادة لم يكمل ولم ار في ذلك خلافا **مر**
وبعد أحد الراجع فقط **ش** يعني فإن كان الواحد انما رجع بعد الحكم فإنه محذور حد دونه
الثلاثة الباقيين وهو المشهور ومذهب المدونة لأن الحكم قد نفذ بشهادتهم والثلاثة منهم
محذور وكلام اما الراجع فواضح واما الثلاثة فلهذا مر كمال المضاب بهم **مر** وان رجع
اثنان من ستة فلا عزم ولا حد الا ان يتبين ان أحد الأربعة عبد فيجد الراجحان
والعبد وعزما فقط ربع الدية **ش** يريد أن شهود الزنا لو كانوا ستة فزج منهم اثنان
فلا يلزمهما عزيمة ولا حد عليهما لأنها كاذبة فين شهد لهما اربعة بان المقفوف زنا وهو
أحد قولي بن القاسم وله قول آخر انها محذوران نظر إلى انها مفترقان بالقذف مقران أن
شهد معهما شهدهما وبزور المارري والتحقيق ان يكشفا فان قالوا انها كذبا وكذب من شهد
معها حد وان قال لا يعتد كذب من شهد معا بل الغالب صدقهم لعدم التهم عندنا لم يجد
وقوله الا ان يتبين ان أحد الأربعة عبد فيجد الراجحان والعبد وعزما فقط ربع
الدية هكذا قال في كتاب محمد وعليه يكون الحد قد اقيم بأربعة بطل أحدهم لكونه عبد
ولا عزيمة على العبد لأنه لم يرجع عن شهادته وكذب عليه الحد لأن الشهادة لم تتم ولا يلزم
الثلاثة الباقيين حد ولا عزيمة ولو لم يشهد الا اربعة فزج بشهادتهم ثم وجد أحدهم عبدا
فان عليهم الحد اجمعين للقذف وعلى العبد نصف الحد المارري وقد يعترض هذا
بان العبد اذا حلف ان الشهادته لائمه الا بأربعة فكذلك يجب الحد على الآخر اربعة أيضا
يزيد في المسئلة السابقة قال ويفرق ههنا بين بطلان شهادته الرابع الرجوع
وبين بطلان شهادته العبد هل ان العبد لم يرجع عن شهادته فتؤمن شهادته الثلاثة
واما ردت شهادته شرعا وفي كتاب الرجم من المدونة وان علم بعد الرجم والجلد ان أحدهم
عبد حل الشهود اجمع وان كان مسخوطا لم يجد واحد منهم لأن الشهادة قد تمت باجتهاد
الامام في عدالتهم ولم تتم في العبد وبصير من خطا الامام فان لم يعلم الشهود فالدية في الرجم
على عاقلة الامام وان علموا كانت بذلك على الشهود في اموالهم ولا شيء على العبد في الوحش
واختلف هل هو مخالف لما في كتاب محمد **مر** ثم ان رجع ثالث حد هو السابقان وعزما
ربع الدية ورابع فنصفها **ش** قد تقدم الحكم اذا رجع اثنان من الستة وانما لا حد عليهما
ولا عزيمة اذا كان الباقيون احرارا ثم ذكر من عا على ذلك انه اذا رجع ايضا ثالث فله
فانه محذور والسابقان اي الراجحان قبله ويلزم الثلاثة ربع الدية لكون بينهم

اثلاثا قال في كتاب محمد وسوار جعوا متفرقين او مجتمعين وقوله وراجع فنفصها اي فان
 رجع ايضا رابع فانه يعزم هو ومن سبقه نصف الدية يريد انه يلزم الرجوع الرابع رجع
 الدية يشا ركه فيها كل من رجع قبله ويشا ركههم هو فيما عزموا قبله فتمس نصف الدية من
 جميعهم على عددهم فان رجع خامس حدا ايضا ولزمه مع كل من رجع قبله ثلاثة ارباع الدية
 فان رجع السادس فالدية عليهم اسداسا وحده واكلمهم وان رجع سادس بعد فني عينه وحسن
 بعد موصلته ورابع بعد موته فعلى الثاني خمس الموصلة مع سدس العين كالاول وعلى الثالث
 ربع دية النفس فقط **ش** يعني انه اذا شهد ستة بالذنا على رجل محسن فاس القاني بوجهه
 فدم فلما فقيت عينه رجع احدهم ثم غادي الدم عليه فافصح موصلة فرجع ثان ثم غادي الدم
 عليه فافصح ثالث فان الثاني يعزم خمس الموصلة مع سدس دية العين وقوله كالاو اي
 في ان عليه سدس دية العين فقط والحاملان الاول ليس عليه شيء من الموصلة لانه رجع قبل
 حصولها وانما عليه سدس دية العين لانها فقيت بشهادة سنة هو احدهم فعليه السدس وذلك
 على الثاني سدس ديتها ايضا وعليه خمس الموصلة لانها حصلت بشهادة خمسة هو احدهم وانما
 الثالث فاعا عليه ربع دية النفس فقط لانها ذهبت بشهادة اربعة هو احدهم ولا شيء عليه
 من عين ولا موصلة لانها رجمتا في النفس ابن الموار وهذا هو الاصح وقيل عليه ربع الدية مضافا
 الى سدس دية العين وخمس الموصلة قال ولولم يرجع هذا المثلث لما كان على من تقدم من
 رجوعهم شيء يريد بقاء اربعة شهداء وان بالذنا وحدهم على احدهم لا تقدم في ذلك قول ابن الحارث
 قال ولولم يرجع هذا المثلث لما كان من تقدمه من رجوعهم شيء يريد بقاء اربعة شهداء وان
 بالذنا وحدهم على احدهم لا تقدم في ذلك قول ابن القاسم **ش** ويكذب رجوعا من بيعة
 كمين ان اي بلطخ **ش** يعني ان المشهود عليه اذا ادعى ان الشاهد من عليه قد رجعا عن شهادتها
 وطلب اقامة البيعة على ذلك فانه يمكن من ذلك فان اقربا لك له عزم ما اتلف بشهادتها
 وكذلك يمكن ان طلب عينها انهما لم يرجعا والى هذا ذهب ابن القاسم وابن الماحجون وابن الموار
 وسحنون بشرط ان ياتي بلطخ كما قال هنا فان لم يات بلطخ فلا فسادا توجب عليها العين فان
 حلفا بريئا من العنامة والاحلف المدعي واعزمهما ما اتلفا بشهادتهما فان نكل فلا شيء عليهما
 وقال محمد بن عبد الحكم لا تتبع هذه الدعوى من غير بيعة لانها لو كانت كسائر الدعاوي لما اُضيف
 فيها الى بلطخ ابن رشد وهو قيس لان في ذلك وهنا على الشهود **ش** ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع
ش يريد ان الشاهد اذا شهد ا على رجل بشيء ثم رجعا عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما
 وقال ان الشهادة الاولى صحيحة لم يقبل منهما ذلك ونقض عليهما بما يقضي به على الدراج الثاني
 على رجوعه ووجه ذلك ان رجوعهما ليس بشهادة وانما هو اقرار على انفسهما بما اتلفاه
 بشهادتهما وقد نص محمد على ذلك وصلاه عن ابن القاسم وابن عبد الحكم وابن الماحجون
 واصبغ وعليه يخرج قول ابن القاسم وابن الماحجون في استخلاص الشاهد اذا ادعى عليه
 الرجوع فنكل **ش** وان علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقصاص **ش** قال في كتاب الدم من المدونة
 وان اقر القاني انه رجم او قطع الايدي او جلد ثم ادعى الجور او ابتد منه وهو ظاهري انه
 يلزمه القصاص وان لم يباشر القتل وعلى ذلك حله بعض الشارحين ابن عبد السلام و

ط
 الاجم
 له
 التبر
 صيد
 شيب
 على
 بين
 جميع
 دور
 تمل
 لا عطا
 ان يسي
 لانه
 على
 على

ألفه مختلف في ذلك قال وإنما هذا الكلام فان ظاهره ان القود يجب على اليهود وهو
احد القولين وظاهرهما تقدم عن المدونة توافق ما ذكره الشيخ هنا ونجاء ما حكاها له
صاحب الجواهر فانه قال ولو علم القاضي يكون اليهود كذبوا وحكم وارق الدم لكان حكمه
حكمهم اذا لم يباشروا القتل بنفسه بل امر غيره من يلزمه طاعته **مر** وان رجعا عن طلاق فلا
كفوا العضا من ان دخل والا فبصرف **ش** لما فرغ من الكلام على رجوعهما في الدماء شرع في
الكلام على رجوعهما في الابضاع وذكر انهما اذا رجعا عن شهادة طلاق يريد بعد القضاء فبارة
تكون المرأة مدخولا بها وتارة تكون غير مدخول بها فان كانت مدخولا بها فلا عزمة على
الشهادتين يريدان الصداق قد استحق عليه بالوطء فلم يفتونا عليه وانما فتونا
عليه استماعا ولا قيمة له وقوله كفوا القضاء اي كما اذا شهد ا على مستحق القضاء
انه عفى عن القاتل ثم رجعا فانها لا يعزبان شيئا لانهما انما فتونا بشهادتهما استحقاق دم
وذلك مما لا يتقوم بحوة لسمون وادخله القاتل ما به وبحسن سنة ويوجب ان اهدان
وقال بن عبد الحكم بعزما ان اهدان الدية لانه كان له في احد قول ما لك ان يقتل او ياخذ
الدية وهو قول اشهب وان كانت المرأة غير مدخول بها ورجعا عن طلاق شهد انه فيها
الدية فانها يعزبان ما اتلف في الزوج وهو نصف الصداق وقال اشهب وابن عبد الحكم لا عزم
عليهما بحال بسبب الخلاف النظري اصلين احدهما هل منافع البضع مما يقوم ام لا والثاني
هل ثبت الصداق كله بالعقد او كله مترقب لجواز ان تزند المرأة قبل الدخول فيسقط
جملة فقد التزمه اليهود بشهادتهم على هذا القول ما لم يكن لزمه وحالوا بينه وبين الزوج
وضاروا كمن التزمه الثمن وحال بينه وبين الثمن وبني اشهب وابن عبد الحكم على ان منافع
البضع مما لا يقوم وان الصداق كله واجب بالعقد **مر** كرجوعهما عن دخول مطلقه **ش**
يعني وكذلك يعزبان نصف الصداق اذا شهد ا على رجل بانه دخل بزوجه عنده
مع اقتراره بالطلاق وانكاره الدخول ثم رجعا عن شهادتهما وهكذا قال ابن القاسم
لانهما قد اتلفا عليه نصف الصداق **مر** واختص الراجحان بدخول عن الطلاق **ش** **مر**
يريدان اذا شهدا بطلاق امرأة ثبت نكاحهما بخبرهما وشهدا اخر ان دخل بها ففقدت لها
جميع الصداق ثم رجعا الاربعة فلا عزمة على شهادتي الطلاق لان الصداق انما ثبت
بشهادة شاهدي الدخول والي هذا ذهب اكثر اهل المذهب بن سمون وبعض الرواة
على خلافه يعني ان الجميع يشتركون في عذامة الصداق والباقي بدخول يعني كقولنا
ويوم تشقق السما بالغمام وسأل سائل بعذاب واقع وكقول الراجز وان تسالوني باللسان فاني
خبير باد والنساطيب ولا بد في كلامه من حذف مضاف في موضعين والمعني واختص
الراجحان عن شهادة الدخول بالعزامة عن شهادتي الطلاق **مر** ورجع شاهد الدخول
على الزوج بموت الزوجة ان انكر الطلاق **ش** اي فان كانت المسيلة بحالها ثم ماتت
الزوجة فان شأ هدي الدخول يرجعان على الزوج بما عزمه لكونه منكدا لهما وتهما قدرا
لوجوب جميع الصداق لكون المرأة ماتت في عصمته وهو منكدا لهما **مر** ورجع الزوج له
عليهما بما فتونا من ارث دون ما عزم ورجعت عليهما بما فاتهما من ارث وصداق **ش** الضيق

شهادة

رجوع

المشتري في الموضعين راجع الى شاهدي الطلاق اي اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا
الزوج فان الزوج يرجع عليهما بما قوتا من ميراثها لانها لو ماتت في عصمتها ورثها
ولا يرجع عليهما بشي مما عزم من الصداق لا عتراه بان الصداق جميعه بكل ما موت فلو كان الذي
مات انا هو الزوج فان المرأة ترجع عليهما بما قوتاها من الميراث وما فاتها من الصداق
لانها قد قوتاهما نصف الصداق واليه انما رفق له وصداق يريد والزوج ان ينكر ان
الطلاق والزوج عن مرد حولهما **ص** وان كان عن خبر او غلط شأهدي طلاق امة عزما السيد
ما نقص من وجوبها **ش** يريد ان من كانت له امة متزوجة فشهدت بطلاقها ففارق
القاضي بينهما ثم قام شاهدان اخران فشهدا بجلط الشاهدين الاولين وبانها قد كذباه
فكونها غايبين عن البلد او غير ذلك من الوجوه فقصى القاضي بقاضي امة في العمة
ثم رجع هذان الشاهدان عن شهادتهما فقد علمت ان شهادتهما قد اعانت هذه الامة بان
الزوجة عصمة النكاح فالسيد يرجع عليهما بقيمة ذلك العيب وقوله بزوجيتها اي بردها
زوجا والباسببية وهذا ظاهر ان كان السيد مدعي الطلاق او كان غير مذهب شهود
واما اذا كان مذهب شهوده فلا يرجع على شاهدي التخييل بشي لموافقته اياها فيما شهدا به
ص ولو كان خلع بثمرة لم تطب او باق فالقيمة حينئذ كالانكاح بلا تاخير للمحصل فيعده
القيمة حينئذ على الاحسن **ش** ما صدر به هو قول عبد الملك وقوله بلا تاخير للمحصل الى
احدة هو قول بن الموار ونص المسيلة في الجواهر واذا شهد على امرأة انها اختلعت من زوجها
عاجي وهي تنكر ذلك وتذكر انه طلقها من غير عوض فاذا عزمت بشهادتهما ثم رجعا عما لهما
ما عزمتم للزوج ثم رجع فقال عبد الملك عليه قيمة الثمرة على الدجاء والخوف قياسا على من
اتلف الثمرة قبل زهوها وقال محمد لا ترجع عليهما بشي حتى يجد الزوج الثمرة ونقصها
فيطالب الشاهدان حينئذ بالعمامة قال وان كان الخلع بعد ايق او بعد شارة فقال
عبد الملك يعرمان قيمة الايق والشارد على اقترب صفتهما فان طهر بعد ذلك انهما
كان معيبين عند الخلع استردا مما عزماده ما يقابل العيب قال وعلي قول محمد اذا كان
حصول الايق قريبا احزت العمامة الى حصولهما قاله في الثمرة وان كان بعد اعزمه
الشاهدان قيمته على الصفة التي ابق عليهما ثم رجعا مع محمد فقال لا عمامة على الشاهدين
في هذا ولا في الجنين اذا وقع الخلع به عليه ورجع الشاهدان الا بعد خروج الجنين ونقصه
وبعد وجبات الايق والبعيا الشار وبقضيهما فيعزم ان ذلك يومئذ وقد كان قبل ذلك
تالفا وكذلك الجنين والثرمة قبل بد وصلاحها والبا من قوله خلع متعلقة بمحمد وقوله
ولو كان رجوع الشاهدين عن شهادتهما طلاق وقع خلع بثمرة وانظر قوله فيعزم حسنة
القيمة حينئذ على الاحسن مع قوله فالقيمة حينئذ وما الحكمة في اعاده **ص** وان كان بعق عمر
قيمتها وولادة له وهذان كان لاجل يعرمان القيمة والمنفعة اليه لما او تسقط منها
المنفعة او يخير فيها اقول **ش** يريد ان الشاهدين اذا شهدا على ما لك العبد انه ائتمه
عقبا ناجرا والمالك محمد فقضي عليه بعقوبته بشهادتهما ثم رجع الشاهدان فانها يعرمان
للسيد قيمة عبده لانهما منعاه من بيعه والاتفاق به فصارا به ذلك كالمالعين له

و يكون الولاء لسيد لا عتراقها بذكر لك والسيد يستحق ما له على مقتضى انكاره فان لم
 يكن له وارث اخذ السيد ما له على مقتضى قوله ومثل الشاهد من وان كانت الشهاد
 بان السيد اعتقه الى اجل فمضى عليه بذلك ثم رجعا عن ما قيمته حاله ايضا لان الحق الى
 اجل امتنع فيه البيع وهو من اعظم المقاصد في الاملاك وقد حال بين السيد وبينه الان
 السيد اذا اخذ قيمته فقد دخلت فيها قيمة خدمة العبد للسنة التي يعتق الي انفقها
 ولا يجب له بين اخذ الشيء واخذ قيمته وانما هذا ان يقول ان نحن نستحق منافع العبد الى اجل
 عتقه لكون السيد اخذ ما قيمته فيما اخذ فيستحق الرجوع على السيد بمقدار ما اخذ منها
 من قيمة هذه المنافع التي اثبتناها حينئذ في يده فغيرها وقع الخلاف في المذهب على
 ما اشار اليه فذهب عبد الله بن عبد الحكم الى ان هذه المنافع تقوم على عذرهما ويجوز
 ان يموت العبد قبل الاجل او يعيش اليه فيخرج حرافيط القيمة على هذه الصفة من جملة
 القيمة التي بعد ما فيها ويبقى منافع العبد لسيد على حيا كان قبل ان يرجعا عن الشهادة
 وقال رحمه وهو الذي قاله ليس يعتدل لانه قد يكون قيمة هذه المنافع اكثر من قيمته
 فيكون الشاهد ان تلف عليه العبد ثم لا يغرم ان شيئا المازري وهذا الذي قاله محمد صحيح
 من جهة الفقه لو امكن تصويبه لكنه كما تمتنع من جهة العادة لانه اذا حكم بقيمة الرقبة
 التي يباع بها ويبقى العبد مملوكا طول ايام حياته فقد علم قطعاً ان قيمة المنافع الموجهة
 قد دخلت في هذا التقدير فلا يصح ان تكون اكثر منه وراي سحنون ان تسلم منافع العبد
 اليها الى ان ينفق في الاجل بواجبات العبد او يستخدمه ما له ويحسب ذلك عليهما حتى يتويا
 ما عزموا وما بقي من منافع المدة فللسيد وان لم تنف منافع المدة بما عزموا لم يرجعا بشي
 بقي على احد وكذلك لو مات في اصناف المدة او بعد فراغها ولم يستوفيا لم يرجعا بشي
 الا ان يترك ما لا يباحق امنه مؤدرا عزماء او ما بقي منه وجل ما قبضاً في حياته وكذلك
 لو قتل لم يكن لها شيء الا ان تؤخذ قيمته من قايده فيأخذ منها لان السيد معترف انما له
 يستحقه من مال العبد عليه فيه دين وهو مؤدرا ما اخذ منها وراي محمد ان سيد العبد
 بالخيار بين ان يسلم خدمته اليها كما قال سحنون وبين ان يمسك بها ويدفع قيمة هذه
 المنافع اليها وقتاً بعد وقت تحسب ما يري من مقتضى الاضطرار في ذلك وفيه قال ابن
 الماحيون والى هذه الاقوال الثلاثة اشار بقوله وهذا ان كان لاجل يغرم ان بقوله
 القيمة والمنفعة اليه اي الى الاجل كما اي للشاهد من وهو قول سحنون او يسقط منها
 المنفعة اي من القيمة وهو قول بن عبد الحكم او يجبر فيها اي في اسقاط المنفعة وعدم
 اسقاطها وهو قول بن الماحيون ومن شاهد هذا الخلاف التطرالى تقابل الحقوق فمن
 حق السيد ان يمسك بالعبد ويدفع القيمة الى الشاهد من ومن حق الشاهد ان له
 يقول نحن عزمنا قيمة المنافع في قيمة الرقبة فكانا اشتريناها منك فحقن احق بعين
 المنافع **من** وان كان يعتق تدبيره فالقيمة واستوفيا من خدمته فان عتق بموت سيده
 فعليهما وهما اولى ان رده دين او بعضه كالجناية **من** يريد فان شهد بان المالك قتل
 وبيع عبده فقتل عليه القاتل في ذلك ثم رجعا فانهما يغرمان قيمته الان فقوله وان

كان يعنى اي فان كان الرجوع عن شهادته لعقوب تدبير فان القيمة تلزمها باجزائه
 وقوله واستوفيا من خدمته يريد لانها لم يبقا بيد سيده غير الخدمة ومنفعة
 البيع والهيئة والتصرف فقبضوا من خدمته ما عزموا ثم رجع خدمته لسيده ثم حكمها
 في مدة حياة السيد او بعد ذلك ولم يستوفيا ما عزموا حكمها في العتق الي اجل فان خرج
 بعد موت السيد حوا فلا شيء لهما وان رقبته شيء فيها اولى به حتى يستوفيا به منه فقوله
 فان عتق بموت سيده فعليهما ما بقي فان رده دين منها اولى من صاحب الدين وهما كاهل
 الحياية ثم اذا بيع وقبض منه ففلا شيء للشاهدين فيها لا يبرحان **فخرج**
 فلو كانت الشاهدين عدلين لم يوجد بينهما قيمة المدبر فقبض كل منهما ما بين قيمته مدبر علي
 عذرة وبحوزة بيعة علي هذا ايضا حذر لك السيد منهما اذا السيرا وهو قول محمد بن عبد
 الحكم وقيل يستوفى السيد ما لزمهما من خدمته ثم يصير مدبرا في بيده فان مات
 قبل الاستيفاء اخذ من الشاهدين ما بقي من قيمته اذا السيرا بعض الاشياخ ولو قبض بوجه
 منهما ما بين هاتين التمتين كانا مع موصرين او معسرين لم اعبه وهو اقوي في النظر
 من القول الاول **و** وان كان بكتابة فالقيمة واستوفيا من حوزته وان رقبته رقبته
ش يعني فان كان رجوعهما عن شهادة بكتابة لزمهما قيمته باجزائه وقال محمد بن قيس
 الحكم ثم يتنا ديانها من الجور حتى يستوفيا منها ثم يتا دي السيد ما بقي منها وهو قول
 عبد الملك وقول الأكثر وهو المشهور صرح به المازري وغيره وقوله وان رقبته
 رقبته يعني فلو رقبته المكاتب لعجزه عن بقيمة الخجور الكتابة قبل ان يستوفيا من حوزته
 ما عزموا فانه يباع ويأخذ منه ما بقي لهما وان لم يبلغ ما بقي فلا شيء لهما محمد وهذا قول
 عبد الملك وروي عن بن القاسم انها بعز من القيمة فتوضع بيد عدل ويتا دي السيد
 الكتابة فان استوفى من الكتابة مثله رجع الي الشاهدين وان كانت اقل او مات
 المكاتب قبل الاستيفاء دفع الي السيد من تلك القيمة تمام قيمة عبده محمد ويقول عبد
 الملك اقول وعليه اصحاب ما لك لان السيد في قول بن القاسم مظلوم قد منع منه عبده
 وما كان له منه من المقر ولم يدفع له القيمة ولا راحة للشاهدين في ايها فيما لا حيا
 ضياها فبعد ما بينهما ثانيا قال ولو اسحب قول بن القاسم لقلت حكما فكلما قبض
 السيد من الكتابة شيئا رد مثله من القيمة الموقوفة الي الشاهدين ولم اوقفها
 كلها الي القبض الكتابة كما في ظاهر قوله وقال سحنون اذا رجا بيعت الكتابة
 بعرض فان كان فيها وقا بقيمة العبد او اكثر فللسيد وان كان اقل رجع عليهما بتمام
 القيمة والقول الاول اكثر هكذا حكى بن شاس هذا القول عن سحنون وفي النوادر
 وكتاب بن بوشاما حكاه سحنون عن بعض الاصحاب **و** وان كان باستيفاء
 فالقيمة واخذ من ارش حياية عليها وفيما اسفادته قولان **ش** يعني فان شهدا
 علي المالك انه استولد امته فقبض عليه بذلك ثم رجا لزمتهما قيمتها للسيد علي المشهور
 وفي النوادر لا شيء عليهما قال وهو مذهب لا ادري ما حقيقته المازري والامر كما ذكر
 لانه يجوز الاصول التي عقدناها في امثال هذه المسئلة ولا يعتد رعن ذلك

بالخلاف في بيع ام الولد بان الخلاف في بيع المدبر المشهور والمشهور ما ظهر لما تقدم من
التعليل ولا شيء لما اذ لم يبق فيها حزمة يرجعان فيها بما يغرمانه الا ان يخرج او يقتل
فمؤخذ لذلك ارشاه فلما الرجوع فيه بما عزمه والى هذا ارشاه بقوله واخذ من
ارشاه جنابة عليها يريد فان فصل من ذلك شيء هو السيد سمحون وكذلك ان افادت
مالا فليرجع فيها بما وديا وقال محمد لا يرجعان فيما يغرم من مال بعد اوهبه او بغير ذلك
بل ذلك للسيد مع ما اخذ والى هذا ارشاه بقوله وقمنا استفادته قولان بن شاس من
وقال محمد بن عبد الحكم عليهما قيمتهما وتخفف عنهما لما بقي له فيها من الاستمتاع وكذلك ان
كانت حاملا غرما قيمتها على التخفيف ولو كان لها ولده وكانت سنها دتمها انداقرانها
ولدته منه فالحق به ثم رجعا فعليهما قيمته **ص** وان كان بعثتها فلا غرم **ش** اي فان شهدا
على السيد بعثت ام ولده فلا غرم عليهما لانها انما اتلفا عليه الاستمتاع بالفرج وهو لا يقوم
المأزري وهو مذهب الاكثر كما في الرجوع عن الطلاق بعد النكاح وقال ابن القاسم في كتاب
محمد بن عزمان قيمتها كما لو فداها والعقد ان ام الولد تبقى فيها ارش الجنابة والنزاع في
المال محمد والاول اقوي واصح وقال محمد بن عبد الحكم بعثت له قيمتها وتخفف عنهما من
ذلك بقدر ما بقي له فيها من الرق **ص** او بعثت مكاتب فالتكاتب **ش** اي وان شهدا
بعثت مكاتب ففقدت على سيدة بذلك ثم رجعا فانها بعثت ما فواته عليه مما كان على المكاتب
من عين او عرض قال في الموارية ويؤدى بانه على الفور وقاله عبد الملك **ص** وان
كان سنة فلا غرم الا بعد اخذ المال بارت **ش** مرادة ان من ادعى انه ابن رجل والرجل
يغنيه شهد له ثلثا هذان ان الاب اقرب به انه ابنه في حكم بذلك ثم رجعا بقوب ذلك
ولم يمت الاب فلا شيء عليهما لانهما لم يفوتا على الاب مالا فلو مات فاخذ المال سنها دتمها
بالميراث فبهرت المقتضى له ويمنع العصبة محسنة بعزمان للعصبة ما اتلفا عليهم وان
لم يكن للولد ميراث عزم جميع ما اخذه الولد من الارث لبيت المال **ص** الا ان يكون له
عبد اقيمته او لا **ش** يعني فان كان المشهود ببنيوته عند الرجل فقضى بسنبه وحديثه
ثم رجعا يريد السيد صحيح البدن فالحكم بالنسب ما مضى وعليهما للسيد قيمة العبد
او لا ثم اخذ بغيره على هذا فقال **ص** ثم ان مات وترك اخذ فالقيمة للاخذ وعزماله
نصف الباقي **ش** يعني فان مات الاب وترك هذا المشهود له وولد اخذ ثابت له
النسب فان القيمة التي اخذها الابن الشاهد من تدفع للولد الثابت النسب
خاصة او مقدارها من التركة لان الولد المشهود له مقدان اياه وقد ظلم فيها اليهود
وانه لا ميراث له فيها ويقسمان ما عداها من التركة ما حصل الولد المشهود لم يغير
مثله للابن الاول بما اتلفا عليه والى هذا ارشاه بقوله وعزماله بنصف الباقي
اي لابن الثابت النسب والباقي اي بعد اخذ القيمة محمد وانما جعلنا القيمة للابن
الاول لانا لو قسمناها بينهما لدرج الشاهدان على المشهود له فيما اخذ منه لانه قد
مقد بانه لا رجوع لابيها عليه منعه فانه اخذ ذلك منه فانه عليه الابن
الاول فاخذ منها لانه يقول للوحي ذلك بنيد المشهود له لوجب لي عليكما الرجوع له

بمثله لان عليهما ان تغرها كلها اخذ من التركة **ص** وان ظهر دين مستغرق اخذ من كل
 نصفه وكل بالقيمة ورجع على الاثر عا غره وان ظهر دين العبد للعزيم **ش** يريد فان
 كانت المسألة تجاها لكان ظهر على الميت دين يستغرق جميع التركة فانه يؤخذ من كل واحد
 من الولدين النصف الذي اخذته من التركة وكل يكمل الدين من تلك القيمة التي انزل
 بها الابن الا وله ويرجع الشاهدان عليه فاعزماه مثل الذي عزماه لانهما عزماهما ليس
 اتلا نهما له بشهادتهما فلما ثبت الدين على ابهما وجبت التركة للميت فلم يلقا عليه شي
 ابن الموار ولولم يكن للميت غير المستلحق وحده وقد ترك ما بقي درهم مائة من كسبه
 ومائة اخذها من الشاهدان في قيمة المستلحق فالمائة الواحدة له فقط والمائة الاخرى
 للعصبة فان لم يكونا فليت المال وبغير مات هذان مائة احزى للعصبة او لبيت
 المال لانه لولا شهادتهما اخذت العصبة ما بين فان طرأ على الميت دين مائة دينار اخذها
 من المستلحق وحده ورجع الشاهدان فخذ المائة التي وديا للعصبة او لبيت المال
 بعد موت الميت وانما اخذت المائة من المستلحق وحده لا اعترافه ان اباه لم يتركه
 ما يقضي منه دينه سواها وان المائة اخذها العصبة او بيت المال فلما على الشهود
 وانما رجع الشاهدان بالمائة التي اخذها المستلحق على من عزمها له لانه قد اداها
 في الدين فكشفت الامران الشاهدان ايوقاها على العصبة ولا على بيت المال **ص**
 وان كان بر قحرف لا عزم الا لكل ما استعمل وما لا استغنى ولا ياخذ الشهود له وورث
 عنه وله عطية لا تزوج **ش** يريد ان الشاهدان اذا شهدا على رجل انه عبد لفلان له
 وفلان يدعي الحرية فقصي عليه بالرق ثم رجعا فلا قيمة عليهما في الرقبة ولكن يعزمان
 للعبد كلما استعمله سيده وكل جناح ادا له من غلته فان كان له مال فاستزعه
 عزم الشهود ذلك للعبد وليس لمن قصي له عكله ان ياخذ ذلك منه لانه انما هو عوض
 عما اخذ منه ولو مات الشهود به وذلك في يده لم ياخذوا السيد بل يوقف حتى يسقط
 ذلك مسقط يريد بالحرية ولو اعترف منه قبل موته عبد المجاز عقته وكان ولا بعدة
 لمز كان يرث عنه الولد لو كان حرا ويرث العبدان مات ومعتقه وان اوصى منه
 العبد كان ذلك في الثلث وان وهب منه او بقصد ق جاز ذلك ويرث باقية ورثة
 ان كان له من يرث لو كان حرا وليس للعبدان تزوج منه لان النكاح ينقص رقبته
 هذه اكله نصر محمد بن عبد الحكم نقله عنه في الجواهر وغيرها **ص** وان كان عا به لزيد
 وعذو ثم قال لزيد عذو ما حسيين لعرو فقط **ش** يعني اذا شهدوا بالزيد بانه دينار فاذها
 كل واحد حسيين ثم رجعا وقال المائة كلها لزيد واعترفنا بالكذب في اشهر انك عذو معه
 فيها فانهما يعزمان حسيين للشهود وعليه لانهما اقررا انها اخذها من يده الى من لا حق
 فيها وهو عذو ولا يقبل شهادتهما لزيد ان المائة كلها ولا يعزمانها لانهما انما اخذا
 حسيين من مال الشهود عليه دفعاها لمن لا شيء له عليه وانما لم يعمل بقول الشاهدان احزا
 ان المائة لزيد لان المولود عليه من قولهما انما هو ما شهدا به او لا لكنهما قد اقررا انها له
 اتلفا على الشهود عليه نصفها فيعزمان له نصفها ولم يضمن لزيد شي وعذرهما اهل

لعبد
 فب

الذهب بالنسيان في ذلك وتام قوله هنا غدا محسنين لعمرو فقط فانه لا يوافق
المتقول في المسئلة اذ المتقول فيها انهما يغزمان المحسنين للمشهود عليه الذي اخذته منه
المائة الذين لا يعمرو وقد نص علي ما قلناه محمد بن عبد الحكم في الجواهر وغيرها وحكاية
بن عبد السلام والشيخ رحمه الله تعالى في التوضيح على الوجه الذي ذكرنا لا فانظر **س**
وان رجع احدهما عن نصف الحق **س** يعني اذا شهد شاهدان لشخص بحق علي غير فقضي له
القاضي بشهادتهما ثم رجع احدهما فانه يعزرم نصف الحق الذي ابلغه هو وصاحبه على
المشهود عليه وهو واضح **س** كوجله مع **س** لان النساء وان كثرن كرجل واحد فاذا ارجع
الرجل وحده كان عليه نصف الحق لانه معادل لمن معه من النساء ولهذا الورج الجميع
كان علي الرجل النصف كالنساء **س** وهو معني في الرضاع كالثنتين **س** يعني فاذا شهد
رجل مع نساء علي رضاع امرأة مع رجل والنكاح بينهما ثم رجعا فان علي الرجل مثل غرامة
الثنتين من النساء وقد ضها بن شاس فيما اذا شهد علي الرضاع رجل وعشر نسوة ثم رجعا
الكل بعد الحكم ثم قال فعلى الرجل سدس ما يجب من الغرامة عما تلفت الشاهدة وعلي كل
امراة نصف سدس الا يتوافق الشطر علي الرجل قال ولورج الكل الامراتين لم يجب له
عدم علي القول باعتبار ثبات من يستقل به الحق ولورج الكل الا واحدة وزع نصف
الحق علي جميع من رجع واعترض الاشياخ كلام بن شاس ومن وافقه علي هذا وقالوا شهادة
الرجل في باب الرضاع كشهادة امراة لانه يقتل منه امرأتان قيل ولم نرها في كلامه
بن شاس وتتبعه فيها بن الحاجب بن عبد السلام فان صحت مسقولة للمتقدمين فلعلي له
وجها ان الشهادة لما الت الي المال حكم فيها بحكم الرجوع عن شهادة الاموال **س** وعن بعضه
عزم نصف البعض **س** قد تقدم ان احداث هدين اذا رجع وحده فانه يعزرم نصف ذلك
الحق يعني اذا رجع عن مجموع ما شهد به فانه رجع عن بعض ما شهد به فانه يعزرم نصف
ذلك البعض فلو رجع عن نصف ما شهد به عزم ربع الحق وعن ثلثه عزم سدس الحق وعن
ربعة عزم ثمن الحق وعلي ذلك وقول الشيخ وعن بعضه يتناول جميع هذه الصور **س**
وان رجع من يستقل الحكم بعدمه فلا عزم فاذ ارجع غيم فالجميع **س** اي بالجميع في الغرامة
بن شاس واذا كانت البيعة ثلاثة فقضي بهم ثم رجع احدهم فقال محمد لا يعزرم شيئا
لاستقلال الحق بمن بقي فان رجع ثان عزم نصف الحق قال محمد بن عبد الحكم بل يعزرم
المراجع او اثلت الحق فحكمي عن شبه انه قال لو شهد اربعة بدينهم ثم رجع احدهم عن
الثلاثين ورجع اربعة عن عشرين منها ورجع الثالث عن عشرة منها فقشرة علي الجميع عزمها
اثلاثا وعشرة لا يعزرم احد منها شيئا لاستقلال ثبوتها شاهدين وهذا علي القول
الاول بان الدارج لا يعزرم اذ بقي من شهد معه من ثبت به الحق وتبقى عشرة علي الاولين
منها خمسة بينهما نصفين ولا شيء علي الثالث منها **س** وللقضي عليه مطا لبيتها بالدفع للمقضي
له وللقضي له ذلك اذا عذر من المقضي عليه **س** يعني اذا شهد شاهدان علي رجل بحق
فحكم عليه بذلك ثم رجعا قبل ان يعزرم الرجل شيئا فان ذلك الرجل المقضي عليه له
مطالبة الشاهدين بالمال ليدفعاه عنه للمقضي له هكذا قال محمد بن عبد الحكم ثم قال وقال

مسئلة الغريم

بعض اصحاب الى حنفية لا يحكم على الشاهدين بشي حتى يودي المقضي عليه وفي هذا
 بعض من لبيع دارة وتلف ماله واللذان اوجبا ذلك عليه قيام ارايت لوجسه القاضي
 في ذلك اترك محبوسا ولا يعرض الشاهدان بل يجوز ان حتى يخلصاه فان لم يفعل احبساه
 معه قال ولو شهدا عليه بما به دينار حكم عليه بها وضرب الامام فيها احدى عشرة ايام او
 اكثر او اقل ثم رجعا قبل تمام الاجل فانها يعرمان ذلك لان المقضي له وسرا المطلوب وقوله
 والمقضي له ذلك اي والمقضي له ايضا طلب الشاهدين بما كانا يعرمان لغريمه لو عزمنا له
 اذا تعدوا الغرم من حجة المقضي عليه كما اذا هرب او لم يوجد او اعدم او خوذ ذلك وهو ظاهر
 لانها عزمنا لغريمه لكن الذي في كتاب محمد خلاف ما قال قال فيه واذ احكم فيه بشهادتهما
 ثم رجعا فربا المقضي عليه فطلب المقضي له ان ياخذ الشاهدين بما كانا يعرمانه لغريمه
 لو عزمنا له قال لا يلزمهما عزم حتى يعزم المقضي عليه وظاهر الموازنة انهما لا يلزمهما عزم
 وحكاية بعض الاشياخ نصا وان امكن جمع بين البيتين **مع** البيتين قد يتعارضان
 من كل وجه بان يكون كل واحدة ترفع ما اشبهتة الاخرى من جميع الوجوه وحديث تخرج
 احدهما بسبب من الاسباب التي يذكرها وقد لا يتعارضان من كل وجه بل يمكن الجمع
 بينهما بوجه ما ولا اشكال في المصير الى الجمع حيثما امكن مثال ذلك ان تشهد بيته
 ان فلانا اقر فلان بحسين درهما وتشهد اخري انه اقر له بمائة وذلك في مجلسين **مع**
 والا رجع بسبب ملك **ش** اي وان لم يمكن الجمع بين البيتين صير الى الترجيح وقد اشار الى
 ان الترجيح يكون بوجوه وبدا منها بالترجيح بسبب الملك ومعنى ذلك ان تشهد بيته بالملك
 لرجل وتشهد اخري لرجل اخر بان صادها ارتفعت عنده فان بيته الملك تقدم ومنه
 هذا اما ياتي من كلامه اذا شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحجارة لغيره فان بيته
 الملك تقدم على بيته الحجر لان الملك اقوى والحجر قد يكون بملك وقد يكون بغيره لكن
 لا تقدم بيته الملك الا بربعة شروط طول الحيازة ونقصه بقرف الملاك وعدم
 المنانع وانها لم يخرج عن ملكه في علمهم نفس على ذلك سمعون وسياتي هذا من كلامه **مع**
 كنسج ونتاج الاعلى من المقاسم او تاريخ او تقدمه **ش** يعني اذا شهدت بيته كنسج
 كنسج الثوب وشهدت اخري لغيره انه ملكه فان بيته كنسج تقدم وهكذا قال في
 المدونة وفي كتاب بن سمعون ان بيته الملك مقدمه ويقضي لمن شهد له بالكنسج
 بقيمة عمله بعد ان يخلف انه لم يعلمه باطلا المازري وهذا اذا كان الناسج بكنسج
 لنفسه واما من انتخب للناس فلا ينتفع بالشهادة له بالكنسج وقيد هذا ايضا اذا
 كانت الثوب في العادة لا يمكن ان يبيع مرتين فاما ان يبيع ما يقال ان يبيع الصوف
 بكنسج مرتين فلا يعول على شهادته النسخ في معارضة شهادته الملك وقوله ونتاج
 يريد اذا لم يكن بيده قال في المدونة واذ اقام كل واحد من المدعي والحائز بيته على نتاج
 او كنسج كان ذلك لمن هو بيده منهما ولو ان امة ليست بيدها فاقا احداهما فاقا
 له لا يعلمونها خرجت من ملكه بشي حتى سرقته واقام الاخر بيته انها ولدت عنده
 لا يعلمونها خرجت من ملكه بشي قضي بها لصاحب الولادة وقيد بن القاسم انها ولدت عنده

مع
 تعارض البيتين

في
 الترجيح

هذا اذا لم تشهد البيعة الا حزي للاحد انه استراها من المقاسم فان شهدت كل
بذلك كان صاحب المقاسم احق الا ان يدفع الثمن الذي اشتراها به ولو كانت بيد صاحب
النتاج والي هذا اشار بقوله الامامك من المقاسم وقوله او تارخ يريد اذا شهدت بيعة
بملك لرجلين الا ان احدهما ورحت والاخر لم يورخ فان المورحة ترجح على غيرها وهذا
قول اشهب ولكنه زاد فيه الا ان يكون في شهادة التي لم يورخ ان الحاكم قضى بهذا العبد لمن
شهدت له وحكي المعنى والمأزري قوله بنفي الترجيح ولم يعز واه وقوله او تقدم مدي تقدم
احد التارخين على الاخر والمعنى ان البيعتين اذا اختلفتا معا الا ان تارخ احدهما اقدم
فانها ترجح على الاخر كما لو شهدت بيعة ان هذا يملكها منذ عام وبيعة الاخر انه يملكها
منذ عامين قال في المدونة فاقضى ببيعة العبد التارخين ان عدلت وان كانت الاخرى اعدل
ولا ابالي بيد من كانت الامة منهما الا ان يحوزها الاقرب تاريخا بالوطي والخدمة والارباع
محمض الاخر فقد ابطال دعواه وانما ترجح بالملك السابق لان الملك قد ثبت والاصل استصحابها
قال اشهب ولو شهد انه ملك لده سنة سنة وقال احزون بل هو في يد الاخر منذ سنتين
لقد تمت شهادة من شهد بالملك منذ سنة حتى يقول الاولون بانه في يده هذا يملكه منذ
سنتين فيقدم وخالفه التوسعي وراي ان الواجب رد ما وقع النزاع فيه الى من تقدم
حوزه حتى يثبت ما يوجب حوزة من يده **م** ولمزيد عدالة لا عدد **ش** يعني وكذلك
يترجح بمزيد العدالة وهو المشهور وروي عن مالك انه لا يرجح بذكر ولا بد على الاول
من حلف من زادت عدالة تبينته وفي الموازية لا يخلق بنا على ان زيادة العدالة
هذه كشاهد واحد وشاهدين والمشهور عدم الترجيح بزيادة العدد قال في المدونة
ولو كانت احدهما رجلين او رجلا وامرأتين فيما يحوز منه شهادة النساء والاخرى ثمانية
لا ترجح المائة وحمله المعنى والمأزري على المبالغة واما لوكثر واحتج بقوله العلم بهم لقضى
بهم لان شهادة الاثنين اثما تفيد غلبة الظن ومقابل المشهور لمطرف وعبد الملك انه
يترجح بزيادة العدد ووزن القرائن المشهور بان المقصود من القضاء قطع النزاع ومزيد
العدالة اقوي في القدر من زيادة العدد لان كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة
العدد في الشهود بخلاف العدالة واعترضه بن عبد السلام بان من رجع بزيادة العدد
لم يقل به كيف ما اتفق وانما اعتبره مع قيد العدالة ولا سلم ان زيادة العدد بهذا القيد
سهل الوجود وقد تقررت الوصف مما كان ادخل تحت الانضباط والعبد عن النقض
والعكس كان ارجح وزيادة العدد وصف منضبط محسوس لا يختلف فيه العقلا بخلاف
العدالة فانها مركبة من قبود فقد يكون احدا الشاهدين اسد محافضة على نوني
الصغار والاخر اسد محافضة على ادا الامانة وان اشتركا معا في المحافضة المعبر
في الشهادة وعلى هذا مضبوط زيادة العدالة مستقذرا وعس قد لا ينبغي ان يعتبر في
الترجيح فضلا ان يكون راجحا على زيادة العدد **م** وشاهدان على شاهد واحد او
امرأتين **ش** قوله او امرأتين اي او علي شاهد وامرأتين وقد اختلف قول بن القاسم في
ترجيح الشاهد على الشاهد واليمين وفي ترجيحهما على الشاهد وامرأتين وروي عنه

انه كان اولاً يقول بالترجيح وهو المشهور ثم رجع عنه الى عدم الترجيح وبه قال
 اشهب واختار الشيخ رحمه الله تعالى القول المرجوح عنه للتناقض في الاول على حواره
 الشاهدين والخلاف في الشاهد واليمين واما في الثانية فليقله تعالى فان لم يكونا يجلين
 من اجل وامر اثنان فجعل تعالى مرتبة الشاهد والمرأتين موحدة عن مرتبة الشاهدين وانه
 لا بعدل عن الشاهد ين الي الشاهد والمرأتين الا عند عدم وجدتهما **ص** ويبدان لم ترجح
 بينة تقابل فيخلق **ش** يعني ان اليد مرتجة عند تساوي البينتين يريد مع اليمين وهذا
 هو المشهور وهو مذاهب المدونة قال فيها ومن كانت بيده دور او عبيدا وعروض او
 دراهم او دنانير او غير ذلك فادعاه رجل واقام على ذلك بينة واقام على ذلك بينة
 واقام من هو بيده بينة انه له قضى بشهادة اعدائهما فان تكافأتا في العدالة سقطتا
 وبقي الشيء بيد حائزة ويخلق وقال بن الماحضون لا تتبع بينة الحائز وان بينة الحائز
 مقدمة وقوله ان لم ترجح بينة مقابله يعني ان اليد اما ترجح عند تساوي البينتين كما تقدم
 فلو ترجحت بينة الحائز سقط اعتبار اليد وقضي بذلك بعد يمينه ولذا اقال فيخلق اي
 فيخلق ويقضي له وهذا هو المشهور وهو ايضا مذاهب المدونة وقيل يقضي له بغزير يمين
ص وبالملك على الحوز **ش** لان بينة الملك اقوى من بينة الحوز والحوز قد يكون عن ملك ومن
 غيره وقد تقدم هذا **ص** وينقل على مستحبة **ش** يعني وكذلك تتزوج البينة الناقلة على
 المستحبة مثل ان تشهد بينة ان هذه الدار لزيد انما هالا يعلمون انها خرجت من ملكه
 الي الان وتشهد بينة اخري ان رجلا احز اشتراها بعد ذلك منه قالنا قلنا مقدمة
 لانها علمت ما لم نقله المستحبة ومن علم مقدم علي من لم يعلم والظاهر عدم التعارض بين
 هاتين البينتين وليس من باب الترجيح **ص** وصحة الملك بالصفة المتصرف وعدم منازع حوز
 طال كعشرة اشهر وانه لم يخرج من ملكه في علمهم وتناولت على الكمال في الاخير **ش** قد تقدم
 ان بينة الملك ترجح على غيره هابا ربعة شرط وطول الجبارة وكونه يتصرف تصرف الملك
 وعدم المنازع وانها لم يخرج عن ملكه في علمهم واختلف في هذا الاخير هل هو شرط صحة او
 شرط كمال بناء على ما وقع في الملك وانه في الشهادة ان ما يدل على انه شرط صحة قال فيه
 ومن تمام شهادتهم ان يقولوا ما علمناه باع ولا وهب ولا خرجت عن ملكه بوجه من وجوه الملك
 بن القاسم وان لم يقولوا ما علموه باع ولا وهب ولا تصدق فتشهادتهم باطله وفي العارية
 منها وان شهد وان الدار له ولم يقولوا لا تعلم انه ما باع ولا وهب فانه يخلف انه ما باع
 ولا وهب ولا تصدق ويقضي له وظاهر هذا انه ليس بشرط صحة وقد اختلفت الاشياخ
 هل كلامه في الموضوعين متناقض ام لا وهل يقبل شهادته هؤلاء الذين قطعوا بالملك
 مع اطلاقه الذور عليهم او يعضل فيهم من ان يكونوا من العكس فلا تسمع او من عوام
 الناس فتقبل واليه يخى الشيخ ابو محمد ابو عمران وذهب ابو ابراهيم وابو الحسن الصغير
 الي ان ما في الشهادة ان شرط كمال واليه اشار بقوله وتولت اي المدونة على الكمال في
 الاخير ابو الحسن الا ان تكون الشهادة على ميت فذلك شرط صحة **ص** لا بالاستئذان **ش**
 اي فان حكم فيه بالاستصحاب مثل ان يشهد الشاهدان ان احد الحضرين اشتراه من

الاخذ فانها استصحب ولا يقل قول المشهور عليه انها عادت اليه **ش** وان شهد
بافتراق استصحب **ش** يعني وان شهدت بيعة على احد الخصمين انه اقربا لاسر مثلاله
ملك للاخذ استصحب ذلك الافتراض ويكتفي بهذه الشهادة وان لم تزد البيعة ولا تعلم
خروج ذلك عن ملكه الى الان لان في شهادتهم على ذلك الخصم بان اقربا لخصمه اسقاطا
ملك المقرب لخصمه عليه بيان صحة ملكه بعد ذلك بشرا من المشهود له او غير ذلك
من اسباب الملك **ش** وان بقدر ترجيح سقطنا وبقي يد حازره **ش** يعني فان لم يمكن الجمع
بين البيعتين وليس ثم وجه من وجوه الترجيح المتقدمة فان البيعتين تسقطان ويصير
المتنازعان كمن لا بيعة لهما وحيد يبقى الشئ المتنازع فيه بيد حازره لما رواه الدارقطني
عن جابر بن جابر ان احصيا الى النبي صلى الله عليه وسلم في ناقة فقال كل تحت هذه الناقة
عندي واقامنا بيعة فقصي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده قال في الدار
وحلف الحازر وهذا مبني على قول بيعة المدعي عليه وهو المشهور كما تقدم وتقرر ايضا ان عبد
الملك قال لا يتفع الحازر ببيعته لقوله عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعي واليمين على
من انكر خص البيعة جانب المدعي وراي بن القاسم ان هذا انما هو اذا لم يات المدعي عليه
بمثل ما اتى به المدعي **ش** او لم يقله **ش** يريد فان كان الشئ المتنازع فيه بيد غير المدعين
والمسئلة تجالها اي اقامنا بيعتين وتساقلنا فانه يكون لمن اقرب به الحازر له وقيل يقسم
بينهما نصفين لان البيعتين انفقتا على اسقاط ملك الحازر فان ادعاه ايضا من هو في يد
لنفسه فحكي الخبي وبني يوش فيها قولين الاول انه ينزع من يده ويكون بينهما لان البيعتين
انفقتا على انتزاعه من يده وقيل يبقى لمن هو تحت يده لانه يقول جرح بعضها بعضا او
وقف بعضها بعضا وايضا كان فلا ينزع من يدي قالا وان اعترف به لاحدهما كان على القوي
وقال انه اذا ادعاه لنفسه يقر بيده بحججه لان لمن يقر له به ومن قال انه ينتزع
من يده ويقسمها يقول هناك ذلك واختلف ايضا اذا اقرب به لغيرهما هل يكون له او
يقسم بينهما **ش** وقسم على الدعوي ولو لم يكن بيدهما كالعول ولم ياخذ به بانه كان بيده
ش اعلم ان الشئ المتنازع فيه تارة يكون بيد المتنازعين وتارة يكون بيد غيرهما فان
كان بايديهما قسم على قدر الدعوي ان اختلفت كدعوي احدهما الكل والاخر النصف واقام
كل بيعة على دعواه ولم يترجح احدي البيعتين او حلف كل منهما وهذا هو المشهور وهو قول
مالك وابن القاسم وعبد الملك وغيرهم وقال اشهب وسحنون يقسم بينهما نصفين لتساويهما
في حيازته وان كان بيد غيرهما ولا خلاف انه يقسم على قدر الدعوي والى هذا بن الوجيهين
اشار بقوله ولو لم يكن بيد احدهما الا ان في ذكره المبالغة على الوجه الذي ذكره نظرا ولو
قال ولو كانت بيدهما لكان احسن اذ لا خلاف فيما اذا كانت بيد غيرهما انها تقسم على قدر
الدعوي على ما علمت وانما الخلاف فيما اذا كانت بيدهما وكلامه يوم خلاف ذلك فتأمل
وظاهره ايضا ان ذلك يقسم ناجزا وفيه تفصيل فيما بحث فسادا كالطعام والحيوان
يستأني فيه قليلا فان لم يأتيا بشئ قسم بينهما ان خيف عليه وان كان لا يخشى عليه الفساد
كالدور في المدونة يترك حتى ياتي احدهما باعدل ما اتى به صاحبه بن القاسم الا ان كنه

فيمسك

وانما لو تجوزت فمساك
انقسمت البيعة لما عرفت
الحازر انكر ان

بطول الزمن ولا ياتيا بشي عنهما اتيا به اولا فانه يقسم بينهما لان ترك ذلك ووقفه
 من روي بن نافع انه قال يوقف ابداحي ياتي احدهما بالثبوت مما اتى به صاحبه وقوله
 كالقول يعني فاذا قسم على قدر الدعوي فانه يسلك في ذلك مسلك قول الغرضين لتساوي
 اقدامهما في التداعي فيه ولتغذرت الجميع وصاروا كورثة زادت الاحواز الواجبة لهم على
 الجميع وقال بن القاسم وعبد الملك مبني هذه المسئلة على التنازع فمن لم يشأ سقط حقه
 منه بخلاف مسأله القول فان التنازع فيها منتف لان الشرح اوجب لكل من الورثة
 حقا فاذا ادعى احدهم الكل وادعى الاخر النصف فعلى الاول يعال لصاحب النصف مثله
 نصف اثنين فيقسم المدي فيه بينهما من ثلاثة للمدعي الكل اثنان وللمدعي النصف واحد
 وعلى الثاني يختص مدعي الكل بالنصف ويقسم النصف الثاني بينهما وقوله ولم ياخذ
 بانه كان بيده اي ان من كان الشئ المتنازع فيه تحت يده ليس له ان ياخذ بسببه كونه
 كان بيده حتي ان غيره اذا اقام بيته مرجحة على انه له لا ياخذ به انما يبقى تحت يده
 على سبيل كونه جائزا له وانه صاحب يده ولا يوجد منه الا بما يظهر من بيته او اقاربه
 علي ما هو هذا اما فهمته من كلامه **ص** وان ادعى اخ اسلم ان اياه اسلم فالقول للمضري
ش دل قوله اخ اسلم علي ان المتنازع له اخ غير مسلم وقد نبه عليه بقوله فالقول للمضري
 ومراده ان من مات وشكك ابنيين مسلم ومضري فادعى المسلم ان اياه اسلم ثم مات وقال
 المضري ان اياه لم يزل علي تنصر حتي مات فان القول في ذلك قول المضري لانه متمسك به
 باستصحاب الحال ولا بيته لما يريد والتفت علي ان الاب كان مضريا فدل ذلك **ص**
 وقدمت بيته المسلم **ش** يعني فلما اقام كل من الابنيين علي دعواه بيته فان بيته المسلم تقدم
 لانها ناقلة وبيته الاخر مستصحية وقد علمت ان الناقلة مرجحة علي غيرها **ص** الا بانه
 تنصروا مات مشروط بان لا يقيم الاخر بيته تنافي ذلك فاما اذا اقام الاخر بيته انه
 نطق بالتنصروا مات فلا يقدم واحدة منهما للتعارض الحاصل بينهما الا بوجه من وجوه
 الترجيح فان لم يوجد ترجيح قسم المتنازع فيه بينهما نصفين عند بن القاسم وهو قوله
 في المدونة وقال غيره فيها تقدم بيته المسلم اذا تكافيتا بعد ان يحلف علي نفي دعوي
 التضري لان بيته زادت بن يوسف قال بعض الفقهاء وقول بن القاسم اصوب لان
 معناه ان الرجل جهل اصله وان اجهل فلا زيادة ولا امر يرد اليه فوجب قسمة المال
 بينهما وان كانت بيته المسلم زادت علي تناويل غير بن القاسم لم يفتح الي تكافى البيته
 لان من زاد قضي بزيادته وان كانت الاخرى اعدل وقال القاضي اسما عيل يشبه ان
 يكون بن القاسم اراد بتكافى البيته ان تشهد بيته المسلم ان اياه لم يزل مسلما حتي توفي
 وتشهد بيته التضري انه لم يزل مضريا حتي مات وكان الاب لا يعرف حاله فان التهادن
 تسقط فاما لو شهدت بيته المسلم ان اياه كان مضريا فاسلم وشهدت بيته التضري به
 انه لم يزل مضريا حتي مات فاني اقضي ببيته المسلم فانها زادت **ص** كقول الدين **ش** يريد
 انه ايضا يقسم نصفين اذا كان الاب مجهول الدين معناه ولم تكن ثم بيته وانما هو دعوي
 الولدين وانما قضيت هنا بالقسمة لانه دعوي احدهما بالاول من دعوي الاخر **ص** وقسم عليهما

بالسوية **ش** يعني فلو كانت المسئلة مجالها الا ان المدعيين جماعة واختلفت دعاويهم
فادعي بعضهم ان مات علي الاسلام وبعضهم ان مات علي النصرانية فان المال يقسم نصفين
لكل جهة نصف ولو كان عدد ادعي الحجتين علي الاحزي **س** وان كان معهما طفل فهل يخلفان
ويوقف الثلث من وافته احده حصته ورد علي الاخر وان مات حلفا وقسم اولي نصفين
النصف ويجبر علي الاسلام **ش** الصغير المثنى راجع الي الولدين المسلم والنصراني **هـ**
والمتفق انه لو كان معهما طفل صغير فانه يختلف في ذلك علي قولين والاول منهما ما اشار الي
اليه بقوله فهل يخلفان الي قوله وقسم وهو قول سحنون والثاني وهو ما اشار اليه بقوله
اولي الصغير النصف وهو قول اصبح وقوله الثلث اي ثلث ما بيد كل واحد منهما ومعناه
انه يوقف حتي يبلغ الصغير من وافته اي ادعي دعواه فانه باحدا ما اوقف له ويرد الي
الاخر ما وقف من سهمه وقوله وان مات اي الطفل قبل بلوغه حلف الولدان وقسم الموقوف
بينهما سحنون وان مات احدهما قبل بلوغ الصبي وله ورثة يعبرون لهم احق بعيرائه والا
ترك واذا كبر الصغير فادعاه كان له قال في النواذر عن اصبح ان النصف يوقف له
لان كلا منهما قد اقر له به فله النصف ويجبر علي الاسلام ويقسم النصف الاخر بينهما **هـ**
ونقله المازري علي انه يوقف نصف ما في يد كل واحد من الولدين لان هذا يكون اذا كبر
ان يدعي دعوي احدهما فيكون الواجب قسمة المال بينه وبين الصغير ويكون ما اخذه
اخوه المخالف له في الدعوي كمال غصبه عما صلب من التركة قبل القسمة **س** وان قدر علي
شبه فله احده ان يكن غير عقوبة وامن فتنه واذلية **ش** هذه المسئلة تلفت عند
اصحابنا بسيلة الظفر ومعناها ان من توجه له حق من الحقوق قبل غيره وقدر علي
استرداده فله ذلك بشرطين الاول ان لا يكون حقه عقوبة فاما ان كان عقوبة فلا
يد من رفع ذلك الي الحاكم وكذا اذا كان حقه الله تعالى جدا او اديا والى هذه الشروط اشأ
بقوله ان يكن غير عقوبة الشط الثاني ان يامن من فتنه بقتال او ارافة دم او
خوذ لك ومن نسيه الي رد ذيلة وهي السرقة والعصب وكوها واليه اشار بقوله
وامن فتنه واذلية **س** وان قال ابراني موكلك الغائب انظر **ش** يعني اذا ادعي له
وكيل رجل غائب علي شخص بموكله قبله فقال له المدعي عليه قد ابراني موكلك مر الحق
فانه ينظر حتي يقدم الغائب وهذا مذهب بن القاسم في المجوعة وراد ولا يخلق الوليد
وقال ابن كنانة في المجوعة ايضا انه كان الطالب قريبا علي مثل اليومين كتب اليه
الحاكم فيجلفه وان لم يكن قريبا حلف الوكيل اي ما علمت انه قبض من الحق شيا ويقضي له
له وحمله غير واحد علي الوفاق لقول ابن القاسم وان بن القاسم يوافق علي الانتظار
في المدة القريبة ولهذا قال في اثبات انه لا خلاف في الغيبة القريبة انه لا يقضي له
للكيد الا بعد يميين موكله وقال بن المواز يقضي علي المطلوب ويرجي له اليمين علي الموكل
فانه الغيبة حلف وان نكل حلف المطلوب واسترجعه **قلت** ولعل قول محمد
في الغيبة البعيدة والانه يسقط الاتفاق الذي حكاه بن رشد او يكون قوله له
لا خلاف اي بين بن القاسم وبين كنانة **س** ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد **هـ**

حساب وشبهة **ش** استمهل اي طلب المهلة حتي ياتي بما يدفع به بيعة صاحبه فانه
 يمهل حتي لا يفتي له حجة وسواي ذلك المطلوب او الطالب لا قاة بيعة وشبهها كما
 سيدكر وقوله بالاجتهاد هكذا قال غير واحد من الاشياخ ان ضرب الاجل موكل الي اجتهاد
 الحكم والقضاة وليس فيه حد محدد ولا ينجوا وزاغا هو بحسب ما يقتضيه الحال
 وفي المدونة لعنبر بن القاسم وان ادعي شهود احضروا علي حقه واقف الحسنة ايام والجمعة
 بن عبد السلام والمذهب لا يحدد في ذلك وقد تقدم في باب الاقضية كلام بن سهل وبن
 القطار وبن رشد وما جري به العمل من مقدار رعدة الاعذار وهل ينتهي الي عشرين يوما
 او ثلاثين يوما وما من ذلك والعزق من الاصول وعندها وقوله لحساب وشبهة
 اي طلب التاخير لحساب بينه وبين التمس لطالب او غيره وشبه ذلك لتحقيق ما يجب به
 من الاقرار وانكار ابن شعبان يمهل اليومين والثلاثة لا اكثر وحكمه باقامة زعيم
 بوجهه ولا يبعد ان يكون هذا الكفيل بالمال لان المطلوب شك لان في وجوب الحق عليه
 وفي المذهب خلافه اذا شك المطلوب هل يقضي عليه دون عين تلزم الطالب او لا بد من
 يمينه وعلي كلا التقديرين فالحق قد توجه او كالتوجه **ص** لكفيل بالمال كان اراد اقامة
 ثان **ش** يعني ان المطلوب اذا امله لياقي بدافع ونحو فلا بد له من شخص منقول بما
 عليه من المال المازري وكذلك لو اقام الطالب عليه شاهدا وطلب المدعي ذلك ليقضي
 عليه شاهدا اخر وهو يعني قوله **ص** كان اراد اقامة ثان اي شاهدا ثان وقد تقدم في
 كلام بن شعبان وفاعل ارا صير يعود علي المدعي المعلوم من السياق والباقي قوله
 بكفيل متعلقة بقوله امهك وكذا في قوله بالاجتهاد **ص** او باقامة بيعة فتجمل بالوج
ش يعني وكذلك يمهل اذا اطلب المهلة بسبب اقامة بيعة وقوله فتجمل بالوج يريد فاذا
 طلب المدعي من غيره كفيل حتي يقيم البيعة عليه فلا يلزمه حمل بالمال المازري بالاتفاق
 واما بالوجه فله ذلك وفي المدونة خلاف في ذلك فبينها هذا وفيها نفيه وقد اختلف في
 نفي نفيها وحملها علي الوقا او الخلاف وقد اشار الي ذلك بقوله **ص** وفيها نفيه وهل
 خلاف او المراد وكيد بلازمة او ان لم يعرف عينه تاويلات **ش** اي وفي المدونة لا يلزمه حمل
 ففي كتاب الجمالة ومنه كان بينه وبين رجل خلطة في معاملة فادعي عليه حقا لم يجب له عليه
 كفيل بوجهه حتي يثبت حقه قال غيره اذا ثبتت الخلطة بينهما فله عليه كفيل بنفسه لتوقع
 البيعة علي عييه وفي كتاب الشهادات ومن ادعي قتل رجل دينا وعصب او استهلاكا
 فان عرف بخا لظته في معاملته او علمت تهمة فيما ادعي قبله من القدي والغصب
 نظر فيه الامام فاما اخلفه او اخذ له كفيل حتي ياتي بالبيعة وان لم تعلم خلطته او تهمة
 فيما ذكر لم يعرف له فقال بعض الاشياخ ما في الموضوعين خلاف وقال ابو عمران المرادي
 بالكفيل في الشهادات الوكيل يعني انه يوكل من يلازمه وحيرته لانه يطلق علي الوكيل كفيل
 وقال بن يوسف في الجمالة يعني عن بن القاسم اذا لم يكن المدعي عليه معروفا مشهورا فالتطالب
 عليه كفيل بوجهه لتوقع البيعة علي عييه واما لو كان المطلوب مشهورا معروفا فليس
 للتطالب عليه كفيل لانا نسمع البيعة عليه في عييته وكذلك في معنى قول بن القاسم وقوله

ايضا

وهذا خلاف اشارة الى قول بعض الاشياخ وقوله او المراد وكيد يلزمه اشارة
الى كلام ابي عمران وقوله او ان لم يقر عينه اشارة الى كلام ابن يونس وثاويلات
خبر عن قوله وهذا خلاف الى احدة **ص** وكيب عن القصاص العبد عن الارش السيد
ش في كلامه حذف معناه من موضعين والمعنى وكيب العبد عن دعوى القصاص
والسيد عن دعوى الارش وانما كان الامر هكذا لان الذي يتكلف الجواب هو من توجه
عليه الحق ونفع الحكم عليه وقد علمت ان الطالب بالقصاص انما هو العبد وفي معناه
حد القذف وانما الارش فان المطالب به انما هو السيد اللهم الا ان تقوم قرينة توجب
قبول افتراء العبد فيها بالمال ففي كتاب الديات في عبد علي برزون مشي علي اصبح صبي
فقطها متعلق به وهي تدعي فيقول فعل بي هذا فصدقه العبدان الارش متعلق برتبة
العبد وانما علي غيره هذا من افتراء العبد فلا يقبل الا بسببه وفي المدونة اذا صدق العبد
في دعوى القصاص فعني عنه من يستحق القصاص علي ان ياخذة فليس له ذلك لان العبد
يتهم ان يكون اراد العذر من سيده باقراره على هذا الوجه **ص** واليمين في كل حق بالله
الذي لا اله الا هو ولو كانت بينا وتولت علي ان المضرا في يقول بالله فقط **ش** انظر قوله
في كل حق وقد تقدم له في اللعان ان اليمين فيه اشهد بالله فقط علي مد هب المدونة
وقد قدمنا هناك في صيغة اليمين خوان ستة اقوال واختلفت في صحتها في الاموال وخوا
علي اقوال الاول بالله الذي لا اله الا هو الثاني يريد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الثالث ان يقول الذي امانت واجبي الرابع قال ابن رشد وهو الذي يفي به العمل عندهم
عالم الغيب والشهادة ولم يذكره الرحمن الرحيم الا انه زاد ان اليمين تكون في اثر صلاة
العصر يوم الجمعة وقوله ولو كانت بينا يريد ان الكتابي يمينه بالله الذي لا اله الا هو
وظاهر كلام ما لك ان المجوسي كذلك وقيل لا يلزمه ان يقول لا اله الا بالله وفي المدونة لا خلاف
اليهودي والنصراني في حق او لعان ونحوه الا بالله عياض فحله بعض الشيوخ على طاهدة
لانهم لا يلزمهم تمام الشهادة اذ لا يعتقدونها فلا يكلفون ما يدعون به وهو من ذهب
بن شبلون ووفق غيره بين اليهودي فالزمهم ذلك لقولهم بالتوحيد وبين غيرهم فلا يلزمهم
ذلك والى هذا اشارة بقوله وتولت اي المدونة علي ان المضرا في حلف بالله فقط وذهب
بعض الاشياخ الى انهم جميعهم ذلك اعتقده ام لا رضىوا ام كرهوا ولا يعد قولهم ذلك
اسلاما وانما هو حكم تحريم عليهم الاسلام كما يلزمون حكم الاسلام فيما كانوا فيه مع
المسلمين مياض والى هذا ذهب المتقدمون والاصحاب ولا يزداد على اليهودي الذي
انزل التوراة على موسى ولا على المضرا في الذي انزل الانجيل على عيسى وهذا هو
المشهور وروي الواقدي عن مالك انهم يزداد عليهم ذلك **ص** وغلظت في ربع دينار
جامع كالكنيسة وبيت النار وبالقيام لا بالاستقبال وعنبر عليه الصلاة والسلام **ص**
يعني ان اليمين تغلظ على الخالف فيما له بال وهو ربع دينار فصاعدا لا بدون ذلك
واشارة الى ان التغلظ تارة تكون بالمكان وتارة تكون بالصفة ولم يذكر هنا التغلظ
بالزمان وقد قيل تغلظ في وقت الصلاة اي حين يحضر الناس في المساجد ويجمعون

فيم

للصلاة وقد تقدم مراراً أن ذلك يكون أثر صلاة العصر يوم الجمعة والخلاف
في ذلك إنما هو في الأحوال وأما في الدماء واللحان فيغلط بذلك وقد تقدم في اللعان
وقوله بجامع يعني أن المكان الذي يغلط فيه على الحالف هو الجامع يعني في حق المسلم
المازري والمعروف أنه لا ينوب من باب الجامع الأعظم مسجد آخر ولو كان مسجد جماعة
وقبائل واحد الباجي التحليف في سائر المساجد مما رواه ابن سحنون في امرأتين مما لا يخرج
فامرات يخرجان من الدليل إلى الجامع فنسب في تحليفهما في أقرب المساجد فاجاب إلى ذلك
وردة المازري بكونه ذلك كما اختص من من سيختلف بمعنى يوجب تغيير الحكم بكون المرأتين
محدرتين لا يتصرفان فكما نقلهما من الحالف منها إلى الدليل ستر عليهما فكذلك نقلهما إلى
أقرب المساجد وقوله كالكنيسة أي في حق النصراني ومثله البيعة في حق اليهودي
وقوله وبيت النار يعني في حق المجوسي وقاله في المدونة وقوله بالقيام يعني ومما
يغلط به على الحالف القيام وهذا موافق لقوله في الرسالة كلف قائماً وهو مروي عن مالك
في كتاب بن سحنون وسماع بن القاسم وروى أيضاً عن مالك أنه يجلو جالساً وقوله لا يلا
ستقبال هو مذهب المدونة وقال أشهب إن كان في لعان أو قسامة حلف قائماً مستقبلاً
والأفلا وقوله ومنبره عليه الصلاة والسلام يعني وكذلك تغلط اليمين بكونها عند
منبر النبي صلى الله عليه وسلم وخوفاً في المدونة وظاهرها أنه لا يحلف في غير مسجده عليه الصلاة
والسلام عند المنبر وبذلك صرح بن وهب في روايته وقال مطرف وابن الماحشون يحلف
أيضاً عند المنبر في غيره الباجي ولو اتفق في البلاد أن يكون المنبر في وسط المسجد كما
لكانت اليمين عند المحراب دونه المازري والمعروف أنه يحلف في المدونة عند منبره
عليه الصلاة والسلام وفي مكة عند الدكن وفي غيرها في الجامع الأعظم وهل يحلف مكانه
وقع في بعض الاطلاقات ما يشير إلى أنه لا يشترط ذلك إلا في منبره عليه الصلاة والسلام
وذكر بن حبيب عن بعضهم أن ذلك عند المنبر وتلقا القبلة يشير به إلى أن المحراب
هو أعظم حرمة مما عداه من المسجد لأنه محل يقف فيه المازري والمعروف من المذهب
أنه لا يستحلف في المسجد في أقل من ربع دينار وخص ذلك بن الجلاب بمسجده عليه
الصلاة والسلام وأما غير من المساجد فيحلف عنده فيه في أقل من ربع دينار **وروي** وخرجت
المحذرة فيما ادعت أو ادعى عليها إلا التي لا تخرج منها راوان مستولدة قليلاً **نقل** المحذرة
المستتره في بيتها والمحذرة المسترقاة الجوهرية وجارية محذرة إذا ألزمت السترة
وقوله وخرجت يريد فيما له بال كربع دينار ويدل عليه قوله بعدة وتحلف في أقل
بيتها والمستهور ما ذكر وهو قول مطرف وابن الماحشون وعن بن القاسم في الموازنة أنها
لا تخرج إلا في المال الكثير الذي له بال المحمي كالدينار فضاء أو قولة فيما ادعت
أو ادعى عليها يريد أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون هي المدعية أي صاحبة الحق أو تكون
مدعى عليها أي مطلوبة بالحق وقوله قليلاً هو معمول لقوله خرجت ولا وجه للفا في ذلك
وقوله إلا التي لا تخرج منها أي فإنها تختلف في بيتها كنساء الملوك والخلفاء وقد اختلف
في ذلك فقال الأندلسيون يخرج ليلاً وإن منعت حكم عليها بحكم المدعيان وليس بصواب

لانها مكدهة فكيف يوحى به ما نعلمه وقال بن كنانة وغيره وذكره عبد الوهاب ان سبيل
 هذه ان خلف في بيته وهو اظهر والمدونة محتملة للقولين لقوله وان كانت من لا يخرج منها رآه
 فلتخرج ليلا وفي بعض النسخ لا يخرج ولم يذكرها رآه هذا انما هو فيما تطلب به ويجب عليها واما
 فيما نستحق به حقها فلتخرج اليه بن كنانة في المدونة وغيره ولم يذكرها فيه خلا
 وقوله وان مسئولة يعني ان حكم ام الولد في حوزها وعدم حوزها في اليمين الواجبة عليها حكم
 المخدرة قال في المدونة وامر الولد مثل الحرة فيمن خرج او لا يخرج واما العبد ومن يديره فحكمه
 حكم الحر في اليمين قال في المدونة واما ما سالت عنه من المكاتب والمدبر وامهات الاولاد فستهم
 سنة الاحرار الا اني اري امهات الاولاد كالحرايين ممن من يخرج ومن من لا يخرج عيا من وحمل
 بعضهم الكلام او لا على الذكران دون الاناث ولله استثنى امهات الاولاد وعليه اختصر ابو محمد
 وذهب احدون اليه ان الكلام على الذكران والاناث وانهن معا امهات الاولاد كالرجال في
 الخروج لليمين ولله استثنى امهات الاولاد وانهن حرمة ساداتهن وابنائهن كحرمة الحرايين
 ومن عداهن من المكاتب والمدبرات والسراري فكالذكران من الرجال واليه ذهب بن
 محرز ووقع لابن القاسم في كتاب الشهادات واما ما سالت عنه من المدبرة والمكاتب وامهات
 الاولاد فستهم سنة الاحرار وهو محتمل **مر** وخلف في اقل بيته **ش** يعني فان كان الحق
 الذي توجه على المرأة اليمين بسببه اقل من ربع دينار فانها لا يخرج فيه الي المسجد بل خلف في
 بيته فيرسل الحاكم لها من خلفها والا نأت في ذلك اولى والواحد مجزي وقد تقدم بيان
 ذلك **مر** وان ادعت قضا على ميت لم خلف الا من يظن به العلم من ورثته **ش** يعني ان من
 مات وله دين على غيره فطلب منه الورثة فادعاه انه قضاة للميت وان الورثة عالمون له
 بذلك فانه خلف منهم من الباطل لعين من يظن به العلم كقريب القرابة المخالطة واما من بعد كان
 العم والاخ الذي لاخالط اخاه فلا خلف كالصغير ابن عبد السلام وهو المذهب واذا خلفنا البالغ
 الذي يظن به ذلك فانه خلف على نفي العلم فيقول ما علمت انه قضاة شي ولا يكلف البت بن
 شاس واذا خلف البالغ قضي جميعهم **مر** وخلف في نقص ثياب وعثر **ش** قوله في نقص اي
 نقص الدراهم والدنانير او نحوها قوله وعثر علماء اي وخلف في غش ذلك على العلم والمعنى
 انه من دفع لشخص دراهما ودنانير فوجد هانا قصه او مفسوشة فان الدافع خلف على
 نفي النقص على البت فيقول والله ما اعطيته ذلك فافضل لان النقص عيّن فيه حصول
 القطع ولا يتعد الجزم به او بعده واما في الغش فيخلف فيه على نفي العلم فيقول والله
 ما اعطيته الا حيدا في علمي وظاهره ولو كان صيرفيا وهو قول ابن القاسم وقيل خلف في ذلك
 على البت مطلقا وقيل خلف الصيرفي على البت وغيره على نفي العلم لعدم خفا ذلك على الصيرفي
 وهو قول بن كنانة وابن حبيب بن شاس فان قالوا اعرف الجيد من الردي فقال بعض
 الاصحاب خلف ما اعطيته دديا في علمي **مر** واعتمد البات على ظن قوي كخط ابيه او قرينة
ش لما نفي على ان اليمين تارة تكون على البت وتارة تكون على غير ذكر ما يعتمد عليه الخائف
 بتا وانه يكتفي في الاقدام على ذلك بالظن القوي كاعتماد على خطه او خط ابيه او غيره
 من خصمه ويخون ذلك وقيل لا بد من اعتماده في ذلك على العلم ولا يكتفي بالظن في ذلك والقول

اليمين وان كان على
 حلفه من غير علمه
 فحلفه انما هو على حلفه

لما لك والاول منها في كتاب بن سحنون واخذ من كتاب الشهادات وكتاب الوديعة وكتاب
الديات من المدونة والثاني في كتاب محمد واجمع الاول بان الصغير لو قام له شاهدان يدين
لا يبرئ لساع له احد المال والمصرف فيه مع انه لا يقطع بصدق الشاهدين فلما ايج له الاعتماد
على الظن ايج له ان يحلف معتمدا عليه وفوق المارري بان استباحة الاموال ورد الشرع به
بالنحويل فيها على الظواهر ولو طلب فيها باليقين لا ادي الي منور عظيم لعسر تحصيل اليقين في كل
وقت يحتاج الانسان فيه الي قوته وغير ذلك من مهماته ويلزم ان لا يشتري شيئا من السوق حتى
يعلم صحة ملك البائع له والبائع من البائع بخلاف اليقين فانه لا مانع من طلب اليقين فيها بل
مقتضى تعظيم حق الله تعالى ان لا يحلف به الا مع تيقن الصدق **م** وعين المطلوب ما له عندي
كذا ولا شيء منه **ش** كما لو ادعي عليه بعشرة مثلا وانكرها فانه يحلف ليس له عندي عشرة ولا شيء
منها وذلك المارري ان العلما اختلفوا هل يكتفي بقوله ما له عندي عشرة او يزيد ولا شيء منها
قالوا والتحقيق يقتضي ان لا يحلف بزيادة على العشرة حتى يدعي المدعي سواها اخذ يقول فدل
عندك بعض العشرة وسمي حذافيل لم حديد بالمجاوبة **م** وبقي سببان من وغير **ش** كمالو
قال اسلفته العشرة فيقول الخالف في عيینه والله الذي لا اله الا هو ما له عندي عشرة من
سلف ولا من غيره وقوله وغيره معطوف على سبب فيكون معولا لقوله ثني والمعنى ان المدعي اذا عين
السبب نقاه الخالف مع غيره وقد نصت على ذلك اشبهت وسحنون وقال الباجي القياس ان يكتفي به
بقوله ما له عندي عشرة من سلف لان اليقين مطابقة للمجواب والجواب مطابق لنفي الدعوي
والطالب لم يطلبه بغير ذلك اشبهت ولو قال ما له عندي عشرة من سلف ولا من غيره لم يجزه له
اليقين وعن ما لك تقتل ما له عندي حق وهو قول عبد الملك ثم رجع ما لك الي القول الذي
ذكره الشيخ وهو المشهور **م** فان قضى نوب سلفا يجب رده **ش** يشير بهذا الي ما ذكره من
حارث عن احمد بن زياد قلت لابن عبدوس اذا اسلف الرجل الرجل ما لا تقضاه اياه بعد
ذلك بغير بينة وحج القابض فاراد ان يحلف انه ما اسلفه وقال المستلف اطع ما لك
عندي متى قال لا بد ان يحلف ما اسلفه شيئا قال فقلت فقد اضطررتموه الي عين كان بده او الي
عزم ما لا يجب له عليه قال فقال يحلف ما اسلفه فان علم من باطن امره انه قد قضاه عنا
في ضميره سلفا يجب على رده اليك في هذا الوقت وبر من الائم في ذلك **م** وان قال وقف
اولولدي لم يمنع مدعي بينته **ش** يعني ان من ادعي شيئا معينا بيده غيره فاجاب بانه وقف
او قال هو لولدي اي صغيرا كان او كبيرا فان ذلك لا يمنع المدعي من اقامة البينة ويقال للمدعي
ائم البينة فان هذا الايمان عكس وتكون المنازعة بين المدعي وبين ناظر الوقف وبين
الولد الكبير او بينه وبين الولد الصغير **م** وان قال لفلان فان حصن ادعي عليه فان حلف
فللمدعي حليف المقر وان نكل حلف وعزم ما فوته **ش** يعني فان قال ليس هو لي وانما هو لفلان
فان حصن فلان ادعي عليه فان حلف فللمدعي ان حليف المقر وهو الذي بيده ذلك انه ما اقر
الا بالحلف فان حلف فلا كلام وان نكل حلف للمدعي وعزم له المقر فية ما فوته عليه او مثله ان كان
مثليا للشيخ وهذا ظاهر ان حلف المقر له او لا وما ان كان قد نكل عن اليقين او لا فانقلبت على
المدعي فنكل عنها فلا ينبغي ان يحلف المقر لان من حجة المقر ان يقول هب اني نكلت فلا يتعلق

ويشعر الى ان المدعي الصغير
والصغير

تار ماض

لك الحق بكولي خاصة ولا بد من يمينك معه وقد توجهت هذه اليمين عليك بكونك
المقر له فنكلت عنها ومن نكل عن يمين فليس له ان يعود فيها **مر** او غاب لزومه يمين او بيته
وانتقلت الحكومة له فان نكل اخذ بلا يمين **ش** هذا قسم قوله فان حضر المقر له يعني به
وان غاب يريد غيبة بعيدة لا يلزم الا عند ارادته فيها لزوم المقر اليمين او اقامة البيعة على
ذلك وهو قول اشتهر المازري في حال المدعي عن عزمه في يمينه فان قال ليس كل فاحلف به
واعزمه قيمة ذلك جري على الخلاف في التعويم اذا انكف باقراره وان قال ليس كل فاحلف واستحق
عبي المتنازع فيه وبطل حق الغائب فيه فقيمة حلا في ذكره يحنون فيمن ادعي عليه دار بيده
فقال هي لفلان الغائب انه ان حلف بقيت بيعة وان نكل تسلمها المدعي بلا يمين حتى يقدم الغائب
فيأخذها باقرار من كانت بيده واختار بعض اشياحي سقوط اليمين عنه اذا لم يقل المدعي انه
رهذه هذه الدار او وهبه اياها لانه لا يلزمه ان يخلو لا ثبات ملك غيره فانه ادعي انه
اودعه اياها وارهنها عنده فوجهت اليمين عليه لئلا ينفي عن نفسه الغرامة الواجبة باقراره
بها لعنرة ومن الناس من قال اذا نكل وحلف المدعي اخذ الدار حتى يقدم الغائب فينظام
وراي ان هذا اصيانة لقاعدة الشروع لانا لو صرفنا المدعي عن اخذ ذلك وعن تخليف المدعي عليه
لكان كل احد يمكنه صرف حصه بان المدعي فيه لغائب فيفسد القاعدة لاسيما اذا قيل
ان النكول مع يمين المدعي كالشهادة وعلى هذا القول وهو ان القاضي يحكم له باخذة ويمين
المقر فهل ذلك حكم على الغائب المقر له فيستوفي له حقه او يكون حكما على الحاضر فلا يحتاج
الي ذلك لان الغائب لم يتحقق ملكه لجواز ان يقدم فيرد الاقرار وهذا هو الذي اراده
بقوله هنا فان نكل اي المقر اخذة اي المدعي بلا يمين قال المازري والاولى عندي ان
سيظهر باليمين الواجبة في القضاء على الغائب ولو اقام المدعي بيعة ان الدار له ولم يكن
للمدعي عليه حجة فانها تسلم له ويبقى الغائب على حجة اذا قدم ولو اراد من بيعة الدار
ان يقيم بيعة على الغائب لعارض بها بيعة المدعي ولم يثبت له وكالة ببيع المدافعة
ففي تركه من ذلك للعلماء خلاف فان راعى المدعي عليه ان هذه الدار رهن في بيده فالتحقق
يقضي فكيفه من اقامة البيعة انها للغائب حينئذ **مر** وان جاء المقر له فصدق المقر
اخذه **ش** يعني فان جاء المقر له فصدق المقر اخذه ذلك وهو الذي تقدم لان يحنون في بيعة
الدار اذا نكل المقر تسلمها المدعي بلا يمين قال فاذا قدم الغائب اخذها باقرار من كانت
بيده فاما ان حضر وكذب الاقرار لسقط حقه ويبقى النظر هل يستحقه بيت حار
المسلمين ويصير كمال لاما لك له المازري وهو ظاهر الروايات عندنا او يقال سلم لمدعيه
لكونه لا منازع له فيه وبيت المازلي مجزئي يدافع الامام عنه كما قيل فيما اخذه السلافة
فاخذ منهم فانه يقضي به لمدعيه بعد الاستيلاء والباس من يطلبه والتخليف على ذلك كما
اشار اليه بعض العلماء في هذه المسئلة وبعضهم اشار الي ان الامام يضرب عن ذلك منحا
ويبقى بيد من هو في بيده **مر** وان استعمل وله بيعة حاضرة او كالجمعة يعلمها لم يسمع **ش** يعني
ان الطالب اذا كانت له بيعة حاضرة او قديمة الغيبة كالجمعة وهو عالم بها ثم اراد ان يتحقق
المطلوب فليس له بعد ذلك قيام بيعة وهو معنى قوله لم يسمع وهذا مذهب بن القاسم

تؤثر تغييرا في العين كالدم واللبا او في ملك المنافع كالاعتلال والسكنى والحراث
وركوب الدواب ولباس الثياب وبذ الشيوخ رحمه الله تعالى بالجائز الاجنبي غير الشريك
واشار الى ان حيارته تنقل الملك في عشرة اعوام باربعة شروط الاول ان يكون متصرفا
في ذلك اصلا بدم او بلبا او غيرهما وهذا على ما روي عن بن القاسم ان الحيارته في ذلك لا يكون
الا بالدم واللبا لكن ذكر بن رشد في باب الاستحقاق من البيان ان الحيارته تكون بينهم
على المشهور في عشرة اعوام وان لم يكن هدم ولا ببناء وكان الشيخ رحمه الله تعالى قصد الوجه
المتفق عليه اذ لا خلاف في ثبوت الحيارته مع الدم واللبا الا ان الدم مقيد بما اذا لم يحق
سقوط الحد وان لان الدم والعمارة مع ذلك لا ينقلان الملك ومثله الاصلاح اليسير لان
رب الدار يامر المكثري بذلك واجل رحمه الله تعالى في المقر في ليشمل الا ان كبيع الدار
وعتق العبد ووطي الامة الا ان هذه الاحتياج معه الى طول المدة اذا علم المدعي ذلك ولم
ينكر الثاني ان يكون المدعي حاضرا مع الحائز احترازا اما اذا كان غائبا فان له وان طال غيبته
القيام ولا اشكال في ذلك مع بعد الغيبة كالسبعة الايام واما ان كانت قريبة كاربعة ايام
ونحوها وثبتت عذرا عن القدوم من عجز ونحوه او عن التوكيد وعلم بذلك فلا حجة عليه وان
اشكل امرة فظاهر المذهب انه على قولين الاول عن بن القاسم ان حقه لا يسقط لانه قد
ضعف عن القدوم وقيل فان لم يتبين عذره عن ذلك فقال قد يكون معذورا من لا يتبين عذره
وذكر بن حبيب ان حقه لا يسقط اذا كان على مسافة قريبة الا ان ثبت عذره الشرط
الثالث ان يكون ساكنا احترازا اما اذا تكلم ونارح الحائز في تلك المدة او بعضها وشيوط
في الحاضرين يعلم ان ذلك ملكه فلو كان وارثا وادعي انه لم يعلم قضي له به قاله في الوثائق
المجموعة الرابع ان لا يكون للمدعي مانع من خوف او قرابة واحترز بقوله عشر سنين من الحيارته
فبادونها فانها لا تنقل الملك ووقع في الواجحة ان الثمانية الاعوام في حكم العشرة وقوله
تسمع هو جواب قوله وان حاز اجنبي الى احزة وظاهرة ولا يمين على الحائز وهو ظاهر ما نقله
بن يونس وغيره وقال بن رشد لا يمين اليمين وقوله ولا يمين الا باسكان ونحوه يعني
ان المدعي لو اقام بيعة على ان ما ادعى مع الحيارته المعتبرة لم تسمع الا ان تشهد له بانه اسكن
الحائز او امره او ساقاه او زوجه او شبه ذلك وهو مرادة بنحو الاسكان فاذا قامت
له البيعة بذلك حلف على رد دعوي الحائز وقضى له به هذا اذا ادعى الحائز ان الملك
وهبه او باعه او حوذه لك واما ان لم يدع نقل الملك وانما عتسك بالحيارته فلا يحتاج الماند
الي يمين بن يونس واذا اقام سنين ثم اقام البيعة ان ذلك له صار مدعيا لغير العرف
ولا يقبل قوله ولا ينظر الي بيعة ويعيد الحائز انه صار اليه ببيع او هبة او صدقة
وقد اختلف في الهبة والصدقة والصواب ان لا فرق **م** كترك اجنبي حاز فيها ان
هدم وبني **ش** هذا هو النوع الثاني من انواع الحائز وهو الشريك وهو اما اجنبي او غير
فالاجنبي اذا حاز فيها اي في العشرة الاعوام ثبتت الحيارته ان هدم وبني ابن رشد
ولم يختلف فيه قول بن القاسم فان لم يكن هدم ولا بناء لم تثبت الحيارته وعلى هذا فلا فرق
بين الشريك وغيره اذا كان اجنبيا وقد هدم وبني الا على ما تقدم لابن رشد في غير الشريك

الحائز اذا هدم او باني
او اقله المدة المستغرقة
تتعلق بالدم واللبا
وعلى تقدير ان يهدم
او يبيع الدار او يبيع
الشريك او يبيع الدار
وقد اختلف في البيعة

فتامله **م** وفي الشريعة العريب معهما قولان **ش** اي مع الدم والبناء والعولان في ذلك لا ين
 القاسم قال مدة العشر سنين مع ذلك حياة ومرة قال انها لا تكون حياة الا ان يقول ذلك
 ار يد لك اربعين سنة بن رشد واما حياة الاقارب الشركاء بالميثاق او بغيرة فلا يكون بالكني
 والارذراع اتفاقا الا على ما تاوله بعضهم من قوله في المدونة ارايت لوان دار ابيدي ورثتها
 من ابي فاقام ابن عمي البيهية انها دار حدي وطلب مورثه قال هذا من وجه الحياة التي به
 اخبرتك لانه لم يفرق فيها بين الاقارب والاجنبي وهو بعيد الشيخ ونقل في المواد عن مقرر
 انه قال لا حياة بين الوثقة الشركاء يزرع او يبيكن بغيرة طالة الزمان او قصر في بعض
 ذلك او كله حصر واو عابوا الا ان يطول الزمان حد احمس سنة او اكثر ثم قال بن رشد
 ويكون بالتقويت بالبيع والهبة والصدقة والعقود والكتابة والوطي وان لم تطل المدة **م**
 لا بين اب وابنه الا بكهبة الا ان يطول معهما ما تملك البيئات وينقطع العلم **ش** هذه حياة
 الاب على ابنه وعكسه قال في البيان والاختلاف ان الحياة لا تكون بينهما بالسكنى والارذراع
 والاختلاف انها تكون بالتقويت من الهبة والصدقة والعقود والتدبير والكتابة والوطي وقوله
 لا بين اب وابنه يعني ان الحياة لا تكون بينهما بالسكنى وقوله الا بكهبة يريد من الصدقة
 والعقود ونحوها مما ذكرناه بن رشد واختلف في الدم والبنين والعرض والمشهور انها لا
 تكون حوزا قام احدها على الاخر في حياته او بعد وفاته الا ان يطول الامد حذ الي ما تملكه
 فيه البيئتان وينقطع فيه العلم والثاذا انه حوزة عليه بذلك قام في حياته او على سائر
 ورثته بعد وفاته وهو قول ابن دينار ومطرف والصغير المثنى عايد على البناء والدم
م واما تفرق الدار من غيرها في الاجنبي في الدابة وامة الخدمة الستات وتزاد في
 عبد وعرض **ش** ابن رشد ولا فرق في مدة حياة الوارث على وارثه بين الرباع والاصول
 والثياب والحيوان والعروض واما يفرق ذلك في الاجنبي فقال اصبح السنة والستات
 في الدواب حياة اذا كانت تركب وفي الاما اذا كن يستخدمون وفي العبيد والعروض فوق
 ذلك ولا يبلغ شي من ذلك من الاجنبيين عدا عوام كما في الاصول وهذا الذي نقله عن اصبح
 هو مراد الشيخ بما ذكره هنا اصبح وما احدث الاجنبي فيما عدا الاصول من بيع او عقد او
 تدبير او كتابة او صدقة او وطي فلم يذكر ذلك حين بلغه استحقاق الحازن ابن رشد واما
 القرابة غير الشركاء والموالي والاصهار الشركاء فاختلف اذا حصل الحوزة بالدم والبناء على
 ثلاثة اقوال فقيل كالاجانب وقيل ليس حياة يريد الا ان يطول وقيل العرق اي فلا
 يكون حياة في الاقارب بخلاف الاصهار ولم يذكر هنا الحياة بالسكنى والارذراع ولعله
 عنده ليس حياة بن رشد واما الموالي والاصهار غير الشركاء فاختلف فيهم على ثلاثة اقوال
 فقيل حياة في العشر سنين بالسكنى والارذراع وقيل ليس حياة في العشر سنين الامع
 الدم والبناء وقيل ليس حياة ولو مع الدم والبناء حتى تطول المدة **ش** **م**
 الاول قال ابن ابي راسين لا يطالب الحازن ببيان وجه ملكه وقيل يطالب وقال بن عتاب
 وابن العصار ان كان معروفا بالغصب والاستقالة والقدرة طولب والا فلا وقيل ان لم يثبت
 اصل الملك للمدعي لم تسمع دعواه ولا يبال الحازن عن وجه ملكه وان ثبت والاصل للمدعي ببيئته او

ف

البيئات

بأقرار الحائز له بسبب ذلك الثاني اختلف في المدة التي نثبت بها الحيارة
فقليل ما يعيد طولاً في مثله وهو ظاهر قولين القاسم في المدة ولم يجد ما نك في الحيارة في
الرباع عشر سنين ولا غير ذلك وهو مقتضى النظر لان الرجوع في ذلك الى ما حجت به العوايد
وقال ربيعة في المدونة العشرة اعوام وبه اخذ بن القاسم وبن وهب وبن عبد الحكم واصبح
لما رواه ابو داود وموسلا عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام قال من اختار شيئا عشر
سنين فهو له وذكره في المدونة من رواية بن المسيب ايضا وابن القاسم في الموازنة ان
السنين والثمان وما قارب العشرة مثل العشرة وقد تقدم قوله في الواضحة وهذا كله بالنسبة
الى العقار في حق الاجنبيين وقد تقدم الكلام على الاقارب والعروض والمجبول ابن عبد السلام
وقيل السكتي مجردة لا تكون دالة وان طال السكون فيها وقيل ايضا في الحيارة بين الشكاه
ومن الحق بهم لا تكون دالة الا اذا كانت كالحسين سنة وخوها وذكروا مطرف في الشراكات
حان منهم مقدار سهمه او اكثر فانه يدل ذلك على الملك ولو لم يعد ذلك ان حقه فيما بقي على
الشيء لم يقتل منه وان ادعى ان ما حازه صار له وحده عن معاوية والله تعالى اعلم
مر باب ان اتلف مكلف وان رق غير حر ولا زنا بغيره او اسلام
قتل القتل لا تغلبه معصوما للتلف والاصابة بايمان او امان كالقاتل من غير المستحق
وادب كمرتد وراثة احسن ويدى رق فالقود عيناً ولو قال ان قتلتي ابراً نك **سن** هذا البناء
يعبر عنه الاصحاب بباب احكام الدماء ومنهم من يعبر عنه بباب الجراح ويخوذ ذلك من
العبارة المتعارفة المعاني والدماء خطيرة القدر عظيمة الحرمة عند الله تعالى والدلائل
من الشريعة كتاباً وسنة واجماعاً متطابقة على ان القتل كبيرة فاحشة موجبة للعقوبة
في الدنيا والاخرة وموجباتها في الدنيا خمسة القصاص وهو المعبر عنه في كلامه بالقود
والدية والكفارة والتغذية والقيمة فالقصاص في النفس والاطراف وله ثلاثة اركان
القاتل والمقتول والقتل وقد ذكر الاولين وهما القاتل والمقتول في كلامه هذه الاث
العبارة التي ذكرها سنن ولا غيرها ان يدخل في قوله ان اتلف مكلف القاتل وغيره وفي
قوله معصوماً النفس وغيرها كما استراه وكانت هذه العبارة احسن لان القصاص كما يكون
في النفس فكذلك يكون في الاطراف وغيرها والمراد بالملك البالغ العاقل فيمثل الحر والعبد
ايضا ولذا قال وان رق لانه يقتصر منه كما يقتصر من الحر وكذلك السكران لانه مكلف له
وقد سبق الكلام في طلاقه والتزاماته وعقوده وخطابه بالصلاة وغير ذلك وما للشيخ
فيه من الخلاف والطرق ويخرج الصبي والمجنون اذا لا قصاص عليهما لقوله عليه الصلاة
والسلام فيما رواه ابو داود رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الغلام حتى يبلغ
لحمله وعن المجنون حتى يفيق وظاهرة عدم موازنة المميز وهو الصحيح وفيه خلاف
بين الاشياخ وفي كتاب محمدان فغل المجنون المطبق هدر في الدماء والاموال وفي المجموع
في المجنون والمعتوة يكسر سن رجل او حرق ثوبه انه لاشي عليه ونبه بقوله غير حر
على انه اذا اتلف من المعصومات شيئاً انه لا يواخذ به ولذا قال في الجواهر في شرط العاقل
ان يكون ملتزماً لاحكام ثم قال فلا قصاص على حر في وقوله ولا زنا بغيره اي على المقتول

القتل يقتصر منه

فلا يقتضى لعبد من حر يريد بشروطها وبها في الدين اذ لو عجز القاتل بالحرية والمقتول
 بالاسلام لا يقتضى له منه على المشهور وقوله او اسلام اي وان لا يكون القاتل زائدا على المقتول
 بالاسلام فلا يقتل مسلم بكافر يريد ولو كان المقتول متميزا على القاتل بالحرية وقوله حين القتل هو
 جاز على مذهب بن القاسم في مسألة اسلام المقتول او القاتل او تحريم احدهما بين الرمي والاصابة
 وسياتي خلاف اشبه في ذلك وقوله لا لعيلة اي فلا يرعى معها زيادة حرية ولا اسلام اذ يقتل
 فيها الحريا لعبد والمسلم بالكاف لان القتل لاجل الفساد لا للقصاص ولذا الوعفي ولي الدم عن
 القاتل لم يقبل منه ذلك ومثل العيلة الحرة فيقتل فيها الحر والمسلم بالعبد والكافر والعيلة
 بكسر العين المعجمة القتل لاجل المال وخوة وقوله معصوما للتلف والاصابة هذا هو الركن
 الثاني وهو القتل والمجني عليه لان المعصوم يمثل النفس وغيرها فاما تقدم وقوله للتلف
 والاصابة اي شرطه ان يكون باقيا على عصمته اي حين اتلافه او اصابته فلولا التسعة عصمته
 قتل ذلك فلا مضا من ثم يثبت على ان العصمة تكون بامور منها الايمان لقوله عليه الصلاة
 والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دما ومالا
 واموالهم الا بحقها وغالب الاشياخ انما يعبر عن هذا بقوله بالاسلام وهو قريب ومنها الامان
 لقوله تعالى وان احد من المشركين استجاركم فاجره حتى يسلم كلام الله ثم ابلغه ما منه ومنها
 الحرية لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر اي قوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون واما لم يذكر الشيخ رحمه الله تعالى الكفاية كمالا لان العصمة
 اذا ثبتت بالامان فلا تثبت بضرب الحرية من باب الاولي وقوله كالتقتل من غير المستحق
 يعني ان العصمة تثبت للقاتل من غير المستحق لدمه ولذا الوقتل اجنبى كان دمه لا وليا المقتول
 الا وكما سيد كره واما ان قتله المستحق لدمه فانه لا قصاص عليه واما عليه الادب لا قبيحة
 على الامام ولذا قال وادب وقوله كمرتد وزان احصن ويد سارق يعني ان من استوفى
 منهم ما وجب او من احدثهم فعليه الادب قال في الجواهر ودم المرتد يهدر والمرتكب كذلك
 قال سحنون لا قصاص ولا دية على قاتل المرتد الا الادب في اقبلياته على الامام وقاله اشبه
 سحنون ولو كان القاتل بضرايبا فكذا له انما عليه الادب وكذا لك من قتل ذنبا او زانيا
 محصنا او قطع يد سارق قد توجه عليه القطع لان هذه حدود لا بد ان يقام ولا خير
 فيها ولا عفو وقوله فالقول هو جواب قوله ان اتلف مملوك ابي اخذه وشار بقوله عينا الى
 قوله بن القاسم انه لا يجوز العفو لاحد الدية واما هو قود او عفو وهو المشهور ورواه ايضا
 عن مالك وقال استحب له ايضا ان يعفوا لاحد الدية وسياتي ذلك وقوله ولو قال
 ان قتلتي ابراهيمك اي فعليه القود ولا يسقطه قول المقتول له ذلك لانه قبل القتل
 لم يترتب له حق حتى يسقطه وبعد الموت صار الحق للولي فله ان يقتل او يعفو وهذا
 بخلاف ما اذا قال له اقطع يدي ففعل فانه لم يبد له عليه الا العقوبة قاله بن يونس
 يريد الادب وما ذكره الشيخ بض عليه سحنون في العتبية قال وقد اختلف في ذلك اهلنا
 والاحسن القتل وعنده ما تقوم وقيل لا شيء على القاتل وفي البيان ثالث ان العتصا يسقط
 لشبهه العفو ويكون على القاتل الدية في ماله وهو اظهر الاموال ولا دية لعاق حلقا

فـ
 حر البطل

مطلق الا ان تظهر ارادتها فيجوز وبقي على حقه ان امتنع **ش** قد قدمنا ان الواجب عند بن
القاسم في العدا القول لا غير او العفو وليس لولي الدم تركه واخذ الدية خلافا لاشبه ورواه
عن مالك واختاره جماعة من المتأخرين لقوله عليه الصلاة والسلام في الصبيحين من قتل له
قتيل فهو خير المظرب اما ان يودي واما ان يقاد واتفق بن القاسم واشبه علي ان جراح العدا
ليس له العفو فيها على احد شي خلافا لابن عبد الحكم فاذا افرعنا على المشهور وهو قول بن القاسم
وروايته عن مالك وهو تعيين العود فعني الولي عن القاتل فليس له مطالبته بعد ذلك له
بدية وسوا قال عفوت عن العصاص او اطلق في ذلك واستغنى الشيخ رحمه الله تعالى عن قوله
عفوت عن العصاص بقوله مطلق وذلك لانه اذا لم يكن له مطالبته باخذ الدية مع العفو
المطلق فلان لا يكون له ذلك اذا قال عفوت عن العصاص من باب اول وفيه نظر لا يخفى
ثم قال الا ان تظهر ارادتها فيجوز وفي المدونة الا ان يتبين وهو اقوي من لفظة
تظهر والمعنى ان ولي الدم اذا اعني كما تقدم فلا شيء له قتل القاتل بعد ذلك الا ان تظهر منه
امارة قوية تدل على انه ما عني الاخذ الدية فيجوز حينئذ على ذلك وبقي على حقه في العصاص
اذا امتنع القاتل من دفع الدية فان كانت الامارة ضعيفة لا تعيد الا الشك او ظنا
ضعيفا فقال ابن عبد السلام يحتمل ان لا يعتبر ولا عين ويحتمل ان يقال انها كالامارة
القوية لان القول بالتحجير قوي ومن حق الولي ان يقول انا انما اعتقده فاذا كان الخصم
يؤذي بالجهل فهنا اولي انتمى وهذا مقيد بما اذا قال الولي ذلك بالحصرة واصا اذا سكت
حتى طال في الواحجة عن مالك لا شيء له وبه قال عبد الملك واصبح **ص** كعفوه عن العدا
ش اي وكذا لك الحكم فيما اذا ارتب على العدا قتل فعني عنه الولي ثم قال انما عفوت
لاخذ العدا ولاخذ قيمته او قيمة العدا المقتول فانه لا شيء له الا ان يتبين انه اراد
ذلك حينئذ يحلف ويخير بعد ذلك سيد العدا في دفع العدا له او قيمة العدا المقتول او
الدية ان كان المقتول حرا قال في العينية والموانية وتكون بمنحة واشار بن يوسف
الي انه تفسير للمدونة وقال بن رشد مذهب المدونة انها حالة **ص** واستحق ولي دم
من قتل القاتل او قطع يد القاطع كدية خطا فان ارضاه ولي الثاني فله **ش** اشار
بالمسئلة الاولى الي ما قال في المدونة وبضه فيها ومن قتل رجلا عدا فعدا عليه
اجنبى فقتله عدا فدمه لا وليا الا وله ويقال لا وليا المقتول احرا ارضوا وليا المقتول
اولا وشانكم بقال وليكم في العتلا والعفوفان لم يرصوه فلا وليا الا اول قتلته او العفوة عنه
ولم ان لا يرصوا بما بد لوالهم من الدية واكثر منها وهكذا قال في الجواهر ثم قال وروي
بن عبد الحكم في المختصر انه لا دية لا وليا المقتول الا اول ولا مؤد لا منهم قد ذهب حقهم
عنزلة ما لو مات القاتل قال عبد الله والاولي اعجب البنا **قلت** وهو
المشهور ابن شاس ولو كان القتل الثاني خطا لكان الخلاف في الدية كالحلاف في القول
والعين والدية عنزلة النفس في ذلك واليه اشار الشيخ بقوله او قطع يد القاطع
كدية خطا وظاهر قوله فان ارضاه ولي الثاني ان الامر في ذلك موكل الي اختياره
الا وان له ان لا يرضى بما بد له له من الدية واكثر وهو مذهب المدونة كما تقدم

وقار عبد الملك لا وليا الشافعي ان يدفعوا الدية الي اوليا الاول ويقتصوا هم
 لا أنفسهم وفيه اللحن على احوار اوليا الاول ويقتصوا هم لا أنفسهم وفيه اللحن على احوار
 اوليا الاول على قبول الدية **م** وان فقت عين القاتل او قطعت يده ولومن الولي بعد
 ان اسلم له فله القود **ش** اذا قتل اجنبي عين القاتل عدا او خطا او قطع يده كذا فله
 ان يقتصر من الفاعل به ذلك في العدة وله ان يعفو عنه وله اخذ الدية في الخط ولا يقال
 لولي الدم في شيء من ذلك وانما له سلطان على من اذهب نفس القاتل كما تقتصر ابن شاس
 وكذا الواسل الي ولي المقتول ليقتله فقطع رجل يده قتل فان له القود بها اي وله
 العفو لا للولي ويقتل هو بما قتل قال فان كان ولي الدم هو القاطع ففي المجموعة من رواية
 بن القاسم واشهب انه يقتصر منه **قلت** **م** واليه اشار بقوله هنا فله القود
 ابن شاس وروي اصبح عن بن القاسم في الواضحة انه لا يقاد من اوليا الدم لان النفس
 كانت له ومنه بقوله بعد ان اسلم له علي ان الولي لو قتل به ذلك قبل ان يسلم له كان
 له القود من باب الاول لما يتوهم انه بعد تسليمه له للقتل فقد استحقه حقيقة فلا يلزمه
 شيء فرفع ذلك التوهم بما ذكره واشار ابو عمران الي انه اذا اسلم للولي ليقتله فخرجه
 فان بنفسه انه لا شيء له قال وانما يقتصر منه اذا قتل الي حرجه قال وان غاب عليه الولي
 فاصيب قد قطعت يده او رجله فقال انما اردت قتله فاضطرب حتى اصابه ذلك **هـ**
 فالقول في ذلك **قوله** **م** وقتل الا في بالاعلى ككتابي وعبد مسلم **ش** لما قدم ان القاتل
 مشروط بان لا يكون القاتل ايد اعلى المقتول بحرية او سلام منه علي ان العكس لا يمنع
 من ذلك وان كان ناقصا عن المقتول باعتبار الاسلام والحرية فانه يقتل فلذلك
 يقتل الحر الكتابي بالعبد المسلم لان حرمة الاسلام لا توارى بها حرية الكافر ومنه رحمه الله
 تعالى بقوله الحر الكتابي علي ان العبد الكتابي يقتل به من باب الاول بقوله بعد
 سلم الي انه يقتل بالحر المسلم من باب الاول فكان هذا من بداعة الاختصار وذهب
 سحنون الي ان الحر الذي لا يقتل بالعبد المسلم وهو احد قول بن القاسم والاول هو انظر
م والكفار بعضهم ببعض من كتابي ومجوسي ومومن كذا وفي الفرق **ش** يحتمل ان يكون
 قوله والكفار معطوفا علي قوله الا في ويكون مسندا الي الفعل المبني لما لم يسم فاعله
 والمعنى ويقتل الكفار بعضهم ببعض وقوله من كتابي ومجوس بيان لقوله الكفار
 والمومن من دخل الي دار الاسلام بامان بن شاس ويقتل كل واحد من اليهودي والنصراني
 والمجوسي بالاحد وبالجملة فكل من لا يقتصر له من مسلم لنقصه عنه في الدين يقتصر بعضهم
 من بعض وان اختلفت مللهم في احكامهم وقال الكفار ليقتل عباد الاوثان وعباد اثارهم
 قال ويقتل المستولده والكتانية ومن فيه عقد من عقود الحرية عن ليس هو كذا من الفرق
 وكل من لا يقتصر له من الحر لنقصه ان حرمتهم بالرق قد ما وهم متكافيه يقتصر بعضهم من بعض
 وان نصح بعضهم علي بعض بعقد من عقود العتق او حصول بعض الحرية واليه اشار بقوله كذا في
 الفرق **م** وذكر وصحيح وصند **ش** المراد بضم بضد الذك الانثي وبضم الضم الصحيح السقيم قال
 في المدونة واذا قتل الصحيح سقيما او ابرص او مقطوع اليدين والرجلين عدا

قتله به وانما هي النفس بالنفس لا ينظر الي نقصان البدن وعيوبه ويقتل الرجل به
بالدابة والدماء بالرجل وفي الجراح بينهما القصاص **ص** وان قتل عبد عبد اسبينة او قسامة
خير الولي فان استحبها فليس عليه اسلامه او فداء **ش** حذف المفعول لدلالة الكلام عليه
والمعنى ان قتل عبد حرام قتل عد ثبت عليه ببينة او باقرار فان الولي مخير بين ان يقتل
العبد او يستجيبه فان قتله فلا كلام وان استحبها فخير حينئذ سيده في فدايه بدية الحرام
اسلامه لولي الحرام وهو واضح على قول استتب الذي يري ان الواجب القودا والدية واما على
قول ابن القاسم الذي يري ان ولاه المقتول ليس له في العدا الا القتل او العفو وليس له في
الزام القاتل الدية وقد يفرق بان المطلوب هنا غير القاتل وهو السيد ولا ضرر عليه في
واحد مما اختاره ولي الدم بخلاف الحرفان له عزضا في اعننا ورثته واحترق بقوله عدما اذا
قتله خطأ فانه لا قصاص على العبد بل يتعلق الجناية برقبته فيخير سيده بين ان يفديه
بدية حرام وبسببه لولي الدم كما في سائر جنائيا **ص** ان قصد ضربا وان بقصيب **ش** هذا هو
الدكن الثالث وهو القتل الموجب للقصاص من فاعله وهو على ضربين مباشرة وتسبب
وبدأ بالكلام على المباشرة وهو ان يقصد الفاعل الى انقاع الضرب على المقتول وظاهر وان
لم يقصد به اتلاف النفس وفي الجواهر ان العمد هو الذي يقصد به اتلاف نفس الشخص
وكان ما قصد به مما يقتل بمثله من محدد او مثقل او باصابة المقاتل كعصا لا تشيخوخة
الضبط او بان يهدم عليه بنيانا او يضربه بحجر عظيم او خشبة لما حدا ولا حد لنا او لصرعه
او يجبر رجله على غير اللعب او يعزقه في الماء او يحرقه بالنار او يخنقه او يطين عليه بيتا
او يمنع من الطعام او الشراب حتى يموت جوعا لكن صرح في المقدمات بما ذكره وجعله المشهور
ونقصه وان قصد الضرب ولم يقصد القتل وكان الضرب على وجه الغضب فالمشهور عن
مالك المعروف من قوله ان ذلك عمد وفيه القصاص الا في الاب والام وقوله وان
يقصيب هكذا نص عليه في المدونة وجعل اللطمة كذلك وهو مخالف لقول صاحب
الجواهر مما يقتل مثله لان القصيب واللطمة ليسا مما يقتل مثلما **ص** كخنق ومنع طعام ومثقل
ش قد تقدم هذا وما اشبهه من المثل بعد ما يعني عن الاعادة **ص** ولا قسامة ان انفذ مقتله
او مات مغورا **ش** يعني فان تعمد الضرب على الوجه المذكور فمات المصروب فان الفاعل يقتل
بغير قسامة بشرط ان يكون قد انفذ مقتله او مات مغورا ولا فرق مع انقضاء المقاتل بين ان
ياكل ويشرب ويعيش اياما ام لا ابن القاسم لما سئل عن هذه المسئلة ولم اوقف ما لك عليها
ولكن قال لي في الاثارة التي حرق السج بطنها فيشق امعاها وينثرها انها لا تؤكل واري ان
كان ينفذ مقتله حتى يعلم انه لا يعيش من ذلك انما حيايته الى جرح نفسه فلا يري في هذا
وما اشبهه قسامة واما المغور وهو الذي لم يتكلم الي ان مات ففي اصل المدونة ان فيه
القسامة بخلاف ما نص عليه هنا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب اما لو لم ينفذ له من مقاتله
شي وقد عاش بعد الضرب يوما او اياما وقد تكلم او اكل وشرب فانه لا بد من القسامة
لاحتمال ان يكون مات من سبب احد تقسيم الولاة حسمين يمينا لمنض به مان **ص** وكطرح غير
محسن للقوم عداوة ولا فدية **ش** ظاهر قوله غير محسن للقوم سوا كان القاتل يعلم انه لا يحسن

العوم ام لا وهو طاهر المدونة بل نعت فيها على انه يقتل ان رماه على وجه العدو
 ولولم يد رانه لا يحسن العوم فبا لك عن علم انه لا يحسن ذلك قال في المدونة وان طرح رجلا
 في نهر ولم يد رانه لا يحسن العوم فثابت فان كان على وجه العدو او القتل قتل به وان كان
 على غير ذلك ففيه الدية ولا يقتل به واي هذا اشار بقوله والا فدية بن يونس يريد
 وتكون الدية على العاقلة وظاهرها انها دية خطا احسانا وهو قول مالك ومن القاسم
 واشتهب وقال بن وهب هي الدية المغلطة واحتمل للمخني الاول ان كان على وجه معتاد والثاني
 ان حرجا عن المعتاد ابن عبد السلام ويجري فيما اذا لم تكن على وجه القتال ما فوق هذا
 من مسيلة اللعب يريد ما اذا لطمه او كذبه او رماه بحجر او بعض على وجه اللعب فانت
 فيها ثلاثة اقوال مذهب بن القاسم وروايته في المدونة انه خطأ ومذهب مطرف وبن
 الماجنون وروايتهم عن مالك ان فيه القول وتا ول الثاني على ما اذا ضرب على وجه
 العدو وان دون ان يلعبه صاحبه والاول على ما اذا لاعبه صاحبه فيرجع القول
 الي قول واحد قال في المقدمات والافطمان ذلك اختلاف من القول اذا علم انه لم
 يضرب به الا على وجه اللعب والثالث ان ذلك شبه عمد وفيه الدية المغلطة في حال الحيا
 وهو قول بن وهب واي الزناد بن رشد وقد قيل التفرقة بين ان يلعبه صاحبه او لا
 يلعبه قول رابع في المسيلة **س** وكثير وان يبيت ووضع مزلق او ربط دابة بطريق
 او اخذ كلب عقور تقدم لصاحبه فقتل الضرر وهكذا المقصود والافالدية **ش** لما
 انقضى كلامه رحمه الله تعالى على البشارة اتبع ذلك بالسلام على السب وذكر له امثلة
 وكلها في الحواهر مع زيادة عليها قال عن مالك فممن حوز يرا لدم ليهلك فيها فمهلك فيها
 او حفرها في طريق المسلمين او وضع فيه سيفا او سكين او شيئا يطلب به هلاكهم فمهلك فيها
 احدثهم فانه يقتل به قال بعض البغداديين من اصحابنا او طرح قشورا ليطيح في طريق
 المسلمين فقتل اهلها فمهلك فيها بعضهم فانه يقتل به قال بعض اصحابنا ولو كانا
 فعل حيث جرت له فعله او لم يقصد بذلك اذ به احد لم يجب عليه قصاص فاما قول
 مالك في المجموعة وكتاب محمد فممن حوز يرا على الطريق او ربط فيها دابة مما لا يجوز له ان يضر
 لما اصاب من ذلك وجعله فيه الدية دون القصاص فلانه لم يفعل لقتل احد وكذا لك
 قوله او حوز يرا او سربا للمامعيل مثله لما في ارضه او دارة فغضب به انسان ثابت
 انه لا يضمن انما قال ذلك لان فعله في ملكه وكذا لك رواية بن وهب عن مالك فممن حوز
 قضبا او عبيدا فاجعلها في باب الحيات والنعرة لتدخل في رجل الداخل الي حايطة من سارق
 او غير انه يضمن ما اصاب فيه فجعل فيه الدية دون القول لانه فعله في ملكه وكذا لك
 قوله لو اخذ فيه كلبا عقورا كان صاحبا لما اصاب وكذا لك قول اشهب فممن حوز يرا
 في دارة او ارضه ليسقط فيها اما سارق او طارق او عدو فانه ضامن لمن اصاب فيه
 من هولا وغيرهم قال وكذا لك من جعل على حايطة شوكا او تحت عتبة مسامر ليهيب بها
 من دخل فهو ضامن لما اصاب به لك واي هذا ذكرناه اشار الاستاذ ابو بكر فقال عقب
 ذكره لهذه المسائل ليس هذا الخلاف كما تقدم من كلام البغداديين لانه دابر بين من عمل

وهي

ذلك في محله وبين من لم يجعله في محله ولا مقصده قتل انسان بقوله في حفر البير وان
 بيته يريد اذا اقتصد به اهلاك شخص بعينه فوقع فيه فاما ان وقع فيها غير فعله
 دية ان كان حرا وفيه ان كان عبدا واما ان حفرها في ملكه وحيث جرت له لصرة عوصت
 له لا قصد الضرر احد فوقع انسان او غيره فلا ضمان عليه فيه وقوله او وضع مزلق بشير
 اليما وفتح مالك فمدرش قناه يريد ان يزلق به من يريد من انسان او غيره فهو ضامن وفي
 المجموعة عن مالك ان كان تبردا او نطقا فيزلق به احد فملك فلا ضمان وقد تعدد ما ذكره
 البغداديون في قسور البطيخ وقوله او ربط دابة بطريق يعني اذا جعل ذلك وبدنا لها فاما
 لو فعل من ذلك ما جرت له مثل ان ينزل عنها ويدخل حاجته وهي واقفة في الطريق فلا ضمان
 وكذلك علي باب المسجد او باب الامير والسوق فلا ضمان شيئا وليس هذا كمن اخذ لنا مريضا في
 طريق المسلمين واشترط في الكلب العقور ان يكون قد تقدم لصاحبه فيه اي بالانذار
 ومثله الجدار المائل يتوكل به بعد التقدم اليه فيه وهو مذهب المدونة فيهما وان لم يكن ضرر
 سيدطان وفي سماع عبد الملك لا ضمان الا ان يتقدم اليه في ذلك السلطان وقال لا ضمان
 بضمين وان لم يتقدم اليه ولا اشهد عليه وقيل لا ضمان بحال وان تقدم اليه ونقل عن استبانة
 قال في البيان وهذا انما هو اذا اتخذ حيث يجوز له فاما اذا اتخذ في موضع لا يجوز له
 ولا اختلاف انه ضامن وقوله مقصد الضرر وهلك المقصود يريد انما يقاد منه بطلين
 الاول ان يفعل مقصد الاهلاك شخص الثاني ان يملك فيها ذلك الشخص المقصود فلو
 فعلها لا قصد ضرر او فعلها كذلك الا ان المقصود لم يقع فيها وانما وقع فيها غيره فملك فانه
 لا قود له عليه وانما عليه الدية كما تقدم واليه اشار بقوله والافالدية والاستئثار راجع
 الي قوله وهلك المقصود لا اليه والي ما قبله والالزم عليه انه اذا حفرها في موضع
 يجوز له من ملكه لا قصد ضرر وانما هو لصرة عوصت له فوقع فيها انسان او غيره
 انه بضمنه وليس كذلك كما قد ساء عن الاستاذ وغيره **ش** وكالاكراه **ش** هو معطوف
 علي قوله كحفر سيرة والمعني ان المكدر يقتصر منه لتسببه يريد وكذلك المكدر لمباشرة وسياقي
 هذا من كلامه محمد كرم الله وجهه التفصيل **ش** وتقدم مسموم **ش** هو صفة لموصوف محذوف الي
 طعام مسموم والمعني ان من قدم لشخص طعاما مسموما فاكله مات فانه يقتض منه اذا
 كان عالما بذلك وقد اختلف طرق الاشياخ هل قتل عليه الصلاة والسلام اليهودية التي
 سمته في لحم الشاة التي صنعتها له ففي الصحيح انه لم يقتلها قاله وقد جئ بها فسالما عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك فقالت فعلته لا فملك فقال لما كان الله ليس ملكك على ذلك وقال
 علي الا تقتلها قال لا فارتلت اعرفها في لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الي داود
 من حديث ابي سلمة انه عليه الصلاة والسلام قتلها وان بشير بن البراء من اكل من لحم تلك
 الشاة فمات **ش** ورميه حية عليه **ش** اي يعلم انها قاتلة فمات منها فانه يقتض منه
 بن شاس فان كان من الحواة فالقي الحية وهو يعلم انها مسمومة علي غيره وجه اللعب فانه
 يقتله به ولا يقبل قوله اردت اللعب وانما معنى اللعب مثل ما يفعل الشباب بعضهم علي
 بعض فيطرح احدهم علي الاخر الحية الصغيرة التي لا يعرف مثل هذا وهذا خطأ فاما

فاما من يعرف ما في ويتعد طرحتها فانه يقتل ولا يقبل قوله لم ارد قتله الشيخ ولو
 قتل بالعقاص وان لم يعرف انها قاتلة ما بعد **قوله** ولذا اطلق في كلامه هنا
 ولم يتعد يعلم ولا غيره **ص** وكاشا رته بسيف فرب وطلبه وبينهما عداوة وان سقط له
 فبفسامة واشارته فقط **خطا** **ش** جعل رحمه الله تعالى المسيلة على ثلاثة اوجه كما فعل الباقي
 الاشارة مع الدروب وهو يطلبه حتى مات وبينهما عداوة ففقه العقاص نقض عليه بن الموان
 وكهذه لابن القاسم والاشارة مع ذلك والسقوط ففقه العقاص بقسامة قاله بن القاسم
 قال تقسم والولة لمحسن عينا لماات خوفامنه بن القاسم ولو اشار عليه بالسيف فقط وبنيها
 عداوة فمات فمات من الخطا وهو الوجه الثالث من وجوه المسيلة وظاهر قوله خطا انها
 محسنة وهو ظاهر قوله بن القاسم ومثله لابن الموان فانه قال وان مات من اول اشارة مكانه
 فالدية على عاقلته وراي اللخمي الدية فيه مغلطة قال لان امره مشكل ابن شاس وقال
 بن الماحجون فمات طلب رجلا بالسيف فمات المطلوب فمات ففقه العقاص وقاله المغير
 وبين القاسم واصبح وقال بن مسير لا فضا ص على هو لا يعني في الاوجه الثلاثة واستحسنه
 طائفة من شيوخ القرويين وقالوا لا فضا ص في هذا الاصل اعني المشير بالسيف والحاري خلفه
 قالوا لا يدري هل مات من شدة الخوف او من شدة الجوع او من مجموعهما ولا وجد نهد القتل
 قال ولا يمكن اثبات الفضا ص الا على ثبوت العهد وثبوت الفضا ص في ذلك الاصل
ص وكالامساك للقتل **ش** فاذا امسك الرجل غيره لرجل فقتله فانما يقتلان معا احدهما
 لتسبيه والاخر لباشرته وظاهرة سوا علم ان القاتل يقتل على قتله دون امساك اول قال
 في الجواهر بشرط التقاضي ابو عبد الله بن هارون المصري من اصحابنا في وجوب العقاص
 على الممسك شرطا اخر وهو ان يعلم انه لولا الممسك لم يقتل على ذلك وقوله للقتل اخذوا
 مما اذا امسكه للقتل بل ليضربه ضربا معتادا بين الناس ولا يري انه تعد لقتله فانه اذا
 مات من ذلك فانما يقتل به القاتل قال بن الموطا ويعاقب الممسك اشد العقوبة وبحسب سنة
 وكهذه في المجموعة وقال بن نافع يحبس ويجلد بقدر ما يري السدطان وقال عيسى بن جلد مائة
 فقط قال في المدونة وسدول على جسده بان يري القاتل بطلبه ويده سيف او رمح
 فقتله فانما يقتلان معا وان لم يرمعه سيف ولا رمحا فقتله فلا يقتل على الحاس وان كان
 من ناحيته لانه يقول طعننت انه يريد غير القتل **ص** ويقتل الجمع بواحد **ش** هذا لما اخلاف
 فيه عندنا قال في المدونة وانما اجتمع بغير على قتل امرأة او صبي او صبيبة عدا اقلوا بذلك
 وفي الجواهر ولو اجتمع جماعة على رجل يضربونه فقطع رجل يده وفقا اخر عينه وجذع اخر اذنه
 وقتله اخر وقد اجتمعوا على قتل فمات مكانه فقتلوا به كلهم قال وان كان جرح بعضهم انما
 من بعض ولا فضا ص له في الجراح ما لم يتعد والمثلة مع القتل وان لم يرا قتله اقتص من كل
 واحد بحرحه وقتل قاتله **ص** والمتاليون وان سوط سوط **ش** هذا القول عمر رضي الله عنه في
 الموطا لو ثلث عليه اهل صنعا لقتلته به وقوله وان سوط سوط يعني ولو لم يضرب به كل واحد الا
 سوطا سوطا ابن عبد السلام وذل لك جاز على اصل المذهب بشرط ان يقتله واجبعا الي قتله
 على هذا الوجه واما لو قصد والضرب فليس السوط الاول ولا ما بعده مما يقرب منه مما

يكون عنه القتل عما لبا فينبغي ان يقتل به الآخر ومن قصد ان يقتله من تقدمه **والمسبب**
مع المباشرة ككثرة ومكره **ش** المسبب هو الامر والمباشرة هو الامور المكره على الفعل فيقتل
مع المكره لتسببه والمكره لمباشرة واذا امر الظالم رجلا يقتل احرا ظملا فانهما معا يقتلان
ومراد به المكره هنا المستضعف واما اذا كان من لاحق عليه من المكره فان القصاص عليه
وحده كما سجد بعد هذا **ص** وكاب او معلوم امر ولد صغيرا وسيدا امر عبد مطلقا **ش**
اي فيقتل الامر في المسائل الثلاث وهو قول بن القاسم سواء كان العبد كبيرا او صغيرا فصيحيا او
اعجميا وهو مراده بالاطلاق وقال بن وهب لا يقتل الامر في جميع ذلك بل يرجع ضربا ويقتل العبد
يريد العبد الكبير وحكي به شعبان ان السيد يقتل دون العبد وقال بن وهب عن مالك يقتل
العبد ان كان فصيحيا وان كان اعجميا يقتل السيد وحده وقال اصبع يقتلان معا كان العبد
فصيحيا ام لا واحترق بالصغير في مامور الاب والمعلم من الكبير فان القتل عليه وحده دون
الامر ولا دية على عاقلة لكن يعاقبه قاله بن القاسم قال خلاص الصغير فان القتل على الامر
وحده بن يونس ويكون على عاقلة الصبي نصف الدية وان كثر الصبيان فالدية على عواقلهم
وان لم يجب على كل عاقلة الا اقل من الثلث فانما يحكمه قال والحلاف في قتل الاب مقيد بما اذا لم
يكن الامر حاضرا واما ارسله اصبع واما لو حضر وامره بالقتل فانه يقتل ابا كان او غيره كمالو
اصبح رجلا ن علي قتل رجل مسد له احدهما مباشرة والاخر بقوله اقتل فانه يقتلان
جميعا قاله اصبع نزلت ومساخا متوازون فراوا ان يقتل بقوله اقتل على هذه الصورة
ص فان لم يحث المامور ان يقتل منه فقط **ش** يعني فان لم يحث المامور من الامر في تحالفه اياه
فان القتل عليه وحده لانه قادر على عدم القتل بن القاسم واشتب ويضرب الامر ويحبس
سنة **ص** وعلى شريك الصبي القصاص انما لا على قتله **ش** يعني ان الكبير العاقل اذا اشتر
مع صبي في قتل رجل فانه يقتل به وحده قاله في المدونة اذا كانت ناستعددين وقتله بن
يونس والنجي بما اذا اتعا قد اعلى ذلك واليه اشار بقوله انما لا على قتله النجى وان لم يمتلا
يتعا قد اعلى قتله وتعد كل واحد رصيه ولم يعلم بالاحد لم يقتل الرجل لاسكان ان يكون رصيه
الصبي في القاتلة وكذا لو كانا رجلين والنا فده ضربة واحدة لم يعرف لا يقتلان وان
كان الكبير والصغير مخطئين او كان الكبير مخطيا كانت فيه الدية واختلف اذا كانت رصيه
الرجل عدا او الصبي خطا فقال بن القاسم عليهما الدية ولا يقتل الكبير الا يدري من اسمهما
وقال استهب يقتل الكبير واختاره بن المواز واعترف حجة بن القاسم بان ضرب الصبي له
اذا كانت عدا الا يدري ايضا من اسمائهما اللجج وقول بن القاسم احسن لئلا يقتل الرجل
بالك الا ان يدعي الاوليان ضربة احدهما القاتلة فيقسمون عليها فان اقسموا على ضربة له
الرجل قتلوه وحكي القاضى عبد الوهاب ان الكبير يقتل على الآخر بقسطه من الدية لانه
واختلف هل في ماله او على العاقلة قاله وكذا يقتل شريك المخطي وشريك المحبون ويكون
الاخر بقسطه **ص** لا شريك مخطي ومجنون **ش** اما شريك المخطي فحكي النجى عن بن القاسم كما قال
هنا وبه قال عبد الملك قاله ولا قسامة في ذلك اذا مات مكرهه وقال استهب يقتل وحكي
بن جيب عن ابن القاسم ان الاوليا يجرون بين ان يقسموا على ايها شوا واستحسنه اصبع

من حبيب ثم قال مرة بنفسون ان من من بهما مات ثم يكون نصف الدية في مال العائد ونصفها
على عاقلة المخطئ وقد تقدم ما حكاه القاضي عبد الوهاب في شذوئك المخطئ والمجنون وهو الخائف
لما هنا ولا خلاف في عدم قتل المخطئ والمجنون كالصبي والماجب على عاقلة كل واحد منهما نصف
الدية **ص** وهل يقتض من شذوئك سبع وجارح نفسه وحري ومن بعد الجرح او عليه نصف
الدية قولان **ش** يعني انه اختلف هل يقتض من الرجل اذا اشرك مع السبع في قتل غيره او مع
جارح نفسه او اشرك مع حري في ذلك او مرض بعد الجرح او انما عليه نصف الدية ولا يقتل ولا
وهما الابن القاسم وظاهر كلامه في الجواهر ان من طرح رجلا مع سبع في مكان ضيق انه يقتل وهو
واضح وروي عيسى عن بن القاسم فيمن جرح ثم ضربته دابة فمات فلا يدري من اي ذلك مات فأت
نصف الدية على عاقلة الجارح بتل انقسامه قال كيف يعتم في نصف دية وقال ايضا اذا جرح رجل
ثم ضربته دابة او وقع من فوق جدار فاصابه جراحة اخرى ثم مات فلا يدري من اي ذلك مات
فله ان يقتل المات من جرح الجارح وهو كمن جرح الجرح وقد قال ما لك اذا مرض الجرح
ثم مات فليقتل المات من ضربته في الخطا والعدا بن الموان ولو كان انما طرحه انسان على ظهر البيت
بعد جرح الاول اتسموا على ايها شا واعلى الجرح او الطارح وقتلوه وضوبه الاخر مائة وحس
عاما ولعل التولين الذين في شذوئك السبع مخربين من هذا الذي حكينا والاحسن من التولين
عدم القتل **ص** وان تضاد ما اوجاد با مطلقا فقد اختلفا واوجدها فالقود ومجلا عليه **ش**
مرادة باطلاق سوا كافا رسين او ما شيين او اوجدها فارسا والاحرما شيا وسواكا ناقتين
او ضربيرين او اوجدها بصيرا والاحر من برا وقصدا مصدر اي اصطدما وتجاد با مقصود او
هو مصدر في موضع الحال او منصوب بفعل دل المنكور عليه اي جرحها احدهما الاخر قصدا
وقوله فالقود انما يتصور فيها اذ مات احدهما ولم يميت الاخر فان الجرح يجب عليه القود كما قال
ولما اذ ماتا معا فلا سلطان لهما لا من وجب له القصاص يبطل حقه بموت المقتض منه
وقوله ومجلا عليه اي اذا لم يعلم انا قاتل من علي صرف فرسهما عن ذلك ام لا فانها
محلان على الاختيار والقدر وهو ظاهر اما اذا جرح فرسها وعلم انها غير قاتل من علي صرهما
فلا ضمان كاسيد كره **فروع** الاول لو وقع احد المتجاد بين علي اخر فقتل او
متاع فالتفاه فالضمان عليهما معا لانه حصل من فعلهما الثاني قال مالك فيمن قاتل اعمى
فوقع عليه فقتله فان الدية على عاقلة الاعمي الثالث لو سقط ابنه من بدة فلا شيء
عليه وهو سقط من بدة عليه شيء فأت فالدية على عاقلة اشبه وان كان الارش اقل من
الثلث ففي ما له الدرايح لو طلب عزيقا فلما اخذه خشي على نفسه الدلاك فقتله فأت
في الموازية والعنينة عن بن القاسم لاشي عليه **ص** عكس السفينتين الا العجر حقيقي لا يكون
عزقة او طلة **ش** لما قدم ان المتضادين اذا جهل امرهما في الاختيار وعدمه جهلان عليه
ذلك ان مسيلة السفينتين على العكس من ذلك وان الموازية اذا جهل امرهما في اختيار العزقة
وعدمه حملوا على عدم الاختيار والعزقة ان جري السفينتين بالدمج وليس من علم خلافه
الفارسين وقال اشبه في السفينة اذا علم ان ذلك من امر عليهم وليس من امر اخر فوافيه
فلا شيء عليهم وان لم يعلم ذلك على عوائلهم وقوله العجر حقيقي يعني ان ما قدمه من التفرقة بين

العرسين والسفيتين اما هو ان لم يتحقق العجز عن الصرف فيها اما اذا علم العجز حقيقة
 فيها وعدم القدرة فان الحكم مستوفى المسيلتين وهو عدم الضمان وقوله لا تخوف عرق يريد
 ان النواتية اذا كانوا قادرين على صرف السفينة الا انهم كانوا العرق فلم يصرفوها حتى صدر
 سفينة غيرهم فليسروها وانفقوا فيها من ادي او غيره فانهم يضمنون ان ليس لهم ان يسلموا
 النفسهم بهلاك غيرهم وقوله او ظلمه يريد ان اصطدامهم لو كان لظلمه فانه لا يسقط عنهم
 الضمان كما لمصطدمين في البر في ظلمه فان **قلت** قوله او ظلمه بوجه ان معطوف
 على قوله عرق وان خوف الظلمة يتناول منزلة خوف العرق والمسئلة اما هي منقولة على الوجه
 الذي سبق **قلت** الامر كما ذكرت ذكر لا بعد في حمل المسئلة على ان خوف الظلمة
 يشارك خوف العرق في ذلك لان الدخول في الظلمة بمانشاعه ما هو اشتد من العرق
 والله اعلم **مس** والافدية كل على عاقلة الاخر وفرسه في مال الاخر **ش** هذا ارجع الى قوله
 قصدا اي وان لم يقصد ان لا يتعداه بل كانا معاً مخطئين فان على عاقلة كل واحد منهما
 دية الاخر وقتلنا وكانا مخطئين لان احدهما لو كان مخطيا دون الاخر فان عليه القصاص
 اذا مات صاحبه دونه وان مات هودون المخطي فعلى عاقلة المخطي دية وقوله
 وفرسه اي وفرس كل واحد منهما في مال الاخر يريد وكذا لو كان بايديهما شي قتل وقتل
 بيه القصاص عن اشتهب وابوعمران عن شخص ان على عاقلة كل واحد نصف دية الاخر فقط وهو
 قول بعض العراقيين **قلت** ولعل لا شبه في هذه المسئلة قولين فان بعض
 الاشياخ حكى عن اشتهب انه اعترف قول بعض العراقيين في هذا ابان قال ولو كان كما
 قال لكان اذا سلم احدهما لم يكن عليه المثل الا نصف دية وكان الذي يموي في البيروق لا
 لنفسه مع حازها بخود ذلك بعض الاشياخ وقول العراقيين احسن وقد قال اشتهب في
 المجموعة في حاز في البيروق يهدم عليها فيموت احدهما ان على عاقلة المي منها نصف دية المثل
 ونصف الاخر هدر لا شيء عليه فيه لان هذا المثل شرك لك لصاحبه في قتل نفسه ولا
 يعقل العاقلة من قتل نفسه وان ماتا معاً فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر
 لشركة كل منهما في قتل نفسه اشتهب في المجموعة والموازية اذا سقط من دابته على
 رجل فقتله فدية الرجل على عاقلة الساقط ولو انكسرت سن كل واحد منهما فحكى بن المواز عن
 اصحابنا ان على الساقط دية سن الرجل وليس على الرجل شي لان الحياة بسبب الساقط
 دون الاخر وعن ربيعة على كل واحد دية ما اصاب **مس** كتمن العبد **ش** يشي هذا الى
 مسألة اصطدام الحر والعبد ومراعاة بالثمن القيمة قال مالك في المدونة وكتاب محمد اذا
 اصطدم حر وعبد فما اجمعا فقيمة العبد في مال الحر ودية الحر في رقية العبد يتقار
 فان كان ثمن العلام اكثر من دية الحر كان الباقي سيد العلام في مال الحر وان كانت
 دية الحر اكثر لم يكن على سيد العبد من ذلك شي بان يونس قال اشتهب الا ان يكون للعبد
 مال فيكون بقيمة العقل في ماله واخذ بن رشد من هنا ان مذهب المدونة ان جناية
 العبد حالية لان قيمة العبد في مال الحر حالية فلما قال يتقار ومات ولم يقل باخذها السيد
 ويودي دية الحر منحة دل ذلك على انها حالية ولا يصح خلاف هذا وان سيد العبد مخيرة

فقد
وان تعدد المباشرة
الى ان كفا
رجعي اليه

في جنايته على المرحط بين ان يسله فيها او يفديه بها موحلة **ص** وان تعدد المباشر
في الممالة يقتل الجميع والا قدم الاقوي **ش** يعني ان الجماعة اذا باشرت واقتل رجل وقصر به
واحد بعد واحد او جرحوه كذلك فان تباثقوا قتلوا جميعا وهو ظاهر لانهم اذا تباثقوا
على قتله قاتلهم يقتلون ولو ولي القتل واحد منهم فقط فليكن بها وقد باشرت واكلم ذلك وهذا
مقيد بها اذا مات في الحال مكانه فاما لو عاش واكل وشرب فانه لا يقسم في العهد الا على واحد
منهم وقوله والا قدم الاقوي يريد وان لم يكن ذلك عن ممالاة بل قصد كل واحد منهم الضرب ولم
يرد قتله فحصل من ذلك الموت فان الاقوي اي من كان القتل عن ضربه فانه يقتل مراه
يقتل وحده يعني ويقتض من غيره في الجرح ويعاقب ان لم يخرج كما اذا ضرب بعضا فلم يخرج
بها وهذا كله اذا اعتبرت الضربات واما اذا لم تعرف ضربه كل واحد منهم ففي النواذر عن مالك
ان مات مكانه قتلوا كلهم وان لم يميت مكانه ففيه القسامة وفي تبصرة الخبي اذا اختلفوا
سقاتله ولا يدري من هو ومن اي الضربات مات فان القصاص ليسقط اذا لم يتعاقدا على
قتله وتكون الدية في اموالهم **ص** ولا يسقط القتل عند المساواة بزوالها بعق او اسلام
وضمن وقت الاصابة والموت **ش** يعني ان القاتل والمقتول اذا كانا متساويين حين القتل
في الدين وعبرة فان القصاص لا يسقط بزوال تلك المساواة بعد ذلك كالقاصدين يقتل
احدهما الاخر ثم يسلم القاتل وكا لعبد من يقتل احدهما الاخر ثم يعتق القاتل لان المانع اذا
حصل بعد نزول الحكم لا اثر له ولا يعتز من الموصي له اذا كان وارثا فصار غير وارث او نكح
بالعكس لان العبرة بالمآل اذا الوصية عقد محلل وايضا فان العبرة بالموت فمات الموصي
ثم حصل المانع او زال فلا عبرة به وفي المجموعة في ضرائف قتل مثله عدا ولا ولي له الا المملوك
ثم اسلم فان العفو عنه احب اليه اذا اصار اسيرة الى الامام ولو كان للمقتول ولد كان له القود
وقوله ومن وقت الاصابة اشار بهذا الى ان المساواة اذا زالت بين حصول السبب
والسبب كعتق احدهما او اسلامه بعد الرمي وقيل الاصابة وبعد الجراح وقبل الموت
وما ذكره هو قول بن القاسم قال كما لو رمي صيدا ثم احرم ثم اصابته فعليه جزاؤه وقال
اشبه ومخون المعتبر حار الرمي ثم رجوع مخنون الي موافقة بن القاسم وانفقوا على ان المعتبر
في القصاص حال الاصابة والمراد بالصان ضمان دية الحر وقيمة العبد **ص** والجرح كالنفس
في الفعل والفاعل والمفعول الا ناقصا جرح كاملا **ش** يريد ان ما تقدم في اركان القصاص
في النفس مجري فيها ومنها فيكون الضام مشروطا فيه ثم استثنى من هذا امسيلة وهي ان
الناقص الذي يقتض منه للكمال في النفس لا يقتض منه له في الاطراف كالعبد يقطع يد
حر والكافر يقطع يد مسلم وما ذكره هو المشهور وقال الاستاذ ابو بكر شوطا هو المذهب
وقال بن ماذن ومحمد بن عبد الحكم المسلم مخبر ان شاققتن واحد الدية وجرح مثله في العبد
وقد روي بن عبد الحكم ان السلطان مجتهد في ذلك وتاوله جماعة على وجوب القصاص وقد
روي القصاص عن مالك نصا ابن القصار وغيره وصححه بعض الاشياخ لتأييده بالعمامة
لقوله تعالى والجروح قصاص وقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تتكافأ دماؤهم ولان في عمر
القصاص تسليم من الكافر اعزاله على المسلم وروي اشبه في العتبية التوقف عن مالك في ذلك

(الميتش والاحمر)

ص وان تميزت جبايات بما تالي من كل كغله **ش** يعني اذ اجني جماعة علي واحد جبايات
متخذة فان كانت عن مملالة من كل اقتض من جميعهم ولو صوح هذا لم ينقص عليه الا انه منقو
من قوله بما تالي وهو طاهر وان لم يتما لواعلي ذلك اقتض من كل واحد بقدر ما فعل بالمساحة
وهو من ادة بقوله كغله وعلي هذا فلا ينظر الي تفاوت العضو بالغلظ والرقه بل لو قطع احدهما
النصف من يد المجني عليه والآخر النصف لقطع من يد كل واحد منهما النصف الشيخ وهو طاهر
اذا كان ابتدا احدهما من غير الجهة التي ابتداهما الاخر فاما لو ابتدا الثاني من حيث انتهى
الاول وقطع باقي اليد مثلا فانه يبتدأ في العضو من غير الجهة التي بدأ بها الجاني فتأمل
ص واقتصر من موضحة او صحت عظم الراس والجهة والجلد وان كانت من دامية هـ
وخارصة شقت الجلد وسحق كسبطه وباضعة شقت اللحم ومثلاحة غاصت فيه بتعدد شق
وملطة قربت للعظم **ش** يحتمل ان يكون من قوله من موضحة يعني في اي واقتصر في الواضحة هـ
وسبقها يريد في العمد قاله في المدونة مع الادب قال وان كان خطأ فلا شيء فيه اذا برى علي
غير عظم وسبق في هذا وقوله في او صحت عظم الراس والجهة والجلد هو بيان للموضحة ومعنى
او صحت اي اظهرته وازالت السائر الذي يحجب وهو الجلد وما تحت من اللحم والواو من قوله
والجهة والجلد في التقسيم اذ ليس المراد انها لا تنسب موضحة حتي تكون قد حصلت في جميع المواضع هـ
الثلاثة بل المراد ان كل موضع من هذه المواضع الثلاثة اذا حصل فيه ضربة او صحت شيان
عظمه سمي موضحة ولما اعطى صاحب الجواهر الجهة بالواو وقوله وان كانت من دامية يريد انه
لا يشترط في كونها موضحة ان يوضح ماله قدر وبال من العظم بل لو او صحت منه مقدار ابرة
كفي في تسميتها موضحة ويكون حكمه في وجوب القصاص حكم ما عظم منها والمراد بسابق للموضحة هـ
الجراحات التي قبلها وهي ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة متعلقة باللحم فاما المتعلقة هـ
بالجلد فاولها الدامية وهي التي يسيل منها الدم ولم يفسرها لان لفظها ينبت عن ذلك ثم
الحارصة وهي التي شقت الجلد هكذا اذ كرها ابن عبد السلام البرقي قال يقال فيها الحارصة هـ
يعني بالف ويقال الحارصة بغير الف ثم المسحق وهي التي كسبطت الجلد وجعل في التسيحات
الحارصة مرادفة للدامية فقال اولها يعني الجراح الحارصة بجاوصا د مملتين وهي التي كـ
هرصت الجلد اي شقته وهي الدامية لانها تدمي وهي الدامعة بعين ممللة لان الدم يتبع
منها كالدمع ثم ذكر قول اخر كما تقدم وهي ان الدامية قبل الحارصة وكذا هو في الجواهر هـ
وعندها وذهب بعضهم الي ان الحارصة هي السحق واما المتعلقة باللحم فاولها الباضعة
وهي التي شقت اللحم اي بضعت ثم المثلاحة وهي التي تغوص في اللحم في عدة مواضع ولما اقال
غاصت فيه بتعدد وقيل هي مرادفة للباضعة ثم الملطاة وهي التي بقي بينها وبين العظم
سفر رقيق يقال ملطاة بكسر الهم والنصر من غيرها ويقال ملطاة بزيادة ها في اخره هـ
ص كضربة السوط **ش** اي فان فيها القصاص وهذا هو المشهور وهو من هب المدونة ونقابله
ان ضربة السوط لا قصاص فيها كاللطة وقاله ايضا في المدونة وتيسر الفرق بينهما وما قيل
ان ضربة السوط يستلزم الجرح فيكون داخل في قوله تعالى والجروح قصاص فيه نظرا
عبد السلام والمشهور ان ضرب العضو لا قود فيه **ص** وجراح الحسد وان منقولة بالمساحة

ان الحد المحل **ش** يعني ان جراح الحسد من الباشمة والمنقلة وخوها فيها القصاص بالمساحة
ولما منقلة الرأس وخوها مما هو عظيم الخطر فذكره بعد هذا وانما قال وان منقلة لانه
في النوادر حكى عن بن القاسم واشبه القصاص فيها اذا كانت في الجسد قال واحتلف قوله مالك
في الطفر فقال ان كان استطاع منه منه القصاص من مقتض منه وروي بن وهب في المجموعة ان فيه
الاجتهاد ومذهب بن القاسم في المدونة انه يراعي في القصاص قدر الجرح بالمساحة كما قال هنا
فيقتص في طول الجرح وقصره كذلك وصوبه بن رشد لقوله تعالى والجروح قصاص واعتبر اشبه
في ذلك نسبة العصب واليه رجع بن القاسم في الموازنة فيقتص من الجاني بنسبة ذلك من
رأسه ان رجا فربعا وان نصفا فنصفا المعتبر ذلك ابن الموارويه اقول وذكر ان بن القاسم
خالف في قوله الاول اصحابه والعلما قبله انتهى قال مالك فبين قطع له بعض اصبع واصبعه
اطول من اصبع الجاني فلا يقطع بقدره ولكن ان كان قدر الثلث قطع من اصبع الاخر مثله وكذلك
القصاص في الاعلة ابو عمران يميل ان يقول بن القاسم مثل هذا اكرامية اشبه ويرى فيه انه
يقيس كما في الجراح ولم يوجد له فيه نص وقوله ان الحد المحل يعني انما ذكره من ان المعتبر
في قدر الجناية بالمساحة مشروط بان يكون ذلك في العصب الواحد وعلى هذا الوعظ عصب الجاني
عليه حتى كان القدر الذي جرح منه من يد على العصب المماثلة لئلا يكون الجاني لا يكمل من غيره
ولا خلا في هذا **ص** كطبيب زاد عددا **ش** اي فانه يقتص منه مقدار ما زاد على القدر
المطلوب هكذا نص عليه الشيخ الا ان المماثلة في حقه مقدرة اذ هي زيادة بعد وقدر
قطع القدر المادون فيه فاذا اقتص منه فلا يتوصل الي ذلك الا بعد تقدير قطع يكون
متصلا به وقد لا يكون هو جرح احد اخطا فضلا عن العود فتعذر القصاص منه غير انه ان
برت تلك الزيادة على غير عثم فلا بد من اذبه والادب مع الحكومة في ما له وان رادت على ذلك
الدية **ص** والا فالعقل **ش** يعني فان كانت زيادة خطا وجب العقل فان كان دون ثلث الدية
ففي ما له والافعل عاقلته هذا حكم ما اذا اخطأ بزيادة فان اخطأ بنقص فعذ بن القاسم في
المجموعة لا يقتص ثانيا لانه قد اجتهد وكذلك الا صبح يخطئ فيها بما علة ولا يقاد مرتين له
وعنه في الموازنة والعنينة ان علم بالحضر قبل البرو انبات الختم والا فلا ولا شيء المجني عليه
من دية ولا غيرها ولا يصح ان نقص بسببها فلا يعاود وان كان موضعه قبل البرو وبعده
وان كان كثيرا اقتص ما بقي ان كان بالفرق وان بدد واحد الدوا ولا يرجع اليه برى او لم
يسر او يكون في الباقي العقل كان هو ولي القصاص او من جعله اليه السلطان **ص** كذا في شلاعة
النفع بصحيفة وبالعكس عين اعمى ولسان اكم **ش** اي فلا قصاص في جميع ذلك لعدم التماثل
ويرجع فيه الي العقل واكثر يقول عدية النفع مما اذا كان فيها منفعة فانها تقطع بالصحة
اذا هي المجني عليه قاله بن شابس ونصه ولا يقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء ولا الشلاء
بالصحيحة وان قطع بها الا ان يكون له بها نفع فاما عدية الانتفاع بالكلية فلا ثم قال
وروي يحيى عن بن القاسم ان المجني عليه مخير في قطع الشلاء او تركها واخذ عقل بده وقال
في كتاب اسد ليس له الا العقل وكذلك ذكر محمد بن عبدوس قال اشبه في الكماين ان كان شلاء
فاذا ذهب اكثر منافع بده واما في الحفيف فله ان يقتص ثم قال والذكر المدطوع

ان الجرح الذي هو جرح الحسد من الباشمة والمنقلة وخوها فيها القصاص بالمساحة
ولما منقلة الرأس وخوها مما هو عظيم الخطر فذكره بعد هذا وانما قال وان منقلة لانه
في النوادر حكى عن بن القاسم واشبه القصاص فيها اذا كانت في الجسد قال واحتلف قوله مالك
في الطفر فقال ان كان استطاع منه منه القصاص من مقتض منه وروي بن وهب في المجموعة ان فيه
الاجتهاد ومذهب بن القاسم في المدونة انه يراعي في القصاص قدر الجرح بالمساحة كما قال هنا
فيقتص في طول الجرح وقصره كذلك وصوبه بن رشد لقوله تعالى والجروح قصاص واعتبر اشبه
في ذلك نسبة العصب واليه رجع بن القاسم في الموازنة فيقتص من الجاني بنسبة ذلك من
رأسه ان رجا فربعا وان نصفا فنصفا المعتبر ذلك ابن الموارويه اقول وذكر ان بن القاسم
خالف في قوله الاول اصحابه والعلما قبله انتهى قال مالك فبين قطع له بعض اصبع واصبعه
اطول من اصبع الجاني فلا يقطع بقدره ولكن ان كان قدر الثلث قطع من اصبع الاخر مثله وكذلك
القصاص في الاعلة ابو عمران يميل ان يقول بن القاسم مثل هذا اكرامية اشبه ويرى فيه انه
يقيس كما في الجراح ولم يوجد له فيه نص وقوله ان الحد المحل يعني انما ذكره من ان المعتبر
في قدر الجناية بالمساحة مشروط بان يكون ذلك في العصب الواحد وعلى هذا الوعظ عصب الجاني
عليه حتى كان القدر الذي جرح منه من يد على العصب المماثلة لئلا يكون الجاني لا يكمل من غيره
ولا خلا في هذا **ص** كطبيب زاد عددا **ش** اي فانه يقتص منه مقدار ما زاد على القدر
المطلوب هكذا نص عليه الشيخ الا ان المماثلة في حقه مقدرة اذ هي زيادة بعد وقدر
قطع القدر المادون فيه فاذا اقتص منه فلا يتوصل الي ذلك الا بعد تقدير قطع يكون
متصلا به وقد لا يكون هو جرح احد اخطا فضلا عن العود فتعذر القصاص منه غير انه ان
برت تلك الزيادة على غير عثم فلا بد من اذبه والادب مع الحكومة في ما له وان رادت على ذلك
الدية **ص** والا فالعقل **ش** يعني فان كانت زيادة خطا وجب العقل فان كان دون ثلث الدية
ففي ما له والافعل عاقلته هذا حكم ما اذا اخطأ بزيادة فان اخطأ بنقص فعذ بن القاسم في
المجموعة لا يقتص ثانيا لانه قد اجتهد وكذلك الا صبح يخطئ فيها بما علة ولا يقاد مرتين له
وعنه في الموازنة والعنينة ان علم بالحضر قبل البرو انبات الختم والا فلا ولا شيء المجني عليه
من دية ولا غيرها ولا يصح ان نقص بسببها فلا يعاود وان كان موضعه قبل البرو وبعده
وان كان كثيرا اقتص ما بقي ان كان بالفرق وان بدد واحد الدوا ولا يرجع اليه برى او لم
يسر او يكون في الباقي العقل كان هو ولي القصاص او من جعله اليه السلطان **ص** كذا في شلاعة
النفع بصحيفة وبالعكس عين اعمى ولسان اكم **ش** اي فلا قصاص في جميع ذلك لعدم التماثل
ويرجع فيه الي العقل واكثر يقول عدية النفع مما اذا كان فيها منفعة فانها تقطع بالصحة
اذا هي المجني عليه قاله بن شابس ونصه ولا يقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء ولا الشلاء
بالصحيحة وان قطع بها الا ان يكون له بها نفع فاما عدية الانتفاع بالكلية فلا ثم قال
وروي يحيى عن بن القاسم ان المجني عليه مخير في قطع الشلاء او تركها واخذ عقل بده وقال
في كتاب اسد ليس له الا العقل وكذلك ذكر محمد بن عبدوس قال اشبه في الكماين ان كان شلاء
فاذا ذهب اكثر منافع بده واما في الحفيف فله ان يقتص ثم قال والذكر المدطوع

الحشوة والحدقة العيا ولسان الابكر كاليد الشلا **انيس** قوله شلا هو صفة
لموصوف محدوف اي يد شلا والباقي قوله يصحى متعلقة بمحذوف اي فلا تقطع بيد صحيحة ودي
يعني صاحب وقد ير كلامه كصاحب يد شلا علمت النفع فلا تقطع باليد الصحيحة وقوله وجاه
وبالعكس اي ولا تقطع ايضا اليد الصحيحة باليد الشلا لان اليد الشلا كاليد وهي كنوع اخر **قوله**
وما بعد الموصحة من منقلة طرافاش العظم من الدوا وامة افصت للدماغ ورامعة حرقته
حزبته كلطمة **قوله** يعني وكذلك ايضا لا فصل في هذه الجراح الثلاثة التي بعد الموصحة لعظم
الخطر والمراد بالمنقلة هنا الكائنة في الراس واما التي في الحسد فقد تقدم انها تقياد منها ولم يذكر رجة
الله تعالى الهامة التي تسمى العظم لانها عند القاسم لا بد ان يصير منقلة خلا فالاشبه بانها
قال ان الواجب في الهامة القصاص الا ان يصير منقلة والمنقلة تكسر القاف وحكي فيها
الفتح وقد اشرف بفتح الفاء وكسرها وفسرها بانها التي تطير منها فراش العظم قال في الرسالة
ولم تفصل الي الدماغ فان وصلت اليه فهي المامومة ولهذا قال هنا وامة افصت للدماغ
ويقال انه ومامومة فان حرقته حزبته اي حزبية الدماغ سميت دامة بالغين المعجزة
وبعضهم يفسر المامومة بما تسمى هنا الدامة ابن عبد السلام والظاهر انها سواد فان او
كالمرادفين واذ قلنا بالعضاص في الهامة فقال اشبه يستفاد منه فان ادت الي التشم
والاحد ارش الذي لم يحدد وهو صواب اذا كان قد جرح الاول موصحة ثم تشمت فاما اذا كانت
الصوبة هي التي تشمت فلا قود فيها التي يريد اذا رصت اللحم وشميت ما تحتها من العظم فاما
لو كان ذلك يسكن او سيف فشق اللحم فبلغ العظم فشم فان له ان يقص من موصحة وما ذكره من
نفي العضاص في المنقلة هو قول ما لك وبه اخذ ابن القاسم واشبه وهو مروي عن ابي بكر الصديق
رضي الله عنه وذكر القاضي عبد الوهاب رواية بثبوت العضاص فيها وقوله كلطمة اي
رضي الله عنه وقد قدمنا انه مذ هب المدونة وان الفرق بينها وبين الصوبة بالسوط عسر
وتقدم ان صوبة العضاص لا قصاص فيها على المشهور **قوله** وشفر عين وحاجب ولحية وعذرة
كالخطا الا في الادب **قوله** يعني وكذلك لا قصاص في هذه الاشياء الثلاثة لانها ليست من
الجراحات حتي تكون داحلة في قوله تعالى والجروح قصاص والمراد هنا اذا اراد الشغل
لا اللحم ولا الخلد ومعناه ان المنيب الشعر فقيه حكومة ولا قصاص فيه على المشهور ولهذا استوفى
منه العمد والخطا الا في الادب فان المتعدي يوجب دون المخطي وقال اشبه واصبح فيه وفي
ارالة شعر الراس القصاص وعن المعيرة في الرجل ينتفح لحيته الرجل او راسه او شاربه او
لغص ذلك عدا فلا قود فيه وفيه الادب بالاجتهاد لا خلا في عظم اللحم ولو تنف جميع اللحم
والتشارب فاقدته منه لكان ذلك اقرب الي الصواب ان يكون لحيته بلحية وشارب شاربه
فاما ان تنف بعض ذلك فليس الا الادب قال في النوادر واعرف لا يصح فيما احسبنا ان العضاص
فيها بالوزن واعاب ذلك غيره لا خلا في اللحم في الصغير والكبير ولا ان يعظم الخطر في غيرها
لعظم الصدر ومنها اعاب في رصن الاشياء ان يتلف **قوله** هو موقوف على قوله والافا القفل واما
كدر اداة الاستساحشية ان يتوهم عطفه على ما قبله على انه لو قال وكذلك ان عظم الخطر
في غيرها او نحو ذلك لكان احسن والصغير في غيرها عايد على الجراح التي هي المنقلة والمامومة

ص

والدائمة والصغير المحذور في عايد على المدونة وفاعل اخاف يحتمل ان يكون الامارة
ويحتمل ان يكون بن القاسم وهكذا او وقع في بعض النسخ وهو نص ما في التهذيب وفي بعضها
فاما في الاثنين الى اخره والاولي اظهر لانه نص في المدونة على ان في احوال الاشياء بين القضا
وانما يقتصر في هذه الاول لانها من المتالف فلو فعلت بالجاني ذلك بان كسرنا عظم صدره كما
فعل بالمجن عليه ويحذر لك فربما ادى ذلك الى اهلاكه فيكون قد اخذنا فيما دون النفس
نفسا وهذا هو المشهور وقال بن عبد الحكم يقتصر من كل جرح وان كان متلفا الا ما خصه الحديث
عنده من الجائفة والمانومة والخطر فتح الحائجة والطا الاشراف على الدلائل قاله الجوهري
قوله وان ذهب كبصر جرحا يقتصر منه فان حصل او زاد والافدية ما لم يذهب **قوله** كالصبر السمع
والسمع والذوق ويحذر ذلك من المعاني ومرادة ان زوال ذلك المعنى اذا حصل بسبب جرح من
الجراح التي يجب فيها العصا مع الهدم كما لو ضرب به مثلا فاصفة فذهب بسبب ذلك شيء من
هذه المعاني فانه يقتصر لتلك الموصفة فان ذهب من الجاني مثل ما ذهب من المجني عليه
او زاد فلا كلام وان لم يذهب وجبت دية ذلك المعنى للمجن عليه **قوله** وان ذهب والعين قائمة
فان استطيع كذلك والا فلعقل **قوله** اي وان ذهب البصير يدل عليه قوله والعين قائمة
ومراد ان من ضرب انسانا ضربته عمدا اذهب معناه بصره والعين باقية لم ينفذ فانه اذا
كان يستطاع العود منه على هذه الصورة اقيد والا فلعقل وهكذا في المدونة وقدروي
عن عثمان رضي الله عنه انه جى له برجل لطم عين رجل او اصابه بشيء فاذهب بصره وعينه
قائمة فاراد ان يقتل له فاعني ذلك عليه وعلى الناس حتى اتى على رضي الله عنه فامر بالمصيب
فجعل على عينه كرسفا اي قطن ثم استقبل به عين الشمس وادبنت من عينه مرارة فالتمع
بصره وعينه قائمة وقيل انه امر بعبادة فاجبت ثم ادبنت من عينه حتى سالت ففقه عينه
وبقيت قائمة مفتوحة **قوله** كان شلت بيده بصره **قوله** ظاهره ان اليد اذا شلت بصره تكون
كالعين فيما تقدم فيفرق فيها بين ان يستطاع العود على الوجه الذي فعله وبين غيره
والذي في المدونة ومن ضرب بيد رجل او رجله فشلت فان كان عمدا فان الضارب يضرب
مثلهما فصا متا فان شلت يده والا كان العقل في ماله دون العاقلة لكن قيد ذلك استنب
فكان هذا اذا كانت الصلبة بحري فيها العود فاما ان ضرب به على راسه فشلت يده فلا
قود فيه وعليه دية اليد وهذا هو يدي ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى واذا اقلنت يدي
اليدي هنا فهل هي على الجاني او على ما قلته اشار بن عبد السلام الى الخلاف فيه **قوله** وان
قطعت يد قاطع يساوي او سرقة او قضا لص لغيره فلا شيء للمجن عليه **قوله** يريد ان من قطع
يد رجل عمدا فلم يقتصر منه شيء قطعت يد القاطع اما باقة سماوية وانما او سرقت فقطعت
بيده بسبب ذلك او جنى على اخز فقطع بيده عمدا فاقصص منه هذا الثاني فان الاول لا شيء
لان حقه انما هو في القضا فلما تعدد رحله رطل حقه واستا ربن عبد السلام الى ان هذا
ظاهر على القول المشهور ان لا حق للمجن عليه الا في القضا واما على قول استنب ان الواجب
في ذلك التعيير بين القضا واحدا لدية فقتله بحث لا يجني عليك **قوله** وان قطع اقطع
الكف من المرفق فلم يجني عليه القضا او الدية كقطع الحشفة **قوله** في كلامه حذف لا يتم الابه

والغدير وان قطع اقطع الكف اليه يمين رجل من المرفق عمدا حيز المجني عليه بين العضامين
والدية بن شاس وان اقطع من المرفق وكانت يده مقطوعة من الكوع فطلب المجني عليه القطع
من المرفق فحق وجوب اسعافه بذلك خلافا لثبته بن القاسم ونفاه استهب وقوله كقطع الحشفة
اي اذا اقطع يقطع الحشفة كد رجل مع حشفته فانه يحيز بين احد الدية او العضامين وهو واضح
ويقطع اليد الناقصة اصبعها الكاملة بلا عزم وخبر ان نقصت اكثر منه وفي الدية **ش** يعني ان
كانت يده ناقصة اصبعها قد ذهب منها جناية او غيرها فتعدي على غيره فقطع له يده الكاملة
الاصابع فانه يقتص منه ولا يرد العضامين عن يده بسبب نقص الاصبع منها وهكذا في الدية
وغيرها واحتمل هل يكون المجني عليه عوض عن ذلك الا اصبع ام لا فالمشهور انه لا شيء له واليه
اشار بقوله بلا عزم وقيل له ذلك والقولان لما لك وقال بن القاسم في الموارنة اما ان تقتص
ولا شيء له وياخذ دية يده بلا قصاص وقوله وخبر ان نقصت الي احزة اي وحيز المجني عليه
ان نقصت يده الحياي اكثر من اصبع كاصبعين او ثلاثة في العضامين وفي احد الدية من غير
قصاص وقال استهب وعبد الملك ليس له الا العقل وفي العتبية قوله ثالثا ان يده تلك
تقطع ويكون عليه عقل الاصبعين ونسب الشيخ في توضيحه الاول للدونة قال والمنصوص
انما هو في الاصبعين والثلاثة لكن ظاهر كلام صاحب البيان دخول اربع اصابع بن عبد
السلام والمستحسن عندي مذهب المدونة في الاصبعين ومن ذهب استهب في الثلاثة **م**
وان نقصت يده المجني عليه فالقول ولو اسها ما لا اكثر **ش** قال في المدونة ومن قطع كف رجل عمدا
وقد ذهب منها اصبعان او ثلاث باس من الله تعالى او جناية لم يقتص منها ولكن عليه العقل
في ما له فان ذهب منها اصبع واحدة قطعت يده فصاحنا سوا كانت الاسها من هي المقطوعة
او غيرها وقال استهب لا قصاص مطلقا وانما له اربعة اجناس الدية قال والاعليات
كالاصبع لان الاقل يتبع الاكثر واستحسن في الائمة القصاص وقيل ان كان غير الاربعة انقص
منه والا فلا ونسبه بن الحاجب للغيرة والشيخ لابن الماحنون واخلاف في عدم القصاص اذا
كانت يده المجني عليه ناقصة اصبعين فصاحنا عدا وقد حكى الاتفاق عليه ابن الموار وغيره
وظاهر قوله لا اكثر انما لو نقصت اصبعها وانما في الثاني لم يقتص منها ومعلوم كلامه في
المدونة حاله فتامله **م** ولا يجوز بكوع لذي مرفق وان رصنا **ش** يعني لو قطع الحياي يده
المجني عليه من المرفق فاتفق هو والمجني عليه على ان يقتص من الكوع لم يحزن ذلك لانه على
خلاف ظاهر قوله سبحانه وتعالى والجروح قصاص وايضا فانه معاوضة في الجراح او
العصا كجرح او الحصى الاخر عصا خضر وهو باطل كما لو اتفق على ان يقطع رجله عوضا عن يده
وصي غير القاطع بان يقطع عوضا منه **م** ويؤخذ العين السليمة بالصعفة خلقه او من كبر
ش يشير الي ان الاجزاء مساوية لكل في عدم اشتراط التساوي فكما انه يقتل الصحيح
بالضعيف والشاف بالشيخ فكذا الحكمة في العين ولو اشترط التساوي في هذا التقدير
القصاص غالبا ان لا يوجد شخصان متفقين في قدر الابصار **م** وحديثي او كرمية
فالقول ان تعدد ولا فيها به **ش** يعني فان كان الضعف مسببا عن اسرطاري على العين
من حديثي او كرمية او قرحة او حوزة لك ففيها القصاص ان اصبحت عمدا وان اصبحت خطأ
فليس فيها الاجسا بما بقي وهكذا قال ابن القاسم في المدونة وقيل لا قصاص فيها وانما فيها

بحساب ما بقي وقيل عبد الملك بن القصاص بما اذا كان النقص فاحشا قال وله القصاص
 في النقص اليسير قوله والا فخصا به هو تمام قول بن القاسم كما تقدم **م** وان فقام سالم عين
 اعور فله العود او احدى دية كاملة من ماله **ش** سالم اي سالم العينين وانما حذفته للدلالة عليه
 من قوله عين اعور وقوله فله اي المجني عليه القصاص واخذ الدية هكذا قال مالك واستشكل
 التخيير هنا بين القصاص والدية مع ان المشهور من المذهب في الجراح عدم التخيير وانما يعرف
 لابن عبد الحكم واجيب بان الموجب لهذا التخيير عدم المساواة هنا لان عين الاعور هي مجموع بصر
 وديتها اكثر من دية عين المجاني فاشبه ما اذا قطع من لاف له يد رجل من المرفق ومن يرفق
 هذه الجواب جعل لما لك قول في الجراح بالتخيير وقولا باجبار القاتل على الدية كقوله اشبه
 وان كان روي ايضا عن مالك واكثر من الازمان ابن عبد السلام والمسيلة جارية على اصله
 اذا تاملتها مع مسيلة اقطع الكف وقوله كاملة اي ياخذ ديتها الف دينار من ماله المجاني وهذا
 قال مالك والزهري وقتادة وربيعة وابن المسيب والليث وقاله بن عمر وقضى به عمر وعثمان
 وحكاة بن شاس عن ابي حنيفة الاربعة اي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين وقال به
 بن عباس وسليمان بن يسار وسليمان بن جبيب وعبد الملك بن مروان واحمد بن حنبل واسحاق بن
 راهوية وقال ابو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية وقال به جماعة محتجين بما في كتابه
 عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم وفي العين حسون ولم يخص اعور من غيره **م** وان فقاه
 اعور من سالم مما تملك فله القصاص ودية ما ترك **ش** يعني فان فقاه الاعور من سالم العينين
 العين التي تماثل عينه السليمة فان المجني عليه مخير بين ان يقتص من الاعور العين الباقية
 له او يتركها له وياخذ ديتها الف دينار والى هذا رجح مالك وكان اولا يقول مخير بين القصاص
 او حسماية دينار والفولان له في المدونة وروي استنبه عنه في الموازية ليس له الا القصاص
 كما في غيرها والاشكال الوارد على المسيلة السابقة وارد على تخير الامام هنا **م** وغيرها
 فنصف دية فقط في ماله **ش** يعقوب فان كان الاعور انما فقاه السالم العين التي لا تماثل لئلا
 للاعور فاعا له عليه نصف الدية حسماية دينار والقصاص لا بعد ام حكمة ولا خلاف
 في هذا وقوله في ماله اي في مال الاعور لانها حسماية **م** وان فقاه عيني السالم والقصاص
 ونصف الدية **ش** اي وان فقاه الاعور من السالم عينيه جميعا فقال بن القاسم في المدونة
 ما قال الشيخ هنا وهو ان المجني عليه يقتص من العين المماثلة للاعور وياخذ نصف الدية
 للعين الاخرى التي ليس للاعور مثلها وظاهرة فقاه في دفعة او دفعتين ووافق استنب
 على هذا اذا فقاهها معا او بدا بالتي ليست له مثلها واما لو بدا بالتي له مثلها فان عليه
 القصاص والدية الف دينار لانه لما فقاه التي له مثلها وجب القصاص وصار اعور فوجب
 ان يكون في عينه الدية كاملة قال في التلخيص وقول بن القاسم هنا خلاف قوله في الاعور
 يفتق للصحيح التي له مثلها ان الصحيح مخير فيجب على مذهبنا ان يفتق الاعور ان يخير الصحيح
 في مفتي عين الاعور بعينه او ياخذ منه الف دينار وحسماية دينار في عينه الاخرى التي
 ليس لها مثل وانما جواب بن القاسم في المسيلة على احد اقوال مالك ليس له الا القصاص
 وقوله استنب مبني على مذهبنا الذي اختار من اقوال مالك واما على قول بن القاسم في المدونة
 فان بدا بالتي لا نظير لها فله فيها حسماية دينار وهو في الاخرى مخير ان يقتص او ياخذ الف

دينار وان بدا بالتي له مثلها حينئذ ان يقتص بعين الاغور او ياخذ الف دينار وله
 في التي لا مثل لها الف دينار بكل حال لانها عين اغور **مر** وان قلعت سن فثبتت فالقول وفي
 الخطا كدية الخطا **ش** يعني ان السن اذا قلعتا شخص فثبتت فاما في العهد فالقول وهذا
 بما لا خلاف فيه كالجرح اذا انعقدت الما الجاني يعتل ما فعل واما في الخطا فقال بن القاسم له العقل
 وليس ثبوتها بما منع له من ذلك لان لها عقلا مسمى فكانت كالموضحة واخوانها ثم يعود الموضع لحاله اولا
 فان عقلين لا يسقط بالاحلاف وبه صرح المجني وذهب استهب الي ان ثبوتها يمنع من احاد العقل
 كما يجرى جراح الخطا غير المقدرة وهذا الخلاف انما هو اذا لم ياخذ العقل الا بعد ثبوتها فاما
 اذا اخذت قبل ذلك ثم ثبتت فانه لا يردده بانفاق صرح به صاحب البيان المجني ويختلف في
 استدراك الان حينئذ اذا ردها وكان القطع خطا فعلى القول ان فيها حكومة لاشي له وعلى القول
 ان فيها الدية تكون له الدية كالموضحة وانظر ما فائدة الكاف في قوله كدية الخطا والواجب
 فيها انما هو دية الخطا **مر** والاستيفاء للعاصب كالولا الا الجمل لجده والاخوة فسيان ويكلف له
 الثلث وهذا الا في العهد فكل ما تاويلان **ش** يعني ان استيفاء العتاصب يريد في النفس له
 لا في الجراح بدليل قوله للعاصب لان الاستيفاء في الجراح انما هو للمجني عليه واحذره له
 بالعاصب من الزوج والاخ للام ومراة بالعاصب الذك وهوظا هو من قوله واشارك
 بقوله كالولا الي ان الاستيفاء انما يكون للاقرب فالاقرب ولما قال في البيان ان ترتيبهم في
 القيام بالدم كترتيبهم في سائر الولا وفي الصلابة على الجنازة وفي النكاح لا يشذ من ذلك
 على مذهب بن القاسم الا اخذ مع الاخوة فانه بمنزلة لهم في العفو عن الدم والقيام به قال
 في المدونة وان كانوا عشرة اخوة وجد احلف الجدة ثلث الايان واليه اشار بقوله وكلف
 الثلث واختلف هذا كلامه في المدونة محمول على عمومته في الخطا والعهد واليه ذهب بن رشد
 او انما ذلك في الخطا واما في العهد فيقسم الايان بينهم على عدد همر قاله بعض اشياخ عبد الحق
 والي هذا اشار بقوله وهذا الا في العهد الي اخذه **مر** وانظر غايب لم يتعد غيبته ومعنى ومبرسم
 لا مطبق وصغير لم يتوقف الثبوت عليه **ش** اي فان كان بعض من له الاستيفاء غائبا فان
 بعد غيبته لم يتظر ولم يحضر القتل وان لم يتعد انظر وفي المدونة لم يتعد الغيبة بل
 قال يتظر الغائب واطلق فقال بن يوسف الا في العبد الغيبة فلم يحضر القتل ونقله محمد بن
 بن القاسم وقال ابو عمران ظاهرها الانتظار مطلقا وقرئ سمعون بين قريب الغيبة له
 ويعيدها اما من امكن الكتب اليه كتب ليعلم ما عنده ونص قول سمعون عند بن يوسف هذا
 فبين بعد صدا كما سير بارض الحرب وشبهه فاما من بعد من افرقية الي ارض العراق فليس
 من ذلك وقول **مر** ومعنى يعني وكذلك اذا كان في المستحقين معنى عليه فانه يتظر وهو
 ظاهر لان امد الانما يسير وكذلك يتظر المبرسم لقصر مدة مرضه في الغالب والمبرسم يفتح
 السيف اسم معول الجوهري ومد يبرسم الدجل فهو مبرسم والبرسم علة معروفة وقال
 غيره هو ورم في الراس يعتل منه الدماغ الجواني وهو معرب وقوله لا مطبق يعني لا محنون
 مطبق فانه لا يتظروا لانا فاقته لا تعلم ومنهم من قوله مطبق انه يتظر ان لم يكن مطبقا كما
 لو كان بين احيانا ويقت احيانا وهو واضح وقوله وصغير لم يتوقف الثبوت عليه **ش**

فمن على قتيب
 كما هو في

شهد الي ما وقع في المدونة ان المستحقين لو لم يكن الا واحد كبير وهذا الصغير فانت
الكبير يخلو نصف ايمان القسامة خمس وعشرين يمينا وبستانا في القبي يخلو بقية الحسين
ويسحق الدم واما ان كان فيهم اثنان من الكبار فصاعدا فله ان يقتلوا ولا ينتظره
الصغير لعدم توقي ثبوت القتل على بلوغه وحكي بعض الاشياخ عن ابن القاسم عدم انتظاره
ولم يقتله بما ذكرنا وقال ابن الماحيون انه ينتظر كالعقاب وظاهرة الاطلاق وقال سحنون
ان كان قريبا من البلوغ انتظر والا فلا **ص** وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب **ش**
هو معطوف على قوله للعاصب يعني ان ولاية الاستيفاء كما تكون للعاصب الذكر كذلك
تكون للنساء لكن بشرطين اشار الي الاول منهما بقوله ان ورثن احترازا من التماثل وشبهتهن
فانهن لا يدخلن في ولاية الاستيفاء اشار بقوله ولم يساوهن عاصب الي الشرط الثاني واخر
به مما اذا كان في درجتهم عصبة كالبنات مع الابن والاحوات مع الاخ اذا دخلن في
عقود لا مودة بل اطلاق نعم تدخل الاخت المستفقة علي الاخ للاب لانه لم يساوهن واما
تدخل الاخت للاب علي الاخ للاب فاحري ان لا تدخل علي الشقيق واما قال لعاصب بلغة
الافراد لان العاصب يحجب من يقي عليه شرط اخر وهو ان يكون ممن لو كان في درجتهم ذكر
وربما بالغصب احترازا من الاحوات للام فاذا توفرت هذه الشروط دخلت النساء علي
اشهاد الروايتين عن مالك وقال اللخمي علي المعروف وحكي عن القضاة عن مالك انهن
لا يدخلن جملة واختلف علي القول الاول هل يدخلن في القتل دون العفو او في العفو
القتل ابن عبد اللام والرواية بغيره ذلك علي القتل في التي يجري عليها التفرقة والمدونة
واختلف في الام هل لها مدخل في الدم وهو رأي مالك وابن القاسم اول وهو رأي استنب **ص**
ولكل القتل ولا عفو الا باجماعهم كان حزن الميراث وثبت بقسامة **ش** بريد النساء عاصب
غير المساوي امن في ولاية الاستيفاء سوا فلكل منهم ان يقوم بالدم ويكون اولى من غيره ولا
عفو الا باجماعهم وهذا مذهب المدونة وفي العتبية لابن القاسم ان ثبت الدم بمبينة فكذلك
وان ثبت بقسامة فلاحق للنساء في عفو ولا قيام ولما لك من رواية مطرف وابن الماحيون ان
ثبت بمبينة فمن اولى بالعفو والا فلا عفو الا باجماعهم ومن قام بالدم فهو اولى واشاره
بقوله ان كان حزن الميراث وثبت بقسامة الي ان العصبة غير الوارثين اذا ثبت الدم
بقسامة يكون حكمهم مساويا لحكم النساء الا في حزن الميراث في ولاية الاستيفاء كما تقدم فمن
قام بالدم كان اولى من غيره ولا عفو الا باجماعهم وهذا مذهب المدونة وفي العتبية من
سماح عيسى ان العتبية احق بالقيام والعفو واحتوز بقوله وثبت بقسامة مما اذا ثبت
بمبينة فان العصبة غير الوارثين لاحق لهم وهو متفق عليه قال في الجواهر فاذا تعددت
الورثة فعفو بعضهم سقط العفو كان العا في مساويا لمن بقي في الدرجة او اعلي فان كان اقل
درجة لم يسقط العفو فعفو فان انضاف الي العلو الا نوثقة كالبنات مع الاب او الجدة
فلا عفو الا باجماعهم فان اتزدا لا يوان فلاحق للام في عفو ولا قيام وكن لك الاحوة كس
والاحوات معة فاما الام والاحوة فلا عفو الا باجماعهم بها فان اجتمعت الام والاحوات
والعصبة فالنق العصبة فالام علي العفو مضي علي الاحوات وان غلبت العصبة والاحوات لم

يمضي على الام ولو كان مكان الاحوات نبات لمضي عفوا لعصبة والنبات على الام ولم يحز عفوا
 العصبة والام على النبات لانهم اقرب وان اجتمع النبات والاحوات فلا كلام للعصبة لانهم
 حزن الميراث دونهم ولا تجزي الحدة مجزي الام في عفوا ولا في **مر** والوارث كورثته **ش** يعني ان
 من مات وله حق في ولاية الاستيفاء فان وارثه ينزل منزله فان كان احق في القتل او العفو
 من غيره فورثته كذلك وان لم يكن له حق في العفو كالنبت مع الابن فورثتها مثلها لاحق له الا في
 المال ان عني الابن بخلاف ما لو كانت مع بنت فانها تكون مساوية لها في العفاص والعفو فورثتها
 كذلك ولو كانت مع عممة فمن دعي منها او من العصبة الى القتل فالقتل على قوله فكذلك ورثته
مر وللصغير ان عني نصيبه من الدية **ش** يعني ان المستحقين اذا كان فيهم صغير فعلى
 الكبار عن القاتل فان الصغير يكون له نصيبه من الدية يريد دية عمره حتى تنضم صا لحوالي
 دية الخطا او اقل من الدية لم يلزم ذلك الصغير **مر** ولوليه التطرف في القتل او الدية كاملة
 كقطع يده الا لعسر فيجوز باقل **ش** يريد فان لم يكن مع الصغير كبير بل كان هو المستحق للدم كله
 وحده فان لوليه التطرف في القتل واخذ الدية كاملة فاهما شغل وليس له ان يصالح باقل
 من الدية عند من القاسم اذا كان القاتل مليا خلا فلا يشب صل ولم يحز كل منهما على اصله ان
 مقتضى قول بن القاسم ان الواجب في العمد العفاص ان يكون له ذلك ولا يكون له ذلك على
 مقتضى قول اشهب القاتل بان الواجب التحجير بين العفاص واخذ الدية واليه اشار ابن
 رشد وقيد قول اشهب بان لا يتم فيه بحماية لقتله وكذلك قيد قول بن القاسم بما اذا كان
 القاتل مليا فان لم يكن مليا جاز الصل عنده باقل من الدية واليه اشار بقوله الا لعسر فيجوز
 باقل واما قوله كقطع يده فاشارة الى ان الولي كما يجوز له التطرف في ورثته الصغير من دم غيره
 فكذلك يجوز له ان ينظر في الحناية الكافية في بدنه مادام حيا احترازا مما اذا قتل الصغير
 فان النظر ينقل لوارثه دون الوصي لانه موته انغذ كما سيد كره ولهذا انما مثله بقطع يده
 يريد وكذلك نحوه من الجراح التي لم تات على النفس فينظر الوصي او الاب له في ذلك امسا
 بالعفاص والعقل كاملا الا ان يكون القاتل معسرا فيجوز ان يصالح له على اقل من ذلك ويحتمل
 ان يريد بقوله الا لعسر اي عسر الصغير والاول اظهر **مر** بخلاف قتله فلعاصبه **ش** هذا هو
 الذي تقدم التبيه عليه فريبا وانما قال فلعاصبه ولم يقل فلو ارثته لئلا يفسد على ان
 التفصيل السابق في ولاية الاستيفاء في هذا وان الذوجه لا مدخل لها في هذا وحكم الشاهنا
 حكيم فيما سبق وللحجج عليه بالغ او غير بالغ ان يعفو عنه دمه عدا او خطا ويكون عفوه
 عن الخط من ثلثه للاخلاق واختلف في الجرح والشم وما ينيل من بدنه او عروقه فاجاز
 بن القاسم في الواضحة عفوه عنه كان خطا او عدا او قال بن الماحشون ومطرف واصبغ لا يجوز
 له ذلك **مر** والاجب اخذ المال في عبده **ش** هكذا وقع لفظ احب عن بن القاسم في المدونة
 والمعنى ان الولي للصغير ان يقتل عبده ان ياخذ له القيمة ممن قتله ولا يقتص
 له اذا كان القاتل عبدا مثله اذا لافع للصغير في العفاص وكان ينبغي ان يتعين اخذ
 المال الا ترى كيف قال بن القاسم فيما تقدم لا يصالح له باقل من الدية وما ذلك الا لان
 النظر له في اخذ المال لكن قد يكون ترك العفاص عن الجاني واخذ المال زيادة في جراته

يقدم

علي المجني عليه فيري الوصي ان العضاض اولى لدرية المعسدة عن الصغير **من** وقتص من يعرف باجرة المستحق **ش** يريد ان المبروح يقتص له من يعرف العضاض اذ ليس كل احده يعرفه ابن عبد السلام ويكون من اهل العدالة وقوله باجرة المستحق اي يدفع له الاجر من عنده لان الحق له وهذا هو المشهور ان الواجب في حق الجاني التكين وقد فعل والقطع امره رايد وقيل ان الاجرة على الجاني لان الواجب في حقه التسليم ذكره بن سميعان واختاره هو بن رشد الاول **من** والحكم رد القتل فقط للولي وهي عن العت **ش** المشهور ما ذكره ان السلطان يحول له ان يرد القتل للولي اي يعوض له العضاض في القتل فيقتص لنفسه وقال اشهب ليس له ذلك والاول هو النظار لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم القاتل المستحق وعليه فينتهي المستحق عن العت بالجاني والتشديد في صفة قتله والتمثيل به فان تولى ذلك بغير اذن الامام اذ كما تقدم وقاله في المدونة وغيرها من المباحث فان قتله الاوليا بعد ان شهدت البينة لم بالقتل قبل الاعذار فان جرحت البينة قتلوا به وان لم يجرح ادبوا وفي سماع اصبح اذا كان للقتيل وليان فاقصر احدهما فليس عليه قتل يعني وبغير نصاحه نصف الدية لانه اطلع حقه اذ لعله كان يعفو عنه وقاله اصبح و اشار بقوله فقط الى ان الحاكم ليس له تكين المستحق فيما دون النفس من القاطع والجرح وهذا اما لاختلاف منه والفرق على المشهور ان الاصل كان ان لا يمكن لاني قتل ولا جرح لكن خرج القتل بالنفس الوارد كما تقدم فيبقى ما عداه على الاصل وايضا فان المتولي فيما دون النفس هو المجني به عليه او حضرته فيجعله ما اصابه على شدة الحق فيزيد في المثلة بخلاف القتل **من** ويخرج للبرد والحرق **ش** يعني ان الجاني يريد فيما دون النفس يوجب قضا صده لاجل البرد والحرق وقد نص مالك على التاخير في السرقه للبرد الشديد وقاله بن القاسم في كتاب السرقه ان كان الحرما يعرف حرقه كالبرد فاراد مثله وجزم به في كتاب الدم فقال والحرق عتدي بمنزلة البرد وظاهر كتاب محمد عدم التاخير في الحر وهو مبني على الخلاف في تحقيق العلة **من** كلبر **ش** اي ان التاخير يكون امدد ممتدا الى البرد لما حرجه الدارقطني من حديث مسلم بن خالد الذمجي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يقتص من الجرح حتى ينتهي وظاهره انه يوجب للبرد ولولا ان التاخير على السنة وهو مذهب المدونة وقال اشهب لا يوجب بعد السنة عياض يريد في الخطا ويعقل الجرح بحاله عند تمامها ويطالب بالزيادة بعد وظاهر كلامه ايضا ان ايراد الذي قبل السنة لا يوجب الى تمامها وقتص منه وهو قول الاكثر وقاله بن مناس لا بد من الاستسنا سنة لتمد عليه الفصول الاربعه خوفا ان ينقص **من** كدته خطا ولو كجاية **ش** الصمير في دية عايد على الجرح المفهوم مما تقدم والمعني ان دية جراح الخطا توجب الى البرد لان الامر في ذلك قد يؤول الى النفس او الى ما تحمله العاقلة فان بري على غير شين فلا عقلة فيه ولا ادب اذ لم يتعد وان بري قبل على شين فحكومة ومثله التاخير فيما لا يستطاع العقود فيه اذ كان عمد الكبر عظام الصدر والعنق والصلب فان بري على شين فحكومة فان كان فيه شين مقدرا كالجائفة والمامومة اخرا ايضا عقلة الى البرد عند بن القاسم وعلمه في المجموعه بان قد يجب فيه على العاقلة دية نفس بقسامته وقال اشهب

لا يوجز ذلك اي لانه لما كان فيه عقل مسير كان التاخير اذ ذاك لا فائدة فيه اذ لو
على غير علم لا يحيط من ذلك المقدرة شي بلا خلاف وهذا عندنا فيما اذا بلغ العقل ثلث الدية
فاما الموصلة والمنقولة فلا يجعل العقل فيها عند **مر** والحامل وان خرج مخيف لا بدعواها **ش**
دل قوله وان خرج مخيف على ان التاخير هنا في قتل النفس ومعنى ذلك ان الحامل اذا قتلت
شخصا فانها توجز عند رجل عند ظهورها ببله لا بدعواها قال في المدونة وينظرها النساء
فان صدقها لم يجعل عليها محمد وكذا لو جرح في العضاء من الشيخ ابو محمد يريد في الجراح الموقوفة
وهو تعبير لمذهبهم ولذا قال هنا وان خرج مخيف والباقي فيه للسببية وانما اخبر الحامل لانها
لو قتلت لقتل معها جنينها فتوجز بالنفس الواحدة نفسان **مر** وحسب كالحديث يعني انها اذا
احزناها لاحد حملها فلا بد من حسيها كما في الحدود الواجبة عليها وليس في ذلك كفالة **فدع**
فان يادر الولي وقتلها فلا عرق لان شرط العزة في الجنين ان ينادي له قتل مؤنثا فاستل
ففيه الدية بقسامة **مر** والمرصع لو جرح من **ش** اي وكذا لو جرح الموضع اي ان يوجز للرضيع
من يرضعه لئلا يودي قتلها الي هلاكه وقد جاء هذا في حديث الغامرية **مر** والمولاة في الاطراف
كحديث لله لم يقدر عليها ويدي باسند لم يخف **ش** يريد ان الحلال اذا اجتمع عليه قطع طرفين
فاكثر وخيف عليه من قطعها في مؤر واحد الدلالة فانها تقدر عليه بقوله والمولاة اي توجز
المولاة وهو المراد بالتفريق الذي تقدم بعض الاشياخ فان اجتمع عليه حدان لله او لادمي او
لاحدهما لله والاخر لادمي وكان فيه محمل لما اقيم عليه وان كان فيه محمل لاحدهما يدي باكثرهما
كالحد للزنا وشربه الخ فيحد للزنا والي هذا اشار بقوله كحديث لله الي اخره ثم قال الا ان يخاف
عليه من الماتة ولا يخاف عليه من الثمانين وان كان الخوف لضعف ابتدي بالحد من الزنا
فاقيم عليه ثم يستكمل وقتا بعد وقت فاذا اكملت الماتة ضرب لشرب الخمر وان كان الحقان
لادمي بان قطع واحد او قذف احدا فترعا على التبدية من غير نظر الي الاخرين وان كان
فيه محمل لاحدهما دون الاخر فقيم عليه الادني بلا قرعة ويبدأ بحق الله اذا اجتمع معه حق
ادمي الا ان لم يقدر الا على حق ادمي فتوجز حق الله لو قتل احدا لا يخاف عليه فيه وان كان لله
الخوف اي وقت الحق لله ابتدي به بقوله كحديث لله لا يقدر عليها يريد او لله ولا يدي
فانه لا يباي عليه ذلك مع الخوف قال في المدونة في التارق يقطع شمال رجل فان
عينه تقطع للسرقة وشماله مضاعفا ومجم ذلك الامام او يقرقه بقدر ما يخاف عليه
او يامن وكذا الحد والنكال اذا اجتمعا على رجل فان اجتمع حق الله وحق العباد يدي بما هو
لله فان عاش اخذ منه حق العباد وان مات بطل فان سرق وقطع يمين رجل قطع للسرقة
اذ هي اكدر ولا عفو فيها ولا شيء للمقطوعة يده كما لو ذهبت يد القاطع باسم من الله تعالى **مر**
لا بدخول الحرم **ش** يعني ان الجاني لا يوجز بالتحايه الي الحرم يريد سوا كانت جنابته قتلا او
جرحا قال في العتبية والحرم احق ان تقام فيه حدود الله ونبيه يهدى على خلاف اي حنيفه
ان القاتل اذا التجا الي الحرم لا يقتل منه فيه ولكن يضيق عليه بان لا يتابع ولا يكلم حتى يخرج
فان اخذ منه قتل ولكل من القاتلين ادلة بطوله ذكرها هنا قال في العتبية ولا يستطردان
يخرج من محله فان دخل الي المسجد الحرام اخذ منه للعصا او غيره **مر** وسقط ان عني رجله

في النفس ان جرحها بمصا
في الامر من جرحها

كالباقي **في** **ش** اي اذا تعدد المستحقون للدم فعني رجل منهم فلا قيام للباقين بالدم وينزل
 عفوه في سقوط العقوبة منزلة عفوا لجميع والعفو هنا باعتبار سقوط القصاص وعدم سقوطه
 وفيما تقدم باعتبار ما يتعلق به من سقوط الدية وعدم سقوطها ولهذا كان الفاعل في قوله
 وسقط ضمير يعود على القصاص وقد اشار الى ان المستحقين هنا اما رجال كلهم او نسا كلهن او
 مجتمعون وقد بدى بالقسم الاول لئلا يباين قوله وذكر ان العقود يسقط بعفو رجل منهم وظاهرة
 كانوا كلهم اولاد او اخوة او غيرهم كالاعمام والحوالي ولا خلاف في ذلك في الاولاد والاخوة
 واختلف في الاعمام وخوهم فقال مالك وابن القاسم يسقط العقود ايضا وعن مالك ايضا
 لا يسقط ولما بقي القتل وان ثبت بقسامة ونكل احد ثم اقيم رجل من العشيرة مكانه وحكي
 بن رشد فيما اذا عني احدا او ليا عن الدم بعد ثبوته ببينة او قسامة ثلاثة اقوال يفرق
 في الثالث وهو مذهب بن القاسم في المدونة بين ان يكون قد عني فيكون لمن بقي حظه
 من الدية او الكذب نفسه فلا شيء لمن بقي ويبدى واذ لك ان كانوا قد قصوه قالوا ياتي
 في سلطان الدية ثلاثة اقوال احدها انها تبطل ولا شيء لمن بقي وهو قول بن الماجشون
 والثاني ان لمن بقي حظه من الدية بغير قسامة ان كان العفو بعد ثبوت الدم او بقسامة
 ان كان العفو قبلها والثالث تفرقة بن القاسم بين ان يكون العفو قبل ثبوت الدم او
 بعده **ص** والنتيجة اولي من الاخت في عفو وصده وان عفوت بنت من بنات نظر الحاكم **ش**
 هذا هو القسم الثاني وذكر فيه مسيلتين الاولى ان يكون المستحق للدم بنتا واختا وصا
 ذكره هو مذهب المدونة قال فيها وان لم يترك الابنته واخته فالابنته اولي بالقتل
 وبالعفو وهذا اذا مات مكانه والمراد بصد العفو القتل كما قال في المدونة ثم اشار الى
 المسئلة الثانية بقوله وان عفت بنت من بنات نظر الحاكم وهي ايضا مسئلة المدونة
 قال فيها فبين اسم من اهل الذمة او رجل لا يعرف له عصبة تقتل عداومات مكانه وترك
 بنات فلن ان يقتل فان عني بعضهن وطلب بعضهن القتل نظري ذلك السلطان
 بالاجتهاد اذا كان عدلا فان راى القتل او العفو امضا ابو عمران وانما كان له ذلك لانه
 بمنزلة العصبة ان يترك لبيت المال ما بقي قليل لا يبرح فان لم يكن الامام عدلا فقل لا الذي
 يتبين له ان لا يسئل له الى القتل الا ان يكون البلد منه جماعة عدول مجتمعون وينظرون
 فان راوا القتل قتلوا وينوبون مناب السلطان ثم اشار الى القسم الثالث بقوله
ص وفي رجال ونساء يسقط الايهما او ببعضهما اي لم يسقط العقود الايهما اي بالرجال والنساء
 اجمعين وهذا انما يتصور اذا كانت النساء اعلا درجة من الرجال سلمنا تقدم انهن لا كلام لمن
 مع الذكرا المساوي لمن **قوله** او ببعضهما اي بعض الذكور وبعض النساء ان يكون عني من
 كل صنف بعضه واحري اذا عني مجموع الصنفين او جميع الصنف الواحد مع بعض الصنف الاخر
 ومنهم من كلامه انه لو عني احد الصنفين واراد الصنف الاخر القتل ان الدم لا يسقط وهو
 مذهب المدونة قال فيها والقول قول من اراد القتل منهما جميعا وهذا اذا ثبت الدم
 بقسامة وعن مالك القول قول العصبة في العفو والقتل وعنه ايضا ان القول قول من اراد
 العفو منهما جميعا اما اذا ثبت الدم ببينة وحان النساء الميراث فلا مدخل للعصبة **ص** ومما

اسقط البعض فلن يقي نصيبه من دية عد كاره ولو قسطا من نفسه وارثه كالمال
سق اي ومهما اسقط البعض من له العفو العود وجب للباقين نصيبهم من دية عد لان القتل
 كان عد اي يريد وكذا لك لو عني بعضهم او كلهم على الدية فانه يجب لهم دية عد ابن عبد السلام ولو عني البعض
 على جميع الدية فللباقين نصيبهم على حساب دية عد ثم يضمنون كلهم ما حصل له ويقسمون كلهم
 كما انهم اجتمعوا على الصلح به وقوله كاره يريد ان الدية تكون مقسومة بين مستحقها على قدر
 الله سبحانه وتعالى وانما يسه على ذلك خشية ان يؤولوا بها تقسم على التساوي او يؤخذ لك هذا
 اذا كان الصمد في ارثه عايد على المستحق ويحتمل ان يكون الفخير عايد على القصاص ويكون
 منه اشارة الى ان القاتل اذا ورث وقصاص نفسه سقط عنه القتل اذ لا يباح له قتل نفسه
 نفسه ويؤيد هذا قوله بعد ولو قسطا من نفسه ومعناه انه اذا ملك من دمه حصه
 سقط القصاص من ولده يقي نصيبهم من الدية وهكذا قال في الجواهر ثم قال ومثال ذلك انه
فيُسقط القصاص عن القاتل لانه ورث حصه فهو كالعفو وليقية الا حقه عليه حطيم من الدية
 الثاني اذا قتل احد الابناء والاحزانه فالقصاص عليها ولكل واحد منهما ان يقتل الآخر
 لان احدهما ورث اباه والآخر ورث امه فان باء واحدما فقتل الآخر استوفى حقه وكان له
 لورثه المقتول ان يقتلوا القاتل فان تنازعوا من يداها اجتهد اللطان في ذلك حسبما يري
 وان عني كل واحد عن صاحبه جاز وجب لاحدهما دية ابيه وللآخر دية امه وقال خلف بن
 رزقون سألت عنها محمد بن محبوب وابن عبد وس فقال لا يري ان يعنى عنها جميعا لانا ان ذهبنا
 ان نقتل احدهما ورث الباقي الدم ولا يكون عليه قتل وكل واحد يقول تقتل هذا قبل ولا بد ان
 يعنى عنها وقاله بن الموان وتبينان سنة ويجلده ان مائة الثالث اربعة احوه قتل الثاني
 الكبير ثم قتل الثالث الصغير فقد وجب القصاص على قاتل الصغير لان الثاني لما قتل
 الكبير ثبت القصاص عليه للثالث وللصغير فلما قتل الثالث الصغير ورثه الثاني وحده
 مورث ما كان له عليه من القصاص فسقط وسقطت حصه التوريك اي نصف الدية وكان
 له قتل الثالث بالصغير فان عني كان له عليه الدية بقا صه بنصفها اي الذي كان عليه
 من قتل اخيه الكبير واخذ منه النصف الباقي وان قتله دفع لورثته ما وجب لميتهم عليه
 وهو نصف دية وقوله وارثه كالمال اي وارث القصاص على نحو ميراث المال فيدخل
 الذكور والاناث مع استواء الدرجة وكذا لك الزوجه ويكون لها القصاص والعفو كالقصاص
 وهذا قول بن القاسم في المدونة وقال غيره انما ذلك على نحو ميراثا استيفاء الدم فلا يدخل الانا
 الا ان اكد اعداد رجة من الذكور **ص** وجاز صلحه في عد با قتل واكثر **ش** الصمير في صلحه عايد على
 الحياي يعني انه يجوز له ان يصلح في العد على مال الميراث من الدية او اقل يريد الى اي اجل شاء ونفق
 اشبه في الواضحة على حوار الصلح على ذهب او ورق او عرض مثل الدية او اكثر منها ثوبا او
 نقد **ص** والخطا كبيع الدين **ش** يعني والصلح في الخطا حكمه حكم بيع الدين لان الواجب في الخطا
 مال فان اوقع بمال موصوفه فهو كبيع الدين بالدين وهذا اطلاقا هراذا صلح الحياي وامان صاغت
 العاقلة فهو منقح الدين في الدين وطا هرهذا ان النقد يجوز على كل وجه وليس كذلك اذ لا يجوز

أخذ ذهب عن ورق ولا ياب لعكس لانه صنف سنا **ح** ولا يضي على عاقلة كعكسه **ش** يعني
ولا يضي على الجاني على العاقلة اي لان العاقلة تدفع الدية من أموالهم ولا يرجعون بها عليه
ولا يلزمهم صلح عليهم كما لا يلزم الاجنبي صلح عنه غيره وكذلك لا يلزم الجاني صلح العاقلة
عنه وهو مرادة بعكسه **ح** فان عني فوصيه **ش** يشير بهذا الى ان دية الخطا مال فانه اعني
عنها اعتبر عفو في الثلث فان خرجت من الثلث صحت الوصية وان رادت على الثلث فحق
الزائد على اجارة الورثة وهذا يعني قوله فوصية وفاعل عني ضمير يعود على المجني عليه فانه
اوصي مع ذلك بوصايا اخرى خاصت العاقلة مع اهل الوصايا الاخرى في ثلث الدية وثلث غيرها
ان كان له مال غير الدية **ح** وتدخل الوصايا فيه وان بعد سبها او بثلثه او بشي اذا عاش
بعد ما يمكنه التغيير فلم يغير **ش** الضمير المحرور يعني عائد على الثلث المعلوم من لفظ الوصية
اذ من المعلوم ان المرفوض ليس له ايضا الا في الثلث والمعنى ان المجني عليه اذا اوصي بوصايا
كاملها تدخل في ثلث الدية ولو كانت تلك الوصايا بعد طر وسب الدية وهو الجرح او القادة
المقاتل واحرق اذا كانت الوصية قبل ذلك ولذا احسن منه لفظ المبالغة واسرار يقول
او بثلثه الى انه يدخل في ثلث الدية ايضا من اوصي له بثلث ماله وكذلك يدخل في ثلثها من
اوصي له بشي بعينه كما نوت اودابة او خرد ذلك وقوله اذا عاش بعدها هو شرط فيما يوصي
به قبل طريان سبها وما من قوله ما يمكنه مصدرية ظرفية اي اذا عاش مدة يكون فيها له
ثابت الذهب يمكنه تغيير الوصية فلم يغيرها ولم يغير من ثلثها فان لم يكن في ثلث المدة
ثابت الذهب بل عمر مجرد الضرب والجرح فان الوصايا لا تدخل فيها **ح** خلاص العهد **ش**
اي فانه لا يدخل للوصية فيه لانه ليس بمال الميت وانما هو اذا قبلت الدية بعد موته مال
طار للورثة بعد الموت قال في كتاب محمد ولو ان الموصي قال ان قتل اولادي الدية فوصيتي
فيها او اوصي بثلثها لم يحز ولا يدخل منها في ثلثه شي لان ذلك عطف الموت ويعوم اوصي مال محبوس
محمد بل لا مال له **ح** الا ان ينفذ مقتله ويقتل وارثه الدية وعلم **ش** ما اشار اليه ان الوصية
لا تدخل لما في العهد منه باداة الاستئذان على ان هذه المسئلة ليست من ذلك وان الموصي له
يدخل فيها وذلك اذا انقل له مقتل من مقتله وبقي حيا يتكلم فيقتل اولاده الدية وعلم بها
فيوصي فيها لان مال علم به قبل حروجه وتعلقه بين الموانع بعضهم **ح** وان عني عن جرحه
او صلح فاته فلا وليا به القسامة والقتل ورجع الجاني فيما اخذ منه **ش** يريد ان المجني عليه
اذا عني عن جرحه او صلح عليه الجاني بما اخذ منه ثم تراهي جرحه فاته فان اوليا في جرحه
في امضا العفو والصلح وفي تقصير ذلك ويرجعون الى حقهم في النفس في العمد والدية في الخطا
تقتسامتهم فاذا تقصروا ذلك رجع الجاني فيما اخذ منه ولهم وقال استنب الا ان يقول عفو
عن الجرح وما تراهي اليه فيكون عني عن النفس قال في الجواهر بعد ان قال فلا وليا به ان
يقسموا او يقتلوا لانه لم يعف عن النفس وانظر كلامه استنب خلاص وان المذهب التحريم
للاوليا ولو قال ولهم هذه المقالة التي ذكرها استنب او كلامه تفسير وروايات انظر ذلك
في كلام ابن عبد السلام **ح** والمقاتل الاستحسان على العفو فان لكل حلف واحدة ويرى
وتلوم له في بيئته الغاربة **ش** يريد ان القاتل اذا دعي ان ولي الدم عني عنه وانكر ذلك فان

له ان يجلفه على ذلك وهذا هو المشهور ولا شبه عند محمد لا عين له عليه لان اليمن لا تكون
في استحقاق الدم الا خمسين يمينا وهذا يريد اخون بوجوب عليه قسامة مع البيعة او مع
قسامة اخرى قد كانت ولو قال القاتل جلف يمينيا واحدة لم يكن له ذلك ارايت ان استخلفه
فلما قذر لم يقتل قال قد عني استخلفه وقوله فان نكل اي ولي الدم ردت اليمين على
القاتل بن تونسي فجلفه يمينا واحدة لخمسين لان المدعي عليه انما كان جلف يمينيا واحدة
انه ما عني وهي المردودة فان جلفها يريد الى هذا اشار بقوله جلف واحدة ويريد
فان لم يجلف قتل وهو واضح وقوله وتلوم له في بيئته الغاية يعني ان القاتل ان
ادعي بيعة غايبة على العفو تلوم له الامام وخوف في المدونة **م** وقتل بما قتل ولو نارا
ش قتل الاول مبيي للعقول وهو مسند للقاتل وقتل الثاني مبيي للفاعل وما موصولة
صوما موصولة وحذف العايد لكونه جريا لحرف الذي جري به الموصول وتقدم بكلامه
وقتل الجاني بالذي قتل به وهذا اقوله بغاي وان عاقبتهم فعاقتوا بمثل ما عوقبتهم به فن
اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم ولما جاني في الصحيح انه عليه الصلاة
والسلام رضى راس اليهودي الذي رضى المرأة وما روي من حديث ابي بكر ان رسوله
صلى الله عليه وسلم قال لا قود الا بالسيف ففيه مباركة بن فضالة وقد ضعفه بن معين
في احد قوليه وكذا ما روي عن النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قود
الا بالسيف ولكل خطا ارض هو ايضا ضعيف وقد قال عبد الحق كلها ضعيفة وهذا الذي
ذكره مفيد بن لم يقتل بقسامة فاما من قتل بقسامة فلا يقتل الا بالسيف قاله في السبا
والمقدمات واسار الى ان المذهب لم يختلف فيه وقوله ولو نارا يعني فان القاتل
اذا قتل بها فانه يحرق بها للعمومات المتقدمة الباقي وهو المشهور خلافا لعبد الملك
للمنفرد عن الهام لتعذيب بعد اب الله رواه البخاري **م** الاجر ولو اط وسحر وما يطول **ش** اما
الثلاثة الاول فلا شتر اكها في العصية ثم من الامام المقتصم بفعل شيئا منها بالجاني كان حرجه في
حقه ونسقا لكونه امرا بحرما المتفق على منعها واذ لم يجز القصاص بهذه فلا بد من العدة
الى السيف وقوله وما يطول يريد ان القاتل اذا قتل بشي يطول الامور فيه فانه لا يفعل به ذلك
وانما يقتل بالسيف ونقض في التلقين على ان هذا هو الاصح وكذا القاضي ابو بكر ونقضه والصحيح
من قوله علمنا ان المماثلة واجبة الا ان يضل في حد التعذيب فليعد الى السيف ومقابل الاصح
هو ظاهر الاطلاقات **م** وهل والسم او يجتهد في قدره تاويلات **ش** قال في المدونة ومن سقى رجلا
سما فقتله فانه يقتل بغدر ما يري الامام فجلها بن رشد في البيان على انه يقتص به ويكون
راي الامام راجعا الى قلة السم وكثرته لان من الناس من يسرع موته بالتيسير ومنهم من لا يسرع
موته الا بالكثر لا خلافا من جهة الناس قال وهو ظاهر لفظ الامام وظاهر الواضحة وباولها
بن ابي زيد على خلاف هذا وقال يعني يجب القود بغير السم والي تاويل بن رشد اشار بقوله
او يجتهد في قدره اي الامام والي تاويل ابي محمد اشار بقوله وهل والسم كذا كذا كذا
الجر وما معها **م** تغرق والحرق والجرح وضرب بالعضي للموت كذا في عصوين **ش** اي فيقتص
بالغريق والحرق وان قتله جرح قتل به واشترط عبد الملك ان يكون الجرح مما يشدخ قاله

مفيد

يقتل بالنبل ولا بالرمي بالحجارة اذ لا ياتي على ترتيب القتل وهو من التعذيب وقال
استنب اذ اكان اذ كيف لا يعرف فانه يشغل وكذا لك كلما هو من هذا المعنى من طرحه من مكان
مرتفع وقوله ضرب بالعصى للموت كذا في غضون يشير به الي انه لا يشترط في الضرب بالعصى
وحقق عدد الضربات بل لو ضرب بالعصى ضربتين مات فانه يضرب بها الي ان يموت وهكذا قال
في المدونة وقال ابن نافع عنه وذلك اذا كانت الضربة جمة فاما ان يضربه ضربات فلا
وهكذا احكى النخعي القولين عن ابن القاسم ومالك في كتاب محمد وزاد في الثاني اذا كانت العصى
تجهر بضربة واحدة فله ان يقتض بها او بالسيف واستنب انه راي انه ان زيد مثل الضربتين
مات زيد النخعي وهو احسن فاذا مات الاول عن محض ضربات ضرب مثل ذلك العدد فان
لم يميت وري انه لا يزد مثل الضربة والضربتين مات فعلى والا جهر عليه بالسيف **مس** ولكن يستحق
من السيف مطلقا **ش** يريد ان المستحق اذا طلب ان يقتض بالسيف فانه يمكن منه لانه عدل
الي الا حق غالبيا على المقتول ولو اتفق ان يكون قتله باحق من السيف وطلب المستحق ان يقتض
بالسيف لم يمكن من ذلك هكذا قال ابن عبد السلام فيما رايته وهو محال للاطلاق الذي
ذكره هنا **مس** واندرج طرف ان تعدد وان لغيرة لم يقصد مثله كالا صابع في اليد **ش**
يريد انما دون النفس يندرج فيها اذ لم يقصد المثلة وان حمله على ذلك غيره وهو ما اذا
قطع يد واحد وفقا عن احد وقتل اخر فانه يقتل لولاة المقتول ولا يشرى لغيرهم لان القتل
يأتي على ذلك كله وري بعض الحكماء خارج المذهب انه يقتض اول صاحب اليد ويقتل
وان لم يقصد المثلة النخعي وهو القياس واحترر بقوله لم يقصد المثلة مما اذا فعل به ذلك
قاصدا مثله فانه يفعل به ذلك ثم يقتل واحترر بقوله ان تعدد اي تعدد قطع الطرف مما
اذا فعل ذلك حفظ كما اذا قطع يد واحد خطا وقتل اخر عمدا فان دية اليد لا تسقط بل
حجب ذلك على العاقلة ثم يقتض منه للقتل ولا خلاف فيه وقوله كالا صابع في اليد يريد به
انه اذا كان يندرج الاطراف في النفس فكذلك الاصابع مع اليد فاذا قطع الاصابع عمدا ثم قطع
عداها **ش** الكف فانه ان لم يقصد التعذيب والمثلة به قطع من الكف وان قصد المثلة فعلى به كذلك
وعلى ما تقدم ولو كان قطع الاصابع او الخطا ثم قطع الكف عدا فانه يقتض منه للكف ولا
يسقط دية الاصابع وانظر هل يجري في ذلك ما تقدم فيما اذا كانت بيد المجني عليه ناقصة
اصبعًا فاكثر **ش** ودية الخطا على البادي خمسة بنت مخاض وولد ابون وحقة وحقة
ش لما كان الناسي عن الحناية اما قصاص واما دية و فرغ من ذكر القصاص اتبعه
بذكر الدية وهي تخفيف الباعيا من وهي من الودي اي الملاك ومنه اودي فلان اي هل
فلما كانت من الملاك سميت بذلك لانها نسبة وقد تكون من التودية وهو شد اطبا
اي احلته ثم شهد وقوله ودية الخطا اي دية الذكرا الحر المسلم واما حد ف هذا هب
للتبعية عليه فيما ياتي بذكر مقابله واحترر بقوله الخطا من العهد كما سجد كرهه ويقوله على
البادي من غيره وهم اهل الذهب والورق وجعل اصبع ورجل اهل مكة والمدنية اهل
ذهب وسياق ذكر اهل المذهب والورق باسم من هذا وقوله خمسة هو صفة لموصوف

محذوف

١٣٧
 حذوف اي مائة من الابل خمسة اي من خمسة انواع وقوله بنت مخاض اي عشرون
 بنت مخاض وقوله وولد البون اي عشرون بنت لبون وعشرون بن لبون وكذلك
 الحق والخذعة اي عشرون من كل نوع منها وذلك تمام المائة واحجف رجلا البقي في اقصا
 واطن في الحذف ولهذا يعسر فهم ما ذكرنا من كلامه **وربع** في حذوف بن اللبون
ش يعني فان كانت الجباية قد اربعت الدية فتكون من اربعة انواع كل نوع منها خمسة
 وعشرون وذلك مائة وحذف منها ابن اللبون والخاصة لان دية العمد اذا قبلت من اهل الابل
 تكون خمسا وعشرين بنت مخاض وخمسا وعشرين بنت لبون وخمسا وعشرين حقة وخمسا وعشرين
 حذوة ولا فرق على المشهور بين ان يقع العفو من بعض الاولياء او وقع العفو من جميعهم على دية
 مبهمة فراجع الاموال الدية فهي كدية خطا الا انها على الجاني في ثلاث سنين ولا تحمل العاقلة منها
 شيئا **ش** وتلثت في الابل ولو مجوسيا في عدم يقتل به كجره بثلاثين حقة وثلاثين حذوة واربعين
 خلفه بلا حد **ش** البا في قوله بثلاثين متعلقة بقوله تلثت يعني ان الدية على الابل
 مغلطة فتلثت عليه اي تكون من ثلاثة انواع كما ذكرنا ثلاثين حقة وثلاثين حذوة واربعين
 خلفه اي في بطونها اولادها بن الحلاب غير محدود دية اسنانها واليه اشار بقوله بلا حد
 سن وهو المشهور ولا شبه في كتاب محمد ما بين ثنية الى باربع عامها وشمل قوله الابل الابل
 والامهات والاحداد والحداد بخلاف الاعام وخوهم وبنه بقوله ولو مجوسيا على ان التلثت
 المذكور لا يقتض بالمسلم بل لو فعل المجوسي بابنه ما يوجب التغليب على الدية اذا اخطا كواه
 الضمان وهذا هو الاصح ومقابلته بعد الملك اسما لا تعلظ عليه وتقله في النواذر عن مالك
 والمغيرة وانك هذا ممنون وقال لم اره في شيء من الساعات وعلل التغليب على بسقوط
 القوة واحسن بقوله في عدم الخط فان خطا لا يوجب تغليب عليه وتغيبه ذلك بالهدم
 الذي لم يقتل به احترازا مما لو فعل به ما يوجب عليه القتل كما اذا اخطعه وشق خوفه او ذ
 حجه ويخوذ لك فانه يقتل به ولا دية عليه حينئذ والعمل الذي لا يقتل به مثل ما فعله المجوسي
 بابنه في الموطن ان رجلا من بني مدح يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فاصاب ساقه فمات
 حرجه فمات فقدم سراقة بن جهم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر اعد دية علي
 ما قد يد عشرون ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما قدم عداخذ من تلك الابل ثلاثين حقة
 وثلاثين حذوة واربعين خلفه **ش** قال ابن احو المقتول فقال هانا اذا قال حذوها
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء وفي غير الموطن ثم دعي بام المقتول
 واجنه فدفعها اليهما ثم قال فوسعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يرث القاتل شيئا
 ممن قتل وقوله كجره يريد ان التغليب كما يجب في النفس فكذلك يجب في الجراح وهو
 قول مالك في المدونة والمسبوط وله في المختصر عدم التغليب فيها لا لحظا رتبها عن
 رتبة النفس ولان التغليب ندر كالتوقيف ولبعد الملك وتجنون ان كان الجرح مما يقتض
 فيه من الاجنبى غلظت فيه الدية وان كان مما لا يقتض فيه من الاجنبى كالما مومة والجايفة
 وخوهم لم تغلظ وعنه بن القاسم ان التغليب فيما بلغ ثلث الدية فالتسروا اذا فزعنا على القول
 بالتغليب فيكون في الما مومة والجايفة ثلث الدية المغلظة وهكذا غيرهما من الجراح على قدر

نسبته من الدية ثم تعلظ **ص** وعلى الشامي والمصري والمغربي القديسار وعلى العراقي
 اثنا عشر الف درهم **ش** قوله الشامي والمصري والمغربي قال في الحواهر ومن الحق بتم في
 ذلك والحق باهل العراق فارس وخراسان وقد تقدم ان اهل مكة واهل المدينة اهل ذهب
 عند اصبع وبن حبيب وقال استهب اهل الحجاز اهل ابل واهل مكة منهم واهل المدينة اهل
 ذهب وما ذكره من كون اهل المغرب اهل ذهب نحو في الخلاب وقال بن حبيب اهل
 الاندلس اهل ورق الباجي وهو محتمل ان يكون خلافا لما في الخلاب ومحتمل ان يجمع بينهما بان
 مراد اهل الخلاب ما عدا اهل الاندلس قال وعندي انه ينظر الى غالب احوال الناس في
 البلاد فاي بلد غلب على اهله شي كانوا من اهله واذا انتقلت الاحوال وجب انتقال الاموال
 وقد اشار اصبع الى هذا في قوله ان مكة والمدينة اليوم اهل ذهب ولا يوجد في الدية عندنا
 بقدر ولا غم ولا عزم والله اعلم **ص** الا في المثلثة فيزداد نسبة ما بين الدينين **ش** اشار بهذا
 الاستشنا الى ان الدية المثلثة تعلظ ايضا باعتبار الذهب والورق وهو المشهور وظاهره
 ما ذكره في المدونة وكتاب محمد ثم رجع فيه الى عدم التعلظ وظاهر كلامه انها لا تعلظ في الدرجة
 وقد حكم في البيان فيها ثلاثة اقوال الاول لا شهب انها تعلظ فيها الثاني حكمه في المعونة عدا
 التعلظ فيها الثالث التعلظ في المثلثة فقط وهو قول بن القاسم وروايته عن مالك
 وقول بن وهب قال وهو اعدل الاقوال وقوله فيزداد الى اخره هو بيان لصفة التعلظ
 وهو ان ينظر الى قيمة اسنان الخمسة واسنان المثلثة في البلدان كان بلد ابل او ما قرب
 اليه من بلدان ابل كما قال اصبع فمما رادت من حسن اربع او اقل او اكثر اخذت نسبتها
 فزيد على الف الذهب او الاثنى عشر الف درهم وهذا هو المشهور وقيل بل يزداد على ذلك
 ما بين الثميتين من العدد من غير نسبة وقيل تقوم المثلثة فيكون في الدية ما لم تنقص
 عن الف الف درهم او الاثنى عشر الف درهم فلا ينقص من ذلك شي وجعل في البيان الخلاف
 في هذه وفي المربعة سواء في الكافي انه يوجد منه فقل ما بين الثميتين الى ان تبلغ دية
 وثلاث فلا يزداد عليه واذا قومتا المثلثة فتقوم حالة ولما الخمسة فعلى تأجيلها حسبما
 جعلت وقاله بن يونس وبعض القديسين انها ايضا تقوم حالة والاول اظهر **ص** والكافي
 والمعاهد نصفه **ش** الصنف المصنف اليه نصف على الذكر الحر المسلم المجهوم مما تقدم
 والمعين ان دية اليهودي والنصراني وهما الكراد بالكتاني على النصف من دية المسلم وكذلك
 حكم المعاهد وانظر عطفه المعاهد على الكافي وهو ايضا قد يكون كتابيا فيكون من باب عطف
 الخاص على العام ولو قال والذي والمعاهد لكان احسن وما ذكره من التخصيص هو وارد عنه
 عليه الصلاة والسلام ان قال فيما رواه النسائي عقل اهل الذمة نصف عقل المسلمين وهم
 اليهود والنصارى وروى الترمذي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عقل الكافر نصف
 عقل المسلم **ص** والمجوسي والمرتد ثلث خمس **ش** ثلث الخمس من الاثنى عشر الف ثمان مائة وذلك
 لان خمس الاثنى عشر الف درهم الف درهم واربعة دية درهم وثلث ذلك ثمان مائة درهم ولا اشكال
 ان دية المجوسي كذا ورد في الموطأ عن سليمان بن يسار قال مالك وهو الاصح يجمع عليه عندنا
 واختلف في دية المرتد فقيل كدية المجوسي لانه على دين لا يقر عليه وهو قول بن القاسم واستهيب

فج

فجب ثلث

واصبح واليه اشار بما ذكر ولا شبه ايضا ان دية اهل الدين الذي ارتد اليه
 وقال سحنون لاديه فيه وهو استحسن مراعاة لما لا يري استنباطه **مر** وانني كل كنصفه
س يعني ان دية سناكل من تعدد ذكرهم على النصف من دية ذكورهم وقد نقل بعضهم
 الاجماع على ذلك ودية المرأة الحرة المسلمة على البادي خمسون من الابل على ما تقدم من خمسة
 وعبر خمسة وعلي اهل الذهب خمسمائة دينار وعلى اهل الورق ستة الاف درهم ونساء الكفا
 على النصف من ذلك ودية المجوسية والمرتدة اربع مائة درهم **مر** وفي الرقيق قيمته وان زاد
س اي وان زادت على دية الحر وهذا مما لا خلاف فيه عندنا لانه ما رفاق كان كسائر السلع **مر**
 وفي الجنين وان علقه عثرامه ولوامة فقد اوعزة عند او وليدة تساويه **ش** اي سوا كان
 الجنين ذكرا او انثى وسوا كان ذلك عن ضرب وخوف او خوفه كذا بشرط ان يكون امرأجا فممنه
 ولشهادة البينة انها منذ خوفته لذمت الفراش الي ان سقطت ولشهادة علي السقط وقوله
 وان علقه هذا مذهب بن القاسم وقد تقدم في هذا باب العدة لانا لكلام في هذا الباب
 وما حل به المعتدة وما تكون به الامة ام ولد سوا وتقدم خلاف بن القاسم واستنبط في الدم
 المجتمع ان المذب بوضع الماء الحار عليه وعثرامه مبنية احب في الجنين وانشاء يقول
 ولوامة الى الام لا فرق بين كونها حرة او امه اي ولا بين كونها مسلمة او كتابية فعشر
 الحرة المسلمة خمسون دينارا او ستمائة درهم او عزة تساوي ذلك بعض الشيوخ من يفتي
 الخدمة لامن عليه وهذا اخوما يظهر من كلام الباقي فانه فسرها بالانسان وفسرها
 غيره بالنسبة وقال بن عبد البر هي من عزة العرس فعلي هذا لا بد من كونها من البيض
 وقيل هي من العزة بمعنى الحيار والاحسن قال في المدونة فان قل الحر من تلك البلد
 فلوخذ من السودان وفي المجموعة من وسط السودان ولا يوخذ في ذلك عند بن القاسم
 ابل وقال استنبط فوجد خمس فذا يرض اي بنت مخاض وبنت لبون وحقه وحذقة وحقا به
 محله وعثره اصبح ولا حسب بن القاسم الا قال بالابل ورواه عنه ابو زيد وفي جنين الكفا
 ان لم يكن الا بسلما نصف ما في جنين المسلمة الحرة وهي عثرامه او عزة تساويها فان كان
 الا بسلما ففيه ما في جنين الحرة المسلمة وفي جنين المجوسية اربعون درهما واما جنين
 الامة ففيه عشدة اتم كما ذكر وهو مذهب المدونة من غير نظر الى حرية ابه لانه
 تابع لامة لانه لا ان يكون ولده من امته كما سياتي وقال بن وهب ليس في جنين الامة الا
 ما نقصها وقوله فقد اي في مال الجاني وهو مذهب الجاني وهو مذهب المدونة وروي ابو زيد ان العاقلة
 تحملها والا ولم يقيد بان لا يكون ثلث دية الجاني ففي المدونة في المجوس يضرب بطن مسلمة خطا
 فان عاقلته حمل جنينها ان العتمة ميتا والضمير في قوله تساويه عايد على العشوي تكون
 العرة مساوية للعشوي اي عشوكان كما تقدم وظاهر هذا ان الجاني بالخيار بين ان
 يدفع مثل عشو الام والعدة المكنى وهو الذي يقتضيه قول مالك وبن القاسم واستنبط
 وظاهر المدونة **مر** والامة من سيدها والنصانية من العبد المسلم كالحرة **ش** الاشكال
 ان جنين الامة من سيدها حران كان مسلما لان الامة بصيرة ام ولد فهي كالحرة فيكون
 في جنينها ما في جنين الحرة واما جنين النصانية يريه او اليهودية فكذلك عند بن القاسم

فعب

لانه حرمت قبل امه مسلم من قبل ابيه وقال اشهب فيه عذرية امه واختلف في النضائية يتزوجها
 محوس وبالعكس هل الجنبها حكم ابيه او حكم امه والا ولا يصح **مر** ان زاولها كله حية **ش** زاولها اي انقل
 عنها يريد ميتا يدل عليه كلامه الا في وجبة حال من الام اي شرط وجوب العزة ان يفصل عن امه في حال
 حياتها واحتررت بقوله كله مما اذا خرج بعضه في حياتها وباقيته بعد موتها فانه لا شيء فيه من راشد
 وهو النظار من قول مالك وقيل فيه العزة وحكي القولين بن سفيان واحتررت بقوله حية مما اذا لم
 يخرج منها الا بعد موتها فانه لا شيء فيه علي المشهور لانه كعضومنها ولا شهب في كتاب محمد وجوب العزة
 فيه **مر** الا ان يحيى قال دية ان اقسامها ولو مات عاجلا **ش** يعني فان انفصل الجنين عن امه حياتها
 ماتت يريد سوا كانت في حياتها او بعد موتها ويريد ايضا والحناية خطا ويدل عليه ما ياتي وقوله
 فالدية ان اقسامها اي اوليا الجنين ولا استكمال في القسامة مع تراخي الموت لاحتمال ان يكون مات
 من غير ضربة واما ان مات عاجلا فقال اشهب لاقسامته واستحسنه لان محله ان الموت عن الضربة
 كغير الجنين وقال بن القاسم لابد ايضا من القسامة واليه الاشارة بقوله ولو مات عاجلا والفرق
 بين الجنين وغيره عند ان الجنين لضغفه يخاف عليه الموت بانه في سبب فان اي الاوليا على
 هذا القول من القسامة فحكي صاحب التكت عن بعض الاشياخ ان لم العزة كمن قطعت بده فتراما
 منها فوات فابوا ان يقسموا فان لم دية اليد عبد الحق وهو عدي غير مستقيم اذ ليس لم العزة
 لان الجنين لما استهل صار من جملة الاجزاء والت دية عن العزة **مر** وان تعدد ضرب ظهر
 بطن او راس مني العضاض خلاف **ش** يحتمل ان يكون الصغير في بؤرة عايد على الفعل ولو تعدد
 الجاني الفعل وضرب المرأة في بطنها او بطنها فخرج الجنين حيا ثم مات هل يجب على العاقل قصا
 ام لا ويحتمل ان يكون عايد اعل القتل اي وان تعد قتل الجنين بضرب امه في بطنها وبطنها
 ومن ذهب بن القاسم في المدونة والمجموعة ان العضاض يجب بقسامة وقال اشهب لا قصا
 وهو مروي عن بن مالك وشهده الباقي بن الحاحب وغيرهما ولذا لم يقتصر الشيخ على احد
 القولين ضربا على عادته في مثل هذا والحق بن مناس ضرب الراس بالظهر والدطن بخلاف
 ضرب الدجل وتبينها وحكي بن ابي زيد في مختصره ان ضرب الراس كالرجل في ثقي العضاض
 وجوب الدية في مال الحيا **مر** وتعدد الواجب بتعدد **ش** يريد ان الواجب وهو العشر
 او العزة ان لم يستهل والدية ان استهل بتعدد بتعدد الجنين وهو ظاهر **مر** وورثت
 علي العرايض **ش** اي ان ذلك الواجب الحاصل عن الجنين يورث علي ورايض الله تعالى
 وهو قول مالك المرجوع اليه وكان اولا يقول هي للابوين على الثلث والثلثين فان لم يكن
 الا احدهما فهي له خاصة عبد الحق وانما يتصور انفراد الاب تبذلك اذا خرج ميتا بعد موتها
 علي القول الذي يقول ان فيه العزة وانما علي قول بن القاسم في الكتاب فلا **قلت**
 وكذلك اذا خرج بعد موتها حيا ثم مات علي قول اشهب المتقدم وذهب اشهب الي ان الام تخص بما
 وحيث في جنينها لانه كعضو منها وهو احد قول بن القاسم **مر** اذا استهل بعد موتها
 صار خا ثم مات ورثها لانه عاش بعد موت مورثه وورث ايضا عزة ما القته قبل موتها وسوا
 القته بعد موت المستهل او قبله لان الجنين يورث **مر** وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان
 الحناية اذا برى من قيمته عبد افرضا من الدية كجنين البهيمة **ش** يعني ان الجراح ليس فيها

واستعمل في هذا القول

القبض من غير دفع القصاص
منه او غيره واخرج الدية او قسامة
بشيء من ماله او غيره

القبض من غير دفع القصاص
منه او غيره واخرج الدية او قسامة
بشيء من ماله او غيره

القبض من غير دفع القصاص
منه او غيره واخرج الدية او قسامة
بشيء من ماله او غيره

سوي الحكومة الاما يستثنى من الجافية واحوايتها وفي قوله من الدية متعلقة بنفسا
اي بنسبة نفقات الجنابة من الدية وعند احوال اي يقوم المجني عليه في حالة تعدد عدة
ولذا قال فرضا اي يفرضه كذلك والحاصل ان المراد بالحكومة ان يقوم المجني عليه عبد الله
بالفرض سالما بما يشاء ثم يقوم ثانيا بسعين فقد علت ان التفاد الحاصل بين القيمتين
هو العشر فيجب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو مائة دينار او الف درهم وميتاد درهم
وهذا هو المعروف وفي تفسيره من ان الحكومة احبها الامام ومن حضره عيان وظاهرة
عند بعضهم انه خلاف الاول واي الخلاف في ذلك اشار ابو عمران وقال هو الذي كنا نقول
به قتل ان نري القول الاخذ وقوله اذا برى يعني ان التقويم انما يكون بعد برى الجرح لاحتمال
ان يبرأ من النفس او الى ما يحل العاقلة وقد تقدم بيان هذا وقوله كجئنا البهيمه يعني
فانها تقوم من سائمة ناقصة ثم ياخذ بها نسبة ما بين القيمتين وهو واضح وقد سبق
هذا في باب العيوب **ص** الاجافية والامة فثلث والموضحة فنصف عشر والمنقلة والهاشمية
فعشر ونصفه وان شئنا فبين ان كن براس او لحي اعلا سقط في الناح والقيمة للعبد كالدية
والا فلا تعد **ش** هذه الجراحات التي وقع التبيه انما استثناهما وانما كان بينهما ما ذكر
من التقدير لما في كتابه صلى الله عليه ولم يعود من حرم وفي المامومة ثلث الدية وفي الجافية
مثلهما وفي الموضحة خمس وفي غير رواية مالك وفي المنقلة خمس عشرة فريضة قال
في المقدمات وانفق على ذلك العلماء وما ذكر في الهاشمية هو الجاري على قول من القاسم ادعاه من
هاشمية عنده الا بقود منقلة وعليه كان يناظر الاسدي وقاب بن الفقار فيها ما في الموضحة
فان صارت منقلة فحسب عشرة وان صارت مامومة فثلث الدية وذكر بن عبد البر ان فيها عند
الجمهور عشرون وفي المقدمات وقوله وان شئنا فبين يريد ان الشارح جعل فيها شيئا
مقدرا واطلق من غير تقييد بشئ ولا عدمه مع ان الجراح قد شئنا وهو واضح بالنسبة الى
مادون الموضحة واما الموضحة فاختلف في شئنا على قولين الاول قال بن زرقون يزداد فيها
لاجل الشئ قليلا كان او كثيرا لان الشئ لا يلزمها غالبا فليست كالمامومة والجافية والمنقلة
والثاني لا شئ ان يزداد فيها مطلقا وروي بن نافع عن مالك ثلثا انه يزداد فيها الا ان
يكون شئنا يسيرا وقوله ان كن براس او لحي اعلا يريد الاجافية فانها مختصة به
بالظهر والمطن واما المامومة وما بعدها من الموضحة والمنقلة والهاشمية فان العرض
المذكور في كل منها مشروط بكون ذلك الجرح في الراس او اللحي اعلا واما ما كان منها في
البدن فليس فيه الا الاجتهاد ولذا قال سوا لا تعد **ص** وتعد الواجب جافية تعدت
ش يريد ان الجافية اذا تعدت بان يكون قد ضرب من بطنه فخرجت من ظهره او بالعكس
فان الواجب فيها دية جافيتين وهذا هو الاصح وهو اختيار بن القاسم وبه اخذ اشهب ومحمد
بن عبد الحكم وقد روي اشهب ان الصديق رضي الله عنه قضى بذلك جافية ناقة من الجاني
الا يبي الى الاسير ومقابل الاصح ان فيها دية جافية واحدة فقط والقولان في المدونة واختاره
المعنى هذا الثاني وعلله بان ثلث الدية انما وجب في الجافية لعدم اضرارها لان تصادف
مقتلا كالقلب او الكبد او غير ذلك وذلك انما يحس في حين الضرر بمن خارج وهي اذا عادت

حتى بلغت الحجاب الاخر لم يكن فيها الاثنت واحد ونفودها بعد ذلك اذا نفدت من داخل
 الى خارج لا عذر فيه **قلت** وفيه نظر فان الضربة قد تضاد في جزوها من
 المقابل ما لم تضاد في جوارها هذا على تقدير ان موجب تلك الدية هو العذر كما ذكرنا وما على
 غير ذلك فلا **قوله** كنفقة الموصحة والمنقلة والامة ان لم تنقل والا فلا فان نفور في ضربات
قوله يعني وكذلك يتعدد الواجب بتعدد الموصحة والمنقلة والامة المأمومة فسيطر ان يكون عاين
 المواضع لم يبلغ العظم وما بين المنقلات لم يبلغ العظم وما بين المأمومات لم يبلغ ام الدماغ والى
 هذا كله اشار بقوله ان لم تنقل وقوله والا فلا اي وان انقلت المواضع والمنقلات والمأمومات
 حتى صارت متسعة من قتره الى قتره فلا يتعدد فيها الواجب ولو ضربت واحدة او ضربات
 في قتر واحد كما ذكره **قوله** والدية في العقل **قوله** هذا شروع منه رحمه الله تعالى في الاشياء التي
 يجب الدية لجزائها وسواها كانت من المعاني او من الاعضاء وقد قدم الكلام على المعاني وبقائه
 منها بالعقل لانه اشرف شي من الادي و قد جاء في الحديث ان فيه الدية كاملة بن الموار وقاله
 عمرو بنيرة وبه قال مالك واصحابه قال اشرب وقني به عمرو وغيره اللحي فان جن من الشهر يوما
 وليلة كان له جز من ثلاثين جزا من الدية وان جن النهار دون الليل او بالعكس كان له جزء
 من ستين **قوله** اختلف في محل العقل ما هو ف قيل هو في القلب وهو قول مالك والشر
 اهل الشرع وقيل الرأس وهو قول بن الماحون واي حنيفة والشر الفلاسفة وبنى على القولين
 ما اذا ضرب مأمومة فذهب عقله فعلى الاول له دية للعقل كاملة وتلك دية المأمومة
 كما لو ضرب صريرة واحدة فحسف عينه وذهب سمعه وعلى الثاني له دية العقل كاملة ولا
 شي له عن المأمومة كمن اذهب بصر رجل وفق عينه بضربة واحدة وافق القولان على انه
 لو قطع يديه او رجليه او كثرها فذهب عقله لغد عليه الدية **قوله** او السمع **قوله** انما عطف به
 هذا مع ما بعده من المعطوفات با وخيفة بؤهر المشا رة مع الواو ومرا دة ان الدية ايضا
 يجب في زوال السمع والاختلاف فيه عندنا **قوله** والبصر والنطق والصوت والذوق او
 قوة الجماع او ضله او تجذبه او تبر ليه او سوي **قوله** يعني وكذلك يجب الدية بزوال كل
 واحد من هذه الامور بعزده وانما ذكر النطق مع الصوت وجعل في كل منهما دية كاملة لما بينهما
 من العموم والحضور لان النطق اخف من الصوت اذ هو مأخوذ في تعريفه فقال بعض العلماء
 النطق هو الصوت المعتمد على مقاطع الحروف ففعل الصوت كالحسن له وهذا غير له قوله
 في تعريفه الانسان هو الحيوان الناطق فيجعل الحيوان جنس له اما لو ذهبها مع الضربة
 واحدة فدية واحدة وسياتي حكم ما اذا ذهب بعض ذلك فاضطرر المذهب في الذوق
 فقال بن عبد السلام المشهور ان فيه الدية على ما يظهر من كلام غير واحد من الشيوخ ولم يذكر
 فيه اكثرهم خلافا ونحو ابو الفرج اليان فيه حكومة قال وربما استغري هذا القول من
 المدونة وغيرها حيث لم يجعل في لسان الاحزس الحكومة مع ان الذوق حاصل في لسانه وفي
 المقدمات لا اعلم لاصحابنا نصا فيه وينبغي على اصولهم ان يكون فيه الدية كاملة وقال اللحي
 يجب فيه الدية قياسا على الشئ بن راشد ورايت الفقهاء بالدير المصرية ينكرون عليه ذلك
 ويقولون هو خلاف المدونة لانه اوجب فيها في لسان الاحزس حكومة وفي الذوق ولعله

اجاب عن سوال الاخرين داهلا عن الذوق ولوسنة على ذلك لاجاب بالدية ولا خلاف في وجوب
الدية في اذنها ب قوة الجماع المحمي ويجب في ذهاب النسل شي سقاة او اطعمه وان لم يفسد الانفاظ
وكان يمتني ولو فعل به ما احدمه او ابوصه او سود جسمه وجب له عليه الدية **س** او قيامه
وجلوسته **ش** يعني ان الدية تجب في مجموع منفعة القيام والجلوس وظاهرة انها لا تجب في بطلان
احدهما على الفريدة وقال **س** بن القاسم في القيام وحده الدية وقال عبد الملك انك انك الصل
ولم يقدر على الجلوس ففيه الدية واحتمل المحمي وجوبها اذ اطل جلوسه وكان يقدر على المشي
عن احنا ولم يبلغ ان يكون كالداك وكذا لك عنده اذ افسد قيامه وصار كالداك وكان يقدر
على الجلوس قال وقيل ان الدية واجبة اذ انطوي اي صار كالداك **س** او الاذنين **ش**
هكذا جعل بن الحبيب وعمر فيها الدية قال علي الاصم وقيل لا يجب فيها الامع السمع وهو مذهب
المدونة وظاهر الموطا والقولان لما لك وانما اقتصر على الاول وان خالف مذهب المدونة
اعتمدا على الصحيح المذكور ولما روي ان في كتاب عمرو بن حزم وفي الاذن حمسون وحقيقة
الكلمة في العضو المخصوص لا في المنفعة فلو رد الاذن بعد زوالها فثبتت وعادت لهيتها
ففي سماع عيسى لاديه فيها وهذا على القول ان الواجب فيها الحكومة واما على القول بان
الواجب فيها نصف الدية فهي كالسن وسيا في ذلك **س** او الشوا **ش** يعني وكذا تجب الدية له
في الشوا وهو حادثة الراس وقاله عبد الملك بن الماجشون ونص عليه المحمي وغيره **س** او العينين
او عين الاعور للسنة **ش** لا اشكال في وجوب الدية في اذها العينين واحتمل في وجوبها له
في عين الاعور فالذي عليه مالك واصحابه انها تجب فيها واجب على ذلك بالسنة والمراد
بها ما قاله بن شهاب بن ثبيته وفضي به عمرو وعثمان وعلي وابن عباس وبه قال سليمان بن
يسار وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير **س** بخلاف كل زوج فان في احدهما نصفه **ش**
يعني ان العين انما اختصت بالدية كاملة بالنسبة الى الاعور للسنة واما عينها من كل
مزدوج في الانسان فلا تكل الدية الا بمجموعها فاما احدها فلا يجب فيه الا نصفها وانما ذكره
الضمير في قوله نصفه نظرا الى العقل اي فان في احدهما نصف العقل الواجب فيها **س**
وفي اليدين وفي الرجلين **ش** اي في كل منهما الدية وسوا كان القطع من الاصابع او من العضد
في اليدين او من الورك في الرجلين ويندرج ما فوق الاصابع قطعا او شبيها **س** ومارت
الانف **ش** المارن هو مالات من الانف وشبه ايضا الارنبه والدونة والشهور ان فيه
الدية كاملة وبه قال الفقهاء السبعة وفي المجموعه عن بن شهاب عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قضى في الانف بقطع مارتنه بالدية كاملة ولا ينافع عن مالك ان الدية انما تكون
فيه اذ اقطع من اصله لما صح عنه عليه الصلاة والسلام في الموطا وغيره في كتاب عمرو بن
حزم وفي الانف اذا اوعب جدي عامية سن الابل **س** والحشفة **ش** اي وكذا تجب الدية
كاملة في حشفة الذكر وهي راسه دون قصبتها **س** وفي بعضهما حبسا بها من لامن اصله
ش الضمير المثنى في الموضعين عائد على المارن والحشفة والضمير المثنى يحتمل ان يعود
على الدية والضمير المذكور على العضو المقتطوع كان مارنا وحشفة ويحتمل ان يكون الضمير
المؤنث عابدا على الحشفة ويؤخذ الحكم في المارن من ذلك والضمير المذكور عائد على الانف

الضمير المثنى المارن

الضمير المثنى المارن

ويوضح الحكم في الحشفة من ذلك والحاصل ان المارن اذا قطع بعضه كان فيه حساب به معاصر
من المارن لا من اصل الالف وكذلك اذا قطع بعض الحشفة فانما ينظر المقطوع منها فيحسب برمتها
تجب الدية لمن اصل الذكر وقاله في المدونة والمجموعة وكتاب بن الموار **ش** وفي الانثيين مطلقا
ش يريد سوا قطعنا او سلبنا او رصنا حجر او نحو حتى رالتا قاله بن شعبان وقد حرج النسي
في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي البيهقيين الدية وهو صالح لكل
صورة من الصور الثلاث **ش** وفي ذكر العنين قوله **ش** قد تقدم في باب النكاح في عيوب له
الزوجين ان العنين هو الذي له ذكر صغير لا يتاقي به الجماع وظاهر كلام بعض الاشياخ انه
من له ذكر صغير لا يتاقي به النساء على ما استتف عليه قال الباجي وفي ذكر الذي لا يتاقي به النساء
دية كاملة وكذلك ذكر الشيخ الكبير الذي ضعف عن السداد ذكره بن حبيب عن مالك قال في الموار
وليس ذكر استرخا ذكر الكبير مثل الجنابة عليه او امر ينزل من النساء وفي تخمرا الوفا رانا
في ذكره الحكومة المحمي وعلى احد قولي ما لك فيه الدية كاملة وكذلك الحصور الذي لم يخلق له
ما يصيب به النساء فانظر تقسيمه الحصور فانه يقتضي ان العنين يغربا به الذي له الة
عكسه ان يصيب بها النساء وقد تقدم ان العنين قد يفسر بالمعترض **ش** وفي شغل المرأة ان بدا
العظم **ش** هكذا انص عليه مطرف وابن الماحون وروي ان عمر رضي الله عنه قضى فيها بالدية
اذا سلبا حتى بدا العظم بن حبيب وهما اعظم مصيبة عليها من ذهاب ثدييها او عينيها والمسنان
بجسم الشين وسكون الفا قال الجوهري وشغل الدم وشغلها حروفا **ش** وفي ثدييها او حليتها
ان يطل اللبن **ش** اي وكذلك تجب الدية في يدي المرأة اذا استأصلها واما حليتها فبغير الحاد
واللام وهي راسها فلا تجب الدية فيها الا بشرط ابطال اللبن خلا فالعبد المالك قالها تجب عنده
اذا قطعها من غير نظر الى ابطال اللبن وفي المدونة اذا قطع حليتها فافسد مخرجه اللبن
او افسده ففيها الدية وعن مالك ان الدية تجب بابطال اللبن او فسادا وان لم يقطعها
شي فان عاد بعد فسادا ردت ما اخذت اشتب واذا ذهب من الثديين احليتها ما هو
ستداد لمدد رها ففيه الدية والا ففيها بقدر شينها **ش** واستوفى بالصغيرة **ش** يريد
ان الحكم المتقدم انما هو بالنسبة الى الكبيرة التي يبين عدم عود منفعة لبنها قائما
الصغيرة التي لم يسن فيها الا بطل حمله فالحكم فيها وقول العقل وسواء كان في سن الصغيرة
والله اشار بقوله **ش** وسن الصغيرة يتغير للاياس كالقود والا تنظر منه **ش** يعني ذلك
لا يعجل في سن الصغيرة الذي لم يتغير اذا قلعت باحدة العقد في الخط والعناصر في العقد بل
سيتا في بدلك الى ان يوس من سارها وقتيد النقي العفل بما اذا كان الحاي غيره
ما موت وامان كان ما مونا فلا يوقف واذا قلعت بالاياف فقل يوقف جميع ذلك وهو الظاهر
او مقدارا اذا انقضت لم ينقص له والله ذهب سحنون قتل له وكم ذلك قال هو معروف
كالعين الصغيف بصرها واليد يدخلها النقص اليسير ومراة بقوله ولا تنظر سنة ان
السن اذا اجاورت الحد الذي لا ينبت فيه ولم ينض السنة فانه ينظر بقيةها اذا انقضت
وجبت الدية او القود وقوله لم يتغير هو بضم الياء المثناة من اسفل وسكون التاء المثناة
اي لم يسقط اسنانه الدواضع واما بفتح الباء وشديد التاء المثناة من فوق او المثناة فغا

اذا اثبتت الروايع بعد سقوطها يقال ان الغلام هو متغور اذا سقطت روايته
فاذا اثبتت قيل ان الغرام اصله اي تغر فقلت البات ان ادعت وان شئت قلت **ثغرة**
جعل الحرف في الاصل هو الظاهر **ص** وسقط ان عادت **ش** الصبر المثنى راجع الى العقل
والعقاص المفهومين ما تقدم والمعنى ان سنن الصغير اذا عادت لثبوتها سقط مجموع العقاص
والعقل ويرى ما كان موقوفاً من العقل الى الجاني واستشكل سقوط القول بذلك لان العهد انما
يقصد به الام الجاني بمثل فعله الا ترى انه يقتض من الجرح غير الخطر وان يرى على غير
واجب بان سنن الصبي لا يماثل سنن الكبير فوجب القول **ص** وورث ان مات **ش** يعني فان
مات الصبي قبل نيات سنه فان ورثته يستحقون ماله في ذلك من عقل او قول **ص** وفي عود
السرا صغر حسابها **ش** يعني فان عادت سنن الصغير اصغر مما كانت حين القلم فان الجاني
يوجد منه حساب ما نقص منها يريد في الخطا والعهد وقيدة بعض الاشياخ في العهد بما اذا
عاد ما فيه نفع واما ان عاد ما لا نفع له فانه يقتصر له وقد اشار المحقق ايضا الى ذلك **ص** وجوب
العقل بالخلوات **ش** لانه في الغالب لا يعرف ذهابه الا مع ذلك اذا خلوات اجمع ما يكون فيها له
العقل بخلاف غيرها **ص** والسمع بان يصاح من اما كن مختلفة مع سدا الصحيحة ونسب لسمعه
الاحز والا فسمع وسط وله نسبتان حلف ولا يختلف قوله ولا يهتدر **ش** يعني وجوب السمع بان
يصاح من اما كن مختلفة الجهات بعد ان تسد اذنه الصحيحة فاذا لم يختلف قوله سدت له
الناقصة ثم يصاح به ثم ينظر ما بين الصحيحة والمصابة وينسب ذلك الى الدية ويوجد
ما ينوبه منها وهذا اذا اصاب في احدي اذنيه وبقيت الاخرى سالمة واما اذا اصاب
فيهما معا او كان لا يسمع باحدهما واصيب في الباقي فقتل اذ اثار اليه بقوله والا فسمع وسط
اي نسب سمعه الناقص الى سمع وسط وياخذ نسبة ما نقص عنه من الدية ثم اشار الى ان ذلك
مشروط بامر من الاول ان يحلف المجني عليه على ذلك وهكذا انفق عليه ما لك وبن القاسم
واشتهب في غير المدونة وسكت فيها عن التمين وكذلك وقع في رواية بن وهب في غير المدونة
وقد اختلف فيها لانهما يمين تامة اذا الجاني لا يحقق كذب المجني عليه واما يمينه الامر الثاني
ان لا يختلف قوله في ذلك ويختلف اختلفا فاستقاربا واما اذا اختلف اختلفا متبايناً
فلا شيء لان ذلك يدل على كذبه واليه اشار بقوله ولا يهتدر وقال عيسى بن دينار له
الاقل مع يمينه والاول قول مالك في كتاب محمد ونقله اصبح عن مالك واحكامه **ص** والبصر
باعتلاق الصحيحة كذلك **ش** يعني وكذلك بحرب البصر باعلاق العين الصحيحة وقوله
كذلك اي يفعل في ذلك كما فعل في اصابة احدي السمعين او مجموعتهما بن شاس ويختبر به
نقصانه اي النظر بان يعرف نهاية ما يبصر بعينه الصحيحة بعد ان تبدل عليه الاما
فتسد ثم ينظر نهايته ما يبصر به من العين المصابة وتبدل عليه الا ما كن ثم يقاس به
احداهما بالاحز في انه اعرف قد لا ينقص كان له بحسبه قال وان ادعي ان جميع بصر
ذهب صدق مع يمينه والظالم احق ان يحمل عليه وهكذا قال في المدونة قتل وهق
جواب لا يعم جميع صور المسئلة منها مغرقة في العهد والخطا والنظر من لوازم العهد **ص**
والشم برأيه حادة **ش** يريد بالحادة المنقرعة للطبع لانه في الغالب لا يبصر على ذلك لاسيما

مف

السمع بان يصاح من اما كن مختلفة مع سدا الصحيحة ونسب لسمعه

اذا استدعى عليه ذلك مقدار ما يختبر منه فاذا علمت منه البقرة او القرينة الدالة
 على كذب به فدل على ذلك وكذلك اذا اظهر من حاله ما يدل على صدقه في دعوي ذهابه فانه
 يصدق **ص** والنطق بالكلام اجتهاد **ش** اي ويجرب النطق بكلام المجني عليه باجتهاد اهل
 المعرفة في ذلك ونحوه في المدونة قال ولا ينظر الى عدد الحروف فان مثلاً الرخو والسديده
 فان قال اهل المعرفة يقع في نفوسنا انه ذهب من كلامه نصفه او ثلثه اعطي يقول
 ذلك قال في العينية وعندها فان شك اهل المعرفة ان يكون الثلث او الربع اعطيه
 الثلث والظالم احق ان يحمل عليه ولا يصح ان الدية تجزأ على ثمانية وعشرين حرفاً عدد
 الحروف ثم يقال له انطق بالحروف فما عجز عن النطق به اعطى بحسبها وبعضها وان كان
 العقل الا ان ذلك لا ينبغي ان يراعى كالاصابع فان بعضها انفع من بعض وعملها مستو واختاره
 المجني ورده من الموان وغيره بان بعض الحروف لا حظ للسان فيها كالحاء والميم وايضا
 فان الحروف لا تنحصر في ثمانية وعشرين حرفاً في لغة العرب فلا ينبغي ان يسقط خط حظه
 الزايد لان الدية تعوض عن الكلام الذي هو اعم من لغة العرب **ص** والذوق بالمقر **ش** المقر
 بفتح الميم وكسر القاف يقال مقر الشيء بالسر مقر مقراً اي صار مرا ونوشى مقر والمقر ايضاً
 الصبر والمعنى ويجرب الذوق بالاشياء الحادة المرورة **ص** وصدق مدعي ذهاب الجميع بين
ش ظاهرة ان ذلك عام في جميع الصور وهو ظاهر في الجواهر اعماد كدركه فكذلك في ذهاب
 جميع بصره كما تقدم ولا فرق بين البصر وغيره في ذلك **ص** والضعيف من عين ورجل ونحوهما
 خلقه كغير **ش** كخوها اي اليد والاذن وقوله خلقه اي خلقت ضعيفة يريد او حصل
 لها امر سماوي اضعفها وقوله كغيره اي غير الضعيف وحاصله ان الضعيف من ذلك
 خلقه او سمي اي في وجوب الدية بالعوي وقيدة في البيان بان لا يكون نقصاً النقصان
 اي على اكثره والافليس له الاحساب ما بقي من عقله وجب الباقي خلافاً في الناقصة
 بمرص **ص** وكذا المجني عليها ان لم يخذلها عقلاً **ش** اي وان اخذ لها ذلك فليس له الاحساب
 ما بقي وهذا هو الذي رجع اليه مالك وكان ولا يقول ليس له الاحساب ما بقي مطلقاً اخذ
 لما عقلاً ام لا والقولان في المدونة ولا ينفع ثالث ان فيها العقل كاملاً اخذ لما عقلاً ام لا
 يريد قياساً على السن اذا اسودت فاخذ عقلها ثم طرحت فان فيها العقل كاملاً **ص** وفي لسان
 الناطق **ش** هو معطوف على قوله وفي يدي المرأة وحملتهما والمعنى ان الدية احتاجت
 تحب في لسان الناطق واحترق بلسانه من لسان الاحزس فان فيه حكومة كما سذكره
 قال في المدونة والدية للنطق باللسان وفي الترمذي والنسائي انه عليه الصلاة والسلام
 قال في كتابه لعرو بن حزم وفي اللسان الدية وانما خص احكامها بهذا لسان الناطق
 لان لسان الاحزس لما كان لا منفعة له اشبه البعوضة التي ليس فيها الا الحكومة وكذلك
 البضعة اللحم من جسده ونحوه **ص** وان لم يمنع النطق ما قطعه فحكومة كل لسان الاحزس له
 واليد الشلا والساعد **ش** يريد فان قطع من اللسان ما لا يمنع النطق بسببه فانما منه
 الحكومة وهذا اوافق لما قال في المدونة ان الدية للنطق باللسان ولهذا ايضا كانت
 في لسان الاحزس حكومة اذ لا نطق فيه وقوله والساعد يريد ان من قطع كفه جناية

اوغيرها ثم قطعت يده بعد ذلك حفاظا له على القاطع ما وجب بالحكومة كما في اليد
 الثلاثة واليتى المداة **ش** اي وكذلك تجب الحكومة في اليتى المرأة وهو قول بن القاسم
 وابن وهب وقال اشهب فيهما الدية قال وهما اعظم عليهما من ثدييهما ووجه الاول عدم ورود
 النص فيهما وبالقياس على الرجل والا لية بفتح الهمزة **ص** ومن مضطربة جدا **ش** يعني وكذلك
 في السن المضطربة جدا اذا قلعت الحكومة واحترن بقوله مضطربة جدا مما اذا كان اضطرابها
 يسيرا فان فيها العقل **ص** وعسيب ذكر بعد الحشفة **ش** اي ان من قطعت حشفته فاحذر ان
 عقلا اوله ياخذ ثم قطع رجل تلك العصابة الباقية وهي المراد بالعسيب فانما عليه الحكومة
 وهذا معنى قول مالك في الموارية والمجموعة ان الامر المجمع عليه انه ليس في الذكر المقطوع
 الحشفة الا الاجتهاد الشيخ وقد يقال ان فيه الدية لانه جامع ويحصل له به الذمة وخرج
 المحقق قولنا بان يكون فيه حساب ما بقي من اختلاف قول مالك في الاثني هل الدية للمارن اوله
 مع اصله قال الا ان يكون في ميلة الذكرا جاع **ص** وحاجب وهذب وظفر وفيه العضاص
ش المراد بالحاجب الشعر يد ليل اقترانه بهذب العين وهو شعرها وعلي هذا فالحية
 مساورة لما في وجوب الحكومة وهذا كله اذا لم ينبت شعرا في المحل اما اذا نبت فلا شيء فيه في
 الخطا ويوجب في العمد ويحتمل ان يريد بالحاجب اللحم الذي فيه الشعرا في الحكومة وقد
 تقدم الخلاف هل يقتصر في الحاجبين واشغار العينين والحية والراس ام لا وقوله وظفر
 اي وكذلك يجب في قلع الظفر الحكومة وقوله وفيه العضاص اشارة الى العرق بينه وبين
 ما قبله على القول بنفي العضاص في ذلك **ص** وافضا ولا يندرج تحت مهر خلاف البكارة
 الا باصبعه **ش** الاقتضاء عبارة عن رفع الحاجز الكاين بين محرم البول ومسك الذكر ويصير
 المسلكان واحدا وما ذكره من ان فيه الحكومة هو مذهب المدونة في كتاب الزم وفيه
 عن بن القاسم وجوب الدية قتل وهو الاقرب وعنده بن شعبان بانه منعها الذمة
 ولا تمسك الولد ولا البول الى الخلا ولا ن مصيبتها بذلك اعظم من الشعزين وقد رضوا على
 وجوب الدية فيها ولا يندرج الاقتضاء تحت المهر بخلاف ارش البكارة اذا لا يمكن من الوطئ
 الا بان التها وقوله الا باصبعه اي فلا يندرج **ق** في الحواهر ولوان البكارة
 روجبه باصبعه ثم طلقتها فعليه بقدر ما اشائها مع نصف الصداق ويظهر ان ما اشائها
 عند الان وراج في حالها ومما لنا انتهى وما ذكره هو القياس عند اصبح ولا بن القاسم في الموارية
 ان عليه المهر كاملا **ف** ان كان الاقتضاء من الزوج فالحكومة في ماله ان نقصت
 عن الثلث وان بلغت فعليه ما قلته لان اصل فعله ما دون فيه فكان له حكم الخطا واما
 ان كان من اجني اعتصبها ولا رث في ماله بالغاما بلغ لان فعله غير ما دون فيه فكان من
 باب العمد ولا يندرج المهر تحت بل يحتفل مع الحد وانما قيدت الحكومة على الاجني بالاقتضاء
 لانها اذا طاعتته واستحسنه المحقق قال ولا فرق في ذلك بين الزوج وغيره لان كل ذلك طوع
 وفرق المشهور بانها اسقطت حتمنا مع غلبتها من نفسها بخلاف ذوات الزوج فانها مجبورة
 على التمكن **ص** وفي كل اصبع عشرة والاغلة ثلثة الا في الابهام منصفه **ش** الاغلة بفتح الهمزة
 وفي اليم الضم والفتح واحدة الانامل ويصح ان يقرأ عشر بضم العين وفتحها فعلى الاول يكون

(المشقة) قوله ما ج
 (المشقة) قوله ما ج
 (المشقة) قوله ما ج

المعنى وفي كل اصبع عشرة اودية ويكون المعنى على الثاني وفي كل اصبع عشر من الابل والمعنى
واحد لان العشر من الابل هي عشر اودية لانها مائة من الابل لكن قوله بعدة والامله
ثلاثة وكذلك نصفه يدل على تجميع الاول وبه بقوله في كل اصبع على انه لا فرق في ذلك
بين خنصر وابهام وعندهما كما جازي في صحيح البخاري عنه عليه الصلاة والسلام انه قال هذه
وهذه ستوا الخنصر والابهام وقوله والامله اي فيها ثلث العشرة لان في كل اصبع غير الابهام
ثلاث انامل واما الابهام ففي المدونة في كل املة منها نصف العشر يريد لان فيها املتين
فقط سمحون وروين كنانة ان فيها ثلاث انامل في كل املة ثلث دية الاصبع قال
والبيهرجع ما لك واحدا صحابه بقوله الاول قليل وهو لا يطهر لانه لو كان في الابهام ثلاث
انامل لكان في غيره اربع انامل ولا خلاف في ابهام الرجل انه ليس فيه غير املتين **مس** وفي
الاصبع الزائدة القوية عشرة ان افردت **ش** اختلف في الاصبع الزائدة فقال بن
القاسم ان كانت قوية ففيها عشرة قطعت خطأ او عدا اذا لاقضا من فيها اي لا تنفك المثلثة وان
قطع جميع اليد لم يزد لها شي وقال سمحون اذا قطعت اليد التي فيها ست اصابع خطأ كان
له خمسة وقيل له ذلك وفي الزايد حكومة ولم يفرق بين قوية ولا ضعيفة واليه ذهب
بن القاسم اشار بما ذكره غير ان قوله ان افردت يقتضي ان ترتب العشر فيها مشروط بان
يكون قد قطعت وحدها واما اذا قطعت مع غيرها فلا والامر كما علمت من مذهب بن
القاسم مطلق قطعت وحدها او مع غيرها بشرط كونها قوية كما تقدم الخي وان قطعت
عدا اي اليد التي فيها الاصبع الزائدة كان له ان يقتصر من القاطع ويأخذ دية السادسة
ان كانت قوية **ع** وفي كل سن خمس وان سودا بقلع او اسودا او بها او بحجرة او صغرة ان
كانت عدا كالسودا او باضطرابها **س** به بقوله في كل سن على انه لا فرق فيها بين دباغته
وشنية وصرس وقد جاء عنه عليه الصلاة والسلام في كتابه لعروة بن حزم وفي السن خمس فم
ولم يفرق وخرج ابو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاصابع ستوا لاشا
ستوا الشنية والضرس ستوا هذه وهذه سوا واشتار لي ان ديتها يجب بامور الاول قلها وان
كانت سودا حلقه او جناية وهكذا ينظر عليه غير واحد من اصحابنا الثاني اذا جني عليها
فاسودت فان علقها ايضا بكل لانه اذهب جمالها واليه اشار بقوله او باسودا دها وقوله
او بهما اي بالسواد والقلع ومعنى ذلك انه اذا ضربها فاسودت ثم قلعت فان فيها عقلا
واحدا وهذه هو الامر الثالث والرابع اذا حصل فيها حجرة او صغرة واما قال فيها ان
كان عدا كالسواد تنبيهها منه على ما وقع في المدونة قال فيها **قلت** فان ضربه
رجل فاسودت سنة واحرت او اصغرت او اخضرت ما قول ما لك في ذلك قال ما سمعت
من ما لك الا اذا اسودت فان علقها قد تم ولا ادري ما الحضرة والصغرة ان كان ذلك مثل
السواد فقد تم العقل ولا فعلى ما نقص ولا بن القاسم واشتهب ان الحضرة اقرب الى السواد
من الصغرة **قال** وفي ذلك كله بقدر ما ذهب من بيضاها الي ما بقي منه الى سوادها هذه
قال بن بوشن والذي في المواد وحكاها الباجي عن شهاب انه قال الحضرة الى السواد اقرب
ثم الحجرة ثم الصغرة ثم اشار لي الامر الخامس بقوله او باضطرابها حبا والمعنى اذا اضطربها

فاشتد اضطرابها جدا فان عقلها يتم بذلك لانه اذهب منعها يريد اذا كان لا يرجح ثباتها
 بن القاسم وسيتا بهلوسة وقال استهب ان صوبها فخركت انتظرونها سنة فان اشتد اضطرابها
 بعد السنة في كالمقلعة وان كانا اضطرابا خفيفا عقل بقدره وقد مضى القول في سنن الصغير
 والاستينافينها فان اسود بعض السن بعض به ففقه بحسابه من جلدتها ولو انكسر البعض واسود
 الباقي واشتد اضطرابه ثم عقلها وقاله استهب وفي قطع نصفها بحسابها ولو انكسر نصفها
 واسود نصف ما بقي منها او اضطربت فذهب نصف قوتها ففيها ثلاثة ارباع العقل **و** ان
 ثبتت لكبير قبل اخذ عقلها احذلة كالجراحات الاربعة **ش** ثبتت من الثبوت اي استمسكت به
 وقويت في موضعها والى الجراحات الاربعة الموضحة والمنقلة والحالفة والمأمومة ولا ن
 ينبغي ان لو قال الجراحات الخمسة لان منها ايضا الهاشمية لكن قد يقال انما عدل عن ذلك
 مراعاة لقول بن القاسم فان الهاشمية عنده لا بد ان تصير منقلة وما ذكره من ان له اخذه
 العقل هو قول بن القاسم في المدونة وقال استهب لاشي له وموافقا استهب لابن القاسم في
 الجراحات الاربعة تؤهن قوله وتقوي قول بن القاسم اذ صرح الخمي وغيره على انه ياخذ
 عقلها وان عادت لهيتها كما كانت وبينها وبين السن التقدير في كل منهما **و** رد في عوده
 البصر **ش** يعني فان اخذ دية بصره ثم عاد كما كان رد ذلك واخرى اذا لم يكن قد اخذ شيئا
 وظاهر هذا سواء كان بحكم اوله ولا خلاف انه اذا عاد قبل الحكم لا تقوي بقضي له بشي واختلف
 اذا عاد بعد الحكم على ثلاثة اقوال الاول لابن القاسم في المدونة انه يرد ذلك والفرق
 عنده بين البصر والسن ان البصر اذا عاد اعتقد انه لم يذهب حقيقة وانما ستره
 سائر الثاني لا يرد شيئا واليه ذهب استهب والثالث كحمدان كان تقصا بعد الالة لم يرد
 شيئا والارادة قال في البيان وحكم السمع يذهب ثم يعود قبل الحكم او بعده حكم البصر على ما ذكر
ص وقوة الجماع **ش** يريد وكذا ذلك يرد الدية اذا اخذها لكونه ذهب منه قوة الجماع
 ثم عادت كما كانت اولا وسواء ثبت او بعدت وهو مذهب مالك وبن القاسم **و** شفعة
 اللبن **ش** قد تقدم ان اللبن اذا فسد قاخذت المواة عقله ثم عاد فانها تزد ما اخذت
و في الاذن ان ثبتت تاويلان **ش** وقع رواية يحيى عن بن القاسم انها اذا ثبتت
 في موضعها لا عقل لها بخلاف السن وفرق بان الاذن اذا ردت استمسكت وعادت لهيتها
 وجري فيها الدم والسن لا يجري فيها الدم وقال في البيان ان له العقل وهو مذهب المدونة
 وذهب صاحب النكت الى ان مذهب المدونة كرواية يحيى لا عقل لها والى هذا اشار
 بقوله تاويلان ولم ينبه على عود الكلام ولا عود العقل فاما الكلام اذا عاد بعد انقطاعه
 فانه يلزم بعود ما اخذت عند مالك وبن القاسم واختلف عنه اذا عاد العقل فقبل
 الذي يجري على مذهب من سلسلة البصر انه يرد وقيل لا وهذا الاخير هو مذهب
 استهب والعرف بين البصر والعقل على قول بن القاسم هذا ان البصر اذا عاد علم انه لم
 يذهب حقيقة وان العقل يذهب حقيقة هكذا قيل ومنه نظروا فان العقل لو زال
 حقيقة لم يعد وانما حصل له سائر ثم انكشف عنه وقد تقدم ثمن باب الطهارة ان بعض
 سراج الرسالة اعترض قول اي محمد وجب الوضوء من زوال العقل بنوم مستثقل الى قوله

او تحيط جنون **ص** وتعددت الدية بتعدد دها الا المنفعة محلها **ن** قد تعدد ان
 الدية تعدد بحسب تعدد الموجب كما اذا قطع يده او رجله فزال عقله وانه مقدر
 بما اذا كانت المنفعة في محل اضر غير العضو الميان كالمثال المذكور فاما لو كان كلاً كما انصر
 مع العين والسمع مع الاذن فلا تعدد وتقدم الخلاف في ما اذا اضره او امه ونحو ذلك
 قد ثبت عقله هل يتعدد العقل ام لا بناء على ان العقل هل يورث في القلب او في الراس
ص وسأوت المرأة الرجل ثلث دية فترجع لدمتها **ن** اطلق رحمه الله في المرأة
 والرجل ليطوى كلامه على ما اذا كانا مسلمين او كافرين فان المرأة في ذلك تساوي الرجل
 من اهل دينها مطلقاً وقوله وسأوته اي في دية بنفسه ما يورث ثم بين ان تلك المساواة
 مشروطة بان لا يبلغ ثلث دية الرجل فان بلغته ردت حصة الى ذمتها فاذا قطع لها
 ثلاث اصابع ففيها ثلاثون من الابل لانها لم تبلغ ثلث دية الرجل فان قطع لها اربع ففيها عتوت
 لرجوعها الى ذمتها وهي في الموضحة والمنقولة والمأشمة كالرجل الا في الجائفة والمأشومة وكل
 صاحب الجواهر ان هذا اجماع اهل المدينة وقال ابن عبد البر جمهور اهل المدينة وقالت
 الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز والديت وعطاء وقتادة ورديد بن ثابت وروى عن عمرو
 بن العاصي انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ
 الثلث من دينها عبد الحق وفيه عداش وهو في غير الثاميين ضعيف وقد روى عن مالك
 عن ربيعة سالت بن المسلم لمسبت كم في ثلاث اصابع من المرأة قال ثلاثون فقلت كم في اربع
 فقال عتوت فقلت سبحان الله حين عظم جرحها نقص عقلها فقال اعرافى انت فقلت بل عالم
 منبت او جليل فقلت نعم السنة يا ابن ابي عبد البر فقولوا ابن المسبت بن السنة
 يدل على انه ارسله عن النبي صلى الله عليه وسلم **قلت** وقد ذكر بعضهم ان مراسلة تمتعت
 كلها فوجدت مسند **ص** ومنه من تعدد العقل او في حكمه والمحل في الاصابع لا الاسنان **ن**
 لما بينه على ان المرأة تساوي الرجل فيما دون ثلث دية شرع في بيان ما يصح من الجنازة
 بوضه الى بعض وما لا هم وذكر ان الفعل الواحد كالضربة الواحدة او ما في حكمه كضربتين
 فاكثر في معنى الضربة الواحدة يريد من واحد او جماعة كما قال في الجواهر يضم ويسوا اتخذ المحل
 فلو ضرب بها ضرباً واحدة او ما في معناها فقطع لها اربع اصابع من كل يده اصبعين او مزيد
 ثلاثاً واصبعاً من الاخرى فانها تأخذ في الاربع عشرين فقط من الابل وقوله او المحل اشارة
 الى ان الفعل اذا اتخذ محله فانه ايضا يضم ولا عبرة بتعدد الفعل او اتحاده حينئذ فلو
 ضرب بها ضربتين او ضربات فقطع لها ثلاثاً من يده فاخذت ثلاثين ثم قطع لها منها بعد ذلك
 اصبعاً او اكثر فاما لما في كل اصبع خمس من الابل وسواء في ذلك اصابع اليدين والرجلين
 ولما قال في الاصابع واطلق فلو تعدد المحل والفعل معاً فلا ضم كما اذا قطع لها من يدها عتوت
 من يده ثلاثاً فاخذت ثلاثين ثم قطع لها من اليد الاخرى ثلاثاً فانها تأخذ ايضا ثلاثين
 فان قطع بعد ذلك اصبعاً فاكتر من اي يد كانت فان لما في كل اصبع خمس واختلف قوله بن
 القاسم في الاسنان مرة جعلها كالاصابع بحاسب بما تقدم من ثلث الدية ومرة لا يحاسب بها
 قال اصبع والا ولا احسن الا ان ياتي على جميع ذلك ما لم يكن في ضربته واحدة بخلاف الاصابع

وعند الاسنان كواضح او مناقل لاجمع الاما كان منها في صفة واحدة بخلاف الاصابع فقوله
 لا الاسنان اشارة الى احد قولين بن القاسم على ما علمت وشهادة بن الحبيب وغيره **مس** والمواضح
 والمناقل وعمد الخط وان عفت **مس** يريد ان المواضح اذا تعددت لا يضمن بعضها الى بعض وكذلك
 المناقل وسواها كان ذلك في مرة واحدة وامرات متعددة كما لو اوضعا موضعين فالنواخذ
 عقد ذلك ايضا كالوجه لما يبلغ في المرة الواحدة الثلث وكذلك حكم المناقل فيما ذكرنا وما
 قوله وعمد الخطا فاذ قطع لما ثلاث اصابع عمدا فاقصت منه او عفت ثم قطع لما ايضا اصبعين
 او ثلاثا فانها تأخذ لكل اصبع مترا من الابل وظاهر قوله وان عفت انه لا فرق بين ان تكون
 عفت على شي احذته او لا وهو ظاهر على قول بن القاسم على قول اشهب **مس** ونجم دية الحر الخطا بلاءه
 اعتراف على العاقلة والحايي ان يبلغ ثلث دية المجني عليه او الحايي **مس** قوله على العاقلة متعلق بقوله
 ونجم وان جرد من التاماعلم من ان الفعل اذا استند الى ظاهر مجازي التاماعلم فيه ذلك وقال
 ان يبلغ ولم يقل ان بلغت نظرا الى العقل المحمول اي ان يبلغ العقل كذا وقد اشار رحمه الله الى ان
 العاقلة تحمل جنابة الحايي بشرط اربعة الاول ان يكون المجني حرا فلا تحمل قيمة العبد المجني عليه
 لما رواه بن عباس عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا تحمل العاقلة عبدا ولا عبدا ولا اعترافا
 ولا صلحا ولا مادون ذلك الموضحة الثاني ان تكون الجنابة خطا فلا تحمل العبد الحديث وفي حكم
 الخطا العمد الذي لا يقضاه فيه كالمأمومة والحايقة وكسر الخنذان بلغت ثلث الدية والي
 هذا القول جمع مالك وقد كان اولا يقول ان ذلك في مال الحايي وقد قيل يبدأ اولا بمال
 الحايي فان عجز ثم من العاقلة **الثالث** ان تكون الجنابة قد ثبتت ببينة او لوث فلا تحمل
 جنابة معترف بالخطا الحديث على ان المذهب قد اضطرب في ذلك اضطرابا كثيرا فقول الجنابة
 في مال المقتدر وحده وقيل على ما قلته بقسامة وسوامات المقتول في الحال اولا وقبل تبطل
 الدية مطلقا وقيل على العاقلة بشرط ان لا يهتم المقتول اعنا ورثة المقتول وقيل هي عليهم
 بشرط ان يكون عدلا وقيل بعض عليه وعليهم فانما به يلزمه وليسقط ما عليهم وهذه الاقوال
 كلها تستقر من المدونة والكلام عليها من حواشي شارحها فليتظر في كلامهم الرابع
 ان يكون الجنابة قد بلغت ثلث الدية لقوله عليه السلام تحمل العاقلة الثلث فضاء عداها
 حكاية في الدخيرة وغيرها ابو عمرو وهو قول الفقهاء السبعة خلافا لثاني في حملها القليل
 والكثير وقوله ثلث دية المجني عليه او الحايي هو الاشتهر وهو مذهب المدونة فلو حبت امرأة
 على رجل ما يبلغ ثلث ديتها حملته العاقلة ومقابل الاشهر في العتبية ان المعتبر ثلث دية
 المجني عليه وان الحايي ويظهر الخلاف في المرأة والكتابي والمجوسي ولعبد الملك قول ثالث ان
 المعتبر ثلث دية الرجل كان حائسا ومجنيا عليه واشار بقوله على العاقلة والحايي ان
 الحايي يدخل في الجملة مع العاقلة ويكون كواحد منهم وفي ذلك روايتان ومذهب المدونة
 منها ما ذكرنا استظهر ذلك بن العصار والمجني وهو اصوب وذكر عبد الوهاب في اشراعه
 عن بعض اصحابنا ان قول مالك بدخوله معهم استحسان وليس بقياس **مس** وما لم يبلغ
 الحال عليه كعده ردية غلطت وساقط لعدم العمل لا يقتضيه منه من الجراح لا تلا فيه فعلها
مس هذا بيان لما احتزر عليه منه والحايي ان الجنابة ان لم تبلغ ثلث دية المجني عليه

ولا الجاني يكون حالة على الجاني دون العاقلة وقوله كعدا اي وكذلك يكون جنابته العدا
في ما له حاله وهذا هو المشهور وقيل منجه واحتلف في الدية المعلقة فقيل هي على الاب
وحده وهو المشهور وقيل عليه وعلى العاقلة واما قوله وساقط لعدمه فيريد به ان الجاني
اذ اجنى جنابة فيها المضامر الا ان العمنوا الذي جنى عليه ليس له مثله فاذا انقضى القود
وصير اليه الدية فانها تكون في حال الجاني لان العضا من انما سقط عنه لدية لعدم وجوده
المماثل على انه لو سكت عن هذا الاستفاد من قوله كعدا واما قوله الا لا تقتل من منته من
الخراجات لا تلافه يريد كما مومة والجانية وكسر الفخذ وقد تقدم ان في ذلك ثلاثة
اقوال قيل على العاقلة واليه رجع وقيل على الجاني الا ان يكون عدما فعلى العاقلة **وهي**
العصبة **ش** هكذا قال مالك ان العاقلة هي العصبة بن الحلاب فربوا او بعدوا او يدخل
في قوله العصبة الموالى مطلقا الا ان عصبة النسب تقدمون عليهم وببيت المال عصبة لمن
لا عصبة له ولحق بالقرابة اهل الديوان لعله التناص قال بن عبد البر كانت الدية في الكافلية
تحملا العاقلة فاقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام وكانوا يتعاقلون بالنصرة فحري
الامر على ذلك حتى جعل عمر رضي الله عنه الديوان والقبول **بذلك** **ش** وبدي بالديوان ان
اعطوا **ش** يريد ان اهل الديوان تقدمون على العصبة وهو ظاهر قول مالك واشتهب واصبح
وحكي بن شعبان قولا بانه لا يعقل عن الانسان الا قومه ولا يدخل للديوان في ذلك وظاهر
كلامه انه يريد ابا الديوان وان كانوا من قبائل شتى وهو كذلك في العتبية وكتاب محمد بن
راشد وهو خلاف ظاهر المدونة ان ذلك انما يكون ذلك على القبائل فان اضطرابي معونة
الديوان اعانهم عصبتهم وفي الموازية ايعيبتهم من قومهم من ليس معهم في الديوان قال **ش**
ما يفعلون واي لا ري ذلك بن الموازية ليس كذلك عليهم وقوله ان اعطوا يعني ان اهل اهل
الديوان مشروط بان يكون العطا قايما لم يعطوا منه وهكذا نقله النجاشي عن بن القاسم
واشتهب قال استهيب فان لم يكن عطا فاما لم يحمل عنه قومه وان كان العطا قايما وليس في
اهل الديوان من يحمل ذلك لم يدخل معهم الخارجون من اهل الديوان ولم يمت اليهم من اهل كس
الديوان اقرب القبائل اليهم **ش** ثم بها الاقرب فالاقرب **ش** اي فان لم يكن ديوان بدي
بالعصبة الاقرب فالاقرب **ش** ثم الموالى الاعلون ثم الاسفلون **ش** يعني فان لم يكن له كس
عصبة بدي بالموالى الاعلين فان لم يكونوا فالاسفلون وهكذا رواه اصبح عن بن القاسم
وافق على دخول الاعلين لانهم عصبة بن عبد السلام والكنوسايل المذهب تدل عليه وقد
سحقون الى عدم دخول الاسفلين وهو اقيس والا ورتوا **ش** ثم بيت المال ان كان الجاني
مسلم **ش** لان بيت المال لا يعقل عن غير المسلم وهو اقيس ولا ظاهرا على القول بان مال
الكتابي الحر اذ امارت اهل دينه من كورثته واما على قول بن القاسم بان مال المسلمين
فينبغي ان يعقل عنه من بيت المال **ش** والا فالذي ذود دينه **ش** اي فان لم يكن الجاني
مسلم وكان من اهل الذمة عقل عنه اهل دينه وانما قال ذود دينه احترازا من اليهودي
مع البصري فانما لا يتعاقلان سحقون واذ الذمتهم اي اليهودي بعد سنة الفجر وان
او اذ يتيقن دخل فيها من باقر يقيه من اليهود الذين يحملون معهم الخراج وكانت الخراج

تأمل في قوله
فلا يعقل عن
الاسفلين
فلا يعقل عن
الاسفلين

واحد الوحدون به معهم فهم يعقلون عنه فان لم يكن فيمن يحمل معهم الخراج قوة على اداء العقل
اسلمهم الامام **ص** ومن ككور مصر **ش** انكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف ويكون
الواو الهجري وهي المدينة والمعنى ان البلاد المصرية بضم بعضها الى بعض اي وكذلك
البلاد الشاميه ونحوها **ص** والصلح اهل صلح **ش** اي فان كان الجاني من اهل صلح عقل عنه
اهل صلحه وقاله مالك في كتاب بن الموزان واختلف في الحرث اذا دخل البيت بامان فقتل مسلما
خطا فقال بن القاسم دية على اهل دينه الحسين وروي سمعون عن اسهب انها في مال الجاني
وليس على اهل بلده منها شي وروي عنه البرقي انه يجبس ويبعث الى مكانه وكورته فيجبر
بما صنع وما يلزمهم في حكمنا فان ادوا عنه والام يلزمه الاما كان نوديه معهم **ص** ومنزب على
كل ما لا يضرب **ش** يعني فاذا ضربت الدية على العاقلة ورعت على قدر الطاقة فلا تضرب
على احد منهم ما يضرب تجالده وهذا كان الضرب يختلف باعتبار كثرة الغنا وقلته **ص** وعقل عن
صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون **ش** هكذا قال الحسن خمسة يعقل عنهم
ولا يعقلون الصبيان والمجانين والنساء والفقير والغارم اذا كان عليه من الدين
بقدر ما في يده ويقبل له ما يكون به في عداد الاغنيا لا يصدق عليه الاسم المذكور وعلي
هذا فلا يحتاج الى التقيد المذكور وانما لا يضرب على احد من هؤلاء لانها اعالة والفقير
والغارم محتاجان للاعالة وسقطت عن الصبي والمجنون والمرأة لعدم المتناصرتهم وهؤلاء
في ضربها والعبد كالفقير **ص** والمعتبر وقت الضرب لان قدمه غايب ولا يسقط بعسره
او موته **ش** يعني ان المراعاة في حال من يضرب عليه الدية يوم التوزيع لا يوم القتل ولا يوم
الاداء ولهذا ان من كان غائبا غيبة بعيدة يوم ضربها او غير بالغ ثم قدم او بلغ بعده
ذلك لم يدخل مع العاقلة كما ان من اعدم بعد ضربها عليه لم يسقط عنه واختلف هل
تسقط بالوت فقال بن الماحون وسحقون لا يسقط وقال بن القاسم واصبح تسقط
هكذا نقل بن عبد السلام هذين القولين قاله ويتزوج الاول باتفاقهما على العدة السا بق
اي مسيلة من اعدم بعد ضربها فانها لا تسقط عنه قال وهو ظاهر كلامهم ولم اراه نصا
وحكي الشيخ القول بعدم السقوط عن بن القاسم قال وهو الاقرب واستدل له بالاتفاق
المذكور في المعدم قاله والقول الاخر لا يصح انها تسقط ويرجع بذلك على بقية العاقلة
ص ولا دخول اليد وي مع حضري **ش** يريد ان عاقلة الجاني الواحد لا يكون منها بدوي
وحضري اي وان كانا من قبيلة واحدة هكذا قال مالك في المدونة وبه احدى القاسم
وعليه بعدم استقامة كون الدية الواحدة متنوعة من عين وابل وجوز ذلك اسهب
قال ويجزى اهل البادية ما يلزمهم ابل وان لم يكن الجاني منهم ويجزى اهل القرى ما يلزمهم
عينا وان لم يكن منهم وانما تؤخذ ابل من البدوي بغيرها ولا شهب وعبد الملك قوله
ثالث ان الاقل تبع للاكثر اي فان كان اهل القرى اكثر فالدية كلها عين وان كان اهل البادية
اكثروا كلها ابل وان كانا متناصفين قال عبد الملك او يعرب بعضهم من بعض حمل كل فرقة
من ذلك ما هو اهلها ورواه بن وهب عن مالك **ص** ولا شامي مع مصري مطلقا **ش** يعني
وكذلك لا يدخل شامي مع مصري ولا العكس في ضرب الدية ومراعاة بالاطلاق سوا قد لو

او بعد واو يحتمل سواء اخذ ما يوجد منها ام اختلف **س** الكاملة في ثلاث سنين نخل باواصرها
 من يوم الحكم **ش** الكاملة صفة للدية في قوله ونحو دية الحوالي احدى وليس المراد بالكمال
 دية الحر المسلم وانما المراد اي دية كانت سواء كانت دية مسلم او غير ذلك او اثنى ولا خلاف
 انها تنجم في ثلاث سنين بن عبد البر وما قبلها تنجم في اربع سنين وقوله نخل باواصرها
 اي نخل النخل الثالث باخر السنة الثالثة او نخل الدية كلها باخر السنين المذكورة وهو بيان
 لقوله في ثلاث سنين اذ لو حلت في اول السنة الثالثة لكانت في سنتين وقوله من يوم الحكم اي
 يكون ابتداء التجميع يوم الحكم لا يوم القتل ولا يوم الخصام او صدور البينة **س** والثلاث والثلاثون
 بالنسبة **ش** اي فينجم الثلث في سنة والثلاثون في سنتين وهذا على القول المشهور ان
 غير الكاملة تنجم ايضا واملا على القول انها تكون حالة فلا وهما روايتان عن مالك **س** ونحو
 في الثلث لنصفه والثلاثة الارباع بالثلاثين ثم للزيادة سنة **ش** يعني فان كان الواجب نصف
 الدية تنجم الثلث في سنة وبعد للزيادة عليه وهو السدس الباقي سنة اخرى وكذلك الثلاثة الارباع
 تنجم الثلثان في سنتين وللزيادة عليهما وهو نصف السدس سنة ثالثة ويتبع الشيخ رحمه
 الله في هذا الشهير بن الحاجب وهو غير موجود والذي حكاه بن الحجاب في ذلك روايتان
 احدهما ان الامام جاهد في ذلك فيمنحه على ما يرى والاخرى ان ذلك في سنتين وحكي
 هاتين الروايتين في المدونة في النصف لكن قال في الرواية التي جاهد فيها الامام ان
 شاخه ذلك في سنتين او سنة ونصف بن القاسم في سنتين احب الي لما جاز ان الدية تقطع
 في ثلاث سنين واربع ثم قال فيها باثر ذلك والثلاثة الارباع في ثلاث سنين ربع في كل سنة
 وفي خمسة اسداسها جاهد الامام في السدس الباقي اي فان شاخه في اول السنة الثالثة
 او وسطها او اخرها عياض وقيل ياتي على قولهما ان ثلاثة ارباع الدية في ثلاث سنين
 ربع في كل سنة ان يقسم الخمسة الاسداس على ثلاث سنين ابن الموان ان جازت به
 الزيادة الثلثين بالموتين فذلك كالكاملة وان جازت بالشيء اليسير فذلك كالاثنى
 الباقى واذا قلنا ان ما زاد على الثلثين يقطع في ثلاثة اعوام فقال استحب يقطع في
 كل سنة ثلثه وان لم يكن له بات يقطع في سنتين واستحسن ان تكون الزيادة في احدى
 السنين قال وان كانت ثلثا وزيادة يسيرة فهي في سنة وان كان لها بال في السنة
 الثانية وقال في النصف يوجد الثلث اذا مضت سنة والسدس الباقي اذا مضت السنة
 الثانية **س** وحكم ما وجب على عواقل الجناية واحدة حكم الواحدة كتعدد الجنايات عليها **ش**
 يريد ان حكم العواقل المقددة مع اخادة الجناية في التجميع حكم العاقلة الواحدة كعشرة
 رجال يجلون صحرة او نحوها فتنسب منهم على شخص فتقتله فان العشر الواجب على عاقلة
 كل واحد منهم تنجم عليها في ثلاث سنين ويؤدون كلهم ذلك كالعاقلة الواحدة وقوله
 كتعدد الجنايات عليها اي وكذا تلك الجناية اذا تعددت على العاقلة الواحدة بصير حكمها
 في التجميع حكم الجناية الواحدة كالجلد الواحد او اكثر من قبيلة واحدة تقتل الرجلين لله
 فاكثر خطا فانما وجب عليه من ديتين فاكثر تنجم على عاقلة في ثلاث سنين وانما ينجم على هذا
 حسنة ان يؤم ان الثانية لا تضرب الا بعد وثق الاول **س** وهل جدها سبع مائة او الزايد

على الالف فلان **ش** الصغرى في حدها عايد على العاقلة والقولان عن سخون فروي عنه بن
كوترو بن ابي حمراني وثانيتهما ان هذا العاقلة سبع مائة ينتمون اليها واحد وفي البيان
في الديات الاوله ان في رواية سخون اذا كانت العاقلة خمس مائة او الفاهم قليل ويضم اليهم
اقترب القبائل **ص** وعلى القاتل الحر المسلم وان صبيها او مجنون او شريكا اذا قتل مثله معصوما
خطا عتق رقبة ولعمريها شهدان كالمطهر **ش** هذا هو الموجب الثالث من موجبات الجراح
وهو وجوب الكفارة على القاتل ودليله قوله تعالى فمحرر برقبة الى اخره بعد قوله ومن
قتل مومنا خطا واحترن بالحرمن العبد فانه لا يقع منه العتق اذ لا لاله وبالمسلم من الكافر
فانه ليس من اهل القرية وقوله وان صبيها او مجنون اي ويكون ذلك في ما لهما لانه من
باب خطابه الوضوح لاحطاب التكليف وهذا ظاهر ان كان له دليل شرعي او اجماع او غيره والا
فمقتضى النظر سقوطها عنهما ورد هذا الى خطابه التكليف وقد جعل الترفع الصوم عوضا عن
الرقبة وهو معطوفها عنهما ورد هذا الى خطابه التكليف وقد جعل الترفع الصوم من باب خطابه
التكليف بلا شك واما الشك فيجب عليه كفارة واحدة لانها عبادة واحدة وهي لا تبعض
بخلاف جزا الصيد وقوله اذا قتل مثله اي حر مسلما ولا تجب الكفارة في قتل عبد وانما
تستحب وظاهر ما نقله بن راشد عن اسهت انه فيه الكفارة وهو ظاهر الآية لانه مومن
ولا تجب في قتل كافر للآية وقوله معصوما احترازا من الحرته والزاني المحصن ونحوهما
اذا ثبت عليها ذلك وقوله خطا احترازا من العمد فانها لا تجب فيه نعم تستحب كما سياتي
وقوله عتق رقبة او على القاتل عتق رقبة يريد مسلمة سليمة من العيوب محررة له كما في
الظهار وقوله ولعمريها شهدان اي فان لم يجد رقبة صام شهرين وهكذا الف الآية واشارة
بقوله كالظهار الى انما يطلب في شهري الظهار من التتابع وغيره يطلب هنا وانما يطلبه
هناك يطلبه هنا وما ذكره من التكليف وانما المنكسر وغيره فهو مذكور هنا الى غير ذلك
ص لاصائل وقال نفسه كدست **ش** اي فلا كفارة على قاتل صائل لعدم عصمته ولا على قاتل
نفسه اذ لا تنافي خطابه بالكفارة لانها مشروطة بتقدم القتل فان حصل القتل امتنع
الخطاب بهما وبغيرها والجمهور على ان الآية تساقطه في هذا النوع من القتل والى هذا اشار
بقوله كدسته **ص** ونذكر في جنين ورقيق وعد وعبد **ش** يعني ان الكفارة تستحب في قتل
الجنين وهكذا روي عن مالك وعنه انها لا تستحب فيه والروايات معا في الموانية وقال
اسهت لا كفارة فيه لانه ليس بنفس وكان جرحها جرحا وفي المدونة واستحسن مالك
الكفارة في الجنين ابو الحسن الصغرى معناه استحب ولم يرد الاستحسان الذي هو احد الادلة
وانظر قوله وعبد مع قوله ورقيق هل هو تكديرا او يحل الاول على الخط والثاني على العمد
او الاول على ان الرقيق مقتول والثاني على انه قاتل الى غير ذلك والمذهب كما قال استحبها
في العمد خلافا لثالث ففي وجوبها فيه نظر الى انها اذا وجبت في الخطا فلا تجب في العمد
اولي والخلاف فيه كاخلاف في اليمن الغوس وحكمها في الاستحباب في قتل الذي حكم الرقيق
ش استحب مالك الكفارة في العمد مشعربان القاتل عنده في المشية ونقل
بن راشد عنه ما يدل على خلاف ذلك من انه لا يصلي خلفه وان تاب والخلاف في قتول

كسيرة

كسيرة

وفى الفسار

توبته وعدمها شهيد عن الصحابة وعنه هم **م** وعليه مطلقا حلد مائة ثم حيس سنة وان
تقتل مجوسي او عبدة او نكول المدعي على ذي اللوث وحلفه **ش** هذا هو الموجب الرابع وهو
التعديرو زوي ان رجلا قتل عبدة فخلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة ونفاة سنة له
ومحى سهمه من المسلمين ولم ينفذ منه وامره ان يعق رقبة ومراة بالاطلاق سوا كان القاتل
رجلا وامراة حرا او عبدا وهو الاشهر وقال اصبح لا يحبس العبد ولا المرأة ولكن يجلد ان
بن شاس رجلا هذا التعديرو كل من قتل عبدا ولم يقتل كمن قتل من لا يكا فيه كاسلم يقتل الكافر
والحر يقتل العبد ومن منعه في العمد وبنيه بقوله وان يقتل مجوسي على ان ذلك في الذم
احري وكذا اذا وجب ذلك في قتل عبد نفسه فلا يحجب في قتل عبد الغيوم باب الاولي
وهذا قول الجمهور وزوي بن حبيب عن مالك واختاره اعاد ذلك في المسلم عبدا كان او حرا واما
عند المسلم فاما يجب فيه الادب المؤلم وقوله او نكول المدعي الى اخره فيريد به ان الاوليا
اذا اوجبت لهم القسامة بقيام اللوث على القاتل فنكلو اعني خلف المدعي عليه وبني فانه يجلد
مائة ويحبس عاما حكاة بن الموار قال ولم يخالف الابن عبد الحكم فانه قال اذا نكلو الاجلد
ولا يحسن واختلف في اللطخ فوجب فيه اسبب حلد مائة وسجن سنة وعن مالك في الواضحة
اذا اتهم احد ولم يتحقق ما يجب فيه بد القسامة ولا قتل فان ذلك لا يوجب حلدا ولا سجننا ولكن
بطل سجنه السنين الكثيرة **م** والقسامة بسببها قتل الحر المسلم في محل اللوث **ش** القسامة
مصدر اقسام ومعناه حلف والمداد هنا الايمان المذكورة في دعوي القتل وقيل هي الايات
الكثيرة على وجه المبالغة واهل اللغة يقولون انها القوم الخالقون سموا بالمصدر نحو عدل
ورمي حكاة في الحيرة وفي المشارق هي تردد الايمان بين الخلقين اسبب وهي سنة لا راي
لاحد فيها وكانت في الجاهلية فائرها عليها الصلاة والسلام والاصل في مشروعتها حديث
حويصة ومحصة المشهور في الموطا وسلم والزبيدي وصححه هو وعنه واجمع عليها الامية
الاربعة من حيث الجملة وقوله سببها قتل الحرالي اخره جعل السبب مركبا من اربعة
قبود فاحترت بالقتل عز الجرح وبالحر من العبد وبالمسلم من الكافر وبجل اللوث من ما اذا
قتل لا في محله ولا شك ان هذه القبود اذا اجتمعت حصل حال السبب فيحصل سببه ولذلك
كانت قصصة حويصة ومحصة وقد علمت ان قتل في قوله قتل الحر المسلم باب اضافة
المصدر راي المفعول واللوث امر ينشأ عنه عليه الطز بصدق المدعي وقد نبه على ان له
حسنة اسئلة اش راي الاول منها بقوله **م** كان يقول بالغ حرس قتلني ثلاث ولو خطا او
مستوطا على ورع **ش** وهذا الوجه الذي بدأ به اصعب الوجوه لانه يشتمل على قبول قول
المدعي من غير بينة له او بينة ضعيفة وقد علم ان الدماء اعظم حرمة من الاموال وهو
لو قال عند موته لي عند فلان كذا لم يقبل قوله فكيف بالدماء وفي الصحيحين من حديث
بن عباس عن علي عليه الصلاة والسلام انه قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء
قوم واموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من ينكر المدعي عليه الا ان اصحابنا رايوا
ان هذه الدعوى لا تشبه غيرها من الدعاوي في المال وغيره لان هذا اصل قائم بنفسه
ومن تحقق مصيره الي الاخذة واشرف على الموت لا يتم في اراقة دم مسلم ظلما وعليه في هذا

تتنزل من لة غلبة الظن في الشاهد وكيف لا والغالب من احوال الناس عند الموت
التنصل من الذنوب ورد المظالم والندم على ما صدر منها والتوبة والاستغفار وكيف
يتروك من دنياه يقتل نفس هذا اخلاق الظاهر وحالات المعتاد واجتاحت ايضا على وناه
بقضية العبرة ورد بان ذلك شرع من قبلنا وبانها معجزة لموسى عليه السلام وبان قتيل بني
اسرائيل لم يقيم عليه احديهم واحدة ولا حنين واجيب بان شرع من قبلنا شرع لنا
على المختار ما لم يرد ناسخ وبان المعجزة في احيائه لا في قبول قوله وبانه لم يجز في القضية المذكورة
لجنيين ليقول الصدق ولا يخفى ما فيه وبالحيلة فقد قال بعض كبار الشيوخ لم يوافق مالكا
عليه ما يقوله في هذه المسئلة غير الليث بن سعد وجمهور العلماء على خلافه وشرط الشيخ رحمه الله
في قبول قوله المقتول كونه بالغا فلا يقبل قول الصبي غير المراهق واختلف في المراهق على قولين
والمشهور منهما عدم القبول وقوله كونه حرا فلا يقبل قوله العبد لانه يدع لعينه ولان قول
المقتول هنا لا يستقل بالحكم ولا يدمعه من القسامة وهي لا تكون في العبيد وقال ابن الموان
اذا قال العبد دمي عند فلان حلف المدعي عليه حنيني وبني فان نكل حلف السيد يمينيا
واحدة واستحق القيمة مع ضرب مائة وسجن سنة وقال بن القاسم حلف المدعي عليه يمينيا
واحدة ولا قيمة ولا ضرب ولا سجن فان نكل ضرب وسجن وعقد القسامة وهذا اصح حلف المدعي
عليه حنيني يمينيا وبني فان نكل لم يلزمه قيمة ولا ضرب ولا سجن الا ان يسجن استورا ولا بن
الماجنون مثله الا انه قال يضرب اذ بال ولا يضرب مائة وسجن سنة الا من يملك سيفك دمه
نقسامة او غيرها وله ايضا ان يضرب مائة ويحبس سنة في قتل المسلم حرا كان او عبدا
وكذلك شرط في قبول قول المقتول كونه مسلما فلا يقبل قوله الكافر اذ لا قسامة فيه
واختلف اذا قال الذي قتلني فلان المسلم او قام لولائه شها على القتل فغن بن القاسم
يخلفون يمينيا واحدة ويأخذون الدية عنده في كتاب محمد العزق بين قوله قتلني فلان
فلا قسامة معه وبين ان يقوم له شاهد فيجلفون معه ويأخذون الدية مع ضرب مائة وسجن
عام وعن العبرة انهم لا يستحقون الدية الا حنيني يمينيا وقال مالك واشتب وبني عبد الحكم
يخلف المدعي عليه حنيني يمينيا وبني او روي اصبح عن بن القاسم في كتاب بن حبيب وذكر انه
قول مالك اذا قام شاهدان على الجرح فتواتا فان ولا تملعون يمينيا واحدة ويستحقون
دية فان نكلوا لم يكن لهم الا عقل الجرح ان كان مما قبل عقل وقوله قتلني فلان يريد سواه
كان فلان المدعي عليه عبدا او حرا صبيا وبالعقد كذا او انني عبدا او مسخوطا مسلما او ك
دميا وظاهرة وان لم يكن فيه جرح قيل وهو ظاهرا المدونة ورواه بن وهب عن مالك وقال
اصبح وعن بن القاسم لا يقبل الا مع الجرح المستيطر وبه العمل والحكم وزاد في البيان ثالثا
بالقبول في الشاهد دون التسمية وقوله ولو حلف لا اشكال اذا قال المقتول قتلني عبدا
واما اذا قال قتلني حرا فالمشهور ايضا ان ولا تملعون يمينيا واحدة ويستحقون الدية طردا للقاعدة
وقيل لا قسامة مع ذلك لانها دعوى في مال وهو مروي عن مالك وقول او مسخوطا علي ورع يعني
وكذلك يقبل قوله المقتول ولو كان مسخوطا وادعي القتل علي ورع يريد ولو كان اوع اهل
زمانه وهو المشهور وقاله في المدونة وعن بن عبد الحكم لا يقبل قول المسخوط على العدل البعد

قوله

دعواه **ص** او ولد اعلى والد انه ذبحه **ش** اي وكذا ثبت القسامة بقول الولد ذبحني اي
او اصبحني وشق حوفي وكذا ثبت من الامور التي توجب قتل الاب به فتقسم الولاة الخمسين ميما
ويقتلون الاب وهذا واضح علي قول بن القاسم وامام علي قول اسهب ان الاب لا يقتل بابنه بحال
فلا قسامة واحترق بقوله انه ذبحه مما اذا قال رما في حديد ونحوها فانه لا يقتل بذلك
بل تقسم الولاة مع ذلك ويستحقون الدية **ص** او زوجة علي زوجها **ش** ظاهرا المذهب كما ذكر قول
تسمية المداة علي زوجها وقال بن مزين لا يقبل قولها لانه ما دون له في ضربها وقد ينقل
بالموت **ص** ان كان جرح **ش** كان هنا قامة اي يقبل قول المقتول ان حصل فيه جرح وقد تقدم
انه قول بن القاسم وان عليه العمل وتقدم ان ظاهرا المدونة تقول قوله وان لم يكن فيه جرح
ورواه بن وهب عن مالك وبه قال اصبح **ص** او اطلق وسبوا **ش** اي فان قال قتلني ولم يبين هل
عدا او خطا بل اطلق فان الاول يابسون ذلك ويعسبون عليه فانه اقسموا على العمد قتلوا وان
اقسموا على الخط اخذوا الدية وهذا مذهب المدونة بن عبد السلام وهو المشهور وقف بن
القاسم في الموازنة في العمد وقال لا يجب الي ان لا يعسبوا الا على الخط وقال في موضع اخر يكشف
عن حاله وجراحاته وموضعها وعن حال القاتل والحالة التي كانت بينهما من العداوة وغيرها
فيسئل ليدل ذلك حتي يظهر سبب يعسبون عليه حينئذ ويقبلون قول المقتول لان السنة
انما جات في قول المقتول واستحسنه المحقق **ص** لا خالفوا **ش** اي قول المقتول فانه اذا قال
قتلني فلان عدوا وقال الاوليا بل خطا او بالعكس فلا قسامة حينئذ لانه اذا ادعى العمد
ابرا العاقلة وهم قدا برا والقاتل وفي العكس هو قدا برا القاتل وهم قدا برا والعاقلة
ص ولا يقبل رجوعهم **ش** يعني فان رجعوا الي قول المقتول بعد ان خالفوه لم يقبل رجوعهم
لتعلق حق حضمهم بقولهم ولا ولاهم قد اكدوا انفسهم وهذا هو الصحيح وهو قول اسهب
ولا بن القاسم في المجموعة يقبل رجوعهم لانه قال اذا ادعوا خلاف قوله فليس لهم ان يخطوا
الا على قوله **ص** ولا ان قال بعض عدوا بعض لا يعلم او نكلوا **ش** هو معطوف علي قوله
لا خالفوا اي وكذا ثبت القسامة ان قال بعض الاوليا قتله عمدا وقال بعضهم لا تعلم هل
قتله عمدا او خطا وقال جميعهم قتله عمدا ونكلوا ويطلب الدم وهو مذهب المدونة وابن
القاسم في العتبية ان من قال عدوا ان يخطوا ويستحقوا نصيبهم من الدية وجعل ذلك بمنزلة
عفو بعضهم بعد ثبوت الدم واختاره المحقق **ص** بخلاف ذي الخطا فله الخلف واخذ نصيبه
ش اي بخلاف مدعي الخطا اذا خالفه غيره من الاوليا بان قالوا لا علم لنا او نكلوا فانه يخطي
علي دعواه وياخذ نصيبه من الدية ولا شيء لغيره ممن نكل او ادعى عدم العلم لان دعوي الخطا
مال فلا يطل حق بعضهم بنكول بعض او عدم علمه وقال الا بهرني القياس عدم نكبتهم من
الخلف والدم لو غاب بعضهم في الخطا فان المذهب ان من حضر خلف خمسين وياخذ نصيبه
من الدية ولو كان زوجة قلت **ص** وقد يقال ان الامر مع العتبية اظهر منه هنا لان
الغالب من حال الغائب موافقة غيره فلم يظهر من جمته مخالفة لدعوي الحاضر فيحمل الحال
علي الغالب وهناك من يخالفه في دعواه قطعا لضعف حاله والله تعالى اعلم **ص** وان اختلفا
بينهما واستوا حلف كل واحد في جميع دية الخطا **ش** الصبي قوله اختلفا علي صنف الورثة المختلفين

وفي منها ما يدعي على العمد والخطا والمعنى ان المقتول اذا مات ولم يبين فاختلف الورثة
فقال بعضهم قتله عدوا وقال بعضهم خطا فان الكل يلعنون ويستحقون دية الخطا اجمعين
قال في المدونة ولا سبيل الى القتل وقال اسهب في الموازنة لمن اقسم على الخطا نصيبه على
العاقلة ومن اقسم على العمد نصيبه من ماله القاتل الممن وهو احسن ولا شيء لمدي العمد على
العاقلة وانما يقولون واستووا الى ان ما ذكره مشروط بما اذا استوي الورثة في الميراث
بان كانوا كلهم بنين واحدة او اعماما للممن واختلف اذا اختلفت مناه لم يفي الموازنة اذا
اختلفت ابنة وعمسة فقالت العصبة عمدا او الابنة خطا ان دمه هدر ولا قسامة
ولا مؤد ولا دية لانها ان كان عددا فذلك للعصبة ولم يثبت لم يثبت دم الميت وان كان
خطا ففيه الدية ولم يثبت الخطا ويحلف المدعي عليه ما قتله عدوا ويجوز دمه وقال محمد
ان ادعى العصبة كالمعد لم ينظر اليه ورثته من النساء اذا لعنوا من مع الرجال وان قال العصبة
كلهم قتله خطا وقال النساء عدوا حلف العصبة حمسين يمينا وكان لم نصيبه من الدية كما
ص وبطل حق ذي العمد بكون غيره **ش** يعني اذا مات المقتول ولم يبين فقال بعض الورثة
عدوا وبعضهم خطا ثم نكل مدعوا الخطا فان حق مدعي العمد يبطل ولا قسامة له ولا دية لان الدية
انما وجبت لم اذا حلف مدعوا الخطا بالتعبد لانهم انما يدعون الدم وينبغي علي ما تقدم ولا شبه
ان لكل واحد من المدعين نصيبه على وفق دعوة من عدوا وخطا ان يعتمر مدعوا العمد
ويأخذوا نصيبهم من الدية اذا لا تعبدية بينهم على قولهم **ص** وكذا هدى بن جريح او ضرب مطلقا
او اقرار المقتول عدوا او خطا ثم يتأخر الموت يعتمر لمن صر به مات **ش** هذا مثال ثان
من امثلة اللوث وهو ان يشهد شاهدان على الجريح او الضرب مطلقا اي عدوا او خطا
وقوله او اقرار المقتول عدوا او خطا اي وكذا شهدا معا على اقرار المقتول ان فلانا
قتله عدوا او خطا وقوله ثم يتأخر الموت اي بعد معاينة التبيين للجريح او الضرب او
اقراره بذلك يوما فضا عدوا لو اكل او شرب وقوله **ص** يعتمر اي فاذا ثبت ذلك
استمر الا وليا حينئذ لمن صر به مات اي او جرحه ولم يعصا في العمد والدية في الخطا
ولم ترك القسامة والعصا في الجريح مع العمد وديته في الخطا **ص** او شاهد بن لك مطلقا
ان ثبت الموت **ش** هو معطوف على قوله وكذا هدى بن والاشارة بذلك راجعة الى الجريح او الضرب
ومطلقا اي عدوا او خطا والحاصل ان هذا مثال ثالث من امثلة اللوث وقوله بده عليه
في المدونة يقول فيها وان شهد شاهدان صر به وعاش الرجل وتكلم واكل وشرب ولم
يسألوا ابن دمك حتى مات ففيه القسامة وقال عبد الملك بن القاسم في رواية يحيى
لا يجب القسامة بان هذا الواحد وقوله ان ثبت الموت يريد انه لا بد من ثبوت الموت كما
قال لانه قبل ثبوته جمل ان يكون حيا وقوله لا قسامة بعد الموت ولا بد من حلفه
الا وليا يمينا واحدة ليثبت الضرب ثم يعتمر حينئذ **ص** او باقرار المقتول عدوا **ش** يعني
وكذا لك ثبت القسامة اذا شهد شاهدان باقرار المقتول ان فلانا قتله عدوا وانما قال
عدوا اتبنيها منه على ان الاقرار في العمد يثبت بان هذا الواحد بخلافه في الخطا والعرق ان
قول الميت في الخطا جار مجري الشهادة لانه شاهد على العاقلة وانما هدا ينقل عنه الا ان

انما يثبت على الجريح
او اقرار المقتول
وقوله الجريح او الضرب
لانه لا بد من ثبوت الموت

انما يثبت على الجريح
او اقرار المقتول

بما يثبت على الجريح

جلائل العمد فان المقتول معه انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه وهو العصاص وما ذكره
من قول الشاهد على اقرار المقتول عمد ارض عليه اشتهب ولا بن القاسم في العنينة وكتاب
محمد انه لا يقسم مع الشاهد على ذلك **مر** كما قرأه مع شاهده مطلقا **ش** يعني وكذا ثبت
القسامة باقرار المقتول مع شهادة شاهده بعينه الجرح او الضرب عمدا او خطا وهو مراده
بالاطلاق وهذا الفرع يستغنى عنه بما تقدم ولو اسقطه لما ضر لان القسامة اذا كانت تثبت
بالشاهد الواحد على الجرح او الضرب من غير اقرار المقتول فلا تثبت بالشاهد مع اقراره
المقتول من باب الاولي **مر** واقرار القاتل في الخط فقط **ش** اي وكذا ثبت له
القسامة اذا استشهد على اقرار القاتل شاهده واحد في الخط فقط واما في العمد فلا وهذا احكي
في الترجمة هذا الفرع عن ابن رزق وقيدة بقيد من احدهما ان يكون ذلك في الخط كما ذكر
هنا والثاني ان يكون المعترف مأمونا لا يثبت في اغناورثة المقتول يريد لان الدية في الخط
انما تؤخذ من العاقلة وقد تقدم هذا الفرع عند قوله وبجريمة الجرح الخط بلا اعترا ف وتقدم
الحلان فيه هل الدية على العاقلة بقسامة او في مال المقترا او يبطل او عليهم ان كان المقتدر غير
منهم او عليهم ان كان عدلا او نقص عليه وعليهم فليدرمه ما خصه ويسقط ما خصهم وكلها مأخوذة
من المدونة **مر** وان اختلف شاهدها بطل **ش** الصبي في شاهدها عا بد على القتل المعلوم بما
تقدم والمعنى اذا اختلف الشاهدان في صفة القتل فقل احدهما قتله بجره وقال الاخر بل
بجف فان الحق يبطل وليس للاوليا ان يقسموا على شهادة احدهما لغرض الشهادة
فيسقطان ولا يبقى الا مجرد الدعوى وهذه المسئلة وقعت في كتاب القذف من المدونة ونها
واذا استشهد عليه رجل انه ذبح فلانا وقال الاخر انه اقر عتدي انه حرقه بالنار فالشهادة
باطلة وفي كتاب الديات كخوع وقال يحنون هذا اذا ادعى الاوليا شهادتهما جميعا واما
اذا ادعوا شهادتهما اولا ففيه القسامة وليس لم ان يدعوا احدهما بعد ما دعوا له
ابو محمد صالح يريد لان تركهم القيام بأحد الشهادتين يصيرها كالعدم **مر** وكذا عدل فقط في
معايضة القتل **ش** هذا هو المثال الرابع من امثلة اللوث وهو ان يشهد العدل بمعاينة
القتل فيقسم الولاة مع شهادته ويسحقون الدم واسرار بقوله فقط اي ان غير العدل لا يكون
لوثا وهو مذهب المدونة والمشهور لان شهادة غير العدل ساقطة شرعا وعن مالك ان
لوث وان لم يكن عدلا والمرادة دون العبد من الموار ولم يختلف قوله وقول اصحابه في الصبي
والذي انه ليس بلوث ولا شهادة النساء في قتل العمد ولا يكون لحن يريد المرأة الواحدة
ولعشر مع شهادة امرأتين عدل ويقتل بذلك ويقتل عيدا لوهاب ان من اصحابنا من يجعل
شهادة العبد والصبيان لوثا بوجوب القسامة **مر** او يراه يتسخط في دمه والمتمم فربه عليه
اثارة **ش** هذا هو المثال الخامس من امثلة اللوث وهو ان يري العدل القتل يتسخط
في دمه والمتمم بالقتل واقف بالعرب وعليه اثارة القتل من التلطي بالدم والدية بيد
وتخوذ ذلك وحكي من سهل ان العمل جري عندهم ان هذا ليس بلوث **مر** ووجب وان تعدد اللوث
ش يعني ووجب القسامة وان تعدد اللوث كما لو شهد شاهد بالقتل وقال المقتول دمي عند فلان
ولا خلاف في ذلك وقد نص عليه في المدونة وغيرها **مر** وليس منه وجود بقية قوم او دارم **ش** يعني و

وليس من اللوث وجود المقتول بقربة قوم او دراههم وهو مذهب مالك وجماعة من الحجازيين وعلمه في المصنف
بانه لو اخذ بذلك لم يشار على ان يلحق قوماً بذلك الا فعل وان الغالب ان من قتله لا يدعه في مكان
يتهم هو به وذهب جماعة من اهل العراق الى انه لو قتل واحداً من اصحابنا ان يكون لو قتل في مثل قصة
حريصة ومحبيته وهو وجود مسلم يذبح الكفار قال ولا ينبغي ان يختلف في ذلك وليس موت الرجل
عندنا في الرضا لو قتل يوجب القسامة بل هو روي عن النخعي في القسامة والدابة على جميع
الناس بذلك الموضع **ص** ولو شهد انه قتل ودخل في جماعة استخلف كل خمسة والدابة عليهم او على
من نكل بالقسامة **ش** يعني اذا شهد على رجل انه قتل رجلاً ودخل في جماعة فلم يعرف من حملته فان
كل واحد منهم يستخلف خمسة ان لم يقتله فان حلفوا كلهم كانت الدابة على جميعهم وكذلك
ان نكلوا كلهم وان حلف البعض ونكل البعض كانت الدابة على من نكل دون غيره قسامة من
الاولى وهذا مذهب ابن القاسم في العتبية فجعل بين الحالف بسقوط العزم تارة وهو ما اذا حلف
ونكل غيره ولا يسقط عنه شيئاً تارة وهو ما اذا حلف الجميع **وقد** يحتمل ان يثبت عليهم قتل وهو
الاقترب لان التهمة في هذا ضعيفة اذ القتل لم يرد الا من واحد فتمتد به يستلزم اربعة فان كان
اكثرهم مري قطعاً من هذه الدعوى فكيف تخلف من لا يقطع ببراءة **قلت** وفيه نظر
فاذا لم يقطع ببراءة الا في نفس الامر والامور الشرعية اما بتدني على الظاهر فظاهر الحال ان التهمة ان
تتناول كل واحد من الجماعة مفردة فثبت عليه اليقين لرفع ذلك وقد جاعل هذا الكتاب والسنة
في الحلف المتلاعنين واحد منهما في نفس الامر صادق قطعاً ومثل ذلك المتداعيين في شيء من غير
لاحد مما وكذا المتبايعان اذا اختلفا فانهما يتحالفان ونحن نعلم قطعاً صدق احدهما الى غير ذلك
من الفروع التي تدل على ما قلناه **ص** وان انفصلت بغاة عن قتل ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود
مطلقاً او ان مجرد عن تسمية وشاهد او عن الشاهد فقط تاويلات **ش** اخترت بقوله بغاة من مثل
قتال الكفار والحاربيين ويحوز ذلك ومعنى كلامه اذا اقتتل طائفتان من المسلمين لغارة او عداوة
بينهما وقتل بينهما قتيلاً لا يعلم من قتلها من الفريقين فليل لا قسامة ولا قود مطلقاً وهكذا
وقع في المدونة ورجع اليه بن القاسم وحملها بعضهم على هذا الظاهر ومعنى الاطلاق اي
سواء ادعى المقتول دمه عند احداً وقام له بذلك شاهد ام لا وهو مضمون لابن القاسم
وردد لابن المنار بان قوله ولا شاهد يقتضي ذلك ولو كان الشاهد من غير الطائفتين
وقال في البيان يحتمل ان يريد اذا كان الشاهد من طائفة المدي والافبعدان ينبغي القسامة
اذا كان الشاهد من غير الطائفتين وفسرها بن القاسم في العتبية والمجموعة فقال معنى قوله مالك
لا قسامة اذا لم يدع الميت دمه عند احد ولا قام له بذلك شاهد واما ان ادعى او شهد له
بالقسامة وهو قول اشهب ومطرف وابن الماجشون واصبح وقيل معناها لا قسامة بالتسمية
لما بينهما من العداوة بخلاف الشاهد والي هذه التاويل اشار رجا ذكر وهذا كله على رواية
المدونة وفي الموطأ العقل على كل فرقة من المصائب في الاخي فان لم يكن بينهما فالعقل
عليهما يريد على كل فرقة من اموالهم وقال مالك ومحمد وهو مقيديان لا يعرف القاتل فاما
اذ ادعى بنية فقال مالك يقتص منه وفي الحلاب رواية القسامة **ص** وان تاويلوا فهدر
كراجه على دافعة **ش** يعني ان جميع ما تقدم انما هو ان كانت الطائفتان باعيتين لئلا

او عاصية من غيرتا ويل فاما اذا كانتا متا ولتين فان دم من قتل بينهما يكون هدر
 فان تاوت احداها دون الاخرى مما قتل من الباعية هدر قاله بن القاسم وروى عنه
 عن مالك وذهب اصبح الي انه يقتل منه سوا تاب او احد قبل التوبة وقول
 كذا حقة على دافعة اي فان كانت احدي الطائفتين راجعة والاخرى دافعة فدم الزاحفة
 هدر ودم الاخرى قصاص وهو واضح **وهي** محسوبة بمينا متا متواليه بتا وان اعمى
 او غابا يحلفها في الخطا من يريه وان واحدا واسرا **ش** لما فزع من الكلام على سبب القاسم
 القسامة شرع في الكلام على تفسيرها وبدان ذلك بالكلام على القسامة في الخطا اما الرجاء
 على القسامة في العدل فقتلها الاصول لان الاسام فيها معقورة على الورثة فلا يحلفها من يريه
 ويحلفها كل وارث ممن حضر ولو كان اقلهم نصيبا من الميراث الى غير ذلك وقسامة العدل خالف
 الاصول في هذه الوجوه واكثرها غير انها اصل لقسامة الخطا لان الاحاديث انما وردت في
 قسامة العدل واما لان الخطا يحلف فيه الرجال والنساء خلاف العدل وانما استمرط فيها
 المتوالي لانه اربابا ووقع في النفس وقوله بتا هكذا اورد به النفس وفي قصة جوصية
 ومحضه وقوله الا وليا كيف حلف ولم تحضر اذ لو كانت على العلم لما كانت عنيهم مانعة منها
 وقوله وان اعمى او غابا اي وان كان الحالف اعمى او غابا حيث القتل وهكذا انما عليه في المدة
 اذا اعمى او الغيبة لا يمنع من تحصيل اسباب العلم وقوله من يريه من المحلفين واحدا
 كانا وجماعة ذكرنا كانا وانني ولهذا قال وان واحدا واسرا وكون هذه الايمان محسوبة
 قياسا على قسامة العدل التي ورد بها النص ولا خلاف عندنا ان هذه الايمان مؤثر على قدر
 الميراث لانها سبب في حصول الدية للورثة فيجب ثور بها كالدية وقد اختلف في ذلك
 فقال **وهو** وجوبه اليقين على اكثر كسرها والا فاعلى الجميع **ش** واعلم ان لهذه ثلاثة احوال تارة
 لا تنكسر منها شي كائنين فيحلف كل واحد خمسة وعشرين مينا ولو صوح هذا لم يتغير من له
 وتارة تنكسر منها يمين او ايمان ويحلف ايمنا الورثة في اجزاها كما بن وبنت فاذ اوزعت
 الخمسين على الثلث والثلثين ثاب الابن ثلاثة وثلاثون مينا وثلاث يمين وناب البنت
 ستة عشر وثلثان وقد علمت ان ايمنا المنكسرة ينوب البنت اكثر كسرها فتحلفها هي دون
 الابن كما قال وقيل يحلف كل واحد منها مينا تمام كسرة وفي المقدمة تحلفها اكثرهم نصيبا
 من الايمان وهو الابن في الغرض المذكور وتارة تنكسر وتساوي الورثة في الحصة المنكسرة
 كالثلاثة بنين فيحلف كل واحد مينا واليها شار بقوله والا فاعلى الجميع اي كل واحد مينا ابن
 الحلاب ويحتمل ان يحلفها واحد فقط ويحكي بن ابي موسى رامين قول بالقرعة **وهو** ولا يأخذ
 احدا الا بعد ها **ش** يريد انه لو غاب بعض الورثة مثلا او نكل وان ادعته ان يحلف نصيبه
 من الايمان ويأخذ ما يوجب من الدية لم يكن له ذلك حتى يحلف جميع ايمان القسامة اذ لا يلزم
 العاقلة شي من الدية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع ايمان القسامة **ش**
 حلف من حضر حصته **ش** يعني فاذا اوجب الدية بايمان من تقدم فحضر بعده لك حلف نصيبه
 من الايمان واحده حصته من الدية **وهو** وان نكلوا او عجز حلف العاقلة من نكل حصته على الاظهر
ش يعني فان نكلت الورثة او بعضهم عن القسامة ردت الايمان على العاقلة فحلفوا كلهم بن القاسم

في موطأ
 او غير ذلك
 في
 في

في

في
 في

في
 في
 في

ولو كانوا عشرة الاف رجل من حلف منهم لم يلزمه غرم ومن نكل لزمه ما يجب عليه والقا
كرجل منهم واليه هذا اشار بقوله من نكل محضته وهذا احد قولين بن القاسم قال في المقدمات
وهو ابن الاقاويل واصحها في النظر واليه اشار بقوله علي الاظهر ولا بن القاسم ايضا انه
حلف من العاقلة خمسون رجلا يمينيا فان حلفوا برؤاهم والعاقلة وان حلف بعضهم بري
ولزم ببقية العاقلة الدية كاملة حتى يتواخس بين يميننا وقال عبد الملك ان نكلوا او
بعضهم فلا حق لمن نكل ولا يمين على العاقلة لان الدية لم تجب بعد وانما وجبت عليهم
بالفرض وانما روي بن وهب عن مالك ان اليمين ترجع على المدعي عليه وحده فان حلف
بري وان نكل لم يلزم العاقلة بنبوله شي لان العاقلة لا تحمل الا قرارا والنبول كالاقرار
وانما هو بنبوله شاهد على العاقلة وقال ربيعة ترد الايمان على العاقلة فان حلفت
بريت وان نكلت عرفت نصف الدية على ما روي عن عمر رضي الله عنه في قضائه على السعد
بن وهب هذه الاقوال الخمسة حكاه في المقدمات **ص** ولا يخلف في العمل اقل من رجلين عصبة
ش بن شماس قال بن القاسم وكانها من ناحية الشهادة اي ولا يقبل فيها اقل من رجلين
ومثله عن اشهب وعبد الملك وهذا الاخلف النسيان في العهد لعدم شهادتهم فيه وقوله
عصبة اي للقتيل وسواء ورثوا ام لا **ص** والا فوال **ش** اي فان لم يكن له عصبة من جهة السب
فالوالي اي الموالي الا علي وقد تقدم انهم عصبة لكن هم بعد العصبة **ص** وللولى الاستغاثة
بعاصبه **ش** يريد فان كان الولي واحدا فله ان يستعين بواحد من عصبته اي بمن يلقاه
في اب معروف بوارثه به **ص** وللولى فقط حلف الاكثر ان لم يزد على نصفها **ش** اذا وجد
الولى واحدا من عصبة حلف كل منهما خمسا وعشرين يمينيا وان وجد اكثر قسمت الايمان على
عدد دهم فان رضي احد المعنيين او جميعهم ان يخلف اكثر من نصيبه لم يجز وان رضي الولي
ان يخلف اكثر من نصيبه جاز ما لم يزد على نصف الايمان بقوله وللولى فقط اي لا لغيره
وقوله ما لم يزد على نصفها اي نصف الخمسين يمينيا **فرد** فان كان للقتيل وليا
فاراد ان يستعين بغيرهما من الاولياء الذين دونهما في الدرجة جاز ذلك ويجري الامر
عليه ما تقدم من رضي الوليين واحدهما يخلف الكثير مما يجب عليهما اود ونه ما لم يجاوز احدهما
النصف فان رضي المستعان بهم ان يخلف كل واحد منهم اكثر مما يجب عليه من الايمان لم يجز
وان رضي الوليان ان يخلف كل واحد منهما اكثر مما يجب عليه جاز ما لم يجاوز احدهما نصف
الايمان فان حلف كل من الوليين ما وجب عليه اذا قسمت الايمان على عدد دهم فلا بأس
ان يخلف بعض المستعان بهم اكثر من بعض وان حلف احدهما نصف الايمان ثم وجد له
صاحبه معينا فان الايمان التي يخلفها المستعان به تقسم بين الوليين فان حسب للمستعين
وحده فلا تخلف ما بقي من الخمس والعشرين زيد عليه حتى يستكمل ما بقي من الخمسين يمينيا
بعد الايمان التي حلفها المستعان به وقاله عبد الملك قال الا ان يكون على باس
ممن يعينه وراي ان يخلف بغير معين فلا يراد شي من الايمان على المستعين ويكون جميع
ما يخلفه المستعان به محسوبا له لا يقسم بينه وبين صاحبه **ص** وزعت **ش** يريد ان
ايمان القسامة توزع على عدد المستحقين ان كانوا خمسين فاقبل فلو كان ولدا ان حلف كل له

فان كان احدا من الاولياء
او من عصبته او من اهل بيته
او من اهل بيته او من اهل بيته
او من اهل بيته او من اهل بيته
او من اهل بيته او من اهل بيته

في القسامة
على عدد المستحقين

واحد نصفها فان طاع احدهما ان يحلف اكثر من نصيبه لم يجز وان كانوا ثلاثة حلف كل
سبع عشرة يمينا وكذلك يتوزعون الايمان واحدا فاد ا كانوا اكثر من خمسين فالاصح وهو
قول بن القاسم والمغيرة واشهب وعند الملك الاكتفاء بخمسين منهم لان الزيادة على ذلك
زيادة على سنة القسامة وعن بن الماحضون ايضا لا بد من حلف كل منهم يمينا يمينا والام يستوفوا
الدم **ص** واجتري باثنين طاعا من اكثر **ش** يريد فان كان ولا الدم اكثر من اثنين فقال
بن القاسم حنزي منهم حلف اثنين وقيد به الشيخ ابو محمد وان بطيحا بذلك ولم يكن ذلك لئلا
يمن لم يحلف فيه الشيخ رحمه الله تعالى على العبد الاول دون الثاني وهو لا بد منه وقال
اشهب والمغيرة وابن الماحضون لا بد ان يحلفوا كلهم ولا يجوز حلف بعضهم **ص** وتكول المعين غير
معتبر **ش** المعين هو من طلبت اعانتة في الايمان وكان تكوله غير معتبرا لانه لا حق له في الدم
ولا نهيتهم ان يرشوا واذ انكل المعين وكان ولي الدم واحدا فان وجد من يستعين به غير هذا
الناكل والابطال الدم اذ لا يحلف في العهد اقل من رجلين **ص** بخلاف غيره ولو بعدوا **ش** ان خلاف
غير المعين من اوليا الدم فان تكوله معتبرا فيسقط القود به ولا خلاف في هذا اذا كان الاوليا
في القود سوا اولاد الكاهن واخوة وحوا ذلك واختلف في غيره كالاقدام ونسبهم ومن هو بعد
فالمشهور سقوط القود ايضا فن عليه الباقي وقيل لا يسقط الا باجماعهم وقال بن نافع ان كان
علي وجه العفو حلف من بقي واخذ الدية وان كان على وجه التورع حلفوا وقتلوا واختلف هل هو
وفق او خلاف وقال بن القاسم ان كان العفو قبل القسامة بطل القتل والدية وان كان بعد
بطل القتل وكان لمن بقي حظه من الدية وابطل عبد الملك الدية مطلقا ولا فرق عند الجميع بين
النكول والعفو **ص** فنزل على المدعي عليهم فيحلف كل خمسين ومن نكل حبس حتى يحلف **ش** يعني فان
نكل احدا لا وليا سقط القود ردت اليمين على المدعي عليه وهكذا روي عن مالك وروى عنه
ان لمن بقي ان حلف حظه من الدية بن عبد السلام والاول اظهر وقول **ص** فيحلف كل اي حلف كل
واحد من المدعي عليهم خمسين يمينا ان كانوا جماعة وان كان واحدا اطلق خمسين يمينا ومن نكل
منهم حبس حتى يحلفها وقيل تؤخذ الدية من ماله وقيل لحبس حتى يحلفا وبطول محبته **ص** ولا
استقانة **ش** يعني ان المدعي عليه ليس له ان يستعين بغيره وهو مذموم المدونة وقول مطرف
وقيل له ذلك وهو قول بن القاسم وجل ابو الحسن المدونة عليه ولا بن القاسم ايضا في العينة
وكتاب محمد ان ولاية المدعي عليه بالتحجير بين ان يحلفوا جميع الايمان او يحلفها المتهم وحده وليس
لهم ان يحلفوا بعضها وحلف هو يفتيها بن عبد السلام والاطهر هو القول الاول ولا يخفى وجهه **ص**
وان الكذب بعين نفسه بطل بخلاف عفو فلهذا في نصيبه من الدية **ش** يريد ان القول اذا وجب
حلف ولاية الدم ثم الكذب بعضهم بنفسه فانه يبطل بخلاف ما اذا عفى فانه يكون لمن بقي منهم نصيب
من الدية وهو واضح **ص** ولا ينتظر صغير بخلاف المعنى والمبسم الا ان لا يوجد عيه فيحلف الكبير
حصته والصغير معه **ش** يريد ان الميت اذا كان له وليان اما في درجة واحدة واما بالاسئلة
لم ينتظر بلوغ الصغير وحلفا وقتلا وقول **ص** بخلاف المعنى والمبسم اي فانما ينتظر ان يرد
لقرب اقامتهما بن رسة وظاهره انه انتظار الغائب وعن سحنون ان قرب بلوغ الصغير
وانتظار الغائب انتظرا وان بعد لم ينتظرا وتا ولا ابو عوان المدونة على ان الغائب ينتظر

في حلف من اصاب الشرا
في حلف من اصاب الشرا
في حلف من اصاب الشرا

في حلف من اصاب الشرا
في حلف من اصاب الشرا
في حلف من اصاب الشرا

بخلاف الصغير وفيه نظر وعكسه احسن وقوله الا ان لا يوجد غيره اي غير الصغير ليخلف
 مع الكبير فان الكبير يخلق حصته الا ان وهي خمس وعشرون يمينا ولا تؤخذ الا بان اي بلوغ الصغير
 لانه قد يموت قبل بلوغه او يعيب قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم وقوله والصغير معه اي
 حال الجنين لانه اربب والجملة في محل حال **مر** ووجب بها الدية في الخطا والعقد في العهد من واحد
 تعين لما **ش** لما فرغ من تفسير القسامة شرع في الكلام على ما يترتب عليها من الاحكام وذكر ان
 المترتب عليها في الخطا الدية وفي العهد العتق وهذا القول عليه الصلاة والسلام الخلفون
 ولستحقون دم صاحبكم واشاء بقوله من واحد اي ان القسامة لا يقتل بها الا واحدا منها اضعف
 من الاقرار والبيعة ولما في مسلم يعسم حصون منكم على رجل منهم قال في الموطا ولم تعلم قسامة كانت
 قط الا على رجل واحد بن القاسم وان وجب لقوم دم رجل بقسامة فلما قدم للمقتل اقر عينه انه
 قتله ان شاء واقتلوا المقر الاول وليس الا قتل واحدا منها وقال المغيرة يقتل بالقسامة اكثر
 من واحد وكانه قاس ذلك على الشهادة وقوله تعين لما يعني انه اذا قتلنا لا يقتل بالقسامة
 الا واحد فلا بد ان يكون معينا لها فلا يقسمون الا على عينه حين يقصدون قتله ويعيرونه
 من الجماعة الذين شملهم اللغو ابن القاسم ويقولون في القسامة لما من من به ولا يقولون من
 ضربهم وهذا اي العهد وما في الخطا فلا يقسم الا على جميعهم وتورع الدية على عواقبهم ولا فرق
 على قول بين ان يكون الضرب واحدا او متعددا او قال سمحون ان كان الضرب واحدا لقوم مملوا
 صخرة بالقسامة على جميعهم وسوا في ذلك العهد والخطا وان كان الضرب معتبرا فلا يقسم
 الا على واحد منهم وقال لهم ايضا ان يقسموا على الجماعة ثم يختاروا واحدا للمقتل وهو ترجيح
 بلا مرجح اذ ليس احدهما اولى من الاخر وقد بين رشده هذا الخلاف بما اذا احتل سوتة ان
 يكون عن احدهم وامان لم يحتمل ذلك كما اذا ارموا عليه صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فلا
 اختلاف انهم يقسمون عليهم كلهم ثم يقتلوا من شاءوا منهم **مر** ومن اقام شاهدا على جرح او قتل
 كافرا وعيدا او جنين حلف واحدة واخذ الدية وان نكل بريء الجراح ان حلف والا حبس **ش**
 قد تقدم ان القسامة مسيئة عن قتل الحر المسلم وذلك مقتضى لعدمها في الجرح وقتل العبد
 والكافر وحكم الجنين حكم الجرح ولذا ان من اقام شاهدا على احدهم لا الامور الاربعية
 لم يطلب بقسامة ولكن حلف يمينا واحدة على ما شهد به شاهدا ولا يأخذ دية ذلك فان
 نكل عن اليمين قيل للجراح احلف فان حلف بري وان نكل حبس حتى يحلف وكان بن القاسم
 يقول يقتض منه ثم رجح وقال ايضا اذا طالع حبسه ولم يحلف هو قتل واطلق الا ان يكون
 مستردا فيحلف في الحبس **مر** فلو قالت دمي وجنيتي عند فلان ففيها القسامة ولا شيء في
 الجنين ولو استشهد **ش** اي ولا يلزمها ذلك من ان الجنين كالجرح لا قسامة فيه لو اُلحق
 المرأة جنينا وقالت دمي وجنيتي عند فلان كان فيها هي القسامة ولا شيء في الجنين وذلك
 بمنزلة ما لو قال جرحني فلان وقد علمت ان ذلك غير مستوعف فلو ثبت موتها وحز في الجنين
 يمينا بعدل كان في الام القسامة لانها نفس وحليف ولي الجنين يمينا واحدة ولا يأخذ دية
 فان استشهد ففيه القسامة ايضا **مر** **باب** الباغية فرقة خالفت
 الامام لمنع حق او لقلعه فللعبد اقباله وان تاو لو اكل كعك **ش** لما اتقضي كلامه على وجبات

فهم على
 القسامة واحدة
 يقتل بها واحد
 وكذا جرح

كل
 وهو
 ذلك
 الام
 قال
 ذلك
 قال
 غير
 الدم
 هذا
 خلاف
 الا
 بعد
 ان كان
 هل هو
 بعد
 بن
 فان
 في
 لكل
 نكل
 ولا
 لم
 حلية
 ليس
 مر
 اوجب
 نصيب
 كبير
 سعة
 ان
 الصغير
 سطر

الحراج التي هي من حقوق الادميين في الدنيا اتبع ذلك بالحنانيات الموجبة لسفك الدماء
او لغيره وكلها من حقوق الله تعالى وذكرها سبعة البغي والردة والزنا والغدق والسرقة
والحرابة والشرب وبداسها بالكلام على البغي وهو القدي قاله الجوهري وقال عياض ومن
العدوي ما معناه انه الطلب الا انه معضود على طلب خاص وهو ما لا ينبغي ابتغاؤه وهو في
عرف الفقهاء الخروج عن طاعة الامام بسعي خلقه او عتصم من الدخول في طاعته او يمنع حقوا واجبا
عليه ولهذا قال الباغي بفرقة خالفة الامام لمنع حق او خلقه ولما كان من هذه المستلزمات لمنع
الدخول في طاعته لم يوجب الي ذلك ذلك وقوله فللعادل قتالهم يريد وما غير العدل فلا لاحتمال ان
يكون فسقه وجوه سببا في خروجهم قال سحنون في كتاب ابنه ولا يقا تلواحي يدعو الى الحق
وهو ظاهر واد كان الكفار يدعون على احد الاقوال فلا يدعوا هو من باب الاول لانهم
مسلمون وقوله وان تناولوا يعني انه لا فرق في هؤلاء المتناول وغيره ان الامام يجوز له
قتالهم جميعا وقد اجمع على ذلك في زمان ابي بكر رضي الله عنه حيث قاتل ما بقي الزكاة وكان
بعضهم متاولا وبعضهم قد اتقى بوجهه عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى خذ من اموالهم
وبعضهم معاند اشخاصا له وقوله كالكفار يريد ان الامام في قتالهم ماله في الكفار من
صوب سيف ورمي بنبيل ومجنق وتغريق وتخرق ولا يمنع من ذلك وجوه النساء والذكور
فيهم الى غير ذلك **ص** ولا يستوفى قوا ولا حرق شجرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح **ش** اما عدم استرقاق
قوا لان المسلم الحر لا يسترق وكذلك لا يحرق شجرهم اي ولا يساكنهم لانها مال من اموال المسلمين
قال بن شبيب يمتاز قتال البغاة عن قتال المشركين باحد عشر ومما ان يقصد بالقتال
لا قتلهم ولكن عن مذبذبهم ولا الجهر على جرحهم ولا يقتل اسراهم ولا تغنم اموالهم ولا تسبي ذرارهم
يستعان عليهم بمشرك ولا يوادهم على مال ولا ينصب عليهم الرغادات ولا يحرق عليهم المساكن
يقطع شجرهم وقوله ولا ترفع رؤسهم بارماح يريد ان ذلك مثله قال في الدجيرة عن صاحب
النواذر ولا يبعث بالروس الى الافاق لانه مثله **ص** ولا يدعوا بمال **ش** قد تقدم ان هذا
الوجوه التي يمتاز بها قتالهم عن قتال المشركين قال في الجواهر واذ اسال اهل البغي الامام ان
يؤخر على ذلك اياما او شهرا حتى ينظروا في امرهم ويذلوها شيئا لم يحل لهم ان ياخذ منهم شيئا ولا
ان يؤخرهم الى المدة التي سألوها ما لم يكونوا يقا تلواحيها احدا او يفسدوا فلا يؤخرهم حينئذ **ص**
واستعين بمالهم عليهم ان احتيج له ثم رد كغيره **ش** قال في الجواهر عن بن حبيب وما اصيب من
سلاحهم وكذا عنهم فان كانت لم فيه قايمة استعان به الامام ومن معه على قتالهم ان احتاجوا
اليه فان زالت الحرب ردت الى اهلها وما سوى الدراع والسلاح فيوقف حتى يرد الى اهلها ولا
يستعان بشي منه لقوله هتأ واستعين بمالهم عليهم طاعة الله وان لم يكن سلاحا ولا كداعا وهو
مخالق لما قال بن حبيب ثم قال وان لم يكن لهم فيه قايمة ردت لك كل من سلاح وكراع وغيره اليهم
والي اهلهم عندا لمن منهم لا قبله وانما ردت اليهم اموالهم لانهم مسلمون لم يزل ملككم عليها وقد قال
عليه الصلاة والسلام لا يحل مال امري مسلم الا عن طيب نفس منه وهذا الحديث يقتضي عدم
جواز الاستعانة بها لكن ورد عن علي رضي الله عنه انه قال يستعان بذلك على قتالهم **ص**
وان اسئوا لم ينسج منهمهم ولم يدف على جرحهم **ش** قد تقدم ان من الوجوه التي يمتازون بها

عن قتال المشركين ان يكون عن مدبريهم ولا يجوز على جرحهم سجون واذا اظهر الامام عليهم
 ظهورا بينا رايين من عودتهم فلا يقتل منهم ولا يدفن على جرحهم وان لم يحقق الزينة ولم يامن
 من رجوعهم فلا يامن يقتل منهم وجرحهم وقد فعل ذلك علي رضي الله عنه مرة ومرة اخرى امر
 مناديه باتباع المدبر والاحبار على الجرح فقتل له في ذلك فقال هؤلاء لم فيه بخارون الهنا والادب
 لم يكن فيه وهذا موافق لما اشار اليه هنا من التفريق بين الامن وعدمه ومعني لا يدفن اي
 لا يجوز عن سجون قال سمعت بعض اصحابنا يقول لا يقتل منهم اهل العصية وقتل منهم
 الخوارج على كل حال ولعلنا اذا كان لم ايام وفيه **ص** وكذا لرجل قتل ابيه وورثه **ش** هكذا
 عليه سجون فقال بكثرة له ذلك من غير حرم ونقض اصبح على انه يجوز له قتله وسكت عن الام
 سجون لان الغالب عدم قتالها وفي ايضا اريد من الاب براء ولا يمنع قتله له من ميراثه
 لانه قتل ضريرة سجون والاب الكافر مثل الخارجي يريد فيكره له قتله ايضا لقوله تعالى وصيا
 الانسان بوالديه لديه الى قولة وان جاهدك علي ان تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما
 فدل ذلك على اندراج الكافر في الوصية لانه لا يامر بالشرك الا الكافر سجون ويقتل الرجل
 في قتالهم احاه وقريبه مبارزة وغير مبارزة وحده لابيهم وامه كما في قتال الكفار **ص**
 ولم يصح تناول ائمة نفسا او مالا **ش** يريد انما ائمة اهل البغي في حال الفتنة من
 نفس ومال فلا ضمان عليهم فيه ان كانوا متاولين في جرحهم على الامام واحترز بقوله ائمة
 مما لو كان موجودا بغيره فانه يرد له **ص** ومضى حكم قاضيه وحداقمة **ش** اي فان ولي
 اهل التاويل قاضيا حكم واخذ الدكاوات واقام الحدود ومعني ذلك جميعه وهو قول مطرف
 وابن الماحشون وقال بن القاسم لا يصح العتلات قيل وقول مطرف اقيس لان
 التاويل اذا نفهم في درء القصاص والحدود واحدا المالك فلان ينفهم في هذه الاسور
 اولى والصير في قاضيه عايد على المتناول **ص** ورد في معني لزمته **ش** معني مع المتناول
 قال في الجواهر وانما استعان اهل التاويل باهل الذمة ردوا الى ذمتهم ووضع عنهم مثل
 ما وضع عن المتناولين الذين هم معهم **ص** وهذا المعاند النفس والمال **ش** يعني فان كان
 البغاة اهل عناد وعصية وخلاف للامام من غير تاويل فانهم يوجزون بالقصاص
 ورد المال يريد سوا كان قايما او قايما لظلمهم وتسيبهم في اتلافه من غير عذر **ص** والذي
 معه ناقض **ش** اي مع المعاندين شاس وان كان المستعصيون باهل الذمة اهل
 عصية وخلاف للامام العدل فهو نقض للعهد موجب لاستيلائهم فان كان السلطان غير
 عادل وخاوا جوره واستقوا باهل الذمة فليس ذلك بنقض العهد اهل الذمة **ص**
 والمرأة المعتلة كالرجل **ش** قوله كالرجل اي يفرقه الحال فيها كما افرق في الرجل بين له
 المتناول والمعاند من القتل وعدم قتل الاسير والتدبير على الجرح وغير ذلك بن شاس
 واذا قاتل مع البغاة بالسلام فلا اهل العدل قتل في القتال وان لم يكن قتال من الابالخيرين
 ورمي الحجارة فلا يقتل الا ان يكن قد قتل احدا بذاتك فيقتل ولو اسرت وقد كنت يما تلت
 قتال الرجال لم يقتل الا ان يكن قد قتل فيقتل قال الشيخ ابو محمد يريد في غير اهل التاويل
ص باب الردة كفر المسلم بغير اولى بغيره او فعل يتضمنه **ش**

عن قتال المشركين ان يكون عن مدبريهم ولا يجوز على جرحهم سجون واذا اظهر الامام عليهم
 ظهورا بينا رايين من عودتهم فلا يقتل منهم ولا يدفن على جرحهم وان لم يحقق الزينة ولم يامن
 من رجوعهم فلا يامن يقتل منهم وجرحهم وقد فعل ذلك علي رضي الله عنه مرة ومرة اخرى امر
 مناديه باتباع المدبر والاحبار على الجرح فقتل له في ذلك فقال هؤلاء لم فيه بخارون الهنا والادب
 لم يكن فيه وهذا موافق لما اشار اليه هنا من التفريق بين الامن وعدمه ومعني لا يدفن اي
 لا يجوز عن سجون قال سمعت بعض اصحابنا يقول لا يقتل منهم اهل العصية وقتل منهم
 الخوارج على كل حال ولعلنا اذا كان لم ايام وفيه **ص** وكذا لرجل قتل ابيه وورثه **ش** هكذا
 عليه سجون فقال بكثرة له ذلك من غير حرم ونقض اصبح على انه يجوز له قتله وسكت عن الام
 سجون لان الغالب عدم قتالها وفي ايضا اريد من الاب براء ولا يمنع قتله له من ميراثه
 لانه قتل ضريرة سجون والاب الكافر مثل الخارجي يريد فيكره له قتله ايضا لقوله تعالى وصيا
 الانسان بوالديه لديه الى قولة وان جاهدك علي ان تشرك في ما ليس لك به علم فلا تطعهما
 فدل ذلك على اندراج الكافر في الوصية لانه لا يامر بالشرك الا الكافر سجون ويقتل الرجل
 في قتالهم احاه وقريبه مبارزة وغير مبارزة وحده لابيهم وامه كما في قتال الكفار **ص**
 ولم يصح تناول ائمة نفسا او مالا **ش** يريد انما ائمة اهل البغي في حال الفتنة من
 نفس ومال فلا ضمان عليهم فيه ان كانوا متاولين في جرحهم على الامام واحترز بقوله ائمة
 مما لو كان موجودا بغيره فانه يرد له **ص** ومضى حكم قاضيه وحداقمة **ش** اي فان ولي
 اهل التاويل قاضيا حكم واخذ الدكاوات واقام الحدود ومعني ذلك جميعه وهو قول مطرف
 وابن الماحشون وقال بن القاسم لا يصح العتلات قيل وقول مطرف اقيس لان
 التاويل اذا نفهم في درء القصاص والحدود واحدا المالك فلان ينفهم في هذه الاسور
 اولى والصير في قاضيه عايد على المتناول **ص** ورد في معني لزمته **ش** معني مع المتناول
 قال في الجواهر وانما استعان اهل التاويل باهل الذمة ردوا الى ذمتهم ووضع عنهم مثل
 ما وضع عن المتناولين الذين هم معهم **ص** وهذا المعاند النفس والمال **ش** يعني فان كان
 البغاة اهل عناد وعصية وخلاف للامام من غير تاويل فانهم يوجزون بالقصاص
 ورد المال يريد سوا كان قايما او قايما لظلمهم وتسيبهم في اتلافه من غير عذر **ص** والذي
 معه ناقض **ش** اي مع المعاندين شاس وان كان المستعصيون باهل الذمة اهل
 عصية وخلاف للامام العدل فهو نقض للعهد موجب لاستيلائهم فان كان السلطان غير
 عادل وخاوا جوره واستقوا باهل الذمة فليس ذلك بنقض العهد اهل الذمة **ص**
 والمرأة المعتلة كالرجل **ش** قوله كالرجل اي يفرقه الحال فيها كما افرق في الرجل بين له
 المتناول والمعاند من القتل وعدم قتل الاسير والتدبير على الجرح وغير ذلك بن شاس
 واذا قاتل مع البغاة بالسلام فلا اهل العدل قتل في القتال وان لم يكن قتال من الابالخيرين
 ورمي الحجارة فلا يقتل الا ان يكن قد قتل احدا بذاتك فيقتل ولو اسرت وقد كنت يما تلت
 قتال الرجال لم يقتل الا ان يكن قد قتل فيقتل قال الشيخ ابو محمد يريد في غير اهل التاويل
ص باب الردة كفر المسلم بغير اولى بغيره او فعل يتضمنه **ش**

نسأل الله العظيم العصمة منها ومن سايبا نكبا يدوان يتوفانا على الاسلام انه ولي ذلك والقادر
عليه ولم يلحق الفقه هذا النوع بباب الجهاد لامتيازها باحكام عن الكفر الاصلي كما يستبين واضحا
فان هذا الكفر لما كان طاريا على الاسلام كما سب عليه بقوله كفر المسلم صار التطرف فيه كالنظر في
الحجبايات الواقعة من المسلم فلهذا الحقود بكتاب الحدود وكل اية او حديث اشتمل على ذم الكفرة
فهو ذم لهذا النوع بل في آيات واحاديث مختصة بهذا القول تعالى ان الذين ارتدوا على اذانهم
من بعد ما تبين لهم الهدى وقوله ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا الى غير ذلك
من الاي والاحاديث وتقرير الشيخ صحيح وعدل عن قوله كفر المؤمن الى قوله كفر المسلم وان
كانت المعاملة في الكفر انما تكون بين الكفر والايان لكون النظر هنا مقصورا على احكام الدنيا
التي ينظر فيها الاحكام ولا قدرة للشريعة على معرفة ايمان بعضهم بعضا وانما يعلنون اسلام بعضهم
بعضا ولهذا احتج الى الكلام على الامور التي يعرف بها كفر المرتد فقال بصريح او لفظ يقتضيه
او فعل يقتضيه وان كان مقتضى كلامه ان هذه الامور الثلاثة موجبات للكفر وهي في الحقيقة
طرق دالة على العلم بموصلة اليه فالصريح كقوله اشرك بالله او كفره او محمد وال واللفظ الذي
يقتضيه كجده لما علم من دين الامة ضرورة كالصلاة والصيام والحج والعقل الذي يقتضيه
كثيلا يطرح الحجر الاسود بالنجاسات او القائل المصحف في القاذورات او ليسا النار الى غير ذلك
هودا على الكفر وقد اخذ في امثلة ذلك ولم ينظر من لما هو صريح من ذلك لوضوحه وذلك
الامر من الاخيرين فقال **ص** كالقاصص في قدر وشدة نار **ش** قد قدمنا ان هذين
العقل الذي يقتضيه الكفر ومثاله ما يطلع الحجر الاسود بالنجاسات والسمود للاصنام والاد
في قدر يعني في وكلامه واضح **ص** وسحر **ش** هو من اللفظ الذي يقتضيه الكفر وانما كان ذلك
لان الله تعالى قد جعله كفرا في قوله تعالى وما يعلن من احد حتى يقول انما نحن فتنه فلا
تكفروا قد نص ما لك رحمه الله تعالى هو واصحابه على انه كفر بل قالوا يقتل الساجد
ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالدنديق وقال محمد ان اظهرة قتلت نوبته والخلاف
فيه شهير ولا يلحق ذكره بهذا الموضع وكذلك الحلاق هل له حقيقة ام لا الى غير ذلك **ص**
وقول تقدم العالم وبقائه **ش** وهذا ايضا من اللفظ الذي يقتضيه الكفر وهذا على القول
بتكفيرها ولا واما على القول انه لا يكفر احد بدب من اهل القبلة فلا وقد علمت
ان لما لك وعنده في ذلك قولين وان كان في الدخيرة حكم الاتفاق على تكفيرهم كما ستره
بعد هذا وقد نبه على ما ذكره هنا وزيادة **ص** او شكك في ذلك **ش** اي شكك في قدره
العالم او بقاءه وهذا ليس من الامور الثلاثة وعليه فيكون الحد الذي ذكره غير خارج
لخروج هذا النوع عنه وهو منه **ص** او يتناسخ الارواح **ش** اي وذلك القول يتناسخ
الارواح لكون ردة لانه يقتضيه الكفر بلفظ يقتضيه والقول فيه كالقول فيما تقدم في
قدم العالم او بقاءه **ص** او بقوله في كل جنس تدبر **ش** اي في كل جنس من الحيوانات تدبر لان
فيه انصافه بوصف الكلبية ونحوها محتجا على ذلك بقوله تعالى وان من امة الا خلا
فيها نذير **ص** او ادعى شركا مع نبوته عليه الصلاة والسلام **ش** يريد بقوله نبوة على
اوانه كان شريكه في النبوة او كان يوحى اليها معا وهذا من اللفظ القاصي للكفر

او بحاربه بني لان محاربه محاربه لله ولا اشكال في كفر من حارب الله وحارب نبهه
وكفي بما في ذلك من الايات والاحاديث **ص** اوجوز الكتاب النبوة **ش** لان ذلك مما يودي
الي الخلل وتوهين ما حابه الانبياء ولا خلاف في تكفيره بذلك قاله في الدخيرة **ص** او ادعي انه
يصعد الي السماء ويعانق الحور **ش** هكذا قال في الدخيرة قال وكذا اذا قال انه يدخل الجنة
وياكل من ثمارها وهذه الامور التي ذكرناها كلها ذكرها في الدخيرة وازاد عليها امور
احد مما يقتضي الكفر بخلاف كمن نفي الربوبية او الوجودانية او عبد مع الله غيره او هو
دهري او ما نوي او صابي او حلوي او من الطيارة الدواقب او اعتقد ان الله غير حي او
غير قديم او غير مصور او صنع العالم غيره او هو متولد من شي او ادعي بحالسة الله تعالى
او العروج اليه او مكالمته او جوزه على الانبياء الكذب او انهم خاطبوا الخلق بالوعد والوعيد
للمصلحة او قال بتخصيص رسالة محمد صلى الله عليه وسلم للعرب او انه يوحى اليه وقال
بابطال الذم وغيره من ضروريات الدين او كفر جميع الصحابة لانه يودي الي بطلان الدين او
سعي للكنايس نزي الصاري او قال ان الصلاة طرفي النهار او قال بسقوط العبادة
عن بعض الاولياء او انكر مكة او البيت او المسجد الحرام او قال الاستقبال حق ولكن لغيره
هذه البقعة او شك في شي من ذلك وهو ممن يظن به علم ذلك او خالف المسلمين بخلاف له
حديث الاسلام او محم صفة الحج او الصلوات او محم حرفا من القرآن او راده او غيره او قال
ليس بمحجة او قال الثواب والعقاب مفترقان او قال الامة افضل من الانبياء **ص** واستحل
كاثرب **ش** يريد الزنا او القذف او السرقة وكف ذلك من الامور المحرمة ولا اشكال
ان من يستحل ما حرم الله فقد كفر **ص** لا بامانة الله كما نرا على الامح **ش** هذه المسئلة وقعت
في ايام القرا في وهي ان رجلا قال لا حذامات الله البعيد كما فدا فاتي الكركي بكفرة قال لانه
اراد ان يكفر بالله وقال القرا في ارادة الكفر بكن مقصودة له وانما اراد التعليق في التسم
والكفر بشي بول اليه الامر بن راشد وما قاله اي القرا في هو الصواب واليه اشار هنا بالا **ص**
وقتل ايضا بن راشد عن القرا في ان الخطيب اذا جاءه من يريد النطق بكلمة الاسلام فقال
اصبر حتى افرغ خطبتي انه يحكم بكفر الخطيب لان ذلك يقتضي انه اراد بقاءه على الكفر ابن
راشد ولم ارد لك وفصلت الشهادة فيه **ش** الصغير المحذور بالحرف عايد على الكفر
ومراده ان الشاهد اذا شهد بكفر شخص وارادته فلا بد ان يبين في شهادته الوجه الذي
كفربه ولا يقبل منه ان يقول فلان كفر او ارتد لا خلافا للناس من اهل السنة وغيرهم
في اسباب التكفير فربما كان السبب موجبا للتكفير عند بعض دون بعض وقد كفر بعضهم
بلازم المذهب دون بعض الي غيره ذلك وهذه الوجوه كلها تقتضي ان التفصيل مطلوب
من الشاهد على سبيل الوجوب وهو ظاهر كلام بعض الاشياخ وعبارة صاحب الجواهر
ينبغي ولعل مراده الوجوب **ص** واستتيب ثلاثة ايام بلا حوج وعطش ومعافاة وان لم ينسب
فان تاب والا قتل **ش** يريد ان المرتد يوحى ثلاثة ايام وظاهر المذهب وجوب ذلك
وعليه اجماع الصحابة لمقويم قول عمر رضي الله عنه في ذلك من غير تكبير وقيل انما ذلك
على سبيل الاستحباب وهما روايتان وروي بن القصار عن مالك انه يستتاب في الحال فان

در
والثا
والثا
المنظر
دم الكفر
على اذارم
غير ذلك
المسوان
كلام الدنيا
لام بعضهم
ظنقتنيه
في الحقيقة
واللفظ الذي
لذي تسمه
غير ذلك
محمود ذلك
هدى بن
اصنام واما
ساكان ردة
فمنه فلا
الساجد
الخلاص
لك
ذا على القول
دعلت
كما ستره
قد مره
وغيره
بناج
قد مره
نذران
الاحلا
نبوة على
لكند

تأب والقتل وظاهرة عدم استحباب التأخير ولا بن القاسم في الموازية انه يدعى الى
الاسلام ثلاث مرات فان تأب والقتل قال مالك في العتبية وكتاب محمد بن روايتا شئت
وما علمت في استنابته بخبري ولا تعطينا وراي ان يقتل من الطعام بلا يضر ولا عقوبة
عليه اذا تأب هكذا في الجواهر وحكي الباقي عن مالك انه لا يعاقب في الثلاثة الا بامر
واليه اشار هنا بقوله بلا معاقبه وان لم يتب وقتل عن اصبع انه يحوف ايام استنابته
بالضرب ويدكر الاسلام وقوله فان قاب والقتل اي فان مضت عليه الايام الثلاثة
ولم يتب قتل يريد بقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري
وعنه **ص** واستبريت خيضة **ش** يريد ان المرأة اذا ارتدت وكانت متزوجة لم تقتل
حتى تستبرأ خيضة الحق الزوج خيضة ان تكون حاملا ويض على ذلك في الموازية **ص**
وما لالعبد لسيد ولا في **ش** يعني ان العبد اذا قتل على ردة فان ماله لسيد يريد
لان لم ياخذ بالميراث وانما ياخذ بالملك وقوله **ص** والا فني اي وان لم يكن الميراث عبد
وانما كان حرا فان ماله يكون في المسلمين ولا خلاف فيه عندنا واختلف اذا تأب هل
يكون له ماله وهو مذهب المدونة او يكون في ايضا والا و**ص** والثاني قاله ابو
استحاق وقال به بن وهب **ص** وبقي ولده مسلما كان ترك **ش** قال في الجواهر وما ولد
المرتد فلا يلحق به في الردة اذا كان صغيرا اذ تتبعية الولد لا يبه انما تكون في دين بقر
عليه فان قتل الاب على الكفر بقي الولد مسلما فان اظهر خلاف الاسلام اجبر على الاسلام
فان عقول عنه حتى بلغ في اجباره على الاسلام خلاف اذا ولد قبل الردة ثم في كونه بالسيف
او بالسوط خلاف ايضا وان ولد بعد اجبر وان بلغ وقتل ان بلغ ترك ولا يكون كمن ارتد
فقوله كان ترك اي عقول عنه حتى بلغ على ذلك وحكي في البيان عن بن القاسم انه لا يجبر
بالقتل مطلقا ولد قبل الردة او بعدها وعن بن كنانة انه اذا لم يرجع الذي ولد بعد الردة
لقتل **ص** واخذ منه ما جني عبد او ذي ملاحر مسلم كان هرب لبلد الحرب الا احد القذية
ش يريد ان المرتد اذا جني عبد او ذي ملاحر او ذي ملاحر مسلم كان هرب لبلد الحرب الا احد القذية
عليه فلا يسقط عنه وهو قول بن القاسم في الموازية وقاله اصبح وبه اخذ محمد بن رشيد
وعلى قياس قول سحنون الذي يري انه بنفس الارتداد محجور عليه في ماله لا يكون ذلك في ماله
وقاله الفضل وقوله لا حر مسلم يعني فان كانت جنابته عدا انما هي على حر مسلم فلا شيء عليه لان
الواجب عليه القود وهو يسقط بقتله وهذا مذهب بن القاسم وقال اشهب لم ان عفوا اخذ
الدية وقوله **ص** كان هرب لبلد الحرب اي فان ذلك ليسقط لقتله وقوله الا احد القذية
هو كقوله في المدونة الا احد القذية وانما استثنى هذه الما يلحق المقدوف من المعرة وقيدة في كنانة
محمد بما اذا قذفه في بلاد الاسلام واما في بلد الحرب فانه اذا اسر يسقط عنه ذلك **ص**
والخطا على بيت المال كاحذه جنابة عليه **ش** يعني فان كانت جنابة المرتد خطا لدية عليه
من بيت المال لانه برئته وكذلك يعقل عنه وحصل في البيان في ذلك ثلاثة اقوال قيل ذلك
على عاقلة المرتد وقيل على جميع المسلمين وقيل في ماله وفي المسئلة قول رابع رواه اشهب انها
على اهل الدين الذي ارتد اليهم وقوله كاحذه جنابة عليه يعني فكما ان بيت المال تؤخذ

لا يغير تأب
في الجواهر
في الموازية
في البيان
في المسئلة

منه الدية التي وجبت على المرتد كذلك يؤخذ له عقل الجناية عليه لا نه يرث شيئا مما له اذا
قتل **ص** وان تاب فما له له **ش** هذا هو الاصح وهو مذهب المدونة وقيل يكون فنيا وقد تقدم هذا
ص وقد ركا مسلم فيهما **ش** اي فاذا تاب قد ركا مسلم في الخطا والعمد ويقتل في الجناية له وعليه
او في النفس والجرح الا ان هذا بعيد من كلامه دون الاولين **ص** وقتل المستنصر بلا استئذان
الا ان جي تايييا وماله لوارثه **ش** المستنصر اي للكفر منظهر الايمان هو الزنديق قال في الجوهر
فاما الزنديق الذي يظهر الايمان ويسر الكفر اي كفر كان اذا ظهرنا عليه وهو في حال زندقته
بيدي لنا انه مومن فادعي التوبة عما كان عليه والرجوع عنه فلا يرجع الي مجرد دعواه اذا لم
نظهر صدقه ورجوعه عما كان عليه بما ابداه من دعواه الرجوع عنه لانه بما ابداه لم يخرج عن
عادته ومذهبه فان التوبة عند الخوف عين الزندقه وكذلك نقول لم يظهر توبته فعرف
وتقبل ولا نقول لا تقبل توبته واي هذا استا رمالك رحمه الله بقوله ان توبته لا تعرف نعم لو
ظهرت لنا توبته لقبيلنا هاهنا لو جانا تابيا قبل ان نطلع على ما كان عليه اذا ظهرت توبته له
بقوله كما ظهر الكفر بقوله قال ومن قال من اصحابنا لا تقبل توبته اذا جانا تابيا قبل الطور
عليه نقول له شاذ بعيد من المذهب فقوله بلا استئذان اي بلا استئذان مقبولة منه اذا ظهر
عليه الا ان جي تايييا قبل الظهور عليه فتقبل توبته وقوله وماله لوارثه يريد ان حكم ميراثه
مخالف لميراث المرتد فميراث المرتد جماعة المسلمين وهذا ماله لوارثه **ص** وقيل عذر من اسلم
وقال اسلمت عن ضيق ان ظهر **ش** يريد ان من اسلم ثم ارتد وقال انما كان اسلامه عن
ضيق عليه ان ظهر ان ذلك عن ضيق ناله او خوف او شبهه فانه يعيد ربه لك ورواه بن
القاسم عن مالك وقال به وذهب اشهب الي انه لا يعذر به لك ويقتل وان علم ان ذلك عن
ضيق وقال اصبح قول مالك احب الي الا ان يقيم على الاسلام بعد ذهاب الخوف فهذا يقتل وقاله
بن وهب وابن القاسم اذا كان عن ضيق او عذاب او عزم ومنه من قوله ان ظهر اي عذره
انه لو لم يظهر لم يسمع منه وحكم فيه حكم المرتد وهو ظاهر **ص** كان توفضا وصلى واعاد ما مومنه
ش هكذا وقع في كتاب محمد ونصه واذا صحب المضرا في القوم في سفر فظهر الاسلام وتوفضا
وصلى ورعا قدموا الي الامامة بهم فلما امن احبهم وقال انما صنعت ذلك لخصنا بالاسلام
ليلا يؤخذ ما معي او يؤخذ ثيابي ويؤخذ ذلك فذلك له ان اشبه ما قال ويعيدون ما صلوا خلفه
في الوقت وبعده وروي يحيى بن يحيى عن بن القاسم عن مالك مثله وقال سحنون ان كان في موضع
يخاف فيه على نفسه قد را عن نفسه وماله فلا يش عليه ويعيد القوم صلاتهم وان كان في موضع
هو فيه امن فليعرض عليه الاسلام فان اسلم لم يكن عليهم اعادة وان لم يسلم قتل ويعيدون وفي
البيان عن مالك لا يقتل بما اظهر من الصلوات وان كان في موضع هو فيه امن على نفسه ويجب
عليه بذلك الادب المولم والمطوف وبين الماحشون في الواضحة ان ذلك منه اسلام ولا حجة له ان
قال لم ارد به الاسلام وكان سوا كان في موضع هو فيه امن على نفسه ام لا بن عطاء الله
واذا ان الكافر يعيد اسلاما وان اذن مسلم ثم ارتد بعد فزاعه حربي على الخلاف في الردة هل
يتبطل العمل بمجرد هاهنا او حتى يموت عليها **ص** وادب من تشهد ولم يوف على الدعاء **ش** قال المتطي
من اجابه الي الاسلام محبة وتشهد ووقف على شرايع الاسلام من صلاة وصيام وزكاة وحج

منه الدية التي وجبت على المرتد كذلك يؤخذ له عقل الجناية عليه لا نه يرث شيئا مما له اذا
قتل **ص** وان تاب فما له له **ش** هذا هو الاصح وهو مذهب المدونة وقيل يكون فنيا وقد تقدم هذا
ص وقد ركا مسلم فيهما **ش** اي فاذا تاب قد ركا مسلم في الخطا والعمد ويقتل في الجناية له وعليه
او في النفس والجرح الا ان هذا بعيد من كلامه دون الاولين **ص** وقتل المستنصر بلا استئذان
الا ان جي تايييا وماله لوارثه **ش** المستنصر اي للكفر منظهر الايمان هو الزنديق قال في الجوهر
فاما الزنديق الذي يظهر الايمان ويسر الكفر اي كفر كان اذا ظهرنا عليه وهو في حال زندقته
بيدي لنا انه مومن فادعي التوبة عما كان عليه والرجوع عنه فلا يرجع الي مجرد دعواه اذا لم
نظهر صدقه ورجوعه عما كان عليه بما ابداه من دعواه الرجوع عنه لانه بما ابداه لم يخرج عن
عادته ومذهبه فان التوبة عند الخوف عين الزندقه وكذلك نقول لم يظهر توبته فعرف
وتقبل ولا نقول لا تقبل توبته واي هذا استا رمالك رحمه الله بقوله ان توبته لا تعرف نعم لو
ظهرت لنا توبته لقبيلنا هاهنا لو جانا تابيا قبل ان نطلع على ما كان عليه اذا ظهرت توبته له
بقوله كما ظهر الكفر بقوله قال ومن قال من اصحابنا لا تقبل توبته اذا جانا تابيا قبل الطور
عليه نقول له شاذ بعيد من المذهب فقوله بلا استئذان اي بلا استئذان مقبولة منه اذا ظهر
عليه الا ان جي تايييا قبل الظهور عليه فتقبل توبته وقوله وماله لوارثه يريد ان حكم ميراثه
مخالف لميراث المرتد فميراث المرتد جماعة المسلمين وهذا ماله لوارثه **ص** وقيل عذر من اسلم
وقال اسلمت عن ضيق ان ظهر **ش** يريد ان من اسلم ثم ارتد وقال انما كان اسلامه عن
ضيق عليه ان ظهر ان ذلك عن ضيق ناله او خوف او شبهه فانه يعيد ربه لك ورواه بن
القاسم عن مالك وقال به وذهب اشهب الي انه لا يعذر به لك ويقتل وان علم ان ذلك عن
ضيق وقال اصبح قول مالك احب الي الا ان يقيم على الاسلام بعد ذهاب الخوف فهذا يقتل وقاله
بن وهب وابن القاسم اذا كان عن ضيق او عذاب او عزم ومنه من قوله ان ظهر اي عذره
انه لو لم يظهر لم يسمع منه وحكم فيه حكم المرتد وهو ظاهر **ص** كان توفضا وصلى واعاد ما مومنه
ش هكذا وقع في كتاب محمد ونصه واذا صحب المضرا في القوم في سفر فظهر الاسلام وتوفضا
وصلى ورعا قدموا الي الامامة بهم فلما امن احبهم وقال انما صنعت ذلك لخصنا بالاسلام
ليلا يؤخذ ما معي او يؤخذ ثيابي ويؤخذ ذلك فذلك له ان اشبه ما قال ويعيدون ما صلوا خلفه
في الوقت وبعده وروي يحيى بن يحيى عن بن القاسم عن مالك مثله وقال سحنون ان كان في موضع
يخاف فيه على نفسه قد را عن نفسه وماله فلا يش عليه ويعيد القوم صلاتهم وان كان في موضع
هو فيه امن فليعرض عليه الاسلام فان اسلم لم يكن عليهم اعادة وان لم يسلم قتل ويعيدون وفي
البيان عن مالك لا يقتل بما اظهر من الصلوات وان كان في موضع هو فيه امن على نفسه ويجب
عليه بذلك الادب المولم والمطوف وبين الماحشون في الواضحة ان ذلك منه اسلام ولا حجة له ان
قال لم ارد به الاسلام وكان سوا كان في موضع هو فيه امن على نفسه ام لا بن عطاء الله
واذا ان الكافر يعيد اسلاما وان اذن مسلم ثم ارتد بعد فزاعه حربي على الخلاف في الردة هل
يتبطل العمل بمجرد هاهنا او حتى يموت عليها **ص** وادب من تشهد ولم يوف على الدعاء **ش** قال المتطي
من اجابه الي الاسلام محبة وتشهد ووقف على شرايع الاسلام من صلاة وصيام وزكاة وحج

فان احاب الي ذلك ثم اسلامه وان ابي لم يقبل منه اسلامه ولم يكره علي التزائها ولا يجبر
 علي الاسلام ولا بعد مرتدا برجوعه وكذا ينبغي عند حوله في الاسلام ان يوقف علي دعائه
 الاسلام المذكورة قال وان لم يوقف عليها فالمشهور انه يشد عليه ويؤدب فان تارك علي
 رده ترك لان الاسلام قول وعمل وقاله مالك وابن القاسم وغيرهما وبه اخذ ابن عبد الحكم
 وعليه العمل والقضا وقال اصبح سوارجع عن اسلامه بالقتال او البعد ولو طرفة عين اذا
 تلفظ بالشهادتين فانه يقتل بعد استنابته بقوله ولم يوقف علي الدعاء علي الدعاء الي شرايع
 الاسلام **مس** كما حرم ان لم يدخل من راع علي مسلم **ش** اي فانه يؤدب الا ان يدخل علي المسلمين من راء
 بسحره فانه يقتل لنقص عهده بذلك ولا يقتل منه توبة غير الاسلام نقله البايع عن مالك قال
 واما ان سحر اهل ملته فليؤدب الا ان يقتل احدا فيقتل سحره يقتل الساحر من اهل الذمة
 الا ان يسلم فليترك كنسب النبي صلى الله عليه وسلم البايع وطاهره انه يقتل علي كل حال الا
 ان يسلم خلاف قوله مالك انه لا يقتل الا ان يضرب مسلما ويقتل بن رشد قوله بان الذمي اذا تندق
 او سحر يقتل وان اسلم وقيل اذا تندق يقتل الا ان يسلم وقيل يترك **مس** واسقطت صلاة
 وصياما وزكاة وحج تقدم **ش** يريد ان الردة تسقط عن المرتد ما فرض فيه من حقوق الله
 تعالى كالصلاة والصيام والزكاة حال الردة وقبلها ولهذا لا يؤمر بالقضاء اذا تاب واما الحج
 فانه يجب عليه وان كان قد حج لان الردة اسقطته وهذا هو المشهور وقيل لا يجب عليه
 والاول هو الظاهر واما حقوق الادميين من قتل او جرح او قذف او سرقه او دين او كونه
 فانه يؤخذ بها **مس** ونذر او عينا بالله او بعقوب او طهار **ش** يعني وكذلك تسقط الردة عنه
 ما كان قد التزمه من نذر او حنث فيه من يمين بالله تعالى او بعقوب او طهار وقيد بن كفاية
 العتق بغير العين قال واما العين فقد انعقد عليه في ماله حق لمعين فلا يسقط كالمدين بعيان
 واختلف عن ابن القاسم في عين الطهار عند محمد قال وقال بعض شيوخنا وكذا علي لفظ الكتاب
 لو كان الطهار قد حنث فيه فوجبت عليه الكفارة لاسقطها ارتدادا وتا ولا مسيلة الكتاب
 علي ذلك بخلاف ما لو كان قد التزمه مجرد الطهار ولم يحنث فيه فلا يسقط الردة قال ومثله
 في الموازية ويسقط الطهار المجزئ **مس** واحصانا **ش** يعني وكذلك تسقط الردة احصان الزوجين
 ولهذا اذا انبأ بعد ارتدادهما جحدا ان حد البكر وان كان قد تعدر منها تزويج صحيح وقيل
 لا يسقطه وعلي هذا فاذا انبأ جحدا ان حد البكر ليست وهو الرجم والاول هو المشهور **مس**
 ووصية **ش** يعني وكذلك تسقط الردة وصية المرتد يريد سواء قدمتها او تاخرت عنها
 كما قال في النكاح الثالث من المدونة وفي امهات الاول اذا قبل علي رده عتقت امر
 ولده من راس ماله وعتق مدبره في الثلث وطلبت وصايا له بن يوسف وعلي قول اشهب له
 لا ينجل اذا تاب الا ان يرجع عنها وقال اصبح اذا تاب ثم مات فان كانت مكتوبة جازت والا
 فلا **مس** لاطلاقا **ش** يعني ان الردة لا تسقط الطلاق ولهذا اذا اطلق الزوج زوجته ثلاثا
 ثم ارتد ثم عاد الي الاسلام فانه لا يجوز له تزويجها الا بعد زوج وحمل اكثرهم قول ابن القاسم علي هذا
 وذهب بن زرب الي ان مذهب ابن القاسم ان الردة تسقط الطلاق الثلاث ويجوز للمطلق
 ثلاثا بعد ارتدادها تزويج مبتوتة دون زوج وحمل اكثرهم وحكي القاضي اسما عيل عن ابن القاسم

بان من سألته الردة

كونه ابو عدنان وهو الاشتهر عنه وحكي الدنيا طي عنه خلافة وهذا كله اذا ارتد الذوق
 وحده اما لو ارتدت المتبوتة معه ثم رجعا الى الاسلام لجاز له تزويجها من غير زوج قاله
 بعض الاشياخ بن زياد عن مالك واذا ارتدت المرأة تريد بذلك فسخ النكاح لا يكون
 بذلك طلاقا وتبقى على عصمتها بعض الاشياخ وهو كما شترائها لزوجها تغتوي به فسخ نكاحها
ص ورده محلل **ش** يريد ان ردة المحلل لا تسقط احلال المرأة اي لان اثره في غيرها وهي المرأة
 المحللة **ص** بخلاف ردة المودة **ش** اي فان احلالها ليسقط بارتدادها فاذا اطلقها زوجها
 ثلاثا فنزحت غيره وحلت للأول ثم ارتدت فان احلالها ليسقط ولا يصير كمن لم تزوج بعده
 فاذا اباست فليس له ان يرد له الا بعد زوج لانها اطلقت فعلها في نفسها وهو نكاحها الذي حلها
 كما اطلقت نكاحها الذي احصته وهذا هو المشهور وقيل ان احلالها لا يسقط بارتدادها
 فتتزوج الاول من غير زوج ثان وانت اذا تأملت عبارته في هذين الفرعين وجدت فيها
 قلنا وبيان ذلك انه قاله اولاً واسقطت اي الردة صلاة وصياما الى اخره ثم قال لا طلاق
 اي فانها لا تسقط ثم عطف عليه قوله ورده محلل بخلاف ردة المرأة فكانه يقول ولا تسقط له
 الردة ردة محلل بخلاف ردة المرأة فانها تسقطها فهو في غاية التعقيد معني لكن مراده
 ما تقدم والله تعالى اعلم قال سحنون ولا تسقط الردة حد الزنا بن يوسف وظاهره خلاف
 المدونة قاله وانما استحب ان علم منه انما ارتد ليسقط عنه الحد قاصداً لذلك فانه
 لا يسقط وان ارتد لعينه ذلك ليسقط عنه **ص** واقر كما قرأنا نقل كغيره **ش** يريد ان الكافر
 اذا ارتد من كفر الى كفر كاليهودي تنكحوا بالعكس فانه يقر على ذلك ولا يعرض له بناء على
 ان الكفر كله ملة واحدة وما ذكره هو المشهور وهو قول مالك وقيل يقتل الاثبات
 يسلم واظنه لعبد الملك بن الماحشون وحمل قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه
 على عمومته وحمله في الاول على الدين المعتبر وهو الاسلام لقوله تعالى ان الدين عند الله
 الاسلام **ص** وحكم باسلام من لم يميز لصغره وجنونه باسلام ابيه فقط كان ميمز **ش** يريد ان
 من اسلم وله ولد لم يميز اما لصغره وجنونه فانه يحكم باسلامه تبعاً باسلام ابيه قالوا
 في قوله باسلام ابيه للسببية وقوله فقط استارة الى انه لا يحكم باسلامه لا سلام
 الام وحدها وقال بن وهب يتبع احسنها ديناً وقيل لا يتبع الا الام كالحرية وقوله
 كان ميمز يعني وكذلك يحكم باسلام الميمز ايضا باسلام ابيه وهذا هو الاصح وقال بن شبيب
 هو ظاهر المذهب وقال في البيان في باب الجنان هو مشهور قول بن القاسم وقيل لا يحكم
 باسلامه لا سلام الام وحدها وقال بن وهب وان عقله واجاب اليه ما لم يبلغ وهو ايضا
 قول بن القاسم وسحنون **ص** الا المراهق والمتردك لما افلا يجبر يقتل ان امتنع وبوقف
 ارتد **ش** هو استئناس قوله كان ميمز لا يشمل المراهق وغيره وما ذكره هو منصوص
 عليه في المدونة قال مالك فيها ومن اسلم وله ولد مراهق من ابنا ثلاثة عشر عاماً وشبهه
 ذلك ثم مات الاب وقف ماله الى بلوغ الولد فان اسلم ورثه والام يرث وكان المات
 للمسلم ولو اسلم الولد قبل احتلامه لم يتجمل اخذ ذلك حتى يحتلم لان ذلك ليس باسلام الاثر
 انه لو اسلم ثم رجع الى النصرانية اكره على الاسلام ولم يقتل ولو قال الولد لا اسلم اذا بلغت

لم انظر الى ذلك ولا بد من ايقاف المال الى احتلامه فقول له فلا يجبر يقتل معناه وجبر
 بغيره كالشديد عليه وهو معنى قوله في المدونة اكره على الاسلام ولم يقتل ولما كان
 المتروك على ايقاف المال واضحاً لم يخرج الى بيانه والله اعلم **ص** ولا سلام سابية ان لم يكن معه
 ابوة **ش** يريد ان المسلم اذا سبي صغيراً او مجنوناً من المشركين وليس معه ابوة فانه يحكم بالسلام
 تبعاً لسلام سابية قال في البيان وانما سبي وقد عقل دينه فلا اذا كنص خلاف فيه انه
 لا يجبر قال لا يدخل فيه الا خلاف بالمعنى على بعد وهو ان لا يعتبر اسلامه فيكون لسبيته ان يجبر
 على الاسلام وحصل بعض الاشياخ فيه اذا لم يعقل دينه ستة اقوال الاول انه يجبر مطلقاً
 ثانيها لا يجبر مطلقاً ثالثها يجبر ان لم يسب معه احد ابويه ورابعها يجبر وان سبي معه
 احدهما ان لم يكن معه في ملك وخامسها يجبر ان لم يسب معه ابوة ولا يلتفت الى امته وسادسها
 يجبر وان سبي معه ابوة ان لم يكن معه في ملك واحد **ص** والمتنصر من كاسير على الطوع ان لم
 يثبت اكرهه **ش** يعني ان من تنصر من اسير ومخوم من دخل بلاد الحرب لتجارة ونحوها
 فانه يحمل على انه طالع بذلك ولم يكره عليه لان افعال المكلف محمولة على الاختيار حتى يثبت الاكره
 وهذا هو المشهور من المذهب وقيل بل يحمل على الاكره لانه الغالب من حال المسلم بن عبد السلام
 فالاول الا ان يشتر من جهة من جهات الكفار انهم يكرهون الاسير على الدخول في دينهم او يكرهون
 من الاساءة اليه فاذا تنصر خففوا عنه فينبغي عنده ان يتوقف عن اجرا حرم المرتد عليه
 في ماله ورجائه حتى يثبت ذلك **ص** وان سب نبياً او ملكاً وان عرض او لعنه او عابه او
 قذفه او استخف حقه او غير صفته او الحق به نقصاً وان في دينه او خلصته خصلته او غصب
 من مرتبته او وفور على او زهدده او اضاف له مالا يجوز عليه او نسب له مالا يليق بمنصبه
 على طريق الدم او قتل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت العقرب قتل ولم يستتب
 حد الا ان يسلم الكافر وان ظمرا له لم يرد ذمه لجهل او سكر او تهور **ش** هكذا ذكره صاحب
 الشفا وغيره وكلامه فيه واضح بالضرورة غير انه حذف من بعضه الفاظ ونحو شدة
 عليها وعليها ورد عن مالك واصحابه والمتأخرين من اصحابنا من ذلك فقول نبياً
 او ملكاً يريد متفقاً على نبوته او كونه من الملائكة ويدل عليه ما يقول بعد هذا
 وقوله وان عرض يريد ان الامور التي توجب القتل يستوي فيها الصريح والتلويح ولا
 اشكال في قتل من لعنه او عابه او قذفه او نحو ذلك قال مالك ان قال رد النبي صلى
 الله عليه وسلم وسخ يريد بذلك عيبه قتل واما تغيير صفته فكقوله في نبينا صلى الله عليه
 وسلم انه كان اسود اللون او قصيرا القامة قال احمد بن ابي سليمان او قال انه عليه السلام
 مات قبل ان يلحق ونحو ذلك وعلى القتل فيه بان تغيير الصفة نفى له عليه الصلاة والسلام
 وقوله او الحق به نقصاً وان في دينه او خلصته هو كقول بن المربوط انه يقتل من نقصه
 بسوء او سباً او سحر او هذبة بعض جبهوشه او شدة من زمانه او الميل لبعض نساياه
 قال ومن لم يقصد الا نارا ولا يعتقد في تكلمه بالسب او اللعن او التكذيب او اضافة مالا
 يجوز عليه او نفى ما يجب له مما هو نقص في حقه وظهر عدم نقده وقصد السب اما الجهالة او سحر او
 سكر او قلة ضبط لسان وتهورة في كلامه فانه يقتل ولا يعد احد بالجهالة في الكفر ولا غيرها

رديقا لا يقبل ثوبته الا ان ياتي تايبا قبل الظهور عليه كما تقدم **ص** او تنبا الا ان يسر
علي الاظهر **ش** يعني وكذلك يستتاب من ادعي انه نبيا وانه يوحى اليه فان تاب والا قتل وهذا
ايضا شبيه بما تقدم لانه مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا نبي بعدى وكذا
فيما جاء به عن الله تعالى في قوله وخاتم النبيين فهو مرتد وقاله بن القاسم وقوله الا ان
يسوي فيصير كالمه لزنديق وهو اختيار بن رشد في المواد يقتل اسر ذلك او اعلمه **ص**
وادب اجتهاد في ادب واشك للنبي **ش** وقعت هذه المسئلة في عشر طلب من شخص شيئا حذره
فقال له اشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له العشاراد واشك للنبي فافتي فيه بعض الاشياخ
بالادب كما قال وافي غير ما يقتل فيه ووافقه بن عتاب على القتل **ص** اولوسي ملك لفسه
ش ويحتمل ان يقال فيه ما يقتل **ص** او يابن الف كلب **ش** ومثله يابن الف خنزير بن اي زيد بعد
ان ذكر بعض الامور التي يجب فيها الادب قال وكذلك قوله يا ابن الف خنزير مع انه
يدخل في هذا العدد جماعة من ابايه انبيا فيزجر عنه قال وان علم انه قصد الانبياء
قتل **ص** او غير بالفقد فقال تعيرني به والنبي قدر عي الغم **ش** هكذا قال القاسم ان
يودب في ذلك قال لانه قد عرض بذكره عليه السلام في غير موضع ولا ينبغي ذلك **ص** او
قال لعننيان كان وجهه نكيرا وما لك **ش** قال بن القاسم اذا قال في قبيح الوجه كان وجهه نكيرا
اي الملك الذي لسيال الميت في قبره او قال في عبوس الوجه كان وجهه نكيرا يريد حازن النار
انه يودب لانه فقد بالذم المخاطب وان اراد به فمالك يعقب لعن الله من وافق ادبا **ص** او
استشهد ببعض جانيه عليه في الدنيا حجة له او لغيره او لشبهه لتقصير حجة لا على الناس كان
كذبت فقد كذبوا **ش** يعني فان لم يذكر نقصا ولا عيبا بل ذكر بعض احواله عليه السلام حجة
ومثلا لنفسه وعنده لا على طريق التماس بل ليرفع نفسه لقوله ان قيل في المكدرة فقد قيل
في النبي عليه السلام وكيف اسلم من السنة الناس ولم تلم الانبياء وان كذبت فقد كذب الانبياء
وقد صبرت كما صبر النبي الى غير ذلك وقد افتي فقها الا ندلس يقتل بن حاتم المنفعة وصلبه
بتسميته عليه السلام في اثنا المناظرة باليتيم وخن حيدة وزعم انه لم يكن قصدا **ص** او لعن
العرب او بني هاشم وقال اردت الظالمين **ش** هكذا قال بن اي زيد فيمن لعن العرب انه كذب
يودب باجتهاد السلطان قال وكذلك اذا قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه
او من قال لا بيع حاضر لبادي وان عذرا بالجهل ادب الادب الوجيع كانه اراد من حرمه من الناس
ثم قال وقد يضيق القول فيمن قال لهاشم لعن الله بني هاشم فقد رتب هذا وما قبله بخلاف
ما هنا **ص** ويشدد في كل صاحب فندق قرنان ولو كان نبيا **ش** قد توقف القاسم في هذه
المسئلة وهي قول القائل كل صاحب فندق قرنان ولو كان نبيا مرسلا وشدد على القائل
بها بالقبول حتى يستفهم البينة عما يدل على مقصده هذا اراد اصحاب الفنادق الا ان فليس
فيهم نبي فيكون امرة اخفى لكن ظاهر لفظه العموم وفي متقدسي الانبياء عليهم السلام من اكتسب
المان موقع التردد في ذلك **ص** وفي قبيح لاحد رتبته عليه السلام مع العلم به **ش** يريد
انه اذا نسب الى احد من رتبته النبي صلى الله عليه وسلم فيمنح من القول عالما به فانه يودب
باجتهاد الحاكم وان ظهر هذا فانه لا حصو صفة له بترتبته عليه السلام بل كذلك يودب في

حق غيرهم اذا نسب اليه قبيح من القول الا انه يرد في ادبه بالنسبة الي الذرية دون له
 غيرهم وقد يقال ان الامور التي لا يوجب ادبا في حق غيرهم توجب الادب في حقهم **ص** كان النسب
 له واحتمل قوله **ش** اي فانه يؤدب لانه يشبه من نفي نسبته ولا فرق في ذلك بين ادعائه له
 ذلك صراحة او ضمنه قوله كما قال **ص** او شهد عليه عدل او لعيف ففاق عن القتل **ش** يعني وكذلك
 يؤدب الساب اذا لم يكمل عليه بكتاب البينة اما بان يشهد عليه عدل واحد او لعيف من الناس
 ولم يترك منهم احد فحصل بسبب ذلك عاقبة عن القتل وقد قال القاضي في هذه الحق ان دراعته
 القتل الادب الشديد **ص** او سب من لم يجمع على نبوته **ش** يعني فان سب من وقع الخلاف في نبوته
 قال في الذرية بقدر حال القول فيه كالحضر ولقمان وذي القرنين وموسى واسية وخالد
 بن سنان المقتول بانه بني اصيل الرئيس وزرادرست الذي يدعي المجوس والمجوس نبوته واما
 انكار نبوته فان كان المنكر عالما لم يعرض له لانها مسئلة خلاف وان كان جاهلا لدبر عن
 الخوض فيه فان عاد ادب اذ ليس له الكلام في مثل هذا **ص** او صحابيا **ش** يعني وكذلك
 يؤدب من سب صحابيا قال بعض الاشياخ وان سب احدا معاوية او غيره فان نسبته للظلال
 والكفر قتل وان نسبته لغير ذلك من مشايخه الناس نكل كالاشد يد او قيل ان من كفر صحابيا
 فانه يوجع من با وعن سحنون ان كفنا بابكر وعمر وعثمان وعلي فقتل وينكل في غيرهم **ص** وب
 الله كذا لك وفي استنابة المسلم خلاف **ش** كذا لك اشارة الى ما تقدم في سب النبي صلى الله عليه
 وسلم من القتل وغيره يعني وكذلك يقتل من سب الله تعالى ويحتمل ان يكون الاشارة الى الامور
 السابقة وان ينظر فيها هنا كما تقدم وان اللفظ ان كان يقتضي التفتيش والاذرا او نحو
 ذلك فانه يقتل وان كان حقيقيا نكل ويحتمل ان يفرق فيه بين المسلم والكافر وان الكافر يقتل
 الا ان يسلم والمسلم يقتل الا انه هنا يستتاب على الخلاف وقد اشار هنا بقوله وفي استنابة
 خلافه الى ما وقع لاصحابنا في ذلك اذ منهم من يقول المشهور انه يستتاب ويفرق بينه وبين
 عدم استنابته من سبه عليه السلام بامر من احدهما ان المبشر قابل للنقص فكان التأثير
 فيها اشد واعظم بخلاف الباري تعالى فانه النقص مستحيل عليه والتاثير بالنسبة اليه
 احق والثاني ان سب الله تعالى كفر وهو يسقط بالتوبة وسب النبي عليه السلام حق من حقوق
 العباد وهي لا تسقط بالتوبة كالقذف والمار ومنهم من يقول الاكثر على عدم استنابته **ص**
 كمن قال لقيت في مرفي ما لو قتلت ابا بكر وعمر لما استوجبه **ش** يعني انه اختلف في قابل ذلك
 هل يستتاب ام لا قلنا لا شيخ من قال يقتل لانه سب الجوراني الباري تعالى وقيل ببالع
 في تنكيه لان مقصوده التكوي لا السب **ص باب** **ص** الذي وطئ مكلف مسلم فتزوج ادي
 لاملكه له فيه باتفاق نعمدا **ش** الزنا فيه لغتان بالمد لا هل يجد وبالقصير لا هذا المجاز وعرفه
 بانه لا وطئ مكلف الى احزة فقوله **ص** وطئ كالجس وقوله **ص** مكلف فصل اخرج به الصبي والمجنون
 فان فعلهما لا يسمى زنا ولا شك ان قوله **ص** وطئ مكلف من باب اضافة المصدر الى الفاعل واخر
 بقوله **ص** من الكافر فان لا تعرض له في ذلك الا ان صحت كوالا المينا وفيما ذكره نظرا ليجفي له
 واحترار بالعزج من الوطئ بين المخدبين ونحوه وبالا دمي من البهية فان واطيها لا يسمى زنا
 وقوله لاملكه له فيه احتراز امن وطئها له حلال من زوجة او امة ولكن امتنع وطئها العازن

من حيز او نفاس او صبا او احرام او نحو ذلك مما سجد كره فانه اذا وطئها لا يجد واحترق بقوله
 باتفاق من النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي اذا لم يصبه فان ابا حنيفة يجيزه اي بلا شهوة
 اي دخل فيه ولم يشهد لان العقد عندنا صحيح وقوله تعدا احترازا من الغلط او الناسي
 وكذلك الجاهل بالعين او بالحكم اذا كان يظن به كما سيأتي وهذا التعريف يتبع فيه الشيخ
 رحمه الله تعالى ابن الحاجب وان كان قد زاد فيه هنا قوله مكلف مسلم وقد اورد عليه
 انه غير جامع من وجهين وغير مانع من وجهين الاول انه لا يتناول فعل المرأة الا ان ي
 الى قوله وطئ مكلف وقد علمت انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل والوطئ انما له
 بصيغة على الرجل الثاني انه لا يتناول ما اذا وطئ الانسان مملوكة الذكرا لانه لا يصدق
 عليه لملك له منه لان له فيه ملكا ثالث انه يدخل تحته ما ليس من المحدثين ويخرج
 منه جميع افراد المحدثين اذ قوله ادمي حقيقة في الذكور وذكرنا ما يسمى لوطا ولا يسمى زنا عرفا
 الرابع انه يدخل تحته وطئ الابحارية ابنه اذ لملك له فيها واجيب عن الاول
 بان الوطئ مصدر لا يمكن صدوره الا من اثنين فذكرنا صدهما مستلزما لذكر الاخر واحترق
 ذكر الاول لفاعله لا نه جري مجري العلة والا يستغنى بها عن المعلول اولى من العكس وعن
 الثاني ان المراد بالملك التسليط الشرعي او شبهه ولا فيه عايد اعلى العزج وفتح الذك
 لملك للسمع فيه باعتبار هذا الفعل وعن الثالث ان المراد بالادمي الجنس الذي يشمل
 الذكر والانثى فيعم جميع الافراد والزنا بيع اللواط وغيره عندنا وذلك لا يمنع ان يكون لبعض
 هذه الانواع اسم يخصه وعن الرابع بان المراد بالملك ما تقدم من التسليط الشرعي او شبهه
 والاب له تسليط على ماله ولده شبهة الملك فلا يجد ولا خفا في تحريم الزنا من الكتاب والسنة
 واجماع الامة بل يقل عن واحد اجماع الشرايع على تحريمه **ص** وان لوطا او اتيان اجنبية
 بدم او مية غير زوج او صغيرة يمكن وطئها او مستأجرة لوطي او غير او مملوكة معتق او تعلم
 حرثها او محرمة بصهر موبد او خامسة او موهنة او ذات مغنم او حربية او مبتوتة
 وان دعة وهل وان اثبت في مرة تاويلان او مطلقة قبل البنا او معتقة بلا عقد
 كان بطاها او محنون بخلاف الصبي لان حمل العين او الحكم ان حمل مثله الا الواضح **ع**
 لما فرغ من تعريف الزنا شرعا فيما ينطبق عليه ويدخل تحته وقد تقدم ان الزنا عندنا
 يشمل اللواط وغيره لانه وطئ فرج ادمي الا ان حكمه في الحد مخالف لحكم الزنا كما سيأتي واما
 اتيان الاجنبية في دبرها فذهب المذنبون والمدونة والموازنية والواضحة انه زنا جلد فيه الذكر وفي
 المحض وذهب بن الفضل الى انه لواط فيبرحمان والمشهور في المية ما ذكره لا نطبق التعريف
 عليه وقال بن شعبان لاحد عليه يريد وعليه الادب وتقييده هذا بغير الزوج لانه
 اشارة الى ان الزوج لا يجد اذا فعل ذلك قال في التيهات واليه ذهب الاثرون من محقق
 اصحابنا واما قيد الصغيرة بان يكون ممن يمكن وطئها كما في المدونة اصران آمن لا يمكن
 منها ذلك فان واطئها لا يجد ومثله في مدونة اشهب وعن بن القاسم انه يجد وان كانت
 بنت خمس سنين والامة المستأجرة يجد واطئها الذي استأجرها كانت الاجارة على نفسه
 الوطئ او على الخدمة ولا يكون عقدا لاجارة شبهة ومثله الامة المودعة والرهن عندنا وقوله

او مملوكة تعتق اي تعتق عليه كالمهات وان علون وامهات الالباء والبنات وان سفلن
والاحوات من كل جهة فجدان وطى واحدة منهم قال محمد اذا اتى ذلك عالمنا المني يريده
وهو من اهل الاجتهاد ورايه انها حرة بنفسها الشرا وان كان رايه عدم العتق او هو مقلد
لمن لا يري العتق لم يجد وكانا شاكيا في قول محمد وتعتيد المني بقوله او يعلم حررتها والمحرمة بصهر
سويك كانت بينكما بعد الدخول باهما فانما تجد وصق رحمه الله الفعل لدلالة الكلام عليه
والعني او نكح محرمة بصهر واما الخامسة فذهب المدونة ما ذكره من ترتيب الحد على اطلبها لكن
شروط ان يكون عالمنا بالتحريم وحكي بن الحاحب قوله اخر فيها لعدم الحد ويعر وجوده والمشتوري
ذات المعتم ما ذكره انه يجد بوطيها ولا حقا ان مرادة بذات المعتم الجارية التي له فيها نصيب
الا التي اخذها في نصيبه فانها حلال له بلا خلاف فان او طي من له فيها نصيب فانه يجد خلافا
لعبد الملك وقتدين بن يونس هذا الخلاف بالحيش الكبير واما السرية السيرة فلا يجد
الواطي فيها اتفاقا وقوله او حرمة يريد اذا وطئها في ارض الاسلام وقد دخلت بنفسها
فانه يجد وكذا في ارض الحرب عند بن القاسم خلافا لعبد الملك قال له المني بعض الاشياخ
ولا خلاف انه اذا اخرج بها الى ارض الاسلام ثم وطئها انه يجد وهو واضح اذا صارت ملكه
وظاهر قوله المبسوطة سواء كان بلفظ البتة او الثلاث وسوا كانت الثلاث مجتمعات
او مفترقات وهو ظاهر المدونة فان ابنت زوجته على هذه الاوجه ثم وطئها ولو في عدتها
فانه يجد وقال اصبح في البتة لا يجد ولو علم ان قوة الخلاف هل هي واحدة ام لا وتاكد
عبد الحق الثلاث على انها مفترقات قال واما ان كانت في لفظ واحد فلا يجد عالمنا
اوجاهلا للاختلاف فيها وقال غيره ظاهر المدونة خلاف هذا التاويل وانه لا فرق بين
اجتماعها وافتراقها لضعف القول بالزام الواحدة فيها والي هذين اشار بالتاويلين
واما المطلقة قبل البناء بطاها بعد طلاقها فانه يجد قال في المدونة الا ان بعد زجهل
وقيد فيها الطلاق بكونها واحدة ومثلا من اعتق امته ثم وطئها وقوله لا يعدد راجع
الي مسلمتي الطلاق والعتق وقوله كان بطاها مملوكها فريد به ان المرأة اذا ملكت
مملوكها من نفسها مجنوننا فوطئها بخلاف الصغير فانها لا يحمل لها معه من اللذة ما يحصل
في غيره وقوله الا ان يجمل العين يعني ان هذه المسائل كلها مقيدة بما اذا لم يجمل عين الموطوعة
اما لو جمل عينها بان طهرها زوجته او امته فلا حد عليه سوا كانت من المحرمات المذكورة او
من غيرها بن عبد السلام وهذا اذا اقدم على ذلك معتق ذلك واما ان اقدم عليها
وهو شك ثم تبين له بعد الزواج انها اجنبية فظاهر كلامهم وان لم يكن من حاشا سقوط
الحد وقوله او الحكم ان يجد مثله يعني وكذلك لا حد عليه اذا اقدم على ذلك جاهلا
بالتحريم وهو مرادة بالحكم اذا كان مثله يجمل ذلك كالا عجمي وشبهه ثم استثنى من هذا
ما اذا كان الزنا واضحا جليا فانه يجد ولا يعدد فيه جمل وهذا مذهب بن القاسم
في المدونة وقال اصبح يعدد ولا يجد المني والا واما المشهور الثاني في اقبس لانه الحدود
انما تقام على من قصد مخالفة النهي لا مشاحقة وادب اجتهاد اكبهمة وهي كفرها
في الذبح والاكل **ش** لما فرغ من ذكر ما ينسأ وله التعريف المذكور شرع في بيان ما لا ينسأ له

ويدان ذلك بالسلام على المسابقة وهي ما يفعله شرار الناس بعضهم ببعض ومذهب
 بن القاسم ما ذكره هنا ان الادب موكول الى اجتهاد الامام وقال اصبح تجلد كل واحد
 منهن خمسين ومذهب بن القاسم اظهر لان الوطى انما يصيد في الايلاح ولا ايلاح هناك
 وقوله كبرية اي فان التعريف لا يتناول وطىها اذ ليس يخرج ادمي والاصح ان واطىها
 يوجب ولا يجلد لقوله عليه السلام من اتي بهيمة فلا حد عليه رواه الترمذي وقال بن شعبان
 يحد ويطر من قيمتها نظرا الى انه اتي فرجا مشتبها ولا خلاف ان البهيمه كذا في النسخ والاكل
 وقاله الطرطوشي **من** حرره لغار من كحايش **من** يعني وكذلك لا يتناول الحد المذكور ومن
 يحرقها على الوطى لغار من من حرقها ونفاس او صيام او احرام وهي جلال له في الاصل كزوجته
 وامته فانه اذ واطىها في هذه المواضع يوجب ولا يحد **او** مشتركة اي امة مشتركة
 بطاها احد الشريكين وانما لم يحد لانه لا يتناول التعريف اذ لا يصيد في عليه لانه وطيها
 فرجا لا ملك فيه بل له فيه ملك لكن الشكره معت من ذلك فاسقط الحد للشبهة وانبت
 الادب لانه يعدي على شريكه **من** ومملوكة لا يعنى **ش** اي يخرج من التعريف هذه المسئلة
 وهي من وطي مملوكته التي لا تعنى عليه الا انها محرمة عليه بسبب كتمته وخالفه فانه لا يحد
 ان وطيها ويوجب **من** او بنت علي لم يدخل بها او على اختها وهذا لا تحت السبب لمخزمتها
 بالكتاب **ش** اي ويخرج من ذلك البنت تزوجها على اسمها قبل الدخول بالامر فانه اذا وطي
 البنت حينئذ لا يحد ويوجب بخلاف ما اذا دخل بالامر ثم وطي البنت فانه لا يحد وقوله او على
 اختها اي وكذلك يخرج منه ما اذا تزوج المرأة على اسمها يحد او عمتها او خالتها واختلف
 هذا المراد الا تحت مطلقا من الرضاع او النسب واليه ذهب التونسي ونقل مثله عن اصيغ
 فان او طى الاخت لا حد عليه كيف كانت وانما عليه الادب او انما هذا بالنسبة الى اخته
 الرضاع لمخزمتها بالسنة واما تحت النسب فيحد اذا وطيها لمخزمتها بالقران واليه ذهب
 بعض الاشياخ وهما تا ويلان على المدونة واما في تزوج المرأة على عمتها او خالتها فلا يحد
 لانه مخزيم من جهة السنة وهذا اصل وهو انما كان من مخزيم السنة لا يحد فيه وما كان من
 مخزيم القران ففيه الحد قاله بعض الاشياخ **من** او كامة محللة وقومت وان ابيا **ش** اي
 ويخرج من التعريف المذكورة الامة التي حلها سيدها لرجل موطنها فانه لا حد عليه لان له
 شبهة ملك بالتحليل وسوا كان عالما بالمخزيم او جاهلا سراعاة لقول من اجاز ذلك ابتداء
 وهو عطا وقال الابهري يحد العالم لانه ان بوطنه او جاهلا سراعاة لقول من اجاز ذلك
 ابتداء وهو عطا وقال الابهري يحد العالم لانه ان بوطنه من لبيت زوجته ولا اعتد
 ولا هو حاصل بمخزيم الوطى وانما قومت عليه لتتم له الشبهة ويقدر انه انما وطي ملكه ويلز
 قيمتها وان لم يحل وليس لربها التمسك بها بعد الوطى وقاله في كتاب القذف من المدونة
 واليه اشار بقوله وان ابيا ابو عمران وكذلك ليس لسيدها التمسك بعد الغيبة
 عليها اذ لا يصيد في عليها الغيبة انها لم توطأ **من** او مكرهة **ش** لا خلاف ان المكرهة لا يحد
 لخروجها من التعريف بتعريف التعبد **من** او مبيعة بغلا **ش** ويخرج ايضا من التعريف المذكور
 الحرة تغربا لرق قتيلا في الغلا فاذ واطىها مشترتها لا حد عليها لانها بعد ورة لشدة

الجوع رواه بن القاسم عن مالك واحذبه وقال اصبع لا تغذ ربك لك وتخذ وقد تقد مره
 الخلاف فيها ادبائها الذوق هل تبين منه بذلك وهو قول اصبع اوله بين وهو قول بن وهب
ص والظاهر ان ادعي شراامة وكل البايح وحلف الواطي **ص** يعني ان من وطئ امه وادعي
 انه استترها وانكر سبها البيع وتوجهت اليه على الواطئ فانه لا حد عليه لانه تبين
 انه وطئها وهي على ملكه وهو قول بن القاسم في المدونة واختاره بن رشد وقال استنب ان كانت
 بيده فلا حد ولحقه الولد وان لم تكن في يده حد ولم يلحق به الولد وحلف السيد وباخذها في
 الوجهين وقية الولد في الاول والولد في الثاني **ص** والمختار ان المكروه كذلك والاكثر على خلافه
ص اختلف فيمن اكوه على الزنا فالذي عليه المحققون سقوط الحد عنه لانه وان انتشر فذلك
 مما تقتضيه الطبيعة وهو اختيار اللخمي وبن رشد وبن العربي والي اللخمي اشار بالمختار وذكر
 عياض ان اكثر اهل المذهب على خلافه كما قال هنا وقال بن العصار ان انتشر فذلك مما
 يقتضيه الطبيعة وهو اختيار اللخمي وبن رشد وبن العربي والي اللخمي اشار بالمختار وذكر
 عياض ان اكثر اهل المذهب على خلافه كما قال هنا وقال بن العصار ان انتشر فذلك مما
ص ويثبت باقرار مرة الا ان يرجع مطلقا او يهرب وان في الحديث **ص** لما اتفق كلامه على ما يكون
 زنا حقيقة وعبرنا ان اردفه بالكلام على الاسباب التي يعرف بها وقوع تلك الحقيقة
 وهي ثلاثة الاقرار والبينة والجل وهكذا ورد في الموطن عن عروة بن ربيعة انه قال
 الدخ حق في كتاب الله علي من زنا من الرجال والنساء اذا اقامت البينة او كان
 الرجل او الاعتراف وقوله مرة تبينها على خلاف ابي حنيفة واجد في اشتراطها اربع مرات
 الحديث ما عرفت من مالك اوردته النبي عليه السلام حتى اقرار اربع مرات والجواب **ب** انه ماردة
 الا تكونه قد استنكر عقله ويدل عليه انه عليه السلام قد ارسل الي قومه مرتين يسالهم
 عن عقله حتى اجابوه بصحة عقله فامر بجمعه مع انه في بعض طرق الحديث انه ساله مرتين
 وفي بعضها ثلاثا قال له بن عبد البر وايضا فان في حديث الغامدية انها اقرت مرة ثم قالت
 في الثانية يا رسول الله لم تردني لعلي تردني كما رددت ما عزا الحديث فالثانية انما كانت منها
 لانه حتى على عقلها ما خشيه على ما عذر ولنا ما في الصحيحين من حديث العسيف وفيه فاعده
 يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال فقد اعلمتها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فوجرت فظاهرة الاكتفا باقل ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو يصدق بالمرة
 الواحدة وقوله الا ان يرجع اي عن اقراره فانه يقبل ولا يحد وسواء رجع الي ما بعد ربه كقوله
 انما كنت اصبت امرائي وامتي وهي حائض فظننت ان ذلك زنا واصبت امتي وهي احق من
 الرضا عه ولا خلاف في هذا الا ما حكاه الخطابي عن مالك من عدم قبول عذره وهو غريب ومثل
 هذا اما اذا اكد بنفسه فقط من غير ان يبدي عذرا فلا يحد عند بن القاسم وبن وهب وبن
 عبد الحكم والي هذا وما قبله اشار بالاطلاق وقال استنب لا يحد بتركيب نفسه بل
 بما عذر ربه وروي عن مالك وبه قال عبد الملك وقوله او يهرب وان في الحديث يعني ه
 وكذا لك لا يقام عليه الحد ويكفي عنه اذا هرب اي في ائنا الحد وقد هرب ما عذر لما رجم
 فاستجوه فقال لم ردوني الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لم رسول الله صلى الله

عليه وسلم هل لا تركتوه لعله يتوب فيتوب الله عليه وقد اختلف عن مالك اذا رجع في
اثنا الحد فروي عنه انه ان اقيم عليه اكثر من حمل عليه لان رجوعه يرد ويرى عنه انه يقتل
ولا يضرب بعد ذلك وهو قول بن القاسم قيل وعليه جماعة العلما والى هذا اشار بقوله
وان في الحد وعلى هذا المبالغة انما هي راجعة الى قوله الا ان يرجع لا الى قوله او يهرب لان
المرؤب المقتول انما يكون في اثنا الحد كما ورد **في** وبالبيضة فلا يسقط لشهادة اربع لسوء بكار
في هذا هو السبب الثاني من الاسباب التي يعرف بها وقوع الزنا وهو البيضة وقد تقدم مرته
ذكرها وان شرطها اربعة عدول يشهدون بانهم راوا فرجه يلج في فرجها كما لو رد في المحلة في
وقت واحد وصفة واحدة ولهذا لم يحتج الى ذكر شرطها وقولته فلا يسقط لشهادة اربع
لسوء بكار رتفا فاشهد العدول بالزنا على امرأة فقالت انا بكر فنظر اليها اربع سنة
وصدقتها على ذلك فلا يسقط الحد عنها وهو مذاهب المذنبه وراي المذنبه سقوطه للشبهة
ولا مكان صدقها بان ينظر من النكاح ما يقع يقولون العلم ولو قالت انا انكشفت لربع رجال
ينظرون الى لكان لها ذلك واذا جاز نظرهم او لا لقائمة الحد قدره اولى **في** او جعل في غير
متزوجة وذات سيد مغربة **في** هذا هو السبب الثالث وهو ظهور الحمل بالمرأة وهو مذهبنا
خلا فالاي حنفية وقد تقدم فوق هذا عن عمر بن الخطاب عنه ما برده وقوله في غير متزوجة
يريد به ان الحمل لا يكون موجب الحد للمرأة كيف كانت وانما ذلك في من لم يعرف لها زوج وامارات
الزوج فلا وكذلك الامه ذات السيد لا تحد بظهور الحمل الا اذا انكر سيدها الوطى وليس لها
زوج وامالوكان السيد مقرا بوطئها او كان لها زوج فلا حد عليها وراي المذنبه انها لا تحد ولو انكر
السيد وطئها اذا ادعت للشبهة ولو حلف على عدم الوطى وانما اشترها لان يمينه مظلومة
وله ان يحد لها على القول ان له ذلك بعلمه **في** ولم يقبل دعواها الغصب بلا قرينة **في** يعني
ادعت الغصب من ظهر بها حمل وليس متزوجة ولم يقر سيدها بالوطى ان كانت امه فانهما تحد
ولا يقبل دعواها الابقرية تدل على صدقها كما لو حاثت تدعي او مستغنية عند النازلة وهذا
هو المشهور وراي المذنبه يقول قولنا وان لم تقم قرينة على صدقها لاحتمال ان تكون عضبت وكنت
ذلك رجاء ان لا يكون عنه حمل الا انه شرط في ذلك كون المرأة معروفة بالجنس لم يطعن فيها بشي وقد
تقدم في باب اللعان ان الباجي اختار سقوط الحد عنها الزاماً على قول مالك ان الوطى بين المخدنين
يكون عنه الولد سبيلان انما الى العزيم **في** رحم المكلف الحر المسلم ان اصاب بعد هذا نكاح لان
صح محاربة معتدله **في** لما كان الحد مشنوعا الى ثلاثة انواع رحم وجلد مع تعذيب وجلد منفرد او
نكاح على ذلك وبيانها بالكلام على الرحم وشرط في مستحقه التكليف والحرية والاسلام فلا حد
المجنون ولا الصبي ولو كان مراهقا على المشهور وليس التكليف خاصا بهذا النوع بل هو شرط في
الانواع الثلاثة واحترز بالحرية من العبد فلا رحم عليه وبلاسلام من الكافر فانه لا يحد عليه
المشهور ولو زنا بغير مسلمة الا انه يعاقب العقوبة الشديدة قال استنبه ونجب ان يتجاوز به
الحد وقال المغيرة يحد البكر وان كان ثيبا بن عبد السلام وذهب بعض العلما الى انه يحد
كما يحد المسلم ومال اليه بعض الشيوخ من اهل المذهب وقوله ان اصاب بعد هذا اي بعد
التكليف والحرية والاسلام احترازاً مما لو اصاب قبلها ثم اخذ بعد ها فانه لا يعتبر الا ما كان

عليه حين الوطى وقوله بنكاح لازم مع جمل ان يكون الباسية اي برجم بسبب حصول
النكاح اللازم الصحيح ويحتمل ان يكون بمعنى مع اي ان اصاب بعد هن مع نكاح لازم وهو الظاهر
واختار بالنكاح من وطى الملك اذ لا يحصل للسيد بها احصان وبالا لأم من نكاح ذي العيب
والعبد بخير اذن سيده فان ذلك ليس بلازم اذ هو موقوف على رضى احد الزوجين ورضي
السيد ويقول مع من النكاح الفاسد ان كان مما يفسخ بعد النكاح وان كان مما يصح بعده
فهو كالاحلال وقد تقدم في باب النكاح والباقي حجارة للتعدية اي برجم حجارة معتدلة فلا يجرم
بحجارة عظيمة خشية التشوية ولا حصيات صغار خشية التفتيت وهو المشهور وقال ابن سبويه
برجم بالكبر حجر بقدر الدامي على حمله ويتقوا الوجه والفرج والمشهور انه لا يحفر له حفرة وفي المواز
يحفر له وقيل يحفر للمراة فقط وقيل يحفر للمشهور عليه دون المقر لانه يترك ان يرجع واذا لم
يحفر له فقال الخبيث يضرب ساقه ولا رجلاه ولا يداه لانه تغذيب وليس يقتل ويجرد اعلاه
الرجل دون المرأة لانه عورة ولا يربط المرحوم **مر** ولم يعرف بداية البينة ثم الامام **ش** هذا اخو
قوله في المدونة ولم يعرف ما لك ان البينة تبد ابا لرجم ثم الامام ثم الناس وفي الاخر ان
والجمل سيد الامام بد يا موكسا بر الحد **مر** كلا يط مطلقا وان عبد من او كافرين **ش** يعني ان
اللايط حكمه الدم مطلقا اي احصانا لا وكذلك ان كان عبدا او كافرا او في ابي داود عنه عليه
السلام من وجد ثوبه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قال مالك ولما راسع انهما
يرجمان احصانا ولم يضمنوا وقال استحب جلد العبد خمسين ويؤدب الكافر **مر** وجلد البكر الحر
مائة **ش** هكذا روي في حديث العسيف وعلي انك جلد مائة وعشرين عام لانه كان بكرا حرا واضر
بالبكر من الثيب فان حدة الدم كما تقدم وبالحرم من العبد فان حدة خمسون كما اشار اليه بقوله
مر وتشتطرت للرق وان قل **ش** اي وتشتطرت المائة لاجل الرق وهو عام في الذكر والانثى لقوله
نقالي فغلبن نصف ما على المحصنات من العذاب والعبد مقيس على الامة اذ لا فرق فيجلد كل منهما
خمسين جلدة وقوله وان قل اي وان قل جزؤه من اعتق منه ثلاثة اربعة او اربعة اثمان
او نحو ذلك ومثله من فيه شايبة كام الولد والمكاتب والمدبر والعقن الى اجل **مر** وكحصن
كل دون صاحبه بالعقن والوطى بعده **ش** يعني اذ اعتق احد الزوجين ونكحها صحيح ثم وطى
بعد العتق فانه يحصل له الاحصان دون الاحصان الذي لم يعتق ولم يحصل في الاسلام من الطرد
والعكس مثل ما في الرق وانما يحصل الاحصان باسلام الزوج له فقط ولهذا اذا اسلم ونكحته كذا
وطى بعد اسلامه فان الاحصان يحصل له ولا يحصل لما ووطى الصغيرة حصن الزوج ولا حصنها
وطى الصغير كالعدم وفي وطى المجنونة خلاف هل حصن الزوج وهو ظاهر قول استحب وعبد الملك
اولا تحصنه **مر** وهرب الذكرا الحر فقط عاما **ش** قد تقدم في حديث العسيف ما يدل على هذا
واختار بالذكور من الانثى وبالحرم من العبد فانها لا يعتد بان لما خشي على الانثى من الزنا وغير بسبب
ذلك ولما على كاسيد العبد من الضر بسبب ذلك والى هذا اشار بقوله فقط وقوله
عاما هكذا في الحديث قال بن القاسم يكتب اي والى البلد اي التي ينفي اليها ان ياخذة وسجنه
سنة عنده وبحسب السنة من يوم سجنه ونحو لمطرف **مر** واجرة عليه وان لم يكن له مال فمن
بيت المال **ش** يعني ان اجرة حمل الذي في تغريبه من ماله فان لم يكن له مال فاجرة حمل من

بيت مال المسلمين وقال له اصبر وبن المواز **ش** كودك وخيبر من المدينة **ش** فذكر بالدال المهملة
اسم قوتية بخيبر وقال عياض مدينة بينهما وبين المدينة يومان وقيل ثلاث مراحل ابو عمرو روي
انه عليه السلام نفي الى خيبر ونفي على من الكوفة الى البصرة وفي الموازية لما لك بيني من مصر الى
الحجاز وقال بن القاسم من مصر الى اسوان وادون منها ولا يبعد كل البعد من ماضع وبعد عن
ان يدرك منفعة اهله وماله **ش** فبسم سنة **ش** قد تقدم التنبيه عليه انفا **ش** فان عادته
اخرج ثانية **ش** اي فان مضت له سنة ورد اليها كان ثم عاد الى الزنا ثانية فانه يجلد ويخرج
ايضا فمغرب سنة ويحتمل ان يريد ولو عاد الى بلده قبل تمام السنة فانه يخرج ثانية حتى يكمل
سنة وانظر لورثنا في مكان التعريب او في العذيب في غير بلده هل يسمي في المكان الذي
رنا فيه ام في غيره **ش** وتوضر المتزوجة لحسينة **ش** يريد ان المرأة المتزوجة تؤخر للاستبراء
كمضرة حسنية ان يكون بها حمل واحترن بالمتزوجة من غيرها فانها لا تؤخر وهذا كله في
الدم ويدل عليه ما يذكره بعدة المعنى واذا كانت المرأة ذات روح سبل فان قال كنت
استبرأتما اقيم عليها الحد ورجعت ان كانت ثيبا وان قال لم استبرأها كان بالخيار بين ان يقوم
بحقه في الما الذي له فيها فتؤخر حتى ينظر هل تم حمل منه ام لا او يسقط حقه فتحد ولم يذكره
الله تعالى حكم الحامل في التأخير اما يكون النص ورد فيها في حديث الغامدية اولا ان الحكم فيها
ما حوّن مما ذكره من باب الاولي لانها اذا كانت تؤخر حسنية ان يكون بها حمل فيلحق تؤخر في الحمل
المحقق من باب الاولي وسواء هنا الرجم والجلد حسنية موت الجنين فاذا وضعت اخرت في الجلد
لنفاسها لانها مريضة لا في الرجم الا اذا لم يوجد من يرضع الطفل ولا تؤخر بدعواها الحمل
بل ينظرها النساء فان صدقها والاحد وهو ظاهر اذا كان لها اربعة اشهر ونحوها وامّا
في الشهرين فلا **ش** وبالجلد عند الدوال **ش** الباء متعلقة بخذوف دل عليه قوله وتؤخر
والمعنى وينظر بالجلد عند الدوال التوافق الباء متعلقة بمحمد بجلد في البحر والبرود المعرطن
حسنية اللال ونقص ما لك على البرود والحق به بن القاسم في المدونة الحرا اذا كان يعرفه
خوفه وفي الموازية لا يؤخر للمحر نظر اي انه غير متلف **ش** واقامة الحاكم والسيد ان لم تزوج
بغير ملكه بغير علمه **ش** يعني ان الذي يقيم الحد علي الزاني هو الحاكم في الاحرار والعبيد
وكذلك السيد في امته وعبد له وقد روي ابو داود عن علي رضي الله عنه انه قال في جارية
لا رسول الله صلى الله عليه وسلم حرت ام عليها الحد واقبوا الحدود على ما ملكت اياكم وفي
الحديث عنه عليه السلام انه قال في الجارية اذا زنت فاحلدها ثم ان زنت فاحلدها
ثم ان زنت فاحلدها ثم يبعوها ولو تصفيرا بن شهاب لا ادري بعد الثالثة او الرابعة
والصفير الجمل وقوله ان لم تزوج بغير ملكه يعني ان شرط اقامة السيد الحد على امته
او عبده الا ان يكون احدهما متزوجا بغير ملك السيد سواء كان متزوجا محررا ومملوكا
لغير السيد فانه لا يقيم الحد على رقيقه الحد الحق الاخر وسواء كانت امته متزوجة بغير علمه الي
ان السيد ليس له ان يقيم الحد على رقيقه بعلمه وهو مذهب المدونة وقيل له ذلك وفيها
روايتان وان انكرت الوطى بعد عشرين سنة وخالفها الزوج فاحلدها وعنه في الرجل
يسقط ما لم يقربه او يولد له واو لا على الخلاف او خلاف الزوج في الاولي فقط اولانه يسكت

اولان الثانية لم تبلغ عشرين تا ويلات **من** هاتان المسيلتان وقعتا في المدونة
والاولي منهما في كتاب النكاح ونسبها وان اقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزييه
فقال لم يكن الزوج جاحدا معنى والزوج مقر بالجماع فهي محصنة والحد واجب لا يرد له انكارها
والثانية في كتاب الدم قال فيه ومن تزوج امرأة ونقادم مكته معها بعد الدخول بها فشهد
عليه بالزنا فقال ما جاعلتها منذ دخلت عليها فان لم يعلم وطيه بولد يظهر او باقرار لم يجرم
وقد كثر نزاع الاشباح فيها فذهب يحيى بن عمرو وسحنون وابو هرون الي انهما استغارا رضوان الله
لقوله قول الزوج دون الزوجة واختلف هو اهل يقيده مسيلة النكاح بمسيلة الدم ويقر
ما في النكاح وهو راي يحيى بن عمرو والعكس وهو راي سحنون ومن حملها ايضا على الخلاف الذي
وبن رشد والي جميع هذا اشار بقوله واولا على الخلاف وذهب جماعة الي التوفيق بينهما
ولم في كيفية الجمع اوجه ذكرها صاحب النكت او لما انه انما قبل قول الزوج لانه الزوجة
لم تدع عليه انه وطها ولم يقبل قول الزوج لانه الزوج خالفها واقر جماعها والي هذا
استشار بقوله او خلاف الزوج في الاولي يريد مسيلة الزوجة فقط اي وامسا مسيلة الدم
فلم يقع فيها من الزوجة خلاف له ولو وقع من الزوج خلاف له لا نفقت المسيلتان في عدم
القبول كالتقاضي في القول لو وافقها الزوج في الاولي الوجه الثاني وهو الذي اشار اليه
بقوله اولا انه سيكت ان الزوج في الغالب اذا عرض له ما يمنع من الوطى فانه يحلف فيه
وسكت عنه بخلاف الزوجة فان العادة الاظهر من جهتها ورد بانها لو لم يكن وطها لم تسكت
الثالث ان الطول الذي قبل فيه قول الزوج لم يبلغ عشرين سنة وكذا لو بلغ ذلك
لم يقبل قوله كالزوجة والي هذا اشار بقوله اولان الثانية لم يبلغ عشرين ولم يرض
صاحب المقدمات شيئا من هذه الالوجه ولهذا اختار حملها على الخلاف انظر كلامه في المقدمات
ص وان قالت زنت معه فادعي الوطى والزوجة او وجد ابنت واقترابه وادعيها
النكاح او ادعاه مضد قتله وولها وقال لم تشهد حد **اش** ذكر رحمه الله هذه الثلاثة مسائل
واخبرنا الحكم في كل منها وجوب الحد وكلها في المدونة فقبحها وان قالت زنت مع هذا
وقال هي زوجي او وجد في بيت فاقترابا الوطى وادعي النكاح ولم ياتيا ببينة حد الان
الاصل عدم السبب المبيح وقبح ايضا وان ادعي نكاحا مضد قتله هي وولها وقالوا له
عقدنا ولم نشهد ونحن شهد الان حد الرجل والمدة الابينية بعد غير الولي للثمة وان جلد
استنفا النكاح بغير استبوا انتهى وقتبه قوله اذا وجد في بيت وادعي النكاح بما اذا
لم يكونا طاريين واما لو كانا طاريين لم يحدا بينهما لم يدعيهما اليكهما العرف فيه خلاف
الحضرين وقوله ولم ياتيا ببينة يريد ولم يجرى صل فمشو يقوم مقام ذلك بن القاسم
وبما تنفانكا حاديدا بعد الاستبوا قال وسواء وجد في بيت او في الطريق واسقط
عبد الملك الحي عنهما وان كانا حضريين والصغير في قوله معه عابد على الرجل وفي قوله
واقترابه على الوطى وفي قوله وادعاه على النكاح وفي صدقته على الرجل المدعي الزوجة
وفي ولها على المرأة التي ادعي نكاحها وذلك ظاهر من كلامه **ص** **باب**
قد في المتكلم حراسا لما ينبغي نسب عن اب او جد لام ولا ان ننذرنا ان كلن وعنف عن

وطى بوجوب الحد بالة وبلغ كان بلغت الوطى او مجهولا وان ملاعنة واسما **ش** القذف اصله
 النجم بالحجارة وخوها ثم استعمل مجازا في الكرمي بالمكارة فمن الحقيقة قوله تعالى ويقذفون
 من كل جانب دحورا وقد سماه الله تعالى رميا فقال والذين يرمون المحصنات وتسمى ايضا
 فرية لانه من بلب الافتراء والكذب وهو من الكبار المجمع عليها ورسبه الشيخ رحمه الله ياذكر
 وقد ف الكلف من باب اضافة المصدر الى الفاعل والمراد به العاقل البالغ احترازاً عن
 المجنون والصبي فانهما لا حد عليهما اذا قذف غيرها فشرط في القاذف شرطاً سركامين
 شوطين وقوله حراماً مسلماً ان كلف وعف وبلغ وبلغت الوطى شروط في المقدوف والا لان شرط
 في المعنى ويختص بالبلوغ والعف والعقل بغير المنفى اذا رمى برنا اولواط وامسا اذا نفي فلا
 فرق بين كونه بالغاً ولا عفيفاً ام لا وقوله بنى سب عن اب او جد شرط في المقدوف به
 ولهذا قال في التلقتين يرعى في ذلك تسع حصا لاثنا في القاذف وحس في المقدوف
 واثنا في الشئ المقدوف به فيراعى في القاذف البلوغ والعقل وفي المقدوف العقل والبلوغ
 والاسلام والحرية والعفة عما رمى به ويختلف حكم البلوغ في المقدوف بالذكورية والانوثية
 فيراعى في الذكر بلوغ التكليف وفي الانثى اطاقه الوطى قاك ويرعى في المقدوف به شيان
 ان يكون القذف بوطى يلزمه به الحد وهو الذنا واللواط او بنى سب للمقدوف عن اب
 فقط انتهى كلامه واشترطه في المقدوف ان يكون حراً احترازاً عن العبد فان قاذفه
 لا حد عليه وكذا لك كونه مسلماً فانه الكافر لا حد على قاذفه وقوله بنى سب عن اب او
 جد يريد حد اب وقوله لا ام اي فلا حد عليه على من نفي سبه عن امه قاله مالك واصحابه
 كقوله لست لامك وعمل بان الامومة مستقنة فيعلم كذبته في نفيه عنها فلا يلحقه بذلك
 معرفة واسرار التوسني الي ان فيه قذف الاب لان معناه ان غير امك ولدتك فخذ اباه على
 غير امه وهو ضعيف وقوله ولا ان ينديعني وكذا لا يجد من قذف منبذ الامه وابية
 قاله في الواضحة وفي العتبية عن مالك بن الحداذا قال له يابن الزانية ويودب بن رشيد
 لان امه لا تعرف ولا حد على من قذف بمجهولا قاله وكذا لك لو قال له يابن الذاني وقوله او
 رنا يريد اولواط وانما سكت عنه لانه داخل في سمي الذنا كما تقدم وزنا يعطوف على قوله
 بنى سب وقوله ان كلف احترازاً عن الصبي والمجنون فان قاذفهما لا يجد واشترط
 البلوغ باعتبار الذنا ظاهر وكذا لك العقل هذا اذا كان المجنون قد جن من حين بلوغه
 الي حين قذفه لم يخله افاقة الخمر لانه لا معرفة عليه لومع فخذ لك منه وامسا ان بلغه
 صحيحاً ثم جن او كان مجنوناً ويقتل فان قاذفه حد وكذا لك باعتبار اللواط ان كان الصبي
 قاعلاً وامسا اذا كان مفعولاً به فلا يشترط وهو اولي من النبت في ذلك وقاله ابو محمد
 صالح وغيره وقوله وعف عن وطى بوجوب الحد هكذا قال في التلقتين وفتر ذلك الوطى
 بانه الذنا وقوله بالة احترازاً عن المجبوب اذا كان جبه قبل بلوغه لانه يعلم بذلك
 كذب قاذفه فلا معرفة لمحقه وان كان جبه بعد بلوغه محمداً وكذا لك المحصور الذي ليس
 معه الة النساء وقوله وبلغ اي الذكر بلوغ التكليف كان بلغت الوطى اي انه لا يشترط
 في الانثى بلوغ التكليف بل يكفي في ذلك ان يبلغ حد اطاقه الوطى وهذا هو المشهور لانت

المعرة لمقتها كالباقة وقال بن عبد الحكم ومن إجماعنا لا حد على قاذفها وانفقوا على أنه لا حد
 إذا لم يطلق الوطني لأنه يقطع بكذبه وقوله أو مجهول هو معطوف على قوله لا أن يندب أي أو كان
 مجهولاً يريد مسيباً فإن من نفاة عن أبيه لا يجد أو قال له يا ولد زنا قال له أشهب قال لا
 المجهولين لا تثبت أسماهم ولا يتوارثون بها وقوله وإن ملاءمة وإنها يعني أن الملاءمة له
 وإنها كغيرها لأن زناها لم تثبت فإذا قال لها يا زانية حد لنا كغيرها أو قال لا لأنها ولد
 زنا حد له **مر** أو عرض عيراب إنهم **ش** يشيرون إلى أن التعريف الصادر من عيراب إذا اتهم
 الذي باحد الأمور المتقدمة وهي الزنا واللواط أو في نسب عراب أو حد كالنقض في ترتب
 الحد عليه كقوله أما أنا فلست بزنا أو لست بلأبط أو أي معروف وما ذكره من أنه الأب
 لا حد في التعريف نص عليه مالك وفي المدونة إذا عرض لزوجته حد واحتوز بقوله
 إن أنتم مما لا ينهم منه القذف فإنه لا حد وحي فيه عبد الوهاب قولين وقال اللخمي إذا
 اشكل الأمر هل أراد بذلك القذف أم لا حلف بالله أنه لم يرد قذفاً وعوقب واختلف إذا
 نكل هل يحد أم لا **مر** يجب ثمانين جلدة وإن كرر لواحداً أو جماعة إلا بعدة **ش** هذا خبر عن
 قوله قذف المكلف إلى أحده أي أن قذفه لغيره يجب عليه ثمانين جلدة وهو نص الأبي
 الكرمية وقوله وأن كرري وإن قذف مراراً لواحداً أو جماعة فأنما عليه ثمانون جلدة
 ولا خلاف في هذا بالنسبة إلى الواحد واختلف في ذلك بالنسبة إلى الجماعة والأصح أن عليه
 حداً واحداً كما قال وهو مذهب المدونة قال فيها وإن قام به أحدهم فضرب له كان ذلك
 الضرب لكل قذف تقدمه ولا يحد لمن قام به منهم بعد وسواء كان في مجلس المجلس بن شعبان
 ومن أصحابنا من قال يحد بعد من قذف سواك منفرداً أو بكلمة واحدة وقيل إن قاموا
 جميعاً فحد واحد لهم وإن قاموا واحداً بعد واحد فلكل واحد منهم حد نقله اللخمي عن المغيرة
 واختاره بن رشد **مر** ونصف على العبد **ش** أي ونصف الحد المذكور أو تعدد المذكور
 وهو أربعون على العبد إذا قذف لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب
 والعبد بالقياس على الأنثى وفي كتاب بن شعبان على العبد ثمانون إذا قذف حران
 الحد للمقول له واختاره اللخمي **مر** كلست بزنا **ش** لما فرغ من ذلك القذف وشروطه باعتبار
 القائل والمقول له والقول وذكره موجه شرع في الأسباب التي توجب ذلك وبدا منها
 بمثال من التعريف كقوله أما أنا فلست بزنا وهو خاص ببعض أنواع التعريف
 وقد قدمناه هو وبقية الأنواع فوق هذا ليسعوا نظره **مر** أو زنت عينك **ش** هو
 مذهب بن القاسم في المدونة نظراً إلى أنه من التعريف ومثله عنده زنت رجلك
 أو يدك أو نحو ذلك واختاره اللخمي قال إلا أن يكون باثماً تكلم بباطل أو بطش بذلك
 أو سعي فيه وادعى أنه إنما أراد ذلك فإنه يحد ولا يحد وذهب أشهب إلى أنه لا يحد
 واختاره جماعة أيضاً فتمت عليه السلام الزنا إلى هذه الأقسام قال والزوج لصيق
 ذلك أو يكذب بها فاجبران زناها هذه الأعضاء لأننا نفقوا على أنه لو قال زنا فزجك
 فإنه يحد **مر** أو مكوهة **ش** يعني وكذلك كذا إذا قال للمرأة زنت مستكده يريد في الأجنبية
 ولا عن في الزوجة إلا أن يقتير البيته على الإكراه فيسقط الحد وإنما يقال زني بها وراي

ان ذلك يغريه لما بالزنا طوعا اللهم والاولاد ابن لان ذلك مما لا تميزه العامة **او** عفيف
 العفيف **ش** اللحن وان اقاله في لعفيف العفيف او انك لعفيف العفيف فانه يجده وان لم يذكر قرجا
 وقال افعفف او ما انت عفيف او عفيفه اخترف الجواب فان قال له لرجل احلف انه لم يرد
 قدنا ولم يحد وهو قول مالك وعبد الملك واختلف اذا قاله لامرأة فقال مالك يعاقب ولا
 يحد وقال عبد الملك يحد ولو قال له لرجل الا ان يريد عفيف المذموم والمكسب فيجوز ولا يحد قال
 لان المرأة لا يعرض لها بالعفاف الا بالفرج والرجل يعرض له في غير وسيا في هذا عند قوله
 او انا عفيف **ص** او لعدي ما انت محر او يارومي **ش** يعني وكذلك يجب عليه الحد اذا قال لشخص
 عدي الاصل ما انت محر لانه قطع نسبه ومثله يارومي او ياريسي واماني العكس وهو ان
 يقول لفارسي او رومي يا عدي فانه لم يقطع نسبه وانما انى عليه بصفات الكمال من الشجاعة
 والكرم وغير ذلك **ص** كان نسبه له بخلاف حدة **ش** يعني اذا قال لشخص لشخص انت بن فلان
 يعني ابن عمه فانه يحد بخلاف قوله يا بن فلان يعني به حدة لانه اولاديه فانه لا يحد لان الحد
 اب وهذا اقاله بن القاسم وكذلك عند في وجوب الحد اذا نسبه لحاله او زوج امه حكام
 عنه اللحن قال وقال اشهب في جميع ذلك لاحد عليه الا ان يكون ثم من يعرف انه اراد القذف
 مثل ان يكون حدة قد اتهم بامه وان كان ذكر احقينا والا فلا شيء عليه فقد يكون الحد لاب
 او لام شريرا وفيه نداه فيقول انت بن فلان اي حرجت مثله اللحن وقوله اشهب احب
 التبا اذ لم يكن في مشاة وقاله اصبح واجتج بقوله الله تعالى قالوا لعبد الله والله ابائك
 ابراهيم واسماعيل واسحاق يريد فقد سمى العم ابا ونحوه صلى الباطي وزاد في النسبة الى غير الاب
 فقال عليه الحد وان لم يقله على سباب وعقب وقال عن اشهب لا يحد الا ان يقوله على وجه السباب
 لانه قد يقول وهو يري انه كذلك **ص** وكان قال انا نفل او ولد **ش** النفل بكسر العين كـ
 المحجة هو الفاسد النسب قاله الجوهرى والعامة يقول نفل اي يسكون العين وقال الزبيدي
 النفل هو ولد الزانية وهذه المسئلة حكاه في الجواهر عن بن هارون المالكي المصري كـ
 فقال عنه ومن قال لرجل يا نفل فانه يحد لانه قد فقه قال ولو قال الرجل لنفسه انا نفل كـ
 فانه يحد لانه قد فقه وكذلك لو نسب احد نفسه الى بطن او نسب او عشيرة غير بطنه كـ
 ونسبه وعشيرته فانه يحد لانه قد فقه وامه ولا شك في قوله انا ولد زنا فانه يحد لانه
ص او كيا تحبة او قزنان او يا بن منزلة الركيات او ذات الراية او فعلت بها في عكها
ش يحيى بن عمرو قال لزوجته يا تحبة فعليه الحد يريد لان التحبة في اصطلاح الناس
 هي الزانية وفي كتاب محمد من قال لرجل يا قزنان حد لزوجته ان طلبت لان القزنان عند
 الناس زوج الفاعلة وقاله بن القاسم في غير الموارد ولم يرف فيه يحيى بن عمرو او قاله
 بن عثري سوطا وفي الواحة اذا قال له يا بن منزلة الركيات حد وكذلك ان قال يا بن
 ذات الراية وان قال فعلت بفلانة في اعكها حد عند بن القاسم قاله في المدونة وغيرها
 خلافا لاشهب **ص** لان نسب جنسا لغيرة ولو ابيض لا سود ان لم يكن من العرب **ش** كـ
 اختلف في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال وفي المدونة منها عن مالك قوله ان الذي اخذ به بن
 القاسم فيها ما ذكره هنا وهو نفي الحد ان لم يكن من العرب وقيل يحد بن رشد الا ان يكون

المقول له اسود او بن اسود وان كان من حبش البيض فيقول له يابن النوبي او يابن الحبشي
قال وهو مذهب بن الماحضون في الواضحة وقيل انه قال لبربري او فارسي او قبطي او بنطي
يا حبشي او يابن نوبي فعليه الحد الا ان يكون اسود او في ابيه اسود وان قال الحبشي او نوبي يابن بربري
او يابن فارسي او يابن قبطي او يابن نوبي فلا حد عليه بن رشد وهو ياتي علي احد قول مالك في الدونية
في وجوب الحد علي الذي يقول لبربري او رومي يا حبشي ان عليه الحد قال واما العرب فانها تحفظ
انسابها فمن نسب احد من العرب الي غير العرب او نسب احد منهم الي غير قبيلته فعليه
الحد فولا واحد اوصى قريش من العرب والعرب لم يمت من قريش فمن قال لقريش ياعربي لم
يجد خلاف العكس ولا خلاف انه لا يجد من نسب احد من البيض او البربر والعرب والنبط
الي غير جنسه من البيض كلم اعني في غير العرب وكذا اذا نسب حبشا من اجناس السود الي
غيره من اجناس السود كالحبشي والنوبة لا خلاف لان غير العرب لا تحفظ انسابها كالعرب
م او قال مولي لعنره انا خير منك **ش** يحتمل ان يكون هذا معطوفا علي الامور التي توجب
الحد ويحتمل ان يكون معطوفا علي ما قبله والقبولان في ذلك حكاهما بن شعبان واختار
وجوب الحد ولا يظهر خلافه لان الوجوه التي يحصل بها الافضلية كثيرة فقد يكون خيرا منه
في الدين او الخلق او في المجموع او غير ذلك الا ان يجري في الكلام ما يدل علي خلاف هذا
ولما لك في العتبية ان قال انا خير منك واقرضتني بغير ما يرضي الله صلى الله عليه وسلم لم يجد
وفي البيان ان قال خير منك سباحا وان قال حسبا ادب فيه وهو مذهب ابي حازم
وقال مدطرف وابن الماحضون بحد وكانه قال لست من العرب فان اراد انا خير منك عند
الله ومثله ليس به حلف ولم يجد وقاله اصبح **م** او مالك اصل ولا فصل **ش** هو ايضا محتمل
لوجهين وقد اختلف فيها فقال مالك لا حد عليه وكانه راي ان المقصود في الشرف وقال
اصبح بحد وهو مقتضى اللفظ اذا اصل الشخص ابوة وقد نفاه عنه وقيل ان كان من العرب
حد له ولا فلا وقال عبد الملك ان قاله لغير عربي في مشامة فقيه الا لب الخفيف مع
السجدة وان قاله لعربي حد ما لم بعدد ثم يحتمل فيحلف ما اراد قطع نسبه وعليه ما علي من قاله
لغير عربي وان لم يحلف حد **م** او قال جماعة احدكم ان **ش** ذكر بن الموار في هذا انه لا يجد
ولم يعين قايله وسوا قام عليه الجميع ام لا الا ان بن رشد استبعد مع قيام الجميع للعلم
بانه قاله لاحد من قال ووجهه علي بعده ان المقذور في لما لم يعرف من هو منهم لم يحصل لواحد منهم
معرفة والحد انما هو لا سقاط المعرفة عن المقذور **م** وحد في ما بون ان كان لا يثبت **ش**
يعني ان من قال لرجل يابن بون فانه حد له الا ان يكون المقذور في كلامه ثابت **ش**
بن الماحضون انه كان يضرب الكبير ويلعب في الاعراس ويهم بما قيل له فيما يخرج عن الحد
فلا حد عليه الا ان يحلف ذلك **م** وفي يابن المضراي او الارزق ان لم يكن في ابيه كذلك
ش يريد ان من قال لرجل يابن المضراي او يابن اليهودي فانه حد الا ان يكون في ابيه
احد كذلك وهذا مذهب بن القاسم وقال انتهب لا يجد اذا حلف انه لم يرد نفيه للمني
وحمل قوله ان اباك الذي تنسب اليه الان يهودي او مضراي قال وكذلك يابن الارزق
يابن الاعور يابن الاحمق يابن الارزق وليس ابوة كذلك فقال بن القاسم بحد لانه حل ابوة

على غير اسمه وعلى قوله اسهب لا يجد اذا حلف واختلف اذا قال يا بن الحجام او يا بن الحائك ونحو
وليس من ابايه من يعمل ذلك فزوي بن القاسم عن مالك في المدونة انه يجد ان كان المقول له
من العرب وان كان من الموالي لم يجد ويحلف ما اراد قطع لسانه وروي عنه بن حبيب يجد فيها وقال
اسهب لا يجد فيها اذا حلف انه لم يرد نفيه من ابايه قال وانما ذلك لقوله ابو بكر الذي هو
ولذلك حجام او حائك **م** وفي بحث ان لم يحلف **ش** يعني ان من قال لرجل يا محنت فانه يجد ان لم يحلف
انه لم يرد يد لك قد فقه وان حلف لم يجد يريد وينكح هذا لقوله مالك في المدونة وفي الموازية
ان كان في المقول له تصنع في يديه او من عمل الساسي او لغير الكلام احلف ما اراد غير وان كان
بريما من ذلك ولا شيء فيه منه صد القابل وكل هذا اذا ثبت القذف بشاهدين فان قام له
شاهد واحد بدلك فقليل يحلف انه ما قد فقه فان نكل حبس ثم يخرج ان طاله واختلف هل
يؤدب ان كان مشهورا بالادام لا وقيل ان كان معروفا بالسفه عذر ولا يحلف ولا حلف ورك
والقولا ان لما لك ولم طرف انه يحلف مع شاهده ويجده له وهو شذوذ من القول **م** وادب
في يابن القاسقة او الفاجرة او يا حمار بن الحمار او انا عفيف وانك عفيفه او يا فاسق يا فاجر
ش قال في المدونة ومن قال لرجل يا فاجريا فاسق او قال له يابن الفاجرة او يابن الفاسقة
فعليه في ذلك النكال واذا قال له يا حبش حلف انه ما اراد القذف ونكل فان لم يحلف
يجد ونكل ولو قال يابن الحبشة حلف انه ما اراد قذفا فان لم يحلف سجن حتى يحلف فان
طال سجنه نكل والنكال على قدر ما يرى الامام ثم قال وان قال يا شارب جزا او يا خاين
او يا اكل الربا او حمار او يابن الحمار او يا ثوبا او يا خنزير فعليه النكال وقال اسهب في ثوبا
محمد اذا قال يا فاجريا فاسق يا حبش فان نكل صد محمد ويحلف انه لم يرد نفيه من ابيه ولا
قد قال له فان نكل حده وقال عبد الملك ان قال يابن الفاجرة يابن القاسقة يابن
الحيثية ونكل حده وقوله او انا عفيف فيريد به ان من قال لرجل انا عفيف فانه يؤدب
ومثله ما انت بعفيف ولم يحك الخبيث فيه خلافا وما اذا قال ذلك لامرأة فحكي عن مالك انه
يعاقب ولا يجد وعن عبد الملك انه يجد وقد قدمناه من كلامه عند قول الشيخ او عفيف
الفرج فانظر **م** وان قالت بك حوا بالزينة حدث للزنا والقذف **ش** يعني ان المرأة
اذا قالت بك جوابا لمن قال لها زينت فانها تجد حدان حد للزنا وحد للقذف وطا
سواء قال ذلك لامرأته او غيرها رجوع عن الزنا ام لا ولم يذكر هذه المسئلة في المدونة
الا في الزوجة ومن قال لامرأته يا زانية فقالت بك زينت حدث للزنا والقذف
ان يرجع عن الزنا فيجد للقذف فقط ولا يجد للزنا ولا يجد حدها ولا يجد حدها في رواية
يحيى عن بن القاسم في الاصلية وقال في الزوجة لا اري عليها شيئا لانها تقول اردت اصابته
اي بالنكاح فيدرا عنها الحد بهذا ولا يعيد منها اقرا ابا الزنا قال عنه عيسى في جلد الزوج
الحد الا ان يلاعن وقال عيسى لا حد عليه ولا لعان وقال اسهب عليها حد الزنا والقذف الا
ان تقول اردت مجاوبته فيجد للزنا ولا يجد للقذف ولا زنا ولم يفرق بين زوجة
وغيرها وقال اصبح يجد ان للقذف وليس لاحدهما الرجوع لان قولنا ليس بتصدق ولكن
ذلك رد عليه واختلف فيمن قال لرجل يابن الزانية فقال الاخر اخذني الله بن الزانية

فقال بن القاسم خلفه المجاور بما اراد قذفا وان لم يحلف سجن حتى يحلف وقال اصنع هو تعرضي
 وحيد ان جميعا **مر** وله حذايه وفسق **ش** اخلف اذا ترتب للولد جد على ابيه هل له ان
 سجدة ام لا قذ هب ما لك رحمه الله واصحابه الي ان له ذلك الا انه استغله قال له في الرواية
 وليس ذلك من البدوق قال اصنع لاحد و به قال بن حبيب واذا قلنا انه له حدة ففسق
 به ذلك ولست قطعد الله واستشكل لان تفسيره يقتضي كونه معصية وكيف يتوجه الحكم
 بالمعصية بن عبد السلام وقد قيل ان لابن حليف الاب ولا يكون حجة فانظر هل ياتي ذلك
 القول هنا قلت **ش** الظاهر عدم اتيانه لحجة الامر في اليمن وشدة في الجلد **مر** والقيامة
 به وان علمه من نفسه كوارثه وان قذف بعد الموت من ولد وولده واب وابيه ولكل
 القيام به وان حصل من هو اقرب **ش** الضمير المجرور بالما عايد على الحد وكذلك المصنوب
 بالفعل وهو علم وفاعله ضمير يعود على الميت والضمير في من نفسه ولو ارثه عايد على الميت
 وكذلك في ولده وابيه والمعني ان من قذف ميتا فان للوارث ان يقوم به وسواء قذف بعد
 الموت او قبله وهو مقيد بما اذا لم يكن الميت قد اوصى بالقيام به للموصي دون غيره وليس له
 عفو وكذلك اذا عني قبل موته فليس لوارثه القيام به قاله اللخمي وانما للورثة القيا
 والعفو اذا لم يفعل شيئا ولما كان قوله كوارثه يقتضي بظاهرة دخول سائر الورثة في
 وان زواج اوزوجه نبيه على ان ذلك مخصوص بالولد ومن ذكره بعده فمن من قوله
 من ولده لبيان الجنس اي لوارثه الذي هو الولد وولده الى اخره قال في المدونة له
 ومن قذف ميتا كان لولده وولد ولده وابيه وحده لا بيه ان يقوموا بذلك ومن قام منهم
 احده حدة وان كان ثم من هو اقرب اليه لا نعيب بلزيمهم وليس للاخوة وسائر العصبة
 مع هؤلاء قيام فان لم يكن من هؤلاء احد فلعصبة والاخوات والحيدات القيام بالحد الا ان يكون
 له ولد وله وان لم يكن لهذا المقدور فوارثه فليس للاجنبي ان يقوم بحدة واسقط في كتاب محمد
 قيام الاخوة والعصبة وسائر النساء بذلك ونصه فيه وان ترك ولدا او ولدا ولدا واباه
 وجد الاب ثم سوا ومن قام منهم فله ان يحدة وان كان غير اقرب منه فاما اخوة او بنات او
 او اخوات او جدات او غير من سميها فلا قيام له حد الميت الا ان يوصي وقال الشافعي ذلك له
 لا اقرب فالاقرب ولا قيام لابن الابن مع الابن ولا عفو ثم بن الابن ثم الاب مع ثم الاخ ثم الجد ثم
 العم وكذلك قراباته من النساء الاقرب فالاقرب اللخمي وقول بن القاسم احسن لانه عيب يستلزم الا
 العصبة فان قيامهم ضعيف قال في المدونة فاما الغالب فليس لولده ولا لغيره القيام بحدة
 وظاهرة سوا كان قريبا من الغيبة او بعيدا ولا يحد في الغيبة ان ذلك لولده
 ولا بن القاسم في الواحدة ان ذلك للولد في ابيه وامه لا لغيره من الاقارب واذا لم يقل بحدة
 فظاهر المدونة انه لا يعرض له شيء وقال عبد الملك بن سفيان حتى ياتي من له عفو او قيام بالحد
 والعفو قبل الامام او بعده ان اراد ستر **ش** يعني والمقدور في العفو عن قاذفه قبل بلوغ
 الامام وكذلك بعد بلوغه بشرط ان يريد ستر اعل نفسه وهذا معني على ان القذف من
 حقوق الادميين اذ لو كان من حقوق الله لم يسقط بالعفو وهذا هو الأصح وقال القاضي
 عبد الوهاب هو الصحيح ومقابل الأصح انه حق لله تعالى وهما روايتان وفي المتدعات له

لا خلاف انه حق للمقدوف وانما اختلف هل يتعلق به حق لله تعالى ولا يجوز العفو ببلوغ الامام
ام لا وهو مذهب الجعفي وعليه تدل رواية اشهب ولا يتعلق به حق لله تعالى ولصاحبه
العفو عنه ولو بلغ الامام وهو احد قول مالك في المدونه او هو حق لصاحبه ما لم يبلغ الامام
فيصير حقا لله تعالى ولا يكون لصاحبه العفو عنه الا ان يريد ستر او هو احد قول مالك
وما ذكره من ان له العفو ولو بلغ الامام بالقيده المذكور هو القول الذي رجع اليه مالك
في المدونه وكان مالك يجيز العفو بعد ان يبلغ الامام ثم رجع عنه فلم يجزه الا ان يريد ستر
ابن الموان وهذا اذا قذفه في نفسه فاما ان قذف ابويه او احدهما وقدمات المقدوف
فلا يجوز العفو عنه بعد بلوغ الامام وقاله بن القاسم واشهب قال ويجوز عفو الولد عن
الاب عند الامام قاله مالك واصحابه ان قذفه في نفسه واما ان قذف اباه وقدمات
او قذف امه وقدمات فلا يجوز فيه عفو بعد بلوغ الامام ويجوز عفو عن حده لا يبيح بعد
بلوغ الامام كابيه واما عن حده لا يبيح فلا يعرف ارادة الستر بان يبال الامام عن حال
المقدوف فان بلغه عند ان الذي قيل فيه الا ان امر قد سمع وانه يجزي ان يتبت عليه جار عفو
وقال له اصبح وقيل بان يكون قد ضرب بالحد قديما فيخاف ان يظهر عليه وفسده عند الملك
بان يكون مثله يفعل ذلك فيجوز عفو ولا يكلف ان يقول اردت ستر او اما العفيف الفاضل
فلا يجوز عفو **مر** وان قذف في الحد ابني له الا ان يبقى يسير فيكمل الاول **ش** الاول
ان الصير المشي عايد على القذفين معا فيكون ذلك شاملا اذا قذف المقدوف
ثانيا او قذف غير فان الحكم فيها واحد ويجوز ان الصير المذكور عما يدعي على الشخصين
المقدوفين ولا يكون في كلامه الاموره واحده وهي ما اذا قذف شخصا فاحد في حده قيل
ه ان يكمل عليه الحد قذف شخصا اخر ويكون قد استغنى بها عن الصورة الاخرى لما علم
من استوائها حكما وما ذكره هو مذهب بن القاسم في كتاب محمد وقوله فيكمل الاول اي
ثم ليستا نف الثاني في محمد واليسير كالعشوة والخمسه عشرا لباي وعند اشهب ان ذهب
منه اليسير متا دي واحدا الحد لهما وان مضى نصفه او نحو استأنف لهما فكان ما بقي
من الحد الاول لهما ثم يتم للقذف الثاني بقية حده وان لم يبق من الحد الاول الا
اليسير اتم الاول واستأنف الثاني واليه ذهب عبد الملك بن الماحشون ولما كان الحكم
فيما اذا قذفه فحده ثم قذفه بعد تمام الحد ظاهرا ما ذكره لم يجز الي ذكره والاصح انه
يحد له ثانيا محمد ولو قال بعد ان حد له ما كذب عليه او لقد صدقت حد ثانيا لانه
قذف موثف وان الاول قد مضى سبيله وذكره ابو عمر انه لا يجد له ثانيا بل يزجر على
ذلك فقط اذا قد تبين كذب بالحد وذهبت عن المقدوف المعرفة **فدع**
اختلف اذا ادعى عليه انه قذفه وقيل جلف له على ذلك وقيل ليس له تخليفه والقول
لمالك في العتبية وابن القاسم في سماع اصبح لا يمين عليه الا ان يكون مشهورا بذلك فان
حلف بربي وان نكل سجن حتى يكلن ما لم يطل فان طال خلى سبيله ولم يودب وقال اصبح لا بد
من تاديبه اذا كان معروفا بالادب وان كان مبرورا منه حده في السجن **ص**
باب تقطع اليمني وتحسم بالنار الا لشلل او نقص اكثر الاصابع فجلد

السيد ومحي ليد السيد **ش** الاصل في هذا الباب قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما الآية وقوله عليه السلام لعن الله السارق سرق البيضة فقطع يده
 وقطع عليه السلام يد سارق في مجزئته ثلاثة ارام والسرقه في الاصطلاح اخذ الما حقيقه
 من غير تقدير اذن في ومنع اليد عليه ولا شك في تحريمها للاية الساتوه فقولته يقطع اليمني اي له
 يقطع يد السارق اليمني وختم بالنار بن يوسف قال مالك يحسم موضع القطع بالنار لما روي ان
 سارقا سرق شمله فقال عليه السلام اقطعه وحسموه وانما حذف ذكر اليد لانه قوله لا تشل
 عليه لان الشلل انما يكون في اليد وكذا قوله فان نقصت رجله السيد لان رتبة الرجل
 السيد بعد اليد اليمني وقوله بعد هذا ثم يده ثم رجله وذلك ظاهر وجمع الشيخ رحمه الله
 تعالى صورتي شلل اليد اليمني ونقص اكثر اصابعها واجاب عنها الجواب واحد وهو الاتقاء
 معهما الي الرجل السيد وهذا هو المشهور وقد اختلف قوله مالك واصحابه في يمين السارق
 اذا كانت شلا فعنه ما تقدم وقيل ان اليد السيد يقطع ووقف مرة وقال ابو مصعب
 يقطع اليد الشلا وحكي بعضهم نحوه عن بن وهب وحكي عنه بن شعبان انها تقطع ان كانت
 يتنفع بها واما نقص بعض اصابعها فان ذهب منها اصبع واحد قطعت وثلاثة لا تقطع
 واختلف اذا ذهب منها اصبعان فليل تقطع وهو ظاهر كلامه اذ شرط في الاتقاء ان
 نقصان اكثر الاصابع وفي كتب المدنيين ان ذهب منها الاكثر لم تقطع وان ذهب منها الاقل
 قطعت وقوله ومحي ليد السيد ظاهرة ان مالك كان اولا يقول اذا كانت يد السارق
 اليمني شلا قطعت يده السيد ثم رجع وقال تقطع رجله السيد وليس الامر على ذلك
 كما سبذ كروخيل ان يكون اللام في ليد السيد للتعليل ويكون المعنى ومحي مالك القول بالقطع
 في الرجل السيد لاصل اليد السيد لا اختياره لقطع فيها وهذا هو الموافق لما في المدونة
 قال فيها على ما نقله البراءة وان سرقوا ولا يمين له اوله يمين شلا قطعت رجله السيد
 قاله مالك ثم عرضتها عليه فحاشا وقال تقطع يده السيد واره تاول قول الله تعالى
 فاقطعوا ايديهما وقوله الاول في الرجل احب الي وبداخذ وظاهرة يقتضي انه سمع من
 مالك الجواب في المسيلتين وليس كذلك لان المسيلتين في الامهات مغترقات ذكر مسيلة
 اليد الشلا بعد ذكر مسيلة من لا يمين له باوراق وهي التي سمع فيها المحو ونقلها بن يوسف ولو
 سرق اولا ولا يمين له قطعت رجله السيد قاله مالك واحذ به من القاسم ثم قال بعد ذلك
 تقطع يده السيد ثم قال قال مالك وان سرق ويده اليمني شلا قطعت رجله السيد
 قال ابن القاسم ثم عرضتها عليه فحاشا واي ان يجيب فيها يميني ثم بلغني عنه انه قال تقطع
 يده السيد واره تاول قول الله عز وجل الي اخذه فالذي نقله الشيخ في الرجل السيد هو
 الذي رجع عنه مالك ولكنه يختار بن القاسم وهو لا يوافق المحو الذي ذكره لانه اثبت هنا
 حكم المحو وبطل ما عداه وقد تقدم غير مرة ان محوات المدونة اربع مسيلة الاضحية وسيلة
 المذ وراذ حلف لا يسيور وجته فاقفك لما ثابها من الرهن والثالثة نكاح المريقين
 والرابعة هذه والمحو هو الرجوع عن الشيء وبطل حكمه قال الله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت
ص ثم يده ثم رجله **ش** اي ثم ان سرق بعد ان قطعت رجله السيد انتقل الحكم الي اليد

اليسري فيقطع ثم ان سرق فطعت رجله اليمنى وبالجملة فالسارق ان كانت اعضاءه الاربع
 سالمة فالحكم ان اليد اليمنى تقطع اولاً ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى وان كانت
 اليمنى مثلاً او قطعت في قضا من بني كاعدم واختلف هل ينقل الى الرجل اليسرى او اليد اليسرى
 على قولين فعلى القول بالبداءة بالرجل اليسرى وهو الظاهر واليمن كما سياتي **ص** ثم عززه
 وحسب **ش** يعني فان سرق بعد ان قطعت اطرافه الاربعه عززه وحسب لينكف اذا ه عن الناس
 وبهذا قال جماعة من السلف والمشهور وهو مذهب الجمهور انه لا يقتل خلافاً لابي مصعب وبه قال
 عثمان وعمر بن عبد العزيز وخرج النسي عن جابر بن عبد الله قال جي سارق الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال اقلوه قالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فقطع ثم جي به الثانية فقال
 اقلوه قالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه فقطعوه ثم اتي به في الثالثة والرابعة ففعل
 به كذلك فاتي به في الخامسة فقال اقلوه قال جابر فامطلقنا به الى مريد الغنم فاستلقى على ظهره
 ثم كبش بيده ورجله فاصدعت الابل ثم حملوه عليه الثانية ففعل مثل ذلك ثم حملوه عليه الثالثة
 فزميناه بالحجارة ثم القيناه في بئر ثم رمينا عليه الحجارة قالوا وهذا الحديث لا يصح وكذا الحديث
 قتل السارق **ص** وان تعد امام او غير سواه اولاً فالقود والحديد وخطا اجزاء **ش** يعني ان
 الامام اذا امر الحلال بقطع يد السارق اليسرى عمد ام علمه بان سنة القطع في اليمنى او امر بقطع
 اليمنى فتعد الحلال اليسرى مع علمه بخالفه ذلك لم يقع القطع عن السرقة وله القضا من عليهما
 ولهذا قال فالقود اي فالواجب له على الامام او غير القود ولكن يبقى السارق بعد ذلك
 مطلوباً بقطع يمينه للسرقة وهو معنى قوله والحديد اي اذا تعد السارق ودلس على
 الحلال فاحرج له يده اليسرى فقطعها هل تجزئ به وهو قوله في الموازية او لا يجزئ به قال
 اللهي وهو ياتي على ما في كتاب بن حبيب وقوله وخطا اجزاء هذا هو المشهور وهو مذهب
 المدونة قال فيها واذا امر القاضي بقطع يمين السارق فغلط القاطع فقطع سواه اجزاء
 ولا يقطع يمينه ولا شيء على القاطع وهذا يدل على ان البداءة باليمن مستحبة غير واجبة
 ويأتي على قول عبد الملك بن الماحشون انها واجبة فانه قال ليس خطا الامام او القاطع
 مما يزيد القطع عن اليد التي امر الله بقطعها وليقطع اليمنى ويكون عقل يساره في مال
 الامام خاصة اذا كان هو المخطئ وفي مال القاطع دون عاقلته اذا كان هو المخطئ او في مال
 المسروق منه اذا قطع هو يمينه هو ادون ام الامام وهذا مقابل المشهور وهو مروي
 عن مالك ايضا بن الماحشون واليه رجح مالك قيل وهو الظاهر لان البداءة باليمن ان
 كانت واجبة فلا شك ان كانت مستحبة فزعم ان يجري في العمد وهو باطل باتفاق
ص فزعمه اليمنى **ش** هذا مفرع على ما ذكره من الاجزاء يعني واذا قلنا بالاجزاء فسرقة مرة
 اخري فان رجله اليمنى تقطع بعد ذلك وهذا مذهب بن القاسم وقال بن نافع تقطع الرجل
 اليسرى وهو قوله بن القاسم هو الظاهر لان القطع اولاً وقع في محله والسنة القطع من خلاف
 ولا يحصل الا مع قطع الرجل اليمنى بن نافع باثر كلامه وقد كان قطع اليد اليسرى خطا فلا يترك
 قطع الرجل اليسرى عمد ام يريد ان اليد اليسرى انما اجزاء تكون قطعها وقع خطا فلا يترك
 قطع الرجل اليسرى الان عمدا **ص** سرقة طفل من حذر مثله **ش** هذا متعلق بقوله تقطع اليمنى ثم

الرجل اليسري ثم يده ثم رجله ايم ان العضو يقطع بسروقة طفل او ربع دينار او ثلاثة دراهم
 مما سيذكره بعد هذه او ينبت بقوله طفل على ان السروقة لا تحصى بالمال بل تكون فيه وفي غيره
 قال في المدونة ومن سرق صبيًا حيا او عبدا من حرره قطع وان كان عبدا كبيرا فصحا لم يقطع وان
 كان اعرجا قطع انتى وما قاله في الصبي قال به الفقهاء السبعة والحسن والسعبي واسحق وقال
 بن الماحضون لا يقطع سارقه وقال به الاية الثلاث لتمامهم الاية والاسم صادق على سارق
 الصبي الحر وعنه وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فامر بقطعه وهو نفس في التسمية
 والحكم فلا نه نفس مضمونة بالحياة فيقطع بسروقتها كالبهيمة كجامع انه غير مبرور سرق من حرره
 وقال اشهب ان كان الصبي لا يعقل نفسه والاعرج الكبير لا يبرأ به قطع وان كان الصبي يعقل
 فلا قطع فيه يريد وكذلك الاعرج الكبير الذي قال بن نافع اذا را طنه للبسائه حتى خرج اليه طوعا
 لم يقطع يريد اذا دعا له لخرج اليه فاطاع ولوعوه فقال سيدك بعثني اليك لا شريك يقطع وقال
 ابو عمران في المقابل ان را طنه بكلامه فقال اني اشتريتك فسرقة هذا يقطع واما ان قال
 لم اشترك فطاع وعنه فلا قطع عليه قال وحرره الدار وكوه على الباقي فقال ومعنى الحر هنا ان يكون
 في دار اهله رواه ابن وهب عن مالك قال محمد وكذلك اذا كان معه من خدمه وحفظه والبيد
 والى هذا اشار بقوله من حرره مثله **ص** او ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصا او مائيا وبها
 بالبلد شرعا **ش** هذا معطوف على قوله بسروقة طفل يعني ومما يقطع فيه ايضا سروقة ربع دينار
 او ثلاثة دراهم الى اخره فلا يقطع السارق في كل مال سروقة بل لابد من كونه مقدارا مخصوصا
 ثم انه على ان ذلك المسروق لا يخلو اما ان يكون عينا او غيره والعين اما ان يكون ذهبا
 او فضة فان كان ذهبا فلا بد من كونه ربع دينار فضا عدا وان كان فضة فلا بد من كونه
 ثلاثة دراهم فضا عدا فان نقصا عن ذلك فلا قطع وهذا احد الشروط المطلوبة في المالب
 وهو تسعة لا يقطع السارق الا بمجموعها وسند كرها مع محادة كلام الشيخ فان كان المسروق غيب
 عين فان ساوي ثلاثة دراهم فضا عدا قطع وان لم يسا وها لم يقطع وهذا هو المشهور
 وهو مذهب المدونة قال فيها ومن سرق ذهبا رتبة ربع دينار قطع وان كانت قيمته درهما
 واحدا وان لم يبلغ رتبة ربع دينار لم يقطع وان ساوي ثلاثة دراهم فاكتر وكذلك من سرق فضة
 نظرا الى وزنها دون قيمتها من الذهب واما يقوم غير الذهب والورق من سائر الاشياء من سرق
 عرضا قيمته ثلاثة دراهم قطع وان لم يسا ومن الذهب ربع دينار وان ساوي من الذهب ربع
 دينار ولم يسا وثلاثة دراهم يقطع واما تقوم الاشياء كلها بالدراهم فانظر كيف اعتبر في
 التقويم الدرهم ولم يعتبر في ذلك الذهب وظاهرة سوا كانا للتعامل في البلد بالدرهم
 او بالدينار وبهما معا كانا متساويين او احدهما اغلب من الاخر وقد اختلف في المسئلة على ثلاثة
 اقوال الاول مذهب المدونة وهو الذي ذكره الشيخ الاعتبار مطلقا بالدرهم قال صاحب
 التبيينات وقاله معظم الشيوخ والشرائح وصرح هو والباقي بانه المشهور بن رشد وهو نفس ما في
 الموازيه وقال بن عبد الحكم انما يقوم بالذهب ذكره بن حارث عنه وقال الابرقي وعبد الوهاب
 انما يقوم بالغالب من الصنفين وقاله جماعة من البغداديين والمعارضة قالوا ومعنى ما في
 الكتاب ان التعامل كان بالدرهم حسنة وان كان بها جميعا فباكثرهما كسيرا للتقويمات وقد

قال في الكتاب في الدهن اذا سلت منه بربع دينار قطع فاعتبر الذهب وفي الشاة
 ان كانت قيمتها بوضع ربع دينار قطع قال هذا القائل مخصوص الكتاب بشيء التقويم
 بالذهب قال صاحب النكت التقويم عند ما لك بالدراهم في بلد يباع فيه العرم بالدرهم
 او بالدرهم والدينار فان كان المبيع بالعموم في بلد الذهب وقال بعض الصنفين اذا كان
 البلد لا يتعامل فيه بالتقديرات بل بالعموم فومت في اقرب المواضع المتعامل بالتقديرات فيها
 قال في المفردات وقد خطا صراح ان قد تكون السلعة في البلد الذي سرقها فيه كاسيدة مرغوبة
 عنها لا قيمة لها به وفي البلد الذي يجري فيه الدراهم لها قيمة كثيرة لقلتها فيه ونفاها عندهم
 فيقول ذلك الى قطع اليد في اقل من المضاب **قلت** وقد يكون الاسر بالعكس فيؤدي
 الى عدم القطع في المضاب او التزمه لكن هذا اخف لان الاختلاف شبهة نذر الحد وقد يقال
 انما قاله عليه الحق هو الظاهر لا اما ان نقول بالقطع من غير تقويم ويلزم عليه القطع في
 القليل والكثير وهو باطل ولا بد من التقويم في ذلك في اقرب الاماكن لا في غيرهما وانما استوط
 في الدراهم ان تكون خالصه احترازا من المعشوشة بالخاس فانه لا يقطع في ثلاثة دراهم
 من ذلك بن رشد الا ان يكون الخاس الذي فيها يسيرا تاها جدا لا قدر له وحكي ايضا نحو هذا
 بن يوسف عن بعض شيوخ اصحابه القديسين قال وفيه نظران الذهب والفضة الذي دنايته
 تلك من غش فيها فاذا صفي صار ذهبا وفضة جديتين ولا فرق في المعشوش بنحاس او صاين
 او غيره اذ لا يكون قطع الا في الجيد الصافي منه ويكون ذلك في المعشوش اذا كان هو جوار الناس
 وهذه الحوط وهو طاهر الكتاب فانظر هذا الاخير مع كلام الشيخ فان ظاهرة المخالفة له بن
 الموان ولا فرق بين ان يكون الذهب والفضة دينيين او جديدين بقره كان ذلك او تبراه
 ذهبا بعل او فضة لا ينظر الى قيمته لكن ورنه وخوفه لا بن رشد وقول **قلت** شرعا اشارة الى انه
 لا يعتبر في التقويم الا الانتفاع الشوي من المسروق فلو سرق حماما عرف بالسبق او طائر لعرف
 بالاجابة اذ ادعي قوم ذلك علي انه ليس فيه ذلك ولا سبق مما هو للعب والباطل قاله في الجوهر
 ثم قال وانما سباع الطير المعلقة فينظر الى قيمتها على ما فيها من ذلك وذكر عن اشهب انه يقول
 ذلك كله بغير ما فيه كان باريا معلما او غير قال وهو نحو قول مالك في رجل المجرم اياه وخو في ثا
 بن يوسف **مر** وان كما **شر** يعني انه لا يسقط القطع كون المسروق مباح الاملا كالماء والخطب وشبههما
 قال في كتاب محمد يقطع في كل شيء حتى الماء اذا احرق لوصوا وشرب او غرق وكذلك الخطب والكلاب
 وشبهه اذ ابلغ بضابا وسرق من حرره وانما ذكر ذلك تنبيها على مذهب الغير ان ذلك لا قطع
 فيه وهو قول ابي حنيفة والشافعي ورد بالنسب على غير ما يباعا وض عليه شرعا ولهذا يقال
 فيها اموال تباع وتبتاع ويعلق بها الاطعام ويقع عليها التنافس والدفاع فيعلق بها القطع
 والخلاف ايضا في الاشياء التي يسرع اليها الفساد من العواكف والطعام ونحوه بين مالك وابي حنيفة
 مذهب مالك القطع في ذلك خلافا لابي حنيفة قال في المدونة ومن سرق ما قيمته ثلاثة
 دراهم من الطعام الذي لا يبقى في ايدي الناس مثل اللحم والبطيخ والقش وشبهه قطع قال
 والارزجه التي قطع فيها عثمان رضي الله عنه كانت توكل ولم يكن ذهبا انتهى وذكر بعضهم انه قوماها
 البوني قال غير واحد من اصحابنا انها كانت توكل وروي اشهب عن مالك انها كانت توكل ولو

كانت من ذهبها فوئما عثمان لان الذهب لا يقوم وانما يعتبر وزنه لانه اصل الاثمان وقيمته
 المتفاوت ولا يختلف في هذا وانما الخلاف في الفضة هل يقوم بالذهب ام لا وراي هذا ما لا شك
 دليل على ما يقوله من القطع في الطعام وتعلق ابو حنيفة بقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كبره
 لانه تاويل ان القطع انما سقط في ذلك لانه مما لا يبيح في المحرمات والصحيح قولنا لك لقول
 الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لانه عموم ولا يخص منه شي الا بدليل ولا دليل
 لابي حنيفة يصح به التخصيص في سرقه بعض الاموال الا ان اوله على الحديث وثا وبله عليه
 معارض بما هو اول منه وذلك ان الحرز لحرز او لا فليس عليه القطع **ص** او جازح لتعليقه **ش**
 يعني وكذا لك يقطع من سرق ما يساوي ثلاثة دراهم ولو كان خارجا لتعليقه اي ولو كان لا يساوي
 ذلك الا لما فيه من التعليم وقد قد مناذ لك عند قوله او ما يساوي واما باليد شرعا من كلام بن يوسف
 وابن سنان **ص** او جلده بعد دبحه **ش** يريد وكذا لك يقطع سارق ما لا يוכל من السباع اذا كان
 جلده بعد دبحه يساوي ثلاثة دراهم قال في المدونة واما سباع الوحش التي لا تוכל لحومها
 اذا سرقها فان كانت قيمة جلودها اذا ذكيت دون ان تدبغ ثلاثة دراهم قطع لان لصاحبها
 بيع جلودها في منها والقتلا عليها وان لم يدبغ وظاهر هذا يقتضي ان اعتبار التقويم لا يكون
 الا بعد الذبح وهو قول بن القاسم وقال اشبه انما تعتبر قيمة ذلك قبل الذبح لانه على ذلك سرقه
 السارق واستظهره بن عبد السلام قال لان قيمة الجلد بعد الذبح اكثر منها قبل الذبح لما فيه من
 عذره قطع الجلد بسبب السطح فلا ينبغي ان يزاد على السارق في قيمة الجلد وكذا لك اختلاف المذهب
 في جواز بيع جلود الحرفان على ظهورها **قلت** قد يفرق بين جلود السباع وجلود الحرفان وقولها
 بان جلود السباع لا عز فيها بخلاف جلود الحرفان وبيان ذلك ان لحم السباع لما كانت غير مأكولة
 فلا يحرم صلاح عليها بل محتاط للجلد واما لحم الحرفان فانها لما كانت مأكولة فان السلاخ غلب
 يحرم عليها ويحرم على الجلد فربما ادعى ذلك اليه في قطع الجلد واذا كان كذلك فلا ضرر على
 السارق في اعتبار القيمة بعد الذبح على ان الذي وقع في المواد روين يوس وغيرهما عن
 اشبه انما نصه وقال اشبه اذا سرق سباعا قيمته في عيبه ثلاثة دراهم قطع واستضعفه
 اللحن والله تعالى اعلم **ص** او جلده ميت ان زاد دبعه نصا **ش** يعني وكذا لك يقطع من سرق جلده ميت
 مدبوغا بشرط ان يكون الدبغ زادا نصا باقتيل لابي عمران كيف يقول قال يقال ما قيمته ان
 لو كان يباع للاستفاعة به وما قيمته مدبوغا فاذا كان مقدار ثلاثة دراهم قطع وظاهر المدد
 وحكام الباجي ان الذي ينظر اليه في ذلك نفس الصنعة فان كانت قيمتها نصا با قطع والا فلا
 وكلام ابي عمران موافق لما هنا واستشكل صاحب البيان تقويم الصنعة قال لانها مستهلكة
 فيه لا يمكن ان تنفصل عنه قال ولو قيل بعدم القطع على القول بجواز بيعه مراعاة للخلاف وما
 بعد انتهى وما ذكره الشيخ هنا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال فيها ولا قطع في جلد ميتة
 لم يدبغ فاما ان دبح ثم سرق فان كان قيمة ما فيه من الصنعة دون الجلد ثلاثة دراهم قطع وفي
 المسئلة قولان احزان احدهما انه يقطع سارقه ان بلغت قيمة ثلاثة دراهم ولو نقصت قيمة
 الصنعة عن ذلك او لم يزد الدبغ مقدار ذلك وهذا القول مبني على ان الجلد يظهر بالدبغ
 طهارة مطلقة والثاني ان سارقه لا يقطع بناء على ان بيعه لا يجوز وانما لا يباع لا يقطع سارقه

وعلى المشهور فقال ابو عمر ان ينظر الى قيمة الخلد يوم دفعه ولا ينظر الى ما ذهب منه من دراهم
لان الدباغ هو الذي احراز الانتفاع للناس به واختار للمخني النظر الى قيمته يوم سوق وهو
وهو القياس **ص** او طنا فلوسا او الثوب فارغا **ش** الضمير في طنا عائد على الثلاثة الدراهم والربع
دينار او الذهب والفضة المعنوية من قوله ربع دينار او ثلاثة دراهم اي ان من سرق بضائيا
من الذهب او الفضة ووطن ذلك فلوسا او سوق ثوبا بطنه فارغا فاذا فيه بضاب فانه يقطع
ولا عبوة بطنه وقيد في المدونة الثوب بان لا يكون قيمته بضابا وراى في المسئلة تقييد اخر لا بد
منه وبضه فيها قال مالك ومن سرق ثوبا او حزمة لا تساوي ثلاثة دراهم او ربع دينار وفي ذلك
دنا ينو او دراهم مصرورة ولم يعلم ان ذلك فيه فاما الثوب وشبهه مما يعرف ان الناس يرفعون
ذلك في مثله فانه يقطع ولو سوق شيئا لا يرفع فيه كالحجر والخشب والقصا لم يقطع الا في قيمة ذلك دون
ما فيه من ذهب او فضة وقيد للمخني الثوب بان لا يكون خلقا وهو قيد مما في المدونة لان الناس
لا يرفعون ذلك في مثله قال فان كان خلقا وادعى انه لم يعلم بما فيه فذلك شبهة حلي وتيدرا عنه
القطع اخذ لا يلا او نهرا ويؤخذ لك حكي بن يوشع عن بعض فقهاء يه ثم قال عن بن حبيب ومن سرق في
ليل عمى مفضضة وقضتها ظاهرا قيمتها اكثر من ثلاثة دراهم وقال لم ار الفضة بالليل فان
علم انه لم يصير الفضة لم يقطع ويصير كما لو كانت الفضة في داخلها وقال المخني انما يصيد اذا
اخذها في ليل واما في النهار فلا لانه لا يخفى الا ان يكون احدهما من مكان مظلم ولو كان الذهب
قد فقد له في الخشب لصدق اخذها ليل او نهرا وحكي غير بن يوشع مسئلة العضا المفضضة
اصبح واقام بن رشد في البيان من مسئلة المدونة مثل قول بن كنانة فيمن حلف لا ياخذ من فلان
درهما فاخذ منه فبضاه في درهم مصور وهو لا يعلم به ثم علم فدره انه ان كان مما يسترفع
في مثله الدرهم حلت ولا فلاشي عليه قال ووقعت المسئلة في نواز لا اصبح لاشي عليه ولا بن
القاسم في المسبوطة ان حانت على اصله في نذور المدونة فيمن حلف ما له مال وله مال ورثه ولم
يعلم به انه حانت الا ان يتوي اي يعلمه والظاهر ما قاله بن عبد السلام ان هذا التحريم لا يلزم
الا اذا تساوى بابا القطع واليمين وقد علم ان الحدود تدربا بالشبهات وان اصل المذهب الحنث
ينفع باد في سبب مسئلة الفلوس التي ذكرها الشيخ نص عليها في الجواهر **ص** او شركة صبي **ش**
يريد ان المكلف اذا اشترك في سوقه مع غير المكلف كالصبي والمجنون فانه يقطع دونهما ولا
اعتبار بشركتهما **ص** لا اب ولا طير لا جابته **ش** يعني لان اشترك مع الاب فانه لا يقطع اجه يريد اب
رب المال لا جلا الشبهة والحديد رايا الشبهة المخني ويختلف لو سوق مع الاحداد والزوجة والصيف
فمن اسقط عن هؤلاء الحد اسقطه عن الاجنبي ومن لم يسقطه عنهم لم يسقطه عن الاجنبي بن الموازي
وان سرق مع عبد من موضع اذن له السيد في دخوله لم يقطع الاجنبي وان لم يؤذن له قطع المخني يريد
لان رؤية اذن الحد عن العبد لم يكن لشبهة له في المال وانما دري لان القطع دبر عن الاموال فاذا
قطع عبده كانت زيادة عليه في مصيبته في ماله وان سرق مع اجنبي صاحب الدار من موضع اذن له
فيه لم يقطع والاقطع وحكم الاشتراك مع ام رب المال كالحكم مع ابيه وقوله ولا طير لا جابته يريد
ولا يقطع من سوق طيرا من طيور الاجابة كالليل والنصا في التي تدعي فحجب اذا كانت لا تساوي
ربع دينار لا بما فيها من المنفعة الفاسدة واما اذا كان عاقبة من اللهم يساوي ذلك فانه يقطع

وقد تقدم ذلك ومثل هذا اذا سرق طنبورا او عودا فاما يقوم حشبه وكذلك يقوم العراب الذي
يتكلم والسمان والدره وابور ربق وغير ما فيه من منفعة اللقط **ص** ولا ان تكمل بموار في ليلة **ش** يعني ان
السارق اذا دخل الحرن مرارا وفي كل مرة يخرج منه دون النصاب الا انه يكمل له النصاب خارجا
فانه لا يقطع ولو كان في ليلة يريد او يوم وهذا قول ابن القاسم في العنينة وقال سمحون يقطع اذا سرق
الطعام في نور واحد قال وهذا من وجه الحيلة والنسب الي اخذ اموال الناس واختلف هل هو خلاف
قول ابن القاسم واليه ذهب المحققين اولا واليه ذهب بن رشد في البيان وحمله على الطعام او المتاع الذي
لا يمكن اخراجه دفعة قال لان ذلك سرقة واحدة وحمل قول ابن القاسم على انه انما عاد مرارا لينظر
ما يسرقه سواء سرق ونقل المحقق عن مالك مثل قول سمحون ومعنى الرواية لا شبه قال مالك في السارق
يا في البيت فيه التمتع فيسرق منه وينقله بقعة قليلا قليلا لا يقطع فيه في مرة واحدة **ص**
قال اري عليه القطع **ص** او اشتركا في حمل ان استقل كل واحد منهما نصاب **ش** يعني وكذلك اذا
اشتركا شخصان في حمل ان استقل ما حراجه من الحرن لا قطع عليهما فترطين الاول ان يكون كل واحد
واحد منهما قادرا على الاستقلال باخراجه وحده احترارا اما اذا لم يقدر على ذلك فاما يقطعان
الثاني ان يقصر ما ينوبه عن النصاب فلو نأى كل واحد منهما با قطع بلا استكمال ولو استقل
احدهما بذلك وقد كذب بعض الاشياخ فيما اذا اشتركا في نصاب واحد ثلاثة اقوال قول بالقطع
حكاية ابن القنفذ وقوله بعد ابن عبد السلام ولا اعلم في المذهب الا انه قول جماعة خارج
المذهب المحقق وهو القياس يريد لان القطع فرع العذامة وخو للتوسى والثالث القول الذي
ذكره الشيخ وهو مذهب المدونة قال مالك واذا سرق جماعة ما تفاوتوا في اخراجه من الحرن
لثقله قطعوا كلهم وان لم يكن قيمته الاثلاثة دراهم فصاعد او كذلك ان حملوا على ظهر واحد
في الحرن ثم خرج به اذا لم يقدر على اخراجه لا بد فوهم معه ويصبرون كما نهم حملوه على دابة فيقطعون
اذا تفاوتوا في رفعه عليها وان حصلوه على ظهر واحد هم وهو قادر على حمله وهو كالنصاب والصرة
لم يقطع الا الخارج به كالمخرج به دون عوهم ولا يقطع من اعانه ولو خرج كل واحد منهم حاملا
لشي دون الاخذ وهم شركا فيما اخذوه لم يقطع منهم الا من اخذ ما قيمته ثلاثة دراهم ونقل
المحقق عن ابي مصعب فيما اذا حملوا المتاع على ظهر واحد هم وهو لا يقدر على اخراجه الا معونتهم انه
لا يقطع الا الخارج به وحده ووافق في مسيلة الدابة انهم يقطعون كلهم اذا حملوه على ظهرها
قال وقد اختلف فيما اذا قد نوب المتاع الي النقب فادخل الخارج بيده فاخذ لا او ربطوه لم يحل له
يحل حده فاخرجه هل يقطعون كلهم لانهم السب في حذو حده او لا يقطع الا الخارج وحده لان
معونتهم في الحرن وقد انقضت وغيرهما المخرج قال وهو الاشبه قال ولو كان المسروق
لا يستطيع احدهم ان يخرج به وليستطيع ان يخرج اثنان منهم فخرج به اربعة منهم حدث
على الخلاف في الحقيقة ملك غير ولو كذب به ربه او اصد ليل او اذ في الارساب وصدق ان
اشبه شي من حيلة شروط القطع في المالب ان يكون مملوكا لغير السارق وهو مراده بقوله
ملك واحترز بذلك مما اذا سرق ما له المودع له او الموهوب عند غيره او المستأجر كذلك
كما ساق في كلامه وقوله ولو كذب به ربه يعني ان السارق اذا اقرب بالسرقة من
مال شخص وكذب به ذلك الشخص فانه يقطع ولا يفيدة تكذيب ذلك الشخص لا قراره على

نفسه بالسرقه ويبقى ذلك المالك المسروق للسارق ما لم يدعه ربه بعد ذلك قال
في المدونه ومن شهدت عليه البيعة انه سرق هذا المتاع من يده هذا السارق حلفوه
انه ليس له فانه يقطع وحلف له الطالب وباحذه فان نكل حلف السارق واحذه ويقطع وفي رواية
فانه يقطع ان حلف مدعي المتاع وفي رواية ولم يقطع اذا نكل الطالب وعلى هذا فلو اقر له الطالب
لم يقع خلاف ما قال الشيخ وفي العتبية ليس على المسروق منه يمين ويلزمه عين انه ما باع
ولا وهب وقوله او اخذ ليلدا الى اخذه هذه المسئلة المدونه ايضا قال بها قبل المسئلة التي
ذكرناها قال لعلك ومن سرق متاعا لدجل وقال ربه المتاع ارسلني فليقطع وان صدقه ربه
انه بعثه كان معه في بلد اوله يكن وان اخذ في جوف الليل ومعه متاع ففك فلان ارسلني
الى منزله فاحذت منه هذا المتاع فان عرف منه التيمم انقطاع فاشبه ما قال لم يقطع ولا
قطع ولم يصدق انتهى وقال اصبح بر يد غير مستتر وهو تفسير صحيح وهو قريب من
قوله في المدونه واشبه ما قال اي دخل من مدخل الناس وحذ من مخزهم في وقت يشبهه وان
لم يدخل من مدخل الناس ولا حذ من مخزهم في وقت يشبهه وان لم يدخل من مدخل الناس ولا
حذ من مخزهم ولا اشبه ما قال فانه يقطع عياض وقيل معناه انه سرقه واحذه خفية
وهكذا قال في الموازية ابو عمران وهو تفسير للمدونه وقاب غيره انما لم يقطعه وان كان
على وجه الاستسار لانه لم يقر عليه بذلك بيعة ولو قامت عليه به بيعة لقطع ولو كان
له اليه انقطاع وفي المسئلة قول انه لا يقطع ان صدقه انه ارسله للشبهة **ص** لا يملكه من
سرقته ومستاجر كملكه قبل حذوجه **ش** لما كان شرط المسروق ان يكون مملوكا لغير السارق
وذكر ذلك اخرج هذه المسائل الثلاث وهي ما اذا رهن متاعا له عند شخص او احده
له ثم سرقه فانه لا يقطع ومثله ذلك ما اذا اخذ المالك قبل حذوجه من الحر من رثته وهو
معنى قوله كملكه قبل حذوجه واحذر بذلك مما اذا اخرج به ثم ورثه فانه يقطع لان الحق
قد ترتب عليه فلا يرتفع عنه بملكه للمسروق بمنزلة ما لو سرق بضابا فاحزجه من الحر ثم بعد
ذلك وهبه له ربه فان القطع لا يزول بذلك ولو باع السارق ثوبا في الحر لشخص فخرج المشتري
ولم يعلم انه سارق فلا قطع على واحد منهما قاله الهن والابن الموار اذا سرق شخص دينارا
فقضاه لغيره لم يزل في الحر او ادعه اياه فليقطع على الخارج وكذلك لو باع ثوبا قلده
وهو يحتمل ان يكون على ظاهرة فيخالجه لعم ما قال الهن ويحتمل ان يكون الخائن في مسئلة
محمدا خارجا عما بان ذلك الشخص سرق ذلك المتاع وحسين ولا خلاف بينهما **ص** محترم
لا حذ وطنبور الا ان يساوي بعد كسره بضابا **ش** هذا ايضا من جملة الشروط وهو كون
الملك محترما فلذلك لا يقطع من سرق حذ او خنزيرا او طنورا لعدم حرمة هذه الاشياء
اذ لا يجوز بيعها ولا ملكها وفي المدونه لا قطع فيها ولو سرقها لذي غير ان للذي قيمتها وشدة
الطنبور المزمارة والعود وكذلك الصليبان والصورة المحرمة لا قطع على سارقها واختلاف
قول بن القاسم في الدف وهو العذباله وفي الكبر فروي اصبح عنه في الواضحة يقوم
مكسورا وفي العتبية يقوم صحيحا وهو الا قد بان ذلك يجوز في النكاح وقوله **ص** الا ان
يساوي بعد كسره بضابا اي يقطع وهو راجع الى الطنبور فقط **ص** ولا يملك مطلقا

ش اي سوا كان ماذونا او غير ماذون وهو مذهب المدونة وقال اشهب يقطع ان كان
 ماذونا او غير ماذون والحاصل انه لا خلاف في عدم القطع في غير الماذون وفي الماذون القولان
 واقاموا من قول ابن القاسم عدم القطع في لحم الامنية واختلف في الذئب المجنس على قولين كالكلب
 الماذون وقوله ولا كلب معطوف على قوله لا يمتد وكذا ما ياتي **ش** وامنية بعد ذبحها بخلاف لحمها
 من فقير **ش** احتزر بقوله بعد ذبحها مما اذا سرقت قبل الذبح فان سادتها يقطع بانفاق والقوله
 الذي ذكره لعدم القطع لابن حبيب لانها لا تباع في فلس ولا يورث ماله ولكن تورث للاكل قيل
 وهو الجارية هل مذهب المدونة في الكلب وقال اشهب في الموازية يقطع بن عبد السلام وهو احسن
 فنيا على حجارة المسجد وانظروا اذا سرقت الذي قبل حذره وقوله بخلاف لحمها من سرقة على
 فيقطع من سرقة منه بلا خلاف قاله في الجواهر وحذروا فيها خلافا من مسيلة ما يملك ولا يجوز بيعه
 كالكلب لان المشهور فيها عدم جواز البيع للفقير اذا التقدر عليه بشي من لحمها **ش** تام الملك
 لعين السارق وكذا كونه مما لا شبهة له فيه واحتزر بالاول مما اذا سرقت من المال المشترك
 بينه وبين شخص ولم يحجب عنه المال كما سياتي وبالتا في مما اذا سرقت ماله فيه شبهة
 كالأب والامراة هما لا يعطعان في مال ولدهما والصبر المجرور باللام عائد على السارق والمجرور
 بني على المال المسروق **ش** وان من بيت المال والقيمة **ش** لم يراع اهل المذهب الشبهة
 التي للسارق في بيت المال وكذلك على المشهور في القيمة لضعفها لاسيما مع كثرة الجيش وقلة
 المعد فاحتجوا بقطع من سرقة من ذلك بضابا والمشهور في العمة ماذون وقال ابن الماحضون
 اذا سرقت فوق حقه منه بضابا قطع والا فلا فلس وامانيت المال فبعض الاشياخ لم يحك فيه
 خلافا في وجوب القطع وحكي الغير الخلاف عن ابن الماحضون ايضا وكذلك حكي بن الحاجب
 الخلاف في المسليتين وقيد بن يونس الخلاف في الغنمة بالحيش العظيم واما السرية له
 فينفق على قول عبد الملك وجمع بعضهم المسيلة اعني مسلة الغنمة ووصل فيها ثلاثة
 اقوال وجعل ابن عبد السلام مع كثرة المال وقلة الجيش كمال الشركة الا في وهذا كله
 اذا كانت القيمة بخورة فاما قبل الحوز فلا قطع قولا واحدا **ش** او ماله شركة ان حجب
 عنه وسرقت فوق حقه بضابا **ش** فسد الحجب في المدونة بان يودعها المال عند رجل له
 اجني وفي الموازية او يكون على يدها يربط على وجه الحفظ والاحداث عن الاخر والافه
 كذا المحجب وقاله اللحن ومن الحجب ايضا ان يغلقا عليه ويودعها المنايح عند غيره فاذا
 حجب الشريك عن المال بوجه من هذه الوجوه وسرقت فوق حقه بضابا قطع كما قاله
 ومعناه اذا كان الزايد على نصيبه في المال جميعه بضابا كما كان مجموع اثني عشر درهما
 فسرق منها تسعة فقد علمت ان مجموع نصيبه في المال ستة دراهم اذا كان المال بينهما
 سطرين هو قد اخذ فوق حقه من مجموع نصيبه المال بضابا وهو الثلاثة الزائدة على
 الستة وهذا هو المنصوص لمالك وهو ظاهر المدونة وقال اشهب وابن الماحضون
 واصبح اذا سرقت من حصة المال ستة دراهم قطع قاله اللحن وهو بين لانه انما اخذ
 ذلك على ان نصيبه في الستة الا حذري باق على انه اخذها على وجه المقاسمة قاله هذا
 في المكمل والمودون ولما اذا كان المسروق من ذوات القيم نظرا في قدر نصيبه منه

خاصة لانه ليس فيه قيمة اتفاقا واحترار بقوله ان حجب عنه مما اذا كان المال
بأيديهما يتصرفان فيه قطع اتفاقا واحترار بقوله او سرق فوق حقه بضابا كما اذا سرق
دون ذلك فانه لا يقطع **مر** لا الجحد ولو لام **ش** يعني لا الجحد فانه اذا سرق من مال ابن ابنه
لا يقطع ولو كان لام وهذا مذهب المدونة قال فيها **ش** وكذا الجحد من قبل الاب والام واجب
الي انهم لا يقطعون لانهم ابا ولا ن الدية تغلظ على الجحد اذا قتل بن ابنه ولا يقتل وتناول
بعضهم احب على الوجوب وقال اشهب يقطع ظاهره ولو كان من قبل الاب لانه لا شبهة له عنده
وفهم من كلامه ان الابوين لا يقطعان اذا سرقا من مال الابن وهو كذا لك لقوله عليه السلام
انت ومالك لا بيك فشبتهما قوية واسا الابن فانه يقطع في مال ابيه لعدم الشبهة ولهذا
لو وطى جارية ابيه حد وقال اشهب ومن وهب لا يقطع في مال ابيه فقله عنهما بن جوير بن نداد
ونقله المعنى ومن رشد عن اشهب وقال يحيى بن يحيى ان كان في حضنة ابيه لم يقطع وان كان باينا
عنه قطع ونقل في الدخيرة نحوه عن بن القضاة ولا خلاف في قطع العرايات **فروع**
قال في كتاب محمد وفي العتبية في سماع بن القاسم اذا سرق العبد من مال ابيه بن سيدة قطع
واعترضه القاضي اسمعيل الحديث انت ومالك لا بيك قال واخاف ان تكون المصلحة من مال
اي سيدة وصحها التوسني ولم يعترضها **مر** ولا من جاحدا او مماطل لحقه **ش** يريد ان الشخص اذا
كان له عند احد ديننا لحدة الحق اي ائدة فانه اذا سرق منه شيئا من ذلك لا يقطع وكذا اذا لم
يكن العذير جاحدا بل مماطل اي عنيه من حين الي حين فانه لا يقطع اذا اخذ منه شيئا من ذلك
بسرقته والاصل في هذا حديث هند اذ قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابلسفان
رجل سميج لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي فهل علي من جناح اذا اخذت من ماله فقال
عليه السلام خذي من ماله ما يكفينك وولدك بالمعروف الحديث بن عبد السلام هكذا قيل
ويحتمل ان يكون ضرورة هند استد من ضرورة رب الدين واحترار بالمماطل من غير لانه
يقطع ان سرق بضابا وقتيد بعض الشيوخ عدم القطع بكونه المسروق من حبس الدين
قال ولو سرق من غير جنسه قطع يريد بلا خلاف وقيمة الشيخ من قول بن الحاجب ولا
يقطع من سرق من عزيم مماطل جنس حقه قال وفيه نظر وقد قدم المصنف في باب
الدعوى ثلاثة اقوال اذا قدر على عين حقه فقال ثالثها ان كان من جنسه جاز ثم قال
فان قلت ينبغي قطعه على القول بانه ليس له ذلك صل يحتمل ذلك وان يقال بعدم
القطع مراعاة للخلاف قال **مر** والذي نقله بن عبد البر عن مالك من رواية بن القاسم
خلاف هذا كله فقال وروي بن القاسم على من سرق من عذيره مثل دينه القطع وخالفه
الكثير الفقه من اصحاب مالك وغيرهم التجوز بهم له اخذ ذلك من مال عذيره كيف ما امكنه
وقد روي ذلك بن وهب وبن زياد عن مالك ولا يقطع من سرق لجموع اصابه اذا كان
شديدا حتى معه تلف النفس لان ذلك ضرورة بل يجب على رب المسروق مواساته
بما يسد به رمقه ويدفع كلب الجوع عنه ويجب ايضا على الجايع حفظ نفسه بالتحيل
كيف ما امكنه وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه لم يقطع احد اعلم الدرادة **مر** يخرج
من حر **ش** من شرط القطع ايضا ان يكون المال المسروق قد اخرج السارق من حر فلو

نقله من جهة الى جهة ولم يخرج من الحوز لم يقطع بانفاق وسيا في ذلك ثم اخذ يفسر
 الحوز بقوله **مر** بان لا يعيد الواضع فيه مضيقا **مر** الا انه لو زاد في ذلك التفسير بالعرف
 لكان اولي لانه التضييق والحفظ امران نسبيان لا يعرفان وينصبطان الا مع ذلك فرب مكان يكون
 حررا بالنسبة الى شخص وغير حرر بالنسبة الى اخر وحرر بالنسبة الى متاع وغير حرر بالنسبة
 الى غيره والحفظ عن السارق معابر الحفظ عن الخائن ممن وضع راسه وديعة عنده في كوة بيته
 فهو حافظ لما من السارق وليس بحافظ لما من ولده ومن شأنه ان يدخل بيته باذن او غيره
 وبيان سيلة الوديعة قد تقدم في بابها وما ذكرناه من اشتراط الحر هو من ذهب الجمهور
 لما في الموطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ترمعلق ولا في حرسه فاذا او اها المراح
 او الحدين فالقطع فيما بلغ بضابا قال في التبيينات الحرسية الماشية في المراعي والحرين كالاندر
 للتمر وهذا الحديث يشعر باشتراط الحر وهو وان كانا ذكرنا في هذين الامرين فيقاموه
 عليه غيرهما وفي بعض الاحاديث لا قطع في ترم ولا كتر قال الجوهرى والكنز الحمار وخالف
 بعض اهل الحديث وكذا اهل الظاهر في اشتراط الحر وقال ليس فيه خبر صحيح والاول
 اظهر **مر** وان لم يخرج هو **مر** هذا راجع الى قوله يخرج من حرراي فان لم يخرج منه السارق ولما
 نص على هذا الكونه لما ذكرناه من جملة الشروط احراز المالك المسروق من حرره حتى ان يتوهم مع
 ذلك اشتراط خروج السارق من الحر ايضا وابرز هنا الصبيبة في الصفة اذا جرت على
 غير من هي له وجب ابراره مع الالباس اتفاقا ومع غيره ايضا عند المعين من قال في المدونة
 ولو اخذ في الحر بعد ان التقي المتاع خارج فقد شك فيه مالك بعد ان قال يقطع
 قال بن القاسم وان انا راي ان يقطع وروي عنه استنبه ابن عبد الحكم القطع وحكاة في الخلاف
 وسهرة بن الحاجب واستظهره غيره لكونه اخذ المالك من حرره واحتلف اذا التقي المتاع
 فوقع في نار او كان زحاجا ونحوه فتكسر هل لا يقطع كما لو هلك في الحر او يقطع قال النجاشي
 وهو الاحسن ونقل بن يونس عن عبد الملك انه لا قطع عليه ان قصدا تلافيه وان رماه
 لخروج فباخذة قطع هلك او بقي وان لم يخرج هو من الحر **مر** او ابتلع دراهم يريد كمالا
 لا يفسد بالابتلاع كما لو بلع من القصعة ثلاثة دراهم ومن الذهب ربع دينار فضا
 ثم خرج فانه يقطع ان يصيد قهلا هذا انه اخذ بضابا من حرره ولو كان طعاما يستهلك
 فاقله في الحر قبل حروجه لم يقطع ولو كانت قيمته ثلاثة دراهم فضا عدا قال في
 المدونة قال مالك واذا دخل السارق فاكل الطعام ثم خرج لم يقطع وصنعه راد بن يونس
 وعوقت **مر** او ارهن بما يحصل منه بضاب **مر** يعني وكذلك يقطع السارق اذا ارهن
 راسه وحيته بما يحصل منه بعد حروجه من الحر اذا سلط ما قيمته بضاب فان لم يساو
 بضابا لم يقطع قال في المدونة وان رهن راسه وحيته بدهن في الحر ثم خرج فان كان ما في
 راسه وحيته من الدهن ان سلط يساو ويبيع دينار قطع والام يقطع انتهى قال استنبه
 او غسل فيحصل منه ما يساو ويبيع دينار يريد يغسل فسطوا على الماء فيجمع بن يونس قال محمد
 اما ما يساو ويبيع السلط ما فيه القطع فانه يطمئن في سيرة لا في عدمه لانه فيه قطع وباقي
 ذلك يطمئن في عدمه وملايه ويحاص به عزماء وظاهر المدونة من هذه ومن سيلة الشاة

ان التقويم لا يكون الا بالتقويم بالذهب على ان الذي رايته في مسألة الشاة في احتصاره
البراذعي خلاف ذلك فانه قال **بعد** مسألة الدهن وان ذبح شاة في الحرم او حرق ثوبا
او افسد طعاما ثم خرج بذلك فان كانت قيمته بعد حرقه به بتلك الحال ثلاثة دراهم
وقطع فنقص على ان التقويم في ذلك بالدرهم **ص** او اشار الى شاة بالعلف فخرجت **ش** قد قدمنا
انه ليس من شرط المال المسروق ان يكون السارق قد دخل وحج وهو معه وانما شرط اخراجه
من الحرم على اي حال كان السارق فسواء كان السارق داخل الحرم والقالة خارجا او خرج
وهو معه او تخيل عليه فاحضره من غير ان يدخل هو والحرم كمنه المسئلة لانه في معنى من دخل
فاحضرها وهذا الذي ذكره قول مالك وبه قال ابن القاسم واشتهب وقال به ايضا بن الماخوذ
واختاره النخعي وابن رشد وما لك في العتبية انه لا يقطع واختاره محمد قال لانه لا يتحقق
انه المخرج لما ومثل هذه المسئلة ما اذا اشار الى صبي او انجى النخعي او طائر ونحو **ص** او الحدة
ش انظر هذا المعطوف على ما اذا اهل على قوله مخرج من حرته ويكون المعنى وكذلك يقطع من
اخرج لصا با من لحد لكن يشك لوجهين الاول انه متى حل على هذا يقتضي ان المخرج مقاس على
الحرم وليس مجرد حقيقة وليس كذلك فان اصحابنا جعلوه حرزا حقيقة الثاني انه لا يستقيم
مع قوله بعدة او الحيا او ما فيه اذا المراد ان من سرق الحيا نفسه او سرق ما فيه يقطع
ان بلغ ذلك لصا با والظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يسلك في هذه المعطوفات وما بعدها
مسلك اهل الصناعة وانما احالها على فهم الناظر فيجعل لكل واحد منها عملا يليق به كما سيوضح
لك ومذهب الجمهور ان من سرق من القبر يقطع لقول عايشة رضي الله عنها سارق موتانا
كسارق احيانا فسميته سارقا ان واضع الكفن هناك لا بعد مضيعا وقطع بن النضر بن اشيا
وسواء كان في المسجد او بين العمدان ما لك في الموطا وعليه العمل وخرج بعضهم قوله من مسألة
المطامير الالية انه لا يقطع الا فيما قرب من العمارة **ص** او الحيا او ما فيه **ش** اخلاف ان الحيا
حرز لنفسه ولما فيه فاذا اسرقه شخص او سرق ما فيه وقيمته ذلك ثلاثة دراهم قطع والا
فلا قال في البيان وسواء كان فيه اهلها او غابوا عنه لان موضعه قد صار منزلا وحرز المتاع
لا شرك لاحد مع صاحبه فيه قال وان كانوا جماعة مسافدين ضربوا اخيبتهم فوق بعضهم
بعض قطع السارق قال بين الموان لان يكونوا من اهل حيا واحد وتقل في التمسرة عن
بن عبد الحكم عدم القطع وان لم يكونوا من اهل حيا واحد **ص** او في حانوت **ش** يعني وكذلك
يقطع اذا سرق ما في الحانوت لا قيمته ثلاثة دراهم او هو ثلاثة دراهم او ربع دينار لان
الحانوت حرز لما فيه كالحيا بله اول ولا اشكال ان الحوانت حرز لما فيها اذا كان فيها
اهلها قال النخعي والسارق من البزاز اذا اطلع حانوته على ثلاثة او حدة ان كان دفع له شيئا
ليقلبه او يبتاع منه او ياج له ثقل صنف مسروق منه لم يقطع وان مد يد الى غيره من المتاع
وما هو الي جنبه لم يقطع عند مالك ويقطع على قول عبد الملك والاول اسبغ لانه موثق عليه
وان سرق من تابوت المتاع لم يقطع على احد القولين في الصنف والقطع ايسر وان سرق من
الحانوت من لم يؤذن له في طلوعه ولا ان يتناول منه قطع وان اذن له ان يقلب منه شيئا لم
يقطع وان كان لم يطلعه وان غاب عن حانوته وترك متاعه على حاله ولا احد معه قطع سارقه

انتهى وقال بن عبد البر ان اسرق من حانوت تاجر في سوق كبير او صغير في ليل او نهار
ما يقطع في مثله قطع الا ان يكون قيسار به لما الباب وحيطان محدقة بها فانها بالليل خاصة
كلها صر واحد ولا قطع عليه حتى يخرج منها سرقة **مر** او قنابها **شر** يعني قناب الحناوت فنانا الحناوت
من سرقة منها ما يقطع في مثله قطع اما قناب الحناوت فيخذ من كلام اللحن فيه قولان ولعله قال
ما لك في المدونة اذا وضع المسافر متاعه في جنبه او خارجا عن جنبه وذهب لاستقاما او
لحاجة وترك متاعه قطع سارقا قال ومن التي توبه في صحرا وذهب لحاجة وهو يريد
الرصعة لياخذ فسرقة رجل فان كان منزلة نذله قطع سارقا والام لقطع ولا سبب في الموازية
ان طرحه بموضع صنعة فلا قطع فيه وان طرحه بقرب منه او من جنبه او جنبه فانه فان كان
سارقا من غير اهل الحناوت قطع وقال سحنون اما الامر في الحناوت فان لم يكن في الحناوت فلا قطع
واما قناب الحانوت في المدونة ويقطع من سرقة ما وضع في اقبية الحوائث للبيع او في الموقف
للبيع ان لم يكن هناك حانوت كان معه ربه ام لا سرقة في ليل او نهار روي كتاب محمد في مثل
القطا في يبيعونها في القفاف ولم حصر يعطونها بالليل وذلك باقبية حوائثهم فقام صاحب
لحاجة وتركها على حالها فقال لا قطع على من سرقة منهم وفارق بين ما يتقل نعله او يخف ولم ير
ذلك في تابوت الصير في وان كان مبنيا لان ما يعمل فيه مما يخف نعله واما ان كان غير مبني
فنسي ان يصره به فلا يقطع لانه لم يرتض ان يكون ذلك الموضع حررا له في ذلك الوقت واما
في قناب علي وجه المسنن فان انصرف عنه لحاجة فنصر بين القاسم على القطع وسوا كان مبنيا
او غير مبني وقالا لداشبه قالا الا ان يكون من عادته ان ينقله كل ليلة فنسيه **مر** او حمل او
ظهر دابة **شر** يعني وكذلك يقطع من سرقة من الحمل او من على ظهر الدابة ما يقطع في مثله
قال في المدونة ومن سرقة من حمل شيئا مستورا او اخذ من على البعير غزايرا وشقها فاخذ
منها متاعا او اخذ ثوبا على ظهر البعير مستورا قطع ان بلغ من ثمنه ما فيه القطع اللحن وسوا كان
الحمل منه صاحبه ام لا على قول بن عبد الحكم انه يقطع ان كان معه صاحبه والا فلا وفي البيان اذا
كان الحمل على بعير فهو كالسرج على الدابة فمن سرقة او سرقة شيئا منه قطع الا ان يكون مخلا
في غير حرز ولا حارس فلا يكون على سارقه قطع كما لو سرق الدابة بسرجها وهي بخلاء وان غيب
عن **شر** يعني انه لا فرق في هذه المسائل بين ان يكون رب المتاع حاضرا او غائبا عن متاعه
وقد تقدم ذلك في ثاقلنا الذي فوق هذا والصبر المحذور بالحرف عايد على الحناوت والحناوت
والحمل والدابة **مر** او حزن **شر** قد تقدم عن مالك في الموطا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا قطع في متاعك فاذا اواه الجدين فالقطع فيما بلغ فيه القطع والباقي جدين كالتا في قوله
لعالى وانكم لتمزقون عليهم مصحين وبالليل وهكذا انصرف عليه غير واحد من اصحابنا ان لا قطع
فيه حتى يبلغ الجدين واختلف اذا اسرق بعد ان وضع في موضع لينقل منه الى الجدين على ثلاثة
اقوال الاول انه يقطع وسواهم بعضه الى بعض ام لا وقال ابن الموار عن مالك في الدرع
كبيد ويربط قنابا ويترك في الحايطة ليجل الى الجدين وقد جمع بعضهم الى بعض اذا اسرق منه
احد قطع كان معه صاحبه ام لا قال وقال ايضا في زرع مصرين القمح والقرظ يحصد ويضع
في موضعه ايا ما ليس فيه سرقة منه احد فقال ليس بمراح ولا جدين وما هو عندي له

بالبر ان يكون فيه قطع ثم قال واين يدرس قتل في الجرين بن الموار وهو احب اليه لان كل
له جرين وموضع ثقل اليه وليس موضعه ذلك موضع له فلا قطع فيه ولو حمل فسوق في الطريق
لقطع وانما قطع لاحد من معه وان لم يبلغ الجرين ذكر ذلك في التصريح بن رشد ولا خلاف في القطع
اذا سرق في حال نعله من اجل حامله وهل لا يقطع في الجرين لان يكون قريبا من البيوت او يقطع
مطلقا قولان **مر** او ساحة دار اجنبي ان حجر عليه كالسفينة **ش** المواد ساحة الدار البقعة التي
بين الجدران واسعة ليس فيها بنا وهي القاعة التي في وسط الدار وتسمى ايضا العرصة ومعنى كلامه ان
من سرق من ساحتها من حجر عليه في دخولها من الاحابف فانه يقطع كما يقطع الاجنبي اذا سرق من
السفينة لان ساحة الدار حرر بالنسبة الي من منع من دخولها وكذلك منع من السفينة والناحر
بالنسبة اليه بن رشد في المقدمات والدور ينقسم في السقفة منها على ستة اقسام دار حجرها ساكنها
او ساكنها عن الناس ودار اذن فيها ساكنها او ساكنها لخاص من الناس ودار ينفرد الرجل بسكنائها
مع زوجته عن الناس ودار اذن فيها ساكنها او ساكنها لخاص من الناس ودار مشتركة بين ساكنيها
مباحة لجميع الناس ودار مشتركة بين ساكنيها محجورة عن ساير الناس فاما الدار التي حجرها ساكنها او ساكنها
لخاص من الناس فالقطع عن من سرق منها ملحق فيه القطع اذا اخرج من الدار وان سرق من بعض بيوتها
واخذ في الدار قبل ان يخرج منها لم يقطع ولا خلاف في هذا التفسير يري في الوجهين قال واما الدار التي
المشتركة بين ساكنيها المحجورة عن الناس فلا خلاف ان السكان يقطع من سرق من بيت صاحب
اذا اخذ وقد خرج بسقفته الي قاعة الدار وان لم يخرج منها عن الدار ولا يدخلها بيته ولا خلاف
في انه لا قطع على من سرق منهم من قاعة الدار شيئا وان ادخله بيته او خرج به عن الدار لان يكون
الذي سرق من قاعتها دابة من مربوطها المعروف لها او ما اشبه ذلك من الاعلام فحكم من سرق
ذلك حكم من سرق من بيت من البيوت واختلف ان سرق الاجنبي من بيت من بيوت الدار واخذ
في قاعتها او سرق ما وضع في قاعتها كالنوب وبوجد خراجها على اربعة اقوال في الموارية وهو
ظاهر المدونة في الوجه الاول ونصها في الثاني في القطع وقيل لا يقطع فيها وقيل يقطع في الوجه
الاول دون الثاني وقيل بعكسه وعليه حمل عبد الحق المدونة فتقول الشيخ رحمه الله تعالى او
ساحة دار اجنبي ان حجر عليه شامل لهدن القسامين وسيسير الي الاقسام الباقية ولو خذ
الكلام عليها لذكرها مع محادات كلامه ان شاء الله تعالى واما السفينة فحكمها حكم ساحة الدار
المشتركة بين السكان فيها قاله في البيان فانه اسرق بعض الدالكين فيها من بعض وهو
على متاعه قطع وان لم يخرج عن السفينة وان قام عنه لم يقطع وان خرج به عنها وان سرق منها
اجنبي وصاحب المتاع على متاعه فاخذ السارق قبل ان يخرج منها قطع على اختلاف وان لم يكن على
متاعه لم يقطع اتفاقا واما ان خرج بما سرق منها فانه يقطع كان صاحب المتاع معه ام لا واني هذا
اشار بقوله كالسفينة اي بالنسبة الي الاجنبي **مر** او خال لا يقال **ش** هذا قسم من الاقسام
الباقية من الستة التي ذكرها بن رشد ونصه نفسه واما المشتركة بين ساكنيها المباحة لجميع الناس
كالقنادق الذي يسكن كل رجل منه على حدة وقاعاتها مباحة للبيع والشرا فيها فحكم قاعاتها حكم
الحجج فمن سرق من بيوتها من الساكنين او غيرهم واخذ في قاعتها قطع بلا خلاف يري ولا قطع على
من سرق من قاعتها الا ان يكون الذي سرقه من الاشياء التي توضع هناك كالدابة من مربوطها

المعروف لها وما أشبه من الاحمال الثقال كما قال في الوجه الثالث في الدار المستتركة ومعنى قوله
او كان لا ثقال اي انه يكون حرر الاشياء الثقيلة دون الحقبة فيقطع سارق الاثقال دون غيرها
مر او زوج منها حجر عنه **ش** يعني ان الزوج اذا سرق من مال زوجها الذي حجره عنها او سرق الزوج
من مال زوجته كذلك فانما يقطعان وحكم امه الزوج حكمها وكذلك حكم عبد الزوج حكمه في السرقة من مالها
قال في المدونة وتقطع المرأة اذا سرق من مال زوجها من غير بيتها التي تستكنه وكذلك ان سرق خادمها
من مال الزوج من بيت قد حجره عليهم او سرق خادم الزوج من مال المرأة من بيت قد حجرته وهذا قسم
الاقسام الباقية وذكره ابن رشد في ذلك قولين ونصه واما الدار التي ينفرد الرجل بسكنها
مع زوجته عن الناس فاختلف ان سرق الزوج او امته من مال الزوج من بيت قد حجر عليها او اقله
دونها او سرق الزوج او عبده من مال الزوج من بيت قد حجرته عليها علي قولين اذهب ان يقطع
من سرق منها وحزج بما سرق من البيت وان لم يخرج به عن جميع الدار وهو ظاهر ما في المدونة ونص
قول سمعون قتيبة اعل المحاورين بالسكنى في الدار الواحدة لانه اذا نكحوا به في الموضعين والثاني
انه لا يقطع وان خرج به من الدار وهو قول مالك في كتاب بن المواز وحكي عبد الحق ان الذي لمالك في
كتاب بن المواز انه يقطع ان خرج به من الدار وليس ذلك بصحيح لانه قد نص اول المسئلة على انه
ما حكمنا عنه فينا ولو ما وقع له في اخرها على انها اراد بذلك الاجني لئلا ينشأ عنه قوله
ولصنطرب كلامه **مر** او موقف دابة لبيع او غير **ش** قال في المدونة ومن سرق شاة وقعها ربهما
في سوق الغنم للبيع وهي مربوطه او غير مربوطه فعليه القطع وقال فيها ايضا قبل ذلك بسير
وكذلك لو كان لها سراط معدوفة في السكة فسرقها رجل من ذلك الموضع قطع لان ذلك حررها
ومن احتلها من مراتبها المعروفة فاحتلها قطع انتهى وقال ابو مصعب من سرق شاة مربوطه
من السوق قطع وحمله اللحن على الخلاف الاول لقوله والاول احسن اذ لم يذهب صاحبها عنها لانه
حررها وان لم يكن معها لم يقطع في الشاة الواحدة لان الغالب انها لا تثبت في موضعها وان كانت
كثيرة قطع لان الغالب في الكثير ان تثبت بعضها مع بعض قال في الموازية واذا سرق منها يعني
من الدواب التي وقفت للبيع من اذن له في تغليبها لم يقطع قال اللحن وان تعامل عليه رجلان
ولان احدهما يسوم ويقلب والاخر يسرق قطع من يسرق وحده **مر** او قبرا ويجوز ان يربى به لكن
ش يعني ان القبر حرر لكن الميت وكذلك البحر لمقات على ظهيرة في مركب فكنز ورمى فيه فقله
لكن راجع للاسرين جميعا وانظر اعماد مسيلة القبر مع ما قدمه من قوله والمجد وقد تقدم ان
من اخرج منه ما قيمته ثلاثة دراهم فانه يقطع وما ورد عن عائشة في ذلك من قولها سارق
موتانا كسارق احبانا وذكر في الموطا ان العمل عليه وقد تقدم انه مذهب الجمهور وقال في المدونة
والميت في السفينة اذا كنز والقي في البحر ينزل له منزلة القبر لا غاية المقدور في حفظه **مر** او
سفينة بمساة **ش** الكلام الذي تقدم في السفينة انما هو باعتبار سرقة ما فيها ولهذا قاسها
على سائر الدار وهذا الكلام باعتبار سرقتها نفسها وطاهر سواء كان معها احد او لم يكن ولا فرق
بين ان يكون في المرساة او على قربة تصلح للمرساة اللحن واختلف اذا ارست في غير قربة فقال
بن القاسم اذا نزلوا فوطوها فيه وذهبوا لاحتهم ولم يبق منهم احد قطع وقال استنب في الموازية
لا يقطع كالدابة اذا رطب موضع لم يعرف بها ولو كان معها من يحرسها في البر قطع سارقها وان كانت

في غير موسى معروف وحكاية بن يوسف عن بن القاسم ايضا في المدونة قال مالك هي كالدابة تحبس
وتربط والاذهبت فان كان معها من يمسكها قطع سارقها والا فلا وان نزلوا بالسفينة منزلا فربوا بها
فان سار بها يقطع كان معها ربهما او ذهب لحاجته وهو نحو ما قد سنا عن بن القاسم **مر** او كل شي خضع
صاحبه **ش** يعني وكذلك من سرق شيئا خضع صاحبه وانما ذكر هذه الكلمة تنبيه على ان صاحب
المتاع لا فرق بين ان يكون نائما او يقظا نا كان المسروق تحتها او فوقه او في حده او جيبه ونحوه او كان له
بازاويه وهو يحرسه النخعي فمن سرق من ذلك قطع بلا خلاف وفي الموطأ قيل لصعوان بن امية انه من
لم يهاجر ملكه وقدم صعوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فاسارق فاحذر الا فاخذ صعوان
السارق فجابه الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطع يده فقال
صعوان لم ارد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهذا قبل ان تاتي بي فانه اذا كان النائم حذرا لما تحت راسه فاحري ما في جيبه او كفه واحري اذا
كان يقظا نا والله اعلم **مر** او مطر قد **ش** يعني ان المطر وهو الذي يحزن فيه القمح ويخرج من
الطعام نازة يكون قريبا من العمد وتارة يكون بعيدا وان القمح على من سرق من القتب فقط
وظاهرة على اي حال كان البعيدة قطع فيه وفي المدونة قال بن القاسم قال مالك اما ما كا
في الفلاة قد اسلمه صاحبه واحفاه فلا اري فيه قطعاً فانظر مفهومه انه لو لم يسلمه او لم يحفه لم
يسقط القطع وفيه نظرم قال واما ما كان خصة اهله معدو فافعل من سرق منها ما قيمته
ثلاثة دراهم القطع فانظر ايضا كيف شرط في التديب ان يكون معروفا وان يكون خصة اهله
الا انه يتم ان يريد هنا بقوله قرب ما ارادة في المدونة من قوله خصة اهله ويقى قوله
معروفا غير مذكور هنا لكن لما راي الشيخ ان هذا فرض نادرو هو كون الشيء خصة اهله غير معروف
تركه **مر** او قطار ونحوه **ش** المراد بالقطار الابل المربوط بعضها مع بعض فمن سرق منها
بعيد قطع وظاهره ان معها ربهما ام لا وسواء كانت سائرة او نازلة وليس من شرط القطع ان
يكون مقطوعة قال مالك في كتاب محمد واذا سقت الابل غير مقطوعة فمن سرق منها قطع
والمقطوعة اربع وكذلك الزواجل قال وكذلك الابل والدواب اذا سقت الي المرعي وهذا هو
مراده بنحو **مر** او زال باب المسجد وسقفه واخرج فتاويله او حصصه او بسطه ان تركت به
ش لا خلاف عندنا انه يقطع منه زال باب المسجد وسقفه عن مكانها وسواخرج بهما من
المسجد ام لا لان موضعها حرر بنص عليه مالك في الواضحة وكذلك هو في البيان والخواهر عنهما
ولذا رتب الحكم هنا على الازالة اي من موضعها واختلف في بلاط المسجد هل يقطع سارقها ام لا والقول
بعدم القطع نقله بن شماس عن اسهب وانظر عليه ما الفرق بينه وبين ما قبله وما ذكره في القناع
من القطع هو لما لك سرقها ليلا او نهارا كان عليها غلق ام لا وبه قال بن الماحيون واصنع وقال
اسهب لا قطع فيها الاذن في دخول المساجد ونظر مالك ومن قاله بقوله الي ان الاذن ليس من
قبيل المالك حتى يكون كالضيف وانما هو شرا وجه الشرع فلا يدفع القطع وخرج النخعي في ذلك
قولا بالفرق بين من سرقها منها ليلا فانه يقطع من مسيلة الحصر التي بعد هذه علي قول بن القاسم
الا ان النخعي لما اخذ بوجه تخريجه قال فيه فالمسجد حرر لما كان له غلق والا فلا يجعل الليل
عبارة عن الغلق واما حصر المسجد فالقطع ايضا فيها لما لك وعدم القطع لا شهب وفرد بن القاسم

بين سوقها ليلًا ونهارًا كما تقدمت الإشارة اليه ولسمعون قول رابع فرق فيه بين ان
يربط بعضها ببعض فيقطع سائر قها والا فلا نقله بن شاس وانما قيد الحكم في البسط بان يكون
من شأنها ان تترك في المسجد لان الرواية هكذا وردت مقيدة عن مالك وظاهر قول بن القاسم عدم
اشتراط ذلك قال في العتبية ومن سرق من بسط المسجد التي تطرح فيه في رمضان ان كان عنده
صاحب قطع والا فلا وقال بن الماحشون في الطنفسة بيبسطها الدجل في المسجد اكانت تترك
فيه ليلًا ونهارًا يقطع سائر قها كالحصر وقال مالك ولما طنفس تحمل وتورد وربما ليس بها صاحبها فتركها
فلا قطع فيها وان كان على المسجد غلق لان الغلق لم يكن من اجلها واشار بعض الاشياخ الى خروج الاقوال
السابقة في الحصر هنا وبقي من المسائل المتعلقة بالمسجد ما نقله بن الماحشون عن مالك من
القطع في جلي باب الكعبة قال الشيوخ وما جاء عن مالك من عدم القطع في جليها محمول على ما اذا سرق
في وقت فتحها ولو سرق في وقت غلقها لقطع ان لم يودن فيها حينئذ قال مالك واذا كان في
في المسجد بيت لحصر اوله كاه الفطر او لعيرد لك فمن دخل فيه باذن لم يقطع ان سرق منه وان دخله
بغير اذن فسرق منه مستورا قطع اذا خرج به من البيت الى المسجد وان كانت زكاة الفطر له
وصنع في المسجد يعني وليست في بيت فلا قطع الا ان يكون معها حارس فيقطع من سرق منها وان لم يخرج
من المسجد رواه بن الموان عن مالك واختلفا في حبيب وفي البيان انها كالحصر يقطع من سرق
منها وان لم يكن لها حارس واستار في السجدة الى ان الخلاف الذي في الحصر يدخل ذلك بن القاسم وقد
جعل ثوبه قد يسامنه ثم قام يصلي فسرقة رجل انه يقطع اذا اخذ وقد قبضه قبل ان يتوجه به قال
ولو قلت لا يقطع حتى يتوجه به لعل لا يقطع حتى يخرج من المسجد **مر** او حمام ان دخل للمسرة او نقب او
شور او حارس لم ياذن في فعله وصدق مدعي الخط **ش** اعلم انه يقطع من سرق من الحمام اذا كان
دخوله لاجل السرقة ان لم يودن له في الدخول على ذلك الوجه واما ان ادخل لحاجة له فسرقة منه فلا
قطع لانه ما ذون له في الدخول حينئذ وهذا مراده بقوله او حمام ان دخل للمسرة وقوله
او نقب الى اخره هو كقوله في المدونة ومن سرق متاعا من الحمام فان كان معه من حجره قطع والام
يقطع الا ان يسرقه احد لم يدخل الحمام مدخل الناس من بابهم مثل ان يتشور او ينقب ويخوذ لك
فانه يقطع وان لم يكن مع المتاع حارس عيان قد شكل هذه المسئلة على كثير ممن لم يذكروا في ظن انه
انما يقطع من نقب الحمام ولم يدخل من بابهم وليس كذلك بل كل من دخل الحمام وسرق من نقب او غير
ممن لم يدخل مع الناس داخل الحمام واعترف انه جال الغصدة السرقة فانه يقطع والام يقطع لان العلة في
سقوط القطع الاذن العرفي بالتصرف في ثياب بعضهم بتجسسها عن موضعها ليوسعون لانفسهم او
ثيابهم بخلاف من اعترف انه لم يدخل الحمام الا للسرقة فانه لا اذن له انتهى ولهذا قال المحقق ان من سرق
الثياب التي في الطبقات لم يقطع كان ممن دخل من مدخل الناس ام لا لانه لا اذن له فيها وانما هي
للمن سبق الا ان يكون له عادة في المشاكره والتوسع في ذلك ويكون طبقا لها كجار او فصل بعض الاشياخ
فقال الحمام بالحارس حذر فيقطع من سرق منه وبغير الحارس حذر عن النقب والشور وهو قريب
من كلام الشيخ قال ابو عمران وسوا كان الحارس اقامه صاحب الحمام او صاحب الثياب لانه اقيم للمحظ
فيهما وقد عده المحققان اذ لم ياذن الحارس في تغليب الثياب فقال ان سرق من الحارس من ليس
له عنده ثياب قطع الا ان يوهمه ان له عنده ثيابا اذ اذن له في الثياب فلا يقطع وان كان له

عنده ثياب فتأوله اياها الحارس فمديده الي غيرها قطع والى هذا اشار بقوله او يحارس لم
يأذن في التقلب بن رشد وحيث قلنا بالقطع قد لم يدع انه اخطا فان ادعاه صدق
انه شبهه واليه اشار بقوله وصدق مدعي الخطا قال - واذا كان معها من غيرها ولا قطع حتى
يخرج بها ان كان دخل يتم لانه اذن له وان دخل للسرقة فاحذر قبل ان يخرج فيجري على الاصل
في سرقة الاجنبي من بعض بيوت الدار المشتركة **ص** او محل عبد الميمز او ضده **ش** قال في الدرر
ومن سرق صبيها او عبدا من حره قطع وان كان عبدا كبيرا فصيحيا لم يقطع وان كان انجسيا
قطع انتهى وقال الفقهاء السبعة يقطع سارق الصبي وقال ابن الماحشون لا يقطع وفرق
استنبه بين من يعقل وغيره وابو عمران في التعلاتيق واذا اطلقه بلسانه فقال ان اشتريته
فسدقه فهذا يقطع واليه اشار بقوله او ضده ابو عمران واما ان قال لم اشتره وطاعه
ولا قطع عليه وقد تقدم ذلك اول الباب باسبغ بما هنا فانظروا عند قوله بسرقة طفل
ص واخرج في ذي الاذن العام لمحل **ش** الضمير في اخرج عايد على المسروق وفاعل المستتر
راجع الي السارق المعلوم مما تقدم وذي الاذن صفة لمحذوف والضمير في محله عايد على السارق
والمعنى فاذا اخرج السارق السرقة من الدار ذات الاذن العام الى محله فانه يقطع ومما رآه
بمحله الموضع الذي ليس في حكم الدار وفيه نظرين رشد والدار ذات الاذن العام كالطبيب
والعالم ياذن للناس في دخولهم اليه فيقطع من سرق من بيوتها المحجورة اذا اخرج بالسرقة عن
جميع الدار لان بقية الدار من محام الحرم اذ لا يدخل الا باذن ولا يقطع من سرق من قاعاتها
ومالم يحجر عليه من بيوتها بخلاف وهذا قسم من الستة التي ذكرها من رشد والعشر الذي
بعد هذا هو السادس وقد اشار اليه بقوله **ص** لان خاص كضيف مما حجز عنه وان خرج من
جميعه **ش** بن رشد واما الدار التي اذن فيها ساكنها لخاص من الناس كالرجل يدخل الضيف
داره او يبعث الرجل الي داره لياثبه من بعض بيوتها بمقتاعه او ما اشبه ذلك فاضل اذا
سرق الضيف او الرجل المعوث من بيت مغلق قد حجز عليه في دخوله على قولين احدهما قوله
في المدونة وكتاب بن الموار انه لا يقطع وان خرج بما سرق من جميع الدار لانه خاص وليس سارق
والثاني قول سحنون انه يقطع وان لم يخرج به الي الموضع الذي له في دخوله ثم قال وحكي عبد
الحق في المسيلة قوله الثالث اذ لم يعل ما في المدونة وحكي انه قول مالك في كتاب بن الموار وهو
انه لا يقطع حتى يخرج به من جميع الدار وليس ذلك بصحيح لانه قد نقص في المدونة وكتاب بن
الموار على انه خاص وليس سارق ولا يقطع خاص على حال وهذا يفرق بينه وبين ما قبله
وحكم من دخل في صنيع فسرق حكم الضيف لا يقطع على المذهب واختار المحقق القطع اذا سرق من كم خاص
واما ان سرق ثعلبين من جملة الثغالب لم يقطع لانه ما دون له في التقديب ويؤمن ان يجعل عليه
معها وان يميزه من جملة ثغالبه فيصير خاصا **ص** لان نقله ولم يخرج به **ش** هذا ارجع الي قوله يخرج من
حره فلو لم يخرج به من الحرم لم يقطع ولو نقله من موضع الى اخر وهكذا قال في المدونة وقد تقدم
وهو مما لا خلاف فيه **ص** ولا فيما على صبي او معه **ش** يعني ولا قطع فيما على صبي من حلي او ثياب
ولا فيما معه من ذلك وغيره وهذا ظاهر ان كان الصبي لا يضمن بما بيده او ما عليه ولم يكن
في دار ابويه ونحوها قال في كتاب محمد بن كان مثله كحرز ما عليه قطع سارقه مستورا فان

ما ذكره ابو علي على عمل الاذن
بعضه

كان الصبي في دار ابويه قطع سارقته الا ان يكون السارق اذن له في الدخول ولا خلاف انه
اذا كان معه حافظ يقطع من سرقة الشيخ رحمة الله اهل هذه القبولة وهو محتاج اليها هنا
كما رايته **ص** ولا على داخل تناوله منه الخارج **ش** يعني ان من دخل الحوز فاحذ منه متاعا فثاله
لا حرج عليه فان الداخل لا يقطع هذا معني كلامه وهو غير وان بالمعذور لان سقوط القطع عنه مقيد
بما اذا فعل الخارج بده الى الحوز فثاله له الداخل في الحوز وهذا هو مذهب بن القاسم في المدونة
وعنه لان اعانته داخل الحوز وقال اسبب يقطع ولم يبين حكم الخارج ولا خلاف في قطعه على كنه
الصورة التي ذكرناها اما لو ناوله خارج فان الداخل يقطع لانه الذي اخرج المتاع من حوز
وسوا اخذ في الحوز او بعد حذوجه واختلف اذا كان احدهما باسفل الحوز والاخر باعله فثاله
الا على من الاسفل هل يقطع الاسفل او لا واختار الجني عدم القطع **قل** وهو ظاهر اذا مد
الا على يده له فثاله ذلك في الحوز والا فلا **ش** ولان اختلفا وكا بر او هرب بعد اخذه في الحوز
ولو لياقي بمن يشهد عليه **ش** يعني وكذلك لا يقطع من اخذه على وجه المكابرة اي من غير حذابة لانه
غاصب والغاصب لا يقطع ومثل ذلك ايضا في عدم القطع ما اذا اخذ السارق في الحوز وهرب
بما معه لانه لم يخرج به على وجه السرقة فهو محتلس وانما ذكر هذا وان كان داخل في قوله لان
اختلفا ليرتب عليه قوله ولو لياقي بمن يشهد عليه ومعناه ان صاحب الدار او غيره اذا وجد
السارق في الحوز وقد اخذ المتاع ولم يخرج به فتركه وذهب لياقي بمن يشهد عليه ولو شال منه
من اخذ المتاع فلم يات حتى ذهب السارق بما معه فانه لا يقطع لانه احتلاس وليس سرقة كنه
وهذا قوله لك وبن القاسم وقال اصبح يقطع وهو الظاهر لانه حالة حذوجه بالمسروق كان كنه
مستدرا لاسيما اذا لم يعلم بالاطلاع عليه وحكي بن شاس عن بعض المتأخرين قوله بالتفصيل
بان السارق ان راى هم معد فهو محتلس فلا يقطع وان لم يرههم وخرج من الحوز فهو سارق يجب قطعه
ولعله يريد ببعض المتأخرين بن يونس فانه نص على ما ذكرناه **ص** واخذ دابة بباب مسجد
او سوق **ش** سوق معطوف على باب يعني وكذا لا يقطع من اخذ دابة واقفة على باب المسجد او في
في السوق ويحتمل ان يكون معطوفا على مسجد والمعني او واقفة في باب السوق والاول هو الموافق
لكلام بن شاس قال فان كانت الدابة بباب المسجد او في السوق لم يكن محررة الا يكون معها حافظ
وانما سكت هنا عن ذلك لاختلافنا مستفاد من الكلمة التي ذكرناها وهي قوله وكل شيء حفرة صاحبه
ص او ثوبا بعضه بالطريق **ش** لان بعضه فيما ليس محرره وهو الموضع الذي تناوله منه وبعضه
الاخر وان كان في الحوز فعليه عليه جانيه الا باحة لمد الحدود بالسبهة وخبر لابن يونس قال
في المدونة ومن حدثو بانسور اعلى جاريط بعضه في الدار وبعضه خارج منها الى الطريق لم يقطع
بن يونس وروي بن القاسم وغيره انه يقطع قنبا على ما فوق ظهر البعير ثم قال واختلف عن
مالك فيما على جلد الصباغ والعقصة وقال في الغسال يخرج بالثياب الى البحر يغسلها ويبيها
وهو معها فيسرق منها انه يقطع بمنزلة الغنم في مراحيها **ص** او تعلق الا يعلق فتقوله **ش** لما رواه
النسائي عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في كثر ولا ترو وقد تقدم
ان الكثر الجار والمترابا للمثلية رواه كذلك بعض شارحيها لتناول التمدد وغير مما يتركة
الشجر عبد الوهاب وهذا اذا كان في روست الشجر لانه لم يوضع ان يقصد احرازه فيه وانما وضع كنه

بفعل الله تعالى لا يفعل آدمي فاذا اذناه الجبرين ففعله القاطع رطباً كان او يابساً وقيد بن يوسف
 بن السوار عدم التمسك بقطع في التمسك المعلق بما اذا كان في الحايطة قال واسا النحلة تكون في الدار
 فيقطع سارقها اذا سرق ما قيمته ربع دينار علي الرجاء والخوف قال وانما اريد بالحديث ما في الجبرين
 من التمسك والزمه النبي اذا كان النحل والكرم وغيرهما عليه علق وعلم انه احتفظ عليه من السارق
 انه يقطع لانه جعل الوجه وجود الحرس وعلمه وقال بن الماحشون لا يقطع كان عليه علق ام لا ونصه
 واذا كان الحايطة محصنة معلقا على ما بينه وبينه التمسك والودي والنعق فما سرق من تمر على النخل او
 ودي او لقط فلا يقطع فيه ويقطع فيما كان من المريد من قبل ان اللقط بمنزلة ما في روستها واليها
 حكينا عن بن الماحشون وبن الموار اشار بقوله لا يعلق فقولان **مر** ولا بعد حصده فالثاني
 ان كدس **ش** هذا معطوف على المستثنى قبله وفي هذا مع الكلام الاول اشارة الي ان للتمسك ثلاثة
 احوال الاول اذا كان على اعصابه من غير علق على حايطة والثانية اذا كان على حايطة علق وقد تقدم
 حكمها الثلاثة ان يحصد ويوضع في مكان لنقل منه الي الجبرين فاختلف هل يقطع من سرقه او سرق منه
 ما قيمته ثلاثة دراهم او ربع دينار او لا على ثلاثة احوال الاول انه يقطع الثاني انه لا يقطع الثالث
 ان ضم بعضه الي بعض وهو معنى قوله كدس قطع والا فلا بن رشد واخلاف في القاطع اذا كان عليه
 حارس وكذا اذا سرق في حال نقله من اجل حامله وهذا لا يقطع في الجبرين الا اذا كان قريباً من البيوت
 او مطلقاً قولان **مر** ولا ان تقب فقط **ش** يعني وكذا لا يقطع من تقب الحرز ولم يخرج منه شيئا وسوادخل
 اليه ولم يدخل لان مجرد التقب لا يسمى به سارقاً شرعاً ولا لغة وغايته انه اهتدك الحرن بمنزلة فتح
 الباب ونحوه ولذلك قال في الجواهر وغيرهما اذا تقب واحجز غيره المتاع من الحرن وانفرد كل
 واحد منهما بفعله دون تعاون او اتفاق منهما فلا يقطع على واحد منهما ووجه عدم قطع من احجز
 المتاع انه احجزه من غير حرر حصيد بن شاس فان تعاوناً يري في الامرين قطعاً معاً وان تعاوناً
 في التقب وانفرد احدهما بالاحراز فالتقطع عليه خاصة قال ولا يشترط في الاشتراك في التقب
 التحامل على المراجعة بل التقاط في الضرب بحصل به الشكوة **مر** وان التقيا وسط التقب او ربطه
 فحبذه الخائض قطعاً **ش** يعني فان دخل احدهما الحرز ونقل منه المتاع ووضع في وسط التقب فاض
 الخارج من ذلك الموضع والتقت ايديهما في المناولة وسط التقب فانما يقطعان جميعاً وهكذا
 قال في المدونة النبي وكان الاصل على مؤلف بن القاسم ان لا يقطع الداخل لان معونته في الحرز والتقب
 من الحرز ونحوه للتونسي **قلت** وهذا ظاهر اذ لم يكن هو الذي تقب او اشترك مع
 الخارج وما اذا كان هو الذي تقب او اشترك هو والخارج في ذلك وليس بظاهر لمصالح المآل
 منهما على مجموع الامرين والله تعالى اعلم وكذلك يقطعان معاً اذا دخل احدهما الحرز فربط المتاع
 محبذ به الخارج وقتله في المدونة وحكي النبي عن مالك قطع الخارج ووجه دون الداخل قال
 وهو الصواب هنا وفي سيرة ما اذا اتى اول الخارج من الداخل ومده يده في الحرز وفي الذي هل
 على ظهره وما استبه ذلك من كل معونه كانت داخل الحرز فلا يقطع على الداخل ويقال حبذ به
 بتقدم الدال على الباب وجبده بالعكس **مر** وشروط التكليف الصريح **ش** الصريح في شرطه عايد على السارق
 المعنوم من السياق والمراد بالتكليف العقل والبلوغ فلا يقطع المحبون ونحوه ولا الصبي الذي لا يعقل
 لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفريق والنائم حتى يستيقظ

فان سرق ثم حبل لم يقطع حتى يفيق وكذلك لو طرأ له سكر وسياق تمام ذلك قال مالك وحكيم عليه
بالانبات وقال بن القاسم احب الي ان لا يحكم به بن يوسف قال بن الموان اما يعتبر الانبات البين
الاسود والسن ثمانى عشرة سنة **ص** فيقطع العبد والحر والمعاهد وان لمثلهم **ش** اي فبسبب
ان المراد بالتكليف ما ذكره يقطع الحر والعبد والدمي والمعاهد لانهم مكلفون ومذهب بن القاسم في
المعاهد ما ذكره هنا وقال اشهب لا يقطع عليه ان سرق ولا على من سرق منه وانظر ما العزق بيعة
وبين الذي على قوله اشهب ولعله يريد ان الذي لما التزم للمقام في دار الاسلام صار حكمه في ذلك حكم المسلمين
خلاف المعاهد فانه يصد والحوال يعود الي دار الحرب فاعطى حكمهم الا في صون نفسه وفيه نظر وقوله
وان لمثلهم يعني ان الحر يقطع وان كان المسروق لمثله وكذلك العبد مع مثله والمعاهد كذلك مع
معاهد غير يريد وكذلك كل واحد من الثلاثة مع الاخرين **ص** الا الرقيق لسببه **ش** لما كان كلامه
يوهم ان العبد يقطع مطلقا في كل مال سرقة استثنى هذه المسئلة لحرورها عن حكم ما قبلها وكلامه
فيها ظاهر وهي مضمومة في غير كتاب لا صحا بنا **ص** وثبت باقرار ان طاع والافلا ولوعين السرقة
او اخرج القليل **ش** اي وثبت حكم السرقة او وثبت القطع فيها باقرار السارق ان طاع بذلك
ولا خلاف فيه وقوله والافلاي وان لم يكن اقراره طوعا بذكره عليه بل اكره عليه لم يقطع قال
في المدونة ومن اقر بشي من الحد ولو بعد او سجن او قيد او ضرب او قتل فذلك كله اكرهه
وان ثار دي على اكرهه اقراره بعد زوال الاكرهه حتى يستبرأ امره فان ثار دي على اقراره
بعد ان امن او اتي بما يعرف به صدقة مثلا ان يعين المسروق ويخوف فانه جلد والامر جلد
في قطع ولا غير لان الذي كان من اقراره او امره قد انقطع وهذا كانه اقرار حادث وان
اخرج السرقة او القليل في حال التهديد لم يقتله ولم يقطع حتى يتردد ذلك اقراره
الذي عن بن القاسم الا ان يضاف الى ذلك من اقراره ما يدل على صفة ذلك مثل ان يقول
اجترأت وفعلت كذا على صفة كذا فيذكر من بساط الامر وابتدأ به وانتهى به ما يعلم انه
خارج عن اقرار المكره واختلف هل هذه الزيادة وفاق للاول او خلاف والى الاخير
ذهب اللخمي وغيره وفي كتاب محمد عن مالك ان عن السرقة قطع الا ان يقول دفعها لي
فلان وانما اقررت لما اصابني من الالم ولو اخرج دنانير لم يقطع لانها لا تعرف بعينها ولا شهب
قول رابع في المسئلة ان اخرج السرقة قطع ولو كان بعد سجن وقيد ووعيد وان نزع
لا يقبل نزع عدوان لم يعين لم يجد وان ثبت على اقراره لانه يخشى ان يعاد الي الاول **ش** وسجن
خامس ان اقر في السجن او سجنه السلطان في حق وكان من اهل العدل لزمه اقراره
وليس من حسب في حق وباطل **ص** وقبل رجوعه ولو بلا بينة **ش** يريد ان من اقره
سرقة ثم رجع عن ذلك الاقرار فانه يقبل منه اي سوارجع الي شبهة او الكذب نفسه
الا انه اذا رجع الي شبهة مثل ان يقول اخذت مالي من المودع او من المعار وطنت ذلك
سرقة ويخوف فانه يقبل بلا خلاف الا ما حكاها الخطابي عن مالك انه لا يقبل رجوعه مطلقا
قال بعضهم وهو غريب وانما اذا اكد ب نفسه فدل يقبل في ذلك ام لا فعن مالك في ذلك
روايتان وبالاول قال بن القاسم وبن وهب وبن عبد الحكم وبالثانية قال اشهب
وبن الماحيون وقد تقدم ذلك في حد الزنا وما قوله ولو بلا بينة فيريد به ان رجوعه

مقبول مطلقا كان مواجدا باقرار او بينة الا ان اطلاق الرجوع عليه اذا كان مع البينة
مجازا اذا لم يصيد منه شي قبل ذلك حتى يقال انه رجع عنه لكن لو قال قاتل وقيل عذرة له
احسن **ص** وان رد اليمن فحلف الطالب او اشهد رجل وامرأتان او واحد وحلف او اقر العبد
فالعدم بلا قطع **ش** يعني ان العزم يثبت في هذه المسائل الاربع دون القطع الاولي منها اذا رد
المدعي عليه السروقة تسوغة من مدعيها مطلقا وليس كذلك في المدونة ومن ادعى على رجل انه
سرق له لم احلف له ان يكون متما متصفا بذلك فانه يحلف ويهيد ويحلف والام يعرف له فان
كان من اهل العقد ومن لا يشار اليه بهذا اذ يدعي وذكر عبد الحق في مكنته عن بعض شيوخه
ان المبرز بالعدالة والفضل لا شيء عليه ويوجب من ادعى عليه وان المتهم المعروف بذلك
حليف ويهيد ويحلف باجتهاد الحاكم وان المتوسط الحال يحلف فقط وقال بن يونس في كتاب
العصب لا يمين على المتوسط الشيخ وهو اظهر يريه لان الاصل في مثله البراءة المسئلة الثانية
اذا شهد على السارق بالسروقة رجل واحد وامرأتان وكذلك اذا شهد بها رجل واحد وحلف
الطالب وهي المسئلة الثالثة ان هذين النوعين لا يعمل عليهما في الحدود ويعمل على كل واحد
منهما في الاموال فلذا ثبت بكل واحد منهما العزم دون القطع بن عبد السلام غير انه هل يعزم
المسروق عزم السروقة او عزم الغصب في ذلك خلاف ثم ذكر بعد ذلك انه اختلف اذا لم يثبت له
السروقة الا بشاهد واحد ولم تكن بينة وقال السارق سرقت من غير حرز وقال المسروق
منه بل من حرز او ذهبت يمين السارق بعد السروقة بامر من الله سبحانه وذهب بن القاسم في
هذا الاسد انه يمين السروقة ضمان الغاصب وقال استب بضمها ضمان السارق قال
اللمني وكذلك لو اعترف انه سرق من رجل ثم رجع فسقط عنه الحد لكان فيه الغفلة المسئلة
الرابعة اذا اقر العبد بالسروقة وهكذا وحديثه في النسخة التي بيدي فان كان هو على هذه
في النسخ فلا شك انه شهيد وذلك لان العبد على العكس مما تقدم في المسائل الثلاثة لان الحكم
في مسئلته ان يثبت القطع دون المال لان القطع حق لله تعالى ولا يتم فيه العبد بخلاف المال
فانه حق للسيد ويقيم العبد في احرازه عنه والمكاتب والمدر واما الولد كالعبد وعلى هذا
فيكون المراد بالعبد في كلامه من فيه شايبة رق ويقطعون اذا عينو السروقة وقال
بعض القرويين وكذلك ان لم يعينوها وتادوا على الاقرار فان قال السيد هو متاعى له
صدق الا في المكاتب والعبد والماءون له **ص** ووجب رد المال ان لم يقطع مطلقا او قطع
ان السراية من الاخذ **ش** قد تقدم ان القطع اذا انقذر لعدم كمال بضاب الشهادة او نحو
ذلك مما لا يقطع فيه ان السارق يمين المسروق ضمان الغاصب على مذهب بن القاسم
فيتبع بها ان تلفت انقل سيارة ام لا وهو مراد بالاطلاق ويؤخذ منه ذلك ان وجد
بعينه وقال استب بضمه ضمان السروقة فاما ان قطع السارق في ذلك فان وجد
المسروق بعينه اخذ ربه ابن رشد باجماع وان تلف والسارق منقول السيارة من
حين السروقة الى حين القطع اعزمه ذلك والى هذا اشار بقوله ان اسير اليه من الاحذاي
ان اسير الى حين القطع من حين اذالماب فان كان عديا او عدم في بعض هذه المسئلة
سقط عنه العزم لكونه لا يجمع عليه عقوبتان قطع يده واتباع ذمته بخلاف الميسار

المتصل فان المال المسروق كالقيام فليس ثم عقوبة ثانية وقال استنبأنا بشرط
سيارة الى حسن القيام بنشأه فاما ان تغير حاله من يسر الى عسر او سرق وهو مسروق
يسر وتكرر ذلك من احواله في الوجهين لم يضمنها ان لم يكن قايمة قال محمد فلو قطع وهو ملي فلم
يعزم حتى اعدم فقال استنبأ لا يتبع وقال ابن القاسم يتبع قال الشيخ ابو اسحق وقد قيل
انه يتبع بها مع القطع كان موسرا او معسرا قال وهو قول واحد من اهل المدينة واستدل على صحة
بأنها حقان مستحقين فلا يسقط احدهما الثاني لم يقل وهذا القول اقول قال واستدل
القاضي ابو الحسن المشهور بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيم على السارق الحد فلا ضمان عليه
واستدل في كتابه وقدر الصمان بما يلزم الذمة ولا يسقط بالعسر **تيسر** وهذا
الحال المتقدم فيها اذا كانت السرقة من حر وهو ربع دينار او ثلاثة دراهم فضا عدا فاما
ان كانت من غير حر او كانت السرقة من ربع دينار فلا خلاف انه يتبع بها في عسر وسره قاله
المعنى **فروع** فلو باع السارق المسروق فاستهلكه المشتري فان اجار ربه البيع لم يتبع
السارق بالثمن الا ان يتصل بيسره كما تقدم وان لم يجزه واحدا فقيمة المبيع من المشتري كالا ستمها
فلمشتري ان يرجع على السارق فان كان المشتري عديما رجع ربه على السارق لانه عديم عنده
ولو كانت القيمة التي لزمت المشتري اقل مما باع به السارق اخذ ربه منه القيمة وكان الفاضل
للمشتري يتبعه هو به وان كانت القيمة اكثر من الثمن اخذ منه الثمن لانه الذي لغريمه عنده
واتبع المشتري بفاضل القيمة **ص** وسقط الحدان سقط العنوبسما وي لا يتوبة وعدالة ان
طال زمانها **ش** قال في الجواهر ولو سرق فسقطت لينة سقط الحد قال مالك وعمر ولا يقطع
منه شيء لان القطع قد كان وجب فيها المعنى وعلى قياس قوله ان السارق تجزى به يجب ان لا يسقط
عنه القطع ويقطع شمله او رجله وكالوا خطا الا امام فقطع رجله اليسرى مع وجود يده اليمنى
فانما لا تجزى به انتهى وصلى السارق وغرهما من بنية الاعضاء ان اسقطت بعد ثبوت القطع فيه
حكم اليمين ولذلك لم يقتد كلامه باليمين ولا غيرها وموله لا يتوبة وعدالة ان لا يسقط الحد
بهما ومراعاة بالتوبة هنا حد السرقة وكوفا من الزنا والقذف كما هو ظاهر كلامه لاجس
الحد لان حد الحرابة يسقط بالتوبة الشيخ لا يقال الحد لم يثبت في الحرابة حتى يسقط فلا
يحتاج الى استثنائه لاننا نقول الحرابة هي سب وجوب الحد وقد وجد وظاهر السنة كحد
ما عز والغامد به يدل على ما ذكر فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن صحة توبتهما واقام الحد
عليهما وانظر ما احسن الترتيب الذي سلكه الشيخ هنا في التوبة فان التوبة على افرادها
اصغف من العدالة والعدالة على افرادها اصغف من طول زمان التوبة والعدالة
والله تعالى اعلم وقد خالف بعض العلما خارج المذهب وجعل التوبة مسقطا للحد مطلقا
وهو مردود بما تقدم **ص** وتداخلت ان اتخذ الموجب كشرب وقذف او تكررت **ش** الموجب
هنا يفتح الجيم اي التي الذي يوجبها الفعل والمصير المرفوع عايد على الحدود والمراد به
بالاخذ هنا لا اتفاق في القدر الواجب والمعنى وتداخلت الحدود وان اتخذها بوجبه كحد
القذف والشرب فان الواجب في كل منهما ثبوت وان تعدد السبب فاذا اقيم عليه احدهما
سقط الاخر وتكرر السرقة كذلك في المثل عليه حتى سرق مرات فحد واحد مجزى عن ذلك كله

وما ذكره هو المنصوص واجرى اللحن في ذلك فامس الخلف الذي سبق في قد
الجماعة هل يوجب بقدر الحد لكل واحد منهم ام لا بن عبد السلام وهو يخرج صحة الشيخ
وقد يقال انما قيل بالتقديرات بالقد فاما الحق كل واحد من المعرة بخلاف هنا وقوله
ارتكرت اي ان لم يتجدد الموجب كحد الشرب والزنا او القذف والزنا وهذا هو المعروف
في المذهب وعن عبد الملك انه اذا زنا وقذف وزنا وشرب بحد مائة ويدخل القذف
والشرب في الزنا **باب** المحارب قاطع الطريق لمنع سلوكه
اخذ مال مسلم او غير على وجه يتقذر معه العوث وان التقدر بعد بنية **ش** اختلف الناس
في قوله تعالى انما جزا الذين يجارون الله ورسوله من المراد بها وعلى ان سبب نزلت فقال
المحققون المعصود منها هذه الجنابة وقيل نزلت في المشركين الحربين وقيل في قوم كان بينهم
وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فنقضوه وقيل في العرينيين الذين ارتدوا في ربيعة
عليه السلام فبقي مسلم عن اسنان ناسا من عريضة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة
فاصروها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم يخرجوا الي ابل الصدقة فتشربوا من
الباثها وابوا لنا ففعلوا ثم صحوا ثم قاموا على الرعاية ففعلوا ثم ارتدوا عن الاسلام وسافروا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في اثرهم فبقيهم فقطع ايديهم وارجلهم وحمل اعينهم وتركهم في الحرة
حتى ماتوا او قال ابو داود في هذا الحديث فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبهم فاني لم قال
فانزل الله عز وجل انما جزا الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية وفي اخرى
ثم نهي عن المشرك هذا اي لا على ان نزلت في العرينيين وقال مسلم انما سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعينهم لانهم سملوا اعين الرعاة والصحيح ما عليه المحققون اذ لو كان المعصود الكفار
ما شرط في يؤمنهم كونها قبل القدرة عليهم وايضا فان المرتد ليس حله القطع او النفي ولذلك قال
هنا المحارب قاطع الطريق لمنع سلوكه واثار هذا الى انه ليس من شروط المحارب ان يقصد اخذ
المال ولا قتل نفس بل قطع الطريق لمنع الشكوك كاف في ذلك وهكذا وقع لابن القاسم في
سماع اصبح قال ان قطع الطريق لا يطلب مال ولا عداوة ولا نايبة ولا يد ينزل قال يمنع هؤلاء
ليصنوا مكة او الشام فهو محارب لان قطع الطريق لاجل اخذ المال ان يكون محاربا واد اكان
محور قطع الطريق في ذلك كاف فن باب الاول اذا انضم الى ذلك فقصدا اخذ المال وكذا ذلك
ما اشبهه من القتل ونحوه وقوله مسلم او غير اي دمي او معا هذا لان ما لما حينه معصوم كمال
المسلم وقوله على وجه يتقذر معه العوث لانه اذا اخذ المال على غير هذا الوجه لا يكون
محاربا بل متلصصا بغير شيا من المارة وينقلب بسروعة كما اذا كانوا في ركب كبير او جيت
عظيم اذ لا يتعد رجع هؤلاء الاغاثه ولين الم يكن الغاصب من هذا الباب لان الاغاثه لا تغدر
معه ولو كان سلطانا لان العلماء وهم اهل الحد والعقد ياخذون عليه وينكرون عليه ذلك
وقوله وانما تغرد بدينه يريد ان من شهر السلاح لاخذ مال انه محارب ولو كان منفردا في
حد بنية وهو قول ابن القاسم وقال ابن الماحشون لا يكون محاربا في العزبة الا ان يريد بذلك
العزبة كلها فاما المحتفي فيها لا يودي الا الواحد والمستضعف ولا يريد لان العوث لا يتقذر
معه حينئذ **ش** كشقي السبيكيات لك **ش** يعني وكذا لك من يسقي الثمن لسبيك ان لا اخذ

اموالهم محاربون عياض وظاهر الموازية انه انما يكون فعله حراية اذا كان ما سقاه يموت
 منه الشيخ ولعله يريد ما نقله اللحن عنها في رجل اطعم قوما سويقا واخذ متاعهم فمات بعضهم ولم
 بعضهم فلم يغتروا الى العذ فقال الفاعل ما اردت قتلهم انما اعطيتهم رجلا وقال انه قد
 يسكر فاردت اعدارهم واخذ اموالهم وانما هو سويق لا شيء فيه الا انه اخذ اموالهم حين ما توا فلا شيء
 عليه وفي العتبية نحو لكن ان اراد عياض هذا ففيه نظرية ان الذي يؤخذ من كلامه في الموازية
 ان المحاربة مرتبة على فقد الاسكار واخذ المال لا على قصد الموت بن يوسف وسئل عن رجل اربع
 نفق في الطريق فبطعهم سويقا فمات منهم اثنان وبقي اثنان فلم يد راحياتهما ام مبتتان حتى الى
 العذ واخذ منهم خمسة دنانير فاخذ الرجل فاضرف وقال ذلك السويق اعطانيه رجل واخبرني
 انه يسكر من اكله فاطعمتهم اياه ليسكر واولم ارقطلم وانما اردت اخذ ما معهم قال مالك اري عليه
 القتل لانه محارب اراد قتلهم قبل له انه لم يريد قتلهم قال ومن يقبل ذلك منه اما هو فقد
 بعد اطعامهم ارايت من ضرب انسانا فمات من ذلكم فقال لم ارد قتله الا قبل منه
 ذلك قال لا يقبل ذلك منه **مر** ومخادع الصبي وغيره لياخذ ما معه **مر** يعني وكذلك من
 خادع صبي او كبير الاخذ ما معه يكون محاربا لانه اخذ متاعه على وجه يتعدر معه الاغاث
 بن يوسف قال في المستخرجة والمختار الذي يعرض للصبي او للرجل ليجده حتى يدخله بيوتا
 فيقتله ويأخذ متاعه وماله وانما قتله على ذلك فهو بمنزلة المحارب بن شاس وقاتل العيلة
 ايضا من الحراية وهو ان يقتل رجلا او صبياء فيجده حتى يدخله موضعها فيأخذ ما معه
 فهو كالحرابة **مر** والداخل في ليل او نهار في رفاقة او دار قاتل لياخذ ما معه فهو كالحرابة
 المال **مر** قال في الجواهر ولو دخل في دار بالليل واخذ المال بالمكابرة ومنع من الاستغاثة
 فهو محارب وكفوف في المدونة فقول له دارا او رفاقا بالليل يريد او بالنهار لانه لما اخذ
 المال مكابرة على وجه يتعدر معه الاغاث كان محاربا لان السرقة هي اخذ المال خفية وقوة
 قاتل لياخذ المال يعني ان الداخل ان قاتل لياخذ المال فهو محارب وهكذا قال اللحن هو
 محارب عند مالك غير محارب عند بن الماحضون واحترق بذلك مما اذا قاتل لعن ذلك كما
 لو اخذ المال فنزع فقاتل حتى يخرج به ويخلص نفسه وقد نص اللحن على انه ليس بمحارب حينئذ
 بن عبد السلام واما الغاصب يقتل المعصوب منه اثر الغصب حشيشة ان يطلعه فقال
 اللحن ليس بحراية وانما هي غيلة قتل **مر** في كونها غيلة بطرقا لمالك فمن لقي رجلا
 مسلحا له طعاما فابي فاخذ لا وكفقه ونزع منه الطعام واخذ ثيابا به قال هذ الشبهة
 المحارب الا ان حكمه الضرب والنفي وكذلك الذي يؤخذ معه الدابة فيقتله وجد عليها رجلا
 فانزله عنها واخذها فانه يضرب ويبنى وقال في الذي يجد الرجل في السحر او عند العتمة
 فينزع عنه ثيابه فانه لا يقطع الا ان يكون لصا او محاربا قال والذي يلقي الرجل في الليل
 فيكابرة على ثوبه حتى يزيله عنه فانه لا يقطع ايضا قال وانما المحارب من حمل على غير
 نادرة ولا عداوة فاخاف السبيل واضرب بالمسلمين **مر** فيقاتل بعد المناشدة ان
 امكن **مر** اتفق مالك واصحابه على ما نقله بن الموان على حوان قتال المحارب بعض
 الاشياخ ولا شك في ذلك ولا في مجاهدة لانه من باب رفع الاذا عن المسلمين وقال

مالك في المدونة وجهاد المحاربين جهاد ولكن اختلف هل له منزلة على جهاد الكفار ام لا فظاهر
كلام اهل المذهب انه لا فرق بينهما ولا منزلة لاحدهما على الاخر وذهب بن سفيان الى ان جهاده
المحاربين افضل من جهاد الكفار بن عبد السلام وهو الظاهر لانه دفع فساد وافتح من المسلمين
مود الى ضعفهم وتغيير كثير من احكامهم فالبدائية بار الله اولي من الاشتغال برفع اذا انفصل
عنهم وهذا الذي نقل عن بن سفيان موافق لما في العتبية ففيها وجهاد المحاربين من اعظم الجهاد
وافضله اجزا ومالك في اعداء قطعوا الطريق جهادهم اولي من جهاد الدوم وهكذا قال اشهب
عن مالك ان جهاد المحاربين افضل الجهاد واعظمه اجزا ذكره بن رشد والمشهور انه يدعي قتله ان
يقاتل قال مالك في العتبية ويناسه الله ثلاثا وقال عبد الملك ومحمون لا يدعي وليا دار القتل
لما اذا عجل بالقتال فلا اشكال في سقوط الدعوة ولذا قال ان امكن بن يوسف وفي كتابه
الجهاد وان طلب المصير مثل العلف والثوب فاجب الي ان يعطوه ولا يقاتلوا وقال سمعون
لا يعطوا شيئا وان قل بن عبد السلام وينبغي قصر هذا الخلاف على ما اذا طلبوه من الدقاق المارة
بهم ولو طلبوه من الوالي لم يحزان بجيبهم اليه لان فيه وهنا على المسلمين قال وهذا هو الواقع في
رماينا **ص** ثم يصلب فيقتل او ينفى الحد كالدنا او يقطع يمينه فيرجله اليسرى ولا **ص** لما فرغ
من الكلام على صفة المحارب وجواز قتاله وحكم الدعوة له اخذ في الكلام على ما يستحقه من العقوبة
والاصل في ذلك قوله تعالى انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض الاية واختلف
عن مالك في هذه العقوبات الاربع هل هي على التخيير في المحارب الواحد يفعل به اياها شاء
او هي على الترتيب كما سيذكره بعد هذا فاما القتل والصلب فيجمع بينهما وليقدم الصلب
عنه بن القاسم ويؤخر عند اشهب والي الاول اشار بقوله ثم يصلب فيقتل وروي بن حبيب
تقدمه الصلب كقول بن القاسم قال في المقدمات وهو ايضا قول بن الماحون واختار
بن بكير بعض الاشياخ وهذا يدل على ان الصلب ليس حدة اقايا نفسه بل مضى الى القتل
وظاهر القرآن انه حد مستقل ووقع مثله لماك وفي النوادر عن اشهب ان تقدم القتل
لا يتختم بل قال يقتله ثم يصلبه ولو صلبه ثم قتله مصلوبا فذلك له محمد ولو حبسه الامام
ليقتله فوات في الحبس لم يصلبه وقد قتله انسان فيه صلبه الامام بعد ذلك لانه نفية
جدة بن رشد واذا فرغنا على قول من يرى انه يقتل ثم يصلب فانه يصلي عليه قبل الصلب
واختلف في ذلك على قول من يرى انه يقتل في الحبسة فقال بن الماحون في الواصفة لا ينزل
من الحبسة حتى تاكله الكلاب والسباع ولا يترك احد من اهله ولا من غيره ان ينزله
ليدفنه ولا يصلي عليه ويقتل غيره عن اصبح انه قال لا بأس ان يحل بينه وبين اهله فيصلي
ويصلون عليه ويدفنونه بن رشد عن عبد الملك وقال في الثمانية انه تصف خلف
الحبسة ويصلي عليه وهو مصلوب قال وهو خلاف ظاهر قول في الواصفة وقال
سمعون اذا قتل في الحبسة انزل منها وصلي عليه واختلف قوله هل يعاد فيها ليرتدع بذلك
اهل العساة ام لا على قولين وظاهر هذا انه لم يختلف عنه في انزاله من الحبسة وانما الخلاف في اعادته
دته اليها وحكي بن عبد السلام الخلاف عنه في الموصفين ونصه واختلف قول سمعون اذا مات

هل ينزل من ساعته ويدفع الى اهله للصلاة عليه والدفن او اداصلوا عليه يعيد
 الامام الى الحسبة اليومين والثلاثة ليرتدع به اهل الفساد دام لا وفي الذخيرة عن سمون
 انه ينزل للصلاة عليه وللإمام اعادته ان رأي ذلك ولم يجك عنه في ذلك خلافا للجن
 واذا راي الامام قتله فليقتله علي الوجه المعروف بالسيف والدمح ولا يقتل على صفة بعتب
 ولا حجارة ولا يرمى من شيء عال وان راي صلبه صلبه قايما ولا يصليه منكوسا ويستغني ان يطلق
 بداه لان في ذلك بعض الراحة الي ان يموت فان لم يطلق فلا بأس **مر** او ينفي الحركا **الزنا**
 اختلف في معنى النفي الوارد في الآية الكريمة فذهب بن القاسم ورواه عن مالك الى ان معناه
 ان مني من بلد الى بلد احراقه ما تقتصر فيه الصلاة فليس في ان تظهر توبته وروي
 مطرف عن مالك في الواضحة ان النفي السجني وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال **بن**
 الماحون معنى ذلك ان يطلبهم الامام ليقوم عليهم الحد فيشددون ويخففون وهو يطلبهم الى
 ان ياخذهم فيقيم عليهم الحد قال وليس النفي عندها الذي ذكره الله تعالى ان ينفي من
 قرية الى قرية فيسجن بها ولا يكون هذا مثلاما حذا ولا القتل والاول اشار بقوله
 كالدنا غير ان الغاية هنا ظهور التوبة وليس الامر كذلك في الدنا كما تقدم في اصله انه
 اراد بالتشبيه المذكور ان النفي هنا من بلد الى بلد اخذ اقل مسافته مقدار ما تقتصر فيه
 الصلاة كما في الزنا وافاد ايضا بذكر التشبيه ان كذا النفي على المحارب ان كان له مال والامتن
 بيت المال وقاله اصبح ومحمد وقد تقدم ذلك في الزنا الجنين واذا سجن المحارب فلا يفي
 في ظهور توبته مجرد طاهره لانه كالمكروه لكونه في السجن فهو يظهر التوبة والتسك والخير
 لتحصل ليجلس مما هو فيه قال ولو علمت منه التوبة حقيقة قبل ان يطول سجنه بمنزلة من
 اقيم عليه بعض الحد **قلت** وهو خلاف ظاهر ما رواه بن القاسم عن مالك من
 ان الغاية في ذلك ظهور التوبة نعم لو ظهرت توبته قبل ان يصير في السجن فلا لان
 العقوبة حينئذ لم تحصل له والله تعالى اعلم واحترن الشيخ رحمه الله بذكر الحر عن العبد فانه
 لا نفي عليه وكذا انهم ايضا منه ان المرأة لا نفي عليها لان الحر صفة لموصوف محذوف والمعنى
 وينفي الرجل الحر وهذا على ان المراد بالنفي احضاره من بلد الى بلد اخذ كما ذكره واما على
 انه حبسه مكانه كما رواه مطرف عن مالك فحبس المرأة والعبد قاله الجنين قال ولو
 قال سيد العبد انا رخصي ان ينفي ولا يقطع ويكون على احكام الاحرار فذلك له وكذلك
 راي المرأة اذا قالت انا اخرج الى بلد اخر اسجن فيه حتى يظهر توبتي ووجدت رقة
 ثقة ان يكون ذلك لنا وهو اهون عليها من القطع من خلاف ومن القتل **مر** او يقطع
 يمينه ورجله اليسرى **ولا نفي** يعني فاذا راي الامام قطع المحارب يمينه ويده اليمنى ورجله
 اليسرى قائمتان بلا شلل قطعها ليقع القطع من خلاف كما في الآية وقول **ولا** في نور واحد
 فليس له ان يفرق عليه القطع في وقتين فلو عاد قطع يده اليسرى ورجله اليمنى قال في المقدم
 واختلف اذا كان اسئل العبد اليمنى او مقطوعها في قضاء او حنانية وسببه فقال ابن القاسم
 تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى وقول بن القاسم اظهر بعض الاشياخ وكذا عند بن القاسم
 اذا كان اقطع الرجل اليسرى وعند استنب في هذه تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى محمد فان لم

بكن له / الايد واحدة او رجل واحدة قطعت وان كان له يدا قطعت اليمنى وحدها اليمنى
وعلى هذا ان لم يكن يدا وله رجلان قطعت اليسرى وحدها **مس** وبالقتل يجب قتله ولو
بكاقر او باعانه ولو جاتا يبا وليس للولي العفو **ش** يعني ان التحيير الوارد في المحارب بخصوص
من لم يصدر منه القتل فاما من قتل في جناية فلا بد من قتله وسواقتل من هو كفو له ام لا
وليد اقال ولو بكاقر يريده او عبد لتناهي فسادا وهذا هو المشهور وقال ابو مصعب له فيه به
التحيير ولو قتل وقوله او باعانه يعني وكذلك يجب قتله وليس للامام فيه التحيير اذا اعان
غيره على القتل بامساك او ضرب قال في المدونة او بماله بن عبد السلام وفي الموطا عن عمر رضي
الله عنه انه قتل خمسة نفر وسبعة رجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو لم يالا عليه اهل
صنعوا لقتلهم به جميعا قال فلا بد في القتل بالملأه ان يكون من لم يضرب حاضرا بحيث لو اخرج
الي اعانته لفعل قال وبذلك يؤمن قول بن القاسم ولو كانوا مائة الف وقوله ولو جاتا يبا
هو المعروف لان توبته لا يسقط عنه حقوق الادميين وظاهرهم ولو اسقط ذلك الاولياء
وهو معنى قوله وليس للولي العفو لان القتل ليس للعصا ص وروي الوليد بن مسلم عن
مالك انه لا يسقط عنه ايضا ما اخذ من الاموال الا ما كان قايما بعينه او يكون قتل فالا وليا
بالخيار بن عبد السلام ومنهم من قال لا يسقط عنه حق الله وحق الادمي الا انه يرد عين المال ان
وجد قال وهو صحيح عندنا لا نالاسلم انه كان مطلوب باقتل ذلك بحق الادمي ولا بحق الادمي
داخل تحت حق الله تعالى وقوله وليس للولي العفو لان ما يفعله الامام فيه حد والحدود
لا عفونتها ولذا اتم قتله فلو اختار الامام قطعه او نفيه وعلى قول ابي مصعب ففعل فليس
للولي العصا ص قاله بن عبد السلام وهو ظاهر والله اعلم **مس** وتذب لذي التدبير القتل
ولذي البطش القطع ولغيرهما ومن وقعت سنة فلتد النفي والضرب عن مالك في العقوبات
الاربعة الواردة في المحاربين هل هي على التحيير في المحارب الواحد يوقع به الامام اسما تاه
او هي على الترتيب وهي قد رجم المحارب فقتل اذا اخذ ولم يخف ولا قتل ولا اخذ ما لا اخذ
المال ولم يخف او جمع بين اخذ المال والاخافه كان مخيرا فيه بين القتل والقطع ولا يؤخذ به
بابسره وان كان قد طال زمانه وعلا امره واخذ المال الا انه لم يقتل فانه يقتله ولا تحيير
فيه وروي عنه بن وهب انه مخير فيه وان قتل الناس وعظم فسادا وهكذا صلى النبي وقتل
عباس عن الشيخ ابي الحسن الماوردي انه حلي عن مالك ان العقوبات الاربعة عند علي الترتيب
بحسب اختلاف صفات المحارب فيقتله بكل حال اذا كان ذاراي وتذير ويقتطعه من
طلاق ان كان ذا بطش وقوة وان كان غير ذلك عذره وجسده قال فجعل ما استحسن مالك
مع ابا حنة التحيير مستحقا مرتبا ولا يقول مالك ولا اصحابه الشيخ والاحسن على هذا ان
يقال ان اول التفصيل وفي النكث ان قتل لا بد من قتله وان لم يقتل ولكن طال امره واخذ
المال اول ما اخذ خيره بين القتل والقطع وان لم يطل امره واخذ بغور حذوجه ولم يقتل
ولا اخذ ما لا بابسر الحكم قال بعض القرويين وليس له قتله وله قطعه والاخذ بابسر الحكم
وقال بن يونس ان خاف واخذ المال اول ما اخذ قال مالك ارجي ان يقتل اذا راي الامام ذلك
وان لم يقتل ولم ياخذ ما لا وحارب فاخاضا لامام مخير فيه فيقتله او يقطع يده ورجله من خلاف

او يصير به بقدر اجتهاده وكذلك ان لم يحف واخذ مكانه قبل نفاظ امره او حرج فاحذر مكانه
 فهو خير ولان ياخذ في هذا بابا يسير الحكم وذك بالضرر والنفي ابو الحسن الصغير فانظر ما نقله
 عبد الحق عن بعض العتريين مع ما نقله بن يونس فان ظاهر الخلاف الا ان يقال معنى قول
 بعض العتريين علي جهة الاولى والافضل فتتفق المقول وانه لو قتل لمضي ذلك وجان
 ثم قال بعد هذا وانظر اطلاقهم علي الآية انها علي التحبير علي مذهب مالك وليس هو تحبير
 في الحقيقة بل هو اقرب الي التنويح لانهم قسموا العقوبات علي انواع المحاربين من بطش وتدبير
 رأي وقوة الي غير ذلك الا ان يكون تنويحهم لذلك علي جهة الاولى ولو اخذ فيه بغير ذلك لجاز له
قلت وهذا موافق لما ذكره الشيخ هنا لكن الذي عليه مالك وهو المعروف له في غير كتاب
 ان العقوبات موكولة الي خيرة الامام قال في المقدمات وليس معنى ذلك انه يفعل فيه بالموافق
 معناه انه يختار من ذلك ما يري انه اقرب الي الله واولي بالصواب بالاجتهاد فكم من محارب لم
 يقتل وهو اسد علي المسلمين ممن قتل لتدبيره وتاليبده علي قطع المسلمين **ص** والتعيين للامام
 لا لمن قطعت يده وهو **ص** انما ياتي هذا علي القول بان العقوبات المذكورة علي التحبير ومعنى ذلك
 ان تعيين ما يفعل بالمحارب من العقوبات الاربع موكولة الي الامام وانه لاحق في ذلك لمن
 قطعت عليه الطريق ولو اصاب في جسمه بما يوافق اخذها وهو قطع اليد او الرجل او بالابوابها
 كقطع العين وهو مراد به بجوها وانما لم يكن للخصم عليه مقال وان كانت العقوبة غير مماثلة لان
 ما فعله الامام بالمحارب ليس عوضا عن مجزاة الاضافة بل عن كل ما صدر منه من قطع طريقه
 واخذ ماله ومن جناية علي نفسه او عصفوا في الحراية فقطع يده امثلا ورجله عوضا عما فني من عين
 وميز ذلك فلذلك لم يكن له مقال لتدبيره للامام ان يختار قطع يد المحارب ورجله اذا قطع
 يد رجل وكذا اذا قطع رجله ولا يختار ثقبه كما قيل فيما اذا قتل احدا انه لا بد من قتله
 وتحت لبعض الاشياء **ص** وعزم عن كل الجيع مطلقا **ص** يعني ان كل واحد من المحاربين يغرم
 ما اخذته اصحابه مع ما اخذه هو لان كل واحد انما قوي بهم قنوا كما لحلا وهو قول مالك
 وابن القاسم واشبه وقال بن عبد الحكم لا يري علي كل واحد الاما اخذ قال في المدونة واذا ولي
 اخذ هو اخذ المالك وكان الباقيون لهم قوة ثم اقتسموا فتاب احدهم ممن لم يد اخذ المالك
 فانه يصون جميع المال ما اخذ في سهمه وما اخذ اصحابه واد اخذ والمالك ثم تابوا وهم
 عذما فذل ذلك عليهم دين او مراده بالاطلاق اي سوا كان قد جاتا بيا ام لا وحكي اللحن عن عبد
 الملك انهم ان كانوا لا يقدرون علي ذلك الا بالتعاون وبالكثرة فمن اخذ منهم كان عليه
 جميع ما ذهب وان كان موضع ما بقي عليه الواحد والاثنان فيلزمه ما يلزم جماعة عظم
 وظاهر كلام الشيخ وغيره من الاشياء ان حكم صناد المحاربين مخالف لحكم صناد السواق
 وحكي بن رشد عن سماع عيسى ان السراق اذا اتعا ونوا والغصاب يصنون ما اخذ ولا ضمما
 المحاربين ابو محمد صالح معناه حيث يقطعون كلامه بالتعاون **ص** واتبع كالتارق **ص** قال
 في المدونة باثر الكلام السابق واذا اخذ المحاربون المال ثم اخذوا قبل ان يتوبوا فاقسم
 عليهم الحد قطعوا او قتلوا ولم اموال اخذت اموال الناس من اموالهم قال بن يونس يربيل
 وليس هو متصل من يوم اخذ ولا ثم قال في المدونة وان لم يكن لهم يومين ماله لم يتبعوا

بشيء مما أخذوه كالدقة وهذا معنى قوله واستبح كالسارق لكن في كلامه ابهام ان حكمه
كذلك ولو جازا تايبا وليس كذلك كما علمت فلا بد من تعقيد لا بمن اخذ قبل ان ياتي تايبا والله
تعالى اعلم **مر** ودفع ما بايديهم لمن طلبه بعد الاستيلاء واليمين ظاهر ان ذلك يدفع لمن
طلبه بغير حيل وهو مذنب المدونة قال فيها والمخارئون اذا اخذوا معهم اموال قاعداتها
قوم لا يثبت لهم فلو دفع اليهم بعد الاستيلاء في استيلاء ذلك من غير طول فان لم يات من يدعيها
دفع اليهم بعد ايمانهم بغير حيل ولكن يصحهم الامام اياها ان جاز ذلك طالب وشهد علمهم
انتهى وقال يحسنون لا تدفع لهم الا بحيل وفي مختصر الوقار ان كان من اهل البلد فيحيل وان كان
من غيرهم فيحيل ابو الحسن الصغير لان غير البلدي لا يجد حيلة فهو غاية التقدور
قل ولو عكس هذا القول لكان اولي لان البلدي معروف فلا يحتاج الي حيل بخلاف
غيره ولا العجز احد في الغالب عن حيل واذا ادعاه احد فلا يدفع اليه حتى يصفه كما توصف
اللقطة قاله بعض الاشياخ قال ويضمنه ان اتي احد فلابد دفع اليه حتى يصفه كما توصف
واثبت انه له بالبيعة بن يوسف قال بعض اصحابنا بضمنها وان ذهبت عدة بامر من الله
تعالى قال واما ان اخذ المتاع بيعة او بشاهدين ثم ثبت ما هو واقع من ذلك وقده
هذه بامر من الله عز وجل فلا يضمن شيئا للمخني اذا اعترف بالحراقة للرفقة استوعب منه
واخذ كل واحد ما سلم له اصحابه فان تنازع اثبات في شيء خالفنا واقتسما وان نكل احدهما
اخذ الخالف وان بقي شيء لم يدعه احد انتظروا طلبة وان تنازع اثبات احدهما من الرفقة
والاخر من غيرها صدق الذي من الرفقة ويحلف ان ادعي الاخر شبهة وان ادعي المخارئون
المتاع لم واقدوا بالحراقة نزل لهم ان لم يدعه غيرهم يحسنون ولو قالوا الحكم عند الحكم قتل سببا
كذا وكذا رجلا وسلب منا كذا وكذا رجلا وكذا اجارية والامجال لفلان والشباب لفلان والمخارئون
لفلان فذلك جائز ويجب به حد الحراقة قاله مالك وابن القاسم واسهب وقاب في الدخيرة
اذا ادعاه اثبات ونكلا عن الحلف لم باخذاه بخلاف النكول فكل افتراق الماخوذة منهم
المتاع لان المتاع لا يعيد وهما قبل الافتراق وان قال المخارب المتاع لي وهو كثير لا يملك مثله
صدق حتى تقوم بيعة لغيره **مر** او بشهادة رجلين من الرفقة لا لانفسهما **مر** قال في المدونة
ويجوز على المخارئين شهادة من حاربوه ان كانوا عدولا ادلا سبيل الي غيره ذلك شهدوا واقتل
او باخذ مال او غير ولا يقتل شهادة احد منهم لنفسه ويقتل شهادة بعضهم لبعض وفي الجواهر
اذا شهدوا لانفسهم مع الشهادة لغيرهم كفوا لم مال رفقا ومالنا ردت الشهادة الا ان يكون
مالهم سيرا فيجوز لهم ولغيرهم واما شهادة بعضهم لبعض فجازية هذه الشهادة خارجة
عن الاصل اذ فيها العداوة واسهدي واسهدي لك واما جازية الضرورة كما قال في المدونة
ولما فيها من حق الله تعالى والاموال تتبع لها وعورضت بمسبيلين الاولى ما وقع في سماع اي
زيد في رجلين شهد كل واحد منهما للاخر فقال لا يجوز شهداتهما وفوق بن سهل بان هذه
لا ضرورة فيها ولا حق لله فيها الثانية مسألة المعجلين فانه لم يجوز فيها شهداتهما بعضهم
لبعض الا ان يكونوا انفسا لشرع عدوت فاكثر وابا لا يحسنون في العتدين وفوق بن سهل ايضا
بان هذه ليس فيها حق لله تعالى لانهم تدركه حمية البلدية وان كان فيها الضرورة وقوله

لا لنفسهما كما في المدونة لانهما يتيمان اللحن وكذلك لا يجوز شهادة الشخص لانه قال
 ولقبيل شهادته اذا كان معه غيره انه قتل ابنه او اباه لانه انما يقتل بالحرابة لا بالقتل
 ولا عوفيه ولو شهد بذلك بعد ان تاب المحارب لم يقبل شهادته لان الحق عاد اليه وله العفو او
 العفواض والله اعلم **مر** ولو شهد اثبات انه اشهر بها ثبتت وان لم يعاينها **ش** يعني ان
 المحارب اذا كان مشهورا او كان حاله في الحرابة مستفيضا فشهد عليه رجلان بعد فائه بعينه
 وقالان هذا هو فلان المشهور بالحرابة اقام عليه الامام الحد بهد السها دة وقتله وان
 لم يشهد عليه بعينه القتل والسلب وقطع الطريق ونحوه في الجواهر وكذا حكى الباقي
 نحو عن سمخون ونحوه وادوات شجرة المحارب باسمه فاني من يشهدان هذا فلان
 وقال لم نشاهد قطعه عن الناس وقد استفاض عندنا قطعه وما استشهد به من القتل
 واحدا الاموال قتل بهذا الشهادة وحكي اللحن عنه ان الامام اذا حبس لمحارب شهادة عدل
 وشهد معه قوم غير عدول ومن هؤلاء المحاربين من استشهدوا بالفساد ولا يعرف بعينه فليحذر
 الامام ويوقفه ويشهره حيث ينظر اليه المسافرون فيشهدوا عليه وان عظم شهرته حتى
 يعرف باسمه كزيد فمن شهد انه قاطع بالاستفاضة واسد اخذ المال والقطع وغيره قتل
 بهد الشهادة وهذا اعظم من شهادتين على العيان وقال محمد ان استفاض ذلك اذ به
 وحسبه **مر** وسقط حد هذا بانان الامام طائعا او ترك ما هو عليه **ش** يعني ان حد الحرابة
 يسقط عن الحرابة لمحارب باحد امرين اما بان ياتيه الي الامام طائعا او ترك ما هو عليه
 وان لم يات الامام وهذا مذهب بن القاسم وقد حكى في المقدمات في صفة توبته ثلاثة اقوال
 هذا والقول الثاني ان توبته انما تكون بان يترك ما هو عليه ويجلس في موضعه ويظهر
 لجبرانه واما ان التوبة سلاحه واتي الامام طائعا فانه يقيم عليه حد الحرابة الا ان يكون قد ترك
 قبل ان ياتيه ما هو عليه وجلس في موضعه حتى لو علم الامام حاله لم يقم عليه حد الحرابة وهو
 قول بن الماحثون والقول الثالث ان توبته انما تكون بالمجيء الي الامام وان ترك ما هو عليه
 لم يسقط ذلك عنه حكما من الاحكام ان اخذ قبل ان ياتي الامام ولم يعد هذا القول لسه
فروع الاول ان فزار المحارب لا يدل على توبته فاذا افر في القتال فقال
 بن القاسم ان كان قتل احد اقليتبع والا فلا احب اتباعه ولا يقتل وقال سمخون يتبع ولو
 بلغ برك العاد وعنه انه يتبع هزمهم ويقتلون متبليين وعدلين ومهزومين وليس له
 هزمهم توبة الثاني اذا لم يحقق هزيمتهم وضيقت كدتهم ووقف على جرحهم ولا فهو اسير حكم
 فيه الامام بما يراه وقال بن القاسم في كتاب محمد لا يجهز على جرحهم ولم يره سمخون الثالث
 لا يسقط حد الحرابة بتأمينه ولا يجوز تأمينه اذا سال الامان بخلاف المشرك لان المشرك
 يقرع التأمين على ما هو عليه ولو كان بيده الاموال الناس والمحارب لا يقرع على ذلك ولا
 امان له قاله بن الماحثون وقال بن الموان اذا امتنع حتى اعطي الامان فقبل بتم له
 ذلك وقال اصبح ليس ذلك له **باب** شرب المسلم المكلن ما يسكر
 حبسه طوعا بلا عذر وضرة او ظنه غيرا وان قتل او جهل وجوب الحد والحرمة له
 لعذب عهد ولو حقيقا شرب النبيذ وصح نقيه ثمانون بعد صوم **ش** الباقي قوله

مشرب متعلقه محذوف فقد بره بحب مشرب المسلم واحترار بدكر المسلم من الكافرو بالمكلف
من الصبي والمجنون واستند السكر للجنس لدخول القليل ولذا قال وان قل لانه وان لم يكن
فجنسه بما يشرب واحترار يقول بلا عذر مما اذا اكره على شربها او شربها الصرورة من اساقه
عصه او شربها يظنها لبناً او ماءً وجوهاً وهذه الامور الثلاثة وان كانت داخله تحت
العذر الا انه تنوع في ذلك عبارة بعض الاشياخ في تصحيحه على ذلك وقول غير الي غير
المسكرا وظنه معاً يراله وقوله او جهل وجوب الحد يريد مع كونه عالماً بالتحريم ولا خلاف في
وجوب حده اذا علم بالتحريم واختلفوا في اهل الحد هل يعد ربه لك ام لا والذي عليه ما لك
واصحابه الابن وهب وجوب الحد قال مالك وقد طهر الاسلام وقتاً فلا يعد رجاهل في شيء من
الحدود والي هذا اشار بقوله او الحرمه اي او جهل الحرمه لكونه قديراً العهد بالاسلام وقوله
ولو خفياً يشرب النبيذ يعني ان الحد يجب على من شرب النبيذ المسكر ولو كان خفياً وهكذا
حكى عن مالك واصحابه قالوا ولا يقبل شهادته لكن تأوله ابو الوليد البايجي فقال لعل هذا
فيمسك من اهل الاجتهاد والعلم فاما من كان من اهل العلم والاضواء فالصواب انه لا حد
عليه الا ان يسكر منه قال وقد جالس مالك سفيان الثوري وغيره ممن يري شرب النبيذ
مباحاً اقام على احد منهم الحد ولا دعي اليه مع اقرارهم ونظاههم ومنظرهم عليه وضح هذا
القول غير واحد من المتأخرين لاننا ان قلنا ان كل مجتهد مصيب فواضح وان كان المصيب
واحد فلا اقل من ان يكون هذا شبهة والي هذا اشار بقوله وضح نفسه اي بقي الحد وقال
الشافعي احد واقبل شهادته واورد على قول مالك والشافعي اتفاقهما على شرطية الولاية
في عقد النكاح ولا يخيد ان الخنفي اذا تزوج بلا ولي واجيب بان معصية النكاح يمكن بلائها
بالاصلاح وردها الي العقد الصحيح كما يفعل في سائر النكحة الفاسدة من الحاق الولد وغير
ذلك ولا يمكن مثل ذلك في الاشرية فلا بد من التوجه عليها وهو الحد وهو ضعيف وقول
ثم انون اي ثمانية نون حليده وهو فاعل بقوله يجب شرب المسلم وانما كان الواجب في ذلك
ثمانين لما في الموطأ عن عمر رضي الله عنه انه استشار في الحد شربها الرجل فقال علي يري ان
يجلده ثمانين فانه اذا شرب سكر واداسكر هذا واذا هذا افتري فجلده عمر في الحد ثمانين
وانعقد اجماع الصحابة في حد الخمر على ذلك قاله بن عبد البر قال ولا يخالف لهم منهم وعلي ذلك
جماعة التابعين وجمهور فقهاء المسلمين والخلاف في ذلك كالتدوين المجموع بقوله قلت
وانظر هذا مع ما ورد في الصحيح عن حصين بن المنذر عن بن ساسان قال شهدته
عثمان بن عفان اي بالولده فشهد عليه رجلاً من احد هما حدث انه شرب الخمر والآخر شهد
انه تقيا فقال عثمان انه لم يتيقيا حتى شربها فقال يا علي ثم فاحلده فقال علي يا حسن
ثم فاحلده فقال الحسن ولحلدها من ثوب فكانه وجد عليه فقال يا عبد الله بن جعفر
ثم فاحلده فجلده وعلي بعد حتى بلغ اربعين فقال امسك ثم قال حلد النبي صلى الله عليه
وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا الجواب الي وفيه ان النبي صلى الله عليه
وسلم اي برجل قد شرب الخمر فجلده بخمسين حواريين وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يضرب في الخمر بالرجال والجديد اربعين وفي رواية ثم جلد ابو بكر اربعين فلما كان

عمر دنا الناس من الرغب والعزى فقال ما تزون في جلد الحنظل فقال عبد الرحمن بن عوف
 اري ان تجعلها كاحف الحدود قال فجلد عمر ثنتين ورويان الذي اشار عليه بذلك على
 فعل عرفان كان قد اجمع عليه في زمنه فقد تقدم ان عثمان جلد في زمنه اربعين فلو كانت
 الاربعون امر لا يتقدي ولا ينقص منه لما خالفه عثمان ولذا اختار بعض الاشياخ القول بان
 الواجب اربعون الا ان يري الامام ان يبلغ به ثمانين كما فعل عمر رضي الله عنه لكن قد يقال
 ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعوا على الثمانين بعد عثمان رضي الله عنهم فيه فيصح ما ذكر
 ابو عمر والله اعلم وقوله بعد معنى هو المعروف من المذهب وتصل عليه بن القاسم وغيره
 وقال اللخني وصاحب البيان ان جلد في حال سكرة وعندك ميزا عندك بذلك وان كان طائفا
 اعبد عليه الحد وان لم يحس بالالم في اول الحد واحتر به في اثنايه حسب من اول ما احس به
مر وسطر بالرق **ش** يعني يسترط به حد الدنيا والآخر عندنا ولا فوق في ذلك من
 القن الكامل ومن فيه عقد حربة لان احكامه كلها يغلب فيها جانب الرق على غيره **مر** ان
 اقتا وشهد شرب او شتم وان حولفا **ش** هذا قيد في وجوب الحد عليه يعني ان من اجتمعت
 فيه الشروط المذكورة لا يجد الا ما جده هذه الامور الثلاثة اما بان يقر انه شرب ذلك او
 يشهد عليه رجلان بذلك او شهد ان بالشم ولا خلاف في الاولين فان رجع عن الاقرار الى
 شبهة او غير شبهة فكافي الزنا واما قبول الشهادة على الشتم في ذلك فقال ابن عبد البر
 هو قول مالك وجمهور اهل الحجاز خلافا للشافعي وجمهور اهل العراق لاحتمال ان يكون قد اكل
 بعض ما يوافق رايها او يكون قد تمضمض بها او خذ ذلك من الاحتمالات وراي ذلك مالك
 من جوحا وفي صحيح مسلم في حديث ما عزان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اشرب حمرا فقام
 رجل فاستهتكك ستهكه فلم يجد منه ريح المجزعة بعض الاشياخ ولا بد ان يكون الشاهد
 على الشتم من يعرف الخمر يريد سوا نقد من شربه لما كان كافيا في علم او القاصي يتوب او لا وهو
 قول الباغي وغيره وقال ابن القصار لا يقبل شهادة من هذه صفته لكونه كان كافرا
 او عاصيا وصح بن عبد السلام الاول قال اذا لحن رايها على كثير من الناس فحملت
 من ذلك ما تحمل من ان تتقن شهادته ان الداحية التي وجد منها رايحة حمرا ما لم
 يخالفها غيرها فان خالفها غيرها فمعا لواحد وهو شبهة اختلاف المقومين للمسروق
 ومذهب المدونة انه اذا اجتمع منهم اثنان على ان قيمة ربع دينار قطع وعلى هذا فيجلد
 هنا وان خالفها غيرها كما قال الشيخ هنا ابن عبد السلام وراي بعضهم ان ذلك لا خلاف
 شبهة وهكذا ينبغي ان يكون الامر هنا فان شك شهود الداحية فالمقصود انه ينظر الى
 حال المشهود عليه فان كان من اهل السفه بكل وان كان من اهل الخير ترك ثم ان جا
 الشهود على الداحية من غير طلب او قام به محاسب فلا بد ان يكونوا اثنين والثوان
 امر القاصي رجلا بالاستكاه فهد يكتفي به استحب اصبح اثنان واجاز الاكتفا بواحد
 وهو بعيد لانه يول الى حكم القاصي يعلمه في الحدود والتي اذا شهد عليه انه من الخمر
 ثبت به الحدود ويذكر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وكذا قال اهل المذهب وهو قوي
 في ايجاب الحد من الداحية وقال غيره واذا شك في الداحية الموحودة منها استد عليه

بالقراءة التي لا شك في معرفتها اياها من السور الفضائل فان ذلك يحسن عند الاشكال قاله
من الماحضون وقال الخميني سيد علي ذلك بتخليطه فان حصل منه ذلك حد والافلا **ص**
وخار لا كراهة **ش** قد ورد عنه عليه السلام انه قال رفع عن امي الخطا وهما ونسبائها وما
استكرهوا عليه فالمكره علي شرب الخمر ما غير موافق لما دل عليه الحديث بن عبد السلام وهو
الصحيح واما ان يكون ذلك شبهة ليستطاع منه الحد عند من يري منع المكروه من شرب الخمر
فان بعضهم لم يحزله فعله لا ينبغي خلاف القول وظاهر كلام اصحابنا جواز ذلك مطلقا
الا كراهة وهو من كلام الشيخ هنا وان كان عبارة غير من الاستيلاء غير معدجة على الجوار وعدمه
واما يتعصنون ليستطاع منه وكلامه هنا ثم فابدي لا يستلزم جوار لا سقوط الحد عنه
بخلاف العكس **ص** واساعة له ولو طلائع **ش** اما جازت اساعة العفة للمصطر بالخمر ونحوه
لا حيا النفس وهو الظاهر ولا بعد في وجوب ذلك وذكر بن شاس في باب الاطعمة الخلاف في
حليتها للعفة ونفسه واما شرب المياه الخمسة وغيرها من المباحات سوى الخمر فانها لا تخل
الا لساعة العفة علي خلاف فيها ثم قال فاما الجوع والعطش فلا اذا يقبده ذلك بل ربما
زادت العطش وقال الشيخ ابو بكر ان ردت الخمر عنه جوعا او عطشا شربها واختاره القاضى
ابو بكر يري بن العربي انها تقيد تخفيف ذلك علي الجملة ولو لحظت بن العربي وقد قال
الله تعالى في الخنزير انه رجس ثم اباحه للخنزيرة وقد قال في الخمر انه رجس فيدخل في اباحته
للخنزيرة كالحنزير بالمعنى الجلي الذي هو اقوي من القياس ولا بد ان يدان سووي ولو ساعه ورد
الجوع ولو ساعه او مرع وقوله لا روي ولا يجوز التداوي بالخمر ونحوه وهذا هو المشهور قاله
في الجواهر بن العربي لقوله عليه السلام من بداوي بالخمر فلا شفاه الله فهي لا يتداوي بها علي
صفتها فان استهلك عينها فاختلف العلماء فيها علي قولين انظر بقية كلامه وقوله ولو طلائع
هو المشهور واطن فيه قول اخرون اورد ذلك وقوله عليه السلام من بداوي بالخمر فلا شفاه الله
عام سوا كان من داخل الجسد او خارجا الذي يليق بالشريعة ومقصودها المنع من ذلك
لوجود العوض عنها **ص** والحدود بسوط وضرب معتدلين قاعدة لا يربط ولا يشدد بظهوره
وكتفيه **ش** اي حد الزنا والقذف والشرب والمشهور فيها وقال بن حبيب ضرب حد الخمر
اشد لها وقوله معتدلين هو صفة لسوط وضرب بن شاس وكيفيته الجلد ضرب بسوط معتدلين
بين السوطين بن القاسم ضربا معتدلا بين الضربين ليس بالحقيق ولا بالمبرح انتهى وقد جاز في الموطن
ان رجلا اعترف بالزنا علي نفسه علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاق بسوط مكسور فقال
فوق هذا افاقي بسوطا جدي لم تقطع مائة فقال دون هذا افاقي بسوطا قد ركب به ولان قاسم به
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تجلد به وقوله قاعدة اي يضرب قاعدة اقال في المدونة ولا يقام ولا
يهد ويحلي له يدها وقد روي عن علي رضي الله عنه انه قال للجلاد في الخمر اضرب وددع له يده
تبقى بها وانما اضطر بها اضطر ابا يعيل الضرب معه الي مواضعه فانه يربط قال مالك في كتاب
محمد ويجلد علي الظهر والكتفين دون ما عداها واليه اشار بقوله بظهوره وكتفيه وقال بن
شعبان يعطي كل عضو حقه من الجلد الا الوجه والعنق واستحسن الاول للخير الاول لما في البخاري
ومسلم من قوله عليه السلام للجلال بن امية حين قدف زوجته اربعة والا حد في ظهره **ص** وجوز

الدجل والمرأة بما يعني الضرب **ش** قال في المدونة ومجرد الدجل وظاهره انه لا يترك عليه شي
 البتة وظاهر كلامه هنا انه يترك عليه ما لا يقيه وامر المرأة فيترك عليها من الثياب في
 ما يستوجبها عن الاعين ولا يقيها الضرب من القاسم ولا بأس بتوبين وينزع ما عداهما من الجلباب
 وينزع الجلباب والعنقا ويخوذ لك **مر** وتدب جعلها في قففة **ش** بن شاس واستحسن ان يجعل في قففة
 وقال غير بلغ ما لكارحه الله تعالى ان بعض الامراء اقعده المرأة في قففة فاعجبه المنكر وجعل فيها
 نراب ومما للسيرة بن شاس ويؤايد بين الضرب ولا يفرق على الايام الا ان يجشي من ثوبه هلال
 المحلود يريد كالموكان هربا او شبهه يجشي هلاكه لسبب ذلك ولا يبري له محبة ولا يجلد المريض ان جف
 عليه الي برية ولا يجلد في الحر والبرد الا ان يد بين اللذين يجشي من جلده منها هلاكه بل يوحى له حيث
 يوم من ذلك غاليا كما في الزنا واذا اقيم الحد على الشارب جلي الي حال سبيله وقيل ان المشهور بالنسب
 بظان به وسجن **مر** وعذر الامام لمعصيته الله والحق ادمي **ش** لما فرغ من الكلام على الجنايات التي ورد
 عن الشارع فيها حد معلوم لا يجازى عنه ولا ينقص منه اذ قد ذكرك بالكلية على الجنايات التي لم
 ينص الشارع على راجع معين فيها ثم بين ان ذلك على ضربين تارة يكون مما لا يتعلق بالادمي كسب
 وضربه وهو لا يخلو ايضا عن حق الله تعالى لان من حقه تعالى على كل مكلف ترك اذا لم يضر غيره
 وقع في ذلك عذره الحاكم حسب اجتهاده بالنظر الي القابل والمقول له هكذا قال بعضهم قال
 فان كان القابل ممثلا قدر له او عرف بالاذن او المقول له من اهل الخير والصيانة كانت العقوبة
 اسد فان كانا من اهل الخير والصيانة كانت العقوبة اخف الا ان يكون معصون القول الامور
 الخفيف فلا يجازى ويؤجر بالقول فان كان القابل من له قدر وهو معروف بالخير والمقول له على غير
 ذلك رجدة بالقول وقال بن رشد من قال للرجل يا كلب ان كانا من ذوي المية عوقب القابل عقوبة
 عقوبة خفيفة بهان بها ولا يبلغ به السجن وان كانا من غير ذوي المية عوقب القابل اسد من عقوبة
 الاول يبلغ فيها السجن وان كان القابل من ذوي الحق والمقول له عكسه عوقب بالتوبيخ ولا يبلغ
 به الا هانة والسجن وان كان بالعكس عوقب بالضرب لكن فيه قصور لعدم تناسله لعين المعصية
 والعود الي مثله وربما لوحظ فيه ما سره غير عن ان يقع في مثل ما وقع فيه هذا العاصي **مر**
 حسا ولو ما وبالا قامة ونزع العمامة ومن باب سبوط او غير وان زاد على الحد اواقي على النفس
ش الاصن ان يكون هذا منصوصا على اسقاط الخافض والتقدير وعذر الامام العاصي بالحس
 واللوم الي اخره ويدل عليه النصن بالحرف في قوله وبالا قامة **مر** ومن باب معطوف على قوله حسا
 ولو ما ومرا دة ان جنس التعزير لا يخص جنس اللوم واقامة او نزع عمامة او ضرب بسوط او يد
 او غير بل ذلك موكول الي اجتهاد الامام قال الاستاذ ابو بكر وفي اخبار الخلف المتقدمين انهم
 كانوا يقابلون الشخص على قدره وقد رجبايته فمنهم من يضرب ومنهم من يحبس ومنهم من يقيم
 واقفا على قدميه في تلك الحال ومنهم من تنزع عمامته ومنهم من جلي ازاره وفي المدونة ومن قال
 للرجل يا سارق نكل واما ان قال له سرق متاعي وكان ممن يثبم فلاش عليه وان كان ممن لم
 يثبم نكل وان ناداه يا شارب الخمر او اكل الربا او خاين نكل وكذلك ان ناداه بشورا وختر
 او حمارا وابن حمارا او ناداه يهودي او نصراني او عابد وثني او مجوسي ففي ذلك كله النكال وقوله
 وان زاد على الحد هذا هو المشهور عن مالك ومن القاسم فقد روي عن مالك في العتبية انكلم

لضرب شخص وجد مع صبي فوق ظهر المسجد وقد حردده وضه الى صدره اربع مائة سوطه
فانتفخ ومات ولم يستعظم ذلك مالك وقال اشهب لا يراى في الادب على عشرة اسواط لقوله
عليه السلام في الصحيح من حديث ابي بردة الا يضاري لا يجلد احد فوق عشرة اسواط الا في حد
من حدود الله وروى القعبي عن مالك لا يحاوز خمسة وسبعين سوطا وروى عن اصيبغ اقضى
ذلك ما بينا وقال مطرف في الواضحة اقتضاة ثلثاية اشهب ولا يزد المودب على ثلاثة
اسواط وقاله بن سحنون قال فان راد عليها اقتصر منه واستشكك غير واحد وقوله
او اتي على النفس هكذا قال مطرف وبن الماحون **مر** ومن ما سري **مر** يعني فان سري القدر
حتى اتي على النفس فمن ذلك الامام وهذا كالمناقض لما قدمه لانه اذا جاز له القدر يولو
الى على النفس فلا يضمن ما سري وقد تقدمت الحكاية عن مالك ولم يرفها ضمن فتعني
الامام مع امره بذلك تخلف بالاطلاق قال في الاقال وجمهور العلماء لاني عليه وقيل على بيت المال
وقيل على عاقله الامام وعليه هو الكفارة وفي الموطا في الرجل يضرب زوجته بحبل او سوط فيصيبها منه مالا
يريد به ولم يتعد فانه يعقل ما اصاب منها على هذا الوجه ومالك في معلم الكتاب او الصنعة
ان ضرب صبيها ما يعلم انه من الادب فانه لا يضمن فظاهر الخلاف الا ان يحمل ما في الموطا على انه
اخطا بالزيادة في الادب او راد بها في المجموعة لا يضمنه في ماله كطبيب جمل او قصر او بلاد ان يعتبر
ولو ان عبد يفسد او حجارة او حثان **مر** يعني وكذلك يضمن الطبيب موجب فعله اذا كان له
جاهلا فتولي علاج ذلك علي وجه الجراحة من غير علم بالطب قال ذلك ابي العطب وكذلك لو لم يكن
جاهلا الا انه اراد ان يقلع سنا فقلع غيرها او اخذ ذلك من ماحدة الا انه نجا واحدا للعلوم
في ذلك عند ربا به وهذا والذي قبله داخل تحت قوله او قصر وكذلك اذا فعل غير
اذن او باذن غير معتبر كاذن العبد يربى والصبي ويخونها وفي المجموعة ان اذن العبد
في الحثان والحجارة والفسد غير مفيد وهو ظاهر بالنسبة الى الحثان دون الحجارة والفسد
فان العرف جار بعدم الاحتياج الى اذن السادات فيهما لا سيما عند مسيس الحاجة الى ذلك
وكلامه ظاهر في ان الطبيب يضمن ذلك من ماله من رشده وهو ظاهر قول مالك في
العينية وقيل يحمل العاقلة من خطايه الثلث فاكثر لا مادونه وهو ظاهر رواية ابي
عن بن القاسم وقاله عيسى بن دينار بن رشده ويؤدب الجاهل بالضرب والسجن ولا يؤدب
المخطئ وهل يؤدب من لم يؤذن له فيه نظر ولو قيل بعدم ضمانه لكان له وجه والله اعلم
لانه كالمادون له عرفا اذا كان من المشهورين بالطب وخيف العوات بالعلاج لئلا
قريب لو ادعى على الطبيب العدا فيما فعل وادعى هو الخطا في القول قوله
واختلف قول سحنون في الذوج والسيد يفتاعين زوجته او عبدة فيقول كل منهما فلتة
على سبيل الادب ونقوله المرأة والعبد بفعله عمدا هل يحمل على العدا او على الادب واليه
رجع وفرق في القول الاول بين الطبيب العدا فيما فعل وادعى هو الخطا في القول قوله
واختلف قول سحنون في الذوج وبينهما فان فعل الطبيب ابتدى على الاذن ولم يثبت الاذن
في حق الذوج والسيد بن رشده الاظهر في السيد ان يحمل امره على الخطا الا ان يعلم انه
قصد به التمثيل فيباع عليه ان قصد العبد ذلك واما الذوج فالذي اراده فيه

ص

ان لا تحمل امره على الخطا ولا على العهد ولكن تجعل كشيء العهد وتكون فيه الدية على الحياظ
وان طلبت المرأة فراقه وقالت اخافه على نفسي طلقت عليه طلقة باينة **مر** وكما جئنا نأرق
يوم عاصف **ش** هذا احد موصيات الصنان وهو ان ياج نار في يوم شديد الريح فتعدوا
علي شي فتملكه وظاهرهم ولومح الامن وليس كذلك فقد قيد ذلك في المدونة بعدم الامن قال
فيها في حزم البيد قال مالك ومن ارسل في ارضه ما او نار او وصل الي ارض جارة فافسده
زرعه فان كانت ارض جارة بعيدة من ان يصل ذلك اليها فتحما ملت بريح او غير فلا شيء عليه
وان لم يؤمن وصول النار لذلك لقربها فهو ضامن وكذلك الماء وما قتلت النار من نفسه
فعلى عاقلة مرسلها وكذلك الماء فانظر كيف قيد الصنان بعدم الامن ونفيه بالامن وهذا
قال سحنون فيما قتلت بنظر فيما يجوز وما لا يجوز وراي المحمدي الصنان مع البعد اذا كانت
الريح الي تلك الجهة الا ان يكون بعيدة جدا وراي عدم الصنان ان لم يكن ثم ربح حين
ارسلها الا انها حدثت بالارسال او كانت الي جهة غير المحترقة ثم تغيرت اليها قال غير
واحد ولصن مع الصناد الاعشاب وان بعدت وقيد بعض الاشياخ قوله في المدونة
وما قتلت النار من نفس الي احدها اذا كان لا يؤمن وصولها واما مع الامن فلا ضمان
كما في الارض وبصرح المحمدي وغيره اشهب ولو كان في الماخا فوا على زر وعمرهم قاموا لرد هيا
فاخذتهم فدمهم هدر ولا دية على عاقلة ولا غيرها بن كنانة ومن اشعل نارا في حياطة
رجل فتعدت النار على غيره من زرع او حياطة فاحرقته فانه يعزم ما اشعل فيه دية
ما عدت عليه وظاهره خلاف مذهب المدونة والله اعلم **مر** وكسقوط جدار مارة وانذر
صاحبه وامكن نذاره **ش** يعني وكذلك لصن صاحب الجدار ما عطف بسبب سقوطه
شروط ثلاثة الاول ان يكون الجدار قد مال قبل سقوطه يريد وقد كان بني على
استقامة فاما لو بني ما يلام اول الامر لصن من غير تفصيل قاله في الجواهر ولذا اقال
هنا مال بصيغة الماضي لانه يدل ظاهرا على تغيير حاله الاصل بخلاف التغيير باسم الفاعل
فانه لا يدل على ذلك الشرط الثاني ان ينذر صاحبه يريد ان يشهد عليه كما قال
في المدونة بن عبد السلام ومعناه عند القاضي او من له النظر في ذلك ولا ينفع الاشهاد
اذا لم يكن كذلك اذا كان رب الحياطة مكرما لم يله بحيث جثي عليه السقوط ولو كان مقرا
فانه يكتفى بالاشهاد وان لم يكن عند حاكم قاله بعض القرويين وقال اشهب وسحنون
اذا بلغ الحياطة ما لا يجوز لصاحبه تركه لسدة ميله والتقدير به فهو متعذر صامن
اشهد عليه ام لا وقال بن الماحيوت وابن وهب لا يصن الا اذا قضى عليه السلطان
بالدم فلم يفعل بالشرط الثالث ان يكون الحياطة مما يمكن صاحبه نذاره اما بهد
او تدعيم وتراخي واما اذا لم يمكنه فبا درالي دفع الاذي فسقط الحياطة فلا ضمان
ولو تقدم اليه في ذلك وانذر **مر** او عضه فسل يده فقتل اسنانه **ش** يعني وكذلك
يصن دية اسنانه اذا عضه في يده فخبذ يده منه فقتل اسنانه وهذا هو المشهور
قاله المازري ونقل عن بعض اصحاب انه لا شيء عليه وهو اظهر لكون الاخر متعديا
عليه ولما في الصحيح عن عمران بن حصين رضي الله عنه ان رجلا عض يد رجل فنزع

بده من فيه فوكت ثيابه فتخاضا الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض احدكم احاه كما بعض
الخذلانية لك وراد ابوداود وان شئت ان تمكنه من يدك فبعضها ثم تنزعها من فيه
وقال محمد الحديث لم يروه مالك ولو ثبت عنده لم يحا لعه وتاوله بعض الاشياخ على ان
المعصوم لا يمكنه النزاع الا بذلك وحده قول الاصحاب على انه يمكنه النزاع برفق بحيث لا تتلف
اسنان العاض تضار في الزيادة متغديا فلذلك ضمنوه **مر** او طرله من كوه فقصده عينه
والا فلا **ش** انظر كيف عطف هذا على ما يجب فيه الصمان وهو انما الواجب فيه القود قال
في الجواهر ومن نظرا في حرم انسان من كوة او صير باب لم يحزان يقصد بحدرة او غيرها وفيه
القودان فعل الهم لان حمل الصمان في كلامه على ما هو اعلم من الغرامة ونقل الماوردي القود
عن اكثر الاصحاب ونقل عن بعضهم نفيه لما في الصحيح عنه عليه السلام انه قال لو ان امرا
اطلع عليك بغير اذن فخذفته خمصة ففقات عينه ما كان عليك جناح واجيب بان معني
الحديث انه دفعه من غير ان يقصد فقاعينه او قصده ولكن ليس في الحديث ما يدل
على عدم القود وانما نفي فيه الجناح وليس هو محل النزاع واختلف اذا لم يقصد من هو داخل
الدار الى بقي عين الناظر وانما فقد رجدة فقفا عينه هل يصح موجب فعله ام لا وهذا
الاخير هو مفهوم قوله فقصد عينه ان مفهومه انه لو لم يقصد لاشي عليه وقد اكده هذا
المفهوم بقوله والا فلا اي وان لم يقصد عينه فلا شي عليه ثم اخذ بذكر الامور التي لا يجب فيها
صمان فقال **مر** كسقوط ميزاب **ش** قال في الجواهر ومن سقط ميزابه على راس انسان
فلا ضمان عليه بل هو هدر وكذلك الطلة والعكر التي قالوا لانه اخذت حيث يجوز
له اخذها وينبغي ان تقيد هذه المسئلة بما قدت به مسئلة الجدران الميزاب
اذا زال عن مكانه او تزعج وخيف عليها لسقوط وانما رصا حقه وامكنه التدارك وتراخي
حتى سقط ان يصح ما تلف بسبب سقوطه من نفس او مال **مر** او نعت ريح لنا **ش** نعت
بالعين المعجمة ومعناه ان من ايج نار في جاله لا يظن بها الطول الى مال احد ولا تلف شي
لسكون الريح ونحوه فقصفت الريح بفتة فنقلت النار الى ذلك فانه لا يصح لا غير
متعد بفعله وقد تقدم نحوه عن المكني وقريب منه في الجواهر **مر** كحومها قايما لطيفها **ش**
يعني ان النار اذا وصلت الى روع انسان فخاف على روعه فقام ليطفيها فاحرقته قدومه
هدر وهذا الفرع لا شبه وقد قدمناه فوق هذا في مسئلة تاجيح النار **مر** وجار دفع صايل
بعد الانذار للفاهر وان عن مال **ش** المراد بالجوار هنا انه مشدوع والا فقد يكون دفعه
واجبا وسوا كان الصايل مكلنا او غير من صبي او مجنون او بهيمة صال على النفس او الاصل
اولا هذا المالب وقد دل قوله وان عن مال بقياس الاحروية على جوار الدفع عن الاولين
لانه انما يجاز الدفع عن المالب فلا يجوز عن النفس والاهل من باب الاول وقوله
بعد الانذار يعني انما يجوز دفعه بشرط تقدم الانذار اليه وقد تقدم في الطرابة انما الحارب
يؤذي قبل القتال على المشهور قال مالك في العتبية نبأ سده الله ثلاثا ومقابل المشهور
لعبد الله الملك وسحقون انه لا يذروا يبادر الي قتاله وانظر هل ياتي هذا القول هنا
وهذا امام يعاجل بالقتال اما اذا عاجل بالقتال فلا خلاف في عدم الانذار والفاهم صفة

لموصوف محذوف دل عليه قوله دفع صايل والمعنى للصايل الفاهم واحترار بدأ كذا ممن
 لا لهم له كالصبي والمجنون وفي حكمهما البهيمه فان انذارهم غير ممكن وغير معتد **فروع**
 اذا قتل رجل أجل المصول بعد التقدم الى صاحبه وذكر انه صالح عليه وارادة فلا عذر
 عليه ويقتل قوله في ذلك رواية عيسى بن القاسم بن ريشد يريد مع يمينه بغير يمينه
 اذا كان موضع لا يحضه الناس **قلت** يريد فان كان موضع يحضه الناس فلا يقبل له
 قوله في ذلك لعدم تعدد الاشهاد علي ذلك واختلف في التقدم الى ارباب الهمام هل لابد فيه
 من السلطان ام لا وعلى قول سحنون اذا بلغ الحايطة مسلحا يجب عليه بسببه هدمه
 يمين ولا يحتاج الى التقدم بن ريشد وهذا الخلاف انما هو اذا اتخذ له حوزة لا اتخذ له
 اتخذ له حيث لا يجوز له اتخذ له هو صا من الاخلاف وان لم يتقدم اليه في ذلك قال ومذهب
 اسنن في الكلب العقور والجمل المصول انه لا ضمان على صاحبهما حال وان تقدم اليه قال وهو
 قول رابع في المسئلة وحيث اوجبنا في ذلك عزمنا على صاحب الجمل او الكلب فقال بن القاسم
 ان يكون في ماله وقال بن وهب على العاقلة وتثبت بالثأر واليمين عند بن القاسم وقال
 اصبح لا تثبت الا شهادة شاهدين بن ريشد وياق على قول بن وهب اي في الزامه العاقلة
 انه يستحق بما يستحق به دم الخطا من القسامة وغيرها **ص** وقصد قتله ان علم انه لا يندفع
 الابه **ش** يعني فان علم المصول عليه ان الصايل لا يرد عنه ويندفع الا بالقصد لقتل وقصد
 قتله ابتداء او يقتضي قوله انه لا يتقدم على قتله ابتداء اذا اظن انه يندفع بغير القتل
 وهو كذلك فقد قال بن العزالي لا يقصد قتله وانما يقصد الدفع فان ادى الى القتل
 فذاك الا ان يعلم انه لا يندفع عنه الا بقتله فجاز له ان يقصد القتل ابتداء **الشيخ**
 وقد يقال ينبغي ان يكون القتل هنا واجبا لان به يتوصل الى احيا نفسه لاسيما ان كان
 الصايل غير ادي اللوم الا ان يحل كلام القاضي على انه عكبه الدرب ولا يقبل منه اذا قتله
 دعوى انه قصد قتله كمن زعم انه اراد ان وجبه اذا لم يتقدم منه شكوي انتهى وقد ذكر
 اللخمي في باب القذف ان من قتل رجلا وقال وجده مع زوجتي انه يقتل به ان لم يكن الا
 مجرد قوله فان شهد له اربعة بما قال وانهم راوا العنز في العنز لم يقتل شيئا كان المقول
 او بكر بن القاسم وتكون الدية على عاقلة وقال المغيرة لاسي عليه وكذا نقل عن عمر رضي
 الله عنه فان لم تشهد بيته واي يطلع لم يقتل به محمد ان ظهر عذره مثل ان يرى يثقب
 عليه دارة فتسور عليه فقتله وزعم ذلك قيل ارايت لو كان ذلك فاشيا ظاهرا
 فقد كثر الذكر ولعله تقدم اليه واستغدي عليه ثم وجده في بيته فقتله فقال
 لا اظنه ينفعه ذلك لكوني ان يكون احد عصى ادخله بيته وقال سحنون اذا نادى
 بدوا شهد عليه بامراته او جاريته ثم قتل بعد ذلك لم يكن عليه شيء قال وكذلك لو شهد
 عليه وهو غائب وعلم ان المشهود عليه علم بذلك وعن بن القاسم مثله اذا قتل وقيل
 امرأة نفسه اللخمي وادامح ان يسقط القود بالسكينة وان كان بكر او برونه بالتشور
 او بالاشهاد عليه لاجل الغير وصح ان يسقط القود اذا شهد عدلان انه وجدها في الحاف
 وان لم يعاونا العنز في العنز **ص** لا يخرج ان قدر على الرب بلا مضيق **ش** يعني فان كان

المصول عليه بقدر على المروء من غير مضرة تحصل له لم يحز له جرح الصايل بن عبدة
السلام وقد اشار الشيخ عز الدين وغيره الى ان هذا من باب تغيير المنكر ومن ارتكاب
المفسدين فاذا كان المروء من غير مسقة يحيى من القتل والقتال بعين وهذا في غيره
المحاربين واما المحاربون فقد تقدم ان قتالهم جهاد **قلت** وقول الشيخ عز الدين انه من
باب ارتكاب احف المفسدين يريد به اذا كان الصايل يقصد اخذ مال الدار او اهلها واما اذا
كان قصده قتل الدار فليس هو به مفسدة بل واجب عليه واما هروبه عن الاهل او المال
ففيه اعذار الصايل على امر محرم وهو اخذ المال او ارتكاب احف المفسدين يريد به اذا
كان الصايل يقصد اخذ مال الدار او اهلها واما اذا كان قصده قتل الدار فليس هو
مفسدة بل واجب عليه واما هروبه عن الاهل او المال ففيه اعذار الصايل على امر محرم وهو اخذ
المال او ارتكاب الدنا الا انه اخف من المدافعة خشية قتل نفسه او نفس غيره ولا شك
ان حفظ النفوس مقدم على غيره والله تعالى اعلم **و** ما التفتة اليها لم يلا فغلب ربه وان كان
على قيمتها بغيره على الرجا والحواف لا يهراق ان لم يكن معاراع وسرحت بعد المذارع والافعل
الداعي **ش** اختلف العلماء في ضمان ما التفتة اليها من ذهب الى نفيه مطلقا لا يتوكل
عليه السلام في الصحيح جرح العجا جبار ومنهم من ذهب الى ثبوته مطلقا واليه ذهب يحيى
بن يحيى ونقله في التعليق عن مالك من رواية بن القاسم ومنهم من فصل بين الليل والنهار
وهو المذهب كما ذكره هنا والاصل فيه ما رواه مالك في الموطأ من سلا ان ناقة البراء بن عازب
فصلت حائط رجل فاصدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان علي اهل الحوايط حفظها
بالنهار واما افسدت المواشي بالليل ضمان على اهلها قال في الاستذكار وهو من مراسيل
الثقات وتلقاه اهل الحجاز وطائفة من اهل العراق بالقبول قال واما سقط الثمن
عن ارباب الماشية نهرا اذا اطلقت دون راع واما ان كان معاراع فلم يمنعها وهو قادر على
دفعها فهو المسلط لها وهو جنيد كالقائد والراكب والسائق والي هذا اثار يقول له لا يهراق ان
لم يكن معاراع وقال البايعي هذا الحكم يفتقر عندي بالموضع الذي يكون فيه الذرع والحوايط
مع المسارح فاما لو كان الموضع مختصا بالمذارع دون المسارح لصحت ربهما ما التفتت بالنهار
ايضا وقال بن رشد انما يسقط الضمان اذا اخرجها عن حملة مزارع القدية وتركها
بالمسرح واما ان اطلقها للبرعي قبل جودها عن مزارع القدية فهو ضمان وان كان معاراع
والضمان على الراعي ان يظط او ضيع قال وعلى هذا احمد اهل العلم الحديث والي هذا
اشار يقول له وسرحت بعد المذارع والافعل الراعي وفي الجواهر بعد ان حكى في الضمان نهرا
قال محمد بن حارث وهذا الكلام محمول على ان اهل الماشية لا يهملون مواشيهم بالنهار وعلى
انهم يجعلون معها حافظا وراعيا قال واما ان اهلها ضامنون انتهى وروي مطرف عن
مالك ان كانت المذارع كثيرة ممتدة لا يقدر على حراستها لم يكن على اربابها ان لا يخرجوها
الابرار وهذا كله صيب لا يكون من المواشي التي يشاها العدا على الذرع فان كانت كذلك وتقدم
الي اربابها ضما ما اصابته ليلا ونهارا باتفاق نقله في الاستذكار وروى عن مالك الماشية
في بلد لا ذرع فيه كانت بغرا او غنما او غيرها بن القاسم الا ان يحبسها اهلها عن الناس

بن حبيب وعن مالك ويا مراما مبيعها وان كره اربابها واختلف في الحيوان الذي
لا يمكن حراسته كالحمام والنحل هل يمنع اربابه من اخذ اذني الناس وهو رواية مطرف
عن مالك او لا يمنعون وعلى ارباب الذرع والشجر حفظه وهو قول بن القاسم وابن كنانة في المجموعة
وقال بن حبيب ايضا وقوله وان زاد على قيمتها يعني انا اذا قلنا بنطين ارباب الموصي
فانهم يضمنون ما اتلفت ولو زاد على قيمتها او قيمة ما اسندت وهو المشهور ومقابلته
ليحيى بن يحيى انما عليهم الاقل من قيمتها او قيمة ما اسندت وهو جار على ما قاله اصحابنا في
العبد الحاني وقرئ للمشهور بان العبد مكلف وكان العدم مستوبا اليه فلا يلزم اربابه
اكثر من قيمته والماسية لما كانت لا تقبل فالعدم مستوب الى اربابها اذ لم يجرسوها وحققوا
حليها فناسب ان يلزموا بما تلف بالغاما بلغ والله تعالى اعلم مطرف عن مالك وعليهم قيمة ما
اسندت على الرجا والخوف على ان يتم اولا يتم والله اشأ ربقوله بقيته على الرجا والخوف
قال في المجموعة وان لم يبد صلاحه مطرف ولا يثبت بالذرع ان يثبت بخلاف من الصعيرة
بن رشد وابن زرقون وعلى قول سمحون يستأنف لانه قال في الذي يقطع شجرة رجل ينتظر
بها فان عادت كحاليها فلا شيء على القاطع والاعزم ما نقص ولا يعزم السق والعلاج كجرح الحظا
في الدية والدواين راشد وفي التخرج نظرا لصاحب البهايم قد انتفع بما اكلت بهايه
وقاطع الشجرة لم ينتفع بشي واما اذا كان الحكم كذلك سواء انتفع القاطع بها واذهب عنها
بوقود نار او غيرا م لا فلا يتوجه الرد والله تعالى اعلم مطرف فان عاد الذرع بعد اخذ
القيمة معنى ذلك يرد لانه حكم مضي كما لا شبهة فيمن ضرب فذهب عقله فاخذ دية
الاسنين ثم عاد فلا يرد شي لانه حكم مضي وقيل يرد القيمة كما في جراح الدوة في البصر
باخذ دية ثم يعود انه يرد بها مطرف فان تاحر الحكم حتى عاد الذرع فلا قيمة ويوجب
المعند وقال اصبح عليه القيمة نقله بن يونس عنه مطرف وان عاد اقل وكان ما
اسند من ذلك ينتفع به فعليه قيمته كذلك ليس على الرجا والخوف وقال اصبح
بل على الرجا والخوف **باب** **اعناق** اعناق مكلف بلا محمد
واحاطة دين **ع** الاعناق مصدر اعتق يقال اعتق يعتق اعناقا والعنق فكال رقبة
المعتق وارتياع الملك عنه الجوهرى وهو الحرية وكذا العتاق بالفتح والعنقة بقول
منه عتق العبد يعتق بالكسر عتقا وعتاقا وعتاقة فهو عتيق وعتاق واعتقت انا وولدت
سولا عتاقة وهو من افضل الاعمال واعظم العزبات فقد روي في الصحيح انه عليه السلام
قال ايمان رجل اعتق امرا مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضوا من اعضائه من النار
وروي انه قال ايمان رجل اعتق امرا مسلما جعل الله وقا كل عضو من عظامه عضوا من عظامه
محرا من النار وايمان امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة جعل وقا كل عضو من عظامها عضوا من
عظامها محرا وعنه عليه السلام انه قال من اعتق امسين كاستحيا باله من النار ومن
اعتق ذكرا كذلك فالرجل يفتك رقبة من النار على حاجات به الا ثار يعتق عبد مسلم او
امتن مسلمين والمرأة يفتك رقبتا يعتق امسلة ولعل هذا لان دية المرأة على النصف
من دية الرجل فلا يفتك رقبة الا بامرأتين او برجل واما المرأة فيجمل لماه لك يعتق المرأة

وروي الترمذي عن أبي امامة وغيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقرب من هذا
اللعظ من التعديل بين الرجل والمرأة وان الرجل ينفك من النار بالرجل او بالمرأة والمرأة
بالمرأة وفي الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اعتق رقبة اعتق الله بكل
عضو من أعضائه من النار حتى العنق بالعنق وفيه الصانع قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يجزي ولد والوالدان حجة ملوكا فيستريه فيعتقه فكان الوالد لما كان سببا في وجود
الولد وكان ذلك من اعظم النعم فالذي يشبه ذلك اذ كان الولد لو ولد له من عدم الرق الي وجود
الحرية لان الرقبة معدوم واعلم ان عتق الاربع مثنا افضل اذا كان مسلما او احدا ديننا واصفنا
اذا كان الاربع مثنا كاذرا وغير مسلما فقال مالك عتق الكافر افضل لانه صلى الله عليه وسلم سئل
عن اي الرقاب افضل فقال انفسها عند اهلها واكثرها مثنا وقال اصنع بل عتق المسلم افضل
قالوا وهو الاقرب لان الذي يظهر ان السيد لا ينفك رقبته من النار الا بعتق عبد من بني اسرائيل
لانه لما كانت دينه على النصف من دين المسلم كان كالمراة **قلت** وفيه رخصة فانه يقتضي ان
عتق المرأة الذمية افضل من عتق الرجل المجوسي ولو كان اغلا ثمننا وقتضينا ايضا ان السيد
لا ينفك رقبته من النار الا بعتق اربع من نساء اهل الكتاب ويضع عشر رجلا من المجوس
وسف وعشرين امرأة من سائرهم ولم يقل بذلك احد والا حادث نزل على خلافه والله
يعالي علم وبالحكمة فقد وردت احاديث كثيرة في بيان افضلية العتق وعظم مرتبته واقصرنا
منها على ما سبق لان فيه الكفاية والعتق له ثلاثة اركان العتق والمعتق والصيغة
وكلامه الا ان في المعتق وهو كل مكلف لا حجر عليه ولم يحيط الدين بما له كما قال فاحترز بالمكلف
من الصبي والمجنون فان عتقهما لا يصح وكما لا يلزمهما العتق فكذلك لا يلزمهما اليمين اذا احسنا
بعد البلوغ والا فاقطع وكذا الوحلف المجنون على شيء ثم فعله في حال جنونه ويدخل في قوله
مكلف السكران فانه يصح منه على المشهور بخلاف الهبة لان الشروع متشوق للحرية وقوله
لا حجر لا يريد به نفي الحجر من كل وجه والا نكر مع قوله واحاطة دين معه وانما المراد
ان من اعتق فيما حجر عليه لا يصح عتقه فالزوجة يصح عتقها في الثلث دون ما زاد عليه
وكذلك المريض ولا يصح من السفيه مطلقا واختلف اذا صحت بعد حذو وجه من الولاية ولم يرد
وليه عتقه هل يلزمه ذلك ام لا اما لو اعتق ولم يرد الولي عتقه حتى خرج من الولاية فله
الرد وقوله واحاطة دين هو معطوف على ما قبله وهو قوله لا حجر اي ولا بد من كون السيد
حاليا من احاطة الدين بما له لانه حينئذ يكون قد تصرف في ملك الغير فلا ينفذ عتقه
وقد دل كلامه بفتاى الاحرورية على ان المفلس لا يصح منه العتق لان المفلس حقيقة من
فلسه الحائم وهو متاحر من احاطة الدين **مر** ولعذبه رده او بعضه الا ان يعلم ويطول
او يغيب مالا ولو قيل نفوذ البيع **من** الاشكال اذا دعي كلامه هنا للتقسيم والمعنى ولعذبه
من احاطة الدين بما له اذا اعتق ان يرد عتقه جميعه ان استغفره الدين او بعضه ان لم يرد
فستغفره الدين كما اذا اعتق عبدا يساوي مائة دينار والدين حمسون دينارا فيباعه
نصفه لعذبه ان وجد من يشتره كذا وكذا ويعتق نصفه فان لم يوجد من يشتره الا كذا
كاملا يبيع جميعه واختلف فيما بقي هل يصنع به ماشا وهو قول بن حبيب او يستحب له جعله في

عتق واليه نجي الممنوع ولو اعتق عبد من لا يملك غيرها وقيمتها أكثر من الدين ونحن ان بعنا
 منها بالخصم يفتي بالدين فانه يفتق بينهما على ايهما يباع للدين قاله بن عبد الحكم وقوله
 الا ان يعلم بطول يعني انه الرد المذكور معتد بما اذا لم يطل الزمان بعد علم العتق بالعتق
 فاما اذا علم بعتق المديان وسكت حتى طال ذلك ثم قام فليس له رد واختلف في مقدار الطول
 الذي يبطل مقال العتق فقال مالك ومسرة بن القاسم الطول الذي يدل على الرضى
 ان يثبت بالحرية وتثبت له احكامها بالموارثه وقبول الشهادة ولم يمنع ذلك العتق
 وقاله بن عبد الحكم اذا قال العتق لم اعلم بالعتاقه فله ذلك في اربع سنين لا في اكثر
 وقاله اصبح انما ذلك في التطاول الذي لعلمه انت على السيد فيه اوقات افاد فيها
 وقاله للدين قاله وينزل امر العتق انه علم بطول الزمان ولا يصدق انه لم يعلم قاله ولو
 تيقن شهادة قاطعة انه لم يزل عديا متصل العتق مع غيبة العتق وعدم علمهم لرد
 عتقه ولو ولد له سبعون ولدا وان اسير العتق ثم قام عليه العتق وقد اسروا فقال
 مالك لا يرد عتقه بن يونس ولو قال العتق علمت بعتقه ولم اعلم ان عليه ديناً يفتقر ماله
 وله مال ظاهر لم ينفعه والعتق ما من ولا حجة لمن علم في رد شي من عتقه وينفد من عتقه بعد
 دين من علم من قدر دين من لم يعلم بالخصم قوله او يفتقر ما لا ي و كذلك يفتقر رد العتق
 بان لا يفتقر العتق ما لا فاما اذا افاد مالا وقد اختلف فيما اذا رد المعتق حكم ثم افاد مالا
 قبل البيع او بعده فقال مالك ان افاد ذلك قبل البيع او بعد بيع السلطان وقيل
 اتقاده كانوا اصرار الان يبعد بالحيار ثلاثة ايام والى هذا التاثير قوله ولو قبل نفوذ
 البيع وقاله بن نافع لا يعرف هذا والذي لم ارد اعرف ان رد السلطان رد وان بيع في
 دين ولا يعتق بعد ذلك وان افاد مالا وفي مختصر الوفاق ان افاد مالا بقرب رد الحاكم البيع
 عتقوا وان طال ذلك للرحمن زمانا كانوا رقيقا واختلف النقل عن كتاب محمد بن الاشباح
 من يعزي اليه انه ان اسير بعد انقاد السلطان البيع بقرب ذلك رد البيع وحكي هذا عن
 الممنوع ومنهم من قال انما فيه ان اسير بعد بيع السلطان وقبل قسم الثمن رد البيع وان قسم
 الثمن وطال لم يرد وقاله بن نافع سوا قسم الثمن لا اذا انقاد البيع وتمت ايام الحيار لم يرد
 الممنوع وقوله بن نافع اقسسها لان العتق رد من اصله الحق فتقدمه فلا يعتق الا بعتق محدث
 وقد اكثر بن يونس وغيره من ذلك مسایل عتق المديان ولولا الاطالة والحرج عن العرض
 المقصود من هذا المختصر لجلبتها واكثرها ومن اراد استيعابها فعليه بالمبسوطات **ص**
 رقيقا لم يتعلق به حق لازم له **ش** هذا هو الركن الثاني وهو المعتق وان راد اليه الرقيق
 الذي لم يتعلق به حق لازم به فاراد بالرقيق القن ومن فيه شايبة حرية من مكاتب ويدر
 ومعتق بفضه او الى احد وام الولد واحترز بقوله لم يتعلق به حق لازم من العبد المجاني
 والمرهون والمستاجر وعبد المديان واحد المكا تبين فان بعضهم يتوقف صحة عتقه على
 اذن من له الحق وبعضهم يلزم فيه العتق لكن لا يظهر فيه اثار الحرية الا بعد سقوط الحق
 الذي لزم رقيقته لعبد السيد وقوله به اي بعينه فان **ق** فالعبد المرهون لم يتعلق
 الحق بعينه الا نري انه لو مات تعلق بدمه الداهن الذي هو سيد العبد لا بعينه

العنق ومع ذلك لم ينفذ فيه العتق قبل امتلاكه من الرهن فالحوا **اولا** منع تسليم
 ان الحق لا يتعلق بعينه نعم لم يخص فيه الدين ولا يلزم من استفا بعينه للدين ان لا يتعلق الحق
 بعينه سلما لكن لا سلم عدم نفوذ عتقه قبل امتلاكه بل ينفذ ونقص على الداهن بتحمل الحق
 وقد نص على ذلك في كتاب الرهن من المدونة واما نصب رقيقا لكونه موقولا المصدر الواقع
 في صدر الباب والمعنى انما يصح اعتاق مكلف رقيقا الى اخره وهو كقولك بعبيتي ضرب ربي عذرا
مر بك الرقبة والتحرير وان في هذا اليوم **ش** هذا هو الركن الثالث وهو الصيغة واسرار
 الى انها تنقسم على قسمين مترج وكناية وبدا بالصرح وذكر منه لفظين فك الرقبة والتحرير
 فاذا قال السيد لعمدة فككت رقبتك من الرق والعبودية وبحود لك عتق عليه
 وكذلك انت حر واما ذكر هذين اللفظين بصيغة المصدر اشارة منه الى ان كماله
 اشتق منهما هو مشلما في الدلالة على خلاص الرقبة من الرق وهو لك منصوص عليه قال
 في المدونة ومن قال لعمدة ابتداء لاسيل لي عليك ولا ملء لي عليك عتق وان علم ان هذا
 الكلام جواب لكلام قبله صدق في انه لم يرد به عتقا ولم يلزم به عتق فان قال انت حرة
 وقال لم ارد الانثا واما اردت الكذب ففي المدونة لا يقبل منه ظاهر ولا فيما بينه وبين
 الله تعالى وقال استسب يقبل قال المحمدي وهو احسن ان صدقته الامة والام يلزمه قوله
 وان في هذا اليوم كونه في المدونة ففيها وان قال له انت حر اليوم عتق للابد وان قال
 انت حر اليوم من هذا العمل وقال انما اردت عتقه من العمل ولم ارد الحرية صدق في ذلك
 مع يمينه ويلزمه ان لا يستعمله في ذلك اليوم **ص** بلا قربة مدح او خلف او دفع مكس **ش**
 يعني انه ما تقدم من ان من خاطب عبده باحدى الصيغتين المتقدمتين او ما شق منها
 يلزمه عتقه مقيد بما اذا لم يكن هناك قربة تصرف اللفظ عن اداة العتق فان كانت
 هناك قربة فلا يلزمه وسوا كانت قربة مدح او قربة خلف او قربة دفع مكس
 قال في المدونة ومن عجب من عمل عبده او من شيء رآه منه فقال ما انت الا حر فلا شيء عليه
 في الغيب ولا في العضا وفيها ايضا في عبد طبع لسيدة طبعها فاعجب طبعه فقال انت حر
 فقامت عليه بذلك بينة فلا شيء عليه لان معنى قوله انت حر الفعال قال ولو متر
 على عاشر فقال هو حر ولم يرد بذلك الحرية فلا عتق له فيما بينه وبين الله تعالى وان
 قام بينة لم يعتق ايضا اذا علم ان السيد دفع بذلك القول عن نفسه ظلماء
 المحمدي ولو قال العاشر لا ادعك الى ان تقول ان كانت امة فهي حرة فان كان ذلك
 بعيرنية العتق لم يلزمه شيء وان نوي العتق وهوذا اكران له ان لا يبيعه كانت
 حرة لانه لم يكره على النية وكذا يكون مثلا لا لغير نية الحلف وما قبله لقوله
 او دفع مكس **فدوع** سعة الاول قال بن القاسم في كتاب محمد اذا
 قيل له في عبدة من رب هذا العبد فقال لا رب له الا الله تعالى وقيل له كم
 اتمون هو فقال لا او قيل له الله هو فقال ما هو لي فلا شيء عليه في ذلك كمن قيل
 له ان امرأة او هذه امرأتك فقال لا فلا شيء عليه ان لم يرد طلاقا ولا يمين عليه
 وقال عيسى بن حنبل فيه وفي العتق **ش** في فيه ايضا وفي العتبية عن ابن

القاسم فيمن سئل عن أم ولده فقال ما هي الا حرة فلا شيء عليه ان لم يرد العتق له
 الثالث قال في المدونة اذا قال لأمته هي اختي او لعبدته هو اختي فان لم يرد
 به الحرية فلا عتق عليه **سابع** قال محمد بن القاسم اذا شتم عبده حردا
 فاستغدي عليه الحر سبده فقال هو حر مثلك قال لاراه حردا **الحامس** قال
 سحنون اذا قال السيد لعبده بضد قت عليك بعلمك او حردا حرك او حرد مثلك حيا نك
 فهو حر وخرج الممن فيها خلافا من الخلاف في أم الولد اذا صوم وطبها هل يلزمه تعجيل
 عتقها ام لا ليقا ارض الحباية عليها ورد هذا التخرج بان موجب العتق في مسيلة
 سحنون انما جاء من لفظة الظاهر في اخراج الملك فادعاه بعد ذلك انه اراد
 بقا الارش وشبهه مخالف لما دل عليه لفظة جلام ام الولد اذا احرم وطبها
 فان السيد يلزم فيها حرية وانما لزم ذلك بفعله والفعل لا يدل بنفسه فكان
 اصعق وكتبه نظرا لا خوف **سادس** قال سحنون ايضا اذا قال له بضد قت
 عليك مجرا حرك وانت حر بعد موافق فهو كام الولد قال **اللمني** يريد ويعتق
 من راسر ماله وقد اختلف في هذا الاصل هل يكون من الثلث ام لا **السابع**
 قال في المدونة اذا قال لعبده تغال يا حرد لم يرد بذلك الحرية انما اراد
 انك تعصيني فانت في معصيتك اي كالحرف فلا شيء عليه في الغتيا ولا في الغتيا
 ولا في الغتيا **قال** ما لك في المرأة تقول لجارتها يا حرة والرجل يقول ل
 لعبده يا حردا انما انت حر علي وجه انك لا تطيعني فليس هذا بشي **ص** وبلا ملك ك
 اوسيل لي عليك الا بكواب **ش** هكذا قال في المدونة وقد قدمناه فوق
 هذا فقوله وبلا ملك معطوف على قوله بلك الرقبة ومراة لا ملك لي عليك
 ولا سليل لي عليك فحذف من الاول دلالة الثاني عليه كما جاز قطع الله يد ورجل
 من قالها اي يد من قالها ورجل من قالها **ص** وبكوهبت لك نفسك وبكاسقني
 او اذهب او اعرب بالنية **ش** تقدم ان الصيغة تنقسم الي قسمين صريح وقول
 تقدم وكناية وهو المراد بهذه الالفاظ قال في المدونة ومن قال لعبده قد
 وهبت لك نفسك وعتقتك او بضد قت عليك بعتقتك فهو حر قبل ذلك العبد
 ام لم يقبل قال **ع** غير اذا وهبه فقد وجب العتق فلا ينظر في هذا اقبوله
 كالطلاق اذا وهبها اياه وهو تغيب وليس بخلاف وطا هم عدم الاحتياج الي النية
 في قوله وهبت لك ونحو وهو مراد الشيخ هنا وانما اعاد الحرف مع قوله
 وبكاسقني وعليه فقوله بالنية متعلق باستقني وما بعده وقد اعترض الشيخ
 قول ابن الحاجب وشروط الكناية بالنية بان هذا لا يكاد يوجد في وهبت لك نفسك
 ونحوه ثم ساق عليه كلامه في المدونة وكلام الغير فيها قال وانما ما ذكره في
 اعرب واذهب فطا هو يريد لان ذلك غير مستعمل في الفاظ العتق فلا بد فيه
 من النية قلت وكذلك قول السيد لعبده استقني الما ونحوه لا يكون مجردة
 موجبا لفك الرقبة من ملكه حتى تعجب النية والله تعالى اعلم **ص** وعتق علي

البائع ان علق هو المشتري على البيع والشراء **ش** يعني ان السيد اذا قال
في عبدة ان بعته فهو حر وقال شخص ان اشتريتك فهو حر ثم باعه منه فانه
يعتق على البائع دون المشتري ويرد الثمن فقوله على البيع والشراء من باب
اللقن والمشور على الترتيب ولا بد في كلامه من حذف والمعنى واعتق العبد على البائع
ان علق عتقه على البيع دون المشتري ان علق عتقه على الشراء ذلك وا علم
ان التعليق تارة يكون من البائع على انفراد وتارة من المشتري فقط
وتارة منهما معا والذي اراه الشيخ من ذلك هنا هو الصورة الثالثة
وقد استعني رحمه الله تعالى ببيان الحكم فيها عن بيانها لان معرفة
المركب تستدعي معرفة اجزائه فقوله السيد لعبده ان تعتك فانت
حر اصد جزي المسئلة التي ذكر وقوله الاجني لعبدي ان اشتريتك فانت
حر هو الجزئي الثاني والتامع منها هو ما ذكره هنا والمردود من المذهب
العتق واليمين في الصور الثلاثة قال في المدونة قال مالك ومن قال لعبده
ان تعتك فانت حر فباعه عتق على البائع ورد الثمن ولو قال له رجل مع ذلك
ان اشتريتك فانت حر فاشتراه فعلى البائع يعتق لانه من يمين بيمين قبل
ملك الثاني وقال فيها بعد ذلك ومن قال لعبده ان اشتريتك او ملكته
فهو حر فانه اذا اشتراه او ملكه عتق عليه ولذا كذا الحكم في الصور الثلاثة فاما
الصورة التي ذكرها الشيخ فالمشهور فيها ما قال وهو مذهب المدونة كما سبق
وحكى ابن عبد السلام فيها عن بعض ثواليف المتأخرين قوله بلذوم العتق
على المشتري دون البائع واما الصورة التي وقع التعليق فيها من البائع فقط
فقوله لعبده ان تعتك فانت حر فالمشهور ايضا انه يعتق عليه ابن يونس
وقال بن سحنون عن ابيه عن ابن نافع عن عبد العزيز بن ابي سلمة انه كان
يقول لاشي عليه اذا باعه وقال له عبد الملك قال لانه انما جئت بعد ثبات البيع
فكانت حنت فيه وهو في ملك غيره قال وهو قول اهل العراق سحنون وقوله
مالك اولى لان ما يفعله البائع وهو في ملك غيره قال وهو قول اهل العراق
سحنون وقوله مالك اولى لان ما يفعله البائع من البيع سابق على ما يفعله المشتري
من الشراء اولى ان يعتق عليه يريد لان العتق يلزم البائع بقوله بعته قبل
ان يقول المشتري قبلت ورجحه بعضهم بان العتق معلق على البيع وهو فعل البائع
وفعله قوله قبلت ورد بان البيع الذي هو العتق معلق على البيع وهو فعل البائع
وفعله قوله عليه هو الحقيقة المعروفة وهي مركبة من قول البائع والمشتري
معاً وذلك ملذوم قطعاً لنقد الملك المتناهي لا عتاق البائع واعتدرا بين الموان
عن المشهور ايضا بان البيع والعتق وقفاً معاً فلزم اقوالها وهو العتق والدليل
عليه انه اقوى تقديمه في الوصية وتكميله على التوكيد وعبر ذلك ورجحه بعضهم
ورأي ان المعية حاصلة في الزمان ولا تنافي في سببية البيع على الاعتاق فانت

التقدم بينهما من تقدم العلة على المعلول مع انها موجودة في زمان واحد
 ابن عبد السلام وهذا الكلام وان كان معقولا من حيث الحيلة الا ان كون البيع
 علة للعتق انما هو بالجعل وكونه علة لنقل الملك بالشرع بحيث لا ينفك احدهما
 عن صاحبه وهذا المعلول منافي لذلك المعلول واعتذر عنه القاضى اسمعيل
 بان التقدير ان يعتق فانت حر قبل بيعي اياك وهو ضعيف ومنهم من قال
 معناه اذا اردت بيعك فانت حر ومنه نظرا انه يقتضي انه يعتق عليه
 عند ارادة ذلك ولو لم يحصل منه بيع الا ان يقال لا يتحقق منه ارادة البيع الا
 بعد العقد وهذه الاعتذارات الاربع تاتي ايضا على المشهور في الصورة
 التي ذكرها الشيخ واختلف اذا اعتق على البائع في الصورة التي وقع التعليق
 فيها منه فقط هل يقتضي حكم ام لا ولزوم العتق على البائع في مسئلة
 التعليق منه ومن المشتري تعلق القول بعدم الاتفاق وادان القرض البيع وعتق
 عليه بقي مال العبد للبائع ان اشترعه او وقع البيع مبهما قبل العتق فان
 استثناه المشتري كان للعبد لا يتقاضى بيعه فان اهلك البائع الثمن قبل
 نقض البيع لم يرد عتق العبد واتبع سيده بالثمن بعض الاشياء وهذا على قول
 سمعون واما على قول ابن الموار والقاضى اسمعيل فالحال للعبد لان العتق
 سبق البيع بن عبد السلام ومنه نظرا **قوله** قال ابن سمعون
 عن ابيه وان خلق مجرية عبده ان باعه فباعه مبيعا فاسدا فلا ارادة حاشا
 بن يوسف وقال ابن الموار حينئذ ويعتق عليه وهو ضوابط وكذا رحمه عبد
 الحق فقال والذي في كتاب ابن الموار احيط على اصولنا في البيع الفاسد من
 انه في ضمان المشتري اذا قبضه قال ولو باعه على انه للمشتري بالخيار
 فلا حينئذ حتى ينقطع الخيار ويتم البيع واما الصورة الثالثة وهي التي وقع
 التعليق فيها من المشتري فقط فالذهب فيها لزوم العتق عليه وقد
 قدمناه عن المدونة لكن بقي منها فروع يقع التنبه عليها فربما ان شاء الله
 تعالى وقد اشار الي بعض فروعها بقوله **ص** وبالا ستر الفاسد في ان
 اشترى منك **ص** يعني وكذلك يعتق العبد على المشتري اذا علق عتقه على
 اشترائه فاستراه شرا فاسدا **قوله** في المدونة وان قال انا اشترى
 فلانا فهو حر فاستراه شرا فاسدا فانه يعتق عليه ويلزمه قيمته وسدد
 الثمن من اشترى عبدا بثوب فاعتقه بغيره فبطلت قيمة العبد وفيها فاشترى
 بعضه عتق عليه جميعه ويعوم عليه نصبت شريكه ان كان مليا كن **قوله**
 كل مملوك له حر وله انصاف بمالك فانه يعتق ما يملك منهم ويقوم عليه بقيتهم ان كان
 مليا وفي العتقة عن بن القاسم اذا قال اول عبد ابتاعه وهو حر فاشترى شيئا
 صنفه واحدة فانه حينئذ في جميعهم ثم استدل عليه بن قال اول عبد ابتاعه
 فابتاع نصف عبد فانه يقوم عليه باقى العبد **ص** كان اشترى نفسه فاسدا

ش يعني وكذلك يعني عتق العبد اذا اشترى نفسه من سيده شرا فاسدا ولا يتحقق
 البيع للفساد لان الشرع منشوف للهدية وفاسدا صفة لموصوف بخذوف
 دل عليه ما قبله والتقدير شرا فاسدا **و** والشقص والمدبر وام الولد وولد
 عبده من امته وان بعد بيمينه والانشاء بين يملكه اولي او رقيق او عبيد
 او مما ليكي **ش** هذا محمول لفعل محذوف دل عليه قوله وعتق علي البايع الي
 اخذه والمعنى وكذلك الدقيق علي السيد السقف والمدبر وما ذكرتهما في قوله
 كل مملوك امته حرا وكل مملوك لي حرا ورقيق او عبيد او مما ليكي احدا قال
 في المدونة ومن قال كل مملوك لي حرا في غير يمين او في يمين حنت بها عتق عليه
 عبده ومدبره ومكاتبه وامهات اولاده وكل سقصف في مملوك ويقوم عليه
 بيمينه ان كان مليا ويعتق عليه اولاده عبده من ابائهم ولدوا بعد بيمينه او
 قبل لان الاولاد ليسوا بملك لا بايهم انما هم ملك للسيد والي هذا ان يقول
 وان بعد بيمينه اي وان ولد بعد ذلك لكن طاهر كان على حنت او بر وهو
 خلا فظاهر المدونة ابن يونس قال ابن الموارث انما يعتق ما ولد لعبيده
 بعد اليمين في بيمينه لا فعلن لا في بيمينه لا فعلت والي هذا رجح ابن القاسم
 لانه في بيمينه لا فعلن على حنت حتى يرقا ذاقاته البر لدمه العتق ووجب
 ان يعتق عليه كما ولدته من امته بعد اليمين ابن يونس ولا خلاف في ذلك
 واما في بيمينه لا فعلت فهو على بر فان كن امته حوامل يوم اليمين دخله
 الولد في اليمين واما ما حملن به بعد اليمين فتقبل يدخل وقيل لا يدخل وهو
 اصوب وحكي ذلك عن القاضي في قوله **قلت** فاما ان يقيد كلام الشيخ
 بما اذا كان علي حنت او حمل في مسلة البر على ما اذا كن حوامل يوم اليمين
 او حمل علي اطلاقه ويكون خرا في البر على احد القولين كما علمت وات ريقوله
 والانت الي ان حكم العتق المعلق وعنه مما ذكر سوا وقد صححتهما جميعا في الكلام
 السابق من المدونة كما علمت وقوله فبين يملكه اي حين اليمين واطلق من علي
 الذكور والانات وهو مذهب الاكثرين علي ما نص عليه ابن الحاجب في
 اصوله واما مما ليكي فالذي يرجع اليه سمحون وهو مذهب المدونة ان
 يشمل الذكور والانات وحكي الاتفاق في غياض الاتفاق علي ان رقيق يتناول
 الذكور والانات واختلف في عبيد في المذهب انه يختص بالذكور وقال
 فضل يشمل الانات ايضا وضوية اليمن واستدل له بقوله تعالى وما ربك
 بظلام للعبيد ولانه من الجمع الكبير قال في البيان ونقل ابن سمحون عن
 ابيه انه رجح الي دخولن وقال اذا مدعت علي الاول فقيل ابن يونس
 اذا كان له امه حوامل فانه يعتق عليه ما اتين به من علام لا قبل من ستة
 اشهر من يوم قوله وذلك اذا لم يكن الحمل ظاهرا وكان الزوج مرسلا
 عليها وان لم يكن الزوج مرسلا عليها او كان الحمل ظاهرا فانه يعتق عليه

ما اتين به الخمسين **مر** لا عبيد عبيد **ش** يعني خلا في عبيد عبيد فانهم لا
 يعتقون عليه اذا قال كل من املكه حرا وغيره من اللفاظ السابقة وسوا
 كان في يمين او غير لعدم تداول اللفظ لم قال في المدونة باثر المسئلة السابقة
 واما عبيد عبيد وامهات اولادهم فلا يعتقون ويكونون لم تبعين يوشى قال
 في هذا الكتاب يعني كتاب العتق اذا قال عبيدي احرار لا يعتق عليه غير عبيد
 وقال في كتاب الدار ورعين حلف ان لا يركب دابة فله ان يركب دابة عبيد انه
 حاش فقبل ان ذلك منه اخلافا في قول ومن الناس من فرق بينهما فقال ان
 الامان شرعي فيها البيات والمث فيدركه في دابة عبيد المحلوف عليه ما يدركه
 في دابة الرجل نفسه فلذا ساءل بينه وبين عبيده **قل** لعله يشترى بقوله
 من الي الخي فانه فرق بينهما بنحو هذا العزق وزاد فيه ولا ان الحث يقع باذي سب
مر كملكه ابد **ش** يعني انه لا يعتق عليه عبيد عبيد في اللفاظ السابقة كذلك
 لا يعتق عليه من في ملكه اذا قال كل مملوك املكه ابد احرار لان ذلك محمول على الاستقبال
 لا قرآن كلامه للفظه الابد الدالة على الاستقبال وكذلك لا يعتق عليه من
 يملكه في المستقبل لتخيمه المودي للخرج والمشفة كما قالوا ان من قال كل امرأة
 انتر وجهها طالق فلا شيء عليه للخرج ولهذا لوقا املكه ابد عشرين سنة او ثلاثين
 للزمته اليمن ووقع في المدونة في ذلك اضطراب في الدوابة ففي العتق الاول
 منها ومن قال كل مملوك او جاريته او عبيدا استريه او املكه في المستقبل فهو
 حر في غير يمين او في يمين حث بها فلا شيء عليه فيما ملك او يشتري كان عنده يوم
 حلون رقيق ام لا الا ان يعين عبيدا او يخرجه جنسا او يلد القوله من الصقالبة
 او البربر او من مصر والشام او في ثلاثين سنة فليزمه ذلك وهو كمن عم او حقر
 في الطلاق ثم قال ومن قال ان دخلت هذه الدار ابد اكل مملوك املكه حر
 قد خلا لم يلزمه العتق الا فيما ملك يوم حلف فان لم يكن له يوم يملك مملوك فلا شيء
 عليه فيما يملك قبل الحث او بعده قال اشهب ولوقا ان دخلت هذه الدار
 فكل مملوك املكه ابد احر فدخلها لم يعتق عليه ما عنده من العبيد لانه انما
 اراد ما يملك في المستقبل كما لو قال كل مملوك املكه ابد احر وكل امرأة انتر وجهها ابد
 طالق فلا شيء عليه فيما عنده من عبيد او زوجة بن يوشى وقول اشهب وفاق
 لقول بن القاسم لان بن القاسم تكلم على اثبات الابدية في الدخول واشهب
 تكلم على اثباتها في الملك ثم قال بعد ذلك وان قال ان فعلت كذا ابد اكل
 مملوك املكه من الصقالبة حر لزمه العتق ان حث في كل ما يملكه من الصقالبة
 بعد يمينه من يوم حلف الا ان يكون نوي بما يملكه من يوم حث فله نيته فانظر
 كيف جد كلامه في هذه على الاستقبال فلم يلزمه عتق ما في ملكه وحمله في قوله
 ان دخلت هذه الدار ابد اكل مملوك املكه حر على عمومته فالزمه عتق
 ما في ملكه قبل بعضهم على الخلاف كسحنون وحملها بعضهم على الوفاق ومعني

ما هنا عنده انه لم يكن له يوم حلف عبد صغلي واليه ذهب ابن ابي له
رمنين وابن لبابة وهو نص ما في كتاب محمد وقد جاتي بعض الروايات
فكل مملوك املكه بعد ذلك حكاها ابن ابي رمنين وعليها فلا اشكال في لفظ المدونة
والله تعالى اعلم **مر** ووجب بالنذر ولم يقض الا بيت معين **ش** يحق في المدونة قال
فيها ومن بت عتق وعبد او حث بذلك في يمين عتق عليه بالقضاء ولو نذر عتقه لم
يقض عليه وامر بعتقه لان هذه اعادة جعلها الله من عدا البر فهو من يها ولا يجبر
عليها فتولاه ووجب ابي العتق وحذفه للدلالة عليه كما حذف الصبر والحرف بعد
قوله ولم يقض والتقدير ولم يقض عليه الا بيت معين كما لو قال عتدي فلان حراه
ومعتق او حق ذلك ابن يونس بعد كلامه في المدونة وقال اسهب اذا قال لله
على عتق رقيق فامر بعتقهم فقال لا افعل قضى عليه بعتقهم وان قال انا افعل
ترك ذلك وان مات لم يعتقوا في ثلث ولا غير قال ابو اسحق وكانه عنده اوجب على
نفسه الفعل كما اذا اوجب هبة لمعين انه يجبر على انفاذها وكان ابن القاسم لا يكون
عنده الايجاب الا بان يعتق واما قوله لله على اذا عتق فانما هو كما بعد ان
يفعل اذا لفظ الايجاب ان يقول انتم احرار قال وهو يقول لو قال لله على ان
اصوم لوجب عليه الصيام وكان موثقا في تركه الا ان الصوم لا يقضى به عليه
مر وهو في خصوصه وعمومه ومنع من وطئ وبيع في صبغة الحنث وعتق عضوه
وعليه للعبد وجوابه كالطلاق الا لاجل واحد كما قلنا فله الاختيار وان حملت فله
وطئها في كل طهر مرة **ش** يعني ان العتق يستوي مع الطلاق في التخصيص والتعميم
اي فيلزم مع التخصيص كقوله كل مملوك املكه من الصقالبة او البربر او من جنس
كذا اذا قال من مصر او الشام او بلد كذا او ابي عشرين سنة او ثلاثين سنة
وكن ذلك ولا يلزمه ان عم كقوله كل مملوك املكه حر وحق ذلك لعدم الحرج والمشقة
وقد تقدم بحق ذلك عن المدونة وقال في احده وهو كمن اعم او حص في الطلاق واما
منع السيد من وطئ الامة المحلوف بعتقها في صبغة الحنث فقد نص عليه ايضا
في المدونة وغيرها وقرئ فيها بين الحنث والبر جعله في الحنث ممنوعا من الوطئ
دون البر وسأوي في ذلك بين الزوج والامه قال فيها ومن حلف بعتق ان فعلت
كذا او لا فعل كذا فهو على بر ولا يحنث الا بالفعل ولا يمنع من بيع ولا وطئ وان مات
لم يلزم ورثته عتق وان قال ان لم افعل او لا فعلن فهو حائث يمنع من البيع
والوطئ ولا يمنع من الخدمة فان مات قبل الفعل عتق رقيقه في الثلث اذ
هو حث وقع بعد الموت ولو قال لامته ان لم تدخل انت الدار او تغلي كذا فانت
حرة او لذو حته فانت طالق او قال ان لم يفعل فلان كذا فعبد حر وحق طالق
منع ايضا من البيع والوطئ وهو على حنث ولا يضرب له في هذا اجل الا في المرأة
واما يضرب له ذلك في يمينه ليفعلن هو فاما هذا فان الامام يتلوم له فقد
ما يري انه اراد من الاجل في تأخير ما حلف عليه ويوقف لذلك الزوج والامة

يعني ان العتق يستوي مع الطلاق في التخصيص والتعميم
اي فيلزم مع التخصيص كقوله كل مملوك املكه من الصقالبة او البربر او من جنس
كذا اذا قال من مصر او الشام او بلد كذا او ابي عشرين سنة او ثلاثين سنة
وكن ذلك ولا يلزمه ان عم كقوله كل مملوك املكه حر وحق ذلك لعدم الحرج والمشقة
وقد تقدم بحق ذلك عن المدونة وقال في احده وهو كمن اعم او حص في الطلاق واما
منع السيد من وطئ الامة المحلوف بعتقها في صبغة الحنث فقد نص عليه ايضا
في المدونة وغيرها وقرئ فيها بين الحنث والبر جعله في الحنث ممنوعا من الوطئ
دون البر وسأوي في ذلك بين الزوج والامه قال فيها ومن حلف بعتق ان فعلت
كذا او لا فعل كذا فهو على بر ولا يحنث الا بالفعل ولا يمنع من بيع ولا وطئ وان مات
لم يلزم ورثته عتق وان قال ان لم افعل او لا فعلن فهو حائث يمنع من البيع
والوطئ ولا يمنع من الخدمة فان مات قبل الفعل عتق رقيقه في الثلث اذ
هو حث وقع بعد الموت ولو قال لامته ان لم تدخل انت الدار او تغلي كذا فانت
حرة او لذو حته فانت طالق او قال ان لم يفعل فلان كذا فعبد حر وحق طالق
منع ايضا من البيع والوطئ وهو على حنث ولا يضرب له في هذا اجل الا في المرأة
واما يضرب له ذلك في يمينه ليفعلن هو فاما هذا فان الامام يتلوم له فقد
ما يري انه اراد من الاجل في تأخير ما حلف عليه ويوقف لذلك الزوج والامة

أكره الامة

او الاجنبي فان لم يفعلوا ذلك اعتق عليه وطلق الا ان يريد الحران للامة
على ما يجوز له من دخول دارا وعين فله اكرهها ويسر ولومات الخالف في
التلوم فأت على حث وعنت الامة في التلث وترثه الزوجة وقال استهب لا تعتق
الامة في التلوم من الموان ولا يبلغ بالتلوم اكثر من اجل الايلا لان بعض الناس يرى
ذلك شهرا واقل واكثر على قدر ما يرى انه اراد يمينه وكذا بن يوسف في كتاب
الايلا قال فان لم يصرف له احدا حتى يرضى قدر ما يرى انه اراده وقع عليه
الطلاق وقال مطرف لا يقع حتى يحكم به وقوله في الامة الا ان يريد اكرهها هذا
اذا كانت له نية والا فهو محمول على الطوع فان اكرهها لم يسر وكذا ان اكرهها وطاعة
لان طوعها اكرهه واما الذوجة فلا يجوز اكرهها فان فعل عصى وبرد وان اراد اكره
الامة فأت لم يسر باكرهها الورثة اياها فان اعتق عمو من عبده او امته عتق
عليه الجميع كما اذا طلق عمو من زوجته قال في المدونة ومن قال لا لعبده
يدل على حرة او رجل حرة عتق عليه جميعه واختلف هل يتوقف عتق الباقي على حكم
قال اللجن وهو المعروف من المذهب وهو مذهب المدونة في كتاب الجنائيات
او يسري ولا يتوقف على الحكم وهي رواية نقلها القاضي عبد الوهاب وهو ظاهر
ما تقدم عن المدونة لقوله عتق عليه جميعه ولم يقتد ذلك حكم ولا غيره وحكي اللحن
فيها وفيما اذا كانت فيه بقية لعنه ثلاثة اقوال فقال واختلف قول مالك
هذ يكون بقية العبد عتقا بنفس العتق الاول او بعد الحكم فقال مرة يكون
عتقا كله بنفس العتق الاول وقال مرة بعد الحكم وقرئ مرة فقال ان
له جميعه فاعتق بعضه كان عتقا كله بنفس العتق وان كان له شريك فعتق
بحكم واختار هو وقوفه على الحكم فيها قيل وهو ظاهر المذهب وقوله
وتملكه للعبد وجوابه اي وحكم العتق في ملكه للعبد حكم الطلاق في ملكه
للزوجة وجواب العبد فيه كجواب المرأة في الطلاق قال في المدونة على
ما اختصر بن يوسف قال ابن القاسم ومن ملك عبده العتق فقال له اعتق
نفسك في مجلسك هذا وفوض اليه فقلت ل العبد اخترت نفسي فان قال
العبد نويت بذلك العتق صدق وعتق لان هذا من اصرف العتق وان لم يسره
به العتق فلا عتق عليه وقال غير اذا قال لعبده عتقك في يدك او امرتك في
يدك في العتق فقال العبد اخترت نفسي انه حر وان راعى انه لم يرد بذلك
العتق كما يكون ذلك في الملكة طلاقا وان لم ترده بن يوسف حكى عن بعض اصحاب
الفرزدق ان الفرزدق بن القاسم بين قول العبد اخترت نفسي وبين قول الملكة
اخترت نفسي ان الزوج انما يملكها في ان تقيم وتنفارق والعراق لا يكون الا بطلا
فاذا قالت اخترت نفسي علمنا انها ارادت الطلاق واما العبد فيمكن ان يختار
لنفسه البيع لانا وحدناه بفارق سيده ويجوز من يده عباي شئ من البيع
والنية والصدقة فلا يكون قوله اخترت نفسي عتقا حتى يبرده واما الذوجة

فلا يخرج من عصمته الا بالطلاق **قلت** وعلى هذا في تشبيه الشيخ
الجواب هنا جواب تملك الزوجة في الطلاق نظير يونس وقال شيخنا انما فرق
ابن القاسم بينهما لان العبد انما ملكه عتقا صراحا فاجاب بغير صريح العتق فلا
يكون عتقا حتى يريد له ولو اجابه بصريح العتق مثل ان يقول قبلت عتقي او
اعتقت نفسي كان قد ظهر لنا انه قبل ما جعل اليه ويكون حسيذا عتقا كالمجنونة التي
اجابت بما جعل لها فلما عدل العبد ان يجيب بصريح العتق واتى بلفظ محتمل كانت
كالمجنونة تقول قبلت امري انها تسيل ما ارادت بن يونس وهذا كله استنباس
الا ترى ان المطلقة اذا قالت قبلت نفسي انها تطلق وان اجابت بغير ما جعل له
اليها وانما فرق بينهما لان هذه الالفاظ انما وردت في تحبير النفس بنفس العتق
عليها فكان اضعف رتبة مما ورد بالنفس ومع ذلك فقوله استنب استنباحوط للعتق
وبه اقول يريد بقوله استنب ما حكاه عن غير ابن القاسم لان المراد بالغير هو
استنب قال ابن الموارث عن ابن القاسم وان قال له العبد قد اخترت امري او
قبلت امري ونوي العتق فذلك له وان لم ينو فليل له ذلك بيدك ان سئلت له
فاعتق نفسك او دفع والتشبيه في قوله كالطلاق راجع الى جميع المسائل التي
قبله وقوله **الا لاجل يعني** فلا تشبه اي البايان في ذلك لان الطلاق الي اجل
يبيع مجزا لكونه يوري الي نكاح موقت وقد منع الشرع والعتق مجزا الي اجل ولا
يبيع الا بعد انقضاء الاجل قال مالك في المدونة ومن اعتق الي اجلات لا بد منه
فله ان يتبع بمن اعتق بالخدمة الي ذلك الاجل ويمنع من البيع والوطي ابن يونس
لانه وطى الي اجل معلوم فاشبهه نكاح المنة وقوله واحدا كما فله الاختيار يعني
وكذلك يختلف حكم الطلاق والعتق في هذه المسئلة فاذا قال لزوجتي احدا
طالق ولم يكن له نية او كانت وليستها فانها يطلق زمتا عليه بخلاف ما اذا قال
لامتيه احدا كاحدة ولم تكن له نية فانه مخير في عتق ايها شاء ولذا ذكر ذلك
منكوا للفقهاء المتأخريين للسببية اي حسب كون العتق محالفا في ذلك حكم الطلاق
وانه لا يعتق عليه غير واحدة بيئت له الاختيار في التعيين قال في المدونة
ومن حلف بطلاق زوجته فحنت او قال احدي امراتي طالق فان نوي واحدة
طلقت التي نوي خاصة وصدق اي بغير تعيين قال وان لم تكن له نية او
نوي واحدة فان نسبها طلقت كلن وهذا مذهب الجمهور ومذهب المذنبين
انه يحد كما يعتق قال وان حجد فشهد عليه كان كمن لا نية له ومن قال
راس من رقيق حرا وقال لي واحد منهم حرو لم ينو واحدا بعينه فهو مخير في
عتق من شاء منهم بخلاف الطلاق وهو كقوله راس من رقيق في السبيل او الماكن
فهو مخير فمن شاء ولو كانا عبيدين فنوي احدهما عتق من نوي وصدق في
نية بلايين ورفق بين العتق والطلاق على مذهب المصنفين بان العتق
يتبع بعض ويجمع في احدهم بالسهم بخلاف الطلاق قاله ابن الموارث ورفق

عبد الحق في التحصيل له بان الطلاق مدع السكاح والعنق مدع الملك فلما لم يجد الجبار
في السكاح لم يجد فيما هو مدع عنه وهو الطلاق ولما كان الجبار جازيا في الملك جاز
فيما هو مدع عنه وهو العنق ابوالحسن وصورة ذلك انه يكون ان يشتري امته
من جماعة اما علي ان يجتار ولا يكون ان يتزوج امرأة من جماعة نسا اخوات او
اجنيات على ان يجتار بين يوس قمل لابن الموان فان شهد عليه انه قال احد
عبيدي حر فأنكر الشهادته واني ان يعنق قال يقضي عليه السلطان وينفذ
الحكم فان اي عتق ادناهم ولم يعنق الجميع وكذلك ورثته بعد موته قال ولو
اقدانه نوي واحدا ونسبه عتق عليه جميعا وحكي ابن حبيب عن اصبع عن
القاسم اذا قال عتق علي بنه انه قال احد عبيدي حر وهو منكرا انه يقضي
عليه بعنقها جميعا كالوشهد عليه انه قال احد عبيدي امرأت طالق وهو منكرا قال
اصبع ولست نقول هذا وهو مخير في عتق من شأمنها واعتزل عبد الحق قول
اصبع هذا وقال كيف يخبر من يكذب ان يكون قال شيئا مما شهد عليه به فان
اراد ان الحاكم يجبره على الاختيار ان عصي فهذا مرجعه الي ان الحاكم يعنقه
عليه ادناهما كما عند محمد وهو احسن ما قيل في المذهب عندي والله تعالى
اعلم وقول **ان حملت** فله وطئها الي احقة يريد ان ياي الطلاق والعنق
يختلفان ايضا في هذه المسئلة وهي ما اذا قال السيد لامته ان حملت
فانت حرة قال في المدونة وله وطئها في كل طهر مرة كما قال هنا وفي العنينة
فقد له يعني ابن القاسم ولم لا ينادي على وطئها قال قال مالك كل النساء على
الحمل الا ان شاء وفي كتاب الطلاق من المدونة اذا قال لزوجته اذا حملت
فانت طالق فانها تطلق عليه اذا وطئها مرة وقال ابن الماحون هي
كالامة بطاوها في كل طهر مرة وقد تقدم ذلك في باب الطلاق ولا بد القام
في العنينة من قال لامته اذا حملت فانت حرة فان كانت حاملا عتقت وان
لم تبين ذلك او عتقت وحيل بينه وبينها فاوقف خراجها معها فان تبين
حملها عتقت واعطيت خراجها وان لم تكن حاملا فله بيعها ولبعض الفذ وبين
خوف في ايها خراجها معها **مر** وان جهد عتقه لاثنتين لم يستقل احدهما ان لو
يكونا رسولين **شر** يعني وان جعل السيد عتق عبده او امته بيد شخصين
لم يعنق الا بعنقهما معا فلو اعنق احدهما من غير علم لم ينفذ عتقه وهو
معني قوله لم يستقل احدهما وهذا اذا لم يكونا رسولين فان كانا رسولين
عتق يعنق احدهما وهذا مثل قوله في المدونة ففيها ومن امر رجلين
لعنق عبده فاعتقه احدهما فان فوض ذلك اليهما لم يعنق العبد حتى يجتمعا
وان جعلهما رسولين عتق عليه بذلك زاد فيها وان امر رجلين ان يطلقا
زوجته الجواب واحد قال استهب وعزم وكذلك من ملك امته مع اجني
عتقها فلا يعنق حتى يجتمعا على العنق لان الي كل واحد منهما ما الي صاحبه

قال السجستاني يعنقها اذا حمل
وهو الموقوف

فان وطها وقد بقي احدهما المتفق الا مراد في جعلهما بن يوسف يريد وان لم
 يكن بقي احدهما فلا ينتقض ما بايديهما من ذلك الا ان يطاها بعلمها
 ورضاها **مر** وان قال ان دخلتا فدخلت واحدة فلا شيء عليه فيها **هكذا**
 قال في المدونة وراثة مسيلة الذواتين ومسيلة الامة في دخول احدي الدارين
 وبقية فيها ومن قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فدخلت
 احدهما في حرة وان قال لامته ان دخلتا هذه الدارين فانتا حرة او لذواتيه
 فانتا طالقان فدخلتا واحدة منها فلا شيء عليه حتى يدخل جميعا هذا قول
 بن القاسم ثم قال وقال اشهب تعتق الداخلة فوطرا د بن يوسف عن اشهب ولا قول
 لمن قال لا تعتقان جميعا بدخول واحدة وروي عنه انه كذب فيها بدخول الواحدة
 ابن يوسف فوجه قول ابن القاسم الاول كانه انما كره اجتماعها فيها لوجه ما وعليه
 هذا ووقع يمينه فلا شيء عليه بدخول الواحدة ووجه الثاني كانه راي قوله
 ان دخلتا يقع على قولهما معتز قتيبي ومجتعيين ثم قال فانتا حرة فكانه قال لاحدهما
 ان دخلت هذه الدارين فانتا حرة ثم قال لاخري كذلك هذا معني يمينه وان
 وان جمعها في يمين واحدة فلذلك حشبه بدخول احدهما والله اعلم ووجه قول اشهب
 كانه راي ان المحصول من يمينه انه حلف على كل واحدة حرسها ان دخلت هذه
 الدارين وان جمعها في يمين واحدة فادخلت واحدة وعفت وكذا الحكم في
 الزوجات وصوب بعض الاشياخ قول ابن القاسم الاول واجتج له بقوله
 تعالى فلما ذاقا الشجرة نبت لهما سواتهما ولم يندسوة حواشيت اكلت قبل ان ياكل
 ادم قال ولا بن القاسم في الاسبعة مثل قول اشهب وعليه هذا في الاقوال الثلاثة
 لابن القاسم وفي سماع أبي زيد من كتاب الصدقات في رجل له عبد فقال هو
 صدقة عليك ان قبلت فقتل احدهما انه له ما قبل وهذا مخالف لجواب قول
 بن القاسم في المدونة ابوالحسن وانظر قوله فدخلتا فدخلت واحدة فلا
 شيء عليه حتى يدخل جميعا فانه ينافي ما تقدم له في كتاب الايمان والندوة
 فيمن قال لذواته انت طالق ان كسوتك هذين الثوبين ونبت ان لا يكسوها
 اياها فكسوها احدهما حش وهذا انما يصح مع حمل المسيلتين على طاهرها كنه
 تا ولا ابو محمد مسيلة الايمان على ان المعنى لا يكسوها اياها مجتعيين ولا مفتريين
 وقد قدمنا هذه المسيلة في كتاب الايمان من هذا الكتاب واستشكل الاشياخ
 لما وما لهم من التأويل عليها فانظرها هناك **ص** وعنى بنفس الملك الابوان وان
 علوا والولد وان سفل كبت واخ واخت مطلقا **ش** يعني ان الشخص يعتق عليه
 بنفس حصول الملك ابواه واحدا منه من قبل الاب والام وهو مراده بقوله
 وان علوا وكذلك يعتق الولد وان سفل ذكورهم واناثهم ولهذا قال كبت وان كان
 ليس غني عنه بد كذا الولد فانه يشمل الذكر والانثى وقوله واخ واخت مطلقا اي سوا
 كان سقيفا او من قبيل الاب او الام قال في الخلاب ويعتق على الانسان من اقاربه

اذ املكهم الوالدان فان علوا والاولاد وان سفلوا والاحوة والاحوات من جميع
 الجهات وزاد ولا يعتق عليه الاعمام والعمات ولا الاحوال ولا الحالات ولا ولد
 الاحوة ولا ولد الاحوات ولا احد سوى من ذكرنا من العزابات انتهى وهذا هو
 المشهور ومقابل رواة ابن حنبل من ادع عن مالك انه لا يعتق عليه الاحوة ولا
 يعتق عليه الا والده وولده بن شاس وزاد بن وهب العم خاصة وروى انه
 يلحق بهم كل ذي رحم محرم عليه بالنسب وهم كل من لو كان امرأة لم يجز له نكاحها لست
 علي ذلك بالنسبة الي الا بانقوله نقالي وبالنسبة الي احسانا ووصينا الانسان
 بوالديه حسنا وبالنسبة الي الولد بقوله نقالي ان دعوا للرحم ولدا ثم قال
 ان كل من في السموات والارض الا ابي الرحمن عبدا واختلف هذا فتوقف ذلك على حكم
 او لا يحتاج ويعتق بنفس المالك وهو المشهور كما ذكره هنا وقرئ الخي فقال
 في الاباء والاولاد كالاول وفي غيرهم كالثاني **مر** وان هبة او صدقة او وصية
 ان علم الموطي ولو لم يقبل ولا ولة له **ش** يعني انه ليس من شرط عتق العتابة ان
 يكون المالك حصل فيه عن معاوضة بل لا فرق في ذلك بين ان يكون موكفاً ومعاوضة
 او بغير معاوضة كما لو وهب له او تصدق به عليه او وصي له به ابن شاس قال
 ابن القاسم والولا للموصي له قبله او رده وكان يقول ان لم يقبله فولا له لسيده
 ثم رجع فقال للموصي له وكذلك في الهبة والصدقة في الصحة به او ببعضه وقاله
 اصبح في الوصية واما الصدقة فقال لا يعتق الا ان يقبله كله او بعضه قال
 محمد بن الصدقة والوصية واحد والصدقة اكد في صدقة بعضه انه ان
 قبله عتق عليه كله وان لم يقبله فهو حر كله على سيده وقوله ان علم الموطي
 اي ان علم الواهب ومن ذكره انه ممن يعتق عليه على الموهوب وخو وهذا
 انما ذكره في مسيلة ما اذا وهب له او تصدق به عليه او وصي له به وعليه
 دين كما سيذكره فيما يذكره بعد هذا وقوله ولو لم يقبل اي انه يعتق عليه
 ولو لم يقبل الهبة او الصدقة او الوصية وهو قول ابن القاسم المرجوع اليه
 كما تقدم **مر** ولا بكل في جز لم يقبله كبراً وقبله ولي صغير او لم يقبله **ش** يعني
 ان من وهب له جز من يعتق عليه او تصدق به عليه او وصي له به فلم يقبل
 ذلك فانه يعتق عليه ذلك الجز ولا يقوم عليه الباقي وهو مراده بعدم التكمل
 وهذا اذا كان الموهوب له او المتصدق عليه وخو كبراً فان كان صغيراً فلا
 تقويم عليه سوا قبل ذلك وولي ام لا ويعتق عليه ذلك الجز وهم من قوله
 لم يقبله كبراً انه لو قبله بكل عليه الباقي وهو كذلك وقال عبد الملك لا بكل
 عليه في الهبة والوصية وان قبله لان ما وهب له منه او وصي له به يعتق على
 كل حال قبله ام لا ولاة للموهوب له والموصي له به وهذا على ان الموهوب له
 وخو اذا لم يقبل يعتق ذلك الجز وحده وهو مذهب الموارنة قال فيها في الموصي
 له ولاة له لميت ثم رجع فقال للموصي له ومذهب المدونة خلافه ففيها في كتاب

ح

عدم

باب في بيع ما لا يملك

الولا وان اوصي له ببعض ابيه فان قبله قوم عليه باقته وان رده فزول
عن مالك ان الوصية تبطل ان يوشى وقاله اسهب وبن دينار ووافق له
اصبح في الوصية فقال انه اذا لم يقبل يعتق عليه ذلك ويكون ولاؤه للموصي
له قال واما الصدقة فلا يعتق الا ان يقبله كلها وبعضه ثم ساق الكلام الذي
قد مناه عن ابن الموات في المسئلة التي فوق هذه وتحصيل هذا الفصل
انهم اتفقوا على التكميل ان اشترى بعضه وعليه عدمه ان ورثه واختلف في
المبة والصدقة والوصية حبا تقدم المحر والخلد في ذلك في ثلاثة
مواضع في الاستكمال اذا قبل ذلك النصيب وفي عتق النصيب اذا لم يقبله
وفي ولا ذلك النصيب على القول بعنقه قال في المدونة وان وهب لصغير
احاة فقبله ابوه جاز ذلك وعتق على الابن ومن اوصى لصغير بشقص من
يعتق عليه او ورثه فقبل ذلك ابوه او وليه فانما يعتق عليه ذلك
الشقص فقط ولا تقوي على الصبي ولا على ابيه او وصيه وان لم يقبل ذلك
الاب ولا الوصي فهو حر على الصبي وهذا الذي قد مناه من كلام الشيخ
مر لا يارث او شرا وعليه دين فيبيع **ش** يعني انما تقدم من ان الشخص هو
يعتق عليه فزيه اذا ملكه مشروط بان لا يكون عليه دين يعتق قيمه
فاما اذا ورثه او اشتراه وعليه دين فانه لا يعتق عليه وقوله فيبيع
اي ينسب اعتاقه يباع في دينه وقوله ابن القاسم وقال اسهب اذا ورثه
عتق عليه قال في المدونة ومن ابتاع اباه وعليه دين يعتقه لم يعتق
عليه ويبع في دينه وان اشتراه وليس عنده الا بعض عنه فقال مالك
يرد اليه وقال بن القاسم يرباع منه ببقية الثمن ويعتق ما بقي وقال
غيره لا يجوز في السنة ان يملك اباه الا الي عتق باجر ابن الموات وقوله بن القاسم
هو الصواب على اصل مذهب مالك **مر** وبالحكم ان عدلين برقيقه او رقيق
رقيقه او لولد صغير غير سفيه وعبد وذمي بمثل **ش** المراد بالسنتين المثلثة
والمثلثة بضم الميم وسكون الهمزة والمثلثة ويقال بفتح الميم وضم اللام وبالفهم فيها
وهي العقوبة قاله عياض ومراده ان من مثل برقيقه او غيره من ذك مثله فشيئ
مستعدا فانه يعتق عليه بالحكم عند بن القاسم خلا لا اسهب وفرق بن عبد الحكم
فقال يعتق في المثلثة المشهورة بنفس المثلثة وفي غيرها بالحكم وذهب المحن
وغيره الي انه لا يعتق في غير البينة الا بالحكم وفي البينة قولان وهي طريقة
وقوله بن القاسم هو الظاهر والاصل فيه ما حذر ابو داود عن عمر بن شعيب
عن ابيه عن حبه قال جاء مستصرخ الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال وحكك
مالك فقال شرا بصر لسيدة جارية فغار حب من اكبره فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم علي بالرجل فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذهب فانك حر فقال يا رسول الله علي من نصرتي فقال علي كل مؤمن او كل مسلم

ابوداود والذي اعتق كان اسمه روح بن دينار والذي جبه كان اسمه ه
 ربيع ورواه بن وهب وذكر ان اسم المجهوب سند لداو ابن سند و زاد له
 وقطع اذنه وانفخه فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تخلوهم الا بطيعة
 واطعواهم ما تاكلون والكسوة مما تلبسون وما كرهتم فبيعوا وما رضىتم فامسكوا
 ولا تغذوا خلق الله ثم قال عليه السلام من مثل بنار او حرق بنار فهو حرا نظير
 بن يونس وز نباع يومئذ كما قدوة قوله ان يري يدان من شرط المثلة التي
 يجب على السيد معها العتق ان يقصد السيد لشين عبده بالمثلة وهكذا
 قال ج عيسى في شرح ابن مزين ونصه لا يكون مثلة بعبودية او رمية وان كان
 عامدا لذلك الا ان يكون عامدا للمثلة يفخعه فمثله به في مثل ما يستفاد
 لابن من ابيه والمراد بالشين ما ياتي من كلامه بعد هذا وفي النص المجهي
 الوجه الذي يكون عنه المثلة اربعة يعتق بوجه واحد وهو ان يكون عبدا
 على وجه العذاب ولا يعتق في ثلاثة وهو ان يكون خطا او عبدا على وجه المداوة
 والعلاج او شبيها بالعبد وليس بوجه مثل ان يجز فده بسيف او سكين فبين
 منه عند ذلك عضوم ذكره عن عيسى ما تقدم قال وهو صحيح لان الغالب شفقة
 الانسان على ماله وقد يري يده يده بالدمي ولا يري يده عن ملكه بالعتق
 وقد يري بالمثلة حقيقة واذا احتل فعليه الوجهين حلف انه لم يقصد ذلك
 وترك قال سمعون وان ضرب راسه فنزل الماني عليه لم يعتق عليه لانه لم يمتد
 ان يكون قصد ضرب الراس دون ما حدث عن ذلك وقوله برقيقه يري القن
 او من فيه شارب من شوايب الحرية وقوله او رقيق رقيقه اولودة له
 الصغير هكذا نص عليه في المدونة وزاد ويقوم عليه رقيق ولده الصغير
 ان كان موسرا والام يقوم عليه بن القاسم وهو كما لو اعتقه ولم يرضه المجهي
 وفهم من تعبير الولد لكونه صغيرا انه لو كان كبيرا كان الحكم غير ذلك وهو
 صحيح وقد نصوا على ان عبدا ولده الكبير كعبدا الاجنبى لا يعتق عليه الا ان
 يربط من فقه وقوله غير سفيه يري يدان السفية اذا مثل برقيقه ونحوه لا يعتق
 عليه وهو مذهب بن وهب والقاسم الذي رجح اليه في الموازنة وعنه ايضا انه يعتق
 عليه وهو مذهب بن وهب واسهتب واصبح بن عبد السلام وهو اصح لان العتق
 بالمثلة شبيه بالحدود والعقوبات وعلي هذا القول فيص بن القاسم ان ماله
 لا يتبعه واستغفر لا شهب انه يتبعه واحتلف في الرشد مثل بعبده هل
 يتبعه ماله ام لا وانفقوا على ان الصغير والمجنون لا يلزمها عتق بالمثلة
 وكذلك العبد اذا مثل برقيقه عند بن القاسم لانه اتلاف لما لا سببه واليه اشار
 بقوله او عبدا وقال استهتب يعتق عليه واما الذي يمثله بعبده الذي فعند بن
 القاسم انه لا يلزمه عتقه وقال استهتب يعتق عليه ايضا واختاره اصبح وهو
 اختيار ابن حبيب والمجهي لانه من باب رفع النظام بينهم وراي في الاول ان

واذا التزم من الزوج العتق عليه
وذكر في الصحيح والعتق
من التمس

العتق بالمثل من احكام المسلمين اما لو مثل به بعد اسلام العبد فانه يعتق
عليه واحترق بالذي من العاقد فانه لا يعتق عليه قاله اشهب **مر** ولا وجه
ومريض في زائد الثلث ومدين **من** يعني وكذلك لا يعتق على المرأة والمريض
اذا امثلا برقيقها فيما زاد على ثلثها ويوقف ذلك على رمي الزوج والورثة وهو
قول ابن القاسم وسكنون في المرأة وقال اشهب لا يوقف على رضاه بنا على ان العتق
بالمثل من الحدود بوجوب ذلك مطلقا ولا اما لو مثلت الزوجة او المدين
بعبد قيمته الثلث يعتق من غير توقف على رمي الزوج او الورثة من غير خلاف
واختلف في المديان مثل برقيقه هل يعتق عليه وهو قول اشهب ولا يعتق
عليه وهو قول ابن القاسم **مر** تعلق طفرا وتقطع بعض اذن او جسد او سن او
سجلها او حزم انف وحلق شعرا من رقيقة او لحية تاجرا ووسم وجهه بنا لا غم
وفي غيرها فيه قولان **من** هذه امثلة الشين الذي يحصل به المثلة الموجبة
العتق فاما قلع الطفر فحكمي القاضى عياض الاتفاق على العتق به وعورض
بانه جعل قطع الامثلة في كتاب العيوب عيبا خفيفا في الوحش يردده المشتري
ولا شئ عليه واما قطع بعض الاذن او بعض الجسد فقد نص عليه مالك في
كتاب ابن المواز وكذلك مطرف ان حزم انفه او قطع اشراف اذنيه عتق
عليه الحسن باثر كلام مالك هذا يريد اذا قطع ما يقع به شين بين فليس طرف
الا نف كطرف الاذن وبضعة من جسده فالقليل في الوجه شين وليس كذلك
اذا كان تحت الثياب وفي الجواهر عن كتاب محمد من تعد قطع ائلة او طرف
اذن او اربعة او قطع بعض الجسد عتق عليه وهو قول اشهب **وسن**
وهذا قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماحون وابن القاسم واصبغ من قطع
طرف ائلة عبده او قلع طفره او شق اشراف اذنيه عتق عليه واعترض بان
الشق لم يقع في الكتاب المذكور وانما فيه القطع واما قلع الانسان او سجلها
اي يرد هذا بالمبرد فلا خلاف انه موجب للعتق واختلف في السن الواحدة
او السنين فعن مالك في كتاب محمد انه موجب للعتق خلافا لاصبغ الا في حل
الانسان والى الاول اشار بقوله او سن او سجلها واختار الحسن ان قلع
سنتين من الثنايا او الدبا عيات شين بخلاف الارجا قال وان اراد ما افد
عليه استحالة الاكل وطحنه عتق عليه عياض لم يختلفوا فيما اذا زال عضو
وان قل وكان طفرا او سنا كما روى عنه في كتاب ابن حبيب انه يعتق عليه الا
قاله اصبغ في السن الواحدة انه لا يعتق واما حلق شعرا لامة ولحية العبد
فان لم تكن رقيقة ولم يكن العبد تاجرا فلا خلاف ان ذلك غير موجب للعتق
واختلف في الامة الرقيقة والعبد التاجر فحكمي في التيهات عن مالك انها
لا يعتقان وتعلقه غير من مطرف قال القاضى لانه يعود سريعا كهيته ويستتر
الاسر بالوقاية والعفة وفي الوجه بانثلثه الى ان يعود وحكي عن المدين انها

يعتقان ونقله عنه عن بن الماحثون وأخبار اللخمي هذا ان كان يعود قال
ويمنع السيد من اخراج العبد يتصرف حتى يعود الى حاله وعلى هذا قال الذي
اقتصر عليه ليس قول مالك بل قول المدعيين وكان من جهة ان لم يقتصر على
قول مالك ان يطلق القولين على عادة في مثل ذلك قال في الجواهر عن سخون
وليس بيني من الجراح التي يعود لبيتها مثله يعني ان عاد على غير شئ فاما ما عاد على
شئ فاحش وقال استنب واصبح وبن وهب من ابق عبده فوسمه في جهته
كتب فيه ابق يعني بالنار فانه يعتق عليه واي هذا اشار بقوله او رسم وجد
بنار لا غير اي لا غير الوجه بن شاس ولو وسمه في وجهه لم يرد وبرة على ما يفعل
الناس فقال استنب لا يعتق عليه لان الانسان قد يفعله على الجراح مع ان الماء
قليل ولا شئ فيه وقال بن وهب في العتق يعتق عليه وروي ابن حبيب
عن بن القاسم ومطرف وبن الماحثون واصبح من رسم وجد عبده عتق عليه
ولم يفرق بين نار وغيره ولما لم يخرج عبده احد القولين على الاخر قال وفي كنه
غيرها فيه قولان اي وفي غير النار في الوجه قولان وعزا اللخمي القولين له
لاستنب وبن وهب **مر** والقول للسيد في ثقي العبد لا في عتق بماله **ش** يعني اذا
تنازع السيد والعبد في المسئلة فادعى السيد انه فعل ذلك على وجه الخطأ
وقال العبد بل فعله عدا فان القول في ذلك قول السيد وهو قول سخون
الذي رجح اليه ابن الحاجب وهو الاصح واستحسنه اللخمي قال لانه ما ذون له
في الادب فيكون القول قوله اذا حلف ولسخون اخرا ان القول قول العبد وهي
الذي رجح عنه ووجهه ان السيد يعترف بموجب العتق مدع للخط فلهذا لا يصح
وهذا ان القول لسخون ايضا في مثله الذوج بزوجه اذا تنازعا في العمد
والخطا وقوله لا في عتق بماله يشير به الي ما قال في المدونة ورضه فيها قال
ابن القاسم واذا قال السيد العبد اعنته اس على مال وقال العبد على غير مال
فالقول قول العبد ويحلف كما تحلف الذوجة للزوج اذا ادعى انه طلقها على مال
وقال استنب القول قول السيد ويحلف لا في اقول لو قال لعبده انت حر وعليك
مائة دينار لذمه ولو قال لذوجه انت طالق وعليك دينار كانت طالقا ولا
شئ عليها هكذا عند بن يونس **مر** وبالحكم جميعه ان اعتق حرا والباقي له كان ثقي لغيره
ان دفع القيمة يومه **ش** هذا معطوف على قوله وبالحكم ان عتق لثنين وهما
معطوفان على قوله وعتق بنفس الملك الا بوان الي اصره والمعني وعتق بالحكم على
السيد جميع الدقيق ان اعتق جزاء منه والباقي له كما اذا كان ذلك الجزاء الدقيق
لغيره ان دفع قيمته لسيد يوم العتق وما ذكره من ان عتق الباقي متوقف
على الحكم هو المعروف من المذهب بعض عليه اللخمي وحكي فيها اذا كانت القيمة
له او لغيره ثلاثة اقوال وجميعها ملكت قال مرة بعد الحكم وقال مرة بنفسه العتق

وقد ق مرة فقال ان كان الباقي له عتق بنفس العتق وان كان لعينه فحق حكم
 به وفي المسئلة قول احزان عم بالعتق نصيبه ونصيب غيره فقال نصيبه
 ونصيب غيره يكتفي بكي حرق عتق بنفس ذلك والا فالحكم واختار المحقق وقوله على
 الحكم الشيخ وهو ظاهر المذهب وقد تقدم ذلك والدليل على ان ذلك يتوقف على
 الحكم ما يظهر من حديث ابن عمر اذ فيه ان العتق بعد كون المعتق له مال يبلغ
 ثمن العبد وبعد تقويم العبد قيمة عدل واعطا الشوكا حصصهم وهو في الموطاة
 والصحاحين ونصه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعنت شركا له في عبد
 فكان له مال يبلغ ثمن العبد فقوم عليه قيمة عدل واعطى شوكا ولا حصصهم
 وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق فقد كره العتق بعد التقويم ولا عطا
 القيمة فان قيل **لولا** لا تقتضي رتبة **فيل** فذجا في بعض روايات
 النسي يميم عن سفيان عن عمر بن سالم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا كان عبد لثنين فاعتق احدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم
 عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم يعتق وجا في رواية بالغار وروي في
 النسي ايضا عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من اعنت نصيبا له في انسان
 كلف عتق ما بقي وقد دليل واضح على ذلك ايضا ومراوده بالجزء النصف او الثلث
 او الربع او ما اشبه ذلك يريد وكذلك لو اعنت من عضوا وهو مشترك بينه
 وبين غيره وقد تقدم وقد دل كلامه بحسب مفهوم الشرط على انه لو لم يعتقه
 بل اعنت عليه جزا لم يلزمه التقويم كما اذا ورث جزا من قريبه لان العتق
 بغير اختياره وسياق هذا صرحا من كلامه وقوله ان دفع القيمة يومه اي
 يوم الحكم بن شاس واظهر الروايتين اذ السراية لا يحصل الا بالتقويم ودفع القيمة
 للشريك قال ويتفرع على الروايتين مسائل احداها من اعتبار القيمة فعلى
 اظهر الروايتين يوم الحكم اذ اقر العتق على نصيبه وان عم في حيلة العبد فيقوم
 العتق وقال مطرف وابن الماحشون بل يوم الحكم كما يقتصر على نصيبه وروي عن
 اسهب واصبح وابن عبد الحكم واما على الرواية الاخرى فيقوم العتق على كل حال
 ثم ذكر مسائل اخذت فرعيا على ذلك سنائي بعد ذلك ان شاء الله تعالى **ص** وان كان
 المعتق مسلما او العبد **ش** اعلم ان المعتق وشريكه تارة يكونان مسلمين وتارة
 يكونان ذميين وتارة يكون المعتق مسلما وذميا وشريكه وتارة بالعكس فهذه اربعة
 اقسام وكلها مع كون العبد مسلما او كافرا في ثمانية فاما اذا كانا مسلمين فلا
 خلاف اعلمه في وجوب التقويم على من اعنت منهما سواء كان العبد مسلما او كافرا
 لقوله عليه السلام من اعنت شركا له في عبد فقوم عليه قيمة عدل وان كان ذميين والعبد مسلما
 ففي ذلك روايتان اصحهما وهو مذهب الموارنة وجوب التقويم ايضا تغلبا
 لحكم الاسلام والرواية الاخرى عدم التقويم وان كان العبد كافرا فلا تقويم
 لانا لا نعرف له نعم ان رضي الشريك بحكم الاسلام نظري في ذلك العبد هله

معناه ان الله اعلم ان العبد
 انما يفر ما له من حصة
 انما يفر ما له من حصة
 انما يفر ما له من حصة
 انما يفر ما له من حصة
 انما يفر ما له من حصة
 انما يفر ما له من حصة

اياه العتق عنه ام لا كما تقدم في الكافراد العتق عبده الكافراد وان
 كان العتق مسلما دون شريكه وجب عليه التقويم ايضا سواء كان العبد مسلما او
 ذميا لدخول ذلك تحت عموم الحديث وان كان العتق ذميا وشريكه مسلما فاختلف
 هل يقوم عليه نصيب شريكه ام لا على ثلاثة اقوال مذهبي القاسم في المدونة
 العرق بين ان يكون العبد مسلما فيجب التقويم او كما قد لا يجب وقال
 عزي بن القاسم في المدونة يقوم الذمي مطلقا وهو قول مطرف وابن الماجشون
 واحد قولي بن الموان ورأه عن اشيب لانه حكم بين مسلم ولما كان في المختصر عدم
 التقويم واستحسنه اللخمي وبناء على عدم الخطاب وللعرض القرويين رابع
 بالفرق بين ان بين النصايف العبد عن نفسه ام لا فان اياه وجب على
 المسلم ان يقوم عليه والا فلا وبالجملة فالجاري على كلامه هنا هو قول
 القاسم في المدونة وقد احتوي كلامه رحمه الله على جميع الاقسام لان قوله
 ان كان العتق مسلما يتناول منها اربعة وهي ان يكون السيدان مسلما
 والعبد كذا او مسلما والعبد كافرا او يكون العتق مسلما دون شريكه
 والعبد مسلما او كافرا وقوله او العبد اي او يكون العبد مسلما او يترجل
 فيه شيان غير متداخلين فيما قبله وهما كون السيد ذميا او العتق
 وحده وفهم من تقيد العتق والعبد بالاسلام انها لو كانا كافرين فلا
 تقويم سواء كان الشريك ذميا او كان مسلما وهو قول بن القاسم في المدونة
 كما سبق وهذا ان القسمين كما علمت انما يوجدان من كلامه بالمعنى بخلاف
 غيرها وانظر ما فائدة دخول الوارد في قوله وان كان العتق نعم يصح
 ذلك مع عدم ان يكون حبيذا عاطفة على قوله ان دفع القيمة يومه ويحتمل
 ان يكون انما ذكر ان مع حذف العطف تنبيهها على ان هذه الامور المذكورة
 كلها شروط وليعمل ايضا بفهمها على ما تقدم له وهذا هو الظاهر فقد
 ذكره الوجوب التقويم على الشريك شروطا وقد تقدم له منها شرطان ان يكون
 عتق جزا وان يكون العتق مسلما او العبد **ص** وان ايسرها او بعضها فمقابلها
ش هذا ايضا معطوف على ما قبله وهو ايضا من شروط التقويم على الشريك
 وفاعل ايسر ضمير مستتر يعود على العتق المعنوم مما تقدم والضمير الموثق
 في المواضع الثلاثة راجع الى القيمة السابقة في كلامه والعن ان العتق يجب عليه
 تقويم الجز الباقي ويعزم لشريكه فتمت ان كان موسرا او ايسرها وان ايسر
 ببعض القيمة عتق ما يقابلها من نصيب شريكه قالوا ويعلم عدم يره بان
 لا يكون له مال ظاهرا وليس له جيرا انه ومن يعرفه فان لم يعلموا له مالا
 حلف ولم يسجن قاله ابن الماجشون سمحون وقاله جميع اصحابنا الا الذين
 فانه لا يخلف اللخمي وهذه المسئلة اصل في كلامه لم يكن اصله معاوضة انه
 لا يفتق فيه كالمداينة **ص** وفصلت عن شروط الفليس **ش** يريد ان المراد

بالقيمة التي يكون العتق موسرا بها او ببعضها هو ما يفضل عن مقدار ما يتركه الغدا
 للمفلس اذا قاموا عليه وقد علمت ان الذي يترك للمفلس هو قوته الايام هو واهله
 وكسوة ظهره قال في المدونة في العتق ويبيع عليه شوارسته والكسوة ذات
 البالي ولا يترك له الا كسوته التي لا بد له منها وعيشه الايام وفرة في الواضحة
 بالشهر ويخوض سحنون ولا يترك له كسوة وجهه وشك بن القاسم في ذلك وقال
 استنب لا يترك له الا ما يواريه لصلاته وقال عبد الملك لا يترك له الا مثل الثوب
 والشئ الخفيف وما لا يباع على المفلس وهو قريب من الاول **فروع** الاول
 اذا كان العتق ديون علي ملي حاضر وامدها قريب قوم في ذلك وانبت ذمته قاله
 ابن الماحجوت قال وان كانت نسيه واهلها غيب فليس عليه ان يخرج عبده له
 بالدين وفي كتاب محمد بن طردينه ويبيع شريكه من البيع ويتلوم له تلوما لا ضرر فيه
 الثاني في كتاب ابن سحنون اذا كان له بعير شارد او عبق ابق او عذرة من صدقة
 لم تطب قال ان كان قريبا انتظر وان كان بعيدا لم ينتظر وهو قول احمادنا له
 الثالث قال البايع اذا كان له مديون او معتقون الى اجل فلاحكم للقيمة في
 سئل هذا **ص** وان حصل عتقه باختيار لا بالارش **ش** قد تقدم ان هذا مفهوم قوله
 ان اعتق جزا وهو من شروط وجوب التقويم على الشريك العتق لان الارش جبري
 فاذا ورث بعض من يعتق عليه عتق عليه ذلك الجز المورث ولا يقوم عليه
 الباقي ولو كان مديا لانه لم يعتق وانما عتق عليه والحدث انما حاق من اعتقه
ص وان ابتدا العتق لان كان حرا البعض **ش** هذا ايضا من شروط التقويم وهو ان
 يكون العتق هو الذي ابتدا العتق وبعضه هو الذي افسد الرقبة باحداثه
 العتق فيها وقوله لان كان حرا البعض يعني فان كان العبد بعضه حرا كثلثه او
 نصفه او ما شبه ذلك والثلثان للعتق وبغيره فاعتق نصيبه فلا تقويم عليه
 اذ لم يستدي بتبعيض الرقبة **ص** وقوم على الاول والا فاعلى حصصهما ان ايسرا
 الا فاعلى الموسر **ش** يعني فلو اعتق شخص حصته من عبده ثم اعتق شريكه بعد فصيحه
 وبقيت منه بقية لثالث فان التقويم على الاول منهما لكونه هو المبتدي بتبعيض
 العتق فبغير مرقمة مناب الثالث الخمي الا ان يرضى الثالث ان يقوم على الثاني
 فان رضى به ذلك قوم عليه ولا مقال للاول لان الاول لا يستحق الاستكمال وانما هو
 حق للعبد فلو كان الاول معسرا فلا يقوم على الثاني وان كان موسرا وقاله جميع
 الامحاب الا ابن نافع فقال يقوم على الثاني حينئذ وقوله والا فاعلى حصصهما ان
 ايسرا اي وان لم يكن العتق وقع موقفا بل اعتق الشريك كان معا فان التقويم عليهما معا
 ان كانا موسرين من غير خلاف اذ لا سبق لاحدهما والمشهور ما ذكره ان ذلك على قدر
 الحصة فاذا كان العبد بين ثلاثة لاحد السدس والآخر الثلث والآخر النصف له
 فاعتق صاحب السدس والثلث نصيبهما معا فاعلى صاحب السدس ثلث نصيب الثالث
 وعلى صاحب الثلث الثلثان الباقيان منه ومقابل المشهور لعبد الملك ان الباقي

على عدد هما فيلزم كل واحد نصف نصيب الثالث وقد تقدمت هذه المسئلة
 مع نظايرها في غير موضع وتقدمت نظما في ركائز الفطر وقوله والافعل الموصتر
 اي فان لم يكونا معا موسرين بل كان احدهما موسرا وحده فان تقوم البتة في يلزمه
 سحنون وهو قول مالك واكثر اصحابه كالسبعة للجماعة يتركها بعضهم وقال
 بن الماحشون لا يقوم عليه الا لما كان يلزمه في ملايه وهو مروي عن ماله ونقله
 في الواضحة عن المصنفين **ص** وعمل في ثلث مريض من **ش** نحوه في المدة ونه قال
 فيها واد اعنى المريض شقضا له او نصف عبد يملك جميعه فان كان ماله مامون
 عتق عليه الا ان جميعه وعزم قيمة نصيب شريكه وان كان ماله غير مامون لم يعتق
 نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد موته فيعتق جميعه في ثلثه ويقوم قيمة نصيبه
 شريكه ثم قال وان لم يحله الثلث عتق منه مبلغه وارق ماسق وان عاش لزمه عتق
 بقيته ثم قال بعد كلام وليس المال المامون عند مالك الا في الدور والارضين له
 والتخل والعقار والملك قول ثان في المبطل في المرض ان حكمه حكم العبد حتى يعتق
 بعد الموت في الثلث كان له مال مامون او غير مامون وقد رجع ملك الى ما وصفتنا
 فنص فيها على ان ملك في ذلك قولين قول بعدم الالتفات الى كون المال مامونا
 او غير وحكاية في المقدمات وقول بانه لا يقوم الا على من له مال مامون وهو
 الذي رجع اليه كما علمت وحمل غير واحد كلامه الذي رجع اليه على معنى انه يقوم
 الا ان ولا يعتق الا بعد الموت **قلت** وليس بظاهرا لان قوله عتق الا
 نص في تقبله الا ان وحروجه من ملكه حصيد ويدل عليه ايضا انه قال بعد
 ذلك فان كان ماله غير مامون لم يعتق الا بعد الموت فلو كان الامر كذلك لاستوجب
 الحكم مع المال المامون وغيره ولخذ القول المرجوع اليه مع عدم وايضا فانه قال
 في المدونة بان اثر الكلام السابق ولو بدل في مرضه عتق عبده كله وماله مامون
 عجل عتقه وتمت حرمة في جميع احكام الاحراز من الموازية والشهادة وغيرها
 ولا فرق في ذلك بين ان يكون العبد كله له او بعضه له وبعضه لعنه والله تعالى
 اعلم ولذا قال الشيخ رحمه الله وعمل ليخلص من ذلك وخوف نعم نص في كتاب محمد علي
 انه يقوم عليه الا ان ولا يعتق الا بعد الموت وقيل لا يقوم الا بعد الموت **قال**
 في التبيين وفي المسئلة قول رابع انه لا يقوم في نصيب الشريك في مرضه وانما يعتق
 عليه في الثلث شقضا فقط الا ان يصح فيقوم عليه الا ان يكون له مال مامون
 فيقوم عليها وهو قول عبد الملك وابن حبيب وفيها قول خامس حكاية بن سحنون بخبر
 الشريك بين التقويم وقبض الثمن ويبقى كله للعقبة للمعتق موقوفا فان مات عتق
 عليه او ما حمل الثلث وما بقي رقيق للورثة وان شا الشريك بما سلك بنصيبه الى
 ان يموت شريكه فيقوم في ثلثه وامن في قول الشيخ صفة لثلاث اي وعجل على المريض
 في ثلث مامون ما اعتقه في مرضه **ص** ولم يقوم على ميت لم يوص **ش** لان الميت
 كالعسر بل اشد حالا منه والعسر لا تقوم عليه فكذلك الميت وقاله في المدونة قال

ولو اعتقده في صحته ولم يعلم بذلك الا بعد موته او فلسه لم يعتق منه الاماكان
اعتق ابن الموان عن اشهب واذا اعتق حصته فلم يعم عليه حتى مات فان مات
محدثا في ذلك قوم عليه في راس مال له لانه حق ثبت لشريكه لم يقرطقه فان قرط فيه
لم يعتق في ثلث ولا راس مال وقال له مالك قال سمحون وانا اقول لا تقويم عليه
وان مات بمحدثا نه اشهب عن مالك ولو اعتق بعض عبده في صحته فلم يعم عليه
حتى مات او فلس مكانه لم يعتق عليه الاماكان اعتق منه قال سمحون هذا قولك
اصحابنا جميعا وذكر بن حبيب عن مطرف عن مالك ان عاصم المولى عتق عليه
باقيه والام يعتق منه الاماكان اعتق منه وقوله لم يوص اي بالتكميل في ثلثه
امال او وصي بذلك لعل عليه وصيه ذلك في ثلثه قاله في العتبية وكنا بتمجده
وقاله اصبح وانما قيد التكميل بالاصحاب المذكور لانه لو اوصي ان يعتق نصيبه بعد
موته لم يعتق عليه الباقي في ثلث ولا عيم وهو الاصح وحكي ابن الحلاب قوله اخراجه
يقوم عليه في ثلثه ووجه الاصح وهو مذهب المدونة وقاله محمد ان عتقه لذلك
النصيب انما وجب بعد موته حين صار له لو رثته فهو كمن اعتق نصيبه ولا مال
له غير **ص** وقوم كاملا بما له بعد امتناع شريكه من العتق **ص** ليس هذا خاصا له
بالنقويم على المريض والميت اذا اوصي بل هو عام في جميع ما تقدم من مسائل النقويم
على الشريك المعتق وهذا الفرع ذكره ابن شاس وعزم ونصه في الجواهر ويقوم
العبد المعتق وهذا الفرع ذكره ابن شاس وعزم كما ملا لا اعتق فيه وقيل يقوم له
نصفه على ان نصفه الاخر حر قال الشيخ ابو عمران وليس بالجيد قال والذي
اتفق عليه اصحابنا انه يقوم على ان جميعه مملوك ثم يقوم العبد على ما سوي في
عشرته وصنعتة وبما له وبما حدث له من ولد بعد العتق او مال والامة كذلك
ولدها وما لنا قال ولو كان العبد راعا ان قوم بالعتب طاط كان اقل قيمة فليقوم
بموضع ولا يجلب الي العس طاط وقوله بعد امتناع شريكه من العتق يعني ان
العبد لا يقوم على المعتق حتى يعرض على شريكه فان اعتق وذلك له وان ابي قوم
على الاول بن شاس وحكاه بن حبيب عن مالك **ص** ونقص له ببيع منه **ص** الضيق
المحذور راجع الي النقويم والمجور ومن الي الشريك والمعنى ونقص للنقويم ببيع من
الشريك ولو حذف الحذف من الثاني لكان اولى ويحتمل ان يكون الضيق فيه عابدا على
العبد المعتق او الجز الباقي قال في المدونة واذا اعتق احد الشريكين حصته وهو
موسر ثم باع الاخذ نصيبه نقص البيع للنقويم وقوم على المعتق قال ابن حبيب
ورواة المصريون والمدنيون من اصحاب مالك عنه ابن الموان وقال اشهب
الا ان يكون المعتق اليوم قد اعسر فلا يرد ببيعه اذا لا يرد الي نقويم قال ولو
لم يرد حتى اعسر ثم ايسر فلا يرد الا ان يكون عديمه الذي كان ليس بالكشف
والا رفع الي الامام فهذا يرد ببيعه ويقوم عليه قيمته الا ان ابن الموان لا يجهني
قوله في اجازة البيع اذا عدم المعتق بعد البيع لان المتناع اشترى نصفه وجب

فيه التقويم فكل ما اعطى عينا او عرضا في قيمة مجهولة اذا اشترى وهو يعلم بوجوب
القيمة انظر بن يوسف فانه اكثر من فروع هذه المسئلة ولا يليق بهذا المختصر جلبها
فانه خرج عن المقصود هنا **مر** وتأجيل الثاني او تدبيره **مر** اي وكذلك ينقص
لاجل التقويم تأجيل الثاني اي اذا اعتق الاول حصته بتلا واعتق الثاني بعدة
حصته الى اجل او دبر حصته ابن شاس ولو بتل الاول واجل الثاني فقال ابن
القاسم في الكتاب يفسخ ويضمن الشريك حصته وكذلك لو دبر حصته قال القاضي ابو
محمد هو كمن لم يعتق وتدفع اليه ويخذ العتق وقال عبد الملك يقع العتق منجزا مهما
ورواه ابن سمون عن المعيرة قال لان الثاني ترك التقويم فاستثنى من الدق
مالسبل له وحكي الشيخ ابو اسحق ان اعتق الثاني حصته الى اجل او كانت او دبرته
وشريكه مؤسرا لم يكن له ذلك ولو كان معسرا جاز ذلك **مر** ولا ينتقل بعد اختياره
احدها **مر** يعني ان الشريك اذا جبر بين العتق والتقويم على العتق فاختار احدهما
فليس له الانتقال بعد ذلك الى غير ما اختاره وقد نص في المدونة على الحكم
فيما اذا اختار التقويم ثم قال انا اعتق قال فيها لم يكن له الا التقويم ولم يحك
في ذلك خلا فان نص عليه في العتبية يريد لانه لما ترك حقه في العتق وجب التقويم
على الاول وصار حقه لا يخرج عنه الا برضاه وقال ابن الماحجوث واصبغ
ورواه بن وهب عن مالك له الانتقال لان قوله انا اقوم على شريكى عدة لا يجب
واما اذا اختار العتق او لا ثم اراد التقويم فلم يحك الحكم فيها خلافا وانه لا يمكن
من ذلك واجري صاحب البيان فيها قولا بالانتقال من الاول وظاهر كلامه
انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الشريك اختارا احد الامرين من قبل نفسه او
اخبره شريكه في ذلك او الحاكم قال بن عبد السلام وقوة كلامهم ان الشريك هو
الذي اختار ذلك من غير اختيار القاضي له استنبأ وان اعتق الشريك وهو مؤسرا
فقال شريكه انا اقوم عليه ولا اعتق فلما قوم عليه وحده معد ما فان العبد قد
عتق على الاول ويتبعه هذا بالقيمة في ذمته لانه ضمنه في وقت له نصيبه فيه
حين اعتق وعليه دين وعنده وفا به وقال بن القاسم له ان يرجع الى نصف العبد
فياخذ **مر** وان احكم ببيعه لعسر مضي كقتله ثم اسير ان كان بين العسر وحصر
العبد **مر** لما كان الحكم بجواز البيع يستلزم الحكم بسقوط التقويم عبر به عنه وان
كان سقوط التقويم هو غالب عباراتهم ولا نأخذ كدوة احضر والمعنى واذا
حكم بجواز بيع ما بقي من العبد لعسر العتق مضي ذلك حتى انه لو اسير بعد ذلك
يلزمه التقويم لانه حكم مضي ويدخل في كلامه ما اذا اعتق في حال العسر وما اذا
اشتا العتق وهو مؤسرا فلم يرجع اليه الحاكم حتى اسر على ما قدمه ان العتق
بالسراية يتوقف على الحكم والصمير المختص باقتنا فته الى الطرف راجع الى العتق
اي وكذا اذا اسر قبل العتق ثم اسير قبل الحكم عليه بالتقويم فلا يلزمه تقويم
وهذا الفرع نص عليه في المدونة فقال واذا اعتق معسر سقط ما له في عبد

فلم يبق عليه شريكه حتى اسير فقال مالك قد يما انه يقوم عليه ثم قال ان كان يعلم
الناس والعبد والمتمسك بالرق انه انما ترك القيام لانه ان حوصم لم يقوم عليه لعدو
فلا يعتق عليه وان اسير بعد ذلك والى هذا اشار بقوله ان كان بين العسر ثم
قال في المدونة واما ان كان العبد غائبا فلم يقدم حتى اسير المعتق لنصيبه ليقوم
عليه بخلاف الحاضر والى هذا اشار بقوله وحضر العبد بن الكاتب ولا يجوز ان
يقوم العبد الغائب وان علم موضعه وصغته لانه لا بد من انتقا وقيمته والنقد
في بيع الغائب لا يجوز وكذلك العبد المفقود **قلت** قوله لا يجوز النقد في
بيع الغائب معناه بشرط واما لو قطوع المشتري فيه بالثمن لجاز ذلك كما تقدم
في بابيه وعلى هذا فلا يكون ما ذكره علة لعدم التقويم نعم اذا لم يعلم موضعه ولا
صغته لا يقوم لاحتمال موته وعلى تقدير الحياة يحتمل ان يكون قد دخله عيب كه
افات المنفعة المفقودة او جهلها وكفى ذلك ويستغنى ان يحل كلامه في المدونة على
هذا واما الغائب الذي قد علمت صغته وموضعه لاسيما اذا كان قريبا لله
الغيبه فانه كالحاضر وقد نص ابن القاسم على ذلك فقال واذا كان العبد
قريبا الغيبه فانه كالحاضر وقد نص ابن القاسم على ذلك فقال واذا كان
العبد قريبا الغيبه مما يجوز في مثله اشتراط النقد في بيعه يلزم تقويمه
اذا عرف موضعه وصغته ويستقد القيمة لجواز بيعه ما لك في المدونة واذا
اعتق في يسره ثم قيم عليه في عسره فلا شك انه لا يقوم عليه **ص** واحكامه قبله
كالغنى **ش** الصبر المحفوظ بالطرف راجع الى التقويم يعني ان العبد لا يحكم له
باحكام الاضرار قبل التقويم وهذا جار على الاصح ان ذلك يتوقف على حكم الحاكم
واما على الرواية الاحزى فلا وهكذا في الجواهر فانه لما ذكر عن القاضي عبد
الوهاب ان السراية على اظهر الروايتين يتوقف على التقويم و دفع القيمة لذلك
قال وقال الاستاد وتجب ان يكون سائر احكامه في شهادته وجنابته وحدوده
الى غير ذلك على هاتين الروايتين فعلى المشهورة احكامه في جميع ذلك احكام
العبد حتى يقوم وعلى الاحزى احكامه احكام الحر من يوم العتق **ص** ولا يلزم استسما
العبد ولا فتول مال الغير ولا تحليل القيمة في ذمة المعسر برضى الشريك **ش**
يريد ان العبد اذا اعتق بفضله وكان المعتق له معسر لا يلزمه ان يسعى في بقيقته
قيمته وقد تقدم من قوله عليه السلام في اخر الحديث والافقد عتق منه ما عتق
ما يدل على ذلك فان **ق** هذه الرواية من كلام نافع راوي الحديث
لا من نفس الحديث **قلت** الاصل انها من كلامه عليه السلام حتى ثبتت
خلاف ذلك ونقل مالك في كتاب ابن حبيب ان العمل على ذلك وهذا مذهبنا
خلافا لابي حنيفة لما ورد في حديث قتادة من اعتق شقيقا له في عبد فخصلا
في ماله ان كان له مال وان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه واجيب
بان الحديث رواه شعبه بن الحجاج وهشام الدستواي وهما من يحيى عن قتادة كنه

سعدده ولم يذكره وافيه السعاية وهم اشئت من الدين ذكره وها ذكره بن عبد
البر قل **وقال** ان يقول الناقل لتلك الزيادة اذا اشئت عدالته
وجب قبول زيادته اذ زيادة العدل مقبولة كما تقرر في موضعه **قول** ولا قبول
مال العبراي ولا يلزم العبد ان يقبل مال الغير ليعتق به نفسه يريد وكذلك
لا يلزم المعتق وهو ظاهر وكلامه يحتمل الامرين **وقول** ولا تخليد القيمة في ذمة
المعسر برضي الشريك يعني ان المعتق اذا كان معسرا وقال الشريك انا اقومه
عليه واتبع ذمته لم يكن له ذلك لان الموجب للتقويم البسر فليس له ان يرتب ذمته
في ذمة المعتق ولان الاصل ان لا يعتق عليه الا ما اعتقه لانه الجذا الذي تقرب
خالفا ذلك في الموسر الحديث وبقي ما عداه على الاصل وهذا هو الاصح وقال ابن
الموازل يلزم المعتق ذلك وحمل الحديث في ترك الاستكمال لحق الشريك خاصة والاول
قول ابن القاسم في الواضحة وقوله غير في كتاب امهات الاولاد ابن يونس وهو
ظاهر قول مالك وبن القاسم في المدونة وهو اشبه بالحديث **من** اغتوى حصته
لاجل قوم عليه لمعتق جميعه عنده الا ان بيت الثاني فنصيب الاول على حاله
من قال في المدونة قال ابن القاسم واذا اعتق احدا لشريك حصته من العبد
الي اجل قوم عليه الان ولم يعتق حتى ياتي الاجل وقال سحنون هو مروي عن مالك
بن حبيب وروي اصبح عن بن القاسم واشبه بمثل ذلك وقال لا الا ان يكون الاجل
بعيدا فبوجوه التقويم الي حلوله ولو قال قائل يوجب التقويم الي الاجل في
الوجوه لم اعبه وقاله اصبح وفي البيان قوله ثالث انه لا يقوم عليه حتى يحل له
الاجل وهو قول مالك في رواية مطرف عنه فان حتى عدمه اخذت منه القيمة
واوقف الي الاجل لانا اذا قلنا بالتقويم لان يودي الي ان من اراد الاستعداد
بمنفعة عبد يعتقه الي اجل لا سيما ان كان الاجل بعيدا ثم قال في المدونة
وقال غير ان شاعل القيمة او اخذها ابن حبيب ورواه مطرف وبن الماحضون
عن مالك والمغيرة وبها قول ابن يونس وكذلك في كتاب بن سحنون عن عبد الملك
قال فيه وان غناك بنصيبه الي الاجل لم يكن له بيعه قبل الاجل الا من شريكه
فان لم يبعه منه وتم الاجل قوم عليه بقيته يوم تم ان كان مليا يومئذ بقيته
او فيها هو ملي به منها ما لم يكن تافها بن الماحضون ولو شاعل التقويم عليه يومئذ
العتق فالقاء عديا فلا يكون ذلك قاطعا للتقويم عليه عند الاجل ان كان
يومئذ مليا ولا يبيح للشريك بيع حصته من غير قبل الاجل وقال المغيرة
وسحنون ان عدمه اليوم قاطع للتقويم عليه بعد ذلك ان ابسر وبيع للشريك
بيع حصته وقاله بن حبيب عن مطرف وقوله الا ان بيت الثاني فنصيب
الاول على حاله يعني ان هذا الذي ذكرناه مشروط بان لا يبادر الشريك الي بيت
حصته اي ينجيز عتقها فان فعل فنصيبه حرا لان ونصيب الاول على حاله
حتى يحل الاجل فيخرج حرا والي هذا ذهب بن القاسم واشبه وحكاه سحنون عن

جميع اصحابنا وكان بن القاسم يقول ولا تقوم بالحذمة الى ذلك الاصل ثم نؤخذ
من الملى وتدفع الى الاحذو يعتق كله الا ان ترجع الى ما تقدم وهو الصحيح لا
قيمة الحذمة قد تكون مساوية لقيمة نصيبه من الدفنة ومعه اثلاث المال
المجمل الا ان يقال ان ذلك كالمعتق عادة **فدوم** الاول قال استب
ومطرف اذا اعتق الشريك كان معاً حصتها الى اجل او واحد بعد واحد ثم بتل احدها
فليس عليه تقويم لانه انما وضع عن العبد حذمة فقط مطرف ولومات العبد
في الاجل وله مال ما له لمن بقيت له فيه الحذمة الثاني قال ابن القاسم لو كان
كله لرجل فاعتقه الى سنة فحذمة بعضها ثم قال نصفك حذمة حتى عليه
جميعه الثالث قال سحنون ولو اعتق الاول الى سنة والثاني لنصفها فلا
تقويم فاذا تقويم فاذا مضى نصفها عتق نصفه ولا تقويم للعتق الى سنة له
وهو عند هاهنا كله بن حبيب وهو كما لو تجز الاول واعتق الثاني الى سنة الرابع
قال وان اعتق الاول لسنة ثم الثاني بعد موت فلان فان مات فلان قبل
السنة عتق نصيب الثاني ولا تقويم عليه وان حلت قبل موته عتق عليه مصادره
وقوم عليه نصيب شريكه وان كان الاول صحيحاً من راس المال او مريضاً من
الثالث واما نصيبه من راس المال وان مات الاول قبل السنة عتق مصادره
فقط عند النسبة من راس المال الخامس قال اصبع وان اعتق احدها
نصيبه الى موت ابيه واعتق الثاني الى موت اب نفسه فان مات اب الاول
او لا قوم عليه نصيب الثاني ابن يونس يريد الا ان يعتق الثاني نصيبه بتلا
قال وان مات اب الثاني او لا من يقوم عليه شيء وبقي مخرج ساقه الاشياخ ههنا
وذكره في المسئلة التي تأتي اليق **مر** وان دبر حصته تقاويها ليرق كله او يدبر **مر**
يعني فان دبر احد الشريكين حصته من العبد لم يكمل عليه وهذا هو المشهور وعن
مالك انه يقوم على المدبر ليكون مدبراً كله تنزلاً للتدبير منزلة العتق واذا
فرعنا على المشهور فان الشريكين يتقاويان المدبر مطرف ومعنى ذلك ان يقوم
العبد قيمة عدل ثم يقال للممسك اسلمه بهذه القيمة او يزيد فان زاد قبل
لمن دبر اسلمه بهذه القيمة ام يزيد هكذا حتى يقف فان اخذه المدبر بقي كله
مدبراً وان اخذه غيره بقي كله رقيقاً قال في المدونة وكانت المقاراة عند
مالك ضعيفة ولكنها شئ جري في كتبه اللهي وفيه جنوح لمذهب من اجاز بيع
المدبر وفي المسئلة قولان احزان الاول رواه مطرف وابن الماحقون ان شأ
الشريك المسمى له قوم او قايوا والثاني وهو ايضا مروى عن مالك انه مخير في
التقويم والمقاراة او ترك الجزم مدبراً وجميع ذلك مفيد بان يكون الشريك قد
دبر حصته بخلاف ان شريكه وان يكون موسراً فلو دبر باذن شريكه جاز له ذلك
ولو كان معسراً ففي البيان في ذلك اربعة اقوال قول ابن الماحقون وسحنون ان شأ
الشريك امضى له صفقة وان شأ فسح تدبيره واحد قول بن القاسم ان شأ اجاز له

لو كان له مال فاعتق الاول
السنة ونحوه الفقه اذا ان يورث
موتاً يورثه من الاول الثاني نصيب
الاول على مال

وتمسك بنصيبه وان شا فصح قدسوه اتبعه بقيمة نصيبه وان شا قاواه على
 انه ان وقع عند المدبر اتبعه بقيمة نصيبه وان شا قاواه على انه ان وقع به
 عند المدبر اتبعه بما وقع عليه به وقول مطروق ان شا تمسك بنصيبه وان شا
 قاواه فان صار للمدبر بيع منه بنصف ما وقع به عليه كان اقل من نصيبه او
 اكثر وبقي الباقي مدبرا وان صار لعين المدبر كان رقيقا كله اصبع وهو القياس
 قال والاستحسان ان صار للمدبر لم يبيع منه الا نصفه فاقل فان لم ينف نصفه
 بما وقع به عليه في المقايضة اتبعه بالباقي ذمته وهذا هو القول الرابع
فزرع قال عيسى في العتبية عن بن القاسم اذا اعتق الشريك حصته
 الى عشر سنين ثم دبر صاحبه فان مات الذي دبر قبل عشر سنين وترك ما يخرج
 مصابة من ثلثه عتق مصابه وبقي نصيب الاخر الى الاجل الذي سمي وان لم له
 يدع مالا وترك شيئا لا يخرج نصيبه من ثلثه عتق ما جمل الثلث منه ويقوم
 باقي نصيبه على الاخر ويكون حرا الى عشر سنين فان انقضت العشر سنين
 قبل موت الذي دبر قوم نصيب الذي دبر على المعتق وعتق كله وبطل التذبير
 الا ان شا الذي دبر عتق نصيبه بئلا فذلك له وهذا هو الفرع الذي كره
 تقدم الوعد به فوق هذا **ص** وان ادعى المعتق عتبه فله استحلافه
 الصهر المحفوف باصنافه الى عيب راجع الى العبد والمجور وبالام الى المعتق
 والمحفوف بالمصدر الى الشريك والمعنى ان المعتق لحصته اذا ادعى عيب العبد
 يريد عيبا خفيا كسرقة وابق وحققها وقال شريك يعلّم ذلك وانكر شريكه
 ذلك ولا بينة فان له استحلافه انه ما علم ذلك لانها دعوى في مال وهو
 الصحيح ورجع اليه ابن القاسم وهو اختيار اصبع وابن حبيب وقد كان يقول قبل
 ذلك انه لا يحلف له ويقوم سليما الا ان يقيم شا هذا فليحلف هو فان نكل عند
 اليمين حلف التمسك ما علم ما ذكر من العيب قاله في العتبية والواضحة واختلف
 اذا شهد به غير عدل فقال بن الموارز لا يمين عليه خلا لا شبهة وبين عبد الحكم
ص وان اذن السيد او اجاز عتق عبده حرا قوم في مال السيد وان اخرج
 لبيع المعتق **ش** يريد ان العبد اذا كان بينه وبين حرة عبدا شركا فاعتق اي
 العبد بنصيبه باذن سيده او بغير اذنه الا انهما بلغا ذلك اجاز عتقه فانه
 يصير كان السيد هو الذي اعتق ذلك الحرة فيقوم عليه في ماله فان وفي به
 فلا كلام وان لم ينف به واخرج الى بيع العبد الذي اعتق يبيع ليعتق بقبضته في نفسه
 لان العبد الا على حال من اموال السيد فان قال السيد قوصوه في مال
 العبد لم يقو بهم وقاله بن القاسم وسحنون وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في المعايضة
 فيقال في اي موضع يباع السيد في قيمة العبد وسكن الشيخ عا اذا اعتق الحر نصيبه
 اذا لا شك فيه وقوله حرة اعول لقوله عتق عبده **ص** وان اعتق اول ولده
 لم يعتق الثاني ولو مات **ش** اي وعتق الاول وهكذا قال في كتاب العتق الثاني

من المدونة ونصه قال مالك ومن قال لأمته اول ولد تلده حر فولدت ولدين
في بطن واحد عتق اولهما حر وجا بن يونس وقال بن حبيب عن جعفر بن ربيعة
عن ابن القاسم سواكا ناعلامين او جاريين او غلاما وجارية وقال مالك وابن
شهاب قال - وان لم يعلم الاول منها حران بالثقة وقوله ولومات اي الاول
قال في المدونة عقيب الكلام السابق فان خرج الاول مينا فلا عتق للثاني وهو
رقيق لان العتق انما كان للاول الميت وقال ابن شهاب يعنى الثاني اذا لا يقع
على الميت عتق ابن يونس عن ابن الموارث عن مالك وان قال ان ولدت غلاما فهو
حر فولدت غلامين لا اول حر وقيل فان ولدت جارية ثم غلاما في بطن لأمته
عتق العلام وان تاخر وان ولدت غلامين اولهما ميت فالحي هو الحر بخلاف قوله
اول ولد تلده حر وان عات جميعا فاشكل ايها الاول عتقا جميعا وشهادة النساء
في ذلك جائزة وقال - بن الموارث ان الم يعرف الاول فالقيا سان يعنى من كل
واحد نصفه ويتم عتق باقيه بالسنة فبعثنا جميعا **مر** وان اعتق جنينا
او دبره فحر وان لاكثر الحمل الا ندرج مرسل عليها فلا **ش** ظاهرا كانت الامنة
حاملة يومئذ ام لا وان الجنين مع التدبير حكمه بتخير عتقه وفيه نظرا وقوله
بكلامه في المدونة قال في كتاب العتق الثاني منها ومن اعتق ما في بطن امته
او دبره وهي حامل يومئذ فما انت به من ذلك الحمل الي اقصى حمل النساء حر
او مدبر ولو كان لما ندرج ولا يعلم انها حامل يوم عتقه فلا يعنى هاهنا الا
ما وضعت لا قل من سنة اشهر من يوم العتق كالموارث اذا مات رجل فولدت
امه بعد موته من جنين به ولد او اخوه لأمه فان وضعت سنة اشهر
فاكثر من يوم موته لم يرته وان كان لا قل ورث ولو كانت الامنة يوم العتق
ظاهرة الحمل من ندرج عتق ما انت به ما بينها وبين اربع سنين وقال غيره
ان كان الندرج مرسلا عليها وليست بينة الحمل انتظرت الي حد سنة اشهر وان
كان مينا او غائبا فما ولدته الي اقصى حمل النساء فهو حر وقوله العتق تفسير وقا
استثب لا يسترق الولد بالثقة وقوله خلاف **مر** وبيعت ان سبق العتق دين به
ورق ولا يشتثنى بيع او عتق **ش** هذه ايضا مسيلة كتاب العتق الثاني ذكرها
بأن كلام استثب ونصها والذي يعنى ما في بطنها في صحة السيد لا تباع وهي حامل
الا في قيام بدنه استحدثه قبل عتقه او بعده فتباع الا لم يكن له غيرها ورق
حينها اذا لا يجوز استثناء وهذه المسئلة خالف فيها المعافري ما كان سيجبه
فقال لا تباع في دين استحدثه بعد العتق حتى تضع والي الاول ساا الشيخ بما ذكر
الا ان قوله وبيعت ان سبق العتق دين يقتضي ان الدين لو كان بعد العتق
لم يجز بيعها وكلامه في المدونة يخالفه كما علمت وقوله انه لا يجوز استثناء
اي للعتق او البيع كما قال هنا قال في المدونة فاما ان قام العزم بعد الوضع
فانظر فان كان الدين بعد العتق عتق الولد من راس المال ولدت في مرض السيد

او بعد موته وتباع الام وحدها في الدين ولا يفارقها وان كان الدين قبل
 العتق بيع الولد للعزما ان لم تق الام بدنيهم بعض الاشياخ وحصيل المسئلة
 ان العزما لا ياكلوا ان يقوموا قبل الوضع او بعده فان قاموا قبله وقد حدث
 الدين قبل العتق بيعت قول واحد وان قاموا قبل العتق قبل تباع قبل
 الوضع او بعده قولان وان قاموا بعد الوضع وقد حدث الدين بعد العتق فحق
 الولد وبيعت الام وان حدث قبل العتق بيعت الام فان لم تق بالدين بيع له
 الولد **مر** ولم يجوز اشتراؤه من يعتق على صغيره **مر** هكذا قال في المدونة
 وفرضها في الاب يشترى لابنه وذلك في غير اولي وراد وليس له ان يتلق مال
 ولده وظاهره ان بيعه كذلك لا يضي ولا يثم وقال اشهب يثم ولكن لا عتق لهم
 ويجعل بيعهم ليل يكر الولد فيعتقون عليه ابن يونس قال بعض فقهاء يثاب
 القرويين اذا اشترى لابنه من يعتق عليه فانه لا يعتق عليه بنفس
 البلوغ كما اشار اليه اشهب وله بيعهم لانه غير تولى شراهم قات وسواء
 كان الاب عالما انهم يعتقون على ولده او غير عالم وهو كما لو اعتق عبده
 ولده الصغير عن ولده لا يعتق عليه ابن الموان وليس كالمقارض والوكيد
 يشترى اب رب المال والامر من يصح فعله في العتق عياض ومذهبه
 في الكتاب ان ذلك لا يجوز ابتداء واختلف اذا وقع فاشار بعضهم الى ان مذهب
 مالك وابن القاسم انهم يعتقون على الابن اذا لم يعلم الاب او علم وجهه لزوم
 العتق ولا يعتقون على الابن اذا كان الاب عالما وانه يختلف في عتقه هنا
 على الاب او يبيعي رقيقا واجري الاب محري الوكيد والي هذا الحنفي ومذهب
 غيره من القرويين ان الاب يخلو الوكيد وانه سواء كان عالما او غير عالم
 انه لا يعتق على الاب ولا على الابن لانه لو اعتق عبدا ابنه لم يعتق عليه والي
 هذا اشار ابن يونس وعند الحق **قلت** وقد قدمنا لفظ ومذهبه
 الذي اشار اليه عياض وهي في كتاب ابن يونس اكل واقيس وما قاله
 الاول ابن النظر التنيها **مر** ولا عبد لم يودن له شرا من يعتق على سيده
مر يعني وكذلك لا يجوز شرا عبدا لم يودن له من اقا ربه بسيده من
 يعتق عليه قال في المدونة واذا اشترى عبدا غير ماذون له من يعتق
 على سيده لم يجوز شراؤه بغير اذن السيد بخلاف الماذون وفهم من قوله
 لم يودن له ومن قوله في المدونة بخلاف الماذون ان العبد الماذون يجوز
 منه ذلك لكن ليس فيه دلالة على العتق وعدمه وفي اخر كتاب العتق الاول
 من المدونة واذا اشترى الماذون من قرابة سيده من لوملكهم سيده عتقوا
 عليه والعبد لا يعلم بهم فانهم يعتقون الا ان يكون على الماذون دين يعتقهم
 ففرد بين ان يكون الماذون عالما او غير عالم ومع العلم بين ان يكون عليه
 دين يعتقهم ام لا فلا يعتقون الا في وجه واحد وهو ما اذا كان عالما ولا دين

عليه **ص** وان دفع عبدا مالا لمن يشتريه به فان قال اشترى لنفسك فلا شيء عليه ان
اشترى ماله ولا اعزمه وبيع فيه ولا رجوع له على العبد والولاة وان قال اشترى لنفسه
خبر وولاة له لبايعه ان اشترى ماله والارق **ص** هذه المسئلة وقعت في المدونة
فيما اذا قال العبد لمن يشتريه اشترى لنفسك ودفع اليه المال او قال له اشترى
واعتقني فان فعل ذلك فقال مالك فيها البيع لازم ثم قال فان كان المشتري اشترى
مال العبد لم يعزم الثمن ثانية وان لم يستثنه فليعزم الثمن ثانية للبايع والى
هذا اشار بقوله هنا فلا شيء عليه اي المشتري ان اشترى ماله اي مال العبد ولا
اي وان لم يستثنه عزمه اي عزم الثمن ثانية ثم قال مالك ويعتق الذي شرط
العتق ولا يتبعه الرجل بشي ويرق له الاخر وان لم يكن للمشتري مال يبيع العتق
عليه في الثمن واليه اشار اليه كد يبيع فيه اي في الثمن ملك ولذا يباع العتق
في ثمنه الا ان يفي بعرضه بالثمن فيعتق بغيره ولو بقي من الثمن شيء بعد بيع جميعه
كان في ذمة الرجل وقوله ولا رجوع له على العبد والولاة اي للمشتري اي اذا خرج
حرا ولم يحسن الشئ رحمه الله حسا فقا والذي رايت في ابن بوش وغيره انما
ذكروا ابن القاسم عدم الرجوع وشئت الولاة في مسئلة ما اذا دفع العبد اليه المال
وقال له اشترى واعتقني ففعل ولم يستثن ماله فانه يعزم ثمنه ثانية ولا
يرجع به على العبد ويكون ولاؤه للمشتري وقد قدمنا هذه المسئلة في المدونة
وقوله وان قال لنفسه خراي فان دفع المال لمن يشتريه به وقاب له اشترى
لنفسه فان فعل فانه يعتق مكانه لانه ملك نفسه وهذا اذا اشترى المشتري
ماله ويكون ولاؤه لبايعه لان العبد لا يملك نفسه ولا يشتريه منه فان لم
يستثن المشتري ماله فلا يعتق ويرق لبايعه ابن الموار والمال له ولا يبيع له
المشتري بشي كان ملبا او معدما قال وهو على انه اشتراه لنفسه حتى يعلم غير
ذلك فان نداعيا هو والعبد فقال العبد انما دفعت اليك الثمن لتشتري لنفسك
وقال هو بل لنفسك قال اصبع فالقول قول المشتري اشترى ماله او لم يستثنه
لانه ضامن غارم والشرا قد عرف منه حتى يعرف فلا فيه بيعة للعبد على ما قال
ابن بوش بر يدي وحلف له المبتاع ان اشترى ماله لانه لو صدق العبد في دعواه
كان العبد حرا فان حلف بر يدي وان نكل حلف العبد وكان حرا ابن بوش وليس
ذلك كدعوي العتق انما هي كدعوي حجر الي العتق كقول المكاتب انه دفع الي سيدة
اضخم وسيدة ينكر فان سيدة حلفت على ذلك ويبقى العبد على كتابته فان نكل حلف
المكاتب وكان حرا وهذا امثله قال ولو لم يستثن المشتري ماله لم يكن للعبد حصير
على المشتري لانه انما يدعي بذلك انه باق على ملك سيدة وسيدة لم يدع شيئا ولو
ادعي السيد ها هنا انه اشتراه لنفسه العبد حلف له المشتري على ذلك
وعزم من العبد ثانية فان نكل حلف السيد واستحق العبد اصبع وكذلك
لو اختلف العبد والمشتري قال السيد من مال عبدي دفعت الي وصدقه

بقوله

العبد وكذبها المبتاع في ذلك كله بن يوشريد وانفقوا انه اشتراه لنفسه
قال فالقول قول المبتاع في ذلك كله استثنى ما له اول يستثنى ولكن لا يخلف اذا
استثنى ما له ويجلف اذا لم يستثنى فان نكل حلف البائع واستحق العتق ثانيا قال
في المستخرجة فان لم يكن للمشتري مال وقد اعنى العبد رد عتقه وبيع له في الثمن
عرفت بينهما معاملة فتبدل كذا م لا بن يوشريد وانفقوا انه اشتراه لنفسه
قال فالقول بعض اصحابنا ولو دفع العبد عرضا للرجل وقال اشتري لنفسك من
سيدي ففعل فان استثنى ما له فلا يثنى عليه وان لم يستثنى فالمشتري قد اشتري
بسلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي دفع فلسيد العبدان يرجع في عين عبده
ان كان قائما لم يفت فان فات بحواله سوق فاعلى كان على المشتري قيمة العبد وبقي
من هذه المسائل ما اذا دفع العبد المال لمن يشتريه ولم يقل لنفسك ولا لنفسي ولا
لعتقني واذا دفعه من غير تخصيص لمن تكون الرقبة وفي اي شيء تكون **مر** وان
اعتق عبدا في مرضه او اوصى بعتقهم ولو سباهم ولم يحلهم الثلث او اوصى بعتق
ثلثهم او بعد سباه من اكثر فخرج كالقصة **مر** اعلم ان خواص العتق خمس العتق
بالسراية والعتق بالملكية والعتق بالقرابة والحجر على المريض والروحة فيما اذا
علي الثلث وقد تقدم جميع ذلك وهذه الخاصة الخامسة وهي العتق بالقرعة
والاصل فيها ما رواه عمران بن حصين فيمارواه مسلم ان رجلا اعنى ستة مملوكين
عند موته لم يكن له غيرهم فدعى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم فافترغ
بينهم فاعتق اثنين واربعه وقال له قولنا شديدا وفي رواية انه اوصى به
بعتقهم عبد الحق والقول الشديد والله اعلم ما ذكره النسائي من حديث عمران بن
حصين ايضا انه عليه السلام قال لو شهدتم قبل ان يبعث فيه في القصة لقد
همت ان لا اصلي عليه قال ويحتمل ان يريد به ما رواه ابو داود انه عليه السلام
قال لو شهدتم قبل ان يبعث فيه في مقابر المسلمين ويحتمل ان يريد به مجموع
الامرئين وقد ذكر الشيخ رحمه الله ان القرعة تكون في اربعة اوجه الاول ان يعتق
عبيدا في مرضه ولم يحلهم الثلث الثاني ان يوصى بعتقهم وسباهم فقال فلان و
فلان او لم يسمهم ولم يحلهم ثلثه فيما ايضا الثالث ان يوصى بثلثهم فيقول اعنقوا
ثلث عبيدي ولم يعين من يعتق الرابع ان يفتى على عدد يسميه من عبيده وهم اكثر
مما سمي والمشهور في الجميع اعمال القرعة وهو من ذهب بن القاسم في الموازية كس
وقال استهب وابوزيد واصبغ والحارث لا يعتق المبتلون في المرض بالقرعة
وانما يعتق من كل واحد بغير سهم ووافقوا على ذلك في الوصية قال في الاستذكار
وهو خلاف السنة وقال المغيرة القرعة خطر ولا تحوز الا حيث حاز الاثر وهو ان يعتق
عبيده عند موته ولا مال له غيرهم قال وليس هذا ما يقاس عليه وحمل عليه انه
يشتريها في عتق المبتل في المرض ولا يثبتها في الوصية عكس مذهبنا في زيد ومن ذكر
معه وروى عن بن نافع انه لا قرعة في الرقيق في العتق اذا كان لملك شيء من المالك

غير اوليك الرقيق فقط ونقله ابن من عن مطرف عن مالك وابن الموارث عن القاسم
واتفقت هذه الاقوال على ان القرعة لا تدخل في عتق الصفة سمحون وقال بعض
اصحابنا عن مالك انه يكون السهم فممن اعتق في صحته من رقيقه فلم يسهلهم حتى مات وهم
اربعة ان ربعهم يعتق بالسهم وقيل بخيار ورثته عتق راس منهم كما كان له فقوله ان
اعتق عبدا في مرضه اي بثلثه في مرضه وقوله ولم يسهلهم الثلث هي جلة حاله عايدة
على مسيلة النسل في المرض والوصية بالعتق كما تقدم وقوله او وصي يعتق
ثلثهم يريد او بثلث عتق الثلث وقوله او بعد سهاة من اكثر يريد كما لو كانت عبدة
ثلاثين فوصي يعتق عشرة منهم غير معينين وفرضها للميت فيما اذا كانوا احسن
واوصي يعتق عشرة او اقل او اكثر وله في المدونة ايضا والواقعة ان خرج في الجنس
اكثر من عشرة عتقوا وان خرج اقل اعيد السهم على الباقي الى استكمال عشرة ما لم يجاوز
ثلث الميت والثالث لا يثبت في الموارثية قال واستع ان يعتق منهم بالسهم او
بالحصص الدابع للمعيرة العتق بين ان يكون العتق من الميت فيعتق خمسة لله
بالحصص او بوصي ورثته بذلك او بم اختيار يعيقوا من خياره او الخامس يجري على
قول مالك في الواقعة لانه قال فممن قال راس من رقيقه حروهم ثلاثة يعتق
ثلثهم بالسهم ثم رجع وقال ما هذا الذي اراد الميت وانما اراد ان يعتق واحدا فاري
ان يسهلهم بينهم فان خرج واحد وهو ادي من ثلث قيمتهم عتق ولم يعد السهم فممن بقي
وان كان اكثر من ثلث قيمتهم اعتق كله اذا حمله الثلث مطرف وبه اقول للميت فعلى
هذا اذا قال عشرة وهم سمحون اعتق منهم تلك النسبة وسوا كانت قيمتهم اقل
من الجنس او اكثر اذا حمله الثلث **قلت** وهذا القول هو الظاهر عند
لان فيه مراعاة اللفظ الصادر من الموصي وهو التخصيص على عشر رقاب
وقوله كالتسبة اي يفعل هنا ما يفعل في القسمة فتكتب اسما للعبيد بعد تقويمهم
ويجعلوا في اوراقه على ما يقتضيه السهام الى غير ذلك مما تقدم في باب القسمة
مر الا ان يرتب فيتبع او يقول ثلث كل او انصافهم او ثلثهم **ش** يريد ان ما ذكره
من ثبوت القرعة مفيد بما اذا لم يرتب اما في الزمان بان يقول اعتقوا فلانا
قبل فلان او فلانا في شهر كذا وفلانا في شهر كذا الشهري بل الاول ويرتب باداة
من ادوات الترتيب فيقول اعتقوا فلانا ثم فلانا ثم فلانا فيتبع بذلك بان
تقدم السابق ثم الذي يليه الى مبلغ ما سمي اذا حمله الثلث وقوله او يقول
ثلث كل اي او يقول اعتقوا من كل واحد ثلثه فيفعلوا كذلك او يقول اعتقوا
انصافهم او ثلثهم فيتبع ذلك **قلت** وانظر قوله او انصافهم او ثلثهم
ان اراد به نصف كل واحد او ثلثه فهو معنى قوله او يقول ثلث كل ولا فرق
بين الثلث والنصف في ذلك وان اراد به ان ثلث المجموع من حيث هو مجموع يعتق
او نصفهم فما المانع من القرعة لانا اذا اعتقنا نصفنا دون نصف او ثلثنا دون
غيره كان ترجيحنا من غير مرجح والاول هو الظاهر لفظه ولعلنا لما ذكر ذلك بعد

قوله او يقول ثلث كل ثلثها علي ان الحكم غير مقصور علي هذا اللفظ بل يشترك فيه
 كذا وكذا وقد جاز ذلك في المدونة هكذا وبضه فيها ومن قال عند موته اثلاث
 رقبتي او انصافهم احوار او ثلث كل راس او نصف كل راس عتق من كل واحد منهم
 ما ذكر ان جلد ذلك ثلثه ولا يبدى بعضهم علي بعض او ما حمل ثلثه مما سمي بالخصاص
 من كل واحد بعير سهم فان **قلت** هذا انما لزم من تقدير ثلث المضاف
 اليه بواحد ولو قدر ثلثه بالجميع ليصير المراد **قلت** كل المجموع وحملت قوله
 او انصافهم او اثلاثهم علي ما سبق لاستقام **قلت** لا يصح ما ذكرت لانه لو اراد ذلك
 لقال ثلثهم ولم يجمع اليه ذكر كل لانه يحافظ كما علمت علي الاختصار ولين سلم انه اراده **قلت**
 نسلم انه لا يفرع بينهم حينئذ اذ عتق ثلث من غير قرعة وارقاق الباقي ظلم بهم **مر**
 وتبع سيدة بدين ان لم يستثنى ماله **ش** يريد ان من اعنتق عبدا وله دين علي
 سيدة فله ان يرجع به علي سيدة الا ان يستثنى السيد هكذا قال في المدونة
 ثم قال او يستثنى ماله بمجمل فيكون له ذلك لان العبد اذا عتق تبعه ماله قال
 ربعة علم السيد بمال العبد ام جملة الا ان يستثنى سيدة بن يوسف بعد قوله
 الا ان يستثنى السيد اي فيقول استشهد وافي قد اتزعت الدين الذي لعبد علي
 او اي اعتقته علي ان ماله لي فيبقى المال لسيدة ويكون ذلك اتزعا لما في ملك
 العبد قال وهو قول مالك **مر** ورق ان تشهد شاهد برفقه او تقدم دين وحلف
ش يريد ان من ادعي علي شخص انه عبده واقام شاهدا بذلك فانه يرفق له اذا
 حلف السيد وهكذا قال في المدونة ثم قال وقد قال مالك فمن اعنتق عبدا ثم قضى
 علي السيد بدين تقدم العتق شاهد ويمين ان ذلك يرد به العتق وهذا معني
 قوله او تقدم دين فان لم يات شاهد فليس له ان يحلف المدعي عليه قاله بن
 القاسم وهذا معني قوله او تقدم دين فان لم يات شاهد فليس له ان يحلف **مر** واستوفي
 بالمال ان تشهد بالوفاة واحد او اثنتان انهما لم يزلوا يسمعان انه مولاه او وارثه وحلف
ش يعني اذا شهد بالوفاة رجل واحد بالوفاة استئنا الامام فان لم يات من يستحق
 ذلك قضى له بالمال مع يمينه ان كان له مال وكذلك اذا شهد رجلان علي السماع انه مول
 فلان اعتقته او انه وارثه وقوله انها اي او شهد اثنتان انهما لم يزلوا الى اخره وقوله
 وحلف هو فتدني المسيلتين معا عني مسيلة الشاهد بالوفاة ومسيلة الشاهد بدين
 علي السماع قال في المدونة واذا شهد رجلان علي السماع ان هذا الميت مولاي فلان
 اعتقته تاتي الامام فان لم يات من يستحق ذلك فقي له بالمال مع يمين الطالب ولا
 يحري ذلك الوفاة وظاهر هذا مع كلام الشيخ افاد السماع العلم ولم يفده وقال بن رشد
 ان افاد العلم فلا خلاف في جواز الشهادة فيه وان لم يفده فاربعة اقوال الاول
 ان الشهادة فيه لا تجوز في شيء اي لا تكون شهادة ثالثة في جوارها في كل شيء
 الثالث انها لا تجوز في اربعة اشياء النكاح والوفاة والموت وتولية القضا الرابع
 انها تجوز في الاربعة المذكورة انظر البيان فان القول الرابع وقع عندي فيه

بعض ذلك هو الثالث فان مسا قنما على هذا الوجه الذي ذكرته لا يستقيم
لقد اخلما قوله ولا يجزئ بك ذلك الولا هو المذهب وقال استنب في المدونة يكون له
ولا وة وولا ولده بشهادة السماع قال في كتاب محمد ورواه عن مالك وروى عنه
ابن القاسم انه ياخذ المال بذلك ولا يثبت به نسب ولا ولا واخذ به اصبح ابن الموار
ولم يجبهنا ذلك واكثر قول مالك وابن القاسم واستنب انه يقضي له بالسماع في الولاء
والنسب ولذا في الاحباس والصدقات ابن يونس قال بعض المناظرين ووجه قوله
انه يقضي له بالمال دون الولاء لاحتمال ان يكون هذا السماع اصلا عن واحد وشهادة
واحد لا يجوز في الولاء والنسب قال ابن القاسم في كتاب محمد ان مات في غير بلده وشهد له
هناك على السماع فان الولاء لا يثبت وان مات ببلده وشهد فيه على السماع ثبت الولاء
لانه اذا كان في بلده فالغالب ان لا يحصل السماع عن واحد بعض القدر وبين ينبغي
ان يكون تفسير بقول ابن القاسم هنا قال في المدونة ولو شهد على السماع لم يخلو بعد
ولم يستحق به من المال شيئا لان الشهادة على السماع انما هي شهادة فلا يجوز شهادته
واحد على شهادته غير انتم ولا خلاف في ثبوت الولاء بالشاهدين وكذلك ايضا يثبت
بالاقرار قال في المدونة ومن اقران فلا نا اعتقه وفلان بصدقه فانه يستحق
بذلك ولا وة وان اكد به فؤمه الا ان تقوم بينة بخلاف ذلك فيؤخذ بها ابن يونس
قال ابن سحنون الاقرار بالولاء جائز باجماع العلماء وقال ايوب لا يثبت الاقرار بالولاء
الا عند المصريين ابو الحسن قوله وفلان بصدقه مفهومه لو كان فلان بكذب به
لكان الحكم عن ما ذكره وهل انه لا يرثه ابد او ان يرجع الي بصدقه او انه يرثه وان
بقي على النكارة على الاختلاف في المرأة تدعى ان زوجها اصابها وهو نكرو قد طلقها
بعد ان ارجمي المستقر **قلت** وقد حكى المحقق القولين نصا فعن ابن القاسم ان
الولاء لا يثبت مع انكار المقر له الا ان يقيم المقر به تلك بينة قال وهو المعروف قال
اصبح يكون موالي وان انكره وقوله الا ان تقوم بينة بخلاف ذلك اي بان امه
عربية لم يتقدم عليها راق او بان ولاه قد حاربه غير **س** وان شهد احد الورثة او اقر
ان اباه اعتق عبد المبحر ولم يقوم عليه **س** يعني ان من مات وترك اولادا فشهد له
احدهم واقرا ان اباه اعتق هذا العبد في حصته او مرضه والثالث يمله اي وانكر ذلك
غيره من الورثة لم تجز شهادته ولا اقراره ولا يقوم عليه اذ ليس هو المعتق فليزمه
التقويم وانما اقر على غير وهكذا قال في المدونة وراى ولا يعتق منه نصيب هذا
الولد ولا نصيب غيره ويكون حصته من العبد رقيقا له ولا يخلو العبد مع شهادته
هذا الولد وهذه الزيادة عند ابن يونس قال مالك ويستحب للمقران بيع حصته
من العبد مع شهادته هذا الولد وهذه الزيادة عند ابن يونس قال مالك ويستحب
للمقران بيع حصته من العبد فيجعل ثمنه في رقية يعتقها ويكون ولاوها لابيها
قال ابن القاسم ولا يجزئ على ذلك وما لم يبلغ رقبته اعان به في رقبته فان لم يجد ففي آخر
نجوم المكاتب قال وكذلك في اقرار غير الولد من الورثة من رجال او نسا ولو ترك

الميت عبيد اسوة سواه فقال الورثة لا يبيع ولكن تقسم فذلك الذي ينبغي ان
 انقسم العبيد فان وقع العبد الذي اقر الوارث ان اباه العتق في سهمه عتق عليه
 بالعتق كما لو اشترى عبدا ردته في عتقه او ورثه عتق عليه بن يوسف عن
 الموان ولو لم يملك كله ولكن ملك مضافه وكل وارث مضافه فليست في يومه
 ولو قال احد عتق مضافي منه عتق مضافه ولم يقوم عليه وروي اصيب عن ابن القاسم
 نحوه وقال في العتبية وكتاب ابن حبيب لا يجوز شهادته اذ الورثة ان الميت اعقب
 هذا العبد ولا يعتق منه شيء الا انه ان ملكه يوما ما او ملك بعضه عتق ما ملك منه
 ولم يحز له ملكه انظر كلام ابن يوسف فان حله هنا بطوك **مر** وان شهد على شريكه
 بعقب نصيبه فنصيب الشاهد حران ايسر شريكه والاكثر على نفسه كعسرة **مر** هذه
 ايضا مسيلة المدونة قال فيها قال ابن القاسم واذا شهد رجل ان شريكه في العبد
 اعقب حصته والشاهد مورا ومعتق ان كان مورا فنصيب الشاهد
 حر لانه اقرنا له على العتق قيمته وان كان مورا لم يعتق من العبد شيء وهذا معنى
 قوله فنصيب الشاهد حران ايسر شريكه اي لان كان مورا قال في المدونة
 وقال غيره ابن يوسف وهو اشبه ذلك سواء لا يعتق منه شيء كان العتق مورا او مورا
 قال وهذا اجمود وعليه جميع الدواة وقاله ابن القاسم ايضا والى هذا اشار بقوله
 والاكثر على نفسه كالمعتق بن يوسف وقال استنب لا يعتق حصته شريكه الا بتقويمه ووقع
 بمن ولوجان هذا لم يشترك ان يعتق حصته بخير تقويمه الا فعلى وقال ابن حبيب
 عن ابن القاسم يوم ربا لعقب في ملا الشريك ولا يقضي عليه قال ابو محمد وينبغي ان لو
 اعقب على الشاهد نصيبه ملا صاحبه ان يقوم عليه نصيب صاحبه وقاله بن
 الكاتب قال وسيلة العبد ان شهد احد الورثة ان اباه اعقبه اقوى من هذه
 لانه مقدار الجزية تقدرت فيه وان لا ملك له ولا لغرم عليه وهو يقبل قوله فيه
 ولا استحب له عتق نصيبه وانما استحب له ان يعتق بمن حصته منه فاحذر الشريك
 اولان لا يقبل منه وقال ابو بكر بن عبد الرحمن جوابه في مسيلة الورثة هو
 الاصل انه لا يعتق لان ذلك صدر لغرم من الورثة والقول في مسيلة الشريك
 لا يعتق عليه نصيبه في ملا الشريك هو الصواب والاضر ضعيف وقال بعض
 القرويين ان هذين القولين يدخلان في هذه مسيلة الوارث المعترف لا فرق بين
 المسيلتين ابوالحسن عن بعضهم وكذا لك مسيلة العبد بين الشريكين يقول احدهما
 هو حران كان دخل المسجد امس ويقول الآخر هو حران لم يكن دخل فان الخلاف في
 الجميع سواء ودفع هذا الباب كثيرة جدا وانما معنا من ذلكها الخروج عن القيد
 المقصود من هذا المختصر وقد اجمعت الشيخ في اختصاره وتقليل مسائله فليقتصر
 على مراده **مر باب** التدبير تعليق مكلف رشيد وان روجه في رايه
 التلث العتق بموته **مر** التدبير عتق العبد عن دبر قاله الجوهرى وقال
 القاسم عياض هو عتق عتق بموت العاقد وله احكام خالف فيها العتق الى اجل

والوصية بالعتق بعد الموت يريد لان العتق الى اجل منه وصفا للزوم وكونه
من راس المال والموصي يعتقه فيه وصفا للرجوع وكونه من الثلث والتدبير
داير بينهما فالمد تدبيره الاول في الزوم ويشبه الاخر في كونه من الثلث واول
عليه الوصية بالعتق فانها عند عتق بعد موت العاقد عياض وهو ما جود
من العتق بعد موت المعتق واد بار الحياة عنه ودير كل شي ما رواه بسكون
الباء ومنها والحاجة بالضم لا غير وانكر بعضهم الضم في غيرها ورسم الشيخ بما ذكر
فقول **هـ** تعليق احتراز من العتق الناجز فانه بخلافه واحترز بقوله ممكن
من المحبوس فان تدبيره غير لازم وكذلك الصبي قال في البيان ولا خلاف انه
لا يجوز طلاقه ولا عتقه ولا شي من افعاله وفي النوادر ان تدبير من لم يبلغ الحلم لا يجوز
تخلاف وصيته لان الوصية انما يخرج بعد موته ولان له الرجوع فيها وشمل قوله ممكن
السكون لاطلاق ذلك عليه الشيخ والاقترب ان تدبيره يلزمه كالتزمه العتق على المشهور
واحترز بقوله رشد من السفه وان تدبيره اذا كان مولى عليه غير نافذ وسواء كان
ماله واسعا او لا وقال ابن كنانة ان لم يكن غير العبد الذي تدبره لم يحز تدبيره وان
كان واسعا لا يحق العبد به كان له ذلك وجاز وان دبر عبدا من وجه رقيقته او اكترهم
ثمنا او جارية مرتفعة هي جعل ماله فلا يجوز وجعله من رشد استحسانا وظاهرا مما نقله
ابن عبد السلام يخالف هذا الذي نقله من رشد فانه قال في قول ابن الحاجب ولا بعد
من السفه هذا قول اشبهت قال لا يجوز تدبير المولى عليه ويطل وقال ابن القاسم
له ان يدبر في المرض فان صح بطل وقال ابن كنانة يجوز تدبيره ومالا يقع الا بعد موته
وانما يمنع من ماله في حياته واختلف في تدبير السفه غير المولى عليه فالمشهور عن
مالك ان افعاله مردودة والمشهور عن ابن القاسم انها جائزة بقوله وان زوجة
لا خلاف في نفوذ التدبير من غير ذوات الزوج اذا كانت بالغة رشيدة واختلف في نفوذه
من ذوات الزوج وهي مرادة هنا نحن بن القاسم انه ينفذ وان لم يكن للمال سواه
لان التدبير لم يخرج عن يدها ولما فيه الخدمة والتجمل وروي نحوه عن مالك
وقال سمعون لا ينفذ ذلك منها وهو قول مطرف وابن الماجشون وروي عن مالك
ايضا نظرا الى انها قد ألزمت نفسها الدامالا رجوع لما عنه فصار كالتقويت الشيخ
ويشفي ان يقيد بما اذا انفصل التدبير اكثر من ثلث ماله **قلت** وهذا
الاختلاف اشار بقوله وان زوجة في رايه الثلث يريد واما اذا دبر ما هو
الثلث فدون ولا خلاف في نفوذه ان لا تجز عليها فيه وقوله مودع هو متعلق
بقوله تعليق العتق اي ان التدبير تعليق العتق على موته **مر** لا على وصية كان مت
من مرضي او سعي هذا ان لم يرده ولم يعلقه او خرج موتي بغير **ش** لما ذكرنا
التدبير تعليق العتق على الموت خشي ان ينقض عليه بالوصية بالعتق لان الاثما
بالعتق هو تعليق العتق على الموت فلما اقال لا على وصية اي لا على وجه الوصية
وقد قدمنا ما يدل على العتق بين الوصية بالعتق والتدبير واعلم ان التدبير على

صرين مطلق ومقيد ابن رشد وصفه التذبير المطلق اللازم ان يقول الرجل
 في عبده هو مدبر او حر عن موصي دبرني او حر بعد موتي بالتذبير او حر بعد موت
 لاغير عن حاله وما اشبه ذلك ثم قال واما التذبير المقيد وهو ان تقتيد بتذبيره
 بمحض او سفرا وما اشبهه مما قد يكون وقد لا يكون مثل ان يقول انت مدبر ان مت
 من مرضي هذا او في سفري هذا او ان مت في هذا البلد او انت مدبر اذا قدم فلان
 او ما اشبه ذلك فاختلف فيه فروعا صيغ عن ابن القاسم في كتاب المدبر من العنينة
 انه وصية وليس بتذبير الا ان يرى انه اراد بذلك التذبير وقصده فله في هذه
 الرواية ان يرجع عنه في مرضه ذلك وبيعه **قلت** والى هذا اشار بقوله
 كان من احواله بن رشد وفي كتاب محمد وكتاب بن سحنون لابن القاسم ومن كثر ان
 تذبير لا رجوع له فيه ابن رشد معتاده عندي ان مات في مرضه ذلك وقوله ان
 لم يرده اي ان هذه الالفاظ وان كانت طاهرة في الوصية فقد خرج عن ذلك
 الى التذبير اذا صحبه قربة تدل على ارادته كقوله اذا مت فعبدني فلان حر
 لاغير عن حاله او لا رجوع لي فيه او حر بعد موتي بالتذبير وقد تقدم لابن رشد
 ذلك وفي المدونة قيل من قال لعبدك انت حر يوم اموت قال قال مالك فيمن قال
 في صحته لعبدك انت حر بعد موتي فاراد ببيعه انه يسيل فان اراد وجه الوصية
 صدق وان اراد وجه التذبير صدق ومنع من بيعه بن القاسم وهي وصية ابدا
 حتى يتبين انه اراد التذبير وقال اشهب ان قال هذا في احد ان وصية لسفر فهو
 تذبير اذا قاله في صحته وحكي عنه في المعتمدات انه حمل على التذبير حتى يتبين
 انه اراد الوصية ولم يقتده بسفر ولا غير قال ولكلا القولين وجه من النظر وقوله
 ولم يعلقه يعني ان كون الصبي المتقدم وصية مشروط ايضا بان لا تكون وقعت
 معلقة فان وقع شي منها معلق فكجه حكم التذبير قال بن القاسم وان قال ان كلمت فلا
 فانت حر بعد موتي فكله لزمه عتقه بعد موته كما لو حلف بالعنق ولم يقل بعد موت
 فحنت فانه لا يلزمه قال وكن ذلك هذا يلزمه ويعتق من ثلثه وصار حنته بالعنق
 بعد الموت تشبها بالتذبير وقوله او حر بعد موتي بيوم هو كقوله في المدونة وان
 قال انت حر بعد موتي بيوم او شهرا او اكثر فهو من الثلث ويلحقه الدين قالوا وهذا
 وصية لان مخالفة التذبير يكونه ليس معلقا على الموت قربة في ارادة الوصية
من يدبرك وانت مدبر او حر عن دبرني **ثم** هذا متعلق بقوله تعليق والمعنى
 ان التذبير تعليق مكلف العنق بموته بصيغة من هذه الصيغ الثلاث وهي دبرك
 وما معه ولا اشكال في صراحة هذه الالفاظ الثلاثة في التذبير وقد تقدم من كلام
 بن رشد لكن قد يخرج عن ذلك الى باب الوصية اذا صحها ما يدل على ذلك كقوله
 انت حر عن دبرني ما لم اعرف ذلك او ارجع عنه او افسحه ونحوه كما في عكسه فيما سبق
من وقد تذبير بضراي لمسلم واوجر له **من** هو من باب اضافة المصدر الى الفاعل
 ويدل عليه ايضا دخول اللام في قول لمسلم واوجر له **من** هو من باب اضافة المصدر

إلى الفاعل ويدل عليه أيضا دخول اللام في قوله لمسلم والمعنى أن المضرا في يريد أوجه
 اليهودي إذا دبر عبده المسلم فقد تدبره أي مضى ولزم وليس له أحد تقصده إلا أنه
 لو أخذه ولا يمكن من استخداه ولا فرق بين أن يكون العبد اسم عند المضرا في أو استخرا
 مسلما ثم دبره نظر عليه ابن القاسم في المدونة وقال مطوف وابن الماحثون يحمل عتقه
 عليه لأنه يحمل في استخداه وأبقاؤه في ملكه وصلى الله في الصورة الثانية وهي
 ما إذا استخرا مسلما ودبره قوله ثالثا لعدم انعقاد البيع وكأنه دبر عبدا غير
 فلا يضي من ذلك وهذا معناه ويعني البيع ويدل على سببه كما فهمه ابن أبي ربيعة
 من بعض أصحاب مالك فيكون قول ابن الحلاب ويخرج فيها قولنا حرا أنه يباع عليه
 وأبقاؤه المسئلة أو معناه أنه يباع عليه كما في الحلاب ولا يكون في المسئلة إلا ثلاثة
 أموال وقول ابن القاسم أعد لها لأن في تحصيل عتقه طلبا بسببه وفي بعد طلبها
 بالعبد لما يرجيه من العتق موت السيد **س** قال ابن يونس إذا
 أسلم مدبر المضرا في مواجدة عليه وقبض السيد أجارت له وألقها ثم مات قبل أن
 يخدم العبد من الأجارة شيئا ولم يترك غيره فإن رضي العبد أن يخدم مدة الأجارة له
 لخدمته في عتق جميع ثلثه فذلك له ويعتق ثلثه ويخدم مدة الأجارة ثم يباع له
 ثلثاه على ورثة المضرا في ولا كلام لمن استأجره وإن أبي العبد أن يخدم في حصته
 ما عتق منه ولم ير من الذي استأجره أن يخدم مارق منه لاستحقاق بعض له
 ما استأجره ببيع من جميعه بفقد الأجارة وعتق ثلث ما بقي بعد ذلك وإن رضي المستأجر
 أن يخدم مارق منه للورثة فليباع من ثلثه بفقد الأجارة ويعتق ما بقي
 من ثلثه ويخدم المستأجر ثلثه حصته مارق منه للورثة فإذا تمت الأجارة
 ببيع على الورثة مارق لهم منه إلا أن يسلموا قبل ذلك فيبقى لم **و** تناول الحمل
 معها كولد مدبر من أمته لعدة وصارت به أم ولدان عتق وقدم الأب عليه
 في الضيق **ش** الضيق في معناه راجع إلى الأمة المدبرة المعنوية من ذكر الحمل إذا ولد
 للمدبر من حامل وهو الأم والضمير في قوله من أمته راجع إلى العبد المدبر وفي
 لعدة عايد على التدبير وفي به عايد على ولد المدبر بالفتح وفاعل تناول مضموم يرجع
 إلى التدبير وفي به عايد على ولد المدبر بالفتح وفاعل تناول مضموم يرجع إلى التدبير
 والمعنى أن من دبر أمة حاملا ترده أو حملت بعد ذلك فإن التدبير يتناول الحمل
 ويكون مدبرا بمنزلة لها كولد المدبر من أمته إذا حدث بعد التدبير وهكذا حكى في
 المدونة عن مالك فجعل ولد المدبرة بمنزلة لها سواء كانت حاملا به يوم التدبير أو
 حملت به بعد وأما ولد المدبر فلا يكون بمنزلة أبيه إلا إذا حملت به أمه بعد
 تدبير أبيه وأما إن حملت به يوم التدبير أو قبله فلا ويكون رقبا لسيد المدبر
 فإن أشكل الأمر في ذلك نظر فإن وصفت له نسخة أشهر فأكثر من يوم التدبير فهو
 مدبر مع أبيه وإن كان لا قد فهو رقيق ابن يونس والفرق بين ولد المدبر من
 أمته وولد المدبرة هو أن أمة المدبر ليس فيها عقد تدبير وإنما عقد التدبير في

في سيدة ها فهو كالمديرة فجعل ما في ظهر المديرة من ولد قبل التدبير منزلة ما في بطن
 المديرة قبل التدبير فخرج النطفة من المديرة كولد المديرة وولادة المديرة
 كولد أم المديرة وهو بين وقوله صارته به أم ولد ابن عتق ان عتق الاب بموت
 سيدة واما قبل ذلك فلا وما ذكره هو احد القولين في كتاب امهات الاولاد من
 المديرة ففيه قال ابن القاسم وكل ما ولد لمكاتب او مديرة من امته مما حملت به
 بعد عقد التدبير والكنية فهو بمنزلة ما يعتق المكاتب بالاداء مع المديرة في الثلث
 فاذا اعتق كانت الام ام ولد به لك كان الابن الابن حيا او ميتا وقاله مالك له
 ومالك قول انها لا تكون به لك ام ولد سمكون وقاله اكثر الرواة في المديرة خاصة
 اذا كان لسيدة اشتراكها قالوا واما المكاتب فهي له ام ولد اذا اعتق اذ كانت
 السيدة ممنوعاً من ماله وليس للمديرة ان يبيع ام ولده في حياة سيدة الابان ثم
 وللسيدة اشتراكها ان شاء واستحسن ابن الموان ان تكون ام المديرة به لك ام ولد
 قال والفتاوى ان لا تكون به ام ولد وقاله اشهب وابن الماجشون **قلت**
 وكان ينبغي للشيخ ان يحكي القولين على عادته في ذلك وقوله وقدم الاب عليه
 في الضيق يعني انا اذا قلت بان ولد المديرة من امته بمنزلة ابنة وضاق ثلث
 السيد عنها فان الاب يقدم على الولد لانه يقدم تدبيره على تدبير ولده كما لو
 عبد بن احدى بعد صاحبه فان الاول منهما يقدم على صاحبه وقيل خاصا به
 عند الضيق قياسا على المشهور في المديرة في كلمة واحدة والاول هو الظاهر قاله
 ابن عبد السلام وانظر على قول ابن نافع ان المديرة في كلمة واحدة يعتق منها حمل
 الثلث بالقرعة هل ياتي هناك ذلك فيعتق من الاب وولده حمل الثلث بالقرعة
 ام لا **مس** وللسيدة نوع ماله ان لم يرض ورهنه وكما به لا حرجه لغير حريته
 وضمح يبعده ان لم يعتق كالمكاتب **ش** يعني ان السيد يجوز له ان يشرع ماله في
 مديرة مالم يرض اي مرضا مخوفا قال في المدونة وعقل المديرة وعملها وغلها
 لسيدها واما مهرها وماله ما كسبت منه قبل التدبير او بعده فهو موقوف
 بيدها وللسيدة اشتراكه وانتزاع ام ولد مديرة مالم يرض فاذا مرض لم يكن له
 ذلك انتهى وانما لم يكن له ذلك اذا مرض مرضا مخوفا لانه انما يشرع لغيره هذا
 هو المشهور وقيل له ان يشرع وهذا ان يشرع ماله مديرة اذا فلس وهو مذهب
 المدونة اولا وهو ظاهر ما حكاه بعض الاشياخ قال فيها وله اشتراكه ان شاء
 لقضاء دينه يريد لانه انما يشرعه لنفسه قال في المدونة وان افلس المريض
 لم يكن له ان يشرع ماله مديرة للعزما وحاصله ان المريض ليس له الانتزاع ولو
 فلس بخلاف الصحيح وقوله ورهنه يعني وكذلك يجوز للسيد رهن مديرة وهكذا
 رهن عليه ماله في المدونة قال ويكون المرثية بعد الموت السيد احق به من
 العزما وقال اشهب لا يجوز رهن المديرة عياضه انما يجوز رهنها على وجهين اما
 في عياضها سلفا او ابتداء عقد بيع بل تطوع بالرهن او يرضي المرثية ان يأخذها

عوصا عن رهن اخر هذا اجاز لا اعترض فيه لانه اذا حل اجل دينه والسيد
 عديم والدين بعد التدبير لم يبيع وبقي رهنا انه شال المهرت الي موت السيد او ملاء
 وان كانت دينا الدين قبل التدبير يبيع فيه فكان احق به فلا علة تمنع من الرهن
 وان كان انما رهنه في عقد بيع فان كان الدين قبل التدبير يبيع فيه قولا واحدا لانه
 في كل حال بحلول الدين او بموت السيد يباع فيه والمرتين احق به وان كان الدين
 بعد التدبير لم يحل لغرض اذا صاحب الدين لا يدري متى يقبض دينه وهو انما يرحل
 وقضاة من رهنه او ملاء السيد فلا يدري هل يحل حله قبل موت السيد وهو على
 فيا حذره لاجله او وهو عديم ولا يقدر على بيع الرهن فينتظروا السيد لبيعه وتلي
 هذه الوجهة تاويل بعض شيوخنا قول اشهر في منعه رهن المديروا وعلى ما تقدم فيجب
 ان يتناول اطلاق اجازة مالك من القاسم لرهنه ويكون هذا اكله غير خلاف منه
 بل كل واحد منهم تكلم على وجه لم يتكلم عليه الاخر وقوله وكتابت به يعني وكذلك يجوز
 للسيد ان يكتب مديره قال في المدونة ولا بأس بكتابة المديرة فان ودي عتق
 وان مات السيد عتق في ثلثه وتقوم بماله في الثلث ويسقط عنه باقي الكتابة وان
 لم يحل له الثلث رقبته عتق منه محل الثلث وانما ماله سيده ووضعه عنه من كل
 حيز عليه بقدر ما عتق منه فان عتق نصفه وضع نصفه كل حيز عليه وان لم يبع غير
 عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل حيز ولا ينظر الي ما ورد اقبل ذلك ولو لم يبق عليه الا حيز
 لعتق ثلثه وحط عنه ثلث ذلك الحيز وسعي فيما بقي فان ودي خرج جميعه حرا وان مات
 سيده وعليه دين فاعترق الدين قيمة رقبته كان كتابت يباع للدين كتابته فان
 ودي قلة فله لعاقدها وان عجز رقبته لم يباعه وان اعترق الدين بعد الرقبة يبيع
 من كتابته بقدر الدين ثم عتق من رقبته بقدر ثلث ما لم يبيع من كتابته وحط عنه
 من كل حيز ثلث ما لم يبيع من ذلك الحيز فان ودي خرج حرا وولاه للميت وان عجز فقدر
 ما يبيع من كتابته يرق مبيعا منه من رقبته وما عتق منه يكون حرا لا سبيلا لاحد عليه له
 وباقي رقبته بعد الذي عتق منه يبقى للورثة رقا واصحبت عن كلام الاشياخ على هذه
 المسئلة لطوله وقوله لا احاجه لغير حرية اي فان ذلك لا يجوز وسوا كان احراجا بهيمة
 او رجوع عن تدبيره او يبيع لان في ذلك ارقا فبعد حريته شايئة الحرية فيه والشرع به
 مشوف للحرية والمثبور من المذهب منع ببيعه قال في الموطا وهو الامر المجمع عليه عندنا
 ابن عبد البر وكان بعض اصحابنا يعني ببيعه اذا اختلف على مولاه وحدث احداثا قبيحة
 وتناول الاشياخ ما في الصحيحين من ان رجلا له بر غلام لم يكن له مال غير فيبلغ ذلك الشيء
 صلى الله عليه وسلم فباعه بثمان مائة درهم ثم ارسلها اليه ان الرجل كان عليه دين وقد روي
 النسائي ذلك في بعض طرقه وقيل انما اذن ببيع خدمته واذا قلت بالمشهور فيبيع
 المديرة فشيخ ببيعه وصار مديرا على ما كان عليه وهذا اذا لم يتصل به عتق فان اعتقه
 المشتوي فقال مالك مرة معنى ذلك ويكون ولا للمشتري واليه اثاب يقول له وبيع
 ببيعه ان لم يعتق وملك قول اخر انه يفسخ لان الاول لما دبر فقد انعقد ولا له وامضا

ذلك يستلزم نقل الولا والا ولا شهر والثاني اقبس واذ اذ عنا على الا ول فعن مالك
لا شيء على البايع والثمن جلال له وهو قول بن القاسم وقال بن كنانة يومئذ يثنى عن محمد
وقال بن القاسم اذا باع مدبرة وجعل اسم وما صار اليه فليجعل ثمنه كله في مدبرة ومع بعض
الاشياخ مسئلة اذا مات هذا المديبر عند مشربته او اعتقه وذكر اربعة اقوال له
الاول انه لا يجب عليه ان يثنى عن ثمنه في الوجهين الثاني مقابلة الثالث يثنى فيما زاد على
قيمته على الرجاء والخوف فيهما الرابع يجب عليه ان يثنى عن الزيادة في الموت دون العتق
وقوله كالمكاتب بشراي ما وقع في كتاب المكاتب من المدونة وهو قوله قال بن القاسم
ولا يباع رقبة المكاتب وان رضى لانه الولا قد ثبت لعاقدا الكتابة فان بيعت رقبته ولم
يحجز رد البايع ما لم يفت بعثت قيمته وولاوه لم يعتقه وهذا اذا كان العبد راضيا ببيع
رقبته فكان رضى منه بالعجز وقال غيره ان يرد وينقص عتقه وقاله اشهب بقوله
لا يباع رقبته ظاهره كان له مال ظاهره لا وهذا انما ياتي على قول سخون الا في حيوان
التعجير عند السلطان وان كان له مال ظاهره ومحمد كلامه هنا انه ليس له مال ظاهره وقوله
راجع الى صدر المسئلة لاني قول العيزقا له بعض الاشياخ لان قول العيزخلا في ومنهم من
تأوله على انه وفاق وان قول اشهب تفسيره لما قبله وليس بظاهر **مر** وان جني فان
والا اسلم خدمته تقاضيا وحاصلة صه محني عليه ثانيا ورجوع ان وفي وان عتق بموت سيده
اتباع بالباقي او بعضه حصته وجنب الوارث في اسلام مارقا وفك **ش** يعني ان المديبر
اذا جني لا يباع في تلك الجناية ولكن بخير سيده بين ان يفديه بارش الجناية او يسلم خدمته
يريد ان لا يكون له مال ظاهره فان كان له مال ذلك لم يكن للسيد اسلامه ويفديه من
ماله قاله في المدونة ونحوها فاذا افد عنا على عدم المال فان فداه فلا كلام وانما سلم
خدمته تقاضيا لها المحني عليه شيئا فيستوفي مقدار ارش جنابته ولا يملك
جميع خدمته على المشهور وعليه فليسيدة ان يقاضا هل الجناية بما اخذ وامن الخدمة
ويُدفع لم يقبض الارش وقاله ابو اسحق وقوله وحاصلة محني عليه ثانيا يعني فان جني المديبر
على شخص ثالثة فانه يحاص الاول في خدمة المديبر قال في المدونة يحاص الثاني بجميع ارش
حرجه والا وله بما بقي له ان كان استخدمه وضمن ابن الحك ب قول تخيير الاول بين ان
يفديه بارش جنابته الثاني او يسلم له على ما تقدم وهو انما ياتي على مقابل المشهور ان المحني
عليه يملك جميع خدمته ويكون المشهور ويكون المعنى ان له ان يسلم خدمته للثاني
تقاضيا لها حتى يستوفي مقدار ارش جنابته ثم يرجع له بخدمته فيما بقي له من جنابته او يفديه
بارش الجناية على الثاني ويستوفي ما بقي له من الاول ومجموع الثانية وانما فعل ذلك
ليخلص من ضرر المحاصنة وقوله ورجع ان وفي اي وفي مقدار ارش الجناية الاولى والثا
ان كان قد جني مرتين او مقدار ارش الاول ان لم يكن غيرها ولا يملك المحني عليه جميع خدمته
كما تقدم وقوله وان عتق بموت سيده اذ تبع الى اخره يريد فان مات سيده فعتق خدمته
الثالثة له لكن قبل ان يستوفي المحني عليه ارش جنابته فانه يتبع بباقي الجناية نص
عليه في المدونة وفي الجلاب قول انه لا يتبع بما على ان الخدمة ههنا تدفع على سبيل التقاضي

او على سبيل المعامضة والتلك فعلى الاول يبيع اذا مات السيد بما بقي من ارش الحياة
 دون الثاين وبني بعضهم الخلاف على ان الحياة ههنا ما تعلقت بالخدمة والخدمة قد
 سقطت بالتعلق او تعلقت برفقة ولما منع الشرع من بيعه لجل التدبير واد التذبير
 بقيت الحياة متعلقة بالرفقة ولما تقدر بيعها لجل الحرية تعلقت بالخدمة وقول
 او بعضه حصته يشيرون الى ان المدبر لو لم يملك ثلث ما تركه سيده بل حصل نصفه مثلا
 فان نصف ما بقي من ارش الحياة يصير متعلق بما رقب من الرقبة وهو معنى قوله
 او بعضه اي بقية الباقي حصته ويختلف في اتباع نصف الحر على ما تقدم وقوله وغير
 الوارث التي اخبرنا ذكرها ويحوي في اسلام ذلك الجزء الذي رقب له او بقية بمقدار ما يخصه
 بما بقي من الارش وقال به الفقهاء السبعة ابن الموارث واما حيز الوارث فيما بقي وقد كان
 السيد اسلمه لانه اسلم خدمته فلما رقب بعضه خيرا لانه غير ما اسلمه السيد وهذا
 الذي ذكره في حياية المدبر نقطه من بحر ومن اراد استيعاب ذلك فليستظر في حيا
 العبيد من البسوط ولم يكن ان باقي شي من ذلك مراعاة لمعصده ههنا ومما فطنته
 على الاحتياط الذي اراده وذلك في الغالب وطيفة شراح المدونة **ص** وقوم ياله
 فان لم يملك الثلث الا بعضه عتق واقر ما له بيده **ش** يعني ان السيد اذا مات وارثا
 تقويم المدبر لينظر هل يملك الثلث ام لا فان بقي ماله بيده من المال فان حمله به
 الثلث حرج حرا وان لم يملك الا بعضه عتق واقر ما له بيده وفي الحديث عنه عليه الصلاة
 والسلام انه قال لا مدبر لربايع ولا يوجب وهو حر من الثلث وضعفه بن عبد البر وقال
 الصحيح انه موقوف على ابن عمر قال في المدونة واما ينظر الى قيمته يوم التطرف فيه
 لا يوم مات السيد قال ويعتق في الثلث او ما حصل منه فان لم يبع غير عتق ثلثه
 ورق ثلثه وما هلك من التركة قبل تقويم المدبر لم يجز وكانه لم يكن وقال بعد هذا
 فان لم يشتري السيد مال المدبر حتى مات قوم عليه في الثلث ياله يقال ما سيوي هذا العبد
 وله من المال كذا وكذا ومنه العبد ومن كذا فان حمله الثلث عتق وتبعه ماله وان لم
 يملك الا نصفه عتق نصفه وبقي الماله كله بيده بن يوسف قال سمعته عن ابن القاسم
 فان كان قيمة المدبر مائتين وترك سيده مائة فانه يعتق سيده نصفه ويقر ماله بيده
 لان قيمته بماله مائتان ياله وثلث السيد مائة وهي نصف المائتين التي هي قيمته ياله
 فقد حصل الثلث نصفه فبحق نصفه ويقر المائة في بيده وقاله مالك بن حبيب وقاله
 مطرف وابن الماحثون عن مالك قال وان كان قيمة المدبر في نفسه مائة وله من المال
 مائتين ولم يبع غيسه فلا يعتق الا ثلثه ويبقى ماله بيده **ص** وان كان سيده دين موطر
 على حاضر موصر يبيع بالثمن **ش** يريد ان ثلث السيد اذا اضاف عن حمل المدبر وكان
 للسيد دين موطر على حاضر موصر فانه يبيع بالتقيد وهو مرادة بالنقد وليس المراد به العين
 التي هي الذهب والفضة لما علمت ان الدين اذا كان عينا فانما يقوم بالعرض فاذا كان
 المدبر ثيابا وي عشرين دينارا وترك السيد عشرين دينارا وبيع بغير ثيابا وي عشرين
 دينارا عتق كله لحد الثلث له **ص** وان قربت غيبته استوي قبضه والايح فان حضر

الغائب او ايسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان **ش** يريد فان كان الدين على غائب
 معناه كان حالا او قريبا الحلول وقريب غيبة من هو عليه فانه لا يباع ولكن يتأني
 بالعتق قبضه ذلك الدين من هو عليه وهو معنى قوله استوفي قبضه وقوله والابيع
 اي فانه لم يكن الدين على حاضر مؤسرا فلا على من قربت غيبته بل على حاضر معسرا ويعيد
 الغيبة ولو كان مليا فان المديري يباع للفرقة او ما جاوز الثلث منه فان حضر الغائب او
 ايسر المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان اي سوا كان في يده وارث او مشد وهو ظاهرا
 المدونة وقاله الخن وهو مذهب عيسى واصبح ابو محمد وهو المعروف عن مالك واصحابه
 وابن القاسم في العتبية انه يكون للورثة دون المديري بن عبد السلام والنفس اليه اميل
 وليس كمال طرا للورثة لم يتقدم علمهم به لان هذا قد علموا به وانطلق الشرع حق المديري فيه
 ثم ان ابن القاسم انما اطلق حق المديري في هذا القول على اذا خرج من يده الورثة ببيع او هبة
 او صدقة او وجه من الوجهة قال واما ان كان بيد الورثة فانه يعتق في ثلث ما اقتضى
 وعلى هذا فالاتفاق على انه يعتق منه ان كان المديري بيده الورثة واما اختلف اذا لم يكن
 بايديهم وقد اشار الخن الى ذلك والله تعالى اعلم **مر** وانت حر قبل موته بسنة ان كان
 السيد مليا يوقف فاذ مات نظر فان صحا تبع بالخدمة وعتق من رأس المال والا
 من الثلث ولم يبع وان كان غير ملي وقف خراج سنة ثم يعطي السيد ما وقف ما خدم نظير
ش يعني ان من قال لعبد انت حر قبل موته بسنة يريد او شهر او سنتين او ما اشبهه
 فان كان السيد مليا يوقف اي من خراج خدمة العبد شي وثوك بيده سنة يستخدمه
 فاذا مات السيد نظر فان كان صحيحا وقت الاجل عتق من رأس المال لانه يتبين انه
 كان عتقه في الصحة ويرجع بكون خدمته سنة لانه قد تبين انه كان مالكا في نفسه لا مو
 ولذلك لا يضر ما استدان السيد بعد السنة وعيها وان كان مريضا عتق من ثلثه
 ولا رجوع له بخدمته في تركه سيده لان كل من خرج من الثلث فقلته سيده لانه النظر
 فيه انما يكون بعد الموت وان كان السيد غير ملي وقف خراج العبد سنة ثم يعطي السيد بعد
 كل شهر بعد السنة خراج شهر قبلها ومعنى ذلك انه لا يمكن من خراج العبد حتى تنقضي
 ثلاثة عشر شهرا فاذا مضت اعطي السيد خراج الشهر الاول ثم كلما مضى شهر اعطي
 من الا ولخراج شهر ثم كذلك وهو قول ابن القاسم في العتبية والاولي ان يقال اذا مضت
 سنة ويوم ان يعطي السيد خراج اول يوم من السنة ثم كلما مضى يوم يعطي من الاول نظير
 ما خدم مما وقف وهو معنى قوله ثم يعطي السيد الى اخذه وقاله ابن القاسم ايضا ونقله
 سمعون عن بعض الاصحاب ولم يفصل سمعون بين كون السيد مليا او معسرا وجكي في
 البيان ثلاثة اقوال اخذ الاول انه يجعل عتقه من الان ولا ينتظر به موت سيده كتم
 لاحتماله ان يكون لم يبق بينه وبين موته الا مثل الاجل الذي يمتد او اقل فلا يسترقه له
 بالسد وهو اخذ قول ابن القاسم الثاني انه كالمديري يعتق بعد موته من الثلث وله
 ان يطان كانت امه لانه عتق لا يكشفه الموت وهو قول اشهب الثالث ان لا يعتق
 من رأس مال ولا ثلث للشد وهو لا يشهب ايضا وهو اصنف الاقوال واطهرها قول

بن القاسم اي الذي ذكره الشيخ **مر** ويطلب التدبير يقتل سيده **ع** اذا **ش** يعق ان حكم به
التدبير يبطل اذا قتل المدبر سيده **ع** كما ان من قتل مورثه **ع** الا يرث من ماله شيئا
والجامع ان كلاهما استجوز الشيء قبل اوانه فعوقب بحرمانه على انه قد يقال ان المنع
في حق الوارث اظهر منه هنا لانه في حق الوارث ابطال لطفه في الماله وهنا ابطال الحق
الله تعالى في العتق وعلى هذا فلاحا مع بينهما واحترق بقوله **ع** اما اذا قتل خطافا
يعتق في الماله لا في الدية التي تؤخذ من عاقلته **ع** وباستغراق الدين له ولتركة
ش يعني وكذلك يبطل حكم التدبير بالدين المستغرق لرقبة المدبر ولتركة سيده وهو
ظاهر على مذهب الجمهور ان المدبر يخرج من الثلث لان الدين مقدم على ما يخرج من الثلث
وقيل هو من راس المال والا ولقول علي بن عمر روي عنه عليه السلام انه قال المدبر
لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث لكن ضعف اسناده واذا فرغ من علي قول الجمهور
فاذا كان المدبر يبا ويخرج دينارا او تركه السيد اربعون دينارا او علي السيدون
دينارا فاكثر فلاعتق لاستغراق الدين جميع ما ترك السيد مع المدبر **ع** وبعضه يجاوز
الثلث **ع** يعني ويطلب بعض المدبر بمجاورة ثلث السيد كما اذا كانت تركة السيد ثلثا
مائة دينارا والمدبر ايضا يبا ويترك ثلث السيد ثلثا وستون وثلث
دينارا وهو مقدار ثلثي قيمة المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه بسبب مجاورته
لثلث السيد **ع** وله حكم العرق وان مات سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ **ع** يعني
ان المدبر حكم الارقا في خدمته وحدوده فلا يجد قاذفه ولا يقتل قاتله وان مات
سيده حتى يعتق في الثلث وهكذا قال في المدونة ثم قال واما ينظر الى قيمته يوم
النظر فيه لا يوم الموت وقوله حتى يعتق فيما وجد اي ولا ينظر الى ما هلك من
التركة قبل التقويم وقاله في المدونة وقوله حينئذ اي حين التقويم **ع** وانت
حر بعد موت وموته فلا يعتق من الثلث ايضا ولا رجوع **ع** هكذا قال في المدونة
ثم زاد وكانه قال ان مات فلا يعتق حر بعد موته وان مات انا فانت حر بعد موت فلان
وقاله انتهى وزاد بن بونيه بعد قوله فهو حر من الثلث فقال لا يريد ولا رجوع له فيه
لذكاه الاجنبي في ذلك ثم قال وهي كسيلة الرقي في العبد يكون بين الرجلين فيجسسه
على ان من مات منهما او لا نصيبه يخدم الباقي فاذا مات فهو حر فلم يجد هاهنا الا انه
الذي يعتق ومن مات منهما اضم نصيبه ورثته دون صاحبه فكذلك يلزم العتق
في هذه ولا رجوع له فيه قال وقال بعض اصحابنا له الرجوع كما لو اعتقه بعد موته
بشهادته قال غير ذلك لان الرقي حررت على المعاوضة والالتزام فبطلت المعاوضة لفسادها
ولزم العتق **ع** وان قال بعد موت فلان بشهادة فعتق لاجل من راس المال **ع** يريد اذا
قال السيد ذلك في صحته واما اذا قاله في مرضه فانما يعتق بعد موت فلان من الثلث
قال في المدونة ومن قال في صحته لعبد انت حر بعد موت فلان او قال بعد موته
بشهادته فهو من راس المال يعتق الى اجل ولا يلحقه دين وان مات السيد قبل فلان
خدم العبد ورثة السيد الى موت فلان او الى بعد موته بشهادة وخرج حر من راس

المال ولو قال ذلك في مرضه عتق العبد في الثلث الى اجله وحدم الورثة حتى
 يتم الاجل ثم هو حر وان لم يحمله الثلث خيرا الورثة في انقاذ الوصية او يعقوا من
 العبد يحمل الثلث **ب** **باب** **م** نذب مكانة اهل تبرع **ش** الكتابة
 عتق الرجل عبده او امته على حال يود به اليه واصل ذلك من كتب السيد له بذلك
 كتابا ويقال فيها كتابة ومكانة وكتاب لقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت
 ايديكم وكانت في اهللية فافترها الله تعالى في شرع نبيه عليه السلام واصل مشروعيها
 الكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والسنة لقوله عليه
 السلام من كانت مكانة علي ما يجردهم ففرضاها الا عشرة دراهم فهو عبدا وقال
 مائة او قيمة ففرضاها الا اوقية فهو عبدا والمكانة عبد ما بقي عليه عتق دراهم الى
 غيره ذلك واجبت الامة على جوازها بين العبد وسيد في الجملة لكن اختلفوا هل هي واجبة
 واليه ذهب اهل الظاهر للاسوة في الآية المذكورة او غير واجبة وهو قول الجمهور نظرا
 الى انها من باب بيع العبد نفسه او من باب العتق وكلاهما لا يجب على السيد واختلف عن
 مالك هل هي مستحبة وهو مذهب المدونة واليه اشار بقوله نذب او هي مباحة
 وحكاها عنه بن الحلاب وبه قال القاضي اسماعيل والقاضي عبد الوهاب واران الكتابة
 اربعة السيد والصيغة والعوض والمكانة وقد اشار الى الاول منها بقوله اهل
 تبرع والمعنى انه يشترط في السيد ان يكون اهلا للتبرع احتراز من الصبي والمجنون
 فان كتابتهما لا تصح اذ ليسا من اهل التصرف واختلف في الخبر المذكور في قوله تعالى
 ان علمتم فيهم خيرا هل هو القوة على الاداء وهو قول مالك في كتاب محمد او هو المال
 او القدرة على الكسب او الصلاح او الدين والمال والامانة **ش** **م** وحطوا خيرا **ش**
 يعني وكذا ذلك يستحب للسيد ان يخط عن مكانة جزا احد من نجوم الكتابة ليحصل به
 العتق ولا يجب عليه ذلك خلافا للشاذلي نظرا الى الامر في قوله تعالى واتوهم من مال
 الله الذي اتاكم وحمله مالك وابوصيفة في النذب لانهما هبة وهي غير واجبة على
 ابن ابي الجهم قال اما الوصيفة من احد الكتاب فكثر اصحابنا يأمرون بذلك من غير
 قضا وقيل المخاطب بذلك الماير الناس وقيل الولاة وقيل السادات ولكن يحيطون
 من غيرا لكتابة وظاهر قوله جزا انه غير محدود وهو كذلك وبعضهم حدده بسوس
 الكتابة وبعضهم بربيع **م** ولم يجبر العبد عليها والمأخوذ منها الجبر **ش** هذا هو
 المشهور وهو قول ابن القاسم واشتهر وعبد الملك وروي عن مالك انه يجبر وبه
 قال اصبح واخضارة النخعي اذ رضي السيد بمثل جزا او اريد ليسير لانهما منفعة
 للعبد بلا مضرة ولا يجبر ان زاد على جزا كثيرا وقوله والمأخوذ منها الجبر اي
 والمأخوذ من المدة ونه جبر العبد على الكتابة وقد اخذ ذلك ابو اسحاق من قوله
 فيها ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غايب لزم العبد الغايب وان كرهه
 لان هذا يودي عنه ويتبعه ان لم يكن ذا قربة ممن يعتق على الحر بالملك ويلزم الغايب
 الكتابة ابو اسحاق بهذا يدل على ان للسيد ان يجبر عبده على الكتابة وذلك بن يوسف

ان بعض البغداديين روي ذلك عن مالك وقال اشهب وعبد الملك لا يجوز ذلك غير
رضي العبدورواه بن شعبان عن بن القاسم واقام ابن رشد القولين من المدونة
ثم اشار الي الدكن الثاني وهو الصيغة بقوله **مر** بكاتبك وخوف بكذا **ش** وهو
بقوله تدب اي تدب مكانته السيد بكاتبك وخوف اي انت مكاتب او معتق علي حين
وقوله بكذا متعلق بكاتبك والباقي فيه للعاصفة كقولك اشتريته بدريهم **مر** وظاهر
اشتراط التخييم وصح خلافة **ش** هكذا قال القاضي عياض وغيره ان ظاهر المدونة اشتراط
تخييم الكتابة لقوله فيها وان كانت علي الف درهم ولم يضرب لنا احلا تحت ثم قال فيها
ولا تكون حالة والكتابة تكون عند الناس منحة وكذا قال بن العصار والطبري كذا
ان ظاهر قول مالك لا بد من تخييمها وكذا هو ظاهر الرسالة وحكي عبد الوهاب عن
متاحزي شيخنا انها تكون حالة وهو الذي ارتضاة هو وعمره واشار في المقدمات
الي انه الصحيح من المذهب واليه اشار بقوله وصح خلافة ولا فرق بين ما قل من الجوز
او كثر وحكي بن شعبان عن بعض اصحابه ان يختار جعلها في حين **مر** وجاز بعذر كابق
وعبد فلان وجنين لا لولولم يوصف او كجوز رجوع لكتابة مثله **ش** هذا هو الدكن
الثالث من اركان الكتابة وهو العوض وذكرا ان يجوز فيه العذر كوقوعه بعد ايق
او بعير شاردا او نحوهما وعلي عبد فلان وجنين استه وشبههما هكذا نقله بن يوسف
عن بن القاسم ونقل المصنف الكراهة عن اشهب واذا كاتبه علي عبد فلان فقال بن
ميسر لا يعتق الا به ولم تجزده اشهب وقال ففسخ الكتابة الا ان يشتريه قبل الفسخ وقوله
لا لولولم يوصف يشير به الي انه لا يجوز في المدونة وان كاتبه علي لولو غير موصوف
لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته وقال غير ابن القاسم في كتابه يجوز ذلك ولو الوسيط
وقوله او كجوز الي اخره اي فان وقعت الكتابة بما لا يجوز تملكه كالجوز والخنزير ونحوهما
فان ذلك يضي ويكوت عليه كتابة مثله ففي العتقة عن سحنون في البصري يكا
بصريا بانية فسط من جز فاسلم المكاتب بعد ما اذني النصف علي المكاتب نصف قيمة
عبدنا قنا او عليه نصف كتابة مثله ابن رشد وليس علي التخيير بل هما قولان قال مرة
يكون عليه نصف كتابة مثله وهو قول ابن الماحي ومرة قال عليه نصف قيمة
رقبته والاول اظهر واليه اشار بقوله ورجع لكتابة مثله **مر** وفسخ ما عليه في جود
او كذهب من ورق **ش** لما كانت الكتابة ليست كالديون الثابتة ولا كالعاصمة ك
المحصة جاز فيها ما لم يجز في ذلك وهو فسخ ما علي المكاتب في شي موحز عليه وكذلك
التجديد علي اسقاط بعض ما عليه وهو وضع وتحويل مثله بيع الطعام قبل قبضه وبيع
بحر منقوعة وشبه ذلك ولا بأس ان يفسخ ما عليه من ذهب في ورق وبالعكس وخوف في
المدونة وظاهر كلامه انه لا فرق في هذه الوجوه بين ان يعجل العتق ام لا الشيخ وهو
قول مالك وبن القاسم ومنعه سحنون الا بشرط تعجيل العتق **ش** وهو ظاهر
ما في الهندية فانه لما ذكر جواز فسخ ما علي المكاتب من عين او عرض حل او لم يحل في عرض
معدل او موحل مخالف للعرض الذي عليه او من صفقه قال ولا بأس ان يقاطعة علي

ان يضع عنه ويتجمل او يوحدة وين يدك او على ان يفسح الدنا ينر التي عليه في دراهم
 الى اجل ويجعل العتق فظاهر ان ذلك لا يجوز الا مع تجليل العتق **ص** ومكانة ولي المجورة
 بالمصلحة **ش** هو مقطوف على فاعل جاز يعني وكذلك يجوز للولي ان يكات ما لمجورة من عبده او
 امة بشرط طلب المصلحة للمجور ومثل قوله الاول في الاب وصيه ومقدم القاضي وكذلك
 قوله لمجورة الصبي والمجنون والسفيه ولو قال من المجورة لكان احسن فان اكثر استعماله
 ما لغير القائل ومن للقائل والامر فيه قريب **ص** ومكانة امة وصغير وان لا مال
 وكسب **ص** يعني وكذلك يجوز كتابة الامة والصغير وان لم يكن لهما مال ولا قوة لهما على
 التكسب وهو قول بن القاسم ومنع ذلك اشبه وقيل بالكراهة وهو الذي اقتصر عليه
 مالك في المدونة وهكذا وقع قول بن القاسم واشبه فيها وفي كتاب محمد بن منصور في الصغير
 اشبه وسحنون وكسب كتابته الا ان نقول بالادري بن عبد السلام وظاهر هذا ان كتابته
 لا يجوز على التحريم وقال بعض من تكلم على حديث بريدة ان فيه دليلا على جواز كتابته
 غير هذه الامة وفيه نظر قال وتامل القول بجواز كتابة الصغير هل هو مبني على ان
 للسيد جبر عبده على الكتابة او هو مبني على القول بانه لا يجبره انتهى وجزم ابو الحسن
 بان ذلك مبني على الجبر والحد الذي جوزه فيه كتابة الصغير هو عشرين سنة فاقولها **ص**
 وبيع كتابته او جز لا يتم فان وفي ما لو لا الاول والارق للمشتري **ش** يعني وكذلك يجوز بيع
 كتابته المكاتب او جز منها لا يتم وهذا الذي ذكره من جواز بيع مجموع الكتابته هو قول مالك
 وجمهور اصحابه وذهب ربيعة وعبد العزيز بن ابي سلمة الى المنع المجن وهو اقيس للعدول
 لانه ان ادري كان للمشتري الكتابته فقط وان عجز عنه او لم يتم كان له الرجعة فقط وان عجز
 عن اخراجها كانت له الكتابته والرجعة قال واصل سحنون في مثل هذا انه يمنع البيع مع
 الاختيار ويجز مع الضرورة لعقرا وفس وقاد بن عبد السلام ظاهرا هو كلام سحنون
 انه يجوز بيعها اختيارا وما ذكره من جواز بيع جز منها هو احد قول ابن القاسم وهو
 منقول عن اشبه وهو قول اصبح وسحنون وعن بن القاسم قول بعدم الجواز وهو خالف
 مالك في الموطا والاول اختيار جماعة من الاشياخ اذ لا فرق بين الجز والكلي وما ذكره
 من منع بيع العقيم مقتديا اذا كان نجاسا واما غير المعين كجز من ثلاثة او اربعة
 فالمصوص الجواز لانه يبيع الى بيع الجز وقوله فان وفي اليه اخره اي فان وفي المكاتب
 ما عليه من نجوم الكتابته للمشتري عتق والاول الاول اي لانه قد انعقد له اولا وقوله
 والا اي وان لم يوف ما عليه بل عجز او هلك قبل ذلك فانه يكون رقيقا للمشتري وهكذا
 الحكم في بيع الجز **ص** واقرار مريض بقبضها ان ورث غير كلالته ومكانته بالمحابة والاول
 في ثلثه **ش** يعني وكذلك يجوز اقرار المدين بقبض كتابته من مكانته بشرط ان يوثق
 غير كلالته واما ان ورث كلالته فلا الا انه حمله الثلث فانه يجوز قال في المدونة قال بن
 القاسم وان كانت في صحته واقرب في مرضه يقبض الكتابته منه جاز ذلك ولم يتم ان
 ترك وللمدان كان ورثته كلالته والثلث لا يحمله لم يصدق الا بشية وان حمله الثلث
 صدق لانه اذا عتقه جاز عتقه وقال غيرهم اذا اتهم بالميل معه والمحابة له لم يجز له

افقاره جملة وقاله بن القاسم غير مرة وقوله ومكاتبته بلا محاباة يعني وكذلك خور
مكاتبته المديون لعمده بشرط عدم المحاباة فان حاباه كانت محاباته في ثلثه فان حملها
مصنت والاصح منها ما حمل منها فان لم يحمل منها شيئا بطلت وهو مذهب المدونة قال
فيها وان كانت عقده في موصته ثم وقبض الكتاب ثم مات السيد فان لم يحابه جاز ذلك
كبيعة ومحاباته في البيع في ثلثه وظاهره ان لم يكن فيها محاباة نصت وان لم يحملها الثلث
وهو ظاهر قول المحقق وفنده في كتاب محمد بن ابي حمزة الثلث ولا بن القاسم ايضا ان
ذلك كالعتق فان كانت قيمته اكثر من الثلث خيرا لورثة بين ان يمضوا الكتاب او
يعتقوا منه ما حمل الثلث بتلا المحقق ووافق الغير على هذا القول وقال الكتاب بمحابة
او بغير محاباة من ناحية العتق ليست من ناحية البيع وهو موقوف بخومه فان لم يحمله
الثلث فلم يخلو لم يخلو لورثة اعتق منه ما حمل الثلث ما في يده ان شئت وقيل ان كانت
محاباة كان كذلك اي خيرا لورثة بين امضا الكتاب وبين عتق ما حمل الثلث منه ان قصر
عن قيمته وان لم يحابه سعي فان ادي وهو في المرض اعتبرنا حرج الاقل من الثلث فان
كانت قيمة الرقبة اقل اعتبر حرجها من الثلث وان كانت الخوم اقل فليس لم يعتق
سواها قال ولذا الواو في عتقه او وضع الخوم عنه اليه في الثلاثة الاقوال واختلف
في كتابة المديان هل هي من ناحية البيع واليه ذهب استنب او من ناحية العتق واليه
ذهب المحققون **ص** ومكاتبته جماعة لما كان فتون على قوتهم على الاذا يوم العقد وهم وان
من اقدم حلا مطلقا فيوجد من المكي الجيع ويرجع ان لم يعتق على الدافع ولم يكن زوجا
ولا يسقط عنهم شي بموت اقدمهم وللسيد عتق قوتهم منهم ان رضي الجميع وقروا فان
رد ثم عجزوا صح عتقه **ش** يعني وكذلك خور مكاتبته جماعة دفعة واحدة اذا كانوا المالك
واحد واحترقوا اذا كان شخصان فاكثر لكل واحد عند فارد واجمعهم في الكتابة
فالهم لا يجوز لهم ذلك حصيدا لانه لو عجز اقدمهم او مات احد سيده مال سيده مال صاحبه
باطلا لاسمحون فان نزل في الكتابة صحيحة لان الحالة لا تنطلي الكتابة واثار المحقق
الي تختص الخلافة فيها هل تغسد او يبطل الشرط فقط وعلى الاول فهل يموت بالقتل
او باقتضا جهم منها او صدر منها وهذا اذا عقدت الكتابة على الحالة والانهى جائز
ويجعل على كل عبد ما ينوبه من جملة الكتابة بعض عليه الباقي واثار الى انه لا يختلف
منه وقوله فتون على قوتهم على الاذا يوم العقد اي يوم عقد الكتابة **ق**
في المدونة والخور في كتاب محمد **ق** يقض عليهم على قدر غناهم ورجاهم يوم عقد
فقد يكون من ليلته اليوم شي ارجا بعد اليوم من عنده اليوم الغنا فيجعل على كل واحد
بقدر ما كان يطيق بن القاسم على قدر قوته وحده منته واجتها دة يوم عقدت الكتا
وفي الموازية قول انها تقسم على العدد ذكره ابن يونس وعجز عنه عبد الملك وحكي
عنه المحقق انها تقسم على القوة وقيمة الرقاب حسبما يرى انه يكتب بكل واحد بانفراد
وعن استنب انها تقسم على قدر قيمة رقابهم يوم الكتابة واعتبر المحقق حال الصغير القادر
على السعي يوم العقد مع تحدد حاله ولم يحك فيه خلافا واتفق على انه اذا لم يقدر

لغة فيه فلو اعتق السيد منهم كبير الا اذ امينه او صغير المرسل السعي في الكتابة
فانه يصح ولا يتوقف على رضا هم لعدم منفعتهم فيها ورد عتقها من غير فائدة
وهذا ظاهر من قوله عتق قوي وقوله فان رد ثم عجز واصح عتقه يعني فان اعتق
السيد احدهم فرد لكونه مؤثما على السعي ولم يرضي الباقي بعتقه وحق ذلك ثم عجز وافار
من اعتقه السيد خرج حرا الصحة عتقه اذ رجوعه انما كان لحق اصحابه فلما سقط حقهم
بعجزهم صح العتق الذي اصدره السيد فيه **س** والخيار فيها **ش** يعني وكذلك يجوز الخيار
في الكتابة وهذا مذهب المدونة قال فيها ومن كاتب امته على ان احدهما بالخيار يومئذ او
شهر احراز وما ولدت في الخيار دخل في كتابتها ان امضاها من له الخيار وان كرهت كما
يدخل في البيع ما ولدته المبيعة في الخيار وولد المكاتب في ايام الخيار اربعين في دخوله
معه وقال غيره لا يدخل الولد في الكتابة اذ المنة الكتابة الا بعد الولادة وكذلك الولد
في البيع للبائع **س** ومكاتبه شريكين بمال واحد لا احدهما او مالين او متحد بعقد بين
فيقتض **ش** يعني وكذلك يجوز مكاتبه الشريكين عبد ايسرهما في عقد واحد بمال واحد اي
في القدر والاجل فان اختلف في القدر والاجل فسخت نص عليه الممن لان يصير كالين
وقوله لا احدهما اي لا مكاتبه احد الشريكين دون الاخر فانها لا تجوز قال في المدونة
ولو اذن الشريك وعن مالك انه يجوز باذن الشريك وقوله او مالين اي فلا يجوز ذلك
لانه قد يورث الي عتق البعض دون تقويم ابن يوسف وقيل ان كتابة هذا بماية
الي سنتين وهذا لما يقين الي سنة فان حظ صاحب المائتين مائة وخمسة بالباقية له
سنتين جازت فان ابي قيل للمكاتب اما ان تزيد صاحبه المائة مائة وتجعلها الي سنة
ليتفق الاجل فان فعل جازت ايضا والافسحت الكتابة ابن اللباد ولم يروى يحيى وهو
لابن الماجشون وقوله او متحد بعقد بين يريد فان عقد الشريكان الكتابة مقترقين
عليهما لمتحداي في القدر والاجل فان الكتابة ايضا لا تجوز وهذا مذهب بن القاسم قال
وان لم يعلم كل منهما بفعل الاخر وقال غيره يجوز وتسقط الشروط والقولان في المدونة وقوله
فتفسخ اي الكتابة وهكذا نص عليه بن القاسم خلافا للغير **س** ورخص احدهما بتفقد
الاخر ورجع لعجزه بحصته **ش** يعني وكذلك يجوز لاحد الشريكين الرضى بتفقد صاحبه
عليه ببعض مخوم الكتابة قال في المدونة وان حذر مخوم من مخومه وقال احدهما لصاحبه
يدي فيه وهذا انت البع المسموع ففعل ثم عجز العبد عن الجهم الثاني فليرد للمقتضى
نصف ما قبض الي شريكه لان ذلك سلف منه له ويبقى العبد بينهما بالخيار للمقتضى بخلاف
العتاقة وهو كدبن لما على رجل من مخوم يد احدهما صاحبه بنح على ان ياخذ هو الجهم
الثاني ثم فلس العذيم في الجهم الثاني فليرجع على صاحبه لانه سلف منه قال في قاي
محمد الا ان يعجز المكاتب او يموت قبل محل الجهم الثاني فليس له اخذه حتى يحل الجهم الثاني
محمد ولو حل الجهم الثاني قبل عجزه فتعذر على المكاتب وانظر لما يبرحي كان على التوبة
ان يجعل لشريكه سلفه ثم يتبعان المكاتب بالجهم الثاني **س** كان قاطعه باذنه من عشرين
على عشرة فان عجز خيرا المقاطع بين رد ما فضل به شريكه واسلام حصته وقا ولا رجوع

له على الاذن وان قبض الاكثر **ش** يعني وكذا يكون ان يقاطع احد الشريكين المكاتب
 باذن صاحبه من عشرين على عشرة قال في المدونة واذا كان عبد بين رجلين كاتبه
 معالج لا صدها ان يقاطعه على حصته الا بان شريكه فان اذن له فقاطعه من عشرين
 موحلة في حصته على عشرة محجلة ثم عجز المكاتب قبل ان يقبض هذا امثل ما اخذ المقاتع
 خبز المقاتع بين ان يرد الي شريكه نصف ما اخذ من العبد ويبقى العبد بينهما او يسلم
 حصته من العبد الي شريكه رقا قوله ولا رجوع له على الاذن ان لا رجوع للمقاتع على
 الشريك الذي اذن له في القطاعة ولو كان الاذن قد قبض مثل ما قبض المقاتع واكثره
ص فان مات احد الاذن ماله بلا نقص ان تركه والا فلا شيء له **ش** قال في المدونة ولو
 مات المكاتب عن مال فلا حراي الذي اذن ان ياخذ منه جميع ما بقي له من الكفاية بغير
 حطية حلت او لم تحل ثم يكون ما بقي من ماله بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهم
 في المكاتب وقوله ان تركه اي ان ترك المكاتب مالا فالحكم ما تقدم والا اي وان مات
 ولم يترك مالا فلا شيء للاذن على المقاتع ان كان قد قبض القطاعة ولم يقبض الاذن شيئا
 او قبض ولم يستوف مقدار ما قبض صاحبه فلو لم يقبض شيئا البتة وكان المسترون
 لا يفي بمقدار ماله على المكاتب خاصة في ذلك لتقاطعها قطع ولا حق جميع نصيبه وراي
 المحقق ان القياس ان يجازى المقاتع باصل ماله لا نه لم يرض بالاسقاط الاعلى انه يبداه
 فاذا لم يتم له مراده بقي على اصل حقه **ص** وعقود ادها وضع ماله الا ان فقد العتق **ش**
 يعني فان اعتق احد الشريكين نصيبه من المكاتب حمل على انه وضع عنه المال الذي له
 عليه من جزم الكفاية فلا يقوم عليه صبيد وقال المحقق معناه ان عجز يري لان في له
 تقوية الا ان نقل الا لولا وقال المعبر ان وضع احد الشريكين نصيبه الكفاية كعتقه
 ويقوم عليه وهو اظهر لان حقيقة العتق غير وضع المال وما ذكره هنا مقيد بما اذا
 كان وضع المال في الصحة واما لو وضع عنه ذلك في مرضه فانه يكون عتاقا لانه ينقد
 من ثلثه على كل حال قاله في المودعة بن يوسف يري لانه لو جعل ذلك وضع مال ثم عجز
 فزق للورثة صاروا لم ينقدوا وصية الميت وهو قد اراد بها لها وان لا يعود اليهم شيء
 منها واما الصحيح فاما اراد التحفيف عن المكاتب وان عجز كان رقا **ص** كان فعلت
 فنصفك حر فكاتبته ثم فعل وضع النصف ورق كله ان عجز **ش** هذه المسئلة وقعت في كتاب
 محمد وهي ما اذا قال لعبد ان كلفت فلانا فنصفك حر فكاتبته ثم كلف فلانا فانه يوضع عليه
 نصف ما عليه من الكفاية ولا يقوم عليه لانه ليس بعتق وانما هو وضع مال عنه وهذا
 هو الذي اقتضاه التسمية بين هذه وبين ما قبلها وهكذا شبهها بها اشبه وبين
 اعتق نصف مكاتبه قال ولو كان عتقا لغوم عليه ولهذا قال اذا عجز رجوع كله وقتنا
 المحقق وهذا اذا كان على بر واما لو كان على حنت فقال لا تغلن لكان عتقا وعلى قول
 المعينة في المسئلة الاولى يكون هنا عتقا وهو الظاهر واستشكل ما في الموانية مع
 قول اشبه لان الدارم بالحنت في الميمن انما هو ما التزمه الخلف حين الحلف والعرض
 ان الميمن سبقت الكتابة فالحالف حينئذ لم يقصد وضع المال وانما قصد العتق فليزمه

يراد ان عجز المكاتب لانه
 نصف الا ان ينفقه عشرين عجز المكاتب
 عن ادها وضع ماله الا ان فقد العتق
 عتق جاز ان ينفقه عشرين عجز المكاتب
 ان ينفقه العتق العتق

وقد تقدم انه متى صرح بالعتق او فهم لزومه العتق **ص** وللكاتب بلا اذن بيع واشترى او ماله
 ومقارضة ومكاتبه واستخلاف عاقد لامتته واسلامها او مداوها ان حبت بالنظر
 وسفد لاجل فيه نجم واقرار في رقبته واسقاط شفيعته **ش** قد علمت ان المكاتب قد احرز
 نفسه وماله فهو في بصره في ماله كالحرة لا مكان من التبرعات والمحاباة التي تؤدي اليه
 عجزه فليس يده ان يمنع من ذلك كما سيذكره بعد هذا ولا اشكال في جواز بيعه وشرايه
 ومشاركته ومقارضته لان في ذلك تنمية لماله المودي اليه خلاص رقبته من الرق وسوا
 اذن له السيد في ذلك ام لا قال في الكافي وليس له ان يمنع من المتصرف في مكاسبه من البيع
 والشراء والمضاربة وغير ذلك ونحوه في الجواهر وعندها قال في المؤتمات وله تقاسم
 شركائهم والاقرار بالدين لمن لا يتم عليه قال في المدونة وكتابة المكاتب عبدة على
 اتفا الفضل جارية والام جارية قال فان كاتبه فعجز المكاتب الاعلى ادي المكاتب الاسفل
 الى السيد الاعلى وعتق وولاؤه له فان عتق المكاتب الاعلى بعد عجزه لم يرجع اليه ولا له
 الاسفل ولا شيء مما ادي الي السيد لانه حين عجز صار رقيقا وصار ماله وما على مكاتبته
 للسيد ابن عبد البر ولو كانت المكاتب عبدة له مات الاعلى وله ولد وله وامعة في الكفاية
 فادي مكاتب ايها لهم عتق وولاؤه لسيد ايهم دونه وسوا كان عتقه قبل عتقهم او بعد اياهم
 وعتقهم قال وهذا قول طائفة من اصحاب مالك المدنيين وقال مالك في هذه المسئلة
 ولا هذا المكاتب الاسفل يرجع الي ولد المكاتب الاعلى قال واذا ادي الاسفل فعتق قبل
 سيده فولاؤه لسيد الاعلى واما تزويج امته او عبدة فحكى ابن الموار عن مالك جواز
 قال وقال ابن القاسم اذا كان على وجه النظر ورجا الفضل وقال استتب لا يزوج عبده
 الا باذن سيده واما ما سواه فان خفف بذلك عن نفسه ثقلا وادخل مرفقا يري ان ذلك
 افضل له جاز بعينه ان سيده فان حبت امته فله ان يسلمها لاهل الحباية او يقدّمها
 بالنظر فايها راى الا فضل فيه اتبعه ولا يجوز له عنه العدول الي غيره وحكم العبد
 كذلك وقوله وسفد لاجل فيه نجم يعني وكذلك يجوز للمكاتب ان يسافر سفرا قريبا لاجل
 فيه شيء من نجومه وليس سيده ان يمنع من ذلك ونحوه في المدونة قال فيها قال
 مالك وليس له ان يسافر ويجوز من ارض سيده الا باذنه اشترط عليه سيده ام لا قال
 ابن القاسم الا ما قرب من السفر محاليس على سيده فيه اذا غاب كبير مونة محلول بنجم او
 عزم وازظر قوله الا ما قرب من السفر وكيف صدقه في العتق فلو اتهمه في ارادة له
 السفر العبد او ارادة المقام في المكان الذي سافر اليه كان على المكاتب ان يعطيه
 جديلا بالاقل مما بقي من الكتابة او من قيمة رقبته وقاله الخمر وتقتل عن حاله انه
 منع السفر مطلقا وراي الخمي المنع اذا كان صانعا ونحوه لان القصد سعائه في الحقة
 والجواز ان كان شأبه السفر قبل ذلك وقوله واقرار في رقبته اي وفي ماله وقد
 تقدم ما قاله صاحب المقدمات وقوله واسقاط شفيعته يريد اذا كان نظرا
ص لا عتق وان قديما **ش** لما فرغ من الامور التي لا يمنع منها المكاتب شرع في التي لا يجوز
 له فعلها وبدا بحقه وذكر انه ليس له ذلك فان اعتق بعينه اذن سيده وعتقه

والله اعلم

قال في المدونة ولا يلزمه ذلك ان عتق واستحسن الممن ان يوفق فلا يصح ولا
يرد ولا يباع فان ادي المكاتب ما عليه من عتقه وان عجز رد عتقه الا ان يكون المكاتب
قليل المال ويرى انه يصير به ايقا فترد الا ان قال وعتقه باذن سيده جاز اذا
كان كثير المال لا يخاف عليه ان يودي الي عجزه ويختلف فيه اذا خيف عليه لاجله العجز
قياسا على قوله اذا اراد بالجزوله مال ظاهر وقوله وان فن بها بشربه الي انه قد
لا فرق في ذلك بين عتق العذيب والاجنبي **مر** وهبة وصدقة **ش** اي وليس له هبة من ماله
ولا صدقة لان ذلك مما يودي الي عجزه وقد تقدم انه ليس له التمتع في ماله وانظر لو اذن
له سيده في ذلك هديضي او ليس له ان ياذن له في ذلك ولا يصح ان وقع لانه داعية
الي رقة وحكي الخلاف في ذلك صاحب المقدمات **مر** وتزوج **ش** ظاهرة ان كان ذلك
من وجه النظر وهكذا نص عليه في المدونة ابن يونس لان ذلك يعيبه اما اذا اذن
له في ذلك جاز وحكي في المقدمات قوله لا يجوز له ان ياذن له في ذلك لما يودي اليه
من عجزه اشبه وان كان معه في الكفاية خيم وليس للمسيء اجارة نكاحه الا باجارة
من معه الا ان يكونوا صغارا فيفصح على كل حال ويترك لنا ان دخل ثلاثة دراهم ولا
يتبع ان عتق بما بقي **مر** وامر ارجحية خط **ش** لعله يريد ان كان اقداره لمن يهتم عليه
وقد تقدم ان ابن رشد قال ان اقرانه بالدين لمن لا يهتم عليه جاز فذلك
هذا **مر** وسفر بعد الابان **ش** يعني وكذا ليس للمكاتب ان يسافر سفرا بعيدا
الا باذن سيده وتقيده في المدونة جواز السفر بالتدبير على هذا ونص عليه
غير واحد **مر** وله تعجز نفسه ان اتفقوا لم يظهر له مال فيرق ولو ظهر له مال كانت
عجز عن شي او غاب عند المحل ولا مال وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه كالقطاعة وان
شروط خلافه ومنه ان غاب سيده وان قبل اهلها **ش** هذا هو المشهور قال في المدونة
وان كان المكاتب ذامال ظاهر فليس له تعجز نفسه وان لم يظهر له مال فذلك له دون
السلطان ويضي ذلك ابو محمد وكذا لو كان صانع لا مال له ولستحون في العتبية لا يجوز
تعجز مطلق الا عند السلطان ولا بن نافع وابن كنانة وابن حبيب جواز ذلك اذا
شهد انه عاجز وفصل في المدونة كما تقدم ابن يونس وهو اصوصها بن المواز وانما له
ان تعجز نفسه ولا مال له اذا كان وحده واما لو كان معه ولد فلا تعجز له ويؤخذ
بالسعي صاعدا وان تبين منه لدرايت عقوبته وان كان له مال ظاهر اخذ منه
واعطي سيده **ش** او ابي ابو محمد يريد بعد محله ويعتق هو وولده والغاي في قوله
فيرق للمسيء اي فيسبب جواز التعجز ان لم يكن له مال ظاهر يرق سيده كما كان
قبل عقد الكتابة قال في المدونة وان عجز نفسه وهو يرى انه لا مال له ثم ظهر له مال
صامت اي ذهب او فضة اخفاه او طرأ له هور فبق ولا يرجع عما كان رضي به والى
هذا اثار يعقوله ولو ظهر له مال واما قوله **مر** كان عجز عن شي او غاب عند المحل
ولما في شربه الي ان المكاتب اذا عجز عن شي مما عليه من القروض او غاب وقت
الحلول بعجز اذن سيده ولا مال له فان ذلك يكون تعجزا وفسخ الحاكم كتابته وليس

ذلك لسيده فان فعل فهو على كتابته وقوله وتلوم لمن يرحوه يعني ان الحاكم يتلوم
 لمن يرحوه يريد ولا يتلوم لغيره وفي المدونة ولا يجوز الا الا لسلطان بعد ان يحسد له
 في التلوم بعد الاجل فمن العبيد من يرحي في التلوم ومنهم من لا يرحي له فان راي له
 وجه اذا تركه والاعجزة ابو الحسن الصغير يحتمل ان من يرحي له يوسع له في الاجل وان من
 لا يرحي يضيق له فيه ويحتمل ان من لا يرحي له لا يتلوم له البتة وقوله كالقطة وان
 شرط خلافة يعني وكذلك يتلوم الحاكم لمن يرحوه في القطة يريد بعد الاجل وقاله
 في المدونة وقوله ولو شرط خلافة يعني ولو شرط السيد عند العقد عدم التلوم لم
 ينفعه ذلك وقوله وقبض ان غاب سيده وان قبل محلها يشترط اليه قول
 في المدونة وان اراد المكاتب تجمل ما عليه وسيده غايب ولا موكده على قبض الكتاب
 فليدفع اليه الامام ويخرج حرا وظاهرا كان ما عليه عينا او عرضا لان الاجل في عرض
 الكتاب من حق المكاتب فلذلك اذا عجله قبل اجله لزم السيد قبوله ان كان حاضرا
 والحاكم في غيبته واختلف اذا كاتبه على خدمة خاصة فاراد تجمل قيمتها وهل له ذلك
 ويلزم السيد قبولها ويعتق وهو قول اشبه وليس له ذلك وهو قول ابن القاسم وكان
 ناه معنفا الي اجل واختار الاول بعض القرويين وابن يونس وغيرهم لاجتماعهما على
 ان ذلك كتابة يميني ما اجتماع عليه **ص** وصححت ان مات وان عجز عن مال الاولاد
 او عجز دخل معه شرط او عجز فتودي حاله **ش** يعني ان الكتابة تنفسح بموت المكاتب
 ولو خلف ما لا يوفي منه كتابته لانه مات قبل حصول الحرية فلذا يرثه سيده
 بالرق وقوله الاولاد او غيره دخل معه بشرط او غير اي انما تقدم هو ان لم يكن معه
 في كتابته ولدا او غير دخل معه الولد بشرط يكونه موجودا يوم عقدها او بعشر شرط
 لكونه حدث بعد عقدها فاقضاه العقد ولو كانت امته حاملا يوم العقد ففي المدونة
 لا يدخل الا بالشرط وقوله فتودي حاله اي فاذا كان معه من ذكرنا وترك وفاديت
 الكتابة حاله وهذه القولة في المدونة واذا اهلك المكاتب ومعه في الكتابة ولدا او
 اجني وترك ما لا فيه وفا بكتابتته فان كتابته تخل بموته وتنجلها السيد من
 ماله ويعتق بذلك من معه في الكتابة وليس لمن معه في الكتابة من ولد او اجني اخذ
 المال واداه على النجوم اذا كان فيه وفاتعتقون به الان لما فيه من العزرك
ص وورثه من معه فقط عن يعتق عليه **ش** يريد فان فضل مما تركه من مقداره
 ما عليه من الكتابة فصل ورثه من معه في كتابته احترازا مما اذا لم يكن معه فيها
 فانه لا يرثه وسوا كان حرا او عبدا او في كتابة اخوي ولدا كان او غير ولا اشكال
 في عدم ارث ولده الا رقا وكذا للاحرار لكونه مات قبل حصول الحرية له كما تقدم
 واحا عدم ارث من هو في كتابته اخوي فلان من شان المتوارثين المساوي حال الموت
 وهذا هنا غير محقق لاحتمال كون اصحاب احدي الكتابتين اقوي على الا دي من اصحاب
 الكتابة الا اخوي الشرط الثاني ان يكون ممن يعتق عليه يريد كالانثى والاولاد
 والاخوة وهذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وهو المشهور وقيل

لا يرثه الا ولده الذين معه فقط وقيل يرثه ورثة المومن معه الا الزوجة وقيل
والزوجة ايضا والا فوالد الاربعة ملك **ص** وان لم يترك وفا وقوي ولده على السعي سعوا
وترك متروكه للمولود ان امن كام ولده **ش** يعني فان مات المكاتب ولم يترك ما بقي بكتابتة
وهو اعلم من ان لا يكون ترك شيئا البتة او ترك دون الوفا فان لم يترك شيئا البتة نظر
في ولده ومن معه في الكتابة فان كان لم قوة على السعي سعوا وان ترك شيئا لا يبي ذلك
رفع ما تركه لولده الذين معه في الكتابة ان كانت لهم امانة وقوة على السعي ويودون
مخوما فان في المدونة وان لم يكن له قوة على السعي ولم يكن في المال ما يبلغهم السعي فان
كان مع الولد ام ولد لها قوة وامانة دفع اليها ان يرجي لنا قوة على السعي ببقية الكتابة فظاهر
كلامه ان المال لا يدفع لام الولد الا اذا لم يكن في الاولاد قوة وليس له امانة وكلام الشيخ لا يبي
هذا المعنى قال في المدونة وان لم يكن في ام الولد قوة بيعت وضم منها الي التركة
ويؤدى الي بلوغ السعي فان لم يكن شيء من ذلك رفقوا كلهم قال ابن القاسم ولا يدفع ذلك
لمن معه في الكتابة غير الولد من قريب او اجني وليتجمله السيد من الكتابة وسيعون
في بقية فان ادوا اعتقوا او اتبع السيد الاجني بخصته ما ودعي عنه من حال الميت وحاص
له عزما بعد عتقه وقال استنب يدفع ذلك لمن معه في الكتابة وان كان اجنيا
قال في المدونة وان ترك ام ولد وولد وولد منها حدث في كتابة فحشي الولد العجز فلم يبعها له
وان كانت امهم **ص** وان وجد العوض معيبا او استحق موصوفا فكعير وان بشبهة **ص**
له ان لم يكن له مال **ش** احمد رحمه الله في الجواب عن هاتين المسيلتين والمنقول فيها
ما استحق عليه فاما الاول وهي ما اذا دفع المكاتب لسيد شيئا عوضا عن كتابته او
بعضها فوجد معيبا فان للسيد رده والرجوع بمثله لان الكتابة انما تكون بغير معين
والاعراض غير المعينة اذا وجد فيها عيب قضى بثبها فاما الثانية وهي ما اذا استحق
العوض فظاهر عوض الكتابة وفرضها في المدونة في عوض القطاعة لكن لا فرق بينهما
فالحكم فيها ان يرجع السيد على المكاتب بقيمة المستحق رواه بن نافع واشتهب عن مالك في
كتاب المكاتب من المدونة في مكاتب قاطع سيده فيما يبق عليه على عبد دفعه له فاعترف
مسروقا ابن نافع وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال عاد فمكاتبها كان قبل
القطاعة وهذا اراي والذي كنت اسمع وقال استنب لا يرد عتقه لان حرية قد تمت
وجازت شهادته ووارث الاحرار ولكن يتبع بذلك فان تربي كفي الحكم في الاول
الرجوع بالمثله وفي الثانية بالقيمة ان كان له والا فعلى القولين وقول **ص** هناك
فكعير يدل على انه يرجع بالقيمة في المسيلتين وقول **ص** معيبا حال من العوض ووجد
مسي للقول وكذلك القول في استحق موصوفا وقيد في البيان خلاف استنب وابن
نافع بما اذا لم يكن العبد موصوفا قال وامان كان موصوفا فلا خلاف انه يرجع بقيمة
ولا يرد في الكتابة وقول **ص** وان يشبهه بشيء به الى ان المكاتب اذا دفع لسيد حاتما
سيدة وله شبهة لطول ملكه له ثم استحق انه مضي مفعه ويرجع عليه بقيمة فان لم يكن
له مال اتبع به دينه ولا خلاف انه اذا عده بما لا يشبهه له فيه ان عتقه لا يضي ويرد

في الكتابة كما كان ولا ومثل هذا انصوص لما لك في المدونة من رواية استنب و ابن نافع
في المكاتب يقاطع سيدة علي ودبعة عنده فاعترف ذلك بيده سيدة واخذ منه اسمة
لاعتق المكاتب هكذا بالباطل ولا يوجد الحق بالباطل اي ويرجع مكاتبها كان وفيهم من
قوله ان لم يكن له مال انه لو كان له مال لم يرد عنه وهو قول ابن نافع في المدونة
ولا استنب انه لا يرد عنه مملوكا كان او معدما ويتبع بذلك ان كان معدما في ذمته وهو
حر بالقطاعة وقيل يرد عنه حتى يودي الي سيدة قيمة ذلك مملوكا كان او معدما بن
رشد وهو الذي ياتي علي قوله ابن القاسم في المدونة في الذي يودي كتابته الي سيدة من
اموال عزمائه قل **يثير هذا الي قوله في المدونة وان ودي المكاتب به**
كتابته وعليه دين فاراد عزماءه ان ياخذ وامن السيد ما قبض منه فان علم ان ما دفع
من امواله فله اخذه ويرجع رقا اي مكاتب قال وان لم يعلم ذلك مضى عنه ابن
يوش واختلف في معنى قوله فان علم ان ما دفع من امواله هل يرد امواله بعينه او
دفع وقد استغرت الدين ما كان بيده واذا ر هذا الاخر قال لانه اذا كان مستغرا
فادفع وان لم يكن عين امواله فهو متولد عنه فلم يمنع من العتق بها كما لم يمنع الحر
من الهبة والصدقة اذا كان مستغرا ثم قال واما قوله وان لم يعلم ان ما دفع
من امواله فهو بما افاده من عمل بيده او ارش جراحه او دفعه ما بيده وليس
مستغرا او فيما بقي بيده وقال ديه ثم تلف بعد ذلك ما بقي بيده فهذا الذي
ليس لم فيما دفع للسيد متكلم لان عمله كاجارته وارش جراحه كرقبته فكما ان
الحر المديان لا يواجر ولا يباع في الدين فكذلك لا تسلط له على عمله ولا ارش جرحه
وكلا لا يرد العزماء عتق المديان اذا بقي بيده ما بقي بيده فكذا بك المكاتب قيل
فان اشكل هل ما دفع من اعيان امواله وما تولد منها او من عمله او ارش جراحه
وهو له ليعتق به فقال بعضهم علما بنا لا ينقض ولو اعترف السيد بذلك لكان اقيس
بقول العتق ويرجع عليه العزماء بما قبض لا يثارة انهم اولى بذلك منه الاعلى
قول سحنون فانه لزم ان كل ما كسبه المكاتب من عمله فبطل عجزه فانه للعزماء
لانه احده عن سيدة فلا يبقى له الا ما يوجب له من مال او يوصي له به بشرط ان
يودي الي سيدة او يسلفه ليوم ما استبعد به بعد براءة ذمته وانما النظر لو قامت
العزماء وبيد المكاتب مال مجهول الاصل فتنازعوا مع السيد فيه وقد عجزوا واشرف
علي العجز فالعيا من ان يحيط للعزماء بما لا يحيط للسيد لانه قد عجزه بالكتابة
لذلك بنات كالا حرار لاسيما علي ما ذكرناه عن سحنون ثم قال وقال **اعجز اذا كان**
ما عليه مما يفتقر ما في يديه فهو مال العزماء حتى يعلم انما دفعه لسيدة من عمل
بيده او من ذمته ابن يوش وهذا موافق لظاهر المدونة مع ما بعده من
قول استنب وسحنون ان عمل للعزماء وهو حكوما قد مناه في صدر المسئلة **ومضت**
كتابة كافر لمسلم وبيعت كان اسلم وبيع معد من في عقدة **ش** ما ذكره من امضاء
كتابة الكافر لعبد المسلم وبيع عليه هو من ذهب المدونة وقيل تبطل وبيع

عليه والقولان لما لك وكذلك حكى المحقق قولين فيها اذا كاتبه وهو كما قدم اسم فقال
واختلف في المضاري بكاتب عبده ثم سئل العبد فقال مالك تباع كتابته من مسلم
يريد وهو قوله في المدونة واذا اسلم مكاتب النصارى فان كاتبه تباع من مسلم
وما لك في مختصر المسبوط انه يباع عبدا وخرج ابن يونس قولاً اخر بان له الرجوع في
الكتابة يريد ويباع عليه فيرجع الى القول الثاني ورضه بعد ان حكى مسيلة المدونة
وانه اذا اسلم تخدمه كتابته قال وهذا بخلاف ما في العينية ان النصارى اذا اعتق
عبده ثم اراد بيعه فليس للامام منعه فان اسلم العبد قبل رجوعه في عتقه فان كان
بان عنه حتى صار حاله كالاصرار فلا رجوع له وان كان يستخدمه بحالته التي كان عليها
حتى اسلم فله الرجوع فيه ابن يونس فلم يجعل لاسلامه حكماً الا البينة وهي منع من
الرجوع فيه وان لم يسلم فلا فرق بين العتق والكتابة في هذا وقوله ويباع من ماله
في عتقه يعني اذا قلنا ببيع المكاتب المسلم فانما يبيعه هو ومن دخل ماله في عتقه
الكتابة فان عجز المكاتب في المسئلة فقال في المدونة يكون رقاً المستوي الكتابة
قاله وان ودي وعتق كائن ولا الذي كوثب وهو مسلم للمسلمين دون مسلمي ولد سيده
ولا يرجع اليه ولا اذ اسلم واما الذي اسلم بعد الكتابة فولاؤه لمن يناسب سيده له
من المسلمين من ولد او عصبة فان لم يكونوا فولاؤه لجميع المسلمين فان اسلم سيده رج
ولاؤه اليهم لان ولاه قد كان ثبت له حين عقد كتابته وهو لجميع علي دينه ابن يونس
عن سمعون ومعنى الولا هنا الميراث واما الولا فلا ينتقل عن ثبت له قال في المدونة
وان اراد النصارى فسخ كتابته عبده المضاري لم يمنع من ذلك وليس هو من التظالم
وقال بعض الرواة ليس له ذلك وهو من التظالم الذي لا ينبغي للمالك ان يتوكل فيه
ص وكفر بالصوم **ع** يريد ان المكاتب اذا وجبت عليه كفارة فلا يكفر عنها بعتق ولا
الطعام واما يكفر عنها بالصيام وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الظهار **ص**
واشترط وطى الكتابة واستثنى حملها او ما يولد لها او يولد لمكاتب من امته بعد ك
الكتابة وقيل كخدمة ان وفي لغوش ذكر رحمه الله تعالى خمس مسائل واجاب عنها بحجاب
واحد وهو قوله لغوي يعني ان الاشتراط في جميعها يلغي اي يبطل وتضمني الكتابة
على سنتها قال في الجواهر عن بن القاسم واذا اشترط اي السيد ان يصيب مكاتبته
او استثنى ما في بطنها اي بان قال لها ما تلديه رقيق ان الكتابة ما ضحية والشرط
باطل يريد وليس له وطئها وما ولدته يدخل معها في الكتابة وهذا مذهب المدونة
قال فيها ومن كان سيده على ان يطهرها ما دامت في الكتابة بطل الشرط وجازت الكتابة
وان شرط عليها انما ولدت في كتابتها عبدا فالشرط باطل ولا تنسخ الكتابة **ق**
استهيب الكتابة باطلة للشرط وتنسخ ولو لم يبق منها الا درهم واحد الا ان يسقط حكمه
السيد شرطه او يغوت باء الجميع ورواه عن مالك وقيل تنسخ ما لم يود صد راس
كتابتها وقال محمد تنسخ ما لم تودحها الا ان يسقط السيد شرطه او يتراسها على شيء
وقال عبد الملك تبطل وقوله او ما يولد لها يعني انها تارة تكون حاملاً فيسقط

حملها وتارة لا تكون حاملا فيسبب ما تلد ومثله ما اذا كانت حاملا فيسبب حملها وما
 يكون بعدة وجميع الشروط فيها باطلة وكذلك اذا اشترط على مكاتبته ان كذا ولدته
 امته منه بعد الكتابة يكون رقيقا للسيد فالشرط باطل ومضمونها كناية قال مالك
 في المدونة وكل حذمه اشترطها بعد ادا الكتابة فباطل وان شرطها في الكتابة فودي العبد
 قبل تمامها سقطت وظاهره كانت الخدمة قليلة او كثيرة وعلى هذا اخذ بعض الاقبحاء
 وحكي عن الحسن بن علي بن فضال في الخدمة اليسيرة لانها في حين البيع واليه اشار بقوله
 وقيل كخدمة ان وفا وان شرط على مكاتبته ان لا يخرج عن نجم فهو رقيق وان لم يود الى اجل
 كذا فلا كتابة له لم يكن له تجزيع بما شرط ولا يعجزه الا السلطان بعد الاجتهاد له في التكميم
 وقاله في المدونة وهذا كله بخلاف ما اذا اشترط عليه ان شرط بخر اعاد رقيقا
 فان الشرطها هنا بعد بيعه ومثي شرطها يرجع رقيقا وقاله بعض اصحابنا وحكاها في
 التوضيح **ص** وان عجز عن شيء او ارش جنابته فان على سيده رقب كالقنص **ص** قوله
 ان عجز عن شيء تكرار مع قوله فيما تقدم فيرق وان ظهر له مال كان عجز عن شيء وقد مر
 الكلام عليه واما قوله هنا او ارش جنابته فيريد به ان المكاتب اذا جنى جنابته
 على اجنبى او على سيده فانه يترتب عليه الارش فان اداة بقي على كتابته وان عجز عن عقده
 فهو عجز عن الكتابة ويرجع رقا ثم ان كانت الجنابة على سيده فلا كلام وان كانت
 على اجنبى خير سيده في اسلامه للمجنى عليه فيكون له رقا وبين قدايه فيكون له
 رقيقا لسيده ولا ينجم عليه الارش كما تنجم الكتابة وقاله مالك محمد واذا قال لسا
 طلب منه الارش ما عندي شيء فهو عجز وتخير سيده وان قال ما عندي ولكن اودي
 بعد ايام فلا يرق الا بالسلطان فيقول له ان وديت من يومك وشهد والافات
 رقيق فان اداة والاعجز **ص** وادب ان وطى بلامه وعليه ما نقص المكرمة **ش**
 يريد ان السيد اذا وطى مكاتبته فانه لا يجد للشبهة وقد قال عليه السلام المكاتب
 عبد ما بقي عليه شيء وسوا اكرهها او طاعته ولا مهر لها قال في المدونة ويعاقب
 الا ان يعذر بجهل ولا صداق لها ولا ما نقصها ان طاعته فان اكرهها فعليه طلاق
 ما نقصها وقوله ويعاقب يريد وكذلك الاحادي ان طاعته ما لم يعذر بجهل وقوله
 ولا ما نقصها ان طاعته بن يوسف يريد ان كانت بكرا او قال ايضا في قوله
 فعليه ما نقصها يريد ان كانت بكرا فيعذر من ما بين قيمتها بكرا وثيبا المجنى لشيء
 لها ان كانت ثيبا لان ذلك لا ينقصها ومعنى قول الشيخ رحمه الله بلامه اي ولا يلزمه
 مهران وطيها وهو معنى قوله في المدونة ولا صداق **ص** وان حملت حيت في البقا
 وامومة الولد الا لضعفا معها او اقويا لم يرصوا وحط حصتها ان اختارت الامومة
ش يعني فان حملت من سيدها فان تخير بين ان تبقى على كتابتها او ترجع ام ولد
 له بن يوسف قال سمعون قضى على كتابتها بن الموان ولها ان تعجز نفسها وترجع
 ام ولد او تمضي على كتابتها وان كان له مال كشرطها هرو قوة على السعي بن يوسف
 للاختلاف فيها فقد قال سعيد بن المسيب اذا حملت بطلت كتابتها وصارت ام ولد

قال سحنون في كتاب ابنه فان اختارت المصنف على الكتابة فنفقها في الجدل على
السيد مادامت حاملا كالمبتوتة بن حبيب وكذا تلك سمعت من ارضي يقول لانه امّا
ينفق على ولده وقال اصبح نفقتها في الجدل على نفسها لا على السيد لاننا اختارت المصنف
على كتابتها فلها حكم المكاتب الا ان تعجز فتكون ام ولد اي وتعتبر نفقتها على السيد قولا
واحد او اما ما استثناه الشيخ في قوله الا لصعقها او اوقوا لم يرضوا فقد تقدم
معناه في عتق السيد بعض المكاتبين وفيه قوة على الاداء والباقيون اقويا اضعفا
وبقية كلامه ظاهر **مر** وان قتل فالقيمة للسيد وهل قتل او مكاتبنا وبيان **ش**
يعني فان قتل المكاتب فالقيمة لسيدة وما ذكره من التاويلين هما روايتان عن
مالك فعنه انه يقوم على انه مكاتب اي في قوة مثله على الاداء او ضعفه وهو ذهب
المدونة عند ابن عمران ومرة قال يقوم على انه عبد لان الكتابة بطلت بقتله وهو
مذهب المدونة عند جماعة **مر** وان اشترى من يعتق على سيدة صح وعتق ان عجز
ش يريد ان المكاتب اذا اشترى من يعتق على سيدة فان شراه يصح وله البيع وله
الوطى ان كانت امه ولم يعتق على السيد لان المكاتب احرر نفسه وماله فان عجز عتق
حيث على السيد ما يتاعل من ذلك لانه يصير كعبد ما دون مالك من يعتق
على سيدة **مر** والقول للسيد في الكتابة والاداء **ش** يعني ان العبد اذا ادعى ان السيد
كاتبه او انه ادي الكتابة وانكر السيد في الوجهين فان القول قول السيد لانه
مدعى عليه والاصل عدم ذلك ابن عبد السلام ولا يمين على السيد في الاولى وينبغي
ان يحلف في الثانية فان نكل حلف العبد وعتق هذا معقول كلامه **مر** الا القدر
والجنس والاحل **ش** فان القول قول العبد في ذلك فاما الاولى وهذا ما اذا اختلف
في القدر كان يقول السيد وقع عقد الكتابة علي ماية ويقول العبد بل علي ثمانين
فالخلاف فيها منصوص لابن القاسم واستحب فقال ابن القاسم في المدونة القول قول
العبد ان كان قوله يشبه لان الكتابة فوت وشبه ذلك بما اذا اختلف المتبايعان
انما يتخالفان ما لم تفت السلعة في يد المشتري فيكون القول قوله وقال
استهيك القول قول السيد محمد لانه يقول انت مملوكي ولا تخرج من الكتابة الا بما اقررتك
به وذلك وقيد اللحن هذا الخلاف بما اذا اتيا معا بما يشبه وامان اي احدهما
بما لا يشبه فالقول للاخر سوا اختلفا قبل ادا الخ او بعده وامّا المسئلة الثانية
وهي اختلافها في الجنس كان يقول احدهما براسين من الرقيق وقال الآخر بشياب
وحنها فاجري اللحن على قول ابن القاسم ان الكتابة فوت يتخالفان ويكون على
كتابة مثله من العين فان حلف احدهما ونكل الآخر فالقول قول الحالف وان قال
احدهما عينا وقال الآخر عرضا فالقول لمدي العين الا ان ياتي بما لا يشبه واجري
اللحن والمأزري ذلك على اختلاف المتبايعين يتخالفان ويتعاضدان وامّا المسئلة
الثالثة وهي اختلافهما في الاحل مثل ان يدعي السيد الحلول ويدعي المكاتب
عدمه والمذهب كله على تصديق المكاتب انها مبيعة وخرج اللحن من الخلاف اذا باع

سلعة فقال المشتري ابتعتها الى اجل وقال البائع فقد اورد المازري بان
العادة في الكتابة التجهيم خلاف البيع قال في المدونة وان اتفقا ان الكتابة تحسب
وقال المكاتب تجهيمها على في عشرة اجم في كل اجم خمسة اجم في كل اجم
عشرة صدق المكاتب فان اتي بيعة فثبت باعدها فان تكافيتا صدق المكاتب
وكانا من لاي بيعة لها وقال عزم يقتضي بيعة السيد لانها شهدت بالاكثر ونقل ابن يونس
عن اسهب كقول ابن القاسم قال في المدونة قال ابن القاسم واذا قال السيد قد طر
اجم فالكذب المكاتب صدق كمن اكره داره سنة او باع سلعة بدنا يبر الى سنة فادعى
حلولها فالمكتوب والمبتاع مصدق ان الكذب **ص** وان اعانه جماعة فان لم يقصدوا الصدقة
عليه رجعوا بالفضلته وعلى السيد بما قبضه ان عجزوا **فلا** قال في المدونة والمكاتب
ان اعانه قوم في كتابته بما له مودي منه كتابته وفضلت فضله فان اعانه بمعنى له
العكاز له قبته لا صدقة عليه فليرد الفضلة بالخصم او يخللونه منها وان عجز
فكافكها فتبخر منه السيد قبل العجز قبل له ما كان من كس او من صدقة عليه فاما
لو اعين به على فكاك رقبته فلم يقد ذلك بكتابته كات لكل من اعانه الرجوع بما اعطى
الا ان يجلد منه المكاتب فيكون له ولو اعانه صدقة على العكاز كذا ان عجز
حل لسيدته فقول له وعلى السيد بما قبضه اي ورجعوا على السيد بما قبضه منهم
ان عجز المكاتب وقوله والا فلا يجهل ان يكون الاستسار ارجعا الى مسيلة العجز
اي وان لم يعجز لم يرجعوا بشي ويجهل ان يرجع الي قوله فان لم يقصدوا الصدقة
اي وان قصدوا لم يرجعوا بشي ويجهل رجوعه الي كل واحد على سبيل البدل اي وان لم
يقصدوا والصدقة او لم يعجز لم يرجعوا ابن يونس فان قال الذين اعانه انما اردنا
فكاك الرقبة وقال العبد بد الصدقة نظر الي عوف البلد فيكون الامر عليه
فان لم يكن عرف فالقول قول الذين اعانه انهم على الفكاك مع ايمانهم حتى ذلك عن
الي عمران **ص** وان اوصي بكتابته فكتابته المثل ان حملها الثلث وان اوصي بجملة
حمل الثلث قيمته جازت والا فعلى الوارث الاجازة او عتق حمل الثلث **ش** يريد ان
من مرض وله عبد فاصح ان يكتب فان كان الثلث حمل الكتابة كوتب كتابة مثله
قال في المدونة على قدر رقبته واذا به وان لم يجلد الثلث خبر الورثة بين مكاتبته
وعتق حمل الثلث من رقبته بطلا وظاهر قول الشيخ ان الصغير في حملها راجع الي الكتابة
وفي المدونة اعاده على رقبته المكاتب وقوله وان اوصي له بجملة اي اوصي بكتابته
بجملة من اول نجوم الكتابة او وسطها او اخرها قال في المدونة او وهبه له او تصدق
به عليه ثم مات السيد قوم ذلك اجم وسائر النجوم بالتقيد بقدر اجمال ابن يونس فقال
ما سبوي هذا اجم وعدده واجله بالتقيد فيعلم ذلك وما سبوي جميع النجوم ومحمل كل
اجم منها بالتقيد فينظر ما ذلك اجم من تلك النجوم فيقدر حصته منها يعنى الان من
رقبته ويوضع عند اجم بعينه ان جملة الثلث وان لم يجلد الثلث خبر الورثة في
اجازة ذلك او ابتاع حمل الثلث من المكاتب ويحيط عنه من كل اجم بقدر ما عتق

منه وان كان الذي اعتق منه الثلثين وضع عنه من كل خم ثلثه وان كان
اقل او اكثر حسب هكذا ولا يحيط عنه من النجم العيتين خاصة في هذا الان الوصية
فدحالت عن وجهها لما لم يجر الورثة المذكور وقد علمت ان الصبي في قيمته راجع الي
النجم وان فاعل جازت الوصية وهو ظاهر في كتاب ابن الموان وعنه قال اشهب انما
يجعل في الثلث الاقل من قيمة النجم وما قابله من الرقبة كما لو اوصي بجميع الكتابه واخذ
به سمعون ورواه ابو زيد عن ابن القاسم بن يوسف تفسيره ان ينظر ما قيمة ذلك النجم
من سائر نجوم الكتابه فان قيل البيع فالذي يقابل من الرقبة الربع ثم ينظر الاقل
من قيمة ذلك ومن قيمة ربع الكتابه فيجعل الاقل في الثلث اشهب فان لم يكن له غير
المكاتب فكذا وهي له بالنجم الاول فان خرجت قيمته من قيمة باقي الكتابه من الثلث
جاز ذلك ووضع النجم بعينه وان لم يسعه الثلث عتق منه محله ووضع عنه بقدره
ما جلد الثلث منه فاذا عجز كان منه صرا بقدر ذلك ولا يجزى الورثة في ذلك لانهم قادرون
على بيع سائر الكتابه وقال ابن القاسم يجزىون ويقول اشهب قال ابن الموان وتفسيره
ان يقوم النجم الاول فان كانت قيمته خمسين وقيمة بقية النجوم مائة فقد جلد الثلث
فيوضع بقيته ويعتق ثلثه وان كانت قيمة بقية النجوم خمسين ووضع عنه ثلث الاول
ص وان اوصي لرجل بمكاتبه او بماعليه او بعقده جازت ان يجل الثلث قيمة كتابه او
قيمة الرقبة على انه مكاتب **ش** هو الحق قوله في المدونة ومن اوصي لرجل بمكاتبه او بما
عليه او اوصي بعقده مكاتبه او بوضع ماعليه جعل في الثلث الاقل من قيمة الكتابه او
قيمة الرقبة على انه عبد مكاتب في جزاه وادابيه كما لو قتل وقاله ابن نافع وقال
الكثير الرواية ليس له قيمة الكتابه ولكن الكتابه قالوا كلهم فاي ذلك جلد الثلث جازت
الوصية وهذا اقول ان يجل الثلث قيمة كتابه او قيمة الرقبة اي فاي ذلك يجل
الثلث جازت الوصية فيجعل اقلها في الثلث ويجعل ان يكون قوله قيمة الكتابه
راجعه الي سيرة المكاتب وقوله او قيمة الرقبة على سيرة العتق لكن الاول اظهر وهو
الذي يؤخذ من المدونة ولان قوله على انه مكاتب يربط بالاحتمال الثاني لان المعنى
ان رقبة المكاتب تقوم باعتبار كونه مكاتباً لا قنوا فيه نظراً لاصحاحه لان يقال ان الحكم
في عتق المكاتب ان تقوم رقبته على انه مكاتب ثم يجعل في الثلث فيصح الاحتمال الثاني
ص وانت حر على ان عليك الف او عليك لزم العتق والمال **ش** يعني ان من قال لعتق
انت حر على ان عليك الف درهم فان السيد يلزمه العتق في الحال اي وسوا قاله حرا الساعة
او اليوم او لم يقل ويلزم العبد الف وهذا اقول ما لك ولا بن القاسم بخير العبد فان رضى
عتق ولزم الف والا كان رقيقاً وله ايضا بخير بين القبول ولا يعتق الا بالاداء او الرد
ويروق ولا يصح لاحبار له ولا عتق حتى يدفع المال وقوله او عليك يعني وكذلك اذا
قال له انت حر عليك الف ارب يلزمه المال ويلزم السيد العتق وهو ايضا مؤثر مالك
وبه قال اشهب ولا بن القاسم انه حر ولا شيء عليه ولا بن الماجنون وابن نافع ان خير فان
رضي عتق ولزمه الف والا كان رقيقاً **ص** وخير العبد في الالتزام والرد في حر على ان

تدفع او تؤدي او ان اعطيت وخو **ش** نحو ان جيتي او ان اوصي والمعنى ان من قال له
لعبد انت حر علي ان تدفع الي الف درهم او ان تؤدي الي او ان اعطيتني وخو فانه خير من
ان يترحم الف فيلزم السيد العتق او يرد فعود رقيقا وحكي المجمل لا يثق علي ان الحكم
هكذا في قوله علي ان تدفع الي وحكي فيها عياض ثلاثة اقوال التحجير كما تقدم ولا ينال القام
في العتية بخير في الكسبي بالعتق معجلا ويلزمه المال دينيا او يرد فيبقى دقيقا قلت
وهو قد يب مما تقدم وخرج بن رشد ثالث انه يكون حدا اذا دفع المال وان سببه له
اجباره علي اخذ المال والعرق علي المذهب بين هذه المسئلة وقوله علي ان عليك ما قا
في المقدمات انه قد جعل الدفع اليه في هذه وفي قوله علي ان عليك قد الزمه ذلك ولم
يكله اليه وهو ظاهر ولا خلاف ان العبد بخير في قوله علي ان تؤدي الي نقله عن واحد
ابن رشد والصواب انه لا فرق بين قوله علي ان تدفع او تؤدي عياض وهو الصحيح
لتفويض التحجير للعبد في قوله تدفع وتؤدي واما بقية الالفاظ فلا يلزم العتق
فيها الا برضى العبد ودفع المال **ص باب** ان اقر السيد بوطي ولا يمين
ان انكر كان استبرأ الجبضة ونفاه وولدت لستة اشهر والحق به ولو لا كثرة انما
ثبت القاعلة ففوق ولو بامر اثنين كادعائها سقط باين اثره عتقت من راس المال
وولدها من خيم ولا يرد دين سبق كاشترت وجهه حاملا **ش** اشار رحمه الله الي ان الامة
تصير ام ولد بامر من احد هما اقرار السيد بوطيها فلو انكره لم يلزمه الولد ولا يمين عليه
لانه من دعوي العتق وعلي قول عبد الملك ومطرف وعيسى انه يخلف في دعوي الاستبراء
خلف هنا واختاره المجني في الرابع مطلقا وفي الوحش ان علم ميله لحبسها قال ولو
قبل في الرابعة لا يصدق مطلقا كان له وجه وقوله كان استبرأ اي كان ادعى له
استبرأها ونفي الولد فانه لا يخلف وقاله في المدونة ونقض عليه ما لك في كتاب محمد
وروي عنه ائمه لدومها وهو قول عبد الملك كما تقدم ولا ين مسئلة خليف المتهم فان نكل
لحق به الولد ولا يرد عنده والمغيرة في اول قوله لا ينفى بالاستبراء ولا يبرأ منه الي خمس
سنين وماله اليه المجني ان عرفت الامة بالصيانة والعفة وان ظن منها الفساد تزحج
القول بالنفي بالاستبراء والمشهور ان الاستبراء الجبضة واحدة وهو احد قولي المغيرة له
والمعروف عنه انه لا بد من ثلاث حيف ورواه عبد الملك عن مالك سمعون والذي
ثبت عليه ما لك حيفه وقوله وولدت لستة اشهر اي مضاعدا من يوم الاستبراء
قال في المدونة ولا يلزمه ما انت به من ولد لاكثر من ستة اشهر من يوم الاستبراء لكن ففوق
يخالف منطوق كلام الشيخ وقوله والحق به اي فان لم يدع استبراء الحق به ما انت به
من ولد قال في المدونة لا قضى ما نكده النساء اليه اشار بقوله ولو لا كثرة
وقوله ان ثبت القاعلة ففوق اي ما فوقها وهذا هو الامر الثاني مما تكون
به ام ولد واحترق بهما لواقتر بالوطي وانكر الولد وادعى الاستبراء فان ادعت عليه
العلم ولا ولد معها خلف وان كان وقت ادعائها الولادة غائبا لم يخلف وقوله علقه
ظاهرة ولا تكون ما دون ذلك وهو قول ائمه وعند بن القاسم تكون بالتمام المجمع له

قال الشيخ في المسألة
من لا يبرأ منه ما انت به من ولد لاكثر من ستة اشهر
من يوم الاستبراء

الذي اذا التقى عليه الماء الحار لا يذوب وقوله ولو بامور اثنين هذا قول ابن القاسم
 ولسحقون لا تكون بذلك ام ولد اذا لم يكن معها ولد فان كان معها ولد ففي المدونة نفقة
 وقيل لا بد من امرأتين على الولادة محمد ان صدقها جيرانها او احد حضنها قبل قولنا واخا
 الخمر الرجوع في ذلك الى دليل الاحوال وقوله كادعائها سقط راي ابن اشره اي راي النسا
 انما السقوط وظاهر المدونة تصديقها في ذلك كما قال هنا وقوله عتقت من راس مال
 هو جواب قوله ان ام السعيد بوطن ومراة انها تعتق من راس المال اذا مات السعيد
 ولا يرد لها الدين سابقا ولا لاحقا وقوله وولدها من غير بيعي وكذا لك ولدها من غير
 سيدها يريد بعد الاستيلاء ويعتقون بموت سيد امهم من راس مال لان كل ذات رحم قوله
 من غيرها السيد بمثلها وهذه اكان له خدمتهم وارث الجناية عليهم الا انهم في مواجرهم
 يخالفونها ولا اشكال انه ولدها من سيدها اصرار واما ولدها من غيرها قبل الابلاد
 فارقا وقوله كاشتران وجهه حاملا اي وكذا لك نفسا لامة ام ولد لزوجها اذا
 ابتاعها حاملا منه وهو المشهور وبه قال ابن القاسم واكثر الاصحاب فظنوا الى انه لما
 عتق عليه بالشرا صار كما لو حلت به ابتداء وهي في ملك ابيه وبالشاذ قال استهب واما
 روايتان فان اشترىها من عتق جنيها ففي الموانية تكون به ام ولد لانه على الاب
 عتق بالشرا ولم يصبه عتق السيد اذا لا يعتق الابا لوضع واذا تزوج امه والدة ثم ورثها
 عن ابيه وهي حامل فان ولدت لسته اشهر فاكثر من موت الاب فهي ام ولد وان ولدت
 لاقل من ستة لم تكن به ام ولد لانه عتق على حده في بطنها قبل ان يورثه ابوه ويخوع لعبد
 الملك **ص** لا يولد سبق **ش** يعني فان اشترى زوجته ولد منها ولدته قبل الشراء لم تكن
 به ام ولد ولا خلاف فيه عندنا **ص** او ولد من وطئ شبهة **ش** يعني وكذا لك لو وطئ امه له
 بشبهة قوله ثم اشترىها فانها لا تكون بذلك ام ولد ولا اشكال فيه ايضا له
ص الا لامة مكاتبه او ولده **ش** هذا استثنى من قوله او ولد من وطئ شبهة قال
 في المدونة ومن وطئ امه مكاتبه فانت بولد الحق به وكانت به ام ولد له ولا يجدان
 لا يجمع الحد والنسب فاذا دارا الحد ثبت النسب وعليه قيمتها يوم حلت ولا قيمة عليه
 للولد وقال ايضا قال مالك ومن وطئ امه ابنة الصغير والكبير ري عنه الحد وثبت
 عليه يوم الوطئ حلت ام لم تحل كان ملوبا ومعدما يريد وتكون ام ولد ان حلت بذلك
ص ولا يدفعه عزل او وطئ بدبرا وتخذين ان انزل **ش** يعني ان الولد لا يدفعه العزل
 لان الماء قد سبق ولو بعثه المحمي الى العدل البين ولا بالكوفي في الدنيا وبين النخدين
 وقيل يدفع لان الماء يفسد بمباشرة الدوا واستحسن المحمي الاول لان فساد الماء
 منطوق فلا يسقط به النسب بن القاسم ولا يلزمه الولد اذا قال كنت اظناه
 ولا انزل ولا خلاف ان الانزال لو كان بين الشفرين فان الولد يلحق **ص** وجاز برضاها
 اجارتها **ش** يريد ان ام الولد لا يجوز لسيدها ان يواجرها لغيره الا برضاها لئلا
 وهكذا قال مالك في المختصر وزاد لان الحد لو رضى ان يواجر نفسه جاز وفي الخلاص
 ان اجرها فسخت الاجارة فان لم تنسخ حتى انتقضت لم يرجع المستاجر على سيدها بشي **ص**

وعتق علي مال **ش** قال في المدونة قال مالك وليس للرجل ان يكتسب ام ولده وانما يجوز
ان يعتقها علي مال يتجمل منها فان كانتها فستكت الكتابه الا ان تقوت بالا فاعتق ولا
تخرج فيما ادش ان كان للسيد انتزاع ماله ما لم يرض فان ارض لم يكن له ذلك لانه انما
يبتزعه الا لورثته وقال ايضا وله ان يعتقها علي دين يبقى عليها برضاها وليس ذلك
له بغير رضاها **م** وله قليل خدمة وكثيرها في ولدها من غير **ش** يعني وللسيد قليل
خدمة فيها وكثيرها في ولدها من غير سيدها قال في المدونة وليس للسيد في ام ولده
استعسا ولا غلة وليس له ان يستخدمها ولا يخدمها في مثل استعسا الماء والطين ونحوه
واما له فيها المتعة اي والخدمة اليسيرة قال وله الخدمة في اولادها من غير من ولده
بعد ولا ثمنها منه ولم ينزلها يعتقون بموت السيد من راس المال وهم بخلافها في الغلة
وليس في الحناية خدمتهم **م** وارث حناية عليها **ش** يعني وللسيد ارش حناية علي ام ولده
وكذلك ولدها من غير له ارش حنايتهم حكم الحناية علي امهم **م** وان مات فلوارثه **ش**
يعني فان لم يقبض السيد ارش الحناية حتى مات فان ذلك فيستغل لورثته وهذا احد
قولي مالك ابن الموان وهو القياس ويستحسن ما رجع اليه مالك ان ذلك يكون لها لانها
لماعتقت بموته تبعها وكذلك يكون ارش الحناية اذا اعتقها قبل ان ياخذها لها
وقال لا شئ للسيد **م** والاستمتاع بها وانتزاع ماله ما لم يرض **ش** قد تقدم هذا
من لفظه في المدونة فوق هذا وهو ظاهر من لفظه هنا **م** وكده له تزوجها وان
براضها **ش** هكذا قال في المدونة ونصته وكده مالك ان يزوج الرجل ام ولده وعليه
جلها اكثر المفسرين وفيدها فضل بغير رضاها يعني فان رضيت فلا كراهة وانما
كراهة ذلك مالك لانه ليس من مكارم الاختلاف ولا نها لا تخلوا غا لبنا من الكراهة واختلف
هل له جبرها علي النكاح ام لا وقد قدمنا ذلك في النكاح **م** ومصبتها ان بيعت من
بايعها ورد عتقها **ش** يعني ان ام الولد اذا بيعت فماتت بيد المشتري فان مصبتها من
بايعها ويرجع المبتاع عليه بالثمن وان اعتقها المبتاع رد عتقها ولم يجعلوا هذا كالبيع
الفاقد يقوت بالقبض قال في المدونة ومن باع ام ولده فاعتقها المبتاع نقض البيع
والعتق وعادت ام ولده فان ماتت بيد المبتاع قبل ان يرد مصبتها من البايع
ويرد الثمن فان لم يعلم المبتاع موضعها كان علي البايع طلبه حتى يرد اليه الثمن ماتت ام
الولد او بقيت يريده وان لم يعلم مكانه نضدق بالثمن قال وكذلك ان مات البايع
وقد ماتت هي بعد موته او قبله او بقيت او لم يمت البايع وقد ماتت هي او
بقيت فان البايع يبيع بالثمن في ذمته كان مليا او معدما بن يوسف قال تطرف
عن مالك ولو اولدها المبتاع فالولد به لاحق ولا قيمة عليه فيه لان البايع اباها
فزوجها وانما له قيمة الولد لو بيعت عليه بغير طوعه وقاله اصبح وقال بن الماجو
عليه قيمة الولد عبدا وقال بن عبد الحكم بل علي انهم يعتقون بموت البايع ولو زوجها
المبتاع لعنده فولدت لردت مع ولدها للبائع وقال اصبح سوا اولدها المبتاع
او زوجها لا شئ للبائع من ولدها ولا قيمة قال ولو باعها علي انها حرة لم نزد وولدها

لسيدها ويسوع له الثمن كما لو اخذ ما لا على ان يعتقها ولو باعها على ان يعتقها المتناع
 لا على انها حرة ساعته فنده تزد ما لم تعتق فبمضي والولا للبايع ويسوع له الثمن
 لان المتناع لو علم انها ام ولد وشروط لما اعتق فكانه فكان ولو لم يعلم انها ام ولد لرجع
 بالثمن واذا انسخ البيع فظاهرا المذهب لا يشي على البايع مما انفقته المشتري عليها ولا من
 قيمة خدمتها وقال سيجنون يرجع عليه بالنفقة يريد ويرجع هو بالخدمة قاله المجني
 قال واذا انقضا البيع تحفظ من البايع ليدل يعود الى بيعها ولا يمكن من السفر بها وان خيف
 عليها ولم يمكن منه عتقت عليه قياتا على القول في الذي يسع وجته ولا يكون بيعها
 طلاقا انها تطلق عليه اذا خيف ان يعود **ش** وقد يت ان جنت باقل القيمة يوم الحكم والارش
ش يريد ان فداها يجب على سيدها وهذا هو المشهور لان الخلع منع من اسلامها
 فلذلك وجب عليها ارش جنتها وقال ابن عبد الحكم لا يشي عليه من جنتها وذلك
 في ذمتها وقال ابن الجهم هو مخير في دفع الارش واسلام ما بقي له فيها من الخدمة لئلا
 فيستخدها المجني عليه او يواجرها فان وقت رجعت الى سيدها وان مات عتقت له
 واتتعت بالباقي في ذمتها وقوله يوم الحكم هو المشهور وقال المغيرة يوم جنت واختلف
 اذ الذم السيد قيمتها وهي اقل من الارش هل تقوم بها لئلا **ش** وان قال في مرضه
 ولدت مني ولا ولد لها صدق ان ورثته ولد **ش** يعني ان السيد اذا قال في مرضه لجار
 عنده كانت قد ولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله ولا ولد لها فان كان الوارث له ذلك
 ولد صدق وعتقت من راس المال وقاله في المدونة ثم قال وان كان ورثته كلاله
 لم يصدق ولا تعتق الامة في الثلث ويبقى رقا الا ان يكون معها ولد او بيعة ثبتت
 فتعتق من راس المال بن يوسف عن ابن القاسم وان كانت ورثته ههنا احوه او اوط
 فهم بمنزلة الكلاله والاحوة والاحوات عند مالك كلاله قال في المدونة وقال
 ايضا مالك لا تعتق الامة اذا لم يكن معها ولد من ثلث ولا راس مال كان ورثته
 ولد او كلاله لقوله اعتقت عدي في صحتي فلا يعتق في ثلث ولا راس مال
 لانه قد جحب عن مالك الامة الا من الثلث ولم يرد به الوصية ولا يكون في الثلث الا
 ما اراد به الوصية او فعله في المرض وليس له ان يعتق من راس ماله في مرضه
 وقال اكثر الدواة وحذح المجني القبول هنا مطلقا اذا كان الثلث مجلها ولم يشغله
 بوصية اخرى على القول في المريق يقر بقبض كتابة مكاتبه وورثته كلاله ويجري
 فيها ايضا قول اخر ان كان اعترف بوطيها قبل قوله وان مجلها الثلث وهو قول
 ابن الماحون في كتاب بن حبيب اذا باعها ثم قال ولدت مني واختر المجني القبول
 مطلقا وان ورث كلاله ولم يكن معها ولد ولم مجلها الثلث لان ثلثا من الناس يكتنون
 مثل هذا ثم يعتز به عند الموت ولا سيما ان كانت دنية او سودا فيكتمه لعدة ذلك
 ثم يعتز به عند الموت حق الاثم **ش** وان اقر مريض بايلا او محقق في صحته لم يعتق
 من ثلث ولا راس مال **ش** يعني ان من اقر في مرضه انه كان قد استولد فلا يث
 وهو صحيح او انه كان قد اعتقها وهو صحيح فانها لا تعتق من راس مال ولا ثلث وقد

تقدم تغليله من كلامه في المدونة التي فرغنا منها ولحمد بن عبد الحكم انها تعنى من راس
 الماورث بولد او كلاله وفي الموارث من الثلث ورث بولعا وكلاله وفي المدونة ايضا ان
 ورث بولد من راس المال وان ورث كلاله لم يعتق من ثلث ولا راس مال وفي الموارث ان
 ورث بولد من راس المال وان ورث كلاله فمن الثلث وهو ظاهر قوله ابن القاسم في كتاب
 المكاتب من المدونة وحكي التوسعي جواز ذلك ان حمل الثلث وبطلانه ان لم يحمله حكم هذه
 الاقوال الستة ابن زرقون وخو لا بن رشد وزاد سابعان ورث بولد من الثلث
 او كلاله بطل ويأتي في الاستيلاء له ثامن على ما خرج في المسئلة السابقة ان
 اعترف بالوطي قبل قوله الان والا فلا **مر** وان وطئ شريك فحملت غرم بصيب الاخر
 فان اعسر حيز في اتباعه بالقيمة يوم الوطي او بيعها لذلك ونفعه بما بقي وبنصف قيمة
 الولد **ش** قد تقدم ان احد الشريكين لا يجوز له ان يطأ جارية الشريك وانه ان وطئ ارب
 ما لم يعد زجه ولا يعد للشبهة وقاب بن حبيب يوجب ولا يعد زجه غير ان ادبه اخف
 من العالم فان وطئ احد الشريكين فتارة تحمل وتارة لا تحمل فان لم تحمل جز الشريك الاخر
 بين ان يقومها على الواطي او التماسك ولا يشي له عليه وقيل يجبران على التقويم لتمام
 الشبهة وفي الموارث به يلزمه نصف ما نقصها الوطي من غير تقويم وان حملت غرم بصيب
 الاخر كما قال ويعني اذا كان موسرا يد عليه قوله بعده فان اعسر حيز في اتباعه
 بالقيمة يوم الوطي ومرا دة بذلك ان الواطي اذا كان معسرا فان شريكه يحوز في اتباعه
 بنصف قيمة الامة وبنصف قيمة الولد وفي بيعها لاجل القيمة وما ذكوة من ان القيمة
 تعتبر يوم الوطي هو مذهب المدونة وقيل يوم الحمل وقيل يوم الحكم وقيل يوم
 الحمل وقيل يوم الحكم وقيل ان شاي يوم الحمل او يوم الحكم واختاره بن الموارث وقوله ونفعه
 بما بقي فان لم ينف نصف ثمنها فالزم الواطي من الغنة اتبعه الشريك بما بقي له وبنصف
 قيمة الولد وهذا هو المشهور وفي المسئلة ستة اقوال هذا والثاني لما لا تكون
 ام ولد للواطي ويتبع بالقيمة دينها كالموسر والثالث ان الشريك يحوز من التماسك
 بنصفه واتباع الواطي بنصف قيمة الولد دينها او يضمنه القيمة ويتبع ذمته والدابع
 لابن القاسم انه اذا تمسك اتبعه بنصف قيمة الولد ونصف ما نقصها الولد من الخماس
 ان احب تمسك وان احب قوم واتبعه في الذمة وان احب يبيع له نصفها ولا شيء له من
 نصف قيمة الولد امسك او قوم وهو قول مطرف وابن الماحجون ولا شبهه ببيع عليه
 ما يوفي به الدين وان كان اكثر من النصف لانه يقول لا يكون بعض ام الولد للواطي
 وله ان يبيع ان احب وهو القول السادس **مر** وان وطئها بطهر فالقافة **ش**
 يعني فانه كان الوطي قد حصل من الشريكين معا في طهر واحد يريد وانت بولد لستة
 اشهر فاكثر من وطئ الثاني فان القافة تدعي لهما من الحقته به فهو ولده فان مات
 احدهما قبل ان تدعي له القافة فان كانت تعرف الميت فهو كالحى والا فان قالوا هو من
 الحى لحي به وان قالوا لا شيء فيه لانه الحى فقال اصبح يلحق الميت فان لم يدع القافة حتى مات
 معا فقال اصبح هو من لهما وقا لسبب الماحجون ينبغي لا اب له **مر** ولو كان ذميا او عبدا

فان اشتركتها فمسلّم ووالدها ان بلغ احدهما كان لم توجد وورثته ان مات **اولا** **شريد**
 ان الحكم اذا كان احدا اشتركتين ذميا او عبدا احدا اذا كان احدين مسلمين فان الحققة بالذي
 بقي على دين ابيه او بالمسلم فهو مسلم وان الحققة بالعبد فهو ابن له وكذلك الحق وقوله
 فان اشتركتها فمسلّم يعني فلو قالت القافة هو ابن له معاياي للمسلم والذي فان الولد حكم
 له بحكم الاسلام ولما كان الاشتراك في الولد لا يصح على المشهور خلافا لسمعون جاز للولد
 ان يوالي من شاء منهما فيكون له ابا فقط واشار بقوله اذا بلغ الي ان الموالاة لا تكون
 الا بعد بلوغ الولد وهو قول ابن القاسم وقال اصبح اذا بلغ وقال مطرف وابن نافع
 ليس له ان يوالي من شاء بل يقال للقافة الحققة باقواها شبيها وقال ابن مسلة ان عرف
 الاول الحق به والا الحق بالكثرهما شبيها فيما يري من الصدر والراس وعلى قول سمعون
 ان الاشتراك يصح في الولد يكون على كل واحد نصف نفقة ويرث منه كل واحد نصف ميراث
 واختلف على القول انه يوالي من شاء منهما في نفقته وميراثه قبل الموالاة فعند ابن القاسم
 ومحمد بن عبد الحكم وعيسى بن عيسى ان معا عليه ثم لا يرجع من اتفق على من والا على ما رواه
 علي عن مالك وقال اصبح يرجع فان مات الولد وترك مالا فقال ابن القاسم هو بين
 الابوين نصفين حدين او عديدين او مختلفين مسلمين او مختلفين كمال تداعاه اشان وائي
 هذا اشار بقوله وورثته ان مات واختلف اذا مات احدهما والولد حي فقال اصبح ينفق
 عليه الا حد منها الي ان يبلغ حد الموالاة وقيل ينفق عليه مما وقف له من ميراث الميت
 نصف نفقة وقوله كان لم توجد اي لم توجد قافة ومراودة بالتشبيه ان الولد
 يترك الي ان يبلغ فيوالي من شاء منهما وهذا هو المشهور وقيل يصير الي ان يوجد قايه
قل ان ولدت اثنتين في بطن واحد فان الحققة القافة باحدهما صح بلا
 وان اشتركتها فحكم الواحد وان الحققت واحدا منها بواحد من الشريكين والاخر بالآخر
 فقال عبد الملك لا يقبل ولا يلحقان الا احدهما وقال سمعون يقبل فان كانا ولهما وطاة
 موسرا في له ام ولد وعليه نصف قيمتهما ولو جلت وله على الثاني مثل ذلك وقيل لا شيء
 عليه وعثقت الامة عليهما **معاصر** وحرمت علي مرتد ام ولده حتى يسلم ووقفت كمدبره
 ان قتل دار الحرب **ش** هكذا في المدونة قال فيها ومن ارتد ولحق بارض الحرب او اسر
 فتبصر بها ووقفها له وام ولده ومدبره وكريم على المرتد ام ولده في رده حتى يسلم
 فان اسلم رجعت اليه ام ولده وعاد اليه ماله ورقيقه وان قتل على رده عثقت
 ام ولده من راس ماله وعثقت مدبره في الثلث ابن الموان وقال استهب يعثقت
 على المرتد ام ولده بالردة كما تطلق عليه بذلك زوجته بن يوسف وهذا اقتص لان
 من اصله في ام الولد اذا احرم وطهرها وجب عثقتها كالمضراي مسلم ام ولده والذي ثبت
 عليه فالانها تعثقت عليه اذا احرم عليه وطهرها ولا خدمة والا رتدادا اشدا لا تزني ان
 من اسلمت زوجته هو امك بها اذا اسلم في عدتها وان من ارتد انقطعت عصمتها
 وتأت منه فلا تحل له الا بنكاح جديد ولا ان المرتد هو الذي ادخل الارتداد على
 نفسه ولو جب الفراق لزوجته والمضراي لم يوجب لنا فراقا ولا غيرهما فوجب ان يكون

حكم المرتد استند ويجعل ان يكون العرق عند ابن القاسم ان المرتد اذا قدر عليه
استتيب فان تاب ولا قتل ولا كبير ضرر على ام الولد في ذلك الا يعاقب لقربه واما امر
ولد المصراي تسلم فهو لا يجبر على الاسلام فالي ان اجل توقي فيعتقها او يلا طول ايقانها
ضرر وهو لا منفعة له اليوم فيها **ص** ولا يجوز كتابتها وعققت ان ادت **ص** قال في المدونة
قال مالك وليس للرجل ان يكا بت ام ولده واما يجوز ان يعتقها على مال يتجمله منها
فانه كاترها فسخت الكتابة الا ان تفوت بالا قد اعتق ولا ترجع فيها ادت اذا كان للسيد
اشترع مالها ما لم يرض فاما مرض لم يكن له ذلك لانما اشترعه الا ان لورثته ومعنى قوله
ليس له اي لا يجوز وقد صرح بذلك ابن يونس في احصائه ويدل عليه ايضا قوله
بعده واما يجوز ان يعتقها الي احض ابن يونس قال بعض فقهاءنا ولو كانت في مرضه
ودفعت اليه شيئا فينبغي ان ترجع بذلك عليه وتطلب تركته ان مات بذلك قال
واعرف عن يحنون فبين اعتق بعض عبده ثم احض منه مالا فاعتق باقيه انه
برده ولو مات كان في تركته يطلب به العبد فذلك مسيلك **ص فصل**
الولا لمعتق **ش** الولا بفتح الواو ومد ومن الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعق
واصله من الول وهو القرب واما من الولاية والنقد بفتح الواو وقيل
يقال بالوجهين فيها وقوله لمعتق يشير به الي ما ورد عنه عليه السلام انما الولا
لمن اعتق ولا خلاف ان سببه والملك بحدية وان ذلك السبب مشعور الي
النوع متعددة وقد اشار رحمه الله الي تلك الانواع بقوله **ص** وان يبيع من نفسه
او عتق غيره عنه بلا اذن او لم يعلم سيده بعقده حتى عتق **ش** فشميل قوله يبيع من نفسه
اي نفس العبد الكتابة والقطاعة والحوها وقد علمت ان الولا فيها للسيد وقوله
او عتق غيره عنه لا خلاف فيه اذا اعتق عنه ياذنه واما بغير اذنه فهو كذا لك
علي المشهور واليه اشار بقوله بلا اذن ولو ابي به بعد صيغة المبالغة لكان
احسن واشار بقوله او لم يعلم سيده بعقده حتى عتق الي ان العبد اذا كان له عبده
فاعتقه ولم يعلم به السيد حتى اعتق الاعلي فان الولا في ذلك العبد الا سفل يكون للعبد
الاعلي لا السيد لانه حين اعتقه سيده تبعه ماله فجاز عتقه وكان له الولا الا ان يكون
السيد قد استثنى ماله حين اعتقه فيرد عتق العبد ويكون العبد الا سفل رقا
حكا به بن يونس وغيره الخي وقيل يكون عتيقا من يوم كان اعتق فيكون الولا للسيد
الاعلي ولم ينص الشيخ على بقاء الانواع كالقديري والاسنلاد وصرح الاعطاف غناق
الكتابا ذلك ولا ن قوله اول لمعتق يتنا وله الا كما اذا اعتق مسلما **ش** يريد ان عتق
الكا في عبده المسلم ليس له بسبب يريد ولو اسلم السيد بعد ذلك وولا له ذلك
للمسلمين وحكي بن حارث عن ابن عبد الحكم ان الولا يرجع له ان اسلم الخي وهو القياس
لان العتق كالنسب وقد قال عليه السلام الولا لمن اعتق وهو معتق **ص** وريقا
ان كان يتنزع ماله **ش** يعني وكذلك الرقيق لا يكون عتقه لعهده كسبا للولا يريد
ولو اذن له السيد في ذلك ومراة بالرقيق العن ومن فيه شايبة من حرية ولهذا

قال ان كان بشرع ماله فبذل حل فيه الفتن والمديون وام الولد مالم يمرض السيد والمعتق
الى اجل مالم يقترب الاجل وفي الموازية اذا اعتق العبد وعلم به سيده ولم يرد عتقه حتى
حتى اعتقه ان الولد يكون للعبد وقال ابن الماحشون بل للسيد **مر** وعن المسلمين الولد
لم **مر** قال في المقدمات ان قال لعدة انت حر عن المسلمين وولادته لم يختلف المذهب ان
ذلك جائز والولد يكون للمسلمين ومقتضى كلام المخنف ان في ذلك قولين وذكر القاضي عياض
انه يختلف فيه لانه قال لا خلاف في جواز العتق عن المسلمين وان اختلف لمن ولادة وصح
في الجواهر بالعقوبين ولنسب القول بان ولادة للمسلمين لابن القام ومطرف والقول بان ولادة
لمعتقه لابن نافع وابن الماحشون **مر** كسائية وكده **مر** القاضي وعنى السائية ان يقول
لعده انت سائية تريد به العتق وولادة للمسلمين عند مالك وتامة اصحابه وروى
عنه انه لمعتقه وهو قول ابن نافع وابن الماحشون وحكي الاول في الجواهر عن ابن القام
ومطرف وقوله وكده يعني ان العتق على هذا الوجه مكروه وهكذا نقل عن مالك في
غير المدونة وانما كده لفظ السائية لاستعمال الجاهلية لها في الانعام وحقن الله ذلك
ولادته كما قال مالك امر تركه الناس وتركوا العمل به وحكي في المقدمات فيه ثلاثة اقوال
الكراهية ابتداء عن ابن القام والجراح عن اصبع والمنع لابن الماحشون نظرا الى انه من
هبة الولا وهذا قال يكون الولد للمعتق لا للمسلمين **مر** وان اسلم العبد عاد الولا بالاسم
السيد **مر** يريد ان الكافر اذا اعتق عبدا كافر اسلم العبد وقلنا انه لا يبرئه
لان الكافر لا يبرئ المسلم فان الكافر اذا اسلم بعد ذلك عاد الولا له وهكذا في الموطا
والمدونة ونا وله سمعون على معنى ان رجوع الولا هنا انما هو الميراث واما الولا فهو
قاسم لا يتقل **مر** وجر ولد المعتق كولد المعتقة ان لم يكن له نسب من حر **مر** قوله
ولد المعتق اي ولاد ولد العبد المعتق وسراة ان الولا ينسب على العبد المعتق وعلى
اولاده واولاد اولاده المذكور مالم يكن ولدا لولد قد مضى الدق في بطن امه لان
الولا لا يخرج مع وجود رق او عتق لعنه وان المباشراولي ومذهب المدونة ان الحر
معتق بما اذا لم يكن العبد حرا في الاصل فاذا اعتق المصرا في عبدا بضر انما هرب
السيد لدار الحرب ناقضا للعهد ثم يبيح واعتق فانه لا يخرج لمعتقه ولا مكان
اعتق قبل لحوقه بدار الحرب وفي الموازية يجر ذلك ورجح لانه نعم في المدونة
على ان الحرمة اذا قدمت بامان فاسلمت وكان لها اولاد مسلمون ثم يبيح الوهاب
بعد ذلك وعتق فانه يجر الولد ولاها لمعتقه وحق بان يسلط الدق على ابي الحبة
اقوي فذلك جرد لا تنق على رقة بخلاف الذي الناقض للعهد فان استنبت برى انه
لا يرق بذلك وقوله **مر** كولد المعتقة يريد به ان من اعتق امه فولدت ما جلت
به بعد العتق فان ولادها لمعتقها اذا لم يكن له نسب من حراي فان كان له نسب
من حراي فان الولا لا يكون لموالي امهم وعدل عن قوله ان لم يكن له ابي حراي العبارة التي
ذكرها للبلايوم ان الاب اذا كان عبدا وله ابي حراي الولا يكون لمعتق الام وليس
لكذلك بل موالى الجد اولي وعبارة لا توهم ذلك قال في الجعدية ولا يكون ولا ولد

المرأة لموالها الا في اربعة مواضع ان يكون ابوهم عبدا او يكونون من زنا او من اب لا عن
فيهم ونفا هتم عن نفسه او يكون الاب حرييا يدار الحرب لكن ظاهر قوله ان يكون اليوم
عبد ان الحكم كذلك ولو كان جدهم حرا وهو خلا فمما تقدم **من** الالوق او عتق لآخر **ش**
هذا يخرج من قوله جده ولد المعتق وولد المعتق اي لان يكون اولادها ارقا او
معتقين لآخرين روج عبده لامة رجل ثم اعتقه والامة حامل ثم اعتقها سيد هاتون
لا قل من سنة اشهر من عتقها فان الاب لا يجوز ولا الولد لانه قد مرته الرق في بطن امه لآخر
وكذا اذا اعتق رجل رجلا واعتق رجل اخر ولده فان الاب لا يجوز ولا ولده لانه قد مرته
عتق لآخر **ش** ومعناها **ش** هو معطوف على المنصوب في قوله جده ولد المعتق وولد
المعتق اي وكذلك يجوز من اعتقه واولاده والمخذوف هناك معتره هناك وجرو ولا
معتقها فاذا اعتق عبدا اذ امة ثم اعتق ذلك العبد او الامة عتق فان ولا العتق
الا سفل وولا اولاده يكون للسيد الا على **من** وان اعتق الاب او استحق رجوع الولا
لمعتقه من معتق الجد والام **ش** يعني ان الام اذا كانت معتقة وكان الاب والجد قيعين
فان ولا الاولاد لمعتق الام فان عتق الجد بعد ذلك رجوع ولا الاولاد لمعتقه ثم ان عتق
الاب رجوع ولاهم لمعتقه دون معتق الام والجد وكذلك لو لاهن الاب مولا الولد
لمعتق الام لان نسبه قد انقطع فلو استلحقه رجوع ولا الولد لمعتق الاب لانه اولى من
معتق الام **من** والقول لمعتق الاب لا لمعتقها الا ان تضع لدون السنة من عتقها
ش يريد اذا وقع التنازع بينهما في حمل الامة فقال معتقها انها كانت حاملا يوم لم
العتق ليكون ولا الولد لانه قد مرته الرق له في بطن امه وقال معتق الاب
انما حملت به بعد العتق ليكون الولا له فالقول في ذلك قول معتق الاب لان الاصل
عدم الحمل يوم عتقها الا ان تضع لاقبل من سنة اشهر من يومين فيكون ولاوه لمعتق الام
لانه علم انها كانت يوم عتقها حاملا وقد مر من الجنين الرق لمعتقها في بطنها وقد
تقدم ان الولا يكون لمعتق الاب الا ان عتق الولد رق او عتق لغيره واحتراز بقوله لا قل
من سنة مما لو وضعته لسنة اشهر فاكتر فان ولاوه يكون لمعتق الاب وقته يوم محمد بنا
اذ لم تكن ظاهرة الحمل يوم العتق فان كانت ظاهرة الحمل فلما لو وضعته لاقبل من سنة اشهر
الجنين واختلف اذا عتقت هدي يوقف الدوح عنها يعرف انها حامل ام لا ففي الموارية لا يوقف
وفي المختصر يكفي حتى يتبين انها حامل ام لا مكان الولا واستحسن الوقف **من** وان شهد واحد
بالولا او اثنيان انهما لم يزايا سجد انه مولا لا وابن عمه يثبت كنهه بخلف وباخذ المال
بعد الاستئناس **ش** اعلم ان الاسباب التي يدل على الولا اربعة واحده منها شفق على شوته معه
وهو شاهد ان مضاعدا او واحد يردد فيه الاشياخ وهو الاقرار في المدونة انه نسيته
به قال فيها ومن اقر ان فلانا اعتقه وفلان يصدق فانه يستحق به ولاه وان كذب
قومه الا ان تقوم بينة بخلاف ذلك فيوجد بها وكذا ان اقر بذلك عند الموت
واختلف اذا قال فلان اعتقني وكذبه فلان فعبد ابن القاسم لا يثبت له بذلك
ولا الا ان تقوم بينة اللحن وهو المعروف ولا يصح في الواضحة انه مولا وان انكره

ونقل سحنون اجماع العلماء على ان الاقرار بالولاء ثابت وقال ايوب لا يثبت الا عند
 المصريين وذكر ابن رشد ان في المذهب ما يدل على خلاف ذلك وواحد لا يثبت به
 ولم ارمه خلافا وهو ان يقوم له بذلك شاهد واحد واليه اشار بقوله وان شهد
 واحد بالولاء وكنت خلق مع شاهدة ويأخذ المال بعد الاستيفاء حتى ان ياتي له طالت
 وهذا مذهب ابن القاسم وقال استنب لا يدفع له اي لان استحقاق المال فرع ثبوت الولاء
 ولا يثبت حينئذ واذا فرغنا على مذهب ابن القاسم فلو اقام شخص شاهدا انه اعترف
 هذه المبت وكلف واستحق ماله ثم مات لميت مولي فقال ابو بكر بن عبد الرحمن الرواية
 انه ان اتى شاهدا اخر استوفى له الحكم ويخلق انه مولي مولاه ابن يوسف وانما يعني ان
 الشاهد شهد ان الثاني مولي الاول ولو شهد بما شهد الاول ينفق اليه وتمت
 الشهادة ولا يخلق قال ابو بكر بن عبد الرحمن ورايت في بعض العقاليق ان في الحوارية
 لا يصح اذا شهد له شاهدا وارث فلان الميت يخلق واستحق المال ثم طرأ له
 مال اخر لا يستحقه الا يمين احزي فجعله بكر اليمين مع الشاهد وانكره ابن الكاتب
 وقال لا يمين عليه والمال الثاني كالاول وقد خلق له فهو يستحق بذلك كل مال لهذا
 الميت واخلق في ثبوته بشهادة السماع وهو ان يقول الشاهد ان لم تزل تسمع ان
 فلانا مولي فلان او ابن عمه في المدونة لا يثبت بعض القرويين لاحتمال ان يكون
 هذا السماع اصله عن واحد وشهادة واحد لا تجوز في الولاء والنسب ويكون حكمه في المال
 حكم الشاهد الواحد وهذا اجمع الشيخ رحمه الله المصلتين واجاب عنهما بحجاب واحد
 وهو قوله لم يثبت لكنه يخلق ويأخذ المال بعد الاستيفاء واحدا يصح بما في المدونة
 وقال ابن الموان لا يعجبي واكثر في لمالك وابن القاسم واستنب انه يقتضي بالسماع في
 الولاء والنسب وفي الاحباس والصدقات ولابن القاسم ان مات في غربة بلده وشهد بذلك
 على السماع لم يثبت الولاء وان مات ببلده وشهد فيه على السماع ثبت الولاء لانه اذا كان في
 بلده لا يحصل السماع في الغالب عن واحد ولهذا قال في المدونة ولو شهد واحد على
 السماع لم يخلق معه **ص** وقد مر عاصب النسب ثم معتقه ثم عصبته كالصلاة ثم معتق
 معتقه **ش** يعني ان عاصب النسب في هذا مقدم على المعتق فاذا مات العتيق
 وخلف مولاه الذي اعتقه وعصبته قدمت عصبته على معتقه فان لم يكن له عاصب
 فميراثه حينئذ لمعتقه لان المولى الاعلى من احدا لعصبة الا انه اضعف من عاصب
 النسب فان لم يكن له مولى اعلى انتقل الحكم بعصبة مولاه قال في الجواهر وحكم الولاء
 العصبية فيفيد الميراث وولاية النكاح وحمل العقل والولاء للمعتق فاذا مات
 ميراث العتيق ولا يورثه يوم يموت العتيق فلو خلف ابا وامرا ولا شيء للامر
 وكذا لو خلف ابنا وبنتا فلا شيء للبت بل لو خلف ابنا وابا فلا شيء للاب
 لانه ليس بعصبة مع الابن ولا يعصب الاخ اخته في باب الولاء وبالجملة وينورث به
 ولا يورث هو في نفسه وانما يرث به العصبات فيقتد رموت المعتق بدل موت
 العتيق فكل من يأخذ ميراثه بعصوبته يأخذ ميراثه معتقه قال والاخ اولى من

من الجد في باب الولاء ابن الاخ ايضا اولى من الجد لقوة البهوة والاخ الشقيق تقدم
على الاخ للاب وقوله كالصلاة اي كما تقدم في باب الصلاة يريد الصلاة على الجنائز
وقوله ثم معتكف معتكفه اي فان لم يكن للمعتكف عصبة انتقل الحكم الي معتكفه قال
في الجواهر واذا اجتمع اب المعتكف ومعتكف الاب فلا للمعتكف الاب اصلا يريد لان العتق
مقدمة ولا يجر الاب الولاء الا اذا لم يكن المعتكف المباشرو ولا عصبة ولو اجتمع معتكف اب
المعتكف ومعتكف المعتكف كان معتكف المعتكف اولى لان معتكف المعتكف يدي بنفسه ومعتكف
ابيه يدي بواسطة **ش** ولا ترثه انثى ان لم تباشره بعتكف او حرة ولا بولادة وعتكف
ش يعني ان الولاء لا ترثه النساء وحكي سحنون الاجماع في ذلك الا من باشرن عتكفه او
اعتقته من اعتقته او يكون ولد الممن اعتقته وان سفل من ولد الذكور خاصة **ش** وان
اشترى ابن وبنت اباهما ثم اشترى الاب عدا فوات العبد بعد الاب ورثه الابن
ش اذا اشترى الابن والبنت الاب بعتكف عليهما بنفس السرا فاذ اعتق الاب عبد له
ثم مات الاب ورثاه للذكر مثل حظ الانثيين ثم اذا مات العبد المعتكف فالابن يرثه
دون البنت لان الابن غاصب للاب والبنت معتكفه وقد علمت مما تقدم ان غاصب
المعتكف اولى من معتكف المعتكف **ش** فان مات الابن او البنت النصف لعتقها نصف
المعتكف والربع لانها معتكفه نصف ابيه **ش** يعني فلو كانت المسيلة بحالها الا ان
ماتت او لا اي قتل موت العبد ثم مات العبد المعتكف بعدة يريد وقد كان الاب مات
قبليها فان البنت ترث نصف ما تركه العبد لانها معتكفه نصف معتكفه وهو
الاب ونصف ما بقي وهو الربع لان النصف الباقي لموالي ابها وموالي ابها هي واخوها
فلها نصفه وهو الربع مصفوما الي النصف فيصير لها منه ثلاثة ارباع المتروك
والربع الاخر يكون لموالي ام اخيها ان كانت امه وان كانت عريضة فلبنت المال قاله ابن
يونس **ش** فان مات الابن ثم الاب فلبنت النصف بالدم والربع بالولاء والثلث بحرة **ش**
يعني فان كان الابن هو الذي ماتت او لا ثم مات الاب بعدة فان البنت ترث من
ابها سبعة اثمان المال النصف بالدم اي النسب ونصف ما بقي وهو الربع
بالولاء الذي لنا في ابها لانها اعتقت نصفه ونصف ما بقي وهو الثلث لان الربع
الباقي لاختيها فيكون لموالي ابيه وموالي ابيه هو اخته فلها نصف الربع وهو الثلث
مصفوما الي الثلاثة الارباع التي بيدها وذلك سبعة اثمان المال والثلث الباقي
يكون لموالي ام اخيها ان كانت امه والا فلبنت مال المسلمين **ش** **باب**
ضع ايضا خبر ما لك **ش** الايضا مصدرا وصيت الجوهري يقال او وصيت له بشي
واوصيت اليه جعلته وصيا والاسم الوصايا بالكسر والفتح واوصيته ايضا
توصية بمعنى وذلك الازهر في انها مشتقة من قولم وصي الشئ بكذا اي صيبه اذا
وصلته به واشبه ما قيل في رسمها باصطلاح الفقهاء انها تملك مضاف الي ما بعد
الموت بطريق التبرع ولا خلاف في مشروعيها كتابا وسنة واجماعا لقوله تعالى
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تترك خيرا الوصية وقوله في اية الموارث من

بعد وصية يومى بها أو دين إلى غير ذلك من الأي ولقوله عليه الصلاة والسلام
 في الصحيح ما حق أمري مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين وفي رواية ثلاث
 ليل بال أو وصيته عنده مكتوبة وأحاديث الوصية كثيرة ولا خلاف بين العلماء في مشروعيتها
 وأما وقع الخلاف بينهم هل واجبة أو مندوبة وإلى الأول ذهب أهل الظاهر وإلى الثاني
 ذهب أكثر العلماء وقوله في الحديث يريد حجة لهم إذا لو كانت واجبة لما وكلها إلى إرادة
 المكلف واختلف هل يحمل الحديث على المتوكل واليه ذهب بعض شيوخ عبد الحق وهو
 على إطلاقه في المتوكل والصحيح فإله في المقدمات المأزري وهي عندنا مندوبة
 إلا أن يجشي نكح ما عليه من حق على إربابه أن لم يوص به فحب وقال بعض القرويين
 أن كان عليه حق أو له حق فهي واجبة وإلا فهي مستحبة قبل وأما الحب عليه فيما له بال
 وجوب فيه العادة بالاشهاد من حقوق الناس وأما التيسير من ذلك فلا إذا كان
 بعد لك كل ليلة يوم وليلة للمشفقة ولما كانت أركان الوصية أربعة أشياء رآي الأول
 منها وهو الموصي بقوله حر ميمز مالك فاحترز بالحر من العبد فإن وصيته لا تنفذ
 لكن سبده وبالميمز من المحبوس والصغير غير المميز فإن كان المحبوس أحيانا وأوصى في
 حال إفاقته صحته وصيته وبالمالك أي ملكا تاما احتراز من المستغرق الذمة
 ومن غير المالك **مر** وإن سفيها وصغيرا وهل أن يتناقص أو أوصى بقربة تاديلان
ش أما صح الجبا وهما لأن الحجر عليهما أما كان لاجلها فلو منعنا من ذلك لكان الحجر لأجل
 غيرها وقتد اللحن وصية السفيه بأن يصيب وجه الوصية والمراد بالصغير
 هنا المميز بدل عليه ما تقدم واختلف في السن الذي تجوز وصيته فيه فلما كان
 في المدونة عشرين وله في العينية إذا اتفقوا أمر بالصلاة وأدب عليها وله
 في الموازية سبع سنين ولا يصح في الواحدة وابن شهاب إذا عقل الصلاة ولا بن الماحون
 إذا كان ناعا وفي المدونة أما تصح وصيته إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه
 اختلاط البوخران يريد أن لم يخط في كلامه بليس أنه لم يعرف ما ابتدأ به وقصر
 اللحن عدم الاختلاط بأن يوصي بما فيه قربة لله تعالى أو صلته رحم وأما إذا جعلها
 فيما لا أجل من شرب حمراء وغيره فلا يصح وإي هذين التا ويلين أشار بقوله وهل
 أن لم يتناقص إلى أحده أي لم يتناقص كلامه **مر** وكافرا لا يكفر لمسلم **ش** هو معطوف
 على قوله وإن سفيها وصغيرا ومراده أن الكافر ينفق وصيته لأنه حر ميمز مالك إلا أن
 يوفى لمسلم بما لا يبيع تلكه كثر أو خنزير أو نحوهما فإن وصيته حينئذ لا تصح ومفهوم
 قوله لمسلم أنه لو أوصى بذلك لم يبيع له تلكه كالكاقر لصحت وصيته وهو ظاهر
مر لمن يبيع تلكه كمن سيكون أن استهل **ش** هذا هو الركن الثاني وهو الموصي له وأشار
 إلى أن كل من يتصور منه قبول أن يملك تصح له الوصية ولهذا أصبحت لكل سيكون
 لأنه يقبل أن يملك فإن استهل صار حاصلا له ولا فلا وقاله في المدونة **مر**
 ووزع لعدده **ش** يريد أنه إذا أوصى لكل فلا يشي فولدت تومين أو أكثر فإن
 ذلك الموصي به يوزع على عدد لكل تصدق اللفظ على ما يلد في ذلك الدفن والذكر

فيه سوا ثم اشار الى الدكن الثالث وهو ما يدل على مراد الموصي بقوله **مر** بلفظ
او اشارة مفهومة **ش** وبه يدعي ان ذلك لا يتوقف على لفظ خاص بل يعمل في ذلك
باللفظ الصحيح وبما يفهم منه قصد الوصية باثارة غيرة قال في كتاب محمد واذا اقرانه
التمويل الوصية على الموصي وقالوا يشهد انها وصيتك فقال نعم او اشار بجوابه
بواسه ولم يتكلم فلهذا كجوابين شعبة وان منع المدين من الكلام واشاره مفهومة
حان ان يشهد بها عليه بمنزلة الاخر **مر** وقوله المعين شرط بعد الموت فالملك له
بالموت **ش** يريد ان الموصي له اذا كان معينا للوصية بشرط قبوله في وجوبها له لانها
عظيمة فاشترط فيها القبول كالهبة وغيرها واحترز بقوله المعين من غيره كالفقراء
والمساكين والمجاهدين وكفى بهم فان القبول في حقهم غير مستلزم بشرط واحترز
بقوله بعد الموت مما لو قتل قبله فان ذلك لا يعتبر اذ للموصي الرجوع ما دام حيا ولا
استكراه فيما اذا قتل عقب الموت انه يملك الموصي به حينئذ واما ان تاخر عن الموت
ثم قبل فالاصح ايضا انه يملكه يوم الموت ولهذا لم يقصر الشيخ في ذلك بل اطلق القول
في ان الملك له بالموت ومقابل الاصح انه لا يملكه الا حين القبول فيكون الملك قبله لورثته
الموصي وتظهرنا بيدة الخلاف بما حدث بعد الموت وقبل القبول من علة وكفى بها فعل
الاولى يكون للموصي له وعلى الثاني لورثة الموصي **مر** وقوله بغيره حصلت بعده **ش**
الصغير المحذور بالظرف عايد على الموت وفاعل قومه هو الشيء الموصي به ومراده ان الموصي
له به اذا كان من الاصول وكفى بها الذي لها علة فانه يقوم بغيره التي حصلت فيه
بعد الموت وقيل انما يقوم وحده بلا علة ثم يتبعه والاول قول اكثر الرواة سمحوت
وهو اعدل اقوال الاصحاب وهو قول ابن القاسم في المدونة وله ايضا فيها مثل القول
الثاني فاذا اوصى له بحايطة يساوي الف وهو مقدار ثلث الميت تكن زاد لاجل
ثمنه ما يتعين فعلى الثاني يكون جميع الحايطة بثمنه له وعلى الاول يكون له
خمس اسداس الحايطة هكذا قيل وفيه نظرو الاول ان يقال على هذا القول
ان يكون له خمسة اسداسه ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من العلة وعلى الثاني
ان الاصول تقوم وحدها دون العلة او كان قد اتفق على الحايطة من مال الميت نفقة
الى تمام الثمرة فقال ابن يوسف يجب ان يكون النفقة على الموصي له لان الحايطة لما حله
الثلث كان لم يزل ملكا له ولان الميت لم يتنعف بالعلة ولاكثر بها ماله **مر** ولم يحتج
رق لان في قبوله كما يصلح بغيره **ش** قوله رقا اي ذوق حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه والمعنى ان الوصية تفتح للدين وله ان يقبلها ولا يحتاج في ذلك الى
اذن سيده وقد تقدم عند قوله في باب المحرور ينصرف في كميته ولغيره ان
القول بلا اذن الكلام على هذه المسئلة ثم ان السعد استراعا منها الا ان يعلم
ان الموصي قصد ارقا بعدد بها والتوسعة عليه وان سيده لا ينصرف فيها فيسبغ
ان يعمل على قصد الميت وقوله كما يصلح بغيره اي فلا يحتاج الى قبوله يريد وسوا
كان معينا ام لا لانه وان كان معينا ففيه حق لله فلا يتوقف على قبوله يريد

وسوا كان معينا ام لا لانه وان كان معينا ففيه حق لله فلا يتوقف على قبوله وكما لو اعنته
في حال الحياة فانه لا يحتاج الي حوز اما الوصية في عتق نفسه او ملكه ذلك فله القول
والرد **تبين** النظر قوله كايضا بعنته فان ظاهرا التسمية يقتضي تساوي
الحكم بين المسليتين وهو قد قدم في الاول ان الرقيق لا يحتاج الى اذن في القول وعلى
هذا فتكون الحكم في الثانية انه لا يحتاج الى اذن في قبول العتق وليس هذا ملامدة
وانما المراد ان امضا العتق لا يجعل يفتقر الى قبول العبد كما قد قدمناه والله تعالى
اعلم **ص** وخبرت جارية الوطي ولها الانتقال **ش** انما كان لها الخيار لان جوارى الوطي في
الغالب يحصل لمن الصبياع بالعتق وما ذكره هو مذهب المدونة لكنه لم يذكر ذلك
الا فيما اذا اوصى ببيعها للعتق وكلام الشيخ يقتضي ان ذلك ممن اوصى بعتقها وكانه راي
انه لا فرق بين المسليتين في ذلك الا ان كلامه في التوضيح يقتضي ان حكم المسليتين
مختلف لانه لما حكم مذهب المدونة في انها تحير في حكمي عن بعضهم انها لا تجبر وان كانت
رائعة وتباع للعتق الا ان لا يوجد من يشتريها بوصيعة ثلث الثمن قال وقال
اصبح لها الخيار في هذه وفيما اذا اوصى بعتقها وظن هذه ان قول اصبح خلاف لما في
المدونة لاسيما وقد حكى ان الثمن قال في قوله اصبح وهو بين لان العتق لم ينفذ في
الموصعين والضرف فيها سوا اصبح وهذا اذا قال افعلوا كذا او اما ان قال هي حرة
فان الوصية تنفذ بها ولا ينظر الى قولنا وقوله ولها الانتقال يعني فان اخذ
احد الامرين ثم ارادت الانتقال الى الاخر فان لها ذلك وهو قول ابن القاسم قال
ما لم ينفذ فيها الذي اختارته او يكون ذلك لتوقيف من سلطان وقال اصبح **وهذا**
اذا قل له شهد على انها اختارت احدهما فليس لها انتقال الى الاخر **تفريع**
فان اعتقب الورثة قبل ان تحتار فقال مالك ليس له ذلك ان اجبت البيع وكذلك
ان قال ببعوها ممن اجبت فاعتقوها واجبت البيع ردعتها بن القاسم وان اجبت
البيع من غير شرط العتق فلم يجزها او ببيعها محمد فان بيعت بغير شرط العتق لم يوجب
من ثمنها شي وان بيعت بشرطه وصنع ثلث ثمنها **ص** وصح لعبد وارثه ان اخذ او
بنا فيه اريد به العبد **ش** اشار رحمه الله تعالى الي ان من اوصى الي عبد وارثه على
وجهين تارة يتخذ ذلك الوارث اي لا يكون له وارث سواه وتارة يكون له غيره
من الورثة ففي الوجه الاول يصح الوصية للعبد لانها في الحقيقة لسيده وهو
الحايز لجميع المال قال في المدونة ولو اوصى لعبد ابيه ولا وارث له غير جاز وفي
الوجه الثاني لا يصح للعبد الا بشرط ان يكون الموصي به تافها قال في
في المدونة كالشوب ونحوه وقال بن القاسم واشتهت كالدينار واما ما كتبه فلا
الا ان يكون على العبد دين يخرق الوصية او يبقى منها ما لا يتهم فيه فله ذلك
جائز ورده بعضهم بان والدين عنه يزد في قيمته فينتفع الوارث به الا ان
يكون ما دونه وبما الدين لا يحيط من ثمنه كثيرا وواله لا يزد في ثمنه كثيرا فيصح
ويصير كالموصي له بالتافه الثاني ان يكون الموصي قد اراد بذلك العبد فلو

اراد تنفع عبده بطلت لانها وصية لو ارث المحمي وحيث اجزنا الوصية لعبد الوارث
فليس له ان يترعاها من العبد ابن القاسم ولو ائتمرها كانت الوصية غير نافذة وان
باعها لم يترعاها المشتري ان شاؤ وقال اشهب يقربها لعبد حتى ينتفع به ويطول
رمنه ولا ينتفع به ان يبعه قبل ان يطول اشهب ويحوز الوصية لمكاتب الوارث بالثأ
واما الكثير فيحوز بشرط ملا العبد وقد رتب على ادا الكتابة وقال المحمي اري ان يحوز
وان كان الاذا افضل لان القصد من ذلك حروجه من الرق **مر** والمسجد وقصر في مصلحة
ش يعني وكذلك يقع الوصية للمسجد يريد وكذلك القنطرة والسور ونحو ذلك ولما كان
هذا اكملنا قص لقوله اول من يصح مثله وكان المسجد لا يتصور فيه ذلك بنية بقوله
وصرف في مصلحته على ان الوصية له ليس على سبيل التملك وانما هو على كل معنى الصرق
في مصلحته **مر** وليست علم بموته ففي دينه او وارثه **ش** اي وكل ذلك يقع الوصية للميت
بشرط ان يكون الموصي قد علم بموته الموصي له وحيد ينظر فان كان على الميت دين
صرفت الوصية في دينه وان لم يكن عليه دين فذلك لورثته وهذا هو المشهور
وفي مختصر ابن عبد الحكم بطلان ما وصي به تملك واحترق بقوله علم موته مما
اذا لم يعلم فان الوصية تبطل وقاله في المدونة **مر** ولدي **ش** انما صحت الوصية له
لانه من يصح تملكه ابن القاسم ويحوز اذا كان على موصي الصلة كان يكون ابوه
بصرا نيا واجازة اشهب في القولية وغير من غير كراهة قال في البيان ومعنى ذلك
في الاجنى اذا كان له حق من جوار او يد سلفت واما ان كان ذلك بسبب الوصية
مختورة اذ لا يوصي للكا في السبب ويترك المسلم الا المسلم شومر بغير الايمان
واختلف هل يحوز الوصية للموتى وهو قول صاحب الاشراف فانه قال يحوز للمتركن
اهل حرب او ذمة او لا يحوز لان ذلك تقوية لهم على حربهم ويرجع مبرراتا وهو قول
اصبح وقال ابن القصار تكدر وهو محتمل لان تكون الكراهة على بانها او يكون معناه
عدم الجواز فيكون كقول اصبح **مر** وقال علم الموصي بالسبب والا فناء ويلان **ش**
يعني وكذلك يقع وصية المدلفا تله بشرط ان يكون الموصي قد علم بسبب القتل اي
وبالقاتل كما لو ضربه ضربا ادى الى تلافه وقد علم انه هو الذي ضربه ثم اوصي له
الا ان الوصية في المال فقط لا في الدية في العمد واما في الخط فبينهما وقوله
والافنا ويلان يعني وان لم يعلم الموصي بالقاتل ولا بالسبب فهل تبطل الوصية وهو
مفهوم المدونة او تقع لانها بعد الضرب فلا يهتم على الاستعجال والمية ذهب بن المواز
وجمله المحمي وغيره على خلافه وابن ابي ريد وغيره على الوفاق **مر** وبطلت برودة **ش**
يريد ان الموصي اذا ارتد فان وصيته تبطل قال في الجواهر ولا تنفذ وصية
المرتد وان نفذت على حال رده وهو مقيد بان يموت على رده سواء قتل او مات عليها
واما ان يرجع الى الاسلام فقال لما صبح ان كانت مكتوبة جازت والا فلا وكذا لو اوصي بها
وهو منكم ثم اثار الى الركن الرابع وهو الموصي به بقوله **مر** وايضا بمعية **ش** يعني
الوصية بما فيه معصية باطلية كاربها به تحدا وخنزيرا وشبههما مما تضمن معصية

ولو ارثت كغيره بزايده الثلث يوم التنفيذ وان اجيز فعطية **ش** يعني وكذلك تبطل
 الوصية للوارث لقوله عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
 نعم يتوقف ذلك على اجازة غير من الورثة كما اشار اليه بقوله وان اجيز فعطية
 وكذلك الحكم فيما اذا اوصى لاجنبي بزايده على الثلث وخبر الورثة في ذلك الرايدين
 انه يجيزوه او يردوه اما لو اوصى للاجنبي بالثلث فمادونه فلا خيار لهم في ذلك وتنفذ
 الوصية واشار بقوله يوم التنفيذ الي ان المراعي في ذلك يوم تنفيذ الورثة الوصية
 وقوله فان اجيز فعطية يريد ان اجازة الورثة ابدا عطية وهو مذهب المدونة
 في الوصية للوارث وقيل ذلك تنفيد في المسيلتين وقيل ابدا عطية فيهما واليه
 ذهب ابن القصار وابن القطار وهو الذي نقله القاضي عبد الوهاب والباقي
 عند المذهب **و** لو قال ان لم يجيزوا فليساكن بخلاف العكس **ش** اي وكذلك تبطل
 الوصية في الصورة الاولى وهو ما ان اوصى لوارثه بشي وقال ان لم يجيزوا فليساكن
 ذلك فهو للمساكين فان لم يجيزوا الوصية للوارث رجعت ميراثا ولا شيء للمساكين لانه
 قد علم ان المداد بعد ذلك اصل الورثة فيبطل لقوله تعالى في حق الموصي عن مضافه
 وقاله بن عبد الحكم تنفذ الميراث وهو احسن وان اجازوا ذلك للوارث ففي الجواز
 اجاز ذلك في رواية بن يوسف وروي ابن القاسم انها مردودة على كل حال وان اجازوا
 واستشكل الشيخ رواية بن القاسم لان الحق لم وقد اسقطوه ثم قال فان قيل هو
 لله تعالى فيلزم ذلك في الوصية المطلقة ولم يجزوا فيها ذلك في امضاها بالاجازة
 ثم ان مفهوم المدونة خلاف ذلك فيها واذا اوصى بعبد لوارثه وقال ان لم يجيزوا فهو
 حر انه يورث ان لم يجيزوا فمفهومه انهم ان اجازوه لا يورثه وقيل بخلاف العكس يعني
 وهو ناسخ ما قدمه في الاول وتقدم ما احده كما اذا قال تلت ما لي للمساكين الا ان
 يجيزه الورثة لاني مثله فالوارث كان في الاول مقدم على المساكين وفي هذه بالعكس
 واشار بقوله بخلاف العكس الي ان حكم هذه يخالف تلك فيكون الحكم هنا عدم المطلقان
 قال في الجواهر وهو جاز على ما قاله عبد الملك وابن وهب وابن القاسم وابن كنانة
 وابن نافع وهو قول المدنيين قال اصنع وانا اقول به استحسانا واتباعا للعلماء وما
 القياس فهو كالاول وقالوا شبه لا يجوز وهو من الضرر كالاول وذكر ابو الحسن
 الصغير في الصورتين ثلاثة اقوال الجواز فيها لابن عبد الحكم وعدم الجواز
 لاشتهب والتفصيل لابن القاسم فيجوز في هذه ويبطل في التي قبلها قال غير وهو
 المشهور **و** يرجوع فيها وان لم يرض **ش** يعني وكذلك تبطل الوصية برجوع الموصي
 فيها ولو كان رجوعه في المرض قال غير واحد من الشيوخ اجمعوا على ان الوصية عقد
 جاز للموصي ان يرجع عنها سوا كانت بعق او غير كانت في سفر او مرض الباطي وغير
 وله ان يرجع ما لم يمت ثم اخذ في بيان ما يدل على الرجوع فقال **و** يقول او يبيع او
 عتق وكتابة والبلاد **ش** واراد بذلك ان الدال على الرجوع اما قوله او فعل فالاول
 لقوله ابطلت وصيتي او رجعت عنها او لا تنفذ وهما او ادفعوها لغير من الفقهاء

ويخوذ لك قال في الوثائق المجموعة وإذا قال استشهد وأني قد أبطلت كل وصية لي
 تقدمت فإنها تبطل الأوصية قال لا رجوع لي فيها فإنها لا تبطل حتى ينص عليها
 والثاني كالبيع والعق والكتابة والابلا لا فائدة الوصي بامته لدحل ثم باعها أو أعتقها
 أو كاتبها أو استولدها كان ذلك رجوعاً لحزب ذلك عن ملك الموصي قبل وينبغي إذا عجز
 المكاتب في حياة الموصي أن ينفذ الوصية فيما سأل عليه القولين في المبيع إذا أعادتها
 ينفذ بل هنا أولى لأن الكتابة لا تنقل الملك **مر** وحصد زرع **ش** هذا أيضاً من الأفعال
 والمعنى أنه إذا أوصى بزرع ثم حصده فإنه يكون رجوعاً وهذه المسئلة تنص عليها ابن
 القاسم إلا أنه لم يذكر أن الحصد بانفرادة كالف كما ذكر هنا بل قال في المجموعة إذا حصده
 ودرسه وكاله وأدخله بينه يريد لأنه أبطل اسم الزرع ونقله إلى اسم القمح وقال
 الباغي ينتقل بالحصاد والدرس قال وقوله أدخله بينه تأكيد المقصود وكذا قوله
 الكتالة وإنما يريد بلع حد الأكتال **مر** ونسج غزل وصوغ فضة وحقن وبيع شاة
 وتفصيل شقة **ش** هذه أيضاً من الأفعال الدالة على الرجوع وإنما كانت رجوعاً لأن
 الموصي قد نقل عن الاسم الذي كان عليه حين الوصية ونص ابن القاسم واستشهد على
 مسئلة الغزل استشهد لأنه لا يقع عليه حين الوصية ونص ابن القاسم واستشهد على
 مسئلة الغزل الاسم الذي أوصى به الشيخ وينبغي أن يقيد حشو القطن بأن يكون
 في الثياب وأما في مثل الخدة ونحوها فلا ولا استكمال فيما إذا صاغ الفضة أو ذبح
 الشاة أن ذلك الفعل يعد منه رجوعاً ابن القاسم ولو أوصى لزيد بشقة ثم قطعها
 قيساً أو سراً كان ذلك رجوعاً ولو قال ثوب لي ثم قطع قيساً أو لبسه في مرة
 فليس برجوع يريد لأن القيس يسمى ثوباً فلم ينقل التفصيل عن الاسم الذي أوصى به
 وأما الشقة فقد انتقل حكمها بما صنع إذا لا يسمى القيس شقة **قلت**
 ولهذا قال هنا وتفصيل شقة ولم يقل وتفصيل كغير الباغي وأتفق ابن القاسم
 واستشهد على مراعاة الاسم الذي أوصى به وكذلك نص استشهد على البطلان إذا أوصى
 له بقبض ثم قطعها فيما أوجبته أو بطانة ثم بطن بها ثوباً أو بظاهرة ثم طهرها
 ثوباً **مر** وأيضاً بمرضه أو غير انتفيا قال إن مت فيها وإن بكتاب ولم يخرجها أو
 أخذ جده ثم استرده بعدها ولو أطلقها **ش** أي وكذلك تبطل الوصية إذا كانت
 مقيدة بمرض أو سفر ثم زال مثل أن يقول إن مت من مرضي هذا أو من سفري
 هذا فعندي فلا نحرماً والتوب الغلاني ونحوه ثم بري من مرضه أو رجوع من
 سفره ذلك وإلى هذا أشار بقوله انتفيا أي زال عنه وذهباً ولا خلاف في بطلانها
 إذا زال عنه وكانت بغير كتاب ولا في إيصارها أن حصل الموت فيها وإن كان ذلك بكتاب
 ولم يخرج من يده ومات من غير ذلك المرض أو ذلك السفر فإنها أيضاً تبطل كما قال كذا
 ظاهره سواء شهد منه أم لا وحلي الباغي وغيره عن مالك فيما إذا شهد ولم يخرج قولين
 أحدهما أنها تبطل إن لم يميت في ذلك المرض أو السفر وبه قال ابن القاسم وابن عبد الحكم
 وسحنون وهو القياس عند استشهد والثاني أنها تنفذ واستحسنه استشهد وذكرك

الباجي انه مشهور قوله مالك من رواية ابن القاسم وغيره والقولان قايان من المدونة
 ولا شهب ثالث ان مات في مرض واحد وسفر اخر صحت وان مات في غير مرضه او سفر
 بطلت ورواه ابن القاسم وابن نافع عن مالك فان لم يشهد ولم يخرج من يده ففي العتبية
 والمجموعة لا يجوز ذلك ولو شهد عدلان انه خطه حتى يشهدوا عليها قال وقد نكتب ولا
 يعزم عياض معناه اذا كتبه يشهد فيه وامسا اذا كتبه وقال اذا امت فلينفذوا
 ما كتب الخطي فلينفذ ذلك اذا عرف انه خطه كما لو شهد فان اخرج من يده ثم استرده
 بعد براءة او بعد رجوعه من سفره فلا خلاف في البطلان واليه اشار بقوله واخرجه
 ثم استرده بعدها وقوله ولو اطلقها اثربها اي ان الوصية تارة تكون مقيدة
 وتارة تكون مطلقة لقوله اوصيت لزيد بكذا او اعطوه الشيء الغلابي اوله من مالي
 او عبيدي كذا وكذا ذلك وكتب ذلك في كتاب واحد ثم استرده وحكي في المقدمات
 الاتفاق على بطلانها في هذه الصورة كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى وذكرنا ان
 ان بن سبلون وغيره تأولوا الكتاب على ذلك وانظر هرتا ويل اي محمد انه انما يظن
 المقيدة لا المبهمة وان ابا عمران تردد في ذلك فكلام الشيخ موافق لما ذكره صاحب المقدمات
 ولما ويل ابن سبلون ومخالفتا ويل اي محمد في المطلقة وانما قصرنا كلامه على الصورة
 المذكورة لاتفاقها مع المقيدة في البطلان واما غيرها من صور المطلقة فلا كما
 ستقف عليه **مر** لان لم يسترده **ش** يعني فان اخرج الكتاب من يده ولم يسترده
 حتى مات فان الوصية تنضي ونقل عياض الاتفاق على ذلك في المقيدة وظاهر كلام
 الشيخ ان ذلك فيها وفي المطلقة وهو صحيح فقد حكي الاتفاق في المطلقة ايضا غير
 واحد **مر** او قال متى حدث الموت **ش** يعني وكذا للمضى الوصية فيما اذا قال متى
 حدث لي الموت وان مات او اذا امت وظاهر ما كانت بكتابه ام لا اخرجها ام لا استرجعها
 ام لا لكن قد تقدم حكم ما اذا كانت بكتاب واحد ثم استرده وهي الصورة التي حملنا
 عليها كلامه وكذلك حكم ما اذا لم يسترده على ما هو ظاهري من كلامه واما ان كاتب
 بغير كتاب فقال غير واحد انها فائدة لا ينقضها الا تغييرها قالها في صحته او
 مرضه **مر** او بني العريضة واشتركا **ش** يعني وكذلك تنضي الوصية ولا تبطل اذا
 اوصي له بعريضة اي ساحة من الارض ثم قررها المتعني لمومي بعد ذلك دارا او غيرها
 ولكن يكونان شريكين بقيمة البناء والعريضة وهذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب
 لاشي لمومي له وبعد ذلك رجوعا من المومي قيل وهو لفظ هو لا تنقل الاسم **مر**
 كما نصا به بشي لزيد ثم ربه لعمرو **ش** اي فانها بشر كان ولا بعد ذلك رجوعا وسوا
 كان ذلك بكتابين ام لا ابن الموان الا ان يقوم دليل على رجوعه بلفظ او معنى قال
 في المدونة وان قال العبد الذي اوصيت به فلان هو فلان كان رجوعا وكان
 جميعه للاخذ بمحمد ولو قال لبيعوه او ببيعوه من فلان كان رجوعا اشتراها ولم يشتره
 سمي ثننا **مر** ولا يبرهنه وتزوج رقيق وتعلمه ووطي **ش** يعني وكذلك تنضي الوصية
 في هذه المسائل ولا يكون فعله فيها رجوعا لانها لم تنقل الملك ولم تغير الاسم وعلى الورقة

خلاص الوهن ومراجه بالتعليم تعليم الصفة او الكتابة وكيفية في العتبة لا يصح
 ان اعلم الكتابة لا يكون رجوعا ويكون الورثة شركاء بقدرها ابن القاسم في المجموعة ومن
 اوصى له رجل بجارية فله وطهرها وليس ذلك برجوع ورواه عنه اصبح وابور يد في العتبة
 وحكي بن رشد عدم الخلاف على ان الوطي ليس برجوع واختلف اذا وقعت الامة بعد موت
 الموصي حتى في الحمل فقلت هل تكون قيمتها للورثة اذ قد تكون حاملا واليه ذهب بن
 القاسم في رواية ابيه زيد عنه او تكون للموصي له واليه ذهب ابن عبدوس **ص** ولان
 اوصى بثلث ماله فباعه **ش** اي وكذا اذا اوصى له بثلث ماله ثم باعه فان بيعه له
 لا يبطل الوصية ولا يعد رجوعا اذ لا يخص ثلث المال بما عده حال الوصية بل العتد
 ما يملكه حال الموت سواء زاد او نقص فاذا اوصى بثلث عبدة فباعهم ثم ابتاع عوضهم
 او زادا ونقص فانما له ثلث ما عده يوم الموت وقاله في النواذر **ص** كتابه واستحل
 غيره **ش** يريد انه لو اوصى له بشيء ثم باعها واستحل غيرها فان الوصية لا تبطل
 وبأخذ الموصي له شيئا به التي استحلها وقاله بن الجلاب ثم قال الا ان يبين انما له
 ثلث الثياب الاول باعيا لها ولا يكون للموصي له شيء مما استحل **ص** او بثوب فباعه
 واشتراه بخلاف مثله **ش** يعني ان الوصية تعود برجوع الموصي به الى ملك الموصي كما
 اذا اوصى له بثوب فباعه ثم اشتراه ابن عبد السلام والذي نص عليه ابن القاسم
 واشتهب واصبح ولا اعلم فيه خلافا انه يعود الى الوصية كما انه لا خلاف اذا عتق
 الموصي به فباعه واشترى مثله ان الوصية لا تعود فيه واختلف اذا لم يعين ولكن
 وصفه بصفة ثم هلك او باعه واستخدم مثله في صفته فقال ابن القاسم تسقط
 الوصية ثم ذكره قولا اخر بعد من السقوط وبالحيلة في باعه ثم اشترى مثله لا تعود الوصية
 عند ابن القاسم سواء عين الموصي به ام لا واليه اشار بقوله خلاف مثله وانظر ما حكاه
 ابن عبد السلام من عدم الخلاف فيما اذا باعه ثم اشتراه وان الوصية تعود معهما
 الموصي في فرائضه واذا اوصى له بشي معين ثم باعه ثم اشتراه وهو ثمرات وهي في
 ملكه فان الوصية تبطل وكذلك حكى في البيان فيما اذا عين الموصي به بالاضافة له
 كقوله عبد ي فلان ولا عبد له غير او ذري او سفي ثلاثة اقوال اصددها ان الوصية
 تبطل ولا تعود ان استبدل غير والثاني انها تعود واجراها على الخلاف فيمن حلف
 لا استخدم عبد فلان فاستخدمه بعد ان عتق او بعد ان خرج من ملكه والثالث
 عود الوصية في بدل السف والدرع لابل العبد واه اشبه والعذر له انه لم
 ينفي الخلاف مطلقا وانما نفي عدم العلم بوجود الخلاف اذ لم يطلع عليه **ص** ولا ان حصص
 الدار وصبح الثوب ولت السويق فلموصي بزيادة **ش** يعني وكذلك لا يبطل الوصية
 اذا كانت بدار ثم حصصها الموصي اي طلاهاها بالحصص او بثوب ثم صفة او سبق
 ثم لته بسمن ونحو ذلك كله للموصي له بزيادة لانه لما اتفق على ان تلك الصفة
 ليست برجوع لبقا الاسم وما اصنف تابع له وجب ان يكون لجميع الموصي له وهذا
 ابن القاسم واشتهب وقال اصبح الورثة شركاء بقيمة تلك الصفة اذ الاصل بقا

تلك الزيادة على ملك الموصي فلا يخرج عن ملكه الا بربيل وهو موقوف هنا **م** وفي
نقص العرصة قولان **ش** يعني انه اختلف على قولين فيها اذا اوصى بدار او حائوت له
وحوها ثم نقص ذلك الباقي صار له عرصة هل يكون ذلك مبطلا للوصية لانه بعد ذلك
رجوعا قاله في العتبية او لا يكون مبطلا لانه ليس برجوع وهو قول اشهب وهو منه
رجوع عن تعلقه بالاسم قاله الباقي وهذا اذا جلتا نقص على فتح النون ويحمل ان يقرأ
بضمها ويكون المعنى ان الخلاف في النقص هل هو للموصي له او لا واما العرصة فهي للموصي
له والخلاف ايضا في وجودها قاله ب اشهب لا وصية له في النقص وروى عن عبد
ان النقص للموصي له وحصل به ارشد في المسئلة ثلثة اقوال لسحنون تنفذ الوصية
ولغيره في العتبية تبطل فيها ولا شهب تنفذ في الاولى دون الثانية **م** وان اوصى
بوصية بعد احدي الوصيتين كنوعين ودراهم وسباك وذهب وفضة والابه
فاكثرهما وان تقدم **ش** يعني اذا اوصى له بوصية بعد احدي فان كانا من صنفين فهما
معالة سواء كانا من جنسين كما لو اوصى له بعشرة من عبدة ثم بحسنة من ابنة كنه
والثلاث يحمل ذلك او نوعين ابن القاسم كما لو اوصى له بصيحاتي وبري وقد نبه على هذا
بقوله كنوعين محمد وكذلك التبع والشعر والدرهم والسباك يريد والذهب
والفضة الباقي ولا خلاف ان الدراهم من سكة مماثلة وكذلك الاقراص والابل
والعبيد واما الدنانير مع الدراهم فذهب ابن القاسم واصبغ انهما صنفان
وروى عبد الملك عن مالك انهما صنف واحد ولحق بالصنفين ما اذا كانا معينين
كقوله عدي مرزوف لغلان ثم قال وعدي ناصح له وعند اشهب كانا معينين
او غير معينين كقوله عدي ولان لم يرد ثم قال وعدي من عبيدي له فله الوصيتان
وقوله والا فاكثرهما وان تقدم يعني فان كانت الوصيتان من صنف واحد
كما لو اوصى له بعشرة دنانير واوصى له ايضا بحسنة دنانير فان لم تكن الوصيتان
تقدمت او تاخرت وهو مذهب ابن القاسم ومالك في الله سنة وظاهر قولنا كانا
في كتاب واحد او كتابين وروى علي عن مالك وحكي الحسن عن مطرف ان تقدم الاكثر فله
الوصيتان ولو تاخر الاكثر واختلف ابو الوصي له بمائة وعشرة وعشرة فلهما
له الوصيتان وفي المعونة له احدهما والا فله الاكثر فقط ونقله بن زرقون عن مطرف
وحكي الحسن عن مطرف ان كان في كتابين فله الاكثر تقدم او تاخر وان كان في كتابين
فله الاكثر والا فله الوصيتان ولو تاخر الاكثر واختلف اذا اوصى له بمائة وعشرين
وعشرة فلهما واصحابه له الوصيتان وفي المعونة له احدهما فقط وروى مثله
ابن القاسم عن مالك في الموازية وقد روى هذه المسئلة كثيرة واقتصرنا منها على
ما يليق بكلام الشيخ رحمه الله تعالى **م** وان اوصى لعبدته بثلاثة عتق ان جملة الثلث
واحد باقية والا فمور في ماله **ش** يعني ان الرجل اذا اوصى لعبدته بثلاث ماله
يريد او يحجز منه واما اذا كان الثلث على سبيل المثال فانه يعني ان جملة الثلث
ويأخذ ما بقي منه ان فضل منه شي وان لم يحجز الثلث فمور في ماله وهذا مذهب

ابن القاسم وقال بن وهب لا يقوم في ماله وقال المعيرة لا يعتق منه غير الثلث
 سوا حمله الثلث او لم يحمله وياخذ ما بقي فاذا كان العبد مثلاً سياء وي مائة وبه
 مائة وخلق السيد مائة فعند بن القاسم يعتق كله لانه يقوم فيها بيده وعند
 ابن وهب يعتق منه الثلثان فقط لانه لا ينظر الى ما بيده وكان السيد
 لم يخلف غير مائتين المائة التي تركها وقيمة العبد مائة وثلث المائتين هو
 ثلثا العبد وعند المعيرة انما يعتق ثلثه وياخذ ثلث المائة التي بيده وثلث
 المائة التي خلفها السيد وذلك ستة وستون وثلثان ويترك الباقي للورثة
 وجهه انه لما ملك ثلث نفسه عتق عليه جبراً فلهذا لم يكمل في ماله كما لو ورث بعض
 قرضه ولم يكمل على الثلث لمنع ذلك **مر** ودخل الفقير في المسكن كعكسه **ش** يعني انه
 اذا اوصى بشي وقال في وصية هو لمساكين فان الفقراء تدخل معهم في ذلك كعكسه
 وهو ما اذا اوصى للفقراء فان المساكين يدخل معهم ايضا لانهم كالمسكين في عرف الشارع
 وينبغي على القول المشهور في الزكاة انهم مساكين ان لا يدخل احد من اهل البيت في ذلك
 من هو عاقل قال ولا اشكال انه اذا اوصى بغيره على ذلك فقال للفقراء المساكين او بالعكس
 في عدم الدخول **مر** وفي الاقارب والارحام والاهل اقارب له لانه لم يكن له اقارب لاب
 والوارث كغير **ش** يعني انه اذا اوصى لاقارب فلان اولاد راحته او اهله فانه يدخل في
 ذلك اقارب له لانه لم يكن من قرابة ابيه احد بن عبد اللام ولا خلاف في ذلك ليلتزم
 فائدة كلام الموصي واما ان كان له ايضا قرابة من قبل ابيه فاختلق منه على ثلاث
 اقوال فقال ابن القاسم لا يدخل قرابته من قبل امه محال وروي مطرف وابن الماجشون دخوله
 بكل حال وقال عيسى ان لم يكن له من قبل ابيه قرابة او كان له القليل كالواحد والاثني
 دخلوا والا فلا واختلف في دخول ولد البنات على قولين وقوله والوارث كغير يعني فاذا
 قلنا بدخول الاقارب من قبل الاب او من قبل الام ان لم يكن له اقارب اب فانه لا فرق
 في ذلك بين من يرث وبين غيره وان الجميع يدخلون في ذلك مدخلا واحدا **مر** خلاف
 اقاربه هو **ش** اي خلاف اقارب الموصي نفسه فانه اذا اوصى وقال في وصيته هو
 لا قاذي فلا يدخل في ذلك الوارث للعينية الشرعية في منع الايضاً للوارث وهو قول
 مالك في كتاب محمد وقال بن حبيب اذا اوصى لقرابته او رحمه او اهله او اهل بيته
 فملك واصحابنا هو لجميع قرابته من قبل ابيه ومن قبل امه من يرثه ومن لا يرثه
 وفائدة دخول الوارث على هذا القول المحاصرة ثم يرجع بضميه مبرراتاً وعنه ابن كبر
 محمد اذا قال علي قرابتي نظر الى المال فان كان قليلاً كان لاهل حذمه دون غيره
 وان كثرت دخل فيه الحولة وغيرهم **مر** واوثر المحتاج الابعد الا لبيان **ش** اي سوا قال
 لا قارب فلان اولاد راحته او اهله او اقاربي فانه لا يورث في ذلك المحتاج وان كان
 ابعد وبه بقوله الابعد على ان المحتاج لو كان هو الاقرب او ثمن باب الاولى
 ومما دة بالاثار الزيادة لا اعطى الجميع ويعطى فقرا بني الورثة وهولن حضر القسم
 ولا شيء لمن غاب قاله مالك وابن القاسم والرحات والنسائي ذلك سوا الشبه واقارب

المضاري والمسلمون سوايثر الا حوج ولا بن كنانة اذا سمي ما اوصى لا قارب صدقة
 فلا يعطى الا الفقير خاصة فان لم يكن صدقة فاعنيا قرأته وفقر او هو سوا الا ان
 يريد الفقراء ون الاغنيا وقوله الالبان اي كان يقول اعطوا الاقرب فالاقرب فانه
 يفضل الاقرب وان كان غير احوج منه ثم اخذ يعز على هذا فقال **مر** فيقدم الاخ
 وابنه على الجد ولا يخص **ش** لان الاخ وابنه يدلان بالبنوة والجد بالابوة والبنوة
 اقرب من الابوة ويقدم الشقيق على غير والاخ للاب على الاخ للام وقوله ولا يخص اي لا
 يعطى الجميع كما تقدم ونص على ذلك ابن القاسم في العتبية في الاخ والجد وان الاخ لا يعطى
 الجميع قال في العتبية ولو كان ثلاثة احوه مفترقين فالشقيق اولى ثم من الاب
 فان كان الاقرب موسرا والا بعد مدم فليعط الا بعد على وجه ما اوصى ولا يكثر له
مر والد زوجة في جيرانه **ش** يعني وتدخل الزوجة في وصيته لجيرانه لانها اقرب له
 الجيران وهو قول بن الماحون وشحنون وقال **مر** بن شعبان لا يعطى شيئا ولا تركة
 في اعطاء الجار الذي له اسم المسكن ولا يعطى صنف ولا نزيل ولا اتباع **مر** لا عبد مع سيده
ش يعني اذا كان ساكن مع سيده وامان كان مسفرا عنه بالسكنى فانه يعطى وسوا
 كان سيده جارا ام لا **مر** وفي ولد صغير وبكر قولان **ش** القول بعدم الذخول لابن تمة
 الماحون ومقابل له لشحنون واخر زبال ولد الصغير من الكبير البان عن الاب بنفقته
 فانه يدخل في حكم الجار ولا يعطى معهم وكذلك امته التي بن الماحون ومن وجد له
 يوم القسم جارا دخل لعدم قصد المعين فلما انتقل بعضهم او كلمه وحدث غيرهم
 او بلغ صغير فذلك لم يدخل في القسم وكذا لو كان جارا قليل فكثر وقاله وحيد
 الجار الذي لا تركة فيه ما كان يواجه او ملاصقا بالمنزل من ورأيه وجانبه فان تبعه
 ما بين العدين حتى يكون بينهما السوق المتسع فليس كذلك قاله وقد تكون دار
 عظم ذات مساكن كثيرة كدار معاوية فاذا اوصى بعضهم لجيرانه اقتصر على اهل الدار
 وان سكن هذه الدار بها وهو الموصي وشغل اكثرها وسكن معه غيره فالوصية لم تكن
 خارجا للمن فيها وان سكن اقلها فالوصية لمن في الدار خاصة ولو شغلها كلها بالكرامه
 فالوصية لمن كان خارجا عنها من جيرانه **مر** والجد في الجارية ما لم يستثنه **ش** يعني
 وكذلك يدخل حمل الجارية في الوصية بها مثل ان تكون حاملا فيوصي بها لزيد مثلا
 فانه باخذها وما ولد لان الحمل تجز من امه ابن عبد السلام وهذا اذا وضعت
 بعد موت السيد فاما لو وضعت في حياته فان الوصية لا تتضمنه عند اهل الذهب
 ومقتضى النظر دخوله ولا يصير تكين السيد من الرجوع عن الوصية فان هذا المعنى
 يلغى في حق الام وقوله **مر** ما لم يستثنه اي ما لم يستثن الموصي الحمل فيقول هي له الاحل
 فانه لغلان اولى فلا يدخل حينئذ وهذا الاستثناء لا يجري في العتق عند اهل الذهب
 قال في كتاب ابن محمد بن ابي زيد واراد الاستثناء اذا اوصى بولد امته لرجل وبرقبته
 لآخر فهو كذلك لهذا ما دام حيا وعليه نفقتها فاذا ماتت فبرقبته للموصي له
 بالرقبة ابن الموان هذا ان لم تكن يوم اوصى حاملا فان لم تكن حاملا فليس له

الم اوصى بولد امته لرجل وبرقبته
 للموصي له

الاجلها وفي العتبية عن بن وهب فيمن قال اوصيت لفلان بما ولدت جاريته
 هذه فان كانت يوما وصي حاملا فهو له وان لم تكن يوما وصي حاملا فلا شيء له ولو حدث لها
 حمل بعد ذلك لم يكن له فيه شيء ولدها بيعه **ص** والاسفلون في الموالي **ش** يعني فان اوصي
 لمواليه او موالى فلان دخل في ذلك الاسفلون مع الاعلين لصدق الاسم على الجميع وهو
 ظاهر **ص** والجل في الولد **ش** يعني فاذا اوصي لرجل بما تلده امته وقال اولاد امي له
 ولها اولاد وهي حامل يوم الوصية فان حملها يدخل فيهاخذ الموصي له الاولاد وما تلدها
 من ذلك الحمل وقد تقدم في قول هذا شيء من هذا المعنى **ص** والمسلم يوم الوصية في عبده
 المسلم **ش** يشير بهذا الى قوله في المدونة وان قال في وصيته ان مت فكل مملوك
 لي مسلم خروا لعميد مسلمون وبضاري ثم اسلم بعضهم قبل موته لم يفتق منهم الا من كان
 يوم الوصية مسلما واستشكلت لما لفتها لما علم ان الاعتبار في الوصية يوم التنفيذ فيما
 ينطلق عليه الاسم في الخروج من الثلث حتى قال التوسني لعله فهم منه انه اراد عتق
 هؤلاء باعبائهم قال ولو لم يكن له قصد في ذلك فلا شبهة دخول من اسلم في الوصية على
 الاصل فاذا اشترى بعد الوصية مسلما فقال ابن القاسم يدخل فيها خلا لا يصح اما
 ان لم يكن له يوم الوصية عبيد مسلمون فان اسلم من عبده او اشتراه مسلما يدخل في
 الوصية قاله بن المنذر **ص** لا الموالي في يتم اوتيمهم **ش** يريد ان من اوصى لقبيلة
 من قبائل العرب كقوله لتيتم اوتيمهم فان اوتيمهم لا يدخلون في ذلك للعرف وهو
 قول مالك وابن القاسم في المدونة وقال عبد الملك يدخلون لقوله عليه السلام
 مولى القوم منهم وفردق اشهب فقال يدخلون في قوله لتيتم لاني قوله لتيتم واعابه
 عبد الملك لان من القبائل من لا يحسن ان يقال فيها بني فلان فكيف وربيعه له
 وجهينة ومزينة وعزهم والامر واحد حتى يقول للصليبية دون الموالي او للموالي
 دون الصليبية بن عبد السلام ولا شبهة ان يقول ما لا يقال فيه من التحمل لقبائل
 بني فلان فيحمل الامر فيه على الدخول او غير ذلك من الوجوه التي يمكن ان يقال بها
 في هذا الموضع **ص** ولا الكافر في ابن السبيل **ش** وكذا اذا اوصى لابن السبيل فان ذلك
 يخص بالمسلم ولا يدخل في ذلك الكافر وكان ينبغي على القول برأية الاسم يوم التنفيذ
 ان يدخل لصدق الاسم عليه **ص** ولم يلزم تعميم كقراءة واجتهاد **ش** يعني اذا اوصى لكفرارة
 او لفقر او لقبيلة الكلبية فانه لا يلزم التعميم لجميع العزاة وخوهم لتعذر التعميم عادة
 اما القبيلة الصغيرة التي يمكن حصرها فانه تلزم تعميمها **ص** كزيد معهم ولا شيء لو ارشده
 قبل القسم **ش** هكذا قال في المدونة فيمن قال ثلث مالي لفلان والمساكين او في السبيل
 او الفقرا او البيتامي قسم بينهم بالاقتدار لا اثلاثا ولا انضافا وراي ان ضم المعلوم الى
 المجهول قربة تدل على ان الموصي اراد بهذه الوصية سدة خلة الموصي له لان القسمة
 على هذا المجهول بالاقتدار وكذلك نصيب المعلوم اذا ضم اليه ذلك وقوله ولا شيء ما
 لو ارشده قبل القسم يعني فان مات زيد قبل ان يقسم مال الميت فلا شيء لو ارشده
 والثلث كله للمساكين ووجه ذلك انه لما علم ان اصل المذهب في هذه المسئلة ان

القسمة فيها على الاجتهاد وصار يد المضموم الي العزاة او الفقرا او نحوهم كواحد
منهم وكان المعين من العزاة او الفقرا انما هو من حضرة القسمة وكذلك هو اصل الوصية
للمجهولين العدد كان حكمه يد هذا حكم الفقرا باعتبار حضوره وعدم حضوره للقسمة
ابن عبد السلام وهذا الحسن ان كان زيد هذا فقيرا فاما ان كان غنيا فينبغي ان
يكون سهمه مملوكا له بموت الموصي اذ قبله هو قبل ان يموت او قبله الورثة بعد موته
ق وضرب المجهول فاكثر بالثلث وهل يقسم على الحصته قولان **ش** يعني فان كان في وصايا
الميت مجهول فاكثر كوقد مضى على الدوام او تسبيل متاخر
فانه يضرب لذلك المجهول فاكثر مع الوصايا بالثلث لانه الذي يملك الموصي وهذا هو
المشهور وقال اشهب يضرب له بالجميع بن عبد السلام وهو مقتضى النظر فانه بالوجه
الذي يقدر ان الموصي اوصى فيه بالثلث وان كان لم يصير به فبذلك الوجه يكون
موصيا لكل يستغرق الجميع كما يستغرق الثلث والعرض ان الوصية بالجميع لها
اثر بتقدير الاجارة والحصصا **ش** وقال النبي الاول ابن وليس قصد الميت
ان يخرج ولده واهله من جميع المال واختلف هذا يضرب لكل المجهولات بالثلث وكما
صنف واحد وهو قول عبد الملك او لكل مجهول بالثلث او لكل صنف منها جميع المال وفي
الموارد اذ اقال للوفيد نصف درهم في كل يوم وليس في المال كل يوم كذلك وتفرقة
المتر كل يوم درهم فاهم يتخاصون ارباعا وهو اختيار التوسني وقيل يقسم على عددها
ونحوه لابن الماحثون في المجموعة والى هذا الخلاف اشار بقوله وهل يقسم على الحصته
اي او على العدد قولان **ق** والموصي يشترطه للعتق يزداد لثلاث قيمته ثم استوفى ثم ذكر
ش يريد ان الموصي اذا اقال في وصيته اشتروا عبدا فلان واعتقوه فان باعه
سيدة بالقيمة فلا كلام والا فانه يزداد على ذلك الى ثلث قيمته وهذا هو المشهور
لان الناس لما كانوا يتعاضدون في البيع والميت لم يجد ثمنه يقتصر عليه وجبان
يقتصر على ثلث ذلك لان الثلث حد العتق والعتق وقال بن وهب نراد الى ثلث
ثلث الميت واستحسنه اصبح اذا اقال الميت اشتروا بالعاما بلغ بن عبد السلام
والا فرب ان لا يزداد الا ما جرت العادة بالنقاس فيه وقوله ثم استوفى اي فان في
سيد العبد من بيعه استوفى بثمنه وبالزيادة وهذا هو المشهور وقال اشهب لا يثنى
والاول مذهب المدونة قال في الوصايا الاول استوفى بثمنه وبالثلث ياتى وهذا
هو المشهور وقال اشهب قالوا معناه وبالزيادة فان لم يبعه رجع ميراثا وفي
الوصايا الثاني بعد الاشياء والياس من العبد وروي بن وهب عن مالك له
يوقف الثمن ما رجع بيع العبد الا ان يفوت بعتق او موت سحمون وعليه اكثر
الرواية وجعل بن يوسف ما في الوصايا الاول والثاني ورواية بن وهب وفاقا
وجعل النبي قول بن وهب خلافا وفي حاشية بن عثاب ان قوله في الوصايا الثاني
بعد الاياس من العبد ليس من قوله ابن القاسم وانما ادخله سحمون من كلام غيره
فعلى هذا ليس بخلاف وقوله ثم ورث اية الثمن والزيادة والمعنى انه اذا استوفى

بالثمن والزيادة واي سيد العبد من بيعه رجح ذلك ميراثا وهذا هو المشهور
 وقال ابن كنانة اذا امتنع سيده من بيعه جعل ثمنه وثلاث ثمنه في رقابه
فدع اختلف هذا يعلم رب العبد بالوصية او لا اما اذا لم يعين العبد ولا
 بالبيع ولا مشترية فلا اعلام **مر** ويبيع من احب بعد النقص كالايا **شر** يعني فلو
 كان الايا يبيع او يبيع عبده ممن احب العبد الا ببيع له فان النقص هنا بعد كالايا
 حكاه زيد في المسئلة السابقة ثلث قيمة العبد كذلك يحط هنا ثلث قيمته وقال ابن
 وهب ثلث الثلث كما سبق فان اي من احب العبد الا ببيع له الا بوصية اكثر من
 ثلث قيمته رجح ذلك ميراثا ورواه غير واحد عن مالك لانه لما اي ردا الوصية اذا الميت
 انما اوصى له بالحيطة بشرط شرآيه وفي المدونة عن ابن القاسم وهو ايضا مروى
 عن مالك ان الورثة يجبرون بين بيعه باقل او يعفون ثلث العبد بتلا وهذا
 الخلاف مقيد بان لم يوجد من يشترى العبد البتة فاما الواجب العبد شخص اخر
 غير الاول فله ذلك وثلث وارباع ما لم يطل ويضر بالورثة قاله اشهب فلو باعوه
 ممن احب من غير اعلام المشتري بالوصية ثم قام عليه فروى اشهب عن مالك لا شيء له
 حكاه ابن ابي زمنين **مر** واشترى العبد واي خلا بطلت ولزيادة فلو وصى له **شر**
 بعذا وصى ان يشترى من ماله عبد زيد مثلا فعرف انه يزداد في قيمته مقدار ثلثها
 ان لم يبعه الا بذلك فان اي زيد ان يبيع عبد بخلا فان الوصية تطل وان اي له
 لزيادة في الثمن على مقدار ثلث القيمة فان المبدول كله يدفع للموصي لانه قصد له
 الموصي منفعة بالعبد مباشرة وجعل الثمن وسيلة الى ذلك فاذا تعد رفعه بالعبد
 اعطي ما هو وسيلة اليه وهو الثمن وانما تطل الوصية هنا لانها بعد الثبوت
 اذا امتنع سيد العبد من بيعه انما هو لاجل الزيادة في الثمن ومنع من دفعها له حق
 الورثة ومسئلة الاياية بخلا ليس كذلك وقال اشهب توقف في المسيلتين فان ليس
 رجح ميراثا وقد تقدم في مسئلة من اوصى بشار عبد فلان للعتق ان ابن وهب قال
 يزداد الي ثلث الميت وان اصبح استخسره اذا قال اشتروه بالعامة بلغ وخلا فمأه
 مضمون هنا كما تقدم وحيث رجح الثمن ميراثا فله تدخل فيه الوصايا ترد فيه
 بعض الشيوخ **مر** ويبيعه لعتق نقص ثلثه والاحبر الوارث في بيعه وعتق ثلثه
 او القضا به لفلان في له **شر** اثار رجح الله هذا الى مسيلتين الاولى اذا اوصى له
 ببيع عبده لمن يعققه وهو مراده بقوله لعتق والثانية اذا اوصى ببيع عبده لفلان
 والصبر في ثلثه عايد على العبد وفيه حذف مصاف اي ثلث قيمته ومراده ان
 من اوصى ببيع عبده للعتق فانه يحط من ثمنه مقدار الثلث بن عبد السلام وانفق
 هنا على مقدار النقص انه ثلث ثمنه وبه ينزح قوله ابن القاسم علي قول ابن وهب اصح
 فيما تقدم وقوله والا اي وان لم يوجد من يشترى بوصية ثلث الثمن جبر الوارث
 بين بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد بتلا لانه الذي اوصى به الميت
 في المعنى ابن القاسم ولم يختلف في ذلك قوله مالك بن الحوار وانما اختلف قوله بما هو

اصوب وبداخذ اكثر رواة اصحابه فزوي عنه استنب انه ان جملة الثلث فانهم ان لم
يحبوا ومن ياخذ بوضعية ثلث عنه واستوي به فلم يوجد فلاشي عليهم فيه وان
لم يجله خبر وابن بيعه بوضعية ثلث عنه والا اعتقوا منه ببلغ ثلث الميت كله لانه
يصير عتق مبدأ على وصية فلان ووجه ظاهر لانه اذا جملة الثلث لم يلزمهم الا عتقه
على من يشتر به فان لم يوجد بعد الاستيفاء فقد بطلت الوصية من غير سببهم فلاشي عليهم
وكذلك ان لم يجله الثلث فانهم ان لم يجلوا الوصية عتقوا منه محل ثلث الميت على اصل
المذهب في قطع الثلث وان بذلوه لمن يشتر به فقد اجازوا الوصية فيكون كما لو وسعه
الثلث والحكم في المسئلة الثانية كالاولى الا في صورة واحدة وهو ان الورثة يحضرون
في الاول بين بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد وفي الثانية يحضرون بين
بيعهم بما طلب فلان او سلوا له ثلث العبد والى هذا اشار بقوله او القضا به اي لانه
مثلث العبد لفلان وقوله في لعمري في قوله بيعه لفلان وقال استنب في هذه
يرجع سيرا ثا وهو ظاهر لان الموصي لما امتنع من شراء العبد فكان رد الوصية ولم يقبلها
ص ولعتق عبد لا يخرج من ثلث الحاضر وقفا ان كان لا شهر يسيرة ولا عجل عتق ثلث
الحاضر ثم تم منه **ش** يريد ان من ترك مالا حاضرا وغايبا وادعى بعتق عبده وهو
لا يخرج من ثلث الحاضر ويخرج من ثلث الجميع لو حضر فقال ابن القاسم ما ذكره الشيخ
انه يوقف اذا رجم اجتماع المال في اشهر يسيرة فاعتق بقية العبد وان كان لا يجتمع
الا بعد اشهر كثيرة ابن الموان اوسنة فانه يجعل عتق ما قابل ثلث الحاضر ثم هما قدم من
المال الغايب عتق من العبد مقدار ثلثه حتى يكمل عتقه فقوله والا اي وان كان لا يجتمع
المال الا في اشهر كثيرة يجعل ثلث الحاضر كما تقدم وقوله ثم تم منه اي من المال الغايب
اذا حضر الغني وحده الغيبة التي لا ينتظر فيها المال الغايب لحراسان من مصر والاندلس
وقال استنب لا يوقف بل يجعل من عتق العبد مقدار ثلث ما حضر حتى انه لو لم يحضر
الا العبد لعتق منه الثلث فاذا قدم شي اعنتق من بقية العبد في ثلث القاد من ولا
كثر على ان قوله خلا لما قبله وتخرج ابو عمران في كونه تفسير ابن عبد السلام
وهو بعيد ولعل مراده ان القولين يتفقان ويكون قول ابن القاسم تفسير القول
مالك واستنب وان معنى قوله مالك بالانتظار في قرب الغيبة وقوله استنب بالتعجيل
في بعيد الغيبة والذين ذهبوا الي ان قوله مخالفوا اي القولين الرجحان
فقال يحيى قول استنب هو القياس لان وقف عتق العبد مضرة عليه من غير منفعة
للورثة وقال سحنون وغيره لو كان قول استنب صحيحا لاحد الميت اكثر من الثلث لانه
اعتق ثلث الحاضر وباقي العبد لا تصرف فيه للورثة **ص** ولذا اجازة الوارث
بمرضه لم يصح بعده الا لتبين عذر بكونه في نفقته او دونه او سلطانا لان خلاف
من يجهل مثله انه جهل ان له الرد **ش** يريد ان المريض مرضا مخوفا اذا ادعى باكثر من
ثلثه فاجاز ذلك ورثته في حياته ثم مات ولم يصح من مرضه ذلك فان تلك الاجازة
تلزم الورثة كما يلزمهم لو اجازوا بعد الموت وهذا هو المشهور وهو قوله في الموطا

والمدة ونحو غيرها وفتية عبد الوهاب بالمرض المحض كما قدمنا لا واما غير فكما
ومقابل له لعبد الملك عدم اللزوم وقوله لم يصح اي المريض بعده اي بعد المرض
واحتراز به مما اذا صح بعده فان الاجارة لا يلزمهم ونفق عليه ابن القاسم ابن كنانة
لكن جلفون انهم ما سكنوا رضى بذلك وقوله الا لتبين عذر يعني انما تقدم من
اللزوم مشروط بان لا يكون للورثة عذر في الاجارة يكونهم في نفقة المريض او عليهم
دينه او خوف من سلطانة يقولون خفنا يقطع عنا نفقته او يطالبنا بدينه او به
خشيا سلطانة ونحو ذلك فانه حينئذ لا يلزمهم ما اجارة ولا للعدول المذكور واختلف
الشيوخ اذا تبين عذرهم هل يستوي في ذلك من تبرع بالاجارة ومن ساله فيه
الموصي ذلك واليه ذهب غير واحد من شيوخ عبد الحق او لا يستويان وان من تبرع
ابتدأ السيل له رجوع واليه ذهب التويني والنجاشي او بعد الثاني دون الاول
مالك وانما يلزم اذن الوارث للمريض اذا كان بائنا عنه فاما بناءه الا بكار
وزوجاته ومن في عياله فلم يرجع بعد موته ولا شئ في المجموعة ليس كل
زوج له ان يرجع رب زوجة لا تنهيه ولا تخافه فلهذا لا ترجع النجاشي وهو حسن ابن
القاسم في المدونة وليس للسفيه ولا للبكر اجارة وقال ابن كنانة الا المعنة
فيلزمها واختلف في الابن الكبير اذا كان في عياله ابيه فقال استنبه لا رجوع له اذا
كان لا يخدم وقال غيره لا يلزمه ويخلف انه انما اجارة خفية ان يصح فيقطع عنه ماله
النجاشي وقول غيره اصوب واما الابن الرشيد الذي ليس في نفقة الميت فلا رجوع
له سواء تبرع بالاجارة او لا واثار بقوله الا ان يخلف من جهل مثله الى ان الوارث
لو قال بعد ان اجاز الوصية في حال يلزمه الاجارة ما علمت ان في الرد ومثله جهل
خلف ولم يلزمه شي واحتراز بقوله من جهل مثله ممن لم يكن جهل ذلك فانه لا رجوع له
وليس له عذر يقبل وهذا الاستثنا الثاني من غير المذكور وتقدر كلامه ولزم
اجارة الوارث في مرض الميت اذا لم يصح بعده الا ان يظهر عذره بكونه في نفقته
او لاجل دينه ونحوه فلا يلزمه ذلك وان لم يكن له عذر باحد هذه الوجوه فان الاجارة
تلزمه الا ان يعذر بجهل مخلف انه ما علم ان له الرد ان كان مثله بجهل ذلك ولا يلزمه
شي **ص** لا بصحة ولو لكسفر **ش** يعني فان اجازتهم في صحة الميت لا تلزم لعدم حريان
السبب ونحوه في الموطا وعن مالك انه لا رزم له ومثله في كتاب محمد فحين قال
ما ارث من فلان صدقة عليك وفلان صحيح يلزمه اذا كان في غير عياله النجاشي
والاول اشهر والثاني اقيس لانه التزم ذلك بشرط حصول الملك وقد حصل
وارظر على الاول لو رد الموصي له الوصية في صحة الموصي ثم مات الموصي فرجع الموصي
له الى قبول الوصية فقال بن الحاج له ذلك لان الوصية لم تجب له الا بعد الموت
وقوله ولو لكسفر يعني فان اجاز ذلك الورثة في الصحة بسبب كسفر او عذر
وحصل للموصي فان ذلك لا يلزمهم وهذا قول غير ابن القاسم والذي رواه هو عن
مالك في العتبية وقال بن به بن ان ذلك يلزمهم وقاله شروهب كنت اقول هذا ثم

رجعت الى ان ذلك لا ينزلهم لانه صحيح وقاله محمد اصبع وهو الصواب وهذا
 هو السبب في اقتصار الشيخ على هذا القول **م** والوارث يصير غير وارث
 وعكسه المعتبر به ولو لم يعلم **ش** يعني ان الوارث اذا اوصى له مضافا غير وارث كما اوصى
 لاصيه ولا وارث له غيره ثم ولد للموصي ولد فصار الاخ غير وارث او عكسه كما لو اوصت لزوجها
 ثم استبها فان المعتبر في ذلك ما يؤت اليه الامر فتصح الوصية في الاول دون الثانية ولا
 اشكال في هذا اذا لم يعلم فلا ينال القاسم في العتبة والمجموعة في امارة اوصت لزوجها ثم
 طلعت البتة ثم ماتت فان علمت بطلانها فالوصية جائزة وان لم تعلم فلا شيء له لانها كانت
 تظن انه وارث ولا ينال نافع واستب والمخرومي ومن كنانة ان الوصية له جائزة سواء علم
 الموصي بصيرورته غير وارث او لا ويحرمه لان القاسم والى هذا اشار بقوله ولو لم يعلمه
 واستظهرت رشد قول ابن القاسم في مسألة الذوخته وقول غيره في مسألة الاخ وشبهها
م واجهت في متن مشرظها او تطوع بقدر المال وان سمي في تطوع يسيرا او قل الثلث
 شورك به في عتبه والا فاحرم مكاتب وان عتق فظهر دين برده او بعضه رقي المقابل
ش اشار بهذا الى قوله في المدونة ومن اوصى بعتق نسمة مستيري ولم يسم ثمنها
 اخرجت بالاجتهاد بقدر قلة المال وكثرته وكذلك ان قال عن ظهاري فان سمي ثمنها
 لا يسعه الثلث استيري بثلثه ان كان فيه ما يشترى به رقبته فان لم يبلغ شورك به
 في رقبته فان لم يبلغ اعين به مكاتب في اخرجت منه وان سمي ثمنها فيه كفاف الثلث
 فاستتراها الوصي به فاعتقها عنه ثم حقق الميث دين بعتق جميع ماله رد العبد رقا
 وان لم يفتقر جميع ماله رد العبد واعطى صاحب الدين دينه ثم عتق من العبد مقدار
 ثلث ما بقي من مال الميث بعد قضاء الدين ولا يضمن الوصي ان لم يعلم بالدين فقوله
 بقدر المال هو المشهور وقال اشهب في كتاب محمد لا ينظر الى قلة المال او كثرته ولكن
 يشري وسطه من الدقاب واستحسن الحسن ذلك اذا لم تكن وصايا او اذا كانت وصايا
 وفتاى الثلث فانه يرجع الى ادق الدقاب لان المعلوم ان قصد الميث انقاذ وصاياه
 جملة فاذا كان ماله ما يتسع للاعلى ولا للاوسط رجع الى الادنى ما خلى الرضيع والمعتق
 فان الميث لا يقصد هما وقوله وان سمي في تطوع يسيرا او قل الثلث الى احده هكذا قيد
 ابن بوش وعنه كلامه في المدونة وجعلوا السمية الثمن حاصلا بالتطوع المعنى ويعتمد
 به في الظاهر فان فضلته عن الاطعام فهو له وقوله رقي المقابل الى المقابل للدين
 ويعتق ما عدا ذلك وهو معنى قوله في المدونة ثم عتق من العبد مقدار ثلث ما بقي
 من مال الميث بعد قضاء الدين وقوله في المدونة ولا يضمن الوصي ان لم يعلم بالدين
 يريد لانه قد اجتهد وليس يلزمه عز ذلك وفي كتاب محمد لم يضمن الوصي وفي
 الوصايا الثاني من المدونة اذا اوصى بعتق فلاح عنه عتد ولا يصح ادلاج عليهم ولا يضمن
 الدافع اليهم الا ان يظن ان العبد حر وقد اجتهد ولم يعلم فانه لا يضمن وقال غيره لا يرد
 عنه الضمان بجملة وهذا الذي قاله الغير هو مقتضى ما في الموارثة وهو الحاربي على
 ما في كتاب الحج الثاني والندوة وفي الواضحة اذا علم الوصي وكان له مال ضمن وان لم يعلم

او علم وهو عدم فلا ضمان لكن يرد العتق حتى يقضى الدين قال فيها ومن اوصى بشراء
نسمة للعتق فاشترى الوصي بهوديا او نصرانيا فمضى وان اشترى بعتيب لا يحزى مثله عن
الواجب لم يضمن حتى يضمن الميت على العتق الواجب فيضمن عدا كان او خطا **ص** وان مات بعد
اشترائه ولم يعتق اشترى غيره لم يبلغ الثلث **ش** فلهذا مفرع على ما تقدم وهو ما اذا اوصى
ان يشترى نسمة فمعتق اي فاد اشترى الورثة مثلا او الوصي عبد العتقوه فان قيل
ذلك فان يجب عليهم شرائه احرى لان العبد لا يكون حرا بنفسه الشدا ولذا لو قتل
شخص كان عليه قيمته يجعل في عبد احد فان قصرت عن رقبته تم بقبته ثلث الميت او ثلث
ما بقي وقوله لم يبلغ الثلث يعني انه يلزمهم ان يشترى وارقبته احرى الي مبلغ الثلث لان
الاصل اعمال الوصية ما لم تنزل على الثلث وهذا القول هو المشهور وهو مذهب المذاهب
وبه قال اصبح ولا بن القاسم في كتاب محمد بن شري من ثلث ما بقي ابد اكان لم يكن الا ما بقي وقال
ابن حبيب القاسم ان لا يرجع في قبته الثلث بشي واستحسن ان يشترى من قبته الثلث
وقال محمد بن عجل ثلثه للوصية وقسم الورثة الثلثين كان عليهم بقبته الثلث الاول
اللمني ولا وجه لهذا لان الميت لم يوص بحز فكون عليهم ان يعسوا وانما اوصى شرا رقبته لا غير
ذلك قال وقول ابن حبيب في هذا الحسن وقيل يحيى ابن عمار مات العبد قبل القسمة او
بعد هذا فذلك سواء عليهم ان يشترى وارقبته من ثلث ما بقي ابد احي لا يبقى من الماله شي وهو
خوما تقدم عن كتاب محمد قال محمد ولو اخذ جوا من العبد فسقط فعلهم ان يشترى واعبد
من ثلث ما بقي ما لم يتلف بعد القسمة فانما يشترى ان بقي من ثلث الاول شي **ص** وثا او
عدد من ماله شرا رقبته بالجز **ش** يعني وان اوصى بشاة من غنمه او بعير من ابله او بعد
من رقبته لغلان وفي ماله غنم او ابل او عبيد فان الموصي له يكون شريكا بالجزا
بنسبة ما اوصى له من جميع ذلك فاذا اوصى له بعشر شياه وله مائة شاة كان شريكا
بالعشر فان اوصى له بعشرين منها كان شريكا بالخمسة والخمسة وعشرين كان شريكا بالربع
وان اوصى له بشاة منها كان شريكا بعشر العشر ويحذرك الشئ والا قد بان يكون
له في هذا شاة وسط اي اذ اوصى له بشاة من غنمه لان في الشاة تحجير على الورثة
لا سيما اذا كانت الغنم كثيرة **ص** وان لم يبق الا ما سمي فهو له ان حمله الثلث **ش** يعني فلولم
يبقى من غنمه او ابله او عبيده سوى العدد الذي سماه الموصي فانه يكون للموصي له
يريد ولو كان الباقي بعد جميع المالك في القيمة شرط ان حمله الثلث وهو مذهب
ابن القاسم وقال ابن الماحجثون لا يكون للموصي له الا الجزء الموصى به من الباقي ولحقه
لم يفت الى العدد **ص** لا ثلث غنم فموت **ش** اي فلا يكون للموصي له الا ثلث الباقي
فلولم يبق منها شي فلا شيء له ومثل الموت الاستحقاق وهذه المخلقة مبنيّة على
قول ابن القاسم في موت الجميع والمعض او استحقاقه ولا مخالفة على قول ابن الماحجثون
لان الوصية عندده بالعدد راجعة الى الوصية بالجز كما تقدم **ص** وان لم يكن له غنم
وله شاة وسط **ش** يعني فان لم يكن للموصي غنم في القرض السابق وهو ما اذا اوصى
له بشاة من ماله قضى للموصي له بشاة وسط تشري له وفي الموازية له فيه شاة

وسط وظاهر كلام الشيخ انه ينبغي له شاة وتدفع له لقوله فله شاة ويكمل ان
يكون على حذف مضاف اي فله قيمة شاة ابن عبد السلام وانظر هذا يدخل فيها
الاخلاق المذكورة في الوصية بشاة اسمها للعنق هل على قدر المال وهو قول ابن القاسم
او العنق شاة وسط وهو قول **استنب** وان قال من غني ولا غني له بطلت لعنق عبد بن
عبيدة وماتوا **ش** يعني فان قال الميت في وصيته اعطوا فلانا شاة من غني وليس له
غني فان الوصية تنطل لان الموصي كالميت لا يحب والعنق من هذه وبين ما فوقها ان مقصود
الموصي تحصيل الشاة من ماله للموصي له في الاولى وفي هذه انما قصده ان تدفع له
شاة بشرط ان يكون له غني وقد فات هذا الشرط وقد حمل الاعطاء وقوله كعنق
عبد من عبده وماتوا يريد او استحقوا ومثل ذلك في الدطلاق ما اذا لم يكن له عبيد
التيه اما لو كان له يوم الوصية عبيد فماتوا الا واحدا فانه يعتق تنقيد العرض
الموصي واما لو وصيته **م** وقدم لصنق الثلث فك اسير **ش** يريد ان ثلث
الميت الذي يخرج منه الوصايا اذا صاف بما يجب اخراجه منه فانه يعفى من ذلك
ولب الاسير الموصي بقدايه وظاهر قول مالك في المدونة ان المدبر في الصحة يقدم
عليه قال فيها والتدبير اعلی الوصايا والاجماع عليه المدبر في الصحة على كل وصية
وعلى العتق الواجب وغيره لكن حكى في المقدمات عن ابى عمر الاشيلي انه كان يرى تقدير
ما اوصى به في ذلك اسير على جميع الوصايا ويحج له برواية استنب عن مالك في كتاب
الجهاد وحكى ذلك عنه ابن عتاب وقال ان السيوخ اجمعوا عليه ان يرشد وهو صحيح **م**
ثم مدبر صحة ثم صدق **ش** هذا هو المشهور وظاهر كتاب الامان بالطلاق ان
صدقا المربيع يقدم على مدبر الصحة قال مالك في رواية استنب يقدم وان كان اكثر
من صدقا مثلهما وهو احد قول ابن القاسم وجهه ان الصدقا وجب عن معاوضة
يهودين والتدبير بالنسبة الي الديون مرجوح ولا بن القاسم قوله احذر بالمعاوضة بين هذين
لنفاذ اسباب التوزيع فيهما لان المدبر قد يترجح بكونه مقدما في الزمان على كراه
المربيع ولا يجوز الرجوع عنه الي عز ذلك ثم المدبر ان كانوا متعاقبين قدم الاول
فالاول والا فالمشهور انهم يعتقون بالخصاص وقيل يفرع بينهم **م** ثم زكاة اوصى بها الا
ان يعترف بحلولها ويوصي من راس المال كالميراث والماسة وان لم يوص **ش** المشهور
ما ذكره ان الزكاة الموصى بها متاخزة عن مدبر الصحة وصدقا المربيع لانها معلومان
والزكاة قد يصيد في قفها وقد لا يصيد فيها ولا نهما العين بخلافها واحذر بقوله اوصى
بها مما اذا مات ولم يوص بها فانه لا يخرج ويحمل على انه كان اخراجها وقوله الا ان يعترف
اي احذر اي الا ان يعترف الموصي بها فانها لا يخرج ويحمل على انه كان اخراجها وقوله الا
ان يعترف بالحلول الزكاة وانه لم يخرجها ويوصي بها فانها حينئذ يخرج من راس المال
وهذا قول ابن القاسم وقال استنب يخرج من راس المال ولا يحتاج ان يوصي بها وقوله
كالميراث والماسة وان لم يوص يعني انما قدمه من ان اخراج من راس المال متوقف
على ايضا الميت بذلك انما هو بالنسبة الي زكاة العين واما زكاة الميراث والماسة

فأنها خرج من رأس المال إذا لم يفرط فيها عبد الحق عن ابن مسleme في المبسوط إلا أن
 يبيع الثمرة وتطيب أو يخذها ويجعلها في الجربين ببدل لا ساعي بها فالظاهر
 على قول ابن القاسم أنه لا يلزم الورثة إخراجها لأنه لو أخرجها اجزأته فكان ذلك
 كالعين المفرط فيها وأما أن لم يبيعش فيجب على الورثة إخراجها لأنه لو أخرجها قبل الجزأ
 لم تجزأ قال وما رأيت خلافه **ش** ثم الفطرة **ش** يعني أنا قدمته مخصوص بركاة له
 الأموال وأما زكاة الفطر فإنها متاخذة عن ذلك وهو المشهور لأن زكاة الفطر قد قيل
 بنسبتها ولابن المأثور مساواة زكاة الفطر لغيرها **ش** ثم كفارة الظهار وقتل
 واقتراح بينهما **ش** يعني أن التالي لزكاة الفطر في الإخراج كفارتنا الظهار والقتل ذكره
 صاحب التلث وصاحب المقدمات لأن الزكاة لا عوض عنها وكفارة القتل والظهار أعني
 عوض عن عدم الوحدان وعلمه بن زرقون بأن زكاة الفطر قيل بغرضها وكفارة
 القتل والظهار هو الذي أدخلها على نفسه فإن لم يجزأ التلث الأربعة واحدة فقال
 عبد الحق رأيت لابي العباس الأبياني أنه يقرع بينهما وهو معنى المدونة وقال
 بعض القرويين بحاصص فما وقع للظهار اطعم به وما وقع للقتل شورك في رقة
 وقيل بخير الورثة فإن اختلفوا رجع إلى الفرعة وقيل يبدأ بكفارة القتل ما إذا حمل
 التلث رقة والأطعام ستة مسكينا اغتقت الرقة في القتل والظهار عن الظهار
 اتفاقا وقيل إذا لم يكن فيه الأربعة واحدة وما لا يبلغ الأطعام فإنه يبدأ بالظهار
 ويشارك بما بقي في كفارة القتل **ش** ثم كفارة بسمه ثم فطر رمضان ثم للتفريط
 النذر ثم المبطل ومدبر المرض **ش** هكذا ذكره عبد الحق وصاحب المقدمات أن كفارة له
 اليمين تلي كفارة الظهار والقتل لأنها مخير فيها بخلاف كفارة الفطر في رمضان
 منعها لأن كفارة اليمين واجبة بكتاب الله ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان
 ابن رشد وهذا دليل على ما في كتاب الصيام من المدونة وقيل أن الأطعام لقضاء
 رمضان يبدأ على كفارة اليمين عند ابن القاسم والأول أظهر ثم النذر لأن الأطعام له
 رمضان وجب بغير السنة والنذر إذا دخله على نفسه ثم العتق المبطل في المرض
 والمدبر فيه ولقد أعطى الشيخ رحمه الله المدبر في المرض على المبطل فيه وشوهرهما
 ظاهر المذهب وقيل يبدأ بالمبطل لأنه لو صح خرج من رأس المال وقيل يبدأ
 بالمدبر وهذا الخلاف مفيد بما إذا كان في فور واحد فلو بدأ بأحدهما ذكره
 الآخر فقال ابن القاسم يبدأ بالأول لأنه ثبت له ما لا يرجع منه استنب والكلام
 الذي لاحظت فيه كاللفظ الواحد **ش** ثم الموصي بعقبة بعينه عنده أو بشري
 أو لكشهر أو مال فجعله **ش** هكذا ذكر في المقدمات لأنه قال بعد أن حكى ما قد مضى
 ثم بعد هذا الموصي بعقبة بعينه والموصي أن بشري فعقبة والموصي بعقبة
 على مال إذا عمل الكتابة ثم قال ولا يبدأ أحد من هؤلاء على صاحبه وبخاصة صوت
 وقد قيل أن الذي أوصي بعقبة أو بشرايه للعقبة يبدأ على المعق أو على
 وعلى الموصي بعقبة على مال وأن عمل المال وعلى الموصي بكتابة وأن عمل الكتابة

ونقل غيره هذا القول عن استنبط ثم قال وقد قيل ان الموصي بعينه يبدأ
 على الموصي بشرايه للعنق ثم حكى بعد هذا عن صاحب المعونة ان العنق المعين يبدأ
 على الزكاة بن رشد وهو بعيد في القياس ووجه اتباع ظاهر الحديث وروي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان تبدأ العتاقة على الوصايا فعم ولم يخص **ص** ثم
 الموصي بكتابتها والعنق بماله والعنق لاجل بعد **ش** اثار بهذا الى ان الذي يليه
 الموصي بعينه وبما بعده من المعطوفات الثلاثة الموصي بكتابتها ومما
 بعده من المعطوفين وان حكم الثلاثة سواء لا يبدأ اصددها على الاخر وقدم عبد الملك
 المعنق الى اجل وان بعد على الموصي بكتابتها محمد لانه يحاق عليه العجز وقال
 في الموارنة اذا كان الاجل سنة ومخروفا خاصا وقدم عبد الحق الموصي بكتابتها على
 المعنق الى سنة وجعل المكاتب يتخاصم مع المعنق الى اجل بعيد كالعشرين ومنع
 المعنق على مال فلم يجعله **ص** ثم المعنق لسنة على الاكثر **ش** يحق في المقدمات الا انه
 جعله على الموصي بكتابتها ولا بد من حمل الاجل في المسئلة السابقة على ما دون سنة
 السنة والافني حمل على انه اكثر من سنة فيشكل بما قال في المقدمات ان الموصي بعينه
 الى سنة مقدم على الموصي بعينه الى سنتين وقيل هما سواء وقوله على الاكثر اي على
 قول الاكثر **ص** ثم عتق لم يعين ثم حجج الالصورة فيجاءات **ش** يعني ان الذي يليه
 الموصي بعينه الى سنة المعنق غير المعين ثم الحجج بغير الصرورة وهذا مذهب
 المدونة وحكي القاضى عياض عن اصبح قضا وهما وهو اظهر للتشوق الشرع للحرية
 وكراهية الوصية عند نابالح وحكى ابن رشد ان الحج يبدأ ثم يتخاصم المال والعنق
 وقيل يبدأ العنق ويخاصم المال والحج وقوله الالصورة يعني فان كان الميت
 لم يحج فان حكم وصيته بالحج وبالعنق غير المعين سواء لا يبدأ اصددها على صاحبه ابن
 عبد السلام وانفرد بن وهب بتقديم وصية الصرورة بالحج على الرقبة المعينة
 وفي المقدمات عن ابن زبانه حكى ان الشيوخ اجمعوا على ان الوصية بالحج تبدأ
 على كل شيء المدبر وغيره **ص** كعتق لم يعين ومعين غير وجزية **ش** يريد ان هذه
 الثلاثة وهو العنق غير المعين ومعين غير كوصيته لزيد مثلا عشرة دنانير
 من ماله والحز كوصيته بالثلث او الربع او نحو ذلك حكمها في الخاصة حكم ما قبلها
 وهو مذهب ابن القاسم وقيل تقدم العنق غير المعين على معين غير لتشوق
 الشرع للحرية وقيل تقدم معين غير العنق على الجز وقيل بالعكس وهما روايتان
 حكاهما عبد الوهاب وكذا حكى ان القول بالخاص بينهما رواية وهو مذهب
 المدونة وقد اكثر الاشياخ من الكلام على هذا الفصل والى بعضهم فيه
 تاليفا ونظم بعضهم فيه قصايد عدة وفي بعضها بعض مخالفة لما سلكه
 الشيخ رحمه الله تعالى هنا وقد نظمت في ذلك على وفق كلامه هذه الايات
 التي انا اكدتها الان فقلت
 يقدم في الايضافك اسبينا ويملوه ذوالتدبير في صحة الجسم

وتلويها مهر المديون بعدة
 تلويها ركة الفطرت بعدة
 وتنفوها كفارة الحلو بعدة
 وكفارة التفرط عند قضائه
 كذا ان يلبه عتق بثلثي
 وبعدهما يبد العتق معين
 وعتق على مال مساو لحكمها
 ويشبعها الصاوة بكتابة
 وعتق على مال اذا ما قبل ان
 وحذ بعد هاتين اجل الميت عتقه
 كذا ان يلبها عتق غير معين
 فان كان حيا كان معه مساويا
 مع العير ذي القين والنجاشيا
 ركة بها اوصى من العيس في السقم
 بعنق طهار او لقتل بلا حرم
 بكفارة الا فطار في صومنا الحتم
 تلويها ونذر بعدة يا ابا الفهم
 وتديرم فيه فلا تحشم من وهم
 كان يشروه او لشهر من العزم
 اذا جعل المال المقدر في الرسم
 وعتق بتاجيل بعد بلا وصم
 يحمله فاسمع هديت من الاشم
 الى سنة تحطى بجز من العلم
 بها ثم حج لا يرقى كان ذا حصر
 كعتق بلا تعيين ذي الدوق في الحكم
 يومى به تمت على مقتضى الحكم

ص والمريض اشترا من عتق عليه ثلثه ويرث **ش** يعني انه يجوز للمريض ان يشتري
 من اقارب من يعنى عليه بالثرا كامه وابيه وان علو وولده وان سفلى والاخوة بثلثه
 فاذا اشتراه عتق وورثه ان مات واحترز بقوله ثلثه مما لو اشتراه باكثر فانه يرد
 منه مقدار ذلك الزايد الا ان يجبره الورثة فيمضي عتقه وما ذكره هو من ذهب
 مالك وابن الناصم وقال استنبه مرة في الولد والاب والام والاخوة والاجداد يعقون
 من مال من المال وقال مرة ذلك اذا لم يكن معه وارث فان كان له وارث فليس له ان يشتري
 الا بثلثه ولعبد المالك في الواضحة يجوز له شراء ابنه خاصة ولو بكل ماله ويرثه
 اذ له استلحا فله ولا يشتري غيره من رثته يرد الا بثلثه ولا يرثه وله ايضا في الثمانية
 له شراء الولد وولده خاصة بجميع ماله كان له ولد اخر ام لا ولحقه بولده ولا ين وهبات
 كان المشتري يحب من كان يرث حتى يصير له كل المار كان اخوان بيتا بجميع ماله
 ويرث ان يعنى شي والافلس له شراءه الا بالثلث ولا يرث لانه لا يعنى الا بعد موت
 المشتري وقد صار المال لغيره ولا ين القاسم ان ابتاع اخاه ورثه ان حله الثلث والا
 عتق منه محله معجلا اصبح الما يرثه اذا كان له اموال مامونة من عقار وغيره واختار
 اللحن عدم ارثه مطلقا لانه ان كان له مال مامون كان احراجا لا اول عن الميراث
 او عتق بعضه ان كان ثم من يشركه وان لم يكن له مال مامون لم يتم العتق الا بعد موت
 المشتري قال ويستحق ارثه اذا كان له مال مامون للاختلاف في تزويج المريض
 وهو اذ حال وارث واستشكل ابن عبد الحكم في المواربة ارثه قال ولكن كيف يرثه
 وهو لو اعتق عبد الم ثم حرصه حتى يقوم في الثلث بعد موت السيد قال الا ان
 يكون له مال مامون الا ان استسلم لقوله مالك **ص** لان اوصى بشرا ابنه وعتق وقدم
 الابن علي غيره **ش** هذا مخرج من قوله في المسئلة السابقة ويرث اي لان اوصى بشرا

ابنه يريد او غير من يعتق عليه فانه لا يرث ولا خلاف فيه لانه لم يحصل بخرير الاشرار
 الوصي او الوارث بعد موت الموصي فقد مات الموصي وهو رقيق وقد علمت ان الرقيق لا يرث
 الا بقرينة قوله وقد قدم الابن علي غير ابي عند ضيق الثلث فاما اوصى بخرير ابنه واحنيه من ذلك
 وليس في الثلث مجد الا لاحدهما فقط فان الابن يشترى ويعتق ويشترى غير **ش** وان اوصى
 بمنفعة معين او بمال ليس فيها او يعتق عبده بعد موته بشهر ولاجل الثلث حين الوارث
 ان يخرى او يخلع الثلث **ش** هذه المسئلة عند اصحابنا فلقب بمسئلة خلع الثلث وبثلاث
 بثلاثة امثلة الاولى ان يوصي له بمنفعة معين كخدمة عبده او سكنى داره حين والثلث
 لا يبيع ذلك ومثل ذلك ما اذا اوصى له بمعين من التركة عينيا كان او غير وهو في التركة
 وله مال حاضر وغائب والمعين لا يخرج من ثلث الحاضر ولكن يخرج منه ومن الغائب
 اما لو خرج من ثلث الحاضر فان الوصية تنفذ الثاني ان يوصي له بمال ليس في التركة
 كقول له اشتر واه كذا سوا ماله ثلث الحاضر اتمه فان الوارث لا يخرى ومن بين احواله
 منفعة معين ودفع ذلك المعين الذي في التركة ويحصلوا له مال ليس فيها ومن دفع
 ثلث جميع التركة من حاضر وغائب عينيا او غير للموصي له ووجه ذلك ان الوارث له
 يقال لهم كما يقال لهم لم تكونوا الميت من تحس حقوقكم فلا تتجسسوا وانتم تحقه فاما اجرته
 فعله والا فادفعوا له جميع ماله وهو الثلث وانما قال بالمنفعة معين ولم يقل بمعين
 لان ابن عبد السلام قال المشهور اختصاصه بالمنفعة وفي كلام ابن الحاجب وغير معين
 وهو يشمل العين وغيرها ونعت عليه في المدونة ولا خلاف فيه اذا كان لا يخرج الا من
 مال غائب او دين قاله البايع وانما اختلف اذا كانت التركة عدو وضاحضة وفي
 ذلك اربعة اقوال ولا شبهة فيها اوصى بعشرة دنانير معينته او غير معينته ولم يخلق
 عينيا غيرها وله عدو ومن ابو محمد يريد حاضرة يدفع اليه العشرة ولا يخرى الوارث
 ولو لم يخلق من العين الخمسة دنانير لا يخرىها ويبيع الخمسة ومالك وابن القاسم يخرى
 بين الاحارة ودفع الثلث ولا ين الماحضون ان كان في بيع العدو وضبط حيز وادالاه
 فلا ولا يصح ان عين الدنانير يخرى وادالاه فلا ذكر هذه الاقوال ابن زرقون وغير وقوله
 او يعتق عبده بعد موته بشهر هذا هو المثال الثالث والمعنى ان من اوصى يعتق
 عبده مروان مثلا بعد موته بشهر والثلث لا يخرى فان ورثته يخرى ومن بين
 احارة ذلك او يعتقوا لثلث ثلث فان اجازوا اخدمهم شهر **ش** وينصيب ابنه
 او مثله فالجميع لا يجعلوه وارثا معه او الحقوه به فزادوا بنصيب احد ورثته
 فيخرج من عدد ووسهم **ش** اعلم ان الموصي تارة يوصي لثلث بنصيب احد ورثته وتارة
 بنصيب احد من غير ذكر المثل ففي الاولى ان لم يكن له الابن واحد او من مثله
 نصيبه قد ركانه اوصى له بمال ابنه فكان اوصى له بجميع التركة وان كان مع الابن
 وارث فقد اوصى له بما يبقى فان كان له ابنان فالوصية بالنصف او ثلثه
 فبالثلث او اربعة فالربع وعلي هذا وهذا هو المشهور وقاله مالك وابن القاسم
 واشتب واشتب واصحاب الغد ايضا يقدرونه زايدها اذا لم يكن له سوا ولد فالوصية

بالنصف وان كان له اثنان في الثلث وهو اقرب الى قصده الموصي عرفا فانه لا يقصد
احدا من وارثه راسا والا ول اقرب الى اللغظ واما اذا قال له نصيب ولدي او احد ورثتي
وهي المسئلة التي يقع عليها هذا فذكر ابو الحسن الصغير ان العرفين يوافقون ما لكاهنا
اي فلا يقدرونه زائد او على هذا فلا خلاف في هذه وقوله فيجز من عدد ر و سهم يريد اذا
كان ورثته اكثر من واحد وقوله من عدد ر و سهم اي فان كانوا اثنين فله النصف او ثلاثة
فله الثلث او اربعة فله الربع وهكذا اقال الجمهور اختلف ثلاثة من التولد واوصى لرجل بمثل
نصيب احد هم كان له الثلث وان كانوا اربعة فالربع او خمسة فالخمس وهو قول مالك وابن ابي
اوسين وفي ثمانية اي زيد له السدس اذا كانوا خمسة وان قالوا انزلوه منزلة احد ولدي
او احملوه كاحد هم كان له السدس قولا واحدا وكذلك اذا قال له نصيب احد ولدي ولم يقل
مثله فانظر هل اراد بقوله وكذلك التشبيه في الجملة الاخيرة المتفق عليها فيكون عكس شيئا
ما ذكره ابو الحسن او يكون تشبيها في قوله ما لك الاول فقط والاول اظهر وعلى القولين فالو
محبرون في اجازة ما اراد على الثلث **و** وكذا و سهم فيسهم من قدر نصيبه **ش** يعني فان اوصى
له بجز من قدر نصيبه او سهم منها فان له سهما مما ينقسم اليه العريضة يريد من غير وصية
قلت السهام او كثر والى هذا ذهب اصبح واختاره ابن عبد الحكم ومحمد بن كادان عليه
حل صاحب ما ذكرنا اذا كانت اصد العريضة من ستة ويقول الى عشرة كان له سهم من عشرة
وقيل له سهم من العريضة ما لم يزد على الثلث او ينقص عن الثلث لسدس وقال بن القاسم
يعطى سهما الا ان يكون له وارث فعطى السدس وقال اسهب الا ان يكون له وارث
فعطى الثلث وعنا سهب يعطى الثلث ولم يقيد بوارث ولا غيره وقيل يعطى له
السدس مطلقا وقيل له الا اكثر من السدس او سهم من سهام العريضة ونقله صاحب
النوادر على انه يعطى سهما من سهام العريضة ما لم يزد على الثلث فبذره الورثة
الى الثلث او ينقص عن السدس **و** وفي كون ضعفه مثله او مثله تردد **ش**
لا رضى عن مالك ولا عن احد من اصحابه في هذه المسئلة وهي ما اذا اوصى لرجل بضعف
نصيب ابنه وهكذا اقال بن القصار لست اعرف حكما منصوفا عن رأي وجد
لبعض شيوخنا انه مثل نصيب ولده مرة واحدة فان كان ضعفه مثل نصيبه
من اثنين ثم حكى عن ابي حنيفة قال في انها بقولان ضعف النصيب مثليه قال
وهو اقوي من جهة اللغة وريبان الجوهري قال ضعف النصيب مثله وضعفاه
مثلا وعلى هذا فلا يكون اقوي من جهة اللغة نعم هو اقوي من جهة العرف له
وحكى بن الحاجب في المسئلة قولين ولعله عذماه اشار اليه بن القصار قوله
و ثمنا فعند ورثته عن الموصي له **ش** يريد ان من اوصى لرجل بثلثا فعنده
يريد ولم يقيد ذلك بل من ولا حياة العبد ولا حياة الموصي له بل اطلق وبدل
على هذا ما يذكرون فانه ذلك يحمل على حياة العبد ولهذا اذا مات الموصي له
استحق ورثته ما بقي من خدمة العبد واليه ذهب بن القاسم في المدونة قال
الا ان يستدل من قوله انه انما اراد حياة المخدم وقال اشهب لاشي لورثة الموصي

له بل يكون لورثة الموصي وكأنه رأى ان الموصي لو اراد ما قال لداين القاسم لكانت
 عطية للرقبة والعرض عدمه واختار المجهول وغيره الاول حملا للفظ على حقيقة
 وهو ما اعتقد انه مانع فليس مانع لجهة بقا الدفنة على ملك ربها الجناية والتبرع
 المال او ليري ضيعه او يبيعه في يده كالحبس مخافة ان يتلفه وحكي محمد بن اسحق مثل
 قول ابن القاسم بل حكم اتفاق اصحاب على ذلك ولا خلاف ان الموصي اذا بن ذلك
 بان قال حياة العبد او حياة المخدم فانه يتبع **م** وان حدد هاتين فكالمستأجر
م يعني فلو صدق الموصي المانع بمن كقوله ملكي اسلمه ولم الى سنة او سنتين او
 نحو ذلك فان العبد حينئذ يصير حله حكم المستأجر يفتح الجيم اسم تعفول ومراعاة بذلك
 ان وارث الموصي اذا اراد بيع العبد المخدم واستثنى مدة الخدمة فان كانت المدة
 قد بينا او بقي منها فزيب كالنومين جاز وان كانت بعيدة لم تجز كما في بيع العبد
 الموجد واستثنى مدة الاجارة او ما بقي منها واحترق بقوله حددهما اذا لم يحددهما
 بل قال بخدمة ابدا او حياة احد هما فان الوارث حينئذ لا يملك بيعه ويحمل ان
 تكون الجيم مضمومة على انه اسم فاعل ويصير المعنى ان لورثة الموصي له في بيع
 المانع التي كانت للموصي له ما للمستأجر في بيع المانع التي يملكها من الدفنة
 الموصية واحترق بالتقييد بالمد من المخدم ما لو وقتته بمن غير محدد كقوله بخدمة
 حياته فانه لا يباع من خدمته الا ما قرب من المدة قال في المدة سنة كسنة وستين
 او امداما مونا وقرق بين ما اجاره مالك من كذا العبد عشر سنين وبين هذا ابان السيد
 اذا ما تلزم وارثه بقية المدة بخلاف المخدم فانه بالموت يرجع لورثة المالك
م فان قتل فللوارث القصاص والقيمة كان جني الا ان يقدية المخدم او الوارث
 فيستد **م** يعني فان قتل العبد الموصي بخدمته فان للوارث اي وارث الموصي
 القصاص في العبد واحدا القيمة في الخط ولا كلام للموصي له لان حقه انما كان في
 الخدمة وقد ذهبت والقصاص يقتد بما اذا كافاه القاتل اما لو كان القاتل
 حرا فالقيمة كالخطا سمحون ولم يختلف فيه قول مالك وانما اختلف فيه اصحابه
 واشار بذلك الى ما روي عن العنقة انه اوجب ان يستأجر من قيمة العبد من خدم
 الموصي له الى تلك المدة ان كان في الخدمة وقابل ذلك وقوله كان جني يشير الى ان
 وارث الموصي كما كان له الكلام في القصاص والقيمة كذلك له الخيار فيما اذا جني العبد
 على غيره بين ان يقدية او يسلمه فان فداه استمر على ما كان عليه وان اسلمه خسر المخدم
 او وارثه في الوجه الذي يكون له فيه الخدمة بين ان يمضوا ما فعله وارثه
 الموصي ويطلب حقهم من الخدمة وبين ان يقدوا وتبقى الخدمة لهم مستمرة والي هذا
 رجع مالك وكان لا يقول انما يحيرا ولا الموصي له فان فداه خدمه بقية
 الاجل ثم لا يكون لصاحب الرقبة اليه سبيل حتى يعطيه ما افنته به والا كان للذي
 فداه رقبا وان اسلمه سقط حقه وقيل لصاحب الرقبة افده او اسلمه فان فداه
 صار له ورطبت الخدمة وان اسلمه استرقه المجني عليه واخار هذا الوجه سمحون

واختار اصبع الاول ولا شبه انهما يكونان فيه كالشركين يقوم مرجع رقبته
وما بقي من خدمته فان قيل عشرة وعشرة صار حتهما فيه سواء النصف والنصف فان
فداية معاد دفع كل واحد نصف الارش وكان العبد على حاله وان اسلمه رقب المجني
عليه وان فداه احدهما بنصف الارش واسلمه الاخر فان اسلم المخدم لم يكن للمجني
عليه غير بقية الخدمة وان اسلمه صاحب الرقبة كان للمجني عليه بعد الخدمة
وهذا الخلاف انما هو في الموهوب بخدمته ولكن لا فرق لان الوصية لذمت بالموت
كل يوم البتة بعد القبض ولذا الماسيل بن القاسم عن مسيلة الموصي بخدمته اجاب مسيلة
الموهوب بخدمته **ص** وهي ومعد بران كان لمريض فيما علم **ش** يعني ان المدبر ان كان عقد
تدبيره قد وقع في مرض السيد فانه اذا قدم ليعلم هل يخرج من الثلث ام لا فانما
يقوم فيما علم السيد من ماله لا فيما لم يعلم وعلى هذا ثبت ابن القاسم وقيل يدخل فيما لم
يعلم ايضا وهكذا الخلاف في المبتل في المرض عياض والذي حمل عليه المدونة محققوا
الا شيخ انهما لا يدخلان فيما لم يعلم وحكي في المقدمات دخول المدبر دون المبتل قيل
وعكسه اظهر فاحترز بقوله ان كان مريض مما اذا كان مدبرا في الصحة فانه
يدخل فيما لم يعلم ايضا والى هذا رجع مالك وثبت عليه وكان يقول اولا انما يدخل
فيما علم فقط والفرق على ظاهر المذهب بين المدبر في الصحة والمدبر في المرض
ان الصحيح قصد عتقه من جموله اذ قد يكون بين تدبيره وموته السنين الكثيرة
والمدبر في مرضه يتوقع الموت في مرضه وهو عالم بماله فانما قصده ان يجري افعاله فيما
علمه اما اذا صح المدبر ثم مات فهو كمدبر الصحة **ص** ودخلت فيه وفي العمري **ش**
الصغير المحذور بالحرف راجع الى المدبر في المرض وشراده ان المدبر اذا بطل بعضه
دخلت الوصايا فيه قال في الجواهر بعد ان ذكر الوصايا لا تدخل الا في ثلث ما علمه
الميت من ماله واما ما كان يعلم به مثل المدبر في المرض وكل دار ترجع بعد موته
من عمري او حبس هو من ناحية العمري فالوصايا تدخل فيه فيرجع فيه ما انتقص
من وصيته ولو بعد عشرين سنة وكذلك ما رجع بعد موته من عده ابقا وبغير شارة
وان كان السيد منه **ص** وفي نسخة او بعد شهرين فلها ثم ظهرت السلامة قولان
ش ابن شاس واما ان اشهد عتده اي عند الموصي وفي الناس غرق سفينة
وموت عبده ثم ظهر سلامة ذلك بعد موته فزوي اشهد فيه عن مالك قولين
قال لا تدخل فيه الوصايا وقال تدخل وقد ينعي السيد عبده وهو برجوه
ص لا فيما اقر به في مرضه او اوصى به لو ارث **ش** قال مالك واصحابه في الموارثة
وحنوف في المجموعة ولا تدخل وصايا الميت الا في ثلث ما علم به من ماله ولا تدخل
في كل ما بطل فيه اقراره في المرض او اوصى به لو ارث فزده الورثة وهذا
هو المعروف وقال المجني والميت على اختلاف في ذلك واختار المجني التفصيل فلا يدخل
الموصي لم فيما لم يعلم وتدخل الكفارات والذكوات لان قصده فيها براءة الذمة
ص وان ثبت ان عقد هاتظه او قرأها ولم يشهد او فعل انقذ وهما تسفل

ادخل ما ذكره في هذا الفصل
بأنه من غير ما ذكره في هذا الفصل

ادخل ما ذكره في هذا الفصل
بأنه من غير ما ذكره في هذا الفصل

ش الضمير في عقدها عايد على الوصية والمراد بالعقد الوثيقة التي فيها تلت الوصية والمعنى ان وصيته اذا وجدت مكتوبة وشهد عدلان ان الوثيقة هي خطه ولم يشهد عليها ولا اشهد غيرها لم تعد حتى يشهد عليها وقاله مالك في القسمة والمجموعة لانه قد يكتب ولا يقوم قال في الموارثة ونقله في المواد ريل لوقاها ولم يشهد عليها لم يعد حتى يشهد عليها واليه اشار بقوله او قراها ولم يشهد زاذ بن بوسن عن الموارثة واذا اتي الشهود بوصيته وقراها عليهم لم تعد وقيد عياض عدم تنفيذها اذا وجدت خطه بما اذا كتبها ليشهد فيها قال واما لو كتبها له بخطه وقال اذا امت فلينفذ ما كتبت بخطي فلينفذ ذلك اذا عرف انها خطه كما لو اشهد واليه اشار بقوله او يقل انقد وهذا اي واما اذا قال ذلك فاتها تنفذ **ص** ويندب فيه تقديم التشهد **ش** يعني انه يستحب في الايض تقديم ذكر التشهد لمن كتب وصيته قال في المدونة كذلك فعل الصالحون وما زال ذلك من عمل الناس بالمدينة وانه ليحبنى واراة حسنا وروي عنه اسهب في المجموعة كل ذلك لله لا باس به تشهد ام لا وقد شهد ناس فقها صالحون وترك ناس وذلك قليل ابن القاسم ولم يذكر لنا مالك كيفيته وعن اسن بن مالك كانوا يوصون ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله واوصي من ترك من اهله ان يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ان كانوا مسلمين واوصي بما اوصى به ابراهيم بنه ويعقوب يا بني ات الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون **ص** ولم الشهادة وان لم يقروده ولا قبح وتنقد وان كانت عنده **ش** يريد اذا عرفوا الكتاب بعينه قال في المدونة وان كتبها بغير محضر البينة ولا قراها عليهم فدفعها اليهم واشهد هم على ما فيها فان عرفوا الكتاب بعينه فليشهدوا بما فيه قاله عنه بن وهب ولو طبع عليها ودفعها لهم واسهم شهدهم ان ما فيها منه واسهم ان لا يفتنوا خبايا حتى يموت جاز ان يشهد بما فيه واما انت الضمير في قوله اولا او قراها ولم يشهد او يقل انقد وهذا باعتبار الوصية وذكره في قوله هنا ولم يقرأه ولا فتح باعتبار كتاب الوصية وقدر داعي هذا المعنى في المدونة فذكره تارة وانت اخذ في وقوله وان كانت عنده يعني انه لا يضر الشهود في الاقدام على الشهادة بما في كتاب الوصية ولم يقرأه كون الوصية كانت عند الموصي حتى مات ولعل هذا يفتد بما اذا كان الموصي محسوما بجائهم او معينا عندهم بعلامة ولم يجدوا فيه مجوا ولا ملحقا وكذا ذلك وقد قسم الخمي المسئلة ثلاثة اقسام تارة تكون عنده فيخرج بعد موته غير محسوم فان علموه بعينه ولا محوفيه ولا ملحقا انقد وان كان فيه محوا وكحق لم يغير ما قتل ولا ما بعد انقد ما قبله وما بعده فقط وان شكك هذا بغير ما قبله او موضع ما منه بطل ذلك الموضع وانقد ما عدا ذلك تارة يجعله عند امين فينفذ جميعه ولو كان فيه محو وكحق لان الميت جعله امينا عليه وهو كمن قال صدقوا فلا تافيا يقول اي اوصيته به وفارة يسلمه للبينة فان جعله في موضع واعلقا عليه انقد اسهب في الموارثة

فان غاب عليه احدها فهو احوزها شهادة مالك ولا ادري كيف يشهد الاضرب
كشده يبلغ علمه ويحل ما محمد النبي ولا ادري ان يجوز الا ان يعلم انه الكتاب بعينه بعد
او غيرها مما يتيقنه او كان محتوما قال في البيان وعلي رواية ابن وهب ليس
للسهود ان يشهدوا الا ان يكون الكتاب عندهم قال غير واحد ورواه بن القاسم يحتمل
ان يكون كذلك فيكون وفاقا ويحتمل ان يكون لم وان رجعت اليه فيكون خلافا قاله
عياض وعنه ولا يشهد الا ان كان الكتاب عنده الا اذا لم يشك في الطابع عند
الملك وذلك اذا كان بطابع الشاهد واما بطابع الميت فلا لانه قد يزد في يد غيره ثم
يعيد طبعه وذهب بعض الشيوخ الى تجوز هذا كله ولو زاد فيه لانه اذا اشهد
علي ما فيه وعينه فكانه اشهد على ما يريد فيه وليستقر عنده واليه في الخبر
وقال غير متى كان فيه بياض قبل الطبع فلا يشهد اذ لا يصح ان يشهد بما لم يكتب
بعد واليه اشار بقوله ابو عمران وفيه نظرفان الاشهاد انما يرتب على اللفظ
والمعنى والكتابة انما جعلت تذكيرة حشية المسكين فاذا قال اشهد واعلي بما
يحد وان في هذه الصيغة فلم ذلك اذا اوجدوها بعد الموت وعرفوها بعينها ولو
كانت كتابته لما تآخروا عن الاشهاد والله تعالى اعلم ابن رشد والذي استحسنه
الشيوخ ومضى عليه عمل الناس انه اذا اطوى الكتاب من اوله الى موضع الا
شهاد علي نفسه خارج الطبع وكتبوا شهادتهم علي ذلك وامسك الكتاب عنده
فوجد بعد موته خطا واحدا او عملا واحدا علي صفة التقيد الذي كان خارج
الطبع لم يظهر في الكتاب ريبه جاز للشهود ان يشهدوا عليه قلت وهذا شديد
بما نصت عليه الباقي في وثايقه ان الشاهد ان يضع شهادته وليس عليه ان
يقرا الكتاب كله الا في شهادته الاستماع فانه يلزمه قراءته جميعه لانه لا يخبر عن
جميع ما فيه انه في علمه وان شهد بما فيها وما بقي فلغلان ثم مات ففتحت فاذا
فيها وما بقي فللمساكين قسم بينهما **ش** هذه المسئلة وقعت لاصنع قال سالت ابن
وهب عن امرأة اوصت ودعت شهودا فقال هذه وصيتي وهي مطبوعة اشهد واعلي
بما فيها علي وقد اسدتها لعتي وما بقي من ثلثي فلعتي ثم ماتت ففتح الكتاب فاذا فيه
وما بقي من ثلثي فليتامي والمساكين والارامل قال ادري ان يقسم بقية الثلث بين العدة
وبين الصوف الاحدين نصفين بالسوا كما لو كانت لرجلين قال وسالت عنها بن القاسم
فقال مثله سوا وكتبها عند فلان فصدقوه او وصيته بثلثي فصدقوه بصدق
ان لم يقل لا بني **ش** يشهد هذا الي ما في المدونة وهو قوله قال مالك واذا قال
الميت قد كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان فانفدوه وصدقوه فان قول الميت
نافذ وبصدق وينفد ما فيها وكذلك ان قال او وصيته بثلثي فصدقوه جاز ذلك
ونقد ما قال وان قال الوصي انما اوصي بالثلث لا بني فقال اشهد بصدق وقال
ابن القاسم لا يصدق لان مالك قال فبين اوصي فقال يجعل فلان ثلثي حيث يراه انه
ان اعطي لو اصدق نفسه او لقرباه له لم يجز الا ان يكون لذلك وجه يظهر صوابه والتمس

اقتصر الشيخ في المسئلة الاولى على قوله قصد قوة ولم يزد قبله فانفذوها كما
 في المدونة نظرا الى ان ما ذكره يعني عما حذفه ويدل على ان حذفه لا يصح كونه في
 المدونة لم يذكره في المسئلة الثانية وقال وضل اذا قال وصيتي عند فلان ولم
 يقل فانفذوها لا يعني منها شي حتى يقول انفذوها وحكاها بعضهم على انه خلاف وليس
 كذلك وانما احتاج الى ذكر التقييد لانه لم يقل قصد قوة اما لو قاله لم يخج لي غير والله
 تعالى اعلم وظاهر قوله صدق انه يصدق وان لم يكن عدلا وهو قول مالك في الوضحة
 وبه قال سحنون وهو ظاهر المدونة واختيار المؤنسي والبخاري الميت اليه وامر
 بقبول قوله ولان عدم بقصد يقه مودا الى ابطال الوصية ونوات عزم الميت له
 وذهب ابن القاسم الى اشتراط كونه عدلا وان غرم لا يصدق وقوله ان لم يقله
 لا يعني اول من يتم عليه وهذا انه عند ابن القاسم خلافا لاشبه كما تقدم واختار
 بعضهم قوله استشهد وقد بين المسئلة وما قاس عليه ابن القاسم فوق هذا بات
 مسئلة مالك الاحالة فيها على نظر الوصي وصواب ذلك وحطاه يظهر للناس فاذا
 اعطي ولده وشبهه ظهر خطأه وتتمته فيرد وهذه المسئلة الاحالة فيها على قوله
 الموصي وهو امر لا يعلم الا من جهته ولا يظهر صواب من خطأ **ص** وصي فقط نعم **ش** اي
 نعم جميع الاشياء قاله في المدونة وكتاب محمد ومثله في المجموعه ولا خلاف فيه قال
 في المدونة قال ابن القاسم ومن قال استشهد وان فلانا وصي ولم يزد على هذا فهو وصية
 في جميع الاشياء والنكاح صغار بينه ومن بلغ من ابيار بناته باذنهن والتشيب باذنهن
ص وعلى كذا يخص به **ش** يعني فان عين شي وقال اتت وصيتي عليه فان نظر الوصي
 لخص به ولا ينفذه الى غير وهذا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال فيها ان
 الكلام المتقدم وان قال وصي على كذا التي خصته فانما هو وصي على ما سمي فقط يريد
 لان الاصل منع من المصروف الا باذن والاذن قاصر ابن عبد شاس وروى ابن عبد
 الحكم انه يكون وصيا في كل شي كما لو اطلق والا ول اظهر ابن رشد الوكالة والوصية
 اذا قصر اطلاقا واذا اطلقا **ص** كوصي حتى يقدم فلان او الى ان تزوج حتى
ش اي فلا يتعدى الوصي ما اذن له فيه من الغاية المذكورة قال في المدونة
 ولو قال وصي حتى يقدم فلان فلا يكون وصيا فذلك جائز ويكون كما قال ومفهوم
 ان فلانا لومات قبل قدومه استمرت الوصية قاله ابن يونس ومفهومه ايضا
 ان الاول ينبغي له مجرد قدوم الثاني ولو لم يقبل الوصية لانه جعل غاية نظره
 قدوم الثاني وقد جعل ابن يونس وقاله بعض علماءنا قال الا ان ينفذ عن الموصي
 انه قصد ان اجاز قبل فاذا لم يقبل وجب ان يبقى الاول على ما جعله له وقوله
 او الى ان تزوج زوجي اي في ما دامت عذري منعزلة عذرا لا يضافا فان تزوجت
 وجب لها ذلك **ص** وان زوج موصي على بيع تركته وقبض ديونه **ش** يعني ان
 الوصي اذا كانت وصيته مقصورة على بيع التركة وقبض الدين فزوج بنات له
 الموصي فان النكاح صحيح قال في المدونة وان قال فلان وصي علي قبض ديوني وبيع

تركني ولم يدك غير هذا قال مالك فاحب اليه ان لا يزوج بناته حتى يرفع ذلك الي
 السلطان فان لم يرفع رجوت ان يجوز استبي وقال اشهب له ان يزوج ولا يرفع الي
 السلطان محمد وقال له ابن القاسم فقال عني مالك مرة فيمن اوصي بميراث بنت له
 صغيرة يدفع لفلان ان تري ان يلي بضعها قال نعم واراها حسنا ان لو رفع ذلك الي
 الامام فينظر فيه المعنى وان جعل الوصية لثلاثة لاحد منهم اقتضا الديون واللاضر
 المضرة في الفاضل بالتبعية والشرا واللاخذ بضع بناته وليس لاحد ان يعدي غير
 ما جعل له فان تعدي من له النظر في الفاضل فاقضي مضي فعله وان باع واشترى
 من جعل له النكاح رد فعله وان زوج من له النظر في المال رد فعله لانه معزول
 عن ذلك قال وليس له هو بمنزلة من قال فلان وصير صبي علي قبض ديوني فذكر مسألة
 المدونة **م** وانا يوصي علي المحجور عليه اب او وصيه كام ان قل ولا ولي وورث عنها
ش هذا شروع منه رحمه الله تعالى علي الكلام في حكم الاوصيا ومحاجيرهم وقد ذكر
 الاشباح في هذه الترجمة اربعة اركان الاول الصيغة كقولها وصيت اليك او ما يقوم
 مقامه في الدلالة علي تفويض الاموال اليه بعد موته كفوصت اليك امراموالي واولادي
 واسندت امرهم اليك واتمك فيهم مقامهم ويحوي ذنابة يخص ذلك بنوع وتارة تطلق له
 الصرف وقد تقدم من كلامه ما يعني عن هذا الركن فلا احتياج الي ذكره وهذا الركن
 عند الركن الثاني الموصي فيه وهو المضر في المال وقضا الدين وتغريق الثلث
 وشبه ذلك مما سياتي وفي النظر في امرا الاطفال بالولاية عليهم وانكح من يجوز النكاح
 من الاولاد وقد بينت علي هذا ان المحجور عليه في كلامه الركن الثالث الموصي وهو كل
 من كانت له ولاية علي الاطفال شرعا كالاب ووصيه وكذا الامر بشرط ان يكون المال
 قليلا وان لا ولي للمحجور وان يكون المال موروثا عنها وكل هذا ظاهر مما ذكره وحده القليل
 في المدونة لبنتين دينار استحقون وقول غير انها لا يجوز اعدل اي قول غير بن القاسم
 ان وصية الام لا يجوز ولا خلاف ان الحد لا يقبل له ومنع في المدونة ايضا الاخ علي اخيه
 قال ولا يقاسم عليه واحا ز اشهب مقاسمته له فعلي قوله يجوز ايضا وعليه وقاله
 المعنى واختلف في مقدم القاصي هل له ايضا واليه ذهب بعض الاشباح حذجه من قول
 بعض الاندلسيين ان حكم حكم الوصي قال فعلي هذا يكون له ايضا بذلك والذي نص
 عليه ابن الهندي وآية ابي زمنين وغير واحد انه ليس له ذلك ثم اشار الي الرابع بقوله
م مكلف مسلم عدل كاف **ش** يعني انا يوصي الاب وخو مكلف الي اخوه وذكر ان له شروطا
 اربعة الاول التكليف فلا يوصي لصبي ولا مجنون او معتوه الثاني الاسلام حذا من الكافر
 لعدم عدالة الثالث العدالة فلا يجوز الوصية لفاسق او من ليس بعدل وقاله
 في المدونة ابن الموان ليس المراد بالعدالة هنا عدالة الشاهد حتى لا يجوز غير ذلك
 المراد بها الامانة والبر في فيما يصيب اليه والقوة ولولا هذا الذي نقل عن محمد والا كان
 ذكر العدالة يعني عن ذلك لا سلام محمد عن بن القاسم واشهب ومن اوصي الي محمد وله في
 قد ف قد جاز اذا كانت منه قلته وكان ممن ترضي حالته فاما من حذ في زنا او

سرقه او خمر فلا يبيع في مثل هذا اوردع فلا يجوز الوصية له الا ان يحدث ثوبه او يورع
يعرف فضله فيه فنجوز الوصية له الرابع الكفاية في التصرف احترازاً عن العاجز عنه
فلا يجوز الوصية له ومثاله المأبون عند محمد وابن عبدوس وعبر عن هذا الشرط بقوله
كان اي في التصرف **ص** وان اعني وامراه وعبد او تصرف باذن سيده **ش** لاختلاف في جواز
اسناد الوصية للاممي والمرأة المجني ونحو الوصية لعبد الاجنبي اذا رضي سيده وكان سيده
من الاجناب ان يغلب على ما في يده عبده فذكره شوطن الاول رضي السيد واليه اشار
بقوله وتصرف باذن سيده والثاني قوله وكان سيده من الاجناب الى اخذ وقداهل
الشيخ هذا الشرط ولم يذكره هنا ابن القاسم واستحب في المجموعة وكتب محمد واذا اجاز السيد
الوصية فليس له رجوع الالعذر من بيع او سفر او انتقال منه او من العبد الى غير الموضع
الذي الوثقة فيه فيقيم لم الامام غير المجني والمعدون خلاف هذا وهو ان للعبد ان يغير
مقامه من غير حاجة الى سلطان ولا فرق بين حر وعبد وان رضي المبتاع ابتغاءاً على الوصية
حاز **ص** وان اراد الاكابر بيع موصي اشترى للاصاغر **ش** العبد المستند له الوصية تارة
يكون لاجنبي وقد تقدم حكمه وتارة يكون عبده نفسه وفي كلامه هذا اياله قال في المدونة
ومن اسند وصية الى عبده او مكاتبه حاز وكذلك مدبره وام ولده والمعتق الى اجل
والمعتق بعضه سكنون وانما يكون وصياً للمعغار اذا كان بينهم بالسوية فيما يتكلف
لهم او يكون كلفتهم لم على قدر موارثهم وصحبه بن رشد مالك في المدونة والمكاتب كالعبد
استحب وليس فيه تفويض الا ان يعجز فاذا اوصى لعبده فاراد الاكابر من ورثته بيع
جميع العبد اشترى للاصاغر كما قال الشيخ ونحوه في المدونة وظاهرها انه لا يوجب
نصيب الاكابر الا اذا اشاءوا البيع واشتري بعضهم الى انه يشترى نصيبهم بالقيمة وان
لم يريدوا ذلك ولعلنا اذا ارادوا منع العبد من النظر للاصاغر وفيه مع ذلك نظير
اذا ااصل ان احد الشريكين لا ياحذه باليمن الذي بلغ الابيض الاحرا ويريد عليه الا
قيل ولعلنا لما قالوا هذه اهلنا ارتكاباً لاحق الضررين **ص** وظروا الفسق بعزله **ش**
يعني ان الوصي اذا طرأ عليه الفسق فانه يكون موجبا لعزله عن الوصية وهو واضح وما
ذكره هو المشهور وقال المحذور لا يعزله ويجعل معه وصي عدل **ص** ولا يبيع الوصي عبداً
بحسن القيام بهم ولا التركة الاجضرة الكبير **ش** يريد ان الوصي ليس له ان يبيع على الاغرة
عبد احسن القيام بهم ونحوه في المدونة وجهه ان الوصي لا ينظر الا بالمصلحة وهذا
العبد في بقائه مصلحة لهم وانما يحزله بيع التركة الاجضرة الاكابر لانه لا ينظر له عليهم فان
لم يكن الاكابر حضوراً دفع ذلك للحاكم قال في المدونة قياساً من يلي معه البيع للغائب
اذا كانت التركة عدواً وصوا **ص** ولا يقسم على غائب للاحكام **ش** لان القسمة قد
قيل انها يبيع من البيوع وقد تقدم انه لا يبيع على غائب حتى يرفع الامر للحاكم فيجعل
من بين ذلك فكذا هذه واذا قسم الحاكم جعل ما صار للغائب بيد امين ونقل التمن عن
استحب ان الوصي يجوز له ان يقسم على الغائب العين والطعام اذا كان صنفاً واحداً وانما
غيرها فلا يقسمه على الكبار الغيب الا بوكيد منهم او من الامام فان فعل خيرا للغائب

اذا قدم **ص** ولا شئ من اجل التعاون **ش** يعني فان اسند الميت وصيته لاشئ او
 اكثر حمل على ارادة التعاون و منهم من قوله حمل على التعاون ان الاصل وقوع منه مطلقا
 من غير تقييد باجماع ولا افراد ادلا اسكال في اتباع ما قيل به كلام من ذلك ووجه
 عدم استقلال احدهما دون صاحبه ان لكل واحد من النظر ما للاخذ فكلنا في ذلك كقول
 رجل واحد قال في المدونة ليس لاحدهما ان يزوج دون صاحبه الا ان يوطئه وان اختلف
 نظر السلطان ابن القاسم ولا يجوز لاحدهما بيع ولا شراء ولا امر دون الآخر للميت فان فات
 ما باعه فعليه الاكثر من الثمن او القيمة وان فات ما اشتراه كانت السلعة له وعمره
 الثمن قال استنبأ الا في الشئ النافه الذي لا بد لليتيم منه مثل ان يغيب احدهما فيستري
 له الآخر الطعام والكسوة وما يضرب تاخير اذا غاب الآخر ولا يحاصم احدهما في دعوى له
 على الميت اوله دون الآخر اذا غاب الآخر الا اذا غاب اوله توكل به ذلك ويكون الغائب
 في الاولى على حجة اذا قدم **ص** فان مات احدهما او اختلفا في الحاتم **ش** قد تقدم من كلامه
 في المدونة انهما اذا اختلفا نظر السلطان واما اذا مات احدهما يريد عن غير وصية
 فقال للميت ليس للميت ان يولي النظر وحده وينظر السلطان في ذلك فاما اقره وحده ان
 راي له ذلك وجهما او شئ معه غير من رايه والذي عليه العمل عندنا في عصرنا ببلدنا
 ان يجعل معه اخر واد اشهد عنه هما انه اهل للاستقلال جعلوا له ذلك ابن القاسم اذا
 كان بين العدالة والكفاة لم ار ان يجعل معه غيره وان لم يكن بين العدالة او كان مبررا
 وجنابا الى معونة فليجعل معه غيره كالميت والله تعالى اعلم **ص** ولا لاحدهما ايضا **ش**
 للميت واصل ابن القاسم انه لا يجوز لاحدهما ان ينفرد بالنظر دون غيره ولا ان يعين غيره
 في النظر في الحياة في شئ دون موامرة صاحبه فذلك عند الموت انتهى واختلف اذا
 مات احدهما واوصى بما اليه هل يضي ذلك وهو قول يحيى بن سعيد في المدونة واشبه
 او لا يضي وهو قول سحنون ونقله ابن راشد عن مالك وابن القاسم اما لو اوصيا معا
 جاز على القولين لاجتماعهما على ذلك فكان لهما لو اجتمعا على شئ في الحياة فان جعل الميت
 منهما النظر للميت ورعي بذلك او قام معه اخر ورعي بالحي بذلك جاز من غير حاتم قاله
 اللحن **ص** ولا لهما قسم المال والاثنين **ش** معناه انه لا يجوز لهما ان يقسما التركة شرط
 ليكون كل شرط تحت اليد واحد ينظر فيه وهذا مذهب مالك وابن القاسم واشبه ابن
 كنانة لان الموصي قد يريدهما اجتماعهما احدهما لامنته والاخر لكفايته او الآخر لرايه
 وقال ابن زياد يجوز لهما قسم التركة واختلف القابليون بمنع القسم اذا فعلا ذلك
 فصاع شئ من المال او هلك بيدهما او بيد احدهما فذهب استنبأ الى عدم ضمانهما
 وذهب مالك وابن القاسم الى الضمان واليه اشار بقوله والاثنين واختلف هل
 يضمن كل واحد ما هلك بيد صاحبه خاصة ولا يضمن ما هلك بيده وهو قول ابن
 الماحشون على ما في النوادر وابن يونس لا نهلكيا عنه انهما اذا اقتسما ضمانهما
 وان هلك ما بيد صاحبه ضمنه حين اسلم اليه ونقل اللحن عنه ضمان الجميع فيضمن ماعنه
 لاستنباده بالنظر فيه وما عند صاحبه لانه رفع يده عنه وعلى هذا فيكون لعبد

الملك قولان **مر** وللوصي اقتضا الدين وتأخير النظر **ش** انما كان له ذلك لان الميت
قد فوض اليه القيام بجميع اموره والنظر في مصالح اولاده وحفظ ماله وجميعه كتم
واقتضاوه ممن هو في جهته فان راى ان تأخير مصلحة للصغير كنفقة تعلقه او ضياعه
ومن هو عليه مامون فله تأخير وهذا اراد بالنظر **مر** والنفقة على الطفل بالمعروف
ش لان في الاتفاق عليه قيام بنيتة وفرض الحق المعروف بان يكون الاتفاق حسيته
قلة المال وكثرة فلا يضيق على من له المال الكثير بان ينفق عليه دون نفقة مثله
ولا يوسع في ذلك بالنسبة الى قليل المال فوق نفقة مثله **مر** وفي ختته وعرسه
وعديده **ش** اي وكذلك له ان ينفق على الصغير في ختانه وفي عرسه بعض الاشياخ
ولا حرج على من دعي فاكل ولا يدع الاغبين وهو ضامن لما انفق من ذلك او في غير من
الباطل ووسع ربيعة ان يسري له اللعب قال لان ذلك مما يشبه وقوله وعديده
اي وللوصي ان يوسع على الصغير في اعياد فينفي عنه من ماله يريد الا ان يكون ذلك
ما يضربه لقلة ماله فلا يضيق عنه **مر** ودفع نفقة له قلت **ش** اي وتكون ان يدفع له
نفقته بشرط ان يكون قليلة اي كنفقة الشهر ونحوه فان حيف انه يتلف ذلك ما
قبل الشهر او علم منه ذلك فتصرف شهرا وجعة على قدر ما يعلم منه فان حيف انه
يتلفه قبل ذلك فيوم بيوم **مر** واحراج فطرته ونكاته ورفع للحاكم ان كان
حاكم حقيقي **ش** يعني وكذلك يجوز للوصي ان يخرج زكاة الفطر عن الطفل يريد وعن
عبيده ويركي امواله وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يزكها حتى يرفع للامام
كقول مالك انه لا يربق الخراج اوحدها في الزكاة الا بعد مطالعة الحاكم لئلا يكون
مذهبه جواز تخلها فيضمنه ان ارادها بغير اذنه وكذا قد يكون مذهبه لسقوط
الزكاة عنه الصغير فان ابا حنيفة خالف في المسئلة وقال بعضهم انما يلزم الدفع
في البلاد التي تحق ولاية الحق فيها والمال التي لا يكون فيها او قل ما يكون فلا معنى
للدفع والى هذا الاخير اشار بقوله ان كان حقيقي **مر** ودفع ماله قراضا وبضاعة **ش**
لان ما دون له في تنمية مال الصغير وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها الخراج
في اموال اليتامي لا تاكلها الزكاة الا ان المذهب لا يجب عليه ذلك **مر** لا يعمل هو
به **ش** يعني وليس للوصي ان يعمل هو بنفسه في مال الصغير لانه يصير كواجر نفسه
منه وهو لا يجوز له ذلك كما لا يشتري منه سلعة لنفسه قال بعض اصحاب فان
احد قراضا على جز من النخ يشبه قراض غيره معنى كشوايه شيئا لليتيم **مر**
ولا اشترا من الزكاة وتعقب بالنظر **ش** يعني ولا له ان يشتري من الزكاة شيئا قاله
في المدونة فان فعل تعقب بالنظر اي نظر الحاكم وفي كتاب النذور رجا للسوق اي
فان فضل للميتامي ولا ترك عبد الملك نظر الحاكم يوم يرفع اليه فان كان سداد انقضا
وقال ابن كنانة ينظر فيه يوم السداد اعراض وظاهر المدونة ينظر فيه الا ان لم يكن
فيه فضل فلا بد من النظر يوم البيع بالقيمة والسداد **مر** الاحكام من قلة ثمنها وسوق
بهما الحضر والسفر **ش** هذا يخرج مما اقتضاه قوله ولا اشترا من الزكاة وشروط في جواز ذلك

ثلاثة شروط وهكذا قال في المدونة ونصها وارخص مالك للموصي سأل عن حمارين
 من حمراء اعراب في تركة الميت ثمهما ثلاثة دنانير وتسوق بهما الوصي في المدينة والبادية
 فاراد الوصي اخذهما لما اعطى فاجاز ذلك واستحققه لقله الثمن ومعنى تسوق بهما اي
 سهرهما في السوق للبيع وله عزل نفسه في حياة الموصي ولو قبل يعني ان للموصي
 ان يعزل نفسه عن الوصية في حياة الموصي ولا اشكال فيه انه لم يكن قد قبل الوصية
 واما اذا قبل ثم اراد عزل نفسه فله ايضا ذلك على ظاهر المدونة وهو قول اشهب لان
 الموصي قادر على استبدل غيره وهو هو الاصح واليه اشار بقوله ولو قبل ولعبد الوفا
 في المعونة وهو ظاهر كلامهم غيره من العراقيين وبعض المغاربة انه اذا قبل لم يجز
 له عزل نفسه ولو في حياة الموصي اي لان ذلك كناية بعض منافع لا بعد لها اي
 بعد الموت والقبول فلا عزل له بعدها وظاهره وقع قبول قبل الموت او بعده ونص
 في المدونة على الاول واشهب على الثاني قال وسواء قبل القضا او جاسمه ما يدل على
 ذلك من بيع او شرا ونحوها ابن عبد السلام وقال بعضهم لا فرق بين قبوله بعده
 الموت او قبله ان له الرد وان ابي القبول بعد الموت فلا قبول له بعد هذا هو
 بين وهو بعد ايات كاجني وبض عليه اشهب وابن عبدوس وان اراد الرجوع وراي
 القاضي ان رده كان حكمه حكم مقدم القاضي لاحكم وصي الميت والقول له في قدر
 النفقة يعني ان الوصي اذا انا رعه الصغير في قدر النفقة فان القول في ذلك
 قول الوصي لانه أمين وقبلة في المدونة بقيد من اهلها هنا ان يكون الصغير
 في حجره ولم يات بسرف وظاهرهما في زكاة الفطر انه لا يشترط كونه في حضانتهم ولكن
 الاكثر على اشتراطه الا ما استحسنه الحنفي ان الام اذا كانت محتاجة صغيرة ويظهر على
 الولد النعمة والخير ان الوصي يصدق وان لم يكونوا في حجره وظاهر قوله هنا ان
 القول قول الوصي من غير يمين وليس كذلك بل الذي نص عليه مالك وابن القاسم
 وغيرهما انه لا بد من يمينه واختلف اذا اراد ان يجيب اقل ما يمكن ويسقط الزايد
 ولا خلاف هل له ذلك وهو قول ابي عمران او لا بد من يمينه اذا قد يمكن اقل مما حسب
 وهو قول القاضي عياض وهو الظاهر عندي لاني تاريخ الموت ودفع ماله بعد
 بلوغه يعني فان وقع قبل اعمام في تاريخ الموت بان قال الوصي للموصي من ذمات
 مثلا سنة وقال الصبي بل سنة اشهر فان القول قول الصبي لان هذا وان كان يرجع
 الي تكثير النفقة وتقليلها الا ان ايمان الميت لم يتناول الزمان الذي وقع النزاع
 فيه وقوله ودفع ماله الي احزه يشير به الي ان الصغير اذا ابلغ ورشده ثم قام بطلب
 من الوصي ماله قبله فقال له قد دفعته اليك بعد بلوغك ورشدك فان القول
 قول الصبي خلا فالعبد الملك واستدل مالك في المدونة للاول بقوله تعالى فاذا
 دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وفيهم ان الامر بالاشهاد لبلا بعزموا وقال عبد
 الملك لبلا يتوجه اليهم وهو محتمل ولكن الاول هو المتهور الا ان ابن المواز حكى عن
 مالك ان ذلك مقتضى ما اذا لم تطل المدة كعشرين او ثلاثين سنة فيموت معه فيها

ولا يطلبونه ولا يسألونه عن شيء ثم يطلبونه فاما لم عليه الميراث بن رشد وهو ظاهر
 قسمة العقبية قال وقال ابن زب اذا قام بعد عشرين او ثمان سنين لم يكن له عليه
 الا الميراث بن عبد السلام ومال ابن رشد الى القول الاول الشيخ وينبغي ان ينظر في ذلك
 لغز ابن الاحوال فان ذلك يختلف والله تعالى اعلم **باب ما يخرج**
 من تركه الميت حق تعلق بعينه كالمهر ونحوه ثم موت تجميعه بالمعروف ثم تقضي ديونه
 ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم الباقي لوارثه **شرح** يعني ان اول ما يبذل من تركه الميت بحق
 تعين عليه قضاؤه كالتشي المهر ونحوه ويليه العبد اذا اجني لانه من هوون بجنايته ثم موت
 التجميع كالغسيل والتكفين والجلد والاقتبال بالمعروف ثم تقضي ديونه اذا تثبت بطريقها
 الشرعي ثم بعد ذلك يخرج وصاياه ان كان اوصي بشيء من ثلث الفاضل من المال ثم ما بقي بعد
 اخراج الوصايا لاهل الميراث قال في المقدمات ولا ميراث الا بعد الدين والوصية
 فاذا مات المتوفى اخذ من تركته الحقوق المعينة ثم ما يلزم في نفسه واقبارة ثم
 الدين على مراتبها ثم يخرج من الثلث الوصايا وما في معناها على مراتبها ويكون الباقي
 ميراثا بين الورثة وفي الكافي في باب الوصايا بعد ان ذكر احواله بعض الورثة ورد
 بعضهم ما زاد على الثلث قال وذلك بعد كفته وموته فخرج ودفعه بالمعروف شيئا
 متوسطا وبعد قضاؤه ايضا لانه لا ميراث ولا وصية الا بعد اداء الدين
 فان اقصى دينه اخذ ثلثه في وصيته اذا اوصي به ثم يكون ما بقي بعد ذلك لورثته
 على مراتبهم في كتاب الله عز وجل ولما ذكر الوارثات راى اصحاب الغرض والمصلحة
 فقال **من** من دي النصف الزوج وبنت وبنت ابن ان لم تكن بنت واخت شقيقة او
 لاب ان لم تكن شقيقة **شرح** يعني ان اصحاب النصف من الورثة خمسة الزوج يريد ان لم
 يكن لنا ولد ويولد عليه ما ياتي حيث قال والربع الزوج يعرض اي فان لم يكن فرع
 فله النصف كما هنا لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ان واكم ان لم يكن لمن ولد وبنت
 الصلب ايضا النصف من غير خلاف وقال تعالى وان كانت واحدة فله النصف والاجماع
 على ان بنت الابن في عدم البنت تخلوها فيكون فرضها النصف ولذا قال ان لم تكن
 بنت والنصف ايضا فرض الاخ الشقيقة لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد
 وله اخت فلها نصف ما ترك واختر للاب تاخذه عند عدم الشقيقة ولذا قال
 ان لم تكن شقيقة **من** وعصب كلاخ يساويها والجد **شرح** يعني ان جميع من تقدم من النساء
 الثلاث ذكرا كل واحدة صنف يفرض لنا النصف انما ذلك اذا لم يكن في درجاتها
 اخ فاما اذا كانت معها اخ يساويها فانها تكون معه عصبه فياخذ ان المال وما
 فضل منه عن ذوي العزوف فيكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولعل مرادة بالاخ
 الجنس ليشمل المتعدد واختر بقوله في درجاتها مما لو كان اسفل منها فان الحكم
 لا يكون كذلك ولو كان الذكر اعلى رجة منها جبرها كما سياتي وقوله والجد اي انه
 ايضا يعصبه وسياقي انه له ثلاثة احوال الا انه لا يعصب غير الاحوات ولله الواحدة
 الى اخر المسئلة الثانية لكان احسن **من** والاخرين الاوليان **شرح** المراد بالآخرين

الاخوة الشقيقة والتي للاب والاوليان البنت وبنت الابن والمعنى ان البنت وبنت
 الابن كل منهما يعصب ما معها من اخوة شقيقة اولاد فتأخذ ما فضل عنها قال في الرسالة
 والاحوات مع البنات كالعصبة لمن يرث ما فضل عنهن ولا يرث من معهن **ش** ولتعد
 الثلثان **ش** يعني ان كل واحدة من البنت وبنت الابن او من بعدهما من الاخوة الشقيقة
 او التي للاب اذا كان معها اخوة فصاعدا وهو مرادة بتعدد ههنا يكون فرضها او
 فرضهن الثلثين قال الله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن
 نسا فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وقال الله تعالى في اخوة السورة فان كانت اثنتين فلها
 الثلثان مما ترك وبنت الابن منزلة في ذلك منزلة البنت في عدمها وكذلك الاخوة للاب
 في عدم الشقيقة **ش** وللتأني مع الاولى السدس وان كثرت **ش** يعني ان لبنت الابن وهي
 المراد بالتأني مع البنت وهي المراد بالاولي السدس كانت واحدة او اكثر وقد جاء الحديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس مع البنت نكلة الثلثين روي البخاري اهـ
 بالذاتي ابن شريحيل قال سئل ابو موسى عن بنت وبنت ابن واخوة فقال للبنت النصف
 وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وايتيان مسعود فسيلا بن مسعود و
 يقول ابو موسى فقال لقد ضللت اذا وما انا من المهتدين لا قضين فيها بما قضى النبي
 صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وللبنت الابن السدس نكلة الثلثين وما بقي فلاخت
 فاتيها ابو موسى فاضراة فقال لا تسالوني ما دام هذا الجبر فيكم وحكم الاخوة للاب مع الشقيقة
 حكم بنت الابن مع البنت في انها تأخذ السدس تمام الثلثين كما سيذكر **ش** وجبها بن
 فوقها وبنتان فوقها الا لابن في درجتها مطلقا واسفل يعصب **ش** يعني ان بنت الابن
 تجبها عن السدس المذكورين فوقها اي اقرب منها لميت بدرجته وكذلك تجبها بنتان
 يريدا وبنت ابن فوقها ثم استثنى من ذلك ما اذا كان معها بن في درجتها واسفل منها
 يريد وقد كانت محجوبة عند الدخول في الثلثين لولا هو فانه يعصبها ويرثان الباقي
 للذكر مثل حظ الانثيين ومراده بالاطلاق سواء كان اخاها او ابن عمها ويجعل ان يريد
 به ان ابن الابن اذا كان في درجتها فسواء حجت بالبنين او لم تجب لان فوقها بنتا واحدة
 فانه يعصبها كما يعصب الابن البنات والاخ الاخوات **ش** واختلاف فالتزم مع الشقيقة
 فالترك ذلك الا انه انما يعصب الاخ **ش** يعني ان للاخت للاب مفرقة او مفرقة مع
 الشقيقة مفرقة او مفرقة ما لبنت الابن مع البنت فيما تقدم اي فتأخذ التي للاب
 مع الشقيقة السدس ولا يرثون عليه لكثرة فحجبها عن ذلك الاخ فوقها واخوتان
 فوقها الا ان بنات الابن يعصب من في درجتهن ومن هو اسفل منهن والاخت للاب كما
 لا يعصبها الا من في درجتها ولا يعصبها ابن اخها لان بن الاخ لا يعصب من في درجته
 فلا يعصب من فوقه وابن الابن وان سفل يعصب من في درجته فما زان يعصب
 من فوقه واي هذا اشار بقوله الا انه انما يعصب الاخ **ش** والربع الذوي بقرع
ش المراد بالقرع الابن وانه سفل والباقي يعصب مع كونه اشترت العبد بما له
 اي مع ماله والمعنى ان الربع فرض اثنين الزوجية مع عدم الولد وسيد كدها ان هذا

يعصب

الكلام والدوج مع الولد او ولد الولد لقوله تعالى فان كان لمن ولد فلکم الدرع مما
 تركن واتفق هنا على ان ولد الولد يجبه اليه الدرع كالولد **م** وزوجة فاكتر **ش**
 يعني وكذلك يكون الدرع لذو جة فاكتر يريد مع عدم الولد وولد الولد ويدل على هذا
 قوله بعده **ف** لثمن لها او لمن يقدع وانما كان لذو جة الدرع مع عدم الولد لقوله تعالى
 ولهن الدرع مما تركن ان لم يكن لهن ولد ولا فرق في ذلك بين ان تكون واحدة او متعددة
 كما اشار اليه بقوله فاكتر **م** والتمز لها او لمن يقدع لاحق **ش** لما اي مفردة ولهن اي ان
 يقدعن والكلام في قوله يقدع كما تقدم لفظا ومعنى والمداد ان الثمن للزوجة الواحدة
 او للزوجات مع الولد او ولد الولد لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الثمن ولا فرق
 بين ان يكون منها او من غيرها ولا يجبه الا من رزنا لعدم لحاقه بالاب ولذا قيد الابن
 الحاسب بكونه لاحقا به نعم ولد الذنا يجب الدوج من النصف الي الدرع للحاقه بالام **م**
 والثلثان لذي النصف ان يقدع **ش** هذا تكرار مع قوله فيها تقدم ولقد ههنا
 الثلثان والله تعالى اعلم **م** والثلث لأم وولداها فاكتر وجبها للسدس ولده وان
 سفل واحوان او اختان مطلق **ش** يعني ان الثلث فرض لام مع عدم من يجبه لقوله
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وكذلك يكون فرض الاثنين **م**
 مضاعفا من ولد الام مع عدم الحاسب لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
 في الثلث ثم اشار الى ان الام تجب من الثلث الى السدس بالولد اي ذكرا كان او انثى وبه
 بقوله وان سفل على ان الحجب ليس مخصوصا بولد الصلب بل يجبه به ويولد الولد وان
 بعد وكذلك تجبه الي السدس الاحوان والاختان اي والاخ والاخت واكتفى رحمه الله
 عن ذكر هذا بالاثنين وهذا مذهب الجمهور اعني جميعها بالاثنين من الاخوة وذهب بن
 عباس الى انها لا تجب عن الثلث الى السدس الا بثلاثة مضاعفا لقوله تعالى فان
 كان له اخوة فلامه السدس واجتج على عثمان بن الاحوص لبيبا اخوة فقال له عثمان
 جميعها فومك يا غلام وقوله مطلقا اي اشقيا ولاب اولام او مختلفين ووقع في
 الغيبة في مجوسي تزوج بنته فاولدها ولد من ثم اسلمت مع ولديها ثم مات احد الولد
 ان للام السدس لان الميت ترك امه وهي اخته او ترك اخاه فتجب الام نفسها من
 الثلث الى السدس ووافق بن عباس في زوج وام واخ واخت لام ان للزوج النصف
 وللأم السدس ولكل من الاخ والاخت للام السدس ولو كان للام الثلث لعالت والاجماع
 على ان هذه العريضة لا تقول **م** ولما تلت الباقي في زوج او زوجة وابوين **ش** قد
 تقدم رحمه الله تعالى ان للام حالتين تترك في واحدة الثلث وفي الاخرى السدس وبه
 بهذا الكلام على ان لها حالة ثالثة تترك فيها ثلث الفاضل واشار الى ان ذلك في
 مسيلتين في زوج وابوين للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال
 وما بقي وهو الثلث للاب وفي زوجة وابوين للزوجة الدرع وللأم ثلث الباقي وهو
 ربع جميع المال وما بقي وهو النصف للاب وهاتان المسيلتان تسميان العراوين
 لشهرتهما وما ذكره فهو مذهب الجمهور وروي بن عباس ان لها الثلث من راس المال

التثنية في مجوسي تزوج بنته فاولدها ولد من ثم اسلمت مع ولديها ثم مات احد الولد
 ان للام السدس لان الميت ترك امه وهي اخته او ترك اخاه فتجب الام نفسها من
 الثلث الى السدس ووافق بن عباس في زوج وام واخ واخت لام ان للزوج النصف
 وللأم السدس ولكل من الاخ والاخت للام السدس ولو كان للام الثلث لعالت والاجماع
 على ان هذه العريضة لا تقول **م** ولما تلت الباقي في زوج او زوجة وابوين **ش** قد

لعموم قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وحملها الجمهور على ما اذا
الفرد اميرائه والا ادى الى مخالفة القواعد لانها اذا احدثت مع الزوج الثلث من راس
المال تكون قد احدثت مثل الاب وليس كذلك نظيران يكون ذكر وانثى يدلان بحجة واحدة
تأخذ الا اني مثله مرتين **ص** والسدس الواحد من ولد الام مطلقا وسقط بابت وبابنه
وبنت وان سقطت واب وجد **ص** لاختلاف ان للاخ للام السدس ومراعاة بالاطلاق اي سواء
كان ذكرا وانثى ويسقط بالابن ذكرا وانثى وبابن الابن والابن ابنا رتبة له وبابنه
وقوله وبنت اي وبنت ابن ولذا قال وان سقطت ويسقط ايضا بالاب والجد وان
علا وحاصله انه لا يرث مع واحد من عمودي النسب لقوله تعالى وان كان رجل يورث ثلاثة
او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والكلالة قال الارزوقي وغيره هي
العزبة التي لا ولد فيها ولا والد واجمعوا على ان المراد هنا بالاخ والاخت من
كان للام وصريح بذلك في فزاة ابن مسعود **ص** والاب والام مع ولد وان سقطت بابت
السدس ايضا يكون فرضا من كل واحد من الابوين مع الولد او ولد الولد ولهذا قال
وان سقطت وانما كان فرضهما ذلك لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان
كان له ولد **ص** والحدبة فاكتر **ص** يعني يكون للحدبة السدس وسوا الفردت او تعددت والبيه
اشار الى بقوله فاكتر وهن في السدس سوا **ص** واسقطها الام مطلقا **ص** يعني ان الحدبة
مطلقا اي سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب فموتة او بعيدة تسقط مع وجود الام
ص والاب الحدبة من جهة **ص** يعني وكذا ذلك يسقط الاب الحدبة اذا كانت من جهة
لان كل من يورث بغيره لا يرث مع وجوده الا الاخوة للام **ص** والعزبة من جهة الام البعد
من جهة الاب والاشتركي **ص** اما كانت العزبة من جهة الام او من جهة الاب من النعمان
من قبل الاب من جهة ابنتها التي ورد فيها النصف وهي التي ورثها اعمرو بن بكر واما التي
للأب فانما الحقة بغيرها فصارت التي للام او لغيرها وتورث النصف فيها فلو كانت
التي للاب اقرب او هي متساويان فلا حجب وتترك في السدس واي هذا اشار به
بقوله والاشتركي **ص** واحد فرض الحدبة غير المدي باني **ص** يعني والسدس ايضا يكون
احد فرض الحدبة واخر بقوله غير المدي باني من الحدبة للام فانه لا يورث شيئا عند
ص وله مع الاخوة والاحوات الاشقاء والاب الحبر من الثلث او المقاسمة وعادة الشقيق
بغيره ترجع كالسقيقة عا لما لم يكن جده **ص** اعلم ان الحدبة ثلاثة احوال حال يرث فيها
السدس وهي التي قد تم وحال يكون له فيها الفضل من ثلاثة اشياء السدس او الثلث
الباقي او المقاسمة وسواء حال يكون له فيها الفضل من اثنين الثلث او المقاسمة
والكلام الان فيه فقوله وله مع الاخوة والاحوات الاشقاء والاب يريد ان لم يكن معهم
ذو فرض ولا فرض في ذلك بين ان يكون الاخوة كلهم ذكورا واناثا او بعضهم ذكورا
وبعضهم اناثا وبعد قوله الحبر الي الفضل من الامر في مقام اخا واحدا او اثنين
او ثلاث احوال فان كان اخوانا او اربع اخوات استوت المقاسمة مع الثلث فان زاد
الاخوة عن اثنين والاحوات عن اربع لم ينقص عن الثلث واذا كانت المقاسمة له

افضل فانه بقدر رقيها احا وقوله وعاد الشقيق بغيره يريد ان الشقيق اذا له
قاسم الجدة عادة بالاحوة الذي للاب ليمح الجدة كثرة الميراث فاذا اخذ الجدة حصته
رجع الشقيق وكذلك الشقيقة على الذي للاب بما كان لها ولم يكن جده فان كان شقيق
او اكثر فلا شيء للاحوة للاب وان كانت شقيقة او شقيقتان اخذت الواحدة النصف
والاثنان الثلثين وما بقي فهو للاحوة للاب ثم اشار الى الحال الاحزب وهي ما يكون الجدة
فيها الافضل من ثلاثة اشياء فقال له مع ذلك مرفوعا السدس او ثلث الباقي او
المقاسمة **ش** يريد به اذا كان مع الجدة والاحوة ذو فرض فان له بعد ان ياخذ صاحب
الفرض نصيبه الافضل من ثلاثة اشياء السدس من راس المال او ثلث الفاضل عن
صاحب الفرض او المقاسم فيقدر احا فقد تكون المقاسمة افضل له كما لو ترك المتوفي
جدة واحا واحا والختين او ثلاث اخوات او اربعاً ويجوز لك مع الجدة وقد يكون
ثلث ما بقي خيرا له من المقاسمة ومن السدس كما لو زاد عدد الاحوة المذكور على اثنين
او الاناث على اربع وقد يستوي المقاسمة وسدس راس المال كما لو كان مع الجدة زوج
او بنت وزاد عدد الاحوة على اثنين او عدلتهما اربع اخوات او اخ واختان استوي
ثلث ما بقي وسدس راس المال والصغير المثنى راجع الى صنف الاحوة في الاخوات **ص** ولا
يعرض لاخت معه الا في الاكدرية والعزاد زوج وجد وام واخت شقيقة اولاب له
فيعرض لها وله ثم يقاسمها **ش** يعني ان الاخت لا يعرض لها مع الجدة الا في مسيلة واحدة
وهي ما اذا ماتت المرأة وترك زوجا واما واختا شقيقة اولاب وجد او اصلها من
للزوج النصف وللأم الثلث وللمجد السدس ثم يعال للاخت بالنصف فتكون المسئلة
يعولها من تسعة واما اعيل لها بالنصف هنا لعدم من يحجبها عنه ولا نهالو شاركت الجدة
لنقص عن السدس وهو لا ينقص عنه فاذا فرض لنا وللمجد جمعا ذلك ثم اقسماه للمذكر
مثل حظ الانثيين والى هذا اشار بقوله فيعرض لنا وله ثم يقاسمها وقد علمت ان
الحاصل لما اربعة اسهم من تسعة واربعة على ثلاثة لا تقسم ولا توافق فيضرب ثلاثة
عدد الروس المنكوسة في تسعة يكون سبعة وعشرين للزوج ثلاثة مضروبة في ثلاثة
بثلاثة وللأم اثنتان مضروبان في ثلاثة بسبعة وللمجد وبلاخت اربعة مضروبة
في ثلاثة باثني عشر تاحد الاخت منها ثلثها وهو اربعة وباحد الجدة ثلثها وهو
ثمانية واختلفت سميت هذه المسئلة الاكدرية فقيل لتكدر اصل ربي فيها اذ
اصله عدم العرض لنا وعدم العول لنا معه وقيل لان رجلا فرضيا يسمى اكدره
ويقال من بني اكدر راسا عنها عبد الملك بن مروان وهو حليفة فاحظا قنبر قاسم
خطاؤه وقال عليك اكدر وقيل ان عبد الملك هو الذي سأل عنها وقيل لكثرة
اقوال الصحابة وتكدرها فيها وقيل لان امرأة من اكدر ماتت وخلقت من ذكر فنب
ذلك اليها وسميها مالك العزاقيل من عزة العرس لانها لا تسب مسايل الجدة وقيل
من العزور لان الجدة عودها بسكونه عليها حتى فرض لنا النصف ثم عادة فقاسمها **ص**
وان كان محلها اخ للاب ومعه احوة لام سقط **ش** يعني فان كانت العريضة المذكورة له

و اما خود را به آنچه بدیدید
معصوم را مخالذ که در مشورت
الانتم نیز بر شورش را کشته

وقال ان الاشقاء قد اثنى فاذ احب الجد بن الام بقي للاشقاء سهم من قبل الاب فيرتوث
 مع الجد ومنهم من جعل الثلث كله للجد وحنتم ما تقدم وهو ان الجد يقول لهم لولا حضوركم
 يكن لكم شئ الجدي وتأول بعضهم مسئلة الموطا على ذلك وتأول ذلك غير ايضا قال وهو
 قول مالك **مر** واستقطه ايضا الشقيقة التي كالعاصب لبنت او بنت ابن فاكتر **ش** يريد ان
 الاخت الشقيقة التي كالعصبة تسقط الاخ للاب اي تحجب عن الميراث لانها تزيد عليه
 بولاية الام بعد ان ثار لته في القرب من الميت من جهة الاب فاما لما معه حينئذ حال الاخ
 المتفق فوجب ان تحجب كالحجب الشقيق وذلك اذا عصب البنت وبنت الابن واحدة فآثر
 وكذلك الابن وابنه وهو طاهر **مر** ثم يؤولها ثم العلم الشقيق ثم للاب ثم عم الجد الاقرب فالأخت
 وان غير شقيق وقدم مع التساوي الشقيق مطلقا **ش** الصبي الممتن راجع الى الاخ الشقيق
 والذي للاب والمعنى ان ابن الاخ شقيقا كان اولاب يكون عند عدم الحاصب عاصبا ياخذ
 جميع المال ان انفرد والباقي بعد ذوي العزوف ثم التزم كذلك شقيقا اولاب ثم عم الجد
 الاقرب فالأخت ولو كان غير شقيق وهذا صابط على ان الاقرب يسقط الا بعد ولو غير
 شقيق فالأخت للاب تحجب ابن الاخ الشقيق لانه اقرب منه بدرجة وابن الاخ للاب تحجب
 عم الشقيق وكذلك عم الاب تحجب ابن عم الشقيق ثم على ذلك فان استويا في القرب
 واحدهما شقيق قدم على غير ذلك يقدم الاخ الشقيق على الذي للاب وابن الاخ الشقيق
 على من للاب وكذلك عم وابنه على هذا وهو مراده بالاطلاق **مر** المتفق كما تقدم **ش**
 يعني وكذلك يكون العتق عاصبا يريد عند عدم عاصب النسب فيستغرق المال ان لم
 يكن عنده والا فباخذ ما بقي بعد ذوي العزوف فاما ان كان للميت عاصب من جهة له
 النسب فليس للعتق شئ وقوله كما تقدم في اخذ الجميع والباقي بعد العزوف عند عدم
 الحاصب **مر** ثم بيت المال ولا يرث ولا يدفع لذوي الارحام **ش** يريد فان لم يكن عاصب يرث
 بنسب او ولا في بيت المال وارث على المشهور وهو عاصب ياخذ جميع المال ان انفرد وما بقي
 بعد العزوف وقوله ولا يرث اي لا يرث ما فضل عن ذوي العزوف ومن ائمه وبهذه هذه
 على مذهب من يقول بان الفاضل يرث ائمه ولا يدفع لبيت المال شيئا وقوله ولا يدفع
 لذوي الارحام هذا هو المشهور وقيل يدفع لهم ذلك وهو معتد بما اذا لم يكن الامام عدلا
 وعن بن القاسم يتصدق به الا ان يكون الوالي كعبد العزيز ولما ذكره الاستاذ ابو
 بكر المشهور وهو انه لا يرث على ذوي السهام ولا يدفع لذوي الارحام قال وهذا في زمان
 يكون الامام عدلا فان كان عدلا فيسعى ان يدفع لذوي الارحام ويرد على ذوي السهام
مر ويرث بغرض وعصبة الاب ثم الجد مع بنت وان سقطت كابن عم لا **ش** هذا
 هو الموضع الثالث وهو مجتمع فيه الميراث بالغرض والنصيب وذكر ان ذلك يختص
 بثلاثة اشخاص وهم الاب والجد وابن العم اذا كان الحاخا لام فاما الاب فله ثلاثة
 احوال حال يرث فيها بالنصيب فيأخذ المال اذا انفرد وما بقي بعد ذوي العزوف
 وحالة بالغرض فقط لكونه مع ابني وابنه ونحو ذلك وحال يرث فيها بالجهتين معا
 مثل ان يكون مع البنت او بنت الابن الاثنى من ذلك فصاعدا فيفرض له اولا السدس

ثم ياخذ الباقي بالتعصيب ان بقي شيء واما اما الحد فله ايضا ثلاثة احوال وقد تقدم
حكمه واما ان العلم اذا كان اختلافاً فانه ياخذ بالاحوة الامومة السدس ثم ياخذ
الباقى بالتعصيب واما فضل عن ذوي الفروض الا ان هذا لا يثبت بالفضل والتعصيب
الا باعتبار جهة خلاف الاب والجد اذ يورثان بهما مع اتحاد جهتهما وهي الابوة والجدوة
والله اعلم **ص** وورث ذوو فرضين بالاقوي وان اتفق بالمسلمين كام او بنت اخت **ش** يريدان
الشخص الواحد اذا اجمع له جهتان يورث بكل منهما واحدهما اقوي من الاخر فانه يورث بالاقوي
منهما وسوا التفق ذلك في المسلمين او غيرهم فمثل كون ام اختا ان تزوج المجوسي او المسلم ابنته
جهلا منه بعينها فتقدم منه بنتا وهذه البنت تكون اختا لهما وهي ايضا بنت لها فاذا
ماتت الكبرى بعد موت الرجل ورثتها الصغرى بالنسوة لانها اقوي السنين اذا الاضوة
قد تسقط والنسوة لا تسقط وان ماتت الصغرى اولاً فالكبرى ام واخت لاب فتورث بالامومة
للوجه الذي ذكره **ص** ومال الكفاي الحرامودي للجزية لاهل دينه من كورته **ش** اخذت بالحد
من الجدة فان مالها لستيده ولو كان السيد مسلماً وبالمودي للجزية من المصالح ويريد بقوله
لاهل دينه اي اذا لم يكن له من يرث مالاً ومن في قوله من كورته لبيان الجنس اي يختص به
اهل كورته وهذا الذي ذكره قول ابن القاسم ونقله في البيان عن مالك والمخزومي في المبسوط
وعن ابن القاسم ايضا انه يكون للمسلمين وبه قال ابن تيمية وغيره وحكاية في البيان عن ابن
حبيب وقيل ان كانت الجزية محلة عليهم فلا ولا وعلى جماهم فكانت في ابن رشد وهو
قول ابن القاسم **ص** والاصول اثنتان واربع وثلاث وستة واثنتان عشرة واربعه
وعشرون **ش** اي اصول الفرائض حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف واللام والاصول جمع
اصل واصل التي لغة ما بني عليه ذلك الشيء والمراد به هنا هو العدد الذي يخرج منه سهام
الغريضة ثم ان الاصول تسعة اثنتان وضعفها وهو اربعة وضعفها وهو ثمانية وثلاث
وضعفها وهو ستة وضعفها وهو اثنا عشر وضعفها وهو اربعة وعشرون كما اشار اليه
وكان ينبغي ان يكون الاصول خمسة لان النصف وحده اوهو وما بقي من اثنين والربع
وحده اوهو وما بقي اوهو والنصف من اربعة وهكذا الى اخرها فالثلث والثلثان
مخرجها واحد وهو الثلثة يستوي المخرجان وكذا اما اثنتان فتكون الاصول خمسة
للاكتفاء بالمساوي عن مساوي لكن قد يجمع من هذه الفروض اثنتان فالثلث لا يوجدان
في مقام احدهما فاحتيج من اجل ذلك الى ان يقوم لها عدد يوجدان فيه وهذا كما لو اجمع الثلث
والربع او السدس والربع مع غيرهما من الفروض الداخل مقامه تحت مقام كل واحد منهما او
تحت مقام احدهما ويحتاج من اجل ذلك الى مقام الاثنى عشر لان الثلث والثلثة والربع
من اربعة فلا يجمع الجزان في عدد الا بضع مقام احدهما في مقام الاحد وكذلك السدس
والربع لا يجمعان الا بضع نصف احدهما في كامل الاخر فان كان هناك نصف الثاني
عن مقامه بمقام الربع او السدس ثم الثمن مع الثلث او السدس لا يجمعان في اقل من اربعة
وعشرين لهذا المعنى فكانت الاصول تسعة كما هو وهو مذهب الاكثرين وراى بعضهم
على ذلك اصلين احدين ذكرهما الغزالي وتبعه علي هذا بعض من الف في هذا العلم على

ان

مذهب مالك وهو ثمانية عشر سنة وتلاثون وعمل هذا فتكون الاصول تسعة والعرض
 ان يخرج سهام العزبة صحبة **ص** فالنصف من اثنين **ش** يريد ان كل مسيلة فيها نصف
 وما بقي كزوج واخ وكخوة او نصفان كزوج واخ شقيقة اولاد فاصلها من اثنين **ص**
 والربع من اربعة **ش** اي وكل مسيلة فيها ربع وما بقي كزوج واب اولاد زوج وولد يريد اوقها
 ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ او ربع وثلاث وما بقي كزوج وابوين فاصلها من اربعة
ص والثلث من ثمانية **ش** اي وكذا كل مسيلة فيها ثلث وما بقي كزوج وابن او ثلث ونصف وما
 بقي كزوج وبنت وعاصب فاصلها من ثمانية **ص** والسدس من ستة **ش** اي وكل مسيلة فيها
 سدس وما بقي كام وابن او سدس ونصف وما بقي كام وبنت وعم او سدس وثلاث وما بقي كام وولي
 ام وعم او نصف وثلاث كزوج واخنتين او نصف وثلاث وما بقي كزوج وام وعم فاصلها من
 ستة **ص** والربع والثلاث او السدس من اثني عشر **ش** يعني فان كان في العزبة ربع وثلاث
 كزوج وام واخ او ربع وسدس كزوج وام وابن فان اصلها يكون من اثني عشر يريد وكذلك
 ان كان فيها ربع وثلاث وما بقي كزوج وبنتين وعم او ربع وثلاث وسدس وما بقي كزوج
 واخوين لام وام او ربع وثلاث وسدس كزوج واخنتين شقيقتين اولاد وام **ص** والثلث
 والسدس او الثلث من اربعة وعشرين **ش** يعني فان كان في العزبة ثلث وسدس وما بقي
 كزوج وابن وام او ثلث فاصلها من اربعة وعشرين الا ان هذا العرض الثاني وهو
 اجتماع الثلث مع الثلث لا يوجد لان الثلث انما هو فرض الزوجة او الزوجات مع الولد ومع
 وجود الولد لا يكون ثلث لان الثلث انما هو للاخوة للام اولاد وهي لا تورث مع الولد الا
 السدس والاخوة للام لا يرثون مع وجود الولد لكن قد يقال انما تكلم على اجتماعها بطريق
 العرض والتقدير وقد جمعت في الوصية او يكون اراد بالثلث الحديث لا بقصد الواحد
 لان الثلثين مع الثلث يجمعان كزوج وبنتين واخ او عم **ص** وما لا فرض فيه فاصلها عدد
 عصبتها وضعف للذكر على الانثى **ش** يعني ان المسيلة اذا حلت عن فرض تسمى من الفروض
 المذكورة وكان الوارث فيها متعدد افان كانوا كلهم ذكورا كثر اثنان بثنين او انا ثلثا
 لسنة اعتنق عبدا فاصلها من عدد روس عصبتها وان كانوا ذكورا وانا ثلثا كثنين
 وبنات او اخوة واخوات ضعف للذكر اي فيجعل للذكر مثل حظ الانثيين ومن عدده
 الاناث وضعف المذكور تصح المسيلة فاذا كان الورثة ابنا وابنة من ثلاثة الانثيين
 وابنة من خمسة او اثنتين وابنة من اربعة وان كانوا ابنتين واثنتين من ستة وعلى هذا
 التقدير واما ذكر الصبي المهرور بالحرف مراعاة للفظ ما اي والذي لا فرض او
 واي شيء لا فرض فيه وانما عدا مراعاة للمعنى لان التقدير والعزبة التي لا فرض
 فيها كما تقدم **ص** وان زادت العزوة اعيلت **ش** يعني فان زادت سهام الورثة على
 سهام المسيلة اعيلت اي جعلت العزبة على قدر سهام الورثة فلا يتوصل منهم
 وارث الى حقه الا بقدر حصصه واول من نزل من به العول عمره من الله عنه فقال
 لا اذكر من قدمه الكتاب فاقدمه ولا من اخره فاخذه ولكن قد رايت رأيا
 فان يكن صوابا من الله وان يكن خطأ من عدوه وان يدخل الضرر على جميعهم

وينقص كل واحد من سهمه ويقال ان الذي اشار عليه بذلك العباس رضي الله عنه ولم
 يخالفه احد من الصحابة الا ابن عباس الا انه لم يظهره الا بعد موت عمر وعنده ذلك بات
 ثم كان رجلا مسابا وقال لو ان عمر نظر في قديم الكتاب فقدمه ومن اخره فاحره ساعا
 فريضة قيل له وكيف تضع قال ينظر اسوا الورثة حالا واكثرهم تعبيرا فيدخل عليه الضرير
 فيسقط سهمه ومن سهمه ما زاد على سهام المسئلة ابن بوش وهو على قوله البنات والاخوان
 قال والصواب ما ذهب اليه الجماعة كالمحامية في الدين **ش** قال العايل الستة لسبعة وثلاثين
 وتسعة وعشرة **ش** يريد ان العايل من المسائل ثلاث الستة وهي التي قدم الكلام عليها
 والاثناعشر والاربع والعشرون وسبعة كما بعد هذا فتعول الستة لسبعة كزوج واثنين
 شقيقتين اولاد ولثمانية كزوج وشقيقتين اولاد وام وسبعة كام وتسعة كزوج واثنين
 شقيقتين واثنين لام والعشرة كزوج واثنين شقيقتين اولاد واثنين لام وتسمى هذه
 ام العز ورجل لكثرة السهام العايلة فيها والشرحية لوقوعها في رهن شريح وقضاية فيها ولا
 يمكن ان تعول الى ثمانية فاكثرا لا والميت امرأة فعولنا الى سبعة بمثل سدسها ولثمانية بمثل
 ثلثها ولسبعة بمثل نصفها ولعشرة بمثل ثلثها فينقص من كل سهم بمقدار العول المذكور
ش والاثناعشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر **ش** يعني انها تقول الى ثلاثة
 انواع كل ما فراد فعولنا الى ثلاثة عشر بمثل نصف سدسها يقصر جزءا من ثلاثة عشر
 كزوج واثنين لام واثنين شقيقتين اولاد وعولنا الى خمسة عشر يصير ربعها خمسا كزوج
 وابوين واثنين وعولنا الى سبعة عشر بمثل خمسة اسداس نصفها يصير نصف سدسها
 جزءا من سبعة عشر كزوج واثنين شقيقتين اولاد واثنين لام وسبعة ايام ومنه مسئلة
 الارامل ثلاث زوجات وحدثان واربع اخوات لام وثلاث اخوات لاب وهن سبع عشرة
 امرأة فلو كانت التركة كلها سبعة عشر دينارا اخذت كل واحدة مهنين دينارا ولذا
 تلقى هذه المسئلة في المعايير على هذا الوجه فيقال ما تقول في سبع عشرة امرأة ورثن
 سبعة عشر دينارا اكل واحدة دينارا يغروض **ش** والاربع والعشرون لسبعة
 وعشرين وهي المنبرية زوجة وابنتان وابوان لقول علي صار ثلثها **ش** يريد
 ان الاربع والعشرون انما تقول الى عدد واحد كما قال وانما افرد هذه المسئلة
 بالمثال دون غيرها لان المثال المذكور يحكي عن علي رضي الله عنه والغرض بعثوث
 بها كثيرا وعلل تشبهتها بالمنبرية لجواب علي فيها على المنبر بان ثلثها صار ثلثها ثم مضى
 في خطبته بلا توقف قال الشعبي ما رايت احسب من علي رضي الله تعالى عنه **ش** ورد
 كل صنف انكسر عليه سهامه الى وفقه والاثرك **ش** يجمل ان يكون قوله ورد مبنيا
 للمفعول ويجمل ان يكون مبنيا للفاعل وهو الظاهر يريد عليه قوله بعده وقابل بين
 اثنين وقوله فاخذ احد المتلبيين مرادة انك تزد كل صنف انكسر سهامه عليه
 الى وفقه ان وافق والاثرك واعلم ان السهام تارة تنكسر على صنف وتارة على صنفين
 ففي الاول تنظر بين السهام وعدة الدوس فان توافقت صرحت الجز الذي وافق به
 الصنف سهامه في المسئلة ولو ضربت عدة الدوس في اصل المسئلة حصل المقصود

كاربع بنات واخت المسيلة من ثلاثة للبنات سهمان لا ينقسمان على اربعة عدتهن لكنهما ينقسمان
بالنصف فتضرب وفق الروس وهو اثنان في اصل المسيلة وهو ثلاثة تكون الحاصل ستة للبنات
الاربعة اربعة اسهم وللأخت اثنان وكذا الحكم في العائيلة الا انك تضرب وفق الروس في المسيلة
بعولها وان تبينت الروس مع السهام كبنت وثلاث اخوات شقيقات المسيلة من اثنين للبنات
النصف والنصف الاخر للاخوات وهو مائة لثلاث فتضرب ثلاثة عدتهن في المسيلة وهو اثنان يكون
ستة للبنات ثلاثة ولكل اخت سهم وكذا الحكم العائيلة كما تقدم **مر** وقابل بين اثنين فاحد المثلين
والآخر المثلين وكامل احدهما في وفق الاخران توافقا والا ففي كله ان تبيننا **ش** يعني فان انكسرت
السهام على صنفين فانك تقابل بين كل صنف وسهامه وقوله فاحد المثلين اي فان تماثل
الصنفان فانك تكتفي باحدهما عند الاخر وتضرب المسيلة كما المنكسرة على صنف واحد كام واربع
احوة لأم وستة لاب اصلها من ستة للام سهم ولا ولادها الاربع سهمان لا ينقسمان عليهم لكن يوافق
عدتهن بالنصف وللأخت للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن يوافق عدتهن بالثلث فنصف الاخر
للأم اثنان وثلث الاخرة للاب اثنان فتكتفي باحدهما وتضرب اثنين في اصل المسيلة وهو
ستة يصير الخارج اثني عشر سهما للام سهمان وللأخت للام اربعة وللأخت للاب ستة
وقوله والآخر المثلين يعني فان تداخل الصنفان فانك تكتفي باحدهما كام ومثانية
احوة لأم وستة احوة لاب وهي من ستة ايضا للام سهم وللأخت للام اثمانية سهمان لا ينقسمان
الا انها يوافق عدتهن بالنصف اذ نصفهم اربعة وللأخت للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن
يوافق عدتهن بالثلث فتكفيهم اثنان داخلان في الاربعة فتكتفي بالاربعة وتضربها في المسيلة
وهو ستة يصير الخارج اربعة وعشرين للام اربعة وللأخت للام ثمانية لكل واحد منهم سهم
وللأخت للاب اثنا عشر لكل واحد اثنان وقوله وكامل احدهما في وفق الاخران توافقا يعني
فان توافقا للصنفان فانك تضرب كامل احدهما وفق في الاخر ثم في اصل المسيلة كام و
ثمانية احوة للام وثمانية عشر احوة لاب وهي من ستة للام سهم وللأخت للام وهم ثمانية سهمان
لا ينقسمان عليهم الا انها يوافق عددهم بالنصف وللأخت للاب وهم ثمانية عشر ثلاثة
لا تنقسم عليهم لكن يوافق عدتهن بالثلث فتكفيهم ستة وهي موافقة للاربعة وفق الاخرة
للأم بالنصف فتضرب وفق احدهما في كامل الاخر اثنان في ستة او اربعة في ثلاثة وذلك
اثني عشر ثم تضرب الاثني عشر في اصل المسيلة وهي ستة يكون الحاصل اثنين وسبعين سهما فمن
كان له شيء من اصل المسيلة احده مضروبا في اثني عشر وقوله والا ففي كله ان تبيننا يعني وان
لم يتوافق الصنفان بل تبيننا فانك تضرب كامل احدهما في كل الاخر ثم في اصل المسيلة
كام واربعة احوة للام ست اخوات اصلها من ستة ونقول الى سبعة للام سهم وللأخت للام
سهمان لا ينقسمان عليهم لكن يوافق عددهم بالنصف وللأخت الست اربعة لا تنقسم عليهم الا انها
توافق عددهم بالنصف فوق الاخرة اثنان مباين لوفت الست اخوات وهو ثلاثة فتضرب
كامل احدهما في الاخر وهو اثنان في ثلاثة ستة ثم في اصل المسيلة بعولها وهو سبعة فيكون
الحاصل اثنين واربعين سهما من له شيء من سبعة احده مضروبا في ستة **مر** ثم بين الحاصل والنا
ثم كذلك وضرب في العول ايضا **ش** يعني فان انكسرت السهام على أكثر من صنفين فانك تقابل بين

الحاصل من ضرب الصنفين ومن الصنف الثالث والحاصل انك تضع في الاصناف الثلاثة
كما صنعت في الصنفين بان تنظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة والمباينة فاحصل
بيدك من تلك الاصناف فانظر بينها بالوجود الاربعة وهي المماثلة والمباينة واللاخلة
والموافقة فان تأملت كلها رجعت الى صنف واحد وكذا ان دخل اثنين منها في واحد
وان تماثل منها اثنين او دخل واحد في الاخر رجعت الى صنفين ابن شاس ولو ضم بنا عدد
روس احد الصنفين في عدد الصنف الاخر ثم ما اجمع في اصل المسئلة تحصل المعقود
وصحت المسئلة لكن يطلب الاختصار بغير عدد روس كل صنف مع سهامه ثم ذكر نحو ما تقدم
وقوله وضرب في العول ايضا قد تقدم ببيان فوق هذا **مر** وفي الصنفين اشتراعية
صورة لان كل صنف اما ان يوافق سهامه او يباينه او يوافق احدهما وسائر الاخر ثم كل
اما ان يتداخل او يتوافقا او يتباينا او يتماثل **ش** يعني انه يجمع في الصنفين اذا انكسرت
عليهما سهامهما اشتراعية وذلك لان كل صنف وسهامه اما ان يتوافقا او يتباينا او
يوافق احدهما ويتباين الاخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر فيه نظرا ثانيا وهو اما ان يتماثل
ما حصل من كل واحد من الصنفين او يدخل احدهما في الاخر او يوافقا او يباينه فاذا ضربت ثلثا
في اربعة كان الحاصل اثني عشر صورة وقد تقدم ما يعني عن امثلة ذلك ثم اخذ في تفسير هذه
الانواع فقال **مر** فاللغز اطلاق يعني احدهما الاحدا ولا **ش** المراد بالافنا ان يخرج الاقل من
الاكثر من اثنين او ثلاثا واربع حتى لا يبقى من الاكثر شيء الا افناه الاقل فالاشنان يعنيان
الاربعة في مرتين والستة في ثلاث والثمانية في اربع مرات ولا يشترط في الاقل ان يكون دون
العشر بل يصح ان يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشر **مر** والا فان بقي واحد فبما بين
ش اي وان لم يقع الا فنا ولا بل بقي واحد من الاكثر كالاثنتين مع الخمسة او الاربعة معها
والستة مع السبعة فبما بين **مر** والا فالموافقة بنسبة العود للعدد المعنى **ش** يعني ان
بقي بعد الافنا اكثر من واحد فالموافقة تكون بينهما بنسبة العود للعدد المعنى اي بقي
المعنى اخرا فالاربعة مع العشرة لنسبة العود معها بالنصف وذلك لان الاربعة اذا سلطنا
على العشرة لا تقسمها الا لانه بعد اسقاط الاربعة مرتين لا تقضل اربعة حتى يعني بل الباقي
اشنان فسلطهما على الثانية فتعطينها في اربع مرات فقد حصل الافنا باثنتين ونسبة العود
اليها النصف فتكون الموافقة بين العددين بالنصف والموافقة بين خمسة وعشرة
والستة بالثلث وذلك لاننا اذا سلطنا السبعة عليها بقي ستة لا يمكن اسقاط الستة
منها فتعود بالستة على الستة فتسلطها عليها ولا تعطينها بل بقي منها ثلاثة لا يمكن اسقاط
الستة منها فتعود ايضا بالثلاثة على الستة فتعطينها فتعلم الموافقة بين الستة والخمسة
عشر بنسبة واحد الى الثلاثة وهو الثلث ولا فرق فيما وقع به الافنا ان يكون الواحد
بالنسبة اليه جذاصا ولا ولذا تكون الموافقة بخمسة من احد عشر جسا يقع به الافنا **مر**
ولكل من التركة نسبة خطه من المسئلة **ش** يعني انما اذا قسمت التركة فاجعل لكل واحد من
الورثة منها نسبة خطه من المسئلة فان كان خطه الربع اعطى من التركة ربعها او ثلث
النصف فنصفها او الثلث فثلثها وعلى هذا **مر** او تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة كزوج

وام واخنة من ثمانية للزوج ثلاثة والتركه عثرون فالثلاثة من الثمانية ربع وعن فياخذ
سبعة ونصف **ش** يريد انك بالخيار بين ان تجعل لكل وارث من التركة بسبعة خطه من
المسيلة او تقسم التركة على عدد الاسهام التي تحت منها المسيلة وقوله كزوج الى اخره يعني كزوج
بلا حاج وام كذلك واخنة شقيقة الاولاد واصلاها من ستة ويقول لثمانية للزوج ثلاثة وللأخت
كذلك وللأم سهمان فان كانت التركة عشرين ديناراً مثلاً فاجعل لكل واحد منها بسبعة ماله
من المسيلة وقد علمت ان نسبة الثلاثة التي تخص الزوج من الثمانية اربع وعن فياخذ من
العشرين ربعها ومنها وهو سبعة ونصف كما قال واكتفى رحمه الله بذلك عن ذكر ما يخص الأخت
والأم لو صرحه لان حظ الأخت من المسيلة لحظ الزوج فيكون لها ايضا سبعة ونصف وذلك
ثمة خمسة عشر ونسبة نصيب الأم ولقوسهمان من الثمانية الربع فياخذ ربع العشرين
وهي الخمسة لبا قيمة وان اخذ احداهم عرضاً فاحداهم سهمه وارتد معرفة قيمته فاجعل
المسيلة سهام غير الاخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة **ش** يعني فان اخذ احد الورثة له
الثلاثة عرضاً بنصيبه وارتد ان تعرف قيمة ذلك العرض فاجعل المسيلة سهام
غير الاخذ الى اخره فاذا اخذ ذلك الزوج فاسقط نصيبه واجعل كان المسيلة لم
يكن فيها غير الأم والأخت فاذا قسمت العشرين على سهام الأم والأخت وهي خمسة اسهم غير
سهام الزوج خرج جزا السهم اربعة وقد علمت ان نصيب الزوج ثلاثة فاذا ضربتها في
اربعة كان الخارج له اثني عشر وذلك قيمة العرض وعلى هذا فتكون التركة اثني عشر وثلاثين
وكذلك ان اخذت الأخت العرض واما ان اخذته الأم والمسيلة بحالها فانك تسقطها
وهما اثنتان وتجعل المسيلة ستة اسهم فاذا قسمت عليها العشرين خرج جزا السهم ثلاثة
وثلاث وتجعل للأم ثلاثة وثلاث في اثني عشر وستة وثلاثين وذلك قيمة العرض فتكون التركة
ستة وعشرين وثلاثين **م** فان زاد خمسة لياخذ فزدها على العشرين ثم اقسّم **ش** يعني
فان كانت المسيلة بحالها الا ان الزوج لما اخذ العرض زاد الورثة عليه خمسة من
عنده فانك تقسم الخمسة المضافة الى ما بيد الورثة وهو عثرون فيكون جميع العير خمسة
وعشرين فنقسمها على سهام غير الاخذ وهما الأخت والأم وقد علمت ان سهمها خمسة فيكون
جزا السهم خمسة فيكون للزوج خمسة وعشر واذا اصفتها الى ما بيد الورثة كانت التركة
اربعين وتكون قيمة العرض عشرين وكذا اذا اخذته الأخت ودفع خمسة فان اخذته
الأم ودفعت ذلك فاقسم الخمسة والعشرين على ستة وهي سهام الزوج والأخت يكون جزا السهم
اربعة وسدس فيكون للأم ثمانية وثلاث فاذا اصفتها الى ما بيد الورثة كانت التركة
ثلاثة وثلاثون وثلاثا فان اردنا خمسة على ما يجب للأم كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر
وثلاث ولم يذكر صورة ما اذا اخذ احد الورثة العرض واحد من العشرين خمسة معر في سهم
وكما انك تقي عليها ما ذكره ولا شك ان الزوج ان كان هو الذي اخذ ذلك فان الخمسة عشر البا
من العشرين على سهام الأم والأخت وهي خمسة خرج جزا السهم ثلاثة فيكون للزوج بسبعة فاذا
اصفتها الى ما اخذ الورثة كانت التركة اربعة وعشرين فيكون قيمة العرض اربعة ولا يخط
مما ناب الزوج خمسة وهي التي اخذها من الورثة يكون الباقي قيمة العرض وذلك اربعة وليس

من

المراد هنا بالقيمة ما تساويه في الاسواق عند اهل المعرفة واما المراد بذلك القدر الذي اتفق
 عليه الورثة **ص** وان مات بعض قبل القسمة وورثه الباقيون كثلثة بنين مات اقدمهم او بعض
 كزوج معهم ليس اباهم فكل لعدم **ص** هذا الفصل يعرف عند الفرضيين بالمناحيات يريدون به جنس
 المناحيات لانهم يستعملون هذا اللفظ في العريضة التي مات فيها اثنان فاكثروا احد البعد واحد
 قبل قسم التركة واما قلنا يريدون به الجنس لانه لو اقتصر على صيغة الجمع يخرج عن ذلك العريضة
 التي ليس فيها الامتتان فقط وقلنا واحد البعد واحدا حتران اما لو كان موتهم في فور واحد
 كاللحماء والعرقا وحورهم واحترن بقوله قبل القسمة مما اذا مات الثاني بعدها فانه ليس من هذا الباب
 لان حكم هذا الثاني مستقل بنفسه من غير نظرائه من مات قبله وقوله بعض في الموضعين اي
 بعض الورثة المستحقين لمال الميت الاول والعرض من هذا الفصل ان تصح مسيلة الميت
 الاول من عدد تصح منه عريضة من بعده من ثمان وثلاث فاكثرت حتى يكون كأنها مسيلة تحصل
 فيها انكسار تقديلا للعلل ثم انشأنا الى ان المناحيات ثلاثة انواع الاول ان تكون الورثة ثانيا بقيقة
 الاولين على الوجه الذي ورثوا به الميت الاول كان يموت رجل وامراة وترك ثلثة اولاد ثم يموت
 اقدم قبل قسمته الماله وفي هذا الوجه يفقد بالميت الثاني كعدمه وكان المسيلة لم يقع فيها الامتة
 واحد ومثل هذا النوع ايضا ما اذا كان في الورثة وارث من الاول فقط كما لو ماتت امراة
 عن ثلثة بنين وزوج ليس اباهم ثم مات اقدم البنين فانه بعد كعدمه لان الزوج ياخذ الربع
 كما ياخذ لو كان الثاني حيا وعن هذه النوعين احترن بقوله فكل لعدم واما قدسهما العربة العمل
 فهما ثم انشأنا الى النوع الثالث بقوله **ص** والامح الاولي ثم الثانية فان افسم نصيب الثاني
 على ورثته كابن وبنت مات وترك اخنا وعامصا محتا **ص** يعني وان لم يكن شيء من النوعين
 المذكورين فانك تصح المسيلة الثانية ثم تطرفان كان الذي حصل للميت الثاني منقسما
 على ورثته فقد تم العمل وصحت العريضة الاولى والثانية كمن توفي وترك ابنا وبنتا ثم مات الابن
 وترك اخنا وعامصا فالاولي من ثلثة لابن سهمان مات عنهما وهما منقسمان على عريضة
 ثم اتفق بقدر كسر القيمة في قوله مات تنسبها على ان الميت هو الابن لا البنت والالتفات
 ما نت **ص** والا وفق بين نصيبه وما صحت منه كاستيلته وصر ب وفق الثانية في الاولي
 كابن وابنتين مات احدهما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بنين فنزله شيء من الاولي صر ب له
 في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية في وفق سهام الثاني **ص** اي وان لم يكن نصيب
 الميت الثاني في قسمتها على ورثته فانه يوفق بين نصيبه وما صحت منه مسيلة ثم يضر وفق
 العريضة الثانية في العريضة الاولى ومنه تقع المسيلة ومثل الشيخ رحمه الله بما اذا مات وترك ابنتين
 وابنتين ثم مات احدا لابنتين وذكر القيمة تنسبها على ذلك وترك زوجته وابنته وثلاثة
 بنين فالاولي من ستة لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية ومنها تصح للزوج
 سهم وللأبنة اربعة ولكل ابن ابن سهم فسهام الميت يوافقان فريضة بالصف ووفقها اربعة
 بقدرها في العريضة الاولى وهي ستة يكون الخارج اربعة وعشرين ومنها تصح فنزله شيء من الاولي
 اخذ له مصر وباني وفق الثانية وهو اربعة ومن له شيء من الثانية اخذ له مصر وباني واحد
 وفق سهام الميت الثاني لان نصف السهمين اللذين له واحد وقد علمت ان الابن الحجي كان له من

الاول سهران ياخذها مضر وبين في اربعة و فوق الثانية وذلك ثمانية ولكل ابنة من الاول سهم مضر
 الثاني و فوق الثانية باربعة وللزوجة من الثانية سهم واحدة مضر وباقي واحد وكذا لكل ابن ابن و بنت
 الميت الثاني من فريضة ابها اربعة تاخذها مضر وبقي واحد اربعة مجموع ذلك اربعة وعشرون
م وان لم يتوافر قاصر بما صحت منه ميسلة فيما صحت منه الا ولي يكون احداهما عن ابن و بنت **م**
 يريد وان لم يوافق سهام الميت الثاني فريضة كانت فريضة كصنف بايئة سهامه فنقص سهام
 جميع الفريضة الثانية في جميع سهام الاول فخرج من ذلك صحت الفريضة منه كما لو مات احد الابن
 المذكورين واليهما يعود ضمير التثنية في قوله مات احداهما عن ابن و بنت اي مات وترك ابنا و بنتا
 وقد علمت ان الفريضة الاولى من ستة وهذه من ثلاثة والميت الثاني من الاول سهران وهما ميانان
 لفريضة فنقص ثلثه مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الاول وذلك ثمانية عشر ومنها تصح
 لابن ابي من الاول سهران ياخذها مضر و بنت في ثلاثة وستة ولكل واحدة من البنين في المسئلة
 الاول سهم واحدة مضر وباقي ثلاثة ثلثة ولابن من الثانية سهران مضر وباقي في سهام الميت من
 الفريضة الاولى وهما اثنان وذلك اربعة و للبنيت سهم من الثانية مضر وبقي اثنان سهام الميت
 من الفريضة الاولى فتاخذ اثنان ومجموع ذلك ثمانية عشر وهذا كله حيث كانت التركة عقارا
 او عرضا موقوما واما ان كانت عينا او عرضا متلبا فلا ويقسم ما حصل للميت الثاني على فريضة
 ومثل هذا العمل السابق ما اذا مات ثالث من ورثة الميت الاول او من ورثة الميت الثاني في
 واربع وخامس وضاعدا **م** وان اقرا احد الورثة فقط بوارث فله ما نقصه الاقرار بفعل
 فريضة الانكار ثم الاقرار ثم انظر ما بينهما من داخل و تباين و توافق **م** يعني ان الورثة اذا
 كانوا اكثر من واحد فواحدهم بوارث يريد وان لم يثبت ذلك لعدم عدالة الكفر او لعدم
 بلوغ النصاب فان المقر لم يعط الا من المقر على ما اوجبه الاقرار واليه اشار بقوله فله ما
 ما نقصه الاقرار اي فله المقر من حصة المقر ما نقصه الاقرار واخر بقوله فقط مما لو
 اقرا اثنان من الورثة فضا عدا كما سيذكر ثم ان راي ان طريقة العمل في الاقرار ان يقل
 فريضة الاقرار ثم فريضة الانكار ثم تنظر ما بينهما من داخل و تباين وتوافق ثم تقسم على الانكار
 ثم على الاقرار فزاد على فريضة الاقرار وهو المقر له فان تدخلت الشفقت بالاكبر وان توافقا
 صحت الوفاق في الكل وان تباينت صحت الكامل في الكامل ولم يذكر خاذا انما تلتك الظهور
 ذلك وهو ان يلتقي باحدهما عن الاخرى ثم شرع في امثلة الالوان التي ذكر فقال **م** الاول
 والثاني في شقيقتين معاصب اقدت واحدة شقيقة او شقيق **م** يريد بالاولى التداخل وهو ان تقره
 احدي الشقيقتين باحت شقيقة ويكذبها بقية الورثة وقد علمت ان فريضة الانكار من
 ثلاثة ومنها تصح وفريضة الاقرار ايضا من ثلاثة لكن لا تنفع الا من شعبة لانكار السهم على
 الاحوات الثلاثة فنقص ثلثه عدد روهين في اصل الفريضة وهي ثلاثة فخرج من ذلك
 شعبة والتلاثة داخل في الشعبة لانها ثلثها ويقع الاقرار بها ولا من غير عود فنكتفي بالشعبة
 ونقسم على الانكار يكون لكل بنت ثلاثة وللعاصب ثلاثة وعلى الاقرار لكل سهران و بنت
 ثلاثة وللعاصب ثلاثة فالاصل بيد المقر على ما اوجبه الاقرار سهم واحد وقد دفع المقر
 لما يريد بالثاني التباين وهو الفرض بحاله الا ان احدي الشقيقتين اقدت باخ شقيق وعلى هذا فاقض

قوله او شقيق تفصيلية فسيلة الانكار ايضا من ثلاثة ومسيلة الاقدار من اربعة فتصير
 ثلاثة في اربعة يكون الخارج اثني عشر للمعزة في الانكار اربعة وفي الاقدار ثلاثة فتدفع الزائد على
 مسيلة الاقدار وهو سهم واحد للمعزله **ص** والثالث كابتين وابن اقدار **ش** الثالث هو
 الموافق وقوله وان اقدار ابن اقدار ابن باين وكذا به الابنتان ففرضية الانكار من اربعة والاقدار
 من ستة متفقين بالاضاف فتضرب نصف احدهما في الاخر يكون الخارج اثني عشر يقسم على الانكار
 يكون لابن ستة ولكل بنت ثلاثة وعلى الاقدار يكون لابن اربعة فالق صل بيده سهمان
 يدفعهما للمعزله ولما دفع من اقدار احد الورثة شرع فيما اذا اراد المعز منهن على الواحد فقال
ص وان اقدار ابن بنت وبنت باين فالانكار من ثلاثة واقدار من اربعة وهي من خمسة فتضرب
 اربعة في خمسة ثم في ثلاثة بيد الابن عشرة وهي ثمانية **ش** يعني ان المقداد اربعة د وبقدر
 المقداد باين وبنت اقدار ابن بنت اي وكذا بنته اخته واقدرت هي باين يريدها وكذا باين اخوها
 فسيلة الانكار من ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم واحد واقدار الابن من اربعة والبيد اثني عشر وقوله
 واقدار اي الابن من اربعة لان الورثة على اقدار ابن وابنتان فلابن سهمان ولكل بنت سهم
 وقوله وهي من خمسة اي واقدارها هي اي البنت من خمسة وذلك لان الورثة على اقدارها ابنك وبنت
 لكاسهم ولكل ابن سهمان فتضرب فرضية اقدار الابن وهي اربعة في فرضية اقدارها وهي
 خمسة يكون الخارج من ذلك عشرين ثم تضربها في ثلاثة وذلك لتكون فان اقسماها على الانكار
 يكون لابن اربعون وللبنت عشرون وعلى اقدار الابن يكون له ثلاثون والفاصل مع عشرة
 يدفعها للمعزله وعلى اقدار البنت يكون لكل ذكر اربعة وعشرون وللبنت اثني عشر والفاصل
 بيدها ثمانية تدفعها للمعزله **ص** وان اقدار زوجة حامل واحد اخويها ولدت حيا فالانكار
 من ثمانية كل اقدار وفرضية الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية **ش** يريد ان من مات وترك
 زوجة حاملا واخوين فاقدت المرأة هي واحد الاخوين انها ولدت ابنا حيا وانكار الاخ
 ذلك ففرضية الانكار اصلها من اربعة وتصح من ثمانية للزوج سهمان ولكل اخ ثلاثة وفرضية
 الاقدار من ثمانية منها تصح لان للزوجة الثمن وهو سهم واحد وفرضية ذلك وهو سبعة لابن المعزله
 ولاشي للاخوين ثم مات الابن المعزله وترك امه وعميه فرضية من ثلاثة للام الثلث له
 وللعمين ما بقي فسيما لا تقسم على فرضية ولاصوتها فتضرب ثلاثة في ثمانية اربعة وعشرين
 للزوجة على فسيمة الانكار ستة ولكل اخ تسعة وعلى المعزلة زوجة من الاولى ثلاثة وللان ما بقي
 ولاشي للاخوين كما سبق وللان احد وعشرون مات عنها وترك امه وعميه فلامه منها سبعة
 ولكل عم سبعة فقد نقص المقد من الاخوين سهمان فبقي لهما للام وهذه المسيلة سبل اربع غيرها قارب
 بانها تقسم من اربعة وعشرين ثم ذكر ما تقدم **ص** وان اوصي بشايع كدبع او جز من احد عشر اخذ
 مخرج الوصية ثم ان القسم الباقي على الفرضية كابتين واوصي بالثلث فواضح **ش** ابي جز شايع
 كدبع او ثلث او نصف واجاز ذلك الورثة واخرز به مما اذا اوصي بشي متميز فانه لا عمل فيه
 وقوله او جز من احد عشر يريدها ومن اثني عشر او ثلاثة عشر او اقل او اكثر وبنته ثمه اه
 علم انه لا فرق بين الجزء الاصم وغيره فتعمل الفرضية اولاه ثم تظلم مقام جز الوصية الدرع من
 اربعة والثلث من ثلاثة والنصف من اثنين وعلى ذلك ثم يخرج الجزء الموصي به وينظر الباقي

اشه

فان انقسم كان اوصي بالثلث فقد علمت ان يخرج الفريضة والوصية من مخرج الوصية كما لو مات
 وترك ابنتين وقد كان اوصي بالثلث فقد علمت ان يخرج الفريضة من اثنتين ويخرج الوصية من ثلاثة
 فتكتفي بالثلاثة ومنها تقع القسمة ولما كان هذا اظاهر اجليا اشار اليه بقوله موافق **مر** والاوافق بين
 الباقي والمسيلة وضرب الوفاق في مخرج الوصية كاربعة اولاد **ش** يعني وان لم ينقسم الباقي على الفريضة
 فانك توافق بين الباقي وبين المسيلة فان وافق ضربت وفق المسيلة في مخرج الوصية ومثاله ما ذكره وهو اذا
 مات وترك اربعة اولاد يريدون ان اوصي بالثلث وسلك عنه لدلالة ما تقدم عليه وقد علمت ان يخرج الوصية
 من ثلاثة للموصي له سهم ويبقى سهمان على اربعة لا ينقسمان عليهم لكن يوافقان عدد دروسهم بالنصف
 فنضرب اثنين وفق المسيلة في ثلاثة فنخرج الوصية يكون ذلك ستة فنلزم من الوصية اخذ
 مضر وباقي وفق المسيلة ومن لم يبق من الفريضة اخذ مضر وباقي وفقها للموصي له من مخرج الوصية
 سهم مضر وبقي وفق المسيلة وهو اثنتان باثنتين وللاولاد الاربعة من الفريضة اثنتان مضر وبان
 في وفقها باربعة **مر** والا فكلها ثلاثة **ش** يعني فان لم توافق فانك تضرب كامل المسيلة في
 مخرج الوصية ومنه تعبر ثم تقول من كان له شيء من الوصية اخذ مضر وباقي كامل المسيلة ومن لم يكن
 من المسيلة اخذ مضر وباقي كامل السهام مثلا ان ترك ثلاثة اولاد كما قال يريد اوصي بالثلث
 فنخرج الوصية من ثلاثة للموصي له سهم وسهمان للثلاثة الاولاد لا تنقسم عليهم ولا توافق عدد دروسهم
 ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها تقع القسمة على ما تقدم **مر** وان اوصي بسدس وسبع ضربت ستة في ستة ثم في
 اصل المسيلة او وفقها **ش** قوله ثم في اصل المسيلة يريد اذا لم يوافق الباقي بعد اخراج الوصية
 سهام الفريضة على ما استحق عليه مثال ذلك ان يكون له اربعة اولاد وقد كان اوصي بسدس
 ما له وسبعة لمعددا ومعدده وانما ضرب مقام السدس وهو ستة في مقام السبع وهو سبعة لثباتها
 وقد علمت ان الحاصل من ضرب الستة في السبعة اثنتان واربعون فاذا اخذت سدسها وهو سبعة
 وسبعها وهو ستة تكون ذلك ثلاثة عشر ويصير الباقي تسعة وعشرين وهي لا تنقسم على اربعة سهام
 الفريضة ولا توافقها فنضرب اربعة في اثنين واربعين يكون الحاصل من ذلك مائة وثمانية
 وستين وهذا معنى قوله ضربت ستة في ستة ثم في اصل المسيلة فنلزم من اثنتين واربعين
 اخذ مضر وباقي اربعة ومن لم يبق من اربعة اخذ مضر وباقي تسعة وعشرين فان كان الموصي له
 معددا نظرت الى السهام الحاصلة لم من مخرج الوصية هل تنقسم عليهم ولا ويتقديرون ان لا
 تنقسم هل توافق دروسهم ام لا ويكون كصنف انقسمت عليهم سهامه وقوله او وفقها يريد ان ما
 ذكر من ان الباقي يضرب في اصل المسيلة شروط بان يكون مباينا لما كما تقدم فاما ان كان بينهما
 موافقة فانك تضرب وفق احداهما في كامل الاخر **مر** ولا يربط ملاعن وملاعنة وتواماها شقيقان
ش لما فرغ من ذلك الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل معهم باقرار او وصية شرعية في ذلك
 لا يربط ويدل على ذلك هذه المسيلة وهي عدم ارث الملاعن والملاعنة فاما بالنسبة الى ما بين الملاعن
 فلا يقطع بسبب الارث وهو قيام الزوجية او ما في حكمها بينهما وكذا بالنسبة الى ما بين الملاعن
 وابن الملاعنة الذي لا عنها فيه لا يقطع السبب بينهما واما بين الولد وبين امه فلا ارث باق
 فترث منه الثلث او السدس موصى بها في كتاب الله تعالى ويرثه اخوته لأمه ولو كانوا اولاد الملاعن لان
 اخوة الابوة قد انقطع بينهم سبب اللعان فاخوة الامومة قائمة وقوله وتواماها شقيقان يريدان

الملاعة اذا جات بولد في رطب واحد فانها يتوارثان على اسمها اخوة لام واب واسلمت لهما بعضهم
لا يقطع النسب واذ لاجد لهما ولا علم ولا اشتراك بينهما من جهة الاب شرعا ابن شاس وولد الزنا
كالمستقي باللعان ولا يرث الذي ولا يرثه وتورثه الام ويرثها الا اذا ولدت ثومين فانها يتوارثان
بأخوة الام فقط قال واختلف في تومي المقتبصة هل يلحقان بتومي الملاعة او تومي الزانية على قولين
والاول مروي عن مالك والشافعي اختيار الشيخ ابي اسحق وهو الظاهر اذا الاشتراك بينهما من
جهة الاب شرعا ولا يتورث لهما في المستقبل كما يترتب في تومي الملاعة واختلف ايضا في تومي المسماة
والمسيبة هل هما شقيقان اولام والاول هو الظاهر ولا رقيق ولسيد المقتق بعضه جميع ارضه
ولا يرث الا المكاتب **ش** لا خلا وعنده ان الرقيق لا يرث ولا يرثه ويستوي في ذلك المدبر وام الولد
والمعتق الى اجل ومن بعضه حوالا ان مامات عنه هذا هو المولى بملك الجزاء الرقيق منه واليه اشار بقوله وسيد
المعتق بعضه جميع ارضه ابن شاس ولا يستثنى من هذا الحبس اي حسن الرقيق الا ما تقدم من حكم المكاتب
اذ امانت اعم مال ومعه في الكتابة ولد علي ماسيين في كتابه قلت وقد تقدم ايضا حكمه في هذا المختصر
واليه اشار بقوله هنا الا المكاتب **ص** ولا قاتل عمدا وانا وان اتي بشبهة كخطف من الدية **ش** يريد ان القاتل
لا يرث من مال المقتول ولا من دية شيئا اذا كان المقتول عمدا وانا وكوا في شبهة فان كان قتله خطأ
ورث من المال دون الدية وصيت لا يرث فلا يجب وارثا وان ورث من المال يجب فيه وقد روي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما قدم يوم فتح مكة قال لا يتوارث اهل ملتين وتورث المرأة من دية زوجها وماله وهو
يرث من دينها وماله ما لم يقتل احدهما صاحبه وما لا يرث من دية وماله شيئا وان قتل صاحبه خطأ ورث
من ماله ولا يرث من دية رواد الدار قطني لكنه حديث ضعيف ورواه ايضا محمد بن سعيد عن عمر بن شعيب
لكن محمد هذا قال عبد الحق اظنه المصلوب وهو شريك عند الجميع بنبيه هذا الذي تقدم في منع
القاتل من الارث مقتيد بما عدا الاول لان قاتل العمد والخطا يرثان عندنا الاول ويرث عنهما **ص** ولا يخالف
في دين كسلم مع مرتد او غير **ش** يعني ان الخالفة تمنع من الارث لقوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وفي الصحيح ولا يتوارث اهل ملتين وقوله كسلم مع مرتد يريد ان المرتد اذا مات وقيل
على ردة قاتله المسلمين لا يرثونه واختلف في الذنديق والساحر اذا قتل على ذلك فروي بن
القاسم يرثه ورثته المسلمون واختار ذلك اصبح وابواسحاق نظرا الى ما كان يظهره وروي بن
نافع انه كالمتردد فلا ترثه ورثته المسلمون وعلى هذا القول الاكثرون وبه قال المعتمد وعبد الملك بن ابي
وسحون وغيرهم ولذا قال مع مرتد او غير ملتزم وذلك ابن رشد ورواية بن القاسم تقتضي انه يقتل جدا
ورواية بن نافع تقتضي انه يقتل كفرا **ص** وكيمهودي مع نصراني وسواهما ملة **ش** يعني وكذا لك اختلاف
الدين بين اليهودي والنصراني يمنع من الارث فاذا اتحاكوا البينا لم تورث احدهما صاحبه شيئا ولا تعرض لهما ان
لم يتحاكوا البينا ماله واليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملة واليه هذا القول وسواهما ملة **ص** وحكم
بين الكفار حكم المسلم ان لم يبايع بعض الا ان يسلم بعضهم فذلك ان يكونوا اذنايين ولا يحكمهم **ش** يعني ان
ورثة الكافر اذا اتحاكوا البينا فانا حكم بينهم بحكم الاسلام بشرط رضي جميعهم بذلك ولذا قال ان لم يبايع
بعض وهل شرط رضي اسامعتهم في ذلك قولان وقوله الا ان يسلم بعضهم فذلك ان يكونوا اذنايين
يعني فان ابي بعضهم اتحاكم البينا فان كانوا باجمعهم كفارا لم تعرض لهم وان اسلم بعضهم فانا حكم
بينهم بحكم الاسلام ايضا ان كانوا غير كتابيين وان كانوا كتابيين فبينهم وبينهم ذلك على سوا ريتهم وهذه رواية

ابن القاسم واليهما اشار بقوله والا فيحكمهم وقال بن نافع وسخنون اهل الكتاب وغيرهم سواء **سواء** ولا من
 جعل تأخر موته **ش** يعني وكذلك لا يثبت من جعل تأخر موته عن موت فرايته كما اذا مات قوم من الاقارب
 في سفر او تحت هدم او تحت ق فانا نقدر في كل واحد كان لم يخلف صاحبه وانما خلف الاحياء اذا عسر
 التورث للاستباه وكذلك يفعل ان علمنا انهم كانوا على الترتيب ولكن نقدرت معدة السابق وقد نقل
 ما لك عن غير واحد من علماء المدينة انهم يتوارث من قبل يوم الحمل ويوم صغين ويوم الحرة ويوم
 قد يد الامن علم ان مات قبل الاخر وقد تقدم في باب الجنين في ام كلثوم وابنها انهما لم يتوارثا
س ووقف القسم للمحل **ش** يعني ان من مات وترك حملا من حيلة الورثة المستحقين لما له وابهم ذلك
 ليتا ولحمل الذوق والامة منفردة كانت او متعددة وكذلك زوجة الاخ والا بن المتنسب
 لهذا الميت الاخير وكذلك حمل الام التي هي زوجة لغيره اي هذا الميت ويؤخذ لك فان جميع ماله يوقف
 حتى تضع وسوا في هذا نصيب الورثة او الوصايا وهذا هو المشهور وقيل بتعجيل المحقق من
 ذلك قال استنب وهو الحق الذي لا شك فيه وعليه فيوقف لاجل الحمل ميراث اربعة ذكوره
 لان ذلك غايته ما وقع مما تضعه الحامل في بطن واحد وقد حكى ابن شعبان في الدراهي ان ام اب
 اسماعيل ولدت في بطن واحد اربعة اولاد وهم محمد وعمر وعلي واسماعيل وان كل واحد من الثلاثة
 الاول عاش ثمانين عاما وقدرت هذه القصة من طرق عديدة **س** ومال المفقود للحكم
 بموته **ش** يعني وكذلك يوقف مال المفقود وقوله اي الحكم بموته يريد به بعمدة يعيش
 اليها غالبا ويقدر حينئذ ميتا وقد اختلف في مقدار تلك المدة فقيل سبعون وقيل خمسة
 وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون اي غير ذلك من الاقوال التي
 قدمناها في فضل المفقود في باب النكاح وحكي بن عبد السلام عن بعض الشيوخ ان العمل عند
 علي خمسة وسبعين **س** وان مات مورثه قدر حيا ميتا ووقف المشكوك فان مضت مدة التعجيل
 فكالمجهول **ش** يعني في كتاب العدة من المدة علي ان المفقود لا يثبت من هذا الميت ولو كنا لا نحكم
 بوفاء المفقود الا بعد ذلك السن وراه من الميراث باتك وهو معنى قوله هنا فكالمجهول
 اي كالمجهول في التقدم والتأخر واما قوله فيقدر حيا ميتا ويوقف المشكوك فيستخرج بما ذكره
 من المثال في قوله **س** فذا زوج وام واخت واب مفقود فعلى حياته من سنة موته كذلك يقول
 لثمانية فتضرب الوفق في الكامل بلربعة وعشرين للزوج وشحنة والام اربعة ووقف الباقي
 فان ظهر انه حي فللزوج ثلاثة وللأب ثمانية وموتها ومن التعجيل فملاحت تسعة والام اثان
ش يريد ان المرأة اذا ماتت وترك زوجها وامها واختها وابا مفقودا فعلى تقدير حياته اية
 الاب المفقود حين وفاة هذه المرأة تكون المسيلة من سنة يريد لانها احدي العراوين للزوج
 النصف والام ثلث ما بقي وهو السدس والاب ما بقي وهو ثلث جميع التركة وعلى تقدير كون
 الاب ميتا اي قبل موته هذه المرأة تكون المسيلة ارض من سنة ونقول اي ثمانية للزوج
 النصف والاخت كذلك وللأم الثلث واي هذا اشار بقوله وموته كذلك اي وعلى تقدير موته
 تكون المسيلة كذلك ونقول الثمانية وقد علمت ان الثمانية توافق السنة بالنصف فتضرب
 وفق احداهما في كامل الاخر وذلك اربعة في سنة او ثلاثة في ثمانية باربعة وعشرين ولا شك ان
 الزوج على تقدير حياة الاب يكون نصيبه او فرما يكون على تقدير موته لانه يتقدر بحياة

وما قبله

يكون له النصف من مريضته لا عول فيها وعلى تقدير وفاته يكون له النصف من مريضته
عائلة بالربع فيأخذ المحقق وهو ثلاثة أثمان الأربعة وعشرين وذلك تسعة واللام
يكون لما في المريضة غير العائلة أقل وذلك سدس فيدفع لنا أربعة وإلى هذا أشار
بقوله للزوج تسعة واللام أربعة ثم الباقي من الأربعة والعشرين وهو واحد عشر يوقف فان ثبت
حياة الأب دفع للزوج تمام النصف وهو ثلاثة أسهم وببده تسعة وذلك اثني عشر وبأخذ
الأب من ذلك ثمانية وقد كانت الأم أخذت أربعة وهي التي خصها على هذا التقدير وإلى هذا
أشار بقوله فان ظهر أنه حي فللمزوج ثلاثة أي مضافاً إلى التسعة التي أخذها وللاب
ثمانية وقوله أو موته أو مضي التيمم إلى أخذه لو قال أو ميت كان أحسن ليكون مثلاً
للعطوف عليه وهو قوله حي وكأنه رأي في ذلك المحي لان معني قوله فان ظهر أنه حي أي ان ظهر
حياته ولذا أحسن قولها وموته ومراعاة ان الأب ان ثبت موته ومضي امدا لتعير على ما تقدم
أخذت الأخذ مثل ما أخذ الزوج وهو تسعة ويزاد للام اثنا تمام الربع وإلى هذا أشار بقوله
فلأخذ تسعة واللام اثنا **مر** وللحنثي المشكل نصف نصيبه ذكره واثني **مر** مذهبنا ومذهب
الأكثر ثبوت الحنثي المشكل وروي عن مالك أنه قال فيه ذكر زادة الله فرجاً وروي عن قاسم بن
إسبع عن أبيه أنه رأى بالبحر اقضى ولد له من طهارة ولد ومن بطنه ولما بوعد الله بن
قاسم ورأيت مالك في بعض النسخ ان مثل هذين لا يتوارثان لاسيما لم يجتمع في طهر ولا في بطن
فليس أحسن لأب ولا لأم ابن القاسم وينع النكاح من الجهتين واختلف في جواز النظر إلى
العز حين البول فاجازة بعضهم للمحاجة ومنعهم آخرون وحيث حكم أنه مشكل فإنه يرث
نصف نصيبه ذكره واثني وهكذا حكى عن بن القاسم وغيره فإذا كان له على تقدير كونه ذكر سهمان
وعلى تقدير كونه أنثى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الأنثى وهو
نصف سهم مجموع ذلك سهم ونصف ويتضح لك العزل في هذا بما استفق عليه وقد أشار إلى ان
بيان كيفية بقوله **مر** يعطى المسئلة على التقديرات ثم يقرب الوفاق والكل ثم في حالتي الحنثي له
وتأخذ من نصيب من الاثنين النصف وأربعة الربع فما اجتمع فنصيب كل **مر** يعني أنه
تعمل المسئلة على ان الحنثي ذكر محقق ثم تعلم على أنه أنثى محققة ثم تنظر ما بين العددين إذا
أردت ردّها إلى عدد واحد بالموافقة وغيرها فاحصل لك من ذلك فاضرب به في حالتي الحنثي
من تكبير وتانيث فاحرج فاسمه على حال التكبير وعلى حال التانيث ثم تجمع ما حصل لكل
وارث وتنب واحد إلى ما حصل بيدك من الأحوال فان كان بيدك حالان فاعطى لكل وارث نصف
ما حصل بيده من مجموع العزايض وإلى هذا أشار بقوله وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف
ومن الثانية بدل من الأولى وان كان بيدك أربعة أحوال اعطيت كل وارث ربع ما حصل بيده
من المجموع وهو معني قوله وأربعة الربع أي وحذ من الأربعة الربع وقوله فما اجتمع فنصيب كل أي
فما اجتمع في المأخوذ في الحالين وهو النصف أو في الأربعة وهو الربع فنصيب كل وارث فان كان
بيدك ثمانية أحوال فتعطي كل وارث ثمن ما حصل بيده من المجموع وعلى هذه الصفة بنسبة
واحد إلى مجموع الأحوال هو الذي سمي بقدر التقديرات فإذا كان في المريضة حنثي واحد مشكل
فله حالان وان كان فيها اثنا فلها أربعة أحوال لأنها بقدران في حالة ذكرين وفي حالة اثنتين

وفي حالة يقدر احدهما ذكر والاخر انثى وبالعكس وهكذا هما زاد عدد الحناثا تضعف عدد ذلك
 الاحوال التي بيدك **مر** كذا وحشي فالذكر كير من اثنين والثاني من ثلاثة فتضرب الاثنين فيهما ثم في حالي
 الحنثي له في الذكورة بسنة والآنونة اربعة فنصفها خمسة وكذلك **مر** يعني فلو كان في العريضة
 ذكر وحشي فيقدر كونهما ذكرين تكون المسئلة من اثنين ويتقدر كون الحنثي انثى من ثلاثة فتضرب
 الاثنين في الثلاثة لتباينها يكون ذلك ستة ثم في حالي الحنثي باثني عشر فالحنثي في الذكورة ستة
 وللك كذا المحقق ستة وله في الثاني اربعة وللك كذا المحقق ثمانية فيعطى كل واحد نصف ما حصل بيده
 فالذي بيد الحنثي في الحالين عشرة يعطى له نصفها وهو خمسة والذي بيد الذكر في الحالين اربعة
 عشر فيعطى سبعة واليه اثنا عشر قوله وكذا لا عزم اي فانه يعطى نصف ما بيده وقد حصل الحنثي
 في هذه العوض سدس ان ونصف سدس وللك كذا المحقق **مر** اعني التوريت لا شتبا ولا وكذلك
 تفعل ان علمنا انهم ما نوا على الترتيب ولكن تغذرت معرفة السابق وقد نقل مالك من غير واحد
 من علماء المدينة انه لم يتوارث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ويوم قد يد المحقق ثلاثة
 اسداس ونصف سدس ابن حزم وفي هذا عمل المتقدمين وفيه عيب على الحنثي ربع سهم لان الذكر اذا
 وجب له سبعة ينبغي ان يجب للحنثي خمسة وربع لان نصف السبعة ثلاثة ونصف ونصف الثلاثة
 ونصف اثنا عشر ربع وذلك خمسة وربع وهي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهي ثلاثة
 ارباع ما بيد الذكر فصار عليه العين في ربع سهم ثم قال وحضرة العين في سبع لان الواجب
 للذكر سبعة غير سبع وللحنثي خمسة وسبع وذلك لان للحنثي ثلاثة ارباع ما للذكر فكان للحنثي
 ثلاثة وللك اربعة فاجتمع من سبعة فاذا اصبحت الاثني عشر على السبعة كان للذكر سبعة
 غير سبع وللحنثي خمسة وسبع قال ومذهب الحنابلة واهل الحساب والشافعي ومن حبيب غير
 هذا اولئك انهم يقيمون فريضة الذكورة من اثنين وفريضة الثانية من ثلاثة فيضفون
 فريضة الذكورة من فريضة الثانية ويجعون ذلك من غير ضرب فيكون ذلك سبعة للذكر
 منها اربعة اسباعها وللحنثي ثلاثة اسباعها فالذي صار للحنثي هو نصف ما للذكر ونصف ما للانثى
 قال وهو اعتبار صحيح لا عين فيه على احدهما **مر** وكحشيت وعاصب اربعة احوال تنتهي لاربعة
 وعشرين لكل احد عشر وللعاصب اثنا عشر يعني فلو ترك الميت حشيت وعاصبا **مر** لا تعمل في ذلك
 لاي له من اربعة احوال وذلك لانك تقول فريضة الذكورة من اثنين وفريضة الثانية من
 ثلاثة كما سهران وللعاصب سهم وفريضة الذكورة اربعة دون الاخر من ثلاثة وكذا على تقدير
 كون الذكورة انثى والاثني ذكر فتلا فرائض منها مثالة فتكتفي باحداها وتضربها في فريضة
 الذكورة وهي اثنان لمباينتها لما و ذلك ستة ثم تضرب ذلك في الاحوال الاربعة ينتهي ذلك الى
 اربعة وعشرين ثم تقسمها على الذكورة يكون لكل واحد منها اثني عشر وعلى الثانية يكون
 لكل واحدة منها ثمانية وللعاصب ثمانية وعلى الذكورة اربعة والثانية لا يكون للذكر
 ستة عشر ولانثى ثمانية وكذا لك العكس ثم تجمع ما لكل واحد منها وقد علمت ان لكل واحد
 منهما في الذكورة اثني عشر وفي الثانية ثمانية ثم ثمانية على تقدير كونه انثى والاخر ذكورة
 ستة عشر على تقدير كونه ذكر والاخر انثى فاذا اجعت ذلك كان اربعة واربعين وللعاصب
 من الثانية ثمانية فذلك واحد الى ربع ما بيده لان الاحوال اربعة على ما سبق وربع
 ما بيده كل واحد من الحشيت احد عشر وربع ما بيد العاصب اثنان وذلك اربعة وعشرون اربع

وذهب ابو يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهما الى عدم كل فدية خنثيان فاكثروا بخصيتي
 لا غير على التذكية وعلى التانيث ولكل واحد منهما نصف سهم ذكروا ونصف سهم انثى جميعا وللغاصبة
 ما بقى فلها نصف المالة وثلاثة فقط وللغاصب الباقي وهو من اثني عشر لكل واحد من الخنثيين خمسة
 وللغاصب اثنتان قال وهذا الوجه قريب والقياس بعصده **قلت** وبين هذا الوجه
 والذي تقدم موقة التفاوت بمقدار نصف السدس الا ترى كيف اخذ في المسئلة المخرومة
 من اربعة وعشرين سهلا وهما نصف سدس واخذ الخنثيان خمسة اسداس ونصف سدس وعلى
 قول اي يوسف ياخذ اربعة من الاربعة والعشرين وياخذ كل واحد من الخنثيين عشرة اسهم محمد عينا
 في نصف سدس **مر** فان بال من واحد او كان اكثر او نبئت حية او تدي او حصل حيض او نفي
 فلا اشكال **شر** اثار هذا الى ان الخنثى على ضربين تارة يكون مشكلا لعدم تعيين حالة من حالتيه
 وحكمه ما تقدم وتارة يكون غير مشكلا وذلك بان يقول من احد الفرجين دون الاخر او يكون
 البول منه اكثر من الاخر او سبق فيكون الحكم لذلك الفرج ان ذكرا وانثى وانكر بعض الاشياخ
 سبقية البول او كثرته فان نبئت له حية او حصل له مني فذكر وان نبئت له تدي او حصل
 له حيض فانثى فاذا حصل شي من هذه العلامات فلا اشكال والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا احذر ما انتي بنا العقد اليه وحسنا الطلب عليه واسأل الله
 العظيم ان يجعله خالصا لوجهه الكريم موجبا للقبول
 بدار النعم وان ينفع به من كتبه او قرأ فيه او سمع
 في تحصيله فانه ولي ذلك وهو القادر عليه وهو
 حسنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم
 تسليما كثيرا الى يوم
 الدين يا رب
 العالمين

ثم الكفاية لله وعونه وحسن توفيقه علقه بيده الفقير الى الله تعالى اقل عبادته
 الضعفا والمساكين نور الدين المحمدي بن احمد بن شهاب الدين رحمهما الله رحمة واسعه واسكنهما
 الجنة انه بعبد رجم وهو ارحم الراحمين وكان الفراغ من تعليقه اخو يوم السبت اخر سنة في شهر محرم
 الهجري سنة ثمانين وتسعين هـ





Ms. Codex 27
v. 4

Page 4th 51













4

اربعة مجلدات شرح مختصر
الشيخ خليا تاليف الشيخ تاج
الدين بهرام الدمي المالكى
كان الفراغ من نسخه على يد
نور الدين الدجواني (برمه) بى
احمد بن شهاب الدين اخريوم
السبت اخر سبت فى شهر محرم
الحرام سنة احدى وثمانين وتسعين

The four volumes of the
translation of the Book of
sheikh Khelil — the
author is Tajuddin
Bahram Aldomiri al-
Maleki — written by
the hand of Nuruddin
El-dalgemani (Egypte)
on the evening of the last
saturday of Moharam on
the year 987 =

the Mohamedan
law according to
the sect of Malek

Fourth volume
of same.

